

شَرْحُ الْمَهْدِ الْبَيْتِ

المُسَمَّى

غَايَةُ الْبَيَانِ نَادِرَةُ السَّمَاءِ فِي أَحْزَانِ

تَصْنِيفُ

الإمام الفاضل الفقيه الأصولي النظار أبي حنيفة

قوام الدين أمير كاتب بن أمير عمر الأتقاني الفارابي الحنفي

(ت ٧٥٨ هـ)

تَحْقِيقُ

مركز الدراسات والبحوث

بمؤسسة علم لأحياء التراث والخدمات الرقمية

إشراف

عبد العاطي محيي أحمد الشرفاوي

المجلد الحادي عشر

كتاب الحوالة - باب عزل الوكيل

دار الضيافة

للتبشير والتوزيع

الكوت

علم لأحياء التراث

والخدمات الرقمية

لندن - مصر



عناية البيان

قال بعضهم: تُرْجَبُ الْبِرَاءَةُ عَنِ الْمُطَالَبَةِ دُونَ الدِّينِ.

وقال بعضهم: عَنِ الْمُطَالَبَةِ وَالدِّينِ جَمِيعًا.

ولانما اختلفوا؛ لأن محمداً ذكر مسائل تَدُلُّ عَلَى الْقَوْلَيْنِ جَمِيعًا.

أَمَّا مَنْ قَالَ: إِنَّهَا تُوجِبُ الْبِرَاءَةَ عَنِ الْمُطَالَبَةِ دُونَ الدِّينِ؛ يَقُولُ: بَانَ الْمُخْتَالُ لَهُ مَتَى أَبْرَأَ [٢١٣/٢] الْمُخْتَالُ عَلَيْهِ عَنِ الدِّينِ، فَالْمُخْتَالُ عَلَيْهِ لَا يَرْجِعُ عَلَى الْمُجِبِلِّ بِشَيْءٍ وَإِنْ كَانَتْ الْحَوَالَةُ بِأَمْرِ الْمُجِبِلِّ.

ولو وهبَ الدِّينَ مِنَ الْمُخْتَالِ عَلَيْهِ رَجَعَ إِنْ لَمْ يَكُنْ لِلْمُجِبِلِّ عَلَيْهِ دَيْنٌ، كَالْجَوَابِ فِي الْكَفِيلِ، وَكَذَا لَوْ أَبْرَأَ الْمُخْتَالُ عَلَيْهِ لَا يَرْتَدُّ بِرَدِّهِ، وَلَوْ وَهَبَ يَرْتَدُّ بِرَدِّهِ كَالْجَوَابِ فِي الْكَفِيلِ، وَلَوْ كَانَ الْمَتَحَوِّلُ إِلَى الْمُخْتَالِ عَلَيْهِ الْمُطَالَبَةُ وَالدِّينُ جَمِيعًا، كَانَ الْإِبْرَاءُ وَالْهَيْئَةُ فِي حَقِّهِ سَوَاءً [٢١٦/٥]، فَيَرْتَدُّ بِرَدِّهِ كَمَا فِي حَقِّ الْأَصْلِ.

وَالْجَامِعُ بَيْنَهُمَا: أَنَّ الْهَيْئَةَ وَالْإِبْرَاءَ حَيْثُ تَكُونُ تَمْلِكُكَ مِنْ وَجْهِ لَا إِسْقَامًا مُحَضًّا، وَالِدَّلِيلُ عَلَيْهِ: لَوْ قَضَى^(١) الطَّالِبُ [١٣١/١٠] الدِّينَ بِنَفْسِهِ أُجِيزَ عَلَى الْقَبُولِ، وَلَمْ يُخْعَلْ مُتَبَرِّعًا، وَلَوْ بَرِئَ عَنِ الْمُطَالَبَةِ وَالدِّينِ كَانَ مُتَبَرِّعًا.

ومنها: أَنَّهُ لَوْ وَكَّلَ الْمُخْتَالُ لَهُ الْمُجِبِلَّ بِقَبْضِ مَا عَلَى الْمُخْتَالِ عَلَيْهِ؛ لَا يَصِحُّ، وَلَوْ لَمْ يَكُنِ الدِّينُ عَلَيْهِ؛ صَحَّ.

وَأَمَّا مَنْ قَالَ: تُوجِبُ الْبِرَاءَةَ عَنِ الْمُطَالَبَةِ وَالدِّينِ جَمِيعًا؛ يَقُولُ: إِنَّا أَحْنَفُ أَنَّ الْمُخْتَالُ لَهُ لَوْ أَبْرَأَ الْمُخْتَالُ عَلَيْهِ عَنِ دَيْنِ الْحَوَالَةِ، أَوْ وَهَبَ مِنْهُ؛ صَحَّ، وَلَوْ أَبْرَأَ الْمُجِبِلَّ أَوْ وَهَبَ مِنْهُ؛ لَمْ يَصَحَّ، وَلَوْ بَقِيَ الدِّينُ عَلَى الْمُجِبِلِّ صَحَّ.

(١) أَيُّ: الْمُجِبِلِّ. كَذَا جَاءَ فِي حَاشِيَةِ ٢١٦.

وهي جائزة بالديون قال رحمه الله: «من أُجِيلَ عَلَى مَلِيٍّ فَلْيَتَّعِ»، ولأنَّ التَّوَمَّ
مَا يَقْدِرُ عَلَى تَسْلِيمِهِ فَتَصِحُّ كَالْكَفَالَةِ، وَإِنَّمَا اخْتُصَّتْ بِالذُّيُونِ، لِأَنَّهَا تُشِيرُ عَنِ
النَّقْلِ وَالتَّحْوِيلِ، وَالتَّحْوِيلُ فِي الدَّيْنِ لَا فِي الْعَيْنِ.

❦ فيه أسرار ❦

فالحاصل: أن الحوالة إبراء لفظاً، لكونها نقلاً مطلقاً، تأجيل معنًى، لأنه إذا
تَوَمَّ ما في ذِمَّةِ الْمُخْتَالِ عَلَيْهِ عَادَ الدَّيْنُ إِلَى ذِمَّةِ الْمُجِيلِ، وهذا هو معنى التأجيل،
فوجب أن يترأَّعَ الْمُطَالِبُ دُونَ الدَّيْنِ، وَالْعَمَلُ بِحَقِيقَةِ اللَّفْظِ وَالْمَعْنَى مُتَعَدِّرٌ فِي
كُلِّ حُكْمٍ، لِتَنَافِي بَيْنَهُمَا، فَاعْتَبِرَ مُحَمَّدٌ رحمه الله الْحَقِيقَةَ فِي بَعْضِ الْأَحْكَامِ، فَجَعَلَهَا
إِبْرَاءً، وَاعْتَبَرَ الْمَعْنَى فِي بَعْضِ الْأَحْكَامِ وَجَعَلَهَا تَأْجِيلًا، لِيَكُونَ عَمَلًا بِهِمَا يَقْدِرُ
الْإِمْكَانُ. كَذَا ذَكَرَ الشَّيْخُ أَبُو الْمُعِينِ وَغَيْرُهُ فِي «شُرُوحِ الْجَامِعِ الْكَبِيرِ».

قوله: (وهي جائزة بالديون)، [أي] ^(١) قال القُدُورِيُّ فِي «مَخْتَصَرِهِ»: «الْحَوَالَةُ
جَائِزَةٌ بِالذُّيُونِ» ^(٢)، وَذَلِكَ لِأَنَّ الْحَوَالَةَ مَا حُوِّدَتْ مِنَ التَّحْوِيلِ، وَتَحْوِيلُ الدَّيْنِ مِنَ
ذِمَّةٍ إِلَى ذِمَّةٍ مُمَكِّنٌ، فَأَمَّا الْأَعْيَانُ ^(٣) ١٠١/١٣٨١ د: فَالْحَقُّ الْمَتَعَلِّقُ بِهَا التَّسْلِيمُ، وَذَلِكَ
لَا يُمَكِّنُ تَحْوِيلَهُ إِلَى غَيْرِهِ، فَلِهَذَا لَمْ تَصِحَّ الْحَوَالَةُ فِيهَا، وَصَحَّتْ [فِي الدُّيُونِ] ^(٤).
هَكَذَا قَالَ الشَّيْخُ أَبُو نَصْرِ بْنِ عَبْدِادِي فِي «شَرْحِهِ».

ونحقيقه: أن الدَّيْنَ يَثْبُتُ بِالْوَصْفِ، كَمَا إِذَا قَالَ: لِفُلَانٍ عَلَى الْفِّ، فَمَجَازٌ أَنْ
يَقْبَلَ النَّقْلُ بِالْوَصْفِ أَيْضًا.

وَلَا يُقَالُ: الدَّيْنُ وَصِفٌ ثَابِتٌ فِي الذِّمَّةِ، وَهُوَ عَرَضٌ، فَكَيْفَ يَقْبَلُ النَّقْلُ؟!
لِأَنَّا نَقُولُ: الْأَحْكَامُ الشَّرْعِيَّةُ لَهَا حُكْمُ الْجَوَاهِرِ، لِأَنَّ الشَّرْعَ يَحْكُمُ بِبَقَائِهَا

(١) ما بين المعقوفين: زيادة من: «ع».

(٢) ينظر: «مختصر القُدُورِي» [ص/ ١٢٠].

(٣) ما بين المعقوفين: زيادة من: «ع». وأشار إليها في حاشية: «ن» و«ض».

قَالَ: وَتَصِحُّ بِرِضَا الْمُجِبِلِ، وَالْمُخْتَالِ، وَالْمُخْتَالِ عَلَيْهِ، أَمَّا الْمُخْتَالُ

فَإِنَّهُ الْمُبَاشِرُ

بَعْدَ الْمُبَاشَرَةِ، وَلَأنَّ الْعَيْنَ لَا تَقْبَلُ فِي الذَّمِّ، فَلَا يَتَأَثَّرُ نَقْلُهَا مِنْ ذِمَّةٍ إِلَى ذِمَّةٍ، فَلَمْ تَصِحَّ الْحَوَالَةُ فِي الْعَيْنِ.

وَالدَّلِيلُ عَلَى جَوَازِ الْحَوَالَةِ: قَوْلُهُ ﷺ: «مَنْ أَحْبَلَ عَلَى مَلِيٍّ فَلْيَتَّبِعْ»^(١).

وَرَوَى أَبُو دَاوُدَ فِي «السنن» وَقَالَ [١٧٢/٩٧] حَدَّثَنَا الْقُتَيْبِيُّ، عَنْ مَالِكٍ، عَنْ أَبِي الزِّنَادِ^(٢) عَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَطْلُ النَّسْرِ ظُلْمٌ، وَإِذَا اتَّبَعَ أَحَدُكُمْ عَلَى مَلِيٍّ فَلْيَتَّبِعْ»^(٣).

قَالَ أَبُو عِيسَى التِّرْمِذِيُّ فِي «جامعه» - بَعْدَ أَنْ رَوَى هَذَا الْحَدِيثَ بِإِسْنَادِهِ إِلَى أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: «حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ [حَدِيثٌ]»^(٤) حَسَنٌ صَحِيحٌ، وَبَعْدَ أَنْ إِذَا أَحْبَلَ عَلَى مَلِيٍّ فَلْيَتَّبِعْ. إِلَى هُنَا لَفْظُهُ، وَلَأنَّهُ قَادِرٌ عَلَى إِيقَافِ مَا التَزَمَ فَجَازَ كَالْكَفَالَةِ، وَهَذَا لِأَنَّهُ كُلُّ وَاحِدٍ مِنَ الْكِفَالَةِ وَالْحَوَالَةِ التَّزَامُ بِمَا عَلَى الْأَحْبِلِ قَوْلُهُ: (قَالَ: وَتَصِحُّ بِرِضَا الْمُجِبِلِ، وَالْمُخْتَالِ، وَالْمُخْتَالِ عَلَيْهِ)، أَيِ: قَدْ

(١) أَخْرَجَهُ: أَبُو يَمْلَى فِي «مُسْنَدِهِ» [١٧٢/٩٧]، وَالطِّرَافِيُّ فِي «الْمَعْجَمِ الْأَوْسَطِ» [٢٦٦/٨]، وَابْنُ تَيْمِيَّةٍ فِي «الْمُسْتَدْرَكِ عَلَى الْجَامِعِ الصَّحِيحِ لِلْبُخَارِيِّ» [١/١٢]، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي «الْمَغْنِيِّ» [١٥٦٤/١]، وَابْنُ دَاوُدَ فِي «الْمُسْنَدِ» [١٥٦٤/١]، وَابْنُ أَبِي حَتْمٍ فِي «الْمُدْرَسَةِ» [٣٣٤٥/١]، وَابْنُ أَبِي عَرِينَةَ فِي «الْمُسْنَدِ» [١٦٩١/١]، مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه.

(٢) رَقَعَ بِالْأَصْلِ: «أَبِي الزِّنَادِ». وَالْمَثْبُوتُ مِنْ: «م»، وَاتَّجَعَ: «وَضَعَى».

(٣) أَخْرَجَهُ: الْبُخَارِيُّ فِي كِتَابِ الْحَوَالَاتِ/بَابِ فِي الْحَوَالَةِ وَهَلْ يَرْجِعُ فِي الْحَوَالَةِ [رَقَمَ: ٢٦٦٦]، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي كِتَابِ الْبَيْعِ/بَابِ تَحْرِيمِ مَطْلِ الْغَنِيِّ وَصَحَّةِ الْحَوَالَةِ وَاسْتِحْبَابِ قَوْلِهَا إِذَا أَحْبَلَ عَلَى مَلِيٍّ [رَقَمَ: ١٥٦٤]، وَابْنُ دَاوُدَ فِي كِتَابِ الْبَيْعِ/بَابِ فِي الْمَطْلِ [رَقَمَ: ٣٣٤٥]، وَابْنُ أَبِي عَرِينَةَ فِي كِتَابِ الْبَيْعِ/بَابِ مَا جَاءَ فِي مَطْلِ الْغَنِيِّ أَنَّهُ ظُلْمٌ [رَقَمَ: ١٦٩١]، وَابْنُ أَبِي حَتْمٍ فِي كِتَابِ الْبَيْعِ/بَابِ مَا جَاءَ فِي مَطْلِ الْغَنِيِّ أَنَّهُ ظُلْمٌ [رَقَمَ: ١٦٩١]، مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه.

(٤) مَا بَيْنَ الْمَقْفُوفَيْنِ: زِيَادَةٌ مِنْ: «ن»، وَ«م»، وَ«تَجَعَ»، وَ«ض».

فَلَأَنَّ الدَّيْنَ حَقُّهُ وَهُوَ الَّذِي يَسْتَقِلُّ بِهَا وَالذَّمُّ مُتَّفَاوِتَةٌ فَلَا بُدَّ مِنْ رَضَاءٍ، وَأَمَّا

عَلَيْهِ السَّلَامُ

الْقُدُورِيُّ فِي «مَخْتَصَرِهِ»^(١)، وَتَصَحَّ الْحَوَالَةُ بِرَضَا هَذِهِ الثَّلَاثَةِ.

أَمَّا رَضَا الْمُخْتَالِ لَهُ: فَلَأَنَّ الدَّيْنَ حَقُّهُ، وَبِالْحَوَالَةِ [١١٨/٢] يَسْتَقِلُّ الدَّيْنُ أَوْ الْمُطَالَبَةُ إِلَى ذِمَّةٍ أُخْرَى عَلَى اخْتِلَافِ الْمَشَائِخِ^(٢)، وَالذَّمُّ مُتَّفَاوِتَةٌ فِي الْمُطَالَبَةِ، فَلَا بُدَّ مِنْ رَضَا مَنْ لَهُ الْحَقُّ - وَهُوَ الْمُخْتَالُ لَهُ - فَلَمْ تَصَحَّ الْحَوَالَةُ إِلَّا بِرَضَاءٍ.

وَلِهَذَا الْمَعْنَى اعْتَبَرَ رَضَا الْمُجْبِلِ أَيْضًا، وَلَمْ يَشْتَرِطْ فِي «الزِّيَادَاتِ» رَضَا الْمُجْبِلِ؛ لِأَنَّهُ لَا ضَرَرَ عَلَيْهِ، بَلْ لَهُ نَفْعٌ؛ لِأَنَّ الْمُخْتَالَ عَلَيْهِ إِذَا [١٣٩/١٠] أَدَّى الدَّيْنَ لَا يَرْجِعُ عَلَى الْمُجْبِلِ إِذَا لَمْ تَكُنِ الْحَوَالَةُ بِأَمْرِ [١٤٣/١٠] الْمُجْبِلِ، فَكَانَ نَفْعًا مُحَضًّا.

وَأَمَّا رَضَا الْمُخْتَالِ عَلَيْهِ: فَهُوَ شَرْطٌ عِنْدَنَا^(٣).

وَقَالَ الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ: إِنْ كَانَ عَلَى الْمُخْتَالِ عَلَيْهِ ذَيْنِ، فَرَضَاءٌ لَيْسَ بِشَرْطٍ^(٤)، وَاخْتَارَهُ الْجُرْجَانِيُّ^(٥) مِنْ أَصْحَابِنَا. كَذَا فِي «مَخْتَصَرِ الْأَسْرَارِ».

(١) بَطْنُ «مَخْتَصَرِ الْقُدُورِيِّ» [ص/ ١٢٠].

(٢) قَالَ ابْنُ عَابِدِينَ: أَنَّ الشَّرْطَ قَبُولُ الْمُخْتَالِ فِي الْمَعْلَسِ وَرَضَا الْمَجَالِ عَلَيْهِ وَلَوْ غَائِبًا، وَهُوَ مَا لَحِظَهُ فِي السَّهْرِ كَمَا مَرَّ، وَظَاهِرُهُ أَنَّ خِلَافَهُ أَبِي يَوْسُفَ فِي الْمُخْتَالِ فَقَطْ، فَعَلَيْهِ لَا تَشْتَرِطُ حَضْرَتُهُ بَلْ يَكْفِي رَضَا كَالْمَجَالِ عَلَيْهِ، وَأَنَّهُ لَا خِلَافَ فِي الْمَجَالِ عَلَيْهِ فِي أَنَّ حَضْرَتَهُ غَيْرُ شَرْطٍ، وَبِهِ ظَهَرَ أَنَّهُ لَا يَصِحُّ التَّوْفِيقُ بِحُكْمِ مَا فِي «الدَّرَرِ» وَغَيْرِهَا عَلَى قَوْلِ أَبِي يَوْسُفَ الَّذِي هُوَ خِلَافُهُ الصَّحِيحُ، بَلْ هُوَ مَحْمُولٌ عَلَى قَوْلِهِمَا الْمَصْصِغُ فَأَنَّهُمْ، يَنْظُرُ: «دُرَرُ الْحُكَامِ» [٣٠٨/٢]، «رَدُّ الْمُخْتَارَةِ» [٣٤٢/٥].

(٣) بَطْنُ: «بَدَائِعُ الصَّنَاعَةِ» [١٦/٦]، «الْإِخْتِيَارَةُ» [٤/٣]، «تَلْيِيسُ الْحَقَائِقِ» [١٧١/٤]، «الدَّرَرُ الْمُخْتَارَةُ» [٣٤١/٥].

(٤) بَطْنُ: «الْحَاوِي الْكَبِيرُ» لِأَبِي الْحَسَنِ الْمَاوَرَدِيِّ [٤١٨/٦] - وَهُوَ الْمَهْدَبُ فِي فِقْهِ الْإِمَامِ الشَّافِعِيِّ - لِلشُّرَاوِيِّ [١٤٤/٦] - وَهُوَ التَّهْلِيلُ فِي فِقْهِ الْإِمَامِ الشَّافِعِيِّ لِلْبَغَوِيِّ [١٦٢/٤].

(٥) هُوَ مُحَمَّدُ بْنُ بَحِيرٍ بْنُ مُهْدِيٍّ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الْجُرْجَانِيُّ أَتَقَبَّى أَحَدَ الْأَغْلَامِ، وَتَلَقَّاهُ تَرْجَمَةً.

المُخْتَالِ عَلَيْهِ فَلِأَنَّهُ يَلْزَمُهُ الدَّيْنُ وَلَا لُزُومَ يَدُونِ التَّزَامِهِ، وَأَمَّا الْمُجِبِلُ فَالْحَوَالَةُ تَصِحُّ بِدُونِ رِضَاءِ ذَكَرَهُ فِي الزِّيَادَاتِ؛ لِأَنَّ التَّزَامَ الدَّيْنِ مِنَ الْمُخْتَالِ عَلَيْهِ تَصَرُّفٌ فِي حَقِّ نَفْسِهِ وَهُوَ لَا يَنْتَضِرُّ بِهِ بَلْ فِيهِ نَفْعُهُ؛ لِأَنَّهُ لَا يَرْجِعُ عَلَيْهِ إِذَا لَمْ يَكُنْ بِأَمْرِهِ.

عبد الله

وذلك لأن بالحوالة ينتقل الدين أو المطالبة بالدين إلى ذمة المُخْتَالِ عَلَيْهِ، فَلَمْ تَجْزِ الحَوَالَةُ بِدُونِ رِضَاءِ، كَمَا لَوْ لَمْ يَكُنْ عَلَيْهِ دَيْنٌ، وَلِأَنَّهُ نَوْعٌ ضَمَانٍ، فَلَا يَصِحُّ إِلَّا بِرِضَا الضَّامِنِ؛ كَمَا فِي الْكِفَالَةِ.

وَلَا يُقَالُ: صَاحِبُ الْحَقِّ يَسْتَوْفِي حَقَّهُ بِنَفْسِهِ وَبِغَيْرِهِ، كَمَا يَسْتَوْفِي بِوَكِيلِهِ، فَكَذَا هُنَا لَمْ أَنْ يَسْتَوْفِيهِ بِالْمُخْتَالِ لَهُ.

لِأَنَّا نَقُولُ: مُوجِبُ الْمُطَالَبَةِ الَّتِي اقْتَضَاهَا الْمُدَايِنَةُ لَا يَتَغَيَّرُ فِي الْأَصْلِ، لِأَنَّ مَنْ عَلَيْهِ الدَّيْنُ إِنْ شَاءَ سَلَّمَ إِلَى الْوَكِيلِ، وَإِنْ شَاءَ سَلَّمَ إِلَى الْمُوَكَّلِ، وَفِي الْقَرَعِ يَتَغَيَّرُ؛ لِأَنَّ الدَّيْنَ يَنْتَقِلُ مِنْ ذِمَّةٍ إِلَى ذِمَّةٍ، وَيَنْتَقِلُ الْمِلْكُ فِي الدَّيْنِ إِلَى الْمُخْتَالِ لَهُ، وَتَكُونُ الْمُطَالَبَةُ لَهُ خَاصَّةً، وَقَدْ [١/٥٧٤] يَكُونُ الْمُخْتَالُ لَهُ أَصْعَبُ^(١) مِنَ الْمُجِبِلِ فِي الْمُطَالَبَةِ، فَيَسْتَضِرُّ بِهِ الْمَذْيُونُ، فَلِذَلِكَ لَمْ تَجْزِ الحَوَالَةُ بِإِلَّا رِضَا الْمُخْتَالِ عَلَيْهِ.

قَوْلُهُ: (وَأَمَّا الْمُجِبِلُ فَالْحَوَالَةُ تَصِحُّ بِدُونِ رِضَاءِ)، ذَكَرَهُ فِي «الزِّيَادَاتِ».

وَفَائِدَةُ شَرْطِ رِضَاءِ: تَظْهَرُ فِي الرَّجُوعِ عَلَى الْمُجِبِلِ إِذَا كَانَتِ الحَوَالَةُ بِأَمْرِ الْمُجِبِلِ إِذَا لَمْ يَكُنْ لَهُ عَلَى الْمُخْتَالِ عَلَيْهِ دَيْنٌ، فَإِذَا كَانَ لَهُ عَلَيْهِ دَيْنٌ؛ لَا يَرْجِعُ الْمُخْتَالُ عَلَيْهِ بِمَا أَدَّى، بَلْ بِتَقَاضِيهِ.

قَوْلُهُ: (وَهُوَ لَا يَنْتَضِرُّ بِهِ)، أَيُّ: الْمُجِبِلُ لَا يَنْتَضِرُّ بِتَصَرُّفِ الْمُخْتَالِ عَلَيْهِ فِي حَقِّ نَفْسِهِ.

قَالَ: وَإِذَا تَمَّتِ الْحَوَالَةُ، بَرِئَ الْمُجِبُّ مِنَ الدَّيْنِ بِالْقَبُولِ.

غاية البيان

قوله: (قَالَ: وَإِذَا تَمَّتِ الْحَوَالَةُ، بَرِئَ الْمُجِبُّ مِنَ الدَّيْنِ بِالْقَبُولِ)، أي: قال القُدوري في «مختصره»^(١).

اعلم: أن الحَوَالَةَ إِذَا تَمَّتْ بِقَبُولِ الْمُحْتَالِ لَهُ وَالْمُحْتَالِ عَلَيْهِ، بَرِئَ الْمُجِبُّ، وَلَا يَرْجِعُ الطَّالِبُ بِالذَّيْنِ عَلَيْهِ أَبَدًا إِلَّا بِالتَّوَيُّ^(٢).

وقال زُفَرٌ وَالْقَاسِمُ بْنُ مَعْنٍ^(٣): لَا تُوجِبُ الْحَوَالَةُ بَرَاءَةَ الْأَصِيلِ^(٤). ذكر قول القاسم هكذا: فخر الإسلام في «شرح الزبادات».

وجملة القول هنا: ما قال في «شرح الطحاوي»: «إِنْ الْحَوَالَةُ مُبَرَّنَةٌ، وَالْكَفَالَةُ غَيْرُ مُبَرَّنَةٍ، وَالطَّالِبُ بِالْخِيَارِ: إِنْ شَاءَ طَلَبَ حَقَّهُ مِنَ الْأَصِيلِ، وَإِنْ شَاءَ مِنَ الْكَفِيلِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ الْكَفَالَةُ بِشَرْطِ بَرَاءَةِ الْأَصِيلِ، فَتَكُونُ حَوَالَةً.

وعند زُفَرٍ: الْحَوَالَةُ وَالْكَفَالَةُ سَوَاءٌ، وَكُلُّ وَاحِدَةٍ مِنْهُمَا غَيْرُ مُبَرَّنَةٍ لِلأَصِيلِ، لِأَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا: تَحْمِلُ الضَّمَانَ عَنِ الْغَيْرِ، فَإِنَّمَا يَصَحُّ التَّحْمِيلُ إِذَا كَانَ الْأَصِيلُ ضَمِينًا.

وقال مالك: الْكَفَالَةُ وَالْحَوَالَةُ سَوَاءٌ، وَكِلَاهُمَا مُبَرَّنَةٌ لِلأَصِيلِ^(٥)، وَلِلطَّالِبِ

(١) ينظر: «مختصر القُدوري» [ص/ ١٢٠].

(٢) التَّوَيُّ - مقصور -: هلاك المال. كذا جاء في حاشية: «ن».

(٣) القاسم بن معن: هو ابن عبد الرحمن بن عبد الله بن مسعود أبو عبد الله الهذلي الكوفي، ولي القضاء بالكوفة بعد شريك بن عبد الله، وهو أحد من قال له أبو حنيفة في نفر: «أَنْتُمْ مَسَارِقِي، وَجَلَاءُ حَزَنِي». وكان رجلاً تبيلاً قاضيًا بالكوفة لا يأخذ أجرًا. (توفي سنة: ١٧٥هـ). ينظر: «تاريخ الإسلام» للذهبي [٧٠٨/٤]، و«الجواهر المضية» لعبد القادر القرشي [٤١٢/١].

(٤) ينظر: «تحفة الفقهاء» [٢٤٧/٣]، «الاختبار» [٤/٣]، «بين الحقائق» [١٧١/٤]، «الجواهر البيرة» [٣١٧/١].

(٥) ينظر: «الناج والإكليل لمختصر خليل» للمواق [٢٨/٧]، و«شرح مختصر خليل» للخرشي [١٩/٦].

وَقَالَ زُفَرٌ: لَا يَتَرَا، إِبْتِغَاءً بِالكِفَالَةِ، إِذْ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا عَقْدٌ تَوَثُّقٌ، وَلَنَا:
أَنَّ الحَوَالََةَ لِلتَّقْلِيلِ لُغَةً، وَمِنْهُ حَوَالَةُ الْغَرَسِ وَالذِّينُ مَتَى انْتَقَلَ عَنْ الذِّمَّةِ لَا يَبْقَى
فِيهَا. أَمَّا الكِفَالَةُ فَلِلزَّمِ وَالْأَحْكَامِ الشَّرْعِيَّةِ عَلَى وِفَاقِ الْمَعَانِي اللُّغَوِيَّةِ وَالتَّوَثُّقِ
بِاخْتِيَارِ الْأَمَلِ وَالْأَحْسَنِ فِي الْقَضَاءِ.....

عَلَيْهِ السَّلَامُ

أَنْ يَأْخُذَ حَقُّهُ مِنَ الضَّمِينِ خَاصَّةً؛ لِأَنَّ الْحَقَّ وَاحِدٌ، وَإِنْ لَمْ يُجْعَلِ الْأَصِيلُ بَرِينًا
صَارَ حَقَّيْنِ.

إِلَّا أَنَّ عُلَمَاءَنَا [١/١٠٠/١٣٣٢] فَرَّقُوا بَيْنَ الحَوَالَةِ وَالكِفَالَةِ، فَقَالُوا: الحَوَالَةُ مُبَرَّنَةٌ؛
لَأَنَّهَا مُشْتَقَّةٌ مِنَ التَّحْوِيلِ، وَالْحَقُّ مَتَى تَحَوَّلَ مِنْ ذِمَّةٍ إِلَى ذِمَّةٍ بَقِيََتْ ذِمَّةُ الْأَوَّلِ^(١)
فَارْعَةً؛ لِأَنَّكَ إِذَا حَوَّلْتَ الشَّيْءَ مِنْ مَوْضِعٍ إِلَى مَوْضِعٍ؛ بَقِيََ مَكَانُ الْأَوَّلِ فَارْعًا لَا
مَحَالَةً، وَالكِفَالَةُ غَيْرُ مُبَرَّنَةٍ؛ لِأَنَّهَا مُشْتَقَّةٌ مِنَ الْكِفَالِ^(٢)، وَهُوَ ضَمُّ الشَّيْءِ إِلَى
الشَّيْءِ، وَضَمُّ الشَّيْءِ إِلَى الشَّيْءِ لَا يُوجِبُ فَرَاغَ الْأَوَّلِ إِلَّا أَنْ يَكُونَ بِشَرْطِ بَرَاءَةِ
الْأَصِيلِ، فَتَصِيرُ حَوَالَةً؛ لِأَنَّهَا [٢/١٤٤/٢١٤] فِي مَعْنَى الحَوَالَةِ^(٣). إِلَى هُنَا لَفْظُ الْإِمَامِ
الْأَشْجَهَانِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «شرح» [٢/٢٩٨/٥] الطَّحَاوِيِّ.

قَوْلُهُ: (وَالْأَحْكَامِ الشَّرْعِيَّةِ عَلَى وِفَاقِ الْمَعَانِي اللُّغَوِيَّةِ)، يَعْنِي: أَنَّ الْعَمَلَ
بِمَعَانِي اللُّغَاتِ وَاجِبٌ فِي الْأَحْكَامِ الشَّرْعِيَّةِ، فَلَمَّا كَانَ كَذَلِكَ قُلْنَا: إِنَّ الكِفَالَةَ هِيَ
الزَّمُّ لُغَةً، وَهُوَ لَا يَقْتَضِي الْبَرَاءَةَ، وَالحَوَالَةُ: النُّقْلُ، وَهُوَ يَقْتَضِي الْبَرَاءَةَ.

قَوْلُهُ: (وَالْتَوَثُّقُ بِاخْتِيَارِ الْأَمَلِ وَالْأَحْسَنِ فِي الْقَضَاءِ)، جَوَابٌ عَنْ قَوْلِ
زُفَرٍ: «إِنَّ الحَوَالََةَ لَيْسَتْ بِمُبَرَّنَةٍ؛ لِأَنَّهَا لِلتَّوَثُّقِ كَالْكِفَالَةِ».

(١) فِي «ع»: «ذِمَّةُ الْأَوَّلِ».

(٢) فِي «ن»: «الْكِفَالِ». وَأَشَارَ فِي الْحَاشِيَةِ: إِلَى أَنَّهُ وَقَعَ فِي بَعْضِ النُّسخِ: «الْكُفْلُ».

(٣) يُنْظَرُ: «شرح مختصر الطَّحَاوِيِّ» لِلْأَشْجَهَانِيِّ [ق/ ٢٥٤].

وإنما يُجبر على القبول إذا تقدّم المجبل ، لأنه يُحتمل عود المطالبة إليه بالتوى
فلم يكن متبرعاً .

قال : ولم يرجع المختال على المجبل إلا أن يتوى حقه .

عمدة السالكين

[فقال : إنما التوى] ^(١) لاختيار الأمل والأحسن في القضاء ، حتى لا يُعاطل
في قضاء الدين ويُؤدبه أجود وأرجح مما كان ، وهذا لا يدل على أن الحوالة ليست
بمبرّنة .

قوله : (وإنما يُجبر على القبول إذا تقدّم المجبل) .

ومعنى الجبر : أن يُنزّل منزلة [١٠/٤١٣٣] القاض بالمخيلة بين المختال له
والمنقود .

وهذا جواب سؤال بأن يُقال : لا نسلم أن المجبل يتبرأ بالحوالة ، فلو برئ لم
يُجبر المختال له على القبول إذا تقدّم المجبل ، لأنه حينئذ يكون متبرعاً في قضاء
الدين ، والمتبرع لو قضى دين غيره لا يُجبر الدائن على القبول .

فأجاب وقال : إنما يُجبر ، لأن الدين يُحتمل العود إليه بالتوى ، لأنه إنما
انتقل إلى ذمة أخرى بشرط السلامة ، فإذا توى يرجع ، فلم يكن المجبل متبرعاً في
القضاء .

قوله : (ولم يرجع المختال على المجبل إلا أن يتوى حقه) ، عطف على

قوله : (برئ المجبل) في قوله : (وإذا ثبت الحوالة برئ المجبل من الدين) .

قال في «شرح الأقطع» : «قال الشافعي رحمه الله : لا يرجع المختال بذمته عند
التوى ، فإن أحاله عليه بشرط السلامة» ^(٢) ، فإن أنه غير ملبى ، فيه وجهان : الصحيح

(١) ما بين المنطوقين : زيادة من : «ن» ، «م» ، «ن» ، «ج» ، «ع» ، «و» ، «هـ» ، «ز» .

(٢) السلامة : مصدر ملامة ، وهو اللأمة ، على أفعال التطليل ، ومنه التلويح ، وهو العي المقتصر .

أن يزجج^١

وقال في «مختصر الأسرار»^٢ إذا عاب المختال عليه مُخْتَصّاً رَجَعَ الْمُخْتَالُ
لَهُ عَلَيْهِ الدُّنْيَى وَقَالَ لَا يَزَجُّجُ، وَهُوَ قَوْلُ الشَّاعِئِ^٣، وَأَمَّا إِذَا حُجِدَ وَحُفِدَ
عَبَهُ رَوَيْتَانِ^٤، يُغَيَّبُ عَنِ الشَّاعِئِ^٥، وَفَدَّ ذَكَرَ حَلَامَهُمَا كَمَا تَرَى، وَلَمْ يَذْكُرْ
فِي سَائِرِ الْكُتُبِ، بَلْ ذَكَرُوا قَوْلَهُمَا كَقَوْلِ أَسَى حَبِيبَةَ

ولهذا قال علاء الدين العالم وغيره في «طريقة الحلاف» وغيره^٦ أن
علمائنا^٧ المختال عليه إذا مات [١٠٣: ١٠] مُتَلَتْ نُكْبَتُ الْمُخْتَالِ لَهُ وَلَا تَلُحُّ
مَصَلَتُهُ [٢٩٨: ٢٠] الْمُحِيلُ بِفَصَادِئِهِ، وَقَالَ الشَّاعِئُ لَا يَنْتُ

وعلى هذا الحلاف إذا حُجِدَ الْمُخْتَالُ عَلَيْهِ الْحَوَانَةُ، وَحُفِدَ، وَبِهِ نُكْرٌ
بِالْمُخْتَالِ لَهُ بَيِّنَةٌ، وَإِنَّمَا اخْتِزِبَ الْكَلَامُ فِي هَذَا الْحُكْمِ، لِاخْتِلَافِ عَارَابِ الْمُنَاجِ
فِي عَزِيدِ الدُّنْيَى وَإِعَادِهِ إِلَى دُمَةِ الْمُحِيلِ

قال بعضهم تَفْجَعُ لِحَوَانَةٍ وَيُعَادُ الدُّنْيَى، كَالْمُشْتَرِي إِذَا وَحِدَ بِاتِّسَاعٍ عَابَ

١ - خط «عند من ربيبت شعري» [٢٧٢: ٢]

٢ - في نسخة شعري و«عزيب» له لا يجمع بين «المهدب» في هذه الآية «شاعري»
سدي [١٦٣: ٤] و«عزيب» شاح جوحير «شاعري» [٣٤٤: ١٠] و«عزيب» سدي
[٢٣٩: ٤]

٣ - خط «شاح محفد» في «بلاصيح» [٣٧٧]

٤ - خط «عزيب» في «شعر شعري» [١٢٩: ٦] و«عزيب» شاح جوحير «شاعري»
[٣٧: ٣] و«عزيب» شاح جوحير «شاعري» [١٢٩: ٦]

٥ - في نسخة «عزيب» واحدة من «شاعري»، وهو عدم الرجوع في «المعزيب» و«عزيب»
«عزيب» سدي [٢٣٩: ٤] و«عزيب» في نسخة «عزيب» سدي [٢٣٣: ٣] و«عزيب»
في هذه الآية «شاعري» سدي [١٦٣: ٤]

بسم الله الرحمن الرحيم

وقال بعضهم ينسخ الحرة، يعقود الدين، - ينسخ يد هبت في عيشي
 وقال بعضهم في سوت عن فلاس ينسخ يعقود، وفي الجعود: ينسخ
 ويعاد وحزن الكلام في ولانة مقللة التحيل بقية، يدس لانه يحصل من
 لحلاف: ' إلى هب لفظ العالم في «طريقة الحلاف»

وخة قول الشافعي أن الرأفة حسب مقتضى عن حد يشرح على تحيل
 عند نوى من غير عوصي، فلا يعقود إلى دقة التحيل - سوى، لأن بعض من
 الحوائج في حيل التحيل فراع دقة عن شغل الدين، فإذا حصل فراح - منه - مثل
 إلى دقة أخرى، لا يعقود إلى دقة الأول إلا أنه جديد، لحلاف - هو - صريح على
 عبي مهلكة قبل التسميم، يعقود يتبين، لأن البراءة من ذلك فحسبه، بل يعقود،
 فإذا لم يشك له عوصي، يعقود.

ولما ما روى أصحابنا في كتبهم كالأسرار: [...] وعنه عن
 عثمان بن عفان يفت أنه قال: إذا نوى النكاح على شخص غيب، عده نكاحاً على
 التحيل كما كان، ولا نوى غنى مال منسباً.

ذكر محمد في «الأصل» عن شرح مثل ذلك، وقد يعرف [...]
 معارف، فحل محل الإجماع، ولأن سوء الطريق لا يفسد، فيحسب لا يفسد،
 لا يفسد لألفاظه، وهذا لأن المقصود من الحوائج التحصيل في الاستدلال.

بسم الله الحلاف، معاني [...]

... [...] ... [...] ... [...]

... [...] ... [...] ... [...]

(١) بطل «الأصل» المعروف بالسوء: [...] ... [...]

(٢) ما بين الموقوفين، زيادة من [...]

«وَقَدْ كَانَ مِنْهُمْ»

قالوا: لو مات المُحبِلُ والمَحِلُّ عليه مُفْسِنٌ لا يَرُحُّ، فكذلك فيما نحن فيه قلنا: لَا نُسَلِّمُ، بل يَثْبُتُ له الرُّخُوعُ إلا أنه سقطت المُطْبَعَةُ به، ولهذا كُنَّا ظهَرَ لأحدهما مالٌ أحده، كما هي لكامل والمكحول عنه إذا ماتا مُفْسِنٌ تَعْلُلُ الكِفَالَةُ، ثم لا يَدُلُّ على أن المُطْبَعَةَ لا تَثْبُتُ حال حياة المكحول عنه

قالوا: مالُ الخوالة حُرٌّ كالْمَقْصُوصِ، لأنه لو لم يَكُنْ كَالْمَقْصُوصِ لَأَذِنَ لِي الاِئْتِزَاقُ عن ذَنبِي بِدِينِي، ولأنه تَحْوِزُ الخوالة برأس مالٍ نُصْرَفُ وَنُسَلِّمُ، وبولا أنه كَالْمَقْصُوصِ لَمْ تَحْزِرْ الخوالة، فإذا مات المُحبِلُ قَلْبَتْ لا يَكُونُ لِمُحِبِّلٍ له أَسْوَةٌ لِعَرَمَاءَ، فإذا [١٠١] ١٠٤٠ كان كَالْمَقْصُوصِ لا يَرُحُّ

قلنا: ليس كَالْمَقْصُوصِ، إذ لو كان كَالْمَقْصُوصِ لَحَرَّ لِمُحِبِّلٍ به أَنْ يَشْرِيَ به شَيْئًا مِنْ غَيْرِ الْمُحِبِّلِ عَلَيْهِ، كما [١٠١] ١٠٤٠ بِحَوِزٍ أَنْ يَشْرِيَ مِنْ لِمُحِبِّلٍ عَلَيْهِ، فَلَمَّا لَمْ يَحْزَرْ دَلَّ عَلَى أَنَّهُ لَيْسَ كَالْمَقْصُوصِ

وقولهم: لو لم يَكُنْ كَالْمَقْصُوصِ حَرَّ دِينًا بِدِينِي؛ لا يَصِحُّ؛ لأنه إما يُؤَدِّي إِلَى مَا قَالُوا إِذَا كَانَ الْعَصْدُ مِنَ الْمُعْصِصَةِ، فَمَا إِذَا لَمْ يَكُنِ الْقَصْدُ الْمُعَاوَضَةَ لَا يُؤَدِّي إِلَيْهِ كَالْقَرْضِ.

وَأَمَّا الْقَرْفُ وَالسَّلَامُ فَحُجَّةٌ لَنَا؛ لأنه لو كان كَالْمَقْصُوصِ لَحَرَّ أَنْ يَشْرِيَ عَنِ الْمَجْلِسِ، فإنه لو أَحْدَلْ بَدَلَ الْقَرْفِ أَوْ رَأْسَ مَا نُسَلِّمُ وَهَرَفَ مِنْ غَيْرِ قَرْفٍ، يَفْقَدُ الْعَقْدَ، ولو كانت الخوالة فَتَتْ لَكَ هَذَا هَرَفًا عَدَّ نَقْصًا، وَلَا يَثْبُتُ الْعَقْدُ حِينَئِذٍ

فَأَمَّا إِذَا مَاتَ الْمُحِبِّلُ وَلَا مَالَ به سِوَى مَا عَلَى لِمُحِبِّلٍ عَلَيْهِ، فَمِنْ لِمُحِبِّلٍ به لَا بَصِيرَةَ أَسْوَةَ لِعَرَمَاءَ، وَلَا نُسَلِّمُ دِينَ

وَقَالَ الشَّافِعِيُّ: لَا يَرْحُحُ وَبِنُ نَوِي؛ لِأَنَّ الْبِرَاءَةَ حَصَلَتْ مُطْلَقَةً فَلَا تُعْرَدُ إِلَّا بِسَبَبٍ خَدِيدٍ. وَلَنَا: أَيْهَا [١٠/٤٠] مُقْبِدَةٌ بِسَلَامَةِ حَقِّهِ لَهُ إِذْ هُوَ الْمَقْصُودُ، وَ يُقَسَّخُ الْحَوَالَةَ لِقَوَانِهِ، لِأَنَّهُ قَابِلٌ لِلنَّسْخِ.....

شَوَاهِدُ الْمَعْنَى

أَلَا تَرَى إِلَى مَا قَالَا فِي «الْجَامِعِ الْكَبِيرِ»^(١): وَلَوْ أَنَّ الْمُحَالَ لَهُ أَحَرُّ الْحَوِيلِ سَنَةَ [٢١٥/٢]، ثُمَّ مَاتَ الْمُجِيلُ وَعَلَيْهِ دَيْنٌ أَحَرُّ سِوَى دَيْنِ الْمُحَالَ لَهُ، يُقَسَّمُ دَيْنُهُ عَلَى الْحَوِيلِ بَيْنَ الْمُحَالَ لَهُ وَبَيْنَ الْعَرَمَاءِ بِالْحِصَصِ، لِأَنَّ هَذَا مَا لِلْمُجِيلِ، وَبِمَ يَصِيرُ بِالْحَوَالَةِ يَلْكَ عُمُومًا لَهُ، لِأَنَّ تَعْلِيلَ الَّذِينَ مِنْ غَيْرِ مَنْ عَلَيْهِ الدَّيْنُ لَا يُتَصَوَّرُ، لَكِنْ تَعَلَّقَ بِهِ حَقُّ الْمُحَالَ، وَهَذَا لَا يَصِيرُ تَحْدُلًا لَهُ أَحْصَى بِهِ مَا لَمْ تَثْبُتْ يَدُهُ، بِدَلِيلٍ أَنَّ الْعَدَّ الْمَأْدُونِ إِذَا كَانَ عَلَيْهِ دَيْنٌ، يَتَعَلَّقُ حَقُّ صَاحِبِ الدَّيْنِ بِرَقَبَتِهِ وَكُتْبِهِ، ثُمَّ لَوْ وَجِبَ بَعْدَ ذَلِكَ دَيْنٌ أَحَرُّ كَانَ [١٢٦/٥] رَقَبَتُهُ وَكُتْبُهُ بَيْنَ الْكُلِّ بِالْحِصَصِ، وَابْنُ أَبِي بَرْزُفٍ فِي «طَرِيقَةِ الْخِلَافِ»^(٢)

قَوْلُهُ: «مُقْبِدَةٌ بِسَلَامَةِ حَقِّهِ»، يَعْنِي: أَنَّ الشَّرَاءَةَ وَإِنْ كَانَتْ مُطْلَقَةً لِفِعْلًا، مُقْبِدَةٌ مَعْنَى: بِدَلَالَةِ الْعَادَةِ بِسَلَامَةِ الْحَقِّ.

قَوْلُهُ (إِذْ هُوَ الْمَقْصُودُ)، أَيِ وَصُورُ الْحَقِّ إِلَى الْمُحَالَ بِهِ سَالِمًا هُوَ الْمَقْصُودُ مِنَ الْحَوَالَةِ.

[قَوْلُهُ] ^(١): (لِقَوَانِهِ)، أَيِ: بِمَوَاقِفِ الْمَقْصُودِ

قَوْلُهُ: (لَأَنَّهُ قَابِلٌ لِلنَّسْخِ)، أَيِ: لِأَنَّ عَقْدَ الْحَوَالَةِ قَابِلٌ لِلنَّسْخِ؛ لِأَنَّهُمْ لَوْ

(١) يُنْظَرُ «الْجَامِعُ الْكَبِيرُ» لِلْمُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ [ص/٣٢٩].

(٢) الْحَوِيلُ - كَأَمِيرٍ - هُوَ الْمُحَالَ تَحْدُلُ سَحْوَالَةً؛ بَابٌ عَلَى كَثَرِ وَصْفٍ يُنْظَرُ «الْمَعْرُوفُ فِي تَرْبِيبِ الْمَعْرُوفِ» لِلْمُعْتَمِرِيِّ ١/٢٣٥ وَ«طَبَقَةُ بَقْلِهِ» لِأَمِي حَقِصِ السَّيِّ [ص/١٤٣]

(٣) يُنْظَرُ «طَرِيقَةُ الْخِلَافِ» لِلْمَلَاءِ السَّمَرْقَنْدِيِّ [ص/٤٢٦ - ٤٢٧]

(٤) مَا بَيْنَ الْمُعْتَمِرِيِّينَ زِيَادَةً مِنْ: «ن» وَ«ع».

فَصَارَ كَوَضْعِ السَّلَامَةِ فِي التَّبِيحِ .

قَالَ: وَالتَّوَى عِنْدَ أَبِي حَبِيبَةَ أَحَدَ الْأَمْرَيْنِ وَهُوَ إِمَّا أَنْ يَخُذَ الْحَوْلَ
وَيَخْلِفَ وَلَا يَبْنِي لَهُ عَلَيْهِ، أَوْ يَمُوتَ مُنْسَأً؛ لِأَنَّ الْفَخْرَ عَنِ الرُّصُولِ يَتَحَقَّقُ

عَلَيْهِ السَّلَامُ

تَفَاتَحًا عَقْدَ الْحَوَالَةِ يَتَفَبِّحُ، وَلَوْ لَمْ يَكُنْ قَابِلًا لِلْفَتْحِ لَمَا تَفَتَّحَ

قَوْلُهُ: (بَصَارَ كَوَضْعِ السَّلَامَةِ فِي التَّبِيحِ)، بِمَعْنَى: أَنَّ الْمُشْتَرِي إِذَا وَضَعَ
بِالْمِيعِ عَيْنًا رَخَعَ بِمُقْضَايِ الْغَيْبِ وَإِنْ لَمْ يَشْرُطْ لِرُخْوَغٍ فِي التَّبِيحِ؛ لِأَنَّ سَلَامَةَ
الْمِيعِ مَقْصُودٌ مُتَحَقِّقٌ بِالتَّبِيحِ، وَمِمَّا فَاتَ رَخَعَ، فَكَذَلِكَ هَذَا لَمَّا خَصَلَ التَّوَى فَاتَ
الْمَقْصُودُ، وَهُوَ سَلَامَةُ الْحَقِّ^(١)، فَرَخَعَ بِإِثْنَيْنِ عَلَى الْمُحِبِّينِ.

قَوْلُهُ: (قَالَ: وَالتَّوَى عِنْدَ أَبِي حَبِيبَةَ أَحَدَ الْأَمْرَيْنِ: وَهُوَ [ص ٣٠٠] إِمَّا أَنْ
يَخُذَ الْحَوَالَةَ وَيَخْلِفَ وَلَا يَبْنِي لَهُ عَلَيْهِ، أَوْ يَمُوتَ مُنْسَأً)، أَيُّ، قَالَ الْقُدُّورِيُّ فِي
«مَخْتَصَرِهِ».

وَتَمَامُهُ فِيهِ «وَقَالَا: هَذَا، وَوَخَّةٌ ثَانِيَةٌ، وَهُوَ أَنْ يَحْكُمَ لِحَاكِمٍ بِإِفْلَاسِهِ حَالِ
حَبَاتِهِ»^(٢).

قَالَ الْإِمَامُ الْأَسْبَغِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «شرح الطحاوي»: «التَّوَى عِنْدَ أَبِي حَبِيبَةَ
عَلَيْهِ السَّلَامُ وَجَهَيْنِ

أَحَدُهُمَا: أَنْ يَمُوتَ [ص ٣٠١] الْمُخْتَلِ عَلَيْهِ مُنْسَأً، وَلَا يَتْرَكَ مَالًا مُعْتَقًا،

(١) وقع بالأصل «سَلَامَةُ الْمُقْصُودِ» وَلَيْسَ مِنْ قَدَرِ، وَفِي «ص ٣٠٠»، وَفِي «ص ٣٠١».

(٢) سطر «مختصر القُدُّورِيِّ» [ص ١٢٠] قَالَ فِي «التَّصْحِيحِ» وَمَنْ عَلَى قَوْلِهِ بِمَعْنَى وَجَّهَ
دِينَهُ هَذَا قَالَ الْمُبَاشِّي قَالَ نَحْنُ وَطَعْنَا كَلَامَهُ مَبْنِيًّا وَشَرَحْنَا بِصَحِيحِ قَوْلِ الْإِمَامِ، سَمِعْنَا
مِنْ صَحِيحِ قَوْلِهِمَا هَذَا سَطَرَ «الْمَدَانِعُ الصَّامِعُ» ١٨٦، «حَابِيَّة» [٣٤٦٧]، «الْمَدَانِعُ الصَّامِعُ»
[٢٧٢٦]، «مَجْمَعُ الصَّمَاتِ» [٢٨٢٦]، «التَّصْحِيحُ» [ص ٢٨٢]، «قَوْلُهُ: سَمِعْنَا»
[٣٤٢/٥]، «الْأَلْفَبَاءُ» [١٦١/٢]

يَكُنْ واحِدَ مِنْهُمَا وَهُوَ النُّوْيُ فِي الْحَقِيقَةِ ، وَفَالَا هَذَا وَوَحْدَةُ ثَالِثٌ . . .

عَلَيْهِ السَّلَامُ

وَلَا دَيْتًا ، وَلَا كَيْفَلًا عَلَى مُخْتَالٍ عَلَيْهِ لِمُخْتَالٍ لَهُ

وَالثَّامِي أَنَّ مَخْتَالَ الْمُخْتَالِ عَلَيْهِ الْحَوْلُ ، وَلَمْ يَكُنْ لِمُخْتَالٍ لَهُ ، لَا لِمَنْ

بَيَّنَّهُ ، وَحَلَفَ لِمُخْتَالٍ عَلَيْهِ ، فَقَدْ نَوَى وَعَادَ الْمَالُ بِنِي الْمُحِيلِ ، لَا يَكُونُ عِنْدَ أَبِي حَبِيبَةَ غَيْرَ هَذَيْنِ الْوَجْهَيْنِ .

وَعَلَيْهِمَا النُّوْيُ عَنِ ثَلَاثَةِ أَرْوَاحٍ ، وَحَقَّاهُ مَا دَكَّرْنَا ، وَوَحْدَةُ ثَالِثٌ . . .

يَخْتَلِمُ الْحَاكِمُ عَلَيْهِ بِالْإِفْلَاسِ ' ' كَذَا فِي «شرح الطحاوي»

أَمَّا إِذَا حَجَّدَ الْمَالُ وَحَلَفَ - لِأَنَّهُ لَا يَقْدِرُ عَلَى مَطْلَبِهِ بَعْدَ الْعَيْسِ . . .

الْبَيْتَةِ - فَقَدْ نَوَى بِحَوْلٍ ، وَكَذَا إِذَا مَاتَ مُفْلِتٌ ، لِأَنَّهُ لَمْ يَكُنْ دَقَّةً يَحْتَظُّ بِهَا أَحَدٌ .

وَلَا مَرَكَةً ، فَفَقَدَ الْحَقُّ عَنِ الْمُخْتَالِ عَلَيْهِ ، فَجَبَّتْ لِلْمُخْتَالِ لَهُ الرُّخُوعُ عَلَى الْمُحِيلِ .

لَأَنَّ بَرَاءَةَ الْمُحِيلِ كَانَتْ بَرَاءَةً تَقْلِيًا وَاشْتِهَادًا ، لَا بَرَاءَةً إِسْقَاطًا ، فَلَمَّا تَعَذَّرَ الْإِسْقَاطُ

وَحَبَّ الرُّخُوعُ

وَأَمَّا تَعْلِيلُ الْعَاصِي بِشَهْوَدِ حَالِ حَيَاةِ الْمُخْتَالِ عَلَيْهِ فَذَاكَ بَيَانٌ عَلَى

تَعْلِيلِ الْعَاصِي مِنْ بَصْحٍ أَمْ لَا ؟ وَأَبُو حَبِيبَةَ لَا يَرَى ذَلِكَ وَهُمَا يَرِيَانِ ، لِأَنَّهُ عَمِدَ

عَنِ اشْتِهَادِ حَقِّهِ ، فَصَارَ كَمَوْتِ الْمُخْتَالِ عَلَيْهِ

وَلَا فِي حَبِيبَةَ أَنَّهُ عَجَزٌ يَتَوَهَّمُ ارْتِفَاعُهُ بِحُدُوثِ الْمَالِ ، لِأَنَّ مَالَ اللَّهِ حَادٍ

وَرَانِحٌ ، فَلَا يَفُودُ عَلَى الْمُحِيلِ كَمَا قُلْنَا تَعْلِيلُ ، بِحُلَافِ الْمَوْتِ ، فَرَبُّهُ عَجَزٌ لَا

يَتَوَهَّمُ ارْتِفَاعُهُ

قَالَ فِي «الْمَتَارَى الصَّغْرَى» «الْمُخْتَالُ عَلَيْهِ إِذَا حَجَّدَ وَحَلَفَ عَلَى ذَلِكَ وَلَا

بَيَّنَّهُ لِلْمُخْتَالِ ، يَرْجِعُ عَلَى الْأَصِيلِ فِي طَاهِرِ الرِّوَايَةِ ، وَرَوَى مُحَمَّدٌ عَنْ أَبِي حَبِيبَةَ

يَحْكُمُ الْحَاكِمُ بِإِفْلَاسِهِ حَالُ حَبَاتِهِ ، وَهَذَا سَاءَ عَلَى أَنْ لَإِفْلَاسٍ لَا يَحْتَقُ بِحُكْمِ
الْقَاصِي عِنْدَهُ ؛ جِلَافًا لَهُمَا ، لِأَنَّ مَا لَإِفْلَاسٍ عَادَ وَرَئِخُ

فِي عَمِيرٍ رَوِيَهُ «الْأَصُولُ» : أَنَّهُ لَا يَرْجِعُ [كَذَا] ذَكَرَهُ شَيْخُ الْإِسْلَامِ خَوَاهِرُ رَأْيِهِ
فِي الْحَوَالَةِ .

(١٠٠/١٣٧) بِمَعْنَى تَوَيُّ الشَّيْءِ : «تَوَيَّ» بِشَوَى تَوَيَّ ، إِذَا تَلَبَّ ، مَقْصُورٌ عَمْرٍ
مَهْمُوزٌ ، وَهُوَ تَوَيٌّ^(١) وَتَوَيٌّ ، كَذَا فِي «الْجُمُحُورَةِ»^(٢)
قَوْلُهُ : (إِنَّمَا أَنْ يَخْطُبَ) ، أَيِ الْمُخْطَبِ عَلَيْهِ .

قَوْلُهُ : (وَلَا بَيِّنَةٌ لَهُ) ، أَيِ لِمُدَّعِي الْحَوَالَةِ ، وَهُوَ الْمُخْطَبُ ، د . د . هـ . أ . لَهِ ، أَوْ
الْمُحِيلُ .

قَوْلُهُ : (بِإِفْلَاسِهِ) ، أَمْسَ الرِّحْلُ إِفْلَاسًا ؛ إِذَا قَرَّ مَالُهُ ، وَهُوَ مُفْسَرٌ ، وَهِيَ كَلِمَةٌ
عَرَبِيَّةٌ ، كَذَا فِي «الْجُمُحُورَةِ»^(٣) .

وَقَالَ فِي «الْمَجْمَلِ» : «أَمْسَ الرِّحْلُ إِذَا صَارَ دَا قُلُوسٍ بَعْدَ أَنْ كَانَ دَا
دِرَاهِمًا»^(٤) .

وَقَالَ فِي «تَهْذِيبِ الدِّيَّانِ» : «فَسَّ الْقَاصِي فَلَانًا ؛ د . د . هـ . أ . لَهِ أَمْسَ»
قَوْلُهُ : (لِأَنَّ مَا لَإِفْلَاسٍ عَادَ وَرَئِخُ) ، يَعْنِي يَذْهَبُ وَيُحْيِي ، وَيَخْتَفُ حَالُ الْمَرْءِ
فِي الصَّبَاحِ وَالْمَسَاءِ مِنْ التَّغَيُّرِ إِنْ أَيْضًا وَرَافِعًا ، فَكَانَ حُكْمُ الْمَالِ

(١) مَا بَيْنَ الْمُعْطَوَيْنِ : زِيَادَةٌ مِنْ «دَجَّ» ، وَلَيْتَ سَائِلَةٌ فِي : «الْفَتْوَى الصَّغِيرَةِ» لِمَصْدَرِ الشَّهِيدِ [أ] ٣٩٦/ب / مَحْطُوطٌ مَكْتَبَةُ فَيْضِ اللَّهِ أَفَنْدِي - ر . ك . ي . (رَقْمُ الْحَفْظِ : ١٠٤٧)

(٢) عَلَى وَزْنِ : فَعَّلَ . كَذَا جَاءَ فِي حَاشِيَةِ ٤٠٣ .

(٣) بِنَظَرٍ : «جُمُحُورَةُ اللَّغَةِ» لِأَبِي قُرَيْبٍ [٢٢٩/١]

(٤) الْمَصْدَرُ السَّابِقُ [٨٤٧/٢]

(٥) بِنَظَرٍ : «مَجْمَلُ اللَّغَةِ» لِأَبِي هَارُونَ [٧٠٥/ص]

قال ورد طالب المُحال عنه المحل بمثل مال الحوالة، فقال المحل
أحببت مدس لي عيبك لك، لم تَنْسَلْ قولَه، وكان عليه مثل الدس؛ لأنَّ من
الرَّخْوَع قد حَقَّقَ وهو قضاء دينه بأمره إلا أنَّ المُحيل يدَّعي عليه ديناً وهو يَنْكُرُ
وَالْقَوْلُ قَوْلُ الْمُنْكَرِ^(١)

ورد طالب المحل المُحال به أحالة به، فقال ربما أحللت لمدس
لي، وقال المحل لا بل أحسب مدس كان لي عيبك، فالقول قول المُحيل
لأنَّ الْمُخْتَالَ يدَّعي عليه الدين وهو شكَّرَ ونفعه انحواؤه فنفقة في أمواله

كذلك، ثم يغزأ أو حقه قضاء المحل بـ لا فلاس، ولم يثبت التوى به

قوله: (وإذا طالت المُختالُ عليه استحل بمثل مال الحوالة، فقال المحل
أحللت بدين لي عيبك لك، لم يُقْبَلْ قوله، وكان عنه مثل مدس)، وهذه من
مسائل الظنوري^(٢)، والصحيح في قوله (وعنه) راجع إلى المُحيل

إذا أراد المُختالُ عليه بعد قضاءه بدين إلى المُختال له أن يزجعه بما در
عنه المُحيل، فقال المُحيل لي لك أن يزجعه عليّ لأني كنت أحسب عيبك
مدس عيبك، فقال المُحيل عنه بل لي أن، ١٢٧١ دا أرحع عيبك؛ لا تَنْسَلْ
قول المُحيل، ويعود قول المُحيل عنه بض عليه في كتاب الكفاية، وذلك لأن
من يزجعه بدين مدس، وهو قضاء بدين بالأمر، قلت الرَّخْوَعُ إلا إذا انت
المُحيل بدين مدس، فهذه حلُّ المُختال عنه في الرَّخْوَعِ

قوله (ورد طالب المُحال لمحال به أحالة به، فقال ربما أحللت لمدس
لي، ودي المُحيل لا بل أحسب مدس كان لي عيبك، فالقول قول المُحيل)،

^(١) راجعه في (مد) ١٢٧١ و (مد) ١٢٧٢، وفيه لا يوافق يكون مدونه

(٢) بغير مختصر الظنوري، (ص) ١٢٠

فَيَكُونُ الْقَوْلُ قَوْلَهُ مَعَ بَعْضِهِ.

قال ومن أودع رجلاً ألف درهم، وأحال بها عبده أحر، فهو جائز؛ لأنه أقدر على القضاء.

في غاية السهولة

وهذه من مسائل القُدوري^(١)، وأرد بالمختل المختل له

وصورة المسألة في «الجامع الصغير»: «محمد عن يعقوب عن أبي حنيفة رضي الله عنه في رجل أحال رجلاً بألف درهم على رجل، ثم قال المُجِيلُ هو مالي، وقال المُخْتَلُ هو مالي قال: القول قول المُجِيلِ»

معناه، أن المُجِيلَ قال للمُخْتَلِ له لا شيء لك عليّ، فقد كنت وكنتي في قبضي مالي، وقال المُخْتَلُ له، لا بل كان لي عييت ألف درهم أحلني بها على عريبك لأقبض حقّي؛ ويقول قول المُجِيلِ. ويؤمّر المُخْتَلُ له بزد لألف لي المُجِيلِ؛ لأن ما قبضه المُخْتَلُ له من المُخْتَلِ عليه من المُجِيلِ

ومجرد الإحالة لا تكون اعترافاً من المُجِيلِ بدينه للمُخْتَلِ له، لأن [٣٠١، ٢] الإحالة كما تستعمل في نقل الدين أو نقل المطالبة بالدين تستعمل في نقل الضرب من المؤكل إلى لوكيل مجازاً، كما قال محمد في المضاربة إذا صار مال المضاربة [٣١٨، ٢] ديناً على الناس، وليس فيها ربح، وأصبح المضارب عن نفسه، يقال له: أحل رث الدين على العرماء، أي وكله، فلما صح استعمال لفظ الخوالة في الوكالة؛ لم يكره المُجِيلُ معترفاً بالدين بمجرد الخوالة، فكان القول قوله مع البعيب؛ لأنه يُتَكْرَرُ الدين.

قوله، (ومن أودع رجلاً ألف درهم، وأحال بها عليه أحر، فهو جائز)، وهذه

(١) ينظر: «محضر القُدوري» [ص/ ١٢٠]

(٢) ينظر: «الجامع الصغير مع شرحه الدافع الكبير» [ص/ ٣٧٨]

من مسائل «الجامع الصغير»

وصورتها فيه «محمّد عن يعقوب عن أبي حنيفة عليه السلام في رجل أودع ربحاً ألف درهم، ورجل عن المودع ألف درهم، فأحل المودع الذي له الألف ربحاً على المستودع بالألف الذي عنده قال حنبل، وهو صامع، فإن هبكت مودعه عنه، بريء من الحوالة ^(١) [٣١١/٢]، وذلك لأن الحوالة إذا أُطبقت حارث، ورقت بالوديعة، حارث بالصريح لا بالولي، لأن لصبي بالوديعة يسر على الآدمي، فإذا هبكت الوديعة، نصبت بحوالة، وبريء المودع من الضمان، لأنه لا ضمان من ماله في ماله، لا من ماله في ماله، وقد هبكت ذلك ضماناً بصل الضمان، لا من الحق كان معقلاً بذلك، كبركة تنقضي بهلاك الضمان لأن الحق كان متعدياً بذلك، كبركة تنقضي بهلاك الضمان، فإن الحق كان متعلقاً به، فطعن بهلاكه وحمية القبول هاهنا ذكره الإمام لأصحابي في «الشرح الطحاوي» بموهبة الحوالة على صريحي حوالة مقبلة، وحوالة مطلقية، فالمقبلة أن ينفذها من عبه من تدبيره، والمطلقة ألا يقبضها، والحوالة حارة في هذا كله، وبما التحيل من دس المخاض له، وليس به بعد الحوالة على التحيل سبيل إلا أن يسوي على المخاض عليه، فإذا دس عليه بطلت الحوالة، وعاد التدبير على التحيل كما كان في الأصل عقداً.

وعند الشافعي القبول على المخاض به، ولا يعود الدين على التحيل، وقد مر بيان ذلك

قال: والعرق بين الحوالة المقبلة وبين الحوالة المطلقة أن الحوالة إذا كانت

مُقَيَّدَةٌ انْقَطَعَتْ (٤٠١ د ١) مُعْدَاةُ الْمُحِيلِ ، بِحُجْوَةِ أَنْ يَكُونَ عَلَيْهِ ثَمَنٌ مَبْعُوعٌ ، وَاسْتَحَقَّ
لَتَبِيعُ ، تَبَيَّنَ بَرَاءَتُهُ مِنَ الدَّنْسِ ، وَبَطُلَتِ الْحَوَالَةُ

وَأِنْ سَقَطَ عَنِ الدَّنْسِ بِمَعْنَى عَارِضِيٍّ ، وَلَمْ يَتَبَيَّنْ بَرَاءَتُهُ مِنَ الْأَصْلِ ، فَلَا تَنْقُطُ
الْحَوَالَةُ - وَهُوَ أَنْ يَنْهَيْكَ التَّبِيعُ بَعْدَ الْحَوَالَةِ عَنِ الْبَيْعِ قَبْلَ التَّشِيمِ - سَقَطَ الثَّمَنُ
عَنْهُ ، وَلَا تَبْطُلُ الْحَوَالَةُ ، وَلَكِنْ إِذَا أَدَّى الْمُخْتَالُ عَلَيْهِ مِنْ سَفَوَاطِ الدَّنْسِ مَزْجَعًا بِمَا
أَدَّى عَلَى الْمُحِيلِ ؛ لِأَنَّهُ قَضَى دَيْنَهُ بِأَمْرِهِ

وَكَذَلِكَ لَوْ قَبَّذَ الْحَوَالَةَ بِالْمَبِيعَةِ وَدَيْعَةً عَنِ رَحْلٍ ، فَهَكَذَا الْأَلْفُ عَنِ الْمُدَوَّعِ ،
بَطُلَتِ الْحَوَالَةُ ، وَلَوْ كَانَتْ الْأَلْفُ عَلَى الْمُخْتَالِ عَلَيْهِ مَضْمُونَةً ، فَلَا تَبْطُلُ الْحَوَالَةُ
بِالْهَلَاكِ ؛ لِأَنَّهُ يَجِبُ عَلَيْهِ بِمِثْلِهَا ، وَتَبْطُلُ الْحَوَالَةُ بِالْإِسْتِغْنَاءِ ، وَلَوْ كَانَتْ الْحَوَالَةُ
مُطْلَقَةً ؛ لَا تَنْقَطِعُ مَطَالِبَةُ الْمُحِيلِ مِنَ الْمُخْتَالِ عَلَيْهِ إِلَّا أَنْ يُؤَدِّيَ ، إِذَا أَدَّى سَقَطَ مَا
عَلَيْهِ قِصَاصًا .

وَلَوْ تَبَيَّنَ بَرَاءَةُ الْمُخْتَالِ عَلَيْهِ مِنْ دَيْنِ الْمُحِيلِ ؛ ثُمَّ تَبْطُلُ الْحَوَالَةُ ، وَكَذَلِكَ لَوْ
(١٠١/١٣٩ د) اسْتَحَقَّ مَالُ الْمُحِيلِ الَّذِي لَهُ عِنْدَ الْمُخْتَالِ عَلَيْهِ مِنْ دَيْنِ الْمُحِيلِ ، لَمْ
تَبْطُلِ الْحَوَالَةُ ، بِحِلَافِ الْمُقَيَّدَةِ

وَلَوْ مَاتَ الْمُحِيلُ قَبْلَ أَنْ يُؤَدِّيَ الْمُخْتَالُ عَلَيْهِ مِنْ الْمُخْتَالِ لَهُ ، وَعَلَى الْمُحِيلِ
دَيُونٌ سِوَى دَيْنِ الْمُخْتَالِ لَهُ ، وَلَيْسَ لَهُ مَالٌ سِوَى هَذَا الدَّيْنِ ، وَالْحَوَالَةُ كَانَتْ
مُقَيَّدَةً ؛ فَالْمُخْتَالُ لَهُ لَا يَكُونُ أَحَقُّ بِذَلِكَ مِنْ سَائِرِ الْعُرَمَاءِ عِنْدَمَا

وَعِنْدَ زُفَرٍ هُوَ أَحَقُّ بِهِ مِنْ سَائِرِ الْعُرَمَاءِ ، كَالزُّفَرِيِّ ؛ إِذَا الْمُرْتَبِعُ أَحَقُّ بِهِ مِنْ
سَائِرِ الْعُرَمَاءِ بِالِاتِّفَاقِ .

وَعِلْمَاؤُنَا قَرَّبُوا بَيْنَ الرَّهْنِ وَبَيْنَ الْحَوَالَةِ الْمُقَيَّدَةِ ، وَفَرَّقُوا بَيْنَهُمَا أَنَّ الْمُرْتَبِعَ

الْجَوَالَةُ بِأَحَدٍ مَا عَلَيْهِ أَوْ عِنْدَهُ

قال ويكره لشائع، وهي قرص استعاد به المقرض شقوط حشره -
وهذا نوع نفع استعيذ به وقد نهى رسول الله ﷺ عن قرص حشر نفعاً، والله -

❦ نهاية البيان ❦

عن المختال عليه من العصب أو الذئير، أو عند المختال عليه من الوديعه

قوله (ما عليه)، أي على المختال عليه من العصب أو الذئير

قوله، (أو عنده)، أي بأحد ما عند المختال عليه من الوديعه

قوله، (قال ويكره الشائع)، وهي قرص استعاد به المقرض شقوط حشره
(الطريق)، أي، قال القُدوري في «مختصره»^١

وتعبر الشائع ما ذكره القُدوري، وهي جمع شفحة - بضم - في موضع
ثاني - تعرب شفة، بمعنى المخكم، وشفي هذا القرص به لإحكامه -

قال في «الفتاوى الصغرى» «الشفح إن كان مشروطاً في المقرض، حرام،
والقرص بهذا الشرط قايماً، وإن لم يكن مشروطاً جازاً»

وقال في «الواقعات» «رحل أقرض رجلاً مالا على أن يكتب له في رأسه
كده، فإنه لا يجوز، وإن أقرضه بغير شرط يكتب له هذا حائراً، وكذلك
قال يكتب في شفحة إلى موضع كذا على أن أغطت هذا، فلا حرج فيه»

وقال في «كتاب النيهي» «وسمائع شحار مكروهة، لأنه يتفح بوجهه -
حشر الطريق، إلا أن يقرض مصلحاً، ثم يكتب الشفحة، فلا بأس، هكذا روي عن
ابن عباس»

[١] بطر المختصر القُدوري، (ص ١٢٠)

٢ - نسخة من نسخة (١٦١٦) من نسخة المطبوع في دار الكتب بدمشق

+ +

والأصل فيه أن الشيء **مستحق** من فرضي حرز بقا . ولأنه تمتد دراهم
بمدهم (١٠٠ ١٠٠) ، فإذا شرط أن يدفع في سيرة حرز صار في حكم التاحل .
ولأنه جيل في الأعيان لا يصح . وهذا هو نفس ما لم يشرط دفع في سيرة حرز .
إلا أنهم استحسنوا فقالوا " لا يُكره " كما في شرح الأنطع .

ثم قيل- إنما أورد القشوري هذه الحاشية في هذا الباب؛ لأني معذرة في
النشرون، كالكفالة والحوالة.

وَيُقَالُ عَنِ الْإِمَامِ بِذَرِّ الدَّيْسِ الْكَزْدَرِيُّ أَنَّهُ قَالَ: بَا أُرْدَهْ فِي حَوَاهِ لَا هَ
أَحَالُ^(٢) الْحَظَرُ الْمَتَوَقَّعُ عَلَى الْمُتَقَرِّصِ، يَكُونُ فِي مَعْنَى حَوَاهِ
وَاقِعَةُ أَعْلَمُ.

[illegible]

(١) أخرجه البخاري في أبي أمامة في مسنده بعد صحيحه [١: ٢٠٠] من طريق - مصنف
عن حماد بن محمد بن خالد سمعت أبا عبد الله بن عمرو بن عثمان بن عفان قال سمعت أبا عبد الله
قال إن عبد الهادي بعد الصادق ع. من مصنف من أئمة آل محمد الصالحين
صاحب الأسانيد الهادي [١: ١٠٨] وهو صاحب الأسانيد صاحب الأسانيد [١: ١٦٤]

٢٨٩/١) محضر القديري، للأطباء

* أي حارة الخلد من مظهر المدافع هي مائة على خمسة مئة (١٠٠ حارة) حارة (١٠٠ حارة)

كِتَابُ أَدَبِ الْقَاصِي

لَمَّا كَانَ وَضَعَ الْقَضَاءُ لِعُضْلِ الْخُصُومَاتِ، وَتَمَدُّدِ الْأَحْكَامِ، وَأَكْثَرُ الْخُصُومَاتِ تَقَعُ فِي الْبَيَاعَاتِ وَالذُّيُونِ - وَقَدْ ذَكَرَهَا ٢١ ص ٢١٧ - ذَكَرَ بَعْدَهَا كِتَابُ الْقَضَاءِ، لِمَسَاسِ الْحَاجَةِ إِلَى الْقَضَاءِ.

فإن لا يصح ولاية العاصي حتى يجمع في المولى شرائط
وتكون من أهل الإحسان

نصح ابن أبي نعيم، معنى المصدر [١٠٠٠]، لا ذنب، منه ما روي في
من مسعود «إن هذا القرآن مأثمة الله، فاعلموا من مأثمة» . وكان لا
يختمها بغير معنى واحد، وإن أبو عبد الله لم يسمع أحد يقول هذا عهداً
والنصاءة يُفعل في الله، وتردده في شرع الأئمة

قوله (إن لا يصح ولاية العاصي حتى يجمع في المولى شرائط) له
وتكون من أهل الإحسان، أي وإن لفتوري في «مختصره» . وشرائط
شرائط الشهادة من حُرِّيَّة، وعقل، وتغر، والعدالة في النص، لأن شرط
ولاية كونه، من نص، ولاية عامة، فله شرط في الشهادة من نص
كان شرائطها في النص، أي

فإن صاحب «الهداية» (والفاسق أهل للنصاء، حتى لو قُتِل بصره، إلا أنه
لا يسمى أن يُقتل كما في حكم الشهادة)، يعني أن عاصي لا يسمى أن تُسمع شهادته،
فوقفت حارث، فكذلك العاصي الفاسق لا يسمى أن يُقتل، ولو قُتِل صح

قال الفقيه أبو الليث في «حرمة الفتنة» أو بفتح الفاء من أجمع فيه ثمانية
أشياء: الموثوق في عقله، ودينه، وعقله، وصلاحه، وعلمه، ومعرفة ما حقه

منه عند [١٠١٧] وقد مر في [١٠٢٢]، أبو عبد

في النص، حرث [١٠١٩] من عند غيره من غير وجه

١٠ من [١٠١٩] بحسب الأبي عبد [١٠١٩]

(٣) بطر: مختصر الفتوري [١٠٢٥]

(٤) أي من الصفات المذكورة، كما جاء في حاشية، و

(٥) أي جازت الشهادة كما جاء في حاشية، و

❖ **طريقة الحساب**

ولا تاتواي، وبشر من مضى قبلك، ولا يضلح لفصاء من لا تغفل شهادته،
ميش لأعني، والعد، والمحدود في الفدي، وأما | : عد لمرأة فتضلح
لفصاء هي الأموال دون الحدود ولدماء، ولا يحور قصاء أهل لدقة عبي
المسلمين» - إلى هنا لقط «الخزاة».

وقال في «خلاصة الفتاوى»: «واحتلمت الرويات في تقليد لعاسي انصاء، والأصح أنه يصحح التقليد، ولا يتحرل بالنفس»

ثم قال: «قال في المحيط»: يَتَحَقَّقُ لِعَزَلِ عَدَّةٍ عَامَّةٍ لِمَشِيحٍ إِلَّا إِذَا شَرَطَ فِي التَّقْلِيدِ أَنَّهُ مَتَى جَزَّ يَنْقَرُ، وَعَدَّ الشَّافِعِيُّ يَنْقَرُ^(١)، وَإِمَامُ نَصِيرٍ إِذَا مَعَ لَفْظٍ، وَلَا يَنْقَرُ بِالْفَتْحِ، بِلَا حَلَاوَةٍ^(٢) إِلَى هَذَا لَفْظُ «الْخُلَاصَةِ»

ونقل السليبي في «الأجناس» عن «أدب القاضي»^(١) لأبي بكر الحنصلي: «د
رتشي لقصي وحكم، لا يحور حكمه، وإذا رد ما أحد وناب فهو على قصائمه
وفي [١٠٣٠٢/٢] «نوادير هشام» قال محمد بن محمد بن عيسى القاضي ثم ناب وهو
على قصائمه.

وَحَكِي عَنْ أَبِي الْحَسَنِ الْكَزَجِيَّ أَنَّهُ يَقُولُ مَثَلُهُ

وعن عليّ الزّاريّ صاحب أبي يوسف: أنه يقول الماصي مشتبه، ولا يقول

لحليمة يمنية^(١) . إلى لفظ كتاب «الأجناس» .

وقال فيه أيضاً «أدب القاصي» للحسن بن رباح في قاصص مكة ، و
عدل ، ثم فسق بعد ذلك وارتشى ، وقد كان قصي بقضيب قبل أن يفسق ، بعد
يعدم فسق أن يظلم كل قصي قصي بها بعدما فسق ، وأنفذت القصاص إلى قصي
قبل أن يفسق .

[٢١٨ ر] وقال أبو حبيمة: لو أن قاصياً قصي بين الناس زماناً ، وبعد
كثيرة ، ثم علم أنه فاسق مؤثري ، لم يزن مد ولّي على ذلك ؛ ينبغي للقاصي
يختصمون إليه [٢١٩ ر] . أن يظلم كل قصي قصي بها ذلك القاصي^(٢) إلى
لفظ «الأجناس» .

ودكر الأشرشي في «فصوله» . «القاصي إذا ارتشى وحكم لا ينفذ قصده»
فيما ارتشى ، وينفذ فيما لم يرتش .

ودكر الإمام البرزوي^(٣) أنه ينفذ فيما ارتشى أيضاً وقال بعض مشايخ
قصايه فيما ارتشى وفيما لم يرتش باصدة ، وبالقول الأول أخذ شمر
الشرخسي ، وهو اختيار الخصاف .

واب ارتشى ولد القاصي ، أو كائنه ، أو بعض أهوايه ، فإن كان بأمره ورضاه
فهو وما لم يرتشى القاصي سواء ، ويكون قصاؤه مردوداً ، وإن كان بعير
القاصي بعد ، وكان على امرئشي رد ما قصه ، إلى هنا لفظ «الفصول»

قال أبو العباس النابلي في آخر «أدب القاصي» من كتاب «الأجناس» . «سب

(١) ينظر: «الأجناس» للناظمي [١٥٦/٢] .

(٢) ينظر: «الأجناس» للناظمي [١٤٩/٢] .

باب في السار

إذا كان فسقاً هل يجوز أن يُستقضى منه؟ فيه كلام بين المشايخ، ذكر محمد ابن
شجاع في «نواادر»: سمعتُ بشر بن غياث يقول أرى الخنزير على ثلاثة مقياس
فاسق، رطب جاهل، ومكاري مقلبي.

وقال محمد بن شجاع في قول نعيم لا بأس بأن يُستقضى من الفقيه الفاسق،
لأنه يكره أن يُخطئه الفقه، فحجيب بما هو اصواب^(١).

وقال في «الواقعات»: «واحتار الطحاوي أن الفاسق إذا قُتِل الفصاء لا يصير
قاصياً، ولو قُتِل يُتغرل بالفسق».

والصحيح ما ذكر في «شرح أدب القاضي» أن القاصي يفسر الفاسق لا بتغرل،
بل بتغرل، والفسق [هـ ٣٠٤ م] إذا قُتِل [١٤٢١ هـ] يصير قاصياً، ومتى قضى بقدر
نصائه إلا أن لقاضي آخر أن يُبطله إذا كان من رأيه خلاف ذلك، ومتى أبطله ليس
بقاصي آخر أن يُتقده، وهذا قول علمائنا

ورأيت في كتاب «أدب القاضي» لأبي محمد الناصحي البسابوري^(٢) أنه
قال: فإن أخذ القاضي الرشوة وحكم للذي رشاه بحق ليس به ظلم؛ كان هذا
لحكمه باطلاً، ولا تجز لأحد أن يُقَدِّد ذلك لقضاء من القضاة، بل يردّه، فقد
سقط عدالة المُرْتَشِي، لأن الله تعالى قال: ﴿أُولَئِكَ يَتْلُمُهُمُ الرَّبُّ وَيُخَذِّلُهُمُ اللَّهُ عَنِ
قَوْلِهِمْ إِلَّا نَحْنُ وَأَكْبَرُ الشُّعْتِ﴾ [سورة ٦٣]

(١) المكاري هو لأجير، من الكراء، وهو الآخر وحققه مكاريين وقد تقدم لتعريف يندك

(٢) يجر «الأحاس» بساطهي [١٤٩ ٢]

(٣) الناصحي هو عبد الله بن الحسين، أبو محمد البسابوري المعروف بالناصر، قاضي القضاة
بحر اسب، ونجح الحجة في عصره، كان ورعاً متعباً قصير البدن من كنه «لجمع بين وقفي
هلال والمصنف»، وأدب لقاضي، وتهذب أدب القاضي بصفاته (توفي سنة ٤٤٧ هـ)
بسط «الخواهر» عليه «عبد القادر القوشي» [١ ٢٧٤] «الشيخ الترحيم» لأس فطوبعا [ص ١٧٨]

عن أبيه

وقال تعالى ﴿وَأَصْلَاهُ السُّخْتِ﴾ [المائدة: ١٢]، رُوِيَ عن ابن عباس ع. هـ .
يعني: الرشوة^(١).

وعن مشروقي: «أن عند الله من مسعودي^(٢) سُخْلٌ عَنِ السُّخْتِ، ع. هـ .
الرش، فقال الرجل: في الحكم؟ فقال عند الله: رُبْحٌ ذَلِكَ الْكُفْرُ، ثم ر. هـ .
تعالى ﴿وَمَنْ لَمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ﴾^(٣) [المائدة: ٤٤].

ودكر شمس الأئمة السرخسي في شرح كتاب أدب لقاصي المحضود
حدث أبي هريرة ع. النبي ﷺ أنه قال: «لَعَنَ اللَّهُ الرَّاشِيَّ وَالْمُرْتَشِيَّ مِنَ
الْحُكْمِ»^(٤)،^(٥)

ثم قال، وروى عن النبي ﷺ أنه قال: «الرَّاشِيَّ وَالْمُرْتَشِيَّ فِي الْمَارِ»

(١) أخرجه الطبري في تفسيره [٣٢٢/١٠]، وأبيه في «السالكين» [١٢٦] -
ع. هـ .

(٢) أخرجه الطبري في تفسيره [٣٢٢/١٠]، وأبو يعنى في «المد» [١٧٣٩] - ع. هـ .
في «المعجم الكبير» [٢٢٥/٩]، عن مشروقي: عن عند الله من مسعودي ع. هـ .

(٣) وروى في «السنن» بإسناده إلى عند الله من ع. هـ . قال «مسعودي» لَرَّاشِيٍّ وَهُوَ
كذا ج. في حاشية [١٠١]، وأخرى: ومطر «مسعودي» في كتاب الأئمة - ع. هـ .
كراهية الرشوة [٢٥٨٠/١]

(٤) أخرجه الترمذي في كتاب الأحكام، باب ما جاء في الرأشي والمرتشي في الحكم [٣٣٦] -
وأحمد في «المد» [٣٨٧/٢]، وأبو ح. في «صحيحه» [٥٠٧٦]، عن حدث آخر - ع. هـ .
ع. هـ .

قال الترمذي: «حدثني أبي هريرة حديث حسن صحيح»

وقال ابن المظفر: «صحيحه لأنه» بطر «خلاصة ليدرسه» لا في «المد» [٣٠٠/٢]

(٥) أخرجه الطبري في «المعجم الأوسط» [٢٩٦/٣]، وفي «تكملة ليعقوب» [٥٧٦]، عن ع. هـ .
في «مسعودي» ع. هـ .

قال ابن المظفر: «صحيحه» بطر «خلاصة ليدرسه» لا في «المد» [٢٩٦/٣]،

﴿خُذْ خُذْ خُذْ﴾

وَرَوَى عَنْهُ قُلُوبُ «الرَّائِسِيِّ وَالْحُرَتِيِّ وَالرَّائِسِيِّ مُنْعَوِيَّة»

ثم قال: «والرَّشْوَةُ مِنَ الرَّشَاءِ»^{١٢} بار اسارع لا يتوصل إلى استثناء المراء^{١٣}
إلا به، فكل ذلك الإنسان إذا كان لا يتوصل إلى مقصوده الحرام، فإنه يرشؤ لتوصل
إلى ذلك المقصود.

والرَّأْشِي: السُّعْطِي، وَلِئُرْثَنِي الْآحَدُ، وَالرِّثْرُ: السِّي يَنْعَى هُمَا سَهْمَا
لِنَسَوِي أُمْرَهُ، وَهَذَا لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى ١١٢٠ | أَدَمَ لِيَهُودَ ٨٦ | ٥٧ عَلَى ارْثُشَوَةَ بِقَوْلِهِ
بَعَاي: ﴿سَمِعُورَ يَلْعَنِي بِأَكْثَرِ السُّخْتِ﴾ [سأء. ١٢٠]، كَمَا دَعَاهُمْ عَلَى
الرَّثَا بِقَوْلِهِ تَعَالَى ﴿وَأَحْبَدَهُمُ الرِّثَا وَقَدْ نَهَوْا عَنْهُ﴾ [سأء. ١١]، فَكَانَتْ لِرْثُشَوَةَ
بَصَرِيَّةُ الرِّثَا، وَدَلَّتْ حُرَامُ مَخْصُ، فَكَانَتْ الرِّثُشَوَةُ، وَلَا يَخْلُرُ إِذَا أَنْ يَرْشُودَ؛ لِأَنَّهُ
قَدْ حَوَّهَ وَهَدَّاهُ، فَيُعْطِيهِ الرِّثُشَوَةُ؛ لِتَذْفَعِ الْحَوَافَّ عَنْ نَفْسِهِ، أَوْ يَرْشُو إِسَاءَاتِ نِسَوِي
أُمْرَهُ فِيمَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ السُّلُوبِ، وَيَنْعَى فِي ذَلِكَ السَّابِ، أَوْ يَرْشُو لِيَقْبُدَ الْقَضَاءَ مِنْ
السُّلْطَانِ، أَوْ يَرْشُو الْفَاصِي لِيَقْصِيَ لَهُ

أَمِ الْأَوَّلُ عَلَيْهِ إِذَا كَانَ يَرْشُوهَ لِيُدْفَعَ الْخَوْفَ عَنْ نَفْسِهِ فَلَهُ لَا يَجِزُ لِلْآخِرِ
 ٥٤ ٥٥ أَنْ يَأْخُذَهُ، لَأَنَّ لِكُلِّ مِنَ التَّحْوِيلِ وَالْتَهْلِيلِ وَجْهٌ عَلَيْهِ بَيِّنٌ

() أخرجه واحد في «المعجم» [٢٧٩٥] وابن أبي شيبة [رقم ٢١٩٦٥] ، ولطرنى في «المعجم الكبير» [٩٣/٢] ، وفي «المعجم» ص ٥٨٠ ، والحاكم في «المستدرک على الصحيحين» [١١٥/٤] ، عن ثوبان رضي الله عنه قال : «نصَّ رسول الله ﷺ لأبي وائش وأبي بن شيبة والبراء بن عازب»
 معنى الأبي بن شيبة بينهما

قال الهيثمي «رواه أحمد والبراق بن طاهر في انكبيرو، وفيه أبو الحسن، وهو مجهول»
 بطر «محمد بن الوليد» الهيثمي [١٩٩/٤]

(٢) الرئيس هو المحتل كذا جاء في حاشية الباب

(٣) من (٤) «دون السراج لا يتوصل إلى مقبولة لحرم، لأنه برئوس يتوصل إلى استثناء المبدأ»

في حقه لسان

الإسلام، فلا يجعل به أن يأخذ المال على ذلك، فإن أخذ المال لإقامة ما هو واجب الإقامة بدون محال، يكون حراماً، وأما المقتضي يجعل به الإعطاء، لأنه حاد منه. وحسن المال وقاية نفسه، وهو مؤيد للشريعة.

ألا ترى إلى ما روي عن بعض الصحابة - رضوان الله عليهم - أنه قال: «وخذنا في رمي زياد^(١) شيئاً حراماً من المال، كما نبدل لتصور به أمساء»^(٢) قد أنه يجعل له أن يبدل المال دفعاً للخوف عن نفسه.

وأما الكسبي: إذا رشا ليسعى بيته وبين أسطراب، ويؤوي أمره بين يدي السطراب لا يجعل به الأخذ؛ لأن اقيام بمعونة المسلمين واجب بدون المال، فهو أخذ المال لإقامة ما وجب بدون محال، فلا يجعل [١٤٢/١] له أخذ المال.

والجيلة في ذلك أن يقول ذلك الرجل له: استأجرني يوماً إلى الليل بدين معلوم، فيستأجره، فيكون صحيحاً، ثم إن المستأجر بالجبار، إن شاء استعمله في ذلك العمل، وإن شاء استعمله في عمل آخر.

وإن رشا السلطان ليتقلد منه القضاة، ورأسي ولعزتي في السار، ألا ترى إلى ما روي عن النبي ﷺ أنه قال: «إنا لا نفلد العمل من تأييد عليه بالشقاء»^(٣).

(١) هو زياد بن أبيه الأمير المشهور (موفي به ٥٣ هـ).

(٢) لم يجله عن أحد من أصحابه عليه السلام وهو مشهور عن بعض التابعين، قصه أبو بكر بن دى في الأحكام الفردية [١٦٤] عن شيبان عن عمرو عن أبي الشفاء قال: لم يجد من يارشب أجمع لنا من الدنيا.

وأخرج ابن أبي شيبة عن هذا الطريق [رقم ٢٢٠٥١]، ويكره بطلان أنه يجد في ذلك من من شدة أجمع من الدنيا.

(٣) لم يجره بهذا المعنى، والمشهور إنما هو بطلان من طلب القضاة، وأسماعل عنه، وكل له، ومن لم يظلم ولم يستعمل عنه، أمول الله ملكاً يسلطه، وسيد كره المولف مريب.

﴿فِي عَامَةِ ثَلَاثٍ﴾

فإذا كان لا يُقْلَدُ مَنْ يَطْلُبُ ، فكيف يُقْلَدُ مَنْ نَشُو^{١٩} ! وهذا لأنه إنما يَرْتَضُو لِأَحَدٍ مِنْ أَمْوَالِ النَّاسِ بِحَسَبِهِ ، فَيَحْرُمُ الْأَحَدُ وَيُاعْتَدُ :

وَأَمَّا الْمَصْرُ الْأَخِيرُ : إذا ارْتَضَى الْقَاضِي لِنَفْسِهِ لَهُ ، فهذا لا يَخْلُو بِمَا أَنْ يَكُونَ الْقَضَاءُ لَهُ بِالْجَوْرِ أَوْ بِالْحَقِّ ، فَإِنْ كَانَ الْقَضَاءُ بِالْجَوْرِ : فَحَرَمَةُ لِمَنْ يُوَحِّشُ أَحَدُهُمَا : لِأَنَّهُ رِشْوَةٌ ، فَيَكُونُ حَرَامًا

والثاني : بسبب القضاء بالجور .

وإن كان القضاء بحق ، فلحرمة لمعنى واحد ، وهو أن القضاء وحب عليه بدون المال ، فإذا أخذ عليه المال فهو أخذ المال على عبادة ، أو على قامة القرينة ، فَيَكُونُ حَرَامًا ، وَلَا يُقْلَدُ لِعَصَاةٍ بَدَى ارْتَضَى فِيهِ ، وَسَجَلُهُ فِي ذَلِكَ يَكُونُ بَاطِلًا

فَأَمَّا قَضَايَاهُ بَعْدَ ذَلِكَ هَلْ يُقْلَدُ لِنَفْسِهِ^{٢٠} فِي كَلَامٍ ، وَالصَّحِيحُ مِنْ لِمَذْهَبِ عَدَنًا أَنَّهُ يَتَّبِعُ قَضَايَاهُ بَعْدَ ذَلِكَ كَمَا هِيَ «شرح أدب القاضي»

وَأَمَّا الشَّرْطُ الثَّانِي وَهُوَ : كَوْنُ الْقَاضِي مِنْ أَهْلِ الْاجْتِهَادِ ، فَذَلِكَ شَرْطُ الْأَوَّلِيَّةِ عَدَنًا لَا شَرْطُ الْجَوَارِ ، وَهُوَ الصَّحِيحُ ، وَقِيلَ شَرْطُ الْجَوْرِ ، وَإِلَى مَا لَصَّاحِبُ «شرح الأقطع»^(١) .

[٢٠ = ٣٠] وَقَامَا فِي «وجيرهم»^(٢) «لَا تُدَّ لِلْمَصَاءِ»^(٣) مِنْ صَعَابٍ ، وَهُوَ أَنْ نَكُونَ ذَكَرًا ، حُرًّا ، مُجْتَهِدًا ، نَصِيرًا^(٤) ، عَدْلًا ، فَلَا يَجُورُ قَضَاءُ الْمَرْأَةِ ، وَلَا غَنَى ،

(١) ينظر : «شرح مختصر الفتاوى» للأطع [٢/٢٩٠]

(٢) أي : «جيرا» بشافعة ، كذا جاء في حاشية «الـ» .

(٣) في «الوجير» ، «لَا يُدَّ لِلْقَاضِي» .

(٤) في «الوجير» : «مُجْتَهِدًا» (ح) نصيرًا (م و) ، ويعني به : (ح) ، الرمز به إلى أبي حنيفة (م) .

• • • • •

• شية البيان •

• • • • •

والصبي، والناسي، والجاهل، والمقلد^(١)، إلى هنا لفظ «الوجيز».

وقال صدر الإسلام البرزوقي في «أصوله»^(٢): «أجمع العلماء والفقهاء المعتبرين يجب أن يكون من أهل الاجتهاد^(٣)، فإنه لا يقدر أن يفتي أساساً من لم يكن من أهل الاجتهاد، فإنه يحتاج إلى الاجتهاد لا محالة، وإن لم يكن من أهل الاجتهاد لا يحل له أن يفتي إلا بطريق لحكاية، فتحكي ما يحفظ من أقوال الفقهاء، ولا يحل له أن يفتي فيما لا يحفظ فيه قولاً من أقوال المتقدمين». إلى هنا لفظ صدر الإسلام.

وقد ذكر محمد في «الأصل» أن المقلد لا يخور أن يكون قاصياً، ودد لحصاف ما يدل على جوازه؛ لأنه قال: «القاصي بقضي باجتهاد تفيه إذا كان له رأي، فإن لم يكن له رأي وسأل فيها، أحد بقوله»^(٤).

وجه الشافعي: ما روي عن النبي ﷺ حين بعث مبعثاً إلى اليمن فقال له «بسم نقضي» قال: يكتب الله. قال: «فإن لم تجد؟» قال: «سئلت رسول الله ﷺ قال: «فإن لم تجد؟» قال: «أجتهد رأيي». فقال رسول الله ﷺ: «الحمد لله الذي وفق رسول الله لما رضي رسول الله»^(٥)، ولأنه إذا لم يكن مجتهداً يخور

= الرمر به إلى مالك بن أنس و (و) الرمر به إلى وجو أو قول بعد مخرج لأصحاب الشافعي كما نرى على ذلك في المقام بعد الوجيز مع شرح براغمي للعرلي [١٥].

(١) نظره: «الوجيز» مع لعرب شرح الوجيز للعرلي [١٢ ٤١٥].

(٢) صدر الإسلام البرزوقي عده كتب في أصول الفقه، طبع منها «معرفة الخُصع السريعة»، ولم يعد بهذا النقل فيه بعد النظر في مطلقه.

(٣) بطل الأدب القاصي / مع شرح العهد: شهد الخُصع [١٤٥ - ١٩٦].

(٤) أخرجه: أبو داود في كتاب الأقضية باب اجتهاد الرأي في القضاء [رقم/ ٢٥٩٢]، والترمذي في كتاب الأحكام باب ما جاء في القاضي كيف يقضي [رقم/ ١٣٢٧]، وأحمد في المسند

أَنْ يَقَعَ حُكْمُهُ بِحَلَالٍ لِمَنْ أَوْ لِإِحْمَاعٍ، وَلَا يُخَوِّزُ، وَلَا أَنْ يَقَعَ بِسُدْحِي
الْقُدْرَةِ، وَلَا قُدْرَةَ بَدْوِ الْعِلْمِ، وَبِمَا لَمْ يَذْكُرْ : مَعَادُ لِإِحْمَاعٍ حِينَ سَأَلَهُ
رَسُولُ اللَّهِ عَنِ الْحُكْمِ، لِأَنَّهُ لَمْ يَكُنْ جَمَاعٌ يَصْحَابُهُ فِي رَمِي السَّيِّئِ بِإِلَّا

وَلَا، أَنْ الْفَقْصُودَ مِنَ الْقَصَاءِ سَعِيدُ الْأَحْكَامِ، وَبِمَا لَمْ يَذْكُرْ أَيْ مُنْجَحُهُ،
وَهَذَا الْعَمَلُ يَحْتَضِرُ مِنَ الْمَقْنَدِ دَا قَصِي بِمَوَازِيهِهِ، كَمَا يَحْتَضِرُ مِنَ الْمَحْبُودِ

بُؤْيُودُهُ^(١) : مَا ذَكَرَهُ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ فِي الْمَسَدِ عَلَيْهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ
لَهُ إِلَى النَّبِيِّ وَأَنَا حَدِيثُ الشَّرِّ، فَتَنَّتْ تَنَعَّدِي إِلَى قَوْمٍ يَكُونُ بَيْنَهُمْ أَخْدَتٌ وَلَا
عِلْمٌ لِي بِالْقَضَاءِ؟ فَقَالَ : «إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى سَهْدِي لَسَاكَ، وَتَنَّتْ قَلْبَكَ»، وَمَا
شَكَّكَتُ فِي قَضَاءِ تَبَيَّنَ أَثَرُ بَعْدَ ذَلِكَ^(٢)

وَرَوَى صَاحِبُ «الْبَصْرِ» بِإِسْنَادِهِ إِلَى غَيْرِهِ قَالَ : أَخْبَثِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِسِ
الْبَصْرِ قَاصِيًا فَقُلْتُ : إِيَّاكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ تُزَيِّبُنِي وَأَنَا حَدِيثُ الشَّرِّ، وَلَا عِلْمَ
لِي بِالْقَضَاءِ، فَقَالَ : «إِنَّ اللَّهَ سَهْدِي قَلْبَكَ، وَتَنَّتْ لَسَاكَ، فَإِذَا خَمَسَ بَيْنَ يَدَيْكَ
الْعُضْمَانُ، فَلَا تَقْصِيَنَّ حَتَّى تَسْمَعَ مِنَ الْآخِرِ، كَمَا سَمِعْتَ مِنَ الْأَوَّلِ، فَإِنَّهُ أُخْرَى

١ - [٢٣٠]، رَوَاهُ فِي «الْبَصْرِ» [٧٢١] وَحَاشِي فِي «الْبَصْرِ» [٢٢٩]، وَنَحْوَهُ مِنْ
حَدِيثِ مَعَادٍ بِهَذَا نَحْوَهُ

قَالَ أَبُو الْعَلِيِّ : هُوَ حَدِيثٌ ضَعِيفٌ بِإِحْمَاعٍ أَهْلُ الْعِلْمِ - وَهُوَ عَمَلٌ سَهْوَةٌ «الْبَصْرِ» الْمَعْبُودُ لِأَخِي
الْعَلِيِّ [٥٣٤/٩]

٢ - وَهُوَ بِالْأَصْلِ الْمَقْنَدُ وَتَنَّتْ مِنْ أَسْفَلٍ، وَتَنَّتْ مِنْ أَسْفَلٍ، وَتَنَّتْ مِنْ أَسْفَلٍ
أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ فِي «الْبَصْرِ» [٩٣١]، وَنَحْوُهُ فِي «الْبَصْرِ» فِي كِتَابِ الْمَحْصَلَةِ (مَنْ
دَرَسَ فِي «الْبَصْرِ» مِنْ لَدُنْهُ سَهْدِي فَتَنَّتْ لَسَاكَ [٨٤١٩]، وَنَحْوُهُ فِي كِتَابِ
الْأَحْكَامِ بِهَذَا ذَكَرَ الْقَضَاءُ [٢٣٩٠]، وَلَيْسَ لِي نَبَأٌ [٢٩٠٩٨]، وَالْبَصْرِ فِي «الْبَصْرِ»
بِإِسْنَادِهِ [٩٦١٠]، مِنْ حَسْبِ عَمَلٍ فِي حَسْبِ عَمَلٍ

التصويص التي تعلق بها الأحكام.

وشرط أيضاً أن يكون عاملاً بوجوه العمل بالكتاب وشئ من الإجماع، عن ما عرفت في «أصول الفقه» [١٩٠، ١٩١]، ودفع الرجل هذا المذهب محتمل، ويجب عليه العمل باحتجاده، ويخرم عليه بعد عرد كد في «الميران».

وقال صدر الإسلام الردوي في «أصوله» «وأهل الاحتجاج من يكون عايف بالكتاب ناسخه ومنسوخه، وعالف ناشر باسمه ومسوحه وعالف بمعاني لكتاب والسنة التي هي أقبى، وإلى هذا أشار محمد في كتاب الحدود وبعضه قانوا، يجب أيضاً أن يكون عايف بغرب سده، كلامه ونعته من الصريح والكتابة».

والصحيح أن أهل الاحتجاج في مسائل الفقه من يكون عالف به لئلا يفتد، وهي الكتاب والسنة والإجماع والقياس، أي هذا شرط هذا الإسلام.

وقال الأسترشبي في «أصوله» «قال بعضهم: إذا كان صوابه ٣٠٦، أكثر من خطئه، حل له الاجتهاد» هذا لفظ «المصول».

وزوي عن مالك: «أه سئل عن أبيض مائة، فقال في ست وثلاثين منه لا أذري»^{١٧}

وقال شمس الأنفة الشرخسي في «شرح أدب القاضي» «ويسعى أن يكون صاحب حديث، له معرفة بالمعنى، أو صاحب فقه ومعنى، به صدر المعرفة في باب الحديث، ولقد أوثق بين العارفين أن لا أول مشهور بالحديث وبه فقه أحد».

١٧- قال ابن عاصم في «الاصحاح» [١٩٠] «أه سئل عن أبيض مائة، فقال في ست وثلاثين منه لا أذري»
 ١٨- قال ابن عاصم في «الاصحاح» [١٩٠] «أه سئل عن أبيض مائة، فقال في ست وثلاثين منه لا أذري»
 ١٩- قال ابن عاصم في «الاصحاح» [١٩٠] «أه سئل عن أبيض مائة، فقال في ست وثلاثين منه لا أذري»

في نسخة البغداد

ولكنني مشتهر بالعبه وله نصر بالحدیث أيضاً

وقال السنن في «أصوله» (١) «قال بعض أصحابنا إذا كان حديث في
يغرف حقيقتها، ولا يحمي عليه ذقيقتها، يكره من أهل الاجتهاد في ذلك...»
[١٠١٠] «إذا شئتم أهدية شهادة والاجتهاد في واحد هل له أن يمد
النص، ٢»

قال في «خلاصة الفتاوى»: «فيه أربعة أقوال. قال بعضهم: بكرة. وقال بعض
لا بأس به. وقال بعضهم: وعنه عامة الشيخ... أن التقيد رحمة، وترك عربة.
وروي الحسن عن أبي يوسف ومحمد أنه إذا قل من غير مسألة: لا بأس به...
سأل بكرة، وهكذا ذكر في «المتقى» (٢) «إلى هنا فقط» «الخلاصة»

ودكر الشيخ أبو البيث في «العيون» عن الحسن بن زياد عن أبي حنيفة
«اللا ينبغي لأحد أن يطلب النص ولا يتعرض له، فإن فعل فهو مُسيء»
وقال شعر الأئمة الشرخسي في شرح أدب القاضي: «لخصاف...»
«قال: «دخل في النص قوم صالحون، واحتسب قوم صالحون، وتركوا الدحول...»
أصبح وأسم لديه؛ لأنه يلزم بالنص أنه نفسي بحق، ولا يشري أبداً على
الوفاء به أو لا يقدّر، وفي ترك الدحول فيه صيانة لعينه، وهذا إذا كان في السنة
غيره من نصح للنص»

(١) سماء المصنف «أدب الأصول» كتاب سباني، وكذا سماء الزركشي أيضاً، ونسبه إلى أبي الحسن
الشيرازي الخراساني الحنفي، ولم يفتد إلى أخبار الكتاب وسبب فيه بعد النظر بغير «لحرم المحظوظ»
لوزركشي [١٤/١]

(٢) ينظر «خلاصة الفتاوى» للبغاري [ق، ٢٤٢].

(٣) ينظر «غريب المسائل» لأبي عبد الله السمرقندي [ص، ٢١٢]

وَقَالَ الشَّافِعِيُّ: الْعَاسِقُ لَا يَخُورُ بِصَاوِدَةٍ كَمَا لَا تُقْبَلُ شَهَادَةُ مَنْزَعَةٍ . .
عَلَمَانِنَا الثَّلَاثَةِ فِي التَّوَادِرِ أَنَّهُ لَا يَخُورُ بِصَاوِدَةٍ.

وَمَالُ بَعْضِ الْمَشَائِخِ إِذَا قُبِلَ الْعَاسِقُ ابْتِدَاءً بِصَحِّحٍ، وَلَوْ قُبِلَ . .
بِغَرْلٍ بِالْفَسْقِ، لِأَنَّ الْمُتَقَلِّدَ أَحْمَدَ عَدَالَةٍ فَلَمْ يَكُنْ رَاضِيًا بِغَبِيهِ ذَهَبًا .

وَهَلْ يَضْلُحُ مُقْبِيًا؟ قِيلَ لَا، لِأَنَّهُ مِنْ أَقْوَرِ الْمَذِينِ وَخَيْرِهِمْ عِنْدَ . .
الدِّيَانَةِ، وَقِيلَ يَضْلُحُ، لِأَنَّهُ يَخْتَهُدُ حَدَارًا لَسْتَهُ إِلَى الْحَقِّ، وَإِنَّمَا . .
يَضْلُحُ بِأَنَّهُ أَهْلِيَّةُ الْإِخْتِهَادِ شَرْطُ الْأُولَوِيَّةِ

فَإِنَّمَا تَقْلِيدُ الْجَاهِلِ فَصَحِّحٌ عِنْدَنَا؛ حَلَاقًا لِلشَّافِعِيِّ، هُوَ يَقُولُ . .
بِالْقَصَاءِ يَشْتَدُّ عَلَى الْقُدْرَةِ عَلَيْهِ وَلَا قُدْرَةَ دُونَ الْعِلْمِ، وَإِنَّمَا آتَتْهُ بِفَكْهَةٍ أَنْ يَضْلُحَ
بِمَعْنَى غَيْرِهِ، وَمَقْصُودُ الْقَصَاءِ يَخْصُلُ بِهِ وَهُوَ إِيْصَالُ الْحَقِّ إِلَى مُسْتَحِقِّهِ
وَيَنْبَغِي لِلْمُقَلِّدِ أَنْ يَخْتَارَ مِنْ هُوَ الْأَفْوَى وَالْأَوْلَى؛ لِقَوْلِهِ **هَبْ** «مَنْ قُبِلَ . .
عَمَلًا وَفِي زَعِيمَةٍ مِنْ هُوَ أَوْلَى مِنْهُ فَقَدْ حَانَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَخِمْعَةُ الْمُتَشَكِّكِينَ»

«بِغَرْلٍ بِالْفَسْقِ»

قَالَ أَبُو حَمِصٍ الْأَنْثَرِيُّ فِي «الْمَقْصُولِ»: «وَكُونُ الْقَاصِي عَدْلًا . .
شَرْطٌ أَيْضًا، حَتَّى فَإِنْ أَصَحَّحَ إِنْ الْعَاسِقُ يَضْلُحُ أَنْ يَكُونَ قَاصِيًا

وَالْعَدَالَةُ شَرْطُ الْأُولَوِيَّةِ فِي طَاهِرِ الرِّوَايَةِ، وَفِي رِوَايَةِ «الْوَادِعِ» شَرْطُ صِحَّةِ
النَّصِّ، وَلَوْ قُبِلَ وَهُوَ عَدْلٌ، ثُمَّ فَسَقَ، يَشْتَقُّ الْعَزْلُ، وَلَكِنْ لَا يَنْعَزَلُ، وَهَذَا
عَاقِبَةُ الْمَشَائِخِ، وَيَحْتَاحُ عَلَى السُّلْطَانِ أَنْ يَغْرِلَهُ» إِلَى هَذَا نَقَطَ «الْمَقْصُولِ»

قَوْلُهُ: (وَهَلْ يَضْلُحُ الْعَاسِقُ مُقْبِيًا)، فِيهِ اخْتِلَافُ الْمَشَائِخِ، وَقَدْ مَرَّرْنَا هَذَا
قَوْلُهُ (وَأَنَا لَشَايٍ)، أَيِ الشَّرْطِ الثَّانِي فِي الثَّمَلِيِّ، وَهُوَ شَرْطُ الْإِحْبَادِ . .
وَقَدْ مَرَّرْنَا بَيَانَهُ أَيْضًا.

وفي حد الاختهاد كلامٌ عُرف في أصول لغة

وحاصله أن يكون صاحب حديث في معرفة ما يُنفه يعرف معاني لأن
أز صاحب فقهِ له معرفة بالحدث تنافي يشغل باله في الموضوع عنه
وقيل وأن يكون صاحب فريضة يعرف بها عادات الناس، لأن من لأخدام

﴿﴾ عليه السلام ﴿﴾

قوله (وفي حد الاختهاد كلامٌ عُرف في أصول لغة)، أي في أصول اللغة
مختر الإسلام وغيره، في باب (١٠٠) من معرفة أحوال المجتهدين

قوله (وأن يكون صاحب فريضة)

قال صاحب «الجمهرة»: «الفريضة حاضن لصبغة، ومنه اشتق أخرج،
وهو الخالص الذي لم يُتَرَجَّ بغيره من استج، غيره»

وقال في «تهذيب الديوان»: «فريضة سر أول مراتبها، ففريضة الصفة»

وقال في «المحمل»: «الفريضة أول ما يُنسَط من السر، ولذلك يُقال: فلان
فريضة جيدة» يُراد: اسباط العلم^(١) وقال في «الصحاح»: كما في «المحمل»

وقال المظنري في «الإبصار»: «الفريضة في الأصل أول ما يُنسَط من السر،
وهي عبدة بمعنى مفعوله اسمًا للسر، من فرخها إذا حفرتها، ثم سُمِّي الماء بذلك؛
تلاصق بينهما، ثم قالوا: فلان حسن الفريضة؛ إذا بدع شعرًا أو حقة أو

(١) ينظر «أصول البردوي» (ص/ ٢٧٨ - ٢٨١)

(٢) ينظر: «جمهرة اللغة» لاسن قريند [٥٢٠/١].

(٣) ينظر: «معجم اللغة» لاسن فارسي [ص/ ٧٥١]

«الصحاح» لسان العرب [٣٩٦] مادة فرخ

ما من المعرفين ومادة من فرخ: ويسمى الشيء في (الصحاح) مخرج من مادة فرخ
ينظر في ٣٩٦ من مخطوط مكتبة جامعة القاهرة - مصر (مخطوط ١٢٠٦)

في ٣٩٦ من مخطوط مكتبة مجلس علماء مصر - مصر (مخطوط ١٩٣١)

مَا يُتَنَى عَلَيْهَا

قَالَ: وَلَا بَأْسَ بِالذُّخُولِ فِي الْقَصَاءِ لِمَنْ يَتَّقُ بِنَفْسِهِ أَنْ يُؤْذِيَ فَرَسَهُ، لَا
الْمُصْحَابَةَ رَضْوَانِ اللَّهِ عَلَيْهِمْ تَقْدُّوهُ وَكَفَى بِهِمْ قُدُورَةٌ، وَلِأَنَّهُ مُرْصَنٌ كَمَا بِهِ كَرَاهِي
أَفْرَأَ بِالْمَعْرُوفِ.

غاية البيان

أَجَادَ، فَاسْتَعَارَهَا لِمُطْعِمٍ، وَهُوَ مِنْ مُشْتَعَارِ السَّجَارِ، لِأَنَّهُ أَضَلُّ الْفَرَسِ
وَالشَّقُّ، وَمِنْهُ: الْقَارِخُ، وَهُوَ الْفَرَسُ الَّذِي قَرَحَ بَالَهُ، أَيْ شَقَّ.

وَقَالَ التَّنَوُّيُّ [١٥: ٣٠٧] فِي «أَصُولِهِ»: «قَالَ بَعْضُهُمْ: أَهْلُ الْاجْتِهَادِ مِنْ كُلِّ
عَالَمٍ بِالْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ، وَابْتِغَاءً عَلَى مَعَانِيهِمَا، فَهُوَ مِنْ أَهْلِ الْاجْتِهَادِ».

وَقَالَ بَعْضُهُمْ: أَهْلُ الْاجْتِهَادِ مَنْ كَانَ مَعَ هَذِهِ الْجُمْلَةِ يَعْرِفُ النَّاسَ وَعَدَدَهُمْ
إِلَّا أَنْ هَذَا لَيْسَ بِقَوِيٍّ، لِأَنَّهُ شَرْطُ رَائِدٍ لَا حَاجَةَ إِلَى اشْتِرَاطِهِ، فَإِنَّ مَنْ عَرَفَ كِتَابَ
الْقُرْآنِ وَسُنَنَ رَسُولِهِ [١٠: ١٧٠]، وَعَرَفَ مَاسِجِدَهُ وَمَسْجِدَهُ، وَوَقَّفَ عَلَى مَعَانِيهِ، يُدْرِكُ
الْاجْتِهَادَ. كَذَا قَالَ التَّنَوُّيُّ فِي «الْبَابِ الْأَوَّلِ»

قَوْلُهُ: (عَنْهَا)، أَيْ: عَنِ عَادَاتِ النَّاسِ.

قَوْلُهُ: (قَالَ) وَلَا بَأْسَ بِالذُّخُولِ فِي الْقَصَاءِ لِمَنْ يَتَّقُ بِنَفْسِهِ أَنْ يُؤْذِيَ فَرَسَهُ،
أَيْ: قَالَ الْقُدُورِيُّ فِي «مَخْتَصَرِهِ»^(١)

وَالْأَصْلُ فِيهِ: قَوْلُهُ تَعَالَى ﴿يَدْعَاؤُذٌ إِنَّا جَعَلْنَاكَ حَبِيبَةً فِي الْأَرْضِ فَأَخَذَكُمُ بَيْنَ كُفْرٍ
بَيْنَ قَوْلٍ﴾ [٢٦: ٢١]، وَقَالَ تَعَالَى سُبْحَانَكَ ﴿إِنَّا أَرْسَلْنَا إِلَيْكَ الْكَتَابَ بِالْحَقِّ لِنُبَيِّنَ
بَيْنَ النَّاسِ﴾ [١٠٥: ١٠٥]، وَلِأَنَّ الشَّيْءَ كُنَّ كَادَ يَفْصِي بَيْنَ النَّاسِ، وَوَلَّى أَصْحَابَهُ
الْقَصَاءَ، وَأَمْلَهُمْ إِلَى التَّوَاحِي، وَنَدَّ رُوَيْتَ قَوْلَهُ هَذَا أَنَّ الشَّيْءَ كُنَّ بَعَثَ عَلَيْهِ قَصَبٌ

(١) يَحْتَضِرُ «مَخْتَصَرُ الْقُدُورِيِّ» [٢٢٥]

قال: وبُكره الدخول فيه لمن يحاف المعرعة. ولا يأمن على نفسه الخيف

إلى التَّيَمُّن^(١).

وكان الحكماء ابراشدون يقضون بين الناس. ولأنَّ لقضاء أمرًا بالمعروف ونهي عن المنكر، والأمر بالمعروف وحث، وبعض السلف إنما كرهوا الدخول في القضاء؛ لحوزهم على أنفسهم من غيرها عن القيام بتحمل عبء القضاء، فلم يخطر الشروع فيه؛ لم يؤلَّ رسول الله أصحابه (١٠٠٠) لقضاء، ولم ينصي بعبء، ولكن مع هذا ترك الدخول أسلم لديه، كما مرَّ بيانه

قوله، (قال: وبُكره الدخول فيه لمن يحاف المعرعة. ولا يأمن على نفسه الخيف)، وذلك لقوله ﷺ: «القضاء ثلاثة: قاضٍ في النار، وقاضٍ في الجنة»^(٢)، ولقوله ﷺ: «مَنْ وَلِيَ الْقَضَاءُ، فَكَأَنَّمَا ذُبِحَ بِغَيْرِ إِذْنٍ»^(٣). فلا خِلَ هذا الوعيد كره الدخول فيه لمن لا يأمن على نفسه أن يخيف

(١) معنى تحريجه

(١) هذا أخرجه من حديث أخرجه أبو داود في كتاب الألقاب باب في القاضي يحلف [رقم ٣٥٧٣]. والترمذي في كتاب الأحكام باب ما جاء عن رسول الله ﷺ في القاضي [رقم ١٣٢٦]، وابن ماجه في كتاب الأحكام باب الحاكم يجتهد بغير الحق [رقم ٢٣١٥]، وغيرهم من حديث ثريده بن الخُصَيْب رضي الله عنه به نحوه، وهذا لفظ الترمذي

قال ابن الملق رحمته الله، هذا الحديث صحيح. وقال من كثير الإسناد حده بطر مسند لاس بعض [٥٥٢٩] وهذا إرشاد لقوله من معه أنه إليه لاس كثير [٣٩٠٦] أخرجه أحمد في مسنده [٢٣٠٦]، وأبو داود في كتاب الألقاب باب في حلف القاضي [رقم ٣٥٧١]، والترمذي في كتاب الأحكام باب ما جاء عن رسول الله ﷺ في القاضي [رقم ١٣٢٦]، وابن ماجه في كتاب الأحكام باب في القضاء [رقم ٢٣٠٨]، وغيرهم من حديث أبي هريرة رضي الله عنه به نحوه

قال الترمذي: حديث حسن عريض. وقال من الأسانيد حديث حسن

والمعنى: حذر القاضي من أن يظن أنه أسير لاس بعض [٥٥٦٩] وغيره في تحريجه حديث إسناده لاس حذر [١٦٦٢]

كَيْلًا بِصِيرٍ شَرْطًا لِمُبَشِّرِهِ لَفِيحٍ، وَكَوْنَهُ بِنَفْسِهِم الدُّخُولُ بِهِ مُخْتَارًا، سَوَاءٌ
 كَانَ مِنْ جُمْلَةٍ عَلَى الْقَضَاءِ فَكَأَنَّمَا ذُبِحَ بِغَيْرِ يَكْبِيٍّ وَالصَّحِيحُ أَنَّ الدُّخُولَ
 فِيهِ رُخْصَةٌ طَمَعًا فِي إِفْقَامَةِ الْعَذْلِ وَالْتِزَاكِ عَرَبِيَّةٌ فَلَعَلَّهُ يُحْطَى طَمَعًا وَلَا يُؤْخَذُ
 أَوْ لَا يُعَيَّنُ عَلَيْهِ غَيْرُهُ، وَلَا يُدْ بَدُّ مِنَ الْإِعَانَةِ إِلَّا إِذَا كَانَ هُوَ الْأَهْلُ لِلْقَضَاءِ دُونَ
 غَيْرِهِ فَحَيْثُ يُفْتَرَضُ عَلَيْهِ التَّقَلُّدُ صَيَانَةً لِحُقُوقِ الْعِبَادِ وَإِحْلَاءٌ لِلْعَالَمِ عَنِ
 الْفِتَنِ.

قَالَ وَيُسَمَّى أَلَا يَطْلُبُ الْوَلَايَةَ وَلَا يَسْأَلُهَا؛ لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ «مَنْ حَلَّتْ الْقَضَاءُ

عَلَيْهِ سَبَدٌ

وَيُخَوَّرُ عَلَى الدَّسِ، وَإِنْ كَانَ الْقَضَاءُ فِي نَفْسِهِ فَزَمِنَ كَمَا يَكُونُ أَمْرًا بِالْمَعْرُوفِ،
 وَمَا قَالَ صَاحِبُ «الْهُدَايَةِ» (الصَّحِيحُ) أَنَّ الدُّخُولَ فِيهِ رُخْصَةٌ، وَالْتِزَاكِ عَرَبِيَّةٌ
 وَجُمْلَةُ الْقَوْلِ فِيهِ، بَلَّغَ قَبْلَ هَذَا دَقْلًا عَنْ «شرح أدب القاضي»، وَ«حَلَاةِ
 الْفَتَاوَى»

وَالْخَبْفُ، الْحُزُّ وَالظُّلْمُ، مِنْ حَافٍ عَلَيْهِ بِجَيْفٍ خَبَفًا.

قَوْلُهُ (كَيْلًا بِصِيرٍ شَرْطًا)، أَيِ كَيْلًا بِصِيرِ الدُّخُولِ فِي الْقَضَاءِ.

[١٥٠] قَوْلُهُ (فَحَيْثُ يُفْتَرَضُ عَلَيْهِ التَّقَلُّدُ)، بِمَعْنَى إِذَا كَانَ وَاحِدًا مِنْ أَهْلِ
 الْمَدِينَةِ سَعْيًا لِلْقَضَاءِ - بَعْنِيهِ وَعَمْدِهِ - يُفْتَرَضُ عَلَيْهِ حَلُّ الْقَضَاءِ وَتَقْلِيدُهُ حَتَّى لَا
 يَصْنَعَ حُقُوقَ الدَّسِ، فَإِذَا امْتَنَعَ هُوَ وَقَدْ كَانَ الْحَاضِرُ أَوْ الْعَاسِقُ؛ يَأْتِمُّ هُوَ؛ لَامْتِنَاعِهِ،
 وَقَدْ مَرَّ ذَلِكَ، وَهَذَا كَصَلَاةِ الْحَارَةِ مِنْ أَوَّاحِدٍ إِذَا تَعَيَّنَ لِإِقَامَتِهَا، يُفْتَرَضُ عَلَيْهِ عَيْنًا
 قَوْلُهُ (وَيُسَمَّى أَلَا يَطْلُبُ الْوَلَايَةَ وَلَا يَسْأَلُهَا)، هَذَا لَفْظُ الْقُدُورِيِّ فِي
 «مَحْتَصَرِهِ» (١)، أَيِ: لَا يَطْلُبُ الْوَلَايَةَ الْقَضَاءَ بِمَعْنَاهِ، وَلَا يَسْأَلُهَا بِلِسَانِهِ، وَدَلِيلُ

وَكُلَّ إِلَى نَفْسِهِ وَمَنْ أَخْبَرَ عَلَيْهِ بَرَّانَ عَلَيْهِ فَكَانَ يُسَدِّدُهُ^(١)، وَلَئِنْ مَنْ طَلَبَ نَفْسَهُ
عَلَى نَفْسِهِ فَيَحْرِمُ، وَمَنْ أَخْبَرَ عَلَيْهِ يَتَوَكَّلُ عَلَى زَنِّهِ فَيَلْهَمُ^(٢) ثُمَّ يَحْجُورُ
التَّقْلُدُ مِنَ السُّلْطَانِ الْجَائِرِ، كَمَا يَحْجُورُ مِنَ الْعَادِلِ، لِأَنَّ الصَّحَابَةَ رِصَالُ اللَّهِ عَلَيْهِ

﴿عَنْ أَبِي بَكْرٍ﴾

مَسْأَلَةٌ: وَكَلَّتْ إِلَيْهَا، وَإِنْ أُوْبَيْتَهَا عَنْ غَيْرِ مَسْأَلَةٍ: أَعِنَتْ عَلَيْهَا^(٣)، وَلَئِنْ أَتَاهُ
مِنْ حَائِزٍ مَنْ يَطْلُبُ الْقَصَاءَ أَنَّهُ يَطْلُبُهُ لِنَفْسِهِ، وَخَرَّ حُطُّ الْعَمَلِ، وَطَلَبُ الْعَمَلِ وَحَرُّ
حُطِّ الْعَمَلِ مَتَّيٌّ عَنْهُ، بِحِلَافٍ مَا إِذَا أُكْرِهَ عَلَى الْقَصَاءِ، حَيْثُ لَا يُؤْخَذُ هَذَا بِمَعْنَى
قَوْلِهِ: (وَكُلَّ لِي نَفْسِي)، عَلَى صِبْغَةِ الْمُبَيَّنِّ لِلْمَعْمُولِ، بِتَحْقِيقِ الْكَافِ، فِي
فُوصِنَ أَمْرُهُ إِلَيْهَا، وَمَنْ فُوصِنَ أَمْرُهُ إِلَى نَفْسِهِ كَانَ مَحْدُولًا غَيْرَ مُرْتَدٍّ لِلصُّوْبِ،
لِكَوْنِ النَّفْسِ أَقَارَةً بِالشُّوْبِ.

قَوْلُهُ: (ثُمَّ يَحْجُورُ التَّقْلُدُ مِنَ السُّلْطَانِ الْجَائِرِ، كَمَا يَحْجُورُ مِنَ^(٤) الْعَادِلِ)، ذَكَرَ
هَذَا تَمَرِيقًا عَلَى مَا نَقَدَّمْ مِنْ مَسْأَلَةِ الْقُدُورِيِّ

قَالَ فِي «فُصُولِ الْأُسْتَرْوِشِيِّ»: «وَيَحْجُورُ تَقْلُدُ لِقَصَاءِ [١٨١] وَمَنْ
لِسُلْطَانِ الْعَادِلِ وَالْجَائِرِ، أَمَّا مِنَ السُّلْطَانِ الْعَادِلِ فَظَاهِرٌ، وَأَمَّا مِنَ الْجَائِرِ فَلِأَنَّ
الصَّحَابَةَ تَقْلُدُوا الْأَعْمَالَ مِنْ مَعَاوِيَةَ عَدَمًا أَظْهَرَ الْحِلَافَ لَعَلِّي، وَالْحَقُّ مَعَ عَلِيٍّ
فِي تَوْبِيئِهِ [٣٠٨]، وَتَقْلُدُوا مِنْ يَرِيدُ مَعَ نَفْسِهِ وَجَوْرِهِ، وَالْبَاقُونَ تَقْلُدُوا مِنْ
لِحَاجَتِهِ مَعَ أَنَّهُ كَانَ أَمْسَقَ أَهْلٍ زَمَانِهِ»، إِلَى هَذَا لِمَطِّ «الْفُصُولِ».

وَقَالَ الْإِمَامُ أَبُو مُحَمَّدٍ النَّاصِبِيُّ الْبِشَابُورِيُّ فِي «تَهْذِيبِ أَدَبِ الْقَاصِي»
بِلِخْصَابِ «قَاصِي أَهْلِ الْبَغْيِ وَالْخَوَارِجِ» إِذَا كَانَ [٢٢١] مِنْهُمْ فَفَضَّلَ بَشِيَّةً، ثُمَّ

(١) أَخْرَجَهُ الْحَارِثِيُّ فِي كِتَابِ الْأَحَادِ وَالنُّسُخِ [رَقْمُ ١٦٤٨]، وَنَسَبَهُ فِي كِتَابِ الْأَيْمَانِ بِأَنَّهُ سَمِعَ
مِنْ حَلْفِ بَيْتٍ وَرَأَى غَيْرَهَا حَبْرًا مِنْهَا أَنْ ثَانِيًا بَدَى لَهُ حَبْرًا، وَيَكْفُرُ عَنْ بَيْتِهِ [رَقْمُ ١٦٥٢].
وغيرهما من حديث: عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ سَعْدَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) رَفَعَ بِالْأَصْلِ «يَحْجُورُ فِي» وَالْمَثَلُ مِنْ «ن»، «وَأَمَّا»، «وَالْحَقُّ»، «وَالْبَاقُونَ».

يَقْتُلُوا مِنْ شُعَابَةٍ - يَكُونُوا -

رُفِعَ إِلَى قَاضِي أَهْلِ الْعَدْلِ، ثُمَّ بَحَرَهُ، وَأَبْطَلَهُ، لِأَنَّ الْحَوَارِجَ إِذَا حَرَّجُوا عَلَى
أَهْلِ الْعَدْلِ مَالِ السَّلَاحِ فَوَيْتَهُمْ يَسْتَحِلُّونَ أَمْوَالَهُمْ، وَلَا يَحُورُ تَهْدِثُهُمْ... وَلَا يَحُورُ
تَهْدِثُهُمْ، لَمْ يَحُورْ قِصَاؤُهُ، فَيَنْقُصُ، وَهَذَا مِنْ بَابِ السَّحْمِ، وَلَا يُعْمَلُ عَلَى
بَحْرِهِ أَيْضًا، لِأَنَّهُ لَا يَحُورُ قِصَاؤُهُ، وَلَا يُعْمَلُ عَلَى كَيْدِهِ

ثم قال الأصحبي: قال في الكتاب: أي من المحضوف في «أدب القاضي»:
«إذا بلغ الإمام أن قوماً يجمعون لبحر خو عليه، فإنه ينادي: سيدهم، ويؤد
شهادتهم، ومن يشعق القتل لا يكون قاصداً، فلا تعد قضاة قاضي أهل العدل»

وإن كان قاضي الخوارج من أهل الجماعة والعدل، فنقصه، ثم رفع إلى قاضي العدل، أمضاء، ويخبر قضاؤه بين الناس، لأن ١٠٩ ر. ش. بخ. ك. يتوهم القضاء من جهة معاوية ومن بعده من بني أمية، وكذا حذر حين على إمام الحق، ولأنه يزور عن أحد من أهل العدل أنه فسح قضاء.

وكذلك عبرُ شريح تولوا لهم . ولم يَزُوا عن أحدهم من الأئمة بقضٍ فصائهم .
فدلَّ على أن القاضي إذا كان عدلاً في نفسه لا يُقَرُّ من وراءه . ومن كذب
إدعى عنده أو كذراً ، لأنه لا يذله على المسلمين .

قال في «المصول» : «أهل البيت هم الحارحون على إمام الحق بعد حق» .
 سألته أن المسلمين إذا اجتمعوا على إمام واحد وأمير به ، فخرج عنه جماعة من
 المؤمنين ، فإن فعلوا ذلك لعظم طاعتهم ، وهم يسمون أهل البيت ، وعليه أن يترك
 لعظم وتخصمهم ، ولا يتبعي للناس أن يُعينوا الإمام عليهم ، لأنه قد إجماع على

ويعمل بالأسر الحرة، وحبس من (الزنا، والحد، والحد، والحد، والحد، والحد)

والحق كان مد علي في نوبته، ولثامس يفتدونه من الاحتجاج
إذا كان لا بُدَّ من النصاء بحق، لأن المقصود لا يخلُص ما
ما إذا كان بُدَّه

﴿ فَمَدَّ يَدَهُ ﴾

العلم، ولا أن يُعيىوا تلك الطائفة على الإمام أصداً؛ لأن مد يده
خروجهم على الإمام، وإن سمَّيَ ذلك لظلم ظلمهم، ولكن أدعى الحق
فما هو الحق معاً، فهم أهل لبي، فعلى كل من يقوى على الصلابة
لمسلمين على هؤلاء الحارصين، لأنهم ملغوبون على لسان صاحب
شريع، فإنه من «الفتنة مائة لعن الله من أيقظها» (١) . . . (٢).

قوله (والحق كان مد علي في نوبته)

إما قبل نوبته احتجوا (١) ١٤٤١ هـ | عن قول الروافض - لعهم الله - وب
يقولون الحق كان مد علي في نوبته أبي بكر وعمر وعثمان
محدث بقول الله تعالى ﴿ وَمَنْ تَتَّبِعْ أَتَّبِعْ وَأَتَّبِعْ أَمْرٌ مِنْ نَفْسٍ لَا تَهْدِي وَرَبِّهِ ﴾
عن سبيل المؤمنين نوبته، ما نوبى وعنده حهم (١) ١٤٠٠ هـ، وهذا لأن حلاسه
يعقد عليها جماع الصحابة، ولم تزو عن علي خلاف ذلك، وبها بيان تدف
في علم الكلام (٢) إن شاء الله تعالى

قوله (إلا إذا كان لا بُدَّ من النصاء بحق)، استثناء من قوله (يخوز الشد)
من السلطان الحائر)، إلا إذا لم بُدَّه السلطان الجائر من النصاء بحق، فحينئذ
لا يخوز الشد منه؛ لأن المقصود من النصاء - وهو تهيئة الأحكام - لا يخلُص

(١) معنى لبري

(٢) من هذا كلام صاحب الفوائد | ١٣ | مخطوط مكتبة بر عتامة (رمم بخطه)

(١٧٧٦) | ١٣ | مخطوط مكتبة بر عتامة (رمم بخطه ١٧٦١)

(٣) أما في حاشية الأصل، في يوقع في بعض نسخ في عرف الكلام، عن أبي عبد الكلام

قال: ومن قلد القضاة سأل ديوان القاضي بدي فله، فهو حرائط في
بيها السجلات وغيرها، لأنها وصفت بها تكون حجة عند الحاجة فتجعل
في يد من له ولاية القضاء.

هذا الخبر

قوله. (قال ومن قلد القضاة سأل ديوان القاضي بدي فله)، في دار
الفتوى في المختصر^(١).

والمراد من ديوان القاضي حرائط في بيها السجلات، والضرائب،
والمخاض، وكتاب تعب الأوصياء، ولقب في أموال يوقف، وكتاب عدد
البعثات، وإما يشأه لأن ديوان القاضي مقتضود منه السجدة والوثيقة للناس،
بحيث أن يجعل في يد من ينظر في أموره، وهو القاضي نفسه. وهذا لأنه
محتاج إلى معرفة ما فيه، فكان به أخذ، وهذا طبعه إذا كان السجل في يد
عليه السجلات [١٠، ١١، ١٢] ويحويها من بيت حال

وكذا إذا كان من مال الخصوم؛ لأن ذلك إما أنه يعمل القضاء، وقد
تنقل العمل إلى غيره، فيؤخذ الديون منه شاء أم لم يشأ. وكذا إذا كان السجل
[١٠، ١١، ١٢] للقاضي المعروف؛ لأنه وضع عنده نصيبه حقوق من ذلك لا يملك

قالوا وتبع القاضي خولي رجليه بي حتى تسلموا حرائط من
المعول أو أميه، وذلك لأن قول الإنسان لا يثبت في القاضي ما قال من نفسه.
وسأل الأبيات إياه عن شيء فشيء، وبخعه من كذا حادثة في حلفه على حدة،
حتى لا يشبه الحال على القاضي الموثق، ويترتب حصوله في ما أراد
وشأن الأبيات لكشف الحال، لا سيما أن دار القاضي معول فله.

ثُمَّ نَدَّ النَّيَاصُ مِنْ بَيْتِ الْمَالِ فَطَاهِرٌ، وَكَدَا إِذَا كَانَ مِنْ مَنَ بَحْصِهِ
فِي الصَّحِيحِ لِأَنَّهُمْ وَضَعُوهَا فِي يَدِهِ لِعَمَلِهِ وَقَدْ اسْتَعْلَى إِلَى الْمُؤَلَّى، وَنَدَّ
كَانَ مِنْ مَنَ الْقَاصِي هُوَ الصَّحِيحُ لِأَنَّهُ اتَّخَذَهُ تَدْيِيًا لَا تَمَوْلًا، وَتَبَعَتْ مَسِيرَ
لِيَقْبِضَهَا بِحَضْرَةِ الْمَعْرُوفِ أَوْ أَمِيرِهِ رَيْسَ آلِيهِ شَيْئًا فَشَيْئًا، وَيَتَحَفَّلَانِ كُلُّهُمَا
مِنْهَا فِي حَرِيطَةٍ كَيْ لَا يَشْتَبَهَ عَلَى الْمُؤَلَّى، وَهَذَا السُّؤَالُ لِكَشْفِ الْحَدِّ
بِالْإِزَامِ.

غاية البيان

إِذَا هُوَ صَارَ كَرَاهِدٍ مِنَ الرِّعَايَا بِالْعَرَبِ، ثُمَّ إِذَا [١٥٠-١٥١ م] قَبِضَ الْأَمِيرُ الْمَدِينَةَ
يَحْتَمِلُ عَلَى ذَلِكَ خَوْفٌ عَنْ حَتْمِ الرِّيَاضَةِ وَالنَّقْصَانِ.

قَالَ السَّامِعِيُّ فِي «تَهْذِيبِ أَدَبِ الْقَاضِي» لِلْحَصَافَةِ: «فَمَا كَانَ مِنْ لَقْمٍ طَرَفٍ
- فِيهِ الْإِقْرَارُ، وَشَهَادَةُ الشُّهُودِ، وَالْمَحَاصِرُ - قَبَضَهَا الْأَمِيرُ مَخْتُومَةً، لَا يَلِي
لَيْسَتْ بِحُجَّةٍ؛ هَذَا الثَّانِي لَا يَقْبِضُ بِهِ؛ لِأَنَّهُ مَا [١٥٠-١٥١ م] أَثَبَّتَ الْقَاضِي الْأَوَّلُ مِنْ
إِقْرَارٍ، أَوْ شَهَادَةٍ لَا يَكُونُ حُجَّةً عِنْدَ الثَّانِي، فَجَازَ قَبْضُهَا حَمْدَةً مَخْتُومَةً

وَمَا كَانَ مِنَ الْقَمَاطِرِ - فِيهَا حُجُجُ السَّاسِ مِنَ لُصُكُولِهِ وَالسَّجِلَّاتِ - كَدَا،
شَيْئًا فَشَيْئًا، فَيَكْتُبَانِ: يَقَطِّرُ كَدَا فِيهِ كَدَا، سَحَةً لَسَجِلِ بِلَالِ بْنِ فُلَانٍ الْفُلَانِي،
عَلَى فُلَانِ بْنِ فُلَانٍ الْفُلَانِي، [فَيَكْتُبُ بِجَمِيعِ مَسْرُوعٍ عَلَى هَذَا الْوَجْهِ، وَيَقَطِّرُ بِهِ
كَدَا وَكَدَا ضَكَا بِاسْمِ فُلَانِ بْنِ فُلَانٍ الْفُلَانِي] (١)؛ لِأَنَّهُ هَذِهِ حُجُجُ السَّاسِ، فَجَبَّ
أَنْ يَخْطِطَ فِيهَا، فَيَكْتُبُهَا مَقْصُولًا، فَهُوَ أَسْرَعُ وَأَجُودًا عِنْدَ الْحَاجَةِ إِلَيْهِ، وَيَكْتُبُ ذَلِكَ
بِحَضْرَةِ الْقَاضِي الْمَعْرُوفِ، أَوْ بِحَضْرَةِ أَمِيرِهِ؛ لِأَنَّهُمَا يَقْبِضَانِ مَعَهُ، فَيَكْتُبَانِ بِحَضْرَتِهِ
أَوْ بِحَضْرَةِ أَمِيرٍ يُقِيمُهُ مَقَامَ نَفْسِهِ.

وَكَذَلِكَ يَكْتُبَانِ عِدَّةَ صِبَاحِ الْوُقُوفِ وَمَوَاصِعِهَا، وَأَسْمَاءَ الْأَمْوَالِ الَّتِي لِلْقَاضِي

(١) الْقَمَاطِرُ جَمْعُ الْقَمَطَرِ، وَهُوَ مَا يُصَادُّ فِيهِ الْكُتُبُ يَنْظُرُ «الْمُعْجَمُ الْوَسِيطُ» [٢٤٥]

(٢) مَا بَيْنَ الْمَقُولَتَيْنِ رِيَاذَةٌ مِنْ «وَام»، «وَام»، «وَام»، «وَام»، «وَام»

قَالَ وَيَنْظُرُ فِي حَالِ الْمُخْتَوَسِرِ - لِأَنَّهُ نَصَبٌ صَرِّحًا (فَمِنْ اعْتَرَفَ بِحَقِّ
الرَّمَةِ إِثْمًا) لِأَنَّ الْإِقْرَارَ مُدْرِمٌ (وَمَنْ أَنْكَرَ لَمْ يَقُلْ قَوْلَ الْمُعْرِضِ عَنْهُ إِلَّا سَتْرًا)

﴿مَنْ بَدَأَ الْمَقْرَرُ﴾

المعروف؛ لأنه يُعْتَقَرُ إِلَى مَعْرِفَتِهِمْ وَمَعْرِفَةِ مَا فِي أَيْدِيهِمْ، فَوَجِبَ أَنْ يَكْتُبَ أَسْمَاءَهُمْ
قَوْلُهُ (قَالَ وَيَنْظُرُ فِي حَالِ الْمُخْتَوَسِرِ)، أَيْ قَالَ خُذُورِي فِي «مُحْتَصَرِهِ»
وَتَمَامِهِ بِهِ - فَقَدْ اعْتَرَفَ بِحَقِّ الرَّمَةِ إِثْمًا، وَمَنْ أَنْكَرَ لَمْ يَقُلْ قَوْلَ الْمُعْرِضِ عَلَيْهِ إِلَّا
سِتْرًا^(١)، يَعْنِي: يَنْظُرُ الْقَاضِي الْمُؤَلَّى فِي حَالِ الْمُخْتَوَسِرِ، وَيَنْصُتُ إِلَى بَحْسِ
مَنْ يُخَصِّمُهُمْ وَيَأْتِيهِ بِأَسْمَائِهِمْ، وَيَسْأَلُ الْمُخْتَوَسِرَ عَنْ أَسْمَاءِ مَنْ خَصَّمَهُمْ؛
وَدَلُّكَ أَنَّ الْقَاضِيَّ نَصِبَ بَاطِلًا لِأُمُورِ الْمُسْلِمِينَ

وَقَوْلُ الْمُعْرِضِ لَيْسَ بِخُفْيَةٍ؛ لِأَنَّهُ صَارَ كَوَاحِدٍ مِنَ الْأَسْمَاءِ، لِأَنَّهُ لَا يَبْيُحُ فِي
الْحَالِ، فَلَا يُتَعَدُّ قَوْلُهُ عَلَيْهِمْ، عِوَاذَ أَنَّهُ يَتَعَرَّفُ مَا عَدَّ، ثُمَّ يَنْتَهِمُ وَيَخْتَصِمُ بَيْنَهُمْ
وَبَيْنَ خَصْمِهِمْ. فَإِنْ أَقْرَأُوا بِمَا يُوجِبُ الْحَسَنَ، وَطَلَبَ حَضْرَتُهُ ذَلِكَ؛ حَسِبَهُمْ، لِأَنَّ
الْحَقَّ يَجِبُ بِالْإِقْرَارِ، وَقَدْ قَالَ ﷺ: «لَيْتُ الْوَاحِدَ ظَنَّمُ، يُحْلِلُ عِرْضَهُ، وَغُثْوَتُهُ»^(٢)

[وَعُثْوَتُهُ]^(٣)؛ حَسَبُهُ، فَكَانَ لَهُ أَنْ يَخْسَ، فَإِنْ لَمْ يَقْرَأُوا، وَشَهِدَ الشُّهُودُ عَلَيْهِمْ
بِالْحَقِّ. وَهَذَا الْعَاضِي يَغْرِقُهُم بِالْعَدَالَةِ؛ وَهُمْ لَيْسَ بِالْحَسَنِ؛ لِأَنَّهُ يَجِبُ الْحُكْمُ بِشَهَادَةِ
الشُّهُودِ؛ لِقَوْلِهِ [٣٠٩٥ م] عَالِي: ﴿وَلَا يَأْتِ شَهَادَةُ إِذَا مَا دُعُوا﴾ [البقرة: ٢٨٢]

(١) ينظر: «مختصر القلذوري» [ص/ ٢٢٥]

(٢) أخرجه أحمد في «مسنده» [٢٢٢، ٤]، وأبو داود في كتاب الألفاظ باب في حبس في الحبس
وعنه [رقم ٣٦٢٨]، والسنن في «مسند» في كتاب سرور باب فصل العبي [رقم ٤٦٨٩]،
وابن ماجه في كتاب العتقات باب حبس في الحبس والتملأ منه [رقم ٢٤٢٧]، وغيره من
حديث الشريفة بن سفيان التميمي رحمه الله به نحوه.

قال ابن الملقن: «هذا الحديث صحيح». وقال ابن كثير: «إسناده حسن». ينظر: «البحر المحرر»
لابن الملقن [٦٥٦/٦]. و«إرشاد القضاة إلى معرفة أولئك» لابن كثير [٤٧/٢]

(٣) ما بين المعقوفين زيادة من «و» و«م» و«ن» و«ج» و«ع» و«ص»

لأنه لا يجوز التحقق بالزعم، وشهادة الفرد ليست بحجة. لا سيما
على فعل نفسه، فإن لم يقم البينة، لم يفعل بحيلته حتى ينادى ويسر
أمره، لأن فعل القاضي المغرور حق طهر فلا يُعْمَلُ كَيْ لا يُؤَدِّيَ إلى
حق العجز

فإن لم يفرقهم بالعدد أحد من المحموس كميلاً بنفسه، وأظنمه إلى
عن الشهود، فإن عُدُّوا رَدَّه إلى الحس، لأنه يتبدى القضاء الآن، ولا يقتضي
مضى، فصار كما لو شهد الشهود ابتداءً على واحد بحق

قوله. (وشهادة الفرد ليست بحجة، لا سيما إذا كانت على فعل نفسه)،
بغني أن قول المعروف ليس بحجة؛ لأنه كواحد من الناس، وشهادة الفرد لا تسر
على فعل غيره، فأؤتى ألا تُفعل على فعل نفسه.

قوله (فإن لم يفرقهم بالعدد أحد من المحموس كميلاً بنفسه، وأظنمه إلى
عن الشهود)، هذا لفظ الثوري [١٧٧] في «المختصر»^(١)، وفي بعض
نسخ «المختصر»: «ويستظهر في أمره»^(٢).

(١) بطر ابن الحنفية [١٧٧]، مجمع الأنهر [١٥٦]،

(٢) بطر «مختصر الثوري» [ص ٢٢٥]

وقوله «ويستظهر في أمره»، لم يظهر به في شيء من نسخ «مختصر الثوري». في المطبعة والمسحوق
لي تأييد، ولا في شروحه التي طبعها، [وإما وقع في جميعها لفظ «ويستظهر في أمره» -
سيأتي ثم عطف بعد اللفظ - «ويستظهر في أمره» - في نسخة التي شرح عليها العلامة، -
محمد بن أحمد الأصبغاني في كتابه «إراد الفقهاء» شرح مختصر الثوري [٢٤١] ب
مخطوط مكنه فيص الله أمدي. تركيا (رقم الحفظ ٧٩٥)]

(٣) هذا لفظ مطبوع من «مختصر الثوري»، وهو ثالث في عدة نسخ خطه من «المختصر»، هي:

[١٨٨] ١ مخطوط مكنه كوبريني محمد عاصم بك - تركيا (رقم الحفظ ١١٠)، ونسخة -

[١٣٤] ١ مخطوط مكنه راعب بدشا - تركيا (رقم الحفظ ٥٨٥)، ونسخة - [١٥٥]

مخطوط مكنه نور عثمانية - تركيا (رقم الحفظ ١٧٧٦)، ونسخة - [٨٨] ب مخطوط -

قال أهل اللغة الأسطهاري الاحتياط

قال أبو محمد الناصحي في «تهذيب أدب القاصي» لمقصود «فإن كان
وحد من المحبوسين حيث بعير حراً، ولم يحضر له حصص؛ تأنى القاصي
ومادى آتياً، فإن لم يحضر له حصص أطلقه وأحد منه كميلاً معه؛ لأن طاهر أمر
لقاصي المعرول أنه لم يغيبه، لا بحق، فلا يظن في الحال، وسأى منه، ولأن
لشأن أمين في الطاهر والمحسوس في يده، فلا يربط يده في الحال، وشادي
تأني من حسن فلا ين فلا ي العلامة في محضر، فإن لم يحضر حصصه أطلقه، لأن
قوله القاصي المعرول لا يقبل؛ لأنه شاهد بعد عزله؛ وشهادة الواحد لا تقبل، فلم
يجب حشيه، فأطلق عنه، ويأخذ منه كميلاً؛ لأن القاصي باصر محتط، فإذا رأى
الاحتياط أن يأخذ كميلاً؛ فقل؛ لحوار أن يكون له حصص عانت يحضر ويدعي
عليه.

فإن قال: أن محسوس بملاب، ونقصي حقه، وأراد المطالب إطلاقه، وقد عرف
القاصي المطالب، أو عرف له شهود شهدوا عنده؛ تأنى القاصي فيه؛ لأنه
يخبر أن يكون له حصص (١٠١٢١٠) آخر، فوحد أن يسأى، فإن لم يجد له حصصاً
آخر؛ أطلقه؛ لأنه قد احتاط، فإن لم يقف من أثره على حقيقة؛ أخذ منه كميلاً
وأطلقه؛ لما ذكرنا أنه باطر محتاط.

= مكتبة بصير الله أمدي - تبرك / (رقم المخطوط: ٩٥٢)

وعلى هذا اللفظ شرح أبو نصر الأصبغ في «شرح الفدوري» [٢ و ٣٣٠] مخطوط مكتبة
كتابخانه مجلس شورای - إيران (رقم المخطوط: ١٢٦٣٥)، وخوهر زاده في «شرح نفدوري» [١
٢٠١] مخطوط مكتبة كوبريني فاضل أحمد ماشا - تبرك (رقم المخطوط: ٥٨٩).
«صاحب المعجزة النبوة شرح نفدوري» [٢٤١ و ٢٤٢]، «صاحب المذهب في شرح نكبات»
[٨٠ و ٨١]، «حلاصة الدلائل شرح الفدوري» بحسام الدين البراء [٢٢٧ و ٢٢٨]

وَيَسْطُرُ فِي الْوَدائعِ وَارْتِفَاعِ الْوُقُوفِ ، فَيَعْمَلُ بِهِ عَلَى مَا يَقُومُ بِهِ سَبْرًا
يَعْتَرِفُ بِهِ ، لِأَنَّهُ كُلُّ ذَلِكَ حُجَّةٌ

فإن لم يعرف القاضي الطائفة، ولم يعرف عمده؛ نادى عليه أئمة من در
حسن فلان بن فلان في مجلس (هـ ٢٣١ م) القاضي فلان فليخض، ثم باخذ من
كثيرا ويطلبه؛ لأنه يعمور أن يخال فليخض واحد ويقول: هذا حسي. ليحط
لقاضي بهذا النوع من الاحتياط، وتأخذ الكهين.

وإن قال لا كميل سي، أو لا^(١) أعطي كميلاً، فإنه لا يجب علي شيء، رد
عليه شهراً ثم تركه، لأن الحق لم تثبت عليه، فلا يترمه إعطاء الكميل، وإنما هو
لقاصي به احتياطاً، فإذا لم يعطه وحت عليه أن يختاط بنوع آخر، فيأدي عنه
شهراً، فإذا مضى المدة أطلق عنه. كذا قال الإمام الأصححي

قوله (لَمْ يَفْعَلْ بِتُخْلِيَتِهِ حَتَّى يُبَادِيَ عَلَيْهِ)، أي، لَمْ يَعْمَلِ الْقَاصِي بِطَلَاوِ
الْمَحْسُوسِ، بَلْ بَتَأَنَّى وَبُيَادِيَ عَلَى الْمَحْسُوسِ آيَةً فِي مَحَلِّهِ، مَسْ كَانَتْ تَعْبُتُ فَلَا
بِشِ فَلَاحِ الْفَلَاحِ الْمَحْسُوسِ بِحَقِّ تَلِيْخُصَرِ

قوله (وَيَنْظُرُ فِي الْوَدْعِ) وَارْتِفَاعِ الْقَوَفِ، فَيَعْمَلُ بِهِ عَلَى مَا تَقْوُمُ بِهِ الشَّيْءُ.
أَوْ يَعْرِفُ بِهِ)، هَذَا لَفْظُ الْمُسَوِّرِيِّ فِي «مَخْتَصَرِهِ»^(١)، وَإِنَّمَا يَنْظُرُ فِي الْوَدْعِ
وَارْتِفَاعِ (١) [٥٢] أَوْ قَوَفٍ؛ لِأَنَّ الْقَاضِيَ نُصِبَ بَطْرًا فِي أُمُورِ النَّاسِ مُحْتَاطٌ
بِهَا، وَإِنَّمَا يَعْمَلُ عَلَى حَسَبِ مَا تَقْوُمُ بِهِ الشَّيْءُ، أَوْ يَعْرِفُ بِهِ مِنَ الْوَدْعَةِ فِي يَدَيْهِ.
لِأَنَّهُ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْ نِسْبَةٍ وَالْإِقْرَارُ حُجَّةٌ

أَمَّا الْيَتِيمَ فَطَهِّرْ، لِقَوْلِهِ تَعَالَى ﴿وَتَشْهَدُ وَشَهِيدَيْنِ مِنْ ذَوَّالِكُمْ﴾ [البقرة: ٢٨٣].

١) وقع بالاحصل اولا: و بعثت مي ابا، و ام، و الب، و اع، و احرا

(٢) ينظر: محضر التدوير، (مر) ٢٢٥.

ولا يُقْل قول المَعْرُول لَمَّا بَيَّنَّا (لَا أَنْ يَعْرِفَ الَّذِي هُوَ فِي يَدِهِ أَنَّ الْمَعْرُولَ

عَلَمَهُ الْيَدُ)

وكذا الإِثْرَارُ بقوله تعالى: ﴿وَلْيَسْلُ الْيَدِ بِهِ لَحْوٍ﴾ [٢١١]، ولأنَّ من في يده «تَوْفِيقٌ أَمِينٌ»، والقول قول الأَمِينِ ما لَمْ يَكْدُبْهُ لُطْفُهُ

قوله (ولا يُقْل قول المَعْرُولَ)، هذا لَفْظٌ مُتَوَرِّقٌ فِي «مَحْصَرَةٍ»، وإِسْمُهُ بِهِ «لَا أَنْ يَعْرِفَ الَّذِي هُوَ فِي يَدِهِ أَنَّ الْمَعْرُولَ سَلَّمَهَا إِلَيْهِ»، وَيُقْل قَوْلُهُ بِهِ: «وَمِنْ بَعْضِ الشُّحِّ الَّذِي هُوَ فِي يَدِهِ»

وإِسْمًا لَمْ يُقْل قول المَعْرُولَ، لِأَنَّهُ سَلَمَ لِي الْحَقَّ بِالرَّعَايَا، فَصَارَ كَوَاحِدٍ مِنْ أَسْمَاءِ، وَإِلَيْهِ أَشَارَ بِقَوْلِهِ: (لَمَّا بَيَّنَّا) إِلَّا إِذَا عَرَفَ الَّذِي هُوَ فِي يَدِهِ التَّوْفِيقَ بَأَنَّ لِقَاصِي الْمَعْرُولَ [٢٢٢/٢] سَلَّمَهَا إِلَيْهِ، فَحَسِبَ يُقْل قول المَعْرُولَ، لِأَنَّهُ لَمَّا قَرَّ

(١) يَظُر «مَحْصَرٌ مُتَوَرِّقٌ» [ص/ ٢٢٥]

(٢) ثُمَّ يَظُر بِهِد اللَّفْظِ فِي شَيْءٍ مِنْ شُحٍّ «مَحْصَرٌ مُتَوَرِّقٌ» لَمَعْدَعِهِ وَبِحُطْوَتِهِ الَّتِي بَإَيْدِهِ. وَلَا فِي شُرُوحِ الَّتِي طَعَنَافَ

أَمَّا اللَّفْظُ الْأَوَّلُ الَّذِي هُوَ فِي يَدِهِ هُوَ الشُّكُّ فِي بَعْضٍ مِنْ «مَحْصَرٍ مُتَوَرِّقٍ»، وَهُوَ أَشَدُّ أَلْبَسَ فِي عَدَّةِ شُحٍّ عَلَيْهِ مِنْ «مَحْصَرٍ»، مِمَّا [١٨٩] بَ مَحْطُوطٌ مَكَّةَ كُورِيٍّ مُحَمَّدٌ عَاصِمٌ بَشَّ - بَرَكِيَا (رَقْمُ الْحِفْظِ ١١٠)، وَنَسْخَةُ ثَانِيَةِ [١٣٤] / مَحْطُوطٌ مَكَّةَ عَمَّادٌ - بَرَكِي (رَقْمُ الْحِفْظِ ٥٨٥)، وَنَسْخَةُ ثَالِثَةِ [١٠٥-١٠٠] / مَحْطُوطٌ مَكَّةَ بَرَكِي عَمَّادِي - بَرَكِي (رَقْمُ الْحِفْظِ ١٧٧٦)، وَنَسْخَةُ رَابِعَةِ [٨٨] بَ مَحْطُوطٌ مَكَّةَ فَيضُ اللَّهِ قُدْسِي - بَرَكِي (رَقْمُ الْحِفْظِ ٩٥٢) وَعَلَى هَذَا اللَّفْظِ شَرَحَ أَبُو بَكْرٍ الْأَصْبَحِيُّ فِي «شَرْحِ الْقُدُورِيِّ» [٢] وَ [٢٣٠] مَحْطُوطٌ مَكَّةَ كَبِيحَةُ مَحْسَرٍ شُورِي - إِيْرَان (رَقْمُ الْحِفْظِ ١٤٢٢٥)، وَابْرَاهِيمُ فِي «الْمُخْتَصَرِ فِي شَرْحِ الْقُدُورِيِّ» [٣٦٦] بَ مَحْطُوطٌ مَكَّةَ فَيضُ اللَّهِ أَمْدِي - بَرَكِي (رَقْمُ الْحِفْظِ ٨٠٨) وَشَاهِرُ رَوْدَةٍ فِي «شَرْحِ الْقُدُورِيِّ» [٢٠١] مَحْطُوطٌ مَكَّةَ كُورِيٍّ فَيضُ اللَّهِ أَحْمَدٌ - بَرَكِي (رَقْمُ الْحِفْظِ ٥٨٩)، وَبِهَاءُ الثَّلَاثِينَ الْأَشْيَافِيَّ فِي كِتَابِهِ «رَدُّ الْقَضَاءِ» / شَرْحُ مَحْصَرِ الْقُدُورِيِّ [٢١٤] مَحْطُوطٌ مَكَّةَ فَيضُ اللَّهِ أَمْدِي - بَرَكِي (رَقْمُ الْحِفْظِ ٧٩٥) وَصَاحِبُ «حَوْصِ سِيمَا» شَرَحَ الْقُدُورِيَّ [٢٤١/٢]، وَصَاحِبُ «بَدَائِعِ» فِي شَرْحِ الْكَلَامِ [٨٠/٢]، وَإِسْلَامُ بَدَائِلِ شَرْحِ الْقُدُورِيِّ لِحَامِدِ النَّصِيِّ الرَّادِّي [٣٢١/٢]

سَلَّمَهَا إِلَيْهِ فَيَقُلْ قَوْلُهُ فِيهِ) لَأَنَّهُ ثَبَتَ بِإِقْرَارِهِ أَنَّ الْبِدَ كَانَتْ بِمَقْصُودِ مَنْ
إِقْرَارُ الْقَاضِي كَأَنَّهُ فِي يَدِهِ فِي الْحَالِ، إِلَّا إِذَا بَدَأَ بِالْإِقْرَارِ لغيرِهِ
الْقَاضِي إِلَيْهِ فَيَسْتَمُّ مَا فِي يَدِهِ إِلَى الْمُتَرَلِّهِ الْأَوَّلِ

فِي يَدِهِ

تَسْلِيمِ الْمَعْرُولِ إِلَيْهِ كَانَ مُعْتَرِفًا بِأَنَّهُ مَتَعَدَّةٌ مِنْ جِهَةِ الْمَعْرُولِ، فَيُسَلِّمُ
الْمَعْرُولُ إِذْ ٢٥٣٠ هـ فِي مُسْتَحَقِّهَا، كَمَا لَوْ كَانَتْ الْوَدِيعَةُ فِي يَدِهِ، هَذَا - مَعْرُوفٌ
مِنْ فِي يَدِهِ الْوَدِيعَةُ بِتَسْلِيمِ الْمَعْرُولِ، لَمْ يُقَلْ قَوْلُ الْمَعْرُولِ، لَأَنَّهُ مُنْذَرٌ بِمَا
قَوْلُهُ، (إِلَّا إِذَا بَدَأَ بِالْإِقْرَارِ لغيرِهِ، ثُمَّ أَقْرَأَ ٢٥٣١ هـ بِمَقْصُودِ الْقَاضِي)،
أَمَّا مِنْ قَوْلِهِ، (فَيَقُلْ قَوْلُهُ فِيهَا)، أَيُّ قَوْلِ الْمَعْرُولِ فِي الْوَدِيعَةِ، يَعْنِي بِمَا
تُسَلِّمُ قَوْلُ الْمَعْرُولِ إِذَا اعْتَرَفَ مَنْ فِي يَدِهِ الْوَدِيعَةُ بِتَسْلِيمِ الْمَعْرُولِ إِلَيْهِ

ثُمَّ إِذَا بَدَأَ دُوَّائِدُ بِالْإِقْرَارِ لِوَاحِدٍ، ثُمَّ أَقْرَأَ بِسَلِيمِ الْقَاضِي الْمَعْرُولِ إِلَيْهِ،
فَقَالَ الْمَعْرُولُ هِيَ لِعَلَّابٍ آخَرٍ، يُسَلِّمُ الْوَدِيعَةَ إِلَى مَنْ أَقْرَأَ لَهُ دُوَّائِدُ، لَا يَسْ مِنْ
أَقْرَأَ لَهُ الْمَعْرُولُ، وَيُضَمُّ دُوَّائِدُ لِمَنْ أَقْرَأَ لَهُ الْمَعْرُولُ قِيمَتَهَا

وَتَحَامُّ الْبَيَانِ فِيهِ، مَا قَالَ الْإِمَامُ الْقَاضِي فِي «تَهْدِيتِ أَدَبِ الْقَاضِي»
لِلْمُحَصِّفِ «وَأِنْ قَالَ الْأَمِيرُ الَّذِي عَلَى يَدِهِ مَالٌ، قَدْ دَفَعَهُ إِلَيَّ الْقَاضِي، وَلَا أَتَرَى
لِمَنْ هُوَ؟ فَقَالَ الْقَاضِي هُوَ لِعَلَّابٍ، صَدَّقَ فِيهِ، لِأَنَّ الْأَمِيرَ أَقْرَأَ أَنَّهُ وَحْدَهُ إِلَيْهِ مِنْ
قَبْلِ الْقَاضِي، فَصَارَ كَأَنَّهُ فِي يَدِهِ، وَلَوْ كَانَ فِي يَدِهِ كَانَ الْقَوْلُ قَوْلَهُ، كَذَلِكَ هَذَا

وَأِنْ قَالَ دَفَعَهُ إِلَيَّ الْقَاضِي وَهُوَ لِعَلَّابٍ، فَقَالَ الْقَاضِي هُوَ لِعَلَّابٍ رَحْلِي آخَرٍ،
فَالْقَوْلُ قَوْلُ الْقَاضِي، لَأَنَّهُ لَمْ يَأْمُرْ بِوَصُولِهِ إِلَيْهِ مِنْ جِهَةِ الْقَاضِي، وَالْبِدَ لَهُ فِيهِ قَدْ
إِقْرَارُهُ لغيرِهِ، فَصَارَ كَمَا لَوْ كَانَ فِي يَدِ الْقَاضِي، وَلَوْ كَانَ فِي يَدِهِ فَأَقْرَأَ لَهُ لِوَاحِدٍ،
وَأَقْرَأَ هَذَا لآخر، كَانَ الْقَوْلُ قَوْلُ الْقَاضِي، كَذَلِكَ هَذَا

وَأِنْ قَالَ ٢٥٣١ هـ | الْأَمِيرُ هُوَ لِعَلَّابٍ وَقَدْ دَفَعَهُ إِلَيَّ الْقَاضِي، وَقَالَ الْقَاضِي

لست حقه ويضمن قيمته للقاضي بإقراره الشيء ويسمى أي شتمه من جهة
نقصي.

قال: ويخلص للحكم خلوت طاهر في المسجد، كمن لا يشته مكانه على
لعرناء ونقصي المقيمين، والمنجد الجامع أولى لأنه أشهر

هو لعل زحل آخر؛ فاقول قول الأمير، لأن طهر اليد به أي أن يقر به لغيره،
قد أقر بما في يده في الطهر لغيره صبح الإقرار، ووجه المنك للمقر له، قد
أقر باليد في منك غيره، ثم يصدق.

ثم قال الناصحي: «ودكر أبو عبيد ابن موسى أنه يعرف مثله للذي أقر له
انقصي؛ لأنه أقر بالأخذ من القاضي، وقد أنله بإقراره بالأول، فيعرف قيمته»

قوله: (لما بيثا)، إشارة إلى قوله: (لأنه بالعزل التحق بالوعايا)
قوله: (لست حقه)، أي حق المقر له الأول، وهو الذي أقر له ذو اليد
قوله: (ثم يضمن)، أي: ذو اليد.

قوله (قال: ويخلص للحكم خلوت طاهر في المسجد)، أي: قال القنوري
في «مختصره»^١، وقال صاحب «الهداية» (والمنجد الجامع أولى لأنه أشهر).

وقال الناصحي في «تهذيب أدب القاضي» للخصاف: «قال أبو حنيفة
ينقصي القاضي في مسجد الجامع؛ لأنه أرفق بالناس وأخرى ألا ينقصي، وإن تعد
في مسجد حبه، أو في بيته؛ فلا بأس بذلك».

وقال الطحاوي في «مختصره»: «لا بأس بأن ينقصي في مسجده، وحيث أحب».

وَقَالَ الشَّافِعِيُّ يُكْرَهُ الْحُلُوسُ فِي الْمَسْجِدِ لِلْقَضَاءِ لِأَنَّهُ بِحَضْرَةِ حَسَنٍ
وَهُوَ تَحَرُّ بِالنَّصِّ وَالْحَايِصُ وَهِيَ مَمْنُوعَةٌ عَنْ دُخُولِهِ.

وَقَالَ الشَّافِعِيُّ

إِلَّا أَنْ أَحْسَنَ ذَلِكَ أَنْ تَقْضَى حَتَّى الْجَمَاعَةُ.

وَقَالَ فِي «خِلَاصَةِ لَفَنَائِي»: «وَأَفْضَلُ مَا يَجُوزُ فِي الْمَسْجِدِ الْحَامِعِ: رُفِي
مَسْجِدٍ حَيْثُ، أَوْ بَيْتِهِ، لَا بَأْسَ بِهِ عِنْدَنَا».

قَالَ الشَّيْخُ الْإِمَامُ عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ: «هَذَا إِذَا كَانَ الْحَامِعُ، وَمَسْجِدًا، أَوْ
الْحَيَّ، وَبَيْتَهُ وَسَطَ الْبَيْتِ، أَمَّا إِذَا كَانَ فِي طَرَفٍ مِنَ الْمَدِينَةِ، يَخْتَارُ مَسْجِدًا وَسَطَ
الْبَيْتِ»^١ إِلَى هَذَا لَفْظُ «الْخِلَاصَةِ». وَذَلِكَ لِأَنَّهُ يَنْحَقُّ بَعْضُ الْحُصُومِ رِيَادَةً مُشْتَرِئَةً
بِالذَّهَابِ إِلَى طَرَفِ الْمَدِينَةِ.

وَقَالَ فِي «الْمَعْنَى»: «يَحْتَدِرُ مَسْجِدَ الشَّرْقِيِّ لِأَنَّهُ أَشْهُرُ».

وَقَالَ فِي «الْوَجِيزِ هَمْ»: «وَيُكْرَهُ أَنْ يَتَّخِذَ الْمَسْجِدَ مَجْلِسًا لِلْقَضَاءِ»^٢.

وَرَوَى شَيْخُ الْأَثَنَةِ الشَّرْحِيُّ فِي «شَرْحِ أَدَبِ الْقَاضِي» عَنْ مَسْجِدٍ
الْقَاضِي إِذَا كَانَ فِي الْمَسْجِدِ وَتَقَدَّمَ إِلَيْهِ لِحُضْعَانٍ، لَا بَأْسَ بِفَضْلِ الْحُضُومَةِ بِهِ،
وَأَنْ يَمْتَدَّ لَذَهَابٍ إِلَى الْمَسْجِدِ لِمَعْلُومٍ^٣ ٢٢٣/١ الْحُضُومَةِ فِي الْمَسْجِدِ يُكْرَهُ.

وَقَالَ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ «وَيُخَوَّرُ الْقَضَاءُ فِي الْمَسَاحِدِ وَالْحَوَامِيعِ مِنْ غَيْرِ

كِرَاهَةٍ»

١ - سطر: «مَحْضَرُ الشَّافِعِيِّ» [ص/٢٢٦-٢٢٧].

٢ - سطر: «خِلَاصَةُ الْمَنَائِي» لِلْبَحَارِيِّ [ص/١٤٤].

٣ - سطر: «الْوَجِيزُ فِي فَنَنِ الشَّافِعِيِّ» لِلْفَرَاوِيِّ [ص/١٥٩].

سُرَّ ١ مَحْضَرُ: مَسْجِدٌ [ص/١٣٤]، وَشَرْحُ مَحْضَرِ حَنْبَلٍ: لِمَحْرُوفٍ [ص/١٧٧] (رَأَيْتُ حَنْبَلًا)

حَنْبَلًا [ص/٢٨٧-٢٨٨].

٢ - سطر: «الْمَعْنَى» لِأَبِي إِسْمَاعِيلَ [ص/٢١٣-٢١٢] (رَأَيْتُ مَسْجِدًا) وَ«الْمَدْعُ»

وَلَقَا قَوْلَهُ - [١٦٣] - «إِنَّمَا يُبَيِّتُ الْمَسَاحِدَ لِدَرِ اسْمِهِ بِعَدْنِي وَالْخُلَمَ» «وَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ - ﷺ - يَفْصِلُ الْحُصُومَةَ فِي مُعْتَمَكِهِ» . . . وَكَذَا تَحْقِيقُ الْإِرْشَادِ

عَلَيْهِ السَّلَامُ

وَجَهْ قَوْلِ الشَّافِعِيِّ: مَا قَالَتْ فِي «شرح أدب القاضي» أَنَّ الْمَسَاحِدَ بِمَا تُبَيِّتُ لِإِقَامَةِ الْعِبَادَةِ وَدَعْوَةِ اللَّهِ تَعَالَى، قَالَ تَعَالَى ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْرَبُوا مَالَ الْوَالِدِينَ وَالْأَقْرَبِينَ﴾ [النساء: ١٠٦] لَا تَقْرَبُوا مَالَ الْوَالِدِينَ وَالْأَقْرَبِينَ، فَتَكُونُ الْحُصُومَةُ مِنَ الْمَسَاحِدِ تَفْصِلُ الْخُصُومَاتِ.

وَرَبَّمَا يَجْرِي الْكُذْبُ عَلَى لِسَانِ أَحَدِ الْحَصَمَيْنِ، أَوْ يَشْهَدُ الشَّهَادَةُ بِالرُّوْبِ، أَوْ تَقَعُ الْيَمِينُ الْعَاحِرَةُ، وَدَلَّكَ مِنَ الْكُتُبِ، قَالَ بَعْضُ «وَأَخْبَرُوا بِرِجْلِ بْنِ الْأَوْثَرِ» [١٦٤] وَأَخْبَرُوا قَوْلَ الرُّوْبِ «مَعَ» .

وَالْيَمِينُ الْعَمُوسُ كَبِيرَةٌ، أَلَا تَرَى إِلَى مَا رَوَى تَحْرِيْقُ بَدَدِهِ إِلَى الشَّغْبَةِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَفْرٍو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ غَيْرُ الشَّيْءِ ﷺ قَالَ «الْكَاثِرُ الْإِنْسَانُ بِاللَّهِ، وَغَفُوقُ الْوَالِدَيْنِ، وَقَتْلُ النَّفْسِ، وَالْيَمِينُ الْعَمُوسُ» .

فَلَوْ جَلَسَ الْقَاضِي [١٦٥] فِي الْمَسْحَدِ كَانَ مَسًا لِلْإِقْدَامِ عَلَى الْكُذْبِ، وَأَنَّ مَحَلَّ الْقَضَاءِ تَخْصُرُهُ الْحَاضِرُ، وَهِيَ مَمْلُوءَةٌ عَنِ الدَّخُولِ فِيهِ، وَتَخْصُرُهُ مُشْرَكَ وَهُوَ نَجِسٌ، قَالَ تَعَالَى ﴿إِنَّمَا تُشْرِكُونَ بِخَلْقِهِ﴾ [١٦٦]

وَلَا مَا رَوَى أَصْحَابُ فِي كُتُبِهِمْ. «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَفْصِلُ بَيْنَ حُصُومٍ فِي مُعْتَمَكِهِ» . . . وَكَذَا الْحَلْفَةُ الْإِرْشَادُ كَمَا يَفْصِلُونَ الْحُصُومَاتِ فِي

مِنْ شَرْحِ جَمْعِ «لَا مَطْلَحَ» [١٦٧]

مَعْرِ حَرِيصًا

وَمَعْنَى هَذَا فِي حَدِيثِ جَمْعِهِ مِنْ عَصَاةٍ «وَأَنَّ بَيْنَ جَمْعٍ وَحَدِيثٍ» «أَنَّ الشَّرْكَاءَ يَفْصِلُ الْخُصُومَاتِ فِي مُعْتَمَكِهِ» كَمَا يُبَيِّنُ فِي حَدِيثِ كَعْبِ بْنِ جَرَّاحٍ «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَفْصِلُ بَيْنَ حُصُومٍ فِي مُعْتَمَكِهِ» وَهَذَا أَيْضًا كَمَا يُفْصِلُونَ الْحُصُومَاتِ فِي مُعْتَمَكِهِ «مَعَ» .

كَثُرُوا يَجِيسُونُ فِي الْمَسَاجِدِ لِمُضِلِّ الْخُصُومَاتِ، وَلِأَنَّ الْقَصَاءَ عَادَةً مُنْزَعٌ
إِقَامَتُهَا فِي الْمَسْجِدِ كَالصَّلَاةِ.

غاية البعد

المسجد، وكان لكفار يهودون على رسول الله ﷺ وفداً وهو في المسجد

وَرَوَى الْخَصَّافُ فِي «أَدَبِ الْقَاضِي»^(١): بِإِسْنَادِهِ إِلَى هِشَامِ بْنِ أَبِي عُمَرَ أَنَّ
مَوْلَى لِعَزِيزٍ قَالَ: سَمِعْتُ الْحَسَنَ يُحَدِّثُ حَدِيثًا قَالَ «أَتَيْتُ الْمَدِينَةَ فَتَحَدَّثْتُ رَسُولَ
اللَّهِ ﷺ ذَاتَ يَوْمٍ بِأَلْهَاجِرَةِ»^(٢)، فَإِذَا أَنَا بِأَبِي عَفْنٍ قَدْ كُتِمَ كُؤْمَةً^(٣) مِنْ لِحْصِي،
وَوَضَعَ رِدَاءَهُ، ثُمَّ أَتَكَأَ، فَإِذَا هُوَ تَرَحُّلِي حَسَنَ الْوَجْهِ، حَسَنَ اللَّحْيَةِ، فَإِذَا بُوخْسُهُ
يَكَاثُ مِنْ أَثَرِ الْجُذْرِيِّ، وَإِذَا الشَّعْرُ قَدْ كَسَاكَ عَذِيهِ قَاةً: فَجَاءَهُ سَقَاءٌ مَعَهُ فَرَبَةٌ
يُحَاصِمُ رَجُلًا، قَاةً: فَجَعَلَ يَنْظُرُ فِيمَا بَيْنَهُمَا»^(٤) فَفِي هَذَا دَلَالَةٌ عَلَى أَنَّ الْقَاضِي
فِي سَعَةِ عَلَى أَنَّ يُقَدَّ الْحُكْمُ فِي الْمَسْجِدِ لِجَمَاعٍ

وَرَوَى عَنْ الْحَسَنِ أَيْضًا: أَنَّهُ كَانَ يَقْضِي فِي الْمَسْجِدِ، وَكَانَ قَاضِي الْبَصْرَةِ
مِنْ جِهَةِ حُمَرَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ^(٥).

= نَظَرُ «أَحَدُث» يَنْظُرُ «أَدَبُ» بَرَاهُ «لِرَسْمِي» [٧١: ٤]، وَ«الْبَرَاهُ» فِي تَحْرِيعِ أَحَادِيثِ
لِهَدَايَةِ «لَا بِنِ حَجَرٍ» [١٦٨/٢].

(١) نَظَرُ «أَدَبُ» قَاضِي مَعَ شَرْحِ تَصَدُّقِ الشَّهَدَةِ لِلْخَصَّافِ [١٧٢: ١]، وَشَرْحُ «أَدَبُ» هَذَا مُجَرَّدٌ
لِاسْمَيْهِ، وَمِثْلُهُ شَرْحُ أَبِي بَكْرٍ الْبَرَارِيِّ أَيْضًا عَلَى «أَدَبِ الْقَاضِي» [١٨/١] مِثْلُ مِثْلِهِ مِثْلُهُ
أَنَّ أَفندي - تَرْكِيَا / (رَقْمُ الْحَفْظِ ٦٥٨) .

(٢) الْهَاجِرَةُ وَالْهَجِيرُ وَسَطُ الْهَارِ عِدَّةُ اسْتِدَادٍ بِعَرَفٍ كَمَا جَاءَ فِي حَاشِيَةِ «أَدَبِ»

(٣) كُؤِمَةُ كُؤْمَةٍ بِالضَّمِّ. إِذَا جُمِعَتْ قِطْعَةٌ مِنْ ثَرِيٍّ وَرَفَعَتْ رَأْسُهَا وَهُوَ فِي لِكَلَامٍ بِسَرِّهِ قَوْمٌ
صَبْرَةٌ مِنْ طَعْمِ «صَحَّاح» كَمَا جَاءَ فِي حَاشِيَةِ «أَدَبِ» وَيَنْظُرُ «صَحَّاحُ» «الْمَلْعَةُ» بِجَوْهَرٍ
[٢٠٢٥/٥: مَادَّةُ كَوْم]

(٤) أَحْرَجَهُ ابْنُ شَيْبَةَ فِي: «أَخْبَارِ الْمَدِينَةِ» [١٧٢: ١] عَنْ الْحَسَنِ الصَّرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ

(٥) يَنْظُرُ «أَدَبُ» قَاضِي مَعَ شَرْحِ ابْنِ بَكْرٍ الْبَرَارِيِّ «لِلْخَصَّافِ» رَوَى ١٨/١ مِثْلُ مِثْلِهِ مِثْلُهُ
أَفندي - تَرْكِيَا / (رَقْمُ الْحَفْظِ ٦٥٨) .

وَنَجَاسَةُ الْمُشْرِكِ فِي اعْتِقَادِهِ لَا فِي ظَاهِرِهِ فَلَا يَنْعُ مِنْ دُحُولِهِ، وَالْحَائِضُ

عَنْ غَايَةِ الْبَيِّنَاتِ

وَرُوِيَ أَيْضًا عَنْ الْحَسَنِ وَزُّارَةَ بْنِ أَبِي أُوَيْسٍ أَنَّهُمْ كَانَا يَفْضِيَانِ فِي الرَّحْبَةِ خَارِجًا مِنَ الْمَسْجِدِ^(١).

وَرُوِيَ عَنْ يَحْيَى بْنِ يَعْمَرَ، أَنَّهُ كَانَ يَقْعُدُ فِي الطَّرِيقِ قَبْلَ قُبَيْصِي^(٢).

وَعَنْ شُرَيْحٍ أَنَّهُ كَانَ يَقْضِي فِي دَرِهِ إِذْ كَانَ يَوْمَ مَطِيرٍ^(٣).

وَعَنْ الشَّعْبِيِّ أَنَّهُ كَانَ يَقْضِي فِي الْمَسْجِدِ^(٤).

وَعَنْ مُخَارِبِ بْنِ دِنَارٍ، أَنَّهُ كَانَ يَقْضِي فِي الْمَسْجِدِ، رِيحًا بِالسَّوَادِ^(٥).

وَعَنْ شُرَيْحٍ أَنَّهُ كَانَ يَقْضِي فِي الْمَسْجِدِ أَيْضًا^(٦).

وَلَأَنَّ الْقَاضِيَ مَأْثُورٌ بِإِقْضَاءِ بَحْقٍ، وَالْقَضَاءُ بَحْقٌ مِنْ أَشْرَفِ الطَّاعَاتِ وَأَصْلِي لِعِبَادَتِهِ، فَكَانَ الْجُلُوسُ فِي الْمَسْجِدِ لِلْعِصَاءِ بِحَقٍّ، كَالْجُلُوسِ لِلتَّعْلِيمِ وَالْفَتْوَى وَالْوَعظِ، وَذَلِكَ لَا بَأْسَ بِهِ، فَكَذَا هَذَا.

وَلَأَنَّ الْجُلُوسَ فِي الْمَسْجِدِ مَنَعٌ مِنَ الْإِقْدَامِ عَلَى الْكُذْبِ لَا حَاجِلَ عَلَيْهِ، لِأَنَّ الْإِنْسَانَ يَخْتَرِزُ عَنِ الْكُذْبِ فِيهِ أَكْثَرُ مِمَّا يَخْتَرِزُ فِي غَيْرِهِ، أَلَا تَرَى أَنَّ لَشَاعِئِي هَذَا ر. ٣١٧/١. إِذْ كَانَ لِلدُّعْوَى فِي الْعَظِيمِ [١٠٠ ١٥٥ ر. د.] مِنْ لَعَالٍ، يُخَلِّفُ لِمُدَّعَى عَلَيْهِ فِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ بَيْنَ الرُّكْنَيْنِ وَالْمَقَامِ^(٧)، لِأَنَّ الْإِنْسَانَ يَمْتَنِعُ عَنِ التَّيْمِينِ الْكَاذِبَةِ

(١) المصدر السابق

(٢) يظر «أدب القاضي» مع شرح الصدر الشهيد، لمختصاف [٣١١ - ٣١٠]

(٣) المصدر السابق [٣٠٦/١]

(٤) يظر «أدب القاضي» مع شرح أبي بكر ابن بري، لمختصاف [ق ١٨ ر. /] مخطوط مكتبة مجلس الله أنسي - تركيا / (رقم الحفظ: ٦٥٨).

(٥) المصدر السابق [٣٠٤/١]

(٦) المصدر السابق [٣٠٦/١]

(٧) يظر «الأم» للشافعي [٨٣/٨]، و«الحاوي الكبير» لابي الحسن بن إدريس [١٧، ١٦، ١٥، ١٤، ١٣، ١٢، ١١، ١٠، ٩، ٨، ٧، ٦، ٥، ٤، ٣، ٢، ١، ٠]

تُحْرَجُ بِخَالِهَا فَيُخْرَجُ الْقَاصِي إِلَيْهَا أَوْ إِلَى بَابِ الْمَسْجِدِ أَوْ يَتَعَثَّرُ مِنْ حَصْرِ
بَيْنِهَا وَتَبْنِ حَضَمَتِهَا كَمَا إِذَا كَانَتْ الْحُصُونَةُ فِي الدَّائِيَّةِ

في هذه المواضع.

وبحسب المَشْرُكِ في اعتماده، لا على ظاهر بديه، ولا بحسب الأرض من
شيء، والحاظر مَسْمُومٌ نَفَقَةٌ حَرَمَةُ الدَّخُولِ فِي الْمَسْجِدِ، فَيُظَاهَرُ أَنَّهَا تُحْرَجُ
بِحَالِهَا، فَيُخْرَجُ الْقَاصِي أَوْ أَمْرُهُ إِلَيْهَا إِلَى بَابِ الْمَسْجِدِ، كَمَا إِذَا كَانَتْ تَدْعُو
فِي الدَّائِيَّةِ.

قال شمس الأئمة الترخيضي (١) ٢٢٢ في «شرح أدب القاصي» وقد ذكر
في «السيرة الكبرى» (٢) أَنَّ الْمَشْرُكَ يُنْعَى مِنْ دُخُولِ الْمَسْجِدِ؛ عَمَلًا بِقَوْلِهِ تَعَالَى
﴿يَنْفَعُ الْمُشْرِكُونَ نَحَسٌّ فَلَا يَقْرَءُوا الْمُسْجِدَ أَنْ حَرَّمَ﴾ [النور ٢٨]

وذكر في «الجامع الصغير» (٣) أَنَّ الْكَافِرَ لَا يُنْعَى مِنْ دُخُولِ الْمَسْجِدِ.

قال فخر الإسلام البرزوي في «شرح الجامع الصغير»: «وَأَبُو سُفْيَانَ مِنْ حَزْبِ
دُخُلِ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ عَامَ الْحَدِيثِ، وَالْأَيْتُ وَرَدَتْ فِي الطَّوَافِ بِالْبَيْتِ»، يَحْسَى أَنَّ
لِكَثَرِ كَانُوا يَطُوفُونَ بِالْبَيْتِ غُرَافَةً، وَيَكْتُمُونَ بِالْمَوَاحِشِ، مَهْمُ اللَّهُ تَعَالَى لَا خُلَّ
دَلِكْ، لَا لِأَجْلِ الدَّخُولِ فِيهِ.

وقال الشافعي في «تهذيب أدب القاصي» (٤) كَانَ شُرَيْعٌ يَنْصَبِي فِي الْمَسْجِدِ،
وَكَذَلِكَ الْحَسَنُ وَالشَّافِعِيُّ

(١) تهذيب في هذه (إمام الشافعي) بسبوي [٢٤٦ ٨]

(٢) ينظر «السيرة الكبرى» مع شرح سيرة حسبي «محمد بن الحسن» (١) ٩٦، ٩٧

(٣) أي في كتابه كذا في حاشية (٢) ١٠٥، ١٠٦

(٤) ولفظه هناك: «وَلَا يَأْسُ بِأَنْ يَدْخُلَ أَهْلُ بَيْتِ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ» ينظر «الجامع الصغير» مع شرحه

الناصح الكبير [ص/ ١٨٢ - ١٨٣]

ولو جلس في داره لا بأس به ويباح له من بعده في ذلك
من كان يجلس قتل ذلك لأن في خلوصه وخداه له

ولا يقبل هدية إلا من ذي رحم محرم . أو من حرب عدوة قبل التسليم .
بشهادته ، لأن الأول صفة الرحم والثاني صفة العدوة

عنه بعد

قوله . (ولو جلس في داره لا بأس به) ذكره بعد ما ذكره من بعده

قال شمس الأئمة الترخي في شرح أدب القاضي
حار الجلوس في مسجد حبه لا بأس ، وإن كان يجلس في ذلك
شرط ألا يفتح أحد من الدخول عنه لأن يكون أحد من محله ، ونحوه
معه من كان يجلسه أن لو كان في مسجد ، حتى يكون بعد من بعده
من نعمة الظلم ورثوه .

وقال الشافعي في تهذيب أدب القاضي
بغير نص في داره .

وقال الطحاوي في المختصر
يسر .

قوله (ولا يقبل هدية إلا من ذي رحم محرم) ومن حرب عدوة قبل
تسليمه (بشهادته) . هذا لفظ الشافعي في المختصر
هدية ، لما روى البخاري بإسناده عن
شاعري قال استعملت في ذلك رجلاً من الأعداء

في المختصر الطحاوي ص ٢١٦

في المختصر الشافعي ص ٢٢٤

في الأئمة ومن بعدهم

وبما وراء ذلك يصير أكلاً بقضائه، حتى لو كانت للثريب حصة لا حصة
 هديته، وكذا إذا راد المهدى عن المعتاد أو كانت له حصة لا حصة
 القضاء فتحاشاه.

الصَّدَقَةُ، فَمَّا قَدِمَ قَرَأَ هَذَا لَكُمْ، وَهَذَا أُهْدِيَ لِي قَالَ ﴿يَهْلَا حَسْبِي فِي سِرِّهِ﴾^(١) أَوْ نَبَتْ أُمُّهُ، فَيُنْظَرُ الْيَهْدَى لَهْ أَمْ لَا؟^(٢)

وقال البخاري أيضا في «الصحيح» قال عمر بن الخطاب رضي الله عنه «كذب الله في رسوله رسول الله ﷺ، واليوم رشوة» (١) ذكره في باب «الهمة»

وقال الأصمعي في «تهذيب أدب القاصي» «رُوي أن أبا
 لساناً بعث ابن زواحة إلى أهل حَبِيرَ، أفدوا له، مرّة وقال هو ضحّا
 وعن منروق قال: «القاصي إذا أخذ الهدية فقد أكل الشح»
 الرشوة فقد بعث به الكفر».

امد حواری قول ایہیہ میں دی رجم مخرم، او میں زحلی پہ : پیس - سر

١ - مائة على سبب دنيال - كذا جاء في حاشية: فتح ١٠ و ١١ م ١٠ و ١١ د ١٠
 ٢ - حرجه من أخرجه بعد في كتاب الله وقصصها باب من لم يعمل بهذه حجة
 ٣ - ٢١٥٦ | مسمي في كتاب (مارء باب محريم عدل بمال | رقم ١٨٣٢ | - وعي حجة من حرج
 ٤ - أبي حمزة الشاعدي رحمه الله. وهذا لفظ البخاري
 ٥ - حجة الحارثي في كتاب الله وقصصها باب من لم يعمل بهذه حجة [٩١٦ ٦ | حجة حجة
 ٦ - حجة في الرد على الزعماء | ص ٢٣٩ | عن غير من عند الله بر بركة
 ٧ - حرجه من سبب في الحجة | رقم ٢١٩٦٧ | من طريق الحاشية من غير من حرج
 ٨ - بعد لأحد في حجة الحجة من حجة من أهل حجة حجة في حجة حجة
 ٩ - حجة

مرحومہ: سید فی ثبات الأمان، دکن، بھارت، جمعہ ۱۱ صفر ۱۴۳۸ھ
 واسی: آمی ثبوتہ [رقم: ۲۱۹۵۲]، من مرقوم: ۱۴۳۸ھ

وَلَا يَخْضُرُ دَعْوَةً إِلَّا أَنْ تَكُونَ عَامَّةً، لِأَنَّ الْخَاصَّةَ لِأَجْلِ انْقِصَاءِ فَيْتَهُمْ

﴿ غَلِيَّةٌ بَيَانٌ ﴾

مُهَاذَأَةً قَبْلَ انْقِصَاءِ، فَلِأَنَّ الْأَوَّلَ صَدَقَ. وَاسْتَأْجَبَ حَرِيٌّ عَلَى الْعَادَةِ، فَلَا يُكْرَهُ إِلَّا أَنْ يَرِيدَ عَلَى مَا قَبْلَ الْقَضَاءِ، وَإِلَّا أَنْ يَمَعَ بَدِي رَحِمٍ مَخْرُومٍ خُصُومَةً مَعَ أَحَرٍ، فَكُرَهُ الْهَدِيَّةُ حَيْثُ لَا لَهُ لِلْحُكْمِ، فَلَا تَحُلْ

وَالْحَاصِلُ هَذَا: مَا قَالَ شَمْسُ الْأَنْتَمَةِ الشَّرْحِيُّ فِي «شرح أدب القاضي» لِحَصَّافٍ: «إِذَا أُهْدِيَ إِلَى الْقَاضِي هَدِيَّةٌ إِنْ عَمِيَ الْقَاضِي أَنْ هُوَ خُصُومَةٌ، لَا يَقْبَلُ؛ لِأَنَّهُ لَوْ أَحَذَهُ فَقَدْ أَكَلَ بِقِصَانِهِ، وَدَكَ حَرَامًا، وَإِنْ عَلِمَ أَنَّ خُصُومَةً لَهُ، لَا يَفْضُلُ بِهِ إِلَّا يَأْخُذَ؛ لِأَنَّهُ لَا يَخْلُو عَنْ شَيْءٍ، وَإِنْ أَحَذَ لَا بَأْسَ بِهِ.»

وَبَدَى كَأَنَّ بَيْنَ الْقَاضِي وَبَيْنَ ذَلِكَ لِمُتَّهَدِي تَهَادٍ قَبْلَ انْقِصَاءِ، فَأُهْدِيَ إِلَيْهِ، إِنْ كَانَتِ الْهَدِيَّةُ عَلَى حَسَبِ مَا كَانَ عَلَيْهِ قَبْلَ انْقِصَاءِ؛ فَإِنَّهُ لَا بَأْسَ بِهِ، وَإِنْ كَانَ زِيَادَةً عَلَى ذَلِكَ، وَزِيَادَةً إِيَّاهُ [١٠٠: ١٠١]، كَانَتْ تَقْلِيدُهُ الْقَضَاءَ، فَلَا يَأْخُذُ مِمَّا رَزَقَهُ، وَإِنْ كَانَ بَيْنَهُمَا سَبَبٌ مُوجِبٌ لِلْهَدِيَّةِ كَانَتْ رِزْقًا، فَلَا بَأْسَ أَنْ يَقْبَلَ مِنْهُ ذَلِكَ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ بَيْنَهُمَا سَبَبٌ مُوجِبٌ [٢١٤: ٢] لِلْهَدِيَّةِ فَلَا يَأْخُذُ.

وَقَالَ لِشَاحِي: «وَإِنْ كَانَتْ لَهُ خُصُومَةٌ لَمْ يَقْبَلْ مِنْهُ هَدِيَّةً أَيْضًا مَا دَامَتْ لَهُ خُصُومَةٌ؛ لِأَنَّهُ تَدْخُلُ عَلَيْهِ التَّهْمَةُ، فَإِنْ قَبِلَ مِنْهُ هَدِيَّةً بَعْدَ خُصُومَتِهِ لَمْ تَنْقُطْ عِدَالَتُهُ؛ لِأَنَّهُ أُهْدِيَ إِلَيْهِ جَزَاءٌ عَلَى أَمْرِهِ الْأَوَّلِيِّ لَا لِلْحُكْمِ، فَلَا تَنْقُطُ عِدَالَتُهُ.»

١٠٣٣/م] وَقَالَ فِي «شرح الأقطع»: «وَالرَّشْوَةُ بَيْنَ الرِّشْوَةِ وَالْهَدِيَّةِ، أَنَّ الرِّشْوَةَ هُوَ أَنْ يُعْطِيَ بِشَرْطٍ أَنْ تُعَيِّنَ، وَالْهَدِيَّةُ أَلَّا تَكُونَ مَعَهَا شَرْطٌ» (١).

قَوْلُهُ. (وَلَا يَخْضُرُ دَعْوَةً إِلَّا أَنْ تَكُونَ عَامَّةً)، هَذَا لَفْظُ الْمُتَوَرِّي فِي «مختصره» (٢).

(١) ينظر «شرح مختصر الفتاوى» للأقطع [ق/ ٢١٠]

(٢) ينظر: «مختصر الفتاوى» [ص/ ٢٢٥].

بِالإِحَانَةِ، بِخِلَافِ انْعَانَةٍ، وَتَذَحُّرٌ فِي هَذِهِ النُّجُوبِ قَرِيبُهُ وَهُوَ قَوْلُهُمْ وَرَدَ
مُحَمَّدٌ أَنَّهُ يُجِيبُهُ وَإِنْ كَانَتْ حَاصَّةً كَالْهَدِيَّةِ، وَالْحَاصَّةُ مَا تَوَلَّوْا عِلْمَ الْمُصِيبِ
الْقَاصِي لَا يَخْصُرُهَا لَا يَنْجِدُهَا

عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ

قَالَ الطَّحَاوِيُّ فِي «مَخْتَصَرِهِ» «أَوَّلُ أُجِيبُ الدَّعْوَةَ الْحَاصَّةَ، وَهِيَ قَوْلُ أَبِي
حَنِيفَةَ وَأَبِي يُونُسَ، وَقَالَ مُحَمَّدٌ لَا بَأْسَ أَنْ يُجِيبَ الدَّعْوَةَ الْحَاصَّةَ لِقَوْلِهِ

وَقَالَ الْإِمَامُ الْأَسْبَغَانِيُّ فِي «شرح الطَّحَاوِيِّ» «أَدْرَكَ الطَّحَاوِيُّ هَذَا
الِاخْتِلَافَ وَلَمْ يَذْكُرِ الْاِخْتِلَافَ فِي قَوْلِ الْهَبَرِ، وَهُوَ قَالَ: «يَجُوزُ قَبُولُ الْهَبَةِ مِنْ دُونِ
رَحِمٍ مَحْرُومٍ»، سَمِ الدَّعْوَةُ الْعَاقَةُ إِذَا يَخْصُرُهَا الْقَاصِي إِذَا لَمْ يَكُنِ الْمُصِيبُ أَحَدَ
الْمُحْضَرِّينَ، وَإِذَا كَانَ أَحَدَهُمْ فَلَا يَخْصُرُهَا، وَكَذَلِكَ فِي عَادَةِ الْمَرِيضِ إِذَا يَخْبُرُهُ
إِذَا لَمْ يَكُنْ حَاضِرًا، فَإِذَا كَانَ فَلَا، لِأَنَّهُ فِيهِ [١٠٧٥٧] يَدَاءُ لِحْظٍ الْآخِرِ وَتَهْمَةُ
الْمِثْلِ «أ»، وَبِهِ صَرَّحَ صَدْرُ الْإِسْلَامِ فِي «مَبْسُوطِهِ»

وَحُكْمُهُ مَا قَدْ شَمَّرُ الْأَنْفَقَ السَّرْحِيَّ فِي «شرح أدب القاضي» لِلْحَصَفِ
وَيُجِيبُ الدَّعْوَةَ إِذَا كَانَتْ دَعْوَةُ انْعَانَةٍ، فَإِنْ لَيْسَ بِهَا كَانَ يُجِيبُ الدَّعْوَةَ، وَكَانَ
يَقُولُ: «مَنْ لَمْ يُجِيبِ الدَّعْوَةَ فَقَدْ غَضِيَ أَبَا الْقَاسِمِ»^(١)، وَكَانَ الصَّحَابَةُ يُجِيبُونَ
لِلدَّعْوَةِ، وَلَكِنْ لَا يُجِيبُ الدَّعْوَةَ الْحَاصَّةَ، لِأَنَّهُ يَأْكُلُ بِفَضَائِهِ وَلَا يَسْعِي لَهُ أَنْ يَأْكُلَ
بِقَضَائِهِ، لِأَنَّ الدَّعْوَةَ الْخَاصَّةَ مَعَا يَخْرِي فِيهِ لِكَلَامٍ مِنْ كُلِّ سَوَاعِدٍ، وَرَثَمًا يَخْرِي
شَيْءٌ مِنَ الْخُصُومَاتِ فَيَتَّهَمُ الْخُصُومُ لِي أَنْ الْقَاصِي يَتَكَلَّمُ بِشَيْءٍ مِنْ خُصُومَتِهِمَا فِي
دَارٍ فَلَا يَرَى.

(١) ينظر: المختصر الطحاوي، [ص/٢٢٦].

(٢) ينظر: شرح مختصر الطحاوي، للأسيبجاني، [٤١٢، ١].

(٣) حروجه: مسلم في كتاب النكاح باب الأمر بمعاينة الداعي [في دعوى، رقم ١٣٢]، وأبو يعنى
في المسند، [٢٩٥، ١٠]، والحميدي في المسند، [٤٩٣، ٢]، وليبيهي في الأسس الكبرى،
[٢٦١/٢]، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، واللفظ هذا لأبي يعنى.

قال: قال: وبشهادة الحارة، وبغزو المربص، لأن ذلك من ختم الشمس.

في هذه المسألة

وفرق ما بين الدعوة الخاصة والعامة قالوا أن كان حصة أو سنة إلى عشرة؛ فهي دعوة خاصة، وإن حاور عشرة فهي دعوة عامة، الصحيح أن صاحب الدعوة إن كان محال لو علم أن القاضي لا يحضره لا يمنع من اتحاد الدعوة، فإن القاضي يجيب هذه الدعوة، فهذه دعوة عامة.

وإن كان محال لو علم صاحب الدعوة أنه لو اتحاد الدعوة لا يحضرها لقاضي؛ يمنع، ولا يتحد. | ١٥٧١ | الدعوة، فهذه دعوة خاصة، فلا لحظها القاضي؛ لأنه إذا كان صاحب الدعوة يمنع من اتحاد الدعوة إذا كان القاضي يمنع عن الحضور فهذه الدعوة تحدث للقاضي، فهو حصرها اشاعي كان أكلاً بقصانه، ولا ينبغي له أن يأكل بقصانه.

وإن كان يتجدد الدعوة مع علمه أن القاضي لا يحضرها فهذه الدعوة ما كانت لأجل القاضي، فإذا | ١٥٧٢ | حضر لا يكون أكلاً بقصانه، وهذا إذا لم يكن من صاحب الدعوة وبين القاضي قرابة، أو لم يكن بينهما هذه المساطة قبل انقضاء، فإن إذا كان بينهما قرابة، أو كان بين القاضي وبين صاحب الدعوة هذه المساطة قبل انقضاء، حتى أصافه؛ يجيبه القاضي، ويكون ذلك محلاً على السبب السابق لا على القضاء؛ لأن أمور المسلمين محمولة على صلاح والتداع ما أمكن، فلا يكون أكلاً بقصانه.

قوله: (قال: وبشهادة الحارة، وبغزو المربص)، أي فإن التدويري في المختصر: ^١، وذلك؛ لأنه أمر مندوب إليه، وليس فيه نهمة أيق، وكان رشون لله ^٢ يشهد الحارة، وبغزو المربص ^٣، وهو مقتضى | ١٥٧٣ | الحكم.

١ مختصر التدويري | ص ٢٢٥

٢ شرح المربص في كتاب الحارة باب حر | ص ١١٦ | ١٠١٣ | ص ١٠١٣ | ص ١٠١٣

قَالَ: «الْمُسْلِمُ عَلَى الْمُسْلِمِ سِتَّةُ حَقُوقٍ» وَعَدَّ مِنْهَا هَذِهِ

عَلِيَّةُ الْبَيْتِ

قَالَ تَعَالَى: «وَقَدْ كَانَ لَكُرِّي رَسُولَ اللَّهِ أَتَوْهُ» (٢٢٤/٢) حَسَنَةً [الأحزاب]

قَوْلُهُ: (قَالَ: «الْمُسْلِمُ عَلَى الْمُسْلِمِ سِتَّةُ حَقُوقٍ»^(١)) وَعَدَّ مِنْهَا هَذِهِ
أَي: عَدَّ مِنْ سِتَّةِ السِّتَةِ شَهَادَةَ الْحَضَارَةِ، وَعَادَةَ الْمَرِيضِ.

رَوَى أَبُو أَيُّوبَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «الْمُسْلِمُ عَلَى الْمُسْلِمِ سِتُّ حَضَارٍ
وَاجِبَةٍ، إِنْ تَرَكَ شَيْئًا مِنْهَا؛ فَقَدْ تَرَكَ حَقًّا وَاجِبًا عَلَيْهِ إِذَا دَعَاهُ أَنْ يُحْيِيَهُ، وَإِذَا مَرَضَ
أَنْ يَعُودَهُ، وَإِذَا مَاتَ أَنْ يَحْضُرَهُ، وَإِذَا لَقِيَتهُ أَنْ يُسَلِّمَ عَلَيْهِ، وَإِذَا اسْتَنْصَحَهُ
أَنْ يَنْصَحَهُ، وَإِذَا غَطَسَ أَنْ يُسَمِّتَهُ»^(٢).

= ابن جرير من التكميل ونحوه [رقم ١١٧٨]، وعبد بن حميد في «مسند المستحبات» [ص ٢٦٩]
والبهقي في «معجم الأسماء» [٢٨٩ ٦] من طريق مُسْنَمٍ لِأَبِي حَنِيفَةَ، عَنْ أَبِي ثَابِتٍ قَالَ كَانَ
رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُعُودُ الْمَرِيضِينَ، وَيُشْهَدُ الْحَضَارَةَ
قَالَ الترمذي: «هَذَا حَدِيثٌ لَا يَرْوَاهُ إِلَّا مِنْ حَدِيثِ مُسْنَمٍ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ الْأَعْمُرِيُّ يُصَفِّتُ
سَلَامٌ مِنْ كِتَابِ الثَّلَاثِي، تَكَلَّمَ فِيهِ»
وَقَالَ ابْنُ حَجَرٍ: «أَحْرَجَهُ الترمذي وَأَبُو حَنِيفَةَ وَبُحَاكِمٌ، وَهَذَا مُسْنَمٌ مِنْ كِتَابِ الْأَعْمُرِيِّ وَهُوَ
ضَعِيفٌ» يَنْظُرُ «الدَّرَجَةُ» فِي تَخْرِيجِ أَحَادِيثِ الْهَدَايَةِ «لَا بِنَ حَجَرٍ» [٢٤٢ ٢]
مِثْلِي تَحْرِيجُهُ.

(٢) دَكَرَ هَذَا لِحَدِيثٍ فِي «نَسَبِ الْعَافِلِينَ» فِي بَابِ الرَّحْمَةِ وَالسَّعَةِ كَذَا يَحْضُرُ الْمُؤَلَّفُ عَنْ حَسَنٍ
نَحْنُ قَالَ كَانَ وَرَأَيْتُ عَلَى حَاشِيَةِ نَحْنُ نَحْنُ حَاشِيَةِ الْأَمَامَةِ الْعِشِيِّ بِنَكْبِ عَنِي الْحَدِيثُ فِي
النَّصِيحِينَ، وَلَا يَحْتَاجُ إِلَى التَّحْوِيلِ إِلَى النَّبِيِّ. كَذَا جَاءَ فِي حَاشِيَةِ ٢١ «وَهُدَى» وَيُطَرِّقُ
الْعَافِلِينَ [ص ٣٨٤]، وَكَيْفَ الْعِشِيِّ لَيْسَ فِي مَحَلِّهِ، لِأَنَّهُ لَمْ يَحْدِثْ بِهِ، لَكِنْ بَرَأَ
فِي «النَّصِيحِينَ» فَقُلْتُ، فَلَا نَصَوَابَ مَعَ الْمُؤَلَّفِ فِي حَوَالِهِ

١٣ أَحْرَجَهُ ابْنُ حَجَرٍ فِي «الْأَدَبِ السَّعَادَةِ» [ص ٢١٧] وَعَدَّ مِنْ السَّرِيحِ فِي «رَوَاهُ» [٤٩٨ ٢]
وَنَظَرُ فِي «الْمَعْجَمِ الْكَبِيرِ» [١٨٠ ٤]، مِنْ حَدِيثِ أَبِي الثَّوْبَانِ لِأَبِي حَنِيفَةَ فِي رَجْعِهِ بِهِ نَحْوُ
قَوْلِ الْهَيْسَمِيِّ: «رَوَاهُ ابْنُ أَبِي حَنِيفَةَ» وَعَدَّ الرَّحْمَنُ [بَعْضُ] ابْنِ أَبِي حَنِيفَةَ وَهُوَ يَحْضُرُ نَفْسًا وَغَيْرًا
وَصَفَحَهُ حَمْدُهُ، وَبَعْدَ رَجَائِهِ نَفْسًا يَنْظُرُ «مَجْمَعُ نَوَائِدِ سَلَامِي» [٢٣٧ ٨]

وَلَا يُصَيِّفُ أَحَدُ الْحُضَمَيْنِ ذُوَ حَصْمِهِ، لَأَنَّ سَيِّئَ تَبٍ - يَهِي عَنْ دَيْتٍ،
وَلِأَنَّ فِيهِ نُهْمَةً.

قال: وإذا حضرا ستوى بينهما في الخُلوس والاقبال، لقوله -

عنه بسند صحيح

وَحَدَّثَ الْبُخَارِيُّ فِي «الصَّحِيحِ» - فِي بَابِ الْأَمْرِ بِاتِّبَاعِ الْحَاثِرِ - بِإِسْنَادِهِ
إِلَى سَعِيدِ بْنِ الْمُثَنَّبِ، أَنَّ أُمَّ هُرَيْرَةَ قَالَتْ سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: احْتَقِ
الْمُسْلِمُ عَلَى الْمُسْلِمِ خَمْسٌ: رَدُّ السَّلَامِ، وَعِيَادَةُ الْمَرِيضِ، وَاتِّبَاعُ الْحَاثِرِ، وَإِحَابَةُ
الدَّعْوَةِ، وَتَشْمِيتُ الْعَاطِشِ^(١)

قوله. (وَلَا يُصَيِّفُ أَحَدُ الْحُضَمَيْنِ ذُوَ حَصْمِهِ). هذا لفظ القُدوري
في «مختصره»، وفي بعض النسخ: لا دون صاحبه^(٢)

وذلك لما روي في «الشامل» وغيره عن عُمَرَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَوْلُهُ: «يَهَابُ رَسُولُ
اللَّهِ أَنْ يُصَيِّفَ الْحُضَمَ إِلَّا أَنْ يَكُونَ خَضْفَةً مَعَهُ»^(٣)، وَلِأَنَّ لِإِصْدَافِ وَالْحَمُوءِ تَوَرُّثَ
النُّهْمَةِ.

قوله: (وإذا حضرا ستوى بينهما في الخُلوس والاقبال)، هذا لفظ القُدوري

١ - أخرجه البخاري في كتاب جنازة باب الأمر باتِّباع الحائر رقم ١١٩٣، ومسلم في كتاب
السلام باب من حق المسلم بمسلم رد سلامه رقم ٢١٦٢، وغيره من حديث أبي هريرة
رضي الله عنه

٢ - لم يظهر بهذا اختلاف في النسخ من «الهدية»، ولا في نسخة بعض اللهجات [٢٠٩].
٣ - مخطوط مكة جامعة برنسون، أمرك (م محفوظ ٣٥٩٤)، لا أشاء أن يصرف
- كما ذكره - في حاشية السخنة التي بحفظه من «تهذيبه» [٢٠٩] مخطوط مكة بعض اللهجات
بركا

٤ - أخرجه ابن راهويه في «مسند» كتابه في «مطالع» (١٧١/١٠)، وسهفي في «مسند»
الكبرى [١٣٧/٦]، من حديث: عُمَرَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ

قال النهدي بإسناد صحيح، ومطهر «سراج» لا يوافق [٦٠٠/٩]

«إِذَا أُتْبِلِي أَحَدَكُمْ بِالْقَضَاءِ فَيَسُو بَيْنَهُمْ فِي الْمَجْلِسِ وَالْإِشَارَةِ وَحَدِّهِمْ وَلَا يُتَارَ أَحَدُهُمَا وَلَا يُشِيرُ إِلَيْهِ وَلَا يَلْقَاهُ حُجَّةٌ بَيْنَهُمَا وَلَا أَنْ يَكُونَ مَكْسُورَةً بَيْنَهُمَا لَأَحَدِهِمَا»

﴿عنه﴾

في «مختصره»، وتامه به. «وَلَا يُتَارَ أَحَدُهُمَا، وَلَا يُشِيرُ إِلَيْهِ، وَلَا يَلْقَاهُ حُجَّةٌ»^(١)، هذا كله فقط القُدُورِيُّ رحمه الله.

والمراد من الإقبال، تسوية النظر من [١٠٨، ١٠٩] الجانبين، وذلك بما رُوي عن النبي ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «إِذَا أُتْبِلِي أَحَدَكُمْ بِالْقَضَاءِ، فَلْيَسُو بَيْنَهُمْ فِي الْمَجْلِسِ وَالْإِشَارَةِ»^(٢)، ٣١٤ هـ، وَنَظَرٌ^(٣).

ورُوي عن عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ كَتَبَ إِلَى أَبِي مُوسَى عَنِ اللَّهِ بْنِ قَنَسٍ الْأَشْعَرِيِّ أَنَّهُ يَتَنَزَّلُ فِي النَّاسِ فِي وَجْهِهِ، وَعَذْلِكَ، وَمَجْلِسِكَ، حَتَّى لَا يَطْلُعَ شَرِيفٌ فِي خِصَمِكَ، وَلَا يَتَأَسَّ صَعِيفٌ مِنْ عَذْلِكَ»^(٤).

قال الميرد في كتابه المسمى «الكامل»: «القوة»: «أَسْرَ بَيْنَ النَّاسِ فِي وَجْهِهِ، وَعَذْلِكَ، وَمَجْلِسِكَ». يَقُولُ: سَوِّبِهِمْ، وَتَقْدِيرُهُ: اجْعَلْ بَعْضَهُمْ أَسْوَأَ بَعْضٍ»^(٥).

قوله - أي: قول عُمَرَ في كتابه - «حَتَّى لَا يَطْلُعَ شَرِيفٌ فِي خِصَمِكَ» أي: في منبتك معه لشرفه، ولأن في هذه الأشياء من شأنه أحدهما، والإشارة إليه، والإقبال، وتلقيح الحجة نهمة، فتجئ على القاصي ألا يفعل شيئاً يؤذي إلى التهمة، ولأن في ذلك إعدة لأحد الخصمين، وكسر قلب الآخر، ثم الإشارة به

(١) ينظر «مختصر القُدُورِيِّ» [ص/ ٢٢٥]

(٢) أخرجه [سحاق بن راهويه في «مسند» (رقم: ٣٢)، وأبو يعقوب في «مسند» (رقم: ٥٨٦٧)].
والصريح في «المعجم الكبير» [٣٨٦/١١]، من حديث: «أُمُّ سَعْدَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا بِهَذَا الْحَدِيثِ فِي سَبْقِ أُمِّ

(٣) أخرجه [دارقطني في «مسند» (٢٠٦/٤)]، وسيبويه في «السنن الكبرى» [١٥٠/١٠]، من طريقين عن عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بِهَذَا الْحَدِيثِ فِي سَبْقِ أُمِّ

(٤) ينظر: «الكامل» للميرد [١٦/١]

يَبْتَزُّكَ حَقُّهُ وَلَا يَضْحَكُ فِي وَجْهِ أَحَدِهِمَا، لِأَنَّهُ حَرِيٌّ عَلَى حَقِّهِ (وَلَا يُخَارِجُهُمْ وَلَا وَاحِدًا مِنْهُمْ) لِأَنَّهُ يُذْهِبُ بِمَهَابَةِ الْقَضَاءِ.

قَالَ: وَيُكْرَهُ تَلَقُّيْنُ الشَّاهِدِ وَمَعَاذُ أَنْ يَقُولَ لَهُ تَشْهَدُ كَذَا وَكَذَا، وَهَذَا لِأَنَّهُ إِعْدَاءٌ لِأَحَدِ الْحَضَمَيْنِ فَيُكْرَهُ كَشْفُ بَحْصِهِ

قوله شاهد غيره

أَنْ تَكُونَ بِالرَّاسِ، أَوْ بِالْعَيْنِ، أَوْ بِالْحَاجِبِ، وَكُلُّ ذَلِكَ مِنْهُيٌّ شَرْعًا قَوْلُهُ: (وَلَا يَضْحَكُ فِي وَجْهِ أَحَدِهِمَا)، ذَكَرَ تَعْرِيفًا عَلَى مَا تَقَدَّمَ، وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ: (وَلَا يُخَارِجُهُمْ وَلَا وَاحِدًا مِنْهُمْ)

قَالَ فِي «الشَّامِلِ» فِي مِثْمِ «الْمَوْطُ» وَهُوَ اعْتَرَاهُ هَمٌّ، أَوْ تُعَاسُ، أَوْ عَضْتُ، أَوْ جَوْعٌ، أَوْ عَطَشٌ، أَوْ حَاجَةٌ حَيَوِيَّةٌ [١]، كَفَّ عَنْ بَحْصِهِ، يَقُولُهُ رحمته: «لَا يَقْضِي الْقَاضِي جِبِينَ يَفْصِي وَهُوَ عَصَانٌ»، وَلِأَنَّهُ يَمْنَعُ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْ هَذِهِ الْمَعَانِي عَنِ الْقَضَاءِ

قَوْلُهُ (قَالَ: وَيُكْرَهُ تَلَقُّيْنِ الشَّاهِدِ)، أَيُّ قَالَ فِي «الْحَامِعِ الصَّغِيرِ»، وَصَوَّرْتُهُ بِهِ «مُحَمَّدٌ عَنْ يَعْقُوبَ عَنْ أَبِي حَبِيبَةَ رحمته أَنَّهُ كَانَ يَكْرَهُ أَنْ يَلْقَى لِشَاهِدٍ»

قَالَ فَحَرُّ الْإِسْلَامِ وَغَيْرُهُ فِي «شُرُوحِ الْحَامِعِ الصَّغِيرِ» وَتَنْشِيرُهُ بِأَنْ يَقُولَ لَهُ الدَّعِي، أَنْتَ شَهِدَ بَكَا وَكَذَا، وَهَذَا قَوْلُ أَبِي يُوسُفَ أَوَّلًا، وَهُوَ الْقِيَاسُ، ثُمَّ رَجَعَ أَبُو يُوسُفَ عَنْ هَذَا، وَاسْتَحْصَنَ وَرَحَّصَ فِي التَّنْقِيبِ فِي غَيْرِ مَوْضِعٍ التَّهْمَةَ، كَمَا إِذَا تَرَكَ لَفْظَ الشَّهَادَةِ مَثَلًا.

ذَكَرَ رَجُوعَ أَبِي يُوسُفَ فِي «إِشَارَاتِ الْأَسْرَرِ»، لِأَنَّ الْقَضَاءَ مَشْرُوعٌ لِزَاجِرٍ.

١ - حَرْجُهُ: بَحَارِي فِي كِتَابِ الْأَحْكَامِ - مِمَّنْ هُوَ يَفْصِي بَحْصِي، يَفْصِي، هُوَ عَصَانٌ [١] ٦٧٣٩ |

وَمِثْمِ فِي / بِأَنَّهُ كَرَاهَةُ قَضَاءِ الْقَاضِي وَهُوَ عَصَانٌ [أَرْقَمَ ٧١٧] |

٢ - بَطَرُ «الْحَامِعِ الصَّغِيرِ» مَعَ شَرْحِهِ لِدَعِ الْكُفْرَةِ [١] ٥٠٢ |

واستخسنة أبو يوسف في غير موضع التهمة لأنَّ الشاهد قد يختصر شهادة
المجلس فكان تلقينه إحياء للحق بمرة الإشخاص والتكفيل، والله اعلم

عنه ليدار

(٢٠٥) حقوق الناس، وقد يختصر الشاهد عن البيان؛ لعمالة مجلس لتقصير
فكان في تلقينه إحياء الحقوق، فصيح، كالإشخاص والتكفيل، ولم يكن من غير
جنس إعانة أحد الخصمين.

بخلاف ما إذا كان التلقين في موضع التهمة، حيث يتطلَّ ذلك، لأنه من
مبدأ إذا ادعى أنما وحمماتة، وشهد الشاهد بالألف، والقاضي نفسه غيره يختصر
أنه أنما عن المجلس منة، فسحق (١٠٥) الشاهد ذلك ووفق به، فلا يجوز
ولهما، أن تلقين الشاهد إعانة لأحد الخصمين (١٠٥) على لا حر،
دون التلقين مما فيه تهمة لعب حرام على القاضي، بالتلقين أنما أن حر،
كتلقين الخصم، فلا يجوز ذلك، فكذا هذا، لأنَّ الشاهد إذا شهد باستد
شهادة بالتلقين لا بدعنه، فلا يجوز؛ لقوله تعالى ﴿لَا مَن يَشْهَدُ بِحُجْرٍ
يَعْتَمُونَ﴾ (١٠٥) وقوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ﴾ (١٠٥)،
ولأنَّ إذا تلقنه رثما يلقنه بخلاف ما عند الشاهد، يتطلَّ أنه يشهد ما عده،
فلا يجوز أن يشهد بخلاف ما عده

قوله، (واستخسنة أبو يوسف)، تاحية دليل أبي يوسف بن سبي
المصنَّف اختار قوله.

قوله (قد يختصر)، بالصيغة المهمة، من باب: عنه، أي بغير

قوله (بمرة الإشخاص)، يفتي شخص من يد إلى يد أي ذهب
شخصاً، وأشخصه غيره، والمراد من الإشخاص: الإغداة^(١).

إغداة: مع أي يفتي، طلب حضور الشيء، وأفتى قريته، أي استخبره، بطر

في الأدب لغاري (١٠٥)

فصل في الخمس

فصل في الخمس

- لَمَّا كَانَ الْخَمْسُ مِنْ أَنْوَاعِ حُكْمِ الْقَاضِي دَدَدُ هِيَ فَصْلٌ عَنْ حَادٍ
- أَهْلَمُ: أَنَّ الْخَمْسَ مَشْرُوعٌ بِقَوْلِهِ نَعَانِي ﴿أَوْ يَسْمَعُوا مِنْ لَأَمْسٍ﴾
- وَالْمُرَادُ مِنَ الْخَمْسِ عُقُوبَةُ عَلَى قَضَاءِ الطَّرِيقِ
- وَرَوَى صَاحِبُ «السَّرِّ» مُنْذُ بَلَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَنَ «بَنِي الْوَاغِدِ طَعْمٌ»
- يُحْلُ عَرْصَةً، وَغُفُوبَةً^(١) قَالَ ابْنُ الْمَدِينَةِ «يُحْلُ عَرْصَةً أَيْ تُعْبَدُ لَهُ
- وَعُفُوبَةً أَيْ يُخْسَنُ لَهُ»
- وَرَوَى ١٢٠٠٠ صَاحِبُ «الْمَنَ» أَيْضًا بِإِسْنَادِهِ بِسَيِّدٍ مَقْمُورٍ عَنْ يَهْرَ بْنِ
- حَكِيمٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ «أَنَّ سَيِّدَ بَنِي حَبَسَ رَحْلًا فِي نَهْمِهِ»
- وَذَكَرَ الْخَصَافُ فِي «أَدَبِ الْقَاضِي» عَنْ سَلَامِ بْنِ مَكِينٍ «أَنَّ سَيِّدًا مِنْ أَهْلِ
- لَحْمَارٍ، اقْتَسَمُوا فَقْتُلُوا بَيْنَهُمْ قَتِيلًا، فَعَثَ لَهُمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَحْبُومٌ»
- وَرَوَى فِي «الْفَائِقِ»^(٢) وَغَيْرِهِ أَنَّ عِيَّ بْنَ سَيِّدٍ سَخَا مِنْ قَضِيٍّ، فَسَخَا
- بَعْدَهُ، فَبَقِيَ الْفُضُولُ، ثُمَّ سَخَا مِنْ قَدِيرٍ، فَسَخَا مُعْجَبًا، ثُمَّ قَالَ

(١) ماضي بحريجه

(٢) ماضي بحريجه

(٣) بصر «الفائق» في عمدة الحديث (الأز) بد محسري [١٠٠٠]

(٤) في «ميوته» [ص/ ١١٤]

قال وإذا ثبت الحق عند القاضي، وطلب صاحب الحق
لم يفعل محبه، وأمر بدفع ما عليه، لأن الحق من أداء الواحد.

— — — — —

الانراي كننا فكننا • ميت مفد باع
بأنا حصبا وأمينا كينا

وهذا كله دليل على أن الحق مشروع، ومن جهة اللفظ أن القاضي لا يملك
لإصدار دوي يخفى إلى حقوقهم، فهذا يمنع المطلوب من أداء حق واحد
يكن يذ لمعاصي أن نخذه على أداء الحق للطالب، ولا خلاف بين الناس لا
بالصوت، فمنهم من يقول أن يخر عليه بالحبس
والضيق، موضع الخيس، وهو التديل

والكيس حق النامي في الأمور، والتمكين: المنشوب إلى الحبس.

به

وأما أي، وبصفت أمينا، يعني اشخاص كذا في «الفائق»

قوله (قال وإذا ثبت الحق عند القاضي، وطلب صاحب الحق حسن عهده
لم يمتثل محبه، وأمر بدفع ما عليه)، أي قال المنثوري (١٢٢٥) في
«مختصره»، وذلك لأن الحق [١٦٠/١٠] عقوبة لقوله (اللي الواحد،
يحل عرضه، وعقوبته)، والعقوبة لا تحت على أحد إلا بمقتضى يوحد من جهة،
ولم يوحد، فلا تحت الحق، بخلاف ما إذا امتنع عن دفع ما عليه، حيث واحد
منه العظم بالمعاطفة، لقوله (مطل الغني ظلم)، فاستحق الحق

(١) بطر المختصر المنثوري (ص ٢٢٥)

(٢) معنى محبة

(٣) من حديث أخرجه الشيخ في كتاب الأحوال باب في الحوالة وهو يرجع في حوالة

قال صاحب «الهداية» «وهذا إذا ثبت الحق بإقراره»، يعني إذا ثبت الحق بقوله القاضي بحسن العريم إذا ثبت الدنس بالإقرار، لأنه لا يحتمل الحذف في قوله «أو لا» بخلاف ما إذا ثبت بالدلالة، حيث يُعْمَلُ بحسنه، لأن اسمه بعد حذف اسم أحد المحمود، والمحمود الحق يكون عادلاً، فالحق حسن، كما ثبت بحسنه.

قال قاضي خان في «شرح الجامع الصغير» «وحتى قال الحذف في حقه أيضاً لا يُحْبَسُ في أول الوهلة»

وقال الإمام أبو محمد الناصحي في «تهذيب أدب القاضي» الحذف «إذا ثبت الدنس على المدعى عليه ببينة أو إقرار، فطلب الحذف منه، نأى القاضي فيه، وأمره أن يخرج إليه من حقه، فإن لم يفعل، وأعادته عليه ثريد حقه، فإن أفاضل بحسنه له» إني هنا لقط الحذف بعينه في «كتابه»

وقال الناصحي^(١) «وإما قل له أن يأتى، لأن الحسنة غفوة، فلا يُعْمَلُ بها» [٢١٦٦] بالعقوبة قل أن يُظْهِرَ المصالح، ولأنه يُغْفَرُ بما تُرِيدُ أن تُنْصِي عليه إذا لم يُؤدِّ، فلعنه يؤدي من غير حسي، فتكون أحسن، كما قل في شكوك أنه يُغْفَرُ بما يُرِيدُ أن يُنْصِي عليه، فإن لم يفعل وأعادته، حقه، لما روي أن النبي ﷺ قال: «إني الواحد ظنم، يُعْمَلُ عَرْضُهُ، وَغُفُوتُهُ»^(٢)

وفي بعض الروايات: «مَظْلُ الْعَمِي ظَنَم، يُعْمَلُ عَرْضُهُ، وَغُفُوتُهُ» إني هنا

(١) [رقم ٢١٦٦]، ومسلم في باب عريم مظل يعني وصحة بحسنه واستحباب مدعيه وأمره
عن علي [رقم ١٥٦١]، وغيرهما من حديث أبي هريرة روي

(٢) ينظر «أدب القاضي» مع شرح الصدر «اشهد» الحذف [٢٦١٢]

(٣) يعني في بعض نسخ «تهذيب أدب القاضي» كذا يحطه كذا جاء في حاشية (٤)

(٤) معنى تحريجه

في يدو ثبت عنه به، وإقدامه على الترامه بحسب دليله، لا دفعه لا بد
إلا ما يتقذر على أدائه.

عن نفسه، فلا يقبل قوله وتخصر

روحه ما ذكره الحصاف، أن الحس عمومه تسحق بالامتناع مع العسى، فلا
يجوز إثباتها بالطاهر ككثير العمومات، فلا يقبل

وحاصل المذهب هذا أن القاضي لا يقبل المدعي أنه ما أم لا إلا إذا
ادعى المذنبون العسار، فحينئذ يسأله، فإن قال المدعي إنه مفسر، حتى سببه،
وإن قال إنه مؤيد، وقال المذنبون إني مفسر، فهذه اختلاف المشايخ، ورأى
الحصاف^(١) أن لقول قول المذنبين، لأنه متمسك بالأصل، يد لعنير أصل في سي
آدم، والبعث عارض^(٢).

وقبل، إن كان الدئير وحب عليه بدلاً عن ما، كنتم مباح، أو بدن قرصه؛
دعوى قول المدعي، وإذا كان بدلاً عما ليس بمال، كنتم مباح، ودعوى قول
المدعي عليه.

وسمى الحصاف هذا القول في «أدب القاضي» من أبي حنيفة وأبي
يوسف، لأنه إذا كان الدئير بدلاً عما هو مال، فقد عرف دعوى شيء في منكه
وقدرته على فصاء الدئير بما دخل [٢١٦] في منكه، فكان لقول قول المدعي،
وإذا كان بدلاً عما ليس بمال، لم يُعرف دعوى شيء في منكه وقدرته على فصاء
[٢١٦] الدئير، فتبني متمسكاً بالأصل أنه مفسر، فيكون دعوى قوله

(١) في: أن، ورض: ٩، وروى: ٩.

(٢) في: أنه، ورض: ٩، وروى: الحصاف.

(٣) شرح أدب القاضي مع شرحه (ص ٢١٩)، حجب برهاني (١: ٢٣) — (٩: ٢٩)

شرح أدب القاضي مع شرح صدر الشهدا الحصاف [٢: ٣٦٢]

والمُرَاد بالمهر مُعَجَّلُهُ ذَوْنَ مُؤَجَّلِهِ.

قَالَ وَلَا يَخْشُهُ فِيمَا سِوَى ذَلِكَ إِذَا قَالَ: إِنِّي فَقِيرٌ، إِلَّا أَنْ يَشْتَ عَرِيشَهُ
أَنْ لَهُ مَا لَا يَخْشَاهُ لِأَنَّهُ نَمَّ تَوَحَّدَ ذِلَالُهُ الْيَسَارُ فَيَكُونُ الْقَوْلُ قَوْلَ مَنْ عَلَيْهِ الدَّيْنُ،

﴿فِيهِ بَيِّنَةٌ﴾

مَنْ حَاجَتِهِمْ، فَلَا يَكُونُ رِيًّا دَلِيلًا وَعَلَّمَ عَلَى اسْتِثْنَاءِ حَقِّهِمْ

فَإِنْ كَانَ عَلَى الْمَطْلُوبِ رِيٌّ اسْتَفْرَاءً رَادَّعَى الطَّلَبُ أَنَّهُ عَيْرٌ رِيًّا، وَقَدْ كَانَ
عَلَيْهِ رِيٌّ الْأَعْيَاءُ قُلَّ أَنْ يَخْضَرَ مَجْلِسَ الْقَاصِي، فَوْنُ الْقَاصِي يَسْأَلُهُ لَبِئْسَ، (إِنْ قَامَ
لَبِئْسَ عَسَى أَنَّهُ كَانَ عَلَيْهِ رِيٌّ الْأَعْيَاءُ فَبِئْسَ ذَلِكَ؛ سَمِعَ مِنْهُ لَبِئْسَ، وَيُخْضَرُ يَقُولُ
قَوْلَهُ، وَإِنْ لَمْ يَخْضَرَ إِفَادَةُ اللَّيِّ بِحُكْمِ رِيِّهِ فِي الْحَالِ، وَيُخْضَرُ الْقَوْلُ قَوْلَ الْمَطْلُوبِ.
كَذَلِكَ فِي «شَرْحِ أَدَبِ الْقَاصِي».

قَوْلُهُ: (وَالْمُرَادُ بِالْمَهْرِ مُعَجَّلُهُ ذَوْنَ مُؤَجَّلِهِ)، وَذَلِكَ لِأَنَّ الْعَادَةَ جَارِيَةً: «وَالْمَهْرُ»
تَسْلِيمُ الْمُفْعَلِ، فَكَانَ لِإِقْدَامِ عَلَى لِسْكَاحٍ دَلَالًا عَلَى الْقُدْرَةِ وَالْوَفَاءِ بِالسُّعْجَلِ، فَلَا
يُفْلُ قَوْلُهُ إِنْهُ مُغَيَّرٌ

قَالَ فُحْرُ الْإِسْلَامِ الْبَزْدَوِيُّ: «هَذَا فِي الْمُفْعَلِ»، فَأَمَّا إِذَا طَلَبَتِ الْمَرْأَةُ الْمُؤَخَّرَ
فِي الْمَهْرِ بَعْدَ مَا بَنَى بِهِ، فَوْنُ الْقَوْلِ قَوْلُ الرُّوحِ فِي عُثْرَتِهِ؛ لِأَنَّهُ لَا دَلَالَةَ هَهُنَ عَلَى
لِقْدَرَةٍ مِنْهُ عَلَى أَدَاتِهِ، وَأَنَّ فِي لَفْظِهِ فَوْنُ الْقَوْلِ قَوْلُ الرُّوحِ فِي أَنَّهُ مُغَيَّرٌ فِي تَقْدِيرِ
لَفْظِهِ

قَوْلُهُ: «وَالْمُرَادُ بِالْمَهْرِ مُعَجَّلُهُ ذَوْنَ مُؤَجَّلِهِ»، (قَالَ) وَلَا يَخْشَاهُ فِيمَا سِوَى ذَلِكَ إِذَا قَالَ: إِنِّي فَقِيرٌ، إِلَّا أَنْ
يَشْتَ عَرِيشَهُ أَنْ لَهُ مَا لَا يَخْشَاهُ، أَيْ: قَالَ الْقُدُّورِيُّ فِي «مَخْتَصَرِهِ» لَا يَخْشَى الْقَاصِي
الْعَرِيمَ إِذَا قَالَ: إِنِّي فَقِيرٌ فِي عَيْرٍ مَا وَجَّهَ عَلَيْهِ بَدَلًا عَنْ مَا يَأْتِيهِ لِقْدَرَتِهِ بِعَقْدِهِ، إِلَّا إِذَا
أَشْبَهَ الْمُدَّعِي أَنْ لَهُ مَا لَا يَخْشَاهُ، فَحِينَئِذٍ يَخْشَى، وَبِمَا لَا يَخْشَاهُ فِيمَا سِوَى ذَلِكَ مَنْ يَدُلُّ

والتحريم على ما قال في «الكتاب» أنه ينسب مدني مطلق بل هو صفة حتى
 ينقضي التهمة بالقرينة بالانفاق، وكذا عند أبي حنيفة ضمان لا غنى، أنه في
 كان القول قول المدعي إن له مالا، وتثبت بالنسبة فيما كان يقول
 من عليه بحجة شهرين أو ثلاثة

واراد بالقول الآخر: قوله: (وَيُرْوَى أَنَّ الْقَوْلَ لِحَنِ عَلَيْهِ الَّذِينَ فِي جَمِيعِ
 ذَلِكَ) وقوله (وَيُرْوَى أَنَّ الْقَوْلَ لَهُ) لا يما بدله ما

قوله: (والتحريم على ما قال في «الكتاب»)، أي: تحريم مسألة الانفاق
 والإعتاق [١٥٣١٧] على ما قال في «محضر القدوري» حيث جعل القول قول
 المدعي في كل دين التزمه معتق، ومع وجود الاستبراء لم يكن القول للمدعي في
 المسائل، فأجاب عنه، وقال: إن صفة من مدني مطلق، بل هو صفة ينقضي
 بالموت، ولو كان ديناً مطلقاً لم ينقضي إلا بالاداء، أو بالإبراء

وكذلك الإعتاق، فإن المريض إذا ادعى في مرض موته عنده مشترك لا يحث
 عليه الضمان عند أبي حنيفة، فإذا لم يكن ذلك مطلقاً لم ينسب بوجوبه، تنويه على
 أنه قد روي عن القضاة، بخلاف القول لمقتضاه، فإنه إذا ادعى ذلك على أنه
 قد روي عن القضاة، فإذا ادعى العهر بعد ذلك لا ينفع

قوله: (أو ثبت ذلك بالنسبة فيما كان يقول قول من عنه)، أي: ثبت بعد
 حجة في كل القول قول المعتق، أي: في غير ما وجب بدلاً عن مدعي أو غيره
 معتق، كما في بدل العصب، ورش الحصة

[١٥٣١٨] قوله: (بحجة شهرين أو ثلاثة)، هذا رواية محض عن أبي حنيفة
 في كتاب الحوالة والكمالة، وروى حسن عن أبي حنيفة أن حنيفة قال: بحجة

في غاية السداد

أشهر ، على قياس مدة الإيلاء

وذكر الطحاوي^(١) أن لتقدير فيه شهر^(٢) لأن ما راد على شهر في حكم
الآجل ، وما دون الشهر في حكم عاجل ، فصار أدنى الآجل شهراً ، والأقصى لا
غاية له ، فقدّره بشهر واحد ، هكذا ذكر اختلاف الرواية شمس الأنفة الحسيني
في «شرح أدب القاضي»

ثم قال فيه : «الحاصل : أنه ليس فيه شيء مؤقّت مقدّر بمقدّر لارم بل
الامر مقصور إلى رأي القاضى ، فمن مضى أربعة أشهر ووقع له أنه متعتت ، ينسب
حبسه ، وإن كان دون ذلك - بأن كان شهرين ، أو شهراً ، أو دونه ، ووقع أنه عاجز
لا مال له - أطلقه من السجن»

وقال الصدر الشهيد في «شرح أدب القاضي» «قال شمس الأنفة الحنوبى
ما قاله الطحاوي أرق الأقوال»

وقال الأصحبي في «تهذيب أدب القاضي» : «قال أبو حنيفة وأبو يوسف
ومحمد : بحسبه شهرين أو ثلاثة ، وعلى رواية محمد : قدر فيه أربعة أشهر ، وعلى
رواية الحسن : ستة أشهر» ثم قال «وهو مؤقّف على رأي القاضي»^(٣)

وقال في ٣١٨٥ | «شرح الأقطع» : «لوفي رواية الحسن ، ما بين أربعة أشهر
إلى ستة أشهر» ثم قال : «والتقدير في هذا غير متعبر ، وهو مردود على رأي
القاضى ، وانقصود بالحسن أن يصحّر فيظهر ما لا إن كان له ١٠٠ ١٦٥ | من»

(١) يخرجه محضر الطحاوي (ص ٩٦).

(٢) انظر أدب بقاضى مع ضم = (ص ٢٢٢) مع = (٢٨٢/٧) ، الترجيح والتصحيح (ص ١٥٥٣).

الكتاب في شرح الكتاب (٢، ٨٣)

ثُمَّ يَسْأَلُ عَنْهُ فَلْيَحْسُ لِيُظْهِرَ ضَبْطَهُ فِي الْحَالِ، فَإِنْ بَحْثُهُ مُدَّةً لِيُظْهِرَ مَالَهُ نَزَّ

﴿عَلَيْهِ السَّلَامُ﴾

وهذا أَمْرٌ يَحْتَفِ بِاخْتِلَافِ النَّاسِ، فَوَقَفَ عَلَى أَحْمَدَ الْقَاضِي فِيهِ^(١).

وَقَالَ فِي «خِلَاصَةِ الْمَنَاقِبِ»: «وَمِنْ رَوَايَةِ الطَّحَوْرِيِّ سَنَةَ أَشْهُرٍ^(٢) وَلِذَا بِهِ نَظَرٌ».

قَوْلُهُ: (ثُمَّ يَسْأَلُ عَنْهُ)، أَي: يَسْأَلُ الْقَاضِي بَعْدَ الْحَبْسِ عَنْ حَالِ الْمَحْبُوسِ جِيرَانَهُ [٢٧٢] وَأَهْلَ الْبَيْتِ بِدَلَالَةِ أَنَّهُ مُوسِرٌ أَوْ مُعْسِرٌ

قَالَ الصَّدْرُ الشَّهِيدُ وَغَيْرُهُ فِي «الشُّرُوحِ الْجَامِعِ الصَّغِيرِ»^(٣) إِذَا شَهِدَ عَنْهُ شَاهِدَانِ مِنَ أَهْلِ الشَّهَادَةِ أَنَّهُ مُوسِرٌ قَادِرٌ عَلَى قِصَاءِ الدَّيْنِ؛ أَتَى لِحْسِنِ لُغَتِهِ، وَنُ قَالَا: بِهِ مُعْسِرٌ صَبِيحُ الْحَالِ، كَثُرَ الْعِيَالُ؛ أَطْلَقَهُ؛ فَقَوْلُهُ نَعْلَى ﴿قَدْ كَانَ دُونَ عُسْرَةٍ قَنْطَرَةً إِلَى مَيْسَرَةٍ﴾ [٢٨٠]

فَإِنْ رَأَى الْقَاضِي أَنَّ يَسْأَلُ قَبْلَ انْقِصَاءِ مُدَّةِ الْحَبْسِ فَلَهُ ذَلِكَ، ثُمَّ الْيَتَةُ عَنْهُ الْإِفْلَاسُ تُقْبَلُ بَعْدَ حَبْسِهِ بِالْإِجْمَاعِ، أَمَّا إِذَا قَامَتِ الْبَيْتَةُ عَلَى إِعْسَارِهِ وَإِفْلَاسِهِ قَبْلَ الْحَبْسِ؛ فَعِيَهُ رَوَايَتَانِ:

فِي أَحَدِي الرَّايَتَيْنِ تُقْبَلُ، وَبِهِ كَانَ يُفِي الشَّيْخُ الْإِمَامُ [أَبُو بَكْرٍ]^(٤) مُحَمَّدُ ابْنُ الْعُضَلِ.

وَفِي رَوَايَةٍ أُخْرَى: لَا تُقْبَلُ مَا لَمْ يُخَسَّرْ، وَعَلَيْهِ عَامَّةُ الْمُشَايِخِ، وَإِلَيْهِ ذَهَبَ شَمْسُ الْأَنْعَةِ الشَّرْحِيُّ فِي «شَرْحِ أَدَبِ الْقَاضِي»، وَهُوَ الْأَصَحُّ.

(١) بَطْنِ الشَّرْحِ مُحَمَّدُ الطَّحَوْرِيُّ: [ق/٣١١]

(٢) بَطْنِ «خِلَاصَةِ الْمَنَاقِبِ» لِلْبَحَارِيِّ [ق/٢٦٠]

(٣) بَطْنِ: شَرْحُ الْجَامِعِ الصَّغِيرِ لِلشَّهِيدِ [ص/١٦٤]

(٤) هَاجَرِي الْمَشْهُورِينَ: رَوَاهُ مِنْ ٤٠١، ٤٠٢، ٤٠٣، ٤٠٤، ٤٠٥، ٤٠٦، ٤٠٧، ٤٠٨، ٤٠٩، ٤١٠، ٤١١، ٤١٢، ٤١٣، ٤١٤، ٤١٥، ٤١٦، ٤١٧، ٤١٨، ٤١٩، ٤٢٠، ٤٢١، ٤٢٢، ٤٢٣، ٤٢٤، ٤٢٥، ٤٢٦، ٤٢٧، ٤٢٨، ٤٢٩، ٤٣٠، ٤٣١، ٤٣٢، ٤٣٣، ٤٣٤، ٤٣٥، ٤٣٦، ٤٣٧، ٤٣٨، ٤٣٩، ٤٤٠، ٤٤١، ٤٤٢، ٤٤٣، ٤٤٤، ٤٤٥، ٤٤٦، ٤٤٧، ٤٤٨، ٤٤٩، ٤٥٠، ٤٥١، ٤٥٢، ٤٥٣، ٤٥٤، ٤٥٥، ٤٥٦، ٤٥٧، ٤٥٨، ٤٥٩، ٤٦٠، ٤٦١، ٤٦٢، ٤٦٣، ٤٦٤، ٤٦٥، ٤٦٦، ٤٦٧، ٤٦٨، ٤٦٩، ٤٧٠، ٤٧١، ٤٧٢، ٤٧٣، ٤٧٤، ٤٧٥، ٤٧٦، ٤٧٧، ٤٧٨، ٤٧٩، ٤٨٠، ٤٨١، ٤٨٢، ٤٨٣، ٤٨٤، ٤٨٥، ٤٨٦، ٤٨٧، ٤٨٨، ٤٨٩، ٤٩٠، ٤٩١، ٤٩٢، ٤٩٣، ٤٩٤، ٤٩٥، ٤٩٦، ٤٩٧، ٤٩٨، ٤٩٩، ٥٠٠، ٥٠١، ٥٠٢، ٥٠٣، ٥٠٤، ٥٠٥، ٥٠٦، ٥٠٧، ٥٠٨، ٥٠٩، ٥١٠، ٥١١، ٥١٢، ٥١٣، ٥١٤، ٥١٥، ٥١٦، ٥١٧، ٥١٨، ٥١٩، ٥٢٠، ٥٢١، ٥٢٢، ٥٢٣، ٥٢٤، ٥٢٥، ٥٢٦، ٥٢٧، ٥٢٨، ٥٢٩، ٥٣٠، ٥٣١، ٥٣٢، ٥٣٣، ٥٣٤، ٥٣٥، ٥٣٦، ٥٣٧، ٥٣٨، ٥٣٩، ٥٤٠، ٥٤١، ٥٤٢، ٥٤٣، ٥٤٤، ٥٤٥، ٥٤٦، ٥٤٧، ٥٤٨، ٥٤٩، ٥٥٠، ٥٥١، ٥٥٢، ٥٥٣، ٥٥٤، ٥٥٥، ٥٥٦، ٥٥٧، ٥٥٨، ٥٥٩، ٥٦٠، ٥٦١، ٥٦٢، ٥٦٣، ٥٦٤، ٥٦٥، ٥٦٦، ٥٦٧، ٥٦٨، ٥٦٩، ٥٧٠، ٥٧١، ٥٧٢، ٥٧٣، ٥٧٤، ٥٧٥، ٥٧٦، ٥٧٧، ٥٧٨، ٥٧٩، ٥٨٠، ٥٨١، ٥٨٢، ٥٨٣، ٥٨٤، ٥٨٥، ٥٨٦، ٥٨٧، ٥٨٨، ٥٨٩، ٥٩٠، ٥٩١، ٥٩٢، ٥٩٣، ٥٩٤، ٥٩٥، ٥٩٦، ٥٩٧، ٥٩٨، ٥٩٩، ٦٠٠، ٦٠١، ٦٠٢، ٦٠٣، ٦٠٤، ٦٠٥، ٦٠٦، ٦٠٧، ٦٠٨، ٦٠٩، ٦١٠، ٦١١، ٦١٢، ٦١٣، ٦١٤، ٦١٥، ٦١٦، ٦١٧، ٦١٨، ٦١٩، ٦٢٠، ٦٢١، ٦٢٢، ٦٢٣، ٦٢٤، ٦٢٥، ٦٢٦، ٦٢٧، ٦٢٨، ٦٢٩، ٦٣٠، ٦٣١، ٦٣٢، ٦٣٣، ٦٣٤، ٦٣٥، ٦٣٦، ٦٣٧، ٦٣٨، ٦٣٩، ٦٤٠، ٦٤١، ٦٤٢، ٦٤٣، ٦٤٤، ٦٤٥، ٦٤٦، ٦٤٧، ٦٤٨، ٦٤٩، ٦٥٠، ٦٥١، ٦٥٢، ٦٥٣، ٦٥٤، ٦٥٥، ٦٥٦، ٦٥٧، ٦٥٨، ٦٥٩، ٦٦٠، ٦٦١، ٦٦٢، ٦٦٣، ٦٦٤، ٦٦٥، ٦٦٦، ٦٦٧، ٦٦٨، ٦٦٩، ٦٧٠، ٦٧١، ٦٧٢، ٦٧٣، ٦٧٤، ٦٧٥، ٦٧٦، ٦٧٧، ٦٧٨، ٦٧٩، ٦٨٠، ٦٨١، ٦٨٢، ٦٨٣، ٦٨٤، ٦٨٥، ٦٨٦، ٦٨٧، ٦٨٨، ٦٨٩، ٦٩٠، ٦٩١، ٦٩٢، ٦٩٣، ٦٩٤، ٦٩٥، ٦٩٦، ٦٩٧، ٦٩٨، ٦٩٩، ٧٠٠، ٧٠١، ٧٠٢، ٧٠٣، ٧٠٤، ٧٠٥، ٧٠٦، ٧٠٧، ٧٠٨، ٧٠٩، ٧١٠، ٧١١، ٧١٢، ٧١٣، ٧١٤، ٧١٥، ٧١٦، ٧١٧، ٧١٨، ٧١٩، ٧٢٠، ٧٢١، ٧٢٢، ٧٢٣، ٧٢٤، ٧٢٥، ٧٢٦، ٧٢٧، ٧٢٨، ٧٢٩، ٧٣٠، ٧٣١، ٧٣٢، ٧٣٣، ٧٣٤، ٧٣٥، ٧٣٦، ٧٣٧، ٧٣٨، ٧٣٩، ٧٤٠، ٧٤١، ٧٤٢، ٧٤٣، ٧٤٤، ٧٤٥، ٧٤٦، ٧٤٧، ٧٤٨، ٧٤٩، ٧٥٠، ٧٥١، ٧٥٢، ٧٥٣، ٧٥٤، ٧٥٥، ٧٥٦، ٧٥٧، ٧٥٨، ٧٥٩، ٧٦٠، ٧٦١، ٧٦٢، ٧٦٣، ٧٦٤، ٧٦٥، ٧٦٦، ٧٦٧، ٧٦٨، ٧٦٩، ٧٧٠، ٧٧١، ٧٧٢، ٧٧٣، ٧٧٤، ٧٧٥، ٧٧٦، ٧٧٧، ٧٧٨، ٧٧٩، ٧٨٠، ٧٨١، ٧٨٢، ٧٨٣، ٧٨٤، ٧٨٥، ٧٨٦، ٧٨٧، ٧٨٨، ٧٨٩، ٧٩٠، ٧٩١، ٧٩٢، ٧٩٣، ٧٩٤، ٧٩٥، ٧٩٦، ٧٩٧، ٧٩٨، ٧٩٩، ٨٠٠، ٨٠١، ٨٠٢، ٨٠٣، ٨٠٤، ٨٠٥، ٨٠٦، ٨٠٧، ٨٠٨، ٨٠٩، ٨١٠، ٨١١، ٨١٢، ٨١٣، ٨١٤، ٨١٥، ٨١٦، ٨١٧، ٨١٨، ٨١٩، ٨٢٠، ٨٢١، ٨٢٢، ٨٢٣، ٨٢٤، ٨٢٥، ٨٢٦، ٨٢٧، ٨٢٨، ٨٢٩، ٨٣٠، ٨٣١، ٨٣٢، ٨٣٣، ٨٣٤، ٨٣٥، ٨٣٦، ٨٣٧، ٨٣٨، ٨٣٩، ٨٤٠، ٨٤١، ٨٤٢، ٨٤٣، ٨٤٤، ٨٤٥، ٨٤٦، ٨٤٧، ٨٤٨، ٨٤٩، ٨٥٠، ٨٥١، ٨٥٢، ٨٥٣، ٨٥٤، ٨٥٥، ٨٥٦، ٨٥٧، ٨٥٨، ٨٥٩، ٨٦٠، ٨٦١، ٨٦٢، ٨٦٣، ٨٦٤، ٨٦٥، ٨٦٦، ٨٦٧، ٨٦٨، ٨٦٩، ٨٧٠، ٨٧١، ٨٧٢، ٨٧٣، ٨٧٤، ٨٧٥، ٨٧٦، ٨٧٧، ٨٧٨، ٨٧٩، ٨٨٠، ٨٨١، ٨٨٢، ٨٨٣، ٨٨٤، ٨٨٥، ٨٨٦، ٨٨٧، ٨٨٨، ٨٨٩، ٨٩٠، ٨٩١، ٨٩٢، ٨٩٣، ٨٩٤، ٨٩٥، ٨٩٦، ٨٩٧، ٨٩٨، ٨٩٩، ٩٠٠، ٩٠١، ٩٠٢، ٩٠٣، ٩٠٤، ٩٠٥، ٩٠٦، ٩٠٧، ٩٠٨، ٩٠٩، ٩١٠، ٩١١، ٩١٢، ٩١٣، ٩١٤، ٩١٥، ٩١٦، ٩١٧، ٩١٨، ٩١٩، ٩٢٠، ٩٢١، ٩٢٢، ٩٢٣، ٩٢٤، ٩٢٥، ٩٢٦، ٩٢٧، ٩٢٨، ٩٢٩، ٩٣٠، ٩٣١، ٩٣٢، ٩٣٣، ٩٣٤، ٩٣٥، ٩٣٦، ٩٣٧، ٩٣٨، ٩٣٩، ٩٤٠، ٩٤١، ٩٤٢، ٩٤٣، ٩٤٤، ٩٤٥، ٩٤٦، ٩٤٧، ٩٤٨، ٩٤٩، ٩٥٠، ٩٥١، ٩٥٢، ٩٥٣، ٩٥٤، ٩٥٥، ٩٥٦، ٩٥٧، ٩٥٨، ٩٥٩، ٩٦٠، ٩٦١، ٩٦٢، ٩٦٣، ٩٦٤، ٩٦٥، ٩٦٦، ٩٦٧، ٩٦٨، ٩٦٩، ٩٧٠، ٩٧١، ٩٧٢، ٩٧٣، ٩٧٤، ٩٧٥، ٩٧٦، ٩٧٧، ٩٧٨، ٩٧٩، ٩٨٠، ٩٨١، ٩٨٢، ٩٨٣، ٩٨٤، ٩٨٥، ٩٨٦، ٩٨٧، ٩٨٨، ٩٨٩، ٩٩٠، ٩٩١، ٩٩٢، ٩٩٣، ٩٩٤، ٩٩٥، ٩٩٦، ٩٩٧، ٩٩٨، ٩٩٩، ١٠٠٠، ١٠٠١، ١٠٠٢، ١٠٠٣، ١٠٠٤، ١٠٠٥، ١٠٠٦، ١٠٠٧، ١٠٠٨، ١٠٠٩، ١٠١٠، ١٠١١، ١٠١٢، ١٠١٣، ١٠١٤، ١٠١٥، ١٠١٦، ١٠١٧، ١٠١٨، ١٠١٩، ١٠٢٠، ١٠٢١، ١٠٢٢، ١٠٢٣، ١٠٢٤، ١٠٢٥، ١٠٢٦، ١٠٢٧، ١٠٢٨، ١٠٢٩، ١٠٣٠، ١٠٣١، ١٠٣٢، ١٠٣٣، ١٠٣٤، ١٠٣٥، ١٠٣٦، ١٠٣٧، ١٠٣٨، ١٠٣٩، ١٠٤٠، ١٠٤١، ١٠٤٢، ١٠٤٣، ١٠٤٤، ١٠٤٥، ١٠٤٦، ١٠٤٧، ١٠٤٨، ١٠٤٩، ١٠٥٠، ١٠٥١، ١٠٥٢، ١٠٥٣، ١٠٥٤، ١٠٥٥، ١٠٥٦، ١٠٥٧، ١٠٥٨، ١٠٥٩، ١٠٦٠، ١٠٦١، ١٠٦٢، ١٠٦٣، ١٠٦٤، ١٠٦٥، ١٠٦٦، ١٠٦٧، ١٠٦٨، ١٠٦٩، ١٠٧٠، ١٠٧١، ١٠٧٢، ١٠٧٣، ١٠٧٤، ١٠٧٥، ١٠٧٦، ١٠٧٧، ١٠٧٨، ١٠٧٩، ١٠٨٠، ١٠٨١، ١٠٨٢، ١٠٨٣، ١٠٨٤، ١٠٨٥، ١٠٨٦، ١٠٨٧، ١٠٨٨، ١٠٨٩، ١٠٩٠، ١٠٩١، ١٠٩٢، ١٠٩٣، ١٠٩٤، ١٠٩٥، ١٠٩٦، ١٠٩٧، ١٠٩٨، ١٠٩٩، ١١٠٠، ١١٠١، ١١٠٢، ١١٠٣، ١١٠٤، ١١٠٥، ١١٠٦، ١١٠٧، ١١٠٨، ١١٠٩، ١١١٠، ١١١١، ١١١٢، ١١١٣، ١١١٤، ١١١٥، ١١١٦، ١١١٧، ١١١٨، ١١١٩، ١١٢٠، ١١٢١، ١١٢٢، ١١٢٣، ١١٢٤، ١١٢٥، ١١٢٦، ١١٢٧، ١١٢٨، ١١٢٩، ١١٣٠، ١١٣١، ١١٣٢، ١١٣٣، ١١٣٤، ١١٣٥، ١١٣٦، ١١٣٧، ١١٣٨، ١١٣٩، ١١٤٠، ١١٤١، ١١٤٢، ١١٤٣، ١١٤٤، ١١٤٥، ١١٤٦، ١١٤٧، ١١٤٨، ١١٤٩، ١١٥٠، ١١٥١، ١١٥٢، ١١٥٣، ١١٥٤، ١١٥٥، ١١٥٦، ١١٥٧، ١١٥٨، ١١٥٩، ١١٦٠، ١١٦١، ١١٦٢، ١١٦٣، ١١٦٤، ١١٦٥، ١١٦٦، ١١٦٧، ١١٦٨، ١١٦٩، ١١٧٠، ١١٧١، ١١٧٢، ١١٧٣، ١١٧٤، ١١٧٥، ١١٧٦، ١١٧٧، ١١٧٨، ١١٧٩، ١١٨٠، ١١٨١، ١١٨٢، ١١٨٣، ١١٨٤، ١١٨٥، ١١٨٦، ١١٨٧، ١١٨٨، ١١٨٩، ١١٩٠، ١١٩١، ١١٩٢، ١١٩٣، ١١٩٤، ١١٩٥، ١١٩٦، ١١٩٧، ١١٩٨، ١١٩٩، ١٢٠٠، ١٢٠١، ١٢٠٢، ١٢٠٣، ١٢٠٤، ١٢٠٥، ١٢٠٦، ١٢٠٧، ١٢٠٨، ١٢٠٩، ١٢١٠، ١٢١١، ١٢١٢، ١٢١٣، ١٢١٤، ١٢١٥، ١٢١٦، ١٢١٧، ١٢١٨، ١٢١٩، ١٢٢٠، ١٢٢١، ١٢٢٢، ١٢٢٣، ١٢٢٤، ١٢٢٥، ١٢٢٦، ١٢٢٧، ١٢٢٨، ١٢٢٩، ١٢٣٠، ١٢٣١، ١٢٣٢، ١٢٣٣، ١٢٣٤، ١٢٣٥، ١٢٣٦، ١٢٣٧، ١٢٣٨، ١٢٣٩، ١٢٤٠، ١٢٤١، ١٢٤٢، ١٢٤٣، ١٢٤٤، ١٢٤٥، ١٢٤٦، ١٢٤٧، ١٢٤٨، ١٢٤٩، ١٢٥٠، ١٢٥١، ١٢٥٢، ١٢٥٣، ١٢٥٤، ١٢٥٥، ١٢٥٦، ١٢٥٧، ١٢٥٨، ١٢٥٩، ١٢٦٠، ١٢٦١، ١٢٦٢، ١٢٦٣، ١٢٦٤، ١٢٦٥، ١٢٦٦، ١٢٦٧، ١٢٦٨، ١٢٦٩، ١٢٧٠، ١٢٧١، ١٢٧٢، ١٢٧٣، ١٢٧٤، ١٢٧٥، ١٢٧٦، ١٢٧٧، ١٢٧٨، ١٢٧٩، ١٢٨٠، ١٢٨١، ١٢٨٢، ١٢٨٣، ١٢٨٤، ١٢٨٥، ١٢٨٦، ١٢٨٧، ١٢٨٨، ١٢٨٩، ١٢٩٠، ١٢٩١، ١٢٩٢، ١٢٩٣، ١٢٩٤، ١٢٩٥، ١٢٩٦، ١٢٩٧، ١٢٩٨، ١٢٩٩، ١٣٠٠، ١٣٠١، ١٣٠٢، ١٣٠٣، ١٣٠٤، ١٣٠٥، ١٣٠٦، ١٣٠٧، ١٣٠٨، ١٣٠٩، ١٣١٠، ١٣١١، ١٣١٢، ١٣١٣، ١٣١٤، ١٣١٥، ١٣١٦، ١٣١٧، ١٣١٨، ١٣١٩، ١٣٢٠، ١٣٢١، ١٣٢٢، ١٣٢٣، ١٣٢٤، ١٣٢٥، ١٣٢٦، ١٣٢٧، ١٣٢٨، ١٣٢٩، ١٣٣٠، ١٣٣١، ١٣٣٢، ١٣٣٣، ١٣٣٤، ١٣٣٥، ١٣٣٦، ١٣٣٧، ١٣٣٨، ١٣٣٩، ١٣٤٠، ١٣٤١، ١٣٤٢، ١٣٤٣، ١٣٤٤، ١٣٤٥، ١٣٤٦، ١٣٤٧، ١٣٤٨، ١٣٤٩، ١٣٥٠، ١٣٥١، ١٣٥٢، ١٣٥٣، ١٣٥٤، ١٣٥٥، ١٣٥٦، ١٣٥٧، ١٣٥٨، ١٣٥٩، ١٣٦٠، ١٣٦١، ١٣٦٢، ١٣٦٣، ١٣٦٤، ١٣٦٥، ١٣٦٦، ١٣٦٧، ١٣٦٨، ١٣٦٩، ١٣٧٠، ١٣٧١، ١٣٧٢، ١٣٧٣، ١٣٧٤، ١٣٧٥، ١٣٧٦، ١٣٧٧، ١٣٧٨، ١٣٧٩، ١٣٨٠، ١٣٨١، ١٣٨٢، ١٣٨٣، ١٣٨٤، ١٣٨٥، ١٣٨٦، ١٣٨٧، ١٣٨٨، ١٣٨٩، ١٣٩٠، ١٣٩١، ١٣٩٢، ١٣٩٣، ١٣٩٤، ١٣٩٥، ١٣٩٦، ١٣٩٧، ١٣٩٨، ١٣٩٩، ١٤٠٠، ١٤٠١، ١٤٠٢، ١٤٠٣، ١٤٠٤، ١٤٠٥، ١٤٠٦، ١٤٠٧، ١٤٠٨، ١٤٠٩، ١٤١٠، ١٤١١، ١٤١٢، ١٤١٣، ١٤١٤، ١٤١٥، ١٤١٦، ١٤١٧، ١٤١٨، ١٤١٩، ١٤٢٠، ١٤٢١، ١٤٢٢، ١٤٢٣، ١٤٢٤، ١٤٢٥، ١٤٢٦، ١٤٢٧، ١٤٢٨، ١٤٢٩، ١٤٣٠، ١٤٣١، ١٤٣٢، ١٤٣٣، ١٤٣٤، ١٤٣٥، ١٤٣٦، ١٤٣٧، ١٤٣٨، ١٤٣٩، ١٤٤٠، ١٤٤١، ١٤٤٢، ١٤٤٣، ١٤٤٤، ١٤٤٥، ١٤٤٦، ١٤٤٧، ١٤٤٨، ١٤٤٩، ١٤٥٠، ١٤٥١، ١٤٥٢، ١٤٥٣، ١٤٥٤، ١٤٥٥، ١٤٥٦، ١٤٥٧، ١٤٥٨، ١٤٥٩، ١٤٦٠، ١٤٦١، ١٤٦٢، ١٤٦٣، ١٤٦٤، ١٤٦٥، ١٤٦٦، ١٤٦٧، ١٤٦٨، ١٤٦٩، ١٤٧٠، ١٤٧١، ١٤٧٢، ١٤٧٣، ١٤٧٤، ١٤٧٥، ١٤٧٦، ١٤٧٧، ١٤٧٨، ١٤٧٩، ١٤٨٠، ١٤٨١، ١٤٨٢، ١٤٨٣، ١٤٨٤، ١٤٨٥، ١٤٨٦، ١٤٨٧، ١٤٨٨، ١٤٨٩، ١٤٩٠، ١٤٩١، ١٤٩٢، ١٤٩٣، ١٤٩٤، ١٤٩٥، ١٤٩٦، ١٤٩٧، ١٤٩٨، ١٤٩٩، ١٥٠٠، ١٥٠١، ١٥٠٢، ١٥٠٣، ١٥٠٤، ١٥٠٥، ١٥٠٦، ١٥٠٧، ١٥٠٨، ١٥٠٩، ١٥١٠، ١٥١١، ١٥١٢، ١٥١٣، ١٥١٤، ١٥١٥، ١٥١٦، ١٥١٧، ١٥١٨، ١٥١٩، ١٥٢٠، ١٥٢١، ١٥٢٢، ١٥٢٣، ١٥٢٤، ١٥٢٥، ١٥٢٦، ١٥٢٧، ١٥٢٨، ١٥٢٩، ١٥٣٠، ١٥٣١، ١٥٣٢، ١٥٣٣، ١٥٣٤، ١٥٣٥، ١٥٣٦، ١٥٣٧، ١٥٣٨، ١٥٣٩، ١٥٤٠، ١٥٤١، ١٥٤٢، ١٥٤٣، ١٥٤٤، ١٥٤٥، ١٥٤٦، ١٥٤٧، ١٥٤٨، ١٥٤٩، ١٥٥٠، ١٥٥١، ١٥٥٢، ١٥٥٣، ١٥٥٤، ١٥٥٥، ١٥٥٦، ١٥٥٧، ١٥٥٨، ١٥٥٩، ١٥٦٠، ١٥٦١، ١٥٦٢، ١٥٦٣، ١٥٦٤، ١٥٦٥، ١٥٦٦، ١٥٦٧، ١٥٦٨، ١٥٦٩، ١٥٧٠، ١٥٧١، ١٥٧٢، ١٥٧٣، ١٥٧٤، ١٥٧٥، ١٥٧٦، ١٥٧٧، ١٥٧٨، ١٥٧٩، ١٥٨٠، ١٥٨١، ١٥٨٢، ١٥٨٣، ١٥٨٤، ١٥٨٥، ١٥٨٦، ١٥٨٧، ١٥٨٨، ١٥٨٩، ١٥٩٠، ١٥٩١، ١٥٩٢، ١٥٩٣، ١٥٩٤، ١٥٩٥، ١٥٩٦، ١٥٩٧، ١٥٩٨، ١٥٩٩، ١٦٠٠، ١٦٠١، ١٦٠٢، ١٦٠٣، ١٦٠٤، ١٦٠٥، ١٦٠٦، ١٦٠٧، ١٦٠٨، ١٦٠٩، ١٦١٠، ١٦١١، ١٦١٢، ١٦١٣، ١٦١٤، ١٦١٥، ١٦١٦، ١٦١٧، ١٦١٨، ١٦١٩، ١٦٢٠، ١٦٢١، ١٦٢٢،

كَانَ يُخْفِيهِ فَلَا يُدْرِي أَنْ تَخْتَدُّ الْمُدَّةُ يُعْمِدَ هَذِهِ لَمَعَانِدَةً فَقَدَرَهُ بِمَا دَكَّرَهُ، وَبَرَزَ
غَيْرُ ذَلِكَ مِنَ التَّقْدِيرِ بِشَهْرٍ أَوْ أَرْبَعَةٍ إِلَى سِتَّةِ أَشْهُرٍ وَالصَّحِيحُ أَنَّ التَّقْدِيرَ مَبْنُوعٌ
لِي رَأْيٍ الْقَاضِي لِاخْتِلَافِ أَخْوَابِ الْأَشْخَاصِ فِيهِ.

قَالَ: فَإِنْ لَمْ يَنْظَرْ لَهُ مَا حَلَّى سَبِيلَهُ يَغْنِي بَعْدَ مُضِيِّ الْمُدَّةِ لِأَنَّهُ سَتَحُورُ

وَيُغَيِّرُ غَايَةَ الْمَسْأَلَةِ

قَوْلُهُ (لِيُعْمِدَ هَذِهِ الْعَيْنُ)، أَرَادَ بِهَذِهِ الْقَائِدَةَ: ظَهَرَ مَا لِهَذَا لَرُكْنٍ

قَوْلُهُ (وَيُزَوَّى غَيْرُ ذَلِكَ)، أَيُّ: غَيْرُ الشَّهْرِينِ أَوْ اثْنَلَاثَةٍ.

قَوْلُهُ (لِاخْتِلَافِ أَخْوَابِ النَّاسِ فِيهِ)، أَيُّ: فِي الْحَبْسِ، لِأَنَّ بَعْضَ الْإِنْسَانِ
يَضْجُرُّ بِالْحَبْسِ فِي مُدَّةٍ قَبِيلَةٍ مَا لَا يَضْجُرُّ الْآخَرُ فِي مُدَّةٍ كَثِيرَةٍ، فَكَانَ جَرِي
[١٠/١٦٦١٠] فِي ذَلِكَ إِلَى الْقَاضِي

قَوْلُهُ: (فَإِنْ لَمْ يَنْظَرْ لَهُ مَا حَلَّى سَبِيلَهُ)، هَذَا لَفْظُ الْقُدُورِيِّ فِي «مَحْصَرٍ»
وَمَا فِيهِ مِنْ أَوَّلِ بَحْثٍ فِيهِ وَبَيْنَ غُرْمَاتِهِ^(١).

قَالَ صَاحِبُ «الْهُدَايَةِ»: (يَغْنِي بَعْدَ مُضِيِّ الْمُدَّةِ)، أَيُّ: حَلَّى سَبِيلَهُ
مُضِيِّ الْمُدَّةِ الَّتِي رَأَاهَا الْقَاضِي وَاحْتَازَهَا، عَلَى مَا اخْتَارَ بَعْضُ الْمَشَائِخِ كَالشَّيْخِ
وَبَحْثِ ذَلِكَ،

وَالْمَعْنَى مِنْ كَلَامِ صَاحِبِ «الْهُدَايَةِ» - أَعْيِي مِنْ قَوْلِهِ: (بَعْدَ مُضِيِّ الْمُدَّةِ) -
أَنَّهُ لَا يُحَلِّيهِ مَا لَمْ تَمُضِ الْمُدَّةُ، وَبِئْسَ كَذِبُكَ، إِنَّ أَصْحَابَنَا دَكَّرُوا فِي نُسْخِ «أَدَبِ
الْقَاضِي» وَقَالُوا: وَإِذَا نَسَبَ إِعْسَارُهُ أَحْرَجَهُ مِنَ الْحَبْسِ، لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَالَ ﴿لَوْ
كَانَ ذُو عِزَّةٍ مُقْتَرِفٌ إِلَى مَيْسَرَةٍ﴾ (المد: ٢٨٠)، وَقَالَ ﴿لَا يَكُفُّ اللَّهُ عَنْ
إِلَّا رُسْعَهَا﴾ (البقرة: ٢٨٦).

(١) ينظر: «محصر القدوري» [ص/ ٢٢٦]

الْمُطَرَّةُ إِلَى الْمَيْسَرَةِ فَيَكُونُ حَتُّهُ بَعْدَ دَلِيلٍ مُقَيَّنٍ، وَيُرْوَاهُ عَنْهُ عَنِّي فَلاَ مَعَهُ
قَبْلَ الْعُدَّةِ تُقْبَلُ فِي رِوَايَةٍ، وَلَا تُقْبَلُ فِي رِوَايَةٍ، عَنِّي الثَّانِيَةُ بِمَنْ شَاءَ

عَنْهُ الْعَدَلُ

ثم إذا حُلِيَ سَبِيلُهُ بَعْدَ ثَبُوتِ إِفْلَاسِهِ هَلْ يَتَمَعُّ الْقَاضِي صَاحِبُ الْوَلَدِ
الْحَقُّ مَلَامَتُهُ أَمْ لَا؟ وَعَلَى ظَاهِرِ الرِّوَايَةِ لَا يَتَمَعُّ

وَقَالَ النَّاصِحِيُّ فِي «تَهْدِيَةِ أَدَبِ الْقَاضِي»: «قَالَ ابْنُ كَامِي^(١١) فِي «أَدَبِ
الْقَاضِي»: قَالَ أَبُو يُونُسَ وَمُحَمَّدٌ إِذَا فَحَّ أَمْرٌ فَتَقَرَّرَ فَلَا سَبِيلَ إِلَى تَرْوِيهِ»

وَقَالَ شَمْسُ الْأَنْعَمَةِ الشَّرْحِيُّ فِي «شَرْحِ أَدَبِ الْقَاضِي» بِإِحْصَاءِ «وَعَنِي
قَوْلِ إِسْمَاعِيلَ بْنِ حَمَّادٍ^(١٢) لَيْسَ لِمُدَّعِي أَنْ يُلَازِمَهُ، وَلَكِنْ يَأْخُذُ الْمُدَّعَى مِنَ
الْحَضْمِ كَمَا لَا لِأَنْ مَالُ اللَّهِ عَدِيدٌ وَرَائِعٌ، وَرَبُّهُ يَطْهَرُ لَهُ مَا شَاءَ، فَلَوْ لَمْ يَأْخُذْ
بِأَخْذِهِ كَمَا لَا يَقُوتُ ذَلِكَ الْمَالُ وَخُرُجٌ مِنْ يَدِهِ، فَلَا يَتَوَصَّلُ الْمُدَّعِي إِلَى حَقِّهِ،
كَمَا فِي الْإِبْتِدَاءِ إِذَا ادَّعَى عَلَيْهِ حَقٌّ لَهُ أَنْ يَأْخُذَ بِهِ كَمَا لَا يُفَكُّهُ الْوُجُوهُ إِلَيْهِ بِكَمِيلِهِ،
وَرَدَا امْتِنَاعَ عَنْ إعْطَاءِ الْكَفِيلِ فِي الْإِبْتِدَاءِ فَإِنَّهُ يُلَازِمُهُ، كَذَلِكَ هَذَا يُطَدِّثُهُ بِالْكَفِيلِ
قَوْلُ أَبِي يُلَازِمُهُ

وَجْهٌ قَوْلِ أَبِي يُونُسَ وَمُحَمَّدٍ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَدَرُ «مُصَرَّةٍ إِلَى مَيْسَرَةٍ»
[سورة ٢٨٠] وَلَئِنْ لَمْ يَغْدِرْ لَمْ يَلْزِمُهُ الْأَدَاءُ فِي الْحَالِ، فَصَارَ كَالَّذِينَ يَتَوَجَّهُونَ

(١١) قَالَ حَبِيبُ الْإِسْلَامِ وَهَذَا قَوْلُ الْإِمَامِ، وَهُوَ صَاحِبُ «نَهْجِ الْأَنْعَمَةِ» (١٣٤٦، ١٣٤٦، ١٣٤٦)، د. م. م. م.
لِصَانِعِ (١٨٠، ٦)، تَبَيَّنَ بِحَقِّقِ (١٨١، ٤)، الْأَحْبَارُ لَعَنَ مُحَمَّدٌ (١٩٠، ٢)، حَقِيقَةُ
الْبِرِّ (٣١٩، ١)، الصَّادِقُ أَهْلُهُ (١٩، ٥)، الْبَابُ فِي شَرْحِ كِتَابِ (١٣، ٤)

(١٢) هُوَ عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ الْحَسَنِ بْنِ كَامِي الشَّعْبِيِّ الْكُوفِيِّ الْعَدْلِيِّ الْبَغْدَادِيِّ وَهُوَ عَشِيرَةُ
بَرْجَسَ

(١٣) هُوَ إِبْرَاهِيمُ بْنُ حَمَّادٍ الشَّعْبِيُّ الْكُوفِيُّ الْبَغْدَادِيُّ وَهُوَ عَشِيرَةُ بَرْجَسَ، وَهُوَ عَشِيرَةُ
قَدَرُ فِي سَبِيلِهِ، وَهُوَ عَشِيرَةُ الْبَغْدَادِيِّ وَهُوَ عَشِيرَةُ الْبَغْدَادِيِّ وَهُوَ عَشِيرَةُ الْبَغْدَادِيِّ

وفي «الجامع الصغير» رجل أقر عند القاضي مدس، فيه بحسنة. ثم يسأل عنه فإن كان مؤسراً أبد حبيسه، وإن كان مغسراً حتى يسلكه، ومثله إذا أقر عند غير القاضي أو عنده مرة فظهرت مساطنة والحنس لولا وفدته قد ساء فلا يُعبده.

قال: ويخس الرجل في نفقة زوجته؛ لأنه طالم بالإفساح

حد بين العزماء وبينه إلا أن يقيموا البينة أن له مالا

قوله: (وفي «الجامع الصغير»^١) رجل أقر عند القاضي مدس، فإنه بخس. ثم يسأل عنه، وإنما ذكر رواية «الجامع»؛ دفعاً لوهم الساقص بين (٣١٩). رويته ورواية القُدوري، وهذا لأنه روي لفظ القُدوري في أوّل فصل بقوله: (وقد أثبت الحق عند القاضي، وطلب صاحب الحق حبس غريمه؛ لم يجعل بحبيبه) ثم قال: (وهذا إذا ثبت الحق بإقراره).

ولفظ «الجامع الصغير» يدلُّ على حوار الحس متصلاً بالإقرار، وبينهما وهم لتناقض، فدفع ذلك الوهم بقوله: (ومثله إذا أقر عند غير القاضي، أو عنده مرة، فظهرت مساطنة)، يعني: مراد محمد فيما إذا ثبت الحق بإقراره، ثم ثبت المساطنة، فراقعاً إلى القاضي، فحيث لا يخس به لا بمجرد الإقرار، فدفع ذلك الوهم. قوله: (والحنس أولاً ومثله فذبيته)، أي الحس المذكور أولاً قبل السؤال بي «الجامع الصغير» في قوله: (يخس ثم يسأل عنه) قد بين ذلك قبل هذا في رواية القُدوري عند قوله: (يخس شهرين (١٠٧١) أو ثلاثة، ثم يسأل عنه)، وبين أنه الحس أيضاً مع الاختلاف المذكور فيها، فلا حاجة إلى الإعادة.

قوله: (قال: ويخس الرجل في نفقة زوجته)، أي قال القُدوري في

وَلَا يُخْسِرُ وَالِدٌ فِي دِينٍ وَلَدَهُ ؛ لِأَنَّهُ تَوَعُّ عُقُوبَةٍ فَلَا يَسْتَحِقُّ لَوْ أَنَّ عَسَى
كَالْحُدُودِ وَالْقِصَاصِ .

بسم الله الرحمن الرحيم

«مختصر»

وقال شمس الأئمة في شرح كتاب الصفات للحضرة الشريفة
القاضي ، سألت حقه بذلك ، لم يحسنه القاضي ؛ لأن الحسن عقوبة ولا
تُستحق إلا بالظلم ، وإذا لا يظهر إلا بالجمع بعد التوخي ، ولا يوجد في
في اليوم الثاني وظلت حقه ؛ حقه القاضي ؛ لأنه ظهر منه ، فحسن .
مقدار لعمه يسيراً بأن كان درهماً أو دانقاً إذا رأى القاضي ذلك

قوله: (وَلَا يُخْسِرُ وَالِدٌ فِي دِينٍ وَلَدَهُ) ، هذا لفظ القنوري في «مختصر»
وتماثه فيه . إلا إذا منع عن الإيقاع عليه ، وذلك لأن الحسن عقوبة ، وذلك
لَا يَسْتَحِقُّ الْعُقُوبَةَ لِأَخْلٍ وَلَدَهُ ؛ كَالْحُدُودِ وَالْقِصَاصِ ، يُؤَيِّدُهُ قَوْلُهُ نَعَالِي * وَلَا
نَقَرَتْهُ قِي * [المر ٢٣]

بما أنه أن لتأنيف لما كان حراماً لمعنى الأدي ؛ كان الحسن حراماً .
الأولى ؛ لأن العقوبة بالحسن في الآتي فوق التأنيف

وأما إذا منع من الإنداد على ولده ، يُخْسِرُ ، دفعاً لهلاك عن الولد ، لأنه
لَا يُحْكِنُ تَدَارِكُهُ إِلَّا بِالْحَسَنِ ؛ لِأَنَّهُ يَنْقُطُ بِخُصِي الرمان ، وليس هذا كسائر
التي لَا تَنْقُطُ بِخُصِي الرمان [٢٣١] ، وبطريقه ما دللنا في [١١٤٠] من الحرمة
استثنت من الوطء ؛ بغيره ، لأنه معن نفوت بخُصِي الرمان ، ولا [٢٣٢] تحكى
بغيره ، ولا بغيره

١٢٣١ - المختصر في شرح كتاب الصفات

١٢٣٢ - المختصر في شرح كتاب الصفات

قال: (إلا إذا اقتنع من الإنفاق عليه) لأن فيه حرجاً عليه ولا بد
بِتَذَارُكَ لِشُقُوطِهَا [١٤] وَإِنْ بَقِيَ الرَّمْلُ، وَبَعْدَ سَنَةٍ

وَيُخَيِّمُ الْفَصْلُ مَسْأَلَةَ ذِكْرِهَا فِي الْمُنَاقَاةِ الْقَصِيرَةِ الْحَقِيقَةِ بِرَبِّهَا
عَنِ الْقَاصِي بَعْدَ مَا مَضَى رَمْلٌ، فَأَخْبِرْهُ مُؤَسَّرًا، ثُمَّ حَسْبِي وَكَفَى بِهِ مُعْذَرَةً
حَلَّى سَبِيغَهُ، وَخَيْرُ الْوَاحِدِ بَعْدَهُ شَيْءٌ يَكْتَفِي، وَلَا تَلْزِمُ حُرْمَتَهُ وَلَا تُشَدُّ عَلَيْهِ
شَهَادَةٌ، وَيَقْبَلُهَا عَنْ بَابِ الْحُسْنِ مِنْ الْكِفَالَةِ شَيْخُ الْإِسْلَامِ حَمْدُهُ د

[وَاللَّهُ يَعْلَمُ]

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

بَابُ

كِتَابُ الْقَاضِي إِلَى الْقَاضِي

قَالَ وَيُقْبَلُ كِتَابُ الْقَاضِي إِلَى الْقَاضِي فِي الْحُقُوقِ إِذَا شَهِدَ بِهِ عَدُوُّهُ

بَابُ

كِتَابُ الْقَاضِي إِلَى الْقَاضِي

لَمَّا كَانَ كِتَابُ الْقَاضِي إِلَى الْقَاضِي مِنْ أَنْوَاعِ مَا يَتَعَلَّقُ بِالْقَضَاءِ دُرِّبَ فِي بَابٍ عَلَى حَدِيثٍ، وَلَكِنَّهُ أَوْرَدَهُ عَقِبَ هَذَا لِسُحْرِ، لِأَنَّهُ دَلِيلٌ عَلَى بَعْضِ مَا فِيهِ، وَهَذَا يَتِمُّ بِالنِّسْبَةِ وَالْوَحْدِ قُلْ لِلنِّسْبَةِ.

قَوْلُهُ (قَالَ) يُنْتَبِهُ كِتَابُ الْقَاضِي إِلَى الْقَاضِي فِي الْحُقُوقِ إِذَا شَهِدَ بِهِ عَدُوُّهُ، أَيْ قَالَ مُدَوِّرِي فِي «مَخْصَرِهِ».

وَأَرَادَ بِالْحَقْرِ الْحُقُوقَ أَيْ تَكُنْ مَعَ الشُّبُهَاتِ وَلَا يَخْتَلِجُ فِي ذَلِكَ إِسْمُهُ.

وَقَوْلُهُ (شَهِدَ) عَلَى صِيغَةِ الْمَشْيُوعِ لِلْمَصْمُولِ، وَاصْغِيرُ فِي (بِهِ) رَاجِعٌ إِلَى كِتَابِ الْقَاضِي، وَفِي (عِنْدَهُ) رَاجِعٌ إِلَى الْقَاضِي الْمَكْتُوبِ بِهِ.

قَالَ فِي «الْأَجْنَاسِ» (قَالَ فِي «أَدَبِ الْقَاضِي» الْأَصْلُ لَا يَكُنْ الْقَاضِي إِلَى الْقَاضِي بَعْدَ يَنْتَلِ وَيَخُولُ مِثْلَ الْعِدَّةِ وَالْإِدْيَةِ، وَالْثُبُّ، وَيَكُنْ فِي الْعَدَّةِ، وَيَنْتَلِ (١) شَهَادَةُ شُهُودٍ عَلَى ذَلِكَ إِذَا تَرَ حُدُودَهَا الْأَرْبَعَ.

وَقَالَ أَبُو حَبِيبَةَ يَكُنْ فِي عَدَدِ كُنْ فِي الْبَاقَةِ، وَفِي الْحَصَرِ. وَفِي

يَعْنِي الْمَحْصَرُ ثَلَاثَةٌ (١) (ص ٢٢٦)

(٢) فِي «دَلِيلِ الْعَدَّةِ» (ص ٣٠٩)

للحاجة

ورد عنه لسان

هذين لا أكتب . وكذلك في العدد ، وفي خبر لاني

قال أبو يوسف أكتب في العدد ، وفي الحاشية لا أكتب في قولهم . ول أبو يوسف في «أدب القاضي» - إملاء رواية بشر بن الوليد - في الحاشية «كتب»
لي هنا لفظ كتاب «الأجناس» .

وقال الصدر الشهيد في «شرح أدب القاضي» «وروي عن أبي يوسف في «التوادد» أنه قال : نخور في جميع لغز صر وبه أحد مشايخنا محتجون»
وقال في «شرح الطحاوي» «وقال ابن أبي ليلى ثقل في جميع ذلك» .
أي : ثقل كتاب القاضي ، إلى القاضي في المصنف وغيره ، ثم قال في «والنسخ»
على هذا : لتعاطل^(٢) الناس^(٣) .

والأصل في جواز [قول] ' كتاب القاضي إلى القاضي ' ما روى الإمام أبو بكر أحمد بن عمرو الحطاف في «أدب القاضي» : قال : حدثني عن أبي محمد

(١) ينظر : «الأجناس» لداغني [١٦٨/٢ - ١٦٩] .

(٢) ومع بالأصل «التعاضل» ولشبه من (٢١٠٠٩) ، (٢١٠٠٩) ، (٢١٠٠٩) ، (٢١٠٠٩) .

(٣) سطر «شرح مختصر طحاوي» للأصبهاني [٢ : ٩] .

(٤) فامس المعقولين زيادة من (١٠٩) ، (١٠٩) ، (١٠٩) ، (١٠٩) .

ثم يذكر هذا الأثر والذي بعده أبو بكر لم يرد ولا صدر شهيد في شرحه عن «أدب القاضي»
الحطاف ، لا فائدة ولا معنى ، وكانت الحطاف ما وقع به عن نسخة رافعة بالأصابع بعد ما بد
سبع ، وربما وقع عنه معروفا بالشروح وحسنه ، وقد حدث هذه شروح أيضا بأسانيد الكتاب
والدرة ، وحالة في هذا أنه حال «مختصر الكرخي» ، و«شعر الكبر» لمحمد بن الحسن
«غيره» من تصنيف نفسه أبي بن عبد الله لا معروفا بالشروح «مختصر الكرخي» «أدب
القاضي» مع شرح لغيره «الحطاف» [٢٧٨٣ - ٣٠٩] ، «أدب القاضي» مع شرح في
كتاب «الحطاف» [١ : ٥٤] ، «مختصر الكرخي» مع شرح في «أدب القاضي»

(الخط : ٦٥٨)

عليها تسير

فَإِنْ شَهِدُوا عَلَى حَضَمٍ حَكَمَ بِالشَّهَادَةِ بِأُخْرَدِ الْحَقِّ (وَكُنْ حُكْمُهُ)
وَهُوَ الْمَدْعُوُّ بِجَلًّا (فَإِنْ شَهِدُوا بِهِ يَعْزِرُ حَضَمَةً حَضَمَهُ لَمْ يَخُكَّهُ) لَا أَلْفَ .

اَضْرِبُ قَالَ حَدَّثَنَا الْخَسْبُ بْنُ صَالِحٍ عَنْ أَبِي عَمْرٍاءَ عَنْ اَبِي شَمِيٍّ وَابْنِ كَثِيرٍ عَنْ اَبِي الْقَاسِمِ الْقَاسِيِ اِلَى اَقْصَى اِذَا جَاءَهُ بِغَيْرِ بَيِّنَةٍ

وقال الخَصَّافُ أيضاً: حَدَّثَنَا عَنْ أَبِي مُحَمَّدٍ قَالَ حَدَّثَنَا مُعَدُّنُ مُعَدِّدٍ.
عَنْ عُمَرَ بْنِ أَبِي رَافِدَةَ أَوْ عُصَيْرٍ قَالَ: أَحَدُ كُتَّابِ مَنْ قَضَى نِكَاحَهُ ابْنُ رِاسٍ نَسِ
مُعَاوِيَةَ، فَجَنَّتْ وَقَدْ عَمِلَ رِاسٌ، وَاسْتَعْصِمِي حَسَنًا، فَدَفَعْتُ كِتَابِي إِلَيْهِ فَصَلَّاهُ وَنَسِ
بِأَلِيِّ النَّبِيِّ عَلَيْهِ، فَصَحَّحَهُ ثُمَّ بَشَّرَهُ فَوَحَّدَنِي بِهِ شَهَادَةً شَاهِدُنِي عَنْ رِجُلٍ مِنْ أَهْلِ
الْبَصْرَةِ بِخَمْسِ مِثْقَالٍ دَرَاهِمٍ، فَقَالَ رِجُلِي: سَمِعْتُ عَنِ ابْنِهِ إِذْ هَبْتُ يَهْدِي بِي رِجُلِي.
فَقُلْتُ: أَزِيلُ إِلَى فَلَانٍ نَسِ فَلَانٍ فَحَدَّثَنِي عَنْ حَسَنٍ عَنْهُ دَرَاهِمٌ، وَدَفَعْتُ ابْنَ هَدٍ.
فَصَحَّحْتُ بِي فَقَالَ: "١٧"

قوله: (على ما تُسِي)، إشارة إلى قوله بعد هذا: (لحاس الحاجة) ..

• **اذا**

قوله (فإن شهدوا على حصص حكم بالشفاعة)، هذا شرط عند ربي في

ولم يذكره أبو بكر التريفي في شرحه على كتاب عمدة السالكين أو في كتابه ٢٩٠

مخطوط مكتبة تيمس الله الحدي - شريك (رقم المخطوط ٦٥٨)

(١) ينظر: أدب القاضي، ص ١٠٦، العدد: الشهيد للحقاف [٣٨١] والآخر: هناك فعلق: من جسد

وہ کہہ کر اٹھ کر گئے۔

(١٠) هذا المصنف له كتاب في الريادة والخصاف في معرفة الأثر من طريقه

الحمد لله رب العالمين [رقم ٢٣١١٧] : في شهر ربيع الأول سنة ١٤١٠ هـ

معاد بن قباد بن معاذ بن

على العاص لا يخور (وكتب بالشهادة) لحكم المكتوث إليه في هذه
أركان الحكمي، وهو نقل الشهادة في الحقيقة، ويحتضن شرائطها
شأنه تعالى، وحوارته لمسار الحاجة لأن المدعي قد يتعذر عليه حتى
من شهوده وحضيه فاشه الشهادة على الشهادة وقوله هي الختوم
تخنة الدين والسخخ وانت وانمضوث والأمانة المبحودة والمعد
المبحودة لأن كل دين سمرله الدين، وهو يعرف بالوضع لا بحاجته
الإشارة، ويقتل في الفقار أيضاً لأن التعريف فيه بالتخديد.

وَلَا يَفْسُدُ مِنَ الْغَيَابِ امْقُورَةُ لِلْحَاجَةِ إِلَيَّ الْإِشَارَةُ

«مختصرة»، وتماثله (١)، ١٣٠، هـ: «وكتب بحكمه، وإن شهدوا بغير حقه، حصص
له بحكم، وكتب بالشهادة ليحكم بها المكتوب إليه» (٢) إلى ما يخطئ به،
وذلك لأن الشهادة لا تصح إلا على حضم، فإدراك الحضم حراماً حكمه على
أحوال الحجة، وكتب بحكمه إلى القاضي، وهذا الكتاب يسمى محلاً

وإذا لم يكن الحضم حاصراً يسمع الشهادة ولا يخكم بها ، ويكتف به
سمعه من الشهادة إلى لعاصي حتى يخكم القاضي المكشوف به بعد ذلك
عده أنه كثر لعاصي يكتف ، وهو مصرى [١٦٩] ، قال نقل الشهادة . اهـ
يكتف . أى لعاصي يسمع الكتاب الحكمي ؛ لأنه يكتف ليحكم به لعاصي
المكشوف إليه .

قوله (ويبحث شرائط)، أي يبحث كتاب القاضي إلى القاضي بشرط،
وهي أن يكون الكتاب من معنوه إلى معنوه في معلوم لعدم عيب معنوه، أعني
أن يكون القاضي الكتاب معنوه، وهو من الحكيمة إليه معلوم، وأخذ عيب

وعن أبي يوسف أنه يُقْبَلُ في بعد ذور الأمة بعد الأمان فيه - وفيها
وعنه أنه يُقْبَلُ فيهما شرائط تُعرف في موضعها

في حلية العبد

معلومًا، والمُدْعَى معلومًا، والمُدْعَى عليه معلومًا

قوله: (وعن أبي يوسف أنه يُقْبَلُ في بعد ذور الأمة | بعد | في فيه دوي)،
ي في العبد ذور الأمة | فمئت الحاجة إلى قبول الخصال في بعد ذور الأمة
قوله: (وعنه أنه يُقْبَلُ فيهما)، أي: في العبد والأمة، وهي رواية شريفة
أوليد، وقد مرّت أعني

قوله: (بشرائط تُعرف في موضعها)، وموضعها الكتب الأربعة من
الموطأ، وأراد بها بيان حلية العبد، وصفته، وسنة الذي أحده، والجمع
في عتبه، وأخذ الكعبين.

وحاصله: ما قال في «شرح الطحاوي» - أو لم يُقْبَلُ كتاب العاصي إلى
انقاصي في الدين والمير الذي لا يحتاج إلى الإشارة إليه كالدائر والعقار، وأما
لعمول الذي يُمكن الإشارة إليه، لا يُقْبَلُ عند أبي حنيفة ومحمد، وقال أبو يوسف
بمثل ذلك إلا في العبد.

والآتي إذا أتى فأخذ في بلدة، فأقام صاحبه أبيه عند العاصي أن عتبه
[١٧٠، ١٧١] أحده فلا في مضر كذا، وشهد الشهود على عتبه، فيبحث عنه أن
يكتب إلى ذلك القاضي أنه قد شهد الشهود عدي - ورثوا - أن عتبه صفته كذا أحده
فلا في فلا في، وأيه لقلا في في فلا في وسبهما إلى أبيهما، [١٧٢، ١٧٣] وفي فحدهما،

(١) ما في الموقوفين زيادة من: ان، وام، واتح، واخ، واحس.

(٢) أي أحد بعد آتي، كذا جاء في حاشية الم.

(٣) وقع بالأصل: (ويحتم) - والمثبت من (دا، وام، واتح، واخ، واحس).

(٤) أي أحد لأحد، كذا جاء في حاشية الم. والقلم بين القبيلة - إحدى قصائلها أو أحيائها -

وَعَنْ مُحَمَّدٍ أَنَّهُ يُقَالُ فِي جَمِيعِ مَا يَنْقَلُ وَيُحَوَّلُ وَعَلَيْهِ لَمَّا خَارَ

﴿عند السيد﴾

وَيَقْطَعُ لَشْرِكَةِ بَيْتِهِ وَبَيْنَ الْآخِرِ، وَيَكْتُبُ الْعَوَانَ فِي لِدَاخِلِ وَالْمَدْرَحِ سَمْعُ وَاسْمِ
لِمَكْتُوبٍ إِلَيْهِ وَسَبَّحَهُمَا، وَالْعَبْرَةُ لِلدَّاخِلِ لَا لِلْمَدْرَحِ

مَنْ جَاءَ الْكِتَابُ وَشَهِدَ الشَّهَادَةُ عَلَى ذَلِكَ، تُسَلِّمُ الْعَبْدَ، وَيُخْتَمُ فِي عُنُقِهِ
وَاحِدٌ مِنْهُ كَيْفَ لَا، ثُمَّ يَبْعَثُ بِهِ إِلَى الْقَاضِي الَّذِي كَتَبَ إِلَيْهِ حَتَّى يَشْهَدَ لَشَهِيدٍ عَلَيْهِ
بَعْدَهُ عِنْدَهُ، ثُمَّ يَكْتُبُ لَهُ كِتَابَ حَرٍّ عَلَى ذَلِكَ إِلَى الْقَاضِي الَّذِي كَتَبَ إِلَيْهِ أَرْبَ مَرَّاتٍ،
إِذَا تَبَيَّنَ عِنْدَهُ قَبْلَهُ، وَقَضَى بِهِ، وَاسْمُ الْعَبْدِ ٢٢٢٩١٠ إِلَى الْمَدِينَةِ بِالسَّكَنِ،
وَأَمَّا كَيْفَ لَا، إِنْ هَذَا نَقَطُ الشَّرْحِ الطَّحَاوِيِّ ٥٥.

وهذا الكتاب بهذه الشرائط يُكْتَبُ كَذَلِكَ فِي الْأُمَمِ أَيْضًا عَلَى رُؤُوسِ
الْكِتَابِ فِي الْأُمَمِ، وَهُوَ مَعْنَى قَوْلِهِ (يُقَالُ فِيهِمَا بِشَرَايِطَ تُعْرَفُ فِي مَوْضِعِهِ)

قَالَ فِي «مَجْلِسِ الْفَتَاوَى» (وَبِوَكْتُبِ اسْمِ الْقَاضِي الْكَاتِبِ وَسَمِهِ، وَلَمْ
يُكْتُبْ اسْمُ الْقَاضِي الْمَكْتُوبِ إِلَيْهِ وَسَمِهِ، وَكَرِهْتُ إِيَّاهُ مِنْ بَلْعِ كِتَابِي هَذَا مِنْ
قُضَاةِ الْمُسْلِمِينَ وَحُكَّامِهِمْ، لَا يَجُوزُ، وَأَبُو يُونُسَ وَشَيْخُ وَأَجَازُ، وَعَلَيْهِ عَمْرُ
[١٠٠: ٥٧١] الْمَسْأَلَةُ لِيَوْمَ، وَاجْتَمَعُوا أَنَّهُ لَوْ كَتَبَ اسْمُ الْمَكْتُوبِ إِلَيْهِ وَسَمَهُ، ثُمَّ كَتَبَ
وَالِى كُلِّ مَنْ تَصِلُ إِلَيْهِ كِتَابِي هَذَا مِنْ قُضَاةِ الْمُسْلِمِينَ وَحُكَّامِهِمْ حَرًّا، فَإِنْ كُرِ
قَاضٍ وَصَلَ إِلَيْهِ عَمَلٌ بِهِ، وَلَوْ سَمِيَ يَكْتُبُ فِي الْكِتَابِ التَّارِيخَ لَا يَقْبَلُهُ، وَإِنْ كَتَبَ بِهِ
بَرِيحًا يُنْظَرُ مَنْ هُوَ كَانَ قَاضِيًا فِي ذَلِكَ الْوَقْتِ أَمْ لَا؟ وَلَا يُكْتَفَى بِإِشْهَادِهِ إِذْ لَمْ
يَكُنْ مَكْتُوبًا، وَكَذَلِكَ كَوْنُهُ كِتَابُ الْقَاضِي لَا يَثْبُتُ بِمَجْرَدِ شَهَادَتِهِمْ بِدُونِ الْكِتَابَةِ.

— ينظر: «معجم لغة الفقهاء» [ص/ ٣٤٠].

(أَيُّ يَخْتَمُ بِالرَّصَاصِ وَيَجْعَلُ لِحْمٍ فِي خَطِّ كِتَابِهِ دَلِيلًا عَلَى كِتَابَتِهِ فِي حَاشِيَةِ ٥٢١،

و٥٥)

١١ ينظر: «شرح مختصر لطحاوي» للأشعري [ق/ ٤١٩].

قال: وَلَا يَقْبَلُ الْكِتَابُ إِلَّا شَهَادَةَ رَجُلَيْنِ، أَوْ رَجُلٍ وَامْرَأَتَيْنِ؛ لِأَنَّ الْكِتَابَ

﴿عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَرْثَدٍ﴾

وَكَدِّكَ لَوْ شَهِدُوا عَلَى أَصْلِ الْحَادِثَةِ وَهِيَ يَكُونُ مَكْنُونًا، لَمْ يَقْبَلْ «^(١)» .
لَفْظُ «الْخُلَاصَةِ» .

وقال في «شرح الطحاوي» «وكتاب القاضي إلى القاضي في حقوق الناس من العتاق، والطلاق وغيرهما جائز، لا في الحدود والعصا، لأن كتاب القاضي إلى القاضي بمنزلة الشهادة على الشهادة، وشهادة على الشهادة في الحدود والعصا لا يقبل»^(٢).

وقال في «حزاة الفقه» «وَيُحْجَرُ كِتَابُ الْقَاضِي إِلَى الْقَاضِي فِي الْبَعْضِ مِنْهُ، أَوْ مِنْ قَاضِي مِثْرٍ إِلَى قَاضِي رُشَاقٍ^(٣)، وَلَا يُحْجَرُ مِنْ قَاضِي الرُّشَاقِ إِلَى قَاضِي مِثْرٍ»^(٤). وقد كثرت هذه المسائل تكثيراً للموتد.

قوله: (وَلَا يَقْبَلُ الْكِتَابُ إِلَّا شَهَادَةَ رَجُلَيْنِ، أَوْ رَجُلٍ وَامْرَأَتَيْنِ)، أي: قال القُدُورِيُّ في «مختصره»^(٥)، أي: لَا يَقْبَلُ الْقَاضِي الْمَكْتُوبُ إِلَيْهِ كِتَابَ الْقَاضِي إِلَيْهِ إِلَّا بِحُجَّةٍ نَاقِيَةٍ، وَهِيَ شَهَادَةُ رَجُلَيْنِ، أَوْ رَجُلٍ وَامْرَأَتَيْنِ.

قال في «شرح الطحاوي» «إِذَا أُنِيَ كِتَابُ الْقَاضِي إِلَى الْقَاضِي [٧٧٧١٠ و.] فَإِنَّهُ لَا يَقْبَلُ حَتَّى يَشْهَدَ الشَّهَوْدُ أَنَّهُ كَتَبَهُ وَحَاتَمَهُ، وَأَنَّهُ قَرَأَهُ عَلَيْهِمْ، وَشَهِدُوا عَلَى اسْمِهِ وَسِيهِ، ثُمَّ يَقْرَأُ عَلَى الشَّهَوْدِ بِمَخْصَرٍ مِنَ الْمَكْتُوبِ لَهُ، وَهِيَ قَوْلُ أَبِي حَيْثَةَ وَمُحَمَّدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ..»

(١) ينظر «خلاصة الفتاوى» لبخاري [٢٥٢/ق]

(٢) سطر «شرح مختصر الطحاوي» للأصبهاني [٤١٩]

(٣) الرُشَاقُ لفظ فارسي معناه الشهود، أو الجمع، أو بقية. أو مائة مائة. أو مائة أو مائة الشهود. ويُستعمل في الحجة التي هي طرف الإقليم، وقد تقدم تعريف ذلك.

(٤) سطر «حزاة الفقه» لأبي الليث النعماني [ص ٣٢٨]

(٥) ينظر: «مختصر القُدُورِيِّ» [ص ٢٢٦].

يُثْبِتُ الْكِتَابَ فَلَا يَثْبُتُ إِلَّا بِحُجَّةٍ نَاقَةٍ وَهَذَا لِأَنَّهُ مُلَزَمٌ فَلَا بُدَّ مِنْ بَيِّنَةٍ
بِحِلَافِ كِتَابِ الْإِسْتِثْنَاءِ مِنْ أَهْلِ الْخَرْبِ لِأَنَّهُ لَيْسَ بِمُلَزَمٍ، وَبِحِلَافِ رَسُولِ
الْقَاصِي إِلَى الْمُتَرَكِّي، وَرَسُولِهِ إِلَى الْقَاصِي، لِأَنَّ الْإِلْزَامَ بِالشَّهَادَةِ لَا يَسْرُدُهُ

عَلَيْهِ السَّلَامُ

وَقَالَ أَبُو يُونُسَ إِذَا شَهِدُوا أَنَّهُ كُتِبَ وَحْتُمَ حَرًّا وَهَبَ لَمْ يَشْهَدُوا عَلَى مَا فِي
جُزْأِهِ.

وَكَذَلِكَ عَلَى هَذَا الْإِحْتِلَافِ قَالُوا أَبُو يُونُسَ فِي «الْأَمَالِيِّ» إِذَا سَمِعَ بَعْضُ
الْكِتَابِ مَحْتَوًى لَمْ يَجُزْ عِنْدَ أَبِي حَبِيبٍ، سِوَا شَهِدِ الشُّهُودَ أَوْ لَمْ يَشْهَدُوا، وَعِنْدَ أَبِي
يُونُسَ إِنْ شَهِدُوا عَلَى مَا فِيهِ حَرًّا، وَإِلَّا فَلَا^(١) إِي هَذَا لَفْظُ «شَرْحِ الطَّحَاوِيِّ»

وَقَالَ فِي «شَرْحِ الْأَفْطَحِ» «وَقَدْ كَانَ الشَّعْبِيُّ يَقُولُ الْكِتَابُ مِنْ غَيْرِ شَهَادَةٍ،
وَلِصَحِيحٍ مَا قُلْنَا، لِأَنَّ الْحَقَّ يَثْبُتُ بِالْحَقِّ، فَلَا يُؤْمَرُ مِنَ التَّزْوِيرِ عَلَى الْقَاصِي،
فَيُخَاطَبُ فِي ذَلِكَ بِالشَّهَادَةِ، وَلِأَنَّ الْقَاصِي لَا يَفْعَلُ بِحَقِّ نَفْسِهِ إِذَا وَحَّدَهُ فِي تَفْسِيرِهِ،
وَنَحَبَّ حَقَّهُ إِذَا لَمْ يَدْعُوه، فَلِأَنَّ لَا يَفْعَلُ بِحَقِّ غَيْرِهِ مِلًّا حُجَّةً أَوَّلَى وَأُخْرَى

فَلَمَّا كَانَتِ الشَّهَادَةُ وَاجِبَةً قُلْنَا إِنَّ حَقًّا لَا يَنْقُطُ بِالشَّيْءِ، وَهُوَ مَا طُبِعَ
[١٠١] ١٧١ هـ عَلَيْهِ الرِّجَالُ، فَيُشْتَرَطُ فِيهِ رَحْلَابٌ، أَوْ رَحْلٌ وَامْرَأَتَانِ كَمَا فِي سَائِرِ
الْحَقُوقِ^(٢)»

قَوْلُهُ: (وَبِحِلَافِ رَسُولِ الْقَاصِي إِلَى الْمُتَرَكِّي، وَرَسُولِهِ إِلَى الْقَاصِي)، أَيْ
وَرَسُولِ الْمُتَرَكِّي إِلَى الْقَاصِي يُعْنِي يُقَالُ ثَمَّةٌ بِلَا اشْتِرَاطِ الْحُجَّةِ، لِأَنَّ التَّرَكِّيَّةَ لَيْسَتْ
بِمُلَزِمَةٍ، لِأَنَّ الْإِلْزَامَ يَكُونُ بِالشَّهَادَةِ لَا بِالشَّرْكِيةِ، لِأَنَّ الْقَصَاءَ يَكُونُ بِالشَّهَادَةِ لَا

(١) بَطْنُ دَرْجٍ مَحْصَرٌ بِطَحَاوِيٍّ بِالْأَسْبَاطِيِّ [٤١٨]

(٢) الْمَطْطَرُ وَالْمَطْرَةُ مَا يَنْفَسُ فِيهِ الْكَسْبُ كَمَا سَأَلْنَا فِي حَاشِيَةِ «إِدَارَةِ» وَيَنْظُرُ «مَعْرُوفٌ» فِي «سَائِرِ»

«مَعْرُوفٍ» شُعْرُورِي [١٩٤/٢]

(٣) يَنْظُرُ «مَعْرُوفٌ» شُعْرُورِي «لِلْأَفْطَحِ» [٣١٢].

قال: ويحب أن يقرأ الكتاب عليهم ليعرفوا ما فيه أو يُعَمِّدَ بِهِ (لأنه لا شهادة بدون العلم) ثُمَّ يَخْتُمُهُ بِحَضْرَتِهِمْ وَيُسَمِّئُهُ بِهِمْ (كأن لا يُؤْفِقَهُ السُّعُورُ بِالْتَّرْكِيَةِ، وَإِنَّمَا شُرْعَتُهُ التَّرْكِيَةُ لِزُخْمَانِ حَبِطِ الصَّدَقِ عَلَى حَبِطِ الْخَدَمِ، وَلَا يَكُونُ مُلْزِمَةً شَيْئًا).

الآن ترى أنه لو قضى بدون التركة حراً، وكذلك كانت أهل الحرب ليس ملزمين، ولا يشترط الخطة في قوله: لأن الإمام ساجد [١٠٣] إن شاء أسقط الأمان، وإن شاء لم يقطعه، وكتب القاضي مريم، فيه بحث على القاضي أن يطر وإن لم يفعل به. كذا قال شمس الأئمة السرخسي في «شرح أدب» [١٠٤] القاضي.

قوله (قال ويحب أن يقرأ الكتاب عليهم ليعرفوا ما فيه)، أي قال لفدوري في «مختصره»، ونماؤه فيه «ثم يختمه بحضرتهم، ويسمئهم به» يعني يجب على القاضي أن يقرأ الكتاب على الشهود حتى يقع لهم المعرفة بما فيه؛ لأن علم الشهود بما في الكتاب شرط عند أبي حنيفة ومحمد، وحصول العلم لهم بطريقتين: إما بالقراءة عليهم، وإما بإخبار ما في الكتاب. ثم يختم الكتاب بخضرة الشهود، ويسمى الكتاب بى الشهود. وهذا رواية لفدوري [١٠٥] وهو بخلاف ما ذكر في «أدب القاضي». لأنه قال أنه «يدفع الكتاب إلى الطالب» [١٠٦]، وهو المندعي.

الآن ترى إلى ما قال الإمام ابن تيمية في «تهذيب» [١٠٧] «أدب القاضي» بحضرة

(١) بظر «مختصر الفدوري» [ص/٢٢٦]

(٢) بظر. «أدب القاضي» مع شرح الصد. تهذيبه للتحف [٢٨٦ ٣]

(٣) ما بين المخطوطين: رواية من [١٠٨]، [١٠٩]، [١١٠]، [١١١]، [١١٢]، [١١٣]، [١١٤]، [١١٥]، [١١٦]، [١١٧]، [١١٨]، [١١٩]، [١٢٠]، [١٢١]، [١٢٢]، [١٢٣]، [١٢٤]، [١٢٥]، [١٢٦]، [١٢٧]، [١٢٨]، [١٢٩]، [١٣٠]، [١٣١]، [١٣٢]، [١٣٣]، [١٣٤]، [١٣٥]، [١٣٦]، [١٣٧]، [١٣٨]، [١٣٩]، [١٤٠]، [١٤١]، [١٤٢]، [١٤٣]، [١٤٤]، [١٤٥]، [١٤٦]، [١٤٧]، [١٤٨]، [١٤٩]، [١٥٠]، [١٥١]، [١٥٢]، [١٥٣]، [١٥٤]، [١٥٥]، [١٥٦]، [١٥٧]، [١٥٨]، [١٥٩]، [١٦٠]، [١٦١]، [١٦٢]، [١٦٣]، [١٦٤]، [١٦٥]، [١٦٦]، [١٦٧]، [١٦٨]، [١٦٩]، [١٧٠]، [١٧١]، [١٧٢]، [١٧٣]، [١٧٤]، [١٧٥]، [١٧٦]، [١٧٧]، [١٧٨]، [١٧٩]، [١٨٠]، [١٨١]، [١٨٢]، [١٨٣]، [١٨٤]، [١٨٥]، [١٨٦]، [١٨٧]، [١٨٨]، [١٨٩]، [١٩٠]، [١٩١]، [١٩٢]، [١٩٣]، [١٩٤]، [١٩٥]، [١٩٦]، [١٩٧]، [١٩٨]، [١٩٩]، [٢٠٠]، [٢٠١]، [٢٠٢]، [٢٠٣]، [٢٠٤]، [٢٠٥]، [٢٠٦]، [٢٠٧]، [٢٠٨]، [٢٠٩]، [٢١٠]، [٢١١]، [٢١٢]، [٢١٣]، [٢١٤]، [٢١٥]، [٢١٦]، [٢١٧]، [٢١٨]، [٢١٩]، [٢٢٠]، [٢٢١]، [٢٢٢]، [٢٢٣]، [٢٢٤]، [٢٢٥]، [٢٢٦]، [٢٢٧]، [٢٢٨]، [٢٢٩]، [٢٣٠]، [٢٣١]، [٢٣٢]، [٢٣٣]، [٢٣٤]، [٢٣٥]، [٢٣٦]، [٢٣٧]، [٢٣٨]، [٢٣٩]، [٢٤٠]، [٢٤١]، [٢٤٢]، [٢٤٣]، [٢٤٤]، [٢٤٥]، [٢٤٦]، [٢٤٧]، [٢٤٨]، [٢٤٩]، [٢٥٠]، [٢٥١]، [٢٥٢]، [٢٥٣]، [٢٥٤]، [٢٥٥]، [٢٥٦]، [٢٥٧]، [٢٥٨]، [٢٥٩]، [٢٦٠]، [٢٦١]، [٢٦٢]، [٢٦٣]، [٢٦٤]، [٢٦٥]، [٢٦٦]، [٢٦٧]، [٢٦٨]، [٢٦٩]، [٢٧٠]، [٢٧١]، [٢٧٢]، [٢٧٣]، [٢٧٤]، [٢٧٥]، [٢٧٦]، [٢٧٧]، [٢٧٨]، [٢٧٩]، [٢٨٠]، [٢٨١]، [٢٨٢]، [٢٨٣]، [٢٨٤]، [٢٨٥]، [٢٨٦]، [٢٨٧]، [٢٨٨]، [٢٨٩]، [٢٩٠]، [٢٩١]، [٢٩٢]، [٢٩٣]، [٢٩٤]، [٢٩٥]، [٢٩٦]، [٢٩٧]، [٢٩٨]، [٢٩٩]، [٣٠٠]، [٣٠١]، [٣٠٢]، [٣٠٣]، [٣٠٤]، [٣٠٥]، [٣٠٦]، [٣٠٧]، [٣٠٨]، [٣٠٩]، [٣١٠]، [٣١١]، [٣١٢]، [٣١٣]، [٣١٤]، [٣١٥]، [٣١٦]، [٣١٧]، [٣١٨]، [٣١٩]، [٣٢٠]، [٣٢١]، [٣٢٢]، [٣٢٣]، [٣٢٤]، [٣٢٥]، [٣٢٦]، [٣٢٧]، [٣٢٨]، [٣٢٩]، [٣٣٠]، [٣٣١]، [٣٣٢]، [٣٣٣]، [٣٣٤]، [٣٣٥]، [٣٣٦]، [٣٣٧]، [٣٣٨]، [٣٣٩]، [٣٤٠]، [٣٤١]، [٣٤٢]، [٣٤٣]، [٣٤٤]، [٣٤٥]، [٣٤٦]، [٣٤٧]، [٣٤٨]، [٣٤٩]، [٣٥٠]، [٣٥١]، [٣٥٢]، [٣٥٣]، [٣٥٤]، [٣٥٥]، [٣٥٦]، [٣٥٧]، [٣٥٨]، [٣٥٩]، [٣٦٠]، [٣٦١]، [٣٦٢]، [٣٦٣]، [٣٦٤]، [٣٦٥]، [٣٦٦]، [٣٦٧]، [٣٦٨]، [٣٦٩]، [٣٧٠]، [٣٧١]، [٣٧٢]، [٣٧٣]، [٣٧٤]، [٣٧٥]، [٣٧٦]، [٣٧٧]، [٣٧٨]، [٣٧٩]، [٣٨٠]، [٣٨١]، [٣٨٢]، [٣٨٣]، [٣٨٤]، [٣٨٥]، [٣٨٦]، [٣٨٧]، [٣٨٨]، [٣٨٩]، [٣٩٠]، [٣٩١]، [٣٩٢]، [٣٩٣]، [٣٩٤]، [٣٩٥]، [٣٩٦]، [٣٩٧]، [٣٩٨]، [٣٩٩]، [٤٠٠]، [٤٠١]، [٤٠٢]، [٤٠٣]، [٤٠٤]، [٤٠٥]، [٤٠٦]، [٤٠٧]، [٤٠٨]، [٤٠٩]، [٤١٠]، [٤١١]، [٤١٢]، [٤١٣]، [٤١٤]، [٤١٥]، [٤١٦]، [٤١٧]، [٤١٨]، [٤١٩]، [٤٢٠]، [٤٢١]، [٤٢٢]، [٤٢٣]، [٤٢٤]، [٤٢٥]، [٤٢٦]، [٤٢٧]، [٤٢٨]، [٤٢٩]، [٤٣٠]، [٤٣١]، [٤٣٢]، [٤٣٣]، [٤٣٤]، [٤٣٥]، [٤٣٦]، [٤٣٧]، [٤٣٨]، [٤٣٩]، [٤٤٠]، [٤٤١]، [٤٤٢]، [٤٤٣]، [٤٤٤]، [٤٤٥]، [٤٤٦]، [٤٤٧]، [٤٤٨]، [٤٤٩]، [٤٥٠]، [٤٥١]، [٤٥٢]، [٤٥٣]، [٤٥٤]، [٤٥٥]، [٤٥٦]، [٤٥٧]، [٤٥٨]، [٤٥٩]، [٤٦٠]، [٤٦١]، [٤٦٢]، [٤٦٣]، [٤٦٤]، [٤٦٥]، [٤٦٦]، [٤٦٧]، [٤٦٨]، [٤٦٩]، [٤٧٠]، [٤٧١]، [٤٧٢]، [٤٧٣]، [٤٧٤]، [٤٧٥]، [٤٧٦]، [٤٧٧]، [٤٧٨]، [٤٧٩]، [٤٨٠]، [٤٨١]، [٤٨٢]، [٤٨٣]، [٤٨٤]، [٤٨٥]، [٤٨٦]، [٤٨٧]، [٤٨٨]، [٤٨٩]، [٤٩٠]، [٤٩١]، [٤٩٢]، [٤٩٣]، [٤٩٤]، [٤٩٥]، [٤٩٦]، [٤٩٧]، [٤٩٨]، [٤٩٩]، [٥٠٠]، [٥٠١]، [٥٠٢]، [٥٠٣]، [٥٠٤]، [٥٠٥]، [٥٠٦]، [٥٠٧]، [٥٠٨]، [٥٠٩]، [٥١٠]، [٥١١]، [٥١٢]، [٥١٣]، [٥١٤]، [٥١٥]، [٥١٦]، [٥١٧]، [٥١٨]، [٥١٩]، [٥٢٠]، [٥٢١]، [٥٢٢]، [٥٢٣]، [٥٢٤]، [٥٢٥]، [٥٢٦]، [٥٢٧]، [٥٢٨]، [٥٢٩]، [٥٣٠]، [٥٣١]، [٥٣٢]، [٥٣٣]، [٥٣٤]، [٥٣٥]، [٥٣٦]، [٥٣٧]، [٥٣٨]، [٥٣٩]، [٥٤٠]، [٥٤١]، [٥٤٢]، [٥٤٣]، [٥٤٤]، [٥٤٥]، [٥٤٦]، [٥٤٧]، [٥٤٨]، [٥٤٩]، [٥٥٠]، [٥٥١]، [٥٥٢]، [٥٥٣]، [٥٥٤]، [٥٥٥]، [٥٥٦]، [٥٥٧]، [٥٥٨]، [٥٥٩]، [٥٦٠]، [٥٦١]، [٥٦٢]، [٥٦٣]، [٥٦٤]، [٥٦٥]، [٥٦٦]، [٥٦٧]، [٥٦٨]، [٥٦٩]، [٥٧٠]، [٥٧١]، [٥٧٢]، [٥٧٣]، [٥٧٤]، [٥٧٥]، [٥٧٦]، [٥٧٧]، [٥٧٨]، [٥٧٩]، [٥٨٠]، [٥٨١]، [٥٨٢]، [٥٨٣]، [٥٨٤]، [٥٨٥]، [٥٨٦]، [٥٨٧]، [٥٨٨]، [٥٨٩]، [٥٩٠]، [٥٩١]، [٥٩٢]، [٥٩٣]، [٥٩٤]، [٥٩٥]، [٥٩٦]، [٥٩٧]، [٥٩٨]، [٥٩٩]، [٦٠٠]، [٦٠١]، [٦٠٢]، [٦٠٣]، [٦٠٤]، [٦٠٥]، [٦٠٦]، [٦٠٧]، [٦٠٨]، [٦٠٩]، [٦١٠]، [٦١١]، [٦١٢]، [٦١٣]، [٦١٤]، [٦١٥]، [٦١٦]، [٦١٧]، [٦١٨]، [٦١٩]، [٦٢٠]، [٦٢١]، [٦٢٢]، [٦٢٣]، [٦٢٤]، [٦٢٥]، [٦٢٦]، [٦٢٧]، [٦٢٨]، [٦٢٩]، [٦٣٠]، [٦٣١]، [٦٣٢]، [٦٣٣]، [٦٣٤]، [٦٣٥]، [٦٣٦]، [٦٣٧]، [٦٣٨]، [٦٣٩]، [٦٤٠]، [٦٤١]، [٦٤٢]، [٦٤٣]، [٦٤٤]، [٦٤٥]، [٦٤٦]، [٦٤٧]، [٦٤٨]، [٦٤٩]، [٦٥٠]، [٦٥١]، [٦٥٢]، [٦٥٣]، [٦٥٤]، [٦٥٥]، [٦٥٦]، [٦٥٧]، [٦٥٨]، [٦٥٩]، [٦٦٠]، [٦٦١]، [٦٦٢]، [٦٦٣]، [٦٦٤]، [٦٦٥]، [٦٦٦]، [٦٦٧]، [٦٦٨]، [٦٦٩]، [٦٧٠]، [٦٧١]، [٦٧٢]، [٦٧٣]، [٦٧٤]، [٦٧٥]، [٦٧٦]، [٦٧٧]، [٦٧٨]، [٦٧٩]، [٦٨٠]، [٦٨١]، [٦٨٢]، [٦٨٣]، [٦٨٤]، [٦٨٥]، [٦٨٦]، [٦٨٧]، [٦٨٨]، [٦٨٩]، [٦٩٠]، [٦٩١]، [٦٩٢]، [٦٩٣]، [٦٩٤]، [٦٩٥]، [٦٩٦]، [٦٩٧]، [٦٩٨]، [٦٩٩]، [٧٠٠]، [٧٠١]، [٧٠٢]، [٧٠٣]، [٧٠٤]، [٧٠٥]، [٧٠٦]، [٧٠٧]، [٧٠٨]، [٧٠٩]، [٧١٠]، [٧١١]، [٧١٢]، [٧١٣]، [٧١٤]، [٧١٥]، [٧١٦]، [٧١٧]، [٧١٨]، [٧١٩]، [٧٢٠]، [٧٢١]، [٧٢٢]، [٧٢٣]، [٧٢٤]، [٧٢٥]، [٧٢٦]، [٧٢٧]، [٧٢٨]، [٧٢٩]، [٧٣٠]، [٧٣١]، [٧٣٢]، [٧٣٣]، [٧٣٤]، [٧٣٥]، [٧٣٦]، [٧٣٧]، [٧٣٨]، [٧٣٩]، [٧٤٠]، [٧٤١]، [٧٤٢]، [٧٤٣]، [٧٤٤]، [٧٤٥]، [٧٤٦]، [٧٤٧]، [٧٤٨]، [٧٤٩]، [٧٥٠]، [٧٥١]، [٧٥٢]، [٧٥٣]، [٧٥٤]، [٧٥٥]، [٧٥٦]، [٧٥٧]، [٧٥٨]، [٧٥٩]، [٧٦٠]، [٧٦١]، [٧٦٢]، [٧٦٣]، [٧٦٤]، [٧٦٥]، [٧٦٦]، [٧٦٧]، [٧٦٨]، [٧٦٩]، [٧٧٠]، [٧٧١]، [٧٧٢]، [٧٧٣]، [٧٧٤]، [٧٧٥]، [٧٧٦]، [٧٧٧]، [٧٧٨]، [٧٧٩]، [٧٨٠]، [٧٨١]، [٧٨٢]، [٧٨٣]، [٧٨٤]، [٧٨٥]، [٧٨٦]، [٧٨٧]، [٧٨٨]، [٧٨٩]، [٧٩٠]، [٧٩١]، [٧٩٢]، [٧٩٣]، [٧٩٤]، [٧٩٥]، [٧٩٦]، [٧٩٧]، [٧٩٨]، [٧٩٩]، [٨٠٠]، [٨٠١]، [٨٠٢]، [٨٠٣]، [٨٠٤]، [٨٠٥]، [٨٠٦]، [٨٠٧]، [٨٠٨]، [٨٠٩]، [٨١٠]، [٨١١]، [٨١٢]، [٨١٣]، [٨١٤]، [٨١٥]، [٨١٦]، [٨١٧]، [٨١٨]، [٨١٩]، [٨٢٠]، [٨٢١]، [٨٢٢]، [٨٢٣]، [٨٢٤]، [٨٢٥]، [٨٢٦]، [٨٢٧]، [٨٢٨]، [٨٢٩]، [٨٣٠]، [٨٣١]، [٨٣٢]، [٨٣٣]، [٨٣٤]، [٨٣٥]، [٨٣٦]، [٨٣٧]، [٨٣٨]، [٨٣٩]، [٨٤٠]، [٨٤١]، [٨٤٢]، [٨٤٣]، [٨٤٤]، [٨٤٥]، [٨٤٦]، [٨٤٧]، [٨٤٨]، [٨٤٩]، [٨٥٠]، [٨٥١]، [٨٥٢]، [٨٥٣]، [٨٥٤]، [٨٥٥]، [٨٥٦]، [٨٥٧]، [٨٥٨]، [٨٥٩]، [٨٦٠]، [٨٦١]، [٨٦٢]، [٨٦٣]، [٨٦٤]، [٨٦٥]، [٨٦٦]، [٨٦٧]، [٨٦٨]، [٨٦٩]، [٨٧٠]، [٨٧١]، [٨٧٢]، [٨٧٣]، [٨٧٤]، [٨٧٥]، [٨٧٦]، [٨٧٧]، [٨٧٨]، [٨٧٩]، [٨٨٠]، [٨٨١]، [٨٨٢]، [٨٨٣]، [٨٨٤]، [٨٨٥]، [٨٨٦]، [٨٨٧]، [٨٨٨]، [٨٨٩]، [٨٩٠]، [٨٩١]، [٨٩٢]، [٨٩٣]، [٨٩٤]، [٨٩٥]، [٨٩٦]، [٨٩٧]، [٨٩٨]، [٨٩٩]، [٩٠٠]، [٩٠١]، [٩٠٢]، [٩٠٣]، [٩٠٤]، [٩٠٥]، [٩٠٦]، [٩٠٧]، [٩٠٨]، [٩٠٩]، [٩١٠]، [٩١١]، [٩١٢]، [٩١٣]، [٩١٤]، [٩١٥]، [٩١٦]، [٩١٧]، [٩١٨]، [٩١٩]، [٩٢٠]، [٩٢١]، [٩٢٢]، [٩٢٣]، [٩٢٤]، [٩٢٥]، [٩٢٦]، [٩٢٧]، [٩٢٨]، [٩٢٩]، [٩٣٠]، [٩٣١]، [٩٣٢]، [٩٣٣]، [٩٣٤]، [٩٣٥]، [٩٣٦]، [٩٣٧]، [٩٣٨]، [٩٣٩]، [٩٤٠]، [٩٤١]، [٩٤٢]، [٩٤٣]، [٩٤٤]، [٩٤٥]، [٩٤٦]، [٩٤٧]، [٩٤٨]، [٩٤٩]، [٩٥٠]، [٩٥١]، [٩٥٢]، [٩٥٣]، [٩٥٤]، [٩٥٥]، [٩٥٦]، [٩٥٧]، [٩٥٨]، [٩٥٩]، [٩٦٠]، [٩٦١]، [٩٦٢]، [٩٦٣]، [٩٦٤]، [٩٦٥]، [٩٦٦]، [٩٦٧]، [٩٦٨]، [٩٦٩]، [٩٧٠]، [٩٧١]، [٩٧٢]، [٩٧٣]، [٩٧٤]، [٩٧٥]، [٩٧٦]، [٩٧٧]، [٩٧٨]، [٩٧٩]، [٩٨٠]، [٩٨١]، [٩٨٢]، [٩٨٣]، [٩٨٤]، [٩٨٥]، [٩٨٦]، [٩٨٧]، [٩٨٨]، [٩٨٩]، [٩٩٠]، [٩٩١]، [٩٩٢]، [٩٩٣]، [٩٩٤]، [٩٩٥]، [٩٩٦]، [٩٩٧]، [٩٩٨]، [٩٩٩]، [١٠٠٠]، [١٠٠١]، [١٠٠٢]، [١٠٠٣]، [١٠٠٤]، [١٠٠٥]، [١٠٠٦]، [١٠٠٧]، [١٠٠٨]، [١٠٠٩]، [١٠١٠]، [١٠١١]، [١٠١٢]، [١٠١٣]، [١٠١٤]، [١٠١٥]، [١٠١٦]، [١٠١٧]، [١٠١٨]، [١٠١٩]، [١٠٢٠]، [١٠٢١]، [١٠٢٢]، [١٠٢٣]، [١٠٢٤]، [١٠٢٥]، [١٠٢٦]، [١٠٢٧]، [١٠٢٨]، [١٠٢٩]، [١٠٣٠]، [١٠٣١]، [١٠٣٢]، [١٠٣٣]، [١٠٣٤]، [١٠٣٥]، [١٠٣٦]، [١٠٣٧]، [١٠٣٨]، [١٠٣٩]، [١٠٤٠]، [١٠٤١]، [١٠٤٢]، [١٠٤٣]، [١٠٤٤]، [١٠٤٥]، [١٠٤٦]، [١٠٤٧]، [١٠٤٨]، [١٠٤٩]، [١٠٥٠]، [١٠٥١]، [١٠٥٢]، [١٠٥٣]، [١٠٥٤]، [١٠٥٥]، [١٠٥٦]، [١٠٥٧]، [١٠٥٨]، [١٠٥٩]، [١٠٦٠]، [١٠٦١]، [١٠٦٢]، [١٠٦٣]، [١٠٦٤]، [١٠٦٥]، [١٠٦٦]، [١٠٦٧]، [١٠٦٨]، [١٠٦٩]، [١٠٧٠]، [١٠٧١]، [١٠٧٢]، [١٠٧٣]، [١٠٧٤]، [١٠٧٥]، [١٠٧٦]، [١٠٧٧]، [١٠٧٨]، [١٠٧٩]، [١٠٨٠]، [١٠٨١]، [١٠٨٢]، [١٠٨٣]، [١٠٨٤]، [١٠٨٥]، [١٠٨٦]، [١٠٨٧]، [١٠٨٨]، [١٠٨٩]، [١٠٩٠]، [١٠٩١]، [١٠٩٢]، [١٠٩٣]، [١٠٩٤]، [١٠٩٥]، [١٠٩٦]، [١٠٩٧]، [١٠٩٨]، [١٠٩٩]، [١١٠٠]، [١١٠١]، [١١٠٢]، [١١٠٣]، [١١٠٤]، [١١٠٥]، [١١٠٦]، [١١٠٧]، [١١٠٨]، [١١٠٩]، [١١١٠]، [١١١١]، [١١١٢]، [١١١٣]، [١١١٤]، [١١١٥]، [١١١٦]، [١١١٧]، [١١١٨]، [١١١٩]، [١١٢٠]، [١١٢١]، [١١٢٢]، [١١٢٣]، [١١٢٤]، [١١٢٥]، [١١٢٦]، [١١٢٧]، [١١٢٨]، [١١٢٩]، [١١٣٠]، [١١٣١]، [١١٣٢]، [١١٣٣]، [١١٣٤]، [١١٣٥]، [١١٣٦]، [١١٣٧]، [١١٣٨]، [١١٣٩]، [١١٤٠]، [١١٤١]، [١١٤٢]، [١١٤٣]، [١١٤٤]، [١١٤٥]، [١١٤٦]، [١١٤٧]، [١١٤٨]، [١١٤٩]، [١١٥٠]، [١١٥١]، [١١٥٢]، [١١٥٣]، [١١٥٤]، [١١٥٥]، [١١٥٦]، [١١٥٧]، [١١٥٨]، [١١٥٩]، [١١٦٠]، [١١٦١]، [١١٦٢]، [١١٦٣]، [١١٦٤]، [١١٦٥]، [١١٦٦]، [١١٦٧]، [١١٦٨]، [١١٦٩]، [١١٧٠]، [١١٧١]، [١١٧٢]، [١١٧٣]، [١١٧٤]، [١١٧٥]، [١١٧٦]، [١١٧٧]، [١١٧٨]، [١١٧٩]، [١١٨٠]، [١١٨١]، [١١٨٢]، [١١٨٣]، [١١٨٤]، [١١٨٥]، [١١٨٦]، [١١٨٧]، [١١٨٨]، [١١٨٩]، [١١٩٠]، [١١٩١]، [١١٩٢]، [١١٩٣]، [١١٩٤]، [١١٩٥]، [١١٩٦]، [١١٩٧]، [١١٩٨]، [١١٩٩]، [١٢٠٠]، [١٢٠١]، [١٢٠٢]، [١٢٠٣]، [١٢٠٤]، [١٢٠٥]، [١٢٠٦]، [١٢٠٧]، [١٢٠٨]، [١٢٠٩]، [١٢١٠]، [١٢١١]، [١٢١٢]، [١٢١٣]، [١٢١٤]، [١٢١٥]، [١٢١٦]، [١٢١٧]، [١٢١٨]، [١٢١٩]، [١٢٢٠]، [١٢٢١]، [١٢٢٢]، [١٢٢٣]، [١٢٢٤]، [١٢٢٥]، [١٢٢٦]، [١٢٢٧]، [١٢٢٨]، [١٢٢٩]، [١٢٣٠]، [١٢٣١]، [١٢٣٢]، [١٢٣٣]، [١٢٣٤]، [١٢٣٥]، [١٢٣٦]، [١٢٣٧]، [١٢٣٨]، [١٢٣٩]، [١٢٤٠]، [١٢٤١]، [١٢٤٢]، [١٢٤٣]، [١٢٤٤]، [١٢٤٥]، [١٢٤٦]، [١٢٤٧]، [١٢٤٨]، [١٢٤٩]، [١٢٥٠]، [١٢٥١]، [١٢٥٢]، [١٢٥٣]، [١٢٥٤]، [١٢٥٥]، [١٢٥٦]، [١٢٥٧]، [١٢٥٨]، [١٢٥٩]، [١٢٦٠]، [١٢٦١]، [١٢٦٢]، [١٢٦٣]، [١٢٦٤]، [١٢٦٥]، [١٢٦٦]، [١٢٦٧]، [١٢٦٨]، [١٢٦٩]، [١٢٧٠]، [١٢٧١]، [١٢٧٢]، [١٢٧٣]، [١٢٧٤]، [١٢٧٥]، [١٢٧٦]، [١٢٧٧]، [١٢٧٨]، [١٢٧٩]، [١٢٨٠]، [١٢٨١]، [١٢٨٢]، [١٢٨٣]، [١٢٨٤]، [١٢٨٥]، [١٢٨٦]، [١٢٨٧]، [١٢٨٨]، [١٢٨٩]، [١٢٩٠]، [١٢٩١]، [١٢٩٢]، [١٢٩٣]، [١٢٩٤]، [١٢٩٥]، [١٢٩٦]، [١٢٩٧]، [١٢٩٨]، [١٢٩٩]، [١٣٠٠]، [١٣٠١]، [١٣٠٢]، [١٣٠٣]، [١٣٠٤]، [١٣٠٥]، [١٣٠٦]، [١٣٠٧]، [١٣٠٨]، [١٣٠٩]، [١٣١٠]، [١٣١١]، [١٣١٢]، [١٣١٣]، [١٣١٤]، [١٣١٥]، [١٣١٦]، [١٣١٧]، [١٣١٨]، [١٣١٩]، [١٣٢٠]، [١٣٢١]، [١٣٢٢]،

وَهَذَا عِنْدَ أَبِي حَبِيبَةَ وَمُحَمَّدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، لِأَنَّهُ عِلْمٌ مَا فِي الْكِتَابِ وَأَنْتُمْ بِحَقِّهِ
مُتَرَاتِبُونَ، وَكَمَا حَقَّقْتُ مَا فِي الْكِتَابِ عِنْدَهُمَا وَبِهِدَا يُدْفَعُ إِلَيْهِمْ كِتَابٌ إِذَا سِيرَ
مُخْتَوِّمٌ لِيَكُونَ مِنْهُمْ مُعَاوَنَةٌ عَلَى حِفْظِهِمْ.

«وَمَا سَمِعْتُ»

وَهُوَ لَعَنُ الْحَصَافِ أَيْضًا فِي كِتَابِهِ ^(١): «وَتَقْرَأُ الْكُتَابَ عَلَى الشُّهُودِ لَدَيْهِمْ بِشَهَادَةٍ
عَلَيْهِ، وَيُدْفَعُ إِلَيْهِمْ سَحْنَةٌ تَكُونُ مَعَهُمْ، وَيَخْتُمُّ الْكِتَابَ بِحَضْرَتِهِمْ، وَيُشْهِدُهُمْ
هَذَا كِتَابُهُ إِلَى فُلَانٍ سِرِّ فُلَانٍ سِرِّ فُلَانٍ وَاصِي بِلَدٍ كَذَا، وَهَذَا حَاسَمُهُ، ثُمَّ يَدْفَعُ الْكِتَابَ
إِلَى الطَّالِبِ

فَإِنْ قَرَأَ الْكُتَابَ عَلَيْهِمْ وَهُمْ لَا يَحْفَظُونَ مَا فِيهِ، وَلَيْسَ تُسَحْنَةُ مَعَهُمْ، وَهُمْ
يَخْتِمُهُ بِحَضْرَتِهِمْ؛ لَمْ يَحْزَرْ ذَلِكَ عِنْدَ أَبِي حَبِيبَةَ، وَقَالَ أَبُو يُونُسَ: «يَحْزُرُ وَإِنْ
يَقْرَأُ عَلَيْهِمْ وَلَمْ يَشْهَدُوا بِمَا فِيهِ بَعْدَ أَنْ يَشْهَدُوا أَنَّ هَذَا كِتَابُهُ وَحَاتَمُهُ، وَيَسْمَعُ يَدَاسِي
الْكَتَبِي، أَلَا تَرَى أَنَّ الْحُلَمَاءَ يَقْتُلُونَ كُتُبَ الْقَصَاةِ بِعَرِيَّةٍ»

ثُمَّ قَالَ التَّائِيهِ: «وَقَوْلُ مُحَمَّدٍ بِمِثْلِ قَوْلِ أَبِي حَبِيبَةَ»، هَكَذَا ذَكَرَ ابْنُ دُرَيْمٍ
فِي «أَدَبِ الْقَاضِي»، وَأَبُو بَكْرِ الرَّازِيُّ، وَقَوْلُ سِرِّ أَبِي لَيْلَى بِمِثْلِ قَوْلِ أَبِي يُونُسَ،
وَوَحْدَةُ قَوْلِ أَبِي حَبِيبَةَ وَمُحَمَّدٍ: أَنَّهُمْ يَشْهَدُونَ بِمَا فِي الْكِتَابِ وَلَا يَعْنُونَ،
فَلَمْ يَحْزَرْ قَوْلُ تَعَالَى: ﴿لَا تَقْ سَهْدَ بِالْحَقِّ وَهُمْ يَسْتَكْبِرُونَ﴾ [الرَّحُوفُ ٨٦] وَلِأَنَّ حُكْمَ
يَسْتَكْبِرُونَ بِمَا فِي بَاطِنِ الْكِتَابِ، فَوَجَّهْتُ أَنَّ يَشْهَدُونَ عَلَيْهِ.

وَوَحْدَةُ قَوْلِ أَبِي يُونُسَ وَإِسْرَافِ لَيْلَى أَنَّهُمْ يَشْهَدُونَ عَلَى الْكِتَابِ وَحَسَمِهِ،
وَهُوَ مَقْنُونٌ لَهُمْ، فَحَازَتْ شَهَادَتَهُمْ وَإِنْ لَمْ يَقْلَمُوا مَا فِيهِ، كَمَا لَوْ شَهِدُوا عَلَى خَيْرٍ
وَلَمْ يَقْلَمُوا وَإِنْ مَا فِيهِ، فَبِهِ يَحْزُرُ، ^(٢) وَلِأَنَّ بَاطِنَ الْكِتَابِ مَوْجَعٌ سِرِّ

(١) سَمِعْتُ «أَدَبَ الْوَاصِي» مَعَ شَرْحِ الْقَصْدِ: «يَشْهَدُونَ بِحَضْرَتِهِمْ» [٢٨٦ ٤]

(٢) وَفِي الْأَصْلِ: «قَوْلُ أَبِي يُونُسَ» وَالْأَصْلُ مِنْ «أَدَبَ» وَ«أَدَبَ» وَ«أَدَبَ» وَ«أَدَبَ» وَ«أَدَبَ»

وقال أبو يوسف آخر شيء من ذلك ليس بشرط، وانما نرى يشهدهم
أن هذا كتابه وحتمه وعن أبي يوسف أن الحتم ليس بشرط أيضاً فبطل في
ذلك لما أثبتنا بالقضاء وليس الحزم كسماحه وأما من منى لامة
الترخيص - رحمه الله - قول أبي يوسف - رحمه الله -

قال وإذا وصل إلى القاضي لم يقبل إلا بحضرة الخصم، لامة بقرينة

عبد البر

لحكم، ولا يُقبلون عليه غيرهم، فإذا شهدوا بالكتاب والحتم كفى
قال صاحب الهداية [١] ٢٢٢. (واختار شمس الأئمة الترخيص قول أبي
يوسف)، وأجمعوا في الشهادة على لفت أن علم ما فيه شرط لصحة الشهادة
قوله (وقال أبو يوسف آخر شيء من ذلك ليس بشرط)

إنما قيد بقوله (آخر)، لأن قوله لأول مثل قول أبي حنيفة أن علم ما فيه
الكتاب، وحفظه، والحتم بحضورهم شرط

قوله: (قال وإذا وصل إلى القاضي لم يقبل إلا بحضرة الخصم)، وذلك
لأن المقصود من سماع الكتاب وقوله الحكم بما فيه، فلا يجوز الحكم بما فيه
على غير خصم، فشرط حضور الخصم، وليس كذلك سماع القاضي الكتاب
شهادة الشهود، حيث يجوز بعير خصم، لأن المقصود من الشهادة لا الحكم،
كحتمل شهود الفرع شهادة الأصوب.

قال في شرح الأقطع [٢] قال أبو يوسف يقبله من غير حضور خصم، لأن
كتاب يختص بالمكتوب إليه، فكان له أن يقبله، والحكم بعد ذلك يقع بما عمده
من الكتاب، فاعتبر حضور الخصم عند الحكم به [٣].

(١) في حاشية الأصل: أع. بكذا.

(٢) ينظر: شرح محضر القدوري للأقطع [ق، ٣١٣].

كتاب القاضي

قال أبو بكر لأبي في «شرح أدب القاضي» وكانت نسخة أبي، مثل
علي بن أبي طالب، وعمر بن الخطاب؛ لأن بعض من كتب عنه، وقد حصل
وذكر أبو علي عن أبي يوسف | ١٢٧ | «أنه بن كتب عن أبي طالب بن
أبي فلان؛ لم يجز وإن كان مشهوراً، مثل ابن أبي يسي وابن شرمه،
وذكر ابن كسر في «أدب القاضي» «ذلك في نسخة أبي سيمان بخور»

وفي «شرح أدب القاضي» لابن كسر الذي شرحه أبو علي الشيرازي
أن الكنية لو كانت مشهورة مثل، أبي حنيفة، نقل على ربه أبي سيمان، ولا
يجوز في سائر الروايات؛ لأن الناس يشركون في الكنية، لأن أحدهم يشهر به،
فالمكتوب إليه لا يعرف أن الكاتب هو الذي شتهر بهذه الكنية أو غيره، فلا نقل.
قال محمد بن الحسن لو كان على كتاب أسماؤهما وأسماء ابنهما، ولم
يكن ذلك في داخل الكتاب؛ لم يقبله».

وذكر أبو علي: «قال أبو يوسف إذا تبي كتاب القاضي ابن قاضي غيره،
وليس عليه عنوان، وهو محتوم بحاتمه؛ فإنه يقبله إذا شهدوا على الكتاب والحاتم،
فإن لم يكن داخل لكتاب اسم القاضي واسم المكتوب إليه، أو كان فيه أسماؤهما
وليس فيه أسماء أيتهما، أو كت اسم القاضي وسه ابن حنيفة في عنوانه، ولم
يكن داخل الكتاب أسماؤهما وكأتهما؛ لم يقبله»^١. كما ذكرنا لتصحیح

١ أبو علي الشيرازي لم يميز المؤلف، ولم يهد بهن الحزم عليه، وإن كان بعض من يكره
محمد بن الوليد الشيرازي أبو علي نفسه بخط من كتبه «أحمد لأحمد بن إدريس عنه،
والمجموع لعماد» وكان معاصراً لأبي عبد الله بن عماد بن محمد بن (٢٥٠هـ)
بخط «الجواهر بحقه» بعد فناء الفرس | ١٤١٢ | وأحمد بن محمد بن (١٦٢) |

(١) بغير «الجواهر بحقه» | ٢٤٤/٢ | «المائة» | ٢٩٣/٧ |

وَقَالَ أَبُو يُوسُفَ: إِذَا شَهِدُوا أَنَّهُ كِتَابُهُ وَحَاتَمُهُ فَبَدَأَ عَلَى مَا مَرَّ . وَلَمْ يَشْرُطْ فِي الْكِتَابِ ظُهُورَ الْعِدَالَةِ لِلْفَتْحِ ، وَصَحِيحٌ أَنَّهُ يَنْقُصُ الْكِتَابَ بَعْدَ ثُبُوتِ الْعِدَالَةِ ، كَذَا ذَكَرَهُ الْحَصَافُ لِأَنَّهُ رُبَّمَا يُحْتَاجُ إِلَى رِيَادَةِ الشُّهُودِ ، وَمَا يُتِمُّهُمْ إِذَا الشَّهَادَةُ بَعْدَ قِيَامِ الْحُكْمِ .

❦ حاشية السيد ❦

ما في الكتاب لم يُقبل شهادتهم .

وَأَمَّا اعْتِبَارُ الْحُكْمِ مَخْضَرَةَ الشُّهُودِ فَلَا يُلَاحِظُ أَنَّهُ لَا يُزْمَنُ أَنْ يُرَادَ بِهِ ، فَهوَ يَحْزَنُ أَنْ يَشْهَدُوا بِالشُّكِّ .

قَوْلُهُ: (عَلَى [عَا] ^(١) مَرَّ) ، إِفْرَادُهُ بِبَنِي مَا قَالَ قُلُوبُ هَذَا (وَقَالَ أَبُو يُوسُفَ أَجْرًا شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ لَيْسَ بِشَرْطٍ ، وَالشَّرْطُ أَنْ يُشْهَدَهُمْ أَنَّ هَذَا كِتَابُهُ وَحَاتَمُهُ)

قَوْلُهُ: (وَلَمْ يَشْرُطْ فِي الْكِتَابِ ظُهُورَ الْعِدَالَةِ لِلْفَتْحِ) ، أَيُّ لَمْ يَشْرُطْ الْقُدُورِيُّ فِي «مَخْضَرَةِ» الْعِدَالَةِ لِفَتْحِ كِتَابٍ ؛ لِأَنَّهُ قَالَ: «إِذَا شَهِدُوا أَنَّهُ كِتَابُ» فَلَا يُلَاحِظُ الْقَاضِي ، سَلَمَهُ دَلِيلًا فِي مَجْلَسِ حُكْمِهِ [١٧١ م د ، وَفَرَادَ عَلَيْهِ ، وَحَاتَمَهُ ؛ فَتَحَهُ الْقَاضِي] ^(٢) . وَلَمْ يَقْرَأْ: إِذَا شَهِدُوا وَعَدَّلُوا ، فَعَيْنُ أَنَّهُ لَمْ يَشْرُطْ الْعِدَالَةَ

قَالَ صَاحِبُ «الْهِدَايَةِ»: (وَالصَّحِيحُ أَنَّهُ يَنْقُصُ الْكِتَابَ بَعْدَ ثُبُوتِ الْعِدَالَةِ كَمَا ذَكَرَهُ الْحَصَافُ ^(٣)) .

قَالَ شُعْرُ الْأَنْعَمَةِ السَّرَخْسِيِّ فِي «شرح أدب القاضي» لِلْحَصَافِ: «وَإِذَا شَهِدَ لِشُهُودٍ عَلَى الْكِتَابِ وَعَلَى حَاتَمِ الْقَاضِي ، وَهُوَ كِتَابٌ صَحِيحٌ ، فَإِنْ كَانَ الْقَاضِي يَعْرِفُ الشُّهُودَ الَّذِينَ شَهِدُوا عَلَى الْكِتَابِ بِالْعِدَالَةِ ، فَكَانَ الْحُكْمُ يَخْتَصِرُ مِنَ الطَّلَبِ

(١) ما بين المعقوفين زيادة من (عَا) ، و(مَرَّ) ، و(أَنْتَ) ، و(عَا) ، و(عَا) .

(٢) ينظر «مختصر القدوري» [ص/ ٢٢٦] .

(٣) ينظر «أدب القاضي مع شرح الصدر شهيد» للحصاف [٢٨٦ ٣] .

وإِذَا يَقُضُّ الْكَتُوبُ إِلَيْهِ إِذَا كَانَ الْكَاتِبُ عَلَى الْقَصَاءِ، حَتَّى يَرُدَّ
أَوْ غَرَلَ، أَوْ لَمْ يَتَّقِ أَهْلًا لِلنَّصَاءِ قَبْلَ وُضُوعِ الْكِتَابِ، لَا يَقْضِيهِ، لَا حَرَجَ

➡ غاية البيان ➡

و مصوب ، ويحمل ما فيه ونحوه ؛ وذلك لأنهم لم يشهدوا على الحق - وقد - به
نقصي بالعدة - عمل بهم أيضاً ، ولا نحتاج إلى أن ينال ، وذلك لأن -
يكون بظهور العدالة ، فإذا كان ظاهر العدالة فلا حاجة إلى السؤال في هذا الموضع

وإن كان لا يفرقهم بالعدة ثم يفتي المحتسب، ولكن يسأل عنهم - وفت لا
اعتد للحنهم نوع عمل بالكتاب، وانكأ لا يفعل به مما لم يظهر عدة شهيد
على الكتاب؛ ولأن العدالة متى لم تظهر احتاج المدعي إلى أن يريد في شهيد.

وإِذَا تَمَكَّنَ أَنْ يَرِيدَ فِي شَهْرِهِ ، دَا لَمْ يَمُتْ الْقَاصِي الْحَاسِمَ حَتَّى شَهِدُوا عَلَى
أَنْ هَذَا حَاتِمُ الْقَاصِي ، وَأَمَّا إِذَا مَاتَ الْحَاسِمُ لَا يُتَمَكَّنُ أَنْ يَشْهَدُوا عَلَى
أَنْ هَذَا حَاتِمُ الْقَاصِي ، فَمَنْ سَكُنَ فِيهِ فَانْدَةً ، وَكَانَ أَوْ ١٠ ٢٠ فِيهِ مَرَّةً
مُنْمَدَعِي ، فَلَا يَمُتْ الْحَاتِمُ مَا سَمَ تَطَهَّرَ عِدَالَةً شَهْرَهُ

قال الناصحي: «هونتم يعرفوا، قال القاضي رذ هي شهودك، لأنه - حسب
أه كتاب الحاكم، فوجب أن يأتي شهود آخرين»

قوله (وَمَا يَفْضُلُهُ الْمَكْتُوبُ إِلَهُ إِذَا كَانَ الْكَاتِبُ عَلَى الشَّعَاءِ . حَسْبُ
مَات . أَوْ غَرَل . أَوْ لَمْ يَمُتْ أَهْلًا لِنَفْسَاء قَلِ وَضُولُ الْكَنَاب . لَا يَمْلُهُ) ، دَكْ هَد
عَرِيفَ عَلَى مَا يَفْضُلُهُ مِنَ الْمَكْتُوبِ

قال أبو محمد الناصحي في «تهذيب أدب القاضي» المحقق في سنة ١٠٠٠ هـ
 مكث حتى مات بعدى مدني كتب. أبو غزل، أبو عمي، أبو مسلم، أبو...

بواجب من الرعايا، ولهذا لا يُقبل إحالة دعيه على غيره عليه وفي عدم عملهما، وكذا لو مات المكنوث إليه لا دكت في فلاه من فلاه وصي

محال لا يجوز حكمه، لم يقبل المكنوث به ذلك كتاب، لأنه خارج من الحكم. حكمًا في هذه الحالة، فلا ينفذ الحكم بكنائه، كدس خارج شهادة الأصل من يكونوا من أهل الشهادة، يفتقر، أو عني. به يخر الشهادة على شهادتهم. ذلك هذا

ولو مات شهود الأصل قبل الشهادة على شهادتهم كذلك. ولو مات القاضي الكاتب لم يقبل كونه، لأن دعوى لا يُقبل حكمه بشهادة. بدليل أن الشهود لو ماتوا قبل تعديل ثم عدل حكمه بكنائه، ودعوى تُخرج مدعى من القضاء؛ بدليل أنه | ١٠٠ | موافق شهادة ثم دس من عدل فعدلوا عند القاضي الثاني؛ لم يُنفذ ذلك المصحح. ولا فرق بين موته وغيبته، ودان به | ١٠١ | يُقبل بعد العزل. لم يقبل بعد الموت.

قوله: (وكذا لو مات المكنوث إليه)، أي لا ينفذ دعي آخر، لأنه يُكتب [أي] غيره، وهو قد مات، إلا دكت في دعي مدعى فلاه من فلاه [أي فلاه] العلامية، ولي كل من يقبل من قضاء الخصم، فحده قبل الكتب بعد موت قاضي مدعى المكنوث به، لأن غير حكيم به ف. تبعًا له، وهو معلوم.

مخلاف ما إذا كتب إسماء من قاضي غيره فلاه من فلاه [أي فلاه] العلامية إلى كل من يقبل إليه من قضاء الخصم، حيث لا يُقبل عند من خصمه.

١٠٠ من المخطوطين: دس من ١٠١ دس من ١٠٢ دس من ١٠٣ دس من ١٠٤

١٠١ من المخطوطين: دس من ١٠٢ دس من ١٠٣ دس من ١٠٤

١٠٢ من المخطوطين: دس من ١٠٣ دس من ١٠٤ دس من ١٠٥

بَلَدَهُ كَذَا وَإِلَى كُلِّ مَنْ يَصِلُ إِلَيْهِ مِنْ قُصَاةٍ لِمُسْلِمِينَ لِأَنَّهُ عَتَرَهُ صَارَ نَعْمَةً بِهِ، وَهُوَ مُعَرَّفٌ، بِخِلَافِ مَا إِذَا كَتَبَ الْبِتْدَاءَ إِلَى كُلِّ مَنْ يَصِلُ إِلَيْهِ عَنَى مَا عَلَيْهِ مَشَاحِ

عَلَيْهِ الْبَيَانُ

وَالِيهِ دَقِبَ مَشِيخًا حَلَاقًا لِأَبِي يُوسُفَ، لِأَنَّهُ مُجْهُولٌ.

وَرَأَيْتُ فِي كِتَابِ «الْمَجْرَدِ» لِلْحَسَنِ بْنِ زِيَادٍ «وَأَنَّ مَاتَ الْقَاضِي لَدِي كِتَابٍ بِهِ، لَمْ يَشْعَ لِلْقَاضِي أَنْ يَكْتُبَ، وَلَا [٢٤١٥] بِشَيْءٍ مِنْهُ دَعَا أَوْ حُرِّ، فَمِنْ قَبْلِ الْقَاضِي [مِنْهُ]»^(١) فِي هَذِهِ الْوَحْيَةِ، وَشَمَعَ مِنْهُ، وَقَضَى بِهِ، كَانَ ذَلِكَ خَطَأً، وَهُوَ مِمَّا يُخْتَلَفُ فِيهِ، وَيَقَعُ ذَلِكَ، وَإِنْ احْتَضَمَ فِيهِ إِلَى قَاضِيٍّ حَزَرَ قَدْ قَضَى بِهِ، أَمَقَّةً، لِأَنَّهُ مِمَّا يُخْتَلَفُ فِيهِ لِقِصَاةٍ «[٧٦، ١٠] رَدًا» ثُمَّ قَالَ الْحَسَنُ «وَهَذَا كُلُّهُ قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ».

وَقَالَ فِي «شرح الأقطع»: «قَالَ أَصْحَابُنَا إِذَا مَاتَ الْقَاضِي الْكَاتِبُ، وَرُفِعَ قَبْلَ وَصُولِ كِتَابِهِ، لَمْ يَقْبَلْ الْمَكْتُوبُ إِلَيْهِ، وَعَنِ أَبِي يُوسُفَ فِي «الْإِمْلَاءِ» أَنَّهُ يَقْبَلُ، وَبِهِ قَالَ الشَّافِعِيُّ»^(٢).

وَقَالَ فِيهِ أَيْضًا أَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ وَرُفِعَ إِذَا انْكَسَرَ خَتَمُ الْقَاضِي بِمِيسْبَةِ الْمَكْتُوبِ إِلَيْهِ، وَقَالَ أَبُو يُوسُفَ يَقْبَلُهُ»^(٣).

وَحَقُّ قَوْلِهِمَا، أَنَّ كَسْرَ الْحَتَمِ يُوجِبُ تَهْمَةً فِيمَا شَهِدَ بِهِ الشَّاهِدُ، بِحُجُورِ أَنْ يَكُونَ رِيدَ فِيهِ، فَلَمْ يَقْبَلْ مَعَ التَّهْمَةِ، وَهَذَا إِذَا لَمْ يَخْفُطُوا مَا فِيهِ، وَعَنِ قَوْلِ أَبِي يُوسُفَ قَدْ وَقَعَتِ الشَّهَادَةُ عَلَى الْكِتَابِ، وَمَا فِيهِ يُعْنَمُ بِالْفَرَاءَةِ، فَلَمْ يُؤْثَرِ كَسْرُ الْحَتَمِ فِيهِ.

(١) مَا بَيْنَ الْمُعْتَمَرِينَ رِجَالًا مِنْ: ٩٥، ٩٦، ٩٧، ٩٨، ٩٩، ١٠٠، ١٠١، ١٠٢، ١٠٣، ١٠٤، ١٠٥، ١٠٦، ١٠٧، ١٠٨، ١٠٩، ١١٠، ١١١، ١١٢، ١١٣، ١١٤، ١١٥، ١١٦، ١١٧، ١١٨، ١١٩، ١٢٠، ١٢١، ١٢٢، ١٢٣، ١٢٤، ١٢٥، ١٢٦، ١٢٧، ١٢٨، ١٢٩، ١٣٠، ١٣١، ١٣٢، ١٣٣، ١٣٤، ١٣٥، ١٣٦، ١٣٧، ١٣٨، ١٣٩، ١٤٠، ١٤١، ١٤٢، ١٤٣، ١٤٤، ١٤٥، ١٤٦، ١٤٧، ١٤٨، ١٤٩، ١٥٠، ١٥١، ١٥٢، ١٥٣، ١٥٤، ١٥٥، ١٥٦، ١٥٧، ١٥٨، ١٥٩، ١٦٠، ١٦١، ١٦٢، ١٦٣، ١٦٤، ١٦٥، ١٦٦، ١٦٧، ١٦٨، ١٦٩، ١٧٠، ١٧١، ١٧٢، ١٧٣، ١٧٤، ١٧٥، ١٧٦، ١٧٧، ١٧٨، ١٧٩، ١٨٠، ١٨١، ١٨٢، ١٨٣، ١٨٤، ١٨٥، ١٨٦، ١٨٧، ١٨٨، ١٨٩، ١٩٠، ١٩١، ١٩٢، ١٩٣، ١٩٤، ١٩٥، ١٩٦، ١٩٧، ١٩٨، ١٩٩، ٢٠٠، ٢٠١، ٢٠٢، ٢٠٣، ٢٠٤، ٢٠٥، ٢٠٦، ٢٠٧، ٢٠٨، ٢٠٩، ٢١٠، ٢١١، ٢١٢، ٢١٣، ٢١٤، ٢١٥، ٢١٦، ٢١٧، ٢١٨، ٢١٩، ٢٢٠، ٢٢١، ٢٢٢، ٢٢٣، ٢٢٤، ٢٢٥، ٢٢٦، ٢٢٧، ٢٢٨، ٢٢٩، ٢٣٠، ٢٣١، ٢٣٢، ٢٣٣، ٢٣٤، ٢٣٥، ٢٣٦، ٢٣٧، ٢٣٨، ٢٣٩، ٢٤٠، ٢٤١، ٢٤٢، ٢٤٣، ٢٤٤، ٢٤٥، ٢٤٦، ٢٤٧، ٢٤٨، ٢٤٩، ٢٥٠، ٢٥١، ٢٥٢، ٢٥٣، ٢٥٤، ٢٥٥، ٢٥٦، ٢٥٧، ٢٥٨، ٢٥٩، ٢٦٠، ٢٦١، ٢٦٢، ٢٦٣، ٢٦٤، ٢٦٥، ٢٦٦، ٢٦٧، ٢٦٨، ٢٦٩، ٢٧٠، ٢٧١، ٢٧٢، ٢٧٣، ٢٧٤، ٢٧٥، ٢٧٦، ٢٧٧، ٢٧٨، ٢٧٩، ٢٨٠، ٢٨١، ٢٨٢، ٢٨٣، ٢٨٤، ٢٨٥، ٢٨٦، ٢٨٧، ٢٨٨، ٢٨٩، ٢٩٠، ٢٩١، ٢٩٢، ٢٩٣، ٢٩٤، ٢٩٥، ٢٩٦، ٢٩٧، ٢٩٨، ٢٩٩، ٣٠٠، ٣٠١، ٣٠٢، ٣٠٣، ٣٠٤، ٣٠٥، ٣٠٦، ٣٠٧، ٣٠٨، ٣٠٩، ٣١٠، ٣١١، ٣١٢، ٣١٣، ٣١٤، ٣١٥، ٣١٦، ٣١٧، ٣١٨، ٣١٩، ٣٢٠، ٣٢١، ٣٢٢، ٣٢٣، ٣٢٤، ٣٢٥، ٣٢٦، ٣٢٧، ٣٢٨، ٣٢٩، ٣٣٠، ٣٣١، ٣٣٢، ٣٣٣، ٣٣٤، ٣٣٥، ٣٣٦، ٣٣٧، ٣٣٨، ٣٣٩، ٣٤٠، ٣٤١، ٣٤٢، ٣٤٣، ٣٤٤، ٣٤٥، ٣٤٦، ٣٤٧، ٣٤٨، ٣٤٩، ٣٥٠، ٣٥١، ٣٥٢، ٣٥٣، ٣٥٤، ٣٥٥، ٣٥٦، ٣٥٧، ٣٥٨، ٣٥٩، ٣٦٠، ٣٦١، ٣٦٢، ٣٦٣، ٣٦٤، ٣٦٥، ٣٦٦، ٣٦٧، ٣٦٨، ٣٦٩، ٣٧٠، ٣٧١، ٣٧٢، ٣٧٣، ٣٧٤، ٣٧٥، ٣٧٦، ٣٧٧، ٣٧٨، ٣٧٩، ٣٨٠، ٣٨١، ٣٨٢، ٣٨٣، ٣٨٤، ٣٨٥، ٣٨٦، ٣٨٧، ٣٨٨، ٣٨٩، ٣٩٠، ٣٩١، ٣٩٢، ٣٩٣، ٣٩٤، ٣٩٥، ٣٩٦، ٣٩٧، ٣٩٨، ٣٩٩، ٤٠٠، ٤٠١، ٤٠٢، ٤٠٣، ٤٠٤، ٤٠٥، ٤٠٦، ٤٠٧، ٤٠٨، ٤٠٩، ٤١٠، ٤١١، ٤١٢، ٤١٣، ٤١٤، ٤١٥، ٤١٦، ٤١٧، ٤١٨، ٤١٩، ٤٢٠، ٤٢١، ٤٢٢، ٤٢٣، ٤٢٤، ٤٢٥، ٤٢٦، ٤٢٧، ٤٢٨، ٤٢٩، ٤٣٠، ٤٣١، ٤٣٢، ٤٣٣، ٤٣٤، ٤٣٥، ٤٣٦، ٤٣٧، ٤٣٨، ٤٣٩، ٤٤٠، ٤٤١، ٤٤٢، ٤٤٣، ٤٤٤، ٤٤٥، ٤٤٦، ٤٤٧، ٤٤٨، ٤٤٩، ٤٥٠، ٤٥١، ٤٥٢، ٤٥٣، ٤٥٤، ٤٥٥، ٤٥٦، ٤٥٧، ٤٥٨، ٤٥٩، ٤٦٠، ٤٦١، ٤٦٢، ٤٦٣، ٤٦٤، ٤٦٥، ٤٦٦، ٤٦٧، ٤٦٨، ٤٦٩، ٤٧٠، ٤٧١، ٤٧٢، ٤٧٣، ٤٧٤، ٤٧٥، ٤٧٦، ٤٧٧، ٤٧٨، ٤٧٩، ٤٨٠، ٤٨١، ٤٨٢، ٤٨٣، ٤٨٤، ٤٨٥، ٤٨٦، ٤٨٧، ٤٨٨، ٤٨٩، ٤٩٠، ٤٩١، ٤٩٢، ٤٩٣، ٤٩٤، ٤٩٥، ٤٩٦، ٤٩٧، ٤٩٨، ٤٩٩، ٥٠٠، ٥٠١، ٥٠٢، ٥٠٣، ٥٠٤، ٥٠٥، ٥٠٦، ٥٠٧، ٥٠٨، ٥٠٩، ٥١٠، ٥١١، ٥١٢، ٥١٣، ٥١٤، ٥١٥، ٥١٦، ٥١٧، ٥١٨، ٥١٩، ٥٢٠، ٥٢١، ٥٢٢، ٥٢٣، ٥٢٤، ٥٢٥، ٥٢٦، ٥٢٧، ٥٢٨، ٥٢٩، ٥٣٠، ٥٣١، ٥٣٢، ٥٣٣، ٥٣٤، ٥٣٥، ٥٣٦، ٥٣٧، ٥٣٨، ٥٣٩، ٥٤٠، ٥٤١، ٥٤٢، ٥٤٣، ٥٤٤، ٥٤٥، ٥٤٦، ٥٤٧، ٥٤٨، ٥٤٩، ٥٥٠، ٥٥١، ٥٥٢، ٥٥٣، ٥٥٤، ٥٥٥، ٥٥٦، ٥٥٧، ٥٥٨، ٥٥٩، ٥٦٠، ٥٦١، ٥٦٢، ٥٦٣، ٥٦٤، ٥٦٥، ٥٦٦، ٥٦٧، ٥٦٨، ٥٦٩، ٥٧٠، ٥٧١، ٥٧٢، ٥٧٣، ٥٧٤، ٥٧٥، ٥٧٦، ٥٧٧، ٥٧٨، ٥٧٩، ٥٨٠، ٥٨١، ٥٨٢، ٥٨٣، ٥٨٤، ٥٨٥، ٥٨٦، ٥٨٧، ٥٨٨، ٥٨٩، ٥٩٠، ٥٩١، ٥٩٢، ٥٩٣، ٥٩٤، ٥٩٥، ٥٩٦، ٥٩٧، ٥٩٨، ٥٩٩، ٦٠٠، ٦٠١، ٦٠٢، ٦٠٣، ٦٠٤، ٦٠٥، ٦٠٦، ٦٠٧، ٦٠٨، ٦٠٩، ٦١٠، ٦١١، ٦١٢، ٦١٣، ٦١٤، ٦١٥، ٦١٦، ٦١٧، ٦١٨، ٦١٩، ٦٢٠، ٦٢١، ٦٢٢، ٦٢٣، ٦٢٤، ٦٢٥، ٦٢٦، ٦٢٧، ٦٢٨، ٦٢٩، ٦٣٠، ٦٣١، ٦٣٢، ٦٣٣، ٦٣٤، ٦٣٥، ٦٣٦، ٦٣٧، ٦٣٨، ٦٣٩، ٦٤٠، ٦٤١، ٦٤٢، ٦٤٣، ٦٤٤، ٦٤٥، ٦٤٦، ٦٤٧، ٦٤٨، ٦٤٩، ٦٥٠، ٦٥١، ٦٥٢، ٦٥٣، ٦٥٤، ٦٥٥، ٦٥٦، ٦٥٧، ٦٥٨، ٦٥٩، ٦٦٠، ٦٦١، ٦٦٢، ٦٦٣، ٦٦٤، ٦٦٥، ٦٦٦، ٦٦٧، ٦٦٨، ٦٦٩، ٦٧٠، ٦٧١، ٦٧٢، ٦٧٣، ٦٧٤، ٦٧٥، ٦٧٦، ٦٧٧، ٦٧٨، ٦٧٩، ٦٨٠، ٦٨١، ٦٨٢، ٦٨٣، ٦٨٤، ٦٨٥، ٦٨٦، ٦٨٧، ٦٨٨، ٦٨٩، ٦٩٠، ٦٩١، ٦٩٢، ٦٩٣، ٦٩٤، ٦٩٥، ٦٩٦، ٦٩٧، ٦٩٨، ٦٩٩، ٧٠٠، ٧٠١، ٧٠٢، ٧٠٣، ٧٠٤، ٧٠٥، ٧٠٦، ٧٠٧، ٧٠٨، ٧٠٩، ٧١٠، ٧١١، ٧١٢، ٧١٣، ٧١٤، ٧١٥، ٧١٦، ٧١٧، ٧١٨، ٧١٩، ٧٢٠، ٧٢١، ٧٢٢، ٧٢٣، ٧٢٤، ٧٢٥، ٧٢٦، ٧٢٧، ٧٢٨، ٧٢٩، ٧٣٠، ٧٣١، ٧٣٢، ٧٣٣، ٧٣٤، ٧٣٥، ٧٣٦، ٧٣٧، ٧٣٨، ٧٣٩، ٧٤٠، ٧٤١، ٧٤٢، ٧٤٣، ٧٤٤، ٧٤٥، ٧٤٦، ٧٤٧، ٧٤٨، ٧٤٩، ٧٥٠، ٧٥١، ٧٥٢، ٧٥٣، ٧٥٤، ٧٥٥، ٧٥٦، ٧٥٧، ٧٥٨، ٧٥٩، ٧٦٠، ٧٦١، ٧٦٢، ٧٦٣، ٧٦٤، ٧٦٥، ٧٦٦، ٧٦٧، ٧٦٨، ٧٦٩، ٧٧٠، ٧٧١، ٧٧٢، ٧٧٣، ٧٧٤، ٧٧٥، ٧٧٦، ٧٧٧، ٧٧٨، ٧٧٩، ٧٨٠، ٧٨١، ٧٨٢، ٧٨٣، ٧٨٤، ٧٨٥، ٧٨٦، ٧٨٧، ٧٨٨، ٧٨٩، ٧٩٠، ٧٩١، ٧٩٢، ٧٩٣، ٧٩٤، ٧٩٥، ٧٩٦، ٧٩٧، ٧٩٨، ٧٩٩، ٨٠٠، ٨٠١، ٨٠٢، ٨٠٣، ٨٠٤، ٨٠٥، ٨٠٦، ٨٠٧، ٨٠٨، ٨٠٩، ٨١٠، ٨١١، ٨١٢، ٨١٣، ٨١٤، ٨١٥، ٨١٦، ٨١٧، ٨١٨، ٨١٩، ٨٢٠، ٨٢١، ٨٢٢، ٨٢٣، ٨٢٤، ٨٢٥، ٨٢٦، ٨٢٧، ٨٢٨، ٨٢٩، ٨٣٠، ٨٣١، ٨٣٢، ٨٣٣، ٨٣٤، ٨٣٥، ٨٣٦، ٨٣٧، ٨٣٨، ٨٣٩، ٨٤٠، ٨٤١، ٨٤٢، ٨٤٣، ٨٤٤، ٨٤٥، ٨٤٦، ٨٤٧، ٨٤٨، ٨٤٩، ٨٥٠، ٨٥١، ٨٥٢، ٨٥٣، ٨٥٤، ٨٥٥، ٨٥٦، ٨٥٧، ٨٥٨، ٨٥٩، ٨٦٠، ٨٦١، ٨٦٢، ٨٦٣، ٨٦٤، ٨٦٥، ٨٦٦، ٨٦٧، ٨٦٨، ٨٦٩، ٨٧٠، ٨٧١، ٨٧٢، ٨٧٣، ٨٧٤، ٨٧٥، ٨٧٦، ٨٧٧، ٨٧٨، ٨٧٩، ٨٨٠، ٨٨١، ٨٨٢، ٨٨٣، ٨٨٤، ٨٨٥، ٨٨٦، ٨٨٧، ٨٨٨، ٨٨٩، ٨٩٠، ٨٩١، ٨٩٢، ٨٩٣، ٨٩٤، ٨٩٥، ٨٩٦، ٨٩٧، ٨٩٨، ٨٩٩، ٩٠٠، ٩٠١، ٩٠٢، ٩٠٣، ٩٠٤، ٩٠٥، ٩٠٦، ٩٠٧، ٩٠٨، ٩٠٩، ٩١٠، ٩١١، ٩١٢، ٩١٣، ٩١٤، ٩١٥، ٩١٦، ٩١٧، ٩١٨، ٩١٩، ٩٢٠، ٩٢١، ٩٢٢، ٩٢٣، ٩٢٤، ٩٢٥، ٩٢٦، ٩٢٧، ٩٢٨، ٩٢٩، ٩٣٠، ٩٣١، ٩٣٢، ٩٣٣، ٩٣٤، ٩٣٥، ٩٣٦، ٩٣٧، ٩٣٨، ٩٣٩، ٩٤٠، ٩٤١، ٩٤٢، ٩٤٣، ٩٤٤، ٩٤٥، ٩٤٦، ٩٤٧، ٩٤٨، ٩٤٩، ٩٥٠، ٩٥١، ٩٥٢، ٩٥٣، ٩٥٤، ٩٥٥، ٩٥٦، ٩٥٧، ٩٥٨، ٩٥٩، ٩٦٠، ٩٦١، ٩٦٢، ٩٦٣، ٩٦٤، ٩٦٥، ٩٦٦، ٩٦٧، ٩٦٨، ٩٦٩، ٩٧٠، ٩٧١، ٩٧٢، ٩٧٣، ٩٧٤، ٩٧٥، ٩٧٦، ٩٧٧، ٩٧٨، ٩٧٩، ٩٨٠، ٩٨١، ٩٨٢، ٩٨٣، ٩٨٤، ٩٨٥، ٩٨٦، ٩٨٧، ٩٨٨، ٩٨٩، ٩٩٠، ٩٩١، ٩٩٢، ٩٩٣، ٩٩٤، ٩٩٥، ٩٩٦، ٩٩٧، ٩٩٨، ٩٩٩، ١٠٠٠، ١٠٠١، ١٠٠٢، ١٠٠٣، ١٠٠٤، ١٠٠٥، ١٠٠٦، ١٠٠٧، ١٠٠٨، ١٠٠٩، ١٠١٠، ١٠١١، ١٠١٢، ١٠١٣، ١٠١٤، ١٠١٥، ١٠١٦، ١٠١٧، ١٠١٨، ١٠١٩، ١٠٢٠، ١٠٢١، ١٠٢٢، ١٠٢٣، ١٠٢٤، ١٠٢٥، ١٠٢٦، ١٠٢٧، ١٠٢٨، ١٠٢٩، ١٠٣٠، ١٠٣١، ١٠٣٢، ١٠٣٣، ١٠٣٤، ١٠٣٥، ١٠٣٦، ١٠٣٧، ١٠٣٨، ١٠٣٩، ١٠٤٠، ١٠٤١، ١٠٤٢، ١٠٤٣، ١٠٤٤، ١٠٤٥، ١٠٤٦، ١٠٤٧، ١٠٤٨، ١٠٤٩، ١٠٥٠، ١٠٥١، ١٠٥٢، ١٠٥٣، ١٠٥٤، ١٠٥٥، ١٠٥٦، ١٠٥٧، ١٠٥٨، ١٠٥٩، ١٠٦٠، ١٠٦١، ١٠٦٢، ١٠٦٣، ١٠٦٤، ١٠٦٥، ١٠٦٦، ١٠٦٧، ١٠٦٨، ١٠٦٩، ١٠٧٠، ١٠٧١، ١٠٧٢، ١٠٧٣، ١٠٧٤، ١٠٧٥، ١٠٧٦، ١٠٧٧، ١٠٧٨، ١٠٧٩، ١٠٨٠، ١٠٨١، ١٠٨٢، ١٠٨٣، ١٠٨٤، ١٠٨٥، ١٠٨٦، ١٠٨٧، ١٠٨٨، ١٠٨٩، ١٠٩٠، ١٠٩١، ١٠٩٢، ١٠٩٣، ١٠٩٤، ١٠٩٥، ١٠٩٦، ١٠٩٧، ١٠٩٨، ١٠٩٩، ١١٠٠، ١١٠١، ١١٠٢، ١١٠٣، ١١٠٤، ١١٠٥، ١١٠٦، ١١٠٧، ١١٠٨، ١١٠٩، ١١١٠، ١١١١، ١١١٢، ١١١٣، ١١١٤، ١١١٥، ١١١٦، ١١١٧، ١١١٨، ١١١٩، ١١٢٠، ١١٢١، ١١٢٢، ١١٢٣، ١١٢٤، ١١٢٥، ١١٢٦، ١١٢٧، ١١٢٨، ١١٢٩، ١١٣٠، ١١٣١، ١١٣٢، ١١٣٣، ١١٣٤، ١١٣٥، ١١٣٦، ١١٣٧، ١١٣٨، ١١٣٩، ١١٤٠، ١١٤١، ١١٤٢، ١١٤٣، ١١٤٤، ١١٤٥، ١١٤٦، ١١٤٧، ١١٤٨، ١١٤٩، ١١٥٠، ١١٥١، ١١٥٢، ١١٥٣، ١١٥٤، ١١٥٥، ١١٥٦، ١١٥٧، ١١٥٨، ١١٥٩، ١١٦٠، ١١٦١، ١١٦٢، ١١٦٣، ١١٦٤، ١١٦٥، ١١٦٦، ١١٦٧، ١١٦٨، ١١٦٩، ١١٧٠، ١١٧١، ١١٧٢، ١١٧٣، ١١٧٤، ١١٧٥، ١١٧٦، ١١٧٧، ١١٧٨، ١١٧٩، ١١٨٠، ١١٨١، ١١٨٢، ١١٨٣، ١١٨٤، ١١٨٥، ١١٨٦، ١١٨٧، ١١٨٨، ١١٨٩، ١١٩٠، ١١٩١، ١١٩٢، ١١٩٣، ١١٩٤، ١١٩٥، ١١٩٦، ١١٩٧، ١١٩٨، ١١٩٩، ١٢٠٠، ١٢٠١، ١٢٠٢، ١٢٠٣، ١٢٠٤، ١٢٠٥، ١٢٠٦، ١٢٠٧، ١٢٠٨، ١٢٠٩، ١٢١٠، ١٢١١، ١٢١٢، ١٢١٣، ١٢١٤، ١٢١٥، ١٢١٦، ١٢١٧، ١٢١٨، ١٢١٩، ١٢٢٠، ١٢٢١، ١٢٢٢، ١٢٢٣، ١٢٢٤، ١٢٢٥، ١٢٢٦، ١٢٢٧، ١٢٢٨، ١٢٢٩، ١٢٣٠، ١٢٣١، ١٢٣٢، ١٢٣٣، ١٢٣٤، ١٢٣٥، ١٢٣٦، ١٢٣٧، ١٢٣٨، ١٢٣٩، ١٢٤٠، ١٢٤١، ١٢٤٢، ١٢٤٣، ١٢٤٤، ١٢٤٥، ١٢٤٦، ١٢٤٧، ١٢٤٨، ١٢٤٩، ١٢٥٠، ١٢٥١، ١٢٥٢، ١٢٥٣، ١٢٥٤، ١٢٥٥، ١٢٥٦، ١٢٥٧، ١٢٥٨، ١٢٥٩، ١٢٦٠، ١٢٦١، ١٢٦٢، ١٢٦٣، ١٢٦٤، ١٢٦٥، ١٢٦٦، ١٢٦٧، ١٢٦٨، ١٢٦٩، ١٢٧٠، ١٢٧١، ١٢٧٢، ١٢٧٣، ١٢٧٤، ١٢٧٥، ١٢٧٦، ١٢٧٧، ١٢٧٨، ١٢٧٩، ١٢٨٠، ١٢٨١، ١٢٨٢، ١٢٨٣، ١٢٨٤، ١٢٨٥، ١٢٨٦، ١٢٨٧، ١٢٨٨، ١٢٨٩، ١٢٩٠، ١٢٩١، ١٢٩٢، ١٢٩٣، ١٢٩٤، ١٢٩٥، ١٢٩٦، ١٢٩٧، ١٢٩٨، ١٢٩٩، ١٣٠٠، ١٣٠١، ١٣٠٢، ١٣٠٣، ١٣٠٤، ١٣٠٥، ١٣٠٦، ١٣٠٧، ١٣٠٨، ١٣٠٩، ١٣١٠، ١٣١١، ١٣١٢، ١٣١٣، ١٣١٤، ١٣١٥، ١٣١٦، ١٣١٧، ١٣١٨، ١٣١٩، ١٣٢٠، ١٣٢١، ١٣٢٢، ١٣٢٣، ١٣٢٤، ١٣٢٥، ١٣٢٦، ١٣٢٧، ١٣٢٨، ١٣٢٩، ١٣٣٠، ١٣٣١، ١٣٣٢، ١٣٣٣، ١٣٣٤، ١٣٣٥، ١٣٣٦، ١٣٣٧، ١٣٣٨، ١٣٣٩، ١٣٤٠، ١٣٤١، ١٣٤٢، ١٣٤٣، ١٣٤٤، ١٣٤٥، ١٣٤٦، ١٣٤٧، ١٣٤٨، ١٣٤٩، ١٣٥٠، ١٣٥١، ١٣٥٢، ١٣٥٣، ١٣٥٤، ١٣٥٥، ١٣٥٦، ١٣٥٧، ١٣٥٨، ١٣٥٩، ١٣٦٠، ١٣٦١، ١٣٦٢، ١٣٦٣، ١٣٦٤، ١٣٦٥، ١٣٦٦، ١٣٦٧، ١٣٦٨، ١٣٦٩، ١٣٧٠، ١٣٧١، ١٣٧٢، ١٣٧٣، ١٣٧٤، ١٣٧٥، ١٣٧٦، ١٣٧٧، ١٣٧٨، ١٣٧٩، ١٣٨٠، ١٣٨١، ١٣٨٢، ١٣٨٣، ١٣٨٤، ١٣٨٥، ١٣٨٦، ١٣٨٧، ١٣٨٨، ١٣٨٩، ١٣٩٠، ١٣٩١، ١٣٩٢، ١٣٩٣، ١٣٩٤، ١٣٩٥، ١٣٩٦، ١٣٩٧، ١٣٩٨، ١٣٩٩، ١٤٠٠، ١٤٠١، ١٤٠٢، ١

لأنه غير معروف، ولو كان مات الحَضْمُ يُسَدُّ لكتاب علي وارثه، لقيامه مقامه
وَلَا يُقْبَلُ كِتَابُ الْقَاصِي إِلَى الْقَاصِي فِي الْخُدُودِ وَالْقَصَاصِ؛ لِأَنَّهُ

﴿شاهد البيهقي﴾

وَنَقَلَ السَّاطِعِيُّ فِي «الْأَجَاسِ» عَنْ «يُوَادِرِ هِشَامٍ» أَنَّ أَبُو يُوسُفَ «إِنْ تَوَلَّى
الْقَاصِي أَوْ مَاتَ وَهُوَ الْمَكْتُوبُ لَهُ إِلَيْهِ، ثُمَّ قُدِّمَ الْحَضْمُ الَّذِي عَلَيْهِ الْعَالُ إِلَى الْقَاصِي
لَدِي كَتَبَ الْكِتَابَ وَقَدْ عَابَتْ نَيْتُهُ، وَاحْتَجَّ الْمَكْتُوبُ إِلَيْهِ | «يَكُونُ عَلَيْهِ؛ قَالَ لَا
أَفْضِي بِدَلِّكَ عَلَيْهِ، لِأَنَّهُمْ شَهِدُوا عِنْدَهُ عَلَى رَجُلٍ عَانِبٍ حَتَّى تُخَصِّرَ بَيِّنَةً ثَابِتَةً عَلَى
حَضْمِهِ وَهُوَ (١٠٠/١٧٦) أَحْضَرُ، لَكِنْ لَوْ كَانَ وَصَلَ بَكْمَاثُ إِلَى الْقَاصِي الَّذِي كَتَبَ
إِلَيْهِ بِدَلِّكَ؛ كَانَ الْكِتَابُ بِمِرْلَةِ الشُّهُودِ، وَكَانَ أَبُو يُوسُفَ انْتَلَبِي بِهَذَا مَرَّةً»^(١)

قَوْلُهُ: (وَلَوْ كَانَ مَاتَ الْحَضْمُ يُسَدُّ لَكِتَابِ عَلِي وَرَثَهُ، لَقَامَهُ مَقَامُهُ)، ذَكَرَهُ
تَفَرُّعًا أَيْضًا، يَعْنِي: لَوْ مَاتَ الْحَضْمُ - وَهُوَ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ - فَكُلُّ وَصُولِ كِتَابِ
الْقَاصِي إِلَى الْقَاصِي؛ يُقَدُّ الْقَاصِي الْمَكْتُوبُ إِلَيْهِ الْكِتَابَ عَلَى وَرَثَةِ الْحَضْمِ

قَوْلُهُ: (وَلَا يُقْبَلُ كِتَابُ الْقَاصِي إِلَى الْقَاصِي فِي الْخُدُودِ وَالْقَصَاصِ)، هَذَا
بِقَطْعِ الْقُدُورِيِّ فِي «مَخْتَصَرِهِ»^(٢)، وَدَلَّتْ لِأَنَّ كِتَابَ الْقَاصِي بَيْنَ الْقَاصِي [فِي
الْخُدُودِ]^(٣) بِمِرْلَةِ الشَّهَادَةِ عَلَى الشَّهَادَةِ؛ لِأَنَّ كِتَابَهُ يُشْتَرُكُ شَهَادَةً لِأَصُولِ، كَمَا أَنَّ
شُهُودَ لَمَرَجٍ يُقَالُونَ بِعَارِثِهِمْ شَهَادَةُ الْأَصُولِ

ثُمَّ الشَّهَادَةُ عَلَى الشَّهَادَةِ لَا تَحُورُ فِي بَحْدُودٍ وَتَقْصَصٍ، فَكَدَلَّتْ كِتَابُ

(١) مَا بَيْنَ الْمُعْتَقَلِينَ: رِيَاضَةُ ص: ٥٥، وَفَتْح: ١٤٤، وَوَضْع: ٤٠١، وَمِ: ٤٠١، إِلَيْهِ: وَهِيَ
«الْأَجَاسِ» وَاحْتِجَّ بِكِتَابِهِ: يَنْظُرُ: «الْأَجَاسِ» لِأَمْرِ الْعَبَّاسِ الْقَاصِي [٢٨٣/ب] مَحْطُوط
مَكَّةَ بَرَرِ عُثْمَانِيَّة - تَرْكِيا/ (رَقْمُ الْمَحْطُوطِ: ١٣٧١)

(٢) يَنْظُرُ: «الْأَجَاسِ» لِلْقَاصِي [١٧٠/٢].

(٣) يَنْظُرُ: «مَخْتَصَرُ الْقُدُورِيِّ» [٢٢٦/ع].

(٤) مَا بَيْنَ الْمُعْتَقَلِينَ: رِيَاضَةُ ص: ٥٤.

شبهة السدلية فصار كاشهدة على الشهادة، ولأن قسائهما على الإسقاط وفي قبوله سفي لي ثباتهما.

بابه البيان

القاضي فيها، لأن فيه شبهة السدلية، والحدود والقصاص ينسقط بالشبهة، ولأن ١٠ ٣٦٥ | الكس قد يروى، لأن الخط قد يشبه الخط، فتمكن نوع شبهة ومختل لب بما ذكر الحس في «المحررد» من صورة كتاب القاضي إلى القاضي، وهي قوله «من فلان قاضي كورة كذا إلى فلان بن فلان قاضي كورة كذا، سلام عليك، وبني أحمد إليك الله لا إله إلا هو».

١٠ ٣٦٥ | أنا بعد من رخلأ الثاني ١٠ ٧٧ | ما يقال به: فلان بن فلان، وذكر أن له على رجل في كورة كذا حقاً، فسألني أن أسمع من بيته، وأكتب إليك بما يستقر عدي من ذلك، فسأله البيعة، فأنتي بعدة منهم فلان وفلان [وفلان] ١٠ ٣٦٥ | ويخليهم ١٠ ٣٦٥ | ويخليهم

فشهدوا عدي أن فلان بن فلان القلابي على فلان بن فلان بقلابي كذا كذا درهما ديناً حلاً، وسألني أن أخذه ما قبض منها شيئاً، ولا قصه له فاصر بوكلف، ولا احتل شيء منها، فأخذه فحلف بالله الذي لا إله إلا هو ما قبض من هذا المال الذي قامت به البيعة عدي، ولا قصه به وكيل، ولا أحانه، ولا قصه له قابض، وإياها له عليه.

فسألني أن أكتب به إليك بما يستقر عدي، فكتبت إليك بهذا الكتاب، وأشهدت عليه شهوداً أنه كتبني وحاشي، وقرأته على الشهود.

(١) وقع بالأصل كنتا والحد من (د)، (و)، (م)، (ن)، (ع)، (و)، (ص).

(٢) وقع بالأصل (و)، (ك)، (س)، (ع)، (و)، (م)، (ن)، (ع)، (و)، (ص).

(٣) ما من المعطوفين (د)، (و)، (م)، (ن)، (ع)، (و)، (ص).

(٤) وقع بالأصل (و)، (ك)، (س)، (ع)، (و)، (م)، (ن)، (ع)، (و)، (ص).

قال: ثم يطوي الكتاب، ويختتم عليه، ويحفظه سبعة أشهر، ثم يكتب عليه عنوان الكتاب: من فلان قاضي كذا، ثم يقرأ عليه، ثم يدفعه إلى المدعي كورة كد، ثم يدفعه إلى المدعي.

فإذا أتى به المدعي القاضي الذي بالكورة، فذكر من هذا كتاب القاضي إليه، سأله البيعة على كتاب القاضي، ولا يسعى به شيء يسمع من سبعة المدعي حتى يخصر^(١) الخصم، فإذا أحضره، أقر أنه فلان من فلان مدعي، فسأله وسمع منه، فإذا أنكر قال له: حثني بالبيعة أن هذا فلان من فلان مدعي.

فإذا جاء بيعة - وعُدُّوا - سمع من سبعة المدعي على أن هذا كتاب القاضي الذي ذكر، فيقول لهم: اقرأ عليكم ما فيه.

فإذا قالوا نعم، قد قرأه عبد، وأشهد أن هذا كتابه، ثم حتمه، وقال إن هذا حاتم، فإذا سمع منهم لم يكبر الحاتم حتى ينزل عنهم، فإذا عُدُّوا لم يكبر الحاتم حتى يخصر الخصم، فإذا حضر نحتهم كبر حاتم وقرأ عليهم وعلى الخصم ما في الكتاب.

فإن قال الشهود: نعم، قد شهدنا على ما فيه على أن... سبعة من قري عبيد، سأل الخصم عما شهد به عليه، فإن أقر أمره بشيء، وإن أنكر من ذلك حجة، وإذا نصبت عليك بما فيه، فإن سم يكتن به حجة على عليه، وإن كانت به حجة فلا حجة.

وإن قال لست أنا فلان الذي شهدوا عليه... بعد الحال، قال له

(١) وقع بالأصل: فهو أرفق، والحيث من... (٢) وقع بالأصل: ثم يحضر، والحيث من... (٣) وقع بالأصل: ثم يحضر، والحيث من...

(٤) وقع بالأصل: ثم يحضر، والحيث من... (٥) وقع بالأصل: ثم يحضر، والحيث من...

هذه بيّنة أن في هذه الصناعة أو لقبيلة رجلاً يُنسب بجش ما تُنسب إليه ، ولا أن منك ما شهد به ، فإن جاء بيّنه عن أن في تلك القبيلة والصناعة من نُسب بشي ما نُسب إليه ، أبطل الكتاب ، وإن لم يكن في تلك القبيلة ولا الصناعة أحدٌ على اسمه واسم أبيه ، فعلى عليه . إلى هنا نَقط كتاب «المعجزة»

[هذا آخر مدوّن لعشر من كتاب «عناية البيان في شرح الهداية» ، كنه مؤلفه الفقير ، إلى الله تعالى أبو حبيبة أمير كتاب بن أمير عمر لعبيد المدعو ر قوام القاربي لأتقاني في السادس والعشرين من جمادى الآخرة من سنة أربعين وسبع مئة بعداد في الحاشية الشرفي منه ، ويتلوه في الحادي عشر ، فضل آخر ، قال (وَيَجُوزُ قِصَاةُ الْمَرْأَةِ فِي كُلِّ شَيْءٍ إِلَّا فِي الْحُدُودِ وَالْقِصَاصِ) إِنَّ شَاءَ اللَّهُ تعالى]

٥٦ ٥٧

فصل آخر

(وَيُحْزَرُ قِصَاءُ الْمَرْأَةِ فِي كُلِّ شَيْءٍ إِلَّا فِي الْخُدُودِ وَبِضَاصِ) اغتراباً

بشهادتيها

﴿شاهد المسار﴾

[بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ]

[اللَّهُمَّ يَسِّرْ وَتَمِّمْ بِالْخَيْرِ]

فصل آخر

قال: (وَيُحْزَرُ قِصَاءُ الْمَرْأَةِ فِي كُلِّ شَيْءٍ إِلَّا فِي الْخُدُودِ وَبِضَاصِ) وهذه من مسائل القُدوري^(٣).

أقدم أولاً أن كتبت القاضي، بن القاضي، د. كان سيجلاً يبحث على القاضي المكتوب إليه إمضاءه (د. كان في محل مُختَهَدٍ به، وإذا كان كتاباً حُكْمِيًّا فله الجواب بين الإمضاء والرد، علماً أن كذلك احتاج إلى بيان تعداد محال لا جهاد بدكر أصلي يجمعها، فذكر هذا المصل لبيان ذلك وما يلحق به.

قال الإمام العتاي في «شرح الجامع الكبير»: «امرأة قُذِبَ القِصَاءُ، فَقُصَّتْ فِي الْأُمُولِ؛ صَحَّ؛ لِأَنَّهَا تَصْلُحُ شَاهِدَةً فِي بَابِ الْمَالِ، فَتَصْلُحُ قَاصِيَةً، وَلَوْ قُصَّتْ بِالْحُدُودِ وَالْقِصَاصِ وَأَمْضَاهُ قَاصِي آخَرُ يَرَى حَوَازَهُ نَقْدَ الْإِحْمَاعِ؛ لِأَنَّ نَفْسَ الْقِصَاءِ مُخْتَهَدٌ بِهِ، فَإِنْ شَرِيحًا كَانَ يُحْزَرُ شَهَادَةُ السَّائِغِ مَعَ رَجُلٍ فِي الْحُدُودِ وَالْقِصَاصِ»

وقال الشيخ أبو الثمين السعدي في «شرح الجامع الكبير»: «وقِصَاءُ الْمَرْأَةِ فِيمَا سِوَى الْحُدُودِ جَائِزٌ؛ لِأَنَّ شَهَادَتَهَا بِهِ مَقْبُولَةٌ، وَفِي الْحُدُودِ يَتَوَقَّفُ قِصَاؤُهَا

(١) ما بين المعقوفين ريبه من، ١٢٩، و١٢٨، و١٢٧، و١٢٦، و١٢٥، و١٢٤، و١٢٣، و١٢٢، و١٢١، و١٢٠، و١١٩، و١١٨، و١١٧، و١١٦، و١١٥، و١١٤، و١١٣، و١١٢، و١١١، و١١٠، و١٠٩، و١٠٨، و١٠٧، و١٠٦، و١٠٥، و١٠٤، و١٠٣، و١٠٢، و١٠١، و١٠٠، و٩٩، و٩٨، و٩٧، و٩٦، و٩٥، و٩٤، و٩٣، و٩٢، و٩١، و٩٠، و٨٩، و٨٨، و٨٧، و٨٦، و٨٥، و٨٤، و٨٣، و٨٢، و٨١، و٨٠، و٧٩، و٧٨، و٧٧، و٧٦، و٧٥، و٧٤، و٧٣، و٧٢، و٧١، و٧٠، و٦٩، و٦٨، و٦٧، و٦٦، و٦٥، و٦٤، و٦٣، و٦٢، و٦١، و٦٠، و٥٩، و٥٨، و٥٧، و٥٦، و٥٥، و٥٤، و٥٣، و٥٢، و٥١، و٥٠، و٤٩، و٤٨، و٤٧، و٤٦، و٤٥، و٤٤، و٤٣، و٤٢، و٤١، و٤٠، و٣٩، و٣٨، و٣٧، و٣٦، و٣٥، و٣٤، و٣٣، و٣٢، و٣١، و٣٠، و٢٩، و٢٨، و٢٧، و٢٦، و٢٥، و٢٤، و٢٣، و٢٢، و٢١، و٢٠، و١٩، و١٨، و١٧، و١٦، و١٥، و١٤، و١٣، و١٢، و١١، و١٠، و٩، و٨، و٧، و٦، و٥، و٤، و٣، و٢، و١.

(٢) ما بين المعقوفين ريبه من، ١٢٩، و١٢٨، و١٢٧، و١٢٦، و١٢٥، و١٢٤، و١٢٣، و١٢٢، و١٢١، و١٢٠، و١١٩، و١١٨، و١١٧، و١١٦، و١١٥، و١١٤، و١١٣، و١١٢، و١١١، و١١٠، و١٠٩، و١٠٨، و١٠٧، و١٠٦، و١٠٥، و١٠٤، و١٠٣، و١٠٢، و١٠١، و١٠٠، و٩٩، و٩٨، و٩٧، و٩٦، و٩٥، و٩٤، و٩٣، و٩٢، و٩١، و٩٠، و٨٩، و٨٨، و٨٧، و٨٦، و٨٥، و٨٤، و٨٣، و٨٢، و٨١، و٨٠، و٧٩، و٧٨، و٧٧، و٧٦، و٧٥، و٧٤، و٧٣، و٧٢، و٧١، و٧٠، و٦٩، و٦٨، و٦٧، و٦٦، و٦٥، و٦٤، و٦٣، و٦٢، و٦١، و٦٠، و٥٩، و٥٨، و٥٧، و٥٦، و٥٥، و٥٤، و٥٣، و٥٢، و٥١، و٥٠، و٤٩، و٤٨، و٤٧، و٤٦، و٤٥، و٤٤، و٤٣، و٤٢، و٤١، و٤٠، و٣٩، و٣٨، و٣٧، و٣٦، و٣٥، و٣٤، و٣٣، و٣٢، و٣١، و٣٠، و٢٩، و٢٨، و٢٧، و٢٦، و٢٥، و٢٤، و٢٣، و٢٢، و٢١، و٢٠، و١٩، و١٨، و١٧، و١٦، و١٥، و١٤، و١٣، و١٢، و١١، و١٠، و٩، و٨، و٧، و٦، و٥، و٤، و٣، و٢، و١.

(٣) ينظر: «مختصر القُدوري» (ص/ ٢٢٦)

وقد مر الوجه.

وليس لتأصي أن يستخلف على القضاء، إلا أن يتوَصَّ إليه ذلك؛ لأنه قد

في نهاية البيان

اه ٣٢٦ | لأن السائل احتلوا في حوار شهادتها في الحدود، فأحار ذلك شريع
وبشر، فكان القضاء مُتَجَهِّداً فيه، وليس بمقيدة ذلك نص قاضٍ

والمزوي عن الرهري: «مست لثمة» ٢٣٢ | من رسول الله ﷺ ولحلمن
من نفيه: ألا تُقبل شهادة النساء في الحدود والقصاص^(١)؛ ليس نص، بل هو
مُتَوَلٍّ، يُحْتَمَلُ على حال امرأته، فلم تنفِ شهادتهنَّ عند الأصحاب إلا الرجال
بدليل مقطوع، فكانت لهم - على قول هؤلاء - في الحمل - شهادة

ولو قضى القاضي في الحدود شهادة رُحَى وامرأتين؛ فقد قصَّوه، وليس
لغيره إبطاء؛ لأنه قضى في فضل مُتَجَهِّدٍ فيه، وليس نقس القضاء ههنا مختلف
فيه^(٢). إلى هنا لفظه رَجَعَ اللَّهُ تَعَالَى.

قوله (وقد مر الوجه)، إشارة إلى ما قال قبل هذا الفصل بحطِّ^(٣)، وهو
قوله: (لأنَّ فيه سُهْلةً اِبْدَلِيَّةً).

قوله: (وليس للقاضي أن يستخلف على القضاء، إلا أن يتوَصَّ إليه ذلك)،
وهذا لفظ القُدُّوري في «مختصره»^(٤).

(١) وقع بالأصل «في النفس» ونسبت من «في» و«م» و«تج» و«ع» و«ض»

(٢) أخرجه ابن أبي شيبة [رقم ٢٨٧١٤]، وأبو يوسف في «الخراج» [ص ١٧٩]، وعنه محمد بن
نجير في «الأمل» المعروف بالمسوط [١ ٥٠٥ طبعه ودرره الأوقاف لطره] عن
الرَّهْرِيِّ بِحَدِّثِهِ عَنْ قَوْلِهِ: «وَالْقَضَاءُ»

(٣) سقط «العبارة» [٢٨٧]، «الحومر» [٢٨٣]، «الكتاب» في شرح كتابه [٨٤]

(٤) يعني سطر، و«سلف» تُعرف بـ«سلف»

(٥) سطر «محب الله» [ص ٢٢٦]

لِقَضَاءِ قَوْلِ التَّغْلِيدِ بِهِ فَضَاءِ كَرِهِي بِهِ.

—

قال الشيخ أبو القاسم في شرح الجامع الصغير: لا يجوز لأحد من القضاة أن يفتي بغير إذن السلطان، لأنه لا سلطان له على من يفتي بغير إذن السلطان، ولا يفتي على ما كان قبل الإذن، ولا يفتي بغير إذن السلطان، كما يفتي القضاة بغير إذن السلطان.

وأغتر هذا بالوكيل بالبيع، بل هو عدو، بخلاف سائر القضاة، لأن المانع اتخذت على ماله، فممنوع من بيع ماله، ومنع من بيع ماله، بخلاف المالك، بخلاف ما نحن فيه، فإنه يفتي بغير إذن، فممنوع من بيع ماله، لأن له أن يفتي.

قال: «وغير متابع عن هذا» أي من هذا مقام عدو، لا كونه من نعيم غيره مقام نفسه، كما هي له كل الشؤون، ولا يفتي بغير إذن، ولا يفتي بغير إذن، ولا يفتي بغير إذن، ولا يفتي بغير إذن.

ثم قال: «قدروا أن القاضي الذي لم يجر ولا خلاف له» أي من نفسه، ثم أحاره القاضي، يُنظر إن كان له أن يفتي بغير إذن، أو لا يفتي بغير إذن، صححت الإحارة، وإلا فلا.

وبأنه فيما قال العتاسي: «وإن لم يؤمن الحسنة دلت، فتفسر الجائز» أي من نفسه، فأحاره القاضي، حار إن كان المانع من أهل القضاء، وإن كان محدوداً في قدر ونائب، حار إمامه، وإن كان حيداً، أو عديداً، يفتي بغير إذن، ولا يفتي بغير إذن، فإنه يفتي بغير إذن، ولا يفتي بغير إذن.

وأيضاً لا تقول: إن أوان شرب

في غيبة البيان

عن المباشرة بنفسه ، و لموصي قد مات ، حيث لا يمكن الرجوع إلى رأيه ، ولا الاستعانة بالغير دلالة .

وقال أبو حفص محمد بن محمود الأسترشبي في كتاب «الفصول» : «نقضي إذا لم يكن مآدون في الاستحلاف ، واستحلف غيره ، لا يتعد قضاء حليفه ، سواء كان لاستحلاف في صحته ، أو مرضه ، أو سفره ، وإب استحلف غيره بإذن الإمام ، يكون حليفه قاصياً من جهة الإمام ، حتى لا يملك نقضي عمره إلا إذا قال : الحليف إن من شئت ، وستين من شئت ، فحينئذ يملك عمره ، بحلاف المأمور بإقامة الجمعة ، فإن له أن يستحلف غيره وإن لم يأذن له الإمام ، وكذا الوصي يملك التمويض إلى غيره وإن لم تأذن له الموصي ، وتعمم هذا في «المحيط» .»

وإذا لم يكن مآدون بالاستحلاف ، واستحلف وحكم حليفه في مجلس النقضي بين يديه : حر ، كما ذكرنا بسنخ ، أو وكل غيره ، وباع الثاني بحضرة الأور ، ولو حكم في غيبته ، ثم رفع قصده إلى القاضي فأحر ، فقد قضاؤه عند استحسانه ، وكذلك القاضي إذا أحر حكم الحكم في المجتهدين كما ذكر في «فتاوى القاضي ظهير الدين» .

وقال في «الفصول» أيضاً : «السلطان إذا قال لرجل جعلتك قاصياً ، يسر ، أن يستحلف إلا إذا أذن له بذلك صريحاً أو دلالة ، بأن يقول : جعلتك قاضي القضاة ، لأن قاضي القضاة هو الذي تنصرف في القضاء تقليداً [٢٣٣] ، وعزلاً كما ذكره في «الذخيرة» .

وأجاب بختن الدين التيمي عن محضر ، به غير صحيح ، لأنه ذكر فيه أن هذا

بـحلاف المأمور بإقامة الخُمة، حيث سـحلف، لأنه على شرف انبـوات
تتوقفه فكان الأمر به إـدنا بالاستـحلاف ولا كذلك القـضاء، لو قضى الثاني
مختصراً من الأول أو قضى لثاني فأحـار الأول حار كما في التـرك له، وهذا لأنه
حصـره رأي الأول وهو الشرط، وإذا فـوّض إليه بملكته وقصر الثاني بـدأ عن
الأصـيل حتّى لا يـملك الأول عزله.

وإذا رُفِع إلى القاصي حكم حاكم أمـضاء، إلا أن يحلف الكتاب،

﴿عليه السلام﴾

القاضي مُقَلَّدٌ مِنْ جِهَةِ قَاضِي الْقَضَا فَلَا يَنْبَغِي لَهُ أَنْ يَحْكُمَ فِيهِ أَنْ قَاضِي الْقَضَا مُأْذُونٌ
بِالاسْتِحْلَافِ مِنْ جِهَةِ السُّلْطَانِ.

قوله، (بـحلاف المأمور بإقامة الخُمة، حيث سـحلف)، مُصَلِّ بِقوله،
(وليس للقاضي أن يستحلف على القضاء)

قلنا: إما يَحْجُزُ أَنْ يَسْتَحْلِفَ الْمَأْمُورُ بِالْخُمةِ غَيْرَهُ وَإِنْ لَمْ يَأْذُنْ لَهُ الْإِمَامُ
بِالاسْتِحْلَافِ؛ إِذَا كَانَ ذَلِكَ الْغَيْرُ سَمِعَ الْحُطَّةَ، وَإِنْ لَمْ يَسْمَعْ الْحُطَّةَ
لَمْ يَحْجُزْ الْاسْتِحْلَافُ؛ لِأَنَّ الْحُطَّةَ مِنْ شَرَايِطِ افْتِتَاحِ الْخُمةِ، فَوَإِذَا لَمْ يَسْمَعْ
الْمُسْتَحْلَفَ شَرَايِطَهَا؛ لَمْ يَحْجُزْ لَهُ افْتِتَاحُهَا كَالأَوَّلِ

قوله، (وإذا فـوّض إليه بملكته)، أي، إذا فـوّض بالاستـحلاف إلى القاضي
ملك القاصي الاستـحلاف، نحو ما إذا قال له الإمام أو من شـب، ولكن لا
يمـلك القاضي عزله، لأنه مـنت من جهة الإمام، لا بد من له واستـد من
شـب، فحينئذ يـملك "عزله".

قوله (وإذا رُفِع إلى القاصي حكم حاكم أمـضاء، إلا أن يحلف الكتاب

١ - دعيه في (ط) إلا ما فوض إليه غيره هو صحيح

٢ - رفع بالأصل «بملكته» والمثبت من «قوله» وإمام «أخ» «دع» «أخ»

أو السنة، أو الإجماع، بأن يكون قولاً لا دليل عليه

﴿عبد الميان﴾

أو السنة، أو الإجماع، بأن يكون قولاً لا دليل عليه، وهذه من مسائل القُدوري

وفي بعض نسخ «المختصر» «أز يكون قولاً لا دليل عليه»^(٢)

والمراد بالحاكم «خاصي»، وبالإعطاء تشييد

والأصل هنا ما قال الشيخ أبو الفعين في «شرح الجامع الكبير»، «الآن قص،

نقاصي في فصلٍ مُخَيَّد فيه يَنْفَدُ، لأنَّ المسلمين مع اختلافهم اتَّفَقُوا أنْ قص،

النقاصي يَنْفَدُ في الْمُجْتَهِدَاتِ على من خالف رأيه - حسب نُقُودِهِ - على من وفق

رأيه»، فإذن هذا قضاء معتقد الإجماع على نُقُودِهِ

(١) ينظر «مختصر القُدوري» [ص/٢٢٦]

(٢) اللفظ لاون «بأن يكون قولاً» به يظهر به في شيء من نسخ «مختصر القُدوري» المطبوع

والمخطوطه التي بأيدي، ولا في شروحه التي طالعها، وإنما وقع في جمعها بلفظ «أز يكون

قولاً» ثم ظن بهذا اللفظ «بأن يكون قولاً» في نسخة التي شرح عليها العلامة بهذا

محمد بن أحمد لأخيها في كتابه «إراد العهد» شرح مختصر القُدوري [ق/٢٤٧ ب

مخطوط مكتبة قصر الله أمدي تركيا (رقم الحفظ ٧٩٥)] وقد في نسخة سي شرح عبد

العلامة أبو البركات الرُّهَيْدِيُّ في «المُخَيَّد شرح مختصر القُدوري» [ق/٣٤٧ ب مخطوط مكتبة

قصر الله أمدي - تركيا/ (رقم الحفظ ٨٠٨)]،

(٣) هذا هو لفظ المطبوع من مختصر القُدوري، وهو الثالث في عدة نسخ خطية من «المختصر»

مها [ق/١٩٠ ب مخطوط مكتبة كوبرلي محمد عاصم بك - تركيا (رقم الحفظ ١٠٠٠)

ونسخة ثانية [ق/١٣٥ أ مخطوط مكتبة رجب باشا - تركيا (رقم الحفظ ٥٨٥)]، ونسخة ثالثة

[ق/١٠٦ ب مخطوط مكتبة بور عثمانية - تركيا (رقم الحفظ ١٧٧٦)]، ونسخة رابعة

[ق/٨٩ ب مخطوط مكتبة قصر الله أمدي - تركيا/ (رقم الحفظ ٩٥٢)]

وعلى هذا اللفظ شرح خير رده في «شرح القُدوري» [ق/٢٠٣ ب مخطوط مكتبة كوبرلي

ناصر أحمد باشا - تركيا (رقم الحفظ ٥٨٩)]، وأبو نصر الأقطع في «شرح القُدوري»

[ق/٣١٥ أ مخطوط مكتبة قصر الله أمدي - تركيا رقم الحفظ (٨٠٠)] وصاحب «مجموعه

لبير» شرح القُدوري [ق/٢٤٥ أ]، وصاحب «اللب في شرح الكتاب» [ق/٨٨، ٤]

وصاحب «حلامه بدلائل شرح القُدوري» بحام الدين براري [ق/٣٢٣]

وفي «الجامع الصغير» وما احتب فيه الشهادة فنقصي به الشامي ثم
جاء قصي آخر يري غير ذلك انقصه

وقد زوي عن عمر رضي أنه كان ينقصي بقضاء ثم ينقصي في عدم الخصال
بحلاف ذلك، فعيل به في ذلك، فعلى ذلك على ما نصبت، وهذه على ما
نقصي^(١)

وزوي عن علي رضي أنه قال لما قدم الكوفة بعدما انتهت الخلافة به
قال «إني لم أقدم لأحل عقدة عندها عمر» ولا لأخذ عقدة حنبل عمر رضي ^(٢)
أراد به - وافقه أعلم - أن ما أمضاه عمر رضي بالاجتهاد لا ينقصها هو، ولأن
الاجتهاد الأول تأيد بالقضاء، والاجتهاد الثاني عوي عما يؤيده، ونقص^(٣) الصائد
المتأكد بالعاري عن ذلك مشع في المحذور، حتى إن قضاء بحلاف لنقص لا
ينفذ لكون النص أقوى، ولأن المول بدت تؤذي إني ما لا جهنة به، وهو فاسد،
هذا كله فيما إذا كان قضاء لنقصي الأول مما يشوع فيه الاجتهاد

أما إذا كان لا يشوع فيه الاجتهاد، بأن كان جوراً، أو مخالفاً سكوت أو الشبهة
المشهورية، أو الإجماع، فإنه لا ينفذه النقصي الثاني، لأن الأول قضاء به لا
يشوع فيه الاجتهاد، فلم ينفذ قضاؤه، كما لو حكم بحلاف انقص بحلاف
اجتهاد.

(١) أخرجه الشامي في نسخة | ق ٦٤٥ | ويرى أبيه ق ٤٦ | ما وجدته في نسخة

نسخة أبيه | ق ٣٢٠ | وأخبرني في نسخة | ق ١٦٦ |

في نسخة | ق ٢٦٦ | عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه في حديث آخر

عن أبيه | ق ٢٦٦ | عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه في حديث آخر

عن أبيه | ق ٢٦٦ | عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه في حديث آخر

عن أبيه | ق ٢٦٦ | عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه في حديث آخر

وَالْأَمْرُ أَنَّ الْقَصْدَ مَتَى لَاقَى مُضْلًا مُجْتَهِدًا فِيهِ يُتَعَدُّ وَلَا يَرُدُّهُ عِزُّهُ،
لِأَنَّ اجْتِهَادَ الشَّيْءِ [١١١] كَأَجْهَادِ الْأَوَّلِ، وَقَدْ تَرَحَّحَ الْأَوَّلُ بِتَضَلُّ الْقَصْدِ بِهِ
فَلَا يَنْقُصُ بِمَا هُوَ ذُوهُ

في باب الثاني

وَالْمُرَادُ مِنْ خِلَافِ الْكِتَابِ خِلَافُ نَصِّ الْكِتَابِ الَّذِي بِهِ يَخْتَلِفُ فِي تَأْوِيلِهِ
الْبَلَدُ، مِثْلُ قَوْلِهِ نَعْدِي «وَلَا تَسْجُحُوا مَا نَكَّحَ آبَاؤُكُمْ مِنَ النِّسَاءِ»
[الباء: ٢٢]، وَقَدْ اتَّفَقَ النَّاسُ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ أَنْ يَتَرَدَّخَ امْرَأَةُ الْأَبِ، وَلَا [٣٢٧١٥]،
جَارِيَتُهُ، وَلَا بَطْنًا وَاحِدَةً مَعَهُمَا، فَلَوْ حَكَمَ الْقَاضِي بِحَوَارِ مَكَاحِ امْرَأَةِ الْأَبِ؛ كَرِ
لِلْقَاضِي الثَّانِي فَسَخَّه.

وَكَمَا إِذَا قَضَى حَلَّ مَنُوكِ النَّسَبِ عَامِدًا؛ لَا يَصَحُّ، وَيُطْلَعُ الْقَاضِي الَّذِي
لَأَنَّهُ مُحَرِّفٌ لِنَصِّ الْكِتَابِ، قَالَ اللَّهُ نَعْدِي «وَلَا تَأْكُلُوا مِمَّا قَدْ يُذَكَّرُ بِكُمْ أَنَّهُ
عَلَيْهِ» [الأنعام: ١٢١].

وَنَظِيرُ خِلَافِ الشُّعْهِ الْمَشْهُورَةِ: إِذَا قَضَى الْقَاضِي بِإِفْصَاحٍ بِالْقِسَامَةِ،
أَعْي: يَخْلِفُ الْمُذْعِي حَمْسِينَ يَمِيًا إِذَا وَجَدَ قَتْلًا فِي مَحْبِي، وَكَانَ ثَمَّةَ عِدَاوَةٍ
ظَاهِرَةً، مُحَلِّفَ الْمُذْعِي عَلَى أَنْ فُلَامًا قَتَلَهُ؛ كَانَ لَهُ أَنْ يَقْتَضَى مِنْهُ فِي حَوْلِ مَلِكِ
رَبِّهِ (١)، وَهُوَ بَوْلُ الشَّاعِي رَحِمَهُ فِي الْقَدِيمِ (٢). كَمَا ذَكَرَ شَمْسُ الْأَنْعَمَةِ السَّرْحِي
فِي «شرح أدب القاضي».

وَهَذَا الْحُكْمُ لَيْسَ بِصَحِيحٍ؛ لِمُخَالَفَةِ الشُّعْهِ [٢٣٣٢] الْمَشْهُورَةِ، وَهُوَ قَوْلُهُ رَحِمَهُ

(١) بَطْنُ الْكَافِي فِي فقه أهل المدينة: لَابْنِ عَبْدِ الْبَرِّ [١١٢٢/٢]، وَالتَّاحُ وَالْإِكْلِيلُ لِمُحَمَّدِ بْنِ
الْمُرَاقِ [٣٥٥/٨]، وَالشرحُ مُخْتَصَرُ حُلِيِّ لِمُحَرَّرِي [٥٤/٨]

(٢) وَهَذَا فِي الْحَدِيدِ لَا تُبَكِّ الْعَصَاصُ بِطَرِيقِ الْحَاوِي الْكَبِيرِ لِأَبِي الْحَسَنِ لِمَا وَرَدَ [١٣/١٤]
وَأَوْسَطُ فِي الْمَطْبَعِ لِأَبِي حَامِدٍ الْعَرَابِيِّ [٤٠٣/٦]، وَالْإِسْتِثْنَاءُ فِي فقه الإمامِ شَاعِي
لِلْبَعَوِيِّ [٢٢٥/٧]

«لَيْسَ عَلَى الْمُذْنِبِ، وَالْمُؤْمِنِ عَلَى مَنْ أَنْكَرَ»

وكذا، إذا قضى بحل المطلقة ثلاثاً للروح الأول فل دخول الروح الثاني،
فالقاضي الثاني يُبطله؛ لأنه مخالف للثقة المشهورة، وهي حديث الفسلفة^(١)،
وقد مر بيان الحديث في كتاب الطلاق في (فضل فيما تحل به المطلقة)

ونظير خلاف الإجماع ما إذا قضى بجوارٍ بشع أم لولد؛ كان للقاضي الثاني
أن ينقضه كما ذكر الحنفية في «أدب القاضي»^(٢)، وذلك لأنه مخالف لإجماع
التابعين.

وذكر الشيخ أبو بكر الرازي «أن هذا مذهب محمد، فأما مذهب أبي حنيفة
وأبي يوسف رحمهما الله، فيحور قصاؤه، ولا يُفسح». كما ذكر الإمام الشافعي.

وقال شمس الأئمة الشارحي «وهذه المسألة نسي على أن الإجماع
المأخوذ هل يُزق الحلاف المتقدم أم لا؟ فعند محمد رحمه الله يُزق، وعند أبي حنيفة
وأبي يوسف لا يُزق». هكذا ذكر في «شرح أدب القاضي»

يعني: أن الصحابة اختلفوا في جوارٍ بين أمهات الأولاد، ورؤي عن علي
عليه السلام أنه قال: «اختلف رأيي ورأيي عمر في أمهات الأولاد أنهن لا يُغرن، ثم زانت
بعد ذلك أن أرقهن، فقال عبيدة السلماني [يسكوون اللام -] زانيت في رأي
عمر أحب إلي من رأيك وخدك»^(٣).

(١) مصرى بحريجه.

(٢) مصرى بحريجه.

(٣) ينظر: «أدب القاضي» مع شرح الصلوات النبوية، لحنطاف [١٢٣/٣]

(٤) طابين المطوفين، ريادة من «ع»

أخرجه عبد الرزاق في «مصنفه» [١٣٢٢٤]، وسهفي في «السيكري» [٣٤٩١]، =

ولو قصي في المحبد فيه مخالفاً لرأيه، باسمه لمذهبه، بعد عدد أبي
حسنة وإن كان عادداً فيه وروياناً وواحد، التفاد أنه ينسب بخطأ بنفسه

في غاية البعد

ثم أجمع أتبعون على عدم حوار بينهم، فكان قضاء القاضي محواري
مخلاف لإجماع، فينتظمه كذا في عدم محققين، وعددهما؛ لما لم يرتفع الخلاف
المتقدم بين أصحابه لإجماع السبعين، كان قضاء القاضي في فصل مختلف فيه،
ولا يفسحه الثاني.

وقال القاضي أبو زيد في آخر الفصول الإجماع: من كتاب «التقويم» وإن
محمد بن الحسن بن روى عنهم جميعاً، أن القاضي إذا قضى بين أم الولد
[٣٢٨/م] لَمْ يَجْزْ (١).

وذكر عن أبي يوسف في «النوازل»: أنه لا يثبت لقضاء.

وكذا لو قضى قاضي بمال بشامي، لأنه لو ادعى مالا، وحلف حمسين بماله،
لم يخرجه أحد المال، وإن استحقاق لمال باليمين لا يخرجه إجماعاً، فينتظم لقضائه
ثم ينبغي لك أن تعرف أن المعتبر من الاختلاف هو اختلاف المعتبرين من
أصحابه ومن كان بينهم، لا اختلاف الشافعي، ولا اختلاف مالك بن نبيه، لأن مالكاً
والشافعي لم يكونا موجودين في زمن الصحابة، فلم يكن خلافاً بينهما مفسراً، فثبت
كان للقاضي الآخر أن يفعل ما قضى به القاضي المالكي والشافعي رأيه، وهذا
هو المراد بقوله (والمعتبر الاختلاف في الصدر الأول).

قوله (ولو قضى في المختبد فيه مخالفاً لرأيه، باسمه لمذهبه، بعد عدد أبي
حسنة وإن كان عادداً فيه وروياناً)، ذكر هذه المسألة تعريفاً على ما تقدم

لا في مقام خصمه، فتكون قصة في محل مجهول فيه، فإن ٣٢٩ د ١٢ من نسخة
من نصوص شيوخ شهادة هؤلاء، فبعد الإجماع، فلا يكون للعاصي آخر بطلان

وقال الشيخ أبو الصمير في «شرح الجامع الكبير» «ثم إما لم يكن للناس
ولأنه لا يطل، إذا كان لأوب يرى ذلك حقاً، وعدم الثاني أنه كان يرى خطأ، فإذا
إذا عدم أن لا أول لم ير ذلك حقاً، ونقص بحلاف رأيه، كان للناس بطلان قصة،
لأن قصته مع اعتداد حلاف ذلك وقع خطأ، كمن وقع بحرية إلى جهة، وصلى
إلى غيرها معتقداً أن نصه هي الأولى»

قال وهكذا ذكر الشيخ الإمام عبد الله الحبر الخزي^(١)، وإلى أشار محمد
يحيى. يفتي في قوله: «ورأه جائزاً».

ثم قال أوروي عن الشيخ الإمام عبد الواحد الشيباني^(٢) قال. في حد
دليل على أن ما يفعله العصاة من تقليد شعوي^(٣) المذهب - ليحكم في الطلاق
المصاف بالطلاق - إما بخور أن لو كان العاصي يرى بطلان الطلاق المصاف.

(١) وقع بالأصل «أمر» والمثبت من «أمر»، «أمر»، «أمر»، «أمر».

(٢) وقع في النسخ «الحبر الخزي» وهو موقوف على نسخة الخطري في «المغرب» [٢٥٠]، بل
مضى أن يلب حلاف المنهوي ولا يصح ما أتته.

والحبر الخزي هو عبد الله بن الفضل بن عبد الحميد الكبير وقد نصب بجمعه

(٣) عبد الواحد الشامي هو الإمام، المنقّب بالشهد، كان من كبار فقهاء ما وراء النهر، وكان مرجع
إليه في أكثر بواطن والنوازل، له نظم باريح وهذه بطل «الحواضر المصيبة» لعبد القادر الدمشقي
[٣٣٤]، و«أمر» أوصيه في طقوس بجمعه «بمختار» بادي [١١]، «أمر» محطوط مكنه بين
الكتاب - ترك (رقم الحفظ ٦٧١)، «أمر» بجمعه «بمختار» بادي [١١٣].

(٤) هذه السنة «الشعوي» أمر من عليها المؤلف بما معنى من «كتاب الفنون في الصلاة»، ولكن
عن الصربي اسمها، وعبارته هناك «أمر» (بمختار)، ليس بشيء، لأن القيلس في السنة
من شامي أن يقال: شامي أيضاً، كما قيل في جلم التصريف.

ثم المُتَّخِذُ بِهِ لَا يَكُونُ مُحَالًا لِمَا ذَكَرَ.

عنه بعد

كما هو مذهبُ الشافعيّ، وما لو كان لا يرى مطلقاً ذلك، لا يجوزُ مذهبُ
لشافعيّ المذهب، لأنه يكونُ تغيبُ عنه؛ فيعمل ما هو ساقطٌ عنه، ويترفع
ما هو الساقطُ غيرُ صحيح، فلم يصحَّ تعليله.

ثم قال الشيخ أبو الثمير «ولكن هذا خلاف ما عنه سلف، وفيهم من
يقتضون العصاء من الحلفاء، ويرون ما يختمون على رءسهم بعداً، وإن كان ذلك
مخالفاً لرأي الحلفاء؛ لأنهم في المسائل حذوه عند الله من عاصي عباده».

ولو أن القاضي كان محدوداً في تدبيره ونز، أو كان أعمى، أو قسري
لامرأته، فأبطل قاضي آخر لا يرى شهادته هؤلاء، كان به ذلك، لأن هذا ليس بمذهب
في المُتَّخِذُ بِهِ، بل نفسُ العصاء مُتَّخِذُ بِهِ، هل هو بعدٌ؟ وهل القاضي أهلة
العصاء أم لا؟ فتوقف على رأي غيره، فقد سبده، وينقل برده وإعادته.

وغلَّ الأستروشي في «فصوله» عن صاحب «الدخيرة» أنه قال «ورأيت
في بعض الكتب عن أصحاب في بعد نصيب القاضي بخلاف رأيه رواين، فكان
شمس الإسلام الأورخندي»^١ يعني بعدم اعتماد في هذه الصورة، والتجديد لشهد
وظهر الدين المرعبياني يُقْبِلُ بعده، أنى ما غلط «الفصول»

قوله (ثم المُتَّخِذُ بِهِ، ٣٧٩، به ألا يكون مخالفاً لما ذكرنا)، يعني أن
القاضي إذا سبى مذهبه، فقصي مخالفه في المُتَّخِذُ بِهِ؛ بعد عدم أي حقه به،

١- سَمِعْتُ الإِسْلَامَ الْأَوْرَخَنْدِيَّ مِمَّنْ حَذَرُوا عَدُوَّهُمْ وَأَوْحَدُوا بِمَنْ عَصَاهُ جَمْعِيٌّ عَلَيْهِ
عَنِ السَّحَابِيِّ أَنَّهُ حَذَرُ لَامَهُ مِمَّنْ عَصَاهُ جَمْعِيٌّ عَنِ السَّحَابِيِّ أَنَّهُ حَذَرُ لَامَهُ مِمَّنْ عَصَاهُ
جَمْعِيٌّ عَنِ السَّحَابِيِّ أَنَّهُ حَذَرُ لَامَهُ مِمَّنْ عَصَاهُ جَمْعِيٌّ عَنِ السَّحَابِيِّ أَنَّهُ حَذَرُ لَامَهُ
٢- مَحْذُورٌ مِمَّنْ عَصَاهُ جَمْعِيٌّ عَنِ السَّحَابِيِّ أَنَّهُ حَذَرُ لَامَهُ مِمَّنْ عَصَاهُ جَمْعِيٌّ

وَالْمُرَادُ بِالنِّسْبَةِ الْمَشْهُورَةِ سَهْلًا وَسَهْلًا حَتَّى لَا نَعْرِضَ نَحْنُ
النَّصَّ، وَدَلِيلُ حِلَالٍ، وَلَيْسَ بِاخْتِلَافٍ وَأَنْتَهَى. الْاِخْتِلَافُ فِي الصَّدْرِ الْأَوَّلِ
وَمَكَرَ شَرْطُ أَنْ يَكُونَ مُخْتَلَفٌ فِيهِ مُحَالٌ لِكِتَابٍ، أَوْ الشَّيْءِ الْمَشْهُورِ، أَوْ
الْإِجْمَاعِ، فَرَدَّا كَرِ مُحَالٌ لِأَحَدِهِمَا، يُنْطَلِقُ النَّاصِي الثَّانِي، لِأَنَّهُ وَقَعَ بِإِجْمَاعٍ
قَوْلُهُ (وَسَهْلًا حَتَّى لَا نَعْرِضَ مُحَالَةً لِلنَّصِّ، وَدَلِيلُ حِلَالٍ
وَلَيْسَ بِاخْتِلَافٍ).

بَيَانُ ذَلِكَ، مَا قَالَهُ فِي «حِلَالَةِ الْقِتَابِ» «لَوْ قُصِيَ بِحُجُورِ شَيْءٍ الدَّرَجَةِ
بِإِدْرَاهِمَيْنِ بَدَلًا بِأَعْيُنِهِمَا أَخْذًا يَقُولُ ابْنُ عَبَّاسٍ يَتَّبِعُ لَا يَنْقُصُ، وَإِنْ كَانَ مُحَالٌ
لِصَحَابَةٍ، لِأَنَّهُ لَمْ يُوَافَقْ أَحَدٌ مِنْ صَحَابَةٍ، فَكَانَ مُهْجُورًا»^(١)
قَالَ فِي «عَمْدَةِ الْقِتَابِ»^(٢) «رَحَلُ رَمَى بِأَمْرٍ أَرَاهُ، فَرُفِعَ إِلَى الْأَعْيُنِ
النَّاصِي، وَلَمْ يُتَرَقِ الْقَاصِي بَيْنَهُمَا، لَمْ رُفِعَ إِلَى قَاصِي أَحَدٍ مِنَ الصَّحَابَةِ، لَا تُفْرَقُ.
لَا فِي الْأَوَّلِ فِي فَضْلِ مُخْتَلَفٍ فِيهِ اخْتِلَافٌ فِيهِ الصَّحَابَةُ»
قَوْلُهُ (وَالنَّصْرُ الْاِخْتِلَافُ فِي الصَّدْرِ الْأَوَّلِ).

يُرِيدُ بِهِ الْاِخْتِلَافُ الْوَاقِعُ فِي قَوْلِ الصَّحَابَةِ، وَيُقْبَلُ بِهِ اخْتِلَافُ مَا
وَأَشْفَقَ عَلَيْهِ، لِأَنَّهُ لَيْسَ بِمُغْتَضٍ، لِأَنَّهُمَا لَمْ يَكُونَا فِي رَمَى الصَّحَابَةِ، وَقَدْ مَرَّبَتْ
قَبْلَ هَذَا.

(١) نَصْرُ حِلَالَةٍ نَدْوَى لِلْبَحَارِيِّ [ق/ ٢٥٠].

(٢) وَمِنْهُ لَيْسَ بِمُغْتَضٍ نَصْرُ النَّاصِي، وَهُوَ يَقْدَرُ عَلَى عَدَدِ تَعْرِيفٍ مِنْ تَعْرِيفِ مَرَّةٍ بِرَهْلَةٍ نَصْرٍ
مِنْ مُخْتَلَفٍ مُغْتَضٍ. خَتَامُ الْهَيْدِ دَلِيلُ لَهُ مِنْ الْكُتُبِ عَلَى مَسْبُوحٍ، وَوَرُغَةٌ عَلَى سَلَامٍ
وَلَا تَلِيَّ وَدَحٍ فِي مَا يَدْعُوهُ وَهُوَ مُخْتَصِرٌ فِي مُعَدِّ صَحَابَةٍ بِطَرِيقٍ وَكَلَفٍ هَذَا
لِنَاصِي حِلَالَةٍ [١١٦٩/٢]

١٠ - وكل شيء - فليس به أساسي في بطلان الدعوى - فلهذا في كل
 حديث عند أبي حنيفة - فلهذا في فقهنا - فلهذا في فقهنا - فلهذا في فقهنا -
 وهي مسألة فقهية - فلهذا في فقهنا - فلهذا في فقهنا - فلهذا في فقهنا -
 المتكافئ.

﴿ من كان حاضراً في الدعوى ﴾

قوله (١٠) وكل شيء - فليس به أساسي في بطلان الدعوى - فلهذا في كل
 حديث عند أبي حنيفة - فلهذا في فقهنا - فلهذا في فقهنا - فلهذا في فقهنا -
 الصغير^(١).

وأصل المسألة أن الدعوى - في العقود والصروح - فلهذا في فقهنا - فلهذا في فقهنا -
 وهو عند أبي حنيفة - وهو قول أبي يوسف أولاً - وعنه قول محمد بن
 وثالث - فلهذا في فقهنا - فلهذا في فقهنا - فلهذا في فقهنا -

والمراد بعبارة الحكم ظاهراً أن يثبت فيما بين مثل ثوب - فلهذا في فقهنا -
 - فلهذا في فقهنا - فلهذا في فقهنا - فلهذا في فقهنا -

والمراد من عبارة باطلاً ثبوت المثلث - والحل فيما بينه وبين الله تعالى

ثم ينبغي لك أن تعرف أن العبارة ظاهراً واضحة فيما إذا كان المدعى - فلهذا في فقهنا -
 كسب وبيع واسكاح - لأن في الأملاك المرسلات - أي المستغنىة - لا يثبت باطلاً
 بالثبوت - لأنه لا يمكن إثبات الملك بدون حبيب - وفي الامتيازات - فلهذا في فقهنا -

(١) - انظر المجموع - مع شرحه - ص ٢٩٩ |

(٢) - انظر - وصلة المدعى - ص ١١٩ - ١٥٢ | - وصلة المدعى - ص ١٥٢ - ١٥٣ | - وصلة المدعى - ص ١٥٢ - ١٥٣ |

(٣) - انظر - وصلة المدعى - ص ١١٩ - ١٥٢ | - وصلة المدعى - ص ١٥٢ - ١٥٣ | - وصلة المدعى - ص ١٥٢ - ١٥٣ |

(٤) - انظر - وصلة المدعى - ص ١١٩ - ١٥٢ | - وصلة المدعى - ص ١٥٢ - ١٥٣ | - وصلة المدعى - ص ١٥٢ - ١٥٣ |

(٥) - انظر - وصلة المدعى - ص ١١٩ - ١٥٢ | - وصلة المدعى - ص ١٥٢ - ١٥٣ | - وصلة المدعى - ص ١٥٢ - ١٥٣ |

(٦) - انظر - وصلة المدعى - ص ١١٩ - ١٥٢ | - وصلة المدعى - ص ١٥٢ - ١٥٣ | - وصلة المدعى - ص ١٥٢ - ١٥٣ |

... ..

تعيين سب

ألا ترى إلى ما ذكر في «خلاصة الفتاوى» «وأجمعوا أن في ادعاء
الأملاك المرسنة ينقد طاهراً لا باطلاً، وأجمعوا أن الشهادة لو طهرها عيلاً، أو
مخدوياً في فذهب، أو كُفراً؛ ينقد طاهراً لا باطلاً، وأجمعوا أنه لو أقر باطلاً
لثلاث، ثم أنكر وحبس وقضي له بها؛ لا يحل له وطؤها»^١، وفي هذا
«الخلاصة».

وجه قولهم أن تصحيح النقص على وفاق الحجة، وهذه الحجة باطلة؛ لأن
الشهادة كذبة، والكذب باطل، فلا ينقد النقص باطلاً، ولكن العداوة الطاهرة من
الصدق طاهرة، واعتبرت حجة من حيث وحوث العمل طاهراً، فأما ثبوت حصة
التعبد؛ فمستبعد؛ لانعدام دليله، وهي الحجة الصحيحة.

وجه قول أبي حنيفة يثبت أن حجة النقص قامت، واقتصر على العصر
العمل بها، بحيث لو منع عن ذلك يأنم؛ وذلك لأن حقيقة لصدق ساقطة عنه
في حق القاضي، وحوث العمل به؛ لأنه لا طريق إلى ذلك، فصارت ساقطة
العبرة، وتثبت العبرة؛ لدليل الصدق من حيث الطاهر، وهو العدالة، وإذا وجد
فقد قام دليل أوجب الشروع العمل به، بمسألة الاجتهاد من المحنهد، يكون حجة
في حق وجوب العمل به.

ودان القاضي النقص على ما جعل في الشريعة دليلاً؛ يحب أن يكون نص
عن الظلال ما أمكن، لأنه يغفر صدره بأمر الشريعة مصاف إليه، قال تعالى ﴿وَلَا
يُحْكَمْ بِهِمْ بَيْنًا أَلَّا تَرَ إِلَى اللَّهِ﴾ [المائدة: ١٩]. وقال تعالى: ﴿يَمْضِ تَرْتَضُونَ مِنْ

١ بط خلاصة حاشي البخاري (ق/ ١٥٠)

٢ في الأصل: «يرجى» وكتب من (١٠٠٠) وفتح (١٠٠) وفتح (١٠٠) وفتح (١٠٠)

شهادته ﴿ ٢١٦ 〉 . فإذا قضى بعد رمي من شهد به فقد قضى الله به
بما . فوجب أن ينفذ قصوده في تطهير الناس جميعاً .

الآن يرى أنه لم يفرق بين الروحاني والمادي ، ووجب له في هذه
الباطل جميعاً ، فأنظر الله تعالى أوصي

وكذلك لو لاعين بين الروحاني ، وفرق بينهما ، ووجب تفرقه في هذه
الباطل جميعاً ، مع أن أحدهما كاذب كذا في « إشارات الأسرار » وغيرها . ومن في
الآن قرأ في كتاب النكاح قبل باب الأوباء ولائها ، فتنبه
وصورة الفناء في العقوبة كثيرة :

مها إذا ادعى على امرأة نكاحاً - وهي سخر - وأدم عنها شهادتي زوج ،
وقضى لقاضي بالنكاح بينهما [٢١٧] . حل برجل وطأها . وحل للمرأة التمكن
منه عنه .

وعندهما لا يحل لهما ذلك ، وكذا إذا دعت نكاحاً على حل وهو سخر

ومها إذا قضى بالبيع شهادة الزور ، وهو [٢١٨] على وجهين إما أن
يكون الدعوى من جانب المشتري ، بأن يدعي على غيره أنك بعت مني هذه
العدية والآخر أن يكون من جانب الداع ، بأن قال بعت شريعت [٢١٩] هذه
العدية ، يحل للمشتري وطؤها في الوجهين .

وصورة الفناء في المشوك كثيرة أيضاً

١ - المحيط البرهاني في الفقه العمالي [٥٣٨]

٢ - من المعطوفين ، زيادة من . ٤٥

(٣) بطر « المحيط البرهاني في الفقه العمالي » [٥٤٨]

قال ولا ينصي القاضي على عائب، إلا أن يخضّر من يقوم مقامه

مها إذا ادعى أحد المتعصبين فتح العند، وأقام بيّنه زور، ففتح القاضي،
بحلّ للبايع وطء الجارية.

ومها إذا ادّعت على زوجها أنه عندها ثلاثاً، وأقامت بيّنه زور، ونصي
القاضي باخره، وبرّوحت بزوج آخر بعد نقضاء العدة، بحلّ للزوج الثاني ابنة
طاهر، وباطن عده كد في «الدخيرة الرهبانية»

قوله. (ولا ينصي القاضي على عائب، إلا أن يخضّر من يقوم مقامه)، قد
لفظ لقُدوري في «مختصره».

وقال في «مختصر الأسرار» «لا يخور للقاضي أن يقضي على عائب حتى
يخضّر هو أو من يقوم مقامه، إمّا بآمره، وإمّا بحكمه»

وقال أبو يوسف: ينصّ القاضي عنه حضماً وقصاً عليه.

وقال في «شرح الأقطع»^(١) «وقال الشافعي رحمه الله: يخور المصاء على العائب
عن المضر بآلة^(٢)، وإن كان حاصراً فيه: ففيه وجهان^(٣)».

له أن البيّنه للبيان والإظهار عند حده الحال على القاضي، لا لإثبات ما لم
يكن ثباتاً، وطهرت الحد بآلة، وبحكم بها على العائب، كما لو كان حاصراً
مسكت

(١) بصر «المحيط البرهاني في الفقه النعماني» [٥٤/٨]

(٢) بصر «مختصر القُدوري» [ص/٢٢٦].

(٣) بصر «شرح مختصر القُدوري» للأقطع [ق/٣١٥ - ٣١٦]

(٤) بصر «الحاوي الكبير» لأبي الحسن السمردي [١٦ - ٢٩٦ - ٢٩٧]، و«الوسيط في المعاد»

لأبي حامد الغزالي [٣٢٢ - ٧]، و«مروحة السالكين» للويزي [١١ - ١٧٥]

(٥) والظاهر من مذهب الشافعي أنه لا يخور المصاء عنه، إلا بعد حصره، لتعذره عنه في الحال

كحصره في مجلس بصر «الحاوي الكبير» لأبي الحسن السمردي [١٦ - ٢٩٧]

وقال الشافعي يخور لو خور انحنه وهي نية فظهر الحق

وبأن ليس بشهادة لقطع المارعة، ولا مارة دون الإنكار، ولا
يؤخذ، ولأنه يضمن الإقرار والإنكار من لحصم فينية وحق انقضاء لا
أحكم منها مختلفة، ولو أنكر ثم عاد فكذلك، لأن الشرط قيام الإنكار وقت
النقض، وفي خلاف أبي يوسف

ومن يقوم مقامه قد يكون بإبائه، أو بإبائه الشرع، كالنوصي من جهة
النقص، وقد يكون حكماً، بأن كان ما يدعي على الغائب سألما يدعه على

عبد الله بن

لا يملكه انقضاءها؛ لأن وجه القضاء مثبت؛ لأنه لا يذري بأي حجة ينقص،
لأن الأحكام مثبتة، فحكم القضاء بالنية، أن يجب لقضاء على الشهود عند
الرجوع، ويظهر في الرواية المثبتة والمقصود، وحكم القضاء بالافراق خلاف
ذلك، فتعد القضاء أصلاً، ولما في يعلم في طريقة الخلاف، والله تعالى.

قوله (ولو أنكر ثم عاد فكذلك)، يعني: لو أنكر المدعي عليه، ثم عاد،
لا ينقص نقاضي أبداً في غيبته، وإن كان وجد منه الإنكار، وهو قول محقق

وقال أبو يوسف رحمه الله (١٠٠٠) ينقص، لو خور الإنكار به صريحاً، وهو
معنى قوله (وفي خلاف أبي يوسف)

وقال محمد بن بكارة إلى وقت انقضاء شرط، وبناء الإنكار في وقت
عصاء، استصحاب الحد لا ينقص، وذلك بضيق للدفع، لا للإثبات

قوله (ومن يقوم مقامه قد يكون بإبائه، أو بإبائه الشرع) كالنوصي من جهة
النقص، وقد يكون حكماً، بأن كان ما يدعي على الغائب سألما يدعه على

الحاضر وهذا في غير صورة في الكتب.

الحاضر). وهذا نصير قوله (ومن يقوم مقامه)، في قوله (ولا يقضي القاصي على عائب إلا أن يخضر من يقوم مقامه)

يعني أن العائم مقام لعائب قد يكون قصد بربطه لعائب، بأن يخضعه وذللاً، أو بربطه الشروع، كما لو وكل القاصي، كلاً عن العائب، أو يكون بربطه لعائب عن الحاضر لعائب حكماً، بأن كان ما يدعي على لعائب مسبباً لما يدعيه على الحاضر

وتصير هذه الحملة ما يدل في «القاوي الصغرى» عن شرح الإسلام خوهر راده أن الحاضر إما أن يتنصت حصصاً عن لعائب بأحد معان ثلاثة

أحدها أن يكون الحاضر وكيلًا عن العائب، وهو صاهر

ولثاني، أن يكون المدعى على الحاضر والعائب شيئاً واحداً، وما يدعى على لعائب مسبباً لثبوت ما يدعى على الحاضر لا محالة

فهي هذه الحالة، يقضي على الحاضر والعائب جميعاً، حتى لو حصر العائب وأبكر، لا يلتفت إلى بكاره

والثالث أن يكون المدعى مشتركاً محتتمس، ويكون ما يدعي على لعائب مسبباً لثبوت ما يدعي على الحاضر على كل حال، بحيث لا يفتك عنه

فهي هذه الحالة، يتنصت الحاضر حصصاً عن العائب، ويقضي عليهما جميعاً،

أما إذا كان ما يدعى على العائب، قد يكون مسبباً لما يدعى على الحاضر، وقد لا يكون، بأن كان مما يفتك عنه محال، فإنه ينظر في ذلك إن كان ما يدعى على العائب نفسه قد يكون مسبباً لما يدعيه على الحاضر، [فإنه يقضي بالنسبة في

في كتابه الويل

حق الحاصر [ولا يقضى بها في حق العائِب ، حتى لو حصر العائِب وأبكر
 ذلك ، يحتاج إلى إعداده التَّيَّة عليه .

وإن كان ما بدَّعه على العائِب نفسه ، لا يكون سبباً لمدعي على الحاصر .
 وإنما يكون سبباً بعسار البقاء إلى وقت ادَّعوى ، فإنه لا يقضى بالتَّيَّة بما دَّعه
 لمدعي ، لا في حق الحاصر ، ولا في حق العائِب .

أما تفسير الأصل الثاني . وهو أن يكون لمدعي على الحاصر والعائِب شيئ
 واحداً ، وما يدعي على عائِب سبباً لثبوت ما يدعي على الحاصر لا محالة
 بيان ذلك في ثلاث مسائل .

إحداها : رجل ادَّعى داراً في يد رجل آتيا بذلك ، وأبكر دو سبباً فأقام
 المدعي بئس أن الدار داره ، اشتراها من فلان لعائِب ، وهو يَمْلِكُهَا ، فإنه يقضى
 بها في حق العائِب والحاصر ؛ لأن المدعى شيء واحد ، وهو الدار ، وما ادَّعى
 على العائِب - وهو الشراء - سبباً لثبوت ما يدعي على الحاصر ؛ لأن الشراء من
 المالك سبباً لا محالة .

والثانية : إذا ادَّعى عن آخر أنه كَمَلَ عن فلان بما يدَّعوه له عليه ، وأبكر
 المدعى عليه بالكفاية ، وأبكر لحق ، فأقام التَّيَّة أنه ذب^(١) له على فلان ألف
 درهم ؛ فإنه يقضى بها في حق الكفيل الحاصر . وفي حق العائِب جميعاً ، حتى لو
 حصر العائِب وأبكر لا تُلتزم إلى أبكره .

والثالثة : إذا ادَّعى شفعة في دار في يد إنسان ، وقال ذو اليد :

(١) ما بين المقومين من دية من دار ، وام ، واتح ، واع ، واصر .

(٢) وقع بالأصل : شيئاً واحداً ، وكتب من : دار ، وام ، واتح ، واع ، واصر .

(٣) ذات له . أي : ما وجد وثب ، بقر . وقد تقدم التعريف بذلك .

فإن قيل شغل هذا بما ذا كان المدعى حاصراً ومغائباً، فمدعى على حاصر مبهمة، لا يعتد به، وهو مؤسّر، والمدعى مضرب يد الحاصر غير نافذ، خبر ورويه فكانت عند أبي حنيفة ردية، وأوم اليقه على الحاصر بذلك. لا تغل هذه السنة أصلاً، ويخافى بعتاب نصيبه من مضرب يد الحاصر عنه لا يجوز.

فما هذه شهادة لا تغل عند أبي حنيفة، لا لعدم انحصار عن بعتاب من لجهة المنصبي عنه بأكبره، لأن ساكب إن احار نظمير المعتقد، من عند بصير فكانت من جهة المعتقد، وإن حار الاستبعاد، بصير ٤٠٠٠، فكانت من جهة ساكب، فكان المنصبي عنه بالكفاية مجهولاً، فله تغل بهذا.

وأما إذا كان المدعى شئتاً - وما يدعيه على المعتب لا يكون من بعد مدعى على الحاصر لا محالة، بل قد يكون سناً، وقد لا يكون - فله في مائس.

إحداهما حل حار إلى عند يسار، وور إن مولات قد وتكسي بأن أحسن إليه، فإوم المدعى السنة أن مولاه أعنه، تغل في حق مضرب يد الحاصر، ولا تغل في حق معق على المعتب، حتى لو حصر بعتاب وأكر معق، بخلاف المعتب ورويه السنة.

والثانية رجل حار، في امرأة المعتب، وقال إن رزحت وتكسي بأن تغل به، فإوم بيه أن رزحها صمها ثلاثاً، يفص مضرب يد الوكيل عنها، ولا يفص بطلاق، لأن المدعى شمس الطلاق ومناق على المعتب، ومضرب يد حار ومضرب يد طلاق لا يحق، ولا يوجب انعزال الوكيل، بالألا يكون هت، كما وقد يحق فزحت بلاء، بأن واحد بعد دكة، فلا يكون يعرف بغير.

حُكْمًا أَصْلِيًّا لِلطَّلَاقِ وَالْعَقْدِ، فَمِنْ حَيْثُ إِنَّهُ لَيْسَ سَبَبٌ لِحُجْرِ الْحَاكِمِ فِي
حُجْمِهِ؛ لَا يَكُونُ الْحَاصِرُ فِيهِ حُضْمًا عَنِ الْعَائِبِ، [وَأ] مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ قَدْ يَكُونُ
سَبَبًا فِي تَلَبُّسِ الْبَيْتَةِ بِمَا يَرْجِعُ إِلَى حَقِّ الْحَاصِرِ فِي فَضْرِ بَدْوِهِ، أَعْرَافَهُ عَنِ أَنْ كَانَهُ؛
لأنه ليس من صرورة اعراف الوكيل محقق بطلاقه، لا من صرورة محقق
بطلاقه، لا من اعراف الوكيل، فلا يُقْضَى بِطُلَاقٍ وَالْعَقْدِ

وَأَمَّا إِذَا كَانَ الْمُدَّعَى مُتَّخِذًا - وَفَقْرٌ مَا ادَّعَى عَلَى الْعَائِبِ لَا يَكُونُ سَبَبًا
شَرِيحًا مَا يُدَّعَى عَلَى الْحَاصِرِ إِلَّا بِاعْتِبَارِ الْقَاءِ - فَبَيْنَهُ فِي مَسَائِلَ

أَحَدُهَا مَا دَلَّ عَلَى أَنَّ الْمُشْتَرِيَّ حَاجِرٌ، فَادَّعَى الْمُشْتَرِي عَلَى الْبَائِعِ أَنْ لَيْسَ
كَانَ رَوْحَهَا مِنْ فُلَانٍ الْعَائِبِ، وَقَدْ اشْتَرَاهَا [١٢٣١] الْمُشْتَرِي، وَهُوَ لَا يَعْلَمُ
بِذَلِكَ، وَأَنْكَرَ الْبَائِعُ، وَأَقَامَ الْمُشْتَرِي عَلَى ذَلِكَ بَيِّنَةً، فَإِنَّهُ لَا يُقْضَى بِبَيْتِهِ، لَا فِي
حَقِّ الْعَائِبِ، وَلَا فِي حَقِّ الْحَاصِرِ؛ لِأَنَّ الْمُدَّعَى شَبَّانَ الرَّدِّ يَقْبِضُ عَلَى الْحَاصِرِ،
وَالْمُكَاحُ عَلَى الْعَائِبِ.

وَمَا دَّعَى مِنَ الْمُكَاحِ عَلَى الْعَائِبِ بَعْدَهُ؛ لَيْسَ سَبَبًا لِمَا يُدَّعَى عَلَى الْحَاصِرِ
مِنْ غَيْرِ اعْتِبَارِ الْبَيْتِ [١٢٣٢]؛ لِحُجْرِهِ أَنْ يَكُونَ رَوْحَهَا ثُمَّ طَلَّقَهَا، وَإِنْ أَقَامَ الْبَيْتَ
عَلَى الْقَاءِ؛ بَأَنَّهُ شَهِدُوا أَنَّ امْرَأَتَهُ لِلْحَالِ؛ لَا يُقْبَلُ أَيْضًا؛ لِأَنَّ الْقَاءَ تَعُتُّ لِلْإِبْتِدَاءِ.

وَالثَّانِيَةُ الْمُشْتَرِي شَرَاءً فَاسِدًا إِذَا أَقَامَ الْبَيْتَ أَنَّهُ بَاعَ مِنْ فُلَانٍ الْعَائِبِ؛ لَا
يُقْبَلُ؛ لِإِبْطَالِ حَقِّ الْبَائِعِ فِي الْإِسْتِزْدَادِ، لَا فِي حَقِّ الْحَاصِرِ، وَلَا فِي حَقِّ الْعَائِبِ؛
لأن نفس البيع ليس بسبب لبطلان حق البائع في الاستزداد؛ لِحُجْرِهِ أَنَّهُ بَاعَ ثُمَّ
أَمْسَحَ الْبَيْعَ بَيْنَهُمَا، فَيَعُودُ حَقُّ الْبَائِعِ فِي الْإِسْتِزْدَادِ، وَإِذَا لَمْ يَكُنْ حُضْمًا فِي تَبَابِ

﴿إِنْ كَانَ بَيْنَهُمَا نِزَاعٌ﴾

بعض سمع : لم يكن حصصاً في إثبات لبقاء ، لأن البقاء تبع

والثالثة رجل في نذبه دار ، بعث بحشها دار ، فأراد الذي في يديه الدار أن
يأخذ المنشرة بالشفعة ، فقل مشتري للشمع الدار داري في يديك ليس لك ،
إنها لملان ، فادع الشفع بقاء الدار سي في نذبه دار ، اشتراها من ملا
العائب : لا ينقصي بشراء ، لا في حق لحاصر ، ولا في حق لعائب ، لأن المدعى
شيئان مختلفان

وما ادعى على العائب من شراء الدار ليس بسبب بثوت حقه في الشفعة ،
ما لم يثبت البقاء ، فإنه لو كان اشتراها ، ثم فتحا البيع ، وأزالها عن يملكه بوجه من
الوجود ، لا يكون له الشفعة ، وإنما يكون به الشفعة باعتبار البقاء ، وللم يقم البقاء
على البقاء ، ولو أقامها على البقاء لم يقبل أيضاً ، لما مر أنه تبع ، والباقي يعلم في
كتاب «أدب القاضي» في مسائل «نقص» على العائب من «افتاوى الصمري» ،
وفي الفصل الرابع من «فصول الأشراف» ، والله أعلم
قوله . (أو بإدابة الشرع ، كالوصي من جهة القاضي) .

قال بعضهم في «شرحه» قيد بالوصي من جهة القاضي ، حراراً عن
المستعحر من جهة القاضي ، فإن فيه اختلاف الروايتين ، نقل صاحب «الفصول»
عن «المحيط» و«الذخيرة» وسائر المصنفين : إذا ادعى إنسان على آخر ، في قصي
تفتم أنه مستعحر لا شيء عليه ، لا يجوز^(١) ، ولو حكم عليه لا يجوز^(٢) .

وتفسير المستعحر أن ينصب القاضي وكيلاً عن العائب ؛ لشمع الحظومة

(١) وقع لأصل «ولا يجوز» وينصب من الـ ، و«م» ، و«لا» ، و«الـ» ، و«الـ» ، وهو اسم من
وقع من «الفصول» نقله «الوصي» ٧٤١ أ مطبوع مكتبة ولي الدين أهدى - مراكش (رقم المخطوط

أَمَّا إِذَا كَانَ شَرْطًا لِحَقِّهِ : فَلَا مُعَسَّرَ بِهِ فِي حِمْلِهِ حَصْمًا عَنِ الْعَائِبِ وَفِي

عَبْدِهِ ، وَكَذَلِكَ لَوْ أَحْصَرَ رَجُلٌ غَيْرَهُ عَنِ الْقَاضِي ، لَسَمِعَ الْمُحْصُومَةُ عَلَيْهِ ، وَنَاصِي
يَفْتَمُّ أَنَّهُ مُسَحَّرٌ لَيْسَ بِمُخَصَّمٍ ، فَالْقَاضِي لَا يَسْمَعُ الْمُحْصُومَةَ عَلَيْهِ ، وَإِنَّمَا يُخَوِّضُ
الرَّكِبَ عَنِ حَضْمِهِ احْتِجَازًا فِي بَيْتِهِ ، وَلَا يَخْضَرُ مُحَدِّثًا : [٢٢٢] يَحْكُمُ بَعْدَهُ بَعْدَ
مُصَاءٍ إِلَى دَارِهِ ، وَيُؤَدِّي عَلَى بَابِ دَارِهِ

ثُمَّ قَالَ صَاحِبُ «الْفُصُولِ» وَذَكَرَ فِي شَهَادَاتِ «الْحَامِيعِ» رَجُلٌ عَائِبٌ ، فَجَاءَ
رَجُلٌ وَادَّعَى عَلَى رَجُلٍ ذَكَرَ أَنَّهُ حَضَمَ عَائِبًا ، وَأَنَّ عَائِبًا وَكَانَ يَطْلُبُ كُلَّ حَقٍّ
لَهُ عَلَى غُرْمَانِهِ بِأَكُوفَةٍ وَبِالْحَصُومَةِ فِيهِ ، وَبِادِّعَى عَلَيْهِ تَكْرُرًا وَكَانَ لَهُ ، وَأَوَامُ الشُّدْعَى
بَيْتَهُ عَلَى وَكَانَ ، فَفَضَى نَاصِي عَلَيْهِ بِالْوَكَاةِ

وَهَذِهِ الْمَسْأَلَةُ دَبِيلٌ عَلَى حَوَارِ السَّحِيرِ ، فَإِنَّ قَوْلَ «ادَّعَى عَلَى رَجُلٍ ذَكَرَ
أَنَّهُ حَضَمَ الْعَائِبَ ، وَثُمَّ نَقَلَ بِهِ غُرْمًا الْعَائِبَ ، تَكُنْ هَذَا عَدُوًّا مَحْصُومًا عَلَى مَا إِذَا
بِمُ يَعْلَمُ الْقَاضِي بِكُوفِهِ مُسَحَّرًا ، ثُمَّ إِذَا عَدِمَ الْقَاضِي دَلِيلًا ، لَا تَثْبُتُ

ثُمَّ قَالَ وَذَكَرَ فِي «أَدَبِ الْقَاضِي» أَنَّ الْحُكْمَ عَلَى السَّحَرِ لَا يَحْثُورُ ، ثُمَّ
قَالَ وَقَبْلَ يَنْبَغِي أَنْ تَكُونَ هَذِهِ الْمَسْأَلَةُ عَلَى رَوَائِصٍ ، لِأَنَّ هَذَا فِي الْحَاصِلِ مُصَاءٌ
عَنِ الْعَائِبِ ، وَفِي انْقِصَاءٍ عَنِ الْعَائِبِ رَوَائِصَ عَنْ أَصْحَابِهَا ، وَكَانَ طَهِيرُ الدِّينِ
نُزْعِييًّا [٢٢٧] يَفْتِي فِي انْقِصَاءٍ عَنِ الْعَائِبِ بَعْدَ انْتِزَاعِهِ ، كَيْلًا يَنْظُرُ قَوَائِمَ
هَذَا مَذْهَبِ أَصْحَابِ هَذِهِ ، إِلَى هَذَا نَقَطَ صَاحِبُ «الْفُصُولِ» فِي الْفَصْلِ الرَّابِعِ (١)

قَوْلُهُ . (أَمَّا إِذَا كَانَ شَرْطًا لِحَقِّهِ : فَلَا مُعَسَّرَ بِهِ فِي حِمْلِهِ حَصْمًا عَنِ الْعَائِبِ) ،
بَعْضُ إِذَا كَانَ مَا يَدَّعِي عَلَى الْعَائِبِ شَرْطًا لِشُرُوبِهِ يَدَّعِي عَلَى أَحَدِهِمْ ، لَا يُجْعَلُ

وَقَدْ دَلَّ عَلَى «السَّحَرِ» : لَمَّا مَرَّ [٢٢٢] وَفِي [٢٢٣] وَفِي [٢٢٤] وَفِي [٢٢٥]

(١) بَعْضُ «فِي انْقِصَاءٍ عَنِ الْعَائِبِ» : بِقَوْلِهِ يَدَّعِي عَلَى أَحَدِهِمْ يَدَّعِي عَلَى أَحَدِهِمْ ، بَعْدَ «الْحَصْرِ»

لَا يُرْوَى [٢٢٤] مَحْصُومًا مَكَّةَ فِي الدِّينِ عَدُوًّا - يَكُنْ (قَدْ نَحْنُ ٥٣)

عَرَفَ تَقَامُهُ فِي الْجَامِعِ.

عنه خبر

محدث حصفاً عن العائش، وهذا هو عَمَّةُ تَعْنِيهِ حَتَّى

وصورته ما ذكر في «الفتاوى الصغرى» «وَرَجُلٌ كَانَ لَامِرًا أَنْ يَنْتَرِ وَيَأْتِ
مَرَاتِهِ، دَلَّتْ حَتَّى، وَدَعَتْ مَرَاتَهُ عَلَيْهِ أَنْ يَلَامَهَا حَتَّى مَرَاتِهِ، وَدَلَّتْ
دَعْوَتِ ابْنَةِ، لَا تَصِحُّ هَذِهِ ثَبِيَّةٌ، وَلَا تُفْضِي بِمَوْجِزِ الصَّلَاقِ عَلَيْهَا، لِأَنَّ شَيْئًا
عَنِ دَلَالِ الْعَائِشِ لَا تَصِحُّ، لِأَنَّ ذَلِكَ بَدَاءُ الْقَضَاءِ عَلَى الْعَائِشِ، وَقَدْ أَتَى بِمَعْصُومٍ
بِمَا خَرِجَ أَنَّ هَذِهِ ابْنَةُ ثَقْلٍ، وَتُفْضِي بِمَوْجِزِ الصَّلَاقِ، لِأَنَّ الْأَوَّلَ أَصَحُّ
فَإِنْ قِيلَ أَيْسَ لَوْ قَدْ لَهَا إِنْ دَخَلَ فَلَا يَذَرُ قَاتِلًا هَالِكًا، وَقَدْ مَرَّ
ابْنَةُ لَهُ دَخَلَ، وَفَلَانٌ عَدُوٌّ، كَذَلِكَ ابْنَةُ صَحِيحَةٌ

الحوادث إِنْ صَحَّ هَذَا، لِأَنَّهُ لَيْسَ فِيهَا بَطْلٌ حَتَّى الْعَائِشِ، وَلَا يَحْتَاجُ
قَضَاءً عَلَى الْعَائِشِ.

وَالْحَاصِلُ أَنَّ الْإِسْلَامَ إِذَا أَقَامَ لِبَيْتِهِ عَلَى شَرْطِ حَقِّهِ يَنْبَغِي أَنْ يَسِيرَ
عَنِ الْعَائِشِ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِيهَا إِعْدَالٌ حَتَّى الْعَائِشِ، ثَقُلَ هَذِهِ ابْنَةُ، وَيَتَعَيَّنُ
مَحَاضِرُ حَصْفٍ عَنِ الْعَائِشِ، وَإِنْ كَانَ فِي قُبُورِ ابْنَةِ إِعْدَالٌ حَتَّى عَنِ الْعَائِشِ بِمَوْجِزِ
صَلَاقٍ، أَوْ عَتَقٍ، أَوْ بَيْعٍ، أَوْ مَا أَشَبَّ ذَلِكَ، الْأَصَحُّ أَنَّ ثَقُلَ

وَقَدْ أَتَى بِمَعْصُومٍ الْمَاخِرِينَ أَنَّهُ يُثْبَلُ، وَتُفْضِي عَنِ الْحَاضِرِ وَالْعَائِشِ
حَقِيقًا، وَهَذَا أَحَدُ نَوَاحِيهِ الْإِمَامِ شَيْخِ الْإِسْلَامِ مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي حَنِدٍ، حَكَى ذَلِكَ
عَنْ شَيْخِ الْإِمَامِ هَبِيزٍ ابْنِ، بِمَوْجِزِ لَفْظِ «الفتاوى الصغرى»

لَمْ قَالَ فِيهَا بَعْدَ أَوْرَاقٍ وَذَكَرَ الشَّيْخُ الْإِمَامُ عَمِّي تَزْدَوِيٌّ فِي ذَلِكَ مَا نَدَّاهُ
عَنْ ابْنَةِ مَنْ يَكُنِ الْجَامِعُ، فَإِنَّ الْإِسْلَامَ يَتَعَيَّنُ حَصْفًا عَنِ الْعَائِشِ فِي ذَلِكَ

لا يخرج والكلمة محذوفة (من اقرضه صبي صبي) لأنه لا يندرج على
الاستخراج. ولأنه يندرج الوصي في أصح الروايات لعنه عن الاستخراج.
واظنه أعلم.

استخرج من اسم، إلا أن [١٣٣] يقضي لما كان قادراً على استخراج من
من المستحسن، كان به [١٣٤] ولاية لإقرضه، لأن الدرس في ذاته يفتقر ولاية
الندى، كان معدداً لبعض وريادته، لأنه يوسم بقرض، ربما يفتقر المال، و
قرض، كان مصوناً عن تنوي والسطح، لأن القاصي يندرج على الاستخراج بضمه
وإن كان كذلك، كان إقرض القاصي بقرض بضم، بخلاف قرض، لأنه لا
يندرج على الاستخراج بضمه، وليس كل قاصي يندرج، ولا كل قاصي يندرج، بعد
قرض بضمه بضمه في حق بضم، يندرج

وأما الآن فقد يندرج بقرض من المصير أم لا؟ لا يندرج محذوف
من الجامع الصغير

قال القاضي أبو الليث «يخبر أن ثمار لا يخبر بقرضه، كما لا يخبر بقرض
بوصي» بضمه لأن لا يمكن من الاستخراج بضمه بضمه، ويخبر
بضمه بضمه بضمه، لأن ولاية بضمه من ولاية بضمه، وهو غير منه من
شده، بضمه بضمه، وشمه بضمه بضمه

والى الوجه الأول ذهب فخر الإسلام بدموي، وعصم شهاب، و
عبدى في شهابه - الجامع الصغير

وأراد بذكر الحق شهابه بضمه بضمه

قوله (ولا بضمه بضمه في مع الروايات)، أراد بأصح الروايات
ذهب إليه فخر الإسلام ومن وافقه

باب التحكيم

قال وإذا حكم رجلان رجلاً، فحكم بينهما، ورعياً بحكمه، خازراً لأن
لهم ولاية على أنفسهم فصح نخكسهم وسئل حكمه عليهما.

باب النكاح

- ٤٦-٤٥ -

شرع في بيان حكم النكاح، لأنه من أنواع المصداق، لا أنه حر دونه، لأن
حكمه أدنى حالاً من حكم القاصي. وهذا إذا كانت حكمه مدعياً القاصي الذي
نهى إليه، أبطله، ولهذا لا يخور حكمه في الحدود والمقصود، بخلاف حكم
القاصي، فإن القاصي الذي ينقض حكمه د لم يكن مخالفاً لرض الكتاب وحسبه
المشهور والإجماع

ويخور حكم القاصي في الحدود والمقصود، ولا يخور حكم النكاح بهما،
ويخور حكم القاصي رضي الحضم بذلك ثم لا، ولا يخور حكم النكاح إلا بعد
رضا الحضم، يقال حكمه، إذا فرض الحكم إليه

قوله (قال وإذا حكم رجلان رجلاً، فحكم بينهما، ورعياً بحكمه، خازراً)،
أي قال القُدوري في «المختصر»، وسماه فيه «بدل من بصد النكاح»، يعني
بدل من الحكم من أهل الشهادة، وهذا لأن الحكم سرلة لقاصي في حكم
١٠٠٠، واشترط صفة القاصي في حكمه، حتى لا يخور أن يحكم بهما
محدود في قذف، أو عبداً، أو أعمى، أو دماً، لأن شهادته هؤلاء لا يخور

والأصل في حوار التحكيم قوله تعالى ﴿وإن حكمتم شئاً بينهم فليتوا﴾
حيث من هذه وأجبت من ههنا ﴿١٠٠﴾، وحكم النبي ﷺ في

والعاسق إذا حكم بحكم أن يخور عبداً كما مر في المولى
ولكن واحد من المحكمين أن يرجع ما لم يحكم عليهما، لأنه لا ينفك من
جهلها فلا يخكم إلا برضاها جميعاً (وإذا حكم لزمها) لتدور حكمه عن

في غاية السهولة

بواحد من هذه لخصاب، وكذا الحكم

قوله (والعاسق إذا حكم ٢٠٠) أن يخور عبداً، كما مر في
المولى، يعني إذا ولي العاسق قضاء بدينه حار عبداً، ولكن لا ينبغي أن يفهم
فكدا لعاسق إذا حكم ينبغي أن يخور قبالاً على ذلك، ولكن لا ينبغي أن يحكم،
وقد مر بيان انقاضي العاسق في أول كتاب «أدب القاضي»

قوله (ولكن واحد من المحكمين أن يرجع ما لم يحكم عليهما)، هذا لفظ
تقديري في «مختصره»^(١)، وذلك لأن حكمه مؤثرف على رضاءهما، فإذا رجع
واحد منهما قبل تنفيذ الحكم، صار كأن الرضا لم يوجد في الاستدعاء

أو نقول إنهما سلفاً على التصرف بهما، فصار كالتوكيل، وللموكِّل عزل
الموكَّل قبل لينح، فكذلك هما، بحالهما إذا أمضى الحكم، حيث لا يكون لواحد
منهما أن يرجع، لأنه فعل ما فعل بتدبيرهما، ثم يكتن لهما أو لأحدهما نقض
ذلك بعد ذلك، كالتوكيل إذا منع، لا ينقضه الموكِّل، فكذلك ههنا.

وأورد شمس الأنفة الشرحي في «شرح أدب القاضي» سؤالاً وجواباً، فقال،
فإن قيل: ليس أن التحكيم إنما تثبت باتفاقهما، وكان ينبغي ألا يصح
الإخراج إلا باتفاقهما أيضاً؟

قلت: يخور إلا يثبت العقد إلا [٢٠٠] باتفاقهما، ثم ينفرد أحدهما بالتصريح،

ولاية عليهم و - رجع حكمه الى القاضي - موافق مذهبه ، أمضاؤه ، لانه لا يرد
في نفسه ثم في إترامه على ذلك الوجه (وإن حائفه أبطله) لأن حكمه لا يرد
لعدم التحكيم منه

كما في التصارية والتشذبة ونحوه ، وهذا لأن أحدهما لم يرض بهذا الحكم ، فهو
لم يكن راضياً في لاسد ، لا يصح التحكيم ، وهذا لم يرض بعد ذلك ، لا يرضى
التحكيم أصلاً ، فإما إذا بعد تحكيم ، ولا يجوز بواحد منهما أن يرجع عن ذلك ،
كاشدضي إذا قضى ، لم يرد السطون ، لا يتصل ذلك القضاء ، ولو عزله قبل
القضاء ، لا يفسد حكمه ، فكذا في حق الحكم

وقال في «شرح الأقطع» «قال الشافعي رحمه الله في أحد قوينه لا يجوز
التحكيم ، وإن حكم لم يرد»^(١)

١- أن التي يجوز أجاز حكم سجد بن معاد على سى فريضة ، ولو حار رجع
المحكوم عنه بعد الحكم ، لم يردهم ذلك مع كراهتهم ، أو كراهه بعضهم
قوله (وهذا رجع حكمه الى القاضي ، موافق مذهبه ، أمضاؤه) ، قد نظ
لقدوري في «مختصره» ، وثمائه فيه ، «وإن حائفه أبطله»^(٢)

وقال في «شرح الأقطع» «قال الشافعي رحمه الله - على القول الذي يقول به
التحكيم - ليس له قسح»^(٣) (١) (٢)

(١) والقبول الآخر - وهو لا يظهر - حوار التحكيم بغير «الحدوي بكرة» (أي حد - الحد) في
[١٣٤ ١١] واليه في هذه الاما الشافعي «الحدوي» [١٩٦ ٨] ، و«روحه القاسم» [١٩٦ ١١]
[١٩٦ ١١]

٢- يطر «شرح مختصر القدوري» للأقطع [٣١٦ ١]

(٣) يطر «مختصر القدوري» [٢٢٦ ١]

١- يطر «شرح مختصر القدوري» الشافعي في المسألة

(٤) يطر «شرح مختصر القدوري» للأقطع [٣١٦ ١]

قالوا: ويخصص الحدود والنقائص بدور من حوار المحكم في مسائل
المجتهدين، وهو صحيح، إلا أنه لا يفسر به، بل قد يحتاج إلى حكمة أكثر من
دفع الحاشية العوام

في غاية السار

انقص واحد المدف من بند من الشهاد، وفي حكمه شهادة، لأنه حكم في
حكما، وليس بحكم في حق غيره، وأي شهادة عظم من هذا

قوله (قالوا) ويخصص الحدود والنقائص بأن على حوار المحكم في
مسائل المجتهدين، وهو صحيح، إلا أنه لا يفسر به، أي من شأنه
لما حرم تخصيص التذوي بحدود والنقائص في قوله «ولا يفتي المحكم
في الحدود والنقائص»، بل على حوار محكم في مسائل المجتهدين،
كالحكم في تكايات بأنها رواجع، وفتح المس لمصنفه، وعد ذلك

وهذا الذي قنوا من حوار حكم المحكم في مسائل المجتهدين صحيح، لا
أنه لا يفتي به، كيلا لا يفسر لاس على ذلك

قال في «الفتاوى الصغرى»: «حكم المحكم المجتهد يفتي في مسائل
المصنف، لكن لا يفتي به».

ثم قال فيها: «وحكمي عن شمس الأسف يحتمل أنه قد مر مسألة المحكم
المحكم تفتي ولا يفتي به، وقد يقول طاهر المذهب أنه يجوز، إلا أن القاضي
لإمام الأسد أنا علي التميمي كان يقول بكمه هذا الفصل ٢٢٠، ولا يفتي به،
كأن يفتي في الجهل أي ذلك، فتدعي إلى هدم مدع، فإن المذهب فهو لأول،
وروي عن أصحاب بيت ما هو أوسع من هذا وهو أن صاحب الحاشية (اد)»

في المحكم يفتي به (مس ٢٢٦)

٢٠ - فاس المصنف يفتي به (٢٢٦) (٢٢٦) (٢٢٦) (٢٢٦) (٢٢٦) (٢٢٦) (٢٢٦) (٢٢٦)

وإن حكماء في دم خطأ، فقصي بالدية على العاقبة، لم ينفذ حكمه، لأن
لا ولاية له عليهم إذ لا يحكم من جهة، ولو حكم على القاتل بالدية في
ماله ردة القاصي وبقصي بالدية على العاقبة، لأنه محابف لرأيه ومحابف
للنفس أيضاً إلا إذا ثبت النقل بأقراره لأن العاقبة لا تغفل

استغنى فيها عدلاً من أهل التتوي، فامسى بطلان البعير، وسمعه اتبع قومه،
وإمساك المرأة المحبوبة بطلاقها

وزوي عنهم ما هو أوسع من هذا أيضاً وهو أنه إذا استغنى أولاً عنها، فامسى
بطلان البعير، وبعده إمساك المرأة، فإن تزوج امرأة أخرى، - كأن حلف بطلاق
كل امرأة يزوجها - فاستغنى فيها آخر، فافتاه بصحة البعير، فإنه يعاقب لأخرى،
ويؤمسك الأولى، عملاً بقولهما^(١)، إلى هنا لفظ «المتاوي الصعري»

قوله (وإن حكماء في دم خطأ، فقصي بالدية على العاقبة، لم ينفذ حكمه)،
هذا لفظ القُدوري في «مختصره»^(٢)، وذلك لأن حكم الحكم لا ينفذ في حق
غير المُحكَّمين، فلا ينفذ إذن في حق العاقبة، لأنهم ما رضوا بحكمه، ولو حكم
بالدية على القاتل في ماله لا يخور؛ لأنه محابف للشرع، قال السيوطي في حديث
حمل من ماله: «قوموا فدوة»^(٣) وسحبي ذلك في «كتاب المعاقلة»، بل بقصي

= «المتاوي الصعري» المصدر لشهد [ق ٢١٢] مخطوط مكتبة مصر، أمدي - ر ك (و
الحفظ ١٠٤٧)

(١) يصر «المتاوي الصعري» المصدر لشهد [ق ٢١٢]

(٢) يصر «مختصر القُدوري» [ق ٢٢٦]

(٣) قال ابن أبي العز «قد نلفظ غير معروف في حديث حمل من ماله»

قد ثبت في أبي داود أخرجه البخاري في كتاب الطب باب بكتله رقم ٥٤٢٦. وسمي

كتاب عمامة، لعمد من وعصاه؛ والديان باب من تحبب ووجوب دية في حق الجاهل

المعد عن عاقبة الجاني [ق ١٦٨١] من حديث أبي هريرة، و«فصل في بيان من قصي

وَحُكْمُ الْحَاكِمِ لِأُيُوبَهِ وَوَلَدِهِ وَرُوحِهِ مَاضٍ وَائْتِمَانِيٌّ وَالْمُحْكَمُ فِيهِ سَوَاءٌ
وَهَذَا لِأَنَّهُ لَا تَقْلُ شَهَادَتُهُ لِهَؤُلَاءِ لِمَكَانِ التَّهْمَةِ فَكَذَلِكَ لَا يَصْغَحُ لِقَضَاءِ بَعْضِهِمْ
بِحِلَافِ مَا إِذَا حُكِمَ عَلَيْهِمْ لِأَنَّهُ تَقْلُ شَهَادَتُهُ عَلَيْهِمْ لِانْتِصَاءِ التَّهْمَةِ فَكَذَلِكَ
الْانْتِصَاءُ، وَلَوْ حُكِمَا رَجُلَيْنِ، لَا نَدَّ مِنْ اخْتِمَاعِهِمَا، لِأَنَّهُ أَمْرٌ يُخْتَلَفُ فِيهِ بَرُّ
الرَّأْيِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

مَاضٍ عَلَيْهِ، لِأَنَّهُ أَنْ يَتَدَيَّ فِيحْكُمَ مَا دَامَ فِي الْمَحَلِّسِ، وَالْمَحَلِّسُ مَاضٍ، فَرَدَّ
قَالَ، حَكَمْتُ، صَدَّقَ، وَإِنْ قَالَ الْحَكْمُ كَيْتُ حَكَمْتُ بِكَذَا، لَمْ يُصَدَّقْ، لِأَنَّهُ رَدَّ
أَيْ حَكَمَ صَارَ مَعْرُوفًا، وَلَا يُقْلُ قَوْلُ الْمَعْرُوفِ، بَرُّ حَكَمْتُ بِكَذَا عَلَيْهِ،
وَلِأَنَّهُ لَيْسَ قَامَ مِنْ مَحَلِّسِهِ صَارَ مَعْرُوفًا، فَصَارَ كَقَضَائِي بَعْدَ الْعَزْلِ إِذَا قَالَ، قَضَيْتُ
بِكَذَا، لَا يُصَدَّقُ، كَذَا هَذَا.

قَوْلُهُ: (وَحُكْمُ الْحَاكِمِ لِأُيُوبَهِ وَرُوحِهِ وَوَلَدِهِ مَاضٍ)، وَذَلِكَ لِأَنَّهُ أَهْبَةُ
الشَّهَادَةِ شَرْطٌ فِي الْانْتِصَاءِ، فَكُرِّسَ لَا يَصْلُحُ شَاهِدًا، لَا يَصْلُحُ قَاضِيًا، وَالشَّهَادَةُ
لِهَؤُلَاءِ لَا تَخُورُ، فَكَذَا لَا يَخُورُ الْحُكْمُ لَهُمْ، وَالْقَاضِي وَالْحَكْمُ فِيهِ سَوَاءٌ، بِحِلَافِ
الْحُكْمِ عَلَيْهِمْ، فَإِنَّ ذَلِكَ حَاشَرٌ كَالشَّهَادَةِ عَلَيْهِمْ، لِأَنَّهُ فِي الشَّهَادَةِ لَهُمْ تَهْمَةٌ، بِحِلَافِ
الشَّهَادَةِ عَلَيْهِمْ.

قَوْلُهُ: (وَلَوْ حُكِمَا رَجُلَيْنِ، لَا نَدَّ مِنْ اخْتِمَاعِهِمَا)، ذَكَرَهَا تَعْرِيفًا عَلَى مَسَاهِ
الْقُتُوبِيِّ، وَهِيَ مَذْكُورَةٌ فِي كِتَابِ «أَدَبِ الْقَاضِي»^(١).

قَالَ النَّاصِحِيُّ فِي «تَهْذِيبِ أَدَبِ الْقَاضِي» «وَإِذَا حُكِمَا رَجُلَيْنِ، فَرَأَى
أَحَدُهُمَا شَيْئًا، وَرَأَى الْآخَرُ حِلَافَهُ، لَمْ يَخُورْ لَهُمَا أَنْ يَخْكُمَا حَتَّى يَخْتِمَعَا عَلَى
شَيْءٍ، لِمَا أَنَّهُمَا رَضِيَتَا بِرَأْيِهِمَا».

در بیان شهادت

و یو شاهد عمد بحکمین شهادت ، تم براب شهادت ، او خدا ، همان خدا علی
الحکمین آن یشهد به عی شهادت شهادت ، لم یخر من قبل ان یشهد به
یشهد به علی شهادت ، لای یشهد به عی شهادت یخر ، پس به شهادت به
یخر له آن یشهد عی شهادت

والله تعالی اعلم .

و علی بن ابی طالب

مسائل من كتاب القصص

قال وإذا كان غلوا لرجل، وشئ لآخر، فليس لصاحب الشئ أن يرد
فيه ويدأ، ولا ينف فيه كوة عند أبي حنيفة مضافاً بغير رضا صاحب الغل

مسائل من كتاب الفقه



قد جرت عادة المصنفين أن يذكروا ما شد من المسائل في آخر الكتاب،
استدراكاً لمغائب، ويترحموه بقولهم مسائل متفرقة، أو بقولهم مسائل شتى،
بقولهم: مسائل مشورة، وكان انقباض على هذا أن يذكر صاحب «الهداية»
مسائل هذا الفصل في آخر كتاب «أدب القاضي»

قوله (قال وإذا كان غلوا لرجل، وشئ لآخر، فليس لصاحب الشئ أن يرد
فيه ويدأ، ولا ينف فيه كوة عند أبي حنيفة)، وهذه من مسائل «الحامع الصغير»
وصورتها فيه «محمد بن يعقوب عن أبي حنيفة عليه السلام : في غل لرجل،
وشئ لآخر، قال ليس لصاحب الشئ أن يرد فيه ويدأ، ولا ينف فيه كوة»
وقال أبو يوسف ومحمد عليهما السلام : له أن يصع فيه ما لا يضرب بالغل»
لفظ محمد بن أبي أصل «الحامع الصغير»

يؤيدونه في الحداد واستغفب كما قال الإمام العباسي

وقال في كتاب «الدعوى» في قسم «المبسوط» من «الشامل» «لصاحب
الشئ أراد هدم شئ، أو فتح كوة، أو إدخال حديد فيه، ثم يكن به ذلك لا يرد
صاحب الغل، وكذلك ليس لصاحب الغل أن يصع على غلوه حديد، وشئ

(ولا يضرع من لا يضرع بالعتد) وعلى هذا اختلاف ادبي صاحب العتد ان
شي على عتده

في غايه البير

كبقا لم يكن له ذلك.

وعندهما ليس به ذلك = ١٠٣١. كنهه بد له نصير بالاحد = ١٠٣٢. في هذا عتد

«اشامل»

قال بعض مشايخنا = ١٠٣١ في الشرح الجامع الصغير = في حكي عنهما
نصير قول أبي حنيفة = ان انا حبيبه بعد اذ بالجمع = فيه صيرر عتد = فيكون
فصلا مخمفا عتد = لأن التصريف حصل في منك = فيكون السبع بعله نصير

وقال بعضهم بل عند أبي حنيفة الحظر أصل = والإطلاق ماضي بعدم
انصر = ولا خلاف فيما د له نصير صاحبه = فإن به ان يصح من لا يضر به
بالأندى = وبما لاختلاف في حاة الإشكال له نصير به أم لا

بعد أبي حنيفة ليس له ذلك لا يرب صاحبه

وعندهما له ذلك = لأن نصير حصل في منك = والأصل في المنك هو
لاطلاق

وحه قول أبي حنيفة ان نصير حصل في منك متعوي نحو مخير = نصير
مع أصلا = كالزاهر إذا دح الحرفون = بهذا لا يمتك صاحب شش أن بعدم
في مقدار أو السقف = فكذلك نفسه = لأن من كثره لا يحد عن توهي الحفظ
في الحال = أو في الثاني^(١)

قال فقير الإسلام في «شرح الجامع الصغير»: «وقول أبي حنيفة قبس»

وقد ما حكى عنها من أني حقة فلا خلاف. وقيل الأثر
عند الإباحة لأنه تصرف في ملكه. أمثنت بنفسى الإطلاق والآخر
بما حرر. وهذا شكل من بحر الصنع. لأننى عند الحظر لأنه تصرف في
محرر بعد به حق فمحرر يعتبر كحق الثمرين والتمسأحر والإطلاق بما من
هذا أنكل لا يرول الصنع على أنه لا يعزى عن نزع حرر بالعلم من يوهب ما
أو ينقصه فتصنع عنه [١٠١]

قال. وإذا كانت رانعة مستقلة تسببت منها رانعة مستقلة. وهي غير
مادة. فليس لأهل الرانعة الأولى أن يسخروا ما ما في الرانعة التقضوى لأن فنة

﴿في غاية البيان﴾

الكوة صنع الكف كذا في «الديوان» هي الزاوية

يقال وقد موتد بده. إذ صرته. من باب صرته

قوله (وإذا كانت رانعة مستقلة تسببت منها رانعة مستقلة. وهي غير
مادة. فليس لأهل الرانعة الأولى أن يسخروا ما ما في الرانعة التقضوى). وهذه من
حواش «الحامع الصغير»

وصورتها فيه «محمدة عن يعقوب عن أبي حنيفة» هي رانعة مستقلة.
تسببت منها رانعة مستقلة. وهي غير مادة. من يله حل من أهل الرانعة الأولى
— وله فيها دُر — أن يفتح من حانطه في الرانعة التقضوى ما^٢ قال لا. وإن كان
رانعة مسددة. وقد يرق طرفه. كان به أن يفتح^٣ إلى هنا فقط أصل «الحامع
الصغير».

[١] بعد الصنع من أن لا بد من [١٠١]

[٢] البرور أو البرورة حرق في حال صلب تحت بغير محققين في سنة ١١٣٦

[٣] سقط «الحامع» مع ما فيه من «الحامع» [من ٣٩٢ - ٣٩٥]

والأصح أن يمنع من منع لأن بعد المنع لا ينكح المنع من الخُرُوج في
كل ساعة ولأنه عادة مدعى نحو في غضون شريك أناس

منه أخرى فصار نكحه في نكح

وبه يمكنهم صلب الدُرُوب في أعلاهم، وهم وأهل النكح فيمنع في
النكح سواء، كما لو منع دُرُوب في النكح المفضل، وهم وأهل النكح الصغرى به
سواء

وإن كان المظف مدوراً فأكبر سواء، لأن المظف مدور أعوجاج في بعض
نكح، ويحدث لا يصير بمقالة ممكن، لأن هبنت ١٠٠٠ | شور فيها لا تمنع
سب لأعوجاج، فكنت نكح وحده إلى هنا نكح نكح لأنك نكح في

وإما قيد مقوله وهي غير نافذة لأنها بددت ساعة فهي تعد
المس، فلا يمنع من فتح باب إليها، ولكن هذا فيما إذا أراد فتح باب
شُرُور، فيه يمنع استحسان، وإذا أراد به الامتناع أو يريح دون الخُرُوب
يمنع من ذلك كما ينص محر الإسلام عن بعض أبي جعفر

وقال محر الدين قاضي حاد أو من المنابع من فإن لا يمنع من فتح باب
في الفصل الأول، لأن فتح باب ليس إلا بقصر بعض الحائط، فلو بقصر أكثر لا
يمنع، فكذلك إذا بقصر العصر، ولكن يمنع من الخُرُوب، لأنه ليس له حق الخُرُوب

ثم قال «والأصح أنه يمنع من فتح باب» لأنه نص في الكتاب، وقال ليس
به أن يمنع من، وهذا لأنه من فتح باب، فقد أخذ لنفسه طريقاً لأنه لا يمكن
منه في كل ساعة ورمي، حتى لو فتح باب للاستصاءه ويريح وسجده، لا يمنع

(١) وقع بالأصل المفعول الفروع، من أدلة، أدلة، أدلة، أدلة، أدلة، أدلة، أدلة، أدلة
الفرقة واحدة في حاشية أدلة أدلة باب سجد سجد

إن شاء الله، والمدعي وإن كان مجهولاً فالصلح على معلوم عن مجهول حينئذٍ
عندنا لأنه جهالة في المساطق فلا تُقصي إلى التسارعة على ما عرفت.

﴿ غيبة البيان ﴾

الصلح إن شاء الله تعالى

يعني: أن الصلح على الإنكار **﴿ الحذر عند خلاف لبداعي ﴾** حتى
يثبت العلة للمدعي في بدل الصلح عند، ويتنطبق حق الاستبزاز للمدعي عند،
وتتطرق حق الدعوى في أصل المدعي.

وقال بعضهم في «شرح» «يريد» إذا كان المدعي به مقداراً معيَّناً.
كالثالث ونحوه، حتى تكون الدعوى صحيحة.

ولما فيه نظر، لأن صحة الدعوى ليس بشرط لصحة الصلح. وقد مر بين
في آخريات الاستحقاق.

ويُرَدُّ كلام هذا القائل: كلام صاحب «الهداية» أيضاً، حيث قال: (والمدعي
وإن كان مجهولاً فالصلح على معلوم عن مجهول خائن عندما لأنه جهالة في
المساطر، فلا تُقصي إلى التسارعة).

والأصل فيه: أن ما يجب نسفه، بشرط العلم به؛ لأن الجهالة تُقصي عن
تسارعة مائة من تسليم وتسلم، وما لا يجب تسليمه لا تُقرُّ الجهالة فيه
وجه قوله أنه أحد على سبيل الرخصة، فلا يحزر.

ولما إطلاق قوله تعالى ﴿أَصْلَحْ خَيْرَ﴾ [١٢٨، ١٢٩]

ولا يقال الآن ثبت في الروايات، فلا يكون حجة، يعني: أن الصلح حينئذٍ

من الموقوفات (١) (٢) (٣) (٤) (٥) (٦) (٧) (٨) (٩) (١٠) (١١) (١٢) (١٣) (١٤) (١٥) (١٦) (١٧) (١٨) (١٩) (٢٠)

(١) ينظر في إحدى حجابات التي حصل منها دي [٣٦٩، ٣٧٠]، الترمذي في المعجم لأبي حمزة

الدي [١٢٨، ١٢٩] (٢) من حديث أبي حمزة [٩٨، ٩٩]

قال ومن ادعى داراً في يد رجل أنه وهبها له في وقت، فقبل البيعة، فقال جحدني الهبة فاشترتها وأقام البيعة على الشراء قبل الوقت الذي يدعي فيه الهبة؛ لا تقبل بيعة لظهور النقص إذ هو يدعي الشراء بعد الهبة وهم

في غاية البيان

من الموقفة؛ لأن العبرة لعموم النقص، لا لخصوص السبب، وقد عرفت ذلك في الأصول، وذلك لأن أكثر الآيات والأخبار وردت في حوادث خاصة، ومنع هذا كاد حكمها عاماً، وقد روي عن عمر رضي الله عنه أنه كتب إلى أبي موسى الأنصري: «والصلح جائز بين المسلمين إلا صلحاً أحل حراماً، أو حرم حلالاً».

قال مشايخنا: معناه أحل حراماً لا يفسخ بالعقد، كما لو صلح من مال على حرم أو خنزير، أو حرم حلالاً لا يخرم بالعقد، كما لو صلحت امرأة زوجها على ما على ألا يثبت عقد ضررتها.

وقول عمر: «والصلح جائز بين المسلمين» عام [٢٠٠، ٢٠١] يشاؤل الإقرار والإكثار جميعاً [٢٣٨، ٢٣٩]، فيكون حجة على الخصم، ولأنه لو لم يجز الصلح على الإكثار؛ أدنى ذلك إلى بطلان الصلح كله فيما بين الناس؛ لأن الصلح في الغالب إما يخري بين الناس في الإكثار؛ لأنه لو كان مقراً؛ لأخذ حقه، فلا يحتاج إلى الصلح، وإساقى سوف يجيء بيانه في كتاب «الصلح» إن شاء الله تعالى.

قوله: (قال: ومن ادعى داراً في يد رجل أنه وهبها له في وقت، فقبل البيعة، فقال: جحدني الهبة فاشترتها، وأقام البيعة على الشراء قبل الوقت الذي يدعي فيه الهبة؛ لا تقبل بيعة)، أي قال في «لجام الصغير».

وصورتها فيه: (محمد بن يعقوب عن أبي حنيفة: هي رجل ادعى داراً في

(١) جرد من خبر أخرجه اندر قاضي في «السنن» [٢٠٦، ٢٠٧]، والبيهقي في «السنن الكبير»

[١٥٠/١٠١]، موقوفاً على عمر رضي الله عنه.

بشهود من عندها، ونز شهودا به بعدها تُقْبَلُ لَوْ صُوح التَّوْفِيقِ، وَنَوْ كَانَ ادْعَى
الْهَيْةَ ثُمَّ أَقَامَ ابْنَتَهُ عَلَى الشَّرَاءِ قَتْلَهَا وَلَمْ يَقُلْ أَحَدِي الْهَيْةَ فاشترتها لَمْ تُقْبَلْ
أَيْضًا ذِكْرُهُ فِي بَعْضِ الشُّحِ لِأَن دَعْوَى الْهَيْةِ إِفْرَارٌ مِنْهُ بِالْمَلِكِ لِلْوَاهِبِ عِنْدَهُ،
وَدَعْوَى الشَّرَاءِ رُخُوعٌ عَنْهُ فَعَدُّ مُنَاقَصًا، بِحِلَافٍ مَا إِذَا ادْعَى الشَّرَاءَ بَعْدَ الْهَيْةِ،
لِأَنَّهُ تَقَرَّرَ مَلَكُهُ عِنْدَهَا

في غلبة الشك

يَدْرَجُ أَنَّهُ وَهَبَهَا لَهُ، وَمَلَّهَا لَهُ فِي وَقْتٍ، ثُمَّ حَاءَ بِالْبَيْتِ عَلَى الشَّرَاءِ فِي وَقْتٍ
قَتْلُهُ؛ لَمْ تُقْبَلِ الْبَيْتَةُ^(١)

وَدَلَّتْ لِأَنَّهُ مُنَاقَصٌ، لِأَنَّهُ شَأْ قُلْ أَحَدِي الْهَيْةَ، فاشترتها؛ ادْعَى الشَّرَاءَ
بَعْدَ الْهَيْةِ، إِذَا أَقَامَ الْبَيْتَ عَلَى الشَّرَاءِ سَابِقًا عَلَى الْهَيْةِ، كَانَ مَقْصَدًا لَا مُحَدَّةً،
فَلَا تُقْبَلُ الْبَيْتَةُ

بِحِلَافٍ مَا إِذَا قَالَ أَحَدِي الْهَيْةَ، فاشترتها مِنْهُ، ثُمَّ أَقَامَ الْبَيْتَ عَلَى الشَّرَاءِ
لَا حُدَّ، قِيلَتِ الْبَيْتَةُ، لِأَنَّهُ لَيْسَ بِمَقْصُودٍ؛ لِأَنَّهُ أَفْكَرُ التَّوْفِيقِ، لِأَنَّهُ لَمَّا أَحَدٌ لِهَيْةٍ
فاشترها؛ كَانَ اشْتَرَاهُ مُفَرَّدًا لِمَنْتِ الْوَهَبِ عَدْلُ الْهَيْةِ، فَلَمْ يَكُنْ مُنَاقَصًا

بِحِلَافٍ مَا إِذَا ادْعَى الْهَيْةَ وَلَمْ يَقُلْ أَحَدًا^(٢) الْهَيْةَ، ثُمَّ أَقَامَ الْبَيْتَ عَلَى الشَّرَاءِ
قَتَلَ الْهَيْةَ، حَيْثُ لَا تُقْبَلُ بَيْتُهُ؛ لِمَكَانِ اشْتِقَاقِهِ، لِأَن دَعْوَى الْهَيْةِ إِفْرَارٌ مِنَ الْمُدْعَى
بِأَن الْمَنْتِ لِلْوَهَبِ، وَدَعْوَى الشَّرَاءِ قَتْلُ الْهَيْةِ وَرُخُوعٌ مِنَ الْإِفْرَارِ بِالْمَنْتِ لِلْوَهَبِ.
فَكَانَ مُنَاقَصًا

قَوْلُهُ (مَلَكُهُ)، أَي مَلِكُ الْوَاهِبِ

قَوْلُهُ: (عِنْدَهَا^(٣))، أَي: عِنْدَ الْهَيْةِ.

(١) بَطْنُ الْحَمِيعِ عَمْرٍو مَعَ شَرَحِهِ لِكُتُبِهِ [ص ٣٨٥]

(٢) فِي قَوْلِهِ: (وَأَعْلَى)، أَيْ: أَعْلَى أَحَدِي

(٣) أَيْ: بِالْمَنْتِ الْعَدْلُ، وَشَبَّاهُ الدَّاءُ، وَامْرَأَتُهُ، وَابْنُهَا، وَابْنُهَا، وَابْنُهَا

وَمَنْ قَالَ لِأَخِي أَشْرَبْتُ مِنْ هَذِهِ النَّجَارِيَّةِ، فَأَكْرَمَ، إِنْ أَجْمَعَ النَّاسُ عَلَى تَرْكِ الْخُصُومَةِ، وَسَعَى أَنْ يَطَاهَا، لِأَنَّ الْمُشْتَرِي لَمَّا خَصَّدَهُ كَانَ قَسْحًا مِنْ حَيْثُ، إِذَا الْقَسْحُ يَنْتُ بِه كَمَا إِذَا تَجَاوَزَ قِيَادَ عَرَمٍ لَمَّا نَحَلَ عَلَى تَرْكِ الْخُصُومَةِ ثُمَّ الْقَسْحُ، وَيُخَوِّدُ الْعَرَمَ إِنْ كَانَ لَا يَنْتُ الْقَسْحُ فَقَدْ افْتَرَى بِالْقَسْحِ وَهُوَ بِمَالِكَ

عبد الله

قَوْلُهُ (وَمَنْ قَالَ لِأَخِي أَشْرَبْتُ مِنْ هَذِهِ النَّجَارِيَّةِ، فَأَكْرَمَ، إِنْ أَجْمَعَ النَّاسُ عَلَى تَرْكِ الْخُصُومَةِ، وَسَعَى أَنْ يَطَاهَا)، وَهَذِهِ مِنْ خَوَاصِّ «الْجَامِعِ الصَّغِيرِ»^(١).

وَقَالَ بَعْضُهُمْ: لَا يَخَوِّدُ لَهُ أَنْ يَطَاهَا وَيَقْدَرُ هُوَ قَوْلُ رُفْعٍ كَذَا قَالَ الْقَاضِي أَبُو الْبَيْتِ فِي «الشَّرْحِ الْجَامِعِ الصَّغِيرِ».

وَجْهُ قَوْلِهِ: أَنَّهُ لَمَّا نَاعَهَا، فَهِيَ عَلَى مِلَّةِ الْمُشْتَرِي مَا لَمْ يَتَّعِهَا مِنَ الْبَائِعِ، أَوْ بَعَابِلًا

وَلَا: أَنَّ الْإِقَالَةَ قَدْ تَكُونُ بِمِطِ الْإِقَالَةِ، وَيَمِطُ الرَّدُّ، وَيَحْدُودُهُمَا، بَأَنَّ تَجَاوَزَ الْبَيْعِ، ثُمَّ إِذَا خَصَّدَ الْمُشْتَرِي الْبَيْعَ، خَصَّلَ الْقَسْحَ مِنْ حَيْثُ، فَهَذَا عَرَمُ النَّاسِ عَلَى [٣٣٩] تَرْكِ الْخُصُومَةِ بَعْدَ ذَلِكَ، وَافْتَرَى عَرْمَهُ بِالْقَسْحِ، وَهُوَ بِمَالِكَ النَّجَارِيَّةِ وَنَقْلُهَا مِنْ مَجْلِسِ الْخُصُومَةِ إِلَى مَرْبِهِ، وَاسْتَحْدُهَا وَخَوِّدُهَا: كَانَ ذَلِكَ مِنْ دَلَالَةِ الْقَسْحِ، ثُمَّ الْقَسْحُ بَيْنَهُمَا

أَلَا تَرَى إِلَى مَا قَالُوا فِي «الشَّرْحِ الْجَامِعِ الصَّغِيرِ»: إِذَا قَالَ لِأَخِي أَشْرَبْتُكَ هَذِهِ النَّجَارِيَّةَ، أَوْ بَعَثْتُ هَذِهِ النَّجَارِيَّةَ، فَأَخَذَ النَّجَارِيَّةَ وَالثَّوْبَ فَهَبَ بِهِ، كَانَ ذَلِكَ قَبُولًا مِنْهُ، كَذَا هَذَا.

يُقَالُ: أَحْمَقْتُ عَلَى الْأَمْرِ إِحْمَاقًا، إِذَا عَرَمْتُ عَلَيْهِ، وَأَحْمَقْتُ شَيْئًا، إِذَا

(١) ينظر: «الجامع الصغير مع شرحه النافع الكبير» [ص/ ٣٨٦]

رئوف من حسن الدار هو ألا يبيع عبده بحريته في غيره،
 وحر، وعتق لا يخلص، جدد فصدق أنه حر فليس حراً، خلاف
 ما أقر أنه يخلص لحد أو حنة أو شيء أو شيء لا يريه حسن حدود
 صريح أو دلاله ولا تصديق والمهرجة شريف وهي عريه لا تصديق.

(١١١) وهذا لأن الرئوف والشهيد حد من حد، يدعي به حد
 في الشرف ويصدق، حد، و يخلص برؤف على رؤف كذا، دعوى الحد، وبه
 يكون في دعوى الرئوف ما بعد، فسمع دعوى، خلاف ما يريه رؤف أي ما يريه
 أو رصاص، حيث لا يفي دعوى، لأنه ما يفي، لأنه في فثبت الحد
 ثم دعوى الشفقة، أو لوصف بكاره منه يخلص بد، لأب يس من
 حد الدارهم، وهذا لو تحوّل بها في الشرف ونفسه، لا يجوز، وهذا دال على
 على قضاء الدارهم أو قنصها ثبت آخر

أما إذا أراد وقال فثبت ما لي عتق، أو شرف ما لي عتق، ثم فثبت
 حتى عتق، أو قال فثبت حد، ثم ادعى أنها رئوف، والمهرجة، لا تصديق،
 لأنه لم يبر بقبض الحد كان متافقاً بعد ذلك في دعوى رئوف، وكذا دأق
 شفاء ما له عليه، أو نفس حقه ما، لأن حقه وما له عليه كان في الحد،
 ودعوى رئوف ما يفي، فلا يسمع

قال القاضي أبو الليث وكذلك إذا قال: حد، فثبت لآخر، و نفس
 لا تصديق بعد ذلك أنها رئوف، لأن الآخر أو نفس كان حد

قوله (صريحاً)، كما لو أقر بقبض حد، (أو دالة)، كما لو أقر بقبض
 حنة، أو بقبض النفس، أو أقر بشفاء حقه، لأن لأثر يثبت بقرئ حد
 دالة، لأن حقه في الحد

لأنه ليس من حسن تدبيرهم، حتى لو سحروا به فما ذكرنا لا يخور.

ويزيد ما رتبته بيتهم، ويهجره ما رتبته الحذر والسوق
يعتد عليه العن

ومن قال لأحر لث على ألف درهم، فقال ليس لي عيبك شيء،
قال في مكانه بل لي عيبك ألف درهم، فليس عليه شيء، لأن إقراره هو
الأول وقد رتبته الثمن، وشأنه دعوى ولا ثمن من الحقيقة أو بغير
حظمه، بخلاف ما إذا قال لغيره اشتريت وأكرر الأخرى أن يصدقه، لأن أحد
المصدقين لا يتردد بالفتح كما لا يتردد بالفتح، والمعنى أنه حقيقته من

قوله (فما ذكرنا)، أي في التصرف والشم

قوله (ويزيد ما رتبته بيت المال)، أي رده (ويهجره ما رتبته
السوق، واعتد عليه العن)

والشوق - بالفتح - رد من شهور

قال في الوارل، أن أبو بكر الزبيري هو الذي عطفه
ويهجره هي من عطف في غير ذلك المكان، وشوقه ضيقه من
وكان عطفه هو جعفر بن الزبيري ما رتبته بيتهم، ويهجره ما رتبته
شوقه وشوقه من عطفه (الوارل)

قوله (ومن قال لأحر لث على ألف درهم فقال ليس لي عيبك شيء،
قال في مكانه بل لي عيبك ألف درهم فليس عليه شيء)، وهذه من
الحامع الصغير

من الحامع الصغير

(١) بغير الحامع الصغير مع شرحه (الحامع الكبير) ص ١٣٨٦

وقول زفر لا تنس لأن النقص، فهو لأخوب وقد أكره فيكون مفصلاً
 وما أن يوصى بمفكر لأن هذا الحق قد تنقص ومن رأى منه دفعا للخصوم
 والشمع، ألا يرى أنه ثقل فصي ساطع وقد تصالح على شيء حيث
 يفضي. وكذا قال من بك على شيء فط لأن التوفيق أظهر

نقصه، صار مفصلاً في كلامه (د ١٠٣١)، فتعلل دعوه. وهذه المسألة على ثلاثة
 أوجه

أحدها مدد، فنقل ١٠٣٢ بيته فيها عددا، خلافاً لابن أبي ليلى وزفر.
 لإمكان لوم، لأن المدعى عليه ربما يفضي دفعا للشعب المدعى وإيداعه، ودفع
 لحصومته، فتوجد صورة عفا وإن لم يكن عليه حق، إلا ترى أنه يصح أن يقال
 فصي ساطع. كما يقال فصي بحق. وإذا كان التوفيق ممكناً، كانت بيته على
 النقص صحيحاً

قالوا في «شرح الجامع الصغير» ودب المسألة على أنه إذا أمكن التوفيق
 بين المتكلمين، فنقل، ويوقن من الكلامين من غير دعوى التوفيق

ثم قالوا وذكر في بعض المواضع وشرط دعوى التوفيق لقبول البيعة
 والوجه الثاني ما إذا قال في الاستدعاء ليس لك علي شيء، ثم أقام استه
 على انقصه، أو الإبراء، فنقل فيه البيعة أبداً، لأن التوفيق هنا أوضح، لأنه يقول
 ليس علي شيء، لأنك أبرأني، أو لأبي فصئت

والوجه الثالث: ما إذا قال للمدعى عليه في الاستدعاء ما كان لك علي شيء
 قط، ولا أعرفت، ثم أقام بيعة بعد ذلك على النقص، أو الإبراء، لا يقال أنه
 للتفويض، لأنه لا تصور أن يكون بين شي خصومة ونقص، وأخذ وعطاء.

وَلَوْ قَالَ مَا كَانَ لَكَ عَلَيَّ شَيْءٌ قَطُّ وَلَا أَغْرَفْتُكَ لَمْ تُثْقِلْ نَيْتَهُ عَلَى نَفْسِهِ (وَكَذَا عَلَى الْإِتْرَاءِ لِتَعَدُّرِ التَّوْفِيقِ لِأَنَّهُ لَا يَكُونُ مِمَّنْ أَشْشَ، أَحَدٌ مِنْ غَضَاءٍ وَفَصَاءٍ وَاقْتِصَاءٍ وَمَعَامَلَةٍ بِدُونِ الْعَمْرِقَةِ، وَذَكَرَ الْقُدُورِيُّ أَنَّهُ ثَقُلُ أَيْضًا لِأَنَّهُ لَمْ يُخْتَجِبْ أَوْ لَمْ حَذَّرَهُ قَدْ يُؤْذِي بِالشَّعْبِ عَلَى سَبِّهِ فَيَأْتُرُ بَعْضُ وَكَلَانِهِ بِإِرْصَانِهِ وَلَا يَعْرِفُهُ لَمْ يَعْرِفُهُ بَعْدَ ذَلِكَ فَأَمَكَنَ لِتَوْفِيقِ

وَمَنْ ادَّعَى عَلَى آخِرِ أَنَّهُ مَاعَةٌ جَارِيَةٌ فَقَالَ لَمْ أَنْفَعَهَا مِنْ قَطُّ، فَأَقَامَ النِّبَةَ عَلَى الشَّرَاءِ، فَوُجِدَ بِهَا أَضْعَافُ رَائِدَةٍ، فَأَقَامَ النَّائِغَ النِّبَةَ أَنَّهُ يَرَى إِلَيْهِ مِنْ كُلِّ عَيْبٍ، لَمْ تُثْقِلْ نَيْتَهُ النَّائِغَ

﴿ عَابَهُ بَعْضُ مَرَّةٍ ﴾

وَلَا يَعْرِفُ أَحَدُهُمَا الْآخَرَ

قَالَ فَخَرُ الْإِسْلَامِ الْبُزْدَوِيُّ فِي «شرح الجامع الصغير» «وَذَكَرَ الْقُدُورِيُّ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ عَنْ أَصْحَابِنَا، أَنَّ نَيْتَ الْفَصَاءِ ثَقُلٌ؛ لِأَنَّ الْإِرْحَلَ قَدْ بَدَّعِيَ عَلَى رَحْلِ مُخْتَجِبٍ، أَوْ امْرَأَةٍ مُخْتَجِبَةٍ، فَيُؤْذِي بِالشَّعْبِ عَلَى مَابِ دَرِهِ، فَيَأْتُرُ بَعْضُ وَكَلَانِهِ أَنْ يَنْعَلِيهِ مَا يَرْصِيهِ، فَيَكُونُ قَدْ قَصَّاهُ، وَهُوَ لَا يَعْلَمُ بِهِ، ثُمَّ عَمِمَ بِهِ مِنْ بَعْدِ»

وَقَالَ فَحَرُّ الدِّينِ قَاصِي خَانَ فِي «شرح الجامع الصغير» «فَمَعْنَى هَذَا لَوْ كَانَ لِمُدَّعِيٍّ عَلَيْهِ بِتَوَلَّى الْأَعْمَالِ سَعْسَعَةً؛ لَا تُثْقِلُ نَيْتَهُ، لِأَنَّهُ لَا يُمَكِّنُهُ التَّوْفِيقُ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ».

قَوْلُهُ (وَمَنْ ادَّعَى عَلَى آخِرِ أَنَّهُ مَاعَةٌ جَارِيَةٌ فَقَالَ لَمْ أَنْفَعَهَا مِنْ قَطُّ، وَأَقَامَ نَيْتَهُ عَلَى الشَّرَاءِ، فَوُجِدَ بِهَا أَضْعَافُ رَائِدَةٍ، فَأَقَامَ النَّائِغَ لِنَيْتِهِ أَنَّهُ يَرَى إِلَيْهِ مِنْ كُلِّ عَيْبٍ، لَمْ تُثْقِلْ نَيْتَهُ النَّائِغَ)، وَهِيَ مِنْ مَسَائِلِ «الجامع الصغير»، وَلَمْ يَذْكُرْ فِيهِ حَلَالَ بَيْنِ أَصْحَابِ

غيره فيسندعي ووجود النسخ وقد أنكره فكان مناصب. محلاف الدين لأنه قد
بنفسه وإن كان باطلاً على ما مر

قال ذكر حق قد ثبت في اسمه ومن قام بهذا الذكر الحق فهو ربي
ما به إن شاء الله تعالى أو ثبت في سره . فعلى فلا حل خلاص ذلك وسلمه
إن شاء الله تعالى . مطلق الذكر كله . وهذا عند أبي حنيفة . وقال إن شاء الله
هو على الخلاص . وعلى من قام بذكر الحق ، وفؤلهما نسخاً ذكره في
(القرار) لأن لا يشهد بنصرف إني ما يله لأن بذكر للاختصاص . وهذا الأصل

قوله (١) ذكر حق قد ثبت في اسمه ومن قام بهذا ذكر الحق . فهو
ربي ما به إن شاء الله تعالى . أو ثبت في شراء فعلى فلا حل خلاص ذلك
ونسخة إن شاء الله تعالى . مطلق الذكر كله . وهذا عند أبي حنيفة . وقال إن
شاء الله فهو على الخلاص . وعلى من قام بذكر الحق . وهذه من مسائل الجامع
الصغير .

وصورتها به «محمد عن يعقوب عن أبي حنيفة في الزحل بكت
على نفسه ذكر الحق . بكت في اسمه إن شاء الله تعالى . أو بكت لشراء .
بكت في اسمه مع أدرك به فلا من دري . فعلى فلا حل خلاصه إن شاء الله
بعض قال «إن شاء الله تعالى» شغل الدين . ويعد شراء . وقال أبو يوسف
ومحمد بن . الشراء حائر ، والدين لارم . وقوله «إن شاء الله» على من قام بذكر
الحق . وعلى (٢) «الخلاص» إلى هذا لنقط [محمّد بن] في أصل
الجامع الصغير (٣).

(١) جامع المعوقين . معط من ١٢٥

في كلام لا يشذ عنه في كل شيء وحيث كنتم تغلف فنصرف
نحو ما في كتاب معصومه من قوله عنده خير و امرأته طالق وعنه خبر

وقولها سبحان كذا في «التامل» هي كتاب «الإقرار» من نسخة
«المبسوط».

اعلم أنه إذا كتب صكاً وكتب في حقه إن شاء الله، يتصل الصك كله عند
أبي حنيفة . . . ولا يصرف الاستثناء إن شاء الله، لأن الصك يشتمل على
أشياء ولا يغني لبعضها بعض، ويصرف إلى الذي يده، ولأن الصك يكتسب
للاستثناء ولا يكتسب، لا للإعطاء. فكذلك دلالة على قصر الاستثناء على الذي
يده، لأنه لو تصرف به في كل شيء، يتصل بغير أصله، ولا يتحقق الاستثناء أصلاً.
[و] لأن كتابي يحدث، وفي الحديث لا تؤمن أن يقطع القبر، فلا يجوز
أن ينحق الاستثناء بالكل.

ولأبي حنيفة أن الصك يشتمل على فصولٍ متداخلة، معطوف بعضها على
بعض من غير فصل في الكثرة، فصار كمن يكتسب بكتابات في مصر واحد،
واستثنى في آخرها، فإن الاستثناء ينصرف ثمة إلى الكل، فكذلك هنا

تحقيقه أن الصك لما كان جامعاً، جعل ما فيه كشيء واحد، ويصرف
الاستثناء إلى الكل، وبهذا إذا قال امرأة طالق، وعنده خير، وعليه الشيء إن
بيد الله إن شاء الله تعالى، ينصرف الاستثناء إلى الكل، ولا بد منه شيء.

وقولها إن الصك يكتسب بالاستثناء

قلنا، لا نسلم، [لأنه قد يكتسب بالإبطال لعرص، ولأنه نسلم أنه يكتسب

(١) ما بين المعطوفين ياء من الواو، والهمزة، والواو، والواو، والواو.

(٢) الكلمة مصدر كتب يكتب كةً وكتابه وكتابه، وقد تقدم التعريف بذلك

نضل

في القصة في المواريت

وإذا مات نصراني، فحادث مرثية مسلمة، وذلك أسلمت بعد موته
وقالت يورثه أسلمت قبل موته، فليس قول الوريثة، وقال زفر القول قولها
لأن الإسلام حادث فقصاف إلى أقرب لأقرب، ولنا أن سب الحرمان لست
في الحجاب فينت مما مضى بحكيمًا لنحو كما في حجاب ماء الفلحونة، وهذا
طاهر بغيره ليدفع، وما ذكره بغيره للاستحقاق

نضل

في القصة في المواريت

ذكر هذا الفصل في آخر أبواب القصة؛ لأن الموت حر أحول لأبواب في
الدين، فكان ذكر ما يتعلق بالموت مناسبًا
قوله (وإذا مات نصراني، فحادث امرأته مسلمة، وقالت أسلمت بعد
موته، وقالت الوريثة سميت قبل موته، فالتقول قول الوريثة) وهذا من مبادئ
«الجامع الصغير»^(١).

وقال صاحب «الهداية» (١٠٠٠) (وقال زفر القول قولها) وذلك لأن
الحادث يقع في أقرب لأقرب، والإسلام حادث، فيقع على موحودًا بعد موت
لا قبله.

ولنا: أن سب حرمان الحر، وهو إسلامها، عن ميراث زوجه، خير من
لست في حجاب، وبحكمه حجاب بعد عدم ريب الحجاب، ولا أحد يصنع به في

ما في يده حق الوارث خلافاً لقصار كما إذا أقر أنه حق المورث وهو حر
أصله، بخلاف ما إذا أقر برحلي أنه وكل المودع بالتقصير أو أنه اشتراه من
حيث لا يؤتمر بالدفع لأنه لا يقر بقيام حق المودع إذا هو حي فيكون إقراره
عنى من الغير، ولا كدبت نقد موته، بخلاف المذنبين إذا أقر بتوكيل غيره
بالتقصير لأن المذنبون تقصرون بأنفسهم فيكون إقراراً على نفسه فيؤتمر بالدفع لأنه

في كتابه

أودعي. لا وارث له غيره. قال بقصي القاضي بأن يدفع إليه الودعة، فإن كان
لآخر هذا أنه أيضاً، وقال الأول ليس له من عري. قال بقصي الأول لا بأس
كله. إلى هنا نطق محمد في أصل «الحامع الصغير»، وهي من الحواش

ودلت لأن المودع أقر بأن ما في يده صار للمورث له منكاً وبيد خلافاً، وهو أقر
بأنه تمورث في حيايته أصالة، حار، فكذا إذا أقر خلافاً، كالمذنبين إذا أقر
لرحلي أنه وكل بالتقصير بنفسه. فإنه يؤتمر بالدفع إليه، فكذا هنا، بخلاف المودع إذا
أقر برحلي أنه وكل المودع في قنص الوديعة، حيث لا يؤتمر بالدفع، لأنه مفقود
نقد حق المودع، فلا يستحق التصرف فيه.

وليس هذا كالمذنبين إذا أقر أنه وكل بالتقصير بنفسه، لأنه يتصرف في حوز
نفسه، لا في حوز رث نفسه، لأن المذنبون تقصرون بأنفسهم، لا بأعيانهم، فكذا أقره
على نفسه، فصح.

ويستلزم جميع ما لا يثبت له الأول. لأن إقراره بالتقصير حصل بعد
تصريح يده على المورث، فوقع شهادته على الأول، فله نصيب، ولأنه يقر المودع بالان

في كتابه

في كتابه

في كتابه

ولو قال المودع لأحر هذا ابنة أيضاً وقال الأول ليس له نس عيني فقص
بأنما للأول) لأنه بما صح إقراره للأول انقطع بده عن المال فيكون هذا
إقراراً على الأول فلا يصح إقراره بشي، كما إذا كان الأول قد مغروراً،
ولأنه حين أقر للأول لا مكذب به فصيح، وحس أقر لنفسه له مكذب فلم
يصح

قال وإذا قسم الميراث بين العرماء، فبنة لا يؤخذ منهم كميل، ولا من
ورث وهذا شيء احتاط به بعض القضاة وهو طم، وهذا عند أبي
حيفة، وقالوا: يؤخذ الكميل، والمسألة فيه إذا ثبت للدين والإرث بالشهادة
ولم يقل الشهود لا نعم له وارثاً غيره.

في قوله

أي شيء يورثه له؛ لأن استحقاقه لم يثبت، فلم يتحقق النصف، وهذا لأنه لا
يلزم من مجرد ثبوت النسوة ثبوت الإرث، فلا يكون الإقرار بالنسوة قراراً بالمال.
قوله: (قال وإذا قسم الميراث بين العرماء، فبنة لا يؤخذ منهم كميل، ولا
من وارث)، أي: قال في «الجامع الصغير»

وصورة المسألة في «الجامع الصغير»: «محمد بن يعقوب عن أبي حيفة
رضي الله عنه في ميراث قسم بين العرماء قال: لا تأخذ من العريم كميلاً، ولا من الوارث
كميلاً، هذا شيء احتاط به القضاة وهو طم، وقال أبو يوسف ومحمد رضي الله
عنهما [٣٤٦/١] يأخذ الكميل»^(١).

قال فخر الإسلام في «شرح الجامع الصغير»: «وتفسيره إذا ثبت للدين
للعرماء، وقضى القاضي ذبوتهم، واحتصل أن يكون على الميت ذن غير، أو

لَهُمَا أَنْ الْقَاضِي نَاطِرٌ لِنُفْسِهِ، وَاسْطَهْرُ أَنْ فِي لَتَرِكَهٍ وَرِثَا عَائِنَا أَوْ غَرِيمًا
عَائِنًا، لِأَنَّ الْمَوْتَ قَدْ يَمُتُّ بَعْدَهُ فَيَحْتَاطُ بِالنُّكْثَةِ كَمَا إِذَا دَفَعَ الْأَبْقَى وَالْمُقْطَعَةَ
إِلَى صَاحِبِهِ وَأَعْطَى امْرَأَةً لِعَائِنِ اسْقَافَةَ مِنْ مَالِهِ.

كتاب البيان

قَامَتِ السُّبُتَةُ عَلَى الْمَوَارِثِ ٢٠١٢، وَلَمْ يَشْهَدْ الشُّهُودُ أَهْمٌ لَا يَغْنَمُونَ لَهُ وَارِثٌ
غَيْرُهُ، فَإِنَّ الْقَاضِي يَتَأَنَّى، فَإِنْ فَعَلَ وَهَمَ يَطْهَرُ لَهُ وَارِثٌ وَمَقْصِي، هُنَّ بِأَحَدٍ كَفِيلًا أَمْ
لَا ٢٠١. إِنْ هُنَا لِنُظِّفَ فَمَحَرِّ الْإِسْلَامِ.

يَعْنِي، إِذَا تَبَيَّنَ لِلنَّبِيِّ وَالْأَرْثُ بِالْإِقْرَارِ، يُؤْخَذُ الْكَفِيلُ بِالْأَتَقِ، وَإِذَا قَالَ
الشُّهُودُ لَا سَعْلَمُ لَهُ وَارِثٌ غَيْرُهُ، فَلَا حَاجَةَ إِلَى التَّائِي وَالْكَفِيلِ، بَلْ يُدْفَعُ السَّأَلُ بِلَا
تَأْنٍ وَلَا كَفِيلٍ عِندَهُمْ، وَكَذَلِكَ إِذَا قَامُوا، لَا وَارِثٌ لَهُ غَيْرُهُ اسْتَحْصَانًا.

وَقَالَ فِي «الْفَتَاوَى الصَّغْرَى» فِي كِتَابِ «الدَّعْوَى» (١١): «لَوْ فِي كُلِّ مَوْضِعٍ قَانٌ
يَتَأَنَّى وَيَتَدَوَّمُ الْقَاضِي، يَكُونُ ذَلِكَ مُقَوِّصًا لَهُ هَكَذَا قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ حَوَامِرُ
رَأْدِهِ فِي اسْبَابِ الْأَوَّلِ مِنْ وَصَايَا «الْجَامِعِ» ٢٠٠»

ثُمَّ قَالَ «قَدَّرَ الطَّحَوْرِيُّ مُدَّةَ النَّوْمِ بِالْحَوْلِ»

وَجْهٌ قَوْلُهُمَا: أَنَّ الْمَوْتَ قَدْ يَمُتُّ بَعْدَهُ، وَرَبَّمَا يَطْهَرُ غَرِيمٌ آخَرٌ، أَوْ وَارِثٌ آخَرٌ،
فَيَحْتَاطُ بِأَحَدِ الْكَفِيلِ، كَمَا فِي تَسْبِيحِ الْأَبْقَى وَالْمُقْطَعَةِ.

وَوَجْهٌ قَوْلِ أَبِي حَنِيفَةَ رحمته الله أَنَّ حَقَّ الْحَاصِرِ مَغْنُومٌ ثَابِتٌ، وَحَقُّ الْعَائِنِ
مَنْخُولٌ غَيْرُ نَاسٍ، لِأَنَّهُ رُبَّمَا يَكُونُ، وَرَبَّمَا لَا يَكُونُ، فَلَا يَحُورُ تَعْطِيلُ الْحَقِّ
الْمَغْنُومِ اسْتِثْنَاءً بِالنَّاسِ بِالْمَحْبُوبِ الْمَوْهُومِ؛ لِأَنَّ لِحَيْلَ لَا تَصْلُحُ حَقَّةً، وَلِهَذَا إِذَا كَانَ
الدَّارُ لَهَا شَيْعَبٌ، فَحَصَرَ أَحَدُهُمَا، فَصَبَّى لَهُ بِالسُّفْعَةِ، وَلَا يُنْطَرُ الْعَائِنُ، وَهَذَا

أَوَّلِي

ولإبي خبيصة، أن حق الحاضر ثابت قطعاً، أو طاهراً فلا يؤخر الحق مؤهوماً إلى زمانٍ لتكفيل كمن أثبت الشراء بمن في يده أو أثبت الدين على المعتد حتى يبع في دينه لا يكفل، ولأن المكفول له مجهول فصار كما إذا كفل لأحد الغرماء بخلاف الثقة لأن حق الروح ثابت وهو معلوم وأما الآتي والمقطعة ففيه روايتان، والأصح أنه على اختلاف.

عنه بسند صحيح

وأما مسألة الآتي والمقطعة فإن فيها روايتين هاتك، قال في روايته: لا أحب أن يأخذ منه شيئاً وقال في روايته: أحب أن يأخذ منه شيئاً.

قالوا في «شروح الجامع الصغير»: والصحيح أن الرواية الأولى: قول أبي حبة رحمته، فعلى ما قانون لا يصح قبسهما على تلك المسألة.

وقال الإمام العنقاوي: «وفي العبد الآتي والمقطعة إذا وجدته إنساناً، فادّعى آخر أن ذلك له، وأقام البينة؛ فإنه يدفع إليه، ولا يأخذ منه شيئاً عند أبي حبة» ١٠٣٤٣. حسنة، وعندهما: يأخذ، وإن دفع إليه بإحباره عن العلامة، أو بقول العبد: يأخذ منه شيئاً بالإجماع. إلى هنا لفظه رحمته.

وذلك لأن الحق ليس بثابت، ولهذا كان له أن يمتعه، فصح تأخيرُه لتكفيل، صيغة نصاء، وابقى ينظر في كتاب «المقطعة» من شريحاً هذا عند قوله: (زإذا خسر رجل وادّعى اللقطة، لم تدفع إليه حتى يُقيم البينة)

قوله: (ولإبي خبيصة أن حق الحاضر ثابت قطعاً، أو طاهراً)

أما قطعاً فقيم إذا كان لقاضي يعرف يقيناً أنه لا وارث لسميت غير الحاضر

وأما طاهراً، فقيم إذا لم يعرف القاضي وارثاً آخر، واحتمل وجود الآخر وعدمه، لأن حق الحاضر طهر عند القاضي، ولم يظهر حق المعتد، وهذا لأن

وقيل إن دفع علامة النقطة، أو إمرار العند، يُكفّل بالإخضاع، لأنّ الحرّ
عزّ ثابت، ولهذا كان له أن يُنصَح.

وقوله طمّ: أي قَبْلُ عَنْ سَوَاءِ السَّبِيلِ، وَهَذَا يُكْتَفَى عَنْ مَذْهَبِهِ بِأَنَّهُ
الْمُجْتَهِدُ يُخْطِئُ وَيُصِيبُ لَا كَمَا طَعَنَ النُّعْمَانُ.

قال: وإذا كانت الدار في يد رجل، أقام آخر النّسبة أن أباه مات وتركها
ميراثاً بينه وبين أخيه فلان، فُصِي لَهُ بِالنُّصْبِ، وترك النّصف الآخر في يد
الذي هو في يده، وَلَا يُسْتَوْثَقُ مِنْهُ بِكَيْفٍ، وهذا عند أبي حنيفة. وقال:

عبد الباق

القاضي مأثور بالحكم بعد ظهر عدّه، لا بدرك العيب

وقوله (طمّ)، دليل على أن المجتهد يُخْطِئُ وَيُصِيبُ، ونص على أن الإمام
— أسبق الأنفة — أب حنيفة وأصحابه رُأِيَ عَنْ مَذْهَبِ أَهْلِ الْأَعْرَابِ، حيث قالوا
كلّ مجتهد مصيب، وهذا لأن الاجتهاد شرط انتصاء، ولكن الخلاف في أنه
شرط الأوليّة، أو شرط الحوار، وقد مرّ بيّنه في أوّل كتاب «أدب القاضي».

قوله: (لَا يُكْتَل)، أي: من المُشْتَرِي، أو من رتّ لديني

قوله (وقيل، إن دفع علامة النقطة، أو إمرار العند، يُكفّل بالإخضاع) هكذا

قال محرّ الإسلام في «شرح الجامع الصغير»

قوله: (عن مذهبه)، أي: عن مذهب أبي حنيفة.

قوله: (وإذا كانت الدار في يد رجل، أقام آخر النّسبة أن أباه مات وتركها
ميراثاً بينه وبين أخيه فلان، فُصِي لَهُ بِالنُّصْبِ، وترك النّصف الآخر في يد الذي
هي في يده، وَلَا يُسْتَوْثَقُ مِنْهُ بِكَيْفٍ، وهذا عند أبي حنيفة)، وهذه (١٠٠، ١٠١، ١٠٢)

من كتاب «الجامع الصغير»

إن كان الذي هو في يده أحداً أحدثه وخضع في يد أمي، وإن لم يجر
تركاً في يده

لهم أن نحاحد حين فلا يترك أمي في يده، بخلافه لئلا لا تمس
وله أن القضاء وقع لميت مقصوداً، واحتمال كونه محرراً ميتاً فلا
تخص يده كما إذا كان ميراً وأخوذه قد ارتفع بعصاء القاضي، ولظاهر عدم
الاحتمال في المستقبل لصيرورة الحادثة معلومة له ولقاضي

عنه سار

وصورتها فيه «المحمد عن يعقوب عن أبي حنيفة» في دار في يد
رجل أدم رجل، لئلا أن أمه مات وتركها ميراثاً بينه وبين أخيه فلا يرث
له ميراثها قال يخصص له القاضي بعضها، وترك النصف الباقي في يده
في [١/٣٨٤/٢] يديه الدار، ولا يشترط ما يكمل

وقال أبو يوسف ومحمد رحمهما إذا حقدتها: أحدها به وجعلها في يد أمي
حتى تقدم لعائت وإن لم تكن حقدتها ترك النصف في يده حتى تقدم
الأخر ^١، إلى هنا فخط محمد في أصل «الجامع الصغير»

قال في «المختلف» ^٢ قيل: إن هذا الاختلاف بناءً على أنه هل يجوز لقضاء
لعائت؟ عندهما يجوز وعنده لا يجوز وقيل لا خلاف في القضاء، ولكن
في ترك نصيبه في يد أمي ^٣، إلى هنا فخط «المختلف»

وقال لرهد العائتي ^٤ لا لو كان غرضاً: تؤخذ من يده بلا حرج، لأن

(١) في حاشية الأصل «ح هي»

(٢) أشد في حاشية: «م» إلى أنه وقع في بعض النسخ «م ح» بدل «أدم حر»

(٣) وقع بالأصل «وارث لهما» والميت من: «٥» و«٤» و«٣» و«٢» و«١» و«ص»

، ينظر «الجامع الصغير» مع شرحه ابن الكي: [ص ٣٩٧]

(٤) ينظر - مصنف الرواية: لأبي الليث السمرقندي [١/٦٥١/٣] -

وبعد كتب المدغوى في مشغول بعد قليل يؤخذ منه بالإنفاق لأنه يختار في

المعروضات فيمكن نفسه، وإن كان مفترًا لم يؤخذ بصيغ العتبات من بعده بالإنفاق
وجه قولهما أنه لما حقد، صار حائضًا عاصيًا، ومثل العتبات لا يترك في يد
الحنس، كما لو كان غروصًا، بخلاف ما إذا لم يؤخذ، لأنه أمين لميت فلا يترك
من يده لعدم العتبات؛ لأنه إذا أخذ منه يوضع في يد أمين حر، فإدراكه الذي في
يديه لئلا يترك أميًا، لا يختار إلى أمين آخر

ووجه قول أبي حنيفة رضي الله عنه أن لفظة وقع للميت معصودًا؛ لأن القصة
بالإزيت قضاء بملك الميت، ولهذا تنقض ديونته منه، وهذا أمين الميت فلا يترك
من يده، والعتبات يزكى أيضًا بكونه بصيغته في يد الأمين، فيرأى في يده

غاية ما في الباب أنه حقد، ولكن وقع الأمر عنه بقصة القاصي، ولا يثبت
العتبات الغروص، فمن يصح نقيض؛ لأن العتبات محظوظة بنفسه، والغروص يختار
إلى المحظوظ، وغيره أولى بالمحظوظ

وبهذا منك الوصي يبيع المعروض على الكبير الغائب دون العتبات، وكذلك
يملك وصي لأخ والأُم والغم يبيع المعروض على الكبير، ثم إذا حضر الغائب وأراد
أخذ نصيبه، هل يكلف إعادة البيعة أم لا؟

فعلى ظاهر الرواية لا يكلف إعادة بيعة، كما ذكره في حرم الإسلام وغيره،
وقد نص بخصاف عنه في «أدب القاصي»؛ لأن بيعة الحاضر كانت له ولأخيه
العتبات؛ لأن أحد الورثة يتصتت حضماً عن الباقيين فيما يستحق له وعليه، إلا أنه
لم يظهر دعواه، فإذا ظهرت هـ ٣٤١ م دعواه؛ فقصي له، كما قال أبو حنيفة في
قبل الحضر إذا أقام الحاضر البيعة، ثم حضر العتبات؛ لا يختار إلى إعادة البيعة،

إلى الحِفْظِ وَالرَّعْ أَنْعُ فِيهِ، بِخِلَافِ الْعَقَارِ لِأَنَّهَا مُحَصَّنَةٌ سَفَهَا وَلِهَذَا بَعَثْتُ
لَوْصِيَّ بَيْعَ الْمُنْقُولِ عَلَى الْكَبِيرِ الْعَائِبِ دُونَ الْعَقَارِ، وَكَذَا حُكْمُ وَصِيِّ الْأُمِّ
وَالْأَخِ وَالْعَمِّ عَلَى الصَّغِيرِ

وَقِيلَ الْمُنْقُولُ عَلَى الْجَلَابِ أَيْضًا. وَقَوْلُ أَبِي حَبِيبَةَ فِيهِ أَظْهَرَ، لِحَاجَتِهِ
إِلَى الْحِفْظِ،

وَيَأْخُذُ بِصَفِّ الدِّيَةِ، فَكَذَلِكَ ههنا.

وَقَالَ الْفَقِيهُ أَبُو اللَّيْثِ فِي شَرْحِهِ لـ «الْجَامِعِ الصَّغِيرِ» «الْوَقْدُ يَعْصِمُهُمْ عَلَى
فِيهِ قَوْلُ أَبِي حَبِيبَةَ عليه السلام يُسْمَى أَنْ تُكَلَّفَ إِعَادَةُ النَّيِّ؛ لِأَنَّ تِلْكَ النَّيَّةَ كَانَتْ
لِحَاصِرٍ حَاصَّةً، كَمَا هِيَ فِي بَابِ الْقِضَاصِ إِذَا أَقَامَ الْحَاصِرُ النَّيَّةَ أَنْ فُلَانًا قَتَلَ أَوْ
عَمَدًا، ثُمَّ حَصَرَ الْعَائِبَ؛ يَخْتِاجُ إِلَى إِقَامَةِ النَّيَّةِ عَلَى قَوْلِ أَبِي حَبِيبَةَ، فَكَذَلِكَ ههنا»

قَوْلُهُ: (وَالرَّعْ أَنْعُ فِيهِ)، أَيِ رَعُ الْمَقْبُولِ مِنْ يَدِهِ ^(١) لِمُدَّغَى عَلَيْهِ أَيْعُ فِي
لِحِفْظٍ مِنَ التَّرْكِ فِي يَدِهِ؛ لِأَنَّهُ رُبَّمَا يَنْصَرِفُ فِيهِ؛ لِأَنَّهُ ثَبَتَ حَيَاتُهُ بِمَحْجُودِهِ، فَكَانَ
الرَّعُ أَيْعُ؛ لِأَنَّهُ إِذَا وُصِيَ فِي يَدِ أَمِيرٍ بَقِيَ مَحْجُودًا

قَوْلُهُ: (وَقِيلَ الْمُنْقُولُ عَلَى الْجَلَابِ أَيْضًا)، يَعْنِي لَا يُؤْخَذُ بِصِفِّ الْعَائِبِ
مِنْ يَدِ الْمُدَّغَى عَلَيْهِ عَلَى قَوْلِ أَبِي حَبِيبَةَ عليه السلام حَلَاؤُهُ لَهُمَا

قَالَ الْأَسْتَرْوَشِيُّ فِي «فُصُولِهِ»: «وَأَمَّا الْمُنْقُولُ فَلَا شَكَّ أَنَّ عَلَى قَوْلِهِمَا
يُؤْخَذُ بِصِفِّ الْعَائِبِ مِنْ يَدِهِ، وَيُوضَعُ عَلَى يَدَيْ عَدْلٍ ^(٢) ١٠١: ١٠٢، وَاحْتَفَظَ الْمُشَافِخُ
عَلَى قَوْلِ أَبِي حَبِيبَةَ، قَالَ بَعْضُهُمْ: لَا يُرْعَى مِنْ يَدِهِ، وَقَالَ بَعْضُهُمْ: يُرْعَى مِنْ يَدِهِ»

قَوْلُهُ (وَقَوْلُ أَبِي حَبِيبَةَ فِيهِ أَظْهَرَ؛ لِحَاجَتِهِ إِلَى الْحِفْظِ)، يَعْنِي أَنَّ قَوْلَ أَبِي
حَبِيبَةَ عليه السلام فِي الْمَقْبُولِ أَظْهَرَ مِنْ قَوْلِهِ فِي الْعَقَارِ؛ لِأَنَّ الْمُنْقُولَ يَخْتِاجُ إِلَى الْحِفْظِ،

وإنما لا يؤخذ الكميل، لأنه إنشاء حُصومة، والقاضي إنما نصب لقطعها لا لإنائها.

وإذا حُصر العايب لا يحتاج إلى إعدادة اليّة ويُسلم النصف إليه بذلك القضاء لأن أحد الورثة يتصّب حصماً عن الباقيين فيما يستحقُّه وعليه دين كد أو غيباً لأن المقضي له وعليه بما هو الميث [١٥٧] في الحقيقة، وأحد من الورثة يصلح خليفة عنه في ذلك، بخلاف الاستيفاء لنفسه لأنه عامل فيه لنفسه فلا يصلح نائباً عن غيره، ولهذا لا يستوفي إلا نصيبه وصار كما إذا قامت

﴿ما به البيان﴾

فردا لم يُترغ من يده، كان مضموناً عليه، وإذا تُرغ منه لم يبق مضموناً عليه، وكان الحفظ في عدم الترع أكثر.

قوله: (وإنما لا يؤخذ الكميل، لأنه إنشاء حُصومة، والقاضي إنما نصب لقطعها)، لا لإنائها، يعني لا يؤخذ الكميل من صاحب اليد إذا لم يُترغ نصيب العايب من يده، لأنه يقضي إلى إنشاء حُصومة؛ لأنه ربما لا يُسمع في إعداده الكميل من صاحب اليد، والأح الحاصر بطلائه به، فتشأ الحُصومة، والقاضي نصيب لقطع حُصومة ورفعها، لا لإنائها، بخلاف سائر الصور التي يؤخذ الكميل فيها، لأن الحُصومة قد تقدمت ثمة، وأحد [١٥٨] الكميل رفع لها

قوله: (بخلاف الاستيفاء نفسه)، يعني أن أحد الورثة يتصّب حصماً عن الباقيين، لأن المقضي له وعليه في الحقيقة هو الميث، فكان أحد الورثة نائباً عنه في القضاء له وعليه، وليس كذلك الاستيفاء؛ لأن المُستوفي عامل لنفسه، فلا يصلح أن يجعل نائباً عن الغير.

فلما لم يصلح نائباً في حق الاستيفاء؛ لم يشرف إلا نصيب نفسه من الأثر.

النسبة يذنب المصبت ، إلا أنه إما يثبت استحقاق الكل على أحد الورثة ، إذا كان الكل في يده ذكره في الجامع لأنه لا يكون حصصاً بدون اليد بمقتضى القضاء على ما في يده .

في دعوى التوريث

كما إذا أثبت أحد الورثة ذنباً على إسماعيل للمصبت ، ثبت الذنب في حق الكل ، ولكن بالاتفاق يذفع إلى الحاصر نصيبه ثم عا غير مضمون .

قوله : (إلا أنه إما يثبت استحقاق الكل على أحد الورثة ، إذا كان لكل في يده) ، استثناء من قوله (لأن أحد الورثة إما يتحصّل حصصاً عن الباقي فيما يستحق له وعليه) .

يعني : إما يتحصّل أحد الورثة حصصاً عن الباقي في الاستحقاق عليه في حق الكل ، إذا كان الكل في يده ، وإلا فلا يتحصّل حصصاً في حق الكل .

ألا ترى إلى ما قال في «الجامع الكبير» في باب «الشهادة في المواريث» : «ولو مات وترك داراً وثلاثة بيس ، وإسماعيل عائلاً ، والدار في يد الحاصر ، فادّعى رجل الدار عن الحاصر ، فنقض عليه بعضه ، وقال مات وأدنا ، وأحد أحوالي فلان وفلان نصيبهما ، وأودعاي وعانا .

وقال المذمّي . كانت دري في يد أبيكم ، وإبي أعلم أن العائنين قصداً ثمني الدار شائعاً ، وأودعا عندك ، لكن أنا أقبم البينة أنها دري ، ثقل بيته ، ودور اليد حضم ، لأن أحد الورثة يتحصّل حصصاً عن المصبت فيما يدعى عليه .

فإن حصر العائنين وصدّقه في الإرث ، وحججه حق المدعي ، فالقضاء ماض ، وإن كذباه وقالوا . لم تراث من أبيك شيئاً ، لكن ثمني الدار له . لا بطريق

١ باب «الشهادة في المواريث» ساعد من القدر مطبوع من «الجامع الكبير» ، ولم يطرأ في مطبوعه من بعض النسخ الحق المأثبات

ومن قال مالي في أساكس صدقة ، فهو على ما فيه لركاة ، وإن أوصى
بثلث ماله فهو على كل شيء ، والتبش أن يرمه التصديق بالكل ، وبه قال رؤ
يعقوم اسم الغالي كما في الوصية .

لأزوت من أسا ، لغال يمدعي أعديتك عبيهما في ثلثي الدار ، لأن ذلك غير
غير الحصر ، لأن يؤد الحاصر بفعل في حقه ، لا في حق العائنين .

قال العائني « من مشيخ هذا ، لم يكن الدار مقسومة ، وإنما بد استؤا ،
وأودع أسا نصهما بحاصر وعد ، لا نقل بثة المدعي « ١٠٢٠ » ، في نصهما
على الحاصر ، والتحق هذا بأسائر أموالهما ، فلا يكون الحاصر حصصاً عيها .
بحلاف ما قل التهمة ، لأنه متى على حكم مثل الميب على ما عرف

وبو كان ثلث الدار في يد رجل حر مقوم ، أو غير مقوم ، أودع عيها
العائنان ، وهو مقر بأنها وبيعة للعائنين ميراث من أبيهما ، لم يكن حصصاً للمدعي .
وكذلك الابن الحاضر لا يكون حصصاً له في ذلك ، لأن الوارث إما يكون حصصاً
للمدعي على بيت صما في يده ، لا صما في يد غيره .

وقال الأشروشي في « ١٠٢١ » الفصل الخامس « من « الفصول » والحاصر
أن أحد الورثة يصب حصصاً عن الميت في عيب هي في يد ذلك الوارث ، لا في
عيب ليس في يده ، حتى إن من دعي عيباً من التركة ، وأحضر وارث ليس له
النسب في يده ، لا تمنع دعواه ، وفي دعوى النيب ، أحد الورثة يصب حصصاً عن
النسب وإن لم يكن في يده شيء من التركة كذا ذكر في « المحيط » و « الذخيرة » .

قوله (ومن قال مالي في أساكس صدقة ، فهو على ما فيه الركاة)

وصورة المسألة في « الجامع الصغير » « محمد بن يعقوب عن أبي حنيفة » .

وَأَخُو الْإِسْتِخْصَانِ أَنْ يُبْحَثَ الْعِنْدَ مُعْتَرٍ بِبُحْثِ اللَّهِ نَعَايَ وَيَنْصَرَفَ
بُحْثُهُ إِلَى مَا أَوْحَى الشَّرْعُ فِيهِ الصَّدَقَةُ مِنَ الْمَالِ

قَالَ إِذَا مَلَكَ لِرَحْلٍ مَالِي فِي الْمَسَاكِينِ صَدَقَهُ، فَمَهْدٌ عَلَى مَا يَكُونُ فِيهِ الزَّكَاةُ.
وَقَالَ إِذَا أَوْصَى رَحْلٌ بِشَيْءٍ مَالَهُ، فَمَهْدٌ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ. **«الجامع الصغير».**

قَالُوا فِي «شُرُوحِ الْجَامِعِ الصَّغِيرِ» وَهَذَا اسْتِحْصَانٌ أَحَدُهُ عِنْدَ ثَلَاثَةٍ،
وَالْغَيْبُ أَنْ يَلْزِمَهُ التَّصَدُّقُ بِجَمِيعِ مَالِهِ، وَهُوَ مَوْجُودٌ زَمْرًا، وَكَذَا إِذَا كَانَ مَالُهُ
هُوَ عَلَى مَا يَكُونُ فِيهِ الزَّكَاةُ، وَهَذَا صَرَّحَ فِي كِتَابِ «لَهْجَةٍ»

قَالَ فِي «الشَّامِلِ» فِي قِسْمِ «الْمَبْسُوطِ» فِي «بَابِ الصَّدَقَةِ» قَالَ: جَمِيعُ مَا
أَمْلَكَ فِي الْمَسَاكِينِ صَدَقَةً، يَتَصَدَّقُ بِجَمِيعِ مَا يَمْلِكُ مِنْ أَمْوَالِ الزَّكَاةِ اسْتِحْصَانًا.

وَقَالَ الْفَقِيهُ أَبُو الْوَلِيدِ فِي «شَرْحِ الْجَامِعِ الصَّغِيرِ» ذَكَرَ أَبُو يُوسُفَ
فِي «الْمَالِي» - حَكَاهُ عَنْ أَبِي حَبِيبَةَ وَعَنْ نَفْسِهِ - أَنَّهُ إِذَا كَانَ مَالِي فِي الْمَسَاكِينِ
صَدَقَهُ، أَنْصَرَفَ إِلَى مَالِ الزَّكَاةِ، وَإِذَا كَانَ مَا أَمْلَكَ صَدَقَهُ، أَنْصَرَفَ إِلَى جَمِيعِ
الْأَمْوَالِ، وَفِي قَوْلِ مَالِكٍ: يَتَصَدَّقُ [١/٥٨١] بِشَيْءٍ مَالِهِ^(١)، وَفِي قَوْلِ الشَّافِعِيِّ
يَرْبِي، عَلَيْهِ كَقَارِئِ الْيَسِينِ^(٢)، وَذَوِي عَنِ الشَّافِعِيِّ أَنَّهُ لَا نَحْبَ عَلَيْهِ شَيْءٌ. إِلَى هُنَا
لَفْظُ نَفْقِهِ فِي «شَرْحِهِ».

وَجَهْ الْقِيَاسِ، أَنَّ الْمَالَ اسْمٌ عَامٌّ يَتَرَدَّدُ مَا يَحْتَضِرُ لِرِكَهُ فِيهِ، وَمَا لَا نَحْبَ فِيهِ

(١) وَفِي الْأَصْلِ «فِي الزَّكَاةِ» وَالنَّحْبُ مِنَ الْمَالِ، وَفِي «وَأَخُو»، وَفِي «وَأَخُو».

(٢) بِطَرِيقِ «الْجَامِعِ الصَّغِيرِ» مَعَ شَرْحِ الْمَنَافِعِ الْكَبِيرَةِ [ص ٣٩٨]

(٣) بِطَرِيقِ «تَعْدِيدِهِ» لِمَنْ بَرَأ [١/٥٧٤]، وَفِي «نَحْبٍ» يَنْفَعُ [١/١٢٥]، وَفِي «نَحْبٍ» حَبْلٌ.

لِلْمَحْرُشِيِّ [٩٤/٣].

بَطْنِ «الْمَالِ» لِلْمَعْنَى [٦٧١/٦]، وَفِي «نَحْبٍ» فِي «لَا» لِلْمَعْنَى «لَمْ يَحْبِ» [١/١٥٢].

وَالْمَحَارِجُ لِلْمَعْنَى «لَا يَحْبِ» لِلْمَعْنَى الْمَأْرُودِي [١/٥٥٧].

أَمَّا الرِّصِيَّةُ فَخُذْ المِيراثَ لِأَنَّهَا جِلَافَةٌ كُفْيَ فَلَا يَخْتَصُّ بِمَالٍ ذُو مَالٍ،
وَلِأَنَّ الطَّاهِرَ التَّوَّابَ الصَّدَقَةَ مِنْ فَاصِلٍ مَالِهِ وَهُوَ مَالُ الرِّكَاتِ، أَمَّا الرِّصِيَّةُ تَنْفَعُ فِي
حَالِ الْإِسْتِغْنَاءِ فَيَنْصَرِفُ إِلَى الْكُلِّ وَتَدْخُلُ فِيهِ الْأَرْضُ الْعَشْرِيَّةُ عِنْدَ أَبِي بَرْسَةَ
عَلَيْهِ السَّلَامُ لِأَنَّهَا سَبْتُ لَصَدَقَةٍ، إِذْ جِهَةُ الصَّدَقَةِ فِي الْعَشْرِيَّةِ رَاحِحَةٌ عِنْدَهُ، وَسَبْتُ
مُحَمَّدٍ - عَلَيْهِ السَّلَامُ - لَا تَدْخُلُ لِأَنَّهُ سَبْتُ الْعُقُوتِ، إِذْ جِهَةُ الْعُقُوتِ رَاحِحَةٌ عِنْدَهُ، وَلَا
تَدْخُلُ أَرْضُ الْخَوَاجِ بِالْإِجْمَاعِ لِأَنَّهَا يَتَمَحَصَرُ مُؤْنَةٌ

غاية البيان

الزَّكَاةُ، فَيَنْصَرِفُ الدَّرُّ إِلَى الْكُلِّ، كَمَا لَوْ أَوْصَى ثُلُثَ مَالِهِ؛ يَنْصَرِفُ إِلَى الْكُلِّ،
وَلَا يَخْتَصُّ بِمَا فِيهِ الرِّكَاتُ، أَلَا تَرَى إِلَى قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَا تَكُنْ لَكُمْ أَمْوَالُكُمْ بَيْنَكُمْ
بِالْبَطْلِ﴾ [سورة بقره: ١٨٨] حَيْثُ يَسَاوِي الْأَمْوَالُ كُلُّهَا، وَكَذَا قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿مَنْ تَرَكَ مَالًا
فَلْيُورَثْهُ﴾ [سورة نساء: ١٢].

ووجه الاستحسان: أَنْ يَذَرَهُ انْصَرَفَ إِلَى مُطْلَقِ الْمَالِ، وَالْمَالُ الْمُطْلَقُ يُرَادُّ
بِهِ مَالُ الرِّكَاتِ، وَالتَّجَارَةُ، وَالشَّوْنَانِ، بِدَلِيلِ أَنْ رَحْلًا يَوْ حَلَفَ بِاللَّهِ: مَا لِي مَالٌ؛
فَإِنْ يَمْنَعَهُ يَنْصَرِفُ إِلَى مَالِ الرِّكَاتِ مِنَ الدَّرَاهِمِ وَالْدَنَانِيرِ، وَمَالِ التَّجَارَةِ وَالشَّوْنَانِ،
فَكَذَا هُنَا (١).

وَلِأَنَّ إِبْجَادَ الْعَدَمِ مُغْتَرِبٌ بِإِبْجَادِ الوجودِ تَعَالَى، ثُمَّ يَجِبُ لِلَّهِ تَعَالَى الصَّدَقَةُ
فِي مُطْلَقِ الْمَالِ يَنْصَرِفُ إِلَى مَالِ الزَّكَاةِ، فَكَذَا يَجِبُ الْعَدَمُ، قَالَ تَعَالَى: ﴿حُدِّثْ
تَوْبَهُتْ صَدَقَةً﴾ [سورة بقره: ٢٠٠] - وَالصَّدَقَةُ لَا تُؤْخَذُ مِنْ حَمِيمِ الْمَالِ، بِحِلَافِ الرِّصِيَّةِ،
لِأَنَّ لَمْ نَحُدِّ فِيهَا مَثَلًا مَثَلًا بِمَالِ الرِّكَاتِ؛ فَانْصَرَفَتْ إِلَى مُطْلَقِ الْمَالِ.

(١) أَوْجَحَ الْحَدِيثُ فِي كِتَابِ الْأَسْمَاءِ وَأَدَاءِ الْأَدْيَانِ وَالتَّحْرِيرِ وَالْعَقْدِ مَاتَ الصَّلَافَةُ عَلَى مَنْ يَذَرُ
دِينَهُ [رُفْعُهُ ٢٢٦٨] وَمَعْنَاهُ فِي كِتَابِ الْعَرَاتِ مَاتَ مَنْ تَرَكَ مَالًا فَلْيُورَثْهُ [رُفْعُهُ ١٦١٤] مَنْ
حَسَنَ أَبِي هُرَيْرَةَ عَلَيْهِ السَّلَامُ
٢ مَالَهُ أَيْمِينَ يَكُونُ أَوْ يَكُونُ الْفَقْرُ كَمَا حُدِّثَ فِي حَشِيَّةِ الْمَجْلَدِ، وَوَالِدُهُ.

قوته، ثم إذا أصاب شئاً تصدق بما أمك، لأن حاجة هذه مقدمة ولم تقدره
لاختلاف أحوال الناس.

وقيل المخترف بنفسه قوة بيوم وصاحب لعله لشهر وصاحب لصباح
بسة على حسب استقامت في مدة وصولهم إلى المار، وعنى هذه صاحب
التجارة بنفسك بقدر ما يرجع إليه ماله.

قال ومن أوصي إليه ولم يعلم بالوصاية حتى مات شيئاً من المركة، فهو
وصي، والبيع حائر، ولا يخور بيع الوكيل حتى يعلم

بمعية المبيع

قوته، ثم إذا أصاب شيئاً تصدق بما أمك، وذلك لأن حاجة هذه أهم وأقدم،
وله يمين محمد بن محمد مقدار القوت، لأن ذلك يخفف عنه العيال وكثيرته

وقيل - إن كان مخترف بنفسه قوت يومه، وإن كان صاحب عنه بنفسه قوت
شهر، وإن كان صاحب صباح بنفسه قوت سنة، وإن كان من شئخار بنفسه مقدار
ما يرجع إليه ماله، لأن يد يدفعان إلى ما يتمرر اما يصل سنة سنة، ويد صاحب
الغلة شهراً فشهراً، ويد العامل يوماً فيوماً كذا ذكر قصير شهيد وعمره في
«شروح الجامع الصغير».

واراد بصاحب الغلة صاحب لنذور والحويت شي يواجره

قوله (ومن أوصي إليه ولم يعلم بالوصاية) حتى مات شيئاً من المركة - فهو
وصي، والبيع حائر، ولا يخور بيع الوكيل حتى يعلم

وصورة المسألة في «الجامع الصغير» المحمّد بن يعقوب عن أبي حنيفة ^(١)
في الرجل يموت، فيوصي إلى رجل، ولا يعلم أنه أوصى له، فيبيع ثوب وهو

(١) أشار في حاشية (١) من نسخة من بعض النسخ إلى أن هذه المسألة قد وردت في

غاية المسار

[٢٤٦: ٢] لا يَعْلَمُ بِوَصِيَّةٍ، قَالَ: حائِزٌ وَهُوَ وَصِيٌّ، وَهَذَا فِي التَّوَكُّلِ لَا يَجُوزُ بَيْعُهُ حَتَّى يَعْلَمَ أَنَّهُ وَكِيلٌ، فَمَا أَعْنَى إِسَانٍ فَبَعْدَ: «هُوَ حَائِزٌ»، وَلَا يَكُونُ تَهْيَأُ عَرِ التَّوَكُّلِ حَتَّى يَشْهَدَ عِنْدَهُ شَاهِدَانِ، وَزَجَلَ عَدْلٌ^(١)، إِنْ هَذَا لَفَقْدُ مُحْمَدٍ فِي أَصْلِ «الْجَامِعِ الصَّغِيرِ»، وَالْمَسْأَلَةُ الْأُولَى مِنَ الْحَوَصِّ، وَلَمْ يَذْكُرْ فِي «الْجَامِعِ الصَّغِيرِ» قَوْلَهُمَا كَمَا تَرَى.

وَقَدْ ذَكَرُوا فِي «شُرُوحِ الْجَامِعِ الصَّغِيرِ»: أَنَّ عِنْدَهُمَا: تَثْبُتُ الْعَوْلُ بِحَرِّ الْوَاحِدِ، سَوَاءٌ كَانَ عَدْلًا، أَوْ فَسَقًا، أَوْ عَدْلًا، أَوْ حُرًّا، أَوْ عَبْرَ ذَلِكَ كَالْوَكَاةِ قَالَ صَاحِبُ «الْهِدَايَةِ» (وَعَنْ أَبِي يُوسُفَ): أَنَّهُ لَا يَجُوزُ فِي الْفَضْلِ الْأَوَّلِ أَيْضًا).

يَعْنِي [٢٤٥/٢]: لَا يَجُوزُ بَيْعُ الْوَصِيِّ أَيْضًا قَلَّ الْعِلْمُ بِالْوَصِيَّةِ، اعْتِمَادُ بِأَوَكَاةٍ؛ لِأَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا بَيَانٌ، لَكِنْ الْوَكَاةُ قَلَّ الْمَرَّةِ، وَتِلْكَ بَعْدَ الْمَوْتِ وَرَوَى مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي يُونُسَ عَنْ أَبِي يُونُسَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بِخِلَافِ هَذَا، فَقَالَ فِي «شَرْحِ الْجَامِعِ الصَّغِيرِ»: وَعَنْ أَبِي يُونُسَ: أَنَّ الْوَكَاةَ بِمَزَلَةِ الْوَصِيَّةِ، وَلَا يُشْتَرَطُ فِيهَا الْعِلْمُ؛ لِأَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا إِثْبَاتُ الْوَلَايَةِ^(٢)، وَالْعَرَفُ بَيْنَهُمَا عَلَى ظَاهِرِ الرَّوَاةِ: أَنَّ الْوَصِيَّةَ حَلَاةٌ لَا بَيَانٌ، وَالْحَلَاةُ تَثْبُتُ بِدُونِ الْعِلْمِ كَالْإِرْثِ، وَلِهَذَا إِذَا بَاعَ الْوَارِثُ شَيْئًا مِنَ التَّرَكَةِ: نَصَحَ قَبْلَ الْعِلْمِ، فَكَمَا الْوَصِيُّ، إِلَّا أَنَّ الْحَلَاةَ فِي الْوَصِيَّةِ بِالِاسْتِخْلَافِ، وَفِي الْإِرْثِ لَا بِالِاسْتِخْلَافِ.

وَلَيْسَ كَذَلِكَ الرَّكْبُ، لِأَنَّ نَصْرَهُ بِحُكْمِ النَّبَاةِ، لَا بِحُكْمِ الْخَلَاةِ، وَلِهَذَا

(١) يَنْظُرُ الْجَامِعُ الصَّغِيرُ / مَعَ شَرْحِهِ الْبَاقِ لِكَبِيرِهِ [ص ٣٩٨ - ٣٩٩]

(٢) فِي - ص ١ «إِثْبَاتُ الْوَصَايَةِ»

في بعض حوارات

يُطْلَى الوَكَّالَةُ بالموت. وقد كان لو كَيْلُ بَاتٍ، لَا يَثْبُتُ تَصَرُّفُهُ قَبْلَ الْعِلْمِ؛ لِأَنَّ التَّوَكُّلَ مُتَّبِعٌ بِالْمَدْعِ، وَلَا يُتَصَوَّرُ لِسُرْعِ مَدْوَنِ الْعِلْمِ، بِخِلَافِ الوَصَايَةِ؛ لِأَنَّ الوَصِيَّ يَخْلُفُ الْمُوصَى عَنِ حُجُو مَكَانِهِ، كَالْوَرِثِ يَخْلُفُ الْمَوْتُورَ عَنِ حُجُو مَكَانِهِ، وَلَا حَاجَةَ إِلَى الْعِلْمِ، وَلِأَنَّ التَّوَكُّلَ وَالْعَزْلَ أَمْرٌ وَنَهْيٌ، فَتُعْبَرُ أَوْامِرُ الْعِبَادِ بِتَوَاهِيهِمْ بِأَوْامِرِ اللَّهِ تَعَالَى وَتَوَاهِيهِ، وَلَا يَلْزَمُ ذَلِكَ لَا بَعْدَ الْعِلْمِ وَالسَّمْعِ، فَكَذَا هَذَا، وَلِهَذَا لَمْ يُؤْمَرْ بِالْإِعَادَةِ مِمَّنْ صَنَّى مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ إِلَى بَيْتِ الْحَقْدِسِ بَعْدَ مَا حُوتِ الصَّلَةُ إِلَى الْكُعْبَةِ قَبْلَ الْعِلْمِ، وَإِذَا صَارَ وَجِبُ قَبْلِ الْعِلْمِ؛ لِمَنْتِ الوَصَايَةُ حُكْمًا؛ لِمَعَادِ السُّبْحِ، حَتَّى (١٠٣٤) لَا يَحْجُورُ رَدُّ الوَصَايَةِ بَعْدَ ذَلِكَ

وهذه [المسألة تكرر] 'دَكَّرْهَا، وَسَوْفَ يَحْيِيءُ ذَلِكَ فِي آخِرِ الْكِتَابِ فِي بَيْعِ الْأَوْصِيَاءِ، وَهَذَا الَّذِي ذَكَرَهُ مِنْ عَدَمِ حَوَارِ التَّصَرُّفِ قَبْلَ الْعِلْمِ بِالرَّكَاةِ إِذَا ثَبَتَ مَقْصُودُهُ.

وكذلك إِذْنُ الصَّيِّ وَالْعَدِّ بِالتَّحَرُّقِ، إِنْ كَانَ قَضَاءً لَا يَثْبُتُ بِدَوْنِ الْعِلْمِ؛ لِأَنَّ الْإِذْنَ مِنَ الْأَدَانِ بِمَعْنَى الْإِعْلَامِ، وَالْإِعْلَامُ لَا يُتَصَوَّرُ بِدَوْنِ الْعِلْمِ

أَمَّا إِذَا ثَبَتَتْ تَوَكَّالَةُ فِي صِفَتِ أَمْرِ الْحَاضِرِ بِالتَّصَرُّفِ؛ فَهِيَ رَوَايَاتُ: نَحْوُ أَنْ قَالَ التَّوَكُّلُ لِرَحْلٍ 'أَهَبْتُ بِعَبْدِي إِلَى فُلَانٍ، فَبَيْعُهُ فُلَانٌ مَثَلٌ، عَدَّ هَبَ الرَّحْلُ بِالْعَدِّ بِهِ، وَأَحْبَرَهُ أَنْ صَاحَبَتِ الْعَبْدَ أَمْرَهُ [أَنْ] 'بَيْعُهُ، فَاشْتَرَاهُ؛ صَحَّ شَرْؤُهُ مِنْهُ

وَأِنْ لَمْ يُخْبَرْهُ بِذَلِكَ وَاشْتَرَاهُ مِنْهُ، ذَكَرَ مُحَمَّدٌ فِي كِتَابِ «التَّوَكَّالَةِ» أَنَّ السُّبْحَ جَائِزٌ، وَجَعَلَ مَعْرِفَةَ الْمُشْتَرِي بِالتَّوَكُّلِ كَمَعْرِفَةِ الْمَدْعِ، وَذَكَرَ فِي كِتَابِ «الْإِبَادَاتِ» أَنَّهُ لَا يَحْجُورُ لِسُّبْحٍ، وَذَكَرَ فِي «الْمَأْذُونِ الْكَبِيرِ» مَا يَدُلُّ عَلَى حَوَارِ السُّبْحِ، وَهُوَ أَنَّ

(١) مَا فِي الْمَقْرُونِ فِي ١٠٣٤ «مسألة مكررة».

(٢) مَا فِي الْمَقْرُونِ بِإِذَا مِنْ ١٠٣٤، وَفِي ١٠٣٤، وَفِي ١٠٣٤، وَفِي ١٠٣٤.

يقول المولى لقوم ببيعوا عتدي، وبس قد أدت له في التخارة، فبيعوه؛ حار وإن
ثم نعم لعبد يثبث مولى كذا في «شرح الطحاوي»^١

وأما العزل فقصدي لا يصح بدون العلم، والحكمي يصح بدون العلم،
كما إذا مات الموكل ومحو ذلك، وكذلك الخجر.

ثم إثبات الوكالة يصح بحر أو عتد، عتدًا كان أو فاسقًا،
رجلًا كان أو امرأة، صبي كان أو بالغًا، وكذلك العزل عتدهما يثبت بحر الواحد
مطلقًا.

وعند أبي حنيفة رحمه الله يشترط لعدو أو لعداة، حتى لا يثبت العزل عتد
إلا بخير الاثنين، أو بخير الواحد العتد.

قالوا في «شروح الجامع الصغير» وعلى هذا لحلاف مولى العتد لحابي
إد أخير مانجايه، فباع أو أعتد، هل بصير مختارًا بعداء^٢ وكذا لشبيع إذا مكث
بعدهما أخير بالشع، وكذا البكر إذا سكث بعدهما أخيرت بهكاح الولي^٣

وكذا الذي أسلم في دار الحرب، ولم يهاجر، فأخير بالشرائع، وكذا العتد
اسمًا دون إد أخير بالخير، فعند أبي حنيفة رحمه الله لا بُدَّ من العدو، أو العداة، حتى
يُفسر المولى محذورًا [١٢٤١٠] لعداء، وتظل حق الشع بالنسكوت، وتكون
السكوت رضا في البكر، ويرمى [١٢٤١٧] بالشرائع [على الذي أسلم]^٤.

وعندهما لا يشترط العدو والعداة^(٥).

١ بصر من محصر الطحاوي للأبيحاني [ق/ ٤١٧].

٢ ن من المعجم في ٨٢٤: على من أسلم.

٣ ن من معجم الفرجي [١٦/ ٨٧].

وعن أبي يوسف أنه لا يجوز في الفضل لأول أحد لأن الوصاية منه
تعد الموت فتعثر بالإنابة قلته وهي نوكية

كتاب الأسماء

وجه قولهما أن هذا من باب التعاملات، وليس شهادة، أي لا شرط
لفظة الشهادة ومجلس القضاء، فيعثر حذر بواحد عدلاً كان أو سم بكن، كما في
لو كالة والإذن، وكما إذا كان المخبر رسولاً، حيث لا شرط العدد والعدالة

والحاصل: أنهما يعتبران الانتهاء بالانتهاء، لأنه لو أخبر واحد باله كانه
حار، فكذا إذا أخبر واحد بالعرل

وجه قول أبي حنيفة بين أن الإحصار بالعرل، محذور ومحرور ذلك، أنه
الإحصار بالوكالة من حيث إنه يتصرف في ملك نفسه، ونهذه لا بشرط فيه لفظة
الشهادة ومجلس القضاء، ويثبت الإلزامات من وجه، لأنه يترتب الإباح من
لتصرف، فلو كان إلزاماً من كل وجه، لزوعي فيه شرائط لشهادته، وهو إلزام من
وجه دون وجه، فزوعي فيه أحد وضمي لشهادته وهو العدد، أو العدد

وبهذا فارق لإحصار بوكالة، لأنه ليس فيها معنى الإلزام، لأن بوكيل محذور
بأن يفعل، وبين ألا يفعل، فله يترخ فيها شرائط لشهادته أصلاً

وقال فخر الدين قاضي حان في الشرح للمصنف الصمير: «ودكر الطحاوي في
ومعية أبو جعفر يثبت، أن الوكالة لا تثبت بقول بواحد خاص عند أبي حنيفة،
وإن ثبت بتصديق بوكيل، حتى لو كذبه لا يثبت، فعلى هذا لا فرق بين بوكيله
والعرل، لأن في العرل إذا صدقه ينعزل»

قوله (لأن الوصاية منه)، أي حفل الغير باب منه

وروحه لقرني على الصهر أن موضعية جلافة لإصافتها بي زمان بطلان
الإدانة فلا يتوقف على العلم كما في تضارب الوارث (١٧٦).

أما الوكالة فإدانة إقيم ولا يثبت استوجب عنه فتوقف على العلم، وقد إن
لو توقف لا يموت النظر بقدره المؤكل، وفي الأول يموت لعنصر الموصي
(ومن أغلفه من ناس بالوكالة يتخوّر تصرفه) لأنه إثبات حق لا إنزاع أمر

قال: (ولا يكون استيفاء عن الوكالة حتى يشهد عبده شاهداً أو رجلاً
عذلاً) زهد عند أبي حنيفة (١٧٧)، وقال: هو والأول سواء لأنه من
المعاملات وبالأول جد فيها كفاية.

عليه البيان

ولا يقان الإجابة لم تستعمل في كتب الفقه^(١) بهذا المعنى، لأن المستعمل
فيها أنها بمعنى الرجوع إلى الله تعالى

لأننا نقول: كل ثلاثي إذا أريد تغديته، يُعدّ واحد لأشياء لثلاثة، بهمة،
والباء، والتصغير، وهو القياس، ولهذا فإن الرّمحشري^(٢) في أول سورة البرم
في تفسير قوله: ﴿فِي ذَوِّ الْأَرْضِ﴾ (البرم ٣)، «أي، في أدنى أرضهم لن
غدوهم، على إبان اللام مات انصاف إليه»^(٣).

ثم إذا كان فعل متعدّي بأحد هذه الأشياء لازماً، يكون به متعدّي إلى
واحد، وإذا كان متعدّي إلى واحد يكون به^(٤) متعدّي إلى اثنين، وإذا كان متعدّي
إلى اثنين: يكون به متعدّي إلى ثلاثة، فافهم.

(١) شارفي حاشية الأصل بي أنه وقع في بعض النسخ «العدة» بدل «العدة» وهو سوي.

ومع في الأصل، وإع، وإم، وإص، وإنج.

(٢) بغير الكشف، برمحشري [١٦٦/٣]

(٣) ما بين المعقوفين رده من الأصل، وإم، وإنج، وإع، وإص.

وله أنه حرٌّ مُلزمٌ فيكون شهادة من وحيه فيشترط أحد شرطيهما وهو الغدو
أو العدة، بخلاف الأول، وبخلاف رسول الموكَّل لأن عدرته كعارة تُرسل
بمخافة إلى الإرسال.

وعنى هذا الخلاف إذا أخرج المولى ببيعة عنده واستبيع والكفر
والمُسْلِم الذي لم يُهاجر.

وإذا باع القاضي، أو أُميئة عنداً للقرماء، وأحد المال فصاع، واستحق
العند، لم يضمن لأن أمين القاضي قائم مقام نقصي ونقصي مقام الإمام

عبد النبي

قوله: (بخلاف الأول)، وهو الإعلام [المعروف] بالوكالة، يعني: ليس فيه
معنى الإلزام أصلاً، فلم يشترط فيه العدة والعدة.

قوله: (وإذا باع القاضي، أو أُميئة عنداً للقرماء، وأحد المال فصاع،
واستحق العند، لم يضمن)، وهذه من مسائل «الحامع الصغير».

وصورتها فيه «محمد بن يعقوب عن أبي حنيفة ^{رضي الله عنه}، في الرجل يموت
وعليه دينٌ مئة درهم لرجل، وله عندٌ يتوي مئة درهم، ويرفع الغريم الوصي إلى
القاضي، فيأمرُ بالبيع للغريم في دينه، فيبيعه بمئة درهم، فيقص الوصي لثمن
مهلك، ثم يستحق العند من يد المشتري قال يزوج المشتري بالثمن على
الوصي، ويؤخذ الوصي على الغريم، ولو كان الذي باعه أمين القاضي، أو
نقصي، رجع المشتري على الغريم بالثمن، وانوارث إذا بيع له سيرة الغريم
سراً». إلى هنا نطق محمد في أصل «الحامع الصغير»

أعني أن الوصي إذا باع العند وقصر الثمن، فصاع لثمن في يده، ثم استحق

وَكُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ لَا يُلْخِصُهُ صَمَانٌ نَحْنُ لَا يَتَفَاعَدُ عَنْ قَبُولِ هَذِهِ الْأَمَانَةِ فَيَصْبِغُ
الْحَقُوقَ وَيَرْجِعُ الْمُشْتَرِي عَلَى الْعُرْمَاءِ ، لِأَنَّ التَّبِعَ وَاقِعٌ لَهُمْ فَيَرْجِعُ عَلَيْهِمْ عِنْدَ

عَنْهُ تَبَيُّنٌ

الْعَبْدُ أَوْ مَاتَ قَبْلَ الْقَبْضِ ، رَجَعَ الْمُشْتَرِي بِالشَّمْرِ عَلَى الْوَصِيِّ ، لِأَنَّ حَقُوقَ بَعْدِ
تَرْجِعُ إِلَيْهِ ، لِأَنَّهُ عَاقِدٌ ، ثُمَّ تَرْجِعُ الْوَصِيُّ بِدَلَّتْ عَلَى الْغَرِيمِ [١٥٢٦] ، لِأَنَّ الْقَصْدَ
لِجَفَةِ الْأَخْلِ عَمِلَ غَيْبَهُ لِأَخِي الْغَرِيمِ ، وَالْقَاصِي نَحْنُ أَمَرَ الْوَصِيَّ بِالسَّيِّئِ ، صَارَ
كَالْمُكْرَاهِ ، فَوَجِبَ حَاصِلُ الْقَصْدِ عَلَى الْغَرِيمِ ، لِأَنَّ التَّبِعَ وَقَعَ لِأَخِيهِ .

فَلَوْ بَاعَ الْقَاضِي أَوْ أَمِيَّهُ وَقَبَضَ الشَّمْرَ ، وَصَاعٌ فِي يَدِهِ ، ثُمَّ اسْتَحَقَّ الْعَبْدُ أَوْ
مَاتَ قَبْلَ الْقَبْضِ ، لَا يَرْجِعُ الْمُشْتَرِي عَلَى الْقَاضِي ، وَلَا عَلَى أَمِيهِ ، وَكَانَ
عَاقِدًا ^(١) ، بَلْ يَرْجِعُ عَلَى الْغَرِيمِ ، لِأَنَّ أَمِينَ الْقَاضِي لَا عَهْدَ عَلَيْهِ ، كَمَا لَا عَهْدَ
عَلَى الْقَاضِي ، لِأَنَّ لَوْ أَوْحَدَ الْقَصْدَ عَلَى الْقَاضِي أَوْ أَمِيهِ ، لَتَفَاعَدَ لِسَرِّ عَنِ
عَهْدِهِ هَذِهِ الْأَمَانَةُ ؛ حَقٌّ مِنَ الْقَصْدِ ، فَجَبَتْ تَصْبِغُ حَقُوقَ الْمُسْلِمِينَ ، فَلَمَّا نَعَدَ
الرَّجُوعَ عَلَى الْقَاضِي أَوْ أَمِيهِ ، وَجِبَ الرُّجُوعُ عَلَى الْغَرِيمِ ، لِأَنَّ التَّبِعَ وَقَعَ لِأَخِيهِ ،
كَمَا إِذَا كَانَ لِعَبْدٍ عِنْدَ مُحْضَرٍ ، أَوْ صَبًّا مُحْضَرًا .

وَلَوْ بَاعَ الْوَصِيُّ الْعَبْدَ لِمَنْعَةِ الْوَارِثِ ، فَصَبَّ الشَّمْرَ فَصَاعٌ ، ثُمَّ اسْتَحَقَّ بَعْدُ
أَوْ مَاتَ قَبْلَ الْقَبْضِ رَجَعَ الْمُشْتَرِي بِالشَّمْرِ عَلَى الْوَصِيِّ ، ثُمَّ الْوَصِيُّ عَلَى الْوَارِثِ .
وَلَوْ بَاعَهُ أَمِينَ الْقَاضِي يَرْجِعُ الْمُشْتَرِي عَلَى الْوَارِثِ ، فَإِنَّ كَانَ الْوَارِثُ صَغِيرًا ،
يُنْصَبُ الْقَاضِي عَنْهُ وَصِيًّا فَيَقْبِضُ دُونَهُ .

وَأُورِدَ بِمَقِيَّةِ أَبِي اللَّيْثِ فِي «شرح الجامع الصغير» [٥ : ٨ : ط ١] سَوْالًا وَجَوَابًا
فِي هَذَا الْمَقَامِ فَقَالَ : «فَإِنْ قِيلَ : بَرَّ طَهْرٌ لِلْيَتِيمِ مَالٌ آخَرُ بَعْدَ ذَلِكَ ، مَا حُكْمُهُ ؟»
قِيلَ : لِلْغَرِيمِ أَنْ يَأْخُذَ دُونَهُ بِمَا شَكَ ، وَأَمَّا الْعَتَّةُ إِنِّي غَرِيمٌ ، يَجُوزُ أَنْ يُفَادَ

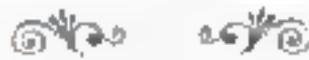
(١) رَجَعَ بِالْأَصْلِ : حَقُوقَ الْعَبْدِ . وَالْعَبْدُ مَنْ : أَدْنَى ، وَفِيهِ ، وَانْحِ ، وَاع ، وَاض .

(٢) فِي «ع» : إِنْ كَانَ عَامِدًا .

قَالُوا وَيَجُورُ أَنْ يُقَالَ يَرْجِعُ بِأَلْمَانَةِ الَّتِي عَرَمَهَا أَيْضًا لِأَنَّهُ لِحَقُّهُ فِي أَمْرِ
نُصِيبَ، وَالْوَارِثُ إِذَا بَاعَ لَهُ بِمُسْرَةٍ لَعَرِيمٍ لِأَنَّهُ إِذَا لَمْ يَكُنْ فِي انْتِزَاعِ ذَيْنِ كَرِ
انْعَاقُ عَائِلَةٍ لَهُ

عَلَيْهِ سَلَامٌ

قوله: (قَالُوا)، أي قال بعضايع، وهذا إشارة إلى جواب العقبة أي اللب
قوله: (يَرْجِعُ بِأَلْمَانَةِ الَّتِي عَرَمَهَا)، أي يَرْجِعُ الْعَرِيمُ
[قوله] (دَاعٍ لَهُ)، أي، لآخر الوارث. وقد مرَّ بيانه



فصل آخر

وإذا قال القاصي قد قصيت على هذا بالرحم فارحمه، أو بالقطع فاقطعه،
أو بالضرب فاضربه، وسعت أن تفعل.

وعن محمد أنه رجع عن هذا وقال لا تأخذ بقوله حتى تعين الحجة،
لأن نونه يَحْتَمِلُ الْعَلَطَ وَالْخَطَأَ وَالتَّذَارُكَ عِزٌّ مُنْكَرٌ، وعلى هذه الرواية لا
يُقْبَلُ كِتَابُهُ. واستحسن لمشايع هذه الرواية تصاد حال أكثر القصود في رمائنا
لا في كتاب القاصي بالحاجة إليه.

عنه نيل

فصل آخر

مسئل هذا الفصل متممة لجمعها أضل واحداً، وهو أن قول القاصي بأمراده
بين العزب وبعدة مقبول أم لا؟ فذلك ذكره في فصل على جده.

قوله: (وإذا قال القاصي، قد قصيت على هذا بالرحم فارحمه، أو بالقطع
فاقطعه، أو بالضرب فاضربه، وسعت أن تفعل)، وهذه من مسائل الجامع الصغير.

وصورتها فيه: «محمد عن يعقوب عن أبي حيفة رضي الله عنه قال إذا قال القاصي
لقد قد قصيت على هذا بالرحم، وسعت أن ترجمه، وإذا قال: قد قصيت عليه
بالقطع فاقطعه، وسعت أن تقطعه، وكذبت الصر»^١، إلى هنا نسط محمد في
أصل الجامع الصغير.

وقال الفقيه أبو الليث: «وروي عن محمد بن سماعة عن محمد بن الحسن
بن قيس لا يسمعه ذلك ما لم تكن الشهادة بخبرته»

قالوا في «شرح الجامع الصغير»: وعنى قياس هذه الرواية ألا يقبل كتاب

ووجه ظاهر الرواية أنه أخير عن الأمر بمنك إنشاءً فيقبل لحلوله عن لثمة.
ولأن طاعه أولى لأمر وجهه، وفي تصديقه طاعة.

وقال لإمام أبو منصور (١٠٤٩) هـ: إن كان عدلاً عاجلاً يقبل قوله بالعدم
نهمة الخطر وإنجابه، وإن كان عدلاً عاجلاً يتنفس، فإن أحسن تفسير وجه
تصديقه أولاً فلا، وإن كان عاجلاً فاسقاً أو غالياً فاسقاً لا يقبل إلا أن يعي
سبب تحكم بنهمة الخطر وإنجابه.

القاضي إلى القاضي.

ثم قالوا: وبهذه الرواية أخذ مشايخنا.

وقالوا: ما (١٠٤٩) أحسن هذا في رواية، لأن (٣١٩) م | الفصحة قد صدر.
فلا [يؤمنون]، لا لهم لم يأخذوا بهذه الرواية في كتاب القاضي إلى القاضي،
وأخذوا بظاهر الرواية للضرورة.

وجه هذه الرواية أن قول الواحد لا يكون حجة، وقبول حجر الواحد رتبة
الأسياء - عنهم الصلاة والسلام - لأن معهم علامات المعجزة، وهم مغموسون عن
الكذب، وإد لم يكن قول الواحد حجة، لا يقبل قوله ما لم تكن الشهادة بحضرته.

وجه ظاهر الرواية: قوله تعالى ﴿أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ﴾
[٥٩]، والقاضي من أولى الأمر، فيقبل قوله؛ لأن قبول قوله من الطاعة،
ولأن القاضي أمين المسلمين فيما نوص إليه، فيجب تصديقه، وصدر إجابته بحق
الولاية كإخبار الجماعة، فوجب الاعتماد على قوله، ولهذا كان كتاب القاضي إلى
القاضي حجة؛ لأن شهادته وإجابته بمرفة شهادته شاهدين، فصَحَّ نقله، كشهادة

(١) ما من المعقولين في (١٠٤٩) هـ.

(٢) ينظر: (شرح الهداية) [٣٥٩]، (البيان شرح الهداية) [٩٦٩]، (شرح القير) [٣٥٩، ٧].

قال: وإذا عُرِلَ القاضي، فقال لرجلٍ: أخذت منك ألفاً، ودفعتها لي فلان، قصيتُ بما عليك، فقال الرجل: أخذتها طئماً، فأنقول قول القاضي وكذا لو قال قصيتُ بقطع يدك في حق، هذا إذا كان الذي قُطعت يده والذي أُجِد منه المال مُبرّئاً أنه فعَلَ ذلك وهو قاصر (ووجهه أنهما لمّا توفقا أنه فعَلَ ذلك في قضائه كان الظاهر شهادته).

عنه البيهقي

الشاهدين على شهادة شاهقين.

وقال الشيخ أبو منصور الماتريدي: «مسألة على أن يقولوا إن كان القاضي عالماً عدلاً؛ قيل قوله؛ بقوله تعالى: ﴿وَأُولَئِكَ لَا مِرْيَكَ﴾، وإن كان فاسقاً جاهلاً، أو فاسقاً عالماً؛ لا يقبل، ولا يعمل به، إلا أن يُعائِنَ سبب الحكم، وإن كان عدلاً غير عالم؛ يُستفسر: إن أحسن وحب تصديقه وقبول قوله، وإلا فلا. وإذا لا يقبل قوله إذا كان فاسقاً قبل مُغايبة سبب الحكم؛ بقوله تعالى: ﴿إِنْ جَاءَكَ فَاسِقٌ بِبَيِّنَاتٍ فَأَتَّبُوا﴾ [الحجرات ٦].

قوله: «يُستفسر» أي، عن قصديه، «إن أحسن» أي، تصدير قصديه.

قوله: (وإذا عُرِلَ القاضي، فقال لرجلٍ: أخذت منك ألفاً، ودفعتها لي فلان، قصيتُ بما عليك، فقال الرجل: أخذتها طئماً، فأنقول قول القاضي). وهذه من مسائل «الجامع الصغير».

وصورتها فيه: «إن عُرِلَ القاضي عن القضاء، فقال: قد أخذت منك دراهم، ودفعتها لي فلان، وقصيته بها له عليك، فقال المأخوذ منه: بن أخذتها طئماً؛ كان القول قول القاضي».

وكذلك إن قال قصيتُ عليك بقطع أيدي حق، فمض صاحب اليد، بن طئمه طئماً، كان القول: «إن قول القاضي إذا كان لمقطوعة يده والمأخوذ

بِذَلِكَ الْقَاضِي لَا يَقْضِي بِمَحْجُورٍ ظَاهِرًا (وَلَا يَمِينُ عَلَيْهِ) لِأَنَّهُ تَمَّتْ فَعْلُهُ فِي
قَضَائِهِ بِتَصَدُّقٍ وَلَا يَمِينُ عَلَى الْقَاضِي

مِنْهُ لِمَا يُقَرَّرُ فِي ذَلِكَ كَمَا، وَالْقَاضِي يَقْضِي قَبْلَ أَنْ يُعْرَلَ^(١) إِنْ هِيَ لَفْظٌ مُحْتَمِلٌ
فِي أَصْلِ «الْجَامِعِ الصَّغِيرِ»، وَذَلِكَ لِأَنَّهُمَا أَقْرَأَا أَنَّ الْقَاضِي فَعَلَ ذَلِكَ فِي حَالِهِ
اِقْتِصَاءً، وَهُوَ أَمِينٌ فِي تِلْكَ الْحَالَةِ، فَكَانَ الْقَوْلُ الْقَاضِي بِشَهَادَةِ الظَّاهِرِ، لَا رَدَّ
لِصَدْرِهِ مِنْ حَالِ الْقَاضِي إِلَّا يَجُوزُ، فَلَا يَكُونُ صَامِتًا. لِأَنَّهُ يَعْمَلُ الْقَاضِي عَلَى وَجْهِ
الْحُكْمِ لَا يُوجِبُ الضَّمَانَ، وَلَا تَمِينٌ عَلَى الْقَاضِي، لِأَنَّهُ لَوْ وَخَبَ عَلَيْهِ لَتَنَادَى
النَّاسُ عَنْ مَاشِرِهِ بِقَضَاءٍ، فَتَصَيَّحُ حِينَئِذٍ حُقُوقُ النَّاسِ، وَلَئِنْ لَوْ أَلْفَمَا عَلَيْهِ
الْيَمِينَ، لَكَانَ حَصْمًا، وَقَعْدًا لِحُضْمٍ لَا يَجُوزُ، وَالْقَاضِي عَهْدٌ أَيْ لَا حَصْمَ
وَلَا ضَمَانَ عَنْ الْآخِ وَالْقَاطِعِ أَيْ لَا يَنْفَعُهُمَا وَقَعَ بِقَضَاءِ الْقَاضِي ظَاهِرًا، فَلَا
يُوجِبُ الضَّمَانَ.

وَكَذَلِكَ لَوْ قَالَ الْمَأْخُوذُ مِنْهُ، أَوْ الْمَقْطُوعَةُ بِهِ، أَحَدُ أَوْ قَضَيْتُ مِنْ أُنْ
تَكُونُ قَضِيًّا، أَوْ بَعْدَ الْعَزْلِ، وَلَمْ يُلْ قَوْلُ الْقَاضِي أَنَّهُ فَعَلَهُ فِي حَالِهِ الْقَاضِي، وَلَا
ضَمَانَ عَلَيْهِ، لِأَنَّهُ لَمَّا أَسَدَ فَعْلُهُ إِلَى حَالَةِ الْقَضَاءِ، وَكَانَ قَضَائُهُ مَعْرُوفًا، كَمَا تَكَرَّرَ
أَصْلًا^(٢)، إِلَّا أَنَّ لَاجِدَ وَالَّذِي اسْتَوْفَى الْقَطْعَ - إِنْ كَانَ قِصَاصًا - ضَمَانَ فِي هَذِهِ
الصُّورَةِ، وَإِنْ كَانَ مُتَجَرِّسًا أَوْ أَقْرَبَ الْقَاضِي، لِأَنَّهُمَا أَقْرَأَا بِسَبَبِ يُوجِبُ الضَّمَانَ، لَئِنْ
قَبِلْنَا قَوْلَ الْقَاضِي فِي دَفْعِ [٥٠١٧٠] الضَّمَانَ عَنْ نَفْسِهِ، لَا فِي إِبْطَالِ الضَّمَنِ عَنْ
غَيْرِهِ، بِخِلَافِ الْفَصْلِ الْأَوَّلِ، وَبِهِمَا لَا يَضْمَانُ وَإِنْ أَقْرَبَ بَعْدَ أَقْرَبِهِ الْقَاضِي، لِأَنَّهُ
قَوْلُ الْقَاضِي فِي حَالِ قَضَائِهِ حُجَّةٌ، وَدَفْعُهُ لِمَا يَلِي رَدَّ الدَّيْنِ أَوْ الْمَحْجُورِ
صَحِيحٌ، هَذَا إِذَا كَانَ الْمَالُ مُسْتَهْنَكًا

(١) «الجامع الصغير» مع شرحه النافع الكبير، [ص ٢٠ - ٢١]

(٢) أي الضمان عن أصل كذا جاء في حاله (٥٠)

(وَلَوْ أَقَرَّ الْقَاطِعُ وَالْأَخِذُ بِمَا أَقَرَّ بِهِ الْقَاضِي لَا يَضْمَنُ أَتَيْتَ) لِأَنَّهُ فَعْلُهُ فِي حَالِ الْقَضَاءِ وَدَفْعُ الْقَاضِي صَحِيحٌ كَمَا إِذَا كَانَ مُعَيَّنًا (وَلَوْ زَعَمَ الْمَقْطُوعُ يَدَهُ أَوْ الْمَأْخُودُ مَالَهُ أَنَّهُ فَعَلَ قَبْلَ التَّقْيِيدِ أَوْ بَعْدَ الْعَرْلِ وَلَقَوْلُ الْقَاضِي أَتَيْتَ) هُوَ الصَّحِيحُ لِأَنَّهُ أَتَيْتَ فَعَلُهُ إِلَى حَالِهِ مَعْهُودَةٌ مُتَّفِقَةٌ لِلضَّمَانِ فَصَارَ كَمَا إِذَا قَانَ طَقَّتْ أَوْ أَغْتَمَتْ وَأَنَا مَجْزُوءٌ وَلَجُوزٌ مِنْهُ كَانَ مَعْهُودًا.

وَلَوْ أَقَرَّ الْقَاطِعُ وَالْأَخِذُ فِي هَذَا الْفَضْلِ بِمَا أَقَرَّ بِهِ الْقَاضِي؛ يَضْمَنُ لِأَنَّهُمَا أَقَرَّا بِسَبَبِ الضَّمَانِ، وَقَوْلُ الْقَاضِي مَقْبُولٌ فِي دَفْعِ الضَّمَانِ عَنْ تَقْيِيدِ

عَايَةِ الْبَيَانِ

أَمَّا إِذَا كَانَ قَانِمًا فِي يَدِ الْأَخِذِ، وَأَقَرَّ بِمَا أَقَرَّ بِهِ الْقَاضِي؛ يُؤْخَذُ مِنْهُ، سِوَا ذَلِكَ الْمَأْخُودُ مِنْهُ الْقَاضِي أَنَّهُ فَعَلَهُ فِي حَالِ الْقَضَاءِ، أَوْ دَعَى فَعَلَهُ فِي غَيْرِ حَالِ الْقَضَاءِ؛ لِأَنَّ الْأَخِذَ أَقَرَّ بِسَبَبِ الضَّمَانِ، حَيْثُ أَقَرَّ أَنْ الْبَدَّ كَانَتْ لِلْمَأْخُودِ مِنْهُ، وَلَا تُنْفَعُ قَوْلُهُ فِي دَعْوَى التَّمَلُّكِ بِلَا حُجَّةٍ، وَقَوْلُ الْقَاضِي الْمَعْرُوفُ يَسَّرُ بِحُجَّةٍ

قَوْلُهُ: (كَمَا إِذَا كَانَ مُعَيَّنًا)، يَعْنِي: إِذَا كَانَ دَفْعُ الْقَاضِي الْمَالَ إِلَى الْآخِذِ مُنَاقِبَةً فِي حَالِ الْقَضَاءِ، لَا نَضْمَنُ الْآخِذَ؛ لِأَنَّهُ وَجِدَ الْآخِذَ فِي حَالِ الْقَضَاءِ، وَكَذَلِكَ هَذَا، لَا يَضْمَنُ أَيْضًا؛ لِأَنَّ الْآخِذَ وَجِدَ فِي حَالِ الْقَضَاءِ؛ لِأَنَّ الْمَأْخُودَ مِنْهُ مُفَرَّغٌ أَنْ ذَلِكَ وَقَعَ فِي حَالِ الْقَضَاءِ (١٥٠ ٣٥٠)، وَلَكِنَّهُ وَقَعَ ظُلْمًا.

قَوْلُهُ: (كَانَ مَعْهُودًا)، أَيُّ مَعْلُومًا عِنْدَ النَّاسِ.

قَوْلُهُ: (وَلَوْ أَقَرَّ الْقَاطِعُ وَالْأَخِذُ فِي هَذَا الْفَضْلِ بِمَا أَقَرَّ بِهِ الْقَاضِي؛ يَضْمَنُ) أَرَادَ بِهَذَا الْفَضْلِ: مَا إِذَا زَعَمَ الْمَأْخُودُ مِنْهُ، أَوْ الْمَقْطُوعُ يَدَهُ: أَنَّ الْآخِذَ، أَوْ الْقَاطِعَ وَقَعَ قَبْلَ تَقْيِيدِ الْقَضَاءِ، أَوْ بَعْدَ الْعَرْلِ.

لَا يُقَالُ: الْقَاضِي لَا يَضْمَنُ، لِإِصَافَةِ الْفِعْلِ إِلَى حَالِهِ مَعْهُودَةٍ مُتَّفِقَةٍ لِلضَّمَانِ.

لا في إبطال سبب التصديق غيره ، بخلاف الأول لأنه ثبت فعله في قصده
بالتصديق (ولو كان نمان في يد الآخر فتمت وقد أقر بما أقر به القاضي
والمأخوذ منه النمان صدق نقاضي في أنه فعله في قصده أو ادعى أنه فعله في

عنه المبدأ

فمنهي ألا تضمن الأخذ ولفظ أيضاً ، لأنها أشد الفعل أصلاً إلى حادثة معبودة
مما به للمصان

لأننا نقول جهة الصمان راحة ، لأن إقرار الرجل على نفسه بسبب الصمان
حجة قطعية . وقضاء نقاضي حجة طاهرة ، والظاهر لا يعارض القطعي

ويختتم كتاب «أدب القضاء» بمسائل

قضاء القاضي بعلمه . قال في «خلاصة المتناوي» : «القاضي يقضي في حقوق
العاد بعلمه ، بأن علم في حال قصاته في مضرة أو فلاًناً عصب مأل فلال ، أو طنو
مرأته» (١)

وفي «التجريد» في آخر كتاب «الخدود» عن محمد رحمته أنه رجع عن هذا
وقال لا يقضي بعلمه ، وفي الخدود التي هي حق لله تعالى - كخذ الربا ، وشرب
الخمر ، لا يقضي بعلمه ، إلا أنه إذا أتى بالسكران يُقرّره ، وفي التخصيص وخذ
القدم . يقضي بعلمه .

وأما رد علم قل انشاء في حقوق العاد عند أبي حنيفة . لا يقضي بدت
المعلم إذا رُفعت إليه تدك لحدته ، وعندهما يقضي (٢) .

(١) بطر «خلاصة لفروق» لبخاري [ق/٢٤٩] .

(٢) قال المحقق في «شرح الوهاب» لشرطاني والمختار لأن عدم حكمه بعلمه معناه . كما لا
يقضي بعلمه في الحدود العالقة به بدني ، كزنا وحجر مطلقاً ، غير أنه يعبر من به أثر سكو
للهمة . وعن الإمام إن عدم القاضي في حلاق ، صدق وعصب يشك لحيلولة على وجه يحبه لا
العصب . قال في «الأنباء» : «بغوى أنوم عن عدم العمل بعلم القاضي في رمان كما في»

عبر قصته يؤخذ منه) لأنه أمر أن أبدا كنت له فلا يصدق في دعوى ملكه
إلا بحجة، وقول المأزول فيه ليس بحجة، والله أعلم

﴿ نهاية البير ﴾

وعلى هذا الخلاف إذا علم في غير المضير الذي هو فيه قاصي، ثم حضر
مضره، فربعت إليه تلك الحادثة.

وفي «التحريد» حفل قور محمد مع أبي حبيبة، ولو علم في رُشاق مضره
عنده يضي.

وختلف المشايخ على قور أبي حبيبة ^(١٢)، وسواء كان مُعلداً على
الرَّسَائِقِ، أو لم يكن

واصل هذا أن قصاء القاصي في بقرية والمصرة، لا ينفذ عند أبي حبيبة
ومحمد ^(١٣).

ولو علم حادثه - وهو قاصي في مضره - ثم غرر عن القصة، ثم أعذ على
انقضاء بعد ذلك عند أبي حبيبة لا يقضي - وعند أبي يوسف ومحمد يضي

وفي «التناوي» قال أصحاب «الأمالى» إن عند أبي يوسف ينفذ قصاؤه
في السواد وهكذا دُكر عن محمد في «الوادى». أنه ينفذ قصاؤه في السواد. الكل
مذكور في «الخلاصة» ^(١٤) [والله أعلم] ^(١٥).

﴿ كيف في المورث ﴾

= «جامع مقبول» بطر «شرح مختصر التناوي» صحاح [٥٢ ٨] . «(يفاض)» بكرمي

[١٢] «سعد» [٥٣ ٧] ، «مجمع الأنهر» [١٦٧/٢] ، «رد المحتار» [٤٢٩/٥]

«مط» «خلاصة القاصي» بخاري [٢٢٩]

(١٤) «ما بين المعرفتين: زيادة من «ال»

كِتَابُ الشَّهَادَاتِ

الشَّهَادَةُ قَرْصٌ تَلْرُمُ الشُّهُودُ، وَلَا تَسْعُهُمْ كِتْمَانُهَا إِذَا طَالَهُمُ الْمُدْعَى ؛
لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَا يَأْتِ الشُّهَدَاءُ إِذَا مَا دُعُوا﴾ [البقره، ٢٨٢] وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَلَا
تَكْتُمُوا الشَّهَادَةَ وَمَنْ يَكْتُمْهَا فَإِنَّهُ آثَرٌ قَلْبُهُ﴾ [البقره، ٢٨٣] وَإِنَّمَا يُشْتَرَطُ

﴿حَايَةُ الْبَيَانِ﴾

[بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ]

وَبِهِ التَّوْبِيقُ وَالْإِهَانَةُ

اللَّهُمَّ بَسِّرْ وَاخْتِمْ بِعَجْرِ يَا كَرِيمُ^(١)

كِتَابُ الشَّهَادَاتِ

ذَكَرَ كِتَابَ [هـ ٤٣٥٠ م] شَهَادَاتٍ بَعْدَ كِتَابِ [أدب] ^(٢) لِقَاصِي، لِأَنَّ الْقَاصِي
يَتَخَدَّعُ فِي حُكْمِهِ إِلَى الشَّاهِدِ، وَكَانَ دَلِيلُ (٢، ٨٢) مِنْ تَسْمَةِ حُكْمِهِ.

قَوْلُهُ (الشَّهَادَةُ قَرْصٌ تَلْرُمُ الشُّهُودُ، وَلَا يَسْعُهُمْ كِتْمَانُهَا إِذَا طَالَهُمُ
الْمُدْعَى)، وَهَذَا لَفْظُ الْمُذَوَّرِيِّ فِي «مَخْتَصَرِهِ»^(٣)

وَالْأَصْلُ فِيهِ: قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَلَا يَأْتِ الشُّهَدَاءُ إِذَا مَا دُعُوا﴾ [البقره، ٢٨٢]، فِيهِ
وَجْهَانُ:

أَحَدُهُمَا، لَا يَمْتَنِعُ الْمَدْعُوْنَ لِتَحْمُلِ الشَّهَادَةِ عَنِ الْحَصْرِ لِتَحْتَمِلُوا الشَّهَادَةَ.
وَالثَّانِي: لَا يَمْتَنِعُ الْمُتَحَمِّلُونَ إِذَا دُعُوا بَلَى أَدَاءِ الشَّهَادَةِ لِيُؤَدُّوْهَا، وَالْأَوَّلُ

(١) مَا فِي الْمَقْشُورِ رِبَاعَةٌ مِنْ «أدب»، «وأم»، «وأن»، «وأن»، «وأن».

(٢) مَا فِي الْمَقْشُورِ رِبَاعَةٌ مِنْ «أدب»، «وأم»، «وأن»، «وأن»، «وأن».

(٣) يَنْظُرُ «مَخْتَصَرُ الْمُذَوَّرِيِّ» [ص/ ٢١٩].

«بنت المدعي لأنها حمة يوسف على حمة كنان الخفوق

للذئب، واشتري لفرص ددا في «السير»^١

وقال في «شرح التأويلات»^٢ : «وهذا أشبه، لأن يشهود أن يقولوا انفسهم
الحقهم ههنا لشهد عنه، وإن لا يخفى مكان الذي هو فيه، وبس لهم ههنا القوم
في الأداة، والأداة لا تكون إلا عند احتاجهم، وقد استمرؤا بحصور ابن دده،
فلذلك كان أوس»^٣

وقوله تعالى ﴿وَلَا تَحْسَبُوا شَهَادَةً وَمِنْ نَحْنُتْهَا مِلَّةً شَعْقَلَةً﴾^٤
[البقرة: ٢٨٣].

فان في «شرح التأويلات» : «حمل بقلب نحا كتمان الشهادة، لأن ذلك
إسما يتحقق بعزم القلب على ذلك، لأن كل قتل يتبعه طاعة، أو مفسية، وربما
يكون بفعل بقلب، وهو القصد والاحتياط، وهو معنى قول السيوطي^٥ : «إن في
الحمد مضمة إذا صلحت صلح الحمد كله، وإذا فسدت فسدت الحمد كله، إلا
وهي القلب»^٦

وقال في «الكشاف» : «كتمان الشهادة هو أن يضمنها، ولا يكلّم بها، فلما
كان أمّا مفترقا بالقلب أسد إليه، لأن إسناد الفعل إلى الحارحة التي تفعل بها
أبلغ، ألا تترك تقول إذا أردت التوكيد ههنا مما أصرته عيني، ومما سمعته أذني،
ومما عرفه قلبي. ولأن القلب هو رئيس لأعضاءه، والمضمة التي إن صلحت صلح

١ «السير» في نسخة «سيرة» من أي شخص خبر من محمد بن يحيى وقد تقدم يعرفه بدم

٢ هو شرح كتاب «أصول الفقه» لأبي منصور محمد بن محمد بن أحمد بن يحيى (توفي ٤٠٠ هـ)

٣ ٣٣٣ هـ) شاح (مات) ههنا خلاص من عدم السير عندني وهو في نسخة محمد بن يحيى

العرفان به

٤ قوله تعالى في كتاب «أصول الفقه» من نسخة «سيرة» ٥٢ هـ، ومسلم في كتاب «سيرة» ٥٥ هـ

٥ كتاب «أصول الفقه» من نسخة «سيرة» ١٥٩٩ هـ، وعرفه من حديث الثعلبي بن بشر

شهد عنده «لَوْ سَرَرْتَهُ بِثُوبِكَ لَكَانَ خَيْرًا لَكَ» وَقَدْ - عنه - «مَنْ سَرَّرَ عَلَى مُسَمِّهِ
سَرَّرَ اللَّهُ» (١٨) - عَلَيْهِ فِي الذَّبِّ وَالْأَجْرَةِ» وَفِيمَا يُهْلُ مِنْ تَنْبِئِ الْمَرْءِ مِنْ

عنه عليه السلام

وَحَدَّثَ صَاحِبُ «السِّرِّ» عَنْ مُسَدِّدٍ عَنْ يَحْيَى (١) عَنْ شُعْبَانَ عَنْ رِثْدَةَ بْنِ
أَسْلَمَ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ نُعَيْمٍ، عَنْ أَبِيهِ أَنْ مَاعِزَ بْنَ مَالِكٍ أَتَى النَّبِيَّ ﷺ، فَأَقْرَأَ عَنْدهُ
أَزْوَاجَ مَرَاتٍ، فَأَمَرَ بِرَجُلِهِ، وَقَالَ لَهُ: «لَوْ سَرَرْتَهُ بِثُوبِكَ لَكَانَ خَيْرًا لَكَ» (٢)

قَالَ ابْنُ شَاهِينَ فِي كِتَابِ «الْمَعْنَمِ» «وَهَرَّالٌ - هُوَ لَدِي أَشَارَ عَلَيْهِ أَنْ يَأْتِيَ
النَّبِيَّ ﷺ» ، يَعْنِي: أَشَارَ عَلَى مَاعِزٍ،

وَحَدَّثَ الشَّيْخُ أَبُو جَعْفَرٍ الطَّحَاوِيُّ بِإِسْنَادِهِ إِلَى أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ (٣) [٢٠٠، ٢٠١]
أَتَى بِسَارِقٍ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ (٤) - يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّ هَذَا سَرَقَ - فَقَالَ «مَا إِحَالُهُ
سَرَقَ» (٥)

وَرَوَى صَاحِبُ «السِّرِّ» بِإِسْنَادِهِ إِلَى أَبِي أُمَيَّةَ لَمْخَرُومِيٍّ: «أَنَّ النَّبِيَّ
ﷺ أُنِيَ بِبَصٍّ فَبَدَّ اعْتَرَفَ اعْتِرَافًا، وَلَمْ يُؤَخِّدْ مَعَهُ مَتَاعًا، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ «مَا
إِحَالُكَ سَرَقْتَ» قَالَ فَأَعَادَ عَلَيْهِ مَرَّتَيْنِ أَوْ ثَلَاثًا، فَأَمَرَ بِهِ فُطِخَ، وَحُبِيَ،
فَقَالَ: «اسْتَغْفِرُ اللَّهَ وَتُبْ إِلَيْهِ» فَقَالَ: «اسْتَغْفِرُ اللَّهَ وَأَتُوبُ إِلَيْهِ»، فَقَالَ: «الْبُتْهُمُ تُنْ
عَلَيْهِ» ثَلَاثًا» (٦)

(١) وقع بالأصل مسدد بن يحيى - رتب من (١)، و(٢)، و(٣)، و(٤)، و(٥)، و(٦) وهو المواتر
بما وقع في «مسند أبي داود» وهو القوي ومسدد هو ابن مريم ويحيى هو ابن سعيد القطان
(٢) أخرجه أبو داود في كتاب المغنود باب في نشر عن أهل المغنود [رقم ٤٣٧٧]، و -
في «السيرة الكبرى» في كتاب لرحم، سر عن مريم [رقم ٧٢٧٤]، واحمد بن محمد
[٢١٦، ٥] من طريق شيبان بن يحيى

(٣) هكذا وقع في نسخ «بها» (١) يعني عبد الصمد بن يحيى في شرح معاني الآثار [١٦٨، ٣] و(٢)

(٤) معنى تحريره.

(٥) معنى تحريره.

النبي ﷺ . وأصححه . بذكره . دلالة صراحة على إفعله أسير إلا أنه يجب أن يشهد بالمال في السرقة ، فيقول أحد : خاء لحمر المسروق منه (ولا يقول سرق) متحاشية على الشر ، ولأنه يؤيد بظهور التهمة بوجوب القطع والخصم لا تمنع القطع فلا يخلل إيجاب حقه

————— في غاية المسارح —————

وحدث صاحب «المسند» مسنده بن ابن عباس رضي الله عنه : «أن النبي ﷺ قال : ما من رجل مالك «لعلك قتلت» أو «لمزنت» أو «نظرت» ، قال : لا ، من «أمك» ، قال : نعم ، قال : فعند ذلك أمر برجمه» ^(١)

حدث هذه الأحاديث ١٠٠٠٠ أن الشر هو المسدود ، يؤيده قوله ﷺ : «من ستر على مسلم ، ستره الله في الدنيا والآخرة» رواه أبو هريرة في الجامع الترمذي .

وقد صح عن رسول الله ﷺ أنه قال : «لئن رأى غيرة فسترها ، كان كمن أخام مؤودة من قترها» ^(٢) .

قوله (إلا أنه يجب أن يشهد بالمال في السرقة ، فيقول أحد) ، هذا مقتضى لفظ «محتصره» ، وتعممه . «ولا تقول» سرق» ^(٣) ، وذلك لأن لقطع

أخرجه البخاري في كتاب المحاربي من أهل الكفر والردة / باب هل يقول الإمام بالمعصية معك
مكت أو غير مكت [رقم ١٦٤٣٨] ، وهو ما رواه في كتاب الحدود / باب رجم ماعر من مالك | قم ،
٤٤٢٧ ، وأحمد في مسنده [٢٧١٠] ، وغيرهم من حديث ابن عباس رضي الله عنه به

(١) مضمون تحريجه .

(٢) أخرجه أحمد في مسنده [١٤٧٤] ، وأبو داود في كتاب الأدب / باب في الشر على المسلم رقم ٤٨٩ ، والحاكم في المستدرک [٢٦٤] ، وغيرهم من حديث علقمة بن عامر رضي الله عنه ، وهو عند أبي داود دون قوله : «أمن قترها» .

قال الحاكم : «هذا حديث صحيح الإسناد ، ولم يخرجه» .

(٣) مظهر «مختصر القُدوري» [ص / ٢١٩] .

قال: واشهادة على مراتب منها الشهادة في الزمان، يُشترط فيها أربعة من الرجال، بقوله تعالى: ﴿وَالَّذِي تَأْتِيهِ الْغُشَّةُ مِنْ نَسَائِكُمْ فَاستَشْهِدُوا عَلَيْهِمْ أَرْبَعَةً مِنْكُمْ﴾ (الب. ٥١)، ولقوله تعالى: ﴿ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا بِأَرْبَعَةٍ شَهَادَةٍ﴾ (س. ١٠).

عبد الباق

واصحاب لا نجتمعان عند، فإن سقط القطع لشيء وجب المال، وإن وجب القطع، سقط الصمان^(١).

إذا كان كذلك، وجب على الشاهد أن يقول: أحد، ولا يقول: سرق. مراعاة للجائز، حيث صاحب المال، وحاسب لشارق، ويقول: أحد، حتى يجب المال، ولا يثبت لقطع، لأنه إذا وجب المال يجيء حق صاحب المال.

وإذا لم يجب لقطع يكون الشر على السارق، بخلاف ما إذا قال: سرق، فإنه يسقط الصمان حينئذ، فيصير حق صاحب المال، ولهذا كانت الشهادة بالأخير أولى من السرق، لأنها شهادة على وجه، يثبت المال دون الحد، وفيه رعية الجائز.

إن قلت: كيف كان الشر أقصر مع تنصيص قوله تعالى: ﴿وَلَا تَكْفُرُوا﴾ (الشهادة) (القرة: ٢٨٣)؟

قلت: الآية برئت من المداسة في حقوق العاد، لا في الحدود، بدلالة الأحاديث التي رويناها.

قوله: (قال)، واشهادة على مراتب منها الشهادة في الزمان، يُشترط فيها أربعة من الرجال، أي: قال لعلوري في «مختصره»^(٢).

اعلم: أن الشهادة على مراتب، تدرك جميعها على الترتيب إن شاء الله تعالى.

١ - ينظر: (الاحكام) ١/١١٦، (تبيين الحقائق) ١/٢٠٨، (الجوهرة ليرة) ٢/٢٢٥.

(٢) ينظر: «مختصر العلوري» (ص/ ٢١٩).

في غاية اليسر

مها الشهادة في الرب، لا يُقبل فيها إلا شهادة أربعة رجال عذول مسلمين،
وهم أحرار، وهم يشهدون أنهم رأوا كالمس في المكحلة

واشترط الأربعة، لقوله تعالى ﴿ثَلَاثَةٌ يَأْتُوا بِبَيِّنَاتٍ شَهَدَاءُ﴾ [١٢٢]، وقوله
فعلى: ﴿وَالَّتِي يَأْتِيَنَّ الْفُجُوءَ مِنْ بَنَاتِكُمْ فَاسْتَشْهِدُوا عَلَيْهِنَّ أَرْبَعَةً شَاهِدِينَ﴾
[١٢٣]، وقيل، لأن امرأنا فعل انسي، فبشرط على كل واحد منهما اثبات.

واشترط العذرية لما مر في كتاب «الحدود» أن الماشق في أدائه حلاً
ونصراً^(١) لشهمة الكذب، ولتكافئ لسبأ أهل الحمل والأداء، وكذب العبد ليس
له أغلية الأداء.

ولا يُقبل في الشهادة في الرأ شهادة النساء، أصلًا، لا وحدهن،
ولا مع الرجال، ولا لشهادة على الشهادة، ولا كتاب القصص إلى القاضي.

أما شهادة النساء، فلهديث الرهري^(٢) المنصبت^(٣) لثمة من لئد رسول الله
ﷺ وَأُحْلِفَتْش مِنْ بَعْدِهِ أَلَّا تُقْبَلَ شَهَادَةُ نِسَاءٍ مَعَ الرِّجَالِ فِي الْحُدُودِ [٢٤٩/٢]
والفصاح^(٤)، ولأن في شهادة النساء شبهة الدية، تمام شهدتهن مقام شهادة
لرجال، والحدود تنذر بالمشبهات.

وأراد بالخبيتين: أبا بكر وعمر^(٥).

(١) كد ومع في الشح حلاً وقصراً مصوناً، وهو جزر (ال) والجدارة «حبل وقصير» يربح
لكره ومع في الشح يخرج عن المع بعض العرب، حيث مصون به (ال) وأما الخراج
الاسم والجر حميت بنظر «شرح لكافة مشقة» لابن مالك [١٨]، و«شرح ألفه بن عاتق»
بن طلي [٣١٠/٢]، و«شرح لأشعري» على لامية [٢٩٤/١]

(٢) أخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» [٢٨٦١٤]، من طريق عباد بن العوام عن حجاج عن
الرهري به نحوه.

ولا تُنقل فيها شهادة النساء بخديث الزهري . ١٠ - مضت اثنتان من لذن رسول الله . ١١ - والحيث من بعده أن لا شهادة للنساء في الحدود وأنقصاها ، ولأن فيها شبهة لسرية لقيامها مقام شهادة الرجال فلا تُنقل بها يُندري بأشبهات

ومنها الشهادة بنية الحدود وأنقصاها ، تُنقل فيها شهادة رجلين ؛ بقوله تعالى : ﴿ وَأَشْهَدُوا شَهِيدَيْنِ مِنْ رِجَالِكُمْ ﴾ [سورة النساء ١٢٨٢] وَلَا تُنقل فيها شهادة النساء لما قلنا .

في غاية البيان

والزهري من كبار تابعين باحديه ، توفي في شهر رمضان سنة أربع وعشرين ومئة . كذا قال القتيبي وغيره .

قوله (ولا تُنقل فيها شهادة النساء) ، هذا لفظ القُدوري^١ ، وقد مر بيانه

قوله (ومنها الشهادة بنية الحدود وأنقصاها ، تُنقل فيها شهادة رجلين) ، وهذا لفظ القُدوري في «مختصره» ، وتماثفه فيه «ولا يُنقل [فيها]» شهادة النساء^٢ ، وذلك لغويته تعالى ﴿ وَأَشْهَدُوا ذَوِي عَدْلٍ مِنْكُمْ ﴾ [النساء ٦] وقوله تعالى : ﴿ وَأَشْهَدُوا شَهِيدَيْنِ مِنْ رِجَالِكُمْ ﴾ [سورة النساء ١٢٨٢] ، فيُعملُ بعموم النص ، إلا فيما دل دليل الخصوص ، كما في الرِّبَا ، لأنه حَصَصَ نَصَّ آخرَ على جِدَّة ، كقوله تعالى ﴿ تَرَوْا ثَوْبًا أَوْ بِرْتَةً يُشْهَدُ بِهِ ﴾ [النور ١١]

ولا يُقاسُ الحدودُ والمصاصُ على الرِّبَا ، لأن الحدود لا يحوز إثباتها بنفس

(١) في حاشية الأصل : «خ : لم يذكرها»

(٢) سورة النساء : لا س قبه [ص ٤٧٢]

(٣) ينظر : «مختصر القُدوري» [ص ٢١٩] .

(٤) ما بين المعقوفين : زيادة من . ان ، و ام ، و ا ح ، و ع ، و ا ص ،

(٥) ينظر : «مختصر القُدوري» [ص ٢١٩] .

قال: وما سوى ذلك من الحقوق يُشَلُّ فيها شهادة رجلين، أو رجلٍ وامرأتين (١)، سواءً كان الحق مالا، أو غير مال، مثل الكسح، والطلاق (٢)، والوكالة والوصية (٣).....

————— عناية المحققين —————

لشبهة فيه، ولأنه يلزم حينئذ معارضة الرأي النص، فلا يجوز، وهذا لأن عموم قوته تعالى ﴿وَشَهِدُوا دَوَىٰ عَدْلٍ مِّمَّكُمْ﴾ (الطلاق ٢)، يقتضي أن يجوز شهادة لشاهدين في الحدود والقيصاص، والقياس على الرأى يقتضي عدم جوازها، بل يقتضي اشتراط الأربعة، فلزم معارضة لا محالة

وإنما لم تجز شهادتهم؛ لحديث الثوري الذي قدمناه، ولأن الحدود [والقيصاص] (٤) مما ينقطع بالشبهة، وفي شهادة النساء شبهة اندلية، فلا يقبل.

قال في «الأجاس»: «قل في «موادير بين رؤسهم» ويقتل به - أي: في تعريض - الشهادة على الشهادة، والشهادة من النساء مع الرجال، ويجوز فيه العموم، ويصح فيه الكفاية (٥)، وهو حق الأدبي».

قوله: (لما قل)، إشارة إلى حديث الثوري، وما ذكره من شبهة اندلية.

قوله: (قال) وما سوى ذلك من الحقوق يُشَلُّ فيها شهادة رجلين، أو رجلٍ وامرأتين (١)، سواءً كان الحق مالا، أو غير مال، مثل الكسح، والطلاق، والوصية (٢)، أي قال القُدوري في «مختصره» (٣).

وقال الشافعي (٤): «لا يقبل شهادة النساء إلا في الأموال وخموفها، كالأحل،

(١) رد بعده في (ط) أو ثلاث وأربعة ونحوها والوقف والوصية.

(٢) رد بعده في (ط) أو لجهة ولاقرار والإبراء والنود والولاد والسم.

(٣) ناسب المعقولات زيادة من (ن)، و(م)، و(ن)، و(ن)، و(ن)، و(ن)، و(ن).

(٤) في (ع)، و(ط)، و(ط)، و(ط)، و(ط).

(٥) بظن: مختصر القُدوري، [ص/٢١٩]

والحيار، والشفعة، والإجارة، وقيل الحطأ، وكل خرج لا يورث إلا مال،
فيثبت برجل و مرأتين، وكذا فتح المفقود، وقصر محوم الكتابة، إلا السجم الآخر
عنه وجهان؛ لثبوت العتق عليه، وما ليس بمال، ولا يتوون إلى مال، كالسكك
والزجعة، والطلاق، والعتق، والإسلام، ورثة، والبلوع، والولاء، والعدو،
والجرح، والتعديب، والعمو عن المصاص، حتى الوضعية، والوكالة، فيثبت
برجلين، ولا يثبت برجل و مرأتين.

وأما ما لا يظهر للرجال كالأولاد، وغيوب النساء، والرضاع، فإنه يثبت
بأربع نسوة، ولا تثبت الولادة بقول العبد وخدها كذا في «وحيهم»^(١)

وجه قوله: أن الأصل في شهادة النساء عدم القبول، لقلة صنظهن ونقص
عملهن، ألا ترى إلى قوله تعالى: ﴿أَنْ تَصِلَ إِخْدَتُهُمَا فَتَكْفُرَ إِخْدَتُهُمَا الْأُخْرَى﴾
[البقرة: ٢٨٢]، وقال عليه السلام: «إِنَّهُنَّ مَافَصَاتُ عَقْلِ وَدِينٍ»^(٢)، ولهذا لا تُقبل شهادتهن
في الحدود والنصاص، ولا تُقبل شهادتهن بمردات، ولا يثبتن محلة أيضاً،
ولهذا لا تُصلح للإقامة والقضاء.

فعلم بذلك أن الأصل في شهادتهن عدم القبول، إلا أنها قبلت في الأموال
ضرورة؛ لأن المايعة تقع نعمة، وربما يتعذر إحضار الذكور.

ولا يُمكن إلحاق السكك وحوه بالمال؛ لأن المال أقل خطراً من النفع،
ولهذا يخري الدل والإماحة ١٠١٠ في الأموال دون النصاص، وكذا السكك لا
يقع بعتة، بل بعد مشاوره، فلم يدرم من اعتبار شهادتهن في الأموال وحقونها

(١) يظن أن «وحيهم» مع تعريب شرح «وحيهم» سماعي [١٣، ١٤، ١٥]

(٢) مصر «وحيهم» من حديث أبي سعد حنبل في «مروءة بنظر» ما رأيت من مافصات عقل ودين
أعبر على ملك عقول قوي الألبان متهن

ونوامعها، لأن الأصل فيها عدم القبول لنفس المقتل واختلاف المصنط وقصر
الولاية فإنها لا تصلح للإبراء وهذا لا يقبل في الحدود، ولا يقبل شهادة
الأزبع منهم وخدعهم إلا أنها قست في الأموال ضرورة، ولتكاثر أعظم حصر
وأقل وقوع فلا ينحصر ما هو ذاتي حصرًا وأكثر وجودًا

وبأن الأصل فيها القبول لو خود ما يمتنع عليه أهلية الشهادة وهو
المشاهدة والمصنط والأداء، إذ الأول يخص لعلم للشاهد، والثاني يمتنع
وبالثالث يخص انعم لنقصي ولهذا يقبل إخبارها في الأخبار، ونقص
المصنط بزيادة الشبان نحير يصم الأخرى إتيها فتم يتق بعد ذلك إلا الشهادة
فيهذا لا تقبل فيما يتدرى بالشهاد، وهذه الحقوق تثبت مع الشهادة وعدة
قول الأزبع على خلاف قياس كي لا يكثر خروجهم

قال ويقتل في الولادة، والبيكار، والقبوب بالنساء في موضع لا يطغ

قوله (ونوامعها)، أي ونوع لأموال، نحو حيار، والأحل، ولشبهه،
وعبر ذلك ما ذكرنا

قوله: (إلا أنها قست في الأموال)، استثناء من قوله (لأن الأصل فيها عدم
القبول)، وبأنه مراد

قوله (بالأول)، أي باستهانة

قوله (وبالناسي يمتنع)، أي بالمصنط تمنع انعم للشاهد.

قوله (وبالثالث)، أي بالأداء

قوله (وهذه الحقوق)، أراد بها الكاح، والطلاق، ولو كلة، والنوص
ونحو ذلك

قوله (ويقتل في الولادة، وسكبه، والقبوب بالنساء في موضع لا يطغ

الدُّكُورَةُ لِيَحْفَ التَّقَرُّ لَأَن يَطْلُرَ الْحَسَنُ إِلَى الْحَسَنِ أَحَبُّ مِنْهُ اسْتَقْدَادُ الْعَدَدِ

فَقِيلَ الْيَوْمَ

وَجْهَ الاستدلال بذلك أن اللام للعهد، ولم تمكن جعل العهد، لأن لا عهد في أقسام الخموع، فحمل على الحسن محمداً، لأن في الحسن معنى الجماعة، ومعنى العهد أيضاً؛ لأنه يراد به هذا لحسن من أقسام الأحاس، فكان لحفل على الحسن أولى، ثم الحسن يارون الأدي، بيته مع احتمال كثر، فلب الشهادة الواحدة، فكان الحديث حجة على المحصور

ولأن أصحاب روى في «الأسرار» وغيره عن حديثه أن النبي ﷺ «أحار شهادة القابضة في الولادة»

وكذلك روى عن علي بن عيسى بن عيسى، ولأن ما نقل عنه قول أسماء على الأفراد لا يُعتبر فيه العدد، كالأحار عن النبي ﷺ

وقد ذكر في «مختصر الأسرار» عن الحاكم أنه ذكر في «المستقى» أن لنقل الشهادة والحرية غير معتبر عندما، ثم قال «وفد حكى عن الكرخي أن الشهادة على الولادة ليست بشهادة» وإنما هي حبر

وقال في «المختلف» أن هذا حبر، وليس بشهادة، ولهد لا تُشبه له لعملة الشهادة، وحبر الواحد في الدنابات مقبول

ولا يقال: شهادة محق فيشترط فيها لعدد كسائر الشهادات

١. حرج الطرمي في «مجمع لأوس» [١٨٩١]، و«مصرى من أوس» [٢٣٢]، ٢. سبيل في «حسن بكرى» [١٥١]، من طريق محمد بن عبد الله بن سفيان عن لا عيش عن أبي عبد الله بن حبيب بن بكير بن دوح بن عبد الله بن الولادة

قال للدارقطني والبيهقي: «محمد بن عبد الملك لم يسمع من لا عيش بيها حتى صحبه» وروى ابن عبد الهادي «حدثني حنيفة بن عمار» [١٨٩٥]، «حدثني» [٢٦٥]، «حدثني» [٢٦٥]، «حدثني» [٢٦٥]، «حدثني» [٢٦٥]

والغيث يثبت بقولهن فيختلف البائع

وأما شهادتهن على استهلال الصبي لا تثقل عند أبي حنيفة في حق الإرث، لأنه مما يقطع عليه الرجال إلا في حق الصلاة لأنها من أمور الناس وعندهما ثقل في حق الإرث أيضاً لأنه صوت عند الولادة ولا يخصوها الرجال عادة فصار كشهادتهن على نفس الولادة.

في شارة البهائم

قال العنابي في «شرح الجامع الكبير» في باب البيع: «الذي يكون به الاختلاف شهادة النساء بانفرادهن فيما لا يقطع عليه الرجال حجة من غير يمين، إذا تأيدت بمؤيد، وإن لم تأيّد يُعسر في حق توجّه الحظومة، لا في إتمام الخصم»

ثم قال: «وإن اشترى جارية على أنها بكر، ثم احتلها قبل القبض أو بعده، فعال البائع، هي بكر في الحال، وإن الفاسي يربها النساء، وإن قلن هي بكر، لزم المشتري من غير يمين لائق، لأن شهادتهن تأيدت بمؤيد ههنا، لأن الأصل البكارة»

وإن قلن: ثبت، لم يثبت حق البيع بشهادتهن؛ لأن البيع حق قوي، وشهادتهن (١٠٠) حجة ضعيفة، لم تأيّد بمؤيد، لكن ثبت حق الحظومة لتوجّه سبب على البائع، لأن اليمين لا بُدّ لها من الدعوى والخصومة، وحق الحظومة حق ضعيف، لأنه ليس بمقصود لنفسها، فجار أن يثبت بشهادتهن، فيختلف لائق: لقد سلمتها بحكم البيع وهي بكر، وإن لم يكن قصدها خلف بالله؛ لقد بعثها وهي بكر، فإن نكل، يرد عليه، وإن حلف لزم (١٠٠) «مشتري» والباقي يُنظر في حر شرط الحبار من شرحنا هذا.

قوله: (وأما شهادتهن على استهلال لصبي لا تثقل عند أبي حنيفة في

حق الإرث)

قَالَ وَلَا تُدْ فِي ذَلِكَ كُنْهٌ مِنْ عِدَالَةٍ، وَلِنَقْطَةِ الشَّهَادَةِ، فَإِنْ لَمْ يَدْرُ
النَّاعِدُ لِقَطْعِ الشَّهَادَةِ، وَغَرَّ اعْلَمْ أَوْ تَعْلَمْ، لَمْ تُشَلْ شَهَادَتُهُ

اعْلَمْ أَنَّ شَهَادَةَ امْرَأَةٍ الْوَاحِدَةِ بِخُرْجِ السَّمْعَةِ عَلَى مَسْهَلٍ الصَّبِيِّ فِي حَقِّ
الصَّلَاةِ عَلَيْهِ مَحْذُورٌ لَا تُقْبَلُ، ثُمَّ فِي حَقِّ الْإِزْثِ وَلَا تُقْبَلُ إِلَّا شَهَادَةُ رَجُلَيْنِ، أَوْ
رَجُلٍ وَامْرَأَتَيْنِ عَدَا بَيْنَ حِسِّهِ وَنَفْسِهِ

وَعَنْهُمَا تُشَلُّ فِي شَهَادَتِهَا وَحْدَهَا، لِأَنَّ صَوْتَهُ يَصْغُ عَنِ الْوَلَادَةِ، وَعَنْهُ
لَا يَحْضُرُ الرَّحُلُ

وَأَيُّ حِسَّةٍ أَنَّ شَهَادَتَهَا عَلَى الْإِسْتِهْلَابِ فِي حَقِّ الْإِزْثِ مِنْ سَبَبِ الْفَصْلِ،
وَالْإِزْثِ، وَلَا تُقْبَلُ شَهَادَةُ الْقَبِيلَةِ وَحْدَهَا، لِعَدَمِ الْقَضَرِ فِيهِ، لِأَنَّ صَوْتِ الصَّبِيِّ مَدٌّ
يَصْغُ عَلَيْهِ الرَّحُلُ، بِجَلَابِ شَهَادَتِهِ فِي حَقِّ الصَّلَاةِ، لِأَنَّهَا مِنْ أُمُورِ الدُّنْيَا، لَسَرِّ
حَرِّ الْوَاحِدِ فِي نَسَبَاتِ

وَالِإِسْتِهْلَابِ الصَّبِيِّ إِذَا صَاحَ عَنِ الْوَلَادَةِ

قَوْلُهُ (قَالَ وَلَا تُدْ فِي ذَلِكَ كُنْهٌ مِنْ الْمَدَّةِ، وَلِنَقْطَةِ الشَّهَادَةِ، فَإِنْ لَمْ يَدْرُ
النَّاعِدُ لِقَطْعِ الشَّهَادَةِ، وَقَالَ اعْلَمْ أَوْ تَعْلَمْ، لَمْ تُشَلْ شَهَادَتُهُ)، أَيُّ قَالَ يُقْذَرُ
فِي «مَحْتَصَرِهِ»

وَقَدْ يَتَّ قَبْلَ هَذَا أَنَّ الشَّهَادَةَ عَلَى عَوَاتِبِ أَرْبَعَةٍ

شَهَادَةُ فِي الرُّبَا يُشْرَطُ فِيهَا أَرْبَعَةٌ مِنَ الرُّجَالِ، وَلَا تُغْنَى شَهَادَةُ امْرَأَةٍ

١- سَمْعَةُ الْمُحْتَصَرِ فِي الْأَيِّ حَسَّ السَّمْعَةِ [١٦٣٠: ٣] السَّمْعَةُ [١٦٤: ١٦] ٢- سَمْعَةُ
الْمَحْتَصَرِ عَلَى سَمْعِ الصَّبِيِّ [١٦٤: ٢] سَمْعَةُ الْبَرَاءَةِ [٣١٠: ٨] ٣- سَمْعَةُ
الْمَحْتَصَرِ [١٦٤: ٢] سَمْعَةُ الْحَدِيثِ [٢٠٩: ٢] ٤- سَمْعَةُ الْمَدَّةِ [٣٧٢: ٦]
(٢) بِنَظَرٍ: «مَحْتَصَرُ الْقُلُوبِ» [ص/٢١٩]

أما العدالة فنقولها تعالى: ﴿مَنْ تَرَصَّدَ مِنْ أَشْهَدٍ﴾ (١) «س. ١٢٨٢»
ونقولها تعالى: ﴿وَتَشْهَدُوا دُونِ عَدْلٍ مَكْرُومٍ﴾ (٢) «س. ١٢٨٢» ولأن العدالة هي المصلحة
للصدق، لأن من يتعاطى غير الكذب قد يتعاطاه

وعن أبي يوسف أن القاسق إذا كان وجهه في الشئ ذا مروة نُقِلَ
شهادته لأنه لا تُشَاجَرُ لوَحَاثُهُ وبُشِغَ عن الكذب لمروءته، والأوَّلُ أصحُّ،
إلا أن لقاصي لو مضى شهادة القاسق يَصِيحُ عنداً (٣) ولمألة معروفة.

﴿قوله تعالى﴾

وشهادة في سائر الحدود والقصاص يُشْرَطُ فيها شهادة رجلين، ولا يُشَلُّ
شهادة النساء

وشهادة في سائر الحقوق يُغْنِيُ فيها شهادة رجلين، أو رجلٍ ومراةٍ
وشهادة فيما لا يَطْلُعُ عليه الرُّحَالُ: كالولادة والذكارة، وعيوب النساء تُقْبَلُ
فيها شهادة امرأة واحدة عذبة، والثاني أحوط

ثم لا بدَّ في ذلك كله من العدالة ولغة الشهادة، وهذا هو احتياط المدوِّرِ،
وعنه مشايخنا، ومشايخ بلخ، ومشايخ العراق على خلاف هذا (٤) كما ذكر
في «الخلاصة» قتل المصل الثالث من الشهادات، وقد ذكرنا قبل هذا
عن «المنتقى» أن لغة الشهادة والحرية غير مُغْنِي.

وقد حكى عن الكرخي أن الشهادة على الولادة ليست بشهادة، وإنما هي
خير، وإليه ذهب صاحب «المختلف» (٥).

أما اشتراط العدالة فنقولها تعالى: ﴿وَتَشْهَدُوا دُونِ عَدْلٍ مَكْرُومٍ﴾ (٦) «س. ١٢٨٢»

(١) زاد به في (ط). «وقال الشافعي رحمه الله لا يصح».

(٢) ينظر: «خلاصة الفتاوى» للبحاري [ق/ ٢٦٧]

(٣) سطر: «مختلف» رواية لأبي عبد الله «س. ١٦٤٢»

وأما لفظة الشهادة فلائ الشخص بصفت بشرائطها إذا الأمر فيها بهد
اللفظة، ولأن فيها زيادة زحيد، فإن قوله أشهد من ألقط التميم كماله أشهد
بأنه فكون لا تصح عن الكذب بهذه اللفظة أشد

في حديث

وقوله تعالى ﴿مَنْ تَرَىٰ نَصْرًا مِنْ شَيْءٍ﴾ [٢٨٢، ١، ٢]، والقاسق [٢٨٢، ١، ٢]،
مترجي، فلا نقل شهادته

وقوله تعالى ﴿يَرْجِعُ كُذُّبًا وَيَسْتَفْتِي﴾ [٢٨٢، ١، ٢]، ولأن القاسق مترجي
ما هو محرم في دينه، وإنما تقدم على شهادة الزور أيضاً، فلو شهادته بشبهة

وعن أبي يوسف رحمته أن القاسق إذا كان ذا مروءة نقل شهادته، لأن
يُقدم على الكذب بمروءته، ولا تستأخر عن شهادة الزور لوجاهته، والأول أصح
لما سئل من الآيات، ولأن في قول شهادة القاسق إكرامه، والقاسق يحث به،
رخاءه عن المفسية

بؤيده قوله رحمته «إذا لقيت القاسق، فأنه يوخيه فكنهه»

وأما اشتراط لفظة الشهادة فلائ الشخص حاشا بلفظ شهادة، كونه
تعالى ﴿رَتَّبُوا دُونَ عَذَابِي﴾ [٢٨٢، ١، ٢]، وقوله تعالى ﴿مَنْ تَرَىٰ نَصْرًا مِنْ شَيْءٍ﴾
الشهادة [٢٨٢، ١، ٢]، وقوله تعالى ﴿وَأَمْسُوا كَتِبَ اللَّهُ﴾ [٢٨٢، ١، ٢]،
ذلك، فلما وردت الشخص بلفظ الشهادة، لم يَحْزَنْ تَعْيِيرُهَا وَتَمْدِيلُهَا

(١) ينظر: «المبسوط» للرخسي [١٣١/١٦].

(٢) المرأة - بالشد - كالمرؤة وهي ذات نفس خيل من عتق لسان عن عود من
محاسن الأخلاق وحيل عادات وقد تقدم بحذف يديك

(٣) أخرجه البيهقي في الشعب (١٨٦) [٣٨٦]، عن عبد الله بن مسعود عن الصادق عليه السلام في
سبب جهنم تحفد راسخين أحد شدة رحمته «أمر شون لله أن يجهده به، فإن لا يصح
فعله - جه فكنهه»

وَقَوْلُهُ فِي ذَلِكَ كُلِّهِ إِشَارَةٌ إِلَى جَمِيعِ مَا تَقَدَّمَ حَتَّى يُشْرَطَ الْعَدَالَةُ، وَنُقْطَةُ
لِلشَّهَادَةِ فِي شَهَادَةِ النِّسَاءِ فِي الْوِلَادَةِ وَغَيْرِهَا هُوَ الصَّحِيحُ لِأَنَّ شَهَادَةَ لَهَا فِيهِ
مِنْ مَعْنَى الْإِثْرَامِ حَتَّى اخْتَصَّ بِمُخْلِصِ الْقَصْدِ وَيُشْرَطُ فِيهِ الْحُرِّيَّةُ وَالْإِسْلَامُ

قَالَ أَبُو حَبِيبَةَ: يَفْتَضِرُّ الْحَاكِمُ عَلَى طَهْرِ الْعَدَالَةِ فِي الْمُسْلِمِ وَلَا يَسْأَلُ
حَتَّى يَطْعَنَ الْحَضَمُ لِقَوْلِهِ - ع - «الْمُسْلِمُونَ عُذُورٌ بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ»

عبد الباق

قَوْلُهُ (هُوَ الصَّحِيحُ)، احْتِرَازٌ عَنْ قَوْلِ مَنْ سَجَّحَ الْعِرَاقَ [٢٠٥، ٢٠٦] وَقَدْ تَرَقَّيْلُ

هد

قَوْلُهُ (وَيُشْرَطُ فِيهِ الْحُرِّيَّةُ وَالْإِسْلَامُ)، أَيُّ مُشْرَطٌ فِي شَهِيدٍ: الْحُرِّيَّةُ
وَالْإِسْلَامُ فِي جَمِيعِ مَا ذَكَرْنَا مِنْ مُرَاتِبِ الشَّهَادَةِ.

قَوْلُهُ (قَالَ أَبُو حَبِيبَةَ: يَفْتَضِرُّ الْحَاكِمُ عَلَى طَهْرِ الْعَدَالَةِ فِي الْمُسْلِمِ)،
هَذَا لَفْظٌ لِقُدُورِيٍّ فِي «مَخْتَصَرِهِ»، وَتَمَامُهُ فِيهِ: «إِلَّا فِي الْحُدُودِ وَالْقِصَاصِ»، وَهُوَ
سَأَلَ عَنِ الشُّهُودِ، وَإِنْ طَعَنَ الْحَضَمُ فِيهِمْ سَأَلَ عَنْهُمْ. وَقَالَ أَبُو يُونُسَ وَمُحَمَّدٌ
ع - لَا بُدَّ أَنْ يَسْأَلَ عَنْهُمْ فِي سَرٍّ وَالْعَلَانِيَةِ^(١) وَمَدَّعُ الشَّافِعِيِّ يَرْفَعُ
كَفَرْلَهُمَا^(٢). كَذَا فِي «شرح الأقطع»^(٣).

وَكَانَ أَبُو بَكْرٍ الرَّازِيُّ يَقُولُ: «الْأَحْلَافُ فِي هَذِهِ لِمَا بَيْنَ أَصْحَابِنَا؛ لِأَنَّ
أَبَا حَبِيبَةَ رَفَعَهُ أَجَابَ فِي رَمَائِهِ، وَكَانَ الْعَالِمُ عَلَى مَا شَهِدَهُ مِنْهُمْ لِعَدَالَتِهِ، وَقَدْ
رَكَعَهُمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِقَوْلِهِ: «خَيْرُ الْقُرُونِ قُرْبَى الَّذِي أَنَا فِيهِمْ، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ،
ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ، ثُمَّ يَفْشُو الْكَذِبُ»^(٤)

(١) ينظر: «مختصر القدوري» [ص/ ٢١٩، ٢٢٠]

(٢) ينظر: «معجم الكبار» لأبي الحسن محمد بن أبي [١٦، ١٧] و«معجم» في [١٣، ١٤]

(٣) ينظر: «شرح مختصر القدوري» للأقطع [٢٨٩]

(٤) رواه ابن أبي شيبة في «مسند» كتابه في «جامع حبيب» [١٨، ١٩]

إلا مخذوداً في قذف» ومثل ذلك مروى عن عمر رضي الله عنه، ولأن الظاهر هو
الأنحرار عما هو محرم دينه، وبظاهر كفاية [د] لا وصول [١٩١] ما إلى القطع

في هذه المسألة

وأجاب أبو يوسف ومحمد رحمهما في ردهما، وقد تقرر الدس، وكثر المساد،
وتو شاهد ذلك أبو حنيفة لقل بقولهم رحمهم الله، وهذا معنى قوله في «المس» (وقبل
هذا اختلاف غصير وزمان)

اعلم أن في الخُدود والقصاص لا يقتصر الحاكم على ظاهر العدل
[١/٢٣٥٥/٥]، بل يسأل عن الشهود، ويتقصى، ذرأً للحد؛ لقوله عليه السلام «أدرءوا
الخُدود بالشبهات»، ولأن الخُدود يخطأ فيها لا يخطأ في غيرها، وهذا لا
يقل فيها شهادة السامع، ولا الشهادة على الشهادة، فوجب الاحتياط بالشواهد عن
العدالة

وأما في غير الخُدود والقصاص فإن طعن الخصم في الشهود؛ سأل عنهم
بالاتفاق؛ لأنه حق وجب له بدعواه، وإن لم يكن حقاً له قبل الدعوى، كخصم
محلس الحكم والاستحلاف، وإن لم يظن لخصم، يُكتمى بظاهر العدالة عند
أبي حنيفة خلافاً لصاحبه

ينظر «خير القرون قري»، ثم الذين يلوونهم ثم الذين يلوونهم، ثم الذين يلوونهم ثم الذين يلوونهم
وقد علقه الرمادي في كتاب الشهادات عن رسول الله صلى الله عليه وسلم [٥٤٩ ٤]، عن غير من
الحديث، هي الشرا عليه السلام قال «خير الناس قري»، ثم الذين يلوونهم، ثم الذين يلوونهم، ثم الذين يلوونهم
الكذب حتى يشهد الرجل ولا يشهد، وبحلف الرجل ولا ينحلف

وهذا عند ساجي في كتاب القصاص ما جحد من رده، وهذا ما ساجي فيه [١٠٦٥]،
ومصدر في كتاب القصاص لصحاحه باب فصل بصدقه ثم الذين يلوونهم ثم الذين يلوونهم [٢٥٢٣]
[٢٥٢٣]، ينظر «خير الناس قري»، ثم الذين يلوونهم، ثم الذين يلوونهم، ثم الذين يلوونهم
شهادة أحدكم بمس، ومسبة شهادة، ينظر البخاري

(إِلَّا فِي الْحُدُودِ وَانْقِضَا صِفَتِهِ بِسَأْلِ عَنِ الشُّهُودِ) لِأَنَّهُ تَحْتَاطُ لِإِسْقَاطِهَا

غاية التبيين

وَحُكْمُ قَوْلِهِمَا: أَنَّ الشَّاهِدَ قَدْ يَكُونُ عَدْلًا، وَقَدْ يَكُونُ فَاسِقًا، وَقَدْ يَكُونُ عَدْلًا، أَوْ كُفْرًا، فَلَا بُدَّ مِنَ الْاِسْتِكْشَافِ؛ صِدْقَةً لِلْقَضَاءِ عَنِ الْبَطَالِ عَلَى تَقْدِيرِ طُهْوَرِ الشُّهُودِ عِيدًا أَوْ كُفْرًا.

وَوَحْيُ قَوْلِ أَبِي حَنِيفَةَ رحمته الله، أَنَّ الشَّيْءَ رحمته الله قَبْلَ شَهَادَةِ الْأَعْرَابِيِّ عَلَى رُؤْيَا الْهَلَالِ ^١، وَلَمْ يَسْأَلْ عَنِ عِدَالَتِهِ فِي الْبَاطِنِ، حَيْثُ أَظْهَرَ الْإِسْلَامَ، وَلِأَنَّ الظَّاهِرَ هُوَ الْعَدَالَةُ فِي الْمُسْلِمِينَ، قَالَ عُمَرُ رحمته الله «الْمُسْلِمُونَ عَدُولٌ، بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضِهِمْ، إِلَّا مَخْلُودًا فِي قَذْفٍ» ^(٢).

وَيُكْتَفَى بِظَاهِرِ تَقْدِيرِ الْوُصُولِ إِلَى الْقَطْعِ؛ لِأَنَّ قَبُولَ قَوْلِ الْمُرَكَّبِيِّ أَيْضًا عَمَلٌ بِالظَّاهِرِ، بِخِلَافِ مَا إِذَا طَعِنَ لِمَشْهُودٍ عَنْهُ، حَيْثُ يَسْأَلُ عَنِ الشُّهُودِ؛ لِأَنَّهُ تَمَاطَلُ انْظَاهِرَانِ؛ لِأَنَّ الشَّاهِدَ مُسْلِمًا لَا يَكْدُبُ ظَاهِرًا، فَكَدِبَتِ الْحَضْمُ مُسْلِمًا لَا يَكْدُبُ فِي طَعْنِهِ ظَاهِرًا، فَوَحَتْ الشُّرَاطُ؛ طَبَقًا لِمُتَرَجِّحِ أَحَدِ الظَّاهِرَيْنِ عَلَى الْآخَرِ.

وَهَذَا كَمُدَّعِي الشُّمْعَةِ بِالْجَوَارِ، حَيْثُ لَا يُدْرِيهِ الْقَاضِي إِقَامَةُ الْبَيِّنَةِ عَلَى مِلْكٍ لَدَّرٍ، إِذَا طَعِنَ الْحَضْمُ؛ فَحَيْثُ يَلْزِمُهُ إِقَامَةُ الْبَيِّنَةِ؛ لِأَنَّ الظَّاهِرَ لَا يُغَيِّرُ لِلْإِلْزَامِ، فَكَذَا مِمَّا سَحَرُ فِيهِ، وَلِأَنَّ لِسْلَفَ بَصَالِحٍ لَمْ يَسْأَلُوا عَنِ الشُّهُودِ؛ بَلْ اِكْتَفَوْا عَلَى ظَاهِرِ بَعْدَالَتِهِ، وَأَوَّلُ مَنْ سَأَلَ عَنْهُمْ ابْنُ شُبْرَمَةَ، فَذَلِكَ تَعَدُّهُمْ عَلَى اعْتِبَارِ عَدَالَةِ الْإِسْلَامِ ^(٣)، كَذَا فِي «شرح الأقطع»

(١) مضمون تحريجه في كتاب الصوم

(٢) أخرجه الدارقطني في «سننه» [٢٠٧/٤]، ومن طريقه السهلي في «مسند الكبرى» ١٠، ١٩٧. عن عمر بن الخطاب بنقط «المسلمون عدولٌ بعضهم على بعضٍ لا مجنوناً في حدٍّ، أو مُحرَبٌ في شهادة زورٍ، أو ظالمٌ في ولاءٍ أو مِرْيَةٍ»

قال ابن حزم: «لم يصح قط عن عمر بن الخطاب» المحسن لابن حزم [٤١٧/٩]

(٣) بنظر: «شرح مختصر القسوري» للأقطع [٢٩٠/ق]

فَيَشْرَطُ الْإِسْتِغْنَاءَ فِيهَا، وَلِأَنَّهُ اشْتَهَتْ فِيهَا ذَرْنَهُ، وَإِنْ طَمَسَ الْحَضَمُ فِيهِمْ، سَأَلَ عَنْهُمْ، لِأَنَّهُ تَعَدَّلَ الطَّاهِرِينَ فَيَسْأَلُ طَلَبًا لِسُرْحِيحٍ (وَقَالَ أَبُو يُوسُفَ وَمُحَمَّدٌ لَا تَذْأَنَ يَسْأَلُ عَنْهُمْ فِي السَّرِّ وَالْعَلَانِيَةِ فِي سَائِرِ الْحُقُوفِ) لِأَنَّهُ الْقَصَاءُ مَسَاءُ عَلَى الْحُجَّةِ وَهِيَ شَهَادَةُ تَعْدُولٍ بِعَرَفٍ عَنِ الْعَدَالَةِ، وَفِيهِ صَوْنٌ قَصَائِهِ عَنْ الْخُطْلَانِ

وَقِيلَ هَذَا اخْتِلَافٌ عَصْرٍ وَرَمَابٍ وَالْعَرُوءِ عَلَى قَوْلَيْهِمَا فِي هَذَا الرَّمَالِ

ثُمَّ التَّرَكُّبَةُ فِي السَّرِّ أَنْ يَنْعَثَ الْمُسْتَوْرَةُ إِلَى الْمُعَدَّلِ فِيهَا، النَّسَبُ، وَالْحَلِيُّ وَالْمُصَلَّى، وَبِرْذُ الْمُعَدَّلِ كُلِّ ذَلِكَ فِي السَّرِّ، كَيْ لَا يَظْهَرَ فَيُخْدَعُ أَوْ يُقْصَدُ

﴿ هَابِ سَهَر ﴾

قَوْلُهُ (وَإِنْ طَمَسَ الْحَضَمُ فِيهِمْ، سَأَلَ عَنْهُمْ)، يَغْنِي، فِي غَيْرِ الْحُدُودِ وَالْقَصَاصِ، لِأَنَّهُ فِي الْحُدُودِ وَالْقَصَاصِ يَسْأَلُ قَبْلَ الطَّعْنِ
قَوْلُهُ (بِعَرَفٍ)، أَيِ قَاصِي، بِقَابٍ تَعَرَّفْتُ مَا عِنْدَهُ، أَيِ: تَطَلَّعْتُ بِهِ حَتَّى عَرَفْتُهُ

قَوْلُهُ: (ثُمَّ التَّرَكُّبَةُ فِي السَّرِّ) أَنْ يَنْعَثَ الْمُسْتَوْرَةُ إِلَى الْمُعَدَّلِ فِيهَا النَّسَبُ، وَالْحَلِيُّ^(١) وَالْمُصَلَّى، وَبِرْذُ^(٢) الْمُعَدَّلِ كُلِّ ذَلِكَ فِي السَّرِّ، كَيْ لَا يَظْهَرَ فَيُخْدَعُ أَوْ يُقْصَدُ)، أَيِ يُخْدَعُ الْمُعَدَّلُ بِالْمَالِ، أَوْ يُقْصَدُ بِالْإِصْرَارِ إِذَا كَانَ ظَاهِرًا.

وَقَوْلُهُ: (فَيُخْدَعُ)، بِالنَّصَبِ عَلَى أَنَّهُ حَوَاتٌ لِنَفْسِي، وَكَذَا قَوْلُهُ، (يُقْصَدُ)، عَطْفًا عَلَيْهِ

وَأَرَادَ بِالْمُسْتَوْرَةِ: سُرْقَةُ الَّتِي يَنْعَثُهَا الْعَاصِي مِنْ أَمِيرِهِ إِلَى الْمُعَدَّلِ، وَسُئِلَتْ بِهَا لِسَرِّهَا عَنْ نَظَرِ النَّاسِ الْعَوَامِّ.

(١) وَفَعٌ بِالْأَصْلِ: أَوْ الْحَلِيُّ، وَالْمَدَّةُ مِنْ: أَرَادَ، وَفَعٌ، وَفَعٌ، وَفَعٌ، وَفَعٌ.

الحضم، إنه عدل مغاير قول المدعى عليه وعن أبي يوسف ومحمد أنه بخور تركيته، لكن عند محمد يضم تركية الآخر إلى تركيته لأن العدد عند شرط

(في غايه لسان)

الحضم (إنه عدل)، أي قال أبو حبيبة في «الحامع الصغير» لا يُنزل بعدل المدعى عليه على قول من قال ينزل القاضي عن الشهود، فكان هذا نظير مسأله المزارة، حيث خرج أبو حبيبة ثم أيضاً على قول من يحيرها

وذلك لأن من أصل أبي حبيبة أنه أن القاضي لا يسأل عن الشهود في غير الحدود والمصاص، إلا إذا طعن بالحضم، ومع هذا إذا سأل عنهم على قول من رأى ذلك فقال المشهود عليه هو عدل لا يكفي بذلك حتى ينزل عنه، لأن تعدل الشهود عنه ليس بعدل على الكمال، بل هو تعدل من وجه، وخرج من وجه، حيث لم يصدقه على شهادته

ولفظ «الحامع الصغير» لا محمد عن يعقوب عن أبي حنيفة أنه قال في قول من رأى أن يُسأل عن الشهود بأنه لا يجوز - إذا قال الحضم المشهود عنه هو عدل - حتى ينزل عنه، إلى ما عند «أصل الحامع الصغير»

قال في «الصدر الشهيد وعمره في شرح الحامع الصغير» وهذا إذا كان هم عدول، وكنهم أخطأوا، أو شوا، ثم إذا كان هم عدول صدقوا في شهادتهم، فقد اعترف بالحق، فيخصى عنه، وهذا كله إذا حشد الحضم، فإن كان سأل وهو ممن بخور أن تزحف منه في التعديل - صح منه التعديل، وكان كذا عند أبي يوسف ^١ وعند محمد ^٢ يضم إلى ذلك آخر حتى يتم التعديل.

وذكر محمد في كتاب «الربايات» أن مشهود عنه إذا كان من أهل

^١ صحيح مسلم مع نسخة في شرح ابن أبي عمير، ص ٣٩٠.

^٢ ينظر: «شرح الحامع الصغير» للصدر الشهيد [ص ٢٦٦].

ووجه الظاهر أن في رغم المدعى وشهوده أن الخصم كاذب في إنكاره
منطل في إصراره فلا يضح مَعْدَلًا، وموضوع المسألة إذا قد هم عُدُولُ لَا أَنَّهُمْ
أَحْضُوا أَوْ سُوا، أَمَّا إِذَا قَالَ صَدَقُوا أَوْ هُمْ عُدُولٌ صَدَقَةٌ وَمَعْدَلٌ غَيْرُهَا بِالْحَقِّ
قَالَ وَإِذَا كَانَ رَسُولُ الْقَاصِي الَّذِي يُسْأَلُ عَنِ الشُّهُودِ وَاحِدًا، حَرِّ
وَالْأَناسِ أَفْضَلُ، وَهَذَا عِنْدَ أَبِي حَبِيبَةَ وَأَبِي يُوسُفَ وَقَالَ مُحَمَّدٌ لَا يَخُورُ لَا
الْأَناسِ

وَأَمَّا الْمَدْعَى

لِتَرْكِيبِهِ، فَإِذَا أَحْبَرَ أَنَّ الشَّاهِدَ عَدُوٌّ، فَإِنَّهُ يُسْأَلُ أَصَادِقُ هُوَ فِي هَذِهِ الشَّهَادَةِ أَمْ
كَاذِبٌ؟ فَإِنْ قَالَ هُوَ كَذِبٌ بَطَلَ تَعْدِيلُهُ حَيْثُ كَذَبَهُ، وَإِنْ قَالَ هُوَ صَادِقٌ، كَانَ
ذَلِكَ إِفْرَافًا بِمَا ادَّعَى عَلَيْهِ.

فَإِنْ قَالَ هُوَ صَادِقٌ وَلَكِنَّهُ أَوْفَرُ فِي هَذِهِ الشَّهَادَةِ، أَوْ عَطَى فِي هَذِهِ الشَّهَادَةِ،
يَكُونُ ذَلِكَ تَرْكِيبًا مَعْدَلًا، وَيُسْأَلُ عِيْرُهُ، فَإِذَا رَكَاهُ أَحَرُّ، فَصِي شَهَادَتِهِ؛ لِأَنَّ مِنْ أَصْلِ
مُحَمَّدٍ أَنَّهُ لَا يُحْبِرُ إِلَّا تَرْكِيبًا تَبِينُ، وَرَوَى عَنْ أَبِي يُوسُفَ أَيْضًا أَنَّهُ يُحْبِرُ تَرَى
الْمَدْعَى عَلَيْهِ كَذَا ذَكَرَ الْعَمِيَّةُ أَبُو بَلَيْثٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ

قَوْلُهُ، (مَنْطَلٌ فِي إِصْرَارِهِ)، بِالضَّادِ الْمُهْمَلَةِ، وَالْإِصْرَارُ هُوَ الشُّبُهَاتُ عَلَى
الشَّيْءِ، أَيْ: الْخَصْمُ مَنْطَلٌ فِي شَأْنِهِ عَنِ الْإِنْكَارِ

قَوْلُهُ، (قَالَ) وَإِذَا كَانَ رَسُولُ الْقَاصِي بِالرَّسُولِ الَّذِي يُسْأَلُ عَنِ الشُّهُودِ
وَاحِدًا، جَارٍ، وَالْأَناسِ أَفْضَلُ، وَهَذَا عِنْدَ أَبِي حَبِيبَةَ وَأَبِي يُوسُفَ بِالرَّسُولِ وَقَدْ
مُحَمَّدٌ لَا يَخُورُ إِلَّا الْأَناسِ، وَهَذِهِ مِنْ مَسَائِلِ «الْجَامِعِ الصَّغِيرِ» ^١

قَالُوا فِي «شُرُوحِ الْجَامِعِ الصَّغِيرِ» وَأَرَادَ بِالرَّسُولِ، الْمُتَرَكِّي، وَعَلَى هَذِهِ
الْخِلَافِ الْمُتَرَكِّمُ عَنِ الشَّهَادَةِ، وَرَسُولُ الْقَاصِي إِلَى الْمُتَرَكِّي، وَرَسُولُ الْمُتَرَكِّي إِلَى

وَالْمُرَادُ مِنْهُ الْمُتَرَكِّي، وَعَلَى هَذَا الْجَلَابِ رُسُومُ الْقَاصِي إِلَى الْمُتَرَكِّي
وَالْمُتَرَجِّمُ عَنْ أَشَاهِدٍ لَهُ أَنَّ التَّرَكِّيَّةَ فِي مَعْنَى الشَّهَادَةِ لِأَنَّ وِلَايَةَ لِقَضَاءِ نَسَبِ
عَلَى طُهُورِ الْعَدْلَةِ وَهُوَ بِالتَّرَكِّيَّةِ فَيُشْتَرَطُ فِيهِ الْعَدَدُ كَمَا تُشْتَرَطُ الْعَدَالَةُ فِيهِ.

﴿فصل في الشهادة﴾

لقاصي يحضره عن حال الشهود.

لَهُ أَنَّ التَّرَكِّيَّةَ فِي مَعْنَى الشَّهَادَةِ؛ لِأَنَّهُ يُصْهِرُ مَا كَانَ حَقًّا عِنْدَ الْقَاصِي،
كَالشَّاهِدِ بِهِ، فَيُعْتَبَرُ الْعَدَدُ فِيهَا، كَمَا يُعْتَرَفُ فِي أَصْلِ الشَّهَادَةِ، وَلِهَذَا يُعْتَرَفُ فِيهَا
الْحُرِّيَّةُ وَالْعَدَالَةُ بِالِاتِّفَاقِ، وَلِأَنَّ التَّرَكِّيَّةَ بِمَعْنَى الشَّهَادَةِ عَلَى الشَّهَادَةِ، لِأَنَّ الشَّهَادَةَ
تَكُنُّ بِالتَّرَكِّيَّةِ، وَالشَّهَادَةُ عَلَى الشَّهَادَةِ لَا تَحُورُ بِأَقْلٍ مِنْ نَسَبٍ، فَكَمَا التَّرَكِّيَّةُ.

وَلَهُمَا أَنَّ التَّرَكِّيَّةَ حَبْرٌ لَيْسَ بِشَهَادَةٍ؛ لِأَنَّهُ لَا تَعَرَّضُ لِأَضَلِّ الْحَقِّ بِوَلِيَّاتٍ،
وَلَا يُشْتَرَطُ فِي الْخَبَرِ الْعَدَدُ، وَلِهَذَا لَا يُشْتَرَطُ فِي التَّرَكِّيَّةِ لَفْظَةُ الشَّهَادَةِ، وَمَحَلُّ
الْقَضَاءِ أَيْضًا. وَلِأَنَّ اشْتِرَاطَ الْعَدَدِ فِي الشَّهَادَةِ أَمْرٌ تَكُنُّ بِالنَّصِّ عَلَى حِلَابِ
لِقَاسٍ، فَلَا يُقَدِّسُ عَلَيْهِ عَمْرُهُ؛ لِأَنَّ رَجُوحَانَ الصَّدَقِ بِالْعَدَالَةِ لَا بِالْعَدَدِ فِي حَقِّ
الْعَمَلِ، كَمَا فِي رَوَايَةِ الْأَحَارِ، وَهَذَا لِأَنَّ حَبْرَ الْأَنْسِ لَا يُوَحِّثُ الْعِلْمَ كَحَبْرِ
الْوَاحِدِ، فَاقْصَرَ الْحُكْمُ عَلَى مُؤَرِّدِ النَّصِّ، فَتَمَّ يَتَعَدَّى إِلَى عَمْرِهِ، وَفِي حَقِّ الْعِلْمِ
بِالْوَأْتَرِ، فَلَا يُشْتَرَطُ الْعَدَدُ، وَتَمَّ اعْتُشِرَتِ الْحُرِّيَّةُ وَالْعَدْلَةُ؛ لِأَنَّهُ مُعَمَّدٌ لِلشَّهَادَةِ.
يَكُنْ عَمْدُهَا فَوْقَ عَمَلِ الشَّهَادَةِ.

قَالَ فِي «الْعَتَاوِيِّ الصَّغَرِيِّ»^(١) - فِي مَسَائِلِ الْجَرْحِ وَالْتَعْدِيلِ -: «الْخِلَافُ
فِي عَدَدِ الْمُتَرَكِّي فِي تَرْكِيَّةِ السَّرِّ، أَمَّا فِي تَرْكِيَّةِ الْعِلَاقَةِ؛ فَشَرُطُ الْإِجْمَاعِ»
ثُمَّ قَالَ: «أَهْلِيَّةُ الشَّهَادَةِ فِي تَرْكِيَّةِ السَّرِّ لَيْسَ بِشَرُطٍ، وَفِي التَّرَحُّمَةِ شَرُطٌ»

١ - وقع بالأصل «فيمر العدد» وكتبته من «ال» و«م» و«لح» و«ع» و«ص»

٢ - بطر «العتاوي الصغري» بمصدر شهد (١٨٤)

وَيُشْرَطُ الدُّكُورَةُ فِي مُرَكَّبِي فِي الْخُدُودِ

وَيَهْمُ أَنَّهُ لَيْسَ فِي مَعْنَى الشَّهَادَةِ وَلِهَذَا لَا يُشْرَطُ فِيهِ لِقَطْعَةُ الشَّهَادَةِ
وَمُخْلَسُ الْقَصَاءِ، وَشُرَاطُ الْعِدَّةِ أَمْرٌ حُكْمِيٌّ فِي لَشَّهَادَةِ وَلَا يَتَعَدَّاهَا (ولا
يُشْرَطُ أَهْلَةُ الشَّهَادَةِ فِي الْمُرَكَّبِي فِي تَرْكَةِ السَّرِّ) حَتَّى ضَلَّحَ الْعِنْدَ مُرَكَّبِي، وَأَنَّ
فِي تَرْكَةِ الْعَلَانِيَةِ هُوَ شَرْطٌ، وَكَذَا الْعِدَّةُ بِالْإِخْمَاعِ عَلَى مَا فِيهِ الْعَقْدُ
- رَأَى - لِإِخْتِصَاصِهَا بِمُخْلَسِ الْقَصَاءِ فَتَوَاتُرًا ١٥٥١ إِذَا يُشْرَطُ الْأَرْبَعَةُ فِي تَرْكَةِ
شُهُودِ الرَّبَا عِنْدَ مُحَمَّدٍ

وَقَالَ فِي «الْمُخْتَلَفِ»: «يُشْرَطُ لِأَرْبَعَةٍ فِي الرَّبَا عِنْدَ مُحَمَّدٍ رَحِمَهُ اللَّهُ»

قَوْلُهُ (وَيُشْرَطُ الدُّكُورَةُ فِي الْمُرَكَّبِي فِي الْخُدُودِ)، يَعْنِي: بِالْإِخْمَاعِ،
وَكَذَلِكَ فِي الْقِصَاصِ ذَكَرَهُ فِي «الْمُخْتَلَفِ» (١) فِي كِتَابِ «الشَّهَادَاتِ» فِي بَابِ
مُحَمَّدٍ، وَذَكَرَ فِي «الْمُخْتَلَفِ» وَ«الْحَضَرَةِ» فِي كِتَابِ «الْخُدُودِ» فِي بَابِ
خَبِيْفَةِ «يُشْرَطُ بِدُّكُورَةٍ فِي الْمُرَكَّبِي عِنْدَ أَبِي خَبِيْفَةَ جَلَّافًا لِهَمَّا» (٢)

وَقَالَ فِي «حِلَاصَةِ الْفَتَاوَى»: «وَالْتَرْجَمَانُ إِذَا كَانَ أُعْطِيَ؛ فَقَدْ [٢/٢٠٢] أُنِيَ
حَبِيبَةُ أَنَّهُ لَا [٣٥٧] يَحُورُ، وَغَرَّ أَبِي يُوْسُفَ أَنَّهُ يَحُورُ، وَتَعَدَّلَ بَعْدَ
لَمَوْلَانِ، وَالْأَسَى لِلْأَبِ فِي السَّرِّ بِصُحْبَةِ عَدَايِ حَبِيبَةِ وَأَبِي يُوْسُفَ ﷺ، وَالصَّبِي
أَهْلًا لِعَدِيلِ السَّرِّ، وَكَذَا كُلُّ مَنْ لَا نُفْلَ شَهَادَتُهُ»

ثُمَّ قَالَ فِي «الْحِلَاصَةِ»: «شَرْطُ نَحْصَفٍ أَنْ يَكُونَ لِمُرَكَّبِي فِي الْعَلَانَةِ عَنِ
الْمُرَكَّبِي فِي السَّرِّ، أَثَمًا عِنْدَنَا فَالَّذِي يُرَكَّبُهُمْ فِي سَرِّ، يُرَكَّبُهُمْ فِي الْعَلَانَةِ» (٣)
ذَكَرَهُ فِي الْفَصْلِ الثَّانِي مِنْ كِتَابِ الْقِصَاصِ.

(١) سَمِعْتُ مِنْ مُحَمَّدٍ «رَوَاهُ» لَأَبِي بَكْرٍ الْمَرْمُوزِيِّ [١٦٣٦/٣]

(٢) الْمَصْدَرُ السَّابِقُ [١٦٣٧/٣].

(٣) هُنَا الْمَصْدَرُ [١١٨٦/٣].

(٤) يَنْظُرُ «حِلَاصَةُ الْفَتَاوَى» لِلْمَحَارِيِّ [٢٤٥/١].

فَقِيلَ

وما تحمّله الشاهد على صرخته أحدهما ما ثبتت به ، مثل السمع ، والإقرار ، والعصب ، والقتل ، وحكم الحاكم ، فإذا سمع ذلك الشاهد ، أو رآه ، وسعه أن يشهد . وإن لم يشهد عليه ؛ (لأنه علم ما هو المرحوب بشبهه) وهو لزك في إطلاق الأداة . قال الله تعالى ﴿ لَا مَن شَهِدَ بِنَافِلِهِ وَهُم يَعْتَمِرُونَ ﴾ [برح: ٨٦] وَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ - لا بدّ غيب مثل الشمس فاشهد ولا فزع

— ٢٢٠ —

فصل

لَمْ يَذْكُرْ قَتْلَ هَذَا أَنَّ الشَّهَادَةَ فَرَضٌ لَا يَسُغُ كَمَنْعَهُ، وَذَكَرَ مَرَاتِبَ الشَّهَادَةِ
 شَرَعَ فِي هَذَا الْمَقْصِدِ يَذْكُرُ أَنَّ أَدَاءَ شَهَادَةٍ يَتَوَقَّفُ عَلَى الْإِشْهَادِ أَمْ لَا؟ فَتَصَحُّهُ
 عَلَى قَسَمَيْنِ

قوله: (وما يحتمل الشاهد على صريحي أحدهما ما يثبت معه. مثل النج. والإقرار. والعصب. والقتل، وحكم الحاكم فإذا سمع ذلك الشاهد، أو رآه، وسعه أن يشهد، وإن لم يشهد عليه)، وهذا ليعد بقاوري في المختصره^{٢١}

اعلم أن أدلة الشهادة على نوعين.

مَرْءٌ يَصُحُّ آدَاءَ لَشَهَادَةِ سِدُورِ الْإِشْهَادِ، وَلَا يَبْتَغِي لِشَهَادِهِ بَلْ يَصُحُّ
بِذَلِكَ مَجْرَدَ الرُّؤْيَا فِي الْمَرْئِيَّاتِ - وَاسْمَاعٍ فِي الْمَسْمُوعَاتِ : يَقُولُهُ بَعْدَ ٥ : لَا
فَرَّ شَهِدَ بِالْحَقِّ وَهُمْ يَعْلَمُونَ ﴿ [الاحرف ٨٦] .

بَيَّاهُ: أَيْ اللَّهُ نَعْبُدُ حُرَّزَ أَدَاءِ الشَّهَادَةِ بَعْدَ لَعْنِهِ، وَقَدْ حَصَلَ لَعْنُهُ بِالرُّؤْيَةِ

(١) أبو بكر، عمر، وعثمان، وعلي بن أبي طالب، فاطمة بنت محمد، وأهل البيت.

(٢) بطر: ومختصر القُدوري (ص ٢٢٠)

ومنه ما لا يثبت حكمه بنفسه مثل الشهادة على الشهادة، فإذا سمع
شاهد يشهد بشيء، لم يحز أن يشهد على شهادته، إلا أن يشهد لأن شهادته
غير موحدة بنفسها، وإنما بصيرة موحدة بالثبوت إلى مجلس القضاة، ولا يذم
الإدانة والتحمل ولم يوحذ (وكذا لو سمعه يشهد لشاهد على شهادته لم يسمع
بسماع أن يشهد) لأنه ما حملته وإنما حمل غيره

والنعم

والنعم في الصوت الحزني

قوله (١٠٢٣) (ومنه ما لا يثبت حكمه بنفسه، مثل الشهادة على الشهادة،
فإذا سمع شاهد يشهد بشيء، لم يحز أن يشهد على شهادته، إلا أن يشهد).
وهذا لفظ القدريني في «مختصره»، وتماثفه فيه. «وكذلك لو سمعه يشهد لشاهد
على شهادته، لم يسمع السامع أن يشهد»، وذلك لأن الشهادة لا تثبت ما
بعدها، ولهذا تقتصر إلى قضاء مدعي بذلك، فإذا ثبت كذلك، لم يكن يذم
الإدانة بحمل الشهادة على الفزع، حتى يثقلها لفرغ إلى مجلس القضاة، وكذا
لا تحوز شهادته بالسمع، إذ سمع الشاهد يشهد غيره؛ لأنه لم يوحذ التحمل في
حق السامع، لأنه حمل على السامع

قال محمد بن أبي حنيفة في «الجامع الصغير» عن يعقوب عن أبي حنيفة في
زحدي قال: أشهدني فلان على نفسه بكذا وكذا قال لا يعني ما أن يشهد على
شهادته حتى يقول أشهدو على شهادتي بذلك^(١)

قال فخر الإسلام وأصله أن الشهادة على الشهادة لتحصيل وتوكيد، ولا
يصح من غير تحصيل، أمّا على قول أبي حنيفة وأبي يوسف فإن الحكم نصف

(١) راجع إلى ما جاء في «الجامع الصغير» من أن شهادة على شهادة لا تصح إلا في بعض الحالات.

(٢) راجع إلى ما جاء في «الجامع الصغير» من أن شهادة على شهادة لا تصح إلا في بعض الحالات.

(٣) راجع إلى ما جاء في «الجامع الصغير» من أن شهادة على شهادة لا تصح إلا في بعض الحالات.

وعندهما بحلّ له أن يشهد

﴿عنه ابن جرير﴾

«لأنه يذكر لحلاف في كتابي، وقد لم يذكر الحلاف في «شرح الألف»، وكذا ذكر حذف المسألة في «أدب القاضي» في باب الترخيل برى منه وحظه، ولا يذكر الشهادة مصفاً، ولم يذكر لحلاف، فلا تخل هذا من صاحب «الهداية» (قبل هذا قول أبي حنيفة وعندهما بحلّ له أن يشهد)

وكذا ذكر الحلاف في «المختص» حيث قال: «إذا وجد القاضي صحفةً فيها شهادة شهود عدة، وهو غير حاضراً للحادث، لم يقص بذلك، وكذلك قال في الصلح وفي الأجر وقال: له أن يقضي، ويشهد، ويروي إذا علم أنه حظه على الحقيقة».

وقال القتيبي أبو النيث في «الوازيل»: «قال نصير بن يحيى كنتُ إني محمد بن مقاتل فيمن سبي شهادته ووجد حظه وعرفه قال يسفه أن يشهد إذا كان لحظاً في حرره وكنتُ إني من نسحي فعل، قد يكون في الحظ عطف يقضي لا يسفه أن يشهد»

قال القتيبي: «وهو قول أبي حنيفة، والأول قول أبي يوسف ومحمد بن جرير»

وقال في «الأحاسيس»^(١) «قال في «المحرر» «قال أبو حنيفة لو شهدوا على صكّ عدلو يعرف أن هذا حظاً وحواتباً، لكن لا تذكره، لم يكن للمدعي أن يثمد شيئاً من ذلك، فإن أئمه قاضي غيره، ثم ختصموا إليه في ذلك، أئمه، لأن هذا مما يحيف به الخصم»

(١) ينظر «أدب القاضي مع شرح نصير» لشهاب [٢٠٥ - ٢٠٨]

(٢) يعني: مثلاً عن أبي حنيفة، فالقول قوله هناك

(٣) بعد «مختص برواية» لأبي البت السمرقندي [١٦٢٣ - ٣]

(٤) ينظر «الأحاسيس» للناظمي [٢٦٠/٢]

﴿فصل في بيان﴾

ثم قال في «الأحساس» «وقد ذكر في «بوابه» من رُشِمَ» عن محمد بن
 يحيى أنه سَمِعَ الشَّاهِدَ أَنْ [٢٥٣: ١] ٣٥٩. يَشْهَدُ عَلَى حَقِّهِ وَإِنْ نَمَّ يَذْكُرُهُ.
 وَنَمَّ يَذْكُرُ صَاحِبُ «الأحساس» حَلَّافُ أَبِي يُونُسَ

وقال صاحب «الهداية» (وقيل هذا بالاتفاق، وإنما الخلاف فيما إذا وحد
 القاضي شهادة في ديوانه، أو قضيته)، يعني عدم حلَّ شهادته للشاهد بمفرده
 لحظ بدون تذكر الحادثة بالاتفاق

وإنما الخلاف بين أبي حنيفة وصاحبيه برر فيما إذا رأى القاضي قضيته
 في ديوانه، أو شهادته، ولم يتذكر الحادثة، فعند أبي حنيفة لا يعمل بذلك حلال
 صاحبه

والإلى هذا الوجه ما رُكِرُ الإسلام أبو نفضل الكرمي في «إشارات
 الأسرار» حيث قال، «ورداً وحذ القاضي في مقصوده قضاء محطه محروماً بحضنه،
 ولم يذكر، لم يعمل به عند أبي حنيفة حلالاً بهما»

وقال شمس الأئمة الشرخسي في «شرح أدب القاضي» في باب القاضي
 يقضي بعينه: «القاضي إذا وحّد بجلاً في ديوانه سجته، وهو محروم بحضنه،
 ويكره بحطه، ولكنه لا يذكر ذلك، فعند أبي حنيفة لا يقضي بذلك حتى يتذكر
 وعنده يقضي، وذلك لأنَّ السَّحْلَ إنما يُكْتَبُ لِيَكُونَ حُجَّةً عِنْدَ الْحَاجَةِ بِهِ،
 وَنَحْوُ يَخْتِاجُ بِهِ عِنْدَ السَّيِّبِ، فَأَمَّا إِذَا كَانَ الْقَاضِي دَاكِرٌ بِهِ لَا يَخْتِاجُ إِلَى التَّخْرِيجِ
 مِنَ السَّحْلِ فِي دِيَوَانِهِ، فَإِذَا وَقَعَتِ الْحَاجَةُ إِلَيْهِ عِنْدَ النَّاسِ يَحْتَاجُ أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ
 حُجَّةً وَلِقْدَعًا، وَأَبُو حَنِيفَةَ يَقُولُ بِأَنَّ الْعِلْمَ شَرْطٌ لِنَفْوِذِ الْقَضَاءِ، وَنَحْوُ يُوَحِّدُ الْعَمَلُ

سنة ١٠٠٠

وكذلك إذا وجد حقه مكتوباً في صك في يد رجلي، ولكنه لا يذكر الشاهد،
فعدني حبيبه وأبي يوسف لا يشهد وعبد محمد يشهد، محمد مر عيسى
وأبو يوسف فرق بين مسأله شهادة وس مسألة التحل أي كنه الخصم
في ديوانه، وحدث لأن التحل يكون في ديوانه وحريظته وتحت حنقه، فيؤمن
الريدة والشقصان، والتعبر والسيل

وبس كذلك الشهادة على الصك، لأنه في يد غير الشاهد، فلا يؤمن به
لزيادة والشقصان، فلا يشهد حتى يتذكر الحادثة.

وهي زوية الأخبار عن النبي ﷺ إذا وجد سماعه مكتوباً في موضع، ولا
يذكر ذلك عبد أبي حبيبة لا يحل به أن يزوي، وعبد محمد يحل به أن يزوي
وعن أبي يوسف روايان^١، كذا في «شرح أدب القاضي».

وأبو حبيبة شد في هذا الباب، فشرط لجل رواية الأخبار أن يحفظ الحديث
على ظهر القلب، من حين سمع به أن يزوي، ولهذا قلت روايته الأحبا

وعندهما لا لشرط^٢، وهذا لزوي الأخبار، لأن هذا [باب]

باب الدس، وحدث القديسات مني عن توسع

ألا ترى أن قول الواحد فيه مفلو، ولأن في الأخبار كثرة لا يفكر حفظ
الكل، بخلاف الشهادات عن قول أبي يوسف^٣، لأن بها قلة يفكر حفظها.
فشرط لحفظ في باب الشهادات دون رواية الأخبار

^١ «شرح أبي يوسف» ج ١، ص ١٢٠، «المجمل» ج ١، ص ٨، «البيان» شرح يديته

[١٢٥/٩]، «صح القدير» [٣٨٧/٧]

^٢ «باب الدس» ج ١، ص ١٢٠، «المجمل» ج ١، ص ٨، «البيان» شرح يديته

في ولا يحرم بمشاهدة شيء له تعبدية، إلا للصوت والصوت
والمسح ويدخل في ولايته المأخوذ منه بصفة أن يشهد بغيره لأب
أخيرة بها من سبق به

يعني إذا كان محسباً شهادته، ويتم بتدبير الحادثة، لا بجعل به في شهادته
بالتدبير، وهل لا يحل ذلك على من أبي حنيفة خلافتهما، وكذلك لعدم
فيها إذا أخبره بمؤتمنة شهادته محسباً وأب، وهو لا يتذكر الحادثة

قوله (في) ولا يجوز للشاهد أن يشهد بشيء له تعبدية إلا للصوت
والصوت، والمسح، والدخول، وولادة المأخوذ، فإنه بصفة أن يشهد بغيره لأب
إذا أخبره بها من سبق به، أي قال القذوري في «مختصره»

قال في «شرح الأقطع» وهذا الذي ذكره الشيخان، ويعني (في)
الشهادة^(١).

وخه القياس أن شهادة مأخوذة من بمشاهدته، ويتم بتردد شخصه، و
بغير شهادته، كما في البيع والهبة ومحو دينك، ولأن الشيء الذي لا يرى رأس
مثل الشمس، فاشهد ولا مدع.

ووخه الاستحسان أنه لا طريق إلى معرفة هذه الأشياء سوى الخبر، لأن
تعدد به بغير محصور نفس الولادة، وإنما يروى القضي مع أمه، ويروى
لأب، ويروى هو أب فلان، وكذلك عند موت لا يخضره، لا لا
هو أو الحارة والده من، حكاه في فلان مات

(١) ينظر «مختصر القذوري» (ص ٢٩١)

(٢) ينظر «شرح مختصر القذوري» للأقطع (ص ٢٩١)

مختصر حجة

قال في «الساوى المصرى» «شهادة بالشهرة في النسب وغيره بعد ستر
الشهرة الحقيقية، أو الخكمية»

فالحقيقية أن شهر وسمع من قوم كثير لا يصور توافقه على الكذب،
ولا يشرط في هذا العدالة، بل يشرط التواتر

والخكمية أن يشهد عدة عدلان من الرجال، أو رجل وامرأتان، بسفه

الشهادة»

ثم قال فيها «أداء شهادة بما بحث بالشهرة في الأربعة في النسب - وإن
لم يعبثوا بولاده - والسكاج - وإن لم يعبثوا بعقد - والنقصاء - وإن لم تعد
استفيد - والموت - وإن لم يعبثوا بموته - لكن الشهرة في الثلاثة الأولى لا
لا إله إلا الله، لا يحرم جماعة لا يؤفقه توافقه على الكذب، أو حد غير
بمصلحة الشهادة، وفي باب الموت يحرم لو حد العدل، وإن لم يكن بسفه
الشهادة»، ويصح عن باب النسب من «شهادات» شيخ الإسلام خواجه رده

وقد الأسير ونسب في «فصوله» عن «شهادات المحيط» «لا يجوز شهادة
على الأملاك، ولا على أسبها، نحو البيع، ونهية، والصدقة بالشهرة والسمع
وجوز الشهادة بالشهرة والسمع في البناء منها نسب، حتى لو سمع من سائر
أن هذا فلان بن فلان فلا يخلص، وسعه أن يشهد بذلك، وإن لم تعد بولاده حتى
يرشه

وطريق معرفة نسب أن يسمع أنه فلان بن فلان من جماعة لا تتعد
بواحد منهم على كذب عند من حقه

وعندهما: إذا أحضره عدلان: أنه ابن فلان؛ تجزئ له الشهادة على النسب،
والمنية أبو بكرٍ الإشكاف كان يقني بقولهما، وهو احتيارٌ لسفيٍّ كذا ذكر
الفاصي الإمام طهیر الدین.

وكذا يجوز الشهادة بالتسمع في النكاح، حتى لو رأى رجلاً يدخل على
امراه وسمع من الناس أن فلانة روجة فلان وسعه أن يشهد أنها زوجته وإن لم
يُعاین عند النكاح

وكذا يجوز الشهادة على القضاء بالتسمع، حتى لو رأى رجلاً قضى لرجل
بحق من الحقوق، وسمع من الناس أنه قضى عليه ابلة؛ وسعه أن يشهد أنه
قاضي ببلده كذا، قضى لفلان كذا وإن لم يُعاین تنفيذ الإمام إياه، وكذا الموت
إذا سمع من الناس أن فلان مات، أو رأهم صنعوا به ما يُضغ بالموت؛ وسعه أن
يشهد على موته وإن لم يُعاین ذلك.

وروى ابن سفاقة عن محمد: إذا أحرك واحدٌ عدلٌ بالموت؛ وسعت أن
يشهد به، وإنما هي النسب فلا ينعك أن تشهد به حتى يشهد عدلان، وهذا
لوئهم، وعلى قول أبي خبيقة عليه السلام على ما منع في القلب، وهكذا روى بشير بن
نوبخت عن أبي خبيقة أنه لا تجزئ له أن يشهد بالنسب حتى يسمع من العامة^١

والحوادث في النكاح والقضاء بطريق الجواب في حجب، فقد فرقوا جميعاً
بين الموت وبين الأشياء الثلاثة، فاكفوا بحبر الواحد في الموت دون الأشياء
الثلاثة

ثم قال في «المصول» ذكر لفاصي الإمام طهیر الدین في نكاح «فتاواه»

والقاس ألا يحور ، لأن الشهادة مُتَّفَقَةٌ مِنَ الْمُشَاهِدَةِ وَذَلِكَ بِالْعِلْمِ وَلَمْ يَحْصُلْ قَصَارَ كَالْبَيْعِ .

وَجَهُّ الْإِسْحَاقِ أَنَّ هَذِهِ أُمُورٌ تَخْتَصُّ بِمَعْنِيَةِ أَسْنَانِهَا خَوَاصٌّ مِنَ النَّاسِ ، وَيَتَعَسَّى بِهَا أَحْكَامُ تَنْقِي عَلَى الْقَضَاءِ الْمُتَرُونَ ، فَلَوْ لَمْ تُقْل فِيهَا الشَّهَادَةُ بِشَايِعِ

بِحَقِّ عِلْمِ الْبَيِّنَاتِ

وَالصَّحِيحُ : أَنَّ سَوْتِ بَمَرَّةِ الْكُحَاجِ وَعِيَّةِ ١٥ ٣٦١ | لَا يُكْتَفَى فِيهِ بِشَهَادَةِ الْوَاحِدِ ، وَلَمْ يَرْقُ : أَنَّ الْمَوْتَ قَدْ يَتَقَى فِي مَوْضِعٍ لَا يَكُونُ فِيهِ إِلَّا وَاحِدٌ ، وَلَوْ قُضِيَ بَأَنَّهُ لَا تَسْمَعُ الشَّهَادَةُ عَلَى الْمَوْتِ بِإِحْبَارِهِ ؛ صَاعَتِ الْحَقُوقِ ، بِخِلَافِ الْأَشْيَاءِ الثَّلَاثَةِ ؛ لِأَنَّ الْعَالَمَ فِيهَا أَنْ يَكُونَ بَيْنَ الْجَمَاعَةِ .

وَمِنْ الْمَشَايِعِ مَنْ قَدْ لَا فَرْقَ بَيْنَ الْمَوْتِ ، وَالسَّبِّ ، وَالْقَضَاءِ ، وَالْكُحَاجِ ، وَإِنَّمَا احْتَفَ لِحَوَاتٍ لَا خِلَافَ الْمَوْضِعِ ، وَمَوْضِعُ مَسْأَلَةِ الْمَوْتِ أَنَّهُ أَحْتَرَهُ وَاحِدٌ عَدْلٌ مَوْثُوقٌ بِهِ ، وَلَمْ يَدُكِّرِ الْعَدْلَ الْمَوْثُوقَ بِهِ فِي الْأَشْيَاءِ الثَّلَاثَةِ ، وَلَوْ كَانَ الْوَاحِدُ الْمُخَصَّرُ فِي الْأَشْيَاءِ ثَلَاثَةً عَدْلًا مَوْثُوقًا بِهِ ؛ حَلَّ لَهُ أَنْ يَشْهَدَ .

ثُمَّ قَالَ فِي «الْمَعْصُولِ» : «ثُمَّ فِي الْأَشْيَاءِ ثَلَاثَةٌ إِذَا نَسَبَ الشُّهْرَةُ وَالْإِسْتِغْنَاءُ عِنْدَمَا يَحْبِرُ الْعَدْلِي ؛ يُشْتَرَطُ أَنْ يَكُونَ ، لِإِحْبَارِ بِلَعْقَةِ الشَّهَادَةِ . كَذَا ذَكَرَهُ الْحَصَافُ وَشَيْخُ الْإِسْلَامِ ، وَبِهِ أَخَذَ لِمَصْدَرٍ سَعِيدٍ بِرَهَانِ الْأَنْثَةِ ، وَفِي فَصْلِ الْمَوْتِ لَمْ يَنْتَبِ الشُّهْرَةُ بِحَبْرِ الْوَاحِدِ ؛ لَا يُشْتَرَطُ فِيهِ بِلَعْقَةِ الشَّهَادَةِ بِالْإِجْمَاعِ ، بَلْ تُكْتَفَى بِمَجَرَّدِ الْإِحْبَارِ» .

قَوْلُهُ : (فَصَرَّ كَالْبَيْعِ) ، أَنْ صَدَرَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْ هَذِهِ الْأَشْيَاءِ كَالْبَيْعِ ، حَيْثُ لَا يَحُورُ بِشَهَادَةِ شَايِعٍ فِي الشَّيْءِ ، بَعْدَ الْمُتَهَدَةِ ، فَكَذَلِكَ هَهُنَا .

قَوْلُهُ : (أَحْكَامُ تَنْقِي) ١٥ ٣٦٥ ، كَالِإِزْبِ فِي السَّبِّ ، وَالْمَوْتِ ، وَالْكُحَاجِ . وَكَثِيرٌ مِنْكُمْ فِي قَضَاءِ الْقَضَى ، وَكَثِيرٌ كَمَالِ الْمَهْرِ فِي الدُّحُولِ ، وَبِحُودِيثِ ،

أَدَّى إِلَى الْمَحَرَجِ وَتَغَطَّصَ الْأَحْكَامَ، بِحِلَافِ النَّعْيِ، لِأَنَّهُ بِسَمْعِهِ كُلِّ أَحَدٍ، وَبِمَا
يَجُورُ ١٠. «يَلْشَاهِرُ أَنْ يَشْهَدَ بِإِشْتِهَارٍ وَدَلَّتْ بِالتَّوَاتُرِ أَوْ بِإِخْبَارٍ مِنْ يَثْقُ بِهِ
كَمَا قَالَ فِي «الْكِتَابِ»

وَيُسْتَرْطُ أَنْ يُخْبِرَهُ وَحَلَّابٍ عَدْلًا أَوْ رَجُلٍ وَائْتَرَادَ لِيُخْضَلَ لَهُ تَوْعُ عِلْمٍ.
وَقِيلَ فِي الْمَوْتِ يُكْتَفَى بِإِخْبَارٍ وَاحِدٍ، أَوْ وَاحِدَةٍ، لِأَنَّهُ قَدْ تَشَاهَدَ عَنِ الْوَاحِدِ

عَنْ عَدْلٍ وَاحِدٍ

مَنْ لَلْنَسَبِ، وَالْعِدَّةِ، وَالْإِخْضَابِ

قَوْلُهُ: (بِحِلَافِ النَّعْيِ) لِأَنَّهُ بِسَمْعِهِ كُلِّ أَحَدٍ، هَذَا لِيَبْ يَبْ الْمَرْقُ مِنْ النَّعْيِ وَمِنْ
الْأَشْيَاءِ الْمَذْكُورَةِ لِأَنَّهُ تَجُورُ الشَّهَادَةُ بِالنَّسَبِ فِيهَا دُونَ النَّعْيِ عَنِ وَجْهِ لَا مِخْطَابِ.
وَقَالَ فِي «إِخْلَاصَةِ الْقَتَاوِيِّ»: «الشَّهَادَةُ عَلَى الدُّحُولِ بِالمَكْرُوحَةِ بِالنَّسَبِ
جَائِزَةٌ فِي «مَحْتَصَرِ الْقُدُورِيِّ»

ثُمَّ قَالَ «وَمِنْ «فَوَائِدِ اسْتَدَامَا ظَهَرَ الدِّينِ» لَا جُورَ لَهُمْ أَنْ يَشْهَدُوا عَلَى
الدُّحُولِ بِالنَّسَبِ، وَلَوْ أُرِيدَ أَنْ يُثْبِتَ الدُّحُولُ، يُثْبِتُ الْحَلُوهُ الصَّحِيحَةُ» ١١.

قَوْلُهُ: (وَدَلَّتْ بِالتَّوَاتُرِ أَوْ بِإِخْبَارٍ) مِنْ يَثْقُ بِهِ، أَيْ، الْإِشْتِهَارُ بِمَا يَكُونُ
حَقِيقَةً أَوْ حُكْمًا، فَلَاؤُونَ، بِتَوَاتُرٍ، وَتَأْتِي، بِإِخْبَارٍ مِنْ يَثْقُ بِهِ، كَرَجُلَيْنِ عَدْلَيْنِ،
أَوْ رَجُلٍ وَمَرَأَتَيْنِ عَدُولٍ بِمَقْلَعَةِ الشَّهَادَةِ، وَقَدْ مَرَّ بِأَنَّ ذَلِكَ عَنْ «الْقَتَاوِيِّ الصَّغَرِيِّ».

قَوْلُهُ: (كَمَا قَالَ فِي «الْكِتَابِ»)، أَيْ، فِي «مَحْتَصَرِ الْقُدُورِيِّ» ١٢، وَهَذَا
بِشَرْطِ أَنْ يَكُونَ مَقْرُونًا قَبْلَ هَذَا - (إِنْ أَرَادَ أَنْ يَخْبِرَ بِهَا مِنْ يَثْقُ بِهِ)

قَوْلُهُ: (وَقِيلَ فِي الْمَوْتِ يُكْتَفَى بِإِخْبَارٍ وَاحِدٍ، أَوْ وَاحِدَةٍ)، أَيْ، قَدْ بَلَغَ

(١) يَنْظُرُ: «إِخْلَاصَةُ الْقَتَاوِيِّ» لِصِغَرِي [ق/ ٢٦٢]

(٢) وَفِي الْأَصْلِ: «أَيْ، بِإِخْبَارٍ»، وَالْمَعْنَى مِنْ «أَوْ وَاحِدَةٍ» وَفِي «وَأَمَّا»

(٣) يَنْظُرُ: «مَحْتَصَرِ الْقُدُورِيِّ» [ص/ ٢٢١]

إِذَا الْإِنْسَانُ نَهَاةً وَبُكْرَةً يَكُونُ فِي أَشْرَاطِ الْعَدَدِ بَعْضُ الْحَرْجِ ، وَلَا كَدِيرُ
اسْتَبْ وَاسْتَكْرَحْ

ويعني أن نلحق أداء الشهادة، أما لو لم يلحق بها شيء. لم تشمل شهادته

(قيل) : لأن في حرب حلاف المشايخ . عندهم على أنه يقتل بإحدى واحد
عذب . وهو الحزوي عن أبي سماعة عن محمد بن عيسى قال إذا أحرقت عند الموت .
وسعت أن تشهد به وقد مر ذلك .

وَمَعْضُهُمْ قَالُوا لَا يَكْتَنِي سِجْرٌ لَّوَاحِدٍ، كَمَا فِي التَّحْقِيقِ. وَإِنَّهُ دَهَبٌ خَبِثٌ
الَّذِينَ فِي سِكَاجٍ «مَتَاوَاه»، وَعَدَمُ ذَلِكَ قَوْلُ هَذَا

قوله (وسمي أن يطلق أداء الشهادة، أم لو فسر لتأصي أنه منه
بشامع - لم نقل شهادة).

وَبَقِيَ فِي «الْمَصُول» عَنْ «الْمَحِيط» «وَإِذَا شَهِدَ شَاهِدَانِ عَلَى مَوْتِ رَجُلٍ، فَهَدَّ عَلَى وَخْتَيْنِ» إِذَا أَطْعَمَا ذَلِكَ إِصْلَاقًا وَلَمْ يُبَيِّنْ شَيْئًا، أَوْ قَالَا نَحْنُ نَعْرِضُ مَوْتَهُ وَإِنَّمَا سَمِعْنَا مِنَ النَّاسِ

فهي الوجه الأولُ ثَمَّ شهادتهما، وتَحْمِلُ على سببِ يَصْنَعُ بهما أدباً
الشهادة، وهو الشهادة أو المعجزة

وهي الوجه الثاني إن لم يكن موت فلاں مشهوراً، لا تقل الشهادة لا
حلاب، واشهره لا نثت بقولهما سمعنا من الناس، لأن الشماع قد يكون على
وحو لا نثت به شهرة، لأن الشماع من جمع "لا ننصوّر نواصوهم على الكذب،

ثم إذا قُتل لا تُقْل كذا هذا.

وَلَوْ رَأَى إِنْسَانًا جَلَسَ مَحْضٍ لَمَعَهُ بِدُخْلٍ عِندَهُ لَخُصِمَ حَتَّى يَهْلِكَ
عِنْدَ عَقْلِهِ كَوْنَهُ قَاصِدًا كَدًّا إِذَا رَأَى خَلَاوَةً وَامْرَأَةً سَكَنَتْ بِهَا وَبَسَطَتْ ثِيَابَ
حَبْلٍ مِنْهُمَا إِلَى الْخَلَاةِ الْأَرْوَاحِ كَمَا إِذَا رَأَى سَيِّدًا فِي يَدِ عَمَةٍ

ومن شهد أنه شهد دون فلان. وصلى على حارثه فهو معناه حسي
بوصف القاصي قبله

ثم قصر الاستثناء في الكتاب على هذه الأسماء يعني عمار السامع

ومن وحيد عدلٍ نُفِثَ به الشهادة، وقد يكون سماعٌ على وجه لا يُشكُّ به الشهادة.
بسماع من واحد غير عدلٍ، أو من جماعة ليس بعدلٍ، فهذا لا يُقبلُ شهادةً

وإن كان موثِّقاً فلانٍ مشهوراً ذكر في «الأنظمة» أنها تُقبلُ، وهكذا ذكر
حذف في «أدب القاصي». وقد مر بعض من حذف لا يُقبلُ، وبه أحد
مدرسي شهادة حسام الدين

قوله (ثم إذا قُتل لا تُقْل). فإن قال ربيت هذه يعني في يد فلان في وقت
من الأوقات

قوله (ومن شهد أنه شهد دون فلان. وصلى على حارثه. فهو معناه
حسي بوصف القاصي قبله)، الأول من شهادة، وثاني من شهادة، معني
حذف. وبوصف القاصي بأن قال كُتِبَ حارثُ فلان. وصلى على حارثه.

قوله (ثم قصر الاستثناء في الكتاب على هذه الأسماء يعني عمار السامع

في الولاء والوقف.

وعن أبي يوسف آخرًا أنه يحوز في الولاء؛ لأنه مصر له السب^(١)

في كتاب المقدس

في الولاء والوقف

وعن أبي يوسف رحمه الله آخرًا: أنه يحوز في الولاء^(٢)، يعني، قصرًا اعتبارًا للسب^(٣) في كتاب المقدس على الأشياء الخمسة في قوله: «بلا السب، والموت، والسك، [٢/٣٦٢/٥]، والدخول، وولاية القاضي يعني اعتبارًا السامع في الولاء والوقف»^(٤)، أي لا تحوز الشهادة بالسامع فهما

قال في «شرح الأقطع» قال أبو حنيفة ومحمد رحمهما الله: لا تحوز الشهادة في الولاء [١/٥٥٠]، «لأنه لا يسمع»^(٥)، المعنى هكذا ذكر في «الأصل»^(٦)، في رواية أبي حمزة، وهو قول أبي يوسف الأول، ثم رجع وقال: إذا شهدوا على ولأه منهم حرًا، وهو إحدئ الروايتين عن محمد^(٧) إلى هنا لفظ «شرح الأقطع»

ووجه قول أبي يوسف الآخر أن الولاء لحمة كل حمة السب، وفي السب تجوز الشهادة بالسامع، فكذلك في الولاء، ألا ترى أننا شهد أن ثوبان مؤلف رسول الله، وبلا لا مؤلف أبي بكر الصديق، وعكرمة مؤلف أبي عثاسي رحمهم الله

ووجه قولهما أن المعتبر في باب الشهادة هو العلم؛ لقوله تعالى ﴿لَا مَن شَهِدَ بِالْحَقِّ وَهُمْ يَعْمُونَ﴾ [١٢٠/٨٦].

والعلم إنما يكون بالعيان، أو ما يشع درجة العيان، فلا يقدر السامع؛ لأن

(١) روي عنه في (ج) قوله رحمهما الله الولاء لحمة كل حمة السب.

(٢) ينظر: «محضر القدوري» [ص/٢٢١].

(٣) ومع بالأصل «السمع» والمشتق من «سم»، و«ام»، و«بح»، و«اع»، و«اص».

(٤) ينظر «شرح محضر القدوري» [ص/٢٢٩].

وعن محتوية بحور في انوقف لآلة ينشئ على من لأحبار . لا أن عدل
بولاء ينشئ على رول الميثك ولا نكده من لشعاسة فكده وما ينشئ عنه

بولاء ففما بشهر . ولا أن بولاء من أحكام الغوا ، لأنه ينشئ به . العول لا ينشئ
بالحجر المسمي . فكده ما ينشئ به من بولاء ، وليس كذلك السب . فإنه يعين
بالحرائر ، والحرائر ينشئ بحجر الاستقصاة ، فكده انشئ ينشئ بدلت

وأبصرت إنما اكتفي في التثنية بالتامع حكك الضم . لأن ليس ينشئ
بالملوك ، ولا وفوق لأحد على العلوق . فهو يتم بغير التامع . لا أن إلى حرج
عنه . ولا ضرورة في الولاء ، لأن الأصل هو الميثك ، والتامع ليس بخجور في
رب الميثك

وأما حديث ثومان وملاي . فذلك من باب الإحسان ، كما أخذ أن عفا .
بإقة رسول الله ﷺ .

وقال في «شرح الأقطع» «ولا تحور الشهادة بوقف بالاستدانة . وقد
محدث بحور ، وهو أحد قولي الشافعي رحمه الله . إلى ما ينقطع «شرح الأقطع»

وقال في «المصول» «ذكر في «الإملاء» عن محمد أن شهادة عيني أمه
بأنه لا تحور ، والشهادة في الوقف . هل تحل بالشهادة والتامع » لا رواية
لهذا .

هذا علم لسان رسول الله ﷺ . موقوف من موقوفه بوقف عفا . وهو موقوف . لا أن
موقوف . وقد كان من لا يحرم موقوف من موقوفه بوقف عفا . أن موقوفه لأن لا يمكن موقوفه
أن ينقطع . اتفاق في حديث [١٧٣] . انتهى في حديث [٢٥١]
في شرح مختصر القنوري «الأقطع [٢٩٩]
هو الذي والأصح والمختار في مدعي الشافعي . به «شهدت من هذه لأمة الشافعي
[١٥٦] . وقد شهدت من هذه لأمة الشافعي [٢٢١] . وأما حديث [٢٥١]
[٢٦٨]

و ما وقف وصحح ثلث ثلث الشهادة يستأنع في تحصيله دون شرفه
لان أصله هو الذي يشهر.

ثم قال في «المصنوع» لا وقد احتج الشيخ بها. بعضهم قالوا: ثلث
وبعضهم قالوا لا يجوز. ومن مشايخ من قال يجوز الشهادة على أصل الأمر
بأنه لا يستأنع. اما على شرطه فوقف فلا، وإليه ما تضمنه
الشيخ، وهو الأصح. لان أصله يشهر، اما شرطه فلا يشهر. ولو شهد
ما وقف وصحح استأنع، نفس.

وقال في «المنهاوي الصغرى» - في باب الشهادة بالنسب والموت - اوجز
النفس ان الشهادة على اوقف بشبهة لا تجوز^(١).

وذكر في «المنهاوي الصغرى» أَيْضاً - في الفصل الثاني من كتاب «الشهادات» -
«ان شهدوا على أن هذا وقف على كذا» - ثم سُئِلُوا لو اوقف رجل على شيء من
باب فضل الذبوان من العاصي الموقوف

قال الشيخ الإمام ظهير الدين إذا لم يكن اوقف مدعيًا، لا بُدَّ من
لواقف، وإذا شهدوا على أن هذه المبيعة وقف، وثمة بذكرها، لجهة لا يجوز، لا
يقول، بل بشرط أن يعرف وقف على كذا^(٢).

ثم قال في «المنهاوي الصغرى» ومن ذكر ههنا، وفي «الأصل» صورته -
شهدوا باستأنع على آتاه وقف على المسجد، أو على المقبرة، ومن ذكره
ثم بعضها، فنضرب

بعد هذا من غير حاجة إليه | ٩٩ |

١ - من شهد على وقف من وقفه لا يجوز الشهادة باستأنع ما يرد
عنه كذا، في قوله لا يجوز في حاشية (ج)

٢ - من شهدوا على وقف لا يجوز له وقف شهد | ١٠٠ |

وقد كان في يد سيء سوى لعدو عنه، وسعدت به سجدته له .
 وإن قصص ما تضمنه به على التمسك إذ هي مزجج بدلالة في لأسباب شها
 وتكفي بها . وعن أبي يوسف أنه يشهد مع ذلك أن يقع في هذه أنه

في كذا ، ثم ما فصل تصرف إلى كذا ، لا تشهد على هذا .
 قوله (ومن كان في يد سيء سوى لعدو له وسعدت به سجدته له) ،
 هذه من حوض «الحامع الصغير»

وصورتها فيه . المحنة عن معروف عن أبي حمزة .
 في يدك سوى العبد والأمة . وسعى أن يشهد به .
 لا مزجج من أقصى . ما تضمنه به على حصة ، لا وأمره على حصة
 حصة في حق الشاهد سوى ذلك . لأن أقصى ما في باب : معاينة الشاهد أسباب
 حصة من اشتراء ولهنة وسحر ذلك ، وأحدت بمسرد . أو الموهوب له إنما
 يكون إذا كان ذلك الشيء منكاً تسع . أو به .
 نص مزجج البدالة على كون الشيء منكاً من يد هذا .
 تسد به على .
 لا يجوز عند شهادة بأنه منكاً ، لأن في يد . ولا يجوز كس
 به . شهادة

في يد سيء سوى لعدو عنه (من نسخة ١٠٢٧)
 في يد سيء سوى لعدو عنه .
 في يد سيء سوى لعدو عنه .
 هذه في حاشية الف .

١٠ يطر «الفتاوى الصغرى» للصدر الشهيد | ١٨٧ - ١٨٨ |
 هذا الجمع مع ما في يد سيء سوى لعدو عنه .

فأثروا ويُحتمل أن يكون هذا تفسيراً لإطلاق مُحمَّد في الرواية

في نسخة سديد

أما لا يَكفي للقضاء إلا في العِد والامنة إذا كان كبريت يُعتران عن أنفسهما، لأنهما في يد أنفسهما، فلا يكون محذوراً (١٣٦٢) استغنى بهما دليل المثلث؛ لأن المثلث قد يخدم المحرَّعة، أو إحارة كانه عند، وإذا كان هذا أمراً معتداً فيما بين الآخرين، لم يَحْزِر الاستدلال بذلك على المثلث، وهذا إذا كان لا يُعرف أنَّهما رقيقين. أما إذا عرفا أنَّهما رقيقين فتحوُّز الشهادة؛ لأنَّ العِد والامنة لا بد لهما عن أنفسهما، وكذا تحوُّز الشهادة بالترقُّ إذا كانا صغيرين لا يُعتران عن أنفسهما، ولم يُعرفا أنَّهما رقيقان لهذا المعنى.

قال أبو محمَّد الناصحي البُشاري في «تهذيب أدب القاضي» وإدراك اندر أو الثبوت، أو الدائنة، أو بعد في يدي رَحْل، وسلك أن تشهد أنه، ولم تكن رأيت قتل تلك الساعة في يده في رواية عن أبي يوسف في «الإملاء». ثم قال: «وذكر محمَّد في «الجامع الصغير» عن أبي حنيفة: إذا رأيت الشيء في يدك سوى العِد والامنة، وسعي أن أشهد لك».

ثم قال: «قال أبو بكر الزاري أراد برواية «الجامع»: إذا كان العِد كذا، ممن ثبت له يد، ويُعتر عن نفسه، فأما إذا كان صغيراً لا يُعتر عن نفسه، ويؤي عليه؛ فهو كشوب».

(١) وأما بعد في (ط): «فيكون شرط على الاتفاق»

(٢) كذا وقع في نسخ، وفي النسخة خلافاً وصحح تحريرها وسقط برید في «الدي» من (١٥) نصير «أنا» [بدي] يَكفي للقضاء إلا في العِد والامنة «لح» يَكُون حذوف موصوف لا يسي مع بعد منه هو معن الكوفيين، وبعد ديس، ونصير به أن مالك موطاي في بعض كتاب وقد ذلك في مكان آخر سطر «شاهد توضيح» لأن مالك [في ١٣٢ - ١٣٥]، وأما ربه نصير «لأن حد» [١٠٤٣] «ومعني السب» لأن هذا [في ٨١٥]

وقال الشافعي: **دَلِيلُ الْمَلِكِ الْيَدُ مَعَ التَّصَرُّفِ**، وَهَذَا قَالَ بَعْضُ مُتَابِعِيهِ
لأنَّ الْيَدَ مُتَنَوِّعَةً إِلَى أَمَانَةٍ وَمَلِكٍ

قُلْنَا: وَانْتَصَرَفَ شَوْعٌ نَيْصًا إِلَى بَيَانِهِ وَأَصَابِهِ

ثُمَّ إِنَّ عَابِسَ الْمَلِكِ وَالْمَالِكِ، حَلَّ لَهُ أَنْ يَشْهَدَ، وَكَذَا إِذَا عَابِسَ الْمَلِكُ
مُخَذُّودَهُ، دُونَ الْمَالِكِ، بِحُلِّ اسْتِحْصَانٍ.

عَابَسَ عَابِسًا

وَجْهٌ رَوَايَةُ أَبِي يُونُسَ رحمته الله أَنَّ لِمَلِكًا يُعْرِفُ رَأْسَهُ وَانْتَصَرَفَ، وَقَدْ طُهِرَتْ
بُيُوتُهُ، فَكَانَ لَهُ أَنْ يَشْهَدَ بِإِبْنَتِهِ لَهُ

وَأَمَّا رَوَايَةُ «الْحَامِصِ الصَّمِيرِ» فَلأنَّ الْعَمْدَ إِذَا كَانَ كَبِيرًا نُعْتِرُ عَنْ نَفْسِهِ، فَهِيَ
فِي يَدِ نَفْسِهِ، وَطَاهَرَهُ بَحْرِيَّةٌ، فَلَا يُصَدِّقُ الشَّاهِدُ عَلَيْهِ أَنَّهُ عَبْدُهُ»

ثُمَّ قَالَ النَّاصِحِيُّ «قَالَ أَبُو يُونُسَ: إِنَّمَا يَحُورُ مَنْ تَشْهَدُ عَلَى الْمَلِكِ إِذَا
وَقَعَتْ مَعْرِفَةُ ذَلِكَ فِي قَبْضِكَ

ثُمَّ قَالَ النَّاصِحِيُّ: قَالَ أَبُو بَكْرٍ الزَّيْنِيُّ هَذَا مَوَاقِفُهُمْ جَمِيعًا، لِأَنَّهُ يَشْهَدُ بِالْمَلِكِ
بِالْإِسْدَلَابِ، فَوَجَبَ أَنْ يَشْهَدَ عَمْدُ سُكُونِ الْمَلِكِ، وَحُصُولُ عَدَبِ الْعُلَى.

قَوْلُهُ: (وَقَالَ الشَّافِعِيُّ رحمته الله دَلِيلُ الْمَلِكِ الْيَدُ مَعَ التَّصَرُّفِ)، وَهَذَا قَالَ بَعْضُ
مُتَابِعِيهِ، أَرَادَهُ: انْتَصَرَفَ كَمَا ذَكَرَ الصَّدْرُ الشَّهِيدُ فِي «أَدَبِ الْقَاضِي»^(١)،
وَدَلَّ أَنَّ الْيَدَ مُحْتَمِلٌ، وَالْمُحْتَمَلُ لَا يَكُونُ خُفَّةً، وَبَعْضُ يَقُولُ: «تَصَرَّفَ أَيْضًا
مُحْتَمَلٌ، لِأَنَّهُ يَحُورُ أَنْ يَتَصَرَّفَ بِحُكْمِ لَيْسَتْ، وَبِحُجُورٍ أَنْ يَتَصَرَّفَ بِالْوَكِيلَةِ وَغَيْرِهَا

قَوْلُهُ: (ثُمَّ إِنَّ عَابِسَ الْمَلِكِ وَالْمَالِكِ، حَلَّ لَهُ أَنْ يَشْهَدَ، وَكَذَا إِذَا عَابَسَ الْمَلِكُ
مُخَذُّودَهُ، دُونَ الْمَالِكِ، بِحُلِّ اسْتِحْصَانٍ)، مَسْأَلَةٌ هَذَا الْقَوْلِ أَوْرَدُوهُا^(٢) فِي تَسْجِيعِ

(١) سطر التهذيب في حق الإمام الشافعي، معبري ٨، ٢٢٤، ١٠٠، حقه بطائفة، معبري ١١، ٢٦٩

(٢) سطر السراج في حق الشافعي، معبري ٨، ٢٢٤، ١٠٠، حقه بطائفة، معبري ١١، ٢٦٩

(٣) معبري الأصل ١٠٠، ٢٢٤، ١٠٠، حقه بطائفة، معبري ١١، ٢٦٩

لأن السب يثبت بالتسامع^(١)، وإن لم يُعَيِّنْها أو عَيَّنَ المالك دون المثلث لا
يجزئ له.

﴿عبد النبي﴾

و ٣٦٣ | «أدب القاضي» على أربعة أوجه:

الوجه الأول: أن يُعَيِّنَ مالك والمالك جميعاً، فيجوز له أن يشهد؛ لأنه
شهادة على علم وبصيرة.

والوجه الثاني: ألا يُعَيِّنَ واحداً منهما، فلا يجوز أن يشهد؛ لأنه معارف
في هذه الشهادة.

والوجه الثالث: أن يُعَيِّنَ المالك ولا يُعَيِّنَ المثلث، لَمَّا يَجْزِي أن
يشهد؛ لأن المشهود به - وهو بملك - مخفوف.

وكذلك لا يجوز له أن يشهد إذا عَيَّنَ المثلث ولم يُعَيِّنَ المالك، وهو الوجه
الرابع؛ لأن المثلث يقتضي ملكاً، والمالك ملكاً كذا ذكر الناصحي في «تهذيب
أدب القاضي».

ثم قال الناصحي: «قال أبو بكر الرارقي: إذا عَيَّنَ المالك ولم يُعَيِّنَ المثلث،
يسمي ألا يُقْتَل، وأما تحورُ شهادة إذا عَيَّنَ المثلث ولم يُعَيِّنَ المالك إذا كان
مشهوراً بالاستحسان؛ لقوله تعالى: ﴿إِلَّا مَنْ شَهِدَ بِالْحَقِّ وَهُمْ يَعْتَمُونَ﴾ [الحرث: ٨٦]».

وقال الناصحي أيضاً في كتابه: «فإن كان المالك امرأة؛ لا تخرج، ولا يبرأ
الرجل، فإن كان مشهوراً أن المثلث بها؛ جاز له أن يشهد عليه؛ لأن شهرة الاسم
كانعائية، بدليل أنه لو قال: بملأ علي ألف درهم، واستقر له مشهور، فطلب
المقر له السامع ملك الشهادة؛ جاز له أن يشهد».

(١) زاد بعده في (هـ): «فيحصل منه»

وأما العد والامة إن كان يُعرف أنهما رفعت فذلك، لأن المرفوع لا يكون في نفسه، وإن كان لا يعرف أنهما رفعت إلا أنهما صعدا لا يُعرف عن أنفسهما فذلك لآلة لا بد لهما، وإن كانا كبريت ذلك مصرف الاسماء؛ لأن لهما بدا على أنفسهما فيدفع بد أنهما عنهما ونعدم داس لمتك

وعن نبي حبيبة أنه يحلُّ له أن يشهد فيهما أنهما عدرا بالشاب، ولحق ما جاء

قوله (وإن العد والامة إن كان يُعرف أنهما رفعت فذلك)، أي وسعت أن تشهد أنه له.

قوله (فذلك مصرف الاسماء)، أراد به قوله (سوى العد والامة)

قوله (ولحق ما جاء)، أي الحق في الشاب وبين العد والامة أن العد انصى ما يتبدل به على مملك من العد والامة دا كان كبريت، لأن لهما بد على أنفسهما

وقال أبو يوسف: «الشامع يفتي إذا كان عاصداً وقت الحاجة لخصم»

ومن أبي لبلى ر: «ذكر الخلاف في «المختلف» و«الحصر» و«الدر» خلاف أبي يوسف في «أدب القاضي» وفي «الأسرار» والحدود شخص الأئمة الترخيبي في «شرح أدب القاضي» خلاف أبي يوسف كذلك، و«قول محمد مع أبي يوسف»^(٣)

ومن يذكر خذوري خلاف أبي يوسف، بل ذكر المسألة خلاف كتب توى، ولكن قال في كتابه «المسمى بـ «التقريب» «قال أبو حنيفة ومحمد ورفق به إذا حقت الشهادة وهو بصير، ثم حمي، ثم فصل شهادته وقال أبو يوسف فصل» إلى هذا لفظ «التقريب»

ثم قال في «وقد ذكر ابن شحاح عن أبي حنيفة وزفر حوار شهادة لأغني في نسب» لأن ذلك مما يقع بالاستماع، ولا يحتاج فيه إلى نظر وتعاينة كذا في «التقريب»

وقال في «الأسرار»: «وعند زفر يحوز شهادة الأغني مما تحوز فيه الشهادة بالاستماع، كالنائب والسوت، وفيه قال الشافعي ر: «وهي رواية عن أبي حنيفة» كذا في «الأسرار»

١- الكبير لأبي الحسن الماوردي [٤٠/١٧]

٢- نظر المختلف برواية أبي عبد الله الماوردي [١٦٣٣/٣]

٣- نظر «أدب القاضي» مع شرح القدر لشهادة محضات [٤٠٠/٤]

٤- نظر المصنف [١٢٦/١٦]، في ح: محمد الماوردي «الخصائص» [٥١/١]، «الف في

عاصري» [٧٩١/٢]، «مع الصانع» [٢٦٨/٦]، «الحصر» [١٦٩/٢]، «بين محضات»

[٢١٧/٤]، «الجزهرة البيرة» [٢٢٩/٢]

٥- بل في قول في مدعي المدعي وجمهور أصحابه على حوز شهادة لأغني في يقع

بالاستماع. ينظر «روضة الطالبين» للرووي [٢٧١/١١]

لَعْنَمُ بِمُعَابَةِ، وَلَا دَعَاءُ بِمُحَضِّ بِالسُّؤْلِ وَلِسَانُهُ عِزُّ شَوْفٍ وَالتَّخْرِيفُ بِمُحَضِّ

﴿وَالْحَقُّ يَدْعُو إِلَى رُبِّهِ﴾

وَحَقُّ قَوْلِ أَبِي يُونُسَ أَنَّ حَدِيثَ الْعَمَى بَعْدَ التَّحْمُّلِ لَمْ يَتَعَذَّرْ مَعَهُ إِلَّا مُعَابَةُ
الْمُشْهُودِ عَلَيْهِ، وَالْإِشَارَةُ إِلَيْهِ، وَهَذَا لَا يَنْبَغُ مِنَ الشَّهَادَةِ، كَمَا لَوْ شَهِدَ ابْنُ صَبْرٍ عَنْ
عَائِلٍ أَوْ مِثْلٍ

وَحَقُّ قَوْلِ أَبِي حَسَنَةَ وَمُحَمَّدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَوْلُهُ لَا بِيْنَ غَنَاسٍ ^{بَيْنَ} ^{بَيْنَ} إِذَا زَأَيْتَ
مِثْلَ اشْتَمَسَ فَاشْهَدْ، [٢٠٥٧ ٢١] وَلَا فَذَعُ ١، وَلِأَنَّ الْأَعْمَى لَا يُمَكِّنُهُ التَّصْيِيرُ بِرِ
الْحَصَصِيِّ، لَا بِالِاسْتِدْلَالِ بِالْعَمَى، وَفِيهَا شُبُهَةٌ، وَلَا بُدَّ فِي الشَّهَادَةِ مِنَ الْعَمَى، وَمَنْ
يُؤْخَذُ بِالْعَمَى، فَلَمْ نَجِرِ الشَّهَادَةَ، وَلِأَنَّ الْعَمَى مَعْنَى يَنْبَغُ بِمُحَضِّ الشَّهَادَةِ، وَيَنْبَغُ
إِقَامَتُهَا أَيْضًا، كَرَوَابِ لِعَقْلِ، وَعَدَمِ الْقَبْضِ، وَلِأَنَّ كُلَّ شَخْصٍ لَا يَحْجُورُ أَنْ يَكُونَ
عَاصِيًا فِي حَادِثَةٍ، لَا يَحْجُورُ أَنْ يَكُونَ شَهِيدًا فِيهَا، كَالْعَبْدِ وَالْصَّبِيِّ، فَأَمَّا فِي حَالِهِ
الْمَوْتِ، أَوْ الْغَيْبَةِ، فَلَا بُدَّ مِنْ حَضْرَةِ وَكِيلٍ، أَوْ وَصِيِّ، أَوْ وَارِثٍ يُشِيرُ إِلَيْهِ،
وَالْأَعْمَى عَاجِزٌ عَنْ ذَلِكَ حَقِيقَةً

فَإِنْ قِيلَ: يَحْجُورُ حَرُّ الْأَعْمَى فِي الدُّنْيَا إِذَا كَانَ عَدْلًا، فَلَيْسَ لَا يَحْجُورُ قَبْلَ
شَهَادَتِهِ ٢

قِيلَ لَهُ: إِنَّ الشَّهَادَةَ مُحَالَةٌ لِلْحَبْرِ، أَلَا تَرَى أَنَّ مَقْبُولَ حَبْرِ الْعَبْدِ وَالْمُخْدُودِ فِي
الْقَدْحِ، وَلَا تُقْبَلُ شَهَادَتُهُمَا [٢١ ٢٢] فِي الْمَخْدُودِ وَالْقَصَصِ وَمَا تُسْقِطُهُ لَشُبُهَةِ
فَقَدْ بَانَ أَنَّ الشَّهَادَةَ غَيْرُ حَارِيَةٍ مَخْرُجِي الْحَبْرِ، كَمَا قَالَ أَبُو بَكْرِ الرَّازِيُّ فِي شَرْحِهِ
لِ«أَدَبِ الْقَاضِي».

وَحَقُّ قَوْلِ زُفَرٍ: أَنَّ صَحَّةَ الشَّهَادَةِ مَوْقُوفَةٌ عَلَى الْعِلْمِ بِالْمُشْهُودِ بِهِ، وَالْمُشْهُودُ
عَلَيْهِ، وَيُؤْخَذُ هَذَا الْمَعْنَى فِي حَقِّ الْأَعْمَى بِالصَّبْرِ وَالِاسْتِقْصَافِ، كَمَا يُؤْخَذُ فِي

بأسسه كما في الشهادة على الميت.

ولما أن الأداء يقتضي التفسير بالإشارة بين المشهود له والمشهود عليه، ولا يضمن الأعمى إلا بالنعمة، وفيه شبهة فيمكن التحرز عنها بجنس الشهود والشيء لتعريف العائيب دون الخاصير فصارت كالحدود والقصاص.

ولو عمي بعد الأداء، يمتنع القضاء عند أبي حنيفة ومحمد، لأن قيام

﴿شهادة البصير﴾

حق البصير.

ولما أن من لا يقبل شهادته فيما لا تحوز فيه الشهادة بالتامع، لا تقبل شهادته فيما تحوز فيه الشهادة بالتامع، كالقضي والمجور

وقولهم: إن لأعمى يخص له العلم بالضبط ولا استفاضة، كالتصر.

قلنا لا نسلم؛ لأن أكثر ما يوجد في حق لأعمى الاستدلال بالنعمة، وفيه شبهة

قوله: (وفي شبهة)، أي: في اعف، وذكر لصمري عن تأويل الصواب، ومثل ذلك جائز، كما في قوله:

وَلَا أَرْضَ أَثْقَلَ إِنْقَالَهَا

قوله: (يمكن التحرز عنها)، احترز عن وضء الأعمى أمه، أو امرأته

قوله: (ولو عمي بعد الأداء، يمتنع القضاء عند أبي حنيفة ومحمد).

هد عشرين، وصدره

بلا مؤسفة ردق ودفها

ومراد المؤلف من هذا حوار بذكر الموت، ذكر تأويل بقضي ديت؛ حيث أحرر الشاعر عن الأرض، وفي موت، «أهل»، «هو مذكر»، «أنا» «سفعن» «ذكر»، «أكد» «معد» «يرجع» «المكلا» «محوهم»، ينظر: «الخصائص» لابي جني [١١٢/٢].

أَهْمَةُ لِشَهَادَةِ شَرْطُ رَفْعِ الْقَصْدِ لِصِرَورِهَا حُجَّةَ بَعْدَهُ وَقَدْ بَصُلْتُ وَصَرِّحْتُ
إِذَا حَرَسَ أَوْ حُرِّ أَوْ قَسَمَ، بِحِلَافٍ مَا إِذَا مَاتُوا أَوْ عَانُوا، لِأَنَّ الْأَهْلِيَّةَ بِأَهْمُونَ
قَدْ أَتَيْتُ وَبِغِيَّةٍ مَا بَطَلَتْ

قَالَ وَلَا الْمَمْلُوكُ، لِأَنَّ الشَّهَادَةَ مِنْ بَابِ الْوِلَايَةِ وَهُوَ لَا يَبِيئُ نَفْسَهُ بِأَوْسَى

اعْلَمْ أَنَّ الشَّاهِدَ إِذَا عَمِيَ، أَوْ حَرَسَ بَعْدَ آدَاءِ الشَّهَادَةِ قَبْلَ الْحُكْمِ بِهَا، لَمْ
يُخْرِ الْحُكْمُ بِهَا عِنْدَ أَبِي حَبِيبَةَ وَمُحَمَّدٍ حِلَافَ أَبِي يُونُسَ عَلَيْهِ السَّلَامُ كَمَا دَكَرَ الْحَصَفُ
الْحِلَافَ فِي «أَدَبِ الْقَاصِي»^(١)، وَدَكَرَ قَوْلَ الشَّامِيِّ مَعَ أَبِي يُونُسَ فِي «الْأَسْرَارِ»،
وَوَجْهُ قَوْلِ أَبِي يُونُسَ أَنَّهُ مَعْنَى طَرَأَ بَعْدَ آدَاءِ الشَّهَادَةِ، فَلَا يَنْفَعُ الْحُكْمُ بِهَا،
كَمَا لَوْ مَاتَ الشَّاهِدَانِ بَعْدَ آدَاءِ الشَّهَادَةِ، أَوْ عَانَا، أَوْ جَنَّا، أَوْ عَمِيَا بَعْدَ الْحُكْمِ بِهَا،
وَلَمَّا: أَنْ يَعْمِيَ يُبْطَلُ الشَّهَادَةُ، وَيُخْرِجُ الْأَعْمَى مِنْ أَنْ يَكُونَ شَاهِدًا، فَإِذَا
طَرَأَ عَلَى الشَّهَادَةِ قَتْلُ الْقَصْدِ بِهَا مُنْعَ الْقَصْدِ كَالْفَسَنِ وَالْكَفْرِ، بِحِلَافٍ الْبَرِّ
لَأَنَّهُ يَسْمُ الشَّهَادَةَ بِهَا، فَلَا يُبْطَلُهَا، وَبِالْعَمِي لَا يُبْطَلُ أَهْمَةُ الشَّهَادَةِ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ
الْعَمَى بَعْدَ الْحُكْمِ بِالشَّهَادَةِ، لِأَنَّهُ وَجَدَ بَعْدَ انْتِهَاءِ الْحُكْمِ بِهَا

وَلَا نُسَلِّمُ أَنَّ السُّلْمَ بَعْدَ الشَّهَادَةِ قَتْلُ الْحُكْمِ بِهَا لَا يَنْفَعُ الْحُكْمُ بِهَا لِأَنَّ
الرَّوَايَةَ عَنْ أَبِي حَبِيبَةَ عَلَيْهِ السَّلَامُ بِحِلَافٍ ذَلِكَ، أَلَا تَرَى إِلَى مَا دَكَرَ الْحَصَفُ فِي «أَدَبِ
الْقَاصِي»^(٢) «وَكَذَلِكَ كُلُّ مَنْ صَارَ قَتْلُ أَنْ تَنْفُذَ الْقَصْدَ بِشَهَادَتِهِ بِحِلَافٍ لَا تَقْلُ
شَهَادَتُهُ، بَلْ أَنْ يَدْهَبَ عَقْلُهُ، أَوْ يَخْرُسَ، مِنْ شَهَادَتِهِ تَبْطُلُ»^(٣)، لَمَّا دَكَرْنَا

قَوْلُهُ (قَالَ وَلَا الْمَمْلُوكُ) [٢٧٦]، أَيْ قَالَ يُذَوِّرِي فِي «مُحْتَصَرِّهِ»^(٤).

(١) يَهْرُ «أَدَبِ الْقَاصِي» مَعَ شَرْحِ الْقَصْدِ شَهِيدُ «مُحْتَصَرِّهِ» ٢٢١ ٢٢٠

(٢) دَكَرَ الْحَصَفُ بِحِلَافٍ هَذَا الْمَعْنَى فِي «سُحْبَةِ الْقَصْدِ» مَعَ «أَدَبِ الْقَاصِي» ٢٢١ بَ مَحْمُود

مَكْتَبَةُ كُتُبِ بَابِ فَاحِشِ أَحْمَدِ بَاشَا (وَقَدْ لَحِظَ ٥٤٦)

(٣) يَهْرُ «مُحْتَصَرِّهِ» [٢٢٠]

أَنْ لَا تُثَبِّتَ لَهُ الْوَلَايَةَ عَلَى غَيْرِهِ

﴿شرح البيان﴾

وهذا عطف على قوله، (شهادة الأعمى)، أي ولا تقبل شهادة لملوك

ونال في «الفتاوى الصغرى» - في باب من تقبل شهادته ومن لا تقبل شهادته -
«شهادة العبد تقبل عند مالك^(١)، وشهادته الشيء فيما لا يخصه إلا الصداق تقبل
عنده أيضاً^(٢)» ثم قال: «ذكره في «شرح مختلف الرواية»^(٣)»

اعلم أن شريحاً كان يجيز شهادة لعبد، وكذا داود بن علي لأصفهاني
وكذا ذكر الشح أبو المعين السبي في أوّل فضاء «شرح الجامع»، ولكن مذهب
مالك بخلاف ما ذكر في «الفتاوى الصغرى» في كتبهم -

وهذا قال الشح أبو المعين في «شرح الجامع» «وقول مالك ليس شام
عه، لأن محمداً ادّعى الإجماع. وهو كان عالماً [٢٠٧٧] بعداهبه^(٤)، ولو كان
هذا ثابتاً لما ادّعى فيه الإجماع، وكذا الشافعي رحمه الله ثم يذكر هذا المذهب عن
مالك، ولو كان ثابتاً عنه لما خفي على الشافعي رحمه الله لأنه كان تلميذاً له.

وقيل إن يحيى بن أكرم^(٥) لقاضي كان أعرف الناس بأقوال أهل زمانه،

(١) بل ذهب مالك أنه لا يجوز شهادة سفيه في مال، ولا في حد، ولا في شيء من الأشياء
بغير «المدرسة» لحيون [٥٤١/٤] ولا لكافي في هذا أهل المدينة «لابن عبد البر» [٨٩٤/٢]
(٢) بغير «المدرسة» لحيون [١٤/٤، ٢٠] ولا لكافي في هذا أهل المدينة «لابن عبد البر»
[٩٠٨/٢] و«فتح ولاكلين مختصر حلب» لسمراي [١٩٧/٧].

(٣) سطر «الفتاوى الصغرى» للصدر الشهيد [في، ١٩٣]

(٤) بغير «المعنى» لابن حرم [٤١٣/٩].

(٥) وقع بالأصل «بالمذهب» - والمثبت بن «ان»، و«فتح»، و«امر»، وفي «ام»، و«خ»: «بالمذهب»

(٦) هكذا وقع في نسخ «أكرم» بالكاء نسبة من فوق والمعشور أنه «أكرم» بالكاء، لثبته، لكن من
الزبدي «وقد يقال فيه نسبة متفاوتة أبداً، كما نعه لحناني»، وجزم بذلك في شرح «سورة»
وعبره، والمعشور لاور، يعني «أكرم» بغير «أبج العروس» للزبدي [٣٢٩/٣٣ مادة. كن]

...

وهو ادعى الإجماع في عدم قبول شهادة العبد، دلَّ على أنَّ قول مالك غير ثابت
عنه، بل هو محذور عنه، إلى ما لفظ الشَّح أبي المعين عليه السلام

وقال الإمام المتأني في «شرح الجامع الصغير» وأجمعت الصحابة أن لا
شهادة للعبد، وقال الحرقي من أصحاب أحمد بن حنبل رحمه الله: «وتحوز شهادة
العبد في كل شيء لا في الحدود»

ولي في دعوى الإجماع نظر، لأنَّ الشَّحاري رحمه الله قال في «اصحبه» وقال
أبو «شهادة بعد حيرة إذا كان غُدْلًا»، وأحاده شريح، ورأى أن أبا
وقال ابن سيرين «شهادته جائزة إلا عند سيده»، وأجازه الحسن، وقوله في
الشيء نفسه، وقال شريح «كنكم في عبيد وإماء»^(١) إلى ما لفظ «الاصحح»
والأصل في عدم قبول شهادة العبد قوله تعالى: ﴿وَلَا يَأْتِ الشَّهَدَةُ إِذَا دُعِيَ^(٢)﴾
المر ٢٨٢.

بما أنه أن الله يدعى جعل من صفة شاهدة: أن يلزمه الإحالة إذا دُعِيَ، والعبد
لا يلزمه ذلك، فلم يكن شهاداً؛ لأنه محلٌ بخدمته مؤلاً؛ لأنه يستعمل كل يوم في
إقامة الشهادات، وهذا غير جائز عند الجميع؛ لأنَّ عينه أن يخدم المولى من
استخدمه، فدُلَّ أنه ليس به محل في الخطب

ولأنَّ الشهادة من باب تولية، لأنها تصيد القوي على العبر، ولا ولاية
للعبد؛ لقوله تعالى ﴿حُزِبَ اللَّهُ مُثَلًّا ۖ عِنْدَ مَنُوكَ لَا يَقْدِرُ عَلَى شَيْءٍ﴾
[شعر ٧٥] فلا تحوز شهادته.

(١) بطور المختصر بحمي [ص ١٤٥]

(٢) في ٤٩ «شهادة بعد حيرة إذا كان غُدْلًا» وكتب هو العوامي ما وقع في «اصحح سحار»

(٣) علوه هذه الآثار سحاري في كتاب شهادات باسم شهادة لأماء والعبد [٢ ٩٤١]

❦ غيبة التبريد ❦

واستدل لتأصحي في «تهذيب أدب القاضي» بقوله تعالى ﴿وَتَشْهَدُونَ دُونَ
عَدْلٍ بَيْنَكُمْ﴾ (طه ٢٠)، والعدالة مأخوذة من استقامة الحال، والعدو غير مستقيم
الحال، فلم يكن شاهداً، ولأن العبد لا يرث بحال، فلا يكون شاهداً، لأن الإرث
يخزي مخزي الشهادة، لأن شهادة امرأة عن النصف من شهادة الرخل وتوث
نصف ما يرث الرخل، بإدائه لم يكن وارثاً، ثم يكره شاهد.

وقال شمس الأنعة السرخسي في «شرح أدب القاضي» «ذكر عن ابن عباس
عليه السلام أنه قال: لا تجوز شهادة العبد»

قال الحطاف في «أدب القاضي» «حدثنا عندنا عن محمد بن عيسى بن
حفص بن عبيد بن خنيس، عن عطاء، عن ابن عباس عليه السلام قال: «لا تجوز شهادة
العبد»^٢

وقال الحطاف أيضاً: حدثنا فضة بن عتبة وموسى بن مسعود قالا: حدثنا

لم يذكر هذا لأثر والدي بعده أبو بكر البرقي ولا بعد الشهد في شرحيهما على «أدب القاضي»
الحطاف، لا مثلاً ولا معاً، وحدث الحطاف في شرحه مؤلفه، بكر أحدث أكثر هذه الشروح
بأساس نكتات ولأثره، ووجه في حديثه حال المحققين، كما في «الشرح الكبير» للمحققين
حسن، وغيرهما من تصانيفهم المعروفة بالشرح المصنف بأصلها، ونكتات الحطاف لا
يتم مطوعاً بعد، مع بقائه وحالاً.

والأثران هذا لبيان في نسخة نسخة من «أدب القاضي» الحطاف [ق ٢٣٩] محفوظه مكتبه
كوبرسي فصل أحمد باش (رقم نسخة ٥٤٦)، وسط «شرح أدب القاضي» بتدوين الشهيد
[٢٣٧ - ٢٣٨]، و«شرح أدب القاضي» لأبي بكر البرقي [ق ١٣١] ب محفوظه
مكتبه (رقم الحفظ: ٢١٣)

(٢) هو ابن أبي شيبة صاحب «المصنف»

«شرح ابن أبي شيبة» [رقم ٢٠٢٨٦]، من طريق، حقه بن عبيد بن خنيس
عن عطاء عن ابن عباس عليه السلام به

في غاية البيان

لمرذ في كتابه يسمى: «الكامل»^(١)، وغيره في كتبهم.

ولأن الفسق ليس بعلّة ردّ شهادة لمخدود في القذف، بل بعلّة عذف بشرط المعبر عن إقامة التّهمة بدليل قوله تعالى ﴿يُرْتَوَىٰ لِمُخْتَصِبٍ ثَوْبٌ لَا يَتَوَقَّعُ شَهْدًا﴾

وإنما قلنا إنه ليس بعلّة، إذ لو كان علة لترتب الحكم عليه، ولشأن «وأولئك هم المفسقون»، وحلدهم، ولا تقوى بهم شهادة أبدًا، فلما قال ﴿وَأُولَٰئِكَ هُمُ الْمُتَقِفُونَ﴾ بعد قوله ﴿تَحَقَّقُوا﴾ و﴿يُحْمَلُونَ﴾، علم أن الفسق ليس بعلّة، فثبت لم يكن الفسق علة، ثم يدرى من رواله قول الشّهادة

فَإِنْ قُلْتَ: لَوْ فَارَ بِنُ فَعَلْتَ كَذَا، فَعَلَيْ حِجَّةٍ، وَمَالِي صَدَقَةٌ إِنْ شَاءَ اللَّهُ، فَإِنَّهُ يَرْجِعُ إِلَى مَا نَقَدَمَ، فَكَدَا سَعَى أَنْ يَرْجِعَ الاستثناء في الآية إلى جميع ما تقدم فُتِّ، لا إمكاناً، لِدَيْتٍ؛ لِأَنَّ الْجَدَّ لَا يَرْجِعُ بِالتَّوْبَةِ، وَلِأَنَّ الاستثناء بمركب التخصيص؛ لِأَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا يُخْرِجُ مِنَ الْكَلَامِ بَعْضًا، وَالتَّحْصِصُ يَكُونُ فِي الْمَحَقَّقِ لَا فِي الْمَشْكُوكِ، فَكَدَا الاستثناء، وَرَفَعَ الفسق بِالتَّوْبَةِ مُحَقَّقًا، فَيَصْرَفُ الاستثناء إلى ما تَلِيهِ، لَا إِلَى جَمِيعِ مَا تَقَدَّمَ؛ لِأَنَّهُ مُشْكُوكٌ.

وقياس الاستثناء «إلا» على الاستثناء بـ «إِنْ شَاءَ اللَّهُ تعالى» باطل، لِأَنَّ «إِنْ شَاءَ اللَّهُ» موصوع أو موصوع ٢٢٦٦، يرفع الكلام عن أصله، والاستثناء بـ «إلا» موصوع لإخراج بعض لحمته منها، فثبت القياس

أَلَا تَرَىٰ أَنَّهُ يُوقَالُ، لَمَلَايَ عَلَيَّ عَشْرَةُ دِرَاهِمٍ إِلَّا عَشْرَةٌ؛ لَمْ يَصِحَّ الاستثناء.

(١) ينظر: «الكامل» للسيرة [١٥/١]

(٢) وقع بالأصل «الكبر» والعنت من ٢٥، و١٠١، و١٠٢، و١٠٣، و١٠٤، و١٠٥، و١٠٦، و١٠٧، و١٠٨، و١٠٩، و١١٠، و١١١، و١١٢، و١١٣، و١١٤، و١١٥، و١١٦، و١١٧، و١١٨، و١١٩، و١٢٠، و١٢١، و١٢٢، و١٢٣، و١٢٤، و١٢٥، و١٢٦، و١٢٧، و١٢٨، و١٢٩، و١٣٠، و١٣١، و١٣٢، و١٣٣، و١٣٤، و١٣٥، و١٣٦، و١٣٧، و١٣٨، و١٣٩، و١٤٠، و١٤١، و١٤٢، و١٤٣، و١٤٤، و١٤٥، و١٤٦، و١٤٧، و١٤٨، و١٤٩، و١٥٠، و١٥١، و١٥٢، و١٥٣، و١٥٤، و١٥٥، و١٥٦، و١٥٧، و١٥٨، و١٥٩، و١٦٠، و١٦١، و١٦٢، و١٦٣، و١٦٤، و١٦٥، و١٦٦، و١٦٧، و١٦٨، و١٦٩، و١٧٠، و١٧١، و١٧٢، و١٧٣، و١٧٤، و١٧٥، و١٧٦، و١٧٧، و١٧٨، و١٧٩، و١٨٠، و١٨١، و١٨٢، و١٨٣، و١٨٤، و١٨٥، و١٨٦، و١٨٧، و١٨٨، و١٨٩، و١٩٠، و١٩١، و١٩٢، و١٩٣، و١٩٤، و١٩٥، و١٩٦، و١٩٧، و١٩٨، و١٩٩، و٢٠٠، و٢٠١، و٢٠٢، و٢٠٣، و٢٠٤، و٢٠٥، و٢٠٦، و٢٠٧، و٢٠٨، و٢٠٩، و٢١٠، و٢١١، و٢١٢، و٢١٣، و٢١٤، و٢١٥، و٢١٦، و٢١٧، و٢١٨، و٢١٩، و٢٢٠، و٢٢١، و٢٢٢، و٢٢٣، و٢٢٤، و٢٢٥، و٢٢٦، و٢٢٧، و٢٢٨، و٢٢٩، و٢٣٠، و٢٣١، و٢٣٢، و٢٣٣، و٢٣٤، و٢٣٥، و٢٣٦، و٢٣٧، و٢٣٨، و٢٣٩، و٢٤٠، و٢٤١، و٢٤٢، و٢٤٣، و٢٤٤، و٢٤٥، و٢٤٦، و٢٤٧، و٢٤٨، و٢٤٩، و٢٥٠، و٢٥١، و٢٥٢، و٢٥٣، و٢٥٤، و٢٥٥، و٢٥٦، و٢٥٧، و٢٥٨، و٢٥٩، و٢٦٠، و٢٦١، و٢٦٢، و٢٦٣، و٢٦٤، و٢٦٥، و٢٦٦، و٢٦٧، و٢٦٨، و٢٦٩، و٢٧٠، و٢٧١، و٢٧٢، و٢٧٣، و٢٧٤، و٢٧٥، و٢٧٦، و٢٧٧، و٢٧٨، و٢٧٩، و٢٨٠، و٢٨١، و٢٨٢، و٢٨٣، و٢٨٤، و٢٨٥، و٢٨٦، و٢٨٧، و٢٨٨، و٢٨٩، و٢٩٠، و٢٩١، و٢٩٢، و٢٩٣، و٢٩٤، و٢٩٥، و٢٩٦، و٢٩٧، و٢٩٨، و٢٩٩، و٣٠٠، و٣٠١، و٣٠٢، و٣٠٣، و٣٠٤، و٣٠٥، و٣٠٦، و٣٠٧، و٣٠٨، و٣٠٩، و٣١٠، و٣١١، و٣١٢، و٣١٣، و٣١٤، و٣١٥، و٣١٦، و٣١٧، و٣١٨، و٣١٩، و٣٢٠، و٣٢١، و٣٢٢، و٣٢٣، و٣٢٤، و٣٢٥، و٣٢٦، و٣٢٧، و٣٢٨، و٣٢٩، و٣٣٠، و٣٣١، و٣٣٢، و٣٣٣، و٣٣٤، و٣٣٥، و٣٣٦، و٣٣٧، و٣٣٨، و٣٣٩، و٣٤٠، و٣٤١، و٣٤٢، و٣٤٣، و٣٤٤، و٣٤٥، و٣٤٦، و٣٤٧، و٣٤٨، و٣٤٩، و٣٥٠، و٣٥١، و٣٥٢، و٣٥٣، و٣٥٤، و٣٥٥، و٣٥٦، و٣٥٧، و٣٥٨، و٣٥٩، و٣٦٠، و٣٦١، و٣٦٢، و٣٦٣، و٣٦٤، و٣٦٥، و٣٦٦، و٣٦٧، و٣٦٨، و٣٦٩، و٣٧٠، و٣٧١، و٣٧٢، و٣٧٣، و٣٧٤، و٣٧٥، و٣٧٦، و٣٧٧، و٣٧٨، و٣٧٩، و٣٨٠، و٣٨١، و٣٨٢، و٣٨٣، و٣٨٤، و٣٨٥، و٣٨٦، و٣٨٧، و٣٨٨، و٣٨٩، و٣٩٠، و٣٩١، و٣٩٢، و٣٩٣، و٣٩٤، و٣٩٥، و٣٩٦، و٣٩٧، و٣٩٨، و٣٩٩، و٤٠٠، و٤٠١، و٤٠٢، و٤٠٣، و٤٠٤، و٤٠٥، و٤٠٦، و٤٠٧، و٤٠٨، و٤٠٩، و٤١٠، و٤١١، و٤١٢، و٤١٣، و٤١٤، و٤١٥، و٤١٦، و٤١٧، و٤١٨، و٤١٩، و٤٢٠، و٤٢١، و٤٢٢، و٤٢٣، و٤٢٤، و٤٢٥، و٤٢٦، و٤٢٧، و٤٢٨، و٤٢٩، و٤٣٠، و٤٣١، و٤٣٢، و٤٣٣، و٤٣٤، و٤٣٥، و٤٣٦، و٤٣٧، و٤٣٨، و٤٣٩، و٤٤٠، و٤٤١، و٤٤٢، و٤٤٣، و٤٤٤، و٤٤٥، و٤٤٦، و٤٤٧، و٤٤٨، و٤٤٩، و٤٥٠، و٤٥١، و٤٥٢، و٤٥٣، و٤٥٤، و٤٥٥، و٤٥٦، و٤٥٧، و٤٥٨، و٤٥٩، و٤٦٠، و٤٦١، و٤٦٢، و٤٦٣، و٤٦٤، و٤٦٥، و٤٦٦، و٤٦٧، و٤٦٨، و٤٦٩، و٤٧٠، و٤٧١، و٤٧٢، و٤٧٣، و٤٧٤، و٤٧٥، و٤٧٦، و٤٧٧، و٤٧٨، و٤٧٩، و٤٨٠، و٤٨١، و٤٨٢، و٤٨٣، و٤٨٤، و٤٨٥، و٤٨٦، و٤٨٧، و٤٨٨، و٤٨٩، و٤٩٠، و٤٩١، و٤٩٢، و٤٩٣، و٤٩٤، و٤٩٥، و٤٩٦، و٤٩٧، و٤٩٨، و٤٩٩، و٥٠٠، و٥٠١، و٥٠٢، و٥٠٣، و٥٠٤، و٥٠٥، و٥٠٦، و٥٠٧، و٥٠٨، و٥٠٩، و٥١٠، و٥١١، و٥١٢، و٥١٣، و٥١٤، و٥١٥، و٥١٦، و٥١٧، و٥١٨، و٥١٩، و٥٢٠، و٥٢١، و٥٢٢، و٥٢٣، و٥٢٤، و٥٢٥، و٥٢٦، و٥٢٧، و٥٢٨، و٥٢٩، و٥٣٠، و٥٣١، و٥٣٢، و٥٣٣، و٥٣٤، و٥٣٥، و٥٣٦، و٥٣٧، و٥٣٨، و٥٣٩، و٥٤٠، و٥٤١، و٥٤٢، و٥٤٣، و٥٤٤، و٥٤٥، و٥٤٦، و٥٤٧، و٥٤٨، و٥٤٩، و٥٥٠، و٥٥١، و٥٥٢، و٥٥٣، و٥٥٤، و٥٥٥، و٥٥٦، و٥٥٧، و٥٥٨، و٥٥٩، و٥٦٠، و٥٦١، و٥٦٢، و٥٦٣، و٥٦٤، و٥٦٥، و٥٦٦، و٥٦٧، و٥٦٨، و٥٦٩، و٥٧٠، و٥٧١، و٥٧٢، و٥٧٣، و٥٧٤، و٥٧٥، و٥٧٦، و٥٧٧، و٥٧٨، و٥٧٩، و٥٨٠، و٥٨١، و٥٨٢، و٥٨٣، و٥٨٤، و٥٨٥، و٥٨٦، و٥٨٧، و٥٨٨، و٥٨٩، و٥٩٠، و٥٩١، و٥٩٢، و٥٩٣، و٥٩٤، و٥٩٥، و٥٩٦، و٥٩٧، و٥٩٨، و٥٩٩، و٦٠٠، و٦٠١، و٦٠٢، و٦٠٣، و٦٠٤، و٦٠٥، و٦٠٦، و٦٠٧، و٦٠٨، و٦٠٩، و٦١٠، و٦١١، و٦١٢، و٦١٣، و٦١٤، و٦١٥، و٦١٦، و٦١٧، و٦١٨، و٦١٩، و٦٢٠، و٦٢١، و٦٢٢، و٦٢٣، و٦٢٤، و٦٢٥، و٦٢٦، و٦٢٧، و٦٢٨، و٦٢٩، و٦٣٠، و٦٣١، و٦٣٢، و٦٣٣، و٦٣٤، و٦٣٥، و٦٣٦، و٦٣٧، و٦٣٨، و٦٣٩، و٦٤٠، و٦٤١، و٦٤٢، و٦٤٣، و٦٤٤، و٦٤٥، و٦٤٦، و٦٤٧، و٦٤٨، و٦٤٩، و٦٥٠، و٦٥١، و٦٥٢، و٦٥٣، و٦٥٤، و٦٥٥، و٦٥٦، و٦٥٧، و٦٥٨، و٦٥٩، و٦٦٠، و٦٦١، و٦٦٢، و٦٦٣، و٦٦٤، و٦٦٥، و٦٦٦، و٦٦٧، و٦٦٨، و٦٦٩، و٦٧٠، و٦٧١، و٦٧٢، و٦٧٣، و٦٧٤، و٦٧٥، و٦٧٦، و٦٧٧، و٦٧٨، و٦٧٩، و٦٨٠، و٦٨١، و٦٨٢، و٦٨٣، و٦٨٤، و٦٨٥، و٦٨٦، و٦٨٧، و٦٨٨، و٦٨٩، و٦٩٠، و٦٩١، و٦٩٢، و٦٩٣، و٦٩٤، و٦٩٥، و٦٩٦، و٦٩٧، و٦٩٨، و٦٩٩، و٧٠٠، و٧٠١، و٧٠٢، و٧٠٣، و٧٠٤، و٧٠٥، و٧٠٦، و٧٠٧، و٧٠٨، و٧٠٩، و٧١٠، و٧١١، و٧١٢، و٧١٣، و٧١٤، و٧١٥، و٧١٦، و٧١٧، و٧١٨، و٧١٩، و٧٢٠، و٧٢١، و٧٢٢، و٧٢٣، و٧٢٤، و٧٢٥، و٧٢٦، و٧٢٧، و٧٢٨، و٧٢٩، و٧٣٠، و٧٣١، و٧٣٢، و٧٣٣، و٧٣٤، و٧٣٥، و٧٣٦، و٧٣٧، و٧٣٨، و٧٣٩، و٧٤٠، و٧٤١، و٧٤٢، و٧٤٣، و٧٤٤، و٧٤٥، و٧٤٦، و٧٤٧، و٧٤٨، و٧٤٩، و٧٥٠، و٧٥١، و٧٥٢، و٧٥٣، و٧٥٤، و٧٥٥، و٧٥٦، و٧٥٧، و٧٥٨، و٧٥٩، و٧٦٠، و٧٦١، و٧٦٢، و٧٦٣، و٧٦٤، و٧٦٥، و٧٦٦، و٧٦٧، و٧٦٨، و٧٦٩، و٧٧٠، و٧٧١، و٧٧٢، و٧٧٣، و٧٧٤، و٧٧٥، و٧٧٦، و٧٧٧، و٧٧٨، و٧٧٩، و٧٨٠، و٧٨١، و٧٨٢، و٧٨٣، و٧٨٤، و٧٨٥، و٧٨٦، و٧٨٧، و٧٨٨، و٧٨٩، و٧٩٠، و٧٩١، و٧٩٢، و٧٩٣، و٧٩٤، و٧٩٥، و٧٩٦، و٧٩٧، و٧٩٨، و٧٩٩، و٨٠٠، و٨٠١، و٨٠٢، و٨٠٣، و٨٠٤، و٨٠٥، و٨٠٦، و٨٠٧، و٨٠٨، و٨٠٩، و٨١٠، و٨١١، و٨١٢، و٨١٣، و٨١٤، و٨١٥، و٨١٦، و٨١٧، و٨١٨، و٨١٩، و٨٢٠، و٨٢١، و٨٢٢، و٨٢٣، و٨٢٤، و٨٢٥، و٨٢٦، و٨٢٧، و٨٢٨، و٨٢٩، و٨٣٠، و٨٣١، و٨٣٢، و٨٣٣، و٨٣٤، و٨٣٥، و٨٣٦، و٨٣٧، و٨٣٨، و٨٣٩، و٨٤٠، و٨٤١، و٨٤٢، و٨٤٣، و٨٤٤، و٨٤٥، و٨٤٦، و٨٤٧، و٨٤٨، و٨٤٩، و٨٥٠، و٨٥١، و٨٥٢، و٨٥٣، و٨٥٤، و٨٥٥، و٨٥٦، و٨٥٧، و٨٥٨، و٨٥٩، و٨٦٠، و٨٦١، و٨٦٢، و٨٦٣، و٨٦٤، و٨٦٥، و٨٦٦، و٨٦٧، و٨٦٨، و٨٦٩، و٨٧٠، و٨٧١، و٨٧٢، و٨٧٣، و٨٧٤، و٨٧٥، و٨٧٦، و٨٧٧، و٨٧٨، و٨٧٩، و٨٨٠، و٨٨١، و٨٨٢، و٨٨٣، و٨٨٤، و٨٨٥، و٨٨٦، و٨٨٧، و٨٨٨، و٨٨٩، و٨٩٠، و٨٩١، و٨٩٢، و٨٩٣، و٨٩٤، و٨٩٥، و٨٩٦، و٨٩٧، و٨٩٨، و٨٩٩، و٩٠٠، و٩٠١، و٩٠٢، و٩٠٣، و٩٠٤، و٩٠٥، و٩٠٦، و٩٠٧، و٩٠٨، و٩٠٩، و٩١٠، و٩١١، و٩١٢، و٩١٣، و٩١٤، و٩١٥، و٩١٦، و٩١٧، و٩١٨، و٩١٩، و٩٢٠، و٩٢١، و٩٢٢، و٩٢٣، و٩٢٤، و٩٢٥، و٩٢٦، و٩٢٧، و٩٢٨، و٩٢٩، و٩٣٠، و٩٣١، و٩٣٢، و٩٣٣، و٩٣٤، و٩٣٥، و٩٣٦، و٩٣٧، و٩٣٨، و٩٣٩، و٩٤٠، و٩٤١، و٩٤٢، و٩٤٣، و٩٤٤، و٩٤٥، و٩٤٦، و٩٤٧، و٩٤٨، و٩٤٩، و٩٥٠، و٩٥١، و٩٥٢، و٩٥٣، و٩٥٤، و٩٥٥، و٩٥٦، و٩٥٧، و٩٥٨، و٩٥٩، و٩٦٠، و٩٦١، و٩٦٢، و٩٦٣، و٩٦٤، و٩٦٥، و٩٦٦، و٩٦٧، و٩٦٨، و٩٦٩، و٩٧٠، و٩٧١، و٩٧٢، و٩٧٣، و٩٧٤، و٩٧٥، و٩٧٦، و٩٧٧، و٩٧٨، و٩٧٩، و٩٨٠، و٩٨١، و٩٨٢، و٩٨٣، و٩٨٤، و٩٨٥، و٩٨٦، و٩٨٧، و٩٨٨، و٩٨٩، و٩٩٠، و٩٩١، و٩٩٢، و٩٩٣، و٩٩٤، و٩٩٥، و٩٩٦، و٩٩٧، و٩٩٨، و٩٩٩، و١٠٠٠، و١٠٠١، و١٠٠٢، و١٠٠٣، و١٠٠٤، و١٠٠٥، و١٠٠٦، و١٠٠٧، و١٠٠٨، و١٠٠٩، و١٠١٠، و١٠١١، و١٠١٢، و١٠١٣، و١٠١٤، و١٠١٥، و١٠١٦، و١٠١٧، و١٠١٨، و١٠١٩، و١٠٢٠، و١٠٢١، و١٠٢٢، و١٠٢٣، و١٠٢٤، و١٠٢٥، و١٠٢٦، و١٠٢٧، و١٠٢٨، و١٠٢٩، و١٠٣٠، و١٠٣١، و١٠٣٢، و١٠٣٣، و١٠٣٤، و١٠٣٥، و١٠٣٦، و١٠٣٧، و١٠٣٨، و١٠٣٩، و١٠٤٠، و١٠٤١، و١٠٤٢، و١٠٤٣، و١٠٤٤، و١٠٤٥، و١٠٤٦، و١٠٤٧، و١٠٤٨، و١٠٤٩، و١٠٥٠، و١٠٥١، و١٠٥٢، و١٠٥٣، و١٠٥٤، و١٠٥٥، و١٠٥٦، و١٠٥٧، و١٠٥٨، و١٠٥٩، و١٠٦٠، و١٠٦١، و١٠٦٢، و١٠٦٣، و١٠٦٤، و١٠٦٥، و١٠٦٦، و١٠٦٧، و١٠٦٨، و١٠٦٩، و١٠٧٠، و١٠٧١، و١٠٧٢، و١٠٧٣، و١٠٧٤، و١٠٧٥، و١٠٧٦، و١٠٧٧، و١٠٧٨، و١٠٧٩، و١٠٨٠، و١٠٨١، و١٠٨٢، و١٠٨٣، و١٠٨٤، و١٠٨٥، و١٠٨٦، و١٠٨٧، و١٠٨٨، و١٠٨٩، و١٠٩٠، و١٠٩١، و١٠٩٢، و١٠٩٣، و١٠٩٤، و١٠٩٥، و١٠٩٦، و١٠٩٧، و١٠٩٨، و١٠٩٩، و١١٠٠، و١١٠١، و١١٠٢، و١١٠٣، و١١٠٤، و١١٠٥، و١١٠٦، و١١٠٧، و١١٠٨، و١١٠٩، و١١١٠، و١١١١، و١١١٢، و١١١٣، و١١١٤، و١١١٥، و١١١٦، و١١١٧، و١١١٨، و١١١٩، و١١٢٠، و١١٢١، و١١٢٢، و١١٢٣، و١١٢٤، و١١٢٥، و١١٢٦، و١١٢٧، و١١٢٨، و١١٢٩، و١١٣٠، و١١٣١، و١١٣٢، و١١٣٣، و١١٣٤، و١١٣٥، و١١٣٦، و١١٣٧، و١١٣٨، و١١٣٩، و١١٤٠، و١١٤١، و١١٤٢، و١١٤٣، و١١٤٤، و١١٤٥، و١١٤٦، و١١٤٧، و١١٤٨، و١١٤٩، و١١٥٠، و١١٥١، و١١٥٢، و١١٥٣، و١١٥٤، و١١٥٥، و١١٥٦، و١١٥٧، و١١٥٨، و١١٥٩، و١١٦٠، و١١٦١، و١١٦٢، و١١٦٣، و١١٦٤، و١١٦٥، و١١٦٦، و١١٦٧، و١١٦٨، و١١٦٩، و١١٧٠، و١١٧١، و١١٧٢، و١١٧٣، و١١٧٤، و١١٧٥، و١١٧٦، و١١٧٧، و١١٧٨، و١١٧٩، و١١٨٠، و١١٨١، و١١٨٢، و١١٨٣، و١١٨٤، و١١٨٥، و١١٨٦، و١١٨٧، و١١٨٨، و١١٨٩، و١١٩٠، و١١٩١، و١١٩٢، و١١٩٣، و١١٩٤، و١١٩٥، و١١٩٦، و١١٩٧، و١١٩٨، و١١٩٩، و١٢٠٠، و١٢٠١، و١٢٠٢، و١٢٠٣، و١٢٠٤، و١٢٠٥، و١٢٠٦، و١٢٠٧، و١٢٠٨، و١٢٠٩، و١٢١٠، و١٢١١، و١٢١٢، و١٢١٣، و١٢١٤، و١٢١٥، و١٢١٦، و١٢١٧، و١٢١٨، و١٢١٩، و١٢٢٠، و١٢٢١، و١٢٢٢، و١٢٢٣، و١٢٢٤، و١٢٢٥، و١٢٢٦، و١٢٢٧، و١٢٢٨، و١٢٢٩، و١٢٣٠، و١٢٣١، و١٢٣٢، و١٢٣٣، و١٢٣٤، و١٢٣٥، و١٢٣٦، و١٢٣٧، و١٢٣٨، و١٢٣٩، و١٢٤٠، و١٢٤١، و١٢٤٢، و١٢٤٣، و١٢٤٤، و١٢٤٥، و١٢٤٦، و١٢٤٧، و١٢٤٨، و١٢٤٩، و١٢٥٠، و١٢٥١، و١٢٥٢، و١٢٥٣، و١٢٥٤، و١٢٥٥، و١٢٥٦، و١٢٥٧، و١٢٥٨، و١٢٥٩، و١٢٦٠، و١٢٦١، و١٢٦٢، و١٢٦٣، و١٢٦٤، و١٢٦٥، و١٢٦٦، و١٢٦٧، و١٢٦٨، و١٢٦٩، و١٢٧٠، و١٢٧١، و١٢٧٢، و١٢٧٣، و١٢٧٤، و١٢٧٥، و١٢٧٦، و١٢٧٧، و١٢٧٨، و١٢٧٩، و١٢٨٠، و١٢٨١، و١٢٨٢، و١٢٨٣، و١٢٨٤، و١٢٨٥، و١٢٨٦، و١٢٨٧، و١٢٨٨، و١٢٨٩، و١٢٩٠، و١٢٩١، و١٢٩٢، و١٢٩٣، و١٢٩٤، و١٢٩٥، و١٢٩٦، و١٢٩٧، و١٢٩٨، و١٢٩٩، و١٣٠٠، و١٣٠١، و١٣٠٢، و١٣٠٣، و١٣٠٤، و١٣٠٥، و١٣٠٦، و١٣٠٧، و١٣٠٨، و١٣٠٩، و١٣١٠، و١٣١١، و١٣١٢، و١٣١٣، و١٣١٤، و١٣١٥، و١٣١٦، و١٣١٧، و١٣١٨، و١٣١٩، و١٣٢٠، و١٣٢١، و١٣٢٢، و١٣٢٣، و١٣٢٤، و١٣٢٥، و١٣٢٦، و١٣٢٧، و١٣٢٨، و١٣٢٩، و١٣٣٠، و١٣٣١، و١٣٣٢، و١٣٣٣، و١٣٣٤، و١٣٣٥، و١٣٣٦، و١٣٣٧، و١٣٣٨، و١٣٣٩، و١٣٤٠، و١٣٤١، و١٣٤٢، و١٣٤٣، و١٣٤٤، و١٣٤٥، و١٣٤٦، و١٣٤٧، و١٣٤٨، و١٣٤٩، و١٣٥٠، و١٣٥١، و١٣٥٢، و١٣٥٣، و١٣٥٤، و١٣٥٥، و١٣٥٦، و١٣٥٧، و١٣٥٨، و١٣٥٩، و١٣٦٠، و١٣٦١، و١٣٦٢، و١٣٦٣، و١٣٦٤، و١٣٦٥، و١٣٦٦، و١٣٦٧، و١٣٦٨، و١٣٦٩، و١٣٧٠، و١٣٧١، و١٣٧٢، و١٣٧٣، و١٣٧٤، و١٣٧٥، و١٣٧٦، و١٣٧٧، و١٣٧٨، و١٣٧٩، و١٣٨٠، و١٣٨١، و١٣٨٢، و١٣٨٣، و١٣٨٤، و١٣٨٥، و١٣٨٦، و١٣٨٧، و١٣٨٨، و١٣٨٩، و١٣٩٠، و١٣٩١، و١٣٩٢، و١٣٩٣، و١٣٩٤، و١٣٩٥، و١٣٩٦، و١٣٩٧، و١٣٩٨، و١٣٩٩، و١٤٠٠، و١٤٠١، و١٤٠٢، و١٤٠٣، و١٤٠٤، و١٤٠٥، و١٤٠٦، و١٤٠٧، و١٤٠٨، و١٤٠٩، و١٤١٠، و١٤١١، و١٤١٢، و١٤١٣، و١٤١٤، و١٤١٥، و١٤١٦، و١٤١٧، و١٤١٨، و١٤١٩

وَمَنْ اشْرَعِي: تُقْبَلُ إِذَا ثَابَتْ بَقْوَةُ تَعَالَى ﴿لَا كَلْبَيْنِ تَنْوِي﴾ بِرَدِّهَا
اسْتَشْنَى النَّاسَ قُلْنَا: الْإِشْتَاءُ يُضَرِّفُ إِلَى مَا بَيْنَهُ وَهُوَ قَوْلُهُ تَعَالَى ﴿وَأَوْفِرْ
هُمُ الْقِسْفَةَ﴾ بِرَدِّهَا أَوْ هُوَ اسْتِثْنَاءٌ مُتَقَطِّعٌ بِمَعْنَى بَكْرٍ.

وَمَنْ خَذَ الْكَافِرُ فِي قَدْفٍ، ثُمَّ أَسْلَمَ، نُقِلَ شَهَادَتُهُ، لِأَنَّهُ لِكَافِرٍ شَهِدَ
فَكَانَ رُفْعُهُ مِنْ تَعَامُ الْخُذِّ، وَبِالْإِسْلَامِ حَدَّثَتْ لَهُ شَهَادَةُ أُخْرَى، بِجَلَابِ الْعَدِّ
إِذَا خُذَّ ثُمَّ أُعْتِقَ لِأَنَّهُ لَا شَهَادَةَ يَتَعَبَّدُ أَصْلًا فَتَقَدَّمَ خُذُّهُ يَرُدُّ شَهَادَتَهُ بَعْدَ الْعِتْقِ

﴿وَيَا أَيُّهَا النَّبِيُّ﴾

قَوْلُهُ: (وَلَوْ خَذَ الْكَافِرُ فِي قَدْفٍ، ثُمَّ أَسْلَمَ، نُقِلَ شَهَادَتُهُ)، ذَكَرَ هَذَا تَفْرِيدًا
عَلَى مَا نَقَدَّمْ، وَقَدْ أَصَابَ بَيَانَهُ فِي بَابِ خُذِّ الشَّهَدِ.

اعْلَمْ: أَنَّ لَدُنِّي إِذَا خُذَّ فِي قَدْفٍ، لَمْ تَجْزِ شَهَادَتُهُ بَعْدَ ذَلِكَ عَلَى أَهْلِ بَيْتِهِ.
ثُمَّ إِذَا أَسْلَمَ حَارَتْ شَهَادَتُهُ عَلَى أَهْلِ بَيْتِهِ وَعَلَى أَهْلِ الْإِسْلَامِ جَمِيعًا، لِأَنَّ هَذَا
الشَّهَادَةَ بَعْدَ الْإِسْلَامِ شَهَادَةُ حَدِيثٍ، غَيْرُ تِلْكَ الشَّهَادَةِ الْمَرْدُودَةِ نِيْمَةً لِلْعَدِّ، لِأَنَّهَا
خَصَلَتْ بَعْدَ بَيْعَةِ الْإِسْلَامِ.

بِجَلَابِ الْعَبْدِ إِذَا قَدَفَ مَعْدً، ثُمَّ أُعْتِقَ، حَيْثُ لَا تُقْبَلُ شَهَادَتُهُ، لِأَنَّهُ لَمْ يَكُنْ
لِلْعَبْدِ شَهَادَةُ أَصْلًا حَالِ رِفْعِهِ، لَا عَلَى الْكَافِرِ وَلَا عَلَى الْمُسْلِمِ، وَلَا لَدُنِّي فِي خُذِّ
الْقَدْفِ مِمَّنْ رُدُّ الشَّهَادَةِ، وَإِنَّمَا خَصَلَتْ لَهُ الشَّهَادَةُ بَعْدَ الْعِتْقِ، فَتُرَدُّ شَهَادَتُهُ لَأَنَّ
نِيْمَةً لِلْعَدِّ.

قَالَ فِي «الشَّامِلِ» فِي قِسْمِ «الْعَبْسِ وَطَلَبِ الشَّهَادَةِ الصَّحِيحَةِ»، وَالْعَبْدُ، وَالْكَافِرُ غَيْرُ
مُسْلِمٍ، فَرُدَّتْ شَهَادَتُهُمْ، ثُمَّ شَهِدُوا بَعْدَ ١٢٠٣٩٧ | الشُّوْعِ وَالْعِتْقِ وَالْإِسْلَامِ، نُقِلَ
لِأَنَّ الْمَرْدُودَ لَيْسَ بِشَهَادَةٍ، وَبِمَقَاسِ زُرُودَتِ شَهَادَتِهِ، ثُمَّ شَهِدَ بِهَا بَعْدَ ثَلَاثَةِ أَهْلِ
تُقْبَلُ، لِأَنَّ الْمَرْدُودَةَ شَهَادَةُ، فَيَكُونُ فِيهِ بَقْوَةُ قَدْفِهِ قَدْ أَقْبَصَ بِالْإِجْتِهَادِ، كَذَلِكَ
زَوْجِيْنِ رُدَّتْ شَهَادَتُهُ، ثُمَّ أَعَادَهَا بَعْدَ الْإِبَانَةِ، لَا تُقْبَلُ، وَالْحَوْلَى إِذَا شَهِدَ بَعْدَ.

والأصل فيه قوة - ١ - لا تقبل شهادة الولد لو لده ولا النوايد لو لده
ولا المراه لو زوجها ولا الروح لا مراه ولا لعبد يستبد ولا المولى بعينه ولا
لأجير لمن استأجره^(١) ولأن نافع بن الأولاد والآباء متصلة زهدا لا يحوز
ذاة سرقة إليهم فتكون شهادة لنفسه من وحيه أو تتمكن فيه لشبهة

عنه بيان

لو لاد^(٢)، ولهذا لم يحز^(٣) وضع لركة فيهم، فلو حاز شهادة نوايد لو لده أو عس
لعكس؛ كان ذلك شهادة بنفسه من وحيه، فم يحز، ولأن مال الولد قد جعل في
حكم مال لولده، ولهذا كان له حق التملك؛ بدليل ما روي في «شرح الآثار»
وعيره - مسنداً إلى جابر بن عبد الله^(٤) عن رسول الله ﷺ قال «أنت ومات
لأبيث»^(٥)، فلو حازت الشهادة؛ كنت شهادة لنفسه

وقال في «شرح الاقطع» «قال داود»^(٦)، ثقل الشهادة في جميع ذلك^(٧)

قلت هذا خلاف الإجماع، فلا يلتفت إليه.

قال صاحب «الهداية» (والمُرَاد بالأجير [٥٠٩/٢]: التلميذ الخاص الذي
بعد ضرر أستاذه ضرر نفسه، ونفعه نفع نفسه).

وقال في «خلاصة الفتاوى» «ولا تحوز شهادة الأجير لأستاده، أرديه»^(٨)

= لاس قنوتنا [ق ١٦٢ / مخطوط مكة بمض الله أمدي - بركي / (رقم المخطوط ٢٩٢)]، و«الصب
على مشكلات الهداية» لابن أبي العر [٥٠٩/٤] - «والدراسة في تخريج أحاديث الهداية» لابن حجر
[٧٢٢]، (مجمع الفتوى لابن بهمام ٢٠٤٧) و«أسانيد شرح لهداية» للبدر البهي [١٢٩/٩]

(١) الولاد هي اولاده ويغنى أيضا على الحمل ووضع الحمل وقد تقدم التعريف بهذا

(٢) وقع بالأصل «لا يحز» والمثبت من «لا»، و«م»، و«يح»، و«أ»، و«أص»

(٣) مضمون تخريجه.

(٤) يعني داود بن عتيق بن حنيفة أبو مسعود الأصبهاني الطاهري - لا تقبلت ترحته

(٥) ينظر: «المصنف» لابن حزم [٤١٦/٩]

(٦) ينظر: «شرح مختصر القدوري» للأقطع [ق/ ٢٩٢]

(٧) يعني البهي في «نواحيات» كتابه في «خلاصة الفتاوى» في مطلع كلامه =

قَالَ: وَاتَّمَرَاتُ بِالْأَحِيرِ عَلَى مَا قِيلَ اسْتَمَدَّ بِحَدِيثِ أَبِي سَلَمَةَ مِمَّنْ
أَسَدَرَهُ صَرَرَ نَفْسِهِ وَنَفَعَهُ نَفْسَهُ.

بِسَمَدٍ الْحَاضِرِ، وَاسْتَمَدَّ بِحَدِيثِ أَبِي سَلَمَةَ مِمَّنْ، وَفِي عَدَدِهِ، وَلَسَ لَهُ أُخْرَى
مَعْلُومَةٌ، أَمَّا بِالْأَحِيرِ الْمَشْرُوكِ إِذَا شَهِدَ نَفْسًا أُخْرَى، نَفْسٌ، وَأَمَّا الْأَحِيرُ الْوَاحِدُ، هُوَ
بِدِي اسْتَأْخَرَهُ مَبْدُومَةٌ، أَوْ مُشْهِرَةٌ، أَوْ مُسَابِقَةٌ، بِأُخْرَى مَعْلُومَةٌ [٢/٣٦٧/٥] |
«لَا يُقْبَلُ» إِلَى هَذَا نَفْطُ «الْحَلَاصَةِ» وَذَلِكَ لِأَنَّهُ مَدَّعٍ بِالْأَحِيرِ الْوَاحِدِ مُشْتَقَّةٌ
مُسْتَأْخَرٌ، وَلِهَذَا لَا يَجُوزُ لَهُ أَنْ يُؤْخَرُ نَفْسُهُ مِنْ أُخْرَى فِي تِلْكَ لَمَرَّةٍ، فَبِوَحْدَانٍ
شَهِدَتْهُ لِمُسْتَأْخَرٍ كَانَتْ شَهَادَةُ بِالْأَخْرِ، فَلَا تَحِيدُ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّهُ شَهِدَتْهُ مِنْ حِدَةٍ
مَدَّعٍ، وَفِي مُشْتَقَّةٍ بِالْأَخْرِ، وَهَذَا مَعْنَى قَوْلِهِ فِي الْمَسْ (فَبَصِيرٌ كَالْمُسَاخِرِ
عَلَيْهَا)، أَيِ: عَلَى اسْتِثْنَاءِ

وَقَالَ التَّقِيه أَبُو اللَّيْثِ فِي كِتَابِ «الْعَيُونِ» «قَالَ مُحَمَّدٌ فِي رَحْلِ مَسْحَرٍ
رَحْلًا يَوْمًا وَاحِدًا، فَشَهِدَ بِهِ الْأَحِيرُ فِي ذَلِكَ الْيَوْمِ قَابَ الْعَيْشِ أَلَّا يُقْبَلَ وَيُوكَلِ
أَجِيرٌ حَدَثٌ فَشَهِدَ، فَلَمْ يُعْدَلْ حَتَّى دَخَلَ الشَّهْرُ، ثُمَّ عُذِّلَ قَبْلَ أَنْ تُقْبَلَ، بِمَرَّةٍ
رَجُلٍ شَهِدَ لَامَرَاتِهِ ثُمَّ طَلَّقَهَا.

وَبِذَلِكَ شَهِدَ وَلَمْ يَكُنْ أَجِيرًا، ثُمَّ هَارَ أَجِيرٌ لَهُ فَمِنْ أَنْ تُنْقَضَ، فَاتَى أَنْ يُقْبَلَ
شَهِدَتْهُ، فَمِنْ لَمْ تُقْبَلْ شَهِدَتْهُ حَتَّى بَطَلَتِ الْإِدَارَةُ، ثُمَّ أَعَادَ الشَّهَادَةَ مَرَّةً أُخْرَى،

سَمَرُ «حَلَاصَةِ أَمَّاوِيٍّ» لِأَمِيرِ بَنِي سَحَابٍ [٢/٣٩٩/١] مَحْصُورٌ مَكْنِيٌّ بِسَمَرٍ فَدَنَ
بُرْك (رَفْعُ الْحَقْفِ: ٤٣٥)

١. مُأَمَّةٌ بَعْنِي يَوْمًا مَرَّةً يَنْظُرُ «الْمَعْجَمُ الْوَسِيطُ» [١٠٦٧/٢]

٢. مُشَاهَرَةٌ بَعْنِي شَهْرًا شَهْرًا يَنْظُرُ «الْمَعْجَمُ الْوَسِيطُ» [٤٩٨/١]

٣. مُسَابِقَةٌ لِأَحْلٍ مِنْ مَدَّعٍ سَطَرَ «تَهْدِيبُ النُّعْمَةِ» لِلْأَرْهَرِيِّ [٥/١٣]

سَمَرُ «حَلَاصَةِ أَمَّاوِيٍّ» لِأَمِيرِ بَنِي سَحَابٍ [٢/٣٩٩/١] مَحْصُورٌ مَكْنِيٌّ بِسَمَرٍ فَدَنَ

بُرْك (رَفْعُ الْحَقْفِ: ١٤٣٥).

وَقِيلَ الْمُرَادُ الْأَجِيرُ مُسَاهِرَةً أَوْ مُشَاهِرَةً فَيَسْتَوْحِشُ لِأَخْرِ مَسَاهِرِهِ عِنْدَ
أَدَاءِ لَشَهَادَةٍ فَيَصِيرُ كَالْمُسْتَأْخَرِ عَلَيْهَا

قَالَ وَلَا تُغْفَلُ شَهَادَةُ أَحَدِ الرُّوحَيْنِ لِلْآخَرِ

وَالْمَعْلُومُ الَّذِي يَأْكُلُ فِي بَيْتِ أَسَاتِيدِهِ يَكُونُ فِي مَعْنَى الْقَابِعِ الْمَذْكُورِ فِي لِحْدِيثِ
قَوْلِهِ. (وَلَا تُغْفَلُ شَهَادَةُ أَحَدِ الرُّوحَيْنِ لِلْآخَرِ). هَذَا يَفْهَمُ لِقُدُورِيٍّ فِي
الْمَخْتَصَرِ^(١).

وَعِنْدَ الشَّافِعِيِّ رحمته الله تُغْفَلُ شَهَادَةُ أَحَدِ الرُّوحَيْنِ^{١٢} لِلْآخَرِ عَلَى أَحَدِ
الْقَوْلَيْنِ. كَذَا فِي «وَجِيزِهِمْ»^{١٣}

وَجَنَّةُ قَوْلِهِ. أَنَّ غَفْلَةَ السَّكَاحِ أَرْجَبُ وَضَعَةً مِنْ بَيْنِ الرُّوحَيْنِ فِيمَا أَوْحَاهُ
عِنْدَ سَكَّاحٍ، وَالْعَدْلُ أَمْرٌ وَرَاءَ ذَلِكَ. وَمَوَاهِمُ مَتَمِّيرَةٌ بِحَيْثُ لَا يَنْصَرِفُ أَحَدُهُمَا
فِي مَالِ الْآخَرِ، فَحَدَّثَتْ شَهَادَةُ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا لِلْآخَرِ كَالْأَحْوَيْنِ

غَيْبَةً مَا فِي السَّابِ أَنَّ فِيهِ تَهْمَةً لِلْكَذِبِ، وَهِيَ مُتَعَيَّةٌ بِالْعَدَالَةِ، بِحِلَافِ مِرَاتَةِ
الْوَلَدِ، حَيْثُ لَا تَجُوزُ الشَّهَادَةُ، لِأَنَّ الشَّهَادَةَ كَاتِبُهَا وَاقِعَةٌ لِنَفْسِ الشَّاهِدِ بِاعْتِبَارِ
وَحِدِّ الْبَعْضِيَّةِ

وَلَا مَا رَوَى الْخَصَّافُ بِإِسَادِهِ: بِي غَائِثَةٍ رحمته الله عَلَى الشَّيْءِ بِحَيْثُ أَنَّهُ قَالَ «لَا
تَحْزُورُ شَهَادَةُ الْوَالِدِ لَوَلَدِهِ، وَلَا الْوَلَدُ لَوَالِدِهِ، وَلَا الْعَرَأَةُ لِرَوْحِهَا، وَلَا الرُّوحُ

(١) رَوَاهُ بَعْدَ عِي (ط). «أَوْ مَبَاوِمَةً».

(٢) يَنْظُرُ: «مَخْتَصَرُ الْقُدُورِيِّ» (ج ٢/ ٢٢٠)

فِي «الْوَجِيرِ» يُنْقَلُ (ج، م) شَهَادَةُ أَحَدِ الرُّوحَيْنِ «وَجِيرِي» - (ج) أَوْ مَبَاوِمَةً سِي سِي حَسْبَهُ

وَبِ (م) أَوْ مَبَاوِمَةً سِي مَالِكُ سِي أَسْمَ كَمَا يَنْصَرِفُ عَلَى ذَلِكَ فِي الْمَعْدَمَةِ يَنْظُرُ «وَجِيرِي» مَعَ شَح

«فِي» لِلْعَرَأَلِيِّ (١/ ٥)

سَدَّ «وَجِيرِي» مَعَ الْعَرَبِيِّ شَرْحُ الْوَجِيرِ «لِلْعَرَأَلِيِّ» [١٣ ٢٥]

لا فرأيه^(١)، ولأن كل واحد منهما مسبق بمال لآخر عرقاً، فصار متهما^(٢)،
في الشهادة لحرّ النفي إلى معيه، وشهادة امتهم مزدوجة، فلم تقبل، ولأن بينهما
مسبّ يوجب ثبوت في جميع الأحوال، فلم تجز شهادة أحدهما للآخر، كالوالد
والولد، بحلاف شهادة العرس لمذنبه، حيث لا يحوز^(٣) لأن القريم لا ولاية له
على المال المشهود به، فلم يكن متهما، فجازت شهادته.

فإن قلت: روي أن فاطمة رضي الله تعالى عنها - «أدعت ذلك بين يدي أبي بكر
رضي الله عنه، فشهد لها عني^(٤) وأمرأة، قال أبو بكر: صمّي إني الرّحس رجلاً، أو إني
لمرأة امرأة»^(٥).

فعلم بذلك أن أبا بكر رضي الله عنه أجاز شهادة أحد الرّواخين للآخر، حيث أمرها
بالصّم، وعني^(٦) حوز ذلك، حيث شهد بها، وفاطمة - رضي الله عنها - حوزت ذلك
أيضاً، حيث استشهدت على أبي بكر رضي الله عنه، ولم ينقل عن غيرهم حلاف ذلك، فكان
إجماعاً، والإجماع مُقدّم على القياس وحيز الواحد.

قلت: الصحيح من الرواية: أن أبا بكر ردّ دعواها، فإنها أدعت ذلك مرثاً
من النبي ﷺ، فردّ دعواها وقال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «إنا معاشر الأنبياء
لا نوزن، ما تركناه صدقة»^(٧).

(١) معنى الكلاء عيب قريب

(٢) لم يطرعه ثبوت، وقد ذكره لرحي في «المسودة» [٥/ ١٩٢] ومبطل ابن الحرري في «الإنصاف» في آثار الحلاف [ص/ ٣٤٠].

(٣) أخرجه أبو طاهر المحقق في «المحتملات» [٣/ ١٢٧]، والنفري في «المعجم لأوسط» [٥/ ٢٦٥]، وتمام بري في «الوند» [٢/ ٧٢]، وغيرهم من حديث أبي بكر رضي الله عنه في بيان له
بهذه اللفظ.

وَقَالَ الشَّافِعِيُّ: تَقْبَلُ لِأَنَّ الْأَفْلاكَ بَيْنَهُمَا مُخْبِرَةٌ وَالْأَيْدِي مُخْبِرَةٌ وَبِهِمَا

﴿عَلَيْهِ السَّلَامُ﴾

قَبْلُ قُلْتُ: هُمَا مُخْبِرَانِ بَيْنَهُمَا سَبْتُ لَا يُوجِبُ الْعِنُقُ إِذَا مَكَتَ أَحَدُهُمَا
لَا حَرَّ، فَجَارَتْ شَهَادَتُهُ بِالْآخِرِ كَابْنِ الْعَمِّ

قُلْتُ: هَذَا وَضُفَّ لَا يَأْثُرُ لَهُ، لِصَلَاةِ الْعَمِّ مَعِ سَبْتِهِ، لِأَنَّهُ بَيْنَهُمَا سَبْتُ، وَذَلِكَ
سَبْتُ لَا يُوجِبُ الْعِنُقَ عِنْدَ الْمَلِكِ، وَمَعَ هَذَا لَا يَحْرُ شَهَادَةُ أَحَدِهِمَا بِالْآخِرِ

قَالَ الْخَصَافُ فِي كِتَابِ «[أَدَب]» ١٨٦٨ ط ١: الْقَاصِي «١» حَدَّثَكَ عَنْهُ اللَّهُ
بْنُ مُحَمَّدٍ قَالَ: حَدَّثَنِي وَكَيْعٌ قَالَ: «كَانَ بَنُ أُمِّي لَيْسَ يُخْبِرُ شَهَادَةَ الرُّوحِ لِأَمْرَانِهِ،
وَلَا يُخْبِرُ شَهَادَةَ الْمَرْأَةِ لِرُوحِهَا» ٢.

قَوْلُهُ: (وَالْأَيْدِي مُخْبِرَةٌ)، أَي: مُجْمَعَةٌ، بِمَعْنَى أَنَّ يَدَ كُلِّ وَاحِدٍ مِنَ الرُّوحَيْنِ
يَتَصَرَّفُ فِي التَّصَرُّفِ عَلَى مَلِكٍ بَصِيٍّ، لَا يَتَقَدَّى إِلَى مَلِكٍ صَاحِبِهِ، حَيْثُ لَا يَجُوزُ
نَصْرُهُ فِيهِ، مِنْ قَوْلِهِمْ: حَرَّ الرَّاعِي إِبْلَهُ يَحْوِرُهَا حَوْرًا، إِذَا جَمَعَهَا وَسَاقَهَا،
وَكَذَلِكَ الْجَمَارُ إِذَا سَاقَ أَتَمَّهُ ٣

١. وَأَمَّا الْحَدِيثُ عِنْدَ الْحَارِثِيِّ فِي كِتَابِ لَحْسٍ بَابِ مَنْ يَحْسِنُ أَرْصَ ٢٩٢٦، وَمَعْنَاهُ
فِي بَابِ قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ «لَا تُورَثُ» مَا مَرَّكَ بِهِ وَصَدَّقَهُ [أَرْصَ ١٧٥٩] عَنْ حَدِيثِ أَبِي بَكْرٍ
ﷺ قَالَ: إِنَّ دُورَ لَقِي ﷺ قَالَ «لَا تُورَثُ» مَا مَرَّكَ بِهِ وَصَدَّقَهُ

٢. مَا فِي الْمَعْقُولِينَ سَطْرٌ مِنْ ٩٢

٣. هَذَا الْأَثَرُ مِمَّنْ يُذَكِّرُهُ أَبُو بَكْرٍ بَرَاءُ بْنُ مَالِكٍ شَهِيدٌ فِي شَيْءٍ بَيْنَهُمَا عَلَى «أَدَبٍ» الْقَاصِي «١» لَا تُشَدُّ
وَلَا مَعْلُومًا وَهُوَ ثَابِتٌ فِي النُّسخَةِ الْمُتَنَفِّذَةِ مِنْ «أَدَبِ الْقَاصِي» بِحَضَرِ [ق ٢٣٧] ب. مَحْصُوطٌ
مَكِّي كَرِيمٍ فَاظِلُّ أَحْمَدُ مَاتَ (رَقْمُ الْحَفْظِ ٥٤٦) وَبَعَثَ «اشرح أدب القاصي» بِمَعْنَى
بِتَهْدِ [٤١٠ - ٤١١]، وَاشْرَحَ أَدَبَ الْقَاصِي الْأَبِي بَكْرٍ لَرَبِّهِ فِي ١٩٤ ب. مَحْصُوطٌ مَكِّي
وَبَعْضُ اللَّهِ أَهْلِي - تَرْكِيَا / (رَقْمُ الْحَفْظِ: ٦٥٨)

(٢) أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي «الْمَعْنَفِ» [رَقْمُ / ٢٢٨٦٤]، عَنْ وَكَيْعٍ بِهِ

١. لِأَنَّ جَمْعَ الْأَسْمَاءِ وَهِيَ الْحَمَارُ لِأَنَّ حَادَّةً سَطْرًا: «الْمَعْنَفُ» فِي غَرِيبِ الْحَدِيثِ لِابْنِ دَاوُدَ
[١/٢١/١: مَادَّةُ أَسْر]

بخبري الفصل والنحو بالثبوت بينهما، ولا مفسر بما فيه من النفع
لثبوته صفة كما في الغريم إذا شهد لمذنبه المتفلس

ولما ما روي، ولأن الانتفاع متصل عادة وهو لمقصود قبضه شاهد
لنفسه من وحي أو بصيرة منهما، بخلاف شهادة الغريم لأنه لا ولاية على
المتشهود به.

قال ولا شهادة المولى لعهده، لأنه شهادة بنفسه من كل جهة إذ لم يكن
على العبد دين أو من وجه إن كان عليه دين لأن الحال موقوف ثم اعني

في كتاب البيات

قوله (ولا مفسر بما فيه من النفع)، أي: لا مفسر بما هي قبول شهادة أحد
الزوجين لصاحبه من النفع المحصل منه للشاهد، لأن كل واحد منهما يعد نفع
صاحبه نفع نفسه يعني لا يتهم الشاهد بهذا القدر من النفع، لأن ذلك أشنع ليس
بمقصدي، بل حصل في ضمن الشهادة، فلا يغتبر، كما في الغريم - وهو رب الدين
- إذا شهد لمن عليه دين - وهو مفسر -، ثقل شهادته، وإن كان له فيه نفع،
لأن أشنع حصل صفا لا قصدا.

قوله: (ولا ما روي)، إشارة إلى قوله: (ولا المرأة لزوجها، ولا لزوج
لامرأتها)

قوله (ولا شهادة المولى لعهده)، هذا لفظ القُدوري في «مختصره»
وتماثله فيه «ولا لمكاتبه»، وذلك لما روي في حديث لخصاف «ولا العبد
لسيده، ولا السيد لعبده»، والمكاتب عبد ما بقي عليه درهم.

والمأذون لا يحلو إمّا أن يكون عليه دين أم لا، فإن لم يكن عليه دين، كان

(١) ينظر «مختصر القُدوري» ص ٢٢٠

(٢) معنى الكلام عليه قريب

قال (ولا لشركه) لما قد

ولا شهادة الشريف لشريكه فيما هو من شركتهما ، لأنه شهادة بنفسه من
وغيره لا شراكتيهما ، ولو شهد بما ليس من شركتهما ليس لأشياء الشبهة

قال: ونقل شهادة الأخ لأخيه وعنه ، لأن عدم الشبهة لأب لأب
ومنها متبسة ولا بسوطة إنقصهم في باب المنص

شهادة حمولي له كشهادته بنفسه ، لأن ما يحصل له بمؤني ، لأن عدمه وما في يد
مؤلاء ، وإن كان عنه دين ، فلا تنقل الشهادة أيضا ، لأنه شهادة بنفسه من وجه
لأن المنك يظهري في الكتب للمؤلي عدم مخرج العهد عن حاجته ، فكان يصح
مؤني مؤقفاً حاله بين أن يكون معزوماً أو بمؤني ، فكان في شهادة شفا
حمولي ، فلم تنقل

قوله: (ولا شهادة) ، الشريف لشريكه فيما هو من شركتهما) ، عدم نقض
المؤوري في «مختصره» ، وإنما أخذ شهادة الشريف بما رواه من حديث
ولأن كل ما يحصل بمنهودة له ، شاهد به يصح ، فكان شهادة لنفسه ، وقد
أخذ بحلالب الشهادة فيما ليس من شركتهما ، حيث نقل ، لأنه شهادة عدم
عنه ، ولا تهمته به

قال في «الشامل» في قسم «المسوط» : «ولا تنقل شهادة الشريف لعنه» ،
وذكر في ١٠٠٠ ، «أخذنا بما خلا حدوده بخصص» ، وغيره بخصص بحد في
حد

قوله (ومن سبه) ، الأخ لأخيه عنه) ، وأب عمه وولده

في عدم فكان المنك في الشهادة نقضاً

في عدمه حد في حد

عليه السلام

«وشهدوا ذنبي قديراً بكم» (الطحاوي ٢)، فيعمل بعمومه إلا فيما ورد التحصيف
بالتبديل، ولأنه لا اتصال في الأملاك ولا شريطة^(١)، فاعلمت المهمة، فبطلت
ولأن العداوة والحادث بين الإخوة ظاهرة، فتتبعي لتهمة الممانعة من الشهادة

ألا ترى أن أول عداوة ظهرت في الدنيا بين الإخوة - كما عرفت - في قصة
قبييل وهابيل، وكفالة قصة يوسف وحوته، وروى عن شريح في «أدب القاضي»
للحطاب: «أنه قل شهادة لأخ لأخ»، وكذا روى فيه عن ابن سيرين، والشافعي،
وعمر بن عبد العزيز^(٢).

وقال في «الشامل» (وتمت بولد الرضاع، ولأم المرأة^(٣))، لأن هذه المعاني
لا توجب إلا حرمة نكاح، لا اتصال منافع الأملاك.

وقال في «خلاصة الفتاوى»^(٤) (وتمت بولد المرأة وأما امرأته وبنتها، ولزوجها،
ولا امرأة أبيه، ولا امرأة أبيه، ولأخت امرأته، ومن أسلف من قال: لا تقبل شهادة
الأخ لأخيه ذكره^(٥) نعت الأئمة الشرحي في «شرح أدب القاضي».

(١) أي بسط، التمس به، الشريطة من جملة حق نفقة.

(٢) هذه الآثار لم يذكرها أبو بكر الرازي ولا الصدر الشهيد في شرحيهما على «أدب القاضي» لا
مقدمة ولا معقبة وهي ثابتة في نسخة نسخة من «أدب القاضي» بحضرة [ق ٢٣٦ ب
مخطوط مكتبة توريبي قابل حمد ناش (رقم الحفظ ٥٤٦)، ونظر «شرح أدب القاضي»
بصدر شهيد [٤١٠ - ٤١١، و«شرح أدب القاضي» لأبي بكر الرازي [ق ٩٤ ب
مخطوط مكتبة يحيى الله أفندي - تركيا/ (رقم الحفظ ٦٥٨)].

(٣) وقع بالأصل «ولأم الولد» ونسب من «أب»، و«أم»، و«أخ»، و«أخ»، وهو نحو
ما وقع في «الشامل» في شرح المعزدا شمس لآله، يعني [ق ٣ أ مخطوط مكتبة
لدين أفندي - تركيا/ (رقم الحفظ ١٣٤٠)].

(٤) ينظر «خلاصة الفتاوى» لمباري [ق ٢٦٢].

(٥) وقع بالأصل «رد ذكر»، والنبه من «أب»، و«أم»، و«أخ»، و«أخ»، و«أخ».

قَدْ وَلَا تُنَسِّ شَهَادَةُ مَحَبَّةٍ وَتُرَادُّهُ الْمُحَبَّةُ فِي الْوَدِيِّ، مِنَ الْأَعْيَانِ (لَا تَنْسِي) فَاثْمًا أَيْ فِي غَلَامِهِ لَيْسَ وَمَا أَعْقَبَهُ نَكْرًا فِيهِ مَتَلَوَّ الشَّهَادَةِ

قَدْ وَلَا مَانِعَةَ وَلَا مَعْنَةَ ، لِأَنَّهُمْ يَرْكَبُونَ مُجَرِّمُونَ . لَا يَهْدِي عَنْ
صُورَتِ الْأَحْمَقِينَ لِمَانِعَةٍ وَاسْمَعِيهِ ۝

قوله (فأب ولا تبخل شهادة محتب)، أي فأب استدرجني في «محتصر»
 ردت لأنه فسق في فعله، فلا تبخل شهادة لئلا

وقد روى صاحب السنن بسنده إلى ابن عباس أنه قال: إن النبي صلى الله عليه وسلم
 المحدث من الرجال، والمرجأ من النساء. يعني المستشهد من النساء
 بالرجال. وهذا في المحدث في فعل القبح، وأما الذي نسميه أسس فحدث
 بصفه خلقه، وهو أنه. وهو عند في نفسه؛ فتأمل شهادته. ولا يكون ذلك
 ودحا في شهادته.

قوله (قد ولا مانحة ولا معذرة). أي قال القُدوري في «مختصره»
ولأصل في ذلك ما روى الشارح في «الصحاح» في كتاب حاشية باب
في مرقوق، عن عبد الله بن مسعود أنه قال: «أبى الله أن يعطي من لطم
الخدوة، ولحق الجيوب، ودعا بدعوى الجاهلية»

ط. المحضر المأثور ٤ | ج ٢٠ |

قد جرد من حديث أخرجه محمد بن أبي كاتب بن عبد الله بن إدريس المصنف بالقاء في كتاب
[٢٥٤٧]، رايو داود في كتاب الأدب في حكمة في حديث [٢٥٤٨]، رايو داود
في كتاب الأدب في رسول الله ﷺ، باب ما جاء في التسمية يا رسول الله ﷺ
وغيره في حديث أبي عبد الله

المجلد الثاني - الجزء الثاني

$$\nabla^2 + \frac{1}{r} \frac{\partial}{\partial r} \left(r \frac{\partial}{\partial r} \right) + \frac{1}{r^2} \frac{\partial}{\partial \theta} \left(r^2 \frac{\partial}{\partial \theta} \right) + \frac{1}{r^2} \frac{\partial^2}{\partial \phi^2} = 0$$

Figure 1. The effect of the concentration of the *Agaricus bisporus* spores on the growth of *Agaricus bisporus* on the substrate.

عن أبيه

وروى صاحب «السر» بإساده إلى أم عتيبة رضي الله عنها، قالت: «سألت رسول الله ﷺ عن النجاسة»^(١).

وروى أيضاً بإساده عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال: «سألت رسول الله ﷺ عن النجاسة»^(٢).

بيان: أن النجاسة كانت من قبل، وقد باشرته النجاسة، ولم تؤمن أن تبأثر شهادته الزور، فلا تقبل شهادتها.

وذكر في «الذخيرة»: «لم يرد بالنجاسة التي تنوح في مصبتها، وإنما به التي تنوح في مصبه غيرها، واتحدت ذلك مكبة». ولما فيه نظر؛ لأن النبي ﷺ نهى عن النجاسة من غير فصل.

وأما المصبة ^{١٠٩} : إنها مركبة للحرام أيضاً، فلا تسمع شهادتها؛ لأنها لم تسمع عن محذور فيها، فيجوز ألا تسمع عن شهادة لزور أيضاً، وهي محظورة فيها.

والدليل عليه: ما ذكره الواحدي رحمته الله في سورة لقمان، في سبب قول

= كتاب الإيمان / باب تحريم حرم الحدود وشي الحبوب و لدعاء بدعوى لجهله [رقم ١٠٣] وغيرهما من حديث عبد الله بن مسعود رضي الله عنه وهذا لفظ البحري

(١) أخرجه البحري في كتاب التفسير باب تفسير سورة الممتحنة [رقم ٤٦١٠]، وأبو داود في كتاب الحائض باب في السج [رقم ٣١٢٦]، من حديث أم عتيبة رضي الله عنها وهو عند البحري في مسانيدهم.

(٢) أخرجه أبو داود في كتاب النجاسة باب في السج [رقم ٣١٢٨]، ومن طريقه البيهقي في «السر لكري» [٦٣٤]، وأحمد في المسند [٦٥٣]، وغيرهم من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال النووي مسنده صحيح، يظم خلاصة الأحكام للنووي [١٠٥٣ ٢]

(٣) «يظهر» أسباب نزول القرآن، للواحدي [ص ٣٥٧]

﴿عَلَيْهِ السَّلَام﴾

عن ﴿وَمِنْ نَسَائِكَ مِنْ نِسَاءٍ هُنَّ لَكَ حَرَامٌ﴾ الآية ١٠ بسند صحيح في نسائه وحرم
عن رسول الله ﷺ «لَا يَحِلُّ تَغْلِيمُ النِّسَاءِ، وَلَا تَنْقِيَتُهُنَّ، وَأَلْمَانُهُنَّ حَرَامٌ»
وفي مثل هذا أنزلت هذه الآية ﴿وَمِنْ نَسَائِكَ مِنْ نِسَاءٍ هُنَّ لَكَ حَرَامٌ﴾ الآية
ثم إلى حر لا يحر

ومن رجل يرفع صوته بهاء، لا يفت الله تعالى عليه فينبغي، أحدهما
على هذا المنكب والآخر على هذا المنكب، فلا يزالان يضربان ما دخلهما حتى
يكون هو يدي ينكته^(١)

وقد روى أصحابنا في كتبهم «أن النبي ﷺ نهى عن القوبن لأخفني
التأنيق، والمُعْبَةِ»^(٢).

وبغل صاحب «الأجاس» عن «أدب القاضي» إماماً، قال «لا تقبل شيعة
أصحاب المغصية، وقطاع الطريق، وأصحاب الفخور بالشاء، ومن يفعل عمل
يوم بوط، ومن يقعد مع الفاء، وشيعة واتشح، والنعني والمُعْبَةِ، لا تقبل

(١) هذه الفقرة أخرجه أحمد في مسنده [٢٥٢، ١٠]، حدث عن أبي حمزة في مسنده، روى
بني [٨٤٣، ٢]، ومن حديثه أنه حدث في كتابه روى عنه [٣٥٧]، وقد روى
في «المعجم الكبير» [٢١٣، ٨]، من حديث أبي حمزة يروي بهد، وصفه في حرم
نظره «المعجم» لابن حزم [٥٨/٩].

(٢) أخرجه أبو حمزة في كتابه روى عنه [٣٥٧]، «عن أبي حمزة» [٣١٠، ٧]،
«عن أبي حمزة» [٢٨٤، ٦]، من حديث أبي حمزة يروي بهد، وهو
«أخرجه الترمذي في [١٠١٥، ١٠]، وهو في [١٢٢٤، ١٢]، «عن أبي حمزة»
في مسنده «المعجم» [١٠٠٦، ١٠]، وهو في شرح معاني الآثار [٢٩٣، ١]، من
حديث جابر بن عبد الله يروي بهد، وصفه في حرم، وصفه في حرم، وصفه في حرم
حرم، وصفه في حرم، وصفه في حرم، وصفه في حرم، وصفه في حرم، وصفه في حرم
عن الترمذي «عن أبي حمزة» [١٠٥٥، ١٠]، «عن أبي حمزة» [١٠٥٥، ١٠]

ولا من يلعن بالطُّبُور؛ لأنَّه يُورث عَفْلَةً وِلَايَةً قَدْ يَفُتُّ عَلَى عَوْرِ
النَّسَاءِ يَصْعُودُهُ عَلَى سَطْحِهِ لِنُظَرٍ صَرٌّ وَمِنْ بَعْضِ الشَّيْخِ: وَلَا مَنْ يَنْعُرُ
بِالطُّبُورِ وَهُوَ الْمَعْنَى.

غاية البيان

وَالشُّكْرُ . وَبِقَابِلِهِ (١) وَالشُّبْرُ - هِيَ مُدَحَّةٌ وَإِنْ سَكَّرَ مِنْهَا ، وَلَا خَدُّ عَلَى مَنْ
سَكَّرَ مِنْهَا . هُوَ الصَّحِيحُ مِنْ تَرْبِئَةِ كَدِّ قَالَ صَاحِبُ «التَّحْقِيقَةِ» (٢)

قَالَ (٣) «لَا عَدَّةَ مِنْ [٢٦١/٢] جَمَلَةِ الْأَطْعِمَةِ ، وَلَا عِدَّةَ بِالشُّكْرِ ، وَبِ
بَعْضِ السَّلَامِ قَدْ تَسَكَّرَ اسْرُءٌ مِنَ الْخُبْرِ وَبَحْوِهِ ، وَابْتِغَى بِشُّكْرِهِ ، وَلَيْسَ التَّرْمِكَةُ
بِشُّكْرٍ .

وَرَوَى الْحَسَنُ عَنْ أَبِي حَبِيبَةَ (٤) أَنَّ الْمُشْكِرَ مِنْهُ حَرْمٌ كَمَا فِي بَعْضِ
وَكُنْ إِذَا سَكَّرَ مِنْهَا لَا خَدُّ لَهُ ، بِخِلَافِ الْمُتَلَبِّسِ (٥) كَدِّ فِي «التَّحْقِيقَةِ»

يُقَالُ: أَقْفَرْنَا عَلَى الشَّيْءِ إِذَا دَاوَمَ عَلَيْهِ

قَوْلُهُ (وَلَا مَنْ يَلْعَنُ بِالطُّبُورِ) ، هَذِهِ لَفْظُهُ لِقُدُورِيٍّ هِيَ «مُحْتَصِرَةٌ» (٦) وَبِ
لَمْ يُقَلِّ شَهَادَةُ بَلَاغٍ بِاخْتِصَامِ وَالطُّبُورِ ؛ لِأَنَّ اللَّعْنَ بِهَا يُورِثُ الْعَفْلَةَ ، وَلَا يُورِثُ
عَلَى السُّعْقَلِ مِنَ تَرْبِئَةِ وَتَقْصَارِ ، فَلَا تُقَلِّ شَهَادَتُهُ ، وَلَئِنْ قَدْ يَقَعُ بَصَرُهُ عَلَى

(١) الشُّكْرُ بِالشُّكْرِ صَرٌّ مِنَ التَّرْبِئَةِ مُتَّهٍ بِالشُّكْرِ الْمَعْرُوفِ فِي مَحَلَّاتِهِ سَطْرُ «الْحَدِيثِ»
بِزَيْدِ الْمَعْرُوفِ لِقُدُورِيٍّ [٤٠٤/١]

(٢) التَّحْقِيقُ مَوْجِدٌ مِنَ الْحَبْوِ ، يَنْظُرُ: «الْمَصْنُوعُ الْعَبْرَةُ لِلْقَبُولِ» [٤٨١/٢/مَادَّةُ: مَد]

(٣) يَنْظُرُ: «نَحْوُهُ نَفْثُهُ» ، مَعْلَا: «الَّذِينَ السُّعْقَلِيُّ» [٢٢٨/٢ - ٢٢٩] .

(٤) أَبِي حَبِيبَةَ وَبَحْوِهِ

(٥) التَّرْمِكَةُ هِيَ الْأَشْيَاءُ مِنَ الْحَبْلِ وَبَيْنَ هِيَ عَرِشٌ وَتَرْبِئَةُ تُنْجِدُ تَقْلِيلُ ، وَالْحَبْعُ: مَدُّ

يَنْظُرُ: «مَصْنُوعُ الْعَبْرَةُ لِلْقَبُولِ» [٢٣٩/١/مَادَّةُ: وَمَك]

(٦) يَنْظُرُ: «نَحْوُهُ نَفْثُهُ» ، مَعْلَا: «الَّذِينَ السُّعْقَلِيُّ» [٢٢٨/٢ - ٢٢٩]

(٧) يَنْظُرُ: «مُحْتَصِرُ الْقُدُورِيِّ» [٢٢٠] .

قوله ولا من يعني للناس ، لأنه يجمع الناس على الزنك ككثرة .

في غايه السرا

عورات لأحباب و لمحرّمات ، فيشعر بطرد ثبته ، ودلت حرم . ولا تجوز شهادته مرتكب الحرام ، ولأنه تارك للثروة بالثبته يعني منسحب [به] ، فلا يؤمن عنه أن يأتي في شهادته : ٣١٠ . بما لا أضل به

قال صاحب «الهداية» . (وفي بعض نسخ) ولا من ينعى ما يظن شور ، وهو (المنعني) ، أي وفي بعض نسخ بدوري

قوله . (قوله ولا من يعني للناس) . أي قال البدوري في «محصره» .
ودلت لأنه تارك للثروة ، وعمل صاحب «الهداية» بقوله (لأنه يجمع الناس على الزنك ككثرة)

وقال في «الأجاس» «ومثل محمد بن شعاع عن أبي سريته مع نفسه فقال: لا يقدح ذلك في شهادته» (٣).

وختلفوا في حد الكثرة . فقال في «مناوى الصغرى» «ذكر الشيخ لإمام حرره راده» (١) في اشرح الشهادات حد الكثرة ما كان حراماً محضاً ، يسمى دحشة في الشرع كسواطة . أو لأنه تسم في لشرع دحشة ، تكن شرع عليها عقوبة محضة بفسق قاطع ، إما في الدنيا بالحد كالسرقة ، والربا ، وقتل نفس بغير حق ،

(١) هل الخط وقع في نسخة التي شرح عليها العلامة بهاء الدين محمد بن أحمد لأحمد بن محمد بن
كتاب: (أزاد الفقهاء) شرح محصر الفتوى بـ [٢٣٩] بـ مخطوط مكتبة قصر الله أحمد بن محمد
(بم الخط ٧٩٥) [وقد في نسخة بن شرح برامدي في «المحلى» في شرح البدوي
في ٣٥٩ أ مخطوط مكتبة قصر الله أحمد بن محمد (بم الخط ٨١٩) [وقد في نسخة بن
شرح عليها صاحب «السيوطي» شرح بدوري [٢٣]

٢ - في «محصر بدوري» [ص ٢٢٠]

٣ - في «الأحبار» مخطوط [١٩٢]

(١) وقع في ٤٥٠ - زيادة في «مخطوطه» .

عبد الباق

وقال شمس الأئمة الترخيبي في «شرح أدب القاضي» - في باب المسألة
عن اليهود - عن إبراهيم بن يحيى أنه قال: العذر في المثلس من لم نطق عليه
في نظري ولا فرج.

وقد حدث البخاري في باب لكثير بإساده إلى أبي هريرة (١٢٣٧) عن
أبي هريرة عن النبي ﷺ قال: «احتبوا الشح الموقبات»، قالوا: يا رسول الله، وما هي؟
قال: «الشرك بالله، والسخر [٢١١]، وقتل النفس التي حرم الله إلا بالحق، وأكل
الربا، وأكل مال لينيم، والتولي يوم الزحف، وقذف المحصنات العافلات
المؤمنات» (١)، ذكره في «الصحيح» في كتاب الحدود.

وحدث البخاري أيضا بإساده إلى عبد الرحمن بن أبي نكرة، عن أبي هريرة
قال: قال النبي ﷺ: «ألا أنبئكم بأكثر الكسائر؟» قلت: بلى يا رسول الله،
قال: «الإشراك بالله، وعقوق الوالدين». وكان منكنا فحدثنا فقال: «ألا وقول
الزور، وشهادة الزور»، فما زال يقولها، حتى قلت: لا ينكث (٢)، ذكره في
كتاب «الأدب».

= وكان هو وأخوه إبراهيم بن يوسف شحني بنح من رماهم، وله هذه ضابط، منها «المختصر»
في مدعي أبي حنيفة، وغير ذلك (توفي سنة ٢١٥ هـ) سطر «الدرج الإسلام» مدعي
[٣٩٦ ٥]، و«نحوه» المحصن بعد انعقاد عمره [٣١٧ ١]

أحده من أبي شح [٢١٧ ١]، عن إبراهيم بن يحيى بن ن
أخرجه البخاري في كتاب الحدود من أهل كثير، ورواه باب ربي المحصن
[١٤٦٥]، ومنه في كتاب الإنسان باب ما يكسر وكسر، رقم ٨٩، وغيرهما من حديث
أبي هريرة رضي الله عنه. وهذا لفظ البخاري

(٣) أخرجه البخاري في كتاب الأدب باب عقوق الوالدين من كثير، رقم ٥٢٣١ من حديث
عبد الرحمن بن أبي نكرة، عن أبي هريرة، عن أبي هريرة.

قَالَ وَلَا مَنْ يَدْخُلُ الْحَمَّامَ بِغَيْرِ إِذْنٍ ، لِأَنَّهُ كَشَفَ الْعَوْرَةَ حَرَمٌ
أَوْ بِأَكْلِ الرِّبِّ ، أَوْ بِقَامَرِ الْمَرْدِ وَالشَّطْرِيحِ لِأَنَّهُ كُلُّ ذَلِكَ مِنَ الْكِبَرِ .

يَشْتَرِطُ الْخَصْفُ فِي شُرْبِ الْحَمْرِ الْإِذْمَانُ كَمَا تَرَى .

وَوَجْهُهُ : أَنَّ بَقْرَ شُرْبِ الْحَمْرِ يُوجِبُ الْحَدَّ ، فَيُوجِبُ رَدَّ الشَّهَادَةِ .

وَشَرَطَ فِي «شَهَادَاتِ الْأَصْلِ» الْإِذْمَانُ فَقَالَ «وَلَا تُقْبَلُ شَهَادَةُ مُذْمَرِ الْحَمْرِ
وَمُذْمَرِ السُّكْرِ» (١) .

وَعَالِدُهُ : أَنَّهُ إِذَا شَرِبَ فِي السُّرِّ لَا تَنْقُطُ عِدَّتُهُ .

قَالَ صَاحِبُ «الْأَجْنَاسِ» «وَهَذَا شَرْطٌ صَحِيحٌ ؛ لِأَنَّهُ مَتَى دَمٌ عَلَيْهِ فَهُوَ مُشَبِّهٌ
عَلَى مَعْصِيَتِهِ ، وَإِنْ تَمَّ يَدْمٌ عَلَيْهِ فَهُوَ تَائِبٌ بَرَاءً» (٢) .

وَقَالَ النَّاصِحِيُّ أَيْضًا : «وَلَا تُقْبَلُ شَهَادَةُ مَنْ دَخَلَ يَحِلِّسُ فَحَاسَ الْمُخَوَّرِ
وَالْمُخَانَةِ عَلَى الشُّرْبِ ، وَإِنْ تَمَّ يَنْكُرُ ؛ لِأَنَّهُ اجْتِلَاطُهُ بِهِمْ وَتَرْكُهُ لِأَمْرِ بِالْمَغْرُوبِ
يُوجِبُ سَقُوطَ عِدَالَتِهِ ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ بِنَفْسِ الْحَدُوسِ بِشَعًا ، فَلَا تُقْبَلُ شَهَادَتُهُ

قَوْنُهُ : (قَالَ) وَلَا مَنْ يَدْخُلُ الْحَمَّامَ بِغَيْرِ إِذْنٍ ، وَذَلِكَ لِأَنَّهُ كَشَفَ الْعَوْرَةَ
حَرَامٌ ، وَتَرْكُ الْحَرَامِ وَسَقٌ ، فَلَا تُقْبَلُ شَهَادَتُهُ ، وَلِأَنَّهُ دَلِيلٌ عَلَى رِيَاكَةِ دِينِهِ ،
وَلِئَلَّا يُؤْمَرُ عَلَيْهِ مِنْ شَهَادَةِ الرَّوِيِّ ، فَلَا تُقْبَلُ شَهَادَتُهُ

قَوْنُهُ : (أَوْ يَأْكُلُ الرِّبَّ ، أَوْ يَقَامِرُ بِالْمَرْدِ وَالشَّطْرِيحِ) ، هَذَا لِمَطْلُوعِ الْقُدُورِيِّ
فِي «مَخْتَصَرِهِ» (٣) ، وَهُوَ عَقَّبَ عَلَى قَوْنِهِ : (مَنْ يَدْخُلُ الْحَمَّامَ بِغَيْرِ إِذْنٍ) ، وَإِنْ

(١) فِي حَاشِيَةِ الْأَصْلِ : ح : مُرَرٌ .

يَنْظُرُ : الْأَصْلُ الْمَعْرُوفُ بِالسُّكْرِ : (٥١١) ص ٥١١ ، الْأَوَّلُ مَقْلُوبٌ .

(٢) يَنْظُرُ : الْأَجْنَاسُ : لِلنَّاصِحِيِّ [١٩١/٢] .

(٣) يَنْظُرُ : مَخْتَصَرُ الْقُدُورِيِّ : [ص ٢٢٠] .

وَكَذِبَ مَنْ تَوَدَّ الصَّلَاةَ لَا شَعْلَ بِهِمَا، فَأَمَّا مُعْزِدُ السَّعْبِ بِالشُّطْرُخِ فَسَرِ
يُصْنَفُ مَنَعٍ مِنَ الشَّهَادَةِ لِأَنَّهُ لَا خَبَرَ فِيهِ مَسَاعًا وَشَرْطُ فِي الْأَصْلِ أَنْ يَكُنَّ

لَمْ تُقْلُ شَهَادَةُ أَكْلِ لَبَنًا لِأَنَّهُ دَسٌّ، لَا رُكْبَةَ الْحَرَمِ، دَلَّ تَعْلِيلُ ﴿وَأَخْلَ
الْبَيْعِ وَحَرَّمَ الرِّبَا﴾ [٢٧٥]، وَقَالَ عَمَّاسٍ ﴿وَذَرَوْا مَا بَقِيَ مِنْ أَرْبَؤَ مَا كُنْتُمْ
مُؤْمِنِينَ﴾ [٢٧٨-٢٧٩]، الْعَمَّاسِيُّ (١).

وَقَدْ رَوَيْنَا عَنْ «صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ»: أَنَّ أَكْلَ الرِّبَا مِنَ السَّعْبِ شَوْقِيصٌ
وَنَقَلَ صَاحِبُ «الْأَجْنَاسِ» عَنِ شَهَادَةِ «الْأَصْلِ» «لَا تُقْلُ شَهَادَةُ أَكْلِ رِبَا»
كَانَ مَشْهُورًا، لِأَنَّهُ إِذَا نَمَّ بِكُنْ مَشْهُورٌ، فَطَرِيقُهُ سَهْمَةٌ [٢٧٦] وَعَدَالَتُهُ عَاهِرَةٌ،
فَلَا تُنْقَلُ بِهِمَةُ مُضَيِّعٍ لَمْ تَتَحَقَّقْ (٢).

وَأَمَّا الَّذِي يَنْعَبُ بِالشُّطْرُخِ إِذَا قَمَرَ عَلَيْهِ، أَوْ شَعْلَهُ عَنِ الصَّلَاةِ، أَوْ كَثُرَ
الْخَيْفُ بِالْكَذِبِ وَكَاطَ، فَلَا نَجَازَ شَهَادَتُهُ كَذَا قَالَ لِحَضَرَافٍ فِي «أَدَبِ
الْقَاضِي» (٣)، وَدَلَّتْ لِأَنَّهُ يَقَامُ وَتَقْرِئُ الصَّلَاةَ، الْكَذِبُ حَرَمٌ، فَتَنْقُطُ شَهَادَتُهُ

أَمَّا إِذَا لَمْ يُؤْخَذْ أَحَدٌ بِهِ الْمَعْنَى، وَنَعَبَ بِالشُّطْرُخِ، وَحَافِظٌ عَنِ الصَّلَاةِ
فِي وَقْتِهَا (٤)، وَلَمْ يُقْبَرْ عَلَى ذَلِكَ، وَلَمْ يَخِيفْ بِالْكَذِبِ، فَإِنَّهُ لَا تَنْقُطُ شَهَادَتُهُ
وَدَلَّتْ لِأَنَّ الْعُمَمَاءَ ائْتَفَقُوا فِي حَرَمَةِ اللَّعِبِ بِالشُّطْرُخِ وَإِبَاحَتِهِ عَدَّ بَعْدَ هَذِهِ
الْمَعْنَى، فَعَلَى قَوْلِ مَالِكٍ وَشُعْبَةَ بْنِ الْخَطَّابِ، يَحُلُّ (٥). كَذَا نَقَلَ مَدَّهْتُهُمَا شَمْسُ الْأَشْفَقِ

(١) هذا بالمعنى، والحديث قد مضى بحريجه.

(٢) ينظر: «الأجناس المباحة» [١٩١/٢]

(٣) ينظر: «أدب عماسي» مع شرح لعمارة الشهداء، صفحات [٣٥-٣]

(٤) وقع بالأصل «في وقت»، والمثبت من: «أدب»، «وام»، «وايح»، «ووع»، «ووص».

(٥) بل مدَّهْتُهُمَا مَرَّ بِنَجَازٍ مَعَ بَعْضِهِمَا، وَوَدَّيْ عَنْ مَدَّهْتِهِمَا بِحَرِيمَةٍ، وَأَنَّهُ كَذِبٌ بِطَرِيقِ الْأَدَبِ فِي

[١٥٥-١٥٦]، وَ«الْبُخَارِيُّ الْكَبِيرُ» لِأَنَّهُ أَحْسَنُ سَارِدِي [١٦٧-٧] وَالْبَاحِ وَالْإِكْبِيلُ سَحَتُ =

أَكْلُ الرِّثَا مَشْهُورٌ بِهِ لِأَنَّ لِلْإِنْسَانَ قَلَمًا يَنْخُوعُ عَنْ مُبَاشَرَةِ الْعُقُودِ الْقَدِيدَةِ وَكُلُّ ذَلِكَ رِثَا

فِي عِلَالَةِ نِسَابِهِ

الْمُتَرَحِّبِيُّ فِي «الشرح أدب القاضي» فِي بَابِ الْحَمَانَةِ عَنِ الشُّهُودِ
وَلِأَنَّ النَّاسَ لَا يُعَدُّونَهُ مِنَ الْكَائِرَةِ وَلَا يَسْتَجِثُّونَ صَاحِبَهُ، فَلَا تُرَدُّ شَهَادَتُهُ
رَجْعُهُ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ «الشيخ» أَنَّهُ يَشْهَدُ الْحَوَاطِرُ وَهِيَ تَعْلَمُ أَقْرَبَ الْحَرْبِ مِنْ إِبْهَازِ
بُقَاصِهِ، وَدَفَعَ الْكَيْدَ عَنْ نَفْسِهِ، وَذَلِكَ أَمْرٌ مَحْمُودٌ، فَصَارَ كَالْعَيْبِ بِالْعُرْسِ وَالْقُوسِ
وَبِذَا مَا رَوَى صَاحِبُ «السنن» بِإِسْنَادِهِ مِنْ عَقَّةِ بْنِ عَمْرِو بْنِ قُلَيْبٍ قَالَ قَالَ
رَسُولُ اللَّهِ «صلى الله عليه وسلم» أَلَيْسَ مِنَ اللَّهِو إِلَّا ثَلَاثٌ: تَأْدِيبُ الرَّجُلِ قَرَسَةً، وَمُلَاعَبَةُ أَهْلِهِ،
وَرَمْيُهُ بِقَوْمِهِ وَنَبِيهِ «(١)» [٣٧٢، م]، فَهُوَ جِبْهُ الْحَدِيثِ يَكُونُ اللَّهُو بِالشُّطْرَنْجِ
حَرَامًا، لِأَنَّهُ غَيْرُ ثَلَاثٍ

وَرَوَى فِي كِتَابِ «الأمالي فِي مَعْرِقَةِ الصَّحَابَةِ» ^٢ فِي بَابِ الْحَاءِ مُسَدَّدًا إِلَى
حَكِّ بْنِ مُسْلِمٍ «صلى الله عليه وسلم» قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ «صلى الله عليه وسلم» «مَنْعُونَ مِنْ لَعَبِ الشُّطْرَنْجِ، وَالسَّافِرِ
إِلَيْهَا كَالْأَكْلِ لَحْمِ الْجَزِيرِ» «(٣)»

= حَبِيلٌ بِمَعْنَى [١٦٦/٨]، وَ«الشرح مختصر خليل» لِلْمَحْرُشِيِّ [١٧٧/٧].

أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ فِي كِتَابِ الْجِهَادِ بَابَ فِي الرُّمِيِّ [٢٥٣]، وَ«مَدَى» فِي كِتَابِ مَقَالِ الْجِهَادِ
عَنِ رَسُولِ اللَّهِ «صلى الله عليه وسلم» بَابَ مَا جَاءَ فِي فَصْلِ الرُّمِيِّ فِي سَبْرِ اللَّهِ [١٦٣٧]، وَنَاسِي فِي كِتَابِ
الْحَجْلِ تَأْدِيبُ الرَّجُلِ قَرَسَةً [٣٥٧٨]، وَبِهِ مَحَلُّ فِي كِتَابِ الْجِهَادِ بَابِ الرُّمِيِّ فِي سَبْرِ اللَّهِ
[٢٨١١]، وَأَحْمَدُ فِي «السنن» [١٤٨، ٤]، مِنْ حَدِيثِ عُقَّةِ بْنِ عَمْرِو بْنِ قُلَيْبٍ، وَالنَّظَرُ لِأَبِي دَاوُدَ،
عَالِ التِّرْمِذِيِّ «هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ»، وَقَالَ الْعِرَاقِيُّ: «رَوَاهُ أَصْحَابُ السَّنَنِ الْأَرْبَعَةُ وَفِيهِ
مُطَرَّاتٌ» «الشيخ» مُطَرَّاتٌ مُطَرَّاتٌ، لِإِحْدَاهَا «بَعْرِ» فِي [ص ٧٥٨]

^٢ هُوَ الْحَدِيثُ أَنَّ مُوسَى بْنَ مُحَمَّدٍ بْنَ عُمَرَ بْنَ أَحْمَدَ الْأَصْبَهَانِيَّ سَمِعَ رَجُلًا يَقُولُ: «وَلَمْ يَدْعُ إِلَى حَكِّهِ»

^٣ أَخْرَجَهُ عَبْدُ اللَّهِ فِي «الصَّحَابَةِ»، وَأَبُو مُوسَى التَّمِيمِيُّ فِي «الْبَيْتِ عَلَى مَعْرِفَةِ حَكْمِهِ» كَمَا
فِي «مَجْمَعِ الْمُصَنِّفِ» مَعَ فَصْلِ «الْمَسْوَطِيِّ» [٥٦]، وَهُوَ حَرَامٌ فِي «الْحَجِّ» [٦١٩]، مِنْ
عَلَامَةِ عَدَدِ حَكِّهِ حَسَبَ أَنَّ سَدَّ مَنْ مُوسَى، وَعَنْ مَنْ مَعِي عَنْ مَنْ جَرِيحٍ عَنْ حَكِّهِ سَدَّ =

قال: ولا من يفعل الأفعال المستحقة. كالنول على الطريق، ولاكر على الطريق؛ لأنه شارك بمشروعة، وإذا كان لا يستحي [٥٢] عن مثل ذلك

وروي عن رسول الله ﷺ أنه قال «ما آتانا من ددٍ ولا الدد مبي»^(١)

وأما الذي يلعب بالزرد فمزدود الشهادة على كل حال. كذا هي «الدحيرة»
ودلت لأنه حرام بالإجماع

قوله. (ولا من يفعل لأتعد المستحرة. كالنول على الطريق، والأكل على الطريق)، هذا لفظ تدويري في المختصره^(٢)

[ويقال ابن مسعود كذا وقع عند أبي موسى] به مرسلًا

فإن ابن حزم «من حب لا شيء» وسد ضعيف، وحسن من مسلم محبون، وهو منقطع
ويطرح إمامنا إمامنا لا يحرم [٥٤٢/٢] ترجمة حجة بن مسلم.
(١) قال ابن الأثير في «التهذيب» الدد فهو واللعب، وهي محدوفة اللام، وقد استعملت مضمًا
ددا كسدي، وددن كدني، ولا يعد محسوبًا أن يكون باء، كقولهم بددي بدني، أو بون كبرهم
بد في بدني

ومعنى تكبير الدد في الجملة الأولى شيع والاستعروف، والآتي شيء منه إلا وهو شيء
في ما أتى في شيء من الدهر واللعب
ومعرفته في الجملة الثانية لأنه صار معهودًا بالدكر، كانه من ولا ذلك نوع مبي، وإنما يعثر
ولا هو مبي؛ لأن الصريح أكد وأبلغ

وقيل للام في بدلاستعروف حسن اللعب أي ولا حسن اللعب مبي، سواء كان في ذلك أو
غيره من سماع اللعب واللهو وأخبار الرمحشفي الأوب، وقال ليس بخش أن يكون معريف
الحسن، لأن الكلام يتفكك، ويخرج من النام والكلام حسان، وفي الموصفين مصاف
محدوف بغيره ما أن من أهل ديولا بدد من أشعسي، كذا جاء في حاشية «م» وبطريق «التهذيب»
في غريب الحديث: لأن الألب ١٠٩. ٣ مادة دد

(٢) حرجه البحري في «لأدب المفرد» [ص ٢٧٤]، وابن عدي في «الكامل» [٢٤٣ ٧].
والطبري في «المعجم الأوسط» [١٣٢ ١]، وسهفي في «السالكين» [٢١٧ ١٠]، من
حديث أنس بن مالك رضي الله عنه.

قال الهيثمي «رواه البراء ونظراني في الأوسط وفيه يحيى بن محمد بن عيسى، وقد وثق، ولكن
ذكره هذا الحديث من مكروه حديث» بطر «مجمع الزوائد» لهيثمي [١١٣ ٨]

(٣) بطر: «مختصر القدوة» [٢٢٠ ١].

لَا يَنْتَفِعُ عَنِ الْكُذِبِ فَيَتَّهَمُ.

في غاية سائر

وهنا نسخ^(١)، «المُسْحَقَرَةُ»^(٢)، و«المُسْحَقَةُ»^(٣)، و«المُسْتَحَقَّةُ»^(٤)، وكُنْهَا على صيغة اسم مفعول، وروى: «المُسْحَقَةُ»^(٥)، راجعاً بمشقة المسكورة، وهي أصحُّ نسخ، وهي من تشخب، وهي لغة إلى لشخب، وهو رقة لعق، من قريتهم، ثوبٌ سحيق، إذا كان قليل الغزل، وروى: «المُسْتَحَقَّةُ»^(٦) - بكثر الحاء - أي - لأفعال المسحقة بمصاحبها

قال الناطقي في «الأجناس»: «وكان شيخاً أبو عبد الله لخرخاني يحيى عن أبي بكر الزاري عن أبي الحسن الكرخي أن من يأكل في الشوق بين أيدي الناس لا تقبل شهادته، وكذلك من يمضي في شوق سزاويل ليس عليه غيره؛ لأنه تارك للضرورة»^(٧).

(١) يعني هاتج مختلفة من الهداية في كلمة «المُسْحَقَةُ»

(٢) وهذا هو الثبوت في المصنوع من «الهداية» لميرعبي [٢١٢]، وهي نسخة لابن أبي من الهداية [ق ٢١٩] ب. محفوظ مكتبة قصر الله هدي - تركيا] وهي نسخة لشهرستاني (المعروفة على أكمل سبيل النابوي) من الهداية [ق ١٨٩] ب. محفوظ مكتبة قصر الله هدي - تركيا] وهي نسخة لقاسمي من الهداية [ق ١٨٦] ب. محفوظ مكتبة كوبرلي حاسل أحمد باشا - تركيا]

(٣) أشار المؤلف إلى هذه النسخ جميعاً في حاشية الصفحة التي يحطه من الهداية [٢١٢] ق ٥٢ ب. محفوظ مكتبة قصر الله هدي - تركيا]، وقد شهرستاني في نسخة (المعروفة) على أكمل سبيل (النابوي) من الهداية [ق ١٨٩] ب. محفوظ مكتبة قصر الله هدي - تركيا]

(٤) وهذا ثبوت في نسخة لارزكاني من الهداية [٢١٢] ق ٥٥ ب. محفوظ مكتبة قصر الله هدي - تركيا]

(٥) وهذا الثبوت في نسخة لقشغموي من الهداية [٢١٢] ق ٥٥ ب. محفوظ مكتبة قصر الله هدي - تركيا]، وهي نسخة قصر الله الحلي من الهداية [٢١٢] ق ٥٥ ب. محفوظ مكتبة جامعة برستون - أمريكا/ (رقم الحفظ: ٣٥٩٤). وأشار إليه الأديبي في حاشية نسخة في نسخة من الهداية [٢١٢] ق ٥٥ ب. محفوظ مكتبة قصر الله هدي - تركيا]

(٦) ينظر «الأجناس» للناطق في [١٩١/٢].

وَلَا تُقْبَلُ شَهَادَةٌ مِنْ يُظْهَرُ سَبُّ السَّفِّ لظُهُورِ فَسْخِطِهِ بِخِلَافِ مَنْ يَكْتُمُ

عَنْهُ الْوَيْفَ

وَقَالَ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي «تَهْدِيدِ أَدَبِ الْقَاصِي» الْحَكِيمِ عَنْ أَبِي الْحَسَنِ أَنَّ
شَيْخًا ثَوَّ صَارَعَ الْأَحْدَاثَ فِي لِحَامِهِ لَمْ تُقْبَلْ شَهَادَتُهُ، لِأَنَّهُ هَذَا مُخْتَفٍ، وَإِنْ لَمْ
تُحْكَمْ بِهِ لِدَلَّتْ.

قَوْلُهُ: (وَلَا تُقْبَلُ شَهَادَةٌ مِنْ يُظْهَرُ سَبُّ السَّفِّ)، هَذَا لِقَطْعِ الْمُتَوَرِّقِ فِي
الْمَخْتَصَرِ^(١).

وَالْمُرَادُ مِنَ السَّفِّ: الصَّاحِبَةُ وَالنَّابِعُونَ، وَأَبُو خَيْفَةَ مِنْهُمْ

وَقَالَ شَيْخُ الْأَثَنَةِ الشَّرْحِيُّ فِي «شَرْحِ أَدَبِ الْقَاصِي» «قَالَ أَبُو يُونُسَ
رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: رَحُلُ أَطْهَرُ شَيْئًا أَصْحَابُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ [٢٠٦٢]، لَا تَكُونُ شَهَادَتُهُ
مَقْبُولَةً، وَدَلَّتْ لِأَنَّهُ نَزَّ أَطْهَرُ شَيْئًا وَاحِدٌ مِنَ الْمُسْلِمِينَ لَا تَكُونُ شَهَادَتُهُ مَقْبُولَةً،
وَتَسْقُطُ عَدَالَتُهُ، فَإِذَا أَطْهَرَ لَشَيْئَةٍ لَوْ حَدَّثَ مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَكَيْفَ
تَكُونُ شَهَادَتُهُ مَقْبُولَةً؟!

وَقَالَ صَاحِبُ «الْأَجْنَاسِ» فِي الْمَوْصُفِيِّ فِي «أَدَبِ الْقَاصِي» وَفِي الشُّهُودِ
عَنِ «سَوَادِ أَبِي يُونُسَ» رَوِيَّةٌ اسْمُ سَمَاعَةَ: «لَا أَتَقْبَلُ شَهَادَةً مِنْ يَنْتَهِي أَصْحَابُ
[٢٠٦٢] رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَأَقْبَلُ شَهَادَةً مِنْ يَنْتَهِي عَنْهُمْ».

وَفَرَّقَ بَيْنَهُمَا بَأَنَّ^(١)، طَهَارَ الشَّيْءِ مُجَوِّدٌ^(٢) وَسَعَةٌ، لَا يَأْتِي بِدَلِيلٍ، لَا
الْأَرْضَاعُ وَالْأَسْقَاطُ، وَشَهَادَةُ السَّحِيفِ لَا تُقْبَلُ، وَلَا كَذَلِكَ التَّيَرُّؤُ؛ لِأَنَّهُ يَعْتَمِدُ
دَيْتًا، وَإِنْ كَانَ عَلَى تَاطُلٍ، فَلَمْ يَظْهَرْ فَسْخُطُهُ^(٣).

(١) يَنْتَهِي الْمَخْتَصَرُ الْمُتَوَرِّقُ ص ٢٢٠

(٢) وَقَعَ بِالنَّاصِرِ «الْأَنْ» وَالْمُسْتَبَدُّ مِنَ الْإِثْمِ، وَالْمُتَّحِ، وَالْمُتَّحِ، وَالْمُتَّحِ

(٣) الْمَاجِسُ الْقَلِيلُ الْحَاءُ، وَلَا تَأْتِي بِمَا صَحَّ كَذَا جَاءَ فِي حَاشِيَةِ «الْح» وَفِي

(٤) يَنْتَهِي «الْأَجْنَاسُ» لِلْمَاطِفِيِّ [١٩٣/٢]

وَتَقْبَلُ شَهَادَةُ أَهْلِ الْأَهْوَاءِ إِلَّا الْحَطَّابِيَّةَ وَقَالَ الشَّافِعِيُّ لَا تُقْبَلُ لِأَنَّهُ اعْتَظَ
وُجُوهَ الْفُسْقِ.

ط- رحمه الله

وَأَمَّا قَيْدُ الْمُذْهَبِيِّ بِإِطْهَارِ سَبِّ السَّبِّ؛ لِأَنَّهُ إِذَا اعْتَقَدَ ذَلِكَ وَنَمَّ يُصْهِرُهُ
- وَهُوَ عَدْلٌ فِي أَفْعَالِهِ -؛ فَإِنَّ شَهَادَتَهُ تُقْبَلُ^(١) كَمَا فِي «شرح الأقطع»
قوله: (وَتُقْبَلُ شَهَادَةُ أَهْلِ الْأَهْوَاءِ إِلَّا الْحَطَّابِيَّةَ)

أَرَادَ بِأَهْلِ الْأَهْوَاءِ أَصْحَابَ بَدْعٍ كَالْخَوَارِجِيِّ، وَالرَّافِضِيِّ وَالْجَنْزِيِّ،
وَالْمُتَشَبِّهِ، وَالْمُتَغَطِّلِ، وَسُمِّيَ أَهْلُ الْبَدْعِ أَهْلَ الْأَهْوَاءِ بِمِثْلِهِمْ لِمَا
مُحِبُّونَ لَهُمْ بِهَلَاكِتِهِمْ بِإِلْهَامِ شَرْعِيٍّ، وَغَدِيرِيٍّ، وَهَوًى مُحِبُّونَ لِنَفْسِهِمْ مِنْ هَوًى
النَّفْسِيِّ إِذَا أَحْبَبَهُ، وَقَدْ تَرَّ فِي «التَّبْيِينِ» فِي بَابِ أَقَامِ السُّنَّةَ^(٢).

وَعِنْدَ الشَّافِعِيِّ^(٣) لَا تُقْبَلُ شَهَادَةُ أَهْلِ الْأَهْوَاءِ^(٤)، لِأَنَّ الْفُسْقَ مِنْ حَسَبِ
لَا عِتْقَ شَرٍّ مِنَ الْفُسْقِ مِنْ حَسَبِ التَّعَاطُفِ

وَلَمَّا: أَنَّ صَدَقَ لَهُوَ مَنْ لَمْ لَا يُبْهَمُ بِالْكَذِبِ، إِذَا امْتَنَعَ عَنْ مَنَاقِبِ مَحْظُورٍ
بَيْنَهُ، وَأَمَّا وَقَعَ فِيمَا وَقَعَ تَشْدِيدُهُ فِي الدُّنْيَا، وَدَلِيلُ مَنَعَ مِنَ الْكَذِبِ، لَا سَبِيحًا إِذَا
اعْتَقَدَ الْكَذِبَ كُفْرًا، وَهُوَ مَذْهَبُ الْخَوَارِجِ، فَيَكُونُ ذَلِكَ أَبْعَدَ مِنَ التَّهْمَةِ

قَالَ فِي «شرح الأقطع»: «قَالَ مُحَمَّدٌ فِي الْخَوَارِجِ: مَا لَمْ يَخْرُجُوا إِلَى مَالِ
أَهْلِ الْعَدْلِ، فَشَهَادَتُهُمْ جَائِزَةٌ؛ لِأَنَّهُمْ لَمْ يُظْهَرُوا مِنْ أَنْفُسِهِمْ الْفُسْقَ، وَإِنَّمَا اعْتَقَدُوهُ،
فَإِذَا قَاتَلُوا، فَقَدْ أَظْهَرُوا الْفُسْقَ، فَلَمْ يُقْبَلْ شَهَادَتُهُمْ»^(٥).

(١) مظر «شرح محاصر المنوري» للأقطع [ق ٢٩٢]

(٢) مظر «أشهر شرح لأخسكتي» للمؤلف [٦٠١ - ٦٠٣]

(٣) الشافعي في هؤلاء، فصل، وهو أنه لا يقبل شهادة من يخرج من أهل البدع، ولما قيل لا يكثر من أهل
البدع والأهواء، فجوز شهادتهم، لا حصية مظر «الأمم الشافعي» [٣٠٨] و«المنوري»

لكية «المنوري» ١٧ ١٦٨ | ورواه الطبري «المنوري» [٢٣٩]

(٤) مظر «شرح محاصر المنوري» للأقطع [ق ٢٩٣].

وَلَا تَنْتَهِ مِنْ حَيْثُ لَا تَعْتَقِدُ وَفَ أَوْقَعَهُ فِيهِ إِلَّا تَدْيِيَهُ بِهِ وَضَرَّ كُمُرُ
يَشْرَبُ الْمَثَلُثُ أَوْ يَأْكُلُ مَثْرُوكَ اشْتَمِيهِ عَمِيدًا مُشْتَبِحًا بِدَيْكٍ ، بِجَلَابٍ تَشْتَرُ
مِنْ حَيْثُ اشْتَاطِي

﴿ عليه السلام ﴾

وَأَمَّا الْخَطَابِيَّةُ فَهُمْ قَوْمٌ مِنْ عُلَاةٍ لَرَّوْصِ ، قَالَ فِي «الشرح الأقطع» (١) «هُمْ
يُسَوْنَ بِبِي أَبِي خَطَّابٍ ، رَجُلٌ كَانَ بِالْكُوفَةِ ، قَتَلَهُ عَسَى بْنُ مُوسَى وَصَلَهُ
بِالْكُتَابَةِ» (٢) ، لِأَنَّهُ كَانَ يَرُغِمُ أَنْ عَيْبًا هُوَ الْإِلَهَ الْأَكْبَرُ ، وَخُفِرَ الصَّادِقُ الْإِلَهَ الْأَصْغَرُ ،
وَكَانُوا يَعْتَقِدُونَ أَنَّ سَيِّدَهُمْ شَبَّأٌ عَلَى عَمْرٍو ، نَجَبٌ أَنْ (٣) يَشْهَدُ لَهُ بِقِيَّةٍ شَبَّعَةٍ

قَالَ شَمْسُ الْأَنْعَةِ السَّرْحِي فِي «أصول الفقه» فِي فَضْلِ بَيَانِ وَحْوِهِ لَا يَنْطَعُ
فِي تَفْسِيرِ الْخَطَابِيَّةِ : «هُمْ صَرَبٌ مِنْ لَرَّوْصِ ، يُخَوِّزُونَ أَدَاءَ الشَّهَادَةِ إِذَا حُفَّ
الْمُدَّعِي بَيْنَ بَيْنِهِمْ أَنَّهُ مُجَوِّ فِي دَعْوَاهُ ، وَيَعُولُونَ الْمَسْمُومَ لَا يَخْبِفُ كَدًّا ، تَبِي
هَذَا الْاِعْتِقَادَ مَا يُرْجَحُ حَالَتِ الْكِبَرِ فِي شَهَادَتِهِمْ» (٤) .

وَنَقَلَ فِي «الأجاس» عَنْ «بَوَائِرِ ابْنِ رُسْتَمٍ» : «قَالَ مُحَمَّدٌ عَلَيْهِ السَّلَامُ : شَهَادَةُ أَحَدٍ
الْأَهْوَاءُ جَائِرَةٌ إِلَّا التَّرَافِصَةَ» (٥) ، فَإِنَّ صَفَاتِهِمْ تُصَدِّقُ بَعْضُهُمْ بَعْضًا ، وَشَيْئٌ
هَوَاهُ ، فَلَا تُقْبَلُ شَهَادَتُهُمْ

وَفِي «أَدَبِ الْقَاضِي» إِمْلَاءٌ «هَؤُلَاءِ التَّرَافِصَةُ هُمْ لِحَضَرَتِهِ» (٥)

(١) ينظر «شرح مختصر القندوري» للأقطع [٢٩٣/١] .

(٢) الْكُتَابَةُ هِيَ مَكَّةُ مَشْهُورَةٌ بِالْكُوفَةِ ينظر «معجم بديع» لبديع الحموي [٢٨١/٤] .

(٣) وَفَعَّ بِالْأَصْلِ «يَجِبُ لَهُ أَنْ» وَانْتَبَهَ مِنْ «أَمَّا» ، «وَالْمُخ» ، «وَفَعَّ» ، «وَالص» وَهُوَ الْعَوْنُ

عَدَّ وَفَعَّ فِي «الشرح مختصر القندوري» لِأَبِي بَكْرٍ الْأَطْعَمِ [٢/٢٩٣] أَوْ مَحْظُوظٍ مَكَّةَ بَعْدَ كَ

الْفَصْدِي - تَرْكِيًا / وَفَعَّ الْحَفْظُ : (٨٠٠) .

(٤) ينظر «أصول السرخسي» [٣٧٣/١] .

(٥) ينظر «الأجاس» لِلدَّاهِي [١٩٤/٢] .

أما الخطّابة فيهم من غلاة الزوابع فيعتقدون شهادة كل من حلف
عندهم

وقيل يزورون شهادته لشيعةهم وأحبة فتمكث لهم في شهادتهم

وقال في «المعرب» «الحدّية طائفة من الزوابع، نسو إلى أبي الخطاب
محمد بن أبي رهب الأخدع»^١

وقال أبو حاتم أحمد بن حمدان الرازي «الحدّية نسو إلى أبي الخطاب،
وسمى محمد بن أبي ريثب الأسدي ١٠٢٣١ الأخدع، وكان يقول بإمامة
إسماعيل بن جعفر، فلما مات إسماعيل، رجعوا إلى القول بإمامة جعفر، وعذروا
في القول عذوا كبيرا».

وحرخ أبو الخطاب في حياة جعفر بالكوفة، فحارب عيسى بن موسى بن
عيسى بن عبد الله بن العباس، وأظهر لدعوة إلى جعفر، فبرأه جعفر، وبغى
ودعا عليه، وقتل هو وأصحابه كلهم

ويقال: إنه لم يثبت منهم لا زحلّ واحد اسمه ساسم بن مكرم الجمال،
ولكن باي سمعة، وثلث باي حديجة، وكان أبو الخطاب يقول بإمامته جعفرا
تعالى الله عما يقول الظالمون والجاحدون عذوا كبيرا

وثبت قوم من أهل مقاته يحدّ على القول بذلك، وقالوا في الأئمة كلهم
باعتوا الشدّ، وحرخت فرقة منهم إلى القول بإمامة محمد بن إسماعيل بعد أبيه
إسماعيل، وورعوا أن أبا الخطاب أمرهم بذلك وذلّهم عليه، ويروى فيه مثل ما
قلنا في سائر الأئمة من القول بكبير، ونكفر بعظم، ثم تعرّفوا بعد ذلك ورعا

١ هذا الحدّ في «المعرب» مطبوع في [٢٦٠]

٢ في «المعرب» عيسى بن موسى بن عبد الله بن العباس

وَقَالَ مَالِكٌ وَالشَّامِيُّ لَا تَقْبَلُ لِأَنَّهُ قَاسِقٌ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى ﴿وَأَكْثَرُونَ﴾ [البقرة: ٢٥٤] هِيَ حَقٌّ أَيْ قَبْلَ أَنْ يَكُونَ لَهَا قَبْلُ لَا تَقْبَلُ مُشَاهِدَةً عَلَى أَنْفُسِهِمْ فَتَصَارُ دَلِيلًا بِهَا.

منهم وبنا فقال لهم وشؤون الله التي انتم في نارعة منكم يشهدون
فقلتم بديلت ان لشيء حقاً شهدتهم عندهم، ولان يكون له ولاية على
نفسه، وعلى نفسه من اولاده، فيكون له ولاية على حقه، فقتل شهدته عن
حسه، فالمسلم لما كان به ولاية على نفسه واولاده الصغار؛ قال له ولاية على حسه
من المسلمين، بخلاف المزدني فإنه لا ولاية له أصلاً؛ لأنه لا شيء له منه

وبخلاف شهادة الخزيي على انديي ؛ لأن شهادتي أعلى حالاً منه ، ولأن لحري
 انديي أبرأني عليه الظن ؛ لصنوره عن عني ودي حروفه عن فني المكذب ،
 بحيث نعمل بعمدة "حق" ، فنفس شهادته كالمنهم

بجلاوب شهادہ الدینی عن المسلم : حیث لا تُقبل لشہتہ ، لآئہ بعاوی
 مسلم ورتبہ پریدہ خصم ، بالکذب عنہ ، ولآئہ لا ؛ لآئہ لہ علی المسلم بآئہ
 فإن قيل من لا تُقبل شهادتہ علی المسلم ؛ لا تُقبل شہادتہ علی الکافر .
 کائنات

قُلْ الْكَافِرُ لَا تُقْبَلُ شَهَادَتُهُ عَلَى الْمُسْلِمِ مُتَّهِمًا لِأَنَّهُمْ يَسْحَلُونَ دِمَاءَهُ
وَأَمَّا بـ، وهذه التهمة معروفة في شهادته يعصمها على بعضي - بخلاف الناسق -
وهو مؤيد الشهاداة لنفسه ، وهو مؤخوذ في شهادته على الكافر كما هو مؤخوذ في

ان بن البركعاني احمد بن محمد بن احمد بن محمد بن عبد الله بن علي بن ابي طالب

وَلَمْ يَرْوِ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَجَارَ شَهَادَةَ التَّضَرَّيِّ بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ.
وَلَا أَنَّهُ مِنْ أَهْلِ الْوِلَايَةِ عَلَى نَفْسِهِ وَأَوْلَادِهِ الصُّغَارَ فَيَكُونُ مِنْ أَهْلِ الشَّهَادَةِ عَلَى
جَنْبِهِ، وَأَيْشَقُّ مِنْ حَيْثُ لَا يُعْتَقَدُ عَمْرٌ مَعَ لَأَنَّهُ يَخْشَى مَا يَفْتَقِدُهُ مُحَرَّمٌ بِهِ،
وَالْكَذِبُ مَخْطُورٌ الْأَدْبَابُ، بِجَلَابِ الْمُزْنَةِ، لِأَنَّهُ لَا وَلايَةَ لَهُ، وَبِجَلَابِ شَهَادَةِ
لِدَمِّي عَلَى الْمُسْلِمِ لَأَنَّهُ لَا وَلايَةَ لَهُ بِالْإِصَافَةِ إِيَّاهُ، وَلِأَنَّهُ يَقُولُ عَلَيْهِ، لِأَنَّهُ بِمِطَّةٍ
قَهْرُهُ إِيَّاهُ، وَمِلَلُ الْكُفْرِ وَإِنْ أَخْلَفَتْ فَلَا قَهْرَ وَلَا يَحْمِلُهُمْ انْعِبَاطُ عَلَى التَّقْوَلِ
قَالَ: وَلَا تُقْبَلُ شَهَادَةُ الْحَرْبِيِّ عَلَى الدِّمِيِّ الْمُسْتَأْنَسِ لِأَنَّهُ لَا وَلايَةَ لَهُ عَلَيْهِ

في غاية النجاسة

شهادته على ١٠٦٣ المسم، فتطَّل القياس، لأنَّ عِدَّةَ الرَّدِّ وَجَدَتْ فِي شَهَادَةِ
الْمُتَّسِعِ، دُونَ شَهَادَةِ الْكَافِرِ عَلَى الْكَافِرِ.

قَالَ قُلْتُ: عَلَى هَذَا يَمَعِي أَلَّا تُقْبَلَ شَهَادَةُ الْيَهُودِيِّ عَلَى التَّضَرَّيِّ وَبِالْعَكْسِ،
لِأَنَّ كِلَا مَهُمَا يَنْجَلُ دَمٌ لِأَحَرٍ

قُلْتُ: لَمَّا كَانُوا جَمِيعًا أَهْلَ الدِّمَّةِ، وَكَانُوا تَحْتَ إِذْلَابِ وَهَانِيَا، وَطَبِيتِ
بَيْنَهُمْ عِدَاوَةٌ، انْقَضَى ذَلِكَ خُتْمُهُمْ، وَتَنَبَّتَ التَّهْمَةُ

قَوْلُهُ: (لَأَنَّهُ لَا وَلايَةَ لَهُ)، أَيْ: لِأَنَّ الشَّأْنَ لَا وَلايَةَ لِلدِّمِيِّ، (بِالْإِصَافَةِ إِيَّاهُ)،
أَيْ: بِاسْتِثْنَاءِ الْمُسْلِمِ

وَبِمَا قَدْ بِلِإِصَافَةِ الْمُسْلِمِ، لِأَنَّ لِدَمِّي وَلايَةَ عَلَى نَفْسِهِ، وَعَلَى أَوْلَادِهِ
الصُّغَرِ

قَوْلُهُ: (يَتَنَوَّلُ عَلَيْهِ)، أَيْ: يَتَرَى الدِّمِيُّ عَلَى الْمُسْلِمِ.

قَوْلُهُ: (بِمِطَّةٍ قَهْرُهُ إِيَّاهُ)، أَيْ: قَهْرُ الْمُسْلِمِ الدِّمِيِّ، يُقَالُ: عَاطَهُ، أَيْ: أَعْصَهُ

قَوْلُهُ: (وَلَا تُقْبَلُ شَهَادَةُ... الْحَرْبِيِّ عَلَى الدِّمِيِّ)، وَهَذَا لِقَوْلِ الْقُدُورِيِّ ﷺ

لأن الدمي من أهل دار وهو أغنى حالا منه، ونقل شهادته الدمي عنه كشهاده
المسلم عنه وعن الدمي (ونقل شهادته المُناسين بعضهم على بعض إذا
كنوا من أهل دار واحدة، فإن كنوا من دارين كالزوم واشرك لا نقل) لأن
اختلاف الدارين يقطع انولاية ولهذا ينفع التوارث، بخلاف الدمي لانه من
أهل دارنا، ولا كدبت المُناسين.

في «مختصره» «، ودلت لأن اختلاف الدارين قطع للولاية والعصمة، وشهادته
ولاية، فلم نقل شهادته، ولأن الحزبي عدو مطلق من أهل دارهم، والدمي من
أهل دارنا، وقد قل حسب الإسلام وهو الحزبي، حتى كان به وعده مثل ما كان
للمسلم وعليه، فكان أعلى حالا من حزبي، فلم يحز أن نجعل له ولاية على
الدمي.

ونقل شهادة الدمي على مُنْتَسَمٍ، لأن الدمي أغنى حالا منه، فحذر أن
نجعل له ولاية عليه، كشهاده المسلم على المُنْصَمِّ وعلى الدمي
ونقل شهادة المُنْصَمِّين بعضهم على بعض بشرط اتحد الدار، فإذا اختلفت
فلا، لارتفاع الولاية والعصمة، وهذا لا يخزي التوارث عند اختلاف الدارين،
بخلاف أهل الدمة، حيث نقل شهادة بعضهم على بعض، وإن كان هذا رؤوم
وذلك تركي، لأنهم لما قبلوا الحزبية صاروا من أهل دارنا، فكانت دارهم واحدة
حكمًا.

قال الناصحي في «تهذيب أدب القاضي» «ومن أسلم لمشهود عنه قبل أن
يغنى عنه، يطلب لشهادته؛ لأن لو قضينا لبعضنا الآن، ولا يجوز أن ننقض
شهادته كغيره على مسلم، ورد عرص ما يمنع بعضنا من شهادة قبل الخصاء له فنقض

قال وإن كانت الحسبات أغلب من الشينات ، والرجل يجنب الكبار
فقلت شهادته وإن ألم بمعصيه هذا هو الصحيح في حد اعتدالة العشرة ،
لأنه من توفي بكبار كلها وبعد ذلك يُعسر العاد كما ذكرنا ، فأما الإلزام
بمعصية لا تندرج به العادة ثم شرطه فلا يُرد به الشهادة المُشروعة لأن في
اعتبار حسابه أنكل سند فيه وهو مفتوح خفاء لحقوق

﴿إِنْ هِيَ تَسْلُكُ﴾

به . كما لو رجع الشهود قبل القضاء بالشهادة ؛ فإنه لا يقضى ، كذا هـ
ون نصي عليه شهادة الكافر ، ثم أستم ؛ فقصاء ماضي ، ويؤخذ منه المال
لأن لشهادة تمت بقضاء ، ومزبان ما يُقبل بشهادة لا يُقبل لقضاء ، كما لو رجع
الشهود بعد القضاء ، لا في الحدود ، وبخاص في نفس ، وفيما دون النفس ، وبني
أدراك ذلك عنه ؛ لأن الإنصاف من القضاء في باب الحدود ، فإذا عرص مانع ترك
الاستيفاء لم يُستوف وحد وبخاص

قوله (قال وإن كانت الحسبات أغلب من الشينات ، والرجل يجنب
كبار ، قلت شهادته وإن ألم بمعصيه) ، أي قال القُدوري في «محصره»^١

قال أبو محمد الصحيح في «تهذيب أدب القاضي» - في باب المسألة عن
الشهود - «ورداً من الرجل من الموحش التي يحث فيها لحدود ، وما يُشبه ذلك
من المعاصم ، بطر في معصيه وفي طاعته ، فإن كان يؤدّي [د ٣٧٤ م] العرائس ،
وأحلاق البر فيه أكثر من لمعصي الصغار ؛ قبلنا شهادته ، إذ لا يسمم عند من
دين ، وإن كان المعاصي أكثر من أحلاق البر زدت شهادته ، لأنه لا يترك الكبار ،
ويعبر عنه عدل ، وصغير لاسب مع ظاهر لصلاح لا يوجب رد الشهادة»

ثم قال بعد [٢٦٤ ٢] ورقين «قال أبو يوسف رحمه الله إذا كان كثير أمور الإنسان

(١) بنظر: «محصره القُدوري» [ص ٢٢٠]

حسنة فهو عَدْلٌ بَنَ كَذِبَ الَّذِي يَكُونُ مِنْهُ مِنْ اتِّبَاحِ بَيْسٍ مِنَ الْكِبَارَةِ؛ لِأَنَّ أَحَدًا لَا يَحُلُو عَنْ رَلَّةٍ، إِذَا كَانَ عَدْلًا أَمَرَهُ الصَّلَاحُ قُلْتُ بَيْتَهُ. وَإِنْ كَذِبَ صَاحِبِ كِبَرَةٍ، فَاسْتَغْفَرَ اللَّهُ مِنْهَا وَتَابَ، وَظَهَرَ ثَبُوتُهُ وَأَصْلَحَ فَهُوَ عَدْلٌ»

وَقَدْ شَمَّسَ الْأَنْثَمَةَ الشَّرْحِيَّ فِي «شَرْحِ أَدَبِ الْقَاضِي» «قَدْ نُسِ أَعْوَالُ كَثِيرَةٌ عَنِ السَّلَفِ فِي اشْتِرَاطِ الْعَدَالَةِ فِي الشَّهَادَةِ. وَالْحَاصِلُ مَا رَوَى عَنِ الْقَاضِي أَبِي حَرَمٍ ^(١) أَنَّهُ سَأَلَهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سُلَيْمَانَ وَرِثُ الْمَعْنَصِدِ بِاللَّهِ عَنِ الْعَدْلِ فِي شَهَادَةٍ، فَقَالَ أَحْسَنُ مَا يُعْمَلُ فِي هَذَا الْبَابِ مَا رَوَى عَنْ أَبِي يُونُسَ يَعْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الْأَصَارِيِّ الْقَاضِي ^(٢)، أَنَّهُ سُئِلَ عَنِ الْعَدْلِ فِي الشَّهَادَةِ، فَقَالَ: أَنْ يَكُونَ مُحْتَاسِبًا يَكْبَارُ، وَلَا يَكُونَ مُصْبِرًا عَلَى الصَّعَابِ، وَيَكُونُ صَلَاحُهُ أَكْثَرَ مِنْ عَدْوِهِ، وَصَوَانُهُ كَثَرُ مِنْ خَطِيئَتِهِ، وَأَنْ يَسْتَعْمَلَ الصَّدْقَ دِيَانَةً وَثُرُوءَةً، وَبُحْبُوحَ عَنِ الْكُذْبِ دِيَانَةً وَثُرُوءَةً، فَاسْتَخْسَرُوا ذَلِكَ، وَأَثَرُهُ فِي دِيَارِ الْحَصْرَةِ» (أَبُو هَانِئٍ شَمَّسَ الْأَنْثَمَةَ

وَهَذَا الَّذِي ذَكَرَهُ صَحِيحٌ؛ لِأَنَّ أَحَدًا لَا يُفَكِّهُ الْإِحْسَانُ عَنْ جَمِيعِ الْمَنُوبِ الْكِبَارِ وَالصَّعَابِ إِلَّا لِأَنْبِيَاءٍ - صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِمْ - فَلَوْ اشْتَرَطَ الْإِحْسَانُ عَنْ جَمِيعِ ذَلِكَ فِي الْعَدَالَةِ، اسْتَدَّ بَابُ الشَّهَادَةِ، وَهُوَ مَسْدُودٌ إِلَهُ يَقُولُهُ تَعَالَى «وَتَقْبَهُوا دَوَى عَدْلٍ مَكْرًا» (الْعَلَقُ ١٢) وَقَوْلُهُ: «بَعْضُ تَرْصُوعٍ مِنَ الشَّهَادَةِ» (ابن جرير ١٢٨٢)، فَلَمَّا كَانَ كَذَلِكَ؛ ائْتَمَرَ الْعَدْلُ، فَصَرَّ عَمِلَ حَسَنَاتِهِ سَبِيحَتَهُ؛ قَبْلَ شَهَادَتِهِ إِذَا كَانَ بِحُجُبِ الْكِبَارَةِ. وَإِنْ كَانَ عَلَى الْعَكْسِ فَلَا

قَوْلٌ فِي «أَدَبِ الْقَاضِي» «وَإِذَا تَرَكَ التَّرْخُلَ بِصَلَاةٍ فِي لِحْدَةِ احْتِفَافٍ وَرُوحَةٍ لَمْ تُقْبَلْ شَهَادَتُهُ» ^(٣).

^(١) رَوَى بِالْأَصْلِ الْحَرَمِيُّ، وَاحْتَسَبَ مِنْ ٨٨٥، وَبَعَثَ، وَاصِلًا.
^(٢) سَطَرٌ ٦٠٠ عَدْلِيٍّ مَعَ مَرْجَحٍ عَدْلٍ شَهِيدٍ احْتِفَافٍ [٣٦٣]

في لغة العرب

قال أبو بكر الرازي «لم يرد ما استخف لاسمه» لأن الاستخفاء شيء من شئ كثر، وإنما أراد به النواهي والتكاسل، لما روي عن سري بن يحيى قال: «لمن زعم عن شيء: فليس بشيء» وإن تركها على تأويله ودار عدلاً فيما سوى ذلك، قلت شهادته؛ لأنه ليس مدني، فلا يوحى ربه بشهادة

وفد في «التأوي الصغرى» - في مسائل الحرج وسعيه - «التأوي الجماعة» كما بعد العواف، وكذا ترك الجماعة من غير عذر؛ يُقيد بعدالة ذكر الخصاف في موضعين، وذكر في أحدهما «سرك ثلاث» وهو الذي حذرهُ شمس الأئمة السرخسي

ولم يذكر في موضع الثاني، تكرر الترك، قال من ترك الجماعة وشه عليه على غير تأويل، فشهادته غير جائزة، وهو الذي أحذرهُ شمس الأئمة محمدي، فإنه قال: «لمرة لو حدة يكفي لسقوط العدالة، كشيء في باب شهادة الظير، وإن تركها مريض، أو لعذر الجضر، أو تأويل - بأن كان لإمام يفتق - لا بعد عدالة»، بنى هنا لفظ «التأوي الصغرى»

قوله: (ألم ينفصة)، يقال: أنه، أي: أئني لئمم، وهو دور الكبر من اللئوب. كذا في «تهذيب الديوان»^(١).

ومنه ما ذكره الشيباني في «عريب الحديث»، في حديث عبد الله بن عمرو بن الخطاب يوم قال: حدثني عبد الرحمن بن عوف عن علقمة بن قيس عن أبي هريرة عن النبي، أنه قال: «أبو حراش يعني بين الصفا والمرأة وهو شون»^(٢)

(١) ماضي نحريجه

(٢) ينظر: المعجم ديوان الأدب، المعاريف [١٦٥/٣، ١٦٦].

(٣) ينظر: عريب الحديث، لأبي قحافة [٢٠٣/٢]

قال ونُقل شهادته لأقرب : لأنه لا يُحَلُّ بالعدالة إلا بدركته استبعاد
بأنفس لأنه لم ينق [١٠٠] بهذا الضبع عدلاً

لأنهم هذا حاصر إن نقا الله أنفسه الله وقد أنما
إن تعمير الله فاعمر جفا [١٠٠] وأي عندك ما أنما

وكذلك في البيت في «تهذيب الديوان» إلى أبي جرش، ويكنى قال هو
سليمان الحطاب في «شرح الصحيح البخاري» في كتاب «الصوم» إنه قول أمته
قوله (قال ونُقل شهادته لأقرب)، أي قال نقوري في «محضر»
قال شمس الأئمة السرخسي في «شرح أدب القاضي» «ولا يقص عن أصحاب
في الألف»

ثم قال، وذكر صاحب الكتاب - يعني الحطاب -: «أنه تجوز شهادته،
وتجوز صلاته، وإمامته، وتؤكل ديبحته، إلا إذا ترك ذلك^(١) على وجه الرغبة عن
استه»

وقال التاجي في «تهذيب أدب القاضي» «وتجوز شهادته الألف [١٠٠] كـ
عدلاً، لأن الشيء [١٠٠] قال «الحنان للرجال شة، وللنساء مكرمة»، فعزته

(١) أي: الطواف، كما جاء في حاشية [١٠٠]، و[١٠٠]، و[١٠٠]

[١٠٠] هذا البيت شمس أبق إلى أمه من أبي القات كما في [١٠٠] شرح المصنف [١٠٠] من [١٠٠]
[١٠٠] [١٠٠] [١٠٠] [١٠٠] [١٠٠] [١٠٠] [١٠٠] [١٠٠] [١٠٠] [١٠٠]

و[١٠٠] المؤلف من الشاهد [١٠٠] [١٠٠] [١٠٠] [١٠٠] [١٠٠] [١٠٠] [١٠٠] [١٠٠] [١٠٠] [١٠٠]
في القلوب.

[١٠٠] [١٠٠] [١٠٠] [١٠٠] [١٠٠] [١٠٠] [١٠٠] [١٠٠] [١٠٠] [١٠٠]

[١٠٠] [١٠٠] [١٠٠] [١٠٠] [١٠٠] [١٠٠] [١٠٠] [١٠٠] [١٠٠] [١٠٠]

[١٠٠] [١٠٠] [١٠٠] [١٠٠] [١٠٠] [١٠٠] [١٠٠] [١٠٠] [١٠٠] [١٠٠]

[١٠٠] [١٠٠] [١٠٠] [١٠٠] [١٠٠] [١٠٠] [١٠٠] [١٠٠] [١٠٠] [١٠٠]

قال والحصى، لا نعلم. من شهادة علقمة الحصى، ولأنه قطع
نصفاً منه طمناً فصار ثلثاً، فضع ثلثه

في يدك

منه لا يسمع قول شهوده، ولأن الكسر قد يحذف استيف على نفسه من
المحلف، فتعذر في تركه.

قال أبو بكر الرازي: «من كان لا يحلف، تركه تهاوؤاً بالله، فونه يقصر
ويفسد، ولا تقبل شهادته، وتؤكد ديبخته إذ لم يتركه رغبة عن الشهادة. إلى هنا
لنقط كتابنا صحي».

وزوي عن ابن عباس: «لا تقبل شهادة الأتلمب، ولا تقبل صلاته، ولا
تؤكد ديبخته».

قال الشيخ أبو نصر الغدادي: «وإنما أراد به المخوف، والأقرب سدي به
يخفى».

قوله: (من والحصى)، قال الحطاب: «وتقبل شهادة الحصى إذا كان
عدلاً، كما تقبل شهادة رجل واحد على الرثا ونقصا من وعمر دلت»^(١).

روى أن عمر رضي الله عنه «أجاز شهادة علقمة الحصى على قدامه من فطغور»^(٢).
رواه الحطاب بإسناده إلى زهرى عن عبد الله بن عمرو بن ربيعة عن عمر رضي الله عنه.

(١) أخرجه ابن أبي شيبة رقم ٢٣٣٣، عن ابن عباس رضي الله عنه به.

قال ابن حجر: أخرجه من أبي شيبة بإسناد صحيح، بلفظ «الدرهم في حريق حادث بدهية»
لا من حجر [١٧٣/٢].

(٢) بلفظ «أجاز القاضي مع شرح المصدر الشهادة بحضرة» [١٢١/٤].

(٣) أخرجه من أبي شيبة رقم ٢٣٢١٩، من حرم في «المحلى» [١٢٨/١١]، وأبو شيبة في «الدرج

المنجية» [٨٤٤/٣]، من طريق عن عمر رضي الله عنه.

(٤) هذا الأثر لم يدره أنه من رواية في شرحه عن «أدب القاضي»، لا مستنداً ولا معتداً، وعدمه =

قال وولد الرضا، لأنّ يسئ الأنونى لا يوجب منى الولد ككثيرهم
وقال مالك، لا تقتل في الرضا لأنه يجب أن يكون عترة كعتبه فيهم فلما
نعدن لا يختار ذلك ولا يستجته، والكلام في العذب

في نسخة مسند

ولأن قول الشهادة يعزى لعدله، وحصى لا يفسخ في العدة، لأنه ليس إلا
قطع العصر منه، وقطع سائر الاغصاء لا توجب سقوط العدة، فكذلك
قوله (قال وولد الرضا)، أي: قال غزويري في «محصره».

قال الخصاف في «أدب القاضي»: «شهادة ولد الرضا على الحد وغيره حاتر
إذا كان عدلاً»^(١)، ودبك قوله تعالى: ﴿وَشَهِدُوا بَيْنَ يَدَيْ يَمِينٍ﴾ [اعلأ ١٢]
وولد الرضا عدل، فقتل شهادته، ولأن يسئ أنويه ليس بأكثر من كثرهم، وكثرهم
لا يمنع قول شهادته إذا كان عدلاً، فسقهما أنونى. على أن يقول: قال تعالى
﴿وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى﴾ [الأنعام ٦١].

وهو لا يقتل رايًا برأ أبويه، ولا يؤخذ بعلهم، فلا يكون بعلهم مدعى
شهادته.

ورأي في كتاب «الشرع» لأصحاب مالك يثبت قال «ولا بأس بشهادة ولد
الرضا، لأن في الرضا وما أشبهه من الحدود، فإنها لا تجوز فيه»^(٢) هذا لفظ

= صدر شهد في شرحه عن غير يثبت به والأثر ثابت في نسخة المسند من «أدب القاضي»
بمطبات [ق ٢٣٨] ب مطبوع مكتبة كورني داهل أحمد شاه (م مطبوع ١٢١٦) ١٠
ونظر شرح أدب القاضي، صدر شهد [١٢ ١٢١ ١٢٠] شرح أدب القاضي، لا يترك
لرأي [ق ٢٩٥] ب مطبوع مكتبة قصر الله لمدى برك (م مطبوع ١٢٥٨)

(١) راد بعل في (ط)، وهو مسلم

(٢) نظرة «محصر الغزويري» [ص/ ٢٢٠].

(٣) نظر: «أدب القاضي» مع شرح الصدر الشهيد، لمطبات [٤٢٥، ٤]

١١: نظر «تدريج» لابن الجليل [٢/ ٢٤٠]

وَقَبِلَ الْعَامِلُ إِذَا كَانَ وَجِيهًا فِي النَّاسِ دَامَتْ رُوَّةٌ لَا يُخَارِفُ فِي كَلَامِهِ تُقْبَلُ شَهَادَتُهُ كَمَا مَرَّ عَنْ أَبِي يُوسُفَ - رَحِمَهُ اللَّهُ - فِي الْقَاسِقِ، لِأَنَّهُ يُوَخَّاهُ لَا يَقْدُمُ عَلَى الْكُذِبِ حِفْظًا لِمُرُوءَةٍ وَلِنَهَائِهِ لَا يُسْأَلُ عَلَى الشَّهَادَةِ الْكَادِبَةِ.

عَلَيْهِ السَّلَامُ

شهادة العُتَالِ.

قَالَ فخر الإسلام «مَعْنَى الْعُتَالِ الَّذِينَ كَانُوا أَعْوَانِ السُّلْطَانِ فِي ذَلِكَ الزَّمَانِ لِأَنَّهُ لِمَصْلَاحِ كَانُوا عَالِيًا عَلَيْهِمْ، فَهَذَا هُوَ لَا يَدِينُ فِي دِمَائِهِمْ وَلَا تُقْبَلُ شَهَادَتُهُمْ، لِأَنَّهُمْ أَظْلَمُ عَالَمٌ فِيهِمْ».

وهذا معنى قول صاحب «الهداية» (وَالْمُرَادُ عُتَالُ السُّلْطَانِ عِنْدَ عَامَّةِ الْمُتَابِعِينَ).

وَقَالَ بَعْضُهُمْ: إِنْ كَانَ الْعَامِلُ وَجِيهًا دَامَتْ رُوَّةٌ، غَيْرَ مُجَارِفٍ فِي كَلَامِهِ، تُقْبَلُ شَهَادَتُهُ، وَإِلَّا فَلَا، وَهَذَا كَمَا مَرَّ عَنْ أَبِي يُوسُفَ فِي أَوَائِلِ كِتَابِ «الشَّهَادَاتِ»: أَنَّ الْقَاسِقَ إِذَا كَانَ وَجِيهًا فِي النَّاسِ دَامَتْ رُوَّةٌ تُقْبَلُ شَهَادَتُهُ.

وَقَالَ الْفَقِيهُ أَبُو اللَّيْثِ فِي «شرح الجامع الصغير» «إِنْ كَانَ الْعَامِلُ مِثْلَ عُتَمَرِ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ أَوْ سِجَوْدٍ، تَحَوَّرَ شَهَادَتُهُ، فَإِنْ كَانَ مِثْلَ بَرِيدِ بْنِ مَعَاوِيَةَ أَوْ سِجَوْدٍ، لَا تُقْبَلُ شَهَادَتُهُ، وَإِنَّمَا جَرَتْ شَهَادَةُ الْعُتَالِ لِأَنَّ الْعَامِلَ إِذَا كَانَ صَادِقًا يَكُونُ أَعْظَمَ أَحَدًا، لِأَنَّهُ رُوِيَ فِي حَدِيثٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ «سَبْعَةٌ يُطْلَبُ اللَّهُ فِي ظُلْمِهِ، يَوْمَ لَا ظِلَّ إِلَّا ظِلُّهُ» ١، وَغَدَّ السَّبْعَةُ، وَدَكَرَ فِيهِمْ لِإِمَامٍ لَعَادٍ ٢.

١ - سطر «الجامع الصغير» مع شرحه إمام الكبير [ص/ ٣٩٠].

٢ - سطر شرح الجامع الصغير لبيروني [و/ ٢٣٩] معطوط مكدح: الله في [٦٦٢]

٣ - حد حرم من حيث أخرجه البخاري في كتاب الجماعة والإمامة باب من جلس في المسجد سطر صلاة وفصل المساجد [رغم ٦٢٩]، ومسلم في كتاب الزكاة باب فصل جهاد بصدقه [رغم ١٠٣٦]، وغيرهما من حديث أبي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

د. ر. شهد الرجلان أن أمهما أوصى إني فلان، والوصي يدعي.
 فهو حاتم استحصان. وإن نكر الوصي لم يقبل. وفي التمس لا يجوز.
 دعي. وعنى هـ. د. شهد الوصي ثم بدلت أو عريان لهما على أنبت
 دين أو نمت عندهم دين أو شهد الوصيان أنه أوصى إني هـ. الرجل معهما

وذكر في «الوافعات» في باب «الشهادات» بعلامة السنين «غفال الشطر
 البير - يا حمير. لغز وصدقات وغيرها - حارث شهادتهم إذا كسرا أمه
 لأنهم بما حسروا على ذلك لا ميبهم، فالظهر أن يحترروا عن ذلك
 قوله (و. شهد الرجلان أن أمهما أوصى إني فلان، والوصي يدعي، فهو
 حاتم استحصان)، وهذه من مسائل «الجامع الصغير»

وصورتها في «محقق» ٢٧٦ هـ عن يعقوب عن أبي خبيبة عن أبي شامير
 شهد الرجلان أن أمهما أوصى إني فلان، وإن نكر الوصي لم يقبل.
 شهادتهم، وإن شهدا أن أمهما وكله بنفس دينه لا يكون. كان ماعلا في ذلك
 كنه. إني هـ. لفظ محقق في «أصل الجامع الصغير» هـ. حارث الاستحصان.
 والبشر لا تقبل في الإيضاء أيضا، ذكر القناس والاستحصان في «كتاب بركة»

وهذه المسألة على خمسة وجوه:

أحدها: أن يدعي رجل أنه وصي فلان لميب، وشهد بذلك ورثان

في «الوافعات» باب «الشهادات» ٢٧٦ هـ عن يعقوب عن أبي شامير
 شهد الرجلان أن أمهما أوصى إني فلان، وإن نكر الوصي لم يقبل.
 شهادتهم، وإن شهدا أن أمهما وكله بنفس دينه لا يكون. كان ماعلا في ذلك
 كنه. إني هـ. لفظ محقق في «أصل الجامع الصغير» هـ. حارث الاستحصان.
 والبشر لا تقبل في الإيضاء أيضا، ذكر القناس والاستحصان في «كتاب بركة»

في «الوافعات» باب «الشهادات» ٢٧٦ هـ عن يعقوب عن أبي شامير

شهد الرجلان أن أمهما أوصى إني فلان، وإن نكر الوصي لم يقبل.

وإذا نفس بها شهادة لك هذا العود تسعة هـ وإذا لا سحار ر
 مدعي ولاية نفس توصي إذا كان ذلك وللموت معروفاً، فيكفي المدعي
 بهذه الشهادة ثبوتاً لنفسه لا أن يشك بها شيء فصار دليلاً على ما
 في أن معهما ذلك يملك المدعي نفس ذلك معهما معهما من نفس
 بعتر فيهما، بخلاف ما إذا اتكأ ولم يعرف الموت لأنه لا شيء
 بوصي فتكون الشهادة هي الموحدة، وفي العربية منعت عنهما دليلاً
 شهادة وإن لم يكن الموت معروفاً لأنهم يبرأ على أنفسهم فيثبت حداث
 غرابهما في حقيقتهم

والثاني أن يشهد العربيان حديث عليهما
 والثالث أن يشهد العربيان بعد على حسب دلي
 والرابع أن يشهد الموصي بعد
 والخامس أن يشهد موصي بعد
 فالحديث في جميع الفصول في شهادته لا سحار مدعيه و
 بعد ذلك موت مدعيه، فإن لم يكن مدعيه لا يشك في ذلك لأنه لا
 سحار عندهما دليلاً، فإن شهادتهما نفساً وبها يكون الموت معروفاً
 وإذا القاس أن نهم في حدود شهادة تسعة، وإن شهادته لا سحار
 بعد غرضه، لا يملك قيس على نوكه، كما يشهد به المدعي في حده
 في حد يرحل بعض المدعي أو يوصيه لا يملك شهادة مدعيه
 وإذا لا سحار أن مدعيه حديث قيس مدعيه لا سحار

(وإن شهدا أن أباهما العائت وكله يقتصر ذبويه بالكوفة فدعى الوكيل
أو أنكره لا تقبل شهادتهما) لأن القاضي لا يملك نص الوكيل عن العائت.
فلو ثبتت بئها بشت بشهادتهما وهي غير موجهة لمكان التهمة.

معروف. فلا يثبت للقاضي بهذه الشهادة ولاية لم تكن، وإنما سقط عنه مؤنة تغيير
الوصي. كما نزع لست موجهة، ومع هذا يحوز استعمالها في تغيير الأنصبة،
دفعاً للتهم عن القاضي، فصلحت دافعة، لا حجة موجهة، فكذلك هذه الشهادة
تدفع عن القاضي مؤنة التغيير.

بجواب الشهادة على أن أباهما وكله يقتصر ذنبه، حيث لا يقبل، لأنه ليس
للقاضي ولاية نص الوكيل [٢١٥] عن العائت، ولو ثبت الوكالة، ثبت بهذه
الشهادة، وقد تمكنت منها التهمة^١، فلا تقبل، ولأن القاضي لو رد هذه الشهادة
يحتاج إلى أن ينصب للميت وصياً، لأن القاضي نصبت ناظرًا للمسلمين، فلا
يحوز أن يعطل أمور الميت، فإذا كان يحتاج إلى نصيب وصي حر عند رد هذه
الشهادة [٢٣٧] لم يكن في الرد فائدة.

وبجواب ما إذا لم يكن الموت معروفاً، أو الوصي لا يدعي ذلك، لا تقبل
الشهادة، لأن القاضي حينئذ لا يملك نصه وصياً غير رضاه، أو برضاه، والموت
ليس بمعروف، فكون ثبوت الوصاية مضافاً إلى شهادتهما، فلا تقبل سبب
التهمة، بجواب العريتين عليهما للميت ذنب، فإن شهادتهما تقبل على الموت
والوصية إذا ادعى الوصي ذلك؛ لأن هذا اعتراف على أنفسهما بحق قبضي الشيء،
فانتفت التهمة.

فإن ثبتت ذكرت قبل هذا، أن القاضي لو رد هذه الشهادة، يحتاج إلى نص

(١) وفي الأصل: التهمة، ونسب من [٢١٥]، و[٢١٦]، و[٢١٧]، و[٢١٨]، و[٢١٩].

قال . ولا يسمع القاضي الشهادة على حرج . ولا يحكم بدلت لأن الشئ
مما لا يدخل تحت الحكم لأن له الدفع بالتوبة ولا يتحقق الإلزام ، ولأنه هناك
الشتر واستتر واجب وإشاعة حرام ، وإنما يرحص ضروره إحداء الموقوف

عنه البهار

وصي ، فلا فائدة في رد الشهادة ، وهذا مستقيم في أصول كلها ، ولكن فيما إذا
شهد الموصي إليهما إشكال بأن يقال كيف يحتاج إلى نصب وصي ، وللميت
وصيان ١٩

قلت : إنهما لما شهدا أن الميت أوصى إلى هـ الرجل الثالث ، فقد أقر أن
لا حق لهما في التصرف ما لم يكن معهما ثالث ، فلو رد شهادتهما ، احتاج إلى أن
ينصب وصيًا آخر حتى يتصرف معهما ، فلا يكون لرد الشهادة عليهما فائدة . كذا
ذكر الشيخ الفقيه أبو الليث

وبهذا عرفت أن ما ذكره صاحب «الهداية» بقوله (والوصيان إذا أقر أن
معهما ثالثًا) ، جواب سؤاله مفيد ، فاعرفه ، والسامع يُعرف في «أشروح الجامع
الكبير» في باب الشهادة في الموارث

يُقال : أوصى بـ ، أي جعله وصي ، وأوصى له بكذا ، أي جعله موصى به .
قوله : (ولا يسمع القاضي الشهادة على حرج . ولا يحكم بدلت) ، هذا لفظ
المؤدري في «مختصره»^(١) ، أراد بذلك : الجرح المجرد ، وهو الذي لا يدخل
تحت حكم القاضي ، كما إذا قال المدعى عليه إن شهود المدعي فسنة ، أو قال
سأخر الشهود ، وإنما لا تُقبل الشهادة على حرج مجرد خلاف لشافعي ج ٢ ،
لأن القاضي مأثور بالشر على المسلمين ، وفي سماع البتة هناك الحرمة . وإشاعة

بشر مختصر المؤدري (ص ٢٢١)

١ . بشر (الأم) حاشي [٢٨٣ ٨] ، وفي حديث في لغة (الأم الشافعي) خير ري [٣١٩ ٣]

٢ . ومعه حديث (المؤدري) [١٦٨ ١١]

وذلك مما يدخل تحت حكمه ولو شهدوا^١ على إقرار المدعى بذلك
تفسيره لأن لإقراره بما يدخل تحت الحكم.

[illegible]

قوله (ولو شهدوا على قدر بُدعي بدلت [نقل]) .

وفي بعض الشجح «إلا إذا» شهدوا» وهو مستثناء من قوله، (ولا
يُسمع القاضي الشهادة على جرح)، يعني: إذا شهد شهوداً استدعى عليه أن
المدعى أقر أن شهوده مسلمة؛ تُقبل الشهادة على الجرح؛ لأن مفادها: بقاء بقول

(١) في حنية الأصل الخ، صحيح إلا إذا شهدوا.

٢ ما بين المقتولين زياد من الـ ١، و٤م، و٥ رائج، و٦ع، و٧فصا

٢١. ما بهي العقول في زيادة من: انا، واسع، واسع، واسع، واسع.

(٤) هذا هو الكتاب من المصنوع من الهدية من عيسى ١٢٥٣. وقد في نسخة لأركي
من الهدية | ٢، ٥٦. م محفوظ مكتبة بعض الله أفندي - تركيا، وفي نسخة النسخ
من الهدية | ١، ٢٢٠. م محفوظ مكتبة بعض الله أفندي - تركيا | في نسخة الشف كند
(المصنوع على أكمل النسب بيدني) من الهدية | ١، ١٨٩. أ محفوظ مكتبة بعض الله أفندي
- تركيا، وفي نسخة الفاسي من الهدية | ١، ١٨٨. م محفوظ مكتبة كوبرلي في من المصنوع -
تركيا، وفي نسخة للمصنوع من الهدية | ٢، ٥٥. أ/م محفوظ مكتبة ولي الدين أفندي - تركيا |
وليفظ الأول | ١، ٥٦. م شذوذاً | م شئت في النسخة التي بخط المصنوع من الهدية
٢، ٩٣. م محفوظ مكتبة بعض الله أفندي - تركيا، وفي نسخة بعض الله أفندي من الهدية
| ٢، ٥٣. م محفوظ مكتبة جامعة برلين - أمريك (م محفوظ ٣٥٩٤) | وأما م
الشف كند في حاشية نسخة

قال ولو دام رخل أي المدعى عليه البتة [١٠٤] المدعى السحار
لنهود. لم تضل، لأنه شهادة على حرج محدد.

في باب من قبل شهادته ومن لا فصل في

مدعى بأنه لا حق به على المدعى عليه، ولعمرة مؤخر عنه
قوله (قال ولو دام رخل)، أي المدعى عليه (المدعى السحار
لنهود. لم تضل)، أي قال في «الجامع الصغير»

وصورتها فيه «محمّد عن يعقوب عن أبي حنيفة ر. في رخل قام سته
هذا سحار لنهود، قال لا أقل له على سحار الشهود» وهذا لفظ
محمّد في «أصل الجامع الصغير».

قال الثقبه أبو الليث في «شرح الجامع» [١٠٥] الصغير «في قول من أبي
بني بثل. لأنه أثبت أنهم فسقه، وشهادته بفسقه لا تضل» ثم قال الثقبه «وهذا
محمّد أحسن»

وذكر فتح الإسلام وغيره في «شرح الجامع الصغير» «ذكر نحصف
في الجرح المجرد أنه مقبول».

وقال الناصحي في «تهذيب أدب القاضي» - في وجه قول الحنف - «إن
هذه معدي تفسط انعذاله، فثقل البتة على كائني، وظاهر لزومه عن أصحاب
ته لا ثقل الشهادة على الجرح المجرّد» وهو المذكور في «الجامع الصغير».
وفي كتاب «الزكّية» وغير ذلك

ولهذا قال الناصحي في «تهذيب أدب القاضي» «حكى ابن كاسي عن
أصحابنا - وهو المشهور من مدعي - أنهم إذا شهدوا مدعي رخل، أو بثل،

١. صغير «الجامع الصغير مع شرحه» - مع بكير» [ص ٣٩٠]

٢. سطر الشرح «محمّد عن جامع الصغير» [ص ١٩٥]

والإستفحار وإن كان أمرًا رائدًا عليه، فلا حضم في إثباته^(١)، حتى لو أقام
المدعى عليه البيّنة أن المدعى استأجر لشهود بعشرة دراهم ليؤدوا لشهادة
وأعطاهم العشرة من ماله الذي كان في يده ثقيل لأنه حضم في ذلك ثم يثبت
الخراج بناءً عليه، وكذا إذا أقامها على أنني ضاقت الشهود على كذا من
المال. ودفعته إليهم على أن لا يشهدوا علي بهذا البطل وقد شهدوا وطالبهم
بردة ذلك المال، ولهذا قلنا إنه لو أقام البيّنة أن شاهد عبد أو محدود في قذف
أو ضارب خمر أو قاذف أو شريك المدعى تقبل

غاية البيان

الشهادة لا تستمع إلا عند انقاصي، فكذلك الرجوع عنها، وقول الشاهد لا شهادة
عدي لثقت، أو طر، فلا تقبل الشهادة عليه.

وأما في الرق، وخذ القذف، والشركة في المال، والمشهود عنه سكر بسته
أن لا شهادة له، فتقبل عليه البيّنة، لأن هذه المعاني محكوم بها، والرق والشركة
في المال محكوم به، وشهادة القاذف مردودة مع التوبة، وليس فيه هتة ستر،
فيحكم به، وإذا كانت محكومًا بها جاز قبول الشهادة عنها.

وقال محرر الإسلام وغيره - في مسائل القوي الحذف -: «معه: إذا كان لدي
يشهد بذلك بصلح موكبًا، فتقبل كشاهد ركاه يقر، وخرجه يقر، أو يحتمل على
أهم شهدوا بقرار المدعى بذلك، وذلك مقبول»^(٢).

قوله (والإستفحار وإن كان أمرًا رائدًا عليه، فلا حضم في إثباته)، هذا
جواب سؤال [مفسر]^(٣) بأن يقال لا نسلم أن الشهادة على الاستفحار حرج
محرّد، بل فيه أمر رائد، وهو إثبات حق المدعى، فيجوز أن يثبت [٢١١] لخراج

(١) رد المحتار في (ط) لأن المدعى عنه في ذلك أجبي عنه

(٢) يظهر الشرح قاصحان على الجمع لصغيره [١١٥/١]

(٣) ما بين المعطوفين زياده من (١)، (٢)، (٣)، (٤)، (٥)، (٦)، (٧)، (٨)، (٩)، (١٠)، (١١)، (١٢)، (١٣)، (١٤)، (١٥)، (١٦)، (١٧)، (١٨)، (١٩)، (٢٠)، (٢١)، (٢٢)، (٢٣)، (٢٤)، (٢٥)، (٢٦)، (٢٧)، (٢٨)، (٢٩)، (٣٠)، (٣١)، (٣٢)، (٣٣)، (٣٤)، (٣٥)، (٣٦)، (٣٧)، (٣٨)، (٣٩)، (٤٠)، (٤١)، (٤٢)، (٤٣)، (٤٤)، (٤٥)، (٤٦)، (٤٧)، (٤٨)، (٤٩)، (٥٠)، (٥١)، (٥٢)، (٥٣)، (٥٤)، (٥٥)، (٥٦)، (٥٧)، (٥٨)، (٥٩)، (٦٠)، (٦١)، (٦٢)، (٦٣)، (٦٤)، (٦٥)، (٦٦)، (٦٧)، (٦٨)، (٦٩)، (٧٠)، (٧١)، (٧٢)، (٧٣)، (٧٤)، (٧٥)، (٧٦)، (٧٧)، (٧٨)، (٧٩)، (٨٠)، (٨١)، (٨٢)، (٨٣)، (٨٤)، (٨٥)، (٨٦)، (٨٧)، (٨٨)، (٨٩)، (٩٠)، (٩١)، (٩٢)، (٩٣)، (٩٤)، (٩٥)، (٩٦)، (٩٧)، (٩٨)، (٩٩)، (١٠٠)، (١٠١)، (١٠٢)، (١٠٣)، (١٠٤)، (١٠٥)، (١٠٦)، (١٠٧)، (١٠٨)، (١٠٩)، (١١٠)، (١١١)، (١١٢)، (١١٣)، (١١٤)، (١١٥)، (١١٦)، (١١٧)، (١١٨)، (١١٩)، (١٢٠)، (١٢١)، (١٢٢)، (١٢٣)، (١٢٤)، (١٢٥)، (١٢٦)، (١٢٧)، (١٢٨)، (١٢٩)، (١٣٠)، (١٣١)، (١٣٢)، (١٣٣)، (١٣٤)، (١٣٥)، (١٣٦)، (١٣٧)، (١٣٨)، (١٣٩)، (١٤٠)، (١٤١)، (١٤٢)، (١٤٣)، (١٤٤)، (١٤٥)، (١٤٦)، (١٤٧)، (١٤٨)، (١٤٩)، (١٥٠)، (١٥١)، (١٥٢)، (١٥٣)، (١٥٤)، (١٥٥)، (١٥٦)، (١٥٧)، (١٥٨)، (١٥٩)، (١٦٠)، (١٦١)، (١٦٢)، (١٦٣)، (١٦٤)، (١٦٥)، (١٦٦)، (١٦٧)، (١٦٨)، (١٦٩)، (١٧٠)، (١٧١)، (١٧٢)، (١٧٣)، (١٧٤)، (١٧٥)، (١٧٦)، (١٧٧)، (١٧٨)، (١٧٩)، (١٨٠)، (١٨١)، (١٨٢)، (١٨٣)، (١٨٤)، (١٨٥)، (١٨٦)، (١٨٧)، (١٨٨)، (١٨٩)، (١٩٠)، (١٩١)، (١٩٢)، (١٩٣)، (١٩٤)، (١٩٥)، (١٩٦)، (١٩٧)، (١٩٨)، (١٩٩)، (٢٠٠)، (٢٠١)، (٢٠٢)، (٢٠٣)، (٢٠٤)، (٢٠٥)، (٢٠٦)، (٢٠٧)، (٢٠٨)، (٢٠٩)، (٢١٠)، (٢١١)، (٢١٢)، (٢١٣)، (٢١٤)، (٢١٥)، (٢١٦)، (٢١٧)، (٢١٨)، (٢١٩)، (٢٢٠)، (٢٢١)، (٢٢٢)، (٢٢٣)، (٢٢٤)، (٢٢٥)، (٢٢٦)، (٢٢٧)، (٢٢٨)، (٢٢٩)، (٢٣٠)، (٢٣١)، (٢٣٢)، (٢٣٣)، (٢٣٤)، (٢٣٥)، (٢٣٦)، (٢٣٧)، (٢٣٨)، (٢٣٩)، (٢٤٠)، (٢٤١)، (٢٤٢)، (٢٤٣)، (٢٤٤)، (٢٤٥)، (٢٤٦)، (٢٤٧)، (٢٤٨)، (٢٤٩)، (٢٥٠)، (٢٥١)، (٢٥٢)، (٢٥٣)، (٢٥٤)، (٢٥٥)، (٢٥٦)، (٢٥٧)، (٢٥٨)، (٢٥٩)، (٢٦٠)، (٢٦١)، (٢٦٢)، (٢٦٣)، (٢٦٤)، (٢٦٥)، (٢٦٦)، (٢٦٧)، (٢٦٨)، (٢٦٩)، (٢٧٠)، (٢٧١)، (٢٧٢)، (٢٧٣)، (٢٧٤)، (٢٧٥)، (٢٧٦)، (٢٧٧)، (٢٧٨)، (٢٧٩)، (٢٨٠)، (٢٨١)، (٢٨٢)، (٢٨٣)، (٢٨٤)، (٢٨٥)، (٢٨٦)، (٢٨٧)، (٢٨٨)، (٢٨٩)، (٢٩٠)، (٢٩١)، (٢٩٢)، (٢٩٣)، (٢٩٤)، (٢٩٥)، (٢٩٦)، (٢٩٧)، (٢٩٨)، (٢٩٩)، (٣٠٠)، (٣٠١)، (٣٠٢)، (٣٠٣)، (٣٠٤)، (٣٠٥)، (٣٠٦)، (٣٠٧)، (٣٠٨)، (٣٠٩)، (٣١٠)، (٣١١)، (٣١٢)، (٣١٣)، (٣١٤)، (٣١٥)، (٣١٦)، (٣١٧)، (٣١٨)، (٣١٩)، (٣٢٠)، (٣٢١)، (٣٢٢)، (٣٢٣)، (٣٢٤)، (٣٢٥)، (٣٢٦)، (٣٢٧)، (٣٢٨)، (٣٢٩)، (٣٣٠)، (٣٣١)، (٣٣٢)، (٣٣٣)، (٣٣٤)، (٣٣٥)، (٣٣٦)، (٣٣٧)، (٣٣٨)، (٣٣٩)، (٣٤٠)، (٣٤١)، (٣٤٢)، (٣٤٣)، (٣٤٤)، (٣٤٥)، (٣٤٦)، (٣٤٧)، (٣٤٨)، (٣٤٩)، (٣٥٠)، (٣٥١)، (٣٥٢)، (٣٥٣)، (٣٥٤)، (٣٥٥)، (٣٥٦)، (٣٥٧)، (٣٥٨)، (٣٥٩)، (٣٦٠)، (٣٦١)، (٣٦٢)، (٣٦٣)، (٣٦٤)، (٣٦٥)، (٣٦٦)، (٣٦٧)، (٣٦٨)، (٣٦٩)، (٣٧٠)، (٣٧١)، (٣٧٢)، (٣٧٣)، (٣٧٤)، (٣٧٥)، (٣٧٦)، (٣٧٧)، (٣٧٨)، (٣٧٩)، (٣٨٠)، (٣٨١)، (٣٨٢)، (٣٨٣)، (٣٨٤)، (٣٨٥)، (٣٨٦)، (٣٨٧)، (٣٨٨)، (٣٨٩)، (٣٩٠)، (٣٩١)، (٣٩٢)، (٣٩٣)، (٣٩٤)، (٣٩٥)، (٣٩٦)، (٣٩٧)، (٣٩٨)، (٣٩٩)، (٤٠٠)، (٤٠١)، (٤٠٢)، (٤٠٣)، (٤٠٤)، (٤٠٥)، (٤٠٦)، (٤٠٧)، (٤٠٨)، (٤٠٩)، (٤١٠)، (٤١١)، (٤١٢)، (٤١٣)، (٤١٤)، (٤١٥)، (٤١٦)، (٤١٧)، (٤١٨)، (٤١٩)، (٤٢٠)، (٤٢١)، (٤٢٢)، (٤٢٣)، (٤٢٤)، (٤٢٥)، (٤٢٦)، (٤٢٧)، (٤٢٨)، (٤٢٩)، (٤٣٠)، (٤٣١)، (٤٣٢)، (٤٣٣)، (٤٣٤)، (٤٣٥)، (٤٣٦)، (٤٣٧)، (٤٣٨)، (٤٣٩)، (٤٤٠)، (٤٤١)، (٤٤٢)، (٤٤٣)، (٤٤٤)، (٤٤٥)، (٤٤٦)، (٤٤٧)، (٤٤٨)، (٤٤٩)، (٤٥٠)، (٤٥١)، (٤٥٢)، (٤٥٣)، (٤٥٤)، (٤٥٥)، (٤٥٦)، (٤٥٧)، (٤٥٨)، (٤٥٩)، (٤٦٠)، (٤٦١)، (٤٦٢)، (٤٦٣)، (٤٦٤)، (٤٦٥)، (٤٦٦)، (٤٦٧)، (٤٦٨)، (٤٦٩)، (٤٧٠)، (٤٧١)، (٤٧٢)، (٤٧٣)، (٤٧٤)، (٤٧٥)، (٤٧٦)، (٤٧٧)، (٤٧٨)، (٤٧٩)، (٤٨٠)، (٤٨١)، (٤٨٢)، (٤٨٣)، (٤٨٤)، (٤٨٥)، (٤٨٦)، (٤٨٧)، (٤٨٨)، (٤٨٩)، (٤٩٠)، (٤٩١)، (٤٩٢)، (٤٩٣)، (٤٩٤)، (٤٩٥)، (٤٩٦)، (٤٩٧)، (٤٩٨)، (٤٩٩)، (٥٠٠)، (٥٠١)، (٥٠٢)، (٥٠٣)، (٥٠٤)، (٥٠٥)، (٥٠٦)، (٥٠٧)، (٥٠٨)، (٥٠٩)، (٥١٠)، (٥١١)، (٥١٢)، (٥١٣)، (٥١٤)، (٥١٥)، (٥١٦)، (٥١٧)، (٥١٨)، (٥١٩)، (٥٢٠)، (٥٢١)، (٥٢٢)، (٥٢٣)، (٥٢٤)، (٥٢٥)، (٥٢٦)، (٥٢٧)، (٥٢٨)، (٥٢٩)، (٥٣٠)، (٥٣١)، (٥٣٢)، (٥٣٣)، (٥٣٤)، (٥٣٥)، (٥٣٦)، (٥٣٧)، (٥٣٨)، (٥٣٩)، (٥٤٠)، (٥٤١)، (٥٤٢)، (٥٤٣)، (٥٤٤)، (٥٤٥)، (٥٤٦)، (٥٤٧)، (٥٤٨)، (٥٤٩)، (٥٥٠)، (٥٥١)، (٥٥٢)، (٥٥٣)، (٥٥٤)، (٥٥٥)، (٥٥٦)، (٥٥٧)، (٥٥٨)، (٥٥٩)، (٥٦٠)، (٥٦١)، (٥٦٢)، (٥٦٣)، (٥٦٤)، (٥٦٥)، (٥٦٦)، (٥٦٧)، (٥٦٨)، (٥٦٩)، (٥٧٠)، (٥٧١)، (٥٧٢)، (٥٧٣)، (٥٧٤)، (٥٧٥)، (٥٧٦)، (٥٧٧)، (٥٧٨)، (٥٧٩)، (٥٨٠)، (٥٨١)، (٥٨٢)، (٥٨٣)، (٥٨٤)، (٥٨٥)، (٥٨٦)، (٥٨٧)، (٥٨٨)، (٥٨٩)، (٥٩٠)، (٥٩١)، (٥٩٢)، (٥٩٣)، (٥٩٤)، (٥٩٥)، (٥٩٦)، (٥٩٧)، (٥٩٨)، (٥٩٩)، (٦٠٠)، (٦٠١)، (٦٠٢)، (٦٠٣)، (٦٠٤)، (٦٠٥)، (٦٠٦)، (٦٠٧)، (٦٠٨)، (٦٠٩)، (٦١٠)، (٦١١)، (٦١٢)، (٦١٣)، (٦١٤)، (٦١٥)، (٦١٦)، (٦١٧)، (٦١٨)، (٦١٩)، (٦٢٠)، (٦٢١)، (٦٢٢)، (٦٢٣)، (٦٢٤)، (٦٢٥)، (٦٢٦)، (٦٢٧)، (٦٢٨)، (٦٢٩)، (٦٣٠)، (٦٣١)، (٦٣٢)، (٦٣٣)، (٦٣٤)، (٦٣٥)، (٦٣٦)، (٦٣٧)، (٦٣٨)، (٦٣٩)، (٦٤٠)، (٦٤١)، (٦٤٢)، (٦٤٣)، (٦٤٤)، (٦٤٥)، (٦٤٦)، (٦٤٧)، (٦٤٨)، (٦٤٩)، (٦٥٠)، (٦٥١)، (٦٥٢)، (٦٥٣)، (٦٥٤)، (٦٥٥)، (٦٥٦)، (٦٥٧)، (٦٥٨)، (٦٥٩)، (٦٦٠)، (٦٦١)، (٦٦٢)، (٦٦٣)، (٦٦٤)، (٦٦٥)، (٦٦٦)، (٦٦٧)، (٦٦٨)، (٦٦٩)، (٦٧٠)، (٦٧١)، (٦٧٢)، (٦٧٣)، (٦٧٤)، (٦٧٥)، (٦٧٦)، (٦٧٧)، (٦٧٨)، (٦٧٩)، (٦٨٠)، (٦٨١)، (٦٨٢)، (٦٨٣)، (٦٨٤)، (٦٨٥)، (٦٨٦)، (٦٨٧)، (٦٨٨)، (٦٨٩)، (٦٩٠)، (٦٩١)، (٦٩٢)، (٦٩٣)، (٦٩٤)، (٦٩٥)، (٦٩٦)، (٦٩٧)، (٦٩٨)، (٦٩٩)، (٧٠٠)، (٧٠١)، (٧٠٢)، (٧٠٣)، (٧٠٤)، (٧٠٥)، (٧٠٦)، (٧٠٧)، (٧٠٨)، (٧٠٩)، (٧١٠)، (٧١١)، (٧١٢)، (٧١٣)، (٧١٤)، (٧١٥)، (٧١٦)، (٧١٧)، (٧١٨)، (٧١٩)، (٧٢٠)، (٧٢١)، (٧٢٢)، (٧٢٣)، (٧٢٤)، (٧٢٥)، (٧٢٦)، (٧٢٧)، (٧٢٨)، (٧٢٩)، (٧٣٠)، (٧٣١)، (٧٣٢)، (٧٣٣)، (٧٣٤)، (٧٣٥)، (٧٣٦)، (٧٣٧)، (٧٣٨)، (٧٣٩)، (٧٤٠)، (٧٤١)، (٧٤٢)، (٧٤٣)، (٧٤٤)، (٧٤٥)، (٧٤٦)، (٧٤٧)، (٧٤٨)، (٧٤٩)، (٧٥٠)، (٧٥١)، (٧٥٢)، (٧٥٣)، (٧٥٤)، (٧٥٥)، (٧٥٦)، (٧٥٧)، (٧٥٨)، (٧٥٩)، (٧٦٠)، (٧٦١)، (٧٦٢)، (٧٦٣)، (٧٦٤)، (٧٦٥)، (٧٦٦)، (٧٦٧)، (٧٦٨)، (٧٦٩)، (٧٧٠)، (٧٧١)، (٧٧٢)، (٧٧٣)، (٧٧٤)، (٧٧٥)، (٧٧٦)، (٧٧٧)، (٧٧٨)، (٧٧٩)، (٧٨٠)، (٧٨١)، (٧٨٢)، (٧٨٣)، (٧٨٤)، (٧٨٥)، (٧٨٦)، (٧٨٧)، (٧٨٨)، (٧٨٩)، (٧٩٠)، (٧٩١)، (٧٩٢)، (٧٩٣)، (٧٩٤)، (٧٩٥)، (٧٩٦)، (٧٩٧)، (٧٩٨)، (٧٩٩)، (٨٠٠)، (٨٠١)، (٨٠٢)، (٨٠٣)، (٨٠٤)، (٨٠٥)، (٨٠٦)، (٨٠٧)، (٨٠٨)، (٨٠٩)، (٨١٠)، (٨١١)، (٨١٢)، (٨١٣)، (٨١٤)، (٨١٥)، (٨١٦)، (٨١٧)، (٨١٨)، (٨١٩)، (٨٢٠)، (٨٢١)، (٨٢٢)، (٨٢٣)، (٨٢٤)، (٨٢٥)، (٨٢٦)، (٨٢٧)، (٨٢٨)، (٨٢٩)، (٨٣٠)، (٨٣١)، (٨٣٢)، (٨٣٣)، (٨٣٤)، (٨٣٥)، (٨٣٦)، (٨٣٧)، (٨٣٨)، (٨٣٩)، (٨٤٠)، (٨٤١)، (٨٤٢)، (٨٤٣)، (٨٤٤)، (٨٤٥)، (٨٤٦)، (٨٤٧)، (٨٤٨)، (٨٤٩)، (٨٥٠)، (٨٥١)، (٨٥٢)، (٨٥٣)، (٨٥٤)، (٨٥٥)، (٨٥٦)، (٨٥٧)، (٨٥٨)، (٨٥٩)، (٨٦٠)، (٨٦١)، (٨٦٢)، (٨٦٣)، (٨٦٤)، (٨٦٥)، (٨٦٦)، (٨٦٧)، (٨٦٨)، (٨٦٩)، (٨٧٠)، (٨٧١)، (٨٧٢)، (٨٧٣)، (٨٧٤)، (٨٧٥)، (٨٧٦)، (٨٧٧)، (٨٧٨)، (٨٧٩)، (٨٨٠)، (٨٨١)، (٨٨٢)، (٨٨٣)، (٨٨٤)، (٨٨٥)، (٨٨٦)، (٨٨٧)، (٨٨٨)، (٨٨٩)، (٨٩٠)، (٨٩١)، (٨٩٢)، (٨٩٣)، (٨٩٤)، (٨٩٥)، (٨٩٦)، (٨٩٧)، (٨٩٨)، (٨٩٩)، (٩٠٠)، (٩٠١)، (٩٠٢)، (٩٠٣)، (٩٠٤)، (٩٠٥)، (٩٠٦)، (٩٠٧)، (٩٠٨)، (٩٠٩)، (٩١٠)، (٩١١)، (٩١٢)، (٩١٣)، (٩١٤)، (٩١٥)، (٩١٦)، (٩١٧)، (٩١٨)، (٩١٩)، (٩٢٠)، (٩٢١)، (٩٢٢)، (٩٢٣)، (٩٢٤)، (٩٢٥)، (٩٢٦)، (٩٢٧)، (٩٢٨)، (٩٢٩)، (٩٣٠)، (٩٣١)، (٩٣٢)، (٩٣٣)، (٩٣٤)، (٩٣٥)، (٩٣٦)، (٩٣٧)، (٩٣٨)، (٩٣٩)، (٩٤٠)، (٩٤١)، (٩٤٢)، (٩٤٣)، (٩٤٤)، (٩٤٥)، (٩٤٦)، (٩٤٧)، (٩٤٨)، (٩٤٩)، (٩٥٠)، (٩٥١)، (٩٥٢)، (٩٥٣)، (٩٥٤)، (٩٥٥)، (٩٥٦)، (٩٥٧)، (٩٥٨)، (٩٥٩)، (٩٦٠)، (٩٦١)، (٩٦٢)، (٩٦٣)، (٩٦٤)، (٩٦٥)، (٩٦٦)، (٩٦٧)، (٩٦٨)، (٩٦٩)، (٩٧٠)، (٩٧١)، (٩٧٢)، (٩٧٣)، (٩٧٤)، (٩٧٥)، (٩٧٦)، (٩٧٧)، (٩٧٨)، (٩٧٩)، (٩٨٠)، (٩٨١)، (٩٨٢)، (٩٨٣)، (٩٨٤)، (٩٨٥)، (٩٨٦)، (٩٨٧)، (٩٨٨)، (٩٨٩)، (٩٩٠)، (٩٩١)، (٩٩٢)، (٩٩٣)، (٩٩٤)، (٩٩٥)، (٩٩٦)، (٩٩٧)، (٩٩٨)، (٩٩٩)، (١٠٠٠).

قال: ومن شهد ولم يترخ حتى قال: أوهنت بعض شهادتي، فإن كان عدلاً

وإن عساه يبدل

في صحيحه.

فأجاب عنه وقال: وإن كان هو أمراً رائداً على نفس الحرج، لكن المدعى عليه أجبي ليس يتأنب عن المدعى في إثبات حقه، فمَنْ يُلْتَفَتُ إلى ذلك؛ لعدم الحضم في الإثاب، فتنبى حرجاً مجزئاً، حتى لو قال: استأخروهم من مال الذي في يده؛ قُلْتُ بَيِّنْهُ اهـ ٣٧٨؛ لقيامه حصماً

ونقل في «الأجnas» عن «الكنيسيات»: «لو شهد شهود المدعى عليه عن شهود المدعى بسرقه، أو شرب خمر، أو ربّ لم تتأدّم؛ تُقبل شهادتهم، ويحبّ الحّد عليهم، وبطلت شهادتهم إذا وجت عليهم الحّد».

وقد في حدود «الأصل»: إذا ادعى المشهود عليه أن شاهد المدعى أكل الربا، أو شرب خمر، أو ربّا، أو سرقه، أو أنه ستؤجر على هذه الشهادة، فأنه التّسّه عليه؛ فإنه لا تُقبل بيّنه»

ثم قال صاحب «الأجnas»: «ليني هذا باحلاف الرواية، وإنما هو عن احلاف موضوعهما:

ما ذكره في الحّدود يُقصدُ به: حرج شاهد المدعى على شرب خمر، أو ربّا، أو سرقه قد تقدّمت.

وما ذكره في «الكنيسيات» يُقصدُ به: إثبات الحّد دون حرج الشاهد، ألا نرى أنه قال: «إذا وجت الحّد بطلت شهادتهم»، ولم يكن للمشهود به مُتَقَدِّماً. قوله: (ومن شهد ولم يترخ حتى قال: أوهنت بعض شهادتي، فإن كان عدلاً

حَارَتْ شَهَادَتُهُ وَمَعْنَى قَوْلِهِ «أَوْهَمْتُ أَيَّ أَحْطَابٍ يَسِيرُ مَا كَانَ يَحِقُّ عَلَيَّ دُكْرُهُ
أَوْ بَرِيدُهُ كَأَنَّهُ بَاطِلَةٌ. وَوَجْهُهُ أَنَّ لَهَا مَدَّ قَدْ بَشَّرَ بِمِثْلِهِ لِمَهَانَةِ مَجْلِسِ الْقَضَاءِ
فَكَانَ لَعْدُ وَصِحْحًا فَتَقَبَّلُ إِذَا تَدَارَكَهُ فِي أَوَابِهِ وَهُوَ عَدْلٌ، بِحِلَافٍ مَا دَا قَامَ
عَنْ لِمَجْلِسٍ ثُمَّ عَادَ وَقَالَ «أَوْهَمْتُ»، لِأَنَّهُ يُؤْهِمُ لِرِّيَادَةِ مِنَ الْمُدَّعِي بِتَبْيِيسٍ
وَحَيَانَةٍ قَوْحَتْ لِاخْتِطَاطٍ، وَلِأَنَّ الْمَجْلِسَ إِذَا اتَّخَذَ لِحَقِّ الْمُتَدْعَى بِأَصْلِ الشَّهَادَةِ
قَصَرَ كَلَامَ رَاجِدٍ، وَلَا [١٥٢] كَذَلِكَ إِذَا اخْتَصَفَ

عَنْهُ تَبْيِيسٌ

حَارَتْ شَهَادَتُهُ) وهذه من خواص «الجامع الصغير».

وَصُورُهَا قِيَمُ مُحَمَّدٌ عَنْ يَعْقُوبَ عَنْ أَبِي حَسَنَةَ عليه السلام - فِي رَحْلٍ بِشَهْدٍ فَلَا
يَتْرُخُ حَتَّى يَمُوتَ أَوْهَمْتُ بَعْضَ شَهَدَتِي فَإِنْ كَانَ عَدْلًا، أَجَارَ شَهَادَتَهُ. وَإِنْ
سَأَلَ فَمِثْلُ عَدْلٍ، أَجَارَ شَهَادَتَهُ»

قَالَ فَخْرُ الْإِسْلَامِ الْمَعْنَى قَوْلُهُ «أَوْهَمْتُ» - «أَحْطَابُ سَيَابِ مَا كَانَ يَحِقُّ
دُكْرُهُ، وَيَحْتَمِلُ أَوْهَمْتُ بَرِيدُهُ مَا كَانَ سَهْلًا» (١)

وَقَالَ فَخْرُ الدِّينِ قَاضِي حَانَ. «صُورُهُ إِذَا شَهِدَ بَعَثَهُ، ثُمَّ قَالَ أَوْهَمْتُ
فِي دَرَمَتِي».

اعْلَمْ أَنَّ كَلَامَ الشَّاهِدِ يُقَرَّرُ فِي قَوْلِهِ «أَوْهَمْتُ» إِذَا كَانَ عَدْلًا، إِذَا لَمْ يَتْرُخْ
مَجْلِسَ الْقَاضِي، لِأَنَّ مَهَابَةَ مَجْلِسِ الْقَاضِي تُوقِعُ عَلَيْهِ سَهْلًا بِرِّيَادَةِ أَوْ لِقْصَاصٍ،
فَإِذَا تَدَارَكَ الْعَطْفَ قَبْلَ انْتِزَاجٍ - وَهُوَ عَدْلٌ -؛ فَبَدَلَ ذَلِكَ مِنْهُ، فَكَانَ ذَلِكَ مُنْحَقًا بِأَصْلِ
شَهَادَتِهِ، بِحِلَافٍ مَا إِذَا لَمْ تَصْهَرْ عَدَالَتَهُ، أَوْ كَانَ عَدْلًا يَكْتَفِي بِرَحِّ مَكَانِهِ، حَيْثُ لَا
تَقْبَلُ شَهَادَتَهُ، لِأَنَّهُ يُؤْهِمُ التَّبْيِيسَ بِرِّيَادَةِ مِنَ الْمُدَّعِي، أَوْ بِتَقْصِصٍ مِنَ الْمُدَّعَى عَنْهُ،

(١) جامع الصغير مع شرحه النافع الكبير [ص/ ٣٩٠]

(٢) شرح فضيل خان على الجامع الصغير [١٩٥]

وعلى هذا إذا وقع العلط في بعض الخُذُود أو في بعض السب وقد إذا
 كان موضع شبهة، فأمّا إذا لم يكن فلا تأس بإعادة الكلام أضلاً بشأن أن يدع
 لفظة الشهادة وما يخري مخزئ ذلك وقد قدم عن المجلس بعد أن يكون عدلاً
 وعن أبي حنيفة وأبي يوسف أنه يُقبل قوله في غير المجلس إذا كان
 عدلاً، والظاهر ما ذكرناه، والله أعلم

وقد عاب السيد

قالوا: هذا إذا كان الموضع موضع الشبهة - يعني: شبهة التليس - أمّا إذا لم يكن،
 فلا تأس بإعادة الكلام إذا كان عدلاً، سواءً أُنحِتَ المجلس، أو احتجب، كما إذا
 ترك لفظة لشهادته، أو مثلها، نحو أن يترك ذكر اسم المدعى، أو ادعى عليه،
 أو يترك الإشارة إلى المدعى أو المدعى عليه

قوله: (وعلى هذا إذا وقع العلط في بعض الخُذُود) [٥، ٣٧٩، ١]، وذلك بأن
 يترك الحاشية شرقي مكان العربي، أو بالعكس.

قوله: (أو في بعض السب)، بشأن أن يذكر - محمد بن أحمد بن
 علي - محمد بن علي بن أحمد^(١)، يعني: يُقبل شهادته إذا تدارك العلط في
 المجلس^(٢)، وإلا فلا

قوله: (وعن أبي حنيفة وأبي يوسف: يُقبل قوله في غير المجلس)، أي
 يُقبل قول العدلي: «أَوْهَمْتُ» في غير المجلس في جميع المسائل، سواءً كان
 الموضع موضع شبهة أو لا

قوله: (والظاهر ما ذكرناه)، يعني: أن ظهر الرواية ما ذكرناه، وهو أن
 شهادته تحوز إذا قال: «أَوْهَمْتُ»، لم يترخ مكانه بعد أن كان عدلاً، فإن ترخ،

(١) في «م» محمد بن أحمد بن علي بن محمد، مكان علي بن أحمد.

(٢) وقع بالأصل «في مجلس» ونسبت من «أ»، «أم»، «والج»، «و»، «واض».

.....
 ﴿عَلَيْهِ السَّلَامُ﴾

ولا يقال: أوهم بي الحساب مائة، أي: أسقط

ويقال: برح المكاب برحاً، قال تعالى: ﴿فَلَنْ أُنْزِلَ الْاَرْضَ﴾ [يسمى: ٨٠] ولا
 البرح، أي: لا أزال.

[والله أعلم بالصواب] ^(١).



بَابُ الْإِخْتِلَافِ فِي الشَّهَادَةِ

قَالَ الشَّاهِدُ إِذَا وَفَّقَ دَعْوَى قَبْلَتْ، وَإِنْ خَالَفَهَا لَمْ تُقْبَلْ؛ لِأَنَّ تَدْمِ
الدَّعْوَى فِي حُفُوقِ بَعْضِ شَرْطِ قَبُولِ الشَّهَادَةِ، وَقَدْ وَجَدَتْ فِيهَا تَوَافُقًا
وَأَتَعَمَّقْتُ فِيهَا بِحَالِهَا.

سَابِقُ الْإِخْتِلَافِ فِي الشَّهَادَةِ

٢٦٧ رَأَيْتُ مَسَائِلَ الْإِتِّفَاقِ وَهُوَ الْأَصْلُ - شَرَعَ فِي مَسَائِلِ الْإِخْتِلَافِ.
قَوْلُهُ. (قَالَ الشَّاهِدُ إِذَا وَفَّقَ الدَّعْوَى قَبْلَتْ، وَإِنْ خَالَفَهَا لَمْ تُقْبَلْ)، أَيْ.
قَالَ الْفُتَوِيُّ فِي «مَحْصَرِهِ»^(١)، وَذَلِكَ لِأَنَّ حُفُوقَ الْعَبْدِ يَقُومُ عَلَى مَقْذُوفِهِ، أَوْ
مَنْ يَقْرَأُ مَقَامَهُ، وَالنِّسْبَةُ حَقٌّ مِنْ حَقُوقِهِ، فَرَدَا وَاقَبَتِ النَّيَّةُ دَعْوَى قَبْلَتْ، لِأَنَّ
الدَّعْوَى وَجَدَتْ، وَإِذَا تَوَافَقَتْ لَمْ تُقْبَلْ؛ لِأَنَّهَا بِلَا مُدَّعٍ
لَمْ تُعْتَمَرْ فِي الْإِتِّفَاقِ بَيْنَ الشَّهَادَةِ وَالْإِتِّفَاقِ فِي سَعْيٍ، لَا مِنْ
حَيْثُ لَفْظٌ، أَلَا بَرَى أَنَّ الْمُدَّعِيَّ يَمُوتُ أَذْعَى كَدًا، وَالشَّاهِدُ يَقُولُ: أَشْهَدُ بِكَ،
وَلَا إِتِّفَاقَ بَيْنَهُمَا مِنْ حَيْثُ الْمَقْذُوفُ

فَإِذَا عَرَفْتَ هَذَا، فَاعْرِفْ أَنَّ كُلَّ مَرْمَعٍ يُمَكِّنُ تَوْفِيقًا فِيهِ بَيْنَ الدَّعْوَى
وَالشَّهَادَةِ لَمْ تَعْلَلْ، وَبَدَّ لَمْ يُمَكِّنْ بَعْدَتْ

قَالَ فِي الْمَقْصَدِ الْخَامِسِ عَشَرَ فِي «الْفُصُولِ» «وَذَكَرَ فِي بَابِ إِخْتِلَافِ الشَّهَادَةِ
مِنْ شَهَادَاتِ «الْحَامِعِ». وَلَيْسَ الْإِخْتِلَافُ بَيْنَ شَاهِدَيْنِ بِمَرَلَةٍ الْإِخْتِلَافِ بَيْنَ

ول يعتبر اتفاق الشاهدين في اللفظ والمعنى عند أبي حنيفة. فإن
شهد أحدهما ٢٢٧٩ ، بألف والآخر بالنون لم يقبل الشهادة عنده،
وعندهما نُسِلَ عن الألف إذا كان الشدعي يدعي الأمر

﴿على المصنف﴾

يدعي ولشهادة، لأن شهادتي الشاهدين بمعنى أن يكون كل واحد منهما مفادته
بلاخري في اللفظ الذي لا يوجب اختلاف المعنى

أما لمطابقة بين الشهادة والدعوى فيسمى أن يكون في المعنى حاضراً، ولا
عدم لفظاً، حتى لو دعي العصب، وشهد أحدهما على العصب، والآخر على
الزور بالعصب، لا تقبل، وإن شهد على الإلف بالعصب، تقبل.

قوله (ص) ويعتبر اتفاق الشاهدين في اللفظ والمعنى عند أبي حنيفة. فإن
شهد أحدهما ٢٢٨٠ ، بألف والآخر بالنون، لم نُسِلَ لشهادة عنده، وعندهما نُسِلَ
عن الألف إذا كان الشدعي يدعي ألفين). أي قال المذوري في المختصر.

وجملة الكلام فيه ما قال الإمام الأسيخاني في «شرح الطحاوي» قال (الرد)
في رجل على رجل ألفي درهم، وهو مُكْرَر، فأقام شاهدين، وشهد أحدهما على
ب، والآخر على ألفين، لم نُسِلَ عند أبي حنيفة شيء وعندهما نُسِلَ عن الألف.
وإن كان الشدعي يدعي أقل من ألفين وهو ألف درهم - وإحالة بحائها،
لم تقبل بالإجماع. إلا إذا كان له عليه لفظ وحسن مائة، إلا أنه قصدي
حسمائه، أو أرائته من حسمائه، والشاهد لا يقسم بدفعه، فقص له عليه بالعقب.
وإن كان يدعي عشرين، وشهد أحدهما على عشرة، والآخر على عشرين؟
شهد عن [هذا] (٢٢٨١) الاختلاف، وكذلك لو شهد أحدهما على عشرة، والآخر على

١ مظهر المختصر للمذوري ص ٢٢٦

٢١ ما بين معقوفين رويته من «ال» و«٢» و«٣» و«٤» و«٥» و«٦» و«٧» و«٨» و«٩» و«١٠» وهو الموضع مما رفعه

وَعَلَى هَذَا لِمَا نَدَى وَالْبَيْتَانِ وَالطَّلَقُ وَالطَّلَقُ وَالثَّلَاثُ.

لَهُمَا أَنْتَهُمَا عَلَى الْآلِفِ أَوْ الصُّفَةِ وَتَقَرَّدَ أَحَدُهُمَا بِدُرُودَةٍ فَتَشْتَرِ
اجْتَمَعَا عَلَيْهِ دُونَ مَا تَقَرَّدَ بِهِ أَحَدُهُمَا فَصَارَ كَالْآلِفِ وَالْآلِفِ وَالْحَمِصِيَّةِ.

﴿عَلَى هَذَا﴾

خَمْسَةَ عَشَرَ؛ وَهِيَ عَلَى [هَذَا] (١) لِاجْتِمَاعِ هَذِهِ كُلُّهَا إِذَا كَانَ دَعْوَى الْمَالِ، فَإِنْ
كَانَ دَعْوَى غَيْرِهِ، لَمْ تُقْبَلْ بِالْإِجْمَاعِ فِي الْمَصُولِ كُلِّهِ.

بَيَانُهُ، أَنَّهُ ادَّعَى أَنَّهُ بَاعَ عَبْدًا بِسِ فَلَاحٍ بِأَلْفِي دَرَاهِمٍ، وَاشْتَرَى بِسِكْرٍ، فَشَهِدَ
شَاهِدٌ عَلَى أَلِفٍ، وَالْآخَرُ عَلَى أَلْفٍ، أَوْ أَحَدُهُمَا عَلَى أَلْفٍ، وَالْآخَرُ عَلَى أَلِفٍ
وَحَمِصِيَّةٍ، لَمْ تُقْبَلْ بِالْإِجْمَاعِ.

وَكَذَلِكَ لَوْ كَانَ الْمُدَّعِي هُوَ الْمُشْتَرِي، وَالْبَائِعُ سِكْرٌ، وَإِنْ كَانَ هَذَا فِي
الْآخَرَةِ، فَإِنْ كَانَ الْمُدَّعِي هُوَ الْمُسَوِّجُ فِي لَمَّةٍ، فَهَذَا دَعْوَى غَيْرِهِ، فَلَا تُقْبَلُ، وَإِنْ
كَانَ بَعْدَ انْقِضَاءِ الْمُدَّةِ، فَهَذَا دَعْوَى الْمَالِ، وَهُوَ كَفَضْلِ الْبَيْتِ، وَإِنْ كَانَ الْمُدَّعِي
هُوَ الْمُسَوِّجُ قَبْلَ انْقِضَاءِ الْمُدَّةِ، أَوْ بَعْدَ انْقِضَائِهَا، فَهَذَا دَعْوَى الْعَقْدِ بِالْإِجْمَاعِ.

وَلَوْ كَانَ هَذَا الدَّعْوَى فِي السَّكَاحِ؛ فَإِنْ كَانَتِ امْرَأَةٌ هِيَ الْمُدَّعِيَةُ لِسَكَاحٍ، فَهَذَا
دَعْوَى الْمَالِ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ، حَتَّى إِذَا بَوَّأَتْ سَكَاحَ بَائِعٍ وَحَمِصِيَّةٍ، فَشَهِدَ
أَحَدُهُمَا [٢٧٠٢] عَلَى أَلِفٍ، وَالْآخَرُ عَلَى أَلِفٍ وَحَمِصِيَّةٍ؛ فَإِنَّ السَّكَاحَ جَائِزٌ بِأَلِفٍ
وَعِنْدَهُمْ لَا تُقْبَلُ شَهَادَةُ كَدَعْوَى الْعَقْدِ، وَلَوْ كَانَ الْمُدَّعِي هُوَ الْمَرْجُوعُ وَامْرَأَةٌ
مُنْكَرَةً فَهَذَا دَعْوَى الْعَقْدِ بِالْإِجْمَاعِ (٢).

* نَبِي: (شرح الطحاوي) للأبي حنيفة [٢/١٦١ ق] ب معطوط مكتبة شهيد عبي - تريب دم
(الحفظ: ٨١٦).

(١) ما بين المعطوطتين رده من ٥، ١٤، ١٥، ١٦، ١٧، ١٨، ١٩، ٢٠، وهو الموافق لما رفع في شرح
الطحاوي [٢/١٦١ ق] ب معطوط مكتبة شهيد عبي تركيا/ (رقم الحفظ: ٨١٦).

(٢) إذا اختلف الشاهدان في قدر المهر، والمُدَّعِي يدعي لأقل أو لأكثر تُقضى بالسكاح بأمر القاضي =

وَلَأَبِي حَنِيفَةَ - عليه السلام - أَنَّهُمَا اخْتَلَفَ لَفْظٌ ، وَذَلِكَ بِذَنْ عَنِ اخْتِلَافِ الْمَعْنَى

فِي غِيَةِ الْيَدِ

وَأَمَّا إِذَا وَقَعَتِ الدَّعْوَى فِي لَفْظٍ ، أَوْ فِي الْجُمُعِ عَلَى مَادَّةٍ ، أَوْ الْيَقِينِ عَلَى مَالٍ ، أَوْ الصُّلَحِ عَنْ دَمِ الْعَمْدِ عَلَى مَالٍ ؛ فَإِنْ كَانَ الْمُدَّعِي هُوَ الرُّوحُ ، أَوْ الْمَوْتَى ، أَوْ وَلِيُّ لِقِصَاصٍ ؛ فَيُحَدِّثُ دَعْوَى الْمَالِ ، وَإِنْ كَانَ الْمُدَّعِي هِيَ الْمَرْأَةُ ، أَوْ الْقَاتِلُ ، أَوْ الْعَبْدُ ؛ فَهَذَا دَعْوَى عَقْدٍ لَا تُقْبَلُ بِإِلْحَامٍ

وَأَمَّا فِي دَعْوَى الْكِتَابَةِ ؛ إِنْ كَانَ الْمُدَّعِي هُوَ الْمُكَاتَّبُ ؛ فَهَذَا دَعْوَى عَقْدٍ ، وَإِنْ كَانَ الْمُدَّعِي هُوَ الْمُتَوَلَّى فَلَا يَصَحُّ ؛ لِأَنَّ الْمُكَاتَّبَ لَهُ أَنْ يُعْجِرَ نَفْسَهُ مَتَى أَرَادَ ، وَأَمَّا فِي الرِّهْنِ فَإِنْ كَانَ الْمُدَّعِي هُوَ الرَّاهِنُ ؛ فَهَذَا لَا يُتَصَوَّرُ ؛ لِأَنَّ حِفْظَ الرِّهْنِ لِلْمُؤْتَهِنِ ، وَإِنْ كَانَ الْمُدَّعِي هُوَ الْمُؤْتَهِنُ ؛ فَهَذَا دَعْوَى النَّبِيِّ (ص) . بَلَى هَذَا لَفْظُ الشَّرْحِ الطَّحَاوِيِّ .

فَإِنْ صَاحَبُ «الْهُدَايَةِ» عليه السلام (وَعَلَى هَذَا الْبُيُوتَةُ وَالْمَتَانِ ، وَالطَّلَقَةُ وَالطَّلَقَانِ ، وَالطَّلَقَةُ وَالثَّلَاثُ) ، يَعْنِي ، إِذَا شَهِدَ أَحَدُ الشَّاهِدَيْنِ بَعْدَ الْآخَرِ بِمَنْتَيْنِ ، أَوْ شَهِدَ أَحَدُهُمَا بِطَلَقِ الْآخَرِ بِطَلَقَيْنِ ، أَوْ شَهِدَ أَحَدُهُمَا بِطَلَقِهِ وَالْآخَرُ بِثَلَاثٍ ؛ لَا تُقْبَلُ عِدَّةُ أَبِي حَنِيفَةَ عليه السلام ، وَتُقْبَلُ عَلَى الْأَقْلَ عِدَّتُهُمَا (١)

= لَا يَمَالُ تَابِعٌ فِي الْكُفْرِ وَعِدَّةُ أَبِي يَسَافٍ وَمُحَمَّدٌ لَا تُقْبَلُ فِي الْكُفْرِ أَسْلًا مِنْ «الْعِلْمَةِ»

كَذَا جَاءَ فِي حَاشِيَةِ «نَجْع» ، وَ«م»

(١) وَتَجِبِي . قَالَ هَذَا الْمَسْأَلُ عِدَّةُ قَوْلِهِ «أَوْتَرَ شَهِدَ أَنَّهُ شَفَرِي عِنْدَ غُلَابٍ بِالْعِدَّةِ» وَشَهِدَ الْآخَرُ أَنَّهُ اشْفَرَهُ بِالْعِدَّةِ وَحَسْبِي مَا تَبَيَّنَ . كَذَا جَاءَ فِي حَاشِيَةِ «نَجْع» ، وَ«م»

(٢) يَنْظُرُ الشَّرْحُ مُحْتَصَرَ الطَّحَاوِيِّ «بِالْإِسْبِيغَانِي» [ق ٤٢٣] ،

(٣) قَالَ الْإِسْبِيغَانِي : وَالصَّحِيحُ قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ ، وَعَنْهُ مَنَى الْأُئِمَّةُ الْمُصَحِّحُونَ بِمَعْنَى «مُحْتَصَرَ الطَّحَاوِيِّ»

[ص ٣٤٣ ، ٣٤٤] ، الْمُخْتَلَفُ الرُّوَابِيُّ [١٦٣٠ ، ٣] ، «فَقَاوِىُ التَّوَارِثِ» [ص ٣٠٣] ، «الْمَبْطُوءُ»

[١٤٨] ، [١٦٠ ، ١٦٥] ، «بَعْدَ النَّجْعِ» [١٧٠ ، ٣] ، «بَدِيعُ النَّجْعِ» [٩٠ ، ٩١] ،

«مِنْ مَحْفَظَاتِهِ» [٢٢٩ ، ٢٣٠] ، «بَحْوَرَةُ السَّرِقَةِ» [٣٠٠ ، ٢] ، «نَجْعُ الْقَدْبِ» [٤٣٢ ، ٦]

«الدَّعْوَى الْهَلَسِيَّةُ» [٤٥٨ ، ٢] ، [٤٦٦] .

لأنه يُستفاد بالنقط، وهذا لأن الألف لا تُعزى به عن الألفين بل هما جملتان مُتبايتان
فحصل على كل واحدٍ منهما شاهدٌ واحدٌ وصار كما إذا اختلف جُزئ المال.

عنه البيان

ودكر في شرح الأنطع^(١) قول الشافعي^(٢) كقولهما

وجه قولهما أنهما اتفقا على الأقل وختلف على الزيادة، فيثبت ما اتفقا دون
ما اختلفا، كما إذا شهد أحدهما بألف، والآخر بألف وخمسمائة، أو شهد أحدهما
بطلية، والآخر بتطسية ويضم.

وروجه قول أبي خبيقة^(٣) أنهما اختلفا لفظاً ومعنى، أمّا للفظ فظاهر، لأن
أحدهما شهد بألف، والآخر بألفين، وكذا المعنى، لأن أحدهما فرد، والآخر
مُجتمِع، لأن الألفين عبارة عن ألفٍ اجتمع مع ألفٍ آخر، فكان على كل واحدٍ
منهما شاهدٌ واحدٌ، فلا يقبل، فصار كما إذا شهد أحدهما بألف درهم، والآخر
بدينار، أو شهد أحدهما بكذا، والآخر بكذا، لا بكذا بكذا.

وهذا معنى قوله (كما إذا اختلف جُزئ المال)، بخلاف ما إذا شهد أحدهما
بألف، والآخر بألف وخمسمائة، والمُدَّعي يدعي أكثر المالين، حيث يقبل على
الألف، لا تعاقبهما على الألف لفظاً ومعنى، لأن عطفَ لخمسمائة على الألف
يقرّر الألف، وعلى هذا إذا شهد أحدهما بطلية، والآخر بطلقة ويضم، بخلاف
ما إذا شهد أحدهما بعشرة، والآخر بخمسة عشر، لأن العطف لم يوجد، فحصل
الاختلاف بين الشاهدين، كما في الألف والألفين.

قوله: (بل هما جملتان مُتبايتان)، سمي الألف والألفين^(٤) حملتين، ولم

(١) سطر الشرح مختصر لفدوري، للأطع [ق/ ٢٩٥]

(٢) ينظر «الأم» لمصنف [١٢٨، ٨] و«الحاوي الكبير» لمصنوعي [٧٧، ٧].

(٣) الكثر - بالصم - مكيا لآهل العراق، فتره سور بغيره، أو أربعون أردنياً، أو سبع منه وعشرون
صاهياً، وقد تقدم التعريف بذلك.

(٤) رفع بالأصل «لألف» و«مشتق» «ب» و«م» «ت» و«ع» و«ض»

قال، وإن شهد أحدهما بالآلف، والآخر بالآلف وحمس منه، والمدعي يدعي ألفاً وحمس منه، قبلت الشهادة على الآلف لأنهما اتفقا على أنها عطفاً ومعنى، لأن الآلف والحمس مائة جُمْلَتَانِ عطف إحداهما على الأخرى وعطف يُقَرَّرُ الأول وَتَطْيِيرُهُ اضْطَقُّوا وَاطْطَقُوا وَاسْتَطَفُوا وَابْتَدَأُوا وَالْمِائَةُ وَالْحَفْصُونَ، بخلاف العشرة والخمسة عشر لأنه ليس بينهما حرف العطف فهو نظر الآلف والآلفين.

غاية البيان

يُرَدُّ بِالْحَمَلَةِ هـ ٥٣٨٠ م مُصْطَلَحٌ لُحْدَةٌ، وَهِيَ الْكَلَامُ، بَلْ رَادٌّ بِهَا، لِحْمَةٌ لِلْعَوِيَّةِ، وَهِيَ عِبَارَةٌ عَنْ شَيْءٍ مَحْمُوعٍ مِنْ آخَرٍ.

يُقَالُ: أَحْمَلْتُ الشَّيْءَ إِحْمَالًا؛ إِذَا حَمَعْتُ عَنْ تَفْقِيهِ وَبَقِيَ. حَمَلَةٌ مِنَ الذَّرَاهِمِ، وَحَمْلَةٌ مِنَ النِّعَمِ وَمَا شَابَهُ ذَلِكَ، وَالْأَلْفُ بِهَيْئَةِ الْمَشْبَةِ أَبْصًا، لِأَنَّهَا مَجْمُوعَةٌ عَنْ أَجْزَاءٍ هِيَ وَخُلْدَانٌ.

والمراد من قوله: (جُمْلَتَانِ مُتَابِقَتَانِ)، أَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنَ الْآلِفِ وَالْآلِفَيْنِ يُفْهَمُ مِنْهُ مَا لَا يُفْهَمُ مِنَ الْآخَرِ.

غاية ما في الباب: أَنَّ الْآلِفَيْنِ يَمَّا دَلَّاهُ عَلَى الْآلِفِ، لَكِنْ بِسَبَبِ انْتِصَافِي، وَالْمَدْلُولُ عَلَيْهِ صَمًا إِذَا يَثُبْتُ إِذَا يَثُبْتُ لِمَنْصُورٍ، وَتَمَّ يَثُبْتُ الْمَنْصُورُ هَا، وَهُوَ الْآلِفُ؛ لِعَدَمِ مُوَافَقَةِ الشَّاهِدِ الْآخَرِ، فَلَا يَثُبُّ م ٢٦٨٢ هـ فِي ضَمِّهِ أَيْضًا، وَهُوَ الْآلِفُ

قوله: (قال، وإن شهد أحدهما بالآلف، والآخر بالآلف وحمس منه، والمدعي يدعي ألفاً وحمس منه، قبلت الشهادة على الآلف)، ي. قال القُدَوِيُّ فِي «مَخْتَصَرِهِ»^(١)، وَذَلِكَ لِأَنَّهُمَا اتَّفَقَا عَلَى الشَّهَادَةِ عَلَى الْآلِفِ لَفْظًا وَمَعْنَى، وَبِمَرَدِّ

(١) بظ: مختصر القُدَوِيِّ [٢٢١/ص]

(وإن قال المُدَّعي لم يكن لي عليه إلا الألف فشهادة الذي شهد بالألف وحمس مائة باطلة) لأنه كذب المُدَّعي في لشهادته به، وكذا إذا سكت إلا عن دعوى الألف لأن الشك في ظاهر فلا بُدَّ من التوفيق، ولو قال كان أضل حقي ألف وحمس مائة ونكيتي فتوفيت حمس مائة أو أبرأته عنها، قُبلت لتوفيقه

قال وإذا شهدا بألف وقال أحدهما قصده منها خمس مئة فثبت

﴿ دَعَا شَاهِدًا ﴾

أحدهما بذكر خمس مئة، وذلك ليس بقادر في الشهادته بألف، كما إذا شهد أحدهما بمئة درهم، والآخر بمئة درهم ومئة دينار، وهو يدعيها، ولو قال المُدَّعي لم يكن حقي إلا الألف، فشهادة الذي زاد على الألف باطلة؛ سكت في المُدَّعي؛ لأن تكذيبه تفسيرٌ

وكذا إذا دعى الألف ولم يقل: لم يكن حقي إلا الألف، بل سكت عما رآه عليه، فشهد أحدهما بألف وخمس مئة، كانت شهادته باطلة؛ لأن التكذيب هو الظاهر؛ لأن السكوت في موضع البيان، فكان سكوته عند زاد على الألف نفيًا له، وهو تكذيب للشاهد.

فإن وقع المُدَّعي وقال: كان أضل حقي ألفًا وخمس مئة إلا أنني استرئيت الخمس مئة، أو أبرأته عنها، ولشاهد من يفتن بذلك، قُبلت الشهادة على الألف أشعي؛ فيما إذا ادعى الألف، وشهد أحد الشاهدين بالألف، والآخر بألف وخمس مئة؛ لأنه يمكن أن يكون الأمر كما قال، ولشهادة بحث حملها على الصَّحَّة ما أمكن.

قوله (وإذا شهد^(١) بألف وقال أحدهما قصده منها خمس مئة؛ قُبلت

(١) وقع بالأصل «شهادة» ولشك من أن «مئة» و«مئة» و«مئة» و«مئة»

شهادتهما بالنسبة ، لا تتفقهما عليه (وَمِنْ تَسْمَعُ قَوْلَهُ إِنَّهُ قَصَادٌ) لَأَنَّهُ شَهَادَةُ فَرْدٍ
(إِلَّا أَنْ يَشْهَدَ مَعَهُ آخَرٌ)

وَعَنْ أَبِي يُوسُفَ أَنَّهُ يَقْضَى بِخُفْمِيَّةٍ، لِأَنَّ شَهَادَةَ الْقَصَا، مُضْمَرَةٌ
لِشَهَادَتِهِ أَنْ لَا ذَبِيرَ إِلَّا خُفْمِيَّةً.

وَحِوَالَةُ مَا قَبْلَ

قَالَ وَيُسَمَّى لِلشَّاهِدِ إِذَا عَلِمَ بِدَلَّتْ لَا يَشْهَدُ بِالنَّسْبِ، حَتَّى يُقَرَّرَ الْمُدَّعَى
أَنَّهُ قَصَصَ حِمْسٍ مَنَّةً، كَيْفَ لَا يُصْبِرُ مُعَيَّبٌ عَلَى الْقَتْلِ

شهادتهما بالنسبة ، وهذا لفظ القُدُورِيِّ فِي «مَحْتَصَرِهِ» ، وَتَمَامُهُ بِهِ «وَمِنْ تَسْمَعُ
قَوْلَهُ [إِنَّهُ] قَصَادٌ إِلَّا أَنْ يَشْهَدَ مَعَهُ آخَرٌ»

قَالَ فِي «إِشْرَاحِ الْأَطْلَعِ» هَذَا هُوَ الْمَشْهُورُ ، وَعَنْ أَبِي يُوسُفَ رَحِمَهُ
عَنْ نَعْدَى أَنَّهُ يَقْضَى بِحِمْسٍ مَنَّةً لِأَنَّ مَضْمُونِ قَوْلِهِ عَنْ شَهِيدٍ بِالْقَصَا أَنْ لَا ذَبِيرَ
مِنَ حِمْسٍ مَنَّةً، فَلَا يَحُورُ أَنْ يَثْبُتَ كَثْرَةُ ذَلِكَ

وَحُجَّةُ الْمَشْهُورِ أَنَّهُمَا تَمَامَا عَلَى الْأَعْبَاءِ وَثَبَتَ دَلَّتْ ، وَتَثَرَّدَ أَحَدُهُمَا بِالْقَصَا ،
لَمْ يَثْبُتْ ذَلِكَ ، فَصَارَ كَمَا بَوَّهَ شَهِيدُ أَحَدِهِمَا بِالنَّسْبِ ، وَآخَرُ بِالنَّسْبِ ، حِمْسٍ مَنَّةً

قَوْلُهُ (وَحِوَالَةُ مَا قَبْلَ) ، بِإِشَارَةِ إِلَى قَوْلِهِ (لَأَنَّهُ شَهَادَةُ فَرْدٍ)

قَوْلُهُ (لَنْ) وَيُسَمَّى لِلشَّاهِدِ إِذَا عَلِمَ بِدَلَّتْ إِلَّا بِشَهِيدٍ نَاسِبٍ ، حَتَّى يُقَرَّرَ الْمُدَّعَى
أَنَّهُ قَصَصَ حِمْسٍ مَنَّةً ، أَيْ قَبْلَ الْقُدُورِيِّ فِي «مَحْتَصَرِهِ» ، وَدَلَّتْ لَوْلَا بَيَانُ

مِنْ الْمُتَقَوِّمِينَ بِرَأْيِهِمْ فِي «مَحْتَصَرِهِ» ، وَ«إِشْرَاحِ الْأَطْلَعِ» ، وَ«بَحْرِ الْمَحْصَرِ الْمُتَوَرِّعِ»
فِي «مَحْتَصَرِهِ»

١١ بَحْرُ الْمَحْصَرِ الْمُتَوَرِّعِ [ص ٢٢١]

١٢ بَحْرُ إِشْرَاحِ الْمَحْصَرِ الْقُدُورِيِّ لِلْأَطْلَعِ [ق ٢٩٦]

بَحْرُ الْمَحْصَرِ الْمُتَوَرِّعِ [ص ٢٢١]

وفي «لجامع الضمير» رَحْلَان شَهِدَا عَلَى رَحْلٍ بِقَرْضِ أَلْفٍ، فَشَهِدَ أَحَدُهُمَا أَنَّهُ [قَدْ] قَضَاهَا، فَالشَّهَادَةُ حَائِرَةٌ عَلَى الْقَرْضِ، لِاتِّفَاقِهِمَا عَلَيْهِ، وَتَفَرُّدِ أَحَدِهِمَا بِالْقَضَاءِ عَنِ مَا يَتَّبَعُ وَذَكَرِ الطَّحَاوِي عَنْ 'صَحَابِيَا أَنَّهُ لَا تُقْبَلُ، وَهُوَ قَوْلُ رُفْرٍ لِأَنَّ الْمُدَّعِيَ أَكْثَرُ شَاهِدًا لِقَضَاءِ

قوله: «لجامع الضمير»

الشَّاهِدُ مُبَيَّنًا لِلْمُدَّعِيَ عَلَى الظُّلْمِ.

بَيَانُهُ أَنَّهُ إِذَا شَهِدَ فَلَا يَحِلُّو إِذَا أَرَادَ شَهِدَ بِالْأَلْفِ، أَوْ بِالْحَمْسِ مِنْهُ، فَإِنْ شَهِدَ بِالْأَلْفِ وَقَضَاهُ 'الْحَمْسَ مِنْهُ، يَثْبُتُ لَأَلْفٍ، لِاتِّفَاقِ الشَّاهِدَيْنِ عَلَيْهِ، وَلَا يَثْبُتُ الْقَضَاءُ، تَفَرُّدِ أَحَدِ الشَّاهِدَيْنِ بِدَلِّهِ، فَكَوْنُ فِي هَذِهِ الشَّهَادَةِ إِعَادَةً عَلَى الظُّلْمِ لَا مُحَالَ، لِأَنَّ الْمُدَّعِيَ ادَّعَى تَعَامُ الْأَلْفِ بِغَيْرِ حَقٍّ

وَإِنْ شَهِدَ بِالْحَمْسِ مِنْهُ، لَا تُقْبَلُ شَهَادَتُهُ أَصْلًا، لِاخْتِلَافِ الشَّاهِدَيْنِ حَيْثُ فِي لَفْظِ الشَّهَادَةِ، فَيَصْبِحُ حَقٌّ لِلْمُدَّعِيَ، وَإِذَا كَانَ كَذِبًا، سَعَى الْأَشْهَادُ لَدَى عَزَفِ قَضَاءِ حَمْسٍ مِنْهُ حَتَّى يُقَرَّرَ لِلْمُدَّعِيَ بِمَقْصُودِ دَلِيلِهِ، حَتَّى لَا يَكُونَ إِعَادَةً عَلَى الظُّلْمِ، أَوْ صَبَحَ حَقٌّ لِلْمُدَّعِيَ.

قَوْلُهُ (وَفِي «الْجَامِعِ الضَّعِيفِ» رَحْلَان شَهِدَا عَلَى رَحْلٍ بِقَرْضِ أَلْفٍ، فَشَهِدَ أَحَدُهُمَا أَنَّهُ [قَدْ] قَضَاهَا، فَالشَّهَادَةُ حَائِرَةٌ عَلَى الْقَرْضِ).

قَالَ الطَّحَاوِيُّ فِي «مَخْتَصَرِهِ»: «أَوْشَرُ شَهِدَ بِهِ شَاهِدَانِ عَلَى رَحْلٍ بِقَرْضِ أَلْفٍ دَرَاهِمٍ، وَشَهِدَ لَهُ أَحَدُهُمَا أَنَّهُ قَدْ قَضَاهُ لِأَنَّهُ قُبِلَ شَهَادَتُهُمَا عَلَى الْقَرْضِ، وَفُصِّلَ لَهُ بِاسْمِ الْغَنِيِّ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ، وَقَدْ رُوِيَ عَنْ أَبِي (٢٦٨، ٢٦٩) يُونُسَ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَنَّهُ قَالَ: لَا تُقْبَلُ شَهَادَةُ الشَّاهِدِ الَّذِي شَهِدَ عَلَى الْقَضَاءِ، لِأَنَّهُ يَشْهَدُ لَأَمْرِ شَيْءٍ لِلْمُدَّعِيَ عَلَى الْمُدَّعَى

(١) وقع: «لا من أوصى» و«بما من أوصى» و«بما من أوصى» و«بما من أوصى» و«بما من أوصى»

(٢) «عائس المعوفين» زيادة من: «م» و«ن» و«ج» و«خ»

قُلْتُ: هَذَا كَذَابٌ فِي غَيْرِ الْمَشْهُودِ بِهِ الْأَوَّلُ وَهُوَ الْمَرْصُوعُ وَمَعْنَاهُ لَا يَسْمَعُ الْقَوْلَ.

قَالَ: وَإِذَا شَهِدَ شَاهِدَانِ أَنَّهُ لَيْسَ رِيدَ يَوْمَ النَّخْرِ بِنِكَتِهِ، وَشَهِدَ آخَرَانِ أَنَّهُ نُسِئَ يَوْمَ النَّخْرِ بِالْكُوفَةِ، وَاحْتَمَفُوا عِنْدَ الْحَاكِمِ، لَمْ يَنْقُصِ الشَّاهِدَيْنِ؛ لِأَنَّ

﴿فَيَا أَيُّهَا الْمَدْعَى﴾

عَلَيْهِ مَا شَهِدَ بِهِ^(١)، إِلَى هَذَا لَفْظُ الْمُطْحَوِيِّ^(٢)، وَذَكَرُوا قَوْلَ زُفَرٍ مِثْلَ هَذَا أَيْ بِرُؤُوسِهِمْ.

وَجَنَّةُ قَوْلِ زُفَرٍ أَنَّهُ أَكْذَابُ شَاهِدِ الْقَضَاءِ، فَصَرَّحَ كَمَا يَوْ أَقَرَّ بِمُسْتَقْبَلِهِ

زَوْجَةُ الظَّاهِرِ، حَذَرُ، وَهُوَ أَنَّهُمَا اتَّفَقَا عَلَى الْأَلْبِ، وَتَفَرَّدَ أَحَدُهُمَا بِالْقَضَاءِ، يَنْبَغُ مَا تَقَفَّ عَلَيْهِ دُونَ مَا احْتَفَفَ عَلَيْهِ

وَحَوَاتِ زُفَرٍ^(٣) أَنَّهُ شَهَادَتُهُ بِالنَّقْصِ عَرُ شَهَادَتِهِ بِالْأَلْبِ، وَتَكْذِيبُهُ فِي أَحَدِ الشَّاهِدَيْنِ لَا يُؤَثِّرُ فِي الْآخَرِ، كَمَا يَوْ شَهِدَ لَهُ بِالْأَلْبِ، وَشَهِدَ عَلَيْهِ بِدَيْبِ، فَكَذَّبَهُ فِيمَا شَهِدَ بِهِ عَلَيْهِ؛ فَإِنَّهُ لَا يَنْتَعِ قَوْلُ شَهِدَتِهِ لَهُ، وَلَا يَلْزِمُ مِنَ الْإِكْذَابِ التَّعْبِيقُ؛ لِجَوَارِ أَنْ يَكُونَ عِلَاطُ الشَّاهِدِ أَوْ يَجِي

قَالَ الْفَقِيهُ أَبُو الْبَيْتِ فِي «شرح الجامع الصغير»: «إِذَا عَلِمَ أَحَدُ الشَّاهِدَيْنِ بِالْقَضَاءِ لَا يَتَّبِعِي لَهُ أَنْ يَشْهَدَ عَلَى لِقَاصٍ؛ لِأَنَّهُ إِذَا عَلِمَ أَنَّ الْمُشْتَقَرَّصَ قَدْ قَضَاهُ فَقَدْ أَقَرَّ أَنَّ الْمُدَّعِيَّ ادَّعَى بِعَمَرٍ حَقٌّ، فَلَا يَتَّبِعِي لَهُ أَنْ يَشْهَدَ عَمَّا دَعَاؤُهُ وَهُوَ بِغَيْرِ أَنَّهُ دَعَى بِعَمَرٍ حَقٌّ؛ لِأَنَّ فِيهِ إِعَانَتُهُ عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَابِ».

قَوْلُهُ: (وَإِذَا شَهِدَ شَاهِدَانِ أَنَّهُ قَتَلَ رِيدَ يَوْمَ النَّخْرِ بِنِكَتِهِ، وَشَهِدَ آخَرَانِ أَنَّهُ نُسِئَ يَوْمَ النَّخْرِ بِالْكُوفَةِ، وَاحْتَمَفُوا عِنْدَ الْحَاكِمِ، لَمْ يَنْقُصِ الشَّاهِدَيْنِ)، وَهَذَا لَفْظُ الْقُدُورِيِّ فِي «مَخْصَرِهِ»^(٤)، وَهَذَا لِأَنَّ كَذِبَ إِحْدَهُمَا بِغَيْرِ، وَيَبْتَ إِحْدَهُمَا

(١) بظرف: المختصر الطحاوي [ص/ ٣٤٣]

(٢) بظرف: المختصر القدوري [ص/ ٢٢٦].

أحدهما كادنةً بينين وأبست، خداهما بأولى من الأخرى (فإن سئقت إحداهما وقصى بها ثم حصرت لأخرى ثم نفس) لأن لأولى ترخخت بتصل القضا بها فلا تنقص بالكادنة

في غاية البيان

بأولى من الأخرى، فلم نفس الشهادتان

قال القدوري في المختصره: «إن سقت إحداهما وقصى بها، ثم حصر الأخرى لم تقبل» ، وذلك لأن الأولى لم تسق كدبها حين اتصل^(١) لحكم بها، وكل نسو لم يقطع بكذبها، حار قبولها، فمما يلها الحاكم وقصى بها، ثم حصر الأخرى لا يلتفت إليها، لأن الحكم بها يتأبى الحكم بالأولى، والأولى قد صحت طاهراً، حيث اتصل الحكم بها ولم يثبت الكذب، فثبت كما كانت^(٢).

ونظيره رجل معه ثوبان، أحدهما نجس، فوقع تحريره على أحدهما وصلى فيه، ثم وقع تحريره على الآخر؛ لا تحور الصلاة فيه؛ لأن الأول اتصل به حكم، فلا ينقص بنحر آخر

ونقل في «الفصول» عن شهادت [«فناوى»]^(٣) الفاضل الإمام ظهير الدين «الشهادة على عقيب تيممه بالفعل - كترهه واليهبة والصدقة - لا يبطئها الاحتلاف في الزمان والمكان إلا عند محمد، وفي تنج وإجزه والصلح والخلع لا يبطئها الاحتلاف^(٤) في الزمان والمكان»

(١) المصدر السابق

(٢) وقع بالأصل «اتصل» والمب من «أ»، و«م»، و«ن»، و«ع»، و«س»

(٣) سطر: «شرح مختصر القدوري» للأطع [ق/ ٢٩٧].

(٤) ما بين الموقوفين رباد من «أ»، و«م»، و«ن»، و«ع»، و«س»

(٥) وقع بالأصل «الاحتلاف» والمب من «أ»، و«م»، و«ن»، و«ع»، و«س». وهو الموان

سما وقع في «المصوب» لأستروشن [٩٨] مخطوط مكتبه راضب باشا - تركيا، (رقم الحفظ

 باب الاختلاف في الشهادة

وكذلك لو شهد أحدهما على البعض، والآخر على الأفراد به، لا يضر، وكذلك القرض، إن كان تعاقبه بالنقص، قال: «فلو شهد أحدهما على قرضه اليوم بالب، وشهد الآخر على إقراره أمس بالب، حارت شهادتهما».

ثم ذكر في «المصول»^١ «ودكر في شهادتي [٣٨٢]» «العتاوي الصمري»^٢ إذا اختلف الشهادتان في الزمان أو المكان، أو في الإنشاء، أو في الإقرار، بأن شهد أحدهما على الإنشاء، والآخر على الإقرار، فإن كان هذا الاختلاف في البعض حقيقة وحكما - يعني: في تصرّفه يئلي كالجبة والعصب، أو في قوله منحي بالبعض كالكساح، لتقصه فعلا، وهو إحصاء الشهود - يمتنع قبول الشهادة.

وإن كان الاختلاف في قول مخص، - كالبيع، وطلاق، وعتاق - أو في من ملحق بالمول - وهو القرض - لا يمتنع قبول وإن كان لا يتم لقرض لا يغر، وهو التسليم [٢٦٩/١]؛ لأن ذلك محمول على قول المقرض أقرضك، فصار كطلاق، والعتاق، والبيع.

ورداً شهد، بالزهر، واختلف في الزمان أو المكان، وهما شهدان على مغالبة النص، فالشهادة حائرة، وكذا الشراء، والصدقة، والهبة، لأن القبض قد يكون عبر مرة، وإذا شهد على إقرار الزاهي، والواهب، والمتصدق بالقبض، حارت شهادته، ولو ادعى لبيع وشهدا على إقرار التابع بالبيع، واحتلما في الزمان والمكان، نقيض شهادتهما.

ودكر في باب شهادة الزور من «المبسوط» «لو ادعى الشراء، وشهد أحدهما على شراء، والآخر على الإقرار بالشراء، يفتل، لأن لفظ الشراء يوضح الإقرار، ويضلع للانتداء، فقد اتفق على أمر واحد، هذا كله من «الفصول».

قَالَ: وَإِدَّ شَهِدًا عَلَى رَجُلٍ أَنَّهُ سَرَقَ بَقْرَةً، وَاخْتَلَفَا فِي نَوْبِهَا، قُطِعَ، وَزُرَّ
قَالَ أَخَذْتُمَا بَقْرَةً وَقَدْ لَأَحْرُ ثَوْرًا نَمْ يُنْطَعُ) وَهَذَا عِنْدَ أَبِي حَبِيقَةَ ر
(وَقَالَا: لَا يُنْطَعُ فِي لَوْحَتَيْنِ) خَمِيْعًا، وَقَبْلَ الْاِخْتِلَافِ فِي لَوْحَتَيْنِ يَتَشَابَهَانِ
كَالسَّوَادِ وَالْحُمْرَةِ لَا فِي السَّوَدِ وَالْبَاصِ، وَقِيلَ هُوَ فِي جَمِيعِ الْأَلْوَانِ

عَلِيَّةُ الْبَيِّنَاتِ

ثُمَّ قَالَ فِيهِ: «وَدَكَرَ بِي «الْمَتَاوِي الصَّغِيرُ» - «لَوْ سَكَتَ شَاهِدًا»^(١) لَتَبِعَ عَرِ
يَابَ لَوْقَتٍ وَلَمَكَبَ، فَسَأَلَهُمَا الْقَاصِي فَقَالَا لَا نَعْلَمُ دَلِيلًا، تُقْبَلُ شَهَادَتُهُمَا
لَأَنَّهُمَا نَمْ يَكْتُمَا حِفْظَ دَلِيلٍ»
قَوْنُهُ: (قَالَ: وَإِدَّ شَهِدًا عَلَى رَجُلٍ أَنَّهُ سَرَقَ بَقْرَةً، وَاخْتَلَفَا فِي لَوْبِهَا، قُطِعَ)
وَهَذَا مِنْ مَسَائِلِ «الْجَامِعِ الصَّغِيرِ»

وَصَوْرَتُهَا فِيهِ: «مُحَمَّدٌ عَنْ يَفْقُوتَ عَنْ أَبِي حَبِيقَةَ ر» : هِيَ شَاهِدَتُنِي شَهِدَ
خَمِيْعًا عَلَى أَنَّهُ سَرَقَ بَقْرَةً، وَاخْتَلَفَا فِي لَوْبِهَا، نَأَى. أُحْيِرُ الشَّهَادَةَ وَأَقْطَعُهَا.
وَقَالَ أَبُو يُوْسُفٍ وَمُحَمَّدٌ ر لَا تُجْبِرُ الشَّهَادَةَ وَلَا تَقْطَعُهَا، وَلَوْ شَهِدَا
أَحَدُهُمَا أَنَّهُ سَرَقَ بَقْرَةً، وَشَهِدَ الْآخَرُ أَنَّهُ سَرَقَ ثَوْرًا، فَالشَّهَادَةُ سَطْلَةٌ فِي قَوْلِهِ
جَمْعًا^(٢) إِلَى هَذَا لَفْظُ مُحَقِّقٍ ر

وَلَوْ شَهِدَ عَنْ انْقِصَابٍ وَاحْتِلَافٍ فِي الثَّوْبِ، لَا يُقْبَلُ بِالْإِجْمَاعِ قِيلَ: هَذَا عَلَى
الْاِخْتِلَافِ فِي إِدِّ الشَّهَادَةِ. الْأَلْوَانُ الْمُتَشَابِهَةُ، كَالْحُمْرَةِ مَعَ السَّوَادِ، وَالْأَصْبَحُ: أَلِ
الْاِخْتِلَافِ فِي لِكُلِّ وَاحِدٍ^(٣) كَمَا قَالَ مَحْرُ الدُّيْنِ قَاصِي حَادٍ فِي «شَرْحِ الْجَامِعِ الصَّغِيرِ»

(١) وَقَعَ بِالْأَصْلِ «الشَّهَادَةُ» وَالتَّحْقِيقُ مِنْ «أَدَّ» وَ«مَدَّ» وَ«نَحَّ» وَ«أَغَّ» وَ«أَصَّ» وَهُوَ الْمَوَاقِفُ لِجَاوِزِ
فِي «الْفُصُولِ» لِلْأَشْرَافِ [ق ٩٨٨، أ/مخطوط مكتبة رابع بلاط - تركيا / (رقم المخطوط: ٥٧٦)]

(٢) وَقَعَ بِالْأَصْلِ «الشَّهَادَةُ» وَتَبَعُ مِنْ «أَدَّ» وَ«مَدَّ» وَ«نَحَّ» وَ«أَغَّ» وَ«أَصَّ»

(٣) مَطْرُوحٌ فِي الْجَامِعِ الصَّغِيرِ مَعَ شَرْحِ الدُّيْنِ نَكَبَ [ص ٣٩١]

(٤) يَطْلُو «شَرْحُ قَاصِيحَانَ عَلِيِّ الْجَامِعِ الصَّغِيرِ» [ق/ ١٩٦]

لَهُمَا أَنْ السَّرْفَةَ فِي اسْتِوَاءِ عَثَرِهَا فِي النِّصَاءِ قَسَمٌ يَتِمُّ عَلَى كُلِّ فِعْلٍ
بِصَاحَةِ الشَّهَادَةِ وَصَارَ كَالْعَضْبِ تَلْ قَوْلِي، لِأَنَّ مُرَّ الْحَدِّ أَهَمُّ وَصَدَرَ كَذِكُورَةٍ
وَالْأُتُوَّةِ.

وَهُ أَبَ التَّوْفِيقِ مُمَكِّنٌ لِأَنَّ التَّحْمُلَ فِي الْمَنَالِي مِنْ تَعْيِيدِ وَاسْتِوَاءِ يَشَاهِدَانِ
أَوْ يَحْتَمِعَانِ فِي وَاحِدٍ فَيَكُونُ السَّوَادُ مِنْ حَسَبٍ وَهَذَا يُبَصِّرُهُ وَالْبَاصُ مِنْ حَسَبِ
آخَرٍ وَهَذَا الْآخَرُ يُشَاهِدُهُ، بِخِلَافِ الْعَضْبِ لِأَنَّ التَّحْمُلَ يَبْدُو بِالتَّهَرُّ عَلَى قُرْبٍ
مِنْهُ، وَالدُّكُورَةُ وَالْأُتُوَّةُ لَا يَحْتَمِعَانِ فِي وَاحِدَةٍ، وَكَذَا التَّوْقُوفُ عَلَى ذِيكَ
بِقُرْبٍ مِنْهُ فَلَا يَشْتَبَهُ

كتاب البيهقي

لَهُمَا أَنَّ الْمَشْهُودَ بِهِ اِخْتَلَفَ، فَلَمْ يَتِمَّ عَنِ مَا شَهِدَ بِهِ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا بِصَاحَةِ
الشَّهَادَةِ، فَلَا يُقْبَلُ كَمَا فِي الْعَضْبِ بِلِ أَوَّلِي، لِأَنَّ لاختلافَ لَمَّا مَعَ قَوْلِ الشَّهَادَةِ
فِي اسْمَيْهِ؛ فَلِأَنَّ يَتَمَتَّعُ فِي الْحَدِّ أَوَّلِي، وَكَمَا لَوْ احْتَمَا فِي قَدْرِ الْقِسْمَةِ، وَكَمَا لَوْ
اِخْتَمَا فِي الدُّكُورَةِ وَالْأُتُوَّةِ^(١)

وَأَبَى خِيَمَةُ عليه السلام: أَنَّ اِخْتِلَافَهُمَا فِي اَلدُّوْنِ اِخْتِلَافٌ فِي اَمْرِ ذَنْبٍ لَمْ يُكْتَفَ
بِعِلْمِهِ^(٢)، أَلَا بَرَى أَنَّهُمَا لَوْ سَكَنَّا عَنْ حَارِثِ شَهَادَتِهِمَا، كَمَا لَوْ اِخْتَلَفَ فِي لَوْنِ
ثَوْبِ السَّارِقِ، وَلِأَنَّ قَوْلَ قَوْلِ الْعَدُولِ وَاحِدٌ مَا اُمُكِّنَ التَّوْفِيقُ وَالتَّوْفِيقُ، وَدَلَّتْ
مُتَمَكِّنٌ، لِأَنَّ التَّوْفِيقَ الْمُحَالِفِي قَدْ يَحْتَمِعَانِ فِي حَيَوَانٍ فِي طَرَفَيْهِ، يَبْرَى أَحَدُ
الشَّاهِدَيْنِ أَحَدَ طَرَفَيْهِ، وَالْآخَرُ لَطَرَفِ الْآخَرِ، وَلَا يَنْتَوَعِثُ بَطَرُ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا

(١) اسطر صمد الشريعة قوبهما كد في اندر المختار [ص ٤٩٤] ويظهر [الاصول] مناسبي
[٢٥٧٧]، [الموطأ] [١٦٢ ٩]، [المجموع للمهازي] [٤٧٥ ٨]، [الاحكام] [١٤٦ ٢]
[١٤٦ ٢]، [تنبيه] [٢٣٣ ٤]، [العناية شرح الهدية] [٤٤٦ ٢]، [بداية شرح
الهدية] [١٧٣/٩]

(٢) رقع بالأصل: «محله» - «والمثبت من: ان»، «واتح»

قال ومن شهد لرخل أنه اشترى عند فلان بآلئ، وشهد آخر أنه اشترى بآلئ وحمس مئة. فالشهادة ماطلة، لأن المقصود بثبات السب وهو انعقد ويختلف باختلاف لئمي فاختلف المشهود به ولم يسم العدد على كل واحد، ولأن المدعي يكذب أحد شهادتيه وكذلك إذا كان المدعي هو النائع ولا فرق

في شابه الناس

طرق الحيوان؛ لأن السرقة عاصاً تقع حقة باليلي من بعيد عادة

فإذا احتمل هذا وجب لقول، كما في شاهد الرثاء، شهد اثنان أنه رأى في هذا الجانب من البيت، وشهد اثنان أنه رأى في الجانب الآخر من البيت؛ جازت شهادتهم، لا مكاب لتوفيق، فكذب ههما. بخلاف العصب؛ لأنه يقع بهراً جهراً من قريب لشاهد، فلا يشبه عينه لور المعصوب

وبخلاف اختلافهم في القيمة؛ لأن الشاهدين مكلفان بيان ذلك، حتى يعلم أن السرقة كان بصاحب أم لا؟ فصار ذلك اختلاف في نفس الشهادة، لا في أمر رائي.

وبخلاف اختلافهم في الذكورة والأنوثة؛ لأن التوفيق ليس بممكن؛ لأن اجتماعهم وتشابهم لا يكون في حيوان واحد عادة، ولأن الشاهدين^{١١} يكلفان بيان الذكورة والأنوثة؛ لأن القيمة تحييف باختلافهما، فكان اختلافهما في نفس الشهادة

قوله: (قال، ومن شهد لرخل أنه اشترى عند فلان بآلئ، وشهد آخر أنه اشترى بآلئ وحمس مئة؛ والشهادة ماطلة) [١٠٢٦٩] أي قال في «الجامع الصغير»^{١٢}

١١ وقع بالأصل «شاهدين» والثاني من «اد» و«ام»، وفتح «وا» و«ع»، و«ام» و«ام»

١٢ ينظر «الجامع الصغير» مع شرحه جامع الكفا [ص ٣٩]

بَنَ أَنْ يَدَّعِيَ الْمُدَّعِي قُلَّ الْعَاشِرِ أَوْ أَكْثَرَهُمْ لِمَا بَيَّنَّا (وَكَذَلِكَ الْكُتَابَةُ) لِأَنَّ الْمَقْصُودَ هُوَ الْعَقْدُ إِنْ كَانَ الْمُدَّعِي هُوَ الْعَقْدُ فَصَاحِبُهُ، وَكَذَا إِذَا كَانَ هُوَ الْعَوْلَى لِأَنَّ الْعِشْقَ لَا يَنْشُئُ قَتْلَ الْأَدَاءِ فَكَانَ الْمَقْصُودُ إِثْبَاتَ السَّبَبِ (وَكَذَا

وَكَانَ الْأَسْبَبُ لِمَوْضِعِ أَنْ يَذْكُرَ هَذِهِ الْمَسْأَلَةَ بَعْدَ قَوْلِهِ: (وَإِنْ شَهِدَ أَحَدُهُمَا بِالْقَبْلِ، وَالْآخَرُ بِالْقَبْلِ وَخَمْسٍ مِنْهُ، وَالْمُدَّعِي يَدَّعِي الْقَبْلَ وَخَمْسٍ مِنْهُ؛ قُلْتُ الشَّهَادَةُ عَلَى الْقَبْلِ)؛ لِأَنَّ تِلْكَ الْمَسْأَلَةَ فِي دَعْوَى لِمَالٍ، وَهَذِهِ فِي دَعْوَى لِعَقْدٍ.

ثُمَّ صُورَةُ الْمَسْأَلَةِ فِي «الْجَامِعِ الصَّغِيرِ» «مَحْتَدٌّ عَنْ ١٠٣٨٢ رَامٍ | يَعْقُوبُ عَنْ أَبِي خَبِيبَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّهُ قَالَ فِي الرَّجُلِ يَدَّعِي عَلَى الرَّجُلِ: أَنَّهُ بَاعَهُ هَذَا الْعَبْدَ بِأَمْبٍ وَخَمْسٍ مِنْهُ دَرَاهِمٍ، فَيُكْفَرُ لِبَيْعِ الْبَيْعِ، فَيُقِيمُ عَلَيْهِ شَاهِدًا بِالْقَبْلِ وَخَمْسٍ مِنْهُ، وَشَاهِدًا بِالْقَبْلِ، فَإِنْ هَدَّ تَطَلَّ. وَكَذَلِكَ الْمَكَاتَةُ إِذَا ادَّعَاهَا الْعَبْدُ، وَأَكْثَرَ الْقَوْلَى، وَكَذَلِكَ الْحُلُوعُ إِذَا ادَّعَتْ امْرَأَةً، وَأَنْكَرَ الرُّوحُ

فَأَمَّا السُّكَّاحُ: قَوْلُ أَبِي خَبِيبَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كَانَ يَقُولُ: إِذَا حَامَتْ بِشَاهِدٍ بِشَهْدٍ عَلَى أَمْبٍ وَخَمْسٍ مِنْهُ، وَشَاهِدٍ بِشَهْدٍ عَلَى أَمْبٍ؛ حَارَتْ شَهَادَةُ بِالْقَبْلِ، وَهِيَ تَدَّعِي الْقَبْلَ وَخَمْسٍ مِنْهُ. فَأَمَّا يَعْقُوبُ وَمُحَمَّدٌ قَالَا: السُّكَّاحُ بِطَلِّ أَيْضًا. إِلَى هَذَا لَفْظُ مُحَمَّدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي «أَصْلِ الْجَامِعِ الصَّغِيرِ» وَفَضْلُ السُّكَّاحِ مِنَ الْخَوَاصِّ.

وَهَذِهِ ثَمَانُ مَسَائِلَ: الْبَيْعُ، وَالْإِجَارَةُ، وَالْكَفَالَةُ، وَالْحُلُوعُ، وَالْعِشْقُ عَلَى مَالٍ، وَالصَّنْعُ عَنْ دَمِ الْعَمْدِ، وَالسُّكَّاحُ، وَالرَّهْرُ.

ثُمَّ كُلُّ وَاحِدَةٍ مِنْهَا عَلَى وَجْهَيْنِ: أَوَّلُهُمْ يَدَّعِي هَذَا وَيُكْفَرُ، وَالْآخَرُ، أَوْ يَدَّعِي الْآخَرَ وَيُكْفَرُ هَذَا، وَقَدْ اسْتَوْفَيْنَا بَيِّنَ جَمَلَةٍ ذَلِكَ عَنْ «شَرْحِ الطَّحَاوِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ» عَدَدَ

(١) ينظر المصدر السابق [ص/ ٣٩٢ - ٣٩٤]

وَمَعَ الْأَصْلِ «الْوَيْكِر» وَاسْتَبَدَّ مِنْهَا: «وَام»، «وَام»، «وَام»، «وَام»، «وَام»، «وَام»

نَحْنُ وَالْإِعْتِدَافُ عَلَى مَا وَاصَلَ عَنْ دَمٍ لَعْنَةٍ إِذَا كَانَ الْمُدْعَى هُوَ الْمُرَادُّ أَوْ
لَعْنَةً أَوْ الْقَاتِلَ) لِأَنَّ الْمُقْصُودَ اثْبَاتُ الْعَقْدِ وَالْحَاجَةُ فَاسَّةٌ إِلَيْهِ، وَإِنْ كَانَتْ
الدَّعْوَى مِنْ جَانِبِ آخَرَ فَهُوَ بِمُتَرَلِّفٍ دَعْوَى لَدَيْنِ مِمَّا دُكِرْنَا مِنَ الرُّخْوَةِ لِأَنَّ
ثَبْتَ الْعَقْدِ وَتَحَقُّقَ الطَّلَاقِ بِغَيْرِ آيَةٍ صَاحِبِ الْحَقِّ فَتَقْبِي الدَّعْوَى هِيَ لَدَيْنِ

عَنْ عَالِيَةِ الْبَيِّنَاتِ

قَوْلُهُ: (وَيُتَعَبَّرُ انْتِقَالُ الشَّاهِدِينَ فِي اللَّفْظِ وَالْمَعْنَى)، وَمَعَ هَذَا مَذْكُورٌ مَا يَقْتَضِيهِ
الْمَوْضِعُ

أَمَّا الْبَيْعُ: إِذَا ادَّعَى الْبَائِعُ وَأَكْرَهُ الْمُشْتَرِي، أَوْ ادَّعَى الْمُشْتَرِي وَأَكْرَهُ الْبَائِعَ،
لَا تُقْبَلُ الشَّهَادَةُ إِذَا شَهِدَ أَحَدُهُمَا عَلَى الْآخَرِ، وَلَا يُعَدُّ عَلَى الْفَسْخِ، أَوْ شَهِدَ أَحَدُهُمَا
عَلَى الْآخَرِ عَلَى الْفَسْخِ وَحَمْسٍ مِنْهُ، سَوَاءٌ ادَّعَى الْأَقْلَ أَوْ الْأَكْثَرَ؛ لِأَنَّ
الْخِلَافَ وَقَعَ بَيْنَ الشَّاهِدَيْنِ فِي الْعَقْدِ، فَكُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا شَهِدَ عَلَى غَيْرِهِ عَيْنَ
شَهِدَ عَلَيْهِ الْآخَرُ، فَاحْتَلَفَ الْمُشْهُودُ بِهِ؛ فَلَمْ يَثْبُتْ عَلَى كُلِّ عَقْدٍ بِضَابِتٍ لِلشَّهَادَةِ،
فَلَمْ يُقْبَلِ الشَّهَادَةُ

وَأَمَّا قَسَا: إِذَا لَاحْتِلَافٍ وَمَعَ هَذَا فِي الْعَقْدِ؛ لِأَنَّ دَعْوَى الْبَيْعِ أَوْ الشِّرَاءِ قَبْلَ
تَسْلِيمِ دَعْوَى الْعَقْدِ، وَهُوَ يَحْتَمِلُ بِاحْتِلَافِ الدَّلِيلِ، فَوَاحْتِلَافِ الشَّاهِدَيْنِ، لَمْ يَثْبُتْ
أَحَدُ الْعَقْدَيْنِ

وَأَمَّا الْإِحَارَةُ: فَإِنْ كَانَتْ الدَّعْوَى فِي أَوَّلِ الْمُدَّةِ قَبْلَ اسْتِيفَاءِ الْمُنْفَعَةِ،
وَاحْتِلَافِ الشَّاهِدَيْنِ، لَا تُقْبَلُ الشَّهَادَةُ كَمَا فِي الْبَيْعِ؛ لِأَنَّ الْمُقْصُودَ اثْبَاتُ الْعَقْدِ،
وَقَدْ احْتَلَفَ بِاحْتِلَافِ الدَّلِيلِ.

وَإِنْ كَانَتْ بَعْدَ مُصِيبَةِ الْمُدَّةِ وَاسْتِيفَاءِ الْمُنْفَعَةِ، وَالْمُدْعَى هُوَ الْمُؤَاجِرُ؛ فَيُؤْخَرُ
دَعْوَى الْمَالِكِ، فَإِنْ شَهِدَ أَحَدُهُمَا عَلَى الْآخَرِ، وَالْآخَرُ عَلَى الْفَسْخِ وَحَمْسٍ مِنْهُ،
وَالْمُؤَاجِرُ ادَّعَى لِرِّيَاذَةٍ جَارَتْ لِلشَّهَادَةِ عَلَى الْفَسْخِ؛ لِأَنَّ الْمُدَّةَ إِذَا بَقِضَتْ يَكُونُ

وفي الزهري، إن كان المدعى هو الزهري لا يُقبل لأنه لا حطّ له في الزهري فعبرت
شهادة عن الدعوى، وإن كان المرئيهن فهو بمنزلة دعوى الدين

وَقِي الْإِحَارَةُ إِذَا كَانَ ذَيْثٌ فِي قَوْلِ الْمُتَدِّةِ فَهُوَ بَطَرٌ نَسَحَ، وَإِنْ كَانَ بَعْدَ
مُصْبِي الْمُدَّةِ وَالْمُدَّعِي هُوَ الْأَحَرُّ فَهُوَ دَعْوَى لَدَيْهِ

→ غاية البيان ←

المُتَارَعَةُ فِي وَجُوبِ الْأَجْرِ.

فَصَرَ كَرَحْلِي ادْعَى عَلَى زُحْرِي دَسًا (٥٣٨٣ م)، فَشَهِدَ أَحَدُهُمَا عَلَى الْآخَرِ،
وَالْآخَرُ عَلَى الْآخَرِ وَخَمْسٍ مِنْهُ، حَارَثَ شَهِدَتُهُمَا عَلَى الْأَهْلِ، وَإِنْ شَهِدَ أَحَدُهُمَا
عَلَى الْآخَرِ، وَالْآخَرُ عَلَى الْآخَرِ، لَا تَنْفُسُ عَمْدَ أَبِي خَبِيقَةَ، وَعَمْدَهُمَا، يُقْبَلُ عَلَى
الْأَهْلِ، وَكَذَلِكَ هُمَا، وَإِنْ كَانَ الْمُدْعَى هُوَ الْمُشْتَأْجِرُ فَهَذَا دَعْوَى الْعَقْدِ بِالْإِخْمَاعِ.

وأما الخُصُّ ، والصُّلْحُ عَنِ دَمِ الْعَمِيدِ ، وَالْيَتَقُّ عَلَى مَالِهِ : فَإِنْ كَانَ الدَّعْوَى مِنْ
الْعَبْدِ وَالْمَرْأَةِ وَالْقَاتِلِ ؛ لَا تُقْبَلُ الشَّهَادَةُ إِذَا اِخْتَلَفَ شَاهِدَانِ فِي الْمَدْيَةِ ؛ لِأَنَّ
الْفَرْضَ اثْبَاتُ الْعَقْدِ ، وَإِنْ كَانَ الْمُدَّعِي هُوَ الرُّوحُ أَوْ لِمَوْلَى (١) أَوْ وَلِيِّ الْقَصَاصِ
٢٧٠ : حَارَبَ الشَّهَادَةُ عَلَى الْأَقْلِّ ؛ لِأَنَّهُ دَعْوَى الْمَالِ ، وَذَلِكَ لِأَنَّ الْعَتَقَ وَالْعَمَلَ
الْعَلَّاقَ وَقَعَ بِاعْتِرَافِ هَؤُلَاءِ ، فَتَقْبَلُ الدَّعْوَى فِي وَجوبِ الْمَالِ ، فَصَارَ لِكَلَامِهِ فِيهِ
كَالِكَلَامِ فِي الْإِحْزَةِ بَعْدَ مُضِيِّ الْمُدَّةِ .

وَأَمَّا الْكِتَابَةُ: فَإِنْ ادَّعَى لِمَوْلَى رَالْمُكَاتِبُ مُتَكَرِّرًا لَا يُتِمَّتْ إِلَى شَهَادَتِهِمَا،
لَا الدَّعْوَى لَا تُعِيدُ، لِأَنَّ الْعِدَّةَ مُتَكَرِّرٌ مِنَ الْقَضَاءِ، وَلِأَنَّ الْيَعْتِقَ لَا يَكُونُ قَلْبَ
الْأَدَاءِ، فَكَانَ الْمَقْصُودُ إِثْبَاتَ بَعْدِهِ، وَإِنْ ادَّعَى لِمُكَاتِبٍ فَيُجِبُ دَعْوَى الْعَقْدِ لَا
نَقْلَ الشَّهَادَةِ إِذَا احْتَفِىَ الشَّاهِدَانِ فِي يَدَيِ الْكِتَابَةِ، كَمَا هِيَ لِبَيْعٍ وَالشَّرَاءِ

وَأَمَّا السَّخَّاحُ، فَإِنْ كَانَ نَرَّاحٌ بَدْعِي، وَلَمْرَأَهُ مُنْكَرَةٌ، وَاحْتَلَفَ الشَّاهِدَانِ فِي

قَالَ (فَأَمَّا النِّكَاحُ فَمِنْهُ بَعْضٌ بَالٍ وَبَعْضٌ سَتَرٌ، وَقَالَ: هَذَا بَالٌ فِي النِّكَاحِ
أَيْضًا) وَذَكَرَ فِي الْأَمَالِيِّ قَوْلَ أَبِي يُونُسَ مَعَ قَوْلِ أَبِي حَبِيبَةَ
لَهُمَا أَنَّ هَذَا خِلَافٌ فِي الْعَقْدِ، لِأَنَّ الْمُقْصُودَ مِنَ الْخِلَافِ أَنْ يَكُونَ
الْبَيْعُ.

بَابُ بَيْعِ النِّكَاحِ

الْمَهْرُ، لَا تُقْبَلُ الشَّهَادَةُ، لِأَنَّ عَرَصَ الرُّوحِ ثَابِتُ الْعَقْدِ لَا الْمَالِ، فَكَانَ الْإِحْلَافُ
فِي الْمَهْرِ، إِحْلَافًا فِي الْعَقْدِ، فَلَا تُقْبَلُ شَهَادَةُ، وَإِنْ كَانَتِ الْمَرْأَةُ هِيَ الْمُدْعِيَّةُ
فَهِيَ دَعْوَى لِمَالِ عَدُوِّ أَبِي حَبِيبَةَ عَلَيْهِ السَّلَامُ، حَتَّى لَوْ ادَّعَتْ النِّكَاحَ بَالٍ وَحَمْسَ مَنَةٍ
وَأَحْلَفَ الشَّاهِدَ، وَابْتِكَحُ جَائِزٌ [بِأَمْرِ] عَدُوِّ أَبِي حَبِيبَةَ، وَعِنْدَهُمَا لَا تُقْبَلُ
الشَّهَادَةُ، وَلَا تُقْصَى بِالنِّكَاحِ.

قَالَ فَحَرُّ بْنُ عَبْدِ قَاصِمٍ خَدَّاءُ فِي الشَّرْحِ الْحَامِعِ الصَّغِيرِ: «وَذَكَرَ فِي السُّنَنِ
مِنْ «الْأَمَالِيِّ» قَوْلَ أَبِي يُونُسَ مَعَ أَبِي حَبِيبَةَ:

وَحَقُّ قَوْلِهِمَا أَنَّ الْمُقْصُودَ ثَابِتُ الْعَقْدِ، وَالنِّكَاحُ بِأَمْرِ غَيْرِ نِكَاحٍ بَالٍ
وَحَمْسَ مَنَةٍ، فَوَقَعَ الْإِحْلَافُ إِذَنْ فِي الْمَشْهُودِ بِهِ، كَمَا فِي النَّصِّ، وَلَا تُقْبَلُ شَهَادَةُ
وَوَجْهُ قَوْلِ أَبِي حَبِيبَةَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: أَنَّ الْمَالَ تَبَعٌ فِي بَيْعِ النِّكَاحِ، لِأَنَّ الْمُقْصُودَ مِنَ
النِّكَاحِ هُوَ مَنَتُ الْبَيْعِ، وَلا يَزِيدُ الْوُجُوهَ وَالْمَالُ تَبَعٌ.

أَلَا تَرَى أَنَّهُ بَعْدَ النِّكَاحِ بِلَا سَمْعٍ لِمَهْرٍ، وَيُسَمَّى النِّكَاحُ مِنْ لَا يُنْفَكُ
التَّصَرُّفُ فِي الْمَالِ، كَالْأُجْرِ وَالْعَمَلِ، وَقَدْ اتَّفَقَ الشَّاهِدَانِ عَلَى الْأَصْلِ - وَهَذَا مِنْ
النَّصِّ - فَيُنْصَبُ بَدَلُكَ وَلَا تُنْظَرُ: ١٠٣١. لِي لَا اخْتِلَافَ فِي نَصِّ وَهُوَ مُسَدَّدٌ
لَا حُكْمَ لِلْبَيْعَةِ إِلَّا تَغْيِيرُ الْأَصْلِ

وَقَالَ الْأَصْلُ فِي الْمَدِينَةِ: «مِنْ بَيْعِ النِّكَاحِ» وَابْتِكَحُ جَائِزٌ [بِأَمْرِ] عَدُوِّ أَبِي حَبِيبَةَ عَلَيْهِ السَّلَامُ

«مِنْ بَيْعِ النِّكَاحِ» وَابْتِكَحُ جَائِزٌ [بِأَمْرِ] عَدُوِّ أَبِي حَبِيبَةَ عَلَيْهِ السَّلَامُ

ولا يبي حصة - ٢ - أن المال في سكك نبي، ولا قبل له الحار
والأردواح والمثلث ولا اختلاف في ما هو الأصل فثبت. ثم إذا وقع الاختلاف
في شيء ينقص بالآقل لاثباتهم عليه، يسوي دعوى أهل المال وأكرههم في
نصحيح

ألا نرى أن لعقد لا يثبت بفساد المهر، ولا يتطل منه، فكذلك لا يحسب
اختلافه، فإذا لم يحتجب الأصل باختلاف الشئ، بقي المهر مفرداً، فينقص بأقل
مقدارين؛ لأنهما اتفقا عنه، وهو متيقن، كما في دعوى المال، باختلاف الشئ
لأنه من ثمة أصل كالمنع، ولهذا لا يصح مدور ذكر نفس، فكذلك دعوى
لعقد

وأما الزهن فإن دعوى لراهن وحسب شهادته، لا تثبت شهادته، لأنه لا
حكمة في الزهن؛ لأن حصة الزهن من مخرنهن فكذلك الشهادة بلا دعوى، فلا
تثبت، لأن للدعوى ثم يؤخذ من الشريهن

وإن ادعى المخرنهن فشهد أحدهما على ثوب والآخر على ثوب وحسب منزه،
حركات شهادتهما على الأقر، لأن الاختلاف وقع في أحوال الثوب، والثوب يصح
بدهر، فينقص شهادتهما على الأقل، كما في المثلث
قوله (ينقص بالآقل لاثباتهم)، أي ينقص بالسكك بأقل مقداره،
دعوى شاهد على ذلك

نونه (يسوي دعوى أهل المال وأكرههم في صحيح)

قد فيه بطل، يعني أن يكون حدث له زوج في يد، فإن يد
من نفس بالآقل ولا فلا، لأن منك يقع بطل لا خلاف، في دعوى

ثم قيل لاختلاف فيما يد كات المرأة هي المدعنة وفيما يد ك
المدعي هو رزخ بجمع على أنه لا تقل، لأن مقصودها قد يكون مال
ومقصودها ليس إلا العقد.

وقيل الخلاف في الفصلين وهذا أصح والوجه ما ذكرناه، والله أعلم

المدعي مفرداً، فصار مدعي الدين، وقد صرح محمد بن بدوي الأكثر في
رواية «الجامع الصغير»، وقد بته قبله.

قوله: (وقيل لخلاف في الفصلين، وهذا أصح) (٢١٠٠، ٢١٠١، أي، اختلاف
بين أبي حيفة وصاحبه في الفصلين جميعاً، يعني فيما يد، كان مدعي استحاح
الرجل أو المرأة.

ولما في قوله: (وهذا أصح)، نظر؛ بما أنهم لم يدكروا الخلاف في «شروح
الجامع الصغير»، وكذا لم يدكروه في «شرح الطحاوي»، فيما إذا كان المدعي
هو الروح، نل قلوا: لا نفس الشهادة؛ لأن الاختلاف وقع في العقد، وقد مر
بيانه.

قوله: (والوجه ما ذكرناه) أشار به إلى ما ذكر من دليل الطرفين عند قوله
(لهما أن هذا اختلاف في العقد) إلى احرم ذكره،
والله أعلم بالصواب

تَبَّ مِنْكَ مُوَرِّثٌ لَا يَقْضِي بِدَلْوَرِثٍ حَتَّى يَشْهَدَ الشُّهُودُ أَنَّهُ مَاتَ وَتَرَكَهَا
مِيرَاثًا لَهُ عِنْدَ أَبِي خَبِيعَةَ وَتُحْتَدِثُ بِهِ، جَلَا قَالَا لِأَبِي يُوسُفَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - هُوَ يَقُولُ

عَنْ عَمَلِهِ سَيِّدَانِ

عِنْدَ الْمَوْتِ وَتَبَّ مِنْكَ الْوَارِثُ،

وَعِنْدَهُمَا، يُشْتَرَطُ الْحَرُّ وَالْإِسْقَانُ فِي الْمِيرَاثِ؛ لِأَنَّ مِنْكَ لَوَارِثٌ مِنْكَ
مُسَجَّدٌ؛ بِدَلِيلٍ أَنَّ مَا كَانَ صَدَقَةً عَنِ الْمَوَرِّثِ يَجِبُ لِلْمَوَرِّثِ وَإِنْ كَانَ عَيْ، بَلَّغَ
كَانَ مِنْكَ مُتَجَدِّدٌ، فَلَا بُدَّ مِنْ إِبْرَاطِ الْمَلِكِ لَهُ ابْتِدَاءً، وَدَلِيلُ الْحَرِّ وَالْإِسْقَانِ، بَارُ
يَقُولُ الشُّهُودُ: شَهِدُوا أَنَّهُ مَاتَ وَتَرَكَ هَذَا الشَّيْءَ مِيرَاثًا لِهَذَا، وَلَكِنْ لَمَّا أَتَتْ الشُّهُودُ
بِذِ الْمَوَرِّثِ عِنْدَ الْمَوْتِ، بَانَ شَهِدُوا عَلَى أَنَّهُ مَاتَ وَهَذَا الشَّيْءُ فِي يَدَيْهِ، أَلَيْسَ
الْمِنْكَ لَهُ عِنْدَ الْمَوْتِ؛ لِأَنَّ الْيَدَ حِينَئِذٍ تَصِيرُ يَدَ مِنْكَ بِالصَّمَايِ، وَالْأَمَانَةُ مَقْصُودَةٌ
عِنْدَ الْمَوْتِ بِالتَّحْقِيقِ، هُوَ شَهِدُوا عَلَى الْمَلِكِ عِنْدَ الْمَوْتِ؛ جَارَ وَأَعْنَى عَنِ جَرِّ
وَالْإِتْعَالِ؛ لِأَنَّ الْمِنْكَ عِنْدَ الْمَوْتِ سُبُّ التَّوَرِثِ، فَكَذَا إِذَا شَهِدُوا عَلَى الْيَدِ عِنْدَ
الْمَوْتِ، فَصَارَ كَأَنَّهُمْ شَهِدُوا عَلَى أَنَّهُ مَاتَ وَتَرَكَ مِيرَاثًا

وَبَدَّ الْمُتَعَمِّرَ وَالْمُسْتَوْذِعَ كَيْدَ الْمُعَمِّرِ وَ الْمُودِعَ؛ لِأَنَّهُمَا يَأْتِيَانِ عَنْهُمَا، بِحَلَا
مَا إِذَا شَهِدُوا أَنَّ هَذَا الشَّيْءَ كَانَ فِي يَدِ هَذَا الْمُذْعِي مَدَّ شَهْرٍ، حَيْثُ لَا تُقْبَلُ
شَهَادَتُهُمْ فِي ظَاهِرِ الرُّوْيَةِ، جَلَا قَالَا لِقَ رُوْيِي عَنْ أَبِي يُوسُفَ (١).

وَجَهْ قَوْلُهُ أَنَّ الْيَدَ مَقْصُودَةٌ كَالْمِنْكَ، وَلَوْ شَهِدُوا أَنَّ هَذَا الشَّيْءَ كَانَ مِنْكَ
بِالْأَمْسِ، تُقْبَلُ، فَكَذَا إِذَا شَهِدُوا أَنَّهُ كَانَ فِي يَدِهِ بِالْأَمْسِ، وَدَلِيلُكَ لِأَنَّ هَذَا شَيْءٌ
مَتَى تَبَّ أَنَّهُ كَانَ فِي يَدَيْهِ؛ تَبَّ أَنَّ يَدَ الْمُذْعِي عَلَيْهِ حَدِيثُهُ، فَيُؤَمَّرُ بِالْإِعَادَةِ إِلَيْهِ،
كَأَنَّ لَوْ أَقَرَّ الْمُذْعِي عَلَيْهِ بِكَوْنِ الشَّيْءِ فِي يَدِ الْمُذْعِي، وَكَمَا لَوْ شَهِدُوا أَنَّهُ كَانَ فِي
يَدِ فُلَانٍ يَوْمَ مَاتَ، أَوْ شَهِدُوا بِأَلْحَدِ بَيْنَ مُذْعِي.

(١) وقع بالأصل: اقتصار عن إمامنا وكتب من إمامنا، وفتح ادواع، واقرأ

(٢) ينظر: شرح الجامع الصغير للناصحان [ق، ١٩٧].

إِنْ مِنْكَ أَنْوَارٌ مِثْلُ الْمَوْرَثِ فَضَارَتْ الشَّهَادَةُ بِأَحْلَافِ الْمَوْرَثِ شَهَادَةُ بِهِ
لِلْمَوْرَثِ، وَهَذَا يَقُولَانِ إِنْ مِنْكَ أَلْوَارِثُ مُتَّحِدَةٌ فِي حَقِّ الْغَنَى حَتَّى يَحْبَ عَلَيْهِ

﴿عَلَى الْيَدِ الْيَمَانِ﴾

وَوَجْهُ الظَّاهِرِ أَنَّ يَدَ الْمُدَّعِي رَاقِلَةٌ لِلْحَالِ، فَلَا تُؤْمَرُ بِالْإِعَادَةِ بِهِ إِلَّا عِدَّةُ
الْيَمِينِ بِكَوْنِ الشَّيْءِ حَقًّا لَهُ [٢١] ١٠٢٧، وَلَمْ يُتَيَسَّرْ بِذَلِكَ لِأَنَّ الْأَيْدِيَ مُحَلِّمَةٌ بِأَنْ
مِنْ يَدٍ عَارِيَّةٍ، وَيَدٍ وَدِيعَةٍ، وَيَدٍ عَضْبٍ، وَغَيْرِ ذَلِكَ، وَحُكْمُهَا مُحَسَّنٌ، بَعْضُهَا
يُوجِبُ [١٥] ١٠٣٨، الْإِعَادَةَ، وَبَعْضُهَا لَا، فَيُرَدُّ كَأَنَّ الْأَيْدِيَ مُجْتَمِعَةٌ، كَأَنَّ الشَّهَادَةَ
عَنِ الْيَمِينِ شَهَادَةٌ عَلَى الْمَخْهُولِ، فَهِيَ تَجِبُ لِإِعَادَةِ الْيَدِ الْمُدَّعِي بِالشَّيْءِ

بِحِلَافِ الشَّهَادَةِ عَلَى الْيَدِ حَيْثُ لَحُوبٌ، لِأَنَّهَا شَهَادَةٌ عَلَى الْمَغْنُومِ، لِأَنَّ أَيْدِيَ
عِدَّةِ أَمْوَالٍ تَصِيرُ وَاحِدَةً، لِأَنَّهَا تَصِيرُ يَدَ مَنْ يَسْطَرُ الْحِفْظَ وَالتَّحْقِيلَ، وَبِحِلَافِ
يَدٍ أَوْ مُدَّعِيٍّ عَلَيْهِ بِأَنَّ أَيْدِيَهُ كَانَ الْمُدَّعِي، إِذَا لَفَّ أَوَّلَ الشَّيْءِ الْمَخْهُولِ صَحِيحٌ،
بِحِلَافِ الشَّهَادَةِ الْمَخْهُولِ، وَبِحِلَافِ مَا يَدَا شَهِيدٍ عَلَى إِفْرَاقِ الْمُدَّعِي عَلَيْهِ أَنَّهُ
أَحَدٌ مِنَ الْمُدَّعِي، لِأَنَّ الْأَحَدَ مُوَحِّدٌ بِلَزْزَةِ شَرْعٍ، يَقْوَاهُ حُجَّةٌ «عَنِ الْيَدِ مَا أَحْدَثَ
حَتَّى تَرُدَّهُ».

أَوْ يَقُولُ: إِنْ يَدُ صَاحِبِ الْيَدَانِ بِالْمُعَاذَةِ، وَقَدْ شَهِدَا بِمُدَّعِيٍّ بِالْحَبْرِ،
أَوْ بِالْحَبْرِ كَالْمُعَاذَةِ، فَلَا تَحْوَرُ بِقَصْرِ الْيَدِ الَّتِي ثَبَتَتْ بِالْمُعَاذَةِ بِمَا ثَبَتَ بِالْحَبْرِ،
وَيَدَا شَهِيدَا عَلَى مَخْهُولٍ كَمَا ذَكَرْنَا

«ذَكَرَ فِي «الْإِشْمَالِ» فِي قِسْمِ «الْمَبْسُوطِ» فِي بَابِ الدَّعْوَى فِي الْحَبْرِ مِنْ
تَحْتِ الدَّعْوَى غَوْلَ الشَّهَادَةِ عَلَى الْإِزْثِ مَرَاتِحُ

مِنْهَا أَنْ يَشْهَدُوا أَنَّهُ كَانَ لِمَوْرَثِهِ، حَتَّى يُؤَقِّدُوا بِهِ مَوْرَثَهُ لَا يَقُولُ: لِأَنَّ

الاستبراء في الجدة سورونه، ويحل لنورث العبي ما كان صدقة على
النورث الصغير ولا ثد من الثل، إلا أنه يكتفي بالشهادة على قدم من

النورث إن كان حياً ولمدعي لمن يحضيم، وإن كان ميتاً فثبت لملك بالمت
حالياً محالاً.

ومنها أن يدركو ميت، لأن الشهادة على لملك بالتامع لا صح
ومنها أن يوتوا، وخه الاستحقاق حتى لو قوا أخوة مات وتركه ميتاً،
لا تفضل ما لم يقبوا أخوة لأبيه، أو لأمه، أو لهما، لأن الإرث يختلف باختلاف
الجهات.

ومنها أن يخرؤ الميت إليه حتى لو قاتوا كان لأبيه، ولم يقبوا مات
وتركه ميراثاً، أو يقولوا كان بعده، ولم يقولوا مات وتركه ميراثاً لأبيه، ثم يوت
مات فتركه ميراثاً لا يقتل.

وعند أبي يوسف أجراً بين بشرط أن يقولوا، مات وتركه ميراثاً، عرته
يثنان لينة عن عدد بورنة لتتصا.

لأبي يوسف أحنف أنه لو أقام لينة أن المدعى عليه أقر بالله كان لأبيه
يقضي له وإن لم يثبوت مات وتركه ميراثاً، كذلك ههنا

ولهما أنه لا يصير حصماً مع المدعى عليه إلا بخر لملك، والشهادة لا
حكم لها إلا على حصم، بخلاف مسألة الإفرا، لأنه ثبت الحكم بعبه، فعز
حصماً بدون لحر

(١) وقع بالأصل: «...» والمصنف من «...» و«...» و«...» و«...» وهو ما في نسخة
في «...» من نسخة «...» من نسخة «...» من نسخة «...» من نسخة «...» من نسخة «...»
— تركيا/ (رقم الحفظ: ١٣٤)

الموت وقت الموت بثبوت لا يتقال صرورة . . .

في غاية البيان

فإن شهدوا أنه كان لأبيه ترك ميراثه، ولم يبقوا لا يعلم له وارث سواء،
إن كان له وارث فهو ممن يرث في حال دون حال، لا ينقص، لأنه يحتمل أن
لا يتحقق له، وإن كان ممن يرث على كل حال، ينظر انقاضي، ثم
ينقص كونه.

أما النظر: فاحتياط، وأما الدفع: فلأن من لا يتحقق طهر ولا مراجع
وفي الزوج والزوجة: ينقص بأقل النصيب الربع ولهم عند أبي حنيفة
وأبي يوسف.

وقال محمد - وهو رواية عن أبي حنيفة - ما كثرهما، لأن الأصل: إكمال،
ونقص عارض.

وأبو يوسف يقول: الأقل يقين، والأكثر شك، فلا يصار إليه.
وليس الأصل ألا يكون له وارث، وبأحد لقاصي كميلاً ما يدفع عندهم
حظاً

وعند أبي حنيفة لا يأخذ قال: رأيت لؤثم يخذ كميلاً ألا ادفع له حقه.
إن قديراً لا يعلم له وارثاً بهذا الموضع، يكفي عند أبي حنيفة، وعندهم: لا
يكفي، لأنه لا يتبين أن لا وارث بموضع آخر.

ولأبي حنيفة رحمه الله: ما روي أن لؤثم قال للشهدين على الإرث
[٢٧١]، «هل تعلمون له وارثاً غير فيكم؟» [٢٨٥]، ولأن الشهود يفتنون على ما

دفع بالأصل: أن يكون راتب من الـ ١٠٠، واج: دفع: دفع: وهو المضاف
دفع في: الشامل في شرح لمجرد: شمس لائمة البهي [٢٨٥]، محصور مكتبة وبي ادب
أبدي: ترك: (رمم المحظ: ١٣٢٠)

١٠ ثم ينظر به بعد سماع بهذا الخط، والسيور في هذا باب ب ح ح ج أبو ذر في كتابه الترمذي

وكذا عني قدام يده على ما ذكره إن شاء الله، وقد وجدت لشهادة على اليد هي مسألة الكتاب لأن يد المتعير والمودع والمستأجر قائمة مقدم يده فعني ذلك عن الجر ولتقل (١٥٥)

قال: وإن شهدوا أنها كانت في يد فلان مات وهي في يده حازت الشهادة لأن الأيدي عند الموت تثقل يد منك بواسطة الصدور والأمانة تصير متضمنة بشبهة قصار يمنية الشهادة على قدم منك وقت الموت

في غاية البيان

عندهم لا غير، فلا يؤخذ عليهم غيره^(١)، إلى هذا لفظ الشامل.

وقال قاضي خان في «شرح الجامع الصغير» «فالحاصل عند بي حيلة ومحمد لا يقتضي توارث ما لم يشهدوا على الاتقان بصد، أو على الجث عند الموت، أو على ما يقو مقام يملك، وهو اليد عند الموت»^(٢).

قوله (وكذا على قيام يده)، أي يكتفي بشهادة على قيام يده عند الموت قوله (عني ما ذكره)، إشارة إلى ما ذكره بقوله، (لأن لأندي عند الموت تثقل يد ملك).

قوله: (وإن شهد أنها كانت في يد فلان)، أي في يد أبيه، وبه صرح

١- باب في ميراث ذوي الأرحام [رم/ ٢٩٠٤]. والثاني في «الس بكرى» في كتاب المرافعة ميراث ذوي الأرحام دون الميراث [رم/ ٦٣٩٤]، وحمد في «المعد» [٣٤٧١٥]، وغيرهم من طريق ابن ربيعة، قوله أبيه، فإن مات وخل من خروجه، وأني يتي يتي يميزه فقال السو له وارثا، أو د رحم، فلم يجدوا له وارثا، ولا وارثا، فقال رؤس له يتي وأخطوه الكبر من خروجه، لفظ أبي دود

٢- المعين «مسند جيد» نظر المحرر لشرح بعض الآثار بقين [٢٨٥ ١٦].
(١) نظر الشامل في شرح مسند أبيه يسمى الأئمة السبع [٢٨٥ ١] محطوط مكتبه وفي السبع أمدي - تركيا/ (وقم الحفظ. ١٣٤٠)

(٢) بنظر: «شرح الجامع الصغير» لفاصيحان [ق/ ١٩٧]

وإن قالوا لم نحل حينئذٍ شهادتها كانت في يد المدعي منذ أشهر، لم
تقبل، وعن أبي يوسف أنها تقتل لأن يده منصودة كأيديك، ولو شهدوا أنها
كانت منك تفسد هكذا، هذا صار كما إذا شهدوا بالأشياء من المدعي وخطه
نظام وهو قولهما أن الشهادة قامت بسخاويل لأن اليد منضبة وهي متروكة
إلى منك وأمانة وضمان فتعذر القصص بإعادة لمحبوب، بخلاف لمالك لأنه
معلوم غير مخيف، وبخلاف الآحاد لأنه معلوم وحكمه معلوم وهو وحسب

وَيَدُ يَدَيْهِ

لصدر الشهيد في «شرح الجامع الصغير» حيث قال: وإن شهدوا أنها كانت في
يد أبيه مات وهي في يده، حارت الشهادة، لأنهم لما شهدوا باليد له وقت
الموت؛ فقد شهدوا باليد له وقت الموت؛ لأن يده لا تحو، إنما أن يكون يد
منك، أو يد عصب، أو يد أمانة

وإن كانت يد منك فلا شك

وإن كانت يد عصب: نصير يد منك بالضرورة

وإن كانت يد أمانة نصير يد عصب بالتحصيل، فنصير يد منك، دل أنهم
شهدوا باليد له وقت الموت، فيثبت القل أي الورثة بالضرورة

وزوي عن الحسن أنها لا تقبل؛ لأنهم شهدوا به [٣٥٦ م] يده منضبة
والأصح: أنها تقبل؛ لما مر من الجواب.

قوله (وإن قالوا لم نحل حينئذٍ شهادتها كانت في يد المدعي منذ أشهر، لم

حل)

ارتد، ولأن يَدِي لَيْسَ مُعَايِنٌ وَيَدُ الْمُدَّعِي مَشْهُودٌ بِهِ، وَلَيْسَ الْحَبْرُ كَالْمُعَايِنَةِ
وإِذَا أَقَرَّ بِدَلَالَةِ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ دُفِعَتْ إِلَى الْمُدَّعِي؛ لِأَنَّ الْجِهَانَةَ فِي الْمُتَرَدِّ
بِهِ لَا تَنْفَعُ صِحَّةَ الْإِقْرَارِ.

وَمِنْ شَهِيدٍ شَاهِدَانِ أَنَّهُ أَقَرَّ أَنَّهَا كَانَتْ فِي يَدِ الْمُدَّعِي دُفِعَتْ إِلَيْهِ لِأَنَّ
الْمَشْهُودَ بِهِ هَاهُنَا الْإِقْرَارُ وَهُوَ مَعْلُومٌ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ

عَلَيْهِ السَّلَامُ

وَأَرَادَ بِالْمُدَّعِي الرَّحْلَ لِحَيِّ الْمَذْكُورِ، وَأَمَّا قَبْلَهُ سَالِحِي، لِأَنَّهُمْ إِذَا شَهِدُوا
لَمَيْتٍ وَقَالُوا إِنَّهَا كَانَتْ فِي يَدِهِ وَقَدْ لَمُوتٍ، تُقْبَلُ أَمَّا قَبْلَهُ
قَوْلُهُ (وَلَا أَقَرَّ بِدَلَالَةِ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ)، أَيْ: أَقَرَّ بِأَنَّ الدَّادَ كَانَتْ فِي يَدِ
الْمُدَّعِي، وَبَيَانُهُ مَرَّ قَتْلَ مَدَا

قَوْلُهُ (لَا أَنَّ الْجِهَانَةَ فِي الْمُتَرَدِّ بِهِ لَا تَنْفَعُ صِحَّةَ الْإِقْرَارِ)، وَأَمَّا يَجِبُ عَلَيْهِ
بَيَانُ ذَلِكَ، كَمَا إِذَا أَقَرَّ أَنْ يَمْلِكَ عَلَيْهِ شَيْئًا؛ يَجِبُ عَلَيْهِ بَيَانُهُ
قَوْلُهُ (وَهُوَ مَعْلُومٌ)، أَيْ: الْمَشْهُودُ بِهِ - وَهُوَ الْإِقْرَارُ - مَعْلُومٌ، وَالْمَحْذُورُ
هُوَ الْمُتَرَدِّ بِهِ، وَالْجِهَانَةُ بِهِ لَيْسَتْ بِمَانِعَةٍ لَصِحَّةِ الْإِقْرَارِ

وَاللَّهُ أَعْلَمُ

بَابُ

الشَّهَادَةُ عَلَى الشَّهَادَةِ

قَالَ: الشَّهَادَةُ عَلَى الشَّهَادَةِ حَاطَرَةٌ فِي كُلِّ حَقٍّ لَا يَنْقُطُ بِالشَّكِّ وَهَذَا
مُسْتَحْسَنٌ لِشِدَّةِ الْحَاجَةِ إِلَيْهَا، إِذْ شَهِدَ الْأَصْلُ فَلَا يَفْجُرُ عَنْ أَدَاءِ الشَّهَادَةِ
لِقِصْرِ الْعَوَارِضِ، فَلَوْ لَمْ تَحْزَرْ الشَّهَادَةُ عَنِ الشَّهَادَةِ أَذَى إِلَى نَوَاءِ الْحُقُوفِ.

— عَمَّا فِي بَابِ —

بَابُ

الشَّهَادَةُ عَلَى الشَّهَادَةِ

— عَمَّا فِي بَابِ —

لَقَدْ قَرَعَ مِنْ شَهَادَةِ الْأَصْلِ شَرْعٌ فِي شَهَادَةِ الْقَرَعِ، لِأَنَّ الشَّرْعَ عَنِ الْأَصْلِ
فَيَحْزُرُ وَحُودًا، فَأُخِّرَ وَضْعًا لِمَا نَسَبَ

قَوْلُهُ (قَالَ: الشَّهَادَةُ عَلَى الشَّهَادَةِ حَاطَرَةٌ فِي كُلِّ حَقٍّ لَا يَنْقُطُ بِالشَّكِّ). أَيْ:
ذَلِكَ الْمُدْوَغِي فِي «مُخْتَصَرِهِ»

وَأَرَادَ بِكُلِّ حَقٍّ لَا يَنْقُطُ بِالشَّكِّ عَنِ الْحُدُودِ وَلِقِصَاصِ، وَهَذَا الَّذِي ذَكَرَهُ
مُسْتَحْسَنٌ، وَالْقِيَاسُ: إِلَّا تَحْزُرْ كَمَا فِي «شَرْحِ الْأَنْطِقِ»

وَجَنَّةُ الْقِيَاسِ: أَنَّ الشَّهَادَةَ عِبَادَةٌ وَجِبَ دَأُؤُهَا عَلَى شَهِدِ الْأَصْلِ، فَلَا يَحْزُرُ
يَسْمَ غَيْرَهُ مَقَامَهُ، كَالصَّلَاةِ وَالصُّوْمِ وَمِثْلِ الْعِبَادَاتِ

وَوَجْهُ الِاسْتِحْسَانِ أَنَّ شَهِدَ الْأَصْلَ فَلَا يَفْجُرُ عَنْ أَدَاءِ أَمْرِهِ بِشَهَادَةِ نَفْسِهِ،
لَمْ يَحْزُرْ، أَوْ الْعَرَضُ، أَوْ الْحُزْتُ، فَلَوْ لَمْ تَحْزَرْ لَشَهَادَةُ عَنِ الشَّهَادَةِ، لَتَوَيْتَ
حَقُّ سَائِرِ، إِلَّا أَنَّ فِي الشَّهَادَةِ عَنِ الشَّهَادَةِ شُبْهَةً مِنْ حَيْثُ نَهَى بَدَلًا، لِأَنَّهُ

— عَمَّا فِي بَابِ — (ص ٢٢١)

— عَمَّا فِي بَابِ — (ص ٢٠٠)

— عَمَّا فِي بَابِ — (ص ٢٠٠)

وَبِهَذَا جَوَزْنَا لَشَهَادَةِ عَلَى الشَّهَادَةِ وَبِ كَثْرَتِ، إِلَّا أَنَّ فِيهَا شُبُهَةً مِنْ حَيْثُ
بُذِلَتْهُ أَوْ مِنْ حَيْثُ إِنَّ فِيهَا رَدَّةٌ اخْتِمَالٍ، وَقَدْ أُمِّكُنَ الْإِخْتِرَارُ عَنْهُ بِجَسَرِ

﴿عَلَيْهِ السَّلَامُ﴾

فَنَمَتْ مُقَامَ شَهَادَةِ الْأَصْلِ، وَلَا نَدَالُ لَا مَدْحَلُ لَهَا فِي الْحُدُودِ وَالْقَصَاصِ، فَلَمْ نُقِرْ
لَشَهَادَةِ عَلَى الشَّهَادَةِ مَعَهَا، كَشَهَادَةِ الرَّجُلِ مَعَ السَّيِّءِ.

وَعَدَّلَ فِي الْإِشَارَاتِ الْأَسْرَارِ^(١) بِأَنَّ التَّهْمَةَ^(٢) فِي شَهَادَةِ الْفُرُوعِ ثَلَاثَةٌ، وَكَ
فِي شَهَادَةِ الْأَصُولِ، فَكَانَتْ التَّهْمَةُ مِنْ وَخْبَيْنِ، وَقَدْ أُمِّكُنَ الْإِخْتِرَارُ عَنْ عِيهِ
رَدَّةً^(٣) [٢٧٢/١] فِي جُمْلَةٍ، فَلَمْ تُقَلَّ هَذِهِ الشَّهَادَةُ فِيمَا لَا يَثْبُتُ مَعَ الشُّبُهَاتِ
كَالْحُدُودِ، وَهَذَا مَذْهَبُنَا.

وَقَالَ الشَّافِعِيُّ^(٤) تُقَلُّ فِي ٥٠٢٨٦ | الْقَصَاصِ وَحَدُّ الْقَذْفِ^(٥)، وَفِي بَيْتِ
الْحُدُودِ لَهُ قَوْلَانِ^(٦)، كَذَا فِي «شرح الألف»^(٧)

اِخْتِجَ: بِأَنَّهُ حَقُّ الْآدَمِيِّ كَسَائِرِ خُفُوقِ، وَحَوَائِهِ مَا قُلَّ.

وَقَالَ الْفَقِيهُ أَبُو اللَّيْثِ فِي «اِخْرَاجَةِ الْعُقَّةِ»^(٨) «خَمْسَةُ أَشْيَاءَ لَا تُقَلُّ فِيهَا الشَّهَادَةُ
عَنِ الشَّهَادَةِ: كِتَابُ الْقَاصِي إِلَى الْقَاصِي، وَحَدُّ الرُّمَّا، وَالسَّرِقَةُ، وَالْقَصَاصُ،
وَالْقَذْفُ، وَحَدُّ شُرْبِ الْخَمْرِ»^(٩).

وَقَالَ فِي أَوَّلِ كِتَابِ الْكَمَالَةِ مِنْ «الْأَحْكَاسِ»^(١٠) «قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ^(١١)

(١) أَي: تَهْمَةُ الْكُذْبِ، كَذَا جَاءَ فِي حَاشِيَةِ «فتح» ١٠ و ١١م

(٢) بِمَعْنَى شَهَادَةِ الْأَصُولِ كَذَا جَاءَ فِي حَاشِيَةِ الْأَصْلِ، وَ«فتح» ١٠ و ١١م

(٣) يَنْظُرُ «لَا» لِلشَّافِعِيِّ [٥٧٠/٧] وَ«الْحَاوِي» لِكَبِيرٍ بِلَمَارْدِي [٢١٩/١٧] وَ«لَيْسَ» فِي مَعْنَى
الشَّافِعِيِّ لِشِيرَازِي [٢٧٢/ص].

(٤) وَالْأَصَحُّ مَعَهُمَا الْمَعْنَى يَنْظُرُ «الْحَاوِي» لِكَبِيرٍ بِلَمَارْدِي [٢١٩/١٧] وَ«رُصَّة» لِطَالِبٍ بِلَمَارْدِي
[٢٨٩/١٠].

(٥) يَنْظُرُ - «شرح مختصر القدوري» لِلْأَفْطَحِ [٣٠٠/ق]

(٦) يَنْظُرُ «اِخْرَاجَةُ الْعُقَّةِ» لِأَبِي اللَّيْثِ السَّمُرْقَانْدِيِّ [٣١٧/ص]

الشهود فلا تقل فيما تدرى بالشهادات كالحُدود والخصاص ويحوز شهادة
ساهدس على شهادة شاهدتين.

وقد الشافعي لا يحوز، لا لأربع على كل أصب اثبات كل شاهدتين
في مقام شهيد واحد فصار كالمزائين

في المواد محمد بن رستم «يحوز في التقرير العنوي، والشهادة على الشهادة»
قوله، (ويحوز شهادة ساهدس على شهادة شاهدتين)، هذا لفظ القُدوري
في المختصره^(١).

قال في «شرح الأقطع»: «وانه يس أن يكون شهود لربع أربعة على كل
واحد من شهادتي الأصل ثاب^(٢)».

وقال مالك رحمته الله، «تحوز الشهادة على الشهادة في الحُدود والخصاص كلها،
دلت أن تشهد شاهدان على شهادة شاهدتين بشهادتهما جميعاً على شهادة رجل
واحد من الشاهدين الأوثين، ولا يصح أن يشهد واحد منهما على شهادة واحد من
شاهدي الأوثين، ولشهادة على الشهادة في الرثا حائره، وذلك أن يشهد أربعة
على شهادة كل واحد من شهود الأضي الأربعة»^(٣) إلى هنا لفظ كتاب «التصريح»
لأصحاب مالك رحمته الله.

وقال الشافعي رحمته الله، «يشهد على كل شهيد شاهدان، وإن شهد على شهادتهما
جميعاً؛ حار على أقسب القوتين، كما ذكر في «وجزهم»^(٤).

(١) ومع بالأصل «في مرشد» والمعنى من «أ»، «و»، «ع»، «واض».

(٢) ينظر: «مختصر القُدوري» [ص/ ٢٢١].

(٣) ينظر: «شرح مختصر القُدوري» للأقطع [ق/ ٣٠٠].

(٤) ينظر «التصريح» في هذه الإمام مالك لايس لعلاب [٢٤٨/١].

(٥) ينظر «الوسيلة» مع العرير شرح الوجيز» لعرالي [١١٧/٣].

وإذا كان على رجل أن يشهد على شاهد آخر فلا يشهد به إلا شاهد آخر، ولا
يقل شهادة الأصل من الموقوف فيها، فإذا شهد شاهد آخر فقل

باب شهادة رجل على رجل

وعنه أحمد بن حنبل: إذا شهد رجل على رجل في شهود الدعاء على رجل
من شهود الأصل، جاز.

وقال بعض أصحابه: لا تثبت حين تشهد أربعة كل اثنين من شهودهم
على واحد من شهود الأصل، إذا لم يكن بينهم يسمى به «المسوعب».

وحديث من قال بحوار شهادة واحد على واحد، حديث، لأن كل واحد من
بصر عينه ثم مقدم أصلي، فهو شاهد لأصله حذر، فكذا إذا شهد الفرعان

ووجهه أن شرط الأربعة في الفروع أن كل فرع من فرعين مقدم أصلي، واحد
هو شاهد واحد من الأصلين على شهادة نفسه، وشاهد مع هذا على شهادة غيره،
لا يجوز، فكذا إذا شهد الفرعان على شهادة أصلي، ثم شهدا على شهادة أصلي
آخر، لا يجوز.

ولما روي أصحابنا عنه في كُتُبهم عن علي بن إبراهيم أنه قال: لا يشهد على
شهادة رجلين إلا شهادة رجل واحد، وخمس.

ووجه الاستدلال بذلك أن عتق بحوزة شهادة لرجل على شهادة رجلين.

١. يقع بالأصل الجهر مائة، والفرعان مائة، والفرعان مائة، والفرعان مائة.

٢. يقع بالأصل مائة، والفرعان مائة، والفرعان مائة، والفرعان مائة.

٣. يقع بالأصل مائة، والفرعان مائة، والفرعان مائة، والفرعان مائة.

فإن قيل: لم يرد في الدعاء على رجل واحد، بل في الدعاء على رجلين، وقال أبو حنيفة: لا يشهد

على رجل واحد، ولا يشهد على رجلين، ولا يشهد على رجلين، ولا يشهد على رجلين.

٤. يقع بالأصل مائة، والفرعان مائة، والفرعان مائة، والفرعان مائة.

٥. يقع بالأصل مائة، والفرعان مائة، والفرعان مائة، والفرعان مائة.

وَلَا تُقْبَلُ شَهَادَةُ وَاحِدٍ عَلَى وَاحِدٍ - لِمَا رَوَيْتُ،

عَنْ عَالِيَةِ الْمَدِينَةِ

وَبِمُثَبِّتِ شَهَادَتَيْهَا عَلَى شَهَادَةِ رَجُلٍ آخَرَ، وَلَمْ يَشْرُطْ أَنْ يَكُونَ بِرٌّ، كُلُّ أَصْلٍ
وَعَالٍ عَلَى جِدَّةٍ، فَدَلَّ إِطْلَاقُهُ عَلَى حَوَارِ شَهَادَةِ الْفَرْعَيْنِ حَمَمًا عَلَى شَهَادَةِ
الْأَصْلَيْنِ، وَلَمْ يُزَوَّعْ عَنْ عَمِيرٍ عَلَيْهِ حِلَافُهُ، فَحُلَّ مَحَلَّ الْإِخْتِمَاعِ، وَلَا أَنْ يُشْهَدَ بِهِ
فِي حُلِّ الْفُرُوعِ شَهَادَةُ الْأَصُولِ، فَعَامَتْ عَلَى شَهَادَةِ كُلِّ صِلٍ شَهَادَةُ رَحْلِي، وَلِهَذَا
اعْتَبِرَ لِكُلِّ أَصْلٍ فَرْعَانِ، فَصَبُولُ الشَّهَادَةِ فِي شَيْءٍ لَا يَنْفَعُ بِبَوْلِهَا فِي مَوْضِعٍ آخَرَ،
كَمَا إِذَا شَهِدَ الْإِنْسَانُ بِحَقٍّ، ثُمَّ شَهِدَ بِحَقٍّ آخَرَ

أَلَا تَرَى أَنَّهُمَا لَوْ شَهِدَا عَلَى فَرَسٍ رَحْلِيٍّ حَرًّا، وَلَئِنْ اسْتَحْضَرْتُ سَعْدُ
[٢٧٧] بِشَهَادَةِ شُهُودِ الْأَصْلِ، وَكُلُّ قَوْلٍ يَنْفَعُ بِإِسْتِحْضَارِ بَحْوٍ أَنْ يُثْبَلَ لِي
لِطَاصِي بِأَمِينٍ، أَضْلُهُ لِإِفْرَازٍ، بِجَلَافٍ مَا يَدُ شَهِيدٍ شَاهِدُ الْأَصْلِ عَلَى شَهَادَةِ
بِهِ، ثُمَّ عَلَى شَهَادَةِ غَيْرِهِ، حَيْثُ لَا يَجُوزُ؛ ثَلَاثًا يَحْصِي الْبَدْلَ وَالْمُبْدَلَ، وَمِثْلُ
ذَلِكَ لَا يُوَحِّدُ فِي مَسَائِلِهِ.

قَوْلُهُ: (وَلَا تُقْبَلُ شَهَادَةُ وَاحِدٍ عَلَى وَاحِدٍ)، هَذَا لِمَطِّ انْقِذُورِي فِي
«مَحْتَصَرِهِ»^(١)

وَقَالَ ابْنُ أَبِي لَيْلَى وَاحْمَدُ^(٢) وَالْأَوْرَاعِيُّ بِحَوْرٍ^(٣) كَدُ فِي «شَرْحِ الْأَنْطَاحِ».
وَلَمَّا مَا زَوَيْنَا مِنْ حَدِيثِ عَلِيٍّ نَفَا، وَهُوَ الْمُرَادُ بِعَرْلِهِ فِي «الْمَنْشُ»^(٤) (لِمَا
زَوَيْنَا)، وَلَئِنْ مَثَلُ قَوْلِهِ الْعَمِيرُ لِي الطَّاصِي، فَلَا يَصْخُفُ قَوْلُ وَاحِدٍ كَمَا فِي الْإِفْرَازِ
وَقَالَ فِي قِسْمِ «الْمَبْسُوطِ» مِنَ «الشَّامِ»^(٥) لَا يَجُوزُ عَلَى شَهَادَةِ رَحْلٍ أَقْلُ
مِنْ شَهَادَةِ رَحْلِيٍّ، نَوْزَجِي وَامْرَأَتِي، لِأَنَّ شَهَادَةَ حَقٍّ، فَلَا تُثَبِّتُ إِلَّا بِمَا هُوَ حَقٌّ»

بِمَطِّ «مَحْتَصَرِ الْمُشَوَّرِي» [ص/ ٢٢٦].

(١) سَلَّمَ «الْمَعْنَى» لَدُنْ فَرَاغِهِ، ١٠٠/١٩١، وَ«الْمَطْبَعُ» فِي شَرْحِ الْمَقْبَعِ «لَا يَنْفَعُ» [٣٤١٨].

(٢) بِطَرِّ «شَرْحِ مَحْتَصَرِ الْفَارِسِيِّ» نَلَاظِعُ [ق/ ٣٠٠].

وَهُوَ حُجَّةٌ عَلَى مَالِكٍ، وَإِلَّا تَهُ حَقٌّ مِنْ الْحَقُّوِي فَلَا بُدَّ مِنْ بَصَابِ الشَّهَادَةِ.

قَالَ: وَصَعَةُ لِإِشْهَادِ أَنْ يَقُولَ شَاهِدُ الْأَصْلِ لِشَاهِدِ الْقَرَعِ: أَشْهَدُ عَلَى شَهَادَتِي أَنِّي أَشْهَدُ أَنَّ فُلَانًا أَمْرًا عِنْدِي مَكْدَا، وَأَشْهَدُ عَلَى نَفْسِهِ

﴿عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ أَبِي مُرَّةٍ﴾

قَوْلُهُ: (وَهُوَ حُجَّةٌ عَلَى مَالِكٍ)، أَيْ حَدِيثٌ عَلَيْهِ حُجَّةٌ عَلَيْهِ فِي مَحْوَرِ شَهَادَةِ وَاحِدٍ عَلَى وَاحِدٍ.

وَلَمَّا فِي هَذَا لَقِيَ عَنْ مَالِكٍ نَظَرٌ لِأَنَّهُ لَا يُجَوِّزُ شَهَادَةَ وَاحِدٍ عَلَى وَاحِدٍ، وَهُوَ لَمْ يَشْهَرُ عَلَيْهِ، وَقَدْ تَرَى بَيَانَ مَذْهَبِهِ أَنْفًا.

قَوْلُهُ (وَصَعَةُ لِإِشْهَادِ أَنْ يَقُولَ شَاهِدُ الْأَصْلِ لِشَاهِدِ الْقَرَعِ، أَشْهَدُ عَلَى شَهَادَتِي أَنِّي أَشْهَدُ أَنَّ فُلَانًا أَمْرًا عِنْدِي مَكْدَا، وَأَشْهَدُ عَلَى نَفْسِهِ)، وَهَذَا لَفْظُ الْقُدْرِيِّ فِي «مَحْصَرِهِ»، وَتَمَامُهُ فِيهِ: «وَأِنْ لَمْ يَقُلْ: وَأَشْهَدُ عَلَى نَفْسِهِ جَارًا»^(١).

وَأَمَّا قَيْدُ بَقْوِهِ، (أَشْهَدُ عَلَى ٢٨٧ ط) شَهَادَتِي، لِأَنَّ الشَّهَادَةَ عَلَى شَهَادَةِ الْغَيْرِ لَا تَحْوِرُ بِدَوْرِ الْإِشْهَادِ، لِأَنَّهُا لَيْسَتْ بِمَوْحِيَةٍ بِنَفْسِهَا، وَإِنَّمَا تَصِيرُ مَوْحِيَةً بِقَوْلِ شَهَادَةِ الْأَصْلِ إِلَى مَجْلِسِ الْقَاضِي، فَلَا بُدَّ مِنَ الْإِشْهَادِ وَالتَّحْمِيلِ، وَقَدْ تَرَى بَيَانَهُ فِي أَوَّلِ الْفَصْلِ الثَّانِي مِنْ كِتَابِ الشَّهَادَاتِ، وَلَيْتَهُ أَشَارَ فِي «الْمَتْنِ» بِقَوْلِهِ (عَلَى فَا مَرًّا)، وَهَذَا بِخِلَافِ مَا تَبَيَّنَ حُكْمُهُ بِنَفْسِهِ، كَالِإِقْرَارِ، وَالْبَيْعِ، وَالْعَقْدِ، وَحُكْمِ الْقَاضِي، حَيْثُ لَا يَحْتَاجُ فِيهِ إِلَى الْإِشْهَادِ.

وَأَمَّا قَالَ: (عَنْ شَهَادَتِي)، لِأَنَّهُ هِيَ الْمَعْنَى الَّتِي يَقَعُ عَلَيْهِ شَهَادَةُ الْقَرَعِ، وَإِنَّمَا قَالَ الْأَصْلُ: أَشْهَدُ أَنَّ فُلَانًا أَمْرًا عِنْدِي؛ لِأَنَّهُ لَا بُدَّ لِلأَصْلِ أَنْ يَشْهَدَ عِنْدَ الْقَرَعِ، كَمَا يَشْهَدُ الْأَصْلُ عِنْدَ الْقَاضِي، حَتَّى يَقُولَ الْقَرَعُ شَهَادَةَ الْأَصْلِ إِلَى

لأن الفرع كالتائب عنه فلا بُدَّ من التَّخْمِينِ واستوكس على ما مرَّ، ولا بُدَّ أن يشهد كما تشهد عند القاضي بسقنة إلى مجلس القضاة اهـ.

(وإن لم يقل أشهدي على نفسه حراً) لأن من سمع إقرار غيره حلَّ له الشهادة وإن لم يقل له أشهد.

قل: ويقول شاهد الفرع عند الأداء أشهد أن فلانا أشهدي على

مجلس القضاة

مجلس القضاة

وأما قوله: (رأشهدي على نفسه)، فيكره تأكيد الشهادة بأمر المشهود عليه، وإن لم يقل ذلك حراً؛ لأنَّ لسايد الأضي أن يشهد وإن لم يشهد؛ لأنَّ ما يشك حكمه بنفسه، يحوز للشاهد أن يشهد فيه بدور الإشهاد.

قوله: (لأن الفرع كالتائب عنه)، ولا شك أن الفرع قائم مقام لأصل ثابت عنه، وكان ينبغي أن يقول: ثابت عنه.

فيل في تأويل قوله: (كالتائب عنه)؛ لأن القاضي أن يقضي بشهادة أصل واحد ومرتبة عن أصل آخر، ولو كان الفرع ثابت حقيقة بمحض الجمع بين الأصل والحلف، كما لا يحوز الجمع بين الوصوء واليمين.

قوله: (وإن لم يقل له: شهد)، أي: وإن لم يقل المثل لمشاهد أصالة: أشهد على إقراره.

وقال المحاكم الحليل في التَّحْمِيلِ: «أشهد وأشهدك على قهوتي بكذا، وهذا قريب من الأول»^(١).

قوله: (قل)، ويقول شاهد الفرع عند الأداء أشهد أن فلانا أشهدي على

شهادته ان فلان قر عده بکدا، و قال لي اشهد على شهادتي بذلك، لأنه لا بد

عده البكر

شهادته ان فلان اقر عده بکدا، و قال لي اشهد على شهادتي بذلك، أي من
لنمذوري في «مختصر»

و قال المحاکم «قول عده الاداء اشهد ان فلانا شهد عدي، و شهادتي على
شهادته انه شهد بکدا»

و ذکر لعضاف آیه تکرر لفظ بَشَّادَة ثمانی مرتب، و موقوف | ۳۸۱ |
اشهد ان فلان اشهدني على شهادته انه يشهد ان فلان من فلان اقر عده، و اشهد
على نفسه | ۳۸۲ | ان فلان من فلان عده عليه ألف درهم، و قال «أي» شهد
على شهادتي أي اشهد ان فلان من فلان اقر عدي لفلان بکدا

قال الشيخ أبو بصير البغدادي «وینکر الاقتصار من جميع ذلك على ثلاث
لعضاف، و هو ان يقول اشهد ان فلان اشهدني على شهادته: ان فلانا اقر عده
بکدا»

و ما ذکره صاحب کتاب اُوسى و احوط، لان قوۃ (اشهد) لا بُد منه، و هو
بعض شهادته، ثم یخبر بعد ذلك بصفة ما تقع علیه شهادته، و هو التحمل

أما قوله (و قال لي اشهد على شهادتي)، هو شرط عده أي حسنة و محمده
به، و قد یؤیض به ان لم يذكر ذلك حار

و حقه قولهما انه لا یقلی و ان بی شهد على شهادتي، احتمال ان یقول

عده البكر عده البكر | ۳۹۱ |

عده البكر عده البكر | ۳۹۲ | عده البكر عده البكر | ۳۹۳ |

عده البكر عده البكر | ۳۹۴ | عده البكر عده البكر | ۳۹۵ |

عده البكر عده البكر | ۳۹۶ | عده البكر عده البكر | ۳۹۷ | عده البكر عده البكر | ۳۹۸ |

من شهادته، وذكر شهادة لأفضل وذكر ستخص، ولها لفظ أطول من هذا وقصر منه، وخير الأمور أوسطها.

باب في بيان

أمره أن يشهد بمثل شهادته، وذلك كذا، وتخص أنه أمره على وجه التحصن، فلا يحوز ثبته تحميلاً بالثبوت

ووجه قول أبي يوسف: أن أمر التهم مخموم على نسخة ما أنكى، وأنه لا يكذب، وليس ذلك إلا أن تحمل على أنه أراد التحصن، فيصح كذا في شرح الأقطع^{١٠}

قوله: (ولها لفظ أطول من هذا وأقصر^{١١} منه، وخير الأمور أوسطها)، أي شهادة القمع عند الأداء لفظ أطول من الذي ذكره بقدرتي، وهو كما قد خصاف، ولفظ أقصر منه كما ذكر الشيخ أبو نصر (وخير الأمور أوسطها)، يعني أن ما ذكره بقدرتي في «مختصره» أحسن، أنه وسط

وذكر الخصائص أنه يكفي ثلاث ثبوت في الإشهاد، وست في الأداء، وهو أن يقول في الإشهاد: أشهد أن فلاناً أمر عدي لفلان بكذا، وشهد على شهادتي أن لفلان على فلان كذا، ويقول في الأداء: أشهد أن فلان شهد عدي أن فلان على فلان كذا، وأشهد على شهادته، فلان أنا أشهد على شهادته أن فلان على فلان كذا. وهذا معنى ما قل في «النظم الجامع»^{١٢}

١٠ وقع بالأصل «ولأنه» وكتب من دار الحديث، وفتح «دفع» وفتح «واحد»

١١ بعد «شرح مختصر بقدرتي» لا قطع [ن ٣٠٩]

١٢ وقع بالأصل «وأفضل» وكتب من دار الحديث، وفتح «دفع» وفتح «واحد»

١٣ وقع بالأصل «فلان» وكتب من دار الحديث، وفتح «دفع» وفتح «واحد»

عن الخط جامع كبير للمحمد بن يحيى الشافعي (الأحد عشر) في (١٢٦)

دفع «دفع» وفتح «دفع» وفتح «واحد» [ن ١٢٦]

ومن قال أشهدي فلاناً على نفسه، لم يشهد السامع على شهادته حتى يقول أشهد على شهادتي، لأنه لا يُدَّ من التحصيل، وهذا خبرٌ عند محمد بن يحيى. لأنَّ القضاء عند شهادة الشروع والأصول جميعاً حتى اشتركوأ في

في شهادة الباع

وجه المشهور: أن الشهادة [على الشهادة] تحصيل، ولم يوجد، فلا يجوز، لأنه أمره أن يشهد بأن شاهد لأصل شاهد

وجواب قوله: أنا لا يريد في المقصود ما ليس بمذكور كما ذكرنا الصحيح في التهذيب أدب القاضي.

وقال لي «الفتاوى الصغرى» «شهود بصر بحث أن يدكروا أسماء الأصول، وأسماء أبيهم وأحد ديهم، حتى لو قدرنا للقاضي: شاهد أن رجلي تعرفهما أشهاداً على شهادتهما أنهما يشهدن بكذ، وقالاً للقاضي: لا تسميهما لك، أو قالاً: لا تعرف اسميهما، لم نقل حتى يسمي؛ لأنهما تحملاً مخارفة، لا عن معرفة»^(١).

قوله (ومن قال أشهدي فلاناً على نفسه، لم يشهد السامع على ١٥١٣) شهادته حتى يقول: أشهد على شهادتي). وهذه من مسائل «الجامع الصغير»^(٢)، ردت لأن الشروع نائب عن الأصل في الشهادة، والبيان لا يدَّنه من الإجابة، ولا يكون إلا بالتركيب والتحصيل، ولم يوجد، ولا يُدَّنه أن يقول: شاهد أن فلاناً أقر له بأن يكذب، فاشهد على شهادتي، وهذا عند محمد بن يحيى، لأن أصل محمد بن يحيى أن القضاء مضاف إلى ١٥٣٨ من شهادة الأصول والفروع، لأنهم إذا جمعوا جميعاً، فاستشهدوا عليه بالجوار إن شاء ضمن الأصول، وإن شاء ضمن

(١) حايين المعلولين زيادة من ١٥١٣، و ١٥١٤، و ١٥١٥، و ١٥١٦، و ١٥١٧.

(٢) نظر «الفتاوى الصغرى» للشيخ الشهيد [ق ١٩٧ - ١٩٨]

(٣) ينظر «محضر المذوور» [ص ٣٩٢].

لصفاً عند الرُّخوع، وقد عُدَّ، لأنه لا بُدَّ من نقل شهادة الأصول ليُصير
خُجَّةً وقبلاً لتحصيل ما هو خُجَّةٌ

بَعْدَ بَيَانِ

فروع عند مُحمَّد، كما سيجيُّ سائلاً في أواخر كتاب الرُّخوع عن الشهادة
وإذ كان القضاء مُصفاً أي شهادة الأصول والفروع، لم يكن بُدَّ من النقل
ولا بُدَّ من نقل من تحصيل، وهذا معنى شراكتهم في القضاء، لا أن معاً
يُضف القضاء على الأصول، ويضف على الفروع

وأما عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما وإن كان القضاء مُصفاً إلى الفروع،
حتى وجب لصفاً على الفروع خاصة عند رُخوع الأصول، وفروع حصد
دلائل من تحصيل "أضد لأهم" بما صبروا بالثقل، لأن شهادة الأصول في
تكرُّ خُجَّةٍ قتل نُقِر، وإنما صارت خُجَّةً بنقل الفروع ذلك إلى محض التصريح،
فإذا كان ذلك نقلاً لشهادة الأصول، لم يكن للفروع أن يفتو بمادتها دون
تحصيلهم

ولو قال الرجلُ اشهد على شهادتي، فسمعه آخر، لم يشهد على شهادته،
لأن التحصيل شرط، بخلاف القضي إذا شهد قوماً على قضية، وسمع آخرين،
وسمع لثامعاً أن يشهد، لأن قضاء خُجَّةً بعدة لا تَرار والبيع وغير ذلك،
فصحت الشهادة عنه بالثمة من غير تحصيل

قوله (بظهر)، بالضم، جواب النفي، وهو قوله (لا بُدَّ)، ويحذف
نُصراً له عطف على قوله (البصير)

(١) مع الأصل (لا يصح) والضم من (لا) ومع (لا) (لا يصح) والضم من (لا) ومع (لا) (لا يصح) والضم من (لا)

(٢) ومع الأصل (الأصل) والضم من (لا) ومع (لا) (لا يصح) والضم من (لا) ومع (لا) (لا يصح) والضم من (لا)

(٣) ومع الأصل (الضم) والضم من (لا) ومع (لا) (لا يصح) والضم من (لا) ومع (لا) (لا يصح) والضم من (لا)

(٤) في (ع) (١٠٠٠) بدون حكمها

قال ولا تقبل شهادة شهود المزع ، إلا أن يموت شهود الأصل ، أو يموتوا
سيرة ثلاثة أيام فصاعداً ، أو يعرضوا مرض لا يستطيعون حضور مجلس
الحاكم لأن جوارهم للحاجة ، وإنما تمس عند عمر الأصل وبهذه الأشياء

قوله. (قال ولا تقبل شهادة شهود المزع ، إلا أن يموت شهود الأصل ، أو
يموتوا سيرة ثلاثة أيام فصاعداً ، أو يعرضوا مرض لا يستطيعون حضور مجلس
الحاكم) ، أي : قال القسري في «مختصر» ، وهذه من خواص «الجامع الصغير»

وصورتها فيه : «محمد بن يعقوب عن أبي حنيفة رحمته الله في شاهدين شهدا
على شهادة الرجل ، قال : لا يجوز إلا أن يكون لمشهود على شهادته مريضاً
بالمضر لا يستطيع إثبات ما قاصى ، أو يكون على سيرة ثلاثة أيام وباليقين» .
وديث لأن جوار الشهادة على شهادة للحاجة ، وإنما تتحقق الحاجة عند الضرر
عن شهادة الأصول .

وإنما قلنا : إن جوارها للحاجة ؛ لأن أقياس لا تجوز لربادته ثمه ، وهي
ثمة عدم الإشهاد من الأصول ، ويمكن الاختراع عنها بحسن استيوار بكثرتهم ،
وهذه ١٣٨٩ . الأشياء يثبت بها تعجز ، فتمش الحاجة إلى جوارها ، فجوزت ؛
لأن تكليف المريض بالحضور إلى مجلس القاضي باطل ، دفعاً لمخرج

وقد نرى تعبئة بمدة السفر ؛ لأن المدة مغلظة في إثبات تعجز ، والمضر لسر
مغبر ، ففصل بينهما بمدة السفر ؛ لأن ما دون السفر في حكم المضر

والأصل هنا قوله تعالى : ﴿وَأَيُّمُوا كَلِمَةً بَيْنَ يَدَيْكُمْ﴾ [نور ٢٠] ، وقوله تعالى :
﴿وَلَا يَأْتِ شَهَادَةٌ دَاِمًا دَعْوَى﴾ [نور ٢٠٢] .

يَتَحَقَّقُ الْقَعْرُ وَإِنَّمَا اعْتَرَبَ التَّعَرُّ لَأَنَّ الْمُعْجَزَ بَعْدَ الْبُكَافَةِ وَفُتْدَةِ السُّبْرِ بَعْدَهُ

وَبِهِ نَسَبُ الْقَوْمِ

بَيَانُهُ: أَنَّ أَدَاءَ الشَّهَادَةِ عَلَى شَاهِدٍ لِأَصْلِ وَاحِدٍ مُوَحِّدٌ النَّصْرَ، حَتَّى إِذَا امْتَنَعَ عَنْهُ كَانَ نَاسِقًا، فَلَا تَجُوزُ الشَّهَادَةُ عَلَى شَّهَادَةٍ، إِلَّا إِذَا كَانَ عَدَاً لِلْعَدُوِّ الْمَذْكُورَةِ أَوْ مَرِيضًا، وَحَسْبُ يَكُونُ مَعْدُورًا فِي التَّحَلُّفِ؛ لِقَعْرِهِ عَنِ الْخُصُوفِ، كَمَا إِذَا كَانَ مَبًى، فَيَجُوزُ الشَّهَادَةُ عَلَى (٢٧١) لَشَّهَادَةِ

وَقَالَ الْفَقِيهُ أَبُو الْوَلِيدِ فِي «شرح الجامع الصغير»، «وذكر أبو يوسف رحمته في «الأمالي» إِذَا كَانَ فِي مَوْضِعٍ لَوْ جَاءَ إِلَى الْحَاكِمِ لَا يُمَكِّنُهُ أَنْ يَزْجَعَ فِي يَوْمِهِ ذَلِكَ إِلَى أَهْلِهِ؛ فَهُوَ مَعْدُورٌ فِي التَّحَلُّفِ».

قَالَ الْفَقِيهُ «وبهذا القول مأخوذ؛ لَأَنَّهُ يُلْحَقُهُ الْمَشَقَّةُ فِي الْخُصُوفِ، فَصَارَ حُكْمُهُ حُكْمَ مَرِيضٍ وَبِطَالٍ، وَأَمَّا إِذَا كَانَ دُونَ ذَلِكَ، فَتِلْكَ مَشَقَّةٌ قَبِيلَةٌ، وَلَا تُعْتَبَرُ بِذَلِكَ الْمَشَقَّةُ»

وَقَالَ فَحَرُ الْإِسْلَامِ رحمته، «وقول أبي يوسف حسن» (١).

وَقَالَ فِي «شرح الأقطع» «وقال أبو يوسف ومحمد رحمتهما: تُقْبَلُ وَإِنْ كَانُوا فِي الْمِضْرِ» (٢)، أَيْ تُقْبَلُ الشَّهَادَةُ عَلَى الشَّهَادَةِ وَإِنْ كَانَ شَهِيدٌ لِأَصْلِهِ فِي سَبْرِ، لِأَنَّهُمْ يَنْقُورُونَ قَوْلَهُمْ، فَصَارَ كَقَوْلِهِمْ إِنْ قَرَّرَهُمْ.

وَنَقَلَ فِي «الفتاوى الصغرى» عَنْ آخِرِ «شهادات المتنبي» «قَالَ مُحَمَّدٌ رحمته أَقْبَلُ الشَّهَادَةَ عَلَى الشَّهَادَةِ وَبِشَهِيدٍ عَنِ شَهِيدِهِ فِي الْمِضْرِ مِنْ غَيْرِ مَرَضٍ بِهِ وَلَا عَقَّةٍ» (٣).

(١) يُنْظَرُ: الْمَجْمَعُ الْأَنْهَارُ فِي شَرْحِ مَلِكِي الْأَبْحَرِ [١٦٤/٢].

(٢) سَبْرٌ: شَرْحُ جَمْعِ الصَّغِيرِ لِلْمَرْدَوِيِّ [٢١٢]. مَحْذُوفٌ مَكَاتُ حَارِ اللَّهِ مَحَبَّرٌ رَقْمٌ [٦٦٢].

(٣) سَبْرٌ: شَرْحُ جَمْعِ الصَّغِيرِ لِلْمَرْدَوِيِّ، بِالنَّصْبِ [٣٠].

(٤) يُنْظَرُ: «الفتاوى الصغرى» بِالنَّصْبِ شَهِيدٌ [١٩٧/ق].

حُكْمًا حَتَّى أُدِيرَ عَلَيْهَا عِدَّةٌ مِنَ الْأَحْكَامِ فَكَذَا سَبِيلُ هَذَا الْحُكْمِ

وَعَنْ أَبِي يُوسُفَ - رَحِمَهُ اللَّهُ - أَنَّهُ إِنْ كَانَ فِي مَكَانٍ لَوْ عَدَا لِأَذَاءِ الشَّهَادَةِ لَا
تَسْتَلْبِغُ أَنْ يَسِيَّتَ فِي أَهْلِ صَحِّحِ الْإِشْهَادِ إِخْتِاءٌ لِحُقُوقِ النَّاسِ، قَالُوا الْأَوَّلُ
أَحْسَنُ وَالثَّانِي أَرْفَعُ وَبِهِ أَخَذَ الْقَبْضَةُ أَبُو النَّيْتِ - رَحِمَهُ اللَّهُ -

قَالَ: فَإِنْ عَدَلَ شُهُودُ الْأَصْلِ شُهُودُ الْفَرْعِ حَارَ لَأَتَهُمْ مِنْ أَهْلِ التَّرَكُّةِ
(وَكَذَا إِذَا شَهِدَ شَاهِدَانِ فَعَدَّلَ أَحَدُهُمَا الْآخَرَ صَحَّ) لِمَا قُلْنَا، عَدَبَهُ لِأَمْرِ أَنْ يَبْهَ
مَنْعَةً مِنَ حَيْثُ الْقَضَاءِ بِشَهَادَتِهِ لَكِنَّ لَعَدَلَ لَا يَتَّهِمُ بِمِثْلِهِ كَمَا لَا يَتَّهِمُ فِي شَهَادَةِ
نَفْسِهِ، كَيْفَ وَأَنَّ قَوْلَهُ فِي حَقِّ نَفْسِهِ وَإِنْ رُدَّتْ شَهَادَةُ صَاحِبِهِ فَلَا تُهْمَةُ.

عَنْ أَبِي لَيْسَانَ

قَوْلُهُ: (حَتَّى أُدِيرَ عَلَيْهَا عِدَّةٌ مِنَ الْأَحْكَامِ)، أَيْ، عَلَى مِثْلِ السَّعْرِ أُدِيرُ
الْأَحْكَامَ، كَقَصْرِ الصَّلَاةِ، وَفَطْرِ الْمَاءِ، وَاعْتِدَادِ الْمَسْحِ إِلَى ثَلَاثَةِ أَدْمٍ، وَعَدَمِ
رُحُوبِ تَكْثِيرَاتِ التَّشْرِيقِ عَلَى قَوْبِ أَبِي حَبِيبَةَ - رَحِمَهُ اللَّهُ - وَعَدَمِ وُجُوبِ الْأَصْحِيَّةِ،
وَالْحُمْعَةِ، وَحُرْمَةِ خُرُوجِ الْمَرْأَةِ بِلا مَحْرَمٍ وَرَوْحِ

قَوْلُهُ: (الْأَوَّلُ أَحْسَنُ)، لِأَنَّ الْمُعْجِزَ يُعَدُّ مَسَافَةً، وَثَلَاثَةُ السَّعْرِ بَعِيدَةٌ.

قَوْلُهُ: (إِنْ عَدَلَ شُهُودُ الْأَصْلِ شُهُودُ الْفَرْعِ حَارَ)، هَذَا لِنُقْطَةِ الْمُتَدَوِّرِ فِي

«مَحْضَر» (١)

قَالَ فِي «الْفَتَاوَى الصُّعْرِيَّةِ»: «وَإِذَا شَهِدَا عَلَى شَهَادَةِ شَاهِدَيْنِ وَصَحَّحَ
الشَّهَادَةُ، فَيَتَّبَعِي لِلْقَاضِي أَنْ يَسْأَلَهُمَا عَنْ عَدَائِهِ الَّذِي شَهِدَا عَلَى شَهَادَتِهِ.

لَمْ نَذْكُرْ مُحَقِّقًا - رَحِمَهُ اللَّهُ - فِي «الْمَسْئُوطِ» سَوَالٌ ٢٩، ١٠ | الْقَاضِي إِذَا سَأَلَ عَنْ

عَدَمِ الْأَصُولِ، وَإِنَّمَا عُرِفَ هَذَا مِنَ الْخَصَافِ

أَبِي يُوسُفَ . وَقَالَ مُحَمَّدٌ لَا تُقْسِرْ لِأَنَّ لَا شَهَادَةَ إِلَّا بِعِدَاةٍ . فَوَدَّ أَنْ يَغْرِقُوهُ
سَمَ بِمَقْلُوعِ الشَّهَادَةِ فَلَا يُقْسِرُ .

لِقُدُورِي فِي «مَحْصَرِهِ» ، أَيُّ : لَمْ يَكُنْ شَهِيدُ الصَّرْعِ مِنْ تَغْيِيرِ شُهُودِ الْأَصْلِ
حِينَ شَهَادَةِ الْفُرُوعِ ، وَنَظَرَ الْقَاصِي فِي حَالِ شُهُودِ الْأَصْلِ ، فَنَفَى بِأَنَّ الْقَاصِي
عَنِ عِدَّةِ شُهُودِ الْأَصْلِ عِوَاذًا ٧٤ | ١ | شُهُودِ الصَّرْعِ

قَالَ فِي «شرح الأقطع»: «هذا الذي ذكره قول أبي يوسف. [وقد محمّد].
لَا يُنْتَلُ لَشَهَادَةٍ إِذَا لَمْ يُعَدَّلَا»

وَجَاءَ قَوْلُ أَبِي يُونُسَ [١١] : أَنَّ شُهَدَاءَ الْقَرَعِ يَنْزِلُهُمْ الثَّقَلُ ، وَلَا يَنْزِلُهُمُ التَّعْدِيلُ ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ قَدْ سَقَطَ عَنْهُمْ ، فَوَحَتْ أَنْ يُرْجَعَ فِيهِ سِيَئُ الْعَاصِي ، كَمَا يُرْجَعُ لَهُ فِي تَعْدِيلِ شُهَدَاءِ الْقَرَعِ ، وَلَئِنْهُمْ يَمُوتُوا قَبْلَهُمْ ، فَكَانَتْهُمْ حَضَرًا وَشُهُدَاءَ ، فَسَالَ الْعَاصِي عَنْهُمْ .

وَوَجْهٌ قَوْلٍ مُحْتَمِلٍ ۖ أَنْ تَقْلِبُهُمُ الشَّهَادَةُ بِحَاسِحِ [إِلَى] ۱۱ أَلْ يَعْلَمُونَ نَبَأَ
شَهَادَةٍ، وَدَلِيلٌ لَا يَكُونُ إِلَّا بِالْعَدَةِ، هَذَا سَمِ يَعْرِفُوا ذَلِكَ لَمْ يَصْغَحْ، كَمَا يُؤْ
= ۳۹۹ شَهَادَةً عَلَى مَنْ لَا يَعْرِفُونَ عَمَلَهُ (۳۹)

عَلَمًا دَكَرَ الْحَلَّافَ أَبُو مُحَمَّدٍ الشَّافِعِيُّ سِبْطُورِيٌّ فِي «تَهْذِيبِ أَوْدِ
نِقَاصِي» لِلْخَصَّافِ، وَابْنِ زُهَيْبٍ صَاحِبِ «الْهَدَايَةِ».

وذكر شمس الأمانة الشرحي في «شرح أدب القاضي» خلاف محمد علي
خلاف هذا فقال: «إن قول الفروع لا تحرك شيء له نفس شهادتهما على شهادته

پاک فوجیہ تعلیم کے بارے میں

١٠ ما بين المعقولين يذهب من (١) و (٢) و (٣) و (٤) و (٥) و (٦) و (٧) و (٨) و (٩) و (١٠)

* جلد ۱ - ۲ - ۳ - ۴ - ۵ - ۶ - ۷ - ۸ - ۹ - ۱۰ - ۱۱ - ۱۲ - ۱۳ - ۱۴ - ۱۵ - ۱۶ - ۱۷ - ۱۸ - ۱۹ - ۲۰ - ۲۱ - ۲۲ - ۲۳ - ۲۴ - ۲۵ - ۲۶ - ۲۷ - ۲۸ - ۲۹ - ۳۰ - ۳۱ - ۳۲ - ۳۳ - ۳۴ - ۳۵ - ۳۶ - ۳۷ - ۳۸ - ۳۹ - ۴۰ - ۴۱ - ۴۲ - ۴۳ - ۴۴ - ۴۵ - ۴۶ - ۴۷ - ۴۸ - ۴۹ - ۵۰ - ۵۱ - ۵۲ - ۵۳ - ۵۴ - ۵۵ - ۵۶ - ۵۷ - ۵۸ - ۵۹ - ۶۰ - ۶۱ - ۶۲ - ۶۳ - ۶۴ - ۶۵ - ۶۶ - ۶۷ - ۶۸ - ۶۹ - ۷۰ - ۷۱ - ۷۲ - ۷۳ - ۷۴ - ۷۵ - ۷۶ - ۷۷ - ۷۸ - ۷۹ - ۸۰ - ۸۱ - ۸۲ - ۸۳ - ۸۴ - ۸۵ - ۸۶ - ۸۷ - ۸۸ - ۸۹ - ۹۰ - ۹۱ - ۹۲ - ۹۳ - ۹۴ - ۹۵ - ۹۶ - ۹۷ - ۹۸ - ۹۹ - ۱۰۰ - ۱۰۱ - ۱۰۲ - ۱۰۳ - ۱۰۴ - ۱۰۵ - ۱۰۶ - ۱۰۷ - ۱۰۸ - ۱۰۹ - ۱۱۰ - ۱۱۱ - ۱۱۲ - ۱۱۳ - ۱۱۴ - ۱۱۵ - ۱۱۶ - ۱۱۷ - ۱۱۸ - ۱۱۹ - ۱۲۰ - ۱۲۱ - ۱۲۲ - ۱۲۳ - ۱۲۴ - ۱۲۵ - ۱۲۶ - ۱۲۷ - ۱۲۸ - ۱۲۹ - ۱۳۰ - ۱۳۱ - ۱۳۲ - ۱۳۳ - ۱۳۴ - ۱۳۵ - ۱۳۶ - ۱۳۷ - ۱۳۸ - ۱۳۹ - ۱۴۰ - ۱۴۱ - ۱۴۲ - ۱۴۳ - ۱۴۴ - ۱۴۵ - ۱۴۶ - ۱۴۷ - ۱۴۸ - ۱۴۹ - ۱۵۰ - ۱۵۱ - ۱۵۲ - ۱۵۳ - ۱۵۴ - ۱۵۵ - ۱۵۶ - ۱۵۷ - ۱۵۸ - ۱۵۹ - ۱۶۰ - ۱۶۱ - ۱۶۲ - ۱۶۳ - ۱۶۴ - ۱۶۵ - ۱۶۶ - ۱۶۷ - ۱۶۸ - ۱۶۹ - ۱۷۰ - ۱۷۱ - ۱۷۲ - ۱۷۳ - ۱۷۴ - ۱۷۵ - ۱۷۶ - ۱۷۷ - ۱۷۸ - ۱۷۹ - ۱۸۰ - ۱۸۱ - ۱۸۲ - ۱۸۳ - ۱۸۴ - ۱۸۵ - ۱۸۶ - ۱۸۷ - ۱۸۸ - ۱۸۹ - ۱۹۰ - ۱۹۱ - ۱۹۲ - ۱۹۳ - ۱۹۴ - ۱۹۵ - ۱۹۶ - ۱۹۷ - ۱۹۸ - ۱۹۹ - ۲۰۰ - ۲۰۱ - ۲۰۲ - ۲۰۳ - ۲۰۴ - ۲۰۵ - ۲۰۶ - ۲۰۷ - ۲۰۸ - ۲۰۹ - ۲۱۰ - ۲۱۱ - ۲۱۲ - ۲۱۳ - ۲۱۴ - ۲۱۵ - ۲۱۶ - ۲۱۷ - ۲۱۸ - ۲۱۹ - ۲۲۰ - ۲۲۱ - ۲۲۲ - ۲۲۳ - ۲۲۴ - ۲۲۵ - ۲۲۶ - ۲۲۷ - ۲۲۸ - ۲۲۹ - ۲۳۰ - ۲۳۱ - ۲۳۲ - ۲۳۳ - ۲۳۴ - ۲۳۵ - ۲۳۶ - ۲۳۷ - ۲۳۸ - ۲۳۹ - ۲۴۰ - ۲۴۱ - ۲۴۲ - ۲۴۳ - ۲۴۴ - ۲۴۵ - ۲۴۶ - ۲۴۷ - ۲۴۸ - ۲۴۹ - ۲۵۰ - ۲۵۱ - ۲۵۲ - ۲۵۳ - ۲۵۴ - ۲۵۵ - ۲۵۶ - ۲۵۷ - ۲۵۸ - ۲۵۹ - ۲۶۰ - ۲۶۱ - ۲۶۲ - ۲۶۳ - ۲۶۴ - ۲۶۵ - ۲۶۶ - ۲۶۷ - ۲۶۸ - ۲۶۹ - ۲۷۰ - ۲۷۱ - ۲۷۲ - ۲۷۳ - ۲۷۴ - ۲۷۵ - ۲۷۶ - ۲۷۷ - ۲۷۸ - ۲۷۹ - ۲۸۰ - ۲۸۱ - ۲۸۲ - ۲۸۳ - ۲۸۴ - ۲۸۵ - ۲۸۶ - ۲۸۷ - ۲۸۸ - ۲۸۹ - ۲۹۰ - ۲۹۱ - ۲۹۲ - ۲۹۳ - ۲۹۴ - ۲۹۵ - ۲۹۶ - ۲۹۷ - ۲۹۸ - ۲۹۹ - ۳۰۰ - ۳۰۱ - ۳۰۲ - ۳۰۳ - ۳۰۴ - ۳۰۵ - ۳۰۶ - ۳۰۷ - ۳۰۸ - ۳۰۹ - ۳۱۰ - ۳۱۱ - ۳۱۲ - ۳۱۳ - ۳۱۴ - ۳۱۵ - ۳۱۶ - ۳۱۷ - ۳۱۸ - ۳۱۹ - ۳۲۰ - ۳۲۱ - ۳۲۲ - ۳۲۳ - ۳۲۴ - ۳۲۵ - ۳۲۶ - ۳۲۷ - ۳۲۸ - ۳۲۹ - ۳۳۰ - ۳۳۱ - ۳۳۲ - ۳۳۳ - ۳۳۴ - ۳۳۵ - ۳۳۶ - ۳۳۷ - ۳۳۸ - ۳۳۹ - ۳۴۰ - ۳۴۱ - ۳۴۲ - ۳۴۳ - ۳۴۴ - ۳۴۵ - ۳۴۶ - ۳۴۷ - ۳۴۸ - ۳۴۹ - ۳۵۰ - ۳۵۱ - ۳۵۲ - ۳۵۳ - ۳۵۴ - ۳۵۵ - ۳۵۶ - ۳۵۷ - ۳۵۸ - ۳۵۹ - ۳۶۰ - ۳۶۱ - ۳۶۲ - ۳۶۳ - ۳۶۴ - ۳۶۵ - ۳۶۶ - ۳۶۷ - ۳۶۸ - ۳۶۹ - ۳۷۰ - ۳۷۱ - ۳۷۲ - ۳۷۳ - ۳۷۴ - ۳۷۵ - ۳۷۶ - ۳۷۷ - ۳۷۸ - ۳۷۹ - ۳۸۰ - ۳۸۱ - ۳۸۲ - ۳۸۳ - ۳۸۴ - ۳۸۵ - ۳۸۶ - ۳۸۷ - ۳۸۸ - ۳۸۹ - ۳۹۰ - ۳۹۱ - ۳۹۲ - ۳۹۳ - ۳۹۴ - ۳۹۵ - ۳۹۶ - ۳۹۷ - ۳۹۸ - ۳۹۹ - ۴۰۰ - ۴۰۱ - ۴۰۲ - ۴۰۳ - ۴۰۴ - ۴۰۵ - ۴۰۶ - ۴۰۷ - ۴۰۸ - ۴۰۹ - ۴۱۰ - ۴۱۱ - ۴۱۲ - ۴۱۳ - ۴۱۴ - ۴۱۵ - ۴۱۶ - ۴۱۷ - ۴۱۸ - ۴۱۹ - ۴۲۰ - ۴۲۱ - ۴۲۲ - ۴۲۳ - ۴۲۴ - ۴۲۵ - ۴۲۶ - ۴۲۷ - ۴۲۸ - ۴۲۹ - ۴۳۰ - ۴۳۱ - ۴۳۲ - ۴۳۳ - ۴۳۴ - ۴۳۵ - ۴۳۶ - ۴۳۷ - ۴۳۸ - ۴۳۹ - ۴۴۰ - ۴۴۱ - ۴۴۲ - ۴۴۳ - ۴۴۴ - ۴۴۵ - ۴۴۶ - ۴۴۷ - ۴۴۸ - ۴۴۹ - ۴۵۰ - ۴۵۱ - ۴۵۲ - ۴۵۳ - ۴۵۴ - ۴۵۵ - ۴۵۶ - ۴۵۷ - ۴۵۸ - ۴۵۹ - ۴۶۰ - ۴۶۱ - ۴۶۲ - ۴۶۳ - ۴۶۴ - ۴۶۵ - ۴۶۶ - ۴۶۷ - ۴۶۸ - ۴۶۹ - ۴۷۰ - ۴۷۱ - ۴۷۲ - ۴۷۳ - ۴۷۴ - ۴۷۵ - ۴۷۶ - ۴۷۷ - ۴۷۸ - ۴۷۹ - ۴۸۰ - ۴۸۱ - ۴۸۲ - ۴۸۳ - ۴۸۴ - ۴۸۵ - ۴۸۶ - ۴۸۷ - ۴۸۸ - ۴۸۹ - ۴۹۰ - ۴۹۱ - ۴۹۲ - ۴۹۳ - ۴۹۴ - ۴۹۵ - ۴۹۶ - ۴۹۷ - ۴۹۸ - ۴۹۹ - ۵۰۰ - ۵۰۱ - ۵۰۲ - ۵۰۳ - ۵۰۴ - ۵۰۵ - ۵۰۶ - ۵۰۷ - ۵۰۸ - ۵۰۹ - ۵۱۰ - ۵۱۱ - ۵۱۲ - ۵۱۳ - ۵۱۴ - ۵۱۵ - ۵۱۶ - ۵۱۷ - ۵۱۸ - ۵۱۹ - ۵۲۰ - ۵۲۱ - ۵۲۲ - ۵۲۳ - ۵۲۴ - ۵۲۵ - ۵۲۶ - ۵۲۷ - ۵۲۸ - ۵۲۹ - ۵۳۰ - ۵۳۱ - ۵۳۲ - ۵۳۳ - ۵۳۴ - ۵۳۵ - ۵۳۶ - ۵۳۷ - ۵۳۸ - ۵

قَالَ وَإِذَا شَهِدَ شَاهِدَانِ عَلَى شَهِادَةٍ رَاحِشَةٍ عَلَى قُلَامَةٍ بَسَتْ قُلَامِي الْقُلَامِيَّةَ
وَقَالَ أَحْبَبْنَا أَنْتَهُمَا يَغْرُبَانِيهَا. وَحَدَّثَ^(١) سَامِرَةَ وَقَالَ لَا تَذَرِي أَهْلِي عِنْدَهُ أَمْ لَا
فِيهِ نَقَالَ بَلْعَدَّيْ هَاتِ شَاهِدَيْنِ أَنَّهُ قُلَامَةٌ لِأَنَّ لَشَهِادَةَ عَلَى أَمَةٍ وَالْمَعْرِفَةَ

❦ غايه الجبار ❦

فَلَا تَصِحُّ شَهَادَتُهُمْ بَعْدَ ذَلِكَ

قوله (وإذا شهد شاهدان على شهادة رجلين على فلانة بنت فلان الضلالية
وقالا أخيرا أنهما يعرفانها. فحجاء بمنزلة وقالوا لا نذكر أي هذه أم لا؟ وبنته
نقار للمدعي هاتين الشاهدين أنها فلانة). وهذه من مسائل «المجامع الصغير»^{١٠٠}
أي. دلّ الرعايا. أحترما [الأضلاع] ^{١٠١} أن الاضئيين يعرفان فلانة.

وقوله: (فَجَاءَ بِامْرَأَةٍ)، بتوحيد المعنى^(١)، أي: فجاء اسمديني بامرأة، وهي بعض نُسَح: «فَجَاءَ»، بلفظ التثنية^(٢)، أي: جاء العزباء بامرأة، (وَقَالَا: لَا تَذِيرِي أَهْلِي هَذِهِ أُمٌّ لَا)، أي: قد لعزباء لا تدري أن المَعْرِفَةَ بالنسبة هي هذه المرأة الحاضرة أم لا؟

(١) في حاشية الأمل: لاج: فجيء.

(١) يظفر الأستاذ المشهور مع شرحه اربع الكبريات [ص ٣٩٤]

(٢) ما بين المجموعتين زيادة من ١، ٢، ٣، ٤، ٥، ٦، ٧، ٨، ٩، ١٠، ١١، ١٢، ١٣، ١٤، ١٥، ١٦، ١٧، ١٨، ١٩، ٢٠، ٢١، ٢٢، ٢٣، ٢٤، ٢٥، ٢٦، ٢٧، ٢٨، ٢٩، ٣٠، ٣١، ٣٢، ٣٣، ٣٤، ٣٥، ٣٦، ٣٧، ٣٨، ٣٩، ٤٠، ٤١، ٤٢، ٤٣، ٤٤، ٤٥، ٤٦، ٤٧، ٤٨، ٤٩، ٥٠، ٥١، ٥٢، ٥٣، ٥٤، ٥٥، ٥٦، ٥٧، ٥٨، ٥٩، ٦٠، ٦١، ٦٢، ٦٣، ٦٤، ٦٥، ٦٦، ٦٧، ٦٨، ٦٩، ٧٠، ٧١، ٧٢، ٧٣، ٧٤، ٧٥، ٧٦، ٧٧، ٧٨، ٧٩، ٨٠، ٨١، ٨٢، ٨٣، ٨٤، ٨٥، ٨٦، ٨٧، ٨٨، ٨٩، ٩٠، ٩١، ٩٢، ٩٣، ٩٤، ٩٥، ٩٦، ٩٧، ٩٨، ٩٩، ١٠٠، ١٠١، ١٠٢، ١٠٣، ١٠٤، ١٠٥، ١٠٦، ١٠٧، ١٠٨، ١٠٩، ١١٠، ١١١، ١١٢، ١١٣، ١١٤، ١١٥، ١١٦، ١١٧، ١١٨، ١١٩، ١٢٠، ١٢١، ١٢٢، ١٢٣، ١٢٤، ١٢٥، ١٢٦، ١٢٧، ١٢٨، ١٢٩، ١٣٠، ١٣١، ١٣٢، ١٣٣، ١٣٤، ١٣٥، ١٣٦، ١٣٧، ١٣٨، ١٣٩، ١٤٠، ١٤١، ١٤٢، ١٤٣، ١٤٤، ١٤٥، ١٤٦، ١٤٧، ١٤٨، ١٤٩، ١٥٠، ١٥١، ١٥٢، ١٥٣، ١٥٤، ١٥٥، ١٥٦، ١٥٧، ١٥٨، ١٥٩، ١٦٠، ١٦١، ١٦٢، ١٦٣، ١٦٤، ١٦٥، ١٦٦، ١٦٧، ١٦٨، ١٦٩، ١٧٠، ١٧١، ١٧٢، ١٧٣، ١٧٤، ١٧٥، ١٧٦، ١٧٧، ١٧٨، ١٧٩، ١٨٠، ١٨١، ١٨٢، ١٨٣، ١٨٤، ١٨٥، ١٨٦، ١٨٧، ١٨٨، ١٨٩، ١٩٠، ١٩١، ١٩٢، ١٩٣، ١٩٤، ١٩٥، ١٩٦، ١٩٧، ١٩٨، ١٩٩، ٢٠٠، ٢٠١، ٢٠٢، ٢٠٣، ٢٠٤، ٢٠٥، ٢٠٦، ٢٠٧، ٢٠٨، ٢٠٩، ٢١٠، ٢١١، ٢١٢، ٢١٣، ٢١٤، ٢١٥، ٢١٦، ٢١٧، ٢١٨، ٢١٩، ٢٢٠، ٢٢١، ٢٢٢، ٢٢٣، ٢٢٤، ٢٢٥، ٢٢٦، ٢٢٧، ٢٢٨، ٢٢٩، ٢٣٠، ٢٣١، ٢٣٢، ٢٣٣، ٢٣٤، ٢٣٥، ٢٣٦، ٢٣٧، ٢٣٨، ٢٣٩، ٢٤٠، ٢٤١، ٢٤٢، ٢٤٣، ٢٤٤، ٢٤٥، ٢٤٦، ٢٤٧، ٢٤٨، ٢٤٩، ٢٥٠، ٢٥١، ٢٥٢، ٢٥٣، ٢٥٤، ٢٥٥، ٢٥٦، ٢٥٧، ٢٥٨، ٢٥٩، ٢٦٠، ٢٦١، ٢٦٢، ٢٦٣، ٢٦٤، ٢٦٥، ٢٦٦، ٢٦٧، ٢٦٨، ٢٦٩، ٢٧٠، ٢٧١، ٢٧٢، ٢٧٣، ٢٧٤، ٢٧٥، ٢٧٦، ٢٧٧، ٢٧٨، ٢٧٩، ٢٨٠، ٢٨١، ٢٨٢، ٢٨٣، ٢٨٤، ٢٨٥، ٢٨٦، ٢٨٧، ٢٨٨، ٢٨٩، ٢٩٠، ٢٩١، ٢٩٢، ٢٩٣، ٢٩٤، ٢٩٥، ٢٩٦، ٢٩٧، ٢٩٨، ٢٩٩، ٣٠٠، ٣٠١، ٣٠٢، ٣٠٣، ٣٠٤، ٣٠٥، ٣٠٦، ٣٠٧، ٣٠٨، ٣٠٩، ٣١٠، ٣١١، ٣١٢، ٣١٣، ٣١٤، ٣١٥، ٣١٦، ٣١٧، ٣١٨، ٣١٩، ٣٢٠، ٣٢١، ٣٢٢، ٣٢٣، ٣٢٤، ٣٢٥، ٣٢٦، ٣٢٧، ٣٢٨، ٣٢٩، ٣٣٠، ٣٣١، ٣٣٢، ٣٣٣، ٣٣٤، ٣٣٥، ٣٣٦، ٣٣٧، ٣٣٨، ٣٣٩، ٣٤٠، ٣٤١، ٣٤٢، ٣٤٣، ٣٤٤، ٣٤٥، ٣٤٦، ٣٤٧، ٣٤٨، ٣٤٩، ٣٥٠، ٣٥١، ٣٥٢، ٣٥٣، ٣٥٤، ٣٥٥، ٣٥٦، ٣٥٧، ٣٥٨، ٣٥٩، ٣٦٠، ٣٦١، ٣٦٢، ٣٦٣، ٣٦٤، ٣٦٥، ٣٦٦، ٣٦٧، ٣٦٨، ٣٦٩، ٣٧٠، ٣٧١، ٣٧٢، ٣٧٣، ٣٧٤، ٣٧٥، ٣٧٦، ٣٧٧، ٣٧٨، ٣٧٩، ٣٨٠، ٣٨١، ٣٨٢، ٣٨٣، ٣٨٤، ٣٨٥، ٣٨٦، ٣٨٧، ٣٨٨، ٣٨٩، ٣٩٠، ٣٩١، ٣٩٢، ٣٩٣، ٣٩٤، ٣٩٥، ٣٩٦، ٣٩٧، ٣٩٨، ٣٩٩، ٤٠٠، ٤٠١، ٤٠٢، ٤٠٣، ٤٠٤، ٤٠٥، ٤٠٦، ٤٠٧، ٤٠٨، ٤٠٩، ٤١٠، ٤١١، ٤١٢، ٤١٣، ٤١٤، ٤١٥، ٤١٦، ٤١٧، ٤١٨، ٤١٩، ٤٢٠، ٤٢١، ٤٢٢، ٤٢٣، ٤٢٤، ٤٢٥، ٤٢٦، ٤٢٧، ٤٢٨، ٤٢٩، ٤٣٠، ٤٣١، ٤٣٢، ٤٣٣، ٤٣٤، ٤٣٥، ٤٣٦، ٤٣٧، ٤٣٨، ٤٣٩، ٤٤٠، ٤٤١، ٤٤٢، ٤٤٣، ٤٤٤، ٤٤٥، ٤٤٦، ٤٤٧، ٤٤٨، ٤٤٩، ٤٥٠، ٤٥١، ٤٥٢، ٤٥٣، ٤٥٤، ٤٥٥، ٤٥٦، ٤٥٧، ٤٥٨، ٤٥٩، ٤٦٠، ٤٦١، ٤٦٢، ٤٦٣، ٤٦٤، ٤٦٥، ٤٦٦، ٤٦٧، ٤٦٨، ٤٦٩، ٤٧٠، ٤٧١، ٤٧٢، ٤٧٣، ٤٧٤، ٤٧٥، ٤٧٦، ٤٧٧، ٤٧٨، ٤٧٩، ٤٨٠، ٤٨١، ٤٨٢، ٤٨٣، ٤٨٤، ٤٨٥، ٤٨٦، ٤٨٧، ٤٨٨، ٤٨٩، ٤٩٠، ٤٩١، ٤٩٢، ٤٩٣، ٤٩٤، ٤٩٥، ٤٩٦، ٤٩٧، ٤٩٨، ٤٩٩، ٥٠٠، ٥٠١، ٥٠٢، ٥٠٣، ٥٠٤، ٥٠٥، ٥٠٦، ٥٠٧، ٥٠٨، ٥٠٩، ٥١٠، ٥١١، ٥١٢، ٥١٣، ٥١٤، ٥١٥، ٥١٦، ٥١٧، ٥١٨، ٥١٩، ٥٢٠، ٥٢١، ٥٢٢، ٥٢٣، ٥٢٤، ٥٢٥، ٥٢٦، ٥٢٧، ٥٢٨، ٥٢٩، ٥٣٠، ٥٣١، ٥٣٢، ٥٣٣، ٥٣٤، ٥٣٥، ٥٣٦، ٥٣٧، ٥

(١) وهذا لفظ لمطبوع من «الهدية» لسرعيني [٣١٠] وكذا في النسخة التي يحفظها المؤلف من «الهدية» [٢١٠] بـ «مخطوط مكبة» وصر الله أفندي - تركيا، وفي نسخة شيركسي (المقروءة على أكمل الدين الهارثي) من «الهدية» [١٤١] أ «مخطوط مكبة» مص الله هدي - تركيا وفي نسخة انفاصمي من «الهدية» [٥٨] أ «مخطوط مكبة» كبريلي وصل أحمد باشا تركيا، وفي نسخة نفطوبوي من «الهدية» [٢/٥٨] أ «مخطوط مكبة» ولي الدين أفندي - تركيا، وفي نسخة نصر الله الحلي من «الهدية» [٢١٠] ب «مخطوط مكبة» حاسه ريمون - أمريكا (رقم الحفظ: ٣٥٩٤).

١٥ هو الكتاب في ساحة الأوركناسي من الهند به [٦ و ٥٩] محفوظ مكة بعض الله أفندي - ترك .
وفي ساحة الديوس من الهند به [و ٢٢٣ ر .] محفوظ مكة بعض ش أمدي : كذا

من تعريضها بتلك النسبة، ويظهر هذا إذا حقتوا الشهادة بنوع محدودة بذكر
حدودها وشهدوا على المشتري لا بد من آخرتي يشهدان على أن المخذود بها

عامة لمدان

لأرض المحدودة بهذه المخذود في يد هذا المدين عليه؛ يصح إعطاء، وكذا
كتاب القاضي إلى القاضي شهادة شاهدين^(١)

يضي: أن القاضي الكاتب يكتب في كتابه إلى القاضي الآخر أن شاهدين
عندني شهدا عدي أن فلان بن فلان القلابي على فلانة بنت فلان لفلاسة كذا
من الدراهم، فاقص عنها اثنتي عشرة، فأحضر المذعي فلانة في مجلس القاضي
المكتوب إليه، ودفع الكتاب إليه، بقول القاضي لمكتوب له للمذعي: هات
شاهدين أن التي أحضرتها هي فلانة بنت فلان القلابي المذكورة في هذا الكتاب؛
ليمكن الإشارة إليها في القضاء عليها، لأن هذا [في] معنى الشهادة على
الشهادة، وإن قلر في هذين البيتين - أغنى في الشهادة على الشهادة، وفي كتاب
القاضي (١٤٣٩) إلى القاضي - هي فلانة بنت فلان التميمية؛ لم يكف حتى
نحوها إلى غيرها.

فشر صاحب «الهداية» «فبعد بالقية الخاصة، وشر لعائق بالأب الأغنى
الذي ينسب أبوها إليه، وذلك لأن بني تميم قوم لا يخلصون، فلا يخلص^(٢)
شريف بدرك ما لم ينسب إلى القية الخاصة

قال الفقيه أبو اللبث «كما أتتوا نزل شهد على فلانة التميمية؛ لا يمنع بهذا
الشريف ما لم ينسبها إلى محلها وسكنها، فكذلك هذا».

قوله، (وشهدوا على المشتري)، أي: عن شراء المشتري، وهو بكسر

^(١) ينظر: «شرح الجامع الصغير» لفاطحيان [ق/١٤٩]

^(٢) «بين الصوفيين: زيادة من: (١) و(٢) و(٣) و(٤) و(٥) و(٦) و(٧) و(٨) و(٩) و(١٠)»

^(٣) «مع دلائل فلا يجوز؛ وطلب من: (١) و(٢) و(٣) و(٤) و(٥) و(٦) و(٧) و(٨) و(٩) و(١٠)»

في يد المدعى عنه، وكذا إذا أنكر المدعى عنه أن يتخذ المذكور في
الشهادة حدوداً في يده.

قال وكذا كتب القاضي إلى القاضي، لأنه في معنى الشهادة على
الشهادة إلا أن القاضي لكامل دماسته ووفور ولايته بفرد سائل.

و (ولو ولو في هذين ندين التيممة ثم يحرر حتى ينشأه إلى
محدد) وهي أقلية خاصة، وهذا لأن التعريف لا يثبت منه في هذا، ولا
محضر ما فيه إلى عدمه وهي عامة بين بني بعيث لأنهم قوم لا يخصصون،
ويحصل نسبة إلى التحديد لأنها خاصة، وقيل لفرع عامة سنة عامة
ولأور حديه خاصة، (وقيل شمر فدينه ولتحارئة عامة) وقيل إلى استك
الصغيرة خاصة، وإلى المحلة لكبيرة والمضرة عامة.

ثم التعريف وإن كان يتم بذكر أحد عند أبي حنيفة ومحمد، .

في غاية البيان

الراء، كذا السماع

قوله: (إلا أن القاضي لكامل دماسته ووفور ولايته بفرد سائل).

هذا جواب سؤال؛ وهو أن يقال إن كتاب القاضي إلى القاضي بمرره
الشهادة على الشهادة؛ لأن القاضي الكائن بثلث شهادة شاهدة إلى القاضي
المكسوب إليه، وفي الشهادة على الشهادة يشترط الأثبات، فيبغى أن يكون القاضي
الكاتب اثنين أيضاً، فقال، بعد حرر كتب القاضي الواحد؛ لكامل دماسته ووفور
ولايته، لأن ولايته عامة، وسن يعميه هذه الولاية

قوله (ثم التعريف وإن كان يتم بذكر أحد عند أبي حنيفة ومحمد، .)

حلافة لأبي يوسف على ظاهر الروايات، فذكر المخذ يقوم مقام الحد لأنه
سُمِّىَ لحدِّ الأعلى، فرب مرة الحد الأدنى، والله أعلم

﴿عبد سار﴾

حلافة لأبي يوسف على ظاهر الروايات، فذكر المخذ يقوم مقام الحد، لأنه
سُمِّىَ لحدِّ الأعلى، فرب مرة الحد الأدنى، يعني أن يخذ اسم الحد الأعلى
في نصبة الحصة، فكان ذكرها في التعريف بمرة الحد الأدنى، وهو أث الأب.
قد في «الجمهرة»، «المخذ من العرب دون الشيعة وفوق سبط، ينسبون
لحد، والجمع أفخاذ»^١ وكذلك أث صاحب «المحصل»^٢ أيضا

وأنت صاحب «ديوان الأدب» بجلال هذا فقال في باب فعل - يفتح لاء
وكثر معين - «المخذ من لحد ثر أقل من انظر»^٣.

وقال صاحب «اليسير»^٤ - في سورة بحر - قال الزبير بن بكار: اعترف
من م طبقات، شعب، وقبيلة، وعمارة ١٢٧٥٢، وسبط، وفخذ، ونصبة
فالشعب: تجمع انفس، والقبيلة: تجمع العنائر، والعمارة: تجمع بعضون،
والسبط: تجمع الأفخاذ، والمخذ: تجمع المصائل.

فمضر شعب، وربعة شعب، ومذبح شعب، وجمبر شعب، وسُمِّيت
نحوها؛ لأن المقائل انشعبت منها.

وكذا قبيلة، وقريش عمرة، وقضي سبط، وهاشم فخذ ١٢٧٥٢،
وبما س نصبة^٥ وكذلك ذكر صاحب «الكشاف»^٦ أيضا

١ - «جمهرة اللغة» لابن دريد [٥٨٢/١].

٢ - «محصل نعمة» لابن دس [٧١٤/١].

٣ - «ديوان الأدب» للعلاني [٢٤٧/١].

٤ - «اليسير» لمحم، النعماني ج١ ص ٢٢٢. وقد تقدم التعريف بذلك.

٥ - «الكشاف» للمحشي [٣٧٤/٤].

بهما ما روي عن عمر - رضي الله عنه - أنه صرّب شهد الزور أربعين سوطة وسخّم وجهه، ولأنّ هذه كثرة يتعدى ضررها إلى البعد وليس فيها حدّ مقدّر فيزيو-
 وية أن شريح كان شهيداً ولا ضرر، ولأنّ الإلتر حارّ مخصّل بالشهيد فيكون
 به، ولضرر وإن كان مكلفاً في الرّجاء ولكيفه يقع مدعاً عن الرّجوع فوجب
 تشخيص نظرنا إلى هذا الوجه.

هذا لفظ «شرح الطحاوي» رحمه الله.

لكن قال في «شرح الجامع الصغير» للشمس «ولشهير» أن يضاف به في
 السلب، ويؤدى في كل محلة بأن هذا شهد بالزور، فلا تشهدوه».

وجه قولهما ما روي أن عمر - رضي الله عنه - صرّب شهد الزور أربعين سوطة، وسخّم
 وجهه^(١)، ولأنّ شهادة الزور كبيرة يلحق ضررها بالناس، وله يذ فيها حدّ مقدّر،
 فوجب تشهيره، وإلّا فكل بها كبيرة، لأن الله تعالى قريب بمادة الأوثان، حيث قال
 تعالى ﴿وَأَخْبِسُوا الرّجس من الأولين وأخْبِسُوا قَوْلَ الزّور﴾ [الحج ١٢٠]

ولما روي البخاري رحمه الله بإسناده إلى عتيق بن رستم بن أبي بكر، عن أبيه
 قال: «قال النبي ﷺ: «أَلَا أَبْهَكُمْ بِأَكْبَرِ الْكِبَائِرِ؟» قُلْنَا: بَلَى يَا رَسُولَ اللَّهِ
 قَالَ: «الإفْرَاكُ بِاللهِ، وَحُقُوقُ الْوَالِدَيْنِ» وَكَانَ مِنْكَ فَجَسَ فقال: «أَلَا وَقَوْلُ الزّورِ،
 أَلَا وَشَهَادَةُ الزّورِ» [٣٩٠] فما زال [يُكْرِّرها] ٣، حتى قلْتُ: لَا يَنْكُثُ.

(١) يدرج تحت قوله وجهه أي سوطاً بالسُّحْم - وهو سواد البشرة - وسخّم أقره وجهه كتب من
 نسخ بالعصب يدرج (الجامع الصغير) للشمس [٢٦٩ مادة سخم]

(٢) أخرجه عبد - بن الصّحاح في (المصنف) ١١٥٣٩٦، وابن أبي شيبة في (المصنف) [٢٩٦٣]
 من طريق أبيه بن أبي عاصم - أن عمر بن الخطاب كتب إلى عبد الله بن عمر بن الخطاب في شأنه
 فكتب أربعين سوطاً، أن شخم وجهه وإن شخم من شأنه وأن شخم من شأنه

(٣) ما بين المصنفين، في ٥٢٦ بقولها

(٤) معنى تعريجه

ذكره البخاري في كتاب «الأدب» من «الصحیح».

وَوَجْهٌ قَوْلِ أَبِي حَافِظَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مَا رُوِيَ عَنْ شُرَيْحِ الْقَاضِي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّكَ كُنَ إِذَا أَحَدٌ شَهِدَ رُوِيَ، بَعَثَ إِلَيَّ سُوْقِيَهُ إِنْ كَانَ سُوْقِيًا، وَإِلَى قَوْمِهِ إِنْ لَمْ يَكُنْ سُوْقِيًا بَعْدَ الْعَصْرِ أَجْمَعَ مَا كَانُوا، وَيَقُولُ: نَ شُرَيْحًا يَفْرُقُكُمْ سَلَامٌ وَيَقُولُ: إِنَّا وَحَدَّثْنَا هَذَا شَهِدَ رُوِيَ فَاحْذَرُوهُ، وَاحْذَرُوا النَّاسَ [عَنْهُ] ^(١)، وَكَثُرَ قَصَايَا شُرَيْحٍ بِمَخْصَرٍ مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَسَمَ يُنْكَرُ عَلَيْهِ أَحَدٌ، فَوَجَبَ اتِّبَاعُهُ.

وَقَالَ الْخَصَافُ فِي «أَدَبِ الْقَاضِي» ^(٢) حَدَّثَنَا وَكَيْعٌ ^(٣) قَالَ: حَدَّثَنِي سَفِيَّانٌ عَنْ أَبِي حَضَنٍ ^(٤) [٢٧١ هـ] قَالَ: «كَانَ شُرَيْحٌ تَبَعْتُ شَهِدَ الرَّوْرَ إِلَى مَسْجِدِ قَوْمِهِ، أَوْ إِلَى سُوْقِيهِ، فَيَقُولُ: إِنَّا قَدْ رَفَعْنَا هَذَا ^(٥)»، وَلَأَنَّ اسْتَعْرِيَهُ لِلرَّخْرِ، وَالصَّرْثُ يَضْلُحُ زَاخِرٌ مِنْ وَخِهِ، وَلَا يَضْلُحُ زَاخِرٌ مِنْ وَخِهِ، لِأَنَّ النَّاسَ صِيغَةً: صَنَفَ مِنْهُمْ عَلَى

(١) ما بين المعقوفتين: زيادة من «الفتح»، و«الفتح».

(٢) أخرجه محمد بن الحسن في «الأنوار» [٥٥٤/٢] عن شُرَيْحٍ قَاضِي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ به نحوه.

(٣) هذا الأثر علَّقه أبو بكر الرازي والصدر الشهيد في شرحيهما عن «أَدَبِ الْقَاضِي» لِلْخَصَافِ، وَهُوَ ثَابِتٌ مُرْسُولٌ فِي النسخة المُتَّسدة من «أَدَبِ الْقَاضِي» لِلْخَصَافِ [٢٥٢/١] مَحْطُوطٌ مَكْتَبَةٌ كُتِبَتْ بِإِذْنِ فَاضِلِ أَحْمَد بَاثٍ، (رَقْمُ الْحَفْظِ ٥٤٦)، وَيُظَرُّ اسْتِخْرَاجُ «أَدَبِ الْقَاضِي» لِلصَّدرِ الشَّهِيدِ [٥٥٢/١]، وَاسْتِخْرَاجُ «أَدَبِ الْقَاضِي» لِأَبِي بَكْرٍ الرَّازِيِّ [ق ٢١٢ هـ]، مَحْطُوطٌ مَكْتَبَةٌ فِيهِ اللهُ أَهْدَى تَرْكِبًا (رَقْمُ الْحَفْظِ ٦٤٨).

(٤) هذا سنوٌ عُلِّقَ مِنَ الْمُؤَلِّفِ، فَهِيَ لِلْخَصَافِ رَوْنَةٌ عَنْ وَكَيْعٍ بنِ اسْتِخْرَاجٍ، بَلْ لَمْ يُدْرِكْ أَصْلًا، وَإِنَّمَا حَدَّثَ بِهِدَ الْحَجَرِ عَنْ أَبِي شَيْبَةَ عَنْ وَكَيْعٍ فَقَالَ أَحْمَدُ عَبْدُ اللَّهِ بنِ مُحَمَّدٍ أَبُو بَكْرٍ قَالَ حَدَّثَ وَكَيْعٌ «وَسَاقِ الْأَثَرِ كَمَا رَفَعَ فِي النسخة المُتَّسدة من «أَدَبِ الْقَاضِي» لِلْخَصَافِ [ق ٢٥٢ هـ] مَحْطُوطٌ مَكْتَبَةٌ كُتِبَتْ بِإِذْنِ فَاضِلِ أَحْمَد بَاثٍ (رَقْمُ الْحَفْظِ ٥٤٦).

(٥) أَيُّ: رَفَعْنَا شَهَادَةَ هَذَا

أخرجه ابن أبي شَيْبَةَ [رَقْم ٢٣٠٤٤] عَنْ وَكَيْعٍ بِإِسْنَادِهِ

﴿ شَيْءٌ كَذَلِكَ ﴾

فَقَدْ مَضَتْهُ الْكِبَرُ ، وَصَفَّ مَهْمُهَا ، وَصَارَتْ بَضْعُهَا حَرًا فِي حَقِّهِ لَمْ يَنْتِزِعْ ، وَلَا بَضْعُهَا فِي حَقِّهِ مِنْ بَشَرٍ ، لِأَنَّهُ نَضِرَتْ بَصْدَهُ عَنْ لَوْحُوعٍ ، لِأَنَّهُ إِذَا عَلِمَ أَنَّهُ إِذَا رَجَعَ نَضِرَتْ يَنْتِزِعُ عَنْ لَوْحُوعٍ . فَتَبَّ بِهِ أَمْوَالُ السَّعِيدِينَ ، لَمْ يَكُنْ مُدًّا مِنْ التَّغْيِيرِ نَظَرًا إِلَى الْقِسْمِ الْأَوَّلِ ، وَهُوَ الَّذِي لَمْ يَنْتِزِعْ

وَرَجَعَ لِتَحْيِيْفٍ بِمَعْنَى إِلَى الْقِسْمِ الثَّانِي ، وَهُوَ الَّذِي يَنْتِزِعُ ، وَتَنْتِزِعُ بِالتَّشْبِيهِ وَكَانَ كَافِيًا فِي دَفْعِ شَرِّهِ ، وَلِأَنَّهُ إِذَا كَانَ قَدْ مَضَتْ عَنْ شَيْءٍ كَذَلِكَ أَكْثَرَ مَا يَنْتِزِعُ عَنِ الضَّرْبِ ، فَصَوَحَّ بِكَ كَدِّ مَعْرُوفٍ بَيْنَ أَشْأَسْ ، فَإِنَّهُ يَرْصِي بِالضَّرْبِ فِي خَفِيفٍ وَلَا يَرْصِي بِالتَّشْبِيهِ عَلَى أَعْمَلٍ ، لَكِنَّهُ لَتَنْتِزِعُ أَوْثَرُ ، لِأَنَّهُ أَمَقْصُودٌ دَفْعُ لَصَرِّهِ عَلَى النَّاسِ بِتَهْدِيَةِ الْوَاقِعَةِ ، وَمَنْ حَصَلَ

وَمَا احْتِجَاجُهُ مِنْ حَدِيثِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عِدَاكَ مَحْمُولٌ عَلَى الشَّيْءِ لَا عَلَى التَّغْيِيرِ ، لِأَنَّهُ يُؤْكَدُ بِسَبِيلِ التَّغْيِيرِ لَمْ يَنْتِزِعْ ، لِأَرْبَعِينَ ، لِبَلْوَجَةٍ حَدًّا فِي عَرَبِ حَدِّ وَالتَّشْبِيهِمْ ، يُدْرِكُ عَلَى مَا قُلْنَا أَيْضًا ، لِأَنَّهُ مُثَلَّةٌ ، وَهِيَ مَسْوُوحَةٌ بِالْإِخْتِمَاعِ .

قَالَ فِي الشَّرْحِ الْأَطْمَعِ « وَمِنْ أَصْحَابِ مَنْ قَالَ ، لَا خِلَافَ بَيْنَهُمْ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ ، إِلَّا أَنَّ أَبِي حَبِيبَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَحَدَ فِي بَشَرٍ إِذَا جَاءَ نَأْتٍ ، فَإِنَّهُ لَا يَنْتِزِعُ التَّغْيِيرَ ، لِأَنَّهُ الْمَقْصُودُ مِنْهُ الزُّجْرُ ، وَقَدْ أَرْتَجِرُ حِينَ نَأْتٍ ، وَهُمَا أَجَبَا فِي الَّذِي لَمْ يَنْتِزِعْ ، وَدَلَّكَ يَنْتِزِعُ التَّغْيِيرَ إِذَا ١٠٠ ، لِأَنَّهُ أَيْ مُنْكَوًّا يَسُرُّ فِيهِ حَدٌّ مُقَدَّرٌ .

وَمِنْ أَصْحَابِنَا مَنْ قَالَ : قَوْلُ أَبِي حَبِيبَةَ : لَا يُعَزَّرُ ، لِأَنَّهُ إِشْهَارُهُ فِي سُوءِهِ تَعْيِيرٌ ، بَلْ هُوَ أَشَدُّ مِنَ الضَّرْبِ فِي بَعْضِ أَشْأَسْ (٢) ، إِلَى هَذَا لَفْظُ « الشَّرْحِ الْأَطْمَعِ » .

(١) يَعْني بِسُوءِهِ بَوَاحٍ فِي التَّغْيِيرِ

(٢) يَنْظُرُ « الشَّرْحُ مَخْتَصَرُ التَّقْدِيرِ » لِلْأَطْمَعِ [ق/ ٣٠٤]

وَحَدِيثُ عُمَرَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - مَحْمُولٌ عَلَى لِسَانِهِ بِدَلَالَةِ اتِّسَاعِ إِلَى الْأَرْبَعِينَ
وَالْخَمْسِينَ ثُمَّ تَفْسِيرُ الشَّهِيرِ مَقْبُولٌ عَنْ شُرَيْحٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - فَإِنَّهُ كَانَ يَتَعَثُّ إِلَى سُوقِهِ
إِنْ كَانَ سُوقِيًّا، وَإِلَى قَرْبِهِ إِنْ كَانَ غَيْرَ سُوقِيٍّ نَعْدَ الْمُضَرِّ أَجْمَعَ مَا كُنُوا
وَيَقُولُ: إِنْ شُرَيْحًا يُثَرِّكُكُمْ أَسْلَامًا وَيَقُولُ: إِنَّهُ وَجَدَتْ هَذَا شَهِيدَ رُؤْيٍ فَاحْذَرُوهُ
وَاحْذَرُوا النَّاسَ مِنْهُ.

وَذَكَرَ شَخْصُ الْأَيْمَةِ الشَّرْحِيَّ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - أَنَّهُ يُشْهَرُ عَنْهُمَا أَيْضًا

وَالْتَعَزُّيُّ وَالْحَسَنُ عَلَى قَدْرِ مَا بَرَأَ لِقَاصِي عِنْدَهُمَا، وَكَيْفِيَّةُ التَّعَزُّيِّ
ذَكَرَتْهُ فِي الْحُدُودِ وَهِيَ: «الْجَامِعُ الصَّغِيرُ» شَهِيدَانِ أَقَرَّ أَيْهَمَا شَهِيدًا بِرُؤْيٍ ثُمَّ
يُضَرِّبُ رِجْلًا يُعَرِّزُ بِهِ

قوله عليه السلام

قَالَ الشَّيْخُ أَبُو بَكْرِ الرَّازِيُّ فِي شَرْحِهِ «أَدَبُ الْقَاصِي» «الْمُضَرِّ أَبُو حَبِيبَةَ
فِي هَذَا، أَنَّهُ لَا يُعَرِّزُ، وَلَكِنْ يُعَرِّفُ لِلنَّاسِ، وَيُشْهَرُ رُؤْيِي عَلَيْهِ فِي قَبْسِهِ، أَوْ فِي
سُوقِهِ، وَيُخَذُّ النَّاسُ مِنْهُ».

قَالَ أَبُو بَكْرٍ «وَهَذَا إِذَا كَانَ قَدَمًا، فَإِنَّ دَانِمَ يَكُنْ قَدَمَاتٍ، وَيَقُولُ أَنِّي
قَدْ شَهِدْتُ بِالرُّؤْيِ، وَأَنَا عَلَى ذَلِكَ، فَإِنَّ هَذَا سَعْيِي أَنْ تُعَرِّزَ»

لَأَبِي حَبِيبَةَ أَنْ قَوْلَهُ: «شَهِدْتُ بِالرُّؤْيِ» سَوِيَّةٌ وَدَمٌّ عَلَى مَا فَعَلَ، فَإِذَا لَمْ يَكُنْ
مُضَرًّا عَلَيْهِ، وَالتَّائِبُ لَا يَحْتَثُّ عَلَيْهِ التَّعَزُّيُّ؛ لِأَنَّا لَوْ أَوْجَسَاهُ أَوْ جَبَّاهُ لَتَوَيْتَهُ، فَأَمَّا إِذَا
كَانَ مُضَرًّا عَلَيْهِ دَيْنًا، فَإِنَّهُ يُعَرِّزُ؛ لِأَنَّ فِي ذَلِكَ أَصَرَ عَلَى ارْتِكَابِ لَمْعَاصِي،
وَبَدَلِ خُطُوفِ نَاسٍ مُشْهَدَةٍ

قَوْلُهُ: (وَالْخَمْسِينَ)، مَحْذُورٌ عَطْفًا عَلَى قَوْلِهِ (بِدَلَالَةِ اتِّسَاعِ)، يُدَلُّ سَعْيُهُ

وفائدته أن شاهد الزور في حق ما ذكرنا من الحكم هو نكفر على نفسه
 ١٠٠ دلت، فأما لا طريق إلى إثبات ذلك بالبيّنة لأنه نفي للشهادة والبيّنة
 للإثبات.

في غاية البيان

وجهه، أي: سؤنه.

قوله، (وفائدته)، أي: فائدة وضع «الجامع الصغير»، وهذا لأن وضع
 المسألة فيه مما إذا قرأتهما شهدا برؤيه.

وفائدته أنه لا يثبت كذب الشاهد إلا بإقراره، إذ لا مسأل إلى معرفة ذلك
 بالبيّنة؛ لأن النكح إذا قامت على أنهما شهدا بغير حق، فلا يلتزم إسي ذلك، لأن
 الشهادة على النفي لا تسمع

والله سبحانه أعلم

كتاب الرجوع عن الشهادة

قال وإذا رجع الشهود عن شهادتهم قبل الحكم بها، سقطت؛ لأن الحق إنما يثبت بانقضاء ولقاضي لا يفصي بكلام متناقض ولا ضمان عليهما لأنهما ما أتيا شيئاً لا على المدعي ولا على المتهم عليه.

كتاب الرجوع عن الشهادة

ولما ثبت طهر يس للرجوع عن الشهادة، وبس ما تقدم، لأن الرجوع عنها يقتضي سابقة الشهادة لا محالة.

فيلزمه قول الشاهد، شهدت برؤي
وشرطه: أن يكون عند لقاضي.

وحكمه [٢٧٦/٢]؛ إيجاب التعبير على كل حال، سواء رجع قبل اتصال انقضاء بالشهادة، أو بعد اتصال انقضاء، وبضمان مع التعبير إن رجع بعد انقضاء، وكان الشهود به مالا، وقد أراه بغير عوض.

والرجوع عن الشهادة مشروع بالإجماع، وأثر عمره عليه السلام قال: «الرجوع إلى الحق خير من التمادي على الباطل»^(١).

قوله: (قال) وإذا رجع الشهود عن شهادتهم قبل الحكم بها، سقطت، أي: قال المدعي في «مختصر»^(٢)، وأما تسقط الشهادة بالرجوع قبل الحكم، لأن

أرجحه الدارقطني في «مختصر» [٢٠٧/٤]، وليبقي في «السنن الكبرى» [١١٩/١٠]، عن عمر عليه السلام به نحوه.

(١) بظرة «مختصر القدوري» [ص/٢٢٣]

وَأَنَّ حُكْمَ بُشَادَتِهِمْ نَمَّ وَجَعُوا، لَمْ يُفْعَ الْحُكْمُ، لِأَنَّ آخِرَ كَلَامِهِمْ

الشَّهَادَةُ لَا يَتَعَوُّ بِهَا حُكْمُ قَسْرِ الْقَضَاءِ، وَإِذَا لَمْ يَقْضِ الْقَاضِي بِهَا؛ صَارَ وُجُودُهَا وَعَدَمُهَا سَوَاءً، نَعَصْتُ، وَهَذَا لِأَنَّ الْقَاضِيَ إِذَا قَضَى الْقَضَاءُ بِكَلَامٍ يَرْجِعُ لَهُ فِيهِ جَانِبٌ لِمَصْدَقٍ عَلَى الْكَذِبِ، وَلكَلَامٌ لِمَتَاقُصٍ مِنْ الشُّهُودِ لَا يُشْهِدُ بِهِ لِمَصْدَقٍ عَلَى الْكَذِبِ، فَلَا يَصِيرُ حُجَّةً، فَسَقَطَتِ الشَّهَادَةُ، وَلَا يُلْزَمُ الْقَضَاءُ عَنِ الشُّهُودِ، لِأَنَّهُ لَمْ يُرْجَعْ مِنْهُمْ لِإِنْفَاقِ

قوله: (بأن حكمهم بشهادتهم ثم رجفوا ، لم يفسح الحكم)، هذا لفظ الصوري في «مختصره»^١ . وذلك لأن الشاهد لما أكدت نفسه بالرجوع تدقصر كلامه ، والنضاء بالكلام لتدقصر لا يجوز . فلا يفسح القاضي حكمه بالرجوع ، ولا الرجوع ليس بشهادة ، بدليل أنه لا يشترط فيه لعمدة شهادة ، وما ليس بشهادة لا يتطلب به حكم

وذكر الخصاص في «أدب القاضي» «وقال: حدثنا وهب بن خريش حارم قال: حدثنا شعبة عن يزيد بن زادي^(٣) عن الشَّعْبِيِّ في شاهدتين شهد أنه طعن امرأة، ففرَّق القاضي بينهما، ثُمَّ بَأ أَحَدَهُمَا رَجَعَ عَنْ شهادَتِهِ، وَتَرَوَّخَ الْآخَرُ الْمَرَأَةَ، قَالَ: «هَذَا حَكْمٌ لَا يُرَدُّ»^(٤) يُرِيدُ بِهَذَا: أَنَّ رُجُوعَ الشَّاهِدِ بَعْدَ انْقِصَاءِ

() نظر المحضر المذكور في (تس ٢٢٢)

(٢) هذا الأثر لم يذكره أبو بكر الرازي في مبحثه على «أدب القاضي» بحضرة ١. وعنه صدر الشهد في شرحه. وهو ثابت موصول في النسخة الشنبهية من «أدب القاضي» بخط و [٢٤٨ ب محفوظ مكتبة كوبرني في صلب أحمد رضا (ق لمحمد ٥٤٦)] وبطريق شرح أدب القاضي لمحمد شهيد ١: ٥٠٥. [شرح أدب القاضي شرح لأبي بكر بن و [ق ٢١٥ ب محفوظ في مكتب المحمدية (ق لمحمد ٢١٣)]

(٢) في مجلس دي مولو بحبه، وعلمير من هذو بر دي بفر اشرع كبا، سحر و
[٣٣٤ أ] ونا بجرم والتعليق: لاس ابر حاتم [٢٦٣ ق]

جرحہ انسانی کے فی المصنفہ | ج ۱۹۲۱ء، مفید مصور فی اہل

تَنْصُرُ أَوَّلَهُ فَلَا يُنْقَضُ الْحُكْمُ بِالشَّاقِصِ وَلَا تَنُفِي الدَّلَالَةُ عَنِ الصَّدَقِ بِمِثْلِ

عَلَيْهِ السَّلَامُ

لَا يَكُونُ مُعْتَبَرًا فِي إِبْطَالِ الْقَضَاءِ.

قَالَ شَيْخُ الْأَنْعَمَةِ الشَّرْحِيُّ فِي «الشرح أدب القاضي» للخصاف «أُورِي
عَنِ إِبْرَاهِيمَ الشَّخِيِّ أَنَّهُ إِذَا كَانَ حَالُ الشُّهُودِ عِنْدَ رُجُوعِ أَحَدٍ مِنْ حَالِهِمْ وَقَدْ
لَا دَاءَ صَحَّ الرُّجُوعُ، وَإِنْ كَانَ حَالُهُمْ فِي أَدَاءِ الشَّهَادَةِ أَحْسَنَ، لَمْ يَصَحَّ رُجُوعُهُ».

قَالَ: «وَهَذَا قَوْلُ أَبِي حَبِيبَةَ الْأَوَّلِ، فَأَمَّا فِي قَوْلِهِ لِأَخْرَجَ قَالَ بَأْسَ رُجُوعِ
الشَّاهِدِ لَا يُعْتَبَرُ فِي حَقِّ إِبْطَالِ قَضَاءِ الْقَاضِي، لِأَنَّهُ مُنَاقِضٌ^١، فَلَا يُقْبَلُ قَوْلُهُ، لَكِنْ
يَصَحُّ الرُّجُوعُ فِي حَقِّ نَسْبِهِ، حَتَّى يَجِبَ عَلَيْهِ الْقِسْمَانِ».

وَالْأَصْلُ فِيهِ قَوْلُ عَلِيٍّ عليه السلام، وَفِيهِ زُيِّنَ أَنَّ رُحْبَنَ ابْنِ عَلِيٍّ بَرَّجِي، فَشَهِدَا
عَلَيْهِ أَنَّهُ سَرَقَ، فَطَعَّ عَلِيٌّ عليه السلام، بَدَأَ، ثُمَّ حَمَلَ بَعْدَ ذَلِكَ فَقَالَ: «لَطِيفٌ فِي الْأَوَّلِ،
إِنَّمَا كَانَ هَذَا الَّذِي سَرَقَ! فَقَالَ عَلِيٌّ عليه السلام، «لَا أَصَدِّقُكُمْ عَلَى هَذَا الشَّيْءِ،
وَأَعَزُّكُمْ دِيَّةَ الْأَوَّلِ، وَلَوْ عَلِمْتُ أَنَّكُمْ قَدْ نَعَمْتُمْ^٢ ذَلِكَ، لَقَطَعْتُ أَيْدِيَكُمْ»^٣.
وَدَكَرَ مُحَمَّدٌ عليه السلام فِي كِتَابِ الرُّجُوعِ عَنِ الشَّهَادَةِ: أَنَّهُ قَالَ «أَسْرَمْتُكُمْ دِيَّةَ يَدِ
الْأَوَّلِ»^(١).

وَالْخَصَافُ أَوْرَدَ هَهُنَا وَقَالَ: «أَعَزُّكُمْ الدِّيَّةَ»^٤، فَيَحْتَمِلُ أَنَّ الْقَطْعَ سَرَى

= [رقم ٢١٥٢] من طريق: تَزِيدُ بْنُ رَاسِيٍّ عَنِ الشَّيْخِ عليه السلام به نحوه

(١) فِي لُغَةِ الْأَوَّلِ وَالْأَوَّلِ مُنَاقِضٌ.

(٢) رَجَعَ إِلَى الْأَوَّلِ وَالْأَوَّلِ مِنَ الْأَوَّلِ وَالْأَوَّلِ مِنَ الْأَوَّلِ وَالْأَوَّلِ مِنَ الْأَوَّلِ.

(٣) عَلَيْهِ السَّلَامُ فِي كِتَابِ الدِّيَّاتِ بَابُ إِذَا جَاءَ بَرٌّ مِنْ رَجُلٍ مَلَّ يَدْعُو أَوْ يَنْقُصُ مِنْهُمْ كَتَبَهُ

[٢٥٢٦]، وَوَصَلَهُ عِدَّةُ بَرِّقٍ فِي «مَصَدِّق» | قَدْ ١٩٤٦، وَكَانَ رِجَالِي فِي «نَسْبِهِ»

[١٨٢، ٣]، عَنِ الشَّيْخِ عليه السلام بِهِ نَحْوَهُ

(٤) بِنَظَرِ «الْأَوَّلِ» الْمَعْرُوفِ بِالسُّبُوطِ [١٢، ٧] طَبْعَةُ «دَوَارَةِ الْأَوْقَاتِ الْقَطْرِ»

(٥) هَذَا الْقَطْعُ الْمُنَظَّرُ فِي سِيَاقِ الْأَثَرِ السَّاحِي عِنْدَ حَقِّقِهِ، وَفِي سَبْعٍ مِائَةٍ عِدَّةٍ دُونَ هَذَا.

لأَوَّلٍ، وَقَدْ تَرَجَّحَ الْأَوَّلُ بِأَصَالِ الْقَصْدِ بِهِ صَاحِبُ مَا أَتَتْهُ شَهَادَتُهُمْ
لِإِقْرَارِهِمْ عَمَّا نَفْسُهُمْ بِسَبِّ لَصَّامٍ، وَالْتِمَاقُصُ لَا يَمْنَعُ صِحَّةَ الْإِقْرَارِ،
وَسَقَرَّرُهُ مِنْ بَعْدِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى.

قَالَ وَلَا يَصِحُّ الرَّخُوعُ إِلَّا بِحَضْرَةِ الْحَاكِمِ، لِأَنَّهُ قَسَمٌ لِلشَّهَادَةِ فَتَحْتَ

عَلَيْهِ سُبُلٌ

إِلَى النَّفْسِ، فَكَوْنُ أَوَّلِهِ دِيَّةَ النَّفْسِ

بَيَّنَّ بِهَذَا أَنَّ رَجُوعَ الشُّهُودِ بِصَحِّ فِي حَقِّ أَحِبِّ الصَّامِ، فَمَا فِي حَقِّ
إِنْطَابِ قَصْدٍ لِمَا فِي قَلْبِهِ لَا يَصِحُّ كَمَا فِي الشَّرْحِ أَدَبِ الْقَاضِي.

قَوْلُهُ: (وَعَلَيْهِمْ صَاحِبُ مَا أَتَتْهُ شَهَادَتُهُمْ)، هَذَا يَقْتَضِي
فِي «مَحْتَصَرِهِ»^(١)، وَدَلِيلُ أَنَّهُمَا أَقْرَأَ بَأْتَهُمَا تَعَدِّي وَوَضَعَا الشَّهَادَةَ فِي عِبَرِ
مَوْضِعِهِ، وَصَارَ ذَلِكَ سَبًّا إِلَى تَعَبِ الْعَمَلِ، وَالْإِتْلَافُ بِسَبِّ إِذَا كَانَ بِسَبِّ لَعْنَتِي
يُوجِبُ الصَّدَقَ، كَمَا فِي حَاوِزِ الْبَيْرِ، وَوَضَعَ الْخَطَرَ عَلَى قَارِعِهِ الطَّرِيقِ

غَايَةُ مَا فِي السَّابِقِ: أَنَّ كَلَامَ (٢٧٧) الشُّهُودِ مُتَقَصِّرٌ، وَلَا يَمْنَعُ ذَلِكَ صِحَّةَ
الْإِقْرَارِ، نَكْوِيهِ غَيْرَ مَتَّعٍ عَلَى نَفْسِهِ، وَلَا يُسْتَرَدُّ لِمَا فِي الْمَحْكُومِ، لِأَنَّ رَجُوعَ
الشَّاهِدِ صَحٌّ فِي حَقِّ نَفْسِهِ، لَا فِي حَقِّ غَيْرِهِ

قَوْلُهُ (قَالَ: وَلَا يَصِحُّ الرَّخُوعُ إِلَّا بِحَضْرَةِ الْحَاكِمِ)، أَيُّ: قَالَ الْقُدُّورِيُّ
فِي «مَحْتَصَرِهِ»^(٢)، وَدَلِيلُ أَنَّ الرَّخُوعَ عَنِ الشَّهَادَةِ - وَإِنْ لَمْ يَكُنْ شَهَادَةً - فَتَحُّ

= «التَّعْزِيمُ» وَلَا يُؤْثَرُ كَلَامُهُ بِذِكْرِهِ يُرِيدُ بِكَرِّ الرَّجْعِ فِي شَرْحِهِ عَلَى أَدَبِ الْقَاضِي / لِلتَّحْصَاتِ وَغَيْرِهَا
لِصَدْرِ الشَّهَادَةِ فِي شَرْحِهِ وَهُوَ ثَابِتٌ مَوْضُوعٌ فِي السَّحْنَةِ الْمُسَدَّةِ مِنْ «أَدَبِ الْقَاضِي» لِلْحَمْدِ
[٢٤٨/ب] مَحْظُوطٌ مَكْتَبَةٌ كُوتُورِي بِمَاضِلِ أَحْمَدِ مَاتَا (رَقْمُ الْحِفْظِ ٥٤٦)، وَيُظْهِرُ الشَّرْحُ
أَدَبِ الْقَاضِي «بِصَدْرِ الشَّهَادَةِ» [٥٠٥ - ٥٠٦]، وَ«شَرْحُ أَدَبِ الْقَاضِي» لِأَبِي بَكْرٍ أَمْرًا بِذَلِكَ
٢١٥/ب مَحْظُوطٌ مَكْتَبَةٌ بِمَكَّةَ عِصَى تَهَ أَمْدِي - بَرْكِي (رَقْمُ الْحِفْظِ ٦٥٨)

(١) سَفَرُ الْمُحْتَصَرِ الْقُدُّورِيِّ [ص ٢٢٣]

(٢) يَظْهَرُ الْمَعْنَى السَّابِقَ [ص ٢٢٣]

بما تختص به الشهادة من لمخاض وهو مخاض القاصي أي قاصي داء. ولأن الرجوع ثوبة وانتوبة عن حسب الحباية، فالشتر بالشتر والإعلان بالإعلان

في غايه البيان

للتهادة، ينقص بها، فكان مثلاً بالشهادة فاحتض بموضع الشهادة، كالوادع الياس بما كان متقابين ومصادئين، بشرط لتصدد اتحاد المحل، فكذلك

ولأن الرجوع عن الشهادة ثوبة عن حباية الكذب، والثوبة إنما تكون على حسب الحباية، ولحباية كانت محتضنة بمجلس القضاء، فيسعي أن يحض الثوبة عنها - وهي الرجوع عن الشهادة الساطلة - شخص بمجلس القضاء أيضاً، لا ترى ابن مازري عن معاذ بن حبل رضي الله عنه أن لشيء ثلاثة بعثة، من اليمين فقال معاذ رضي رسول الله قال: «عليك سفوى الله ما استطعت، وأذكر الله عند كل شجرة وحجر، ودا عمت شراً، فأخبرت ثوبة، الشتر بالشتر، وأعلانية بالعلانية»^(١) وفي هذا الحديث طوائف ذكرها أبو بكر بن أبي إسحاق [الكلاباذي]^(٢) في «محرر الفوائد»^(٣).

والحاصل في المسألة ما ذكره في «الفتاوى الصغرى»^(٤) «لشاهد إذا رجع في غير مجلس لقضاء، لا يصح، ولو رجع في مجلس قاصي غير قاصي الذي شهد عده، صح، حتى لو ادعى لمشهد عليه رجوع لشاهد في غير مجلس لقاصي، فأدام البيعة عليه، لا ينقض، ولو ادعى رجوعه عند قاصي آخر، قبل السنة عليه، ولو ادعى رجوعه مطلقاً ذكر شيخ الإسلام خواهر زاده في «المبسوط»، أنه لا ينقض.

(١) أخرجه ابن أبي شيبة [رقم ٣٤٣٦٥]، وأحمد بن حنبل في «إبرمه» [ص ٢٦]، ومحمد بن أبي الزهد [٥٣١/٦]، عن معاذ بن حبل رضي الله عنه.

(٢) من المعقولين زيادة من ١، ٢، ٣، ٤، ٥، ٦، ٧، ٨، ٩، ١٠، ١١، ١٢.

(٣) من «محرر الفوائد» المعروف بمعاني الأخبار للكلاباذي [ص ٣٦٤].

(٤) من «فتاوى الصغرى» للصدر الشهيد [ق ١٩٣].

وإذا لم يصح الرجوع في غير مجلس القاصي، فهو دعي المشهود عليه رجوعهما وأرد بيمينهما لا يخلفان، وكذا لا نقل بينة عليهما ادعى رجوعاً ناطلاً، حتى لو أقام البينة أنه رجع عند قاصي كذا وصحته المان تقبل

﴿عنه بيان﴾

ورد لم يكن مدعي الرجوع بينة، وأراد استخلاف الشاهد، وإن كان يدعي رجوعه مطلقاً، وفي غير مجلس لقاصي، لا يستخف، وإن كان يدعي رجوعه في مجلس لقضاء، يستخف إذا ادعى رجوعاً على الشهود وإذا استخلفه، [أو إقامه] ^(١) البينة على ذلك، وب ادعى الرجوع في غير مجلس القاصي، لا يصح، ولو ادعى الرجوع عند القاصي، ولم يدع القضاء بالرجوع، لا يصح؛ لأن الرجوع عند القاصي بما يصح به الفصل به لقضاء.

أما إذا ادعى الرجوع عند القاصي والقضاء بذلك، يصح ويستخلف الشاهد، ونقل البينة على ذلك، ولو شهد عند قاصي ورجع عند قاصي آخر، يصح ويحب الصمان عليه، بكن إذا قضى عليه هذا القاضي بالصمان، كما لو رجع عند القاضي الذي شهد عنه، إنما يحب عليه الصمان إذا قضى القاضي عليه بالصمان، وبه عن شرح شيخ الإسلام خوهر رده ^(٢).

ثم قال ^(٣) «وكان أئمة فخر الدس يستبعد توقف صحة الرجوع على القضاء بالرجوع أو بالصمان» ^(٤)

قوله (ادعى رجوعاً ناطلاً)، لأن الرجوع في غير مجلس القاضي ليس بصحيح.

(١) وقع بالأصل «أو في» والثبت من (د)، (ع)، (ص)، وهو الموافق لما وقع في الفتاوى الصغرى، المصدر: شهيد [١٩٣: ١] مخطوط مكة بغير له لندى - تركيا (رقم مخطوط ١٠٤٧)

(٢) ما بين مستوفين في [٤٨]: «أو إقامه البينة».

(٣) يعني: صاحب «الفتاوى الصغرى»

(٤) ينظر: «الفتاوى الصغرى» للمصدر: الشهد ١: ٥٣٠ |

وَقَدْ الشَّافِعِيُّ لَا يَضْمَنُ لِأَنَّهُ لَا غَيْرَهُ لِلْسَّبَبِ مَعَ وُجُودِ الْمُبَاشَرَةِ

عبد الباق

وَلَمَّا أُنْ شُهِدَ [٢٧٧] لَمَّا رَجَعُوا عَلِمَ أَنَّ الْمَالَ وَصَلَ إِلَى الْمُقْصِيِّ بِهِ
بَعِيرٌ حَقٌّ، لِأَنَّ الْقَاصِيَّ قَصَى بِشَهَادَتِهِمْ، وَشَهَادَتُهُمْ كَانَتْ بَاطِلَةً، وَتَسْلِيمُ مَنْزِلِ الْغَيْرِ
لِمَنْ الْغَيْرِ بَعِيرٌ حَقٌّ مُوجِبٌ لِلضَّمَانِ، وَالضَّمَانُ لَا تَجِبُ عَلَى الْمُقْصِيِّ لَهُ، وَعَلَى
الْقَاضِي بِالْإِجْمَاعِ.

أَمَّا عَنِ الْمُقْصِيِّ لَهُ فَلَا رُجُوعَ شُهِودٍ لَا يَصِحُّ فِي حَقِّ الْغَيْرِ.

وَأَنَا عَلَى الْقَاضِي، وَلِأَنَّهُ كَالْمُنْحَرِفِ عَنِ الْقَضَاءِ؛ لِأَنَّ الْقَضَاءَ مَرْضُوعٌ عَلَيْهِ مَا
ثَبَتَ عِنْدَهُ مَدْرُءٌ، حَتَّى لَوْ لَمْ يَرِ وَجُوبُ الْقَضَاءِ عَلَيْهِ؛ يَكْفُرُ، وَلَوْ رَأَى ذَلِكَ وَمَعَ
هَذَا آخَرَ الْقَضَاءِ؛ يَمْسُقُ، وَإِذَا كَانَ كَالْمُنْحَرِفِ صَارَ مَعْدُورًا فِي قَضَائِهِ، وَلِأَنَّهُ لَوْ وَجِبَ
الضَّمَانُ عَلَى الْقَاصِيِّ؛ لَامَعَ السُّرُّ عَنْ تَقْلِيدِ الْقَضَاءِ حَقًّا عَنِ الضَّمَانِ،
فَتَتَعَطَّلُ حَيْثُ أُمُورٌ لِمُسْلِمِينَ، فَلَمْ تُوجِبْ لَضَمَانٍ عَلَيْهِ، كَيْلَا تَتَعَطَّلَ أُمُورُ النَّاسِ.
ثُمَّ لَمَّا لَمْ يَجِبِ الضَّمَانُ [٢٧٨] عَلَى الْمُقْصِيِّ لَهُ، وَعَلَى الْقَاضِي؛ تَقَبَّرَ
إِيجَابُ الضَّمَانِ عَلَى الشُّهُودِ؛ لِأَنَّهُمْ صَارُوا سَبِيلًا لِلزَّالِمِ مَتَّفِقُونَ لِلْغَيْرِ بِغَيْرِ حَقٍّ،
كَمَا لَوْ شَهِدُوا بِالْعَقْدِ ثُمَّ رَجَعُوا وَلِأَنَّ السَّبَبَ عَلَى وَجْهِ التَّعَدِّي يُوجِبُ الضَّمَانَ،
كَحَدِيثِ الشَّرِّ، وَوَأَصَحُّ لِحَجَرٍ، نَوَحَتْ الضَّمَانَ عَلَى الشُّهُودِ

وَقَوْلُهُ: (لَا غَيْرَةَ لِلْسَّبَبِ مَعَ وُجُودِ الْمُبَاشَرَةِ)، سَيَبْضُ شُهِودٍ لِقِصَاصٍ إِذَا
رَجَعُوا عَلَى أَضْلِهِ، وَبِالْمُخْرِمِ إِذَا أَمْسَكَ صِدْقًا حَتَّى قَتَلَهُ مُخْرِمٌ آخَرٌ.

لَا يُقَالُ: إِنَّ الشُّهُودَ لَمْ يُوجَدْ مِنْهُمْ إِلَّا مَجْرَدُ الْقَوْلِ، وَمَجْرَدُ الْقَوْلِ لَا يُوجِبُ
الضَّمَانَ

لِأَنَّا نَقُولُ: يَنْطَلِقُ ذَلِكَ بِشُهِودِ الْبَيْتِ وَالطَّلَاقِ قَبْلَ الدُّخُولِ إِذَا رَجَعُوا

قُلْنَا: تَعْدُرُ بِمَذْهَبِ الْفُضَّلَانِ عَلَى الْمُبَاشِيرِ وَهُوَ الْقَاضِي لِأَنَّهُ كَأَمْنٍ إِلَى الْقَضَاءِ، وَفِي إِيْجَابِهِ حَرْفُ اسْتِثْنَاءٍ عَنْ تَعْدُرِهِ مِنْ الْمُدْعَى لِأَنَّ الْحُكْمَ قَاضٍ قَاعِبِرَ التَّشْيِيطِ، وَإِنَّمَا بَضْمَانُ إِذَا قَصَصَ الْمُدْعَى الْمَالَ دُنْيَا كَانَ أَوْ عَيْنًا، لِأَنَّ الْإِثْلَافَ بِهِ تَحَقُّقٌ، وَلِأَنَّهُ لَا مُمَانِلَةَ بَيْنَ أَخْذِ الْعَيْنِ وَالرَّمِ الْمَذِينِ

وَقَوْلُهُ بِمَذْهَبِ الْفُضَّلَانِ

قَوْلُهُ (وَإِنَّمَا بَضْمَانُ إِذَا قَصَصَ الْمُدْعَى لِمَالٍ دُنْيَا كَانَ أَوْ عَيْنًا لِأَنَّ الْإِثْلَافَ بِهِ تَحَقُّقٌ)، يَعْنِي أَنَّ الشَّاهِدَيْنِ إِذَا رَجَعَا بَعْدَ بَضْمَانٍ بِدَقِيقِ الْمَشْهُودِ لَهُ الْمَالَ مِنْ مَشْهُودٍ عَلَيْهِ، سَوَاءٌ كَانَ الْمَشْهُودُ بِهِ دُنْيَا أَوْ عَيْنًا، لِأَنَّ لَضْمَانًا يَجِبُ عَلَى الشُّهُودِ بِالْإِثْلَافِ، وَلَا يَتَحَقَّقُ الْإِثْلَافُ بَدُونِ قَبْضِ الْمَشْهُودِ بِهِ الْمَالِ، وَهَذَا هُوَ اخْتِيارُ شَمْسِ الْأَثَمَةِ اسْتَرْخِيبِي.

وَأَمَّا شَيْخُ الْإِسْلَامِ خَوَاصِرُ وَادِّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ فَقَدْ قَرَّرَ بَيْنَ الْعَيْنِ وَالذَّنْبِ، فَقَالَ الْعَيْنُ يَجِبُ لَضْمَانُ عَلَى الشُّهُودِ إِذَا رَجَعُوا قَبْضَ الْمَشْهُودِ لَهُ الْمَالُ أَوْ لَمْ يَقْبِضْ، وَفِي الذَّنْبِ لَا يَجِبُ الضَّمَانُ مَا لَمْ يَسْتَوْفِ الْمَشْهُودُ لَهُ ذَلِكَ مِنَ الْمَشْهُودِ عَلَيْهِ

وَالْإِنِّ هَذَا ذَهَبُ شَمْسِ الْأَثَمَةِ ابْتِهَاجِي فِي قِسْمِ «الْمَبْسُوطِ» مِنْ «الشَّامِلِ» فَقَالَ «الشَّهْدُ بِعَيْنٍ ثُمَّ رَجَعَ، صِيغًا قِيَمَةً، قَضَى الْمَشْهُودَ لَهُ أَمْ لَا، لِأَنَّهُمْ أَزَالُوا بِكَ لِأَخْرِجَ عَنِ الْعَيْنِ لِمَقْصُودِي بِهِ، أَوْ لِأَنَّهُمْ حَالًا بَيْنَهُ وَبَيْنَ مَالِهِ، فَإِنْ كَانَ الْمَشْهُودُ بِهِ دُنْيَا، ثُمَّ رَجَعَ الشُّهُودُ فَبُذِلَ قَبْضُ الذَّنْبِ، لَا يَضْمَرُونَ، لِأَنَّهُمْ مَأْنَسًا وَمَا حَالًا، وَلِأَنَّهُمْ أَوْحَا دُنْيَا، فَلَا يُوجِبُ ضَمَانُ الْعَيْنِ، لِأَنَّ ضَمَانَ الْعَدُوِّ مُقْتَدَّرٌ بِاجْتِلٍ، وَلَا مُمَانِلَةَ بَيْنَ الذَّنْبِ وَالْعَيْنِ، لَا جَزَمَ لَوْ قَبِضَ الْمَشْهُودُ لَهُ وَصَارَ عَيْنًا بَضْمَانُ»

بِسْمِ هَذَا نَقَطَ «الشَّامِلِ».

قَوْلُهُ: (وَلِأَنَّهُ لَا مُمَانِلَةَ بَيْنَ أَخْذِ الْعَيْنِ وَالرَّمِ الْمَذِينِ)، يَعْنِي: أَنَّ الْمَشْهُودَ بِهِ دُنْيَا، وَلَمْ يَسْتَوْفِ الْمَشْهُودُ لَهُ، لَا يَجِبُ الضَّمَانُ عَلَى الشُّهُودِ، لِأَنَّ الضَّمَانُ

فإن رجع أحدهما ضمن لضمف والأصل أن يُعْتَبَر في هذا قضاء من بقي
لا رجوع من رجع وقد بقي من بقي بشهادته يصف الحق

يعبد على الممانعة، ولا ممانعة بين العبيد والشأن.

وجه قول الشرحي رحمه الله في شرح القنصل لصحاب العبيد - أن
قضاء القاضي بالملث بالمقصي له في رغم المقتضي عنه تطل، والمرء ما حد
برغمه، فلا يضمن اليهود ما لم يخرج المثلث عن يده

قوله (فإن رجع أحدهما ضمن الضمف)، هذا لفظ القنصلي في
المختصره.

والأصل هنا ما ذكره في شرح الجامع الكبير أن لعمري في
الرجوع لقضاء من بقي، لا رجوع من رجع، وأن الشاهد برجوعه يضمن لليهود
عنه ما أثبت بشهادته لليهود له، ورجوعه يُعْتَر في حق الصمان عنه، لا في
إبطال ما ثبت لليهود له.

وأما قلنا، إن العرة لبقاء من بقي له، لأنه لو كانت العرة لرجوع من رجع،
لزم أن يكون الصمان واحداً على الرجوع مع بقاء الحق عند وجود المسمى كما
إذا رجع أحد الثلاثة، لأنه لو كان كذلك؛ كان صمان الاتلاف بلا تلف، وهو
فاسد، إذ الحق باقي لم يتلف منه شيء بعد لشاهدتين

وإذا ثبت هذا الأصل قلنا إن أحد الشاهدين لما رجع بقي يصف الحق بعد
لشاهد الآخر على شهادته، فإذا كان باقي يصف الحق؛ كان اتالف يصف الحق
لا محالة، فتضمنه الرجوع

(١) سطر المحرر قنصلي [ص ٢٢٣]

(٢) وقع بالأصل «المعير» وحسن من «المرء» ووقع «المرء» ووقع «المرء»

وبن شهادته بالمان ثلاثة، فرجع أحدهم؛ فلا صمان عنه، لأنه بقي من
بقي بشهادته كل الحق، وهذا لأن الاستحقاق باق بالحجة، والمثلف متى
استحق؛ سقط الصمان، فأولى أن يمنع

قوله رجع الآخر صمن الرجوع نصف المان؛ لأن بقاء أحدهم يبقى

في غيبه

قوله، (وإن شهد بالمان ثلاثة، فرجع أحدهم، فلا صمان عليه). هذا لفظ
لقدوري في «مختصره»^(١)، وهو بناء على الأصل المتعمم، وذلك لأن كل حق
بما بقي بشهادته من بقي على شهادته، ثم يوجد من الرجوع إنلاف شيء، فلم يدره
لصمان

وقوله (وهذا لأن الاستحقاق باق بالحجة، والمثلف متى استحق، سقط
لصمان، فأولى أن يمنع)، وهذا إشارة إلى قوله، (لأنه بقي من يبقى بشهادته كل
الحق)

سأله أن استحقاق لمشهد له بمشهد به - بعد رجوع أحد الثلاثة - باق
ببقاء الحجة، أعني، بقاء الشاهد؛ لأن الاستحقاق متى ثبت في المثلف يبرر
لصمان ويرفعه، وما عيب حق فيه لم يجب الصمان بعد، فأولى أن يدفعه
الاستحقاق الثابت بالحجة ومنعه، لأن الدفع أسهل من الرفع، كما قد تفت
بما مال ريد مثلاً، فنقض القاضي بضمائه عليه ريد، ثم استحق لعين المثلف
عقرو، وأحد لصمان عن المثلف؛ سقط ذلك لصمان لو حث لريد

قوله، (فأولى أن يمنع)، أي الصمان

قوله (إن رجع الآخر صمن الرجوع نصف المان)؛ هذا أيضاً لفظ

لقدوري

يُضَفُّ لِحَقٍّ وَإِنْ شَهِدَ رَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ، فَرَجَعَتِ امْرَأَةٌ؛ ضَمِمَتْ رُبْعَ لِبَقَاءِ ثَلَاثَةِ الْأَرْبَاعِ بِبَقَاءِ مَنْ بَقِيَ (وَإِنْ رَجَعَتْ ضَمِيمًا يَضَفُّ الْحَقُّ) لِأَنَّ يَشْهَادَةَ الرَّجُلِ تَقِي يَضَفُّ لِحَقٍّ وَإِنْ شَهِدَ رَجُلٌ وَعَشْرَةُ مَنَوِيَّةٍ، ثُمَّ رَجَعَ ثَمَانٍ، فَلَا ضَمَانَ عَلَيْهِمَا؛

قَوْلُهُ تَائِيْدُ سِيَا

وَدَلَّكَ بَيَانٌ عَلَى الْأَصْلِ الْمَقْدُمِ أَيْضًا، لِأَنَّ لِعِبْرَةِ لَمَّا كَانَ لِبَقَاءِ مَنْ بَقِيَ، كَانَ التَّائِيْدُ يَضَفُّ لِحَقٍّ، وَبَدَّ بَقِيَ يَضَفُّ لِحَقٍّ كَانَ التَّائِيْدُ بِالرَّجُوعِ يَضَفُّ لِحَقٍّ لَا مَحَاةً، فَيَضُمُّهُ الرُّجْعَانِ جَمِيعًا، لِأَنَّ أَحَدَهُمَا لَيْسَ بِأَوَّلِيٍّ مِنَ الْآخَرِ، لَكَانَ ضَمَانًا لِيَضَفُّ عَلَيْهِمَا عَلَى السَّوَاءِ.

وَأُورِدَ فِي «الشرح الأقطع» فِي هَذَا الْمَقَامِ سُؤَالًا وَجَوَابًا فَقَالَ

«فَإِنْ قِيلَ يُؤْ قَالَ رَجَعَ لِأَوَّلٍ، كَيْفَ يَحْوِرُ أَنْ يَلْمِزِي لِيَضَفُّ بِالرَّجُوعِ غَيْرِي، وَفِي زُجُوعِي لَمْ يَحْثُ عَنِّي شَيْءٌ؟»

قِيلَ لَهُ: كَمَا يَدْرُكُ الضَّمَانُ حَمِصَ الشُّهُودِ إِذَا رَحَقُوا وَهُوَ ثَلَاثَةٌ، وَيُؤْ قَالَ وَاحِدٌ مِنْهُمْ يُؤْ رَجَعْتُ وَخَدِي ثُمَّ يَرْمِي الضَّمَانَ، لِأَنِّي ثَلَاثُهُمْ، ثُمَّ يُنْمِغُ قَوْلُهُ، كَذَلِكَ هَذَا^١.

قَوْلُهُ: (وَإِنْ شَهِدَ رَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ، فَرَجَعَتِ امْرَأَةٌ، ضَمِمَتْ رُبْعَ لِحَقٍّ)، وَهَذَا لِعَطْفِ لَعْدُوْرِيٍّ فِي «مَحْتَصَرِهِ»، وَتَمَازِيهِ بِهِ: «وَإِنْ رَجَعَتْ ضَمِيمًا يَضَفُّ لِحَقٍّ»، وَذَلِكَ لِأَنَّ بَيْنَهُ الرَّجُلَ عَمَى شَهَادَتِهِ بَقِيَ يَضَفُّ لِحَقٍّ، فَيَرْجُوعُ لِمَنْ تَبَيَّنَ نَبْطُ اسْتَضْفٍ، فَيَضْمَانُ ذَلِكَ، فَإِذَا رَجَعَتْ وَاحِدَةٌ مِنْهُمَا وَخَدِي يَضْمَرُ الرُّبْعَ؛ لِأَنَّهُ هُوَ التَّائِيْدُ إِذْ بَقِيَ ثَلَاثَةُ أَرْبَاعِ الْحَقِّ بَقَاءَ الرَّجُلِ وَامْرَأَةِ الْآخَرَى عَلَى الشَّهَادَةِ

قَوْلُهُ: (وَإِنْ شَهِدَ رَجُلٌ وَعَشْرَةُ مَنَوِيَّةٍ، ثُمَّ رَجَعَ ثَمَانٍ، فَلَا ضَمَانَ عَلَيْهِمَا)

(١) بَطْر الشَّحْ مَحْتَصَرِ الْقُدُوِيِّ لِالْأَفْطَعِ أَوْ ٢٠٠

(٢) بَطْر مَحْتَصَرِ الْقُدُوِيِّ، ص ٢٢٣

لأنه بقي من شهي شهادة ثل الحق

(وإن رجعت أخرى كان عليهن ربيع الحق) لأنه بقي انصف شهادة
الرجل والربيع شهادة الباقية فهي ثلاثة لأربع

وإن رجع للرجل والسنة، فعلى الرجل سند الحق وعلى النسوة
حملة أسدسه عند أبي حنيفة وعندهما على الرجل انصف، وعلى النسوة
الانصف لأنهن وإن كثرن يقسم مقام رجل واحد وهذا لا يفضل شهادتهن إلا
بأنصاف رجل واحد، ولأبي حنيفة أن كل امرأتين قامت مقام رجل واحد،

في شبهة البيان

هذا لفظ القُدوري في «مختصره»، وتماثفه مع «وإن رجعت أخرى» كان على
النسوة ربيع الحق^(١)، وذلك لأن العبرة بقدر من بقي، وقد بقي ١/٢ من الرجل
والمرأتين على الشهادة، ففي تمام الحق، فلم يجب انصافاً على الزاحعات، وإن
رجعت امرأة أخرى؛ وجب صمان الزرع عن الزاحعات انشع؛ لأنه هو التام
برجوعهن؛ إذ بقي ثلاثة أرباع الحق بقدر الرجل والمرأة العشرة على الشهادة

قوله، (وإن رجع للرجل والسنة، فعلى الرجل سند الحق، وعلى النسوة
حملة أسدسه عند أبي حنيفة)

وعندهما على الرجل انصف، وعلى النسوة انصف، هذا لفظ القُدوري
في «مختصره»^(٢)، يعني: إذا كان الشهود رجلاً وحاداً، وعشر نسوة، فراجعوا
جميعاً بعد الحكم؛ يجب الصمان أسدات عند أبي حنيفة^(٣)، وعندهما، يجب
أصافاً^(٤)

(١) بظر: «مختصر القُدوري» [مر/٢٢٣]

(٢) بظر: المصدر السابق [مر/٢٢٣]

(٣) في «الصحيح» وعلى قول لأن على حريص انتهى، في «مختصره»

«قال - في نقص عنهن عدلت شهادة اثنتين منهن شهادة رجل واحد»
فصار كما إذا شهد بدلت ستة رجال ثم رجعو وإن رجع النسوة العشرة دون
الرجل كان عليهن نصف الحق على المؤمنين لما قلنا

ولو شهد رجلان وامرأة ساء ثم رجعوا ، فالضمان عليهما دون المرأة

[وخته قولهما، أن النساء وإن كنَّ ثنتين، يقمن مقام رجل واحد في الشهادة،
بدليل أنه لا تقبل شهادتهن وحدهن، وصارت شهادة [١٠٣٩٦] عشر نسوة،
كشهادة ثلاثين، فصار الضمان على الرجل والنسوة نصفاً^(١)]

وخته قول أبي حنيفة: أن الشارع جعل شهادة المرأة عند لاختلاط
بمرأة شهادة رجل واحد، فيصير شهادة عشر نسوة بمرأة شهادة خمسة رجال،
فصارت كأن الشهود كانوا ستة رجال، فرجعوا جميعاً، فوخت للضمان أصداساً

قال في «شرح الطحاوي»، «ولو رجع الرجل وخته، فعليه نصف المال
بالإجماع، ولو لم يرجع رجل ولكر رجع النسوة، فعليه نصف المال
أيضاً^(٢)».

قوله (لما قلنا)، إشارة إلى قوله: (لأنهن وإن كنَّ ثنتين يقمن مقام رجل واحد)
قوله (ولو شهد رجلان وامرأة ساء، ثم رجعوا، فالضمان عليهما دون
المرأة)، وهذه من مسائل «المسوط»^(٣)، ذكرها نمرضا على مسألة النقذوري^(٤)

١ - [١٨٨/١٦]، «بدائع الصانع» [٢٨٧/٦]، «الأنجيل» [١٥٤/٢]، «البيان الحقائق»
[٢٤١]، «البيان شرح الهداية» [٢٠٥/٩]، «سبحرة السيرة» [٢٣٨/٢]، «فتح الخيرة»
[٤٨٥/٧]، «التعحيح والرجح» [ص ٤١٢]، «الدرر في شرح كتاب» [٧٤/٤]

(١) ما بين المعقوفين زيادة من «ال» و«لام»، و«فتح»، و«ع»، و«ص»

(٢) بصر «شرح مختصر الطحاوي» بالأسبغين رقم ٢٥٥

(٣) بصر «الأصل الممدود بالمعنى» [١١/١١] طبعة وراء الأقاليم المطبوعة

لأنَّ الوَاحِدَةَ بَسَّتْ شَهِدَةٌ نَحْنُ هِيَ بَعْضُ الشَّاهِدِ فَلَا يُصَافُ إِلَيْهِ الْحُكْمُ.

قال وإنَّ شَهِدَ شَاهِدَانِ عَلَى امْرَأَةٍ بِالنِّكَاحِ بِمَقْدَارِ مَهْرٍ مِثْلَهَا، ثُمَّ رَجَعَا،
فَلَا ضَمَانَ عَلَيْهِمَا، وَكَذَلِكَ إِذَا شَهِدَا بِأَقْلٍ مِنْ مَهْرٍ مِثْلَهَا (لأنَّ مَا فَعَّ التَّضْعَ غَيْرُ
مُتَقَرِّمَةٍ عِنْدَ الْإِثْلَافِ لِأَنَّ التَّضْمِينَ يَسْتَدْعِي السُّمَانَةَ عَلَى مَا عُرِفَ، وَإِنَّمَا
نُصِرَ وَتَقَوَّمَ بِالتَّمَلُّكِ لِأَنَّهَا نَصِرَ مُتَقَوِّمَةٌ صُرُورَةَ الْمَلِكِ إِيَّاهُ بِحُطَرِ الْمَحَلِّ).

وَأَمَّا بَعْضُ سَمَانِ

وَأَمَّا لَمْ يَحِبَّ الضَّمَانُ عَلَى الْمَرْأَةِ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَحِبَّ بِشَهَادَتِهَا؛ لِأَنَّهَا بَصْفُ
شَاعِدٍ، فَلَا يُصَافُ الْحُكْمُ إِلَى بَعْضِ الْيَمَّةِ

قَالَ فِي «الشَّامِلِ» فِي قِسْمِ «الْمَسْوَطَةِ» «شَهِدَ رَجُلٌ وَثَلَاثُ نِسْوَةٍ، ثُمَّ رَجَعَ
رَجُلٌ وَمَرْأَةٌ؛ ضَمِنَ الرَّجُلُ وَالْمَرْأَةُ بَصْفَ لِمَا نِ ثَلَاثٌ فِي قِيَاسِ قَوْلِ أَبِي حَنِيفَةَ

رَجُلٌ

وَعِنْدَهُمَا، ضَمِنَ الرَّجُلُ بَصْفَ الْمَرْأَةِ، وَلَمْ يَنْصَرِ الْمَرْأَةُ، لِأَنَّ عِنْدَهُمَا
لَا يَكُونُ بِشَهَادَةِ النِّسَاءِ بَصْفُ الْحَقِّ، وَيَقْبِي بِشَهَادَةِ الْمَرَأَتَيْنِ بَصْفُ الْحَقِّ.

وعند أبي حنيفة الحقُّ بِشَهَادَةِ الرُّجَالِ وَالنِّسَاءِ عَلَى الشُّيُوعِ، ثُمَّ تُقَدَّمُ كُلُّ
الْمَرَأَتَيْنِ مَقَامَ رَجُلٍ، فَثَلَاثُ نِسْوَةٍ يَقْتَضِيْنَ مَقَامَ رَجُلٍ وَيُضْفِ

فَإِنْ رَجَعَا جَمِيعًا، فَعِنْدَهُمَا أَنْصَافُ، وَعِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ أَحْمَاسًا عَلَى النِّسْوَةِ
ثَلَاثَةُ أَحْمَاسٍ، إِلَى هَذَا لَفْظُ «الشَّامِلِ».

قَوْلُهُ: (وإنَّ شَهِدَ شَاهِدَانِ عَلَى امْرَأَةٍ بِالنِّكَاحِ بِمَقْدَارِ مَهْرٍ مِثْلَهَا، ثُمَّ رَجَعَا،
فَلَا ضَمَانَ عَلَيْهِمَا)، أَيُّ: قَالَ الْمُذَوِّبِيُّ فِي «مَحْتَصَرِهِ».

قال صاحبُ «الهِدَايَةِ» (وَكَذَلِكَ إِذَا شَهِدَ بِأَقْلٍ مِنْ مَهْرٍ مِثْلَهَا)، بِغَيْرِ

(وَكَذَا إِذَا شَهِدَ عَلَى رَجُلٍ بَتْرُوحٍ امْرَأَةً بِمَقْدَارِ مَهْرٍ مِثْلِهَا) لِأَنَّهُ إِتْلَافٌ بِعَوَصٍ لَمَّا أَنَّ التُّضْعَ مُتَقَوِّمٌ خَالَ الدُّحُولُ فِي الْمَلْتِ وَإِتْلَافٌ بِعَوَصٍ كَلَا إِتْلَافٍ، وَهَذَا لِأَنَّ مَتَى الصَّمَانِ عَلَى الْمُعَانَةِ وَلَا مُعَانَةٌ بَيْنَ الْإِتْلَافِ بِعَوَصٍ وَبَيْنَهُ بِعَوَصٍ عَوَصٍ.

في هذا الباب

لَا صَّمَانٌ عَلَى الشَّاهِدِينَ إِذَا رَجَعَا، وَإِنَّمَا نَمَّ يَجِبُ الصَّمَانُ؛ لِأَنَّ الصَّمَانَ يَسْتَدْعِي الْمُعَانَةَ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى ﴿فَاغْتَبُوا عَلَيْهِ بَيْنِي مَا أَغْتَدَى عَلَيْكُمْ﴾ (المد. ١٩٤)، وَلَا مُعَانَةٌ بَيْنَ الْقَبْرِ وَالْمَقْعَةِ الَّتِي هِيَ لِعَوَصٍ - أَعْنِي - مُنْعَةُ التُّضْعِ - فَلَا يَحْتَاجُ الصَّمَانُ، كَمَا فِي إِتْلَافٍ سَائِرٍ مَدَامِ الْمَعْصُوبِ، حَيْثُ لَا يَحْتَاجُ الصَّمَانُ عَدْلَ حِلَاقٍ لِلشَّاهِدِي ^{عليه}، وَلَا مَنَعَةَ يُضْعَ لَا فِيمَا بَهَا عَدْلَ لِحَرْوَجٍ عَنْ مَلِكٍ الْمَزَاهِ أَلَّا تَرَى أَنَّ امْرَأَةً مَرِيضَةً ^{د ٣١٧} لَوْ رُوِّحَتْ نَفْسُهَا بِأَقْلٍ مِنْ مَهْرٍ مِثْلِهَا؛ لَمْ يَحْتَاجْ لَهَا كَمَانٌ لِمَهْرٍ، بِحِلَافٍ مَا لَوْ سَاعَتْ فِي مَرَضٍ مَوْتَهَا شَيْءٌ بِأَقْلٍ مِنْ قِيَمَتِهِ، وَبِهِ لَمْ يَجِبْ لِلتُّضْعِ قِيَمَةٌ عَدْلُ الدُّحُولِ فِي مِلْكٍ لِرُوحٍ؛ إِبَانَةً لِحَظَرِ الْمَحَلِّ.

قَالَ الْقُدُورِيُّ ^{عليه} فِي ١٢٧٩٢ | «مختصر» | «وَكَذَا إِذَا شَهِدَ عَلَى رَجُلٍ بَتْرُوحٍ امْرَأَةً بِمَقْدَارِ مَهْرٍ مِثْلِهَا» ^(١)، بِمَعْنَى لَا صَّمَانٌ عَلَيْهِمَا إِذَا رَجَعَا، وَدَلِيلُ لَأَنَّهُمَا لَمَّا أَحْرَجَا عَنْ مَلِكٍ الرَّجُلِ مَقْدَارِ مَهْرٍ الْمِثْلِ وَأَتْلَعَاهُ؛ فَقَدْ أَدْخَلَا فِي مِلْكِهِ عَوَصًا بِإِرَائِهِ؛ لِأَنَّ التُّضْعَ مُتَقَوِّمٌ عَدْلُ الدُّحُولِ فِي مِلْكٍ الرَّوْحِ.

فَإِذَا كَانَ الْإِتْلَافُ بِعَوَصٍ؛ كَانَ كَلَا إِتْلَافٍ، فَلَا يَجِبُ الصَّمَانُ، وَإِنْ شَهِدَ بِأَكْثَرٍ مِنْ مَهْرٍ الْمِثْلِ، ثُمَّ رَجَعَا؛ ضُجِبَ الزَّيْدَةُ؛ لِأَنَّهُمَا أَتْلَعَا الزَّيْدَةَ بِمَا عَوَصٍ، حَيْثُ لَمْ يُدْخَلَا بِإِرَائِهِمَا شَيْءٌ.

وَالْأَصْلُ هُنَا مَا ذَكَرَ فِي «شرح الطحاوي»: «أَنَّ كُلَّ مَنْ تَنَفَّ بِشَهَادَةٍ عَلَى

(وإن شهدا بأكثر من مهر لمثل ثم رجع صمنا الزيادة) لأنهما أثمأها
من غير عوصي.

باب العيص

لمشهود عليه منفعة، فلا ضمان عليه برجوع، وإن أئلف عين مالي إن كان يعوض
هو عين المال، أو منفعة لها حكم عين المال فلا ضمان عليه، وإن كان يعوض
يعوض، فإنه يجب الصمان

إذا عرفنا هذا فنقول: إذا ادعت امرأة عن رجل أنه تزوجها على ألف
درهم، وهو شكك، وشهد بذلك شاهدان، وقضى القاضي بالسكاح بألف درهم، ثم
زعا، فإن القاضي لا يفتح السكاح، ويضطر إلى مهر ميثها: إن كان مهر ميثها ألفاً،
أو أكثر، فلا ضمان على لشهود؛ لأنهما أسفا على الرخي عين مالي يعوض؛ لأن
الضمان يقتصر مالا في حال دحرله في بلث الروح

ألا ترى أن الأب إذا زوَّج من ابنة امرأة جاز، لأن الضمان كعين المال في
حق الزوج، وكذلك العريس إذا تزوج امرأة على ألف درهم، وذلك مهر ميثها؛
جاز، ولا يقتصر من الثمن، فلما كان في حق الزوج كعين مالي في حال دحرله في
مديته، فقد حصل التلّف بعوصي^(١) فلا ضمان عليه.

وإن كان مهر ميثها أقل من ألف [درهم]^(٢)، يضمن الزيادة على مهر المثل؛
لأن التلّف حصل بعير العوصي، هذا إذا كان الروح هو المتكبر.

فإن كانت المرأة تُكبر، والروح يدعي ذلك، فقضى بالسكاح بألف ومهر
ميتها ألبان؛ لم يضمن للمرأة شئ؛ لأنهما أئلفا عليها المنفعة، ومثل المنفعة

(١) في ١٤١ و ١٤٢ المعبر عوصي وهو الموقوف على رفق في شرح لطحاوي: لا سحاحين
٢ في ١٦٢ أ مخطوط مكتبة شهيد عني - برك (رقم لحظ ٨٦)

(٢) ما بين المعنوقين - زيادة من: ١٤١، ١٤٢ وليست بكتب في شرح لطحاوي: لا سحاحين
٢ في ١٦٢ أ/ مخطوط مكتبة شهيد عني - بركيا/ (رقم لحظ: ٨١٦)

قال وإن شهد ببيع شيء بمثل القيمة، أو أكثر، ثم رجعا؛ لم يضمن؛
لأنه ليس بإتلاف منقضى بطرا إلى ليعوض (وإن كان بأقل من القيمة ضمن
التقصان) لأنهما اتلفا هذا الخمر بلا عوض.

والله أعلم بالصواب

لا ضمان عليه.

وكذلك لو ادعى رجل على رجل أنه خمره داره مئة شهرا بعشرة،
والمشتاجر يتكبر، فشهد شاهدان على ذلك، ثم رجفا، فإن كان في قول المدة
نظر إن كان أخوة الذر بمثل المشتري؛ فلا ضمان عليه؛ لأنهما اتلفا عين مال
يعوض؛ لأن المنفعة إذا دخلت تحت العقد تقوم كعين مال قائم، وإن كان دونه
بضمان ريادة، وإن كانت لدعوى بعد نضي المدة بضمان الأخوة؛ لأنهما
اتلفا بعين عوض.

ولو كان المدعي هو المشتاجر يدعي أنه اساحر الدار مئة بعشرة وأخر مثله
مئة، والمؤاجر يتكبر، فشهدا بذلك، ثم رجعا، فلا ضمان عليهما؛ لأنهما اتلفا
المنفعة^(١). إلى هـ لفظ «شرح الطحاوي».

قوله. (قال وإن شهد ببيع شيء بمثل القيمة، أو أكثر، ثم رجعا؛ لم
يضمن). أي قال المذوري^(٢) في «مختصره». وتماثله فيه. «وإن كان بأقل من
القيمة ضمنا للتقصان»^(٣)، وإنما لم يجب الضمان في الصورة الأولى؛ لأنهما لم
أحرزا المبيع عن ماله. فقد أدخل في ملكه يارنه مثله، والإتلاف بعوض كلاً
إتلاف، فلا يجب الضمان، بخلاف ما إذا شهدا ببيع بأقل من القيمة، حيث
بضمان التقصان؛ لأنهما اتلفا ذلك المثل بعين عوض.

(١) ينظر «شرح الطحاوي» للأشعري ٢/ ٦٢٩، معطوط مكتبة معهد علي - تركيا رقم

المخطوط: (٨١٦)

(٢) ينظر: «مختصر المذوري» [ص/ ٢٢٣]

وبأن شهد على رجل أنه طلق امرأته قبل الدخول بها، ثم رجع صمًا

عنه

سقوط الخيار بمضي المدة، فيصاف الحكم - وهو روال - لمثل بعد سقوط اختيار -
إلى ذلك، ٣٩٨، ٥، السب، وقد خص سبب الروا بشهادة الشهود، فيضاف
السبب، بهم، فيجب عليهم صمد القضاء.

وهذا الذي ذكره جواب سؤال بأن يقال: ينبغي ألا يجب الصمد على
الشاهدين إذا شهدا بالبيع بشرط الخيار؛ لأنهم لم يتبعوا شيئاً على البيع، لأنهم
أبى البيع بشرط الخيار، والبيع لم يرد منك عن البيع بعد، وإنما يرون إدمان
المدة وهو سكت، فإذا سكت عن رد كان راضياً برون منك، فكيف يجب
الصمد على شهود حينئذ؟

فقال: سبب التلم هو لعدم سابق، وذلك يثبت بشهادتهم، فيجب عليهم
الصمد.

غاية ما في الباب: أنه سكت ومضت المدة، وسكوته دلل رضاء بروال
منك، إلا أن لم تلبث إلى ذلك؛ لأنه كان منكراً للبيع، فلو تصرف في البيع
بحكم الجبر وقال: فتحت البيع، كان مقراً بالبيع، ويظهر كذبه عند الناس،
والعاقل يحتجب عن الكذب وإظهاره، فلاجل هذا ما تمكن من التصرف في البيع
بحكم الخيار، فلم يدل سكوته على رضاء.

ومع هذا لو أوجب البيع في مدة الخيار؛ لم يضمن الشاهدان شيئاً، لأنه
أزال منك بإختياره، وكذلك لو أنك الخيار للمشتري ومضت المدة وهو سكت،
وفي قيمة البيع بقصد غير لغير؛ يضمنه الشاهدان، ومع هذا لو أوجب الشراء
في المدة سقط الصمدان عنهما؛ لأنه أتل مالاً باختياره، فافهم.

قوله: (وبأن شهدا على رجل أنه طلق امرأته قبل الدخول بها، ثم رجع صمًا

بصف المهر؛ لأنَّهما أكدَّ ضمانَ علي شرف السقوط، إلا برى أنها لو طارعت
ابن الروح أو زُفَّتْ سقط مهرُ أضلا وإن تفرقة قبل الدخول في مفتي

غاية البيان

بصف الدهر)، هذا نَقَطُ القُدُورِيِّ في «مختصره»، وتضاف فيه «فإن كان بعد
الدخول لم يضمن»^(١). ولم يذكر ضمانه في «الهداية». مع أنه ذكره في «البلدية»،
فلا أدري كيف كانت عنه في «الهداية»؟ رديت لأنهما فررا واكذا عليه، كان على
شرف السقوط بإرتدادها، أو تفيلها ابن زوجها، لأن حينئذ ينسقط عنه جميع
المهر. وشاكيد شدة بالإيجاب.

ولهذا إذا أُكْرِهَ لِرَجُلٍ على طلاق ثرائه قتل الدخول بها، كان له أن يزجج
بصف المهر على الذي أكرهه.

أو يقول إن إطلاق قتل الدخول في معنى النسخ، لأن المنقوض عليه - وهو
البضع - عاد إلى العراء سالماً كما كان، فصار كهلاك البضع قبل القبض، فبطل
سقط جميع الثمن، وإنما يجب بصف الثمن في إطلاق [٢١٨، ٢١٩] قبل الدخول
تدعى على طريق التهمة، وقد أقره الشاهدان على الروح، ولم يكن واجباً عليه،
بوجوب الضمان عليهما، فصار كما إذا شهدا بماء، فقضي به ثم رجعا.

وهذا بخلاف ما إذا كان رجوع الشاهدتين بعد دخول الروح، حيث لا
ضمان شيئاً، ودلت لأن شهادتهما تصممت خروج البضع عن ملك الروح،
فالبضع لا قيمة له عند الخروج، وهما لم يلقا شيئاً له قيمة. ولا قرراً شيئاً على
شرف السقوط، فلم يجب الضمان عليهما.

وقال الشافعي رحمته الله [٢١٨، ٢١٩]: يجب عليهما الضمان كما قتل الدخول؛ لأن
ساقع البضع متمومة، فصار كما لو شهدا بعين فقضي بذلك ثم رجعا^(٢).

(١) ينظر «مختصر القُدُورِيِّ» [ص/٢٢٢ - ٢٢٤]

(٢) ينظر «الهدية» في هذه الإمام الشافعي «يشعري» [٣٠١، ٨] و«المرير شرح سوجير» =

الْمُنْعِ فَيُوجِبُ سُقُوطَ جَمِيعِ الْمَهْرِ كَمَا مَرَّ فِي النِّكَاحِ ، ثُمَّ تَجِبُ بَضْفُ الْمَهْرِ
أَبْدَانَهُ بِطَرِيقِ الْمُنْعَةِ فَكَانَ وَاجِبًا بِشَهَادَتِهِمَا .

قَالَ وَإِنْ شَهِدَا عَلَى أَنَّهُ أُغْنِيَ عَنْهُ ثُمَّ رَجَعَا ، صَحَّ مَا قِيمَتُهُ ؛ لِأَنَّهُمَا أَتَيَا

عَلَيْهِ بَيَانٌ

وَلَمَّا أَرَّ صَمَّانُ الْمُتَدَوِّينَ مَسْنًى عَلَى الْمُعَانَةِ بِالْمَنْصِ ، وَلَا قِمَاتَهُ بَيْنَ الْعَيْرِ
وَالْعَرَضِ ، أَعْصَى بَيْنَ الْمَالِ وَبَيْنَ مَنَعَةِ الْبُضْعِ ، فَلَا يَجِبُ الصَّمَّانُ ، وَإِنَّمَا
تَقْوَمُ الْمَنَاعَةُ بِالنَّكَاحِ بِشَرَايِصِ ، بِخِلَافِ الْقِيَاسِ ، فَلَا يُقَاسُ عَلَيْهِ غَيْرُهُ ، بِخِلَافِ
مَا إِذَا شَهِدَا بِالْعَيْرِ ثُمَّ رَجَعَا ، لِأَنَّ الْمُعَانَةَ بَيْنَ الْعَيْرِ وَالْعَرَضِ نَائِتَةٌ ، وَخِلَافِ مَا إِذَا
كَانَ لِرَجُوعٍ فِي الدُّخُولِ ؛ لِأَنَّهُمَا أَكْدَا عَلَى الرُّوحِ مَا عَنِ شَرَفِ السُّقُوطِ

قَوْلُهُ : (كَمَا مَرَّ فِي النِّكَاحِ) ، أَيُّ فِي بَابِ الْمَهْرِ عَدَّ فَرْلَهُ (وَتُسْتَحَبُّ الْمُنْعَةُ
لِكُلِّ مُطْلَقَةٍ إِلَّا بِمُطْلَقَةٍ وَاحِدَةٍ ، وَهِيَ الَّتِي طَلَّقَهَا زَوْجُهَا قَبْلَ الدُّخُولِ بِهَا ، وَقَدْ مَسَى
لَهَا غَيْرُهَا)

قَالَ فِي «الْمَحْفَةِ» : «وَلَوْ شَهِدَا عَلَى رَجُلٍ أَنَّهُ عَطَّقَ امْرَأَتَهُ ثَلَاثًا ، وَقَدْ دَخَلَ
بِهَا ، وَقَصَى الْقَاصِي ، ثُمَّ رَجَعَ ، ثُمَّ بَضَفَ ، لَا مَا رَادَ عَلَى مَهْرٍ لِمِثْلِ ؛ لِأَنَّ بَقْدَرِ
الْمَهْرِ إِتْلَافَ عَرُوصٍ ، وَهُوَ اسْتِيفَاءُ مَنَاعِ الْبُضْعِ ، وَلَوْ كَانَ قَتَلَ الدُّخُولَ - إِنْ كَانَ
الْمَهْرُ مُسْنًى - صَحَّ اسْتِيفَاءُ ، وَإِنْ لَمْ يَكُنِ الْمَهْرُ مُسْنًى ؛ يَصْحَبُ الْمُنْعَةُ ؛ لِأَنَّ
ذَلِكَ تَنَفُّ بِشَهَادَتِهِمَا ، وَلَمْ يَخْضُلْ لَهُ بِمُقَابِلَتِهِ عَرُوصٌ» (١) .

قَوْلُهُ (دَر) وَإِنْ شَهِدَا عَلَى أَنَّهُ أُغْنِيَ عَنْهُ ثُمَّ رَجَعَا ، صَحَّ قِيمَتُهُ ، أَيُّ
فَإِنْ لَمْ يَدْرِ فِي «مَحْتَصَرِهِ» (٢) ، وَذَلِكَ لِأَنَّهُمَا أَتَيَا بِذَلِكَ الْمَشْهُودِ عَلَيْهِ بِلَا عَرُوصٍ .

= لِلرَّامِي [١٢٩/١٣]

(١) فِي ١٤ وَ ١٣ - وَالْعَرُوصُ

(٢) يَنْظُرُ «تَحْقِيقُ الْفَقْهَاءِ» لِعَلَاءِ الدِّينِ السَّعِيدِيِّ [٣٦٦ ٢] .

(٣) يَنْظُرُ «مَحْتَصَرُ الْقُدُورِيِّ» [ص ١٢٤]

مَالِيَّةٌ [٥٧] الْعَبْدُ عَلَيْهِ مِنْ غَيْرِ عَوْصٍ وَالْوَلَاءُ لِلْمُتَّقِ لِأَنَّ الْعِتْقَ لَا يَتَحَوَّلُ إِلَيْهِمَا يَهْدَى لَصَمِّهِ فَلَا يَتَحَوَّلُ الْوَلَاءُ.

خاتمة الباب

فعلية ضمائمه، سواء كان مؤسراً أو مغيباً، لأنه صمد ملاف الملك، والولاء للمولى؛ لأن العتق لا يحول إلى الشاهدين بضمائهما؛ لأن العتق لا ينسحب، وثبوت الولاء للمولى لا يكون عوصاً، لأن لولاء لمن يملك، وإنما هو سبب يورث عنه.

قال الشيخ أبو حنيفة الطحاوي في «مختصره»: «إذا شهد شاهدان على رجل أنه أعتق عبده، فقصى القاضي عيه بشهادتهما بذلك، ثم رجع عن شهادتهما، كان عليهما ضمان عبده المولاه، ويكون ولاؤه لمولاه دونهما»

وإذا شهد [٥٨] شاهدان على رجل أنه أقر أن عليه أمة قد ولدت منه، وهو يسكر ذلك، فقصى القاضي بشهادتهما عليه بذلك، ثم رجع عن شهادتهما، كان عليهما له ضمان ما بين قيمته من ذكوة إلى قيمته ثم ولد، فإن توفي المولى بعد ذلك فعتقت؛ كان عليهما به قيمة قيمته ثم ولد، ثم رد ذلك إلى ذكوة مولاه، يكون حكمه حكمهما.

ولو كان شهيداً أن مولاه أقر أنها ولدت منه ابناً له في يده، والعساة على حالها، كان عليهما لمولاه في الأمة كما ذكرنا، وكان عليهما أيضاً لمولاه ضمان بعة ولدها، فإن قضى ذلك المولى، ثم مات، فورثه هذا الأس، كان عليه أن يردها على الشاهدين ما ورث، مثل ما كان أصيب أحده من الشاهدين في حياته من قيمته ومن قيمة أمه؛ لأنه يقول: إن المص أحده ذلك منهما طلقاً، وأنه ذنب في بركته لهما.

وإذا شهد بقصاصي ثم رجعا بعد لتتلي؛ ضما لدية، ولا يُقتض منهم

غاية البيان

وردا شهد شاهدان على رجل أنه دبر عنده، فقصى القاضي عليه ذلك
بشهادتهما، ثم رجعا عنهما، فعديهما له ضمان ما بين قيمة العقيد مُدْبِرًا إلى قيمته
غير مُدْبِر، وإن مات المولى بعد ذلك، فعقوب من ثلث تركته؛ كذا عليهم صدر
بغية قبحته عند لوزيته

ورد شهد شاهدان على رجل أنه كاتب عنده على ألفي درهم إلى ستة
وقبض ألف درهم، فقصى القاضي بذلك، ثم رجعا عن شهادتهما، فوفا المولى
بالخيار إن شاء ضمن الشاهدان بألف درهم حالاً، وزخف بالمكاتب على المكاتب
إلى أحدهما، فوفا قصاصاً احتسباً بينهما منها ألفاً، وصدقا بالفصل على ذلك.

وإن شاء المولى اسع لمكاتب المكاتب، وترك تضمين الشاهدتين، فأي
لوحهين أحضر المولى ثم أدّى المكاتب المكاتبه معقوب؛ كان ولاؤه لمولاه، وإذا
لم يمتقي المكاتب، ولكنه عجز فعاد رقيقاً، نرى شهادتين من الصان روعت
على المولى رد شيء إن كان نفسه منهم من قيمة العبد عليهما. (إلى هه لفظ
الطحاوي في «مختصره»)

قوله، (وإذا شهد بقصاصي ثم رجعا بعد القتل؛ ضمت الدية، ولا يُقتض
منهما)، هذا لفظ القدوري في «مختصره»^(١).

قال في كتاب «التفرع لأصحاب مالك» «وردا شهدا على رجل بالقتل،
فقتل شهادتهما، ثم رجعا وأقرأ بالكذب، أو العتق غرماً لدية، ونحملها العاقبة،
ولم يلزمهما القود وقال أشهب^(٢) يقتض منهم رد تعمداً [٢٣٨٩هـ]، ويعرمان

(١) ينظر «مختصر الطحاوي» [ص/٣٤٨].

(٢) ينظر «مختصر القدوري» [ص/٢٢٤].

(٣) هو ابن عمرو أشهب بن عبد العزيز، من كبار أصحاب مالك، ثقة عليه، وكانت ولادته من حبيب =

في طيه بيان

ووجه قول أصحابنا أن القتل لم يؤخذ من الشهود مباشرة؛ لأنهم لم يباشروه، وإنما باشروه لولي، ولا نسلم أنه وجد منهم شيئاً؛ لأن سبب الشيء ما يقضي به وحده ذلك الشيء عابياً، والشهادة بالقتل لا تقضي إلى القتل غالباً، لكون العذر مدوناً شرعاً، قال تعالى: ﴿وَلَنْ تَعْمُوا أَقْرَبَ لِلشَّوْءِ﴾ (نساء ١٢٧)، فلم تكن شهادة سبب إلى قتل غالباً، بحال الإكراه على القتل؛ [لأن المكروه يحترق روحه على روح غيره، فيقضي الإكراه إلى القتل غالباً]

وَبَشَّرْنَا أَن لَّشَّهَادَةِ مَا قَتَلَ^١ سَبَبٌ إِلَى الْقَتْلِ؛ فَقَوْلُ: الْقَتْلُ بِالسَّبَبِ تَعَلَّقَ بِهِ سَبَبُهُ دُونَ يَقْضَاصٍ، كَمَا فِي حَافِظِ الْبُتْرِ، وَرَاصِحِ الْحَجَرِ، وَلَأنَّ الْعَمَلِ انْمَوْخُودٌ مِنْ فَاعِلٍ مُحْتَارٍ يَقْطَعُ سَبَبَهُ ذَلِكَ لِأَعْمَلٍ إِلَى غَيْرِهِ، وَالْعَمَلُ هَا - وَهُوَ قَتْلٌ - وَجَدَ مِنَ الْوَلِيِّ مُحْتَارٍ الصَّحِيحِ، يَفْطَعُ سَبَبَهُ إِلَى الشُّهُودِ، فَلَا يُجْعَلُ لِقَتْلِ كَأَنَّهُ وَجَدَ مِنَ الشُّهُودِ

ولهذا لا يضمن من حل قينه عند فائق؛ لا يقطع السبب عن الحال بتخلل فعل فاعل مُحْتَارٍ، ولو لم يقطع بتخلل الفعل الاختياري لسهة، فأدنى حاله أن يورث شهة قطع السبب، ولا يجب لقصاص بالشبهة، فإذا لم يجب القصاص بالشبهة (١) وجب الدية على الشهود؛ لأنه ليس في الإسلام دم مهتر

واسمائه يكتب بالشهادت، بحال المكروه، فإن تخلل فعله لم يقطع سببه القتل إلى الذي أكرهه؛ لأن [٧٨١ ٢] اختياره فاسد، واختيار الذي أكرهه صحيح، والقاسد [الذي]^٢ بمقابلة الصحيح كالعدم، فحين المكروه كالآله به، وأعمل

(١) وقع بالأصل «المعروف» انبثت من «د» و«م»، و«ج»، و«ع»، و«ص»

(٢) ما بين المعقولين زيادة من «د»، و«م»، و«ج»، و«ع»، و«ص»

(٣) ما بين المعقولين، زيادة من «م»، و«ع»

قَالَ الشَّافِعِيُّ: تَقْتَضِ مِنْهُمْ تَوْحُودَ الْقَتْلِ مِنْهُمْ تَنْسِيْبًا فَاضْبَهُ الْمُكْرَهُ نَلْ
أُولَى، لِأَنَّ الْوَلِيَّ يُعَدُّ وَالْعُكْرَةَ يُصْنَعُ

وَلَمْ أَلْ لَقْتُ مُتَاسِرَةً نَمَّ يَوْجُهُ، وَكَذَا تَنْسِيْبًا، لِأَنَّ التَّسْيِيْبَ هُوَ يُفْصِي الْبَيْتَ
عَمَّا، وَهَذَا لَا يُفْصِي لِأَنَّ الْغَفْوَ مُدْرِكٌ، بِحِلَافِ الْمُكْرِهِ لِأَنَّهُ يُؤَثِّرُ حَيَاتَهُ

فَقَدْ عَادَ لِيَدِي

الْمَوْجُودُ مِنْهُ كَالْمَوْجُودِ مِنَ الَّذِي أَكْرَهَهُ

أَوْ نَقُولُ، لِشَاهِدٍ شَرَكْتُهُمْ فِي الْقَتْلِ مِنْ لَا قُوَّةَ عَلَيْهِ، فَلَا يَجِبُ ابْتِصَاصُ،
كَمَا دُ اشْرَكَ الْحَاطِيَّ وَلَعَبًا

وَأُورِدَ فِي «الشرح الأقطع» هَذَا سُؤَالًا وَجَوَابًا فَقَالَ:

«قَدْ قِيلَ: رُوِيَ عَنْ عَلِيٍّ عليه السلام «لَنْ تُشْهَدَ عِدَّةُ رَحْلَابٍ عَلَى رَحْلٍ بِالسَّرِقَةِ،
فَقُطِعَتْ يَدُهُ، ثُمَّ أَتَى بَعْدَ ذَلِكَ بِأَحْزٍ، فَقَالَا أَوْهَمْنَا بِمَا السَّرِقُ هَذَا، فَقَالَ لَهُمَا
لَا أَصَدُّكُمْ عَلَى هَذَا، وَأُصَمِّمُكُمْ فِي الْأَوَّلِ، فَلَمَّا أَتَى أَعَدَّكُمْ أَنْكُمَا فَعَلِمَا ذَلِكَ
عِنْدًا، فَقُطِعَتْ أَيْدِيكُمَا» (١).

قِيلَ لَهُ: هَذَا يَحْتَمِلُ: قُطِعَتْ أَيْدِيكُمَا عَلَى وَجْهِ الْحَدِّ، أَوْ صَارَ عَذَابُهُ مَعْنً
بَعْنٍ فِي الْأَرْضِ بِالْقِسَادِ بِالشَّهَادَةِ، وَتَكَرَّرَ مِنْهُ (٢)

قَوْلُهُ (فَاضْبَهُ الْمُكْرَهُ)، بِكَثْرِ الرَّاءِ

قَوْلُهُ: (وَالْمُكْرَةُ يُصْنَعُ)، مَتْنٌ آخَرٌ، وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ (بِحِلَافِ الْمُكْرِهِ)، مَتْنٌ
آخَرٌ أَيْضًا

مَشْرِحُ حَرْبِهِ

(١) مِ (٢) أَعْنَى وَجْهَ الْقَصَاصِ، لَمْ أَشَارْ فِي الْحَاشِيَةِ إِلَى أَنَّهُ رَفَعَ فِي مَعْصَرِ التَّسْيِيْبِ أَعْنَى وَجْهَ الْحَدِّ

(٣) يَنْظُرُ «الشرح المختصر للندوي» بِالْأَقْطَعِ [ق/٢٠٥]

ظهيراً، ولأن المثل الاختياري مما يقطع النسبة، ثم لا أقل من الشبهة وهي
دائرة لبخاص، بخلاف المال لأنه يثبت مع الشبهات والناقي يعرف في
«المختلف».

كتاب سائر

قوله (ولأن المثل الاختياري ما يقطع النسبة) يعني: إذا كان الاختيار
صحيحاً، أما إذا كان فاسداً كما في فعل المكره، فلا

قوله (والناقي يعرف في «المختلف»)، أي: في «مختلف الرواية»^(١)
تصنيف الفقيه أبي الليث، لا تصنف علاء الدين العالم^(٢).

قال الإمام شرف الدين أبو حمزة عمر بن محمد بن عمر الأنصاري لغني
البحاري في كتاب «المهاج» «رأيت عن بعض مشايخنا أنه لو لم يكن لأصحاب
كتاب سوى ما جمعه الفقيه أبو الليث في «مختلف الرواية» لكتب به صحراً»

قال الإمام القنابي في «شرح الجامع الكبير» - في الباب الثاني من «كتاب
لشهادات» - إذا شهدوا على رجل أنه قتل ولياً فلا يخطأ، أو عمداً، ونفسه
القاضي، وأخذ الولي الدية في الخطأ من العاقبة، أو قتل اقاتل في الغني، ثم
جاء المشهود بقتله حياً، فلعاقبة بي الخطأ إن شاءوا رجعوا على الأجنبي لأنه
أحد بعير حق، ثم هو لا يزحج على أحد، وإن شاءوا صموا مشهوداً؛ لأنهم سبوا
لثلب بعير حق، ثم هم يرجعون على الولي؛ لأنهم صدقوا بمضمون - وهو الدية -
بأداء الصمام، فكيف أن الولي أحد ما منهم

وفي [١٤٠] العمدة لا يجب إقصاض على الولي الذي انتقص من المشهود
عليه، ولا على الشاهدين، لأن النقص أوزر شبهة، لكنه يجب الدية، ويحجر

(١) يطر المحقق لرواية أبي الليث السرقدي [٦٦٦٣ - ١٦٥٢]

(٢) ويمل مما كتب واحد منه أبي الليث، ويرثه علاء الدين العالم. ينظر ما بحثه محقق «المختلف»

لرواية أبي الليث السرقدي [٣٣ - ٢٨]

قوله: وإذا رجع شهود الفرع ضموا، لأن الشهادة في مجلس انقضاء صدرت منهم فكان التلّف مضافاً إليهم

ولو رجع شهود الأصل وقالوا لم تشهد شهود الفرع على شهادتنا، فلا ضمّ عليهم لأنهم أنكروا اتّست وهو الإشهاد فلا يتطلّب انقضاء...

عنه السيد

ورثة المقتول إن شاءوا، ضموا الوليّ الدّية، ثم هو لا يرجع على أحد، وإن شاءوا ضموا الشّاهدين، ثم هما لا يرجعان عند أبي حنيفة؛ لأنهم لم ينيكوا المتضمون، وهو الدّم؛ لأنه لا يقتل التملّك؛ لأنه من مال

وعندهما يرجعون بما صجوا، لأن أداة الضّمان انعقد سبباً لمنك انتضموب، لكن لم يثبت لعلك في المتضمون لعدم قوله، فيثبت في يديه، كفرّ عصت مدبراً، وعصت منه آخر، ومات في يده، وضمّ لمنك الأول، يرجع لأول على الثاني بما صجر؛ لعلّ قلنا كد ههنا، وإنّا كشاً هذه المسألة - وقد تمّ بتقرّص لها صاحب الهداية - تكتبراً للمائدة

قوله: (وإذا رجع شهود الفرع ضموا)، هذا لفظ القُدوريّ في «مختصره»^(١)

اعلم أنّ شهود الفرع إذا رجعوا عن شهادتهم في مجلس انقاضي بعد انقضاء شهادتهم، ضموا المشهود به؛ لأنّ بئلاف المشهود به حصل بأدائهم لشهادة في مجلس لقاضي، فكان الإنلاف مضافاً إلى شهادتهم، فوحد عليهم الضّمان.

قوله: (ولو رجع شهود الأصل وقالوا لم تشهد شهود الفرع على شهادتنا، فلا ضمّ عليهم)، هذا لفظ القُدوريّ في «مختصره»^(٢)، وسنذكر فيه اختلاف بين أصحابنا، وكذلك أثبت صاحب الهداية مطلقاً بلا ذكر اختلاف وقدن في «شرح القُدوريّ» بشيخ الإمام أبي نصر سعادتي رحمه الله

ذكره قول أبي حنيفة وربي يوسف عليه السلام، وذلك محققاً بضمتين، وهو رواية عن أبي حنيفة ^(١)، إلى هنا لفظه عليه السلام.

وقال الشيخ الإمام أبو المعين التميمي في «شرح الجامع الكبير» - في الباب الثاني من كتاب الشهادات - «فيما إذا شهد على شهادة شاهدين على رجل أنه قتل فلان من فلان خطأ؛ فإن لقاضي تفصي بدلية على عاقبة لقائين؛ لأن الخطأ موجب بدمال، وما هذا سبيله شك بإشهاد على الشهادة

وإذا قصن التبري بدلية من عاقبة المشهود عليه، ثم جاء المشهود بقتله حياً، فلا ضمان أيضاً على الشهود الفروع، لعدم رجوعهم، وعدم ظهور كذبهم بيقين؛ لأن من الحائز أن الأضحية أشهادهما غير أن لولي يرد على العاقبة ما أحده؛ لأنه استوفى ما ليس له ولا به لإستيفاء، فلزم حصر لأضلال وقالوا لم تشهد هذين على شهادتهما ^(٢)، ثم يفتت إلى إنكارهم؛ لأن إيه - ما ثبت بقصة القاضي بدليله، لا يطرأ إنكار أحد، ولا ضمان على الأصلين.

أما عن قول أبي حنيفة وأبي يوسف عليه السلام فإنهم لو رجعا بأن فلا، أشهدتهما بطل، لا ضمان عليهما، لأن شهادتهما وإشهادهما لقرعني كذا في غير مجلس القضاء، وشهادته في غير مجلس القضاء لا يكون سبباً لضمان، كارتجوع في غير مجلس قضاء، وإذا لم يضم بالرجوع، فكذلك إذا ظهر المشهود بقتله حياً لا بضمتين.

وأما عند محمد فهو بضمتين بالرجوع؛ لأن القرعني مقلاً شهادتهما إلى مجلس القضاء، وجعل حكمهما، كأنهما أتتا شهادتهما في مجلس لقاضي بنفسهما

(١) بظن: «شرح مختصر القدوري» للأطع (٢/٢٠٥).

(٢) وقع بالأصل «شهادتهما وضمتين من إيه، وإيه، وإيه، وإيه»، وليس

لأنه خبرٌ مُخْتَمَلٌ فصارَ كَرُّجُوعِ أَشْأَدٍ، بِحَلَالٍ م قَبْلَ انْقِصَاءِ
وَيَنْ قَالُوا أَشْهَدُ بِهِمْ وَغُلَطًا، ضَمُّوا وَهَذَا عِنْدَ مُحَمَّدٍ وَعِنْدَ أَبِي خَبِثَةَ

عِنْدَ عَالِمٍ سَلَامٍ

وَرَجَعَا، ثُمَّ هُمَا قَالَا لَا يَضْمَانُ - أَي: فَإِنَّ مُحَمَّدًا فِي مَأْنِهِ لِإِنْكَارِهِ عَلَى الْإِشْهَادِ
لَا ضَمَانَ عَلَى الْأَصْلَيْنِ - ١٠

بِأَنَّ أَوْ يُحْمَلُ ذَلِكَ عَلَى قَوْلِهِمَا خِصَّةً، أَوْ يُخْتَصَرُ عَلَى حَوَابِ مُحَمَّدٍ رَضِيَ
عَمَّا إِذَا جَاءَ وَأَنْكَرَا، وَظَهَرَ الْمَشْهُودُ بِقَتْلِهِ حَتَّى، وَنُ حُمِلَ عَلَى الْوَدْقِ هُمَا،
بِحَتَّاجٍ مُحَمَّدٌ إِلَى الْفَرْقِ بَيْنَ رُجُوعِهِمَا وَبَيْنَ ظُهُورِ الْمَشْهُودِ بِقَتْلِهِ حَتَّى.

وَالْفَرْقُ - أَنَّ شَهَادَةَ الْفَرَعَيْنِ يَثْبُتُ شَهَادَتُهُمَا إِذَا تَصَلَّ بِذَلِكَ قَضَاءُ الْقَاصِي .
وَلَكِنْ صَرُورَةُ إِمْكَانِ الْقَضَاءِ وَبَعَادِهِ عَلَى الْمُنْقَضِيِّ عَلَيْهِ، فَأَمَّا أَنْ يَثْبُتَ فِي حَقِّ
الشَّهَدَيْنِ الْأَصْلَيْنِ عِنْدَ إِنْكَارِهِمَا ذَلِكَ؛ فَلَا يَذَلَّ صَرُورَةُ إِلَى ثَبُوتِهَا فِي حَقِّهِمَا .
وَإِذَا صَحَّرَ الْمَشْهُودُ بَقِيَّةً حَتَّى - وَاشْهَادُهُ فِي حَقِّهِمَا عَرُ ثَابِتٌ -؛ ثُمَّ يَضْمَانُ،
بِحَلَالٍ م إِذَا رَجَعَا، لِأَنَّ شَهَادَتَهُمَا ثَبَّتْ بِاعْتِرَاقِهِمَا؛ إِذْ لَا رَجُوعَ إِلَّا بَعْدَ الثَّبُوتِ،
وَد ثَبَّتَ فِي حَقِّهِمَا، وَانْسَلَتْ إِلَى مَجِيئِ الْقَاصِي بِقَوْلِ الْفَرَعَيْنِ؛ صَبِيحًا عِنْدَ
الرُّجُوعِ ١٠. هَذَا تَقْرِيرُ لَشَيْخِ أَبِي الْمَعْنَى فِي إِسْرَاحِ الْحَامِيعِ الْكَمِيرِ ١١.

قَوْلُهُ (لِأَنَّهُ خَبَرٌ مُخْتَمَلٌ)، أَي: لِأَنَّ إِنْكَارَ الْأَصْلَيْنِ الْإِشْهَادَ خَبَرٌ مُحْتَمَلٌ
بِصِدْقِهِ وَكَذِبِهِ، فَلَا يَتَطَلَّ انْقِصَاءُ لِاحْتِمَالِ، كَمَا إِذَا رَجَعَ الشَّهَدُ بَعْدَ انْقِصَاءِ؛
لَا تَطَلَّ الْقَضَاءُ بِالرُّجُوعِ، فَكَمَا لَا يَتَطَلَّ إِنْكَارُ الْإِشْهَادِ.

قَوْلُهُ (بِحَلَالٍ مَا قَبْلَ الْقَضَاءِ)، يَعْنِي إِذَا أَمَكَّرَ شُهُودٌ لِأَصُوبٍ لِإِشْهَادٍ قَبْلَ
النِّصَاءِ بِشَهَادَةِ الْفُرُوعِ؛ لَا يَقْضِي الْقَاصِي بِشَهَادَةِ الْفُرُوعِ بَعْدَ ذَلِكَ [١٠٢، ١٠١]، كَمَا
يَذَرِّعُ الشَّهَدُ قَبْلَ الْقَضَاءِ، حَتَّى لَا يَحْكُمَ الْقَاصِي بِدِيثِ.

قَوْلُهُ (وَيَنْ قَالُوا أَشْهَدُ بِهِمْ وَغُلَطًا، ضَمُّوا)، هَذَا لِقَوْلِ الشُّدُورِيِّ فِي

وَأَبِي يُوسُفَ لَا صَدَقَ عَلَيْهِمْ لِأَنَّهُ انْتَصَفَ وَفَعَلَ بِشَهَادَةِ الْفُرُوعِ لِأَنَّ الْقَاضِيَّ
يَقْضِي بِمَا تُعَيِّرُ مِنْ لُحْجَةٍ وَهِيَ شَهَادَتُهُمْ

﴿عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي حَبْشَةَ﴾

«مختصره»^(١)، أي قال الأصول أنشدها لهم على شهادتنا، لكن رجعنا صبر
الأصول، ولم يذكر «بقدر» الخلاف كما ترى

قال صاحب «الهداية» (ومذا عند محمد عليه السلام) وعند أبي حنيفة وأبي
يوسف عليهما السلام لا ضمان عليهم) وكذلك ذكر الخلاف في «شرح الطحاوي»،
وعامة «شرح الجامع الكبير»، و«الشامل»

وقال شمس الأئمة الرخسي في «شرح (٥٠٠) أدب القاضي»^(٢) روى
محمد بن أبي حنيفة أنه لا نية عليهم، وروى أبو يوسف عن أبي حنيفة عليه السلام
في «الإملاء»: أن عليهم ضمان ذلك، فأتى في ظاهر الرواية فعلى قول أبي حنيفة
وأبي يوسف عليهما السلام لا يضمنون، وعلى قول محمد بن فيه، يضمنون، كما روى أبو
يوسف في «الإملاء»^(٣)

اعلم أن الفرع لا ضمان عليهم في هذه ضرورة بالاتفاق، لأنهما لم
يرجعا عما شهدا به.

وأما الأصلان، فعليهما الضمان على قول محمد عليه السلام، ولكن تلقاؤنا بعد
إن شاء وصموا الولي، وإن شاء وصموا الأصلين، فإن وصموا الولي؛ فالولي
لا يرجع على الأصلين، وإن وصموا الأصلين، رجعا على الولي.

وخة قول محمد عليه السلام أن شهادة الأصلين صارت مقولة إلى مجلس القضاء

(١) سطر «مختصر القُدوري» [ص ٢٢٤]

(٢) قال في «الفتح» وقد أخرج بعض دليل محمد، وعادته أن يكون المرحح عنه ما أخرجه سطر

«بدائع الصالحات» [٦/ ٢٨٧]، «الأجزاء» [٢/ ١٥٥]، «سبل الحقائق» [٤/ ٢٥١] «البحر»

«سيرة» [٦/ ١٣٩]، «فتح البدر» [٧/ ٤٩٥]، «البحر الرائق» [٧/ ١٣٨]

وَلَهُ أَتَى الْمُتْرُوعُ يَهُودَ شَهَادَةِ الْأُصُورِ فَصَارَ كَأَنَّهُمْ حَضَرُوا

﴿ تَحْمِيَةُ الْجَنَانِ ﴾

حُكْمًا؛ لِأَنَّ تَقْضَاءَ يَنْعُ شَهَادَتِهِمْ، وَالتَّقْضَاءُ فِي مَضَى الشَّهَادَةِ لَا يَحْضُرُ إِلَّا شَهَادَةُ رُجُوتٍ فِي مَحَلِّ التَّقْضَاءِ، وَالشَّهَادَةُ فِي مَجْلِسِ لَمْعَاءِ سَبْ وَحُزْبِ التَّقْضَاءِ عِنْدَ طُهْرٍ كَذِبِ الشُّهُودِ

فَأَمَّا مِنْ حَيْثُ الْحَقِيقَةُ، فَشَهَادَتُهُمَا وَحْدَتٌ فِي غَيْرِ مَجْلِسِ الْقَضَاءِ، وَالشَّهَادَةُ فِي غَيْرِ مَجْلِسِ الْقَضَاءِ لَا تَصْلُحُ شَيْئًا لَوْ جُوبِ الْقَضَاءُ، وَنَظَرٌ كَذِبٌ شَهْرٌ، فَعَمَلُهُمَا بِالْحَقِيقَةِ حَالٌ بَعْدَ رُجُوعِهِمَا، وَعَمَلُهُمَا بِالْحُكْمِ حَالٌ رُجُوعِهِمَا

ولأبي خبيثة وأبي يوسف عليهما السلام أن لقيس يأنى حوار انصاء بشهادة على
شهادة؛ لأن ائرع يشهدته نقل إلى مجلس انصاء شهادة الأصل التي وقعت
في غير مجلس انصاء، والشهادة في غير مجلس انصاء ليست محتملة، ولكذا
تركنا العياش، وجزأنا انصاء بها، وجعلنا شهادة الأصل كاستحودة في مجلس
انصاء في حق حوار انصاء، لتعادل لئس ضرورة إحياء الحقيق، ولا ضرورة
في خفيب كاستحودة في مجلس انصاء في حق يحجب انصاء؛ لأن الإحياء
يخصل بدونه، فبقي شهادة لأصول في حق وجوب انصاء في غير مجلس
انصاء حفيثة وحكم.

وإن قيل: الفرع نائب عن الأصل في العمل، وفعل نائب كفعل السبب عنه
فما القياس يأتي جواز النيابة في الشهادة، لأنها حق بدني، وشيئة لا
محركة هي سبب، وإنما حوز هذه لينة للضرورة على ما يتبادر كذا في "شرح
"الحام للبرهاني"

مقدمه: این کتاب به بررسی نقش و جایگاه حقوق در نظام حقوقی ایران می‌پردازد.

ولو رجع الأضواء والفرع جميعاً، بحث الصمان عندئذ على الفرع لا غير؛ لأنَّ القصة وقع بشهادتهم. وعند محمد المشهود عليه بالحيار، وإن شاء ضمن الأضواء وإن شاء ضمن الفرع، لأنَّ القصة وقع بشهادة الفرع من الوجه الذي ذكرنا وبشهادة الأضواء من الوجه الذي ذكر محير بينهما، والحيار متعيرتان فلا يجمع بينهما في التضمن.

﴿قوله ما له تعريفاً﴾

قوله: (ولو رجع الأضواء والفرع جميعاً، يجب الصمان عندئذ على الفرع لا غير)، ذكر هذه المسألة تعريفاً على مسألة ضرورية، وهي من مسائل «الأصل»^(١) قوله: (من الوجه الذي ذكرنا)، أي: ذكر أبو خيفة وأبو يوسف رحمهما.

وأراد بذلك الوجه ما ذكره بقوله [٥٠٢: ٥٠٣] (لأنَّ القاضي يقضي بما يعبر من الحجة، وهي شهادتهم)، أي: شهادة الفرع

قوله: (من الوجه الذي ذكرنا)، أي: ذكر محمد رحمهما، وهو أن الفرع يفتقر شهادة الأصول

قوله: (بمنحير بينهما)، أي: يحير المشهود عليه في التضمن بين موحيين، إن شاء ضمن الأصول، وإن شاء ضمن الفرع على مذهب [٧٢٨٧: ٧٢٨٨] محمد رحمهما.

قوله: (والجهتان متعيرتان)، لأنَّ شهود لأصل يشهدون على أصل الحق، وشهود افرع يشهدون على شهادته لأصول، ولا محاسة بين الشهادتين، فلا تغتر شهادة المريقين بعبرة شهادته واحدة، فهذا لم يجمع بين الأصول والفرع في التضمن بأنَّ يقال: يتضمن المريقان حق المدعى عليه أصفاً، بل في الحيار في تضمن أي المريقين شيء

وإن قال شهود الزرع كذب شهود الأصل، أو عضوا في شهادتهم لم
يُنسَبَ إلى ذلك، لأن ما أنقص من القضاء لا يستقصي بقولهم، ولا يجب
الضمان عنهم لأنهم ما رجعوا عن شهادتهم إنما شهدوا على غيرهم بالرجوع
قال: وإن رجع المُرْكُون عن التركة، صموا وهذا عند أبي حنيفة

عنه عليه السلام

قوله (وإن قال شهود الزرع كذب شهود الأصل، أو عضوا في شهادتهم،
لم يُنسَبَ إلى ذلك)، هذا لفظ القُدُورِيِّ رحمه الله في «مختصره»^(١)

قال أبو محمد السَّاجِي في «تهذيب أدب القاضي» «وإن قال إنداد شهود
عند القاضي، قد أشهدنا على شهادتهما، ولكلهم كذب في هذه الشهادة، وهذا
القول بعد لفظ بشهادتهما، لم يُنسَبَ إليه، ولم يبرقهما ضمان ذلك، لأنهم
يُبرَأون على غيرهما بأنهما كذبا، فلا تُقبل قوليهم فيه»

قوله (قال، وإن رجع المُرْكُون عن التركة، صموا)، أي: قال القُدُورِيُّ
في «مختصره»^(٢)، ولم يذكر فيه اختلاف

قال صاحب «الهداية»^(٣) (وهذا عند أبي حنيفة، وقالوا لا يقصرون)^(٤)،
وكذلك ألبت الخلاف في «شرح الأقطع»، وقد مررت لمساة في باب الشهادة
على الركن

وَحُجَّةُ قَوْلِهِمَا، أَنَّ الْمُرْكُوبَ أَثَرًا عَلَى الشُّهُودِ خَيْرًا، وَلَمْ يَشْهَدُوا بِحَقٍّ،

(١) ينظر «مختصر القُدُورِيِّ» [ص ٢٢٤]

(٢) ينظر «مختصر القُدُورِيِّ» [ص ٢٢٤]

(٣) قال حسان الإسلام في «شرحها» والصحيح قول الإمام، وعليه أبو حنيفة، والشيخ، «مصدر

الشيعة» [ص ٢٨٧]، «الاحتبار» ٢، ١٥٥، ١٥٦، «البيان المحتجب»

[٢٥٢]، «الغاية» [١٩٧]، «شرح الهداية» [٢٤٩]، «فتح القدير»

[٢٩٧/٧]، «الغاية في شرح الكتاب» [٧٦/٤]

وَقَالَ لَا يَصْمُونَ لِأَنَّهُمْ أَثَرُوا عَلَى الشُّهُودِ خَيْرًا فَصَارُوا كَشُهُودِ
الْإِخْصَانِ وَلَهُ أَنَّ التَّرَكُّبَةَ غَمَلٌ لِلشَّهَادَةِ، إِذَا قَاصِيَ لَا يَعْمَلُ بِهَا، لَا بِتَرْكِ
فَصَارَتْ بِمَعْنَى عِدَّةِ الْعِلَّةِ، بِحِلَافِ شُهُودِ الْإِخْصَانِ لِأَنَّهُ شَرْطٌ مَخْصُصٌ.

قال وإذا شهد شاهدان باليمين، وشاهدان بوجود الشرط، ثم رجعا،
فالنصان على شهود اليمين خاصة؛ لِأَنَّهُ هُوَ الشَّيْءُ . . .

عنه البيان

فصاروا كشهود الإخصان.

وَوَجْهُ قَوْلِ أَبِي حَنِيفَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ الْقَاصِيَ لَا يَقْضِي بِالشَّهَادَةِ عَلَى الرَّبِّ، لَا بَعْدَ
تَرْكِهِ لَشُهُودِ، فَكَانَتِ التَّرَكُّبَةُ مُعْطِلَةً لِلشَّهَادَةِ، فَكَانَتْ فِي مَعْنَى عِدَّةِ الْعِلَّةِ، وَالْحُكْمُ
يُصَافُ إِلَى عِدَّةِ الْعِلَّةِ، كَمَا يُصَافُ إِلَى الْعِدَّةِ. بِحِلَافِ شُهُودِ الْإِخْصَانِ، وَهُوَ
الْإِخْصَانُ شَرْطٌ مَخْصُصٌ، لَسِ فِيهِ مَعْنَى الْعِلَّةِ؛ لِأَنَّ الْإِخْصَانَ عَلَامَةٌ مُعَرِّفَةٌ لِحُكْمِ
الرَّبِّمَا الصَّادِرِ بَعْدَ الْإِخْصَانِ، وَلَا يَتَرَفَّفُ ثُبُوتُ الرَّبِّ عَلَى ثُبُوتِ الْإِخْصَانِ، وَيَتَرَفَّفُ
الْحُكْمُ بِشُهُودِ الرَّبِّمَا عَلَى التَّرَكُّبِ، فَظَهَرَ لِمَرَقٍ، وَالنَّاقِي مَرَّ بِبَيَانِهِ فِي الْحُدُودِ.

قوله (وإذا شهد شاهدان باليمين، وشاهدان بوجود الشرط، ثم رجعا،
فالنصان على شهود اليمين خاصة)، وهذا لفظٌ لِقُدُورِيٍّ فِي «مَخْصَرِهِ» .

قال الشيخ أبو السَّيِّدِ السَّمْعِيُّ - فِي آخِرِ كِتَابِ الْأَيْمَانِ مِنْ «الشرح الجامع الكبير»
قُلْتُ (١٥) ١٠٥٤ باب اليمين فِي طَلَاقِ الشَّيْءِ وَعَمِيرِ الشَّيْءِ - «إِذَا شَهِدَ شَاهِدَانِ عَلَى
رَجُلٍ أَنَّهُ قَالَ لَعْنَةً: إِنْ دَخَلْتُ الدَّارَ فَأَنْتَ حُرٌّ، وَشَهِدَ آخَرُ أَنَّهُ دَخَلَ الدَّارَ،
وَقَضَى الْقَاضِي بَعَثَهُ، ثُمَّ رَجَعَا؛ صَحَّ شَهَادَتَا الْيَمِينِ، دُونَ شَهَادَةِ الْإِدْخَالِ؛
لِأَنَّ الْعِيدَ يَلْفُ بِقَضَاءِ الْقَاضِي، وَالْقَاضِي قَضَى بِعَقْبِهِ بِشَهَادَةِ شُهُودِ الْعَقْبِ؛ لِأَنَّ
الْيَمِينَ تَثْبُتُ عِندَ دُخُولِ الدَّارِ بِقَوْلِهِ أَنْتَ حُرٌّ، لَا بِدُخُولِ الدَّارِ، فَكَانَ الْيَمِينُ مَصَادِقًا

غاية البيان

بن ما أتته شاهد، ليمس، دون شامدي الشرط.

قالوا في «شرح الجامع»: ولا يبرأ عنى هذا إذا شهد النكاح أنه تزوج مائة، وشهد آخران أنه دخل بها، وقضى الفاسي بجميع المهر، ثم رجعوا؛ بحث الصمان على شهود الدخول، وإن كان وجوب المهر مصداقاً لى التزوج؛ لأن شهود الدخول أتوا أن الزوج استوفى عوض ما رجب عليه من المهر، فحرخت شهادة شهود النكاح من أن تكون إتلاقاً.

ومال الشيخ أبو الميمى في «شرح الجامع»: «لَمْ يَدْرُ مُحَمَّدٌ   أَن شَاهِدِي الشَّرْطِ لَوْ رَجَعَا عَلَى الْإِنْفِرِدِ هَلْ يَصْطَلِ؟»

[٢٨٣/٢] ثُمَّ قَالَ: «يَسْتَفِي أَنْ يَقَالَ: يَصْطَلِ، لِأَنَّ يَجِبَاتِ لَصَمَارٍ عَلَى مَخْصَلِ الشَّرْطِ - عِنْدَ ابْعَادٍ يُمْكِنُ لِإِجْبَابِ عَلَى صَاحِبِ بَعْنَةٍ - وَاجِبٌ»

وقال القنابى في «شرح الجامع»: «وَأِنْ رَجَعَ شُهُودُ الشَّرْطِ وَخَدَّهُمْ، فَالْبَعْضُ لَا يَصْمُرُونَ، كَشُهُودِ الْإِخْصَانِ إِذَا رَجَعُوا وَخَدَّهُمْ».

وقال أكثر المشايخ: يَصْمُرُونَ؛ لِأَنَّهُمْ تَسَيَّوْا لِلنَّكَاحِ بَعْبَرِ حَقٍّ، وَلَهُ أَثَرٌ فِي وَجُودِ بَعْنَةٍ عِنْدَ الشَّرْطِ، فَيَكُونُ سَبَبُ انْصِمَانِ عِنْدَ عَدَمِ بَعْنَةٍ، بِخِلَافِ الْإِخْصَانِ؛ لِأَنَّهُ يُوَثَّرُ فِي مَنَعِ وَجُودِ بَعْنَةٍ - وَهُوَ ارْتَبَ - لَا فِي وَجُودِهِ، فَلَا يَلْحَقُ بِالْبَعْنَةِ

وقال شمس الأئمة الشرخسي في «أصوله»: - فِي فَضْلِ تَقْسِيمِ الشَّرْطِ - «لَقَدْ بِي شُهُودِ التَّعْيِيقِ وَشُهُودِ الشَّرْطِ - إِذَا رَجَعُوا - انْصِمَانُ عَلَى شُهُودِ اتَّعْيِيقٍ حَاصَّةٍ؛ لَأَنَّهُمْ يَقُولُونَ أَمَوْنِي، أَيْ حُرٌّ، وَهَذَا مَا يُفْرَادُهُ بَعْنَةٌ نَائِمَةٌ، لِإِضَافَةِ حُكْمِ الْعَيْقِ إِلَيْهَا، فَلَمْ يَكُنِ لَشَرْطِ هَذَا شَبَهَ الْبَعْنَةِ، فَلِهَذَا لَا يَصْمُرُ شُهُودُ الشَّرْطِ شَيْئاً، سِوَاءِ رَجَعِ عَرِيقَانِ، أَوْ رَجَعَ شُهُودُ الشَّرْطِ حَاصَّةً

وَالْتَلَفُ مُصَافٌ إِلَى مُنْتِهِبِ السَّبِّ دُونَ الشَّرْطِ لِمَخْصَرِ الْأَثَرِ أَنْ الْقَاضِيَ يَقْضِي
شَهَادَةً لِمَنْ دُونَ شُهَدَاءِ الشَّرْطِ، [١٠٤٨] وَنَزَحَ شُهَدَاؤُ الشَّرْطِ وَخُذَهُمْ اخْتَلَفَ
الْمَشَايِخُ فِيهِ، وَمَنْعَى لِمَسْأَلَةِ بِمَنْ الْعَاقِ وَالطَّلَاقِ قَبْلَ الدُّخُولِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

غاية البيان

وَكذلك إِذَا رَجَعَ شُهَدَاؤُ التَّحْيِيرِ وَشُهَدَاؤُ الْأَخْيَارِ، فَإِنَّ الْقَضَاءَ عَلَى شُهَدَائِهِ
لَا خِيَارَ حَدَثَهُ، لِأَنَّهُ لَتَحْيِيرٍ سَبٌّ، وَمَا عَارَضَهُ - وَهُوَ الْأَخْيَارُ - عِلَّةٌ مَانِعَةٌ
لِلْحُكْمِ، فَكَأَنَّ الْحُكْمَ مُصَافًا إِلَيْهِ دُونَ السَّبِّ، فَلَمْ يَضْمَنْ شُهَدَاؤُ السَّبِّ شَيْئًا، كَمَا
لَا يَضْمَنْ شُهَدَاؤُ الشَّرْطِ، بَلَى مَا لَمْ يَشْعُرْ بِالْإِثْمَةِ

قَوْلُهُ (وَالْقَضَاءُ عَلَى شُهَدَائِهِ بِالْيَمِينِ خَاصَّةٌ)، فِيهِ خِلَافٌ زُفَرِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ؛ لِأَنَّهُ
تَوَجَّهَ الْقَضَاءُ عَلَى الْغَرَضِ، لِأَنَّ سَلَفَ حَصَلَ شَهَادَةُ [٢٠٤/٣] الْحَمِيمِ
قَوْلُهُ (مُنْتِهِبِ السَّبِّ)، أَيُّ الْعِلَّةِ، لِأَنَّ شُهَدَاؤَ الْيَمِينِ يُشِيرُونَ عِلَّةَ الْعِتْقِ، كَمَا
مَرَّ بَيَانُهُ آنَفًا

قَوْلُهُ (أَلَا تَرَى أَنَّ الْقَاضِيَ يَقْضِي بِشَهَادَةِ التَّحْيِيرِ دُونَ [شُهَدَائِهِ] الشَّرْطِ)،
مَعْنَى أَنَّ الْقَاضِيَ يَمْنَعُ الشَّهَادَةَ بِالْيَمِينِ وَيَحْكُمُ بِهَا، وَإِنْ لَمْ يَشْهَدْ بِالْدُّخُولِ، وَدَا
لَمْ يَسْتَقِ شَهَادَتِهِمْ حَقٌّ؛ صَارُوا كَشُهَدَائِهِ لِإِخْتِصَابِهِ دَلَالَتُهُمْ لِقَضَاءِ " كَذَا
فِي «مَشْرِحِ الْأَقْطَعِ»

قَوْلُهُ (اخْتَلَفَ الْمَشَايِخُ فِيهِ)، وَمِنْ شُعُورِ الْإِثْمَةِ الشَّرْحِيُّ إِلَى عَدَمِ
وُجُوبِ الْقَضَاءِ عَلَى وَجُودِ الشَّرْطِ، مَرَّ آنَفًا

قَوْلُهُ (وَمَنْعَى الْمَسْأَلَةِ بِمَنْ الْعَاقِ وَالطَّلَاقِ قَبْلَ الدُّخُولِ)، يَعْنِي شَهْدَ

(١) يَحْكُمُ: «أَصُولُ الشَّرْحِيِّ» [٢٢٤/٢].

(٢) مَا بَيْنَ الْمَعْنَوَتَيْنِ زِيَادَةٌ مِنْ «وَأَمَّا»، «وَالْمَنْعُ»، «وَالْإِثْمُ»، «وَالْحَقُّ»، «وَالْحَقُّ».

(٣) يُنْظَرُ: «مَشْرِحُ مَحْتَصَرِ الْعُدُودِ» لِلْأَقْطَعِ [٣٠٦/١].

(٤) فِي «لَحْ» وَ«م»: «أَهْلِي وَجُوب».

غاية البيان

رحلان عسى أنه علق عتق عليه، أو طلاق امرأته بدخول الدار، وشهد أحراان أنه وجد لشرط، فقصص المدعي بوقوع العتق والطلاق، ثم رجعوا جميعاً، فالصمد عسى شهود التيمس دون [شهود] الشرط، لما قضا.

وإنما قيد بقوله (قبل الدخول)، لأن رجوع الشهود بالطلاق عن الشهادة إذا كان بعد دخول الزوج لا يضمنون شيئاً، وقد مر بيان ذلك عند قوله (وإن شهدا على رجل أنه طلق امرأته قبل الدخول، ثم رجعا، صعدا نصف المهر)

والله تعالى أعلم

[تم لسفر الخمس من كتاب «غاية البيان» مدرة الرمان في شرح مهدي»
الإمام العلامة أبو حمزة قوم الدين الأندي نقاري روح الله روحه ومور
صريحه، على يد أصغف عبيده وأحوجهم إلى معصية محمد، المدعو صفي الدين
بن محمد بن حسن بن محمد بن أحمد بن عبي بن محرومي سناً، الحنيلي مولدا
بولد، عمر الله له ولعن دعا له بالمعزة ولجمع المسلمين آمين، بسمه وكرمه
وحسن توفيقه إنه على ما يشاء قدير.

ويسوره إن شاء الله تعالى في لجرء الذي يمه كتاب «الوكلة» إن شاء الله
تعالى [٢].

والله أعلم

كِتَابُ الْوَكَاِلَةِ

قال: كُلُّ عَقْدٍ خَارٌ أَنْ يَتَعَدَّ الْإِنْسَانُ بِنَفْسِهِ، حَارِ أَنْ يُؤْكَلَ بِهِ عَثْرُهُ؛
لأنَّ الْإِنْسَانَ قَدْ يَعْجِزُ عَنْ الْمُسَاشَرَةِ بِنَفْسِهِ عَلَى اعْتِدَارِ بَعْضِ الْأَحْوَالِ فَيَخْتَلِجُ
إِلَى أَنْ يُؤْكَلَ عَثْرُهُ فَيَكُونُ بِنَيْبٍ مِنْهُ دَفْعًا لِحَاجَتِهِ.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

كِتَابُ الْوَكَاِلَةِ

أُورِدَ كِتَابُ الْوَكَاِلَةِ عَقِيبَ كِتَابِ الشَّهَادَةِ، لِأَنَّ فِي كُلِّ وَاحِدٍ مِنَ الشَّهَادَةِ
وَالْوَكَاِلَةِ إِعَانَةً الْغَيْرِ بِإِحْيَاءِ حَقِّهِ.

وَالْوَكَاِلَةُ - يَكْتُمِرُ الرَّايُ وَفَتْحُهَا - : التَّوَكُّلُ وَالْتِمُسُ، مِنْ قَوْلِهِمْ: وَكَّلَ إِلَهُ
لَأَمْرًا إِذَا فَوَّضَهُ إِلَيْهِ، يُقَالُ: عَلَى اللَّهِ تَوَكَّلْ، أَيُّ: فَوَّضْنَا أَمْرَنَا إِلَيْهِ، وَمِنْ قَوْلِهِ
تَعَالَى فِي [٢٨٣: ٢] سُورَةِ هُودٍ: ﴿إِنِّي تَوَكَّلْتُ عَلَى اللَّهِ وَبِكَرَّمٍ﴾ [١٥٦]، أَيُّ
فَوَّضْتُ أَمْرِي إِلَى اللَّهِ مُدْتَرِيًّا وَمُدْتَرِكًا، لَا أَعْتَمِدُ إِلَّا عَلَيْهِ، وَلَا حَافَ غَيْرَهُ؛ إِذْ
كُلُّ شَيْءٍ فِي قَضِيَّتِهِ وَقُدْرَتِهِ وَسُلْطَانِهِ.

وَفِي عُرْفِ أَهْلِ الشَّرْعِ تَعْرِيفُ التَّصَرُّفِ إِلَى الْغَيْرِ لِيَقُومَ بِهِ دَلِيلُ الْغَيْرِ لِأَخْلِ
الْمُقَوَّضِ.

قَوْلُهُ: (كُلُّ عَقْدٍ خَارٌ أَنْ يَتَعَدَّ الْإِنْسَانُ بِنَفْسِهِ، حَارِ أَنْ يُؤْكَلَ بِهِ عَثْرُهُ)، وَهَذَا
لِقَوْلِ الْقُدُّورِيِّ فِي (مَحْتَصَرِهِ) (١)

(١) مَا بَيْنَ الْمَقْذُوفَيْنِ رُبْعٌ مِنْ ٨٢١

(٢) بِطَرِيقِ الْمَحْتَصَرِ أَفْهَمُ ٠ ص ١١٥

معنى قوله (أن ينفذه بنفسه)، أي بأهله نفيه على سبيل الاستدراك، واختاره به عن توكيل الوكيل إذا لم يأذن به الموكِّل، فإنه لا يجوز، فإنه لا يتصرف فيما وكل به مُسَدَّدًا، ثم هذا الكُلِّي يجرُّ ولا ينعكس؛ لأنه لا يقال: كلُّ ما لا يجوز به أن تنفذه بنفسه لا يجوز به أن يوكل غيره؛ لأنَّ المسلم لا يجوز له بيع الحُرِّ لحُرٍّ وشراؤها، ويجوز به أن يوكل بدليته على قوب أبي حنيفة رحمهم الله.

ولا يردُّ على طرده الكُلِّي الدُّمِّي، لأنه يبيح بيع الحُرِّ بنفسه، ولا يفتي توكيل المسلم بدليته، ويكفي بها لا يبيح توكيل المسلم بدليته؛ لأنه منهي عن اقتراب الحُرِّ، حيث أمر بحساب الحُرِّ، فكان ديك أمرًا عريضًا في التوكيل، والغورصر لا يقدح في ثبوته.

ثم الأصل في حوار الوكالة، بونه تعالى ﴿وَابْعَثُوا أَحْذَرَ يَزْرِيقُكُمْ هَيَّوْهُ إِلَى تَمْدِيَةٍ﴾ [النجم: ١].

وزوى أصحابنا في كُتُبهم أن النبي ﷺ دفع إلى حكيم بن حزام دينارًا لتشيير به به أصحبه^(١)، ووكل عمر بن أبي سلمة في يكاك أم سلمة^(٢)، ولأنَّ الإنسان قد يفرج عن مباشرة العُقُود بنفسه؛ لقلَّة هديته، أو لكثرة أشعابه، أو لكثرة ما به وسحو ذلك، فلما لم يفر التوكيل يلزم الحرج، وهو مُستحب بالنَّص، فحرر التوكيل نصًّا يخرج، ودفعًا للمحاجة.

(١) يأتي تخريجه مرفوعًا.

(٢) أخرجه ابن أبي شيبة في كتاب يكاك، ابن أبي شيبة [رقم ٣٢٥٤] وأبو يعنى في مسنده.

[رقم ٦٩٠٨]، وعنه ابن حبان في صحيحه [رقم ٢٩٤٩]، والحاكم في المستدرج عن

الصحيحين [١٨٤]، عن أم سلمة رضي الله عنها في بيان نفسه، وفي قول أم سلمة لابنها: يا عمرُ فم

فَوَاحٍ رسول الله ﷺ، مرفوعًا.

قال الحاكم: هذا حديث صحيح الإسناد.

وَبَدَّ ضَخَّ أَنْ لَسِيَّ - عَشْرًا - وَكُلَّ بِالشَّرَاءِ حَكْمٌ مِّنْ حَرَامٍ وَبِالشَّرَاءِ

خاتمة السال

قوله (حكيم من حرم)، هو حكم من حرم من ثوبل من أسد من
عد الغري من قصي، ونكس أبا جلد. زل هل الميل ثلاث عشرة سنة أو ثلثي
عشرة سنة على خلاف الرواية. أسسم يوم المص ١٠ ر. وشهد مع رسول الله
ﷺ مسلماً، ركن من وجوه قريش وأشرافها، وغاش في أحاطته سنين سه. ولى
لإسلام سنين سنة، ومات في المدينة في خلافة معاوية سه أربع وخمسين، وهو
من مئة وعشرين سنة، وذهب مصبه قبل أن يموت كما ذكره ابن شهاب في
كتاب «المعجم».

وبال أنكرجي في كتاب وكالة من «المحصر»^١ حدث ابن هيثم من
فرس حنري قال. حدثنا يعقوب الدؤالي قال. حدثنا عبد الرحمن بن بزي^٢.

(١) قد راجعنا صحيح من «محصر بكرجي». فلم نجد لهذا حديثاً في نسخة ابن هيثم بل يردده في نسخة
ثلاثة ثمانية وخمسة

أما النسخة الأولى فهي المخرجة شرح ابن نصر في نسخة ابن ١٣٥ أ محصورة
مكتبة دار الف أسدي. رقم الحفظ ٥٨٦. أو في ٢٢٠ ب محصورة مكتبة جامعة
أندي. تركها / (رقم الحفظ ٩١١)

ب. والنسخة الثانية. هي المخرجة بشرح الإمام الكبير أبي الحسين النعماني في ١٠٩ ب
محصورة مكتبة دار الف إبراهيم باب. تركها (رقم الحفظ ٥٦٣). أو في ٣ ب ٢٢٦ أ محصورة
مكتبة دار الف. بهذا نصرة الجامعة الإسلامية بالمدينة النبوية (رقم الحفظ ٤٧٨).
فقد مضى السبب على أنه لا يكاد يوجد «محصر بكرجي» لا مخرجة حاشية - عنه فلم يبق
إلا أن نأخذ سابقاً من أن النعماني والكرجاني كانا ينسبان إلى عبد بكرجي. فبذلك نأخذ
بأنه ينسب مع حماد هذا أسد لـ حل في المحصر.

١٠ في ١٤ و ١٥ و ١٦ و ١٧ و ١٨ و ١٩ و ٢٠ و ٢١ و ٢٢ و ٢٣ و ٢٤ و ٢٥ و ٢٦ و ٢٧ و ٢٨ و ٢٩ و ٣٠
حصة من شح انه عدة من ١٠ و ١١ و ١٢ و ١٣ و ١٤ و ١٥ و ١٦ و ١٧ و ١٨ و ١٩ و ٢٠ و ٢١ و ٢٢ و ٢٣ و ٢٤ و ٢٥ و ٢٦ و ٢٧ و ٢٨ و ٢٩ و ٣٠
في ١٥ و ١٦ و ١٧ و ١٨ و ١٩ و ٢٠ و ٢١ و ٢٢ و ٢٣ و ٢٤ و ٢٥ و ٢٦ و ٢٧ و ٢٨ و ٢٩ و ٣٠
من «عبد الرحمن بن مهدي». فقد ذكر يعقوب الدوري من رواية عنه عن صفوان الثوري. بل
أو من مهدي قد يحدث حقه عن معين عند بطي ٩٣ (غيره)

عمر بن أبي سلمة

عن شيبان، عن أبي حصين عن شريح عن أهل المدينة، عن حكيم بن حزام: قال: «لشيء أغناه ديناراً بشري به أضحى، فشرى له أضحى بدينار، فدعا بدينارين، ثم شري له أضحى بدينار، وجاءه بدينار وأضحى، فتصدق بشيء بالدينار ودعا له بالسرك»^(١)، وقد روت حديث غزوة البارقى أيضاً في بيوع^(٢)، في: فصل تنبع الفضولي.

قوله: (عمر بن أبي سلمة)، هو عمر بن أبي سلمة المخرومي، ركني أبو حفص، قال محمد بن سعد: «توفي رسول الله ﷺ هو ابن سبع سنين»، وقد حط عن رسول الله، وتوفي في خلافة عبد الملك بن مروان بالمدينة^(٣)، كما ذكره ابن شهاب.

ولما في توكيل عمر بن أبي سلمة نظر؛ لأن لشيء تروخ أنه سلمة بعد وفاة مذي في سنة اثنين كما قال أبو عبيدة معمر بن لثمي^(٤)، وكان عمر بن أبي سلمة يوم توفي رسول الله ﷺ ابن سبع سنين قاله الواقدي ويكون على هذا الحساب سن عمر بن أبي سلمة يوم تروخ ثم سلمة سنة واحدة، فكيف توكله رسول الله ﷺ وهو طفل لا يعقل؟

(١) أخرجه أبو داود في كتاب البيوع باب في معصيات يعاقب [رقم ٣٣٨٦]، ومن طريقه البيهقي

في الناس بكرة [١١٢٦]، أبو داود في كتاب البيوع باب فيه [رقم ١٢٥٢]، وابن أبي عمير

في السنن [٤/٣]، عن حكيم بن حزام: «به»

قال ابن أبي عمير: «حدث معي» ينظر اسمه على مشكلات بهامة لابن أبي عمير

[٥٣٥]

(٢) نفس تحريجه هاهنا

(٣) ينظر الطيفات الكبير لابن سعد [٥٣٣/٦]

(٤) أخرجه الحاكم في المستدرک على الصحيح [٣/٤]، عن أبي عبيدة معمر بن لثمي به

فإن. وتجاوز الوكالة بالحضومة في سائر الحقوق بما قدّمنا من الناحية

في غاية السداد

قوله. (قال وتجاوز الوكالة بالحضومة في سائر الحقوق)، أي. قال القُدوري

في «مختصره»

اعلم أن التوكيل بالحضومة في جميع الحقوق وبثباتها جائز إلا في الحدود
ولفصاح. فإن التوكيل بآثارها جائز عند أبي حنيفة رحمته خلافاً لأبي يوسف وروى
رحمته كذا في «المختلف» ^(١)، وروى محمد بن مصطرث في بعض الروايات، ذكر قوله
مع أبي حنيفة. وفي بعضها مع أبي يوسف ^(٢). كذا في «شرح الطحاوي».

ودكر لطفًا في «مختصره». فإن محمد بن رحمته مع أبي حنيفة رحمته، فإن
فيه: «ولا تجوز الوكالة في الحدود، ولا في القصاص إلا في إثبات النياب
إلا عليها، فإذا وجب إقامتها، لم تُنم إلا بمخض من التوكيل بها في هوي
أبي حنيفة ومحمد رحمته، وقال أبو يوسف رحمته لا تُنقل الوكالة في شيء من ذلك
من حضومة فيها، ولا من إثبات بيته عليها، ولا من غير ذلك منها» ^(٣) إلى هنا
لفظ الطحاوي.

وقال في «شرح الطحاوي». التوكيل في اثني عشر الحدود ولقصاص باطل
بالإجماع، ولو كان الموكّل حاصراً، وأمر بإثني عشر بقصاص جار ^(٤).

أما التوكيل بالحضومة في سائر الحقوق: فإنما حازر بما زوّنا قبل هذا. أن
شيء رحمته وكل في الشراء، فإذا جاز التوكيل فيه: جاز في غيره؛ لأنه عقد بجور

(١) ينظر: «مختصر القُدوري» [ص/١١٥]

(٢) ينظر: «مختصر الرواية» لأبي الباق السمرقندي [١١٤٠/١]

(٣) ينظر: «شرح مختصر الطحاوي» للأشيبنجاني [ق/٢٩٣]

(٤) ينظر: «مختصر الطحاوي» [ص/١٠٩].

(٥) ينظر: «شرح مختصر الطحاوي» للأشيبنجاني [ق/٢٦٣]

(وَكَذَا يَبْقَانِيهَا وَاسْتَيْفَنِيهَا إِلَّا فِي انْحُدُودٍ وَالتَّقْضَاصِ فَإِنَّ التَّوَكُّلَ لَا تَصِحُّ بِاسْتَيْفَانِيهَا مَعَ عَيْتَةِ التَّوَكُّلِ عَنِ الْمَخْلُصِ) لِأَنَّهَا تَنْدَرِي سَائِهَاتٍ وَشُهُةٍ الْعَمَلِ

وقال الخصائص في «أدب القاضي» (١) حَدَّثَنَا مُعَدُّ بْنُ أَسَدٍ الْحَرَسَانِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ لُسَارَكٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْحَاقَ عَنْ خُثَيْمِ بْنِ أَبِي الْحَكَمِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ جَعْفَرٍ: «أَنْ عَلَيَّا كَيْ لَا يَحْضُرَ الْحُضُومَةُ، وَكَأَن يَقُولُ: إِنَّهَا قَحْمٌ، تَحْضُرُهَا الشَّيْطَانُ. فَحَقَّ عَلَيَّ الْحُضُومَةُ بِبَنِي عَمَلٍ» فَلَمَّا تَجَرَّ وَرَقٌ حَوْلَهَا بِمِيٍّ، فَكَانَ عَلَيَّ يَقُولُ مَا قُصِي لَوْ كَيْبِي، وَفِي قُصِي عَلَيَّ وَكَلْبِي فَعَلِيَّ». إِلَى هَذَا نَقَطُ كِتَابِ الْحَصَابِ.

وفي هذا الحديث دليل على جواز التوكيل بالحُصُومَةِ، وفيه دليل أيضاً على ألا يحضر محسن الحُصُومَةِ نَفْسُهُ، وهو مدعى ومذهب عامة العلماء؛ لصحح علي عليه السلام

وقال بعض العلماء: «الْأَوَّلَى أَنْ يَحْضُرَ نَفْسُهُ» لِأَنَّهُ لَا مَنَاعَ مِنَ الْحُضُورِ (٢) إِلَى مَجْلِسِ الْقَاضِي مِنْ عِلَامَاتِ الصَّافِقِينَ، وَقَدْ وَرَدَ بَدَلُهُ عَلَى ذَلِكَ، فَإِنَّ نَعَامِي: ﴿وَلَوْ دُعُوا إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ لِيَحْكُمَ بَيْنَهُمْ إِذَا فَرِيقٌ مِنْهُمْ مُقْرَضُونَ﴾ (٣) وَلَوْ يَكُنْ لَهُمْ تَخَلُّفٌ يَأْتُوا إِلَيْهِ مُدْعِينَ (٤) أَوْ قُرْبَهُمْ قَرَضٌ أَمْ زَنَانُوا أَمْ يَخَافُونَ أَنْ يَحْجِفَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ

(هذا الأثر لم يذكره أبو بكر البرزقي في شرحه على «أدب القاضي»، لا استدلالاً ولا مطلقاً وقد علمه «صدر الشهد» في شرحه وهو ثابت موصول في نسخة المخطوطة من «أدب القاضي» بالخصائص [١٩٥] بـ مخطوط مكتبة كوبريني فاضل أحمد باب (١٥٤٦) [٥٤٦]، ويظهر الترحيح «أدب القاضي» للصدر الشهد [٣٩٨ - ٣٩٩]، و«شرح أدب القاضي» لأبي بكر البرزقي [١٦٧] أـ ب مخطوط مكتبة بلدية قوب. تركيا (رقم مخطوط ١١٦٠٣)

(١) مع بداية «بر عبي» والطب من «م»، و«خ» ومع «الم» مع في نسخة المخطوطة من «أدب القاضي» بالخصائص [١٩٥] بـ مخطوط مكتبة كوبريني فاضل أحمد باب (١٥٤٦) [٥٤٦].

(٢) في «خ»، و«م»: «مِنْ الْحُضُومَةِ».

ناتئة حار عيبة الموكَّل، بل هو الظاهر للذَّبِ الشَّرعي، بخلاف عيبة الشَّاهد

﴿عنه لسان﴾

وَرَسُولُهُ بَلْ أَوْلَيْتَكَ هَاهُنَا النَّهْيُ ﴿١٠﴾ إِنَّمَا كَانَ قَوْلَ الْمُؤْمِنِينَ إِذَا دُعُوا إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ لِيَحْكُمَ
بَيْنَهُمْ أَنْ يُقُولُوا سَوِيًّا وَظَعًا ﴿١١﴾ [٢٨ - ٣٥]

وحوايه أن تأويل [٢٨١ ١] الآية: الردُّ من المصاف، والإحابة من المؤمنين
عقداً. كذا في «شرح أدب القاضي».

وأمَّا التَّوكِيلُ بِتَسْبِيعِ الخُدُودِ وانقصاص: فإنما لم يَجْرُ حار عيبة الموكَّل،
شبهة العقب، والخُدُودُ تَنْدَرِي بِهَا، والظاهر المَعْمُورُ لقوله تعالى ﴿وَأَنْ تَقُولُوا آمَنَّا
بِأَنفُسِنَا﴾ [براء ١٢٧]، بخلاف خضرة الموكَّل لا بعدام الشبهة، وبخلاف حالة عيبة
لشهود حيث تُسَوِّفُ الخُدُودُ: القصاص مع عَشْتِهِمْ، وإن كان رجوعهم مُحْتَمَلًا،
لأنَّ الظاهر عَدَمُ رجوعهم احمراراً عن الكذب والعتق

وأمَّا التَّوكِيلُ بِإثبات الخُدُودِ وانقصاص: فحائر عن أبي حنيفة، خلافاً لأبي
يوسف ورفعه، على اضطراب^(١) قول محمد^(٢)

وَحَهُ قَوْلِي أَبِي يَوْسُفَ أَنْ خُصُومَةَ ابْنِ كَيْلٍ بَدَلٌ عَنْ خُصُومَةِ الْمُوكَّلِ، وَلَا
مَدْحَلٌ لِلْإِدَالِ فِي بَابِ الخُدُودِ وَالْقَصَاصِ، وَهَذَا لَا يَثْبُتُ بِشَهَادَةِ رَجُلٍ وَامْرَأَتَيْنِ،
وَلَا بِأَشْهَادَةٍ عَلَى أَشْهَادَةٍ، وَلَا يَجُوزُ التَّوكِيلُ بِإِسْتِيفَائِهَا اتِّفَاقًا مَعَ غَيْبَةِ الْمُوكَّلِ

ووجه قول أبي حنيفة: أَنَّ ثَوْتَ الخُدُودِ وَالْقَصَاصِ يَتَعَمَّدُ عَلَى حُجَّةٍ
كَاسَةٍ عِنْدَ الْعَاصِي. وَهَذَا وَحْدَتِ الْحُجَّةِ كَمَتَةٍ، فَيَحِبُّ اسْتِيفَائُهَا، فَإِذَا جَاءَ أَرَأَى
الْإِسْتِيفَاءَ؟ فَلَا تُسَوِّفُ إِلَّا بِحُصُورِ الْمُوكَّلِ كَذَا فِي «شرح أدب القاضي»

(١) رفع بالأصل «على اضطراب» وليس من «ال» و«ال» و«ال» و«ال» و«ال» و«ال»

(٢) يطر «التجريد» للقدوري [٣٠٨٦ ٦]، شرح مختصر بكرجي «نقدري» [٤١٠]، شرح

مختصر الطحاوي «بمحاصر» [٢٧٢ ٣] «الأحاديث» [١٥٧ ٢] «النباية» [٢٢١ ٩]، «الحج

القدير» [٥٠٥/٧].

لأن الظاهر عدم الرجوع، وبخلاف حالة الحضرة لانقضاء فيه الشبهة.

﴿ عليه السلام ﴾

بخلاف شبهة رجل وامرأتين، ولشهادة على اشهاد، فإن تلك الحجة قاصرة، فلم يجز استيفاء الحذور والقصاص بها، وكون التوكيل بدلاً لا يحل بظهور الحق بعد وجود الحجة الكامنة، ولهذا إذا قضى بها فيها نائب القاصي حار، ولأن الأصل في إضافة الحكم هو العلة، والحكم هو - وهو وجوب الحد، أو القصاص - مضاف إلى الحاية وهي العلة.

وظهور ذلك عند القاصي يثبت بالشهود، فتنت الحصة في ذلك شرطاً مخصاً، لا حظ لها في أوخوب واطهور، فأشبهت سائر الحقوق، فحار التوكيل بالحصة بثبت الحذور والقصاص، كما في سائر الحقوق؛ لأن التوكيل بها إثبات حتى لا تؤثر فيه الشبهة.

قوله: (في سائر الحقوق).

قال الجوهري - في كتاب الرد في فضل السير مع ليد - أسائر التسيح جميعهم^(١).

قالوا إنه وهم من وخفهن.

أحدنهم في تسميه، لأن لسائر بمعنى: لبي، لا معنى للجميع

والثاني: أنه أوردته في الأخواب، وهو مهمور العيب، وفي أمثل (١٥٠١). «أسائر» اليوم وقد قال الطهر^(٢) «من سار، بمعنى بقي، بضرب لطيح

(١) ينظر «الصحاح في اللغة» للجوهري (٢/٦٩٢، مادة سير)

(٢) وقع بالأحسن: «السائر» والمنبسط من «سار» وفي «معجم» (١٠٠١) «سار»

(٣) هذا مثل حريق مشهور، يضر بسن بطم في الأمر بعد أن تنزل به الناس منه، أضنه أن الرجل يريد لسير فلا يسير ويتأخر، حتى يدمق وقت الظهر وانقضى معظم اليوم وسائر هو لبي، وقد يستعمل بمعنى الجميع والهمزة للاستخدام لأنك ي ينظر «المعجم» في أمثال العرب =

وليس كل أحد يُحسن الاستملاء فهو مُنع منه بُسندُ يابٍ الاستملاء أضلاً، وهذا الذي ذكرناه قول أبي حنيفة.

مطالع البيان

شيء بعد اليأس منه، ويجوز أن يراد به سائر الجميع، مجازاً
قوله: (وليس كل أحد يُحسن الاستملاء)، هذا جواب سؤال مُقدّر بأن يقال
يتنعي ألا يجوز التوكيل باستيفاء الحدود والقصاص حال خضرة المُوكِّل، وهو
القياس، لأنه استيفاء بما قام مقام العير، فصارت كاستيفاء على الشهادة

فاجاب عنه وقال: إنما حار التوكيل بشيئيهما حال خضرة المُوكِّل، وهو
الاستحسان، لأننا لو لم نحذر البينة، بطلت الحدود والقصاص، لأن المُستحق لها
ربما لا يُحسن استيفاءها، فلا تُد من استيفاءه من يقدّر على ذلك؛ كيلا تصع الحقوق
وهذا في «شرح الأقطع» قال الشافعي: يجوز الاستملاء مع عيب المُوكِّل،
وهذا لا يصح؛ لأنه يُشترى القصاص مع تجوز العفو لظاهر، أضله، إذا ادعى
لقد العفو، ورغم أن له بينة.

فإن قيل: حق بدخه^(١)، البينة، مجازاً أن يتوكَّل في استيفائه مع عيبه كالدين
قبل، الدين لا ينقضي بالشبهة، ويُمكن استدراكه بعد استيفائه، وأكثر الأحوال
أن يكون صاحب الدين قد أبرأ منه، وهذا^(٢) لا ينتج لإستيفاء، والقصاص
تؤثر فيه الشبهة، ولا يُمكن استدراكه بعد الاستيفاء، فاختلقا^(٣).

قوله: (وهذا الذي ذكرناه قول أبي حنيفة)، أي: حوار التوكيل بثبات

بدمحشري [٥٣١]، والره لأكه في الأماء، حكيم، نهوسي [١٥٥/٣]

(١) ينظر النجاشي الكبير للمؤلف [٥١٧/٦] واليهود في فقه الإمام الشافعي، دار إمام
[١٦٣/٢]

(٢) رفع بالأص: «يدخل» والمثبت من: «ال» وم، «رجح» و«ع»، «واحد»

(٣) ينظر: شرح محمد الدوري «الأقطع» [٣٥٧/٢]

(وقال أبو يوسف: لا يجوز التوكالة بإثبات الحدود والخصص بإقامة
الشهود أيضاً) ومحمد مع أبي حنيفة، وفس مع أبي يوسف - رحمه الله - وقيل هذا
الاختلاف في عيبه دون حضرته لأن كلام التوكيل يتقبل لدى التوكيل عند
حضوره^(١)

له أن التوكيل بنية وشبهة النية يتحرر عنها في هذا الباب كما في
نهاده على الشهادة وكما في الاستيفاء ولأبي حنيفة - رحمه الله - أن الخصومة
شرط محض لأن الوجوب مضاف إلى الحناية والظهور إلى الشهادة فيجري
فيه التوكيل كما في سائر الحقوق، وعلى هذا الخلاف التوكيل بالحواب من
حاجب من عليه^(٢) . وكلام أبي حنيفة فيه أظهر لأن الشبهة لا تمنع الشفع، غير
أن نور التوكيل غير مقبول عليه لما فيه من شبهة عدم الأمر به

في غاية البعد

الحدود والخصاص.

قوله: (وكما في الاستيفاء)، يعني: قال أبو يوسف: التوكيل بالاستيفاء
بحدود والخصاص مع عيب التوكيل لا يجوز بالاتفاق، شبهة الساتر، يعني ألا
يجوز التوكيل بإثباتها أصلاً لهذا المعنى

قوله: (وعنى هذا الخلاف التوكيل بالحواب من حاجب من عليه)، أي إذا
وكل من عليه الحد أو الخصاص رجلاً بالحواب عنه، قال أبو حنيفة يجوز، وقال
أبو يوسف لا يجوز، وقول محمد مصطوف.

ولكن لا يصح قرار أبو يوسف عن موكله بأن قال: قتل موكلتي القتل الذي
دعيه لزوجي، لشبهة عدم الأمر بذلك، وإن كان التوكيل بالحواب صحيحاً على

دعاه من (ط) انحصار كأنه متكلم بعبارة.

(١) في (ط) «في عيبه الحدود والخصاص»

وقال أبو حنيفة لا يجوز التوكيل بالخصومة، لا برضا الخصم، إلا أن يكون التوكيل مريضاً، أو عاتياً مرة ثلاثة أيام فصاعداً، وقد لا يجوز التوكيل بعير رضا لخصم وهو قول لشافعي ولا خلاف في الجواز بين خلاف في المروم.

وقوله عليه السلام

مذهب أبي حنيفة.

قوله: (وقال أبو حنيفة لا يجوز التوكيل بالخصومة، لا برضا الخصم، إلا أن يكون التوكيل مريضاً، أو عاتياً مسيرة ثلاثة أيام فصاعداً، وقد لا يجوز التوكيل بعير رضا لخصم)، هذا بقطع القُدوري في «مختصره»^(١)، وقول الشافعي كقولهم^(٢)، كذا في «شرح الأقطع»^(٣).

قال صاحب «الهداية» [١/١٠١]: (ولا خلاف في الجواز، وإنما الاختلاف في المروم)، يعني، يجوز التوكيل بلا رضا لخصم بالاعتداف، ولكن لا يلزم الوكالة عند أبي حنيفة، وتدرج عنده

وفسره الشارحون بقولهم: ترتد الوكالة عنه برضا لخصم، واعتدافاً لا يرتد، يعني هذا يكون معنى قول القُدوري «لا يجوز التوكيل بالخصومة، إلا برضا لخصم»^(٤)، أي لا يلزم؛ إصلاً فلا سم للآزم على المروم؛ لأن الجواز من بؤرم المروم.

وذكر شمس الأنعة السرخسي في «شرح أدب القاضي» في باب إنبات

(١) بظ «مختصر القُدوري» [ص/١١٥].

(٢) ينظر «الموسم في المذهب» ص ٢٧٨، ٣ وفي نهج في فقه الإمام الشافعي لمؤيد (٢١٢/٤) و«العرش شرح الوجيز» دار الفقي [٢٠٦/٥].

(٣) ينظر «شرح مختصر القُدوري» للأقطع [ق/٣٥٧].

(٤) بظ «مختصر القُدوري» [ص/١١٥].

لَهُمَا أَنَّ التَّوَكُّيْلَ تَصَرُّفٌ فِي حَاصِرٍ حَقُّهُ فَلَا يَتَقَفَّ عَلَى رِصَا عِيَرِهِ
كَالتَّوَكُّيْلِ بِتَقْصِيهِ الدُّنُوبِ

أَوَكَايَةٌ أَنَّ التَّوَكُّيْلَ عِنْدَ أَبِي حَنِيْفَةَ بِعِيَرٍ رِصَا لِحَضَمٍ ضَحِيحٌ، وَلَكِنْ لِحَضَمٍ أَنْ
يُطَالِبَ لِمُؤَكَّلٍ بِأَنْ يَحْضَرَ سَفِيهِ رُبُوحِيَّةٍ، فَلَا يَسْتَفُظُ حَقَّ لِحَضَمٍ فِي مُطَابَةِ الْحَضَمِ
بِالْجَوَابِ بِنَصِيهِ

وَقَالَ عَلَاءُ الدِّينِ أَعَالِمٌ فِي طَرِيقَةِ الْحِلَافِ: «التَّوَكُّيْلُ بِعِيَرٍ رِصَا لِحَضَمٍ
لَا يَقَعُ لَارِمًا، وَقَالَ أَبُو يُوْسُفَ وَمُحَمَّدٌ وَابْنُ أَبِي نَعْمٍ لَارِمًا»
وَهَذَا الَّذِي ذَكَرُوهُ خِلَافٌ مَا نُسِبَهُمْ مِنْ طَوِيلٍ أَفْهَمَ مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ،
وَالْحَسَنُ بْنُ زِيَادٍ، وَالطَّحَاوِيُّ وَغَيْرُهُمْ مِنَ الْكِبَارِ رَحِمَهُمُ اللَّهُ.

أَلَا تَرَى إِلَى مَا قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ فِي «الْأَصْلِ»: «وَإِذَا وَكَّلَ الرَّحْلُ رَجُلًا
بِالْحَضَمَةِ فِي دَعْوَى بَدْعِيَّيْهَا، وَهُوَ مُقَسِّمٌ بِاللَّدَى بَنَاتُهُ لَا يَقْبَلُ مِنْهُ ذَلِكَ، لَا يَرْضَى مِنْ
خَضَمِهِ إِلَّا أَنْ يَكُونَ قَرِيبًا، وَإِنْ كَانَ غَائِبًا، فَلَا يَقْبَلُ وَكِيلًا إِلَّا أَنْ تَكُونَ عَيْتُهُ
مَسِيرَةَ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فَصَاعِدًا، فَيُقْبَلُ مِنْهُ التَّوَكُّيْلُ، وَهَذَا قَوْلُ أَبِي حَنِيْفَةَ، وَكَذَلِكَ الْمَرْأَةُ
وَالرَّحْلُ فِي ذَلِكَ سَوَاءٌ.

وَقَالَ أَبُو يُوْسُفَ وَمُحَمَّدٌ يُقْبَلُ فِي جَمِيعِ ذَلِكَ مِنَ الْحَاصِرِ وَلِغَائِبٍ مِنْ عَتَةِ
وغيرِ عَتَةٍ، وَكَذَلِكَ الرَّحْلُ وَالْمَرْأَةُ فِي ذَلِكَ سَوَاءٌ
وَقَالَ أَبُو يُوْسُفَ وَمُحَمَّدٌ: أَقْبَلُ ذَلِكَ كُلَّهُ فِي تَوْكُّيْلِهِ وَإِنْ سَجَّطَ الْحَضَمُ»
إِلَى هَذَا لَفْظُ مُحَمَّدٍ فِي «الْأَصْلِ».

وَقَالَ لِحَسَنُ بْنُ زِيَادٍ فِي كِتَابِهِ الْمُسَمَّى بِـ «الْمَحْرَدِ»: «قَالَ أَبُو حَنِيْفَةَ فِي رَجُلٍ

١١ يَطْلُرُ «طَرِيقَةُ» لِلْعَلَاءِ السَّمَرْتَنِيِّ [ص/٤١٥]

١٠ يَطْلُرُ «الْأَصْلُ» بِمَعْرِفَةِ الْمَصْطَاحِ [١١/٢٠٨ طبعته في دار الآداب القبطية]

وَبِهِ أَنَّ لُجُوبَ مُسْتَحَقٍّ عَلَى الْحَضَمِ وَهَذَا بِمُتَخَصِّرُهُ، وَالنَّاسُ مُتَعَدُّونَ

﴿قوله فليكن منكم﴾

أَرَادَ أَنَّ لِحَاضِمَ رَجُلًا فِي حَقِّ فِي مَالِهِ، أَوْ فِي دَارِهِ، فَإِذَا أَنْ يُؤْكَلَ وَكِيلًا، أَوْ
سَعِيٍّ لِلْقَاضِي أَنْ يَفْسَ مِنْهُ وَكَذَا وَهُوَ حَاضِرٌ إِلَّا أَنْ يَكُونَ عَائِبًا، أَوْ مَرِيضًا، فَتُؤْخَذُ
مِنْهُ وَكَالَهُ لَوْ كُنَّ لَدَيْهِ وَكَفَى فِي ذَلِكَ

وَكَذَلِكَ الْمَرْأَةُ إِذَا كَانَ بَيْنَهَا وَبَيْنَ حُلِّ حُضُومَةٍ، وَهِيَ حَالَةٌ، أَوْ مَطْلُوبَةٌ،
فَلَا يَتَّبَعِي لَهُ أَنَّ ^١ ٢٠٥٠ يَفْسَ مِنْهَا وَكَذَا إِلَّا أَنْ تَحْضُرَ مَعَهَا، أَوْ تَكُونَ مَرِيضًا
أَوْ عَائَةً ^٢ ١٠٥٠، أَوْ يَكُونَ الْقَاضِي [يَفْسِي] ^٣ بَيْنَ النَّاسِ فِي الْمَسْجِدِ، وَهِيَ
مَعْتَدَّةٌ مِنَ الْحَيْضِ، فَتُفْسَلُ مِنْهَا وَكِيلٌ ^٤ إِلَى هَذَا لَفْظُ كِتَابِ «الْمَحْرَدِ».

وَقَالَ الْحَصَّافُ فِي «أَدَبِ الْقَاضِي» «وَقَالَ أَبُو خَيْفَةَ: لَا أَقْبَلُ وَكَالَهُ مِنْ حَاضِرٍ
صَحِيحٍ إِلَّا أَنْ يَرْضَى حَضَمُهُ بِدَنٍّ، فَإِنْ كَانَ رَجُلٌ يُرِيدُ سَمَرًا، فَلَبَّثْتُ وَكَانَتْ، وَكَذَلِكَ
إِنْ كَانَ مَرِيضًا لَا يَقْدِرُ عَلَى حُضُورِ الْمَجْلِسِ - أَعْنِي: مَجْلِسِ الْقَاضِي - مَعَ حَضَمِهِ
قَبْلَتْ رُكَاةَهُ، وَإِنْ أَبُو يُوْسُفَ: أَقْبَلُ وَكَالَهُ الْحَاضِرُ الصَّحِيحُ، وَإِنْ لَمْ يَرْضَ
حَضَمُهُ، لِأَنَّ هَذَا أَرْفَعُ بَدَنِي» ^٥ إِلَى هَذَا لَفْظُ الْحَصَّافِ وَلَمْ يَذْكُرْ هُوَ مُحَمَّدَ

وَقَالَ الشَّيْخُ أَبُو جَعْفَرٍ الطَّحَاوِيُّ فِي «مَخْتَصَرِهِ» ^٦ «وَيَسَّرُ لَهُ أَنْ يُؤْكَلَ فِي
حُضُومَةٍ سَعَةٍ، وَلَا فِي حُضُومَةٍ فِيمَا يُضَالُّهُ مِنْ غَيْرِهِ إِلَّا بِرِضَا مَنْ لِحَاضِمِهِ بِدَنٍّ،
إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَرِيضًا لَا يَسْتَضَعُ بِحُضُورِ الْحُضُومَةِ، أَوْ يَكُونَ غَائِبًا عَلَى مَسِيرَةِ ثَلَاثَةِ
أَيَّامٍ وَيَالِيهَا، إِذَا كَانَ كَذَلِكَ، فَلَبَّثَ لَوْ كَانَتْ مِنْهُ فِي هَذَا، وَهَذَا قَوْلُ أَبِي حَبِشَةَ، وَسَوَاءُ
عِنْدَهُ فِي ذَلِكَ الرِّجَالُ وَالنِّسَاءُ رَأَى أَبُو يُوْسُفَ وَمُحَمَّدٌ قَيِّقُولَانِ: الْوَكَالَةُ فِي ذَلِكَ
خَائِرَةٌ مِنَ النَّاسِ جَمِيعًا، رَضِيَ الْحَضَمُ أَمْ لَمْ يَرْضَ» ^٧ إِلَى هَذَا لَفْظُ الطَّحَاوِيِّ

(١) ما بين المحدثين، سقط من (م)،

(٢) ينظر «أدب القاضي» مع شرح ابن عبد السلام للتحف [١٣٧: ٣]

(٣) ينظر «مختصر الطحاوي» [ص ١٠٨]

في الحُصُومَةِ، فَلَوْ | ٥٨ ط. قُلْنَا يَدْرُومُهُ تَنْصَرُّ بِهِ فَيَتَوَقَّفُ عَلَى رَحَاةٍ كَاعْتِدَادِ

﴿عَلَيْهِ السَّلَامُ﴾

وَقَالَ الْإِمَامُ الْأَشْجَاهِيُّ فِي «شرح الطحاوي»: «لَتُؤَكِّدُ فِي الْحُصُومَةِ عَدَدَ
أَبِي حَبِيبَةَ لَا يَجُوزُ، لَا بِرَحَاةِ الْحَضَمِ، سَوَاءٌ كَانَ وَكَيْلُ السُّدَيْمِيِّ أَوْ وَكَيْلُ لَمْدَعْنِ
عَلَيْهِ، وَلَا مِنْ عُذْرٍ، وَالْعُذْرُ سَهْرٌ أَوْ مَرَضٌ، وَيَسْوِي عَمْدَهُ أَنْ كَانَ السُّوَكُلُ رَحْلًا،
أَوْ مَرَّةً، بِكَرٍّ أَوْ نَيْبٍ، وَقَالَ صَاحِبُهُ تُثْقَلُ بِوَكَاةٍ مِنَ الرَّحَالِ وَأَسَاءَ حَمِيضًا
بِجَمِيعِ الْأَحْوَالِ»

ثُمَّ قَالَ فِي «شرح الطحاوي»: «وَقَدْ بَرَّ أَبُو سُبَيْحٍ ثَقُلَ مِنَ الْكَرِّ، وَلَا تُثْقَلُ
مِنَ النَّيْبِ وَلَا مِنَ الرَّحْلِ»^(١).

وَقَالَ أَبُو لَحْسَبٍ الْكُرْجِيُّ فِي «مختصره»: «بُوكَاةٌ فِي الْحُصُومَةِ حَازِرَةٌ فِي
جَمِيعِ الْحُقُوقِ الَّتِي يَجُوزُ اعْطَالُهَا بِهَا، كَانَ الْمُؤَكَّلُ بِذَلِكَ الصَّالِتِ أَوْ الْمَطْلُوبِ
بِغَيْرِ أَبِي يَرْسُفَ وَمُحَمَّدٍ، وَكَذَلِكَ قَالَ أَبُو يَرْسُفَ، إِلَّا فِي الْخُدُودِ وَالْقِصَصِ
وَالْعَالِيَةِ فَلَهُ لَمْ تُجَرِ الْحُصُومَةُ فِي ذَلِكَ».

وَكَانَ أَبُو حَبِيبَةَ لَا يَقْضِي لَوَكَاةً فِي الْحُصُومَةِ مِنْ حَاصِرٍ فِي الْبَصْرِ صَحِيحٍ،
بَلْ كَانَ مَرِيضًا فِي الْمَضِرِّ، أَوْ عَثَرَ عَلَيْهِ فَبَلَ وَكَتَبَهُ | ٥٩ ط. فِي الْحُصُومَةِ، قَالَ
مُسْنَى عَنْ أَبِي يَرْسُفَ عَنْ أَبِي حَبِيبَةَ: لَا أَقْبَلُ لَوَكَاةً فِي الْحُصُومَةِ مِنْ رَحْلٍ، وَلَا
فَرَاةٍ بِكَرٍّ وَنَ كَانَتْ شَرِيفَةً، إِلَّا مِنْ عُذْرٍ مَرَضٍ أَوْ غَيْثَةٍ، وَقَالَ أَبُو يَرْسُفَ وَمُحَمَّدٌ،
ذَلِكَ حَازِرٌ، وَإِنْ كَانَ الْمُؤَكَّلُ حَاضِرًا غَيْرَ مَرِيضٍ»^(٢) إِلَى هَذَا نَقَطَ الْكُرْجِيُّ

وَذَكَرَ شَمْسُ الْأَثَمَةِ التَّنَهِيَّ فِي «لشامل» فِي فَرْقِ «الميسوط» «لَا يَصْحُ
لِتَرْكِيْلٍ بِغَيْرِ رَحَاةِ الْحَضَمِ، وَعِنْدَهُمَا: يَصْحُ، إِنْ كَانَ مَرِيضًا أَوْ مُسَافِرًا، جَارًا».

(١) ينظر: «شرح مختصر الطحاوي» للأشجاهي [ق/٢٦١].

(٢) ينظر: «شرح مختصر الكرخي» للفتودري [ق/٤١٠].

المُشْرِك إذا كانت أحدهما يَحْيَى الآخر .

❦ نهاية البيان ❦

وقال في «كفاه» : «التوكيل بعير رخص الحضم - وإن كانت المؤكدة مرأة شريفة - لا يجوز إلا من غير مرض أو عتية عبد أبي حنيفة ^{رضي الله عنه} ، وعندهما يجوز .
وقال في «المختلف» و«الحضر» : «التوكيل بعير رخص الحضم لا يصح» .
وقالا : يصح ، وهو قول ابن أبي ليلى» .

وقال الإمام الدجيني في «تهذيب أدب القاضي» للحصاني : «قال أبو حنيفة لا أقبل وكالة إلا برخص الحضم ، فإن أورد سمرًا أو كان غريبًا لا يقدر على حضور مجلس القضي ، ثبت وكالت .
وقال أبو يوسف أقبله على كل حال ؛ لأنه أرقى للناس ، وقول محمّد مثل قول أبي يوسف» .

وقال في «حلاصة الصاوي» : «التوكيل من غير رخص الحضم والموكّل صحيح مقبّل لا يصح ، وعندهما يصح» . والفقهاء أجمعون كان يفتي بقولهما .

وقال شمس الأئمة الحلواني في «أدب القاضي» : «المفتي مُحَيَّرٌ [٢٨٦/٢] في هذه المسألة ؛ إن شاء أفتى بصواب أبي حنيفة ، وإن شاء أفتى بقولهما» .

قال ^{رحمته الله} : «ونحن نفتي أن الرأي إلى القاضي ، وأمّا المريض والمسافر يصح توكيلهما ، وإنكروا والقيت ولمسّم والدمي سوية في هذا ، وقال مشايخ في المُحَدَّرَة ^(١) : يصح من غير رخص الحضم ^(٢) .

(١) هو «الكفاية في مختصر شرح الفوري» لشمس الأئمة ، سماعيل بن الحسين النيهي ، المسمى بسنة : ٤٠٢ هـ . وقد تقدم التعريف بذلك .

(٢) ينظر «مختص الرواية» لأبي الفيت السمرقندي [١٧٣٣/٤] .

(٣) المُحَدَّرَة هي السلازمة للحدث - وهو بشر - إنكراً كانت أو كفاً ولا يراها غير المتحاربين من الرجال ، وإن خرجت بحاجة ينظر «معجم لغة الفقهاء» [١١٥/١] .

(٤) وأخبار قرية الحويبي واسمها وحدر شريفة وأبو الفضل الموصل ، ورجح دليله في كل =

❦ غيبة بيان ❦

وفي «أدب القاضي» لشمس الأئمة الحنوبية: «المرأة التي تحرّج في حوائجها ليست بمختدرة»^(١). إلى هنا لفظ «خلاصة المساوي»

والظاهر من هذه الروايات بدل على نفي جوار التوكيل عند أبي حنيفة بلا رضا الخصم، لا من عذر.

وقال في «شرح الأقطع»: «فأما المرأة التي لم تخبر عادتها بالهروج، ولا حضور مجلس الحكم، فكان الشيخ أبو بكر الرازي يقول: يجوز لها أن تؤكل، لأنها لم تألف خطاب الرجال، فإذا حصررت مجلس الحكم امتنعت، فلم تنطق بمختبرتها، نسخها بذلك ضرراً، فسقط (١٠٠٠) عنها الحضور، فحار لها أن تؤكل»^(٢).

ثم قال: قال الشيخ أبو بكر «وهذا شيء استحسنه المتأخرون من أصحابنا، بآثار طاهر الأصل، فيقتضي خلاف ذلك».

ثم وجه قولهما طاهر، وهو أن التوكيل بالحضومة تصرف من المؤكل في حق نفسه، فيصح بلا رضا الخصم، كما لو وكل في سائر حقوقه من إماء الدين واستيعابه، ولأن عبداً لله، وكل عيلاً بالحضومة^(٣)، ومن يثقل عنه استرضاء الخصم.

ص، أما قولهما به أحد أبو القاسم الصغير وأبو العيث، وفي «قارئ العتاي» أنه لم يجد، وفي «مختار الوارد» لصاحب «الهدية» والمحدث في هذه المسألة أن القاضي قد علم التفتت من الأبي يعلى بوكيله من عمر رصده، وإذ علم أن المؤكل قصد إضرار خصمه لا نفسه، اهـ ومثله في «مصحح عن شمس الأئمة السرخسي وشمس الأئمة الحنوبية»، وفي «الحقائق» وإليه عن الأورجندي، كما في «التصحیح» ملحق وفي «الدرر» وعنه مؤيد متأخرين ينظر «المسودة» [٥١٩]، «تبليغ لحياتق» [٢٥٥/٤]، «التصحیح وشرح» [٢٧٢]، «فتح القدير» [٥٠٧/٦]، «درر الحكام» [٢٨٢/٢]، «فتح باب العدة» [١٥٤/٣]، «باب شرح لكتاب» [١٣٨/٢]

(١) ينظر «خلاصة الفتاوى» للبخاري [٣٠٢/٢].

(٢) ينظر «شرح مختصر القدوري» للأقطع [٣٥٧/٢].

(٣) مضمون تحريره قريباً

ولأبي حنيفة رحمه الله ما روى أصحاب أبي كُهم: في حديث أم سلمة عن النبي ﷺ «إِذَا بَتَلِي أَحَدُكُمْ بِالنِّسَاءِ فَيَسُو بَيْنَهُمْ فِي الْمَخْرَجِ وَالنَّظَرِ»^(١).

وقد تعلّى لنا ولأه القضاة «لا تقص لأحد الخصمين حتى تسمع كلام الآخر»^(٢).

بيان أن القاضى لما كان مأموراً باستنوية من الخصوم لم يجوز أن يقرر أحد الخصمين، ويشدد الآخر، فلم يجز لتوكيل بالخصومة بلا رضاء الخصم، ولأن الخصومة حق يحتل بحيلاب من يتولاه، فلا يجوز بغير رضا الخصم كاتقاية بالدين، ولأن الجواب حق للمدعى على المدعى على وجه يطلب بطلبه، ويترك تركه، وهو الذي سبغ به على لخصوم، وهذا آية كونه حقاً لعدد، وفي التوكيل نقل هذا الحق إلى الغير على وجه لا يخرى عن النص، بصاحب الحق؛ لأن الناس متفاوتون في الخصومات، وفي جواب الخصومات، فرت إسباب بصور الناحيل بصورة الحق، ورت إسباب لا يملكه بشيئة الحق على وجهه، فاحتمل أن التوكيل متى له حديق في الخصومات، فيتصور بذلك الخصم، فيشترط رضاءه.

وللدليل على تفاوت الناس في الخصومات: قول النبي ﷺ: «إِنَّكُمْ تَخْتَصِمُونَ إِلَيَّ، وَلَعَلَّ بَعْضُكُمْ أَلْحَنُ بِحُجَّتِهِ مِنْ بَعْضٍ، فَمَنْ قَضَيْتُ لَهُ مِنْ شَيْءٍ مِنْ مَالِ أَحَبِّهِ، فَلَا يَأْخُذْ، فَإِنَّمَا أَقْطَعُ لَهُ قِطْعَةً مِنْ عَارٍ»^(٣) ذكره في «أدب القاضي» و«الأسرار» أيضاً.

(١) مسمى بحريته

(٢) مسمى بحريته

(٣) مسمى بحريته

وَنَزَّكَاتِ الْمَرْءِ مُحَدَّرَةٌ لَمْ تَخْرُ غَادَتُهَا بِالرُّبُوبِ وَحُضُورِ مَخْبِيسِ الْحُكْمِ قَبْلَ
الرَّايِ: يَتَرَمُّ التَّوَكُّيلُ بِأَنَّهَا لَوْ حَصَرَتْ لَا تُنْكِنُهَا أَنْ تُطِيقَ حَقُّهَا بِحَبَائِثِهَا فَيَتَرَمُّ
تَوَكُّيُهَا

قَالَ: وَهُوَ شَيْءٌ مُتَخَسِّسُهُ الْمُتَأَخَّرُونَ

قوله عليه السلام

لِسَفَرٍ لَا تُكْتَبُ الْعُذْرُ إِذَا لَمْ يُصَدَّقْهُ الْآخَرُ، لَكِنْ يَسْأَلُهُ فَيَقُولُ: «فَصِي» مَعَ مَنْ
تُرِيدُ الْخُرُوجَ؟ ثُمَّ يَسْأَلُ رُفْقَتَهُ، إِنْ قَالُوا: «مَنْ» تَحْتَقُّ الْعُذْرُ، وَهُوَ السَّفَرُ فِي شَيْءٍ
لَا خَدَرَ، فَكَمَا هُوَ كَذِبٌ فِي «الْفَتَاوَى الصَّغْرَى»

قَوْلُهُ: (قَالَ الرَّايُّ)، أَرَادَ بِهِ، أَبُو بَكْرٍ الْحَضَّاصُ، أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ الرَّايِّ،
رَهُو صَاحِبُ التَّصَانِيفِ الْكَثِيرَةِ فِي الْأُصُولِ وَالْفُرُوعِ وَ«أَحْكَامِ الْقُرْآنِ»، وَرَبُّهُ
تَشَهَّدَتْ رِيسَةً لِصَاحِبِ أَبِي حَبِيبَةَ بَعْدَ الشَّيْخِ أَبِي أَحْمَسٍ الْكُرْجِيِّ، وَكَانَتْ
وِلَادَتُهُ سَنَةَ حَمِصٍ وَثَلَاثَ مِائَةٍ، وَمَاتَ سَنَةَ سَبْعِينَ وَثَلَاثَ مِائَةٍ.

قَوْلُهُ: (قَالَ وَهُوَ شَيْءٌ مُتَخَسِّسُهُ الْمُتَأَخَّرُونَ)، أَيُّ قَالَ أَبُو بَكْرٍ الرَّايُّ

وَفِي كِتَابِ لَوْ كَذَلِكَ بِعَلَامَةِ التَّسِيرِ^(١) فِي «وَاقِعَاتِ الصَّدْرِ الشَّهِيدِ»: «مَرْءٌ لَا
تَخْرُجُ مِنَ الْبَيْتِ، فَوَكَّلْتُ وَكَيْلًا بِالْحُصُوفَةِ، فَوَحَّشَتْ عَلَيْهَا، لَيَمِينُ إِنْ كَانَتْ مَقَرًّا
لَا تُعَذِّبُ بِالْخُرُوجِ مِنْ بَيْتِهَا، وَمَحَاطَةُ الرُّجَالِ فِي الْحَوَائِجِ، يَتَشَكَّى الْحَاكِمُ إِلَيْهَا
ثَلَاثَةً مِنَ الْعُدُولِ يَسْجَلُهَا أَحَدُهُمْ، وَيَشْهَدُ الْآخَرَانِ عَلَى تَمِيمِهَا، أَوْ تُكْرَلُ»

(١) ينظر: «الفتاوى الصغرى» للصدر الشهيد [١/١٧٦].

(٢) ينظر: «مدافع المصانع» [٢/٢٢٦]، «الاحكام» [١/١٥٧]، «لبحر الرائق» [١/١٧٦].

(٣) يعني ر «علامة التيسر» مما مر به الصدر الشهيد في كتابه «اعتقادي الكبرى» من كتاب «الفتاوى»
منه. قد عكفنا نحن عليه الصدر الشهيد في حياجة كتابه ينظر «الفتاوى الكبرى» = «الفتاوى»
الشهيد [٣/ب] مخطوط مكتبة بعض الله أفندي - - - (رقم المجلد ١٠٨٦) [١/١٠٨٦]، «الكتاب الطاهر»
بحاجي خليفة [٢/١٢٢٨].

قال ومن شرط الوكالة أن يكون الموكَّل ممن يملك التصرف، وتلزمه الأحكام؛ لأنَّ الوكيل يعلِّق تصرفه من جهة الموكَّل فلا بُدَّ أن يكون الموكَّل ذلكا يملكه من غيره

﴿في عامة مسائل﴾

قوله (قال) ومن شرط الوكالة أن يكون الموكَّل ممن يملك التصرف، وتلزمه الأحكام)، أي: قال القُدوري في «مختصره»، ونمَّنه فيه «والموكَّل ممن يعلِّق بعنْده ويقتضيه»^(١)، ثمَّ إنَّ شرطه في الوكالة أن يكون الموكَّل ممن يملك التصرف، لأنَّ الوكيل يستفيد لتصرف من الموكَّل، فإذا كان لا يملكه^(٢) الموكَّل سببه لا يملكه الوكيل

قيل: لا يستقيم هذا الشرط إلا على مذهب أبي يوسف ومحمَّد؛ لأنَّه لو كان شرط الوكالة أن يكون الموكَّل مالكاً للتصرف على مذهب أبي حنيفة، لمَّ يحوز أن يوكَّل مسلم لدنِّي ببيع خمر، أو شرائها، وهو جائز على مذهب أبي حنيفة، مع أن المسمَّ لا يملك التصرف عنه.

فعلَّم أنَّه ليس شرطاً إلا على مذهب أبي حنيفة، بل الشرط عليه أن يكون الموكَّل مالكاً لملك التصرف الذي وُكِّل به.

ولهذا لو قال كلُّ عتيد لا يحوز للموكَّل أن يشره بعبه لا يحوز الوكيل أن يشره له، كما لو وُكِّل ببيع الدَّم والميتة

قلنا: ينقصر هذا الكلِّي بعنْد تصرف، فإنَّه لا يحوز بموكَّل أن يشره بعبه بدين عائِد، ومحوز للموكَّل أن يشره، وكذلك المحاكم لا يحوز أن يخرجه بعبه، ويحوز أن يخرجه له غيره.

(١) يحدِّد المختصُّ القُدوري (ص ١٥)

(٢) وقع بالأصل «لا يملك». ولعلَّت من: «أن»، «وأم»، «وأن»، «ووقع»، «واضح»

وَيُشْرَطُ أَنْ يَكُونَ الْوَكِيلُ مِمَّنْ يَفْعَلُ الْعَقْدَ وَيُقَصِّدُهُ لِأَنَّهُ بِمَوْمٍ مَقَامِ الْمُوَكَّلِ
فِي الْعِبَارَةِ فَيُشْرَطُ أَنْ يَكُونَ مِنْ أَهْلِ الْعِبَارَةِ حَتَّى لَوْ كَانَ ضَبِيًّا لَا يَفْعَلُ إِذْ
مُخْتَوًى كَدِ الْوَكِيلِ صَلَا

﴿بِإِذْنِ الْمَوْلَى﴾

وَلَقِيْسُ عَلَى الْوَكِيلِ وَلَقِيْسُ صَعِيْبٌ لِأَنَّ أَهْلَ الدُّعَى لَا يَفْتَقِدُونَهُ مَالًا وَلَا
يَسْبُكُ الْوَكِيلُ بَصْرَتَهُ بِخِلَافِ الْوَكِيلِ لَوْ أَنَّهُ عِنْدَهُمْ مَالٌ

قُلْتُ هَذَا الشَّرْطُ الَّذِي شَرَطَهُ الْقُدُورِيُّ يَسْتَقْسِمُ عَلَى مَذْهَبِ الْكُلِّ وَنَحْوِهِ
حَصْرُ هَذَا الْمَقَامِ الْإِسْتِغْنَاءُ عَلَى مَذْهَبِهِمَا لِأَنَّهُ لَمْ يُذَكَّرْ كُنْهَ كَلَامِ الْقُدُورِيِّ إِذْ
مُضْمُونُ كَلَامِهِ أَنَّ الْوَكِيلَ لَهُ شَرْطٌ فِي الْمُوَكَّلِ وَشَرْطٌ فِي الْوَكِيلِ
فَالْأَوَّلُ أَنْ يَكُونَ الْمُوَكَّلُ مِمَّنْ يَمْلِكُ التَّصَرُّفَ وَيُلْزِمُهُ الْأَحْكَامُ.

وَالثَّانِي أَنْ يَكُونَ الْوَكِيلُ مِمَّنْ يَفْعَلُ الْبَيْعَ وَيَقْصِدُهُ

وَمَعْنَى ١٨٧٠ قَوْلُهُ (أَنْ يَكُونَ مِمَّنْ يَمْلِكُ التَّصَرُّفَ) أَنْ يَكُونَ لَهُ وَلَايَةٌ
شَرْعًا فِي حَسْرِ التَّصَرُّفِ بِفَعْلِهِ نَحْوُهُ بَأَنْ يَكُونَ عَاقِلًا بَادِعًا عَلَى وَجْهِ يُلْزِمُهُ حُكْمُ
التَّصَرُّفِ وَهَذَا الْمَعْنَى حَاصِلٌ فِي تَوْكِيلِ الْمُسْلِمِ الدُّمِّيِّ فِي الْحَقْرِ وَالْحَرِيرِ بَيْعًا
أَوْ شِرَاءً لِأَنَّ الْمُسْلِمَ لِمُوَكَّلٍ عَاقِلٍ بَادِعٌ لَهُ وَلَايَةٌ شَرْعًا فِي حَسْرِ التَّصَرُّفِ لَا فِي
كُلِّ الْأَهْرَادِ عَلَى وَجْهِ يُلْزِمُهُ حُكْمُ التَّصَرُّفِ فَمَا تَصَرَّفَ بِوَلَايَتِهِ.

وَالشَّرْطُ الْآخَرُ - وَهُوَ أَنْ يَفْعَلَ الْبَيْعَ وَيَقْصِدُهُ - حَاصِلٌ فِي تَوْكِيلِ بَيْعًا
وَهُوَ الدُّمِّيُّ لِأَنَّهُ يَفْعَلُ مَعْنَى بَيْعٍ وَشِرَاءٍ وَيَقْصِدُهُ فَصَحَّ الشَّرْطُ إِذْ عَلَى
مَذْهَبِ الْكُلِّ وَاحْتَمَلُ لَمْ يَكُنْ هَذَا لِهَدْيٍ وَمَا كُنَّا لِهَدْيٍ لَوْلَا أَنَّ هَذَا اللَّهُ

وَنَحْوُهُ شَرْطُ أَنْ يَكُونَ الْوَكِيلُ مِمَّنْ تُلْزِمُهُ الْأَحْكَامُ احْتِرَافًا عَنِ التَّوَكِيلِ إِذْ
وَكُلُّ عِبَةٍ حَيْثُ لَا يَصْحَحُ تَوْكِيلُهُ بِمَا وَكِّلَ بِهِ إِلَّا بِدَلِيلٍ لَهُ الْمُوَكَّلُ أَوْ يُجِبِرُ دَلِيلُ
وَعَنِ الْوَكِيلِ الْوَكِيلِ بِحَضْرَةِ مُوَكَّلِهِ لِأَنَّ حُكْمَ الْعَقْدِ - وَهُوَ الْمَنْفَعَةُ - لَا يُلْزِمُ

وإذا وكل الحر البالغ، أو المأذون مسيها، جارة، لأن الموكَّل مائت
لنقصه والتوكيل من أهل العارة

غاية البيان

وكس، بل يلزم الموكَّل، ولهد لا يملك توكيل ما يشاء مبيع، ولا يملك
توكيل ما يشاء الثمن.

وقيل هذا احتراز عن الصبي المخجور، وبعد المخجور فونهما قد اشتري
نيت لا يملك به، فلا يصح توكيلهما أبدا، وهذا هو الأصح من الأقوال.

وأما شرط أن يغفل العقد، بأن يعرف أن النفع مائت للملك والشراء
حاش، وعرف العن اليسير ١٠١، ١٠٢ من لفاش، لأنه قد سم يغفل ذلك، كالصبي
الذي لا يغفل، والمخجور الذي لا يغفل لا تصح وكثهما، إذ لا يتعلق بموكلهما
حكم، وليس لهما قول صحيح.

وأما شرط أن يقصد العقد احترازاً عن الهول، يعني، أن من شرط لو كالة
أن يهرن التوكيل في البيع والشراء

قوله، (وإذا وكل الحر البالغ، أو المأذون مثلها، حار)، وهذا لفظ نفوري
في «مختصر»^(١)، وكان ينبغي أن يقيد بالعاقب أياً، لأن المخجور إذا وكل غيره
لا يصح، وكأنه إنما لم يقيد بذلك بناءً على العاقب، لأن عاقب أحوال الحر البالغ
أن يكون عاقلاً، وكونه محتوناً نادراً.

وأما أطلق المأذون: حتى يشمل العبد والصبي الذي يغفل نفع و شراء إذا
كان مأذوناً له في التجارة، لأن توكيل الصبي المأذون غيره جائز، كسائر تصرفاته،
بحال إذا كان الصبي محجوراً، حيث لا يحور له أن يوكّل غيره.

وأما جاز توكيل الحر العاقل البالغ، وتوكيل المأذون، لو حود شرط لو كالة،

وإن وكل صفاً مخخوراً بفعل البيع والشراء، أو عنده مخخوراً، جار.
ولا يمتنع بهما الحقوق، ويعلق بموكلهما؛ لأن المصبي من أهل العدة إلا
ترى أنه ينفذ تصرفه بدون ريد، والعقد من أهل التصرف على نفسه ملكة
وإن لا يملكه في حق المولى، والتوكيل ليس تصرفاً في حقه إلا أنه لا يصح
منهما لزوم لفظة

في غاية البيان

وهو أن يكون لموكل مالكا للتصرف بولاية شرعية، والتوكيل ممن تغفل لبيع
والشراء ويقصده، وقد رُحِدَ شرط والمانع مستتب، تحقق الحكم، وهو صحة
الوكالة، وكذلك يجوز الوصي^(١) أن يوكل

ولهذا قال في «الشامل» في قسم المسوط «الوصي أن يوكل، لأنه
يتصرف بولاية كالأب».

قوله (وإن وكل صفاً مخخوراً بفعل البيع والشراء، أو عنده مخخوراً، جار.
ولا يمتنع بهما الحقوق، ويعلق بموكلهما)، هذا يعطى المدور في «مختصر»^(٢)
قال في «شرح لأقطع»^(٣) «أول الشارعي لا يجوز توكيل المصبي»^(٤)
وجه قوله أنه غير مكلف، فصار كالمخوِّب.

ولما تبين من أهل العدة؛ لأن كلاهما شئ عن معنى مفهوم، فصح
توكيلهما كالباع، وانخروا بين ذلك؛ لأنه لا يقصد بيع، فصار كالباعل،
فلم ينعقد بيعه

(١) من «ع»، «م»، «ن» المصبي

(٢) ينظر «مختصر القنوي» [ص/ ١١٥]

(٣) ينظر: «شرح مختصر القنوي» للأقطع [د/ ٢٥٧].

(٤) ينظر «مختصر» في فقه الإمام الشافعي القنوي [٢١١: ٢١١]. وروضة الطالبين للسوي [٢٩٩: ٢٩٩]

والنجم الوهاج في شرح المنهاج للقمي [٢٧: ٢٧]

أما العتق لقصور أهليه وانعقد لحق سيده فتأزم الله من

وعن أبي يوسف أن المشتري إذا لم يعلم بحال البيع ثم علم أنه مبيع
أو مختون به صار البيع لأنه دخل في العقد على رخصة يصدق بالعقد،
إذا ظهر خلافه يحوّل كما إذا عثر على عيب

في كتاب الوصايا ١٢

وفي عتق عبارة العتق بفتح مضمك له، فصح، في ختفائه واحتماله، وهذا
لأن الأدبي ١٢٧٧، صار من مائر الحيوانات بالطلاق، فغنى كلامه؛ كذا يلزم
إحقاقه بالهبة، ولعند مالك للتصريف على نفسه، لكنه مكلفاً، إلا أنه لا يملك
لتصرف في حق مولاه؛ كذا يلزم التصرف به، ولهذا لا تنقض العهدة لحق سؤلن،
وكذا لا يلحق العهدة العتق؛ لأنه ليس بأهل للتصرف؛ بقصور ولا بته بعهده المتزوج
إذا صار توكيلهما ١٠٨٧، ولم يلحق العهدة بهما؛ لحقت للعهد بمركتيهما؛
لأن أكثر الناس إليهما، حيث انتفع بقصرهما

قال في «شرح الأقطع»: «وروي عن أبي يوسف أن المشتري إن علم أن
بائعه صبي، أو مخجور عليه، لم تعلق الخوف به، وإن لم يعلم ثم علم ثبت
جواز له؛ لأنه إذا لم يعلم؛ فظاهر أنه دخل في العقد على أن حموه تعلق
بالمعاق، وإذا لم يكن كذلك؛ صار بمنزلة عيب، فيكف به الخيار»^١

وقال في «خلاصة الفتاوى»: «الوكيل يبيع دكان صبيّاً، إن كان مأدوباً،
بعهدة عينه استخساناً، وإن كان محجوراً؛ فعلى الأمر، وكذلك في بعد
مخجور»^٢

قوله: «كما إذا عثر على عيب»، والعام: عدم الرضا.

(١) ينظر: شرح مختصر القندري، للأقطع [ق/٣٥٨].

(٢) ينظر: خلاصة الفتاوى، للبحاري [ق/٣٥١].

قال وبعثوه اني عندها الوكلاء غني صرتم كل عقد يصفه الوكيل
إلى نفسه، كالبيع والإجارة، محققة تتعلق بالوكيل دون الموكل.

في نسخة أخرى

قوله (قال وبعثوه اني عندها الوكلاء غني صرتم كل عقد يصفه
الوكيل، أي نفسه، كالبيع والإجارة، محققة تتعلق بالوكيل دون الموكل)، أي
قال القُدوري في «مختصره»، وبعثه فيه: «فَيَسْمُ الْمَبْعُ، وَيَقْبِضُ الشَّيْءَ، وَيُطْبِقُ
يَا شَمْسُ، دَا شَرَى، وَيَقْبِضُ الْمَبْعَ، وَيُخَاصِمُ فِي الْعَيْبِ»^(١)

وقال في بعض نسخة «ويعقد بدي يعقده»^(٢)، أي حس العقد

وقال في الشرح لأقطع^(٣): «قال الشافعي: الحقوق تتعلق بالوكيل»^(٤).

وحه قوله أن حكم العقد - وهو بطل - يقع بالوكيل، فكذلك ما كان حقه
للموكل، لأن حق لطلب تعاليمك، فصدر الوكيل في استعانتك، كوكيل في
النكاح، وكالرسول.

ولما أن الوكيل هو العاقد، وقد أضاف العقد إلى نفسه، وهو من يرون
لصنانه بعقده، لأنه حر مكلف، فتعلق الحقوق به، ولعنده عنه كعقد نفسه،
ولا يلزم انصبي لمخجور، والعبد المتخجور إذا صار وكيل، حيث لا يلزمهم

(١) بصر المختصر القُدوري (ص ٥١)

(٢) لم يظهر بعد اختلاف في شيء من شرح المختصر القُدوري في شيء من أدب، ولا جد، ثم
شروح خواهره، والزهدي، وأبي عبد الأقطع، والكافوري، وبهاء تدير الأسحبي، وكلها
محصلة، ولا في «جوهر البيرة شرح القُدوري» نسخة [٢٩٩١] ولا لب في شرح
لكتاب اللباني [١٠٢]، ولا في «خلاصة لسان شرح القُدوري» بحكم بيان الوكيل
[٤٩٢/١].

(٣) بظرة: «شرح مختصر القُدوري» للأقطع [٣٥٨/ق].

(٤) بظرة: «التهذيب في فقه الإمام الشافعي» (مجلد ٤، ٢٢٢) و«روضة الطالبين» (مجلد ١،
[٣٢٧/٤]، و«اسم النواحي في شرح المنهاج» (مجلد ١، ١٠٥).

وَقَالَ الشَّافِعِيُّ تَتَعَبُّ بِمُؤَكَّلٍ، لِأَنَّهُ لَخُفَوُ زَمْعِهِ بِحُكْمِ انْتِصَرَفٍ،

﴿عَنْهُ بَيَانٌ﴾

الْعَهْدُ دَفْعًا لِمَصْرُورٍ، كَمَا تَتَأَقَّلُ هَذَا، وَلَا يَرْمُ لِدَافِيٍّ وَاسِعَةٍ أَيْضًا، لِأَنَّهُ يَحْتَاجُ
لِقَضَائِهِمَا ثَبَاتِي لِقَضَاءٍ؛ لِأَنَّهُ بِصِيرٍ حَقْمًا، فَلَا يَصْغُ مَعَاءً مَحْضَمٍ
وَأُورِدَ الشَّيْخُ أَبُو بَصِيرٍ الْبَغْدَادِيُّ فِي هَذَا الْمَقَامِ سُؤَالَ وَجَوَابًا فَقَالَ:

«إِنْ قِيلَ انْتَمَرَ حَقُّ الْمُؤَكَّلِ، بِجَوْرِ لَوْكَلِهِ اِعْدَالُهُ بِهِ، فِجَارُ الْمُؤَكَّلِ أَنْ
يُطَالَبَ بِهِ، أَضْلُهُ: سَائِرُ الْحُقُوقِ

قِيلَ: لَا تُسَمُّ أَنْ انْتَمَرَ حَقُّ الْمُؤَكَّلِ، بَلْ هُوَ لِلْوَكِيلِ، سَمْعٌ بِهِ حَقُّ الْمُؤَكَّلِ،
وَهَذَا تَحْوِيلُ التَّزَيُّعَةِ مِنْهُ، وَلِأَنَّ الْوَكِيلَ لَا يُعْطَى بِالشَّمْسِ مَقْصُودِ الْوَكَلَةِ، وَإِنَّمَا لَهُ
اِعْطَالِيَّةٌ عِدَلُ حُكْمِ عَقِيدِهِ، وَهَذَا نَوْ عَزَمَهُ الْمُؤَكَّلُ عَنْ اِعْطَالِيَّةٍ لَهُ بِعَمَلٍ، وَسَائِرُ
الْحُقُوقِ بِجِلَافٍ دَلِيلٌ»^(١).

قَالَ فِي «الْفَتَاوَى الصَّغْرَى» «حَقٌّ يَقْضَى فِي الْبَيْعِ لِلرَّكِبِ، وَنَوْ مَصْرُ
الْمُؤَكَّلِ صَحَّ. وَقَالَ: هَذَا فِي غَيْرِ الْمَصْرَفِ، أَثَرُ فِي الْمَصْرَفِ فَلَا يَجُوزُ قَضَاؤُ
الْمُؤَكَّلِ؛ لِأَنَّهُ بِمَحْرُومَةِ الْإِيجَابِ وَالْقَبُولِ» وَبَعْدَهُ عَنْ آخِرِ صَرْفِ «الْكَافِي» مِنْ شَرْحِ
الصَّدْرِ الشَّهِيدِ.

وَقَالَ فِي «الْفَتَاوَى الصَّغْرَى» أَيْضًا «الْوَكِيلُ مَا دَامَ حَيًّا وَإِنْ كَانَ عَائًا، لَا
تَتَقَبَّلُ الْحُقُوقُ إِلَى الْمُؤَكَّلِ»^(٢).

وَقَالَ أَيْضًا «ذَكَرَ الْقَاضِي أَنَّ الْوَكِيلَ يَنْتَهِجُ إِذَا مَاتَ عَنْ وَصِيٍّ؛ فَالْحُقُوقُ
تَقَبَّلَتْ إِلَى وَصِيَّتِهِ دُونَ الْمُؤَكَّلِ، وَوُجُودَاتُ وَلَمْ يُوصِ بِرُفْعِ الْأَمْرِ إِلَى الْقَاضِي بِنُصْبِ
وَصِيٍّ، وَهَذَا ٢٨٨/١ قَوْلُ بَعْضِ مَتَابِعِهِ، وَقَالَ بَعْضُهُمْ: يَتَقَبَّلُ إِلَى مُؤَكَّلِهِ وَلَا إِلَى

(١) ينظر: الشرح موجز القدوري «للأنطع» [٢٥٨/ق]

(٢) ينظر: «الفتاوى الصغرى» للصمد الشهيد [١٥٨/ق]

وَالْحُكْمُ هُوَ الْبَيْتُ يَتَعَلَّقُ بِالْمَوْكَلِ

فَبَصَّ الشَّيْخُ^(١) وَفَقَّهَ عَنْ تَجَرُّبَاتِ الْأَوَّلِ مِنْ شَهَادَاتِ «الْجَامِعِ» .

ثُمَّ أَعْلَمَ أَنَّ الشَّيْخَ خَتَمَهُ فِي أَنَّ الْبَيْتَ يَثْبُتُ لِلْمَوْكَلِ بِالشَّرَاءِ ثُمَّ يَتَعَلَّقُ مِنْهُ إِلَى الْمَوْكَلِ ، وَتَثْبُتُ لِلْمَوْكَلِ ابْتَدَاءً ؟

قَالَ الشَّيْخُ أَبُو لَحَسَنِ الْكَزْجِيُّ وَمَنْ تَابَعَهُ بِالْأَوَّلِ ، وَبِهِ دَهَتْ بَعْضُ أَصْحَابِنَا ، وَهُوَ اخْتِيارُ قَاصِي حَالٍ ، كَمَا فِي «الْمَحْزُورِ»^(٢) .

وَقَالَ أَبُو طَاهِرٍ الدَّبَّاسُ بِالنَّاسِ ، وَهُوَ مَذْهَبُ جَمَاعَةٍ مِنْ أَصْحَابِنَا ، قَالُوا : إِنْ الْبَيْتُ يَثْبُتُ لِلْمَوْكَلِ ابْتَدَاءً ، وَاسْتِثْنَاءً ، وَاسْتِثْنَاءً مُوجِبًا حُكْمَهُ لِلْمَوْكَلِ ، إِلَّا أَنَّ الْمَوْكَلِ قَدْ مَقَامَهُ فِي ثُبُوتِ الْبَيْتِ لَهُ بِالتَّوَكُّلِ السَّاقِي ، فَيَثْبُتُ لِلْمَوْكَلِ عَلَى وَجْهِ إِحْلَافِهِ عَنِ الزُّكْرِ ، كَالْعِدِّ ثَقُلَ لِهَيْئَةٍ وَالصَّدَقَةُ بِضَطْطٍ ، فَيَقَعُ الْبَيْتُ فِيهِ بِمَوْلَاهُ عَلَى وَجْهِ الْإِحْلَافِ . وَإِلَيْهِ دَعَتْ صَاحِبَةُ «الْهِدَايَةِ» بِقَوْلِهِ (هُوَ الصَّحِيحُ)^(٣) .

قَالَ فِي «الْفَتَاوَى الصَّعْرِيَّةِ»^(٤) قَالَ^(٥) شَمْسُ الْأَنْمَةِ السَّرْحِييُّ : قَوْلُ أَبِي طَاهِرٍ أَصَحُّ^(٦) .

(١) ينظر: السابق .

(٢) لكنه يعني به التحرير في شرح الجامع لكثير من جمال الدين أبي المعتمد محمود بن أحمد بن حمد السيد النقيي الحنفي المعروف بالحصيري (المتوفى سنة ٦٣٦ هـ) سطر «عبدية العارفي» لبيضاوي [٤٠٥/٢] .

(٣) قال ابن الهمام وإن قال هو لصحيح ، لأن لوكل إذا اشترى مكوكة أو مربة لا يصد التكاثر ولا يعتق عبده ، ولو لم يثبت له الملك لما كان كذلك . ينظر : «فتح القدير» لابن الهمام [١٧٨] .

(٤) الذي في «الفتاوى الصعري» والذي شمس الأنمة السرخسي : وقول أبي طاهر أصح ينظر «الفتاوى الصعري» للمصدر الشهيد [١٦٩/١] .

(٥) سطر «الفتاوى الصعري» للمصدر الشهيد [١٦٩] وهو مختار من إهمام كما في «فتح القدير» [١٧٨] ، «الجمهرة النيرة» على مختصر الفتاوى [٣٠٠/١] .

في غيبة السيد

وقول الشافعي كقول أبي طاهر كذا في «شرح الأقطع»

وقال في «الفتاوى الصغرى»: «ذكر صدر الشهيد أن القاضي أبا زيد حالفهما فقال الوكيل نائب في حق الحكم، أصبل في حق الحقوق، فإن الحقوق تثبت له، ثم تنقل إلى المؤكّن من قبله، موافق أن الحسن في حق الحقوق، ووفق أن طاهر في حق الحكم، وهذا حسن»^١

وجه قول أبي طاهر: أن الوكيل إذا اشترى داراً حرمة محترمة منه؛ لم يغتفر عليه، وإن ثبت البطلان له لعتق.

وجه قول أبي الحسن: أن الوكيل إذا حالف برمه المشتري، فهو لم يتقبل نعمته إليه لم يدرمه بالمحاربة، كما لا يلزم الوكيل بالنجاح إذا حالف، وإن عصى تنبه إليه وإن لم يحالف، ولا يرد نصيب المحجور، والعبد المخجور، لأنهما إذا حلفا؛ لا يتقبل البطلان بينهما

ولا يلزم القاضي إذا عقد على ما لا يصحير له، على وجه لا يجوز غنى الصغير؛ أن الموقوف يتقبل إليه، وإن كان بولم يحالف ثم يتقبل، لأن من أضاف من قبله، إن أمكنه يتقبل إليه، ولكن لا يلزم الصغار، كيلاً تصيب أمور المستعبدين ساعدت بأسر عن القضاء حرق عن الضمان

ومهم من قال: إن القاضي إذا اعتمد العقد على وجه لا يجوز؛ حرق من النصيب، وصار عقده كعقد الكس، وإن فعل ذلك ساهماً؛ لم يخرج من النصيب، ولا يتقبل البطلان إليه، كما لا يتقبل إلى عبد المحجور

١- في «شرح محضر سمعري» بالأصحاح [٣٠٩]

٢- في «الأصل» [١٠٠] والبطلان من [١٠٠]، [١٠١]، [١٠٢]، [١٠٣]، [١٠٤]، [١٠٥]

٣- في «الفتاوى الصغرى» صدر الشهيد [١٦٦]

مَكَدَّ تَوَابِعُهُ وَصَارَ كَالرَّسُولِ وَالْوَكِيلِ بِالْكُحِّ

وَلَمْ أَنْ الرُّكْبِلَ مَوَاقِفَهُ حَقِيقَةً ؛ لِأَنَّهُ انْعَقَدَ يَقُومُ بِالكَلَامِ ، وَصِحَّةُ عِدْرِهِ
تَكُونُهُ أَدَمٌ وَكَذَا حُكْمًا ؛ لِأَنَّهُ يَسْتَفِي عَنْ إِصْدَاقِهِ نَعْدَةً إِلَى الْمُؤَكَّلِ ، وَلَوْ كَانَ
سَمِيرًا عَنْهُ لَمْ اسْتَفِي عَنْ ذَيْبِ كَالرَّسُولِ ، وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ ؛ كَانَ أَصْلًا فِي
الْحُقُوقِ فَتَعَلَّقَ بِهِ زِلْهَذَا قَدْ فِي الْكِتَابِ (بُسْتَمُ لَمَسِيعَ وَيَضَعُ الشُّمُسَ وَيُطَالِئُ

فِي خَاتَمَةِ الْبَسَارِ)

وَجَوِبُ قَوْلِ أَبِي طَاهِرٍ أَنَّهُ يَفُودُ الْعِنَقُ يَحْتَاجُ إِلَى مِلْثِ مُسْتَفْرٍ دَائِمٍ ، وَمِنْ
لَوْكِلٍ غَيْرِ مُسْتَفْرٍ وَلَا دَائِمٍ فِيهِ ، أَلَا نَرَى أَنَّهُ يَرُودُ عَنْهُ فِي ثَانِي الْحَالِ ، وَيَتَغَيَّرُ إِلَى
لَمُؤَكَّلٍ بِاعْتِبَارِ الرُّكْبَةِ السَّابِقَةِ ، كَمَا قَالَ فِي «الرِّيَادَاتِ» ، فَمَنْ تَزَوَّجَ نَهْدًا ، ثُمَّ خَرَّ
عَلَى رَقَبَتِهِ ، فَاجْزَى مَوْلَاهُ ؛ فَإِنَّهُ نَصِيرُ الْأَمَةِ مَهْرًا لِلْمَحْرَةِ ، وَلَا يَكُونُ الْمَكَاحُ وَرَدًا
تَبَتِ الْمِلْثُ لِلرُّوحِ فِيهِ ؛ لِأَنَّهُ يَكُونُ غَيْرَ مُسْتَفْرٍ ، حَيْثُ تَتِمَّلُ مَعَهُ ابْنَةُ الْمَحْرَةِ ، فَكَذَلِكَ
هَذَا .

قَوْلُهُ (وَصَارَ كَالرَّسُولِ) ، أَيُّ صَارَ لِمُؤَكَّلٍ فِي عَدَمِ تَعَلُّقِ الْحُقُوقِ بِهِ .
كَالرَّسُولِ فِي الْبَيْعِ ، حَيْثُ لَا تَتَعَلَّقُ الْحُقُوقُ بِهِ

صُورَةُ إِرْسَالِ الرَّسُولِ أَنْ يَقُولَ لِبَتْنَعٍ بَيْعْتُ عِدِّي هَذَا مِنْ فُلَانٍ الْعَانِبِ
بِأَمْرِ دَرَاهِمٍ ، فَاذْهَبْ يَا فُلَانُ فَقُلْ لَهُ : وَدَعْتَ الرَّسُولَ فَاحْبِرْهُ بِمَا قَالَ ، هَذَا
الْمُشْتَرِي فِي مَحَلِّهِ ذَلِكَ . امْتَرَنْتُ ، أَوْ قَالَ : قَبِلْتُ ؛ ثُمَّ الْبَيْعُ بَيْنَهُمَا ؛ كَمَا يَكُونُ
فِي أَوَّلِ كِتَابِ الْبَيْعِ مِنْ «شَرْحِ الطَّحَاوِيِّ»

قَوْلُهُ : (وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ ، كَانَ أَصْلًا) ، أَيُّ إِذَا كَانَ الرُّكْبِلُ عَاقِدًا حَقِيقَةً
وَحُكْمًا ؛ كَانَ أَصْلًا فِي الْحُقُوقِ (فَتَعَلَّقَ بِهِ) ، أَيُّ تَتَعَلَّقُ الْحُقُوقُ بِالرُّكْبِلِ .

قَوْلُهُ : (فِي الْكِتَابِ) ، أَيُّ : فِي «مَخْتَصَرِ الْقُدُورِيِّ» .

بأنفس إذا اشترى، ويقتصر الشئع ويحصم في الغيب ويحصم فيه؛ لأن
 كل ذلك من الحقوق ولعلنا ٥٩، ١٠١ يثبت بمؤكد خلافة عنه، اغتبراً للتوكيد
 السابق كالعقد تنهت وبضطاد هو الصحيح

قال رحمه الله: وفي مسألة العيب تفصيل مذكورة إن شاء الله تعالى

قال وكل عقد يصبغه إلى موكله، كالسكاح، والخلع، والصحيح عن دم
 أحمد: فإن حقوقه تتعلق بالمؤكد دون الوكيل، فلا يطالب وكيل الزوج

بما لا يملكه

قوله: (خلافة عنه)، أي: عن ١٠١، ١٠٢ طأ الوكيل

قوله: (كالعقد تنهت وبضطاد)، أي: نفس لهنة

بغني تثبت المملك للمولي على وجه الخلافة عن لعبد بعقده وفنصبه

قال الكرخي في المختصره: في اجز كتاب الهنة: «إذ وهب رجل لعبد زحج
 هبة، فالصواب إلى العبد، دون قبل وقصص، صحب الهنة، وكان المملك للولي، ولا
 يجوز قول القولي ولا قصصه، كان على العبد ذنب أو لم يكن» ١٠١، إلى هه لفظ
 الكرخي.

قوله: (هو الصحيح)، أي: ثبت لعبد للمؤكد خلافة عن الوكيل هو
 الصحيح، وهذا احرار عن قول أبي الحسن الكرخي، وقد مر بيته.

قوله: (وفي مسألة العيب تفصيل مذكورة)، بغني: أن الحقوق في الغيب
 للوكيل وعيه، ولكن فيها تفصيل ١٠٦، ١٠٧ سيذكر في الباب الذي بعده هذا عند
 قوله: (وإذا اشترى الوكيل، ثم اطلع على عيب).

قوله: (قال وكل عقد يصبغه إلى موكله، كالسكاح، والخلع، والصحيح عن
 دم أحمد: فإن حقوقه تتعلق بالمؤكد دون الوكيل، فلا يطالب وكيل الزوج

بالمهر، ولا يلزم وكيل امرأة نسيبها؛ لأن الوكيل فيها سفير مختص،

في عبه سار

بالمهر، ولا يلزم وكيل امرأة نسيبها، أي وإن القُدوري في «مختصره» .
 وذلك لأن الوكيل لا يثبته من إصافته في عبه العقود إلى مؤكله؛ لأنه لو صاف
 لعقد إلى عبه، لا يقع عن مؤكله، فلما لم يكن يثبته من إصافته العقد إلى مؤكله،
 كان الوكيل بصفته السفير لم تستغن حقوقي لعقد به كارسول، وإنما لم يكن له ثبوت
 من إصافته لعقد إلى مؤكله في هذه العقود؛ لأن هذه العقود لا يتقبل بحكمها فيها
 الفصل عن السبب؛ لأن السبب - وهو العقد - إذا وجد، وجد معه الحكم لا
 محالة؛ لأن فيها معنى الإسقاط.

أما الخلع والصلح عن دم بعينه فظاهر.

وإن كان في معنى الإسقاط أيضاً؛ لأن الأصل في المرأة التي خلعت
 محلاً للكلح المالكية، فعقد الكلح سقط عنها نوع المالكية، والقط لا يعود،
 فلا يمكن أن يقام؛ تسقط عنها هذه المالكية لأجل الوكيل، ونثبت هي للوكيل،
 ثم تسقط إلى المؤكل؛ لأن التسقط يتلشى

فلما لم يتقبل الحكم الفصل عن السبب؛ وقع العقد لمن أصيب به، وإن
 أصيب إلى المؤكل، وقع له، وإن أصيب إلى الوكيل، وقع به، فلم يستوزر إن
 صدر العقد من شخص برصافه إليه، وثبوت حكمه لغيره، فتبقى الوكيل في ذلك
 سفيراً مختصاً.

بحلاف البع والإجارة، فإن الوكيل في ذلك يستعفي عن صفه العبدية من
 مؤكله، ولهد لا يشترط ذلك بقاء على الحكم يقبل الفصل عن السبب؛ لأنه لا
 يلزم من وجود عقد - وهو السبب - وجود الحكم - وهو المثل - لا محالة، كما

لأنه إن سقط فبئس فلا يتصور صدورهُ من شخصٍ وثبت حكمه بغيره فكذلك
سمير.

عن أبيه

ويؤيد أبو بكر هو الذي أرى المشتري من الثمن، أو وهبه له، أو أبراه عن
البعض، أو خط عنه؛ وإن دلت كنه جائز، ويضمن الزكيل للموكل ما سقط من
المشتري، وهذا قول أبي حنيفة ومحمد رضي الله عنهما. وقال أبو يوسف لا يصح إبراءه،
ولا هبته، ولا خطه، وكذلك إذا أقر الزكيل لثمن؛ هو على هذا الخلاف، ولو
فعل ذلك الموكل؛ صح ذلك بالإجماع

ولو قيل أن يطالب المبيع إن لم يمسح إذا نقد المشتري ثمنه، ولا يملك
الموكل به، ولو سحق المبيع رجع المشتري بالثمن على الزكيل، ثم نقد الثمن
إليه، ونقد الثمن إلى الموكل رجع عليه بالثمن، ولو لم يستحق المبيع، وبكى
المشتري وجد به عيباً، فله أن يخاصم مع الموكل، فإذا أثبت عليه العيب ورده
عليه بقضاء قاض؛ أخذ لثمن من الزكيل إذا أمده إليه، ولو نقد الثمن إلى الموكل
أخذه.

وكذلك أبو بكر بالبراء، هو لمطاب بالثمن دون الموكل، وهو الذي يقص
المبيع من المبيع دون الموكل، فإذا سحق المبيع، فهو لدى بولي للرُجوع بالثمن
على المبيع دون الموكل؛ لأنه هو الذي يقص المبيع من المبيع، ولو رجع المبيع
عنه بأنه يسطر إن كان المبيع في يده بعد، ونه يستثمنه إلى الموكل؛ فله أن يرده
عليه بالغيب، فلو كان سلفه إلى الموكل، فلا يرده إلا برضا الموكل، وكذلك هو
الحكم في الإخاره والاستحارة.

ولو كان هذا زكياً في العبادته - التي هي مالٌ بغير مالٍ، كالنكاح، والخلع،
ولصح عن دم لغيب، والكنانة، والعتق على مالٍ - فإن الزكيل في هذه العقود
معتبر وسمير، ويصرف حقوق الغيب إلى الموكل دون الزكيل، فإن كان الزكيل

وَالضَّرْبُ الثَّانِي مِنْ أَحْوَاتِهِ الْعَتَقُ عَلَى مَالٍ، وَالْكَتَابَةُ، وَالصُّلْحُ عَلَى الْإِنْكَارِ.

فَأَمَّا الصُّلْحُ الَّذِي هُوَ حَارِبٌ مَخْرَى الْبَيْعِ فَهُوَ مِنَ الضَّرْبِ الْأَوَّلِ.

﴿ هبة السيد ﴾

بِاتِّحَاقٍ وَكَيْلٍ أَرْوَحَ، فَلَا يُؤْخَذُ الْوَكِيلُ بِالْمَهْرِ، وَبِمَا يُؤْخَذُ أَرْوَحَ، إِلَّا إِذَا صَحَّ فَبُرْءٌ خَدَّيْ الصَّمَامِ، وَهُوَ لَا بِالْعَقْدِ.

وَكَذَلِكَ لَوْ كَانَ الْوَكِيلُ وَكَيْلَ الْعَرَاءِ، لَيْسَ بِهِ قَنْصَرٌ الْمَهْرِ، وَكَذَلِكَ الْوَكِيلُ بِاتِّكَاتِهِ لَيْسَ إِلَيْهِ قَنْصَرٌ سَدِّ الْكِتَابَةِ.

وَكَذَلِكَ الْوَكِيلُ بِاتِّحَاقٍ إِنْ كَانَ وَكَيْلَ أَرْوَحٍ سَلَّ إِلَيْهِ قَنْصَرٌ بَدَلِ الْخُلْعِ، وَإِنْ كَانَ وَكَيْلَ الْعَرَاءِ فَلَا يُؤْخَذُ بَدَلِ الْخُلْعِ إِلَّا إِذَا صَحَّ. وَكَذَلِكَ الْوَكِيلُ بِالصُّلْحِ عَنْ دَمٍ نَعْمَدٌ، فَهُوَ عَلَى هَذَا إِبْنِي هَذَا فَعَطُ الْإِمَامِ الْأَشْجَهِيِّ رَحِمَهُ فِي «الشرح الطحاوي».

قَوْلُهُ: (وَالضَّرْبُ الثَّانِي مِنْ أَحْوَاتِهِ الْعَتَقُ عَلَى مَالٍ، وَالْكَتَابَةُ، وَالصُّلْحُ عَلَى الْإِنْكَارِ)، (وَالضَّرْبُ الثَّانِي) مَبْدَأٌ، (مِنْ أَحْوَاتِهِ الْعَتَقُ) جَمْعَةٌ وَقَعَتْ خَيْرًا لَهُ، أَيْ مِنْ حَوَاتِ الضَّرْبِ الثَّانِي الْعَتَقُ عَلَى مَالٍ.

وَأَرَادَ بِالضَّرْبِ الثَّانِي كُلَّ عَقْدٍ نَصْنَعُهُ الْوَكِيلُ إِلَى مُوَكَّلِهِ، فَتَعَتَّقَ حَقُوقُ الْعَقْدِ بِالْمُوَكَّلِ، لَا بِالْوَكِيلِ، جَعَلَ الْكِتَابَةَ مِنْ قَبْلِ مُبَدَّلِهِ مَا لَيْسَ بِمَا يَمَّا هُوَ مَالٌ، لِأَنَّهُ بَدَلُ الْكِتَابَةِ بِمُقَابِلَةِ فَكِّ الْخَجَرِ، وَكَذَلِكَ جَعَلَ الصُّلْحَ عَلَى الْإِنْكَارِ مِنْ هَذَا تَبَرُّعٍ، لِأَنَّهُ بَدَلُ الصُّلْحِ بِمُقَابِلَةِ دَفْعِ الْحُضُومَةِ فِي حَقِّ مُدَّغِي عَلَيْهِ.

قَوْلُهُ: (فَأَمَّا الصُّلْحُ الَّذِي هُوَ حَارِبٌ مَخْرَى الْبَيْعِ فَهُوَ مِنَ الضَّرْبِ الْأَوَّلِ).

أَرَادَ بِهِ الصُّلْحَ عَنْ قَرَارٍ، حَقَّقَهُ حَارِبًا مَخْرَى لِبَيْعٍ، لِأَنَّهُ مُبَدَّلُهُ مَالٌ بَدَلِ.

والوكيل بالهبة، والتصدق، والإعارة، والإيداع، والرهن، والإقراض، سمي
أيضاً، لأن الحكم بما ثبت بالقبض، وأنه يلاقي محلاً مملوكاً لغيره فلا يجعل
أصلاً وكذا إذا كان الوكيل من جانب الملتزم،

باب البيان

فكان حكمه حكم البيع، فتعلق الحقوق ٢٨٩/٢ بالوكيل دون الموكِّل.

قوله (والوكيل بالهبة، والتصدق، والإعارة، والإيداع، والرهن، والإقراض
سمي أيضاً)، يعني: إذا وكل رجلاً بهبة عند من فلا ي، أو يصدق عليه، أو
يؤدعه، أو يرهقه عنده، أو يقرضه، فعلى ما أمر به صريح، لأن الموكِّل
وكل غيره بما يملكه بنفسه، وكان الوكيل مضمراً، بحيث تتعلق حقوق العقد بموكِّله
لا به، كحق الرجوع في الهبة، وسترده إلى يده.

ولم يكن لوكيل أن يقبض الوديعة، والعارية، والرهن، والإقراض من يده
بله، لأنه يضيف العقد إلى موكِّله ويقول: وهذه لك موكِّلي، أو رهنه.

والتحقق فيه أن هذه الأشياء لا يثبت الحكم فيها قبل القبض، وإنما يثبت
بالقبض، والقبض يقع على محل مملوك لغير الوكيل، لأن لوكيل يضيف العقد
إلى غيره كما قلنا.

وإذا كان كذلك: لم يمكن أن يجعل الوكيل أصلاً في حق الحقوق، فكان
سمياً، وهذا معنى قوله: (لأن الحكم بها يثبت بالقبض، وأنه يلاقي محلاً مملوكاً
لغيره، فلا يجعل أصلاً) واضمراً في (وأنه) يرجع إلى لقبض.

قوله: (وكذا إذا كان الوكيل من جانب الملتزم)، يعني: إذا كان الوكيل
من جانب المستعير، والمُزَهِن، والمُوهِب به (أي الموكِّل)، يكون الوكيل سميّاً
أيضاً، لا تتعلق حقوق العقد به، بل تتعلق بالموكِّل، لأن الوكيل يضيف العقد إلى
موكِّله.

وكذا الشركة والمصارعة، إلا أن التوكيل بالاستقراض باطل حتى لا يشت
الملك للموكل بخلاف الرسالة فيه.

قال: وإد حاص للموكل بالنفع الشخصي، فله أن يبيع (بناه)، لأنه أحسن
عن العقد وحقوقه لما أن الحقوق إلى العاقد

عنه عليه السلام

قوله، (وكذا الشركة والمصارعة)، يعني، أن لو كس في هذين العمدتين صغير
أيضا، لا تتعلق حقوق العقدين، بل تتعلق بالموكل، لأن الوكيل لا تدله من إصافه
العقد إلى موكله، فكان صغيرا، حتى لو أصاف العقد إلى نفسه لا يقع عن موكله.

قوله (إلا أن التوكيل بالاستقراض باطل)، وهذا استثناء من قوله (وكذا
إذا كان الوكيل من خايب الثمن)

قال بعضهم في بيان بطلان استقراض الوكيل: بأن لعارة للوكيل، والمحل
الذي أمره بالتصرف فيه ملك الغير، فإن الدارمة التي يستقرضها لوكل ملك
المقرض، والأمر بالتصرف في ملك الغير باطل

قلت: هذا الذي قال يتطلل بالتوكيل بالاستقراض فيه صحيح، مع أن الموكل
أمره بالتصرف في ملك الغير، وليس معنى كلام المصنف ما فهمه هذا القائل، بل
معناه أن لو كس بالاستقراض إذا أصاف العقد إلى نفسه وقال: أقرضي، كان
التوكيل باطلا، حتى لا يكون القرض للموكل، بل يكون للوكيل، إلا إذا أصاف
العقد إلى الموكل، وبلغ عن وجه الرسالة فقال: أرسلني فلان إليك تستقرض
كذا، فحينئذ يصح الاستقراض، ويقع القرض للموكل، وليس للوكيل أن يبيع
الموكل عنه، ففهمه، فعليه عنه عن تصوير لا طائل تحته

قوله (قال وإذا طالب الموكل بالنفع الشخصي، فله أن يبيع)، أي: قال
عندوري في «مختصره»

قال محمد في «الأصل» «ولو كان البائع أنرا المشتري - يعني أن لو كان امرأة من نهمي - فهو جائز، وهو له صام، وكذلك لو وصه به، وكذلك لو اشترى ماعاً، أو كانت ماعير فأخذ بها منه درهم، أو كسب دراجيم، فأخذ بها منه دينار، فهو صام، يشتم، والذي اشترى هو»

وكذلك لو صاحبه عليه صححاً ولم يشتر، وكذلك لو أخر عنه لشخص إلى أجل، كان صاماً يشتم، وحر التأخير، ولو حط عنه كان صاماً بما حط عنه، وهذا كله قول أبي خزيمة ومحمد.

وقال أبو يوسف: لا يجوز شيء مما صنع من هذا من هبة وعيرها، والمال على حله على المشتري»^(١) إلى هنا لفظ محمد في «الأصل» في باب أنوكاله بالقيام على الدار.

وقال في «الفتاوى الصغرى»: «ثم في وقوع المقاصة إن كان دين المشتري على المؤكل، وهو مثل الثمن؛ صار قصاصاً إجماعاً، وإن كان دينه على الوكيل؛ صي لا خلاف، وإن كان بينهما يصير قصاصاً بدين المؤكل أما صد أبي يوسف، فظاهر»

وأما بعدهما فإن ثمن أو صدر قصاصاً بدين الوكيل؛ لا حنخاً إلى قصاء وكيل لمؤكل، ولو صار قصاصاً بدين المؤكل؛ لا يحاخ إلى قصاء آخر، ونصرت المسافة، ولأن المؤكل يملك إسقاط ثمن عن المشتري بالإجماع، فعلى هذا لذهب في موضعين:

أحدهما: إذا كان نزحلي على زيد دين لا يؤديه، فيتوكل ادائن عن العير في

لَمَقَاصَةُ بَدِينِ الْمُوَكَّلِ أَنْصَا دُونَ دَيْنِ الْوَكِيلِ وَبَدِينِ الْوَكِيلِ إِذَا كَانَ وَحْدَهُ.
إِنْ كَانَ يَفْعُ الْمَقَاصَةَ عِنْدَ أَبِي حَسَنٍ وَمُحَمَّدٍ، لَمَّا أَنَّهُ يَمْلِكُ الْإِثْرَاءَ عَنْهُ

شَرَاءَ عَمِّي مِنْ رَيْدٍ، ١٠٣، اشْتَرَى، يَفْعُ مَقَاصَةَ بَيْنَ دَيْنِ الْوَكِيلِ عَمِّي السَّاعِ، وَبَيْنَ
دَيْنِ وَحْدٍ لِسَّاعٍ عَلَى الْوَكِيلِ، ثُمَّ يُوَكَّلُ بِأَحَدِ الثَّمَنِ مِنْ مُوَكَّلِهِ

وَالثَّانِي أَنْ يُوَكَّلَ رِثَ الْبَدِينِ غَيْرَهُ بِالشَّرَاءِ مِنَ الْمَذْيُوبِ؛ فَيَفْعُ الْمَقَاصَةَ بَيْنَ
دَيْنِ الْمُوَكَّلِ، وَبَيْنَ مَا وَحَدَ سَّاعٍ عَلَى الْوَكِيلِ أَضْلُ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ أَمْعَدُ
مِنْ «الْمُرَادَاتِ» فِي بَابِ مِنَ النَّفْعِ

وَحَكَى الْقَدِيهُ أَبُو لُسْتُ فِي وَصَائِ «الْمَوَارِلِ» عَنْ كِتَابِ «الْمَأْدُونِ» ١٠٤ دَعَى
الْوَكِيلَ وَبِشْتَرَى عَلَى الْمُوَكَّلِ دَيْنٌ مِثْلُ ذَلِكَ الثَّمَنِ، يَصِيرُ قَصَاصًا، وَلَوْ كَانَ
لِلْمُشْتَرِي دَيْنٌ عَلَى الْوَكِيلِ أَيْضًا يَصِيرُ قَصَاصًا بِدَيْنِ عَلَى الْمُوَكَّلِ دُونَ الدَّيْنِ الَّذِي
عَلَى الْوَكِيلِ

وَحَكَى لُقَاصَةُ عَنْ دَمَاسِكَ الثَّلَجِي ١٠٥: أَنَّ الْوَكِيلَ يَبِيعُ إِذَا بَاعَ مِنْ أَمْرِهِ
دَيْنَهُ فَيَدَّارِبُ أَنْ يَحْمِلَ الثَّمَنَ نَصَاحَةً مِنْهُ عَلَيْهِ فِي فَيَأْسِ قَوْلِ أَبِي حَنِيفَةَ وَمُحَمَّدٍ
بِذَلِكَ، وَيَصْنَعُ الْوَكِيلُ لِلْمُوَكَّلِ مِثْرَةً يَبْرَأُ، لَوْ كُنَّ الْمُشْتَرِي عَمِّي لَثَمَنِ، وَفِي قَوْلِ
أَبِي يُونُسَ: «لَا يَصِيرُ قَصَاصًا»

وَفِي «نَوَادِرِ ابْنِ سَعَادَةَ» إِنْ كَانَ دَيْنُ الْمُشْتَرِي عَلَى الْمُوَكَّلِ، فَارْدَانُ
يُخَعَلُهُ قَصَاصًا، لَيْسَ بِهِ ذَلِكَ، لِأَنَّ الْمُوَكَّلَ يَبِيعُ لَهُ مُطْلَقَةً الْمُشْتَرِي بِالنَّصْرِ ١٠٦
لَهُ هُنَا لَقْدُ «لَعَتَاوِي الصَّعْرِي»

قَوْلُهُ (وَبَدِينِ الْوَكِيلِ إِذَا كَانَ وَحْدَهُ، إِنْ كَانَ يَفْعُ الْمَقَاصَةَ عِنْدَ أَبِي حَسَنٍ
وَمُحَمَّدٍ، لَمَّا أَنَّهُ يَمْلِكُ الْإِثْرَاءَ عَنْهُ)، يَفِي أَنَّ الْوَكِيلَ يَمْلِكُ الْإِثْرَاءَ الْمُشْتَرِي عَنْ

وَلِكَيْ يَضُمَّهُ لِلْمُؤَكَّلِ فِي الْمَضْلِيِّ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ

﴿عَلَى عِلَالَةِ الْبَيْتِ﴾

لَقَدْ عِنْدَهُمَا، وَهُوَ إِيرَاءُ بَعِيرٍ بَعُوضٍ، لِأَنَّ الْفَصَّ حَقٌّ، وَيُضْمَتُ الْمُتَضَاعَةُ أَيْضًا،
لِأَنَّ إِيرَاءً نَصًّا، وَلَكِنَّهُ بَعُوضٌ، فَكَانَ بِالطَّرِيقِ الْأَوَّلِيِّ أَنْ يَمْلِكَهُ.

قَوْلُهُ [١١٧، ١١٨]، (وَلِكَيْ يَضُمَّهُ لِلْمُؤَكَّلِ فِي الْمَضْلِيِّ)، أَيْ: وَكَيْ يَكُونَ الْوَكِيلُ
مِنْ الشَّيْءِ لِلْمُؤَكَّلِ فِي فَضْلِ الْإِيرَاءِ، وَفَضْلِ الْمُقَاضَاةِ بِدَيْنِ الْوَكِيلِ

وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِالصَّوَابِ، وَإِنَّ الْمَرْحُوعَ وَالْمَاتَّ

باب الوكالة بالبيع والشراء

فضل في الشراء

قال ومن وكل رجلاً بشراء شيء، فلا بد من تسعة حنسه وصفه أو حنسه ومسمع نفسه بصير يفعل الموكن به مفعوماً فتنبه الإيثار، (لأن أن يوكنه وكنت عنه يقول اتبع لي ما رأيت)، لأنه موصى الأمر إلى رأيه، وأيضاً شيء يشتريه يكون منتهلاً والأصل فيه أن الجهة النسيئة تحمّل هي الوكاه كجهته الوصف شتخت، لأن من التوكيل عس توسعة؛ لأنه استغناء ربي اغتر هذا لشرط بغض المخرج وهو مدفوع.

— عليه السلام —

باب لوكالة بالبيع والشراء

فضل في الشراء

قدم بات لوكاله بالبيع والشراء على سائر الأنواع؛ بكثرة وقوع البيع والشراء، ومساس الحاجة إلى الوكاه في ذلك.

ثم قدم فضل شراء، لأن لشراء مشتق من الأصل في عقد بيع، وهو لبيع، والبيع مبرئ به، واشتوب قبل الزوال، فكان اشراء أولى بالتقديم.

قوله، (قال، ومن وكل رجلاً بشراء شيء، فلا بد من تسعة حنسه وصفه أو حنسه ومسمع نفسه)، أي قال القشوري في «مختصر»، وتماثيه فيه «لأن أن يوكنه وكنت عنه»، يقول يتبع بي ما رأيت».

وأراد بالجنس، النوع، لا مصطلح أهل المصطفى، وهو الكلي المقبول على

في غايه البيان

كثيرين مختلعي [بالتنوع]^(١) في جواب ما هو.

والتنوع: هو المَقُولُ على كثر مَحْتَبِينَ بالعديد في جواب ما هو.

أو أراد: مُصْلَحَ أهل السحر، وهو ما عُتِقَ على شيء بعينه، وعلى كل ما اشتبه، ويجوز أن يريد بالجنس: ما يتدرج تحته أشخاص، وقد مر بأن ذلك في كتاب النكاح في باب المهر.

قال الشيخ أبو نصر البغدادي: «هذا لذي ذكره القُدُورِيُّ ستخصاً

والقباس. ألا يحوز، وأن يمنع من حوار المؤذلة ما يصنع من حوار التنوع»^(٢).

وخذه القياس: أن النسيج يستقل به الركيل، ومن جهة إلى التوكل صار الكل بممره التنوع، فكما لا يحوز أن يقع النسيج مع الخهانة، فكذلك لا يحوز التوكيل.

وجاء الاستحسان ما روي: «أن النسي ^{١٢٠} أعطى عُرَّةَ الدرفين ديناراً، وأمره أن يشتري شاة»^(٣). فذكر الجنس وقدر الثمن، وسكت عن الصفة، ولم يذكر الصفة، فصداً أصلاً في ذلك، ولأن الثمن إذا عليم صارت الصفة معلومة، وإذا ذكر الصفة صدر الثمن معلوماً، فاعني ذكر أحدهما عن الآخر، وأما ما أطلق به الأمر ولم يخصه فقال: استر ما رأيت؛ فإنه يصح مع الخهانة؛ فإنه ليس المرأي أنه، فصح مع الخهانة، كالبصاغة والمصاربه.

وكان الشيخ أبو بكر الرازي يقول: «هذا المسمى على وجه آخر، وهو أن

(١) ما بين المعنيتين زيادة من (١)، (٢)، (٣)، (٤)، (٥)، (٦)، (٧)، (٨)، (٩)، (١٠)، (١١)، (١٢).

(٢) ينظر: شرح مختصر القُدُورِيِّ، للأطع [٢/ق. ٣٦٥].

(٣) مصر: تحريجه.

(٤) ينظر: شرح مختصر الضحاوي، للجصاص [٣/٢٨٩].

﴿ عليه السلام ﴾

في ثوب يهوديًا ، ولم يُسمَّ الشمس ، فهو جائزٌ إذ اشتراه بما تُسرى منه ، أو رادٍ
عني ذلك بما تتعاقب الناس في منه ، وكذلك كلُّ حسي سعة من الثياب ، فإن
مَن به ثياباً ، مرادٌ عني ذلك ثَمَرٌ ، لم يدرم الأمر ، وإن نقص من ذلك ١١ ١٢ م
لنفس ، لم يلزم الأمر ، فإن وصف به صفةً وسئى به ثياباً ، فاشترى به تلك الصفة
بما من ذلك الثَمَرُ ، جاز ذلك على الأمر .

ثم قال في «الأصل» : «وإذا وكنه أن يشتري له داراً ، ولم يُسمَّ الشمس ، فإن
ذلك لا يبرم الأمر ، ولا يحوز عنه» . هـ كنه بلفظ محمدي في «الأصل»

وقالوا في «شروح الجامع الصغير» : «رُحِّل أمر آخر أن يشتري خارية أو
ثوباً ، أو دابةً ، أو داراً ، ولم يُسمَّ الشمس ، فهو مُشترى بغيره ، والوكالة باصةً ، وإن
سعى ثَمَرٌ لشره ، وبَيَّنَّ جنس الدابة والثوب ، جاز» .

وقال قاضي خان في «شرح» : «والأصل في هذا أن لو كنه ضرباً
خاصةً ، وعامةً ، فإن كانت عامةً : تصحَّ مع الجهالة الكثيرة ، كما لو قال : اشتر
ما شئت ، أو ما رأيت ، لأنه قَوْضٍ لِرَأْيٍ إِلَيْهِ ، فصارت سترلةً لمضاعفة والمضاعفة ،
وإن كانت خاصةً فإن كانت الجهالة يسيرةً ، لا تمنع صحة الوكالة ، لأنها لا تمنع
الامتثال ،

وقال بِشْرُ الْعَرَبِيِّ : تمنع ، وإن كانت كثيرةً تمنع ، لأنها تمنع الامتثال ،
والجهالة أنواع ثلاثة :

فاحشة ، وهي ما كنه في لحم تمنع الوكالة وإن بين اشترى ، كما لو وكنه

(١) في «مع» ١٢١١ (هرويه) ، والتثبت من العواقد ما وقع في «الأصل» المعروف باسمه .

(٢) ينظر «الأصل» / معروف بالبط ، ١١ ٢٥٨ ، صفة ورر في الأوقاف القطرية .

(٣) ينظر - «الحقة القفها» [٢٣٢/٣]

﴿ عناية البيان ﴾

بشراء ثوب، أو دابة لا يصح ما سمَّيَ النوع، لأن الثوب إحساسٌ مختصة، تقع
عنى الكزياس^(١)، ولحرير، ولحر وغير ذلك، وبين الحس والحس تدوت
باحش.

وسباب الثمن لا تروى الجهالة، بل قد يكون هروياً يؤخذ بعشرين، وقد يكون
ثوباً مزوياً يؤخذ بعشرين أيضاً، فلا يقدر على الامتثال، فيحتاج إلى بيان الصفة
والدابة اسم لأحاسي^(٢) مختصة، لأنه اسم يما يثبت على وجه الأرض
حقيقة.

وهي عرف الناس: يتاوت البقر، والعم، والحصار، والإبل، فما لم يسم
النوع لا يجوز.

وكذا إذا قال: اشتري مملوكاً، أو حيواناً، زينة الشخص، لا يجوز، لأن
الاسم يقع على أنواع مختصة، مما لا يسمي النوع لا يجوز.

وجهة يسيرة، وهي ما كانت في نوع المخصص، كما لو وكله بشراء جعر،
أو قرس، أو ثوب يهودي^(٣)؛ يصح وإن لم يسم الثمن، لما روي عن النبي
ﷺ: «أَنَّهُ وَكَّلَ حَكِيمٌ بَنِي جَرَامٍ بِشِرَاءِ شَاةٍ بِالْأَضْحَى»^(٤)، وجعل خهالة أسوع عفواً.

ولأن التدوت يسمي النوع ولأن يسير، فلا تمنع الامتثال، لكن تصرف
أو كلة إلى ما يليق بحال الموكر، حتى أنه لو كان كتماً، أو فاسية^(٥)، فاشترى

(١) في أدب شراء شيء.

(٢) الكزياس بكسر الكاف، هي لباس الخشب ولدتهم لتعريف بذلك.

(٣) وقع بالأصل «الأحاسي» والمثبت من (ال)، (وام)، (وام)، (وام)، (وام)، (وام)، (وام)، (وام).

(٤) في (ع)، (وام)، (وام)، (وام).

(٥) مسمى بحريجه.

(٦) فاليرياً شبه إلى «العالير» وله مذهب إلى معاد بعد مريد التبع، لكن وقع ذكره في حصة من كتم =

ثم إن كان اللفظ **يجمع أخصاً** أو ما هو في معنى **الأخص** لا يصح التوكيل وإن بين الثمن؛ لأن يذلت لثمن يؤخذ من كل جنس فلا يدرى مراد الأمر لتفاحش الجهالة (وإن كان جنساً يجمع أنواعاً لا يصح إلا إنسان الثمن أو النوع)؛ لأنه يتقدير الثمن يصير النوع معلوماً، ويذكر النوع نقر الجهالة فلا تمنع الإنشائ.

وشأنه إذا وكنه إشراء عبد أو جارية لا يصح؛ لأنه يشمل أنواعاً وإن بين النوع كالتركي والحشي والسدي والمولد حار، وكذا إذا بين الثمن لما ذكرناه، ولو بين نوع أو الثمن ولم يبين الصفة والحدودة والرداءة والسطة جار؛ لأنه جهالة مستدركة، ومروءة من الصفة المذكورة هي الكتاب النوع

وفي «الجامع الصغير» ومن قال لاخر اشتر لي ثوباً أو دابة أو دراً قالوا كنه باطله لجهالة الماشية، فإن لدابة في حقيقة اللع اسم لما يدر على وخر لأرض

وفي العرف يطلو على الحيل والخيما والتبع فقد جمع أخصاً، وكذا

في البيت

قوله: (إن كان اللفظ يجمع أخصاً)، كلدابة واشوب.

قوله: (أو ما هو في معنى الأخص)، كلدار

قوله: (والمولد)، وهو ما كان من الرقيق مولوداً في البيت، لا محسوباً.

قوله: (لما ذكرناه)، إشارة إلى قوله (لأن يتقدير لثمن يصير النوع معلوماً).

قوله: (والسطة)، السطة، مصدر قولهم وسطت القوم سطة، أي: توسطتهم،

قال تعالى: ﴿توسطنهم﴾ [المائدة ٥]، وهو بمعنى: الوسط، كالعدة والوعيد، والعدة والرغطة.

الثوب؛ لأنه يتناول الملبوس من الأطلس إلى الكساء ولهذا لا يصح تسميته
منهراً وكذلك الدار تشمل ما هو في معنى الأجاس، لأنها تحلف بخلافها
باختلاف الأغراض والجيران والمرفق والمكان واللدان فيعذر لا يمتثل.

قال: وإن سمي ثمن الدار ووصف جنس الدار والثوب حاز مائة
نوعه، وكذلك إذا سمي نوع الدابة بأن قال جداراً

قال: ومن دفع إلى آخر دراهم وقال اشتر لي بها طعاماً ..

في باب البيع

قوله: (لأنه يتناول الملبوس من لأطلس إلى الكساء)، وكأنه أراد بالأطلس
لرفع من الثياب، ومن الكساء أذوتها، ولم يرد في اللغة هكذا.

فإن صاحب «الجمهرة»: «الطنسة» كثر في عبدة، والدنْبُ أطلس، وكذلك
يون كل شيء يُلْبَسُهُ. يُقال: طَلَسَ بَصَسُ طَلَاً^(١)

وقال في «تهذيب ديوان الأدب»: «لأطلس على لون الدنْبِ، يُقال دَنْتُ
أطلس، والأطلس: احْتَنَقَ من الثياب»^(٢).

وبعض الفصلاء^(٣):

الإنسُ مُشَقُّ مِنَ الْأَنَسِ ۖ وَالْأَنَسُ أَنْ تَأْيَ عَنِ الْإِنْسِ
بِأَنَّهُمْ مُلَسَّ وَلَكِنَّهَا ۖ عَلَى دَنَابٍ مِنْهُمْ طَنَسِ

قوله: (قال) ومن دفع إلى آخر دراهم وقال اشتر لي بها طعاماً ١٨٥ ط م ١٨٥

١ - سطر «جمهرة اللغة» لابن دريد [٨٣٦/٢]

٢ - سطر «معجم ديوان لأدب» للعارفي [٢٦٨، ١]

٣ - هذا البيت غير مشهور في نسخة أبيه أخرى في «المصنف» - معشر [٨٥]

وإنما المؤلف من الشاهد الاستدلال به على أن الأطلس هو لا غير

فهو على الحظطة ودقيقتها

﴿عنه تبارك﴾

فهو على الحظطة ودقيقتها، أي قال في «لجامع الصغير»^(١)، في البيع، في أول باب الوكالة بالتبع واشترى.

قال محمد في «الأصل»: «وإن دفع إليّ دراهم وقال: اشترى بي طعاماً، فاشترى له به حنطة، جاز ذب على الأمر، وإن شترى بها حباً أو مأكلة، لم تجز على الأمر، استخيس ذلك، وإن شترى بها دقيقاً، أو خبزاً، فإن كان ذلك يشتري به ثياباً، أو ثياباً، فهو جائز على الأمر، وإن كانت دراهم كثيرة لا يشتري بها مثل ذلك، لم تجز ذلك على الأمر»

وإن لم يدفع إليه شيئاً وقال: اشتر لي حنطة، فاشترى له حنطة، فإنه لا يجوز على الأمر من قبل أنه لم يسم به كتم يشتري»^(٢) كذا في «الأصل»، في باب الوكالة باشتراء والتبع الذي لا يجوز على صاحبه

واراد بالدقيق والخمر: دقيق الحنطة وخبز الحنطة؛ لأن الوكيل يشترى طعاماً إذا شترى الشعير؛ لا يجوز، فكذا إذا اشترى دقيقه وخبزه.

ألا ترى إلى ما نص محمد في «الأصل» في باب الوكالة في لشم بقوله «وإذا وكل رجلاً رجلاً أن يسلّم له دراهم في طعام؛ فاطعمه عسب الحنطة، استخيس ذلك، فإن أسلم في شعير، أو تمر، أو في بمسيم، فهو جائز على الوكيل، ولا يجوز على الأمر»^(٣) إلى هنا لفظ «الأصل»

والقياس، أن يتناول كل طعام من المأكلة ولحم وغير ذلك؛ لأن الطعام اسم لما نطعم، وهو عام، ولهذا لو أوصى بالطعام: سئل فيه كل مطعم، ولهذا

(١) يعبر «الجامع الصغير» مع شرحه السبع الكبير [ص/٢٥٣]

(٢) يعبر «الأصل المبرور بالسود» [١١/٢٦٠ طبعه وزارة الأوقاف المصرية]

(٣) المصدر السابق [٥/٧٣]

والقياس أن يكون على كثر مطعوم اغتبراً بالحقيقة كما في نسيب على
لاكل إذ «طعام اسم لما يطعم»

في غايه السار

نوحلف ألا يأكل طعاماً ، كان عذماً فيما يطعم ، وهو ما يتأتى من المضغ والابلاع ،
تكذا هذا .

وجه الاستحسان أن الطعام في عرفهم ساوٍ [١٦١] والجنة ودقيقها ما
ذكر مقروناً بالشراء ، ولهذا نُسِمَ عندهم لسوق شيء يباع فيها الجبنة ودقيقها
سوق الطعام ، وإذا كان لعرف هكذا ترك لقيس به ، لأن العرف أقوى من القياس ،
لأن الثالث بالعرف كالثابت بالنصر ، ولا عرف في اليمن ونوصيته ، ففي مطلق
الطعام مراداً ، كما هو أصل الوضع .

قال في «الفتاوى الصغرى» : «قال شيخ الإسلام حواهر رآه . إن كنت
الدرهم كثيراً ، بحيث يشتري بها الجبنة لا الدقيق والخبز ، فاشترى بها لوكيل
خبزاً أو دقيقاً ؛ لا يجوز على التوكيل ، وإن كانت وسطاً يشتري بها الجبنة أو
الدقيق ، فاشترى بها الوكيل الجبنة أو الدقيق ؛ حرام ، ولو اشترى بها الخبز لا
يجوز . وإن [١٦٢] كانت فيه ، بحيث لا يشتري بيئتها في العرف إلا الخبز ،
بأنه يجوز إذا اشترى الخبز» .

وذكر المصدر الشهيد في أول باب الوكالة بالبيع والشراء من تبوع «الجامع
الصغير» . «قال الفقيه أبو حنيفة : إن كثرت لدرهم على الجبنة ، وإن قلت ؛ فعلى
الخبز ، وإن كانت بين ذلك ؛ فعلى الدقيق»

وقال في «الفتاوى الصغرى» : «ذكر محمد عزمهم ، أم في عرفها «طعاماً
مبضم» كنه من غير دام ، كاللحم المطبوخ والمعشوي ونحوه ، فسصرف الوكالة

وَخُهُ الْإِسْتِخْصَادُ أَنْ اعْرِفَ أَنَّكَ وَهُوَ عَلَى مَا ذَكَرْنَاهُ إِذَا ذُكِرَ مَقْرُونًا
بِإِشْرَافٍ وَاعْتِزَالٍ وَلَا عَرَفَ فِي الْأَكْلِ قَبْلِي عَلَى الْوَضْعِ، وَقِيلَ إِنْ كَثُرَتِ الدَّرَاهِمُ
فَعَلَى الْحِطَّةِ، وَإِنْ قَلَّتْ فَعَلَى الْخَيْرِ، وَإِنْ كَانَ فِيمَا نَسَّ ذَلِكَ فَعَلَى الدَّقِيقِ.

عَلَى الْبَيَانِ

لِي ذَلِكَ دُونَ الدَّقِيقِ وَالْحِطَّةِ وَالْخَيْرِ، وَالْمَقْرُونِ عَلَى هَذَا

وَفِي «الْقُدُورِيِّ» عَنْ أَبِي يُونُسَ: إِذَا كَانَ ثَمَنُ رَيْمَةٍ، فَدَفَعَ إِلَيْهِ دَرَاهِمَ كَثِيرَةً،
فَهُوَ عَلَى الْخَيْرِ، وَإِذَا وَكَّهَ بِشَرِّهِ نَحْمَ بِدَرَاهِمٍ، فَاشْتَرَى الْمَصْبُوحَ أَوْ الْمُسَوِّىَّ
مَعَهُ، لَا يَحْجُورُ عَلَى الْإِمْرِ، إِلَّا إِذَا كَانَ مُسَافِرًا بَرًّا حَرًّا

وَلَحْمًا لَطِيفًا أَوْ لَوْحَشَ يَحْجُورُ عَلَيْهِ إِنْ كَانَ فِي بَلَدٍ يُبَاعُ فِي أَسْوَاقِهِ مَعَهُ فَيُشْتَرَى
السُّرُّ، وَيُشْرَى الشَّاةُ الْحَيَّةُ، أَوْ الْمَدْبُوحَةُ، لَا يَحْجُورُ عَلَيْهِ وَإِنْ مَسَى فِي الْأَمْرِ بَعْدُ
دَرَاهِمُ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ مُسْلُوحَةً، وَبِوَأَمْرِهِ بِشَرِّهِ التَّنِصُّصُ، فَهُوَ عَلَى نِصْبِ الدَّجَاجَةِ،
مُخَالَفٍ لِلْيَمِينِ عَلَى أَكْلِ لَيْثٍ، حَتَّى يَقَعَ عَلَى نِصْبِ لَطِيفٍ^(١)، هَذَا كَقَوْلِهِ
فِي «الْفَتَاوَى الصَّغَرَى»، كَتَبَهُ تَكْثِيرًا لِلْفَوَائِدِ.

قَوْلُهُ (أَنْ لَعَرَفَ أَمَلْتُ)، أَيُّ: أَقْوَى مِنَ الْقَاسِ

قَوْلُهُ: (وَهُوَ عَلَى مَا ذَكَرْنَاهُ)، أَيُّ: اعْرِفَ وَاقِعًا عَلَى الْحِطَّةِ وَالدَّقِيقِ، وَفَذَلِكَ
مَرَّ الْبَيَانُ.

قَوْلُهُ: (مَنْعِي عَلَى الْوَضْعِ)، وَهُوَ أَنَّ الطَّعَامَ اسْمٌ لِمَا يُطْعَمُ.

قَوْلُهُ: (وَقِيلَ إِنْ كَثُرَتِ الدَّرَاهِمُ)، إِلَى آخِرِهِ، وَهَذَا قَوْلُ الْفَقِيهِ أَبِي جَعْفَرٍ
الْبُزْجَانِيِّ، وَفَذَلِكَ مَرَّ قَوْلُ هَذَا

قَوْلُهُ: (وَإِنْ قَلَّتْ فَعَلَى الْخَيْرِ)، لِأَنَّهُ لَا يُدْخَرُ عَادَةً.

بسم الله الرحمن الرحيم

دا صالح المشتري عن العيب على ثوب بعينه قبل انقص ، لم يكن للثوب حصة
لعيب ، بل نصيب كان البيع ، وفي البيع ثوب ، حتى يقسم الثمن عليهما على قدر
فستهما ، فإد لم يكن للعيب حصة من الثمن ، لم يكن إبراء البائع عن العيب إبراء
عن شيء من الثمن ، فصح .

فأما بعد انقص لا يصح لإبراء عبد أبي يوسف ، لأن للعيب بعد انقص
حصة من الثمن ، بدليل أنه لصح لو كان بعد انقص ، كان للثوب حصة لعيب ،
حتى لو وحده عيب ، يردده بقدر نقصان لعيب من الثمن ، فكان الإبراء عن العيب
إبراء عن بعض الثمن ، فلا يصح عنه .

ومهم من قال ، لا ، بل صح لإبراء عن العيب عند الكل قتل انقبض وبغذه
وفرأوا لأبي يوسف ينش إبراء الوكيل بالشراء عن العيب ، ومن إبراء الوكيل
بالتبعية عن الثمن .

والفرق هو أنه لا صرر للأمير في إبراء الوكيل بالشراء عن العيب ، فلو للأمير
أن يتركها على المأمور ، أم في إبراء الوكيل بالتبعية عن الثمن ، صرر ، لأنه لو صح
الإبراء كان الثمن على الوكيل ، وبزأ المشتري ، وربما يكون المشتري أملاً من
الوكيل ، فافترقا من هذا الوجه .

فإن لم يحترب الأمير شيئاً حتى هكك في يد المأمور ، فإنها تهلك من مال
الأمير ، لأن يده كيد المالك في حق المالك ما لم يحدث منع ، ويترجع الأمير على
المأمور بنقص العيب ، لأن الأمير يشتري منه حكماً ، وقد وحده عيب ، وعجز
عن دفع مملتها في يده حكماً ، وقد إد لم تمت ، يكن اعورث في يد الوكيل
ترجع الموكّل عليه بنقصان العيب ، لأن الإغورار عيب حدث في يد الأمير حكماً

وَمِ كُتْلُهَا إِلَيْهِ

(فَإِنْ سَلَّمَهُ إِلَى الْمُوَكَّلِ لَمْ يَرُدَّهُ إِلَّا بِذِيهِ)؛ لِأَنَّهُ انْتَهَى حُكْمُ التَّوَكَّلِ،
وَلَا أَنْ فِيهِ إِطْلَالٌ يَدِيهِ لِحَقِيقَتِهِ فَلَا يَنْتَكِي مِنْهُ إِلَّا بِأَذِيهِ وَلِهَذَا كَانَ خَصْمًا لِمَنْ
يَدْعِي فِي الْمُشْتَرَى دَعْوَى كَالشَّعْبِ وَغَيْرِهِ قَتْلُ التَّسْلِيمِ إِلَى الْمُوَكَّلِ لَا بَعْدَهُ.
فَأَنْ وَيَخُورَ التَّوَكُّلُ بَعْدَ الصَّرْفِ وَالسَّلَامِ؛ لِأَنَّهُ عَقْدٌ يَمْلِكُهُ بِنَفْسِهِ

غاية البيان

كَلَّا ذَكَرَهُ الْإِمَامُ [١٤٤/١] الْعَتَابِيُّ فِي «شَرْحِ الْجَامِعِ الْكَبِيرِ»، وَالباقِي يُعْلَمُ
فِي «شَرْحِ» (١) الْجَامِعِ الْكَبِيرِ.

قَوْلُهُ. (وَمِ كُتْلُهَا إِلَيْهِ)، أَيْ. الْحَقُوقُ كُتْلُهَا إِلَى التَّوَكُّلِ.

قَوْلُهُ. (وَلِهَذَا كَانَ خَصْمًا لِمَنْ يَدْعِي فِي الْمُشْتَرَى)، أَيْ. وَلَا خُلَّ أَنْ حُطِّقَ
اَعْتَبَرُ كُتْلُهَا إِلَى التَّوَكُّلِ كَانَ التَّوَكُّلُ خَصْمًا لِلْمُدَّعِي قَتْلُ التَّسْلِيمِ إِلَى الْمُوَكَّلِ لَا بَعْدَهُ.
قَوْلُهُ. (كَالشَّعْبِ وَغَيْرِهِ)، كَالصَّبِيِّ لِمَا دُونَ بِلَا شُرَاءِ.

قَوْلُهُ. (وَيَخُورُ التَّوَكُّلُ بَعْدَ الصَّرْفِ وَالسَّلَامِ)، وَهَذَا لِقَوْلِ الْمُؤَدِّي
فِي «مَخْتَصَرِهِ» (٢)، وَدَلَّتْ لَمَّا ذَكَرَ فِي أَوَّلِ كِتَابِ التَّوَكُّلِ بِقَوْلِهِ: (كُلُّ عَقْدٍ جَارٍ أَنْ
تُعْقَدَ الْإِنْسَانُ بِنَفْسِهِ؛ جَارٍ أَنْ يُوَكَّلَ بِهِ غَيْرُهُ).

وَعَقْدُ الصَّرْفِ وَاسْتَلَمَ يَحُورُ أَنْ يُبَشِّرَهُ الْمُوَكَّلُ بِنَفْسِهِ، فَجَارَ تَوَكُّلُهُ عَلَيْهِ،
وَلَكِنْ يَرُدُّ عَلَى هَذَا إِذَا وَكَّلَ الْمُسْتَلَمُ إِنَّهُ رَحَلًا بِغَوْلٍ عَقْدَ السَّلَامِ؛ فَإِنَّهُ لَا يَجُوزُ،
مَعَ أَنَّ مَاشَرَةَ الْمُوَكَّلِ بِنَفْسِهِ تَحُورُ

فَجَوَابُهُ. أَنَّ الْمَبْسُورَ لَا يَخْلِكُهُ بِنَفْسِهِ بَلْ يَخْلِكُهُ لِكُونِهِ يَتَّبِعُ اسْتَعْدُومَ، إِلَّا أَنَّهُ

(١) رَوَى الْأَصْلُ «شَرْحَ» وَالْعَنِيَّةُ مِنْ. (١٤٤)، وَ(١٤٥)، وَ(١٤٦)، وَ(١٤٧)، وَ(١٤٨).

(٢) يَنْظُرُ: «مَخْتَصَرُ الْمُؤَدِّي» [ص/١١٦]

فَسَمِيتُ التَّوَكُّلَ بِهِ عَلَى مَا مَرَّ ،

حُورٌ ذَلِكَ مِنَ التَّسَمُّ إِلَيْهِ رُحْمَةً بِهِ ، دَفْعًا لِحَاجَةِ الْمُفَالِيسِ ، وَقَدْ رُوِيَ : « أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ بَقِيَ عَنْ بَيْعٍ مَا لَيْسَ عِنْدَ الْإِنْسَانِ ، وَرُخِّصَ فِي التَّسَمِّ »^(١) ، وَمَا تَبَيَّنَ مَحَلَّابُ لِقِيَاسٍ يَفْتَصِرُ عَلَى مَزِيدِ النَّفْسِ ، هُنَّ يَخْرُجُ تَوَكُّيُهُ عِزُّهُ

أَوْ يَقُولُ حَرَّ بَيْعِ الْمَعْدُومِ صَرُورَةً دَفْعَ حَاجَةِ الْفَقِيرِ ، وَاسْتِثْنَاءً بِالصَّرُورَةِ بِتَقْدِيرِ الصَّرُورَةِ ، فَلَمْ يَظْهَرْ أَثَرُهُ [١٢١٣] فِي التَّوَكُّلِ ، وَلَمْ يَرِدْ نَفْصًا عَلَى الْكُفِيِّ لَدِي قَالَهُ الْقُدَوِيُّ ؛ لِأَنَّ تَسَمُّ التَّسَمِّ إِلَيْهِ لَمْ يَفْعَلْ تَقْبِيهِ لِعَارِضِ الصَّرُورَةِ ، وَالْعَارِضُ لَا تَفْعَلُ فِي الْفَوَائِدِ ، هَذَا مَا سَمِعَ بِهِ حَاطِرِي فِي هَذَا الْمَقَامِ .

قَالَ مُحَمَّدٌ فِي « الْأَصْلِ » فِي أَوَّلِ بَابِ التَّوَكُّلِ فِي الصَّرْفِ « إِرَادَ وَكَّلَ رَجُلٌ رَجُلًا ، وَدَفَعَ إِلَيْهِ عَشْرَةَ دِينَارٍ تَصَرَّفَهَا بِدِرَاهِمٍ ، فَهُوَ جَائِزٌ ، وَلَا يُفْسِدُ ذَلِكَ عَيْتَهُ رَسَّ الدَّائِمِ عَلَى الصَّرْفِ ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَدْرِمِ الْعُقْدَةَ ، إِنَّمَا وَلَّى الْعُقْدَةَ التَّوَكُّلَ ، وَإِذَا وَكَّلَ رَجُلًا بِصَرْفٍ لَهُ دِرَاهِمٌ ، وَوَكَّلَ آخَرَ رَجُلًا بِدِينَارٍ بِصَرْفِهَا ، فَتَنَفَّى الْوَكِيلَانِ وَتَصَارَفَا ، فَهُوَ حَائِزٌ ، وَلَا يُفْسِدُ ذَلِكَ عَيْتَهُ التَّوَكُّلُ »^(٢) إِلَى هَذَا لَفْظُ « الْأَصْلِ » .

وَقَالَ مُحَمَّدٌ فِي « الْأَصْلِ » فِي أَوَّلِ بَابِ التَّوَكُّلِ فِي التَّسَمِّ : « إِرَادَ وَكَّلَ الرَّجُلُ رَجُلًا أَنْ يُسَلِّمَ لَهُ عَشْرَةَ دِرَاهِمٍ فِي كُرٍّ جَنْطِيٍّ ، فَاسْتَلَمَ إِلَى رَجُلٍ ، وَاشْتَرَطَ ضَرْبًا مِنَ الْجَنْطِيَّةِ مَعْلُومًا رَاجِلًا مَعْلُومًا ، وَسَمَّى لِمَكَانٍ لَدِي يُوَفِّيهِ بِهِ وَكِيلًا مُسَمًى ، فَهُوَ [١٢١٤] حَائِزٌ ، وَلِلْوَكِيلِ أَنْ يَقْبِضَ الطَّعَامَ إِذَا حَلَّ .

وَلِذَا كَانَ لَوَكِيلٍ نَقْدَ الدَّرَاهِمِ مِنْ عِنْدِهِ ، وَنَمْ يَدْفَعُ لَهُ الَّذِي وَكَّلَهُ شَيْئًا ؛ فَهُوَ حَائِزٌ ، وَالطَّعَامُ لِلَّذِي وَكَّلَهُ ، وَالدَّرَاهِمُ دَيْنٌ لِلْوَكِيلِ عَلَى الْمُوَكَّلِ ، فَإِذَا قَبِضَ الْوَكِيلُ

(١) مضمون تخريجِهِ .

(٢) ينظر « الْأَصْلُ الْمَعْرُوفُ بِالسُّيُوطِ » ر ٢١٣ / طبعة وزارة الأوقاف المصرية

ومُرَادُهُ التَّوَكُّيلُ بِالْإِسْلَامِ دُونَ قَبُولِ السَّلَمِ ؛ لِأَنَّ دَلِيلَ لَا يَجُورُ ، فَإِنَّ التَّوَكُّيلَ
يَبِيعُ طَعَامًا فِي دَمَتِهِ عَلَى أَنْ يَكُونَ الثَّمَنُ لِعَبِيرَةٍ ، وَهَذَا لَا يَجُورُ .
فَإِنْ فَارَقَ الْوَكِيلُ صَاحِبَهُ قَبْلَ لِقَائِهِ ، بَطَلَ الْعَقْدُ ؛ لِوُجُودِ الْإِتْرَافِ مِنْ

غاية البيان

الطَّعَامِ ؛ فَلَهُ أَنْ يَخِيَسَهُ عَنْهُ حَتَّى تَقْبُضَ الدَّرَاهِمُ مِنَ الْمُوَكَّلِ وَيُسْتَوْفِيَهَا ^(١) . إِلَى
هَذَا لَفْظُ «الْأَصْلِ» .

قَوْلُهُ (وَمُرَادُهُ التَّوَكُّيلُ بِالْإِسْلَامِ) ، أَيُّ مُرَادُ الْقُدُورِيِّ بِالتَّوَكُّيلِ بِعَقْدِ
السَّلَمِ ، التَّوَكُّيلُ بِالْإِسْلَامِ ، بِمَعْنَى أَنْ الْمُرَادُ مِنَ التَّوَكُّيلِ بِعَقْدِ السَّلَمِ مِنْ حَيْثُ رُبَّ
السَّلَمِ دُونَ قَبُولِ السَّلَمِ ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ يَجُورُ ، وَهَذَا لَا يَجُورُ ؛ لِأَنَّهُ لَوْ صَحَّ التَّوَكُّيلُ ،
بِمُرَادِ أَنْ يَكُونَ لِمَبِيعَةٍ فِي دَمَتِهِ لَوَكِيلٍ عَلَيْهِ أَنْ يَكُونَ الثَّمَنُ لِعَبِيرَةٍ وَهَذَا الْمُوَكَّلُ ، وَهوَ
لَا يَجُورُ ؛ لِأَنَّ مَنْ بَاعَ بِذَلِكَ نَفْسِهِ مِنَ الْأَعْيَانِ عَلَى أَنْ يَكُونَ الثَّمَنُ لِعَبِيرَةٍ ؛ لَمْ يَجُزْ ،
فَكَذِبَتْ فِي الْإِدْيُونِ لَا يَجُورُ مَعْرُوفٌ عَلَى ذَلِكَ مُحَمَّدٌ فِي بَابِ الرِّكَالَةِ ^(٢) فِي السَّلَمِ .

نَقَالَ ^(٣) : «وَإِذَا وَكَّلَ الرَّجُلُ رَجُلًا أَنْ يَأْخُذَ بِهِ دَرَاهِمَ فِي طَعَامٍ ، فَأَخَذَ الْوَكِيلُ
دَرَاهِمَ فِي طَعَامٍ مُسَمًّى إِلَى أَجَلٍ مُسَمًّى ، ثُمَّ دَفَعَهَا إِلَى الَّذِي وَكَّلَهُ ، فَالطَّعَامُ عَلَى
الْوَكِيلِ ، وَثَمَنُ التَّوَكُّيلِ عَلَى الَّذِي وَكَّلَهُ دَرَاهِمُ قَرْضٍ ^(٤) » . إِنْ هَذَا لَفْظُ مُحَسَّنٍ ^(٥) .

وَلِمَعْنَى فِي بَطْلَانِ التَّوَكُّيلِ مَا قُلْنَا ، إِذَا بَطَلَ التَّوَكُّيلُ بَقِيَ لَوَكِيلٍ عَقْدًا لِعَبِيرَةٍ ،
فَقَدْ رَأَتْهُ الرِّسَالَةُ ، وَهِيَ سَلَّمَ إِلَى الْمُوَكَّلِ عَلَى وَجْهِ التَّمْيِيزِ ؛ كَمَا قَرَأْتَ عَلَيْهِ .

قَوْلُهُ : (فَإِنْ فَارَقَ الْوَكِيلُ صَاحِبَهُ قَبْلَ الْقَبْضِ) ، هَذَا لَفْظُ الْقُدُورِيِّ

(١) ينظر المصدر السابق [٣٠٤/١١]

(٢) وقع بالأصل «باب البيع» والمنت من «الم» ، «الم» ، «الم» ، «الم» ، «الم» ، «الم» ، «الم» .

(٣) أي: محمد بن الحسن ^(٤) .

(٤) ينظر «الأصل» المعروف بالمعروف لمحمد بن الحسن شيباني [١١٥]

غَيْرُ قَبْضٍ (وَلَا يُعْتَبَرُ مُفَارَقَةُ الْمُوَكَّلِ) ، لِأَنَّهُ لَيْسَ بِعَاقِدٍ وَالْمُسْتَحَقُّ بِالْعَقْدِ قَبْضٌ

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحَكَمِ

فِي «مَحْتَصَرِهِ» ، أَيُّ : إِنْ فَارَقَ الْوَكِيلُ بِعَقْدِ الصَّرْفِ وَاسْتَلِمَ صَاحِبَهُ الَّذِي عَقْدُ
مَعَهُ قَبْلَ الْقَبْضِ ، بَطَلَ الْعَقْدُ ؛ لِأَنَّهُ مِنْ شَرْطِ الصَّرْفِ وَاسْتَلِمَ قَبْضُ الْبَدَلِ فِي
الْمَجْلِسِ ، وَقَبْضُ اسْتِبْرَافِ حُقُوقِ الْعَقْدِ ، وَمِمَّا تَتَعَلَّقُ بِالْعَاقِدِ ، وَهُوَ الْوَكِيلُ

وَإِذَا وَجِدَ الْقَبْضُ مِنَ الْوَكِيلِ فِي الصَّرْفِ وَاسْتَلِمَ فِي الْمَجْلِسِ ؛ صَحَّ الْعَقْدُ
لِوُجُودِ الْقَبْضِ الْمُسْتَحَقِّ ، فَإِذَا خَصَّ لِفَارَقِ قَبْلَ الْقَبْضِ بَطَلَ الْعَقْدُ ؛ لِإِنِّهَا
اسْتِزْهَدٌ ، وَهُوَ الْقَبْضُ فِي الْمَجْلِسِ

وَلَا يُعْتَبَرُ مَفَارَقَةُ الْمُوَكَّلِ قَبْلَ الْقَبْضِ ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ بِعَاقِدٍ ، وَلَا يُشْبِهُ قَبْضُ
الْوَكِيلِ قَبْضَ الرَّسُولِ ؛ لِأَنَّهُ قَبْضُهُ بَعْدَ مَفَارَقَةِ الْمُزَيَّنِ لَا يُعْتَبَرُ ؛ لِأَنَّهُ حُقُوقُ الْعَقْدِ
لَا تَتَحَقَّقُ بِإِذْنِ رَسُولٍ ، فَقَبْضُهُ إِذَنْ لَا يَقَعُ عَنِ الْقَبْضِ الْمُسْتَحَقِّ ، فَيَقَعُ الْإِفْتِرَاقُ مِنْ
غَيْرِ قَبْضٍ ، فَيَبْطُلُ الْعَقْدُ

يُبَيِّنُ ذَلِكَ أَنَّ الرِّسَالَةَ بِالْعَقْدِ تَتَصَرَّفُ الْإِيجَابِ وَالْقَبُولِ الَّذِي هُوَ الْعَقْدُ ، وَلَا
تَتَصَرَّفُ غَيْرَ ذَلِكَ ، وَالْقَبْضُ خَارِجٌ عَنِ الْعَقْدِ ، فَلَا يَدْخُلُ تَحْتَ الرِّسَالَةِ ، ٢٩٠ و ١
قَبْضُ قَبْضِ الرَّسُولِ كَقَبْضِ غَيْرِهِ ، فَلَا يَقَعُ عَنْ ٢٩٣ و ٢ الْقَبْضِ الْمُسْتَحَقِّ ، وَهَذَا
مَعْنَى قَوْلِهِ (لِأَنَّ الرِّسَالَةَ فِي الْعَقْدِ لَا فِي الْقَبْضِ) .

وَهَذَا الَّذِي ذَكَرَهُ مِنْ بَطَالِ الْعَقْدِ بِمَفَارَقَةِ الْوَكِيلِ قَبْلَ الْقَبْضِ ، فِيمَا إِذْ كَانَ
الْمُوَكَّلُ غَائِبًا عَنْ مَجْلِسِ الْعَقْدِ ، وَأَمَّا إِذَا كَانَ حَاضِرًا فِي مَجْلِسِ الْعَقْدِ بِصِيرُ كَأَنَّ
الْمُوَكَّلَ صَارَفَهُ بِنَفْسِهِ ، فَلَا تُعْتَبَرُ مَفَارَقَةُ الْوَكِيلِ قَبْلَ الْقَبْضِ كَمَا ذَكَرَهُ الْإِمَامُ حَوَاقِمُ
رَدِّهِ .

قَوْلُهُ (وَالْمُسْتَحَقُّ بِالْعَقْدِ قَبْضٌ . . .)

العقد، وهو الوكيل، فيصح قبضه، وإن كان لا يفتق به الحقوق كالصبي والعبد المخجور، بخلاف الرسول؛ لأن الرسالة في العقد لا في القصد، وتقبل كلامه إلى المرسل فصار قبض الرسول قبض غير العاقد فلم يصح قال: قال، وإذا دفع الوكيل بالشراء الثمن من ماله، وقبض المبيع، فله أن

في غايه السبا

العقد^(١)، وهو الوكيل، فيصح قبضه، وإن كان لا يفتق به الحقوق كالصبي والعبد المخجور، يعني، أن قبض الوكيل يصح، وإن كان هو ممن لا يلزمه بهدء، كما إذا كان الوكيل صبيًا، أو عبداً مخجوراً؛ لأنه العاقد فيصح، بخلاف الرسول، حيث لا يُعتبر قبضه؛ لأنه أجيب عن العقد؛ إذ هو ليس بعاقد.

قوله: (بخلاف لرسول^(٢))، أي: الرسول في الصرف، والرسول في السلم.

وفي بعض نسخ «الهداية»: (بخلاف الرسول^(٣))، وهو يرتبط بقوله: (فيصح قبضه)، أي: يصح قبض الوكيل، بخلاف قبض الرسول؛ فإنه لا يصح قوله: (قال) وإذا دفع الوكيل بالشراء الثمن من ماله، وقبض المبيع، فله أن

(١) وقع بالأصل «العقد» بالعمت من: «ن»، «م»، «و»، «ج»، «ح»، «ض».

(٢) قد هو المذهب في نسخة التي بخط المؤلف من «الهداية» [٢، ج ٦٠ أ] مطبوع مكتبة فيصل الله أندي - تركيا. وفي نسخة الشافعي من «الهداية» [ق ٢٢٦] من مطبوع مكتبة فيصل الله أندي - تركيا. وفي نسخة الشافعي (المقرونة على أكمل النص الشافعي) من «الهداية» [ق ١٩٤ أ] مطبوع مكتبة فيصل الله أندي - تركيا. وفي نسخة مصر الله الحنفى من «الهداية» [ق ٢، ج ٦٠ أ] مطبوع مكتبة جامعة برستون - أمريكا (رسم الحفظ ٣٥٩٤).

(٣) قد وقع المطبوع من «الهداية» للمرحوماني [١٤٠، ٢]، وقد في نسخة لأوركاين من «الهداية» [ق ١٤٠] من مطبوع مكتبة فيصل الله أندي - تركيا. وفي نسخة القاسمي من «الهداية» [١٩٣] مطبوع مكتبة كوبريني فاضل أحمد باشا - تركيا. وفي نسخة القسطنطيني من «الهداية» [٢، ج ٦٣] من مطبوع مكتبة وني بيس أندي - تركيا.

يرجع به على الموكل ؛ لأنه انعقدت بينهم مبادلة حكمية ولهذا إذا احتلها في الثمن تخالفنا وترد الموكل بالعين على الوكيل وقد سلم المئسري للموكل من جهة الوكيل فيرجع عليه ؛ ولأن الحقوق لما كانت رجعة إليه وقد علمه الموكل يتكون ريب يدفعه من تايه.

فإن هلك المبيع في يده قتل حنسه ؛ هلك من مال الموكل ، ولم ينسقط الثمن ؛ لأن يده كيد الموكل ، فإذا لم يحسنه يصير الموكل فایضاً بيده.

غاية البيان

يرجع به على الموكل ، أي : قال القُدوري في «مختصره»^(١) ، وذلك لأن حقوق العبد تنفس بالعقد ، ودفع ثمن من حقوق العقد ، فيتعلق بالعقد ، وهو وكيل إذا كان مطعاً بالدفع كان مأدوماً من جهة الموكل ، فيرجع بما دفع على موكل ، ولأنه ثبت بين الوكيل والموكل مبادلة حكمية ، فصار الوكيل بشراء كلبائع من الموكل بالشراء ؛ لأن العلت يتقبل إس الوكيل أولاً ، ثم يتقبل منه إلى الموكل

والدليل على المبادلة : أن الوكيل والموكل إذا اخلفا في الثمن تعالفا ، والتخالف من خواص المبادلة ، ولهذا كان للموكل أن يرد المبيع على الوكيل بالشراء بالعين ، وله أن يرجع بثمنه بالعين إذا هلك عند الموكل ، وهذا مردي

قوله (يرجع عليه) ، أي : يرجع الوكيل على الموكل

قوله (إليه) ، أي : إلى الوكيل

قوله (فإن هلك المبيع في يده قتل حنسه) ، هلك من مال الموكل ، ولم ينسقط الثمن ، هذا لفظ القُدوري في «مختصره» ، وذلك لأن المبيع أمانة في يد الوكيل ، لأنه قبضه بموكل ، فليس على الأمير شيء ما لم يحدث منعا ، ولا بضمه ، كما إذا هكلت الأمانة في يد [١٦٦ ط/م] للمودع

وَلَهُ أَنْ يَخْسَهُ حَتَّى يَسْتَوْفِيَ أَشْمَنْ لِمَا نَسَّ أَنَّهُ يَمْتَرِلُهُ النَّائِغُ مِنَ الْمُوَكَّلِ.

﴿عَنْ أَبِي بَرٍّ﴾

قَوْلُهُ: (وَلَهُ أَنْ يَخْسَهُ حَتَّى يَسْتَوْفِيَ أَشْمَنْ)، وَهَذَا لَفْظُ الْقُثُورِيِّ^(١)، أَيُّ: يُوَكِّلُ حِسًّا لِمَتَّبِعٍ عَنِ الْمُوَكَّلِ لِإِسْتِيفَاءِ أَشْمَنْ، وَقَدْ زُفِرَ: لَيْسَ لِلْمُوَكَّلِ حَقُّ الْحِسِّ، فَإِذَا حَبَسَهُ صَارَ غَاصِبًا، وَدَعَتْ لِأَنَّ قَبْضَ الْوَكِيلِ كَقَبْضِ الْمُوَكَّلِ حَكْمًا، فَوَفَوْهُ الْمَتَّبِعُ فِي يَدِهِ كَوَقْفِهِ فِي يَدِ الْمُوَكَّلِ، فَيَصِيرُ الْوَكِيلُ كَأَنَّهُ سَلَّمَهُ إِلَى الْمُوَكَّلِ، فَوَظَّفَا سَلَّمَهُ إِلَيْهِ حَقِيقَةً سَقَطَ حَقُّ الْحِسِّ، فَكَمَا إِذَا سَلَّمَهُ حَكْمًا، وَلِأَنَّ الْوَكِيلَ أَمِينٌ أَلَّا تُرَى أَنَّهُ لَا يَصْعُقُ بِإِهْلَاقِ عَدُوِّهِ كَالْمُودِعِ، فَلَيْسَ لِلْأَمِينِ حَقُّ الْحِسِّ بَعْدَ الطَّلَبِ كَالْمُودِعِ.

وَلَمَّا: أَنَّ ابْتِدَالَ الْمَالِكِ إِلَى الْمُوَكَّلِ مِنْ جِهَةِ الْوَكِيلِ، فَصَارَ الْوَكِيلُ كَالنَّائِغِ مِنَ الْمُوَكَّلِ، ثُمَّ لِكَيْ يَحْتَجَّ حَقُّ الْحِسِّ لِإِسْتِيفَاءِ أَشْمَنْ، فَكَذَا الْوَكِيلُ، لِأَنَّهُ كَالنَّائِغِ قَالَ صَاحِبُ «الْمَذْهَبِ»: «لَمْ يَذْكُرْ مُحَمَّدٌ فِي شَيْءٍ مِنَ الْكُتُبِ أَنَّ الْوَكِيلَ إِذَا سَلَّمَ يَتَقَدَّرُ أَشْمَنْ وَسَامَحَهُ النَّائِغُ وَسَلَّمَهُ الْمَتَّبِعُ إِلَيْهِ، فَهَلْ لَهُ حَقُّ الْحِسِّ عَنِ الْمُوَكَّلِ إِلَى أَنْ يَسْتَوْفِيَ أَشْمَنْ؟»

لَمْ يَقُلْ: «لِحُكْمِي عَنِ الشَّيْخِ الْإِمَامِ شَمْسٍ لِأَثْنَةِ الْعُلَوَائِيِّ أَنَّ لَهُ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ حَقَّ الْحِسِّ لِلْمُوَكَّلِ لَيْسَ لِأَخْرَجٍ مَقْدَرًا، بَلْ لِأَخْلٍ يَتَّبِعُ حُكْمِي أَمَقْدَرُ بَيْنَ الْوَكِيلِ وَالْمُوَكَّلِ، وَهَذَا الْمَعْنَى لَا يَخْتَلِفُ بَعْدَ اسْتِدْلَالِهِ وَقِيلَهُ».

قُلْتُ: هَذَا كَلَامٌ عَجَبٌ مِنْ صَاحِبِ «الْمَذْهَبِ»^(٢)، وَكَيْفَ حَقَمِي عَلَيْهِ هَذَا وَقَدْ صَرَّحَ مُحَمَّدٌ فِي «الْأَصْلِ» فِي بَابِ الْوَكَاةِ^(٣) بِالشَّرَاهِ فَقَالَ [٢٠١١] - [٢٠١٢] «وَيَا

(١) المصدر السابق.

(٢) من تكامل بين الإمام عزيز بن الأنباري عن صاحب المذهب، رَوَاهُ عَلَيْهِ سَطْرُ وَفَتْحُ الْعَدِيدِ.

[٣٩، ٨]

(٣) أي: من باب الوكالة كَذَا جَاءَ فِي حَاشِيَةِ: ٤٠٥.

وَقَالَ زُفَرٌ: بَشَرٌ لَهُ ذَنْبٌ، لِأَنَّ الْمُؤَكَّلَ صَارَ قَبْضًا بِيَدِهِ فَكَانَتْ سَلَمَةُ إِلَيْهِ
فَسَقَطَ حَقُّ الْحَسَنِ، قُلْتُ: هَذَا لَا يُفَكِّرُ لِنَحْرُورِ عَنْهُ، فَلَا يَكُونُ رَاضِيًا بِسُقُوطِ
حَقِّهِ فِي الْحَسَنِ، عَنِ أَنَّ قَبْضَهُ مَوْضُوفٌ فَفَعَلَ الْمُؤَكَّلُ إِنْ سَمِيَ يَحْبِسُهُ وَلَتَفْسِهِ عِنْدَ
حَسَبِهِ

﴿عنه بيان﴾

وَكُلُّ الرَّحُلِ رَجُلًا أَنْ يَشْتَرِيَ لَهُ عَدَدًا بِأَلْبٍ دَرَاهِمَ بَعِثْتُهُ، فَاشْتَرَاهُ الْوَكِيلُ وَقَبْضَهُ،
بَطَلِ الْآمِرُ أَحَدَ الْعَبِيدِ مِنَ الْوَكِيلِ، وَأَبَى الْوَكِيلُ أَنْ يَذْفَعَهُ، فَبُيُوعُ كَسَ أَنْ يَمْنَعَهُ ذَلِكَ
حَتَّى يَشْتَرِيهِ الشَّمْسُ فِي هَوْدٍ أَبِي حَبِيقَةَ، وَإِنْ كَانَ الْوَكِيلُ تَمَدَّ الشَّمْسُ أَوْ لَمْ يَقْضِ مَهْرُ
سَوَاءٌ^(١) إِنْ هَذَا لَفْظٌ مُحْكَمٌ فِي «الْأَصْلِ».

وَقَالَ فِي «الْعَتَاوِيِّ الصَّعْرِيِّ» «لَوْ كَيْسُ بِالْشَّرِّ إِذَا اشْتَرَى بِأَسْهَيْتَةٍ، فَحُلُّ
عَلَيْهِ اشْتَرَى سَوِيَّةً، لَا يَحُلُّ عَلَى الْآمِرِ»^(٢)، وَقُلْتُ عَنْ بَابِ لَوْ كَالَةِ بِالْشَّرِّ مِنْ
وَكَلَّةٍ «الْكافي».

قَوْلُهُ: (هَذَا لَا يُفَكِّرُ لِنَحْرُورِ عَنْهُ، فَلَا يَكُونُ رَاضِيًا بِسُقُوطِ حَقِّهِ فِي الْحَسَنِ)،
بِعْنِي لَا يُخْتَلُ قَبْضُ الْوَكِيلِ كَقَبْضِ الْمُؤَكَّلِ فِي إِسْقَاطِ الْحَسَنِ، لِأَنَّ قَبْضَ الْوَكِيلِ
لَا يُفَكِّرُ لِاحْتِرَازِ عَنْهُ، لِأَنَّهُ لَا يَتَوَسَّلُ إِلَى حَقِّهِ فِي الْحَسَنِ إِلَّا بِاقْتِصَافٍ، فَتَمَّ يَحْمِلُ
الْوَكِيلُ بِمَجْرُودِ الْقَبْضِ رَاضِيًا بِسُقُوطِ حَقِّهِ، لِأَنَّ سُقُوطَهُ بِاعْتِبَارِ الرِّضَا، وَلَمْ يُوجَدْ
الرِّضَا لِأَنَّهُ كَالْمُلْحَقِ فِي الْقَبْضِ مَا قَبَا

وَطَرِيقُ آخَرٍ هَذَا فِي جَوَابِ زُفَرٍ: أَنَّ الْأَمْرَ مُتَرَدِّدٌ فِي (١) وَ (٢) مِمَّا الْقَبْضُ بَيْنَ أَنْ
يَقَعَ لِلْوَكِيلِ أَوْ لِلْمُؤَكَّلِ، فَإِنْ سَمِيَ حَسَبَهُ لَوْ كَسَ عَنِ الْمُؤَكَّلِ بَعْدَ اقْتِصَافٍ، وَقَعَ الْقَبْضُ
لِلْمُؤَكَّلِ، وَإِنْ حَسَبَهُ وَقَعَ لِلْوَكِيلِ لَا لِلْمُؤَكَّلِ، فَلَمْ يُعْتَرِ الْمُؤَكَّلُ قَابِضًا بِقَبْضِ وَكَيْلِهِ،
لِأَنَّهُ تَبَيَّنَ بَعْدَ الْحَسَنِ أَنَّ قَبْضَهُ مَا كَانَ لِأَخِي مُؤَكَّلِهِ، بَلْ كَانَ عَدِمًا فِي الْقَبْضِ لِأَخِي

(١) بَطْنُ ١٠ لَاحِظِ الْمَعْنَى [٢٨٧ ١] طَبْعَةُ وَرَارَةِ لِأَوَقَاتِ مَقْطُوعَةٍ

(٢) يَطْرُقُ «الْعَتَاوِيُّ الصَّعْرِيُّ» بِالنَّصْرِ الشَّهِيدِ [١٦٧ ١٦٨]

بِهَمَّا أَنَّهُ بِقِرْلَةِ ابْنِ بَيْعٍ مِثْلَ فَكْرِ حَبْسِهِ لِاسْتِيفَاءِ لُحْمٍ قَيْسُطُ بَهْلَاكِه
وَلِأَبِي يُوسُفَ أَنَّهُ مَضْمُونٌ بِبَيْعٍ بِاسْتِيفَاءِ بَعْدَ أَنْ لَمْ يَكُنْ وَهُوَ الرَّهْنُ بَعْدَهُ
بِحِلَافِ الْبَيْعِ، لِأَنَّ الْبَيْعَ يَنْقُضُ بَهْلَاكِه وَهَذَا لَا يَنْقُضُ أَصْلُ الْبَيْعِ

﴿بَعْدَ بَيْعٍ﴾

نَصَارَ بِالْحَبْسِ غَاصِبًا ١.

ولما: أَنَّ التَّوَكِيلَ كَالْبَيْعِ مِنَ التَّوَكُّلِ، لِأَنَّ لِمَنْتَ اسْتَقْلَالَ التَّوَكُّلِ مِنْ حَبْسِهِ، ثُمَّ
لِتَوَكُّلٍ قَدْ عَثَرَ حَقُّ التَّوَكُّلِ فِي الْمَشْتَرَى، حَيْثُ اشْتَرَاهُ لَهُ، فَوَحَتْ عَلَى التَّوَكُّلِ
أَنْتَ أَنْ يُعَيَّنَ حَقُّ التَّوَكُّلِ فِي لُحْمٍ بِالتَّسْلِيمِ إِلَيْهِ، فَكَانَ حَبْسُهُ لِاسْتِيفَاءِ لُحْمٍ
بِحَقِّهِ، فَلَمْ يَكُنْ عَاصًا.

ثُمَّ قَالَ أَبُو يُونُسَ، إِنَّ مَضْمُونًا صَعَابَ الرَّهْنِ، حَتَّى يَوْكَانَ فِيهِ وَهْدٌ بِاشْتَرَى
سَقَطَ، وَلَا يُوجِبُ بِالْفُضْلِ.

وَقَالَ مُحَمَّدٌ: مَضْمُونٌ صَعَابَ الْبَيْعِ، وَإِذَا هُنَا سَقَطَ كُلُّ الشُّمْرِ، لِأَنَّ
التَّوَكُّلَ كَالْبَيْعِ

وَجْهٌ قَوْلِ أَبِي يُونُسَ أَنَّهُ يَسَّرَ بِبَيْعٍ حَقِيقَةٍ، لِأَنَّ الْبَيْعَ يَنْقُضُ بِبَيْعٍ
عَلَى التَّوَكُّلِ، وَهُوَ الشُّمْرُ، وَهُوَ الرَّهْنُ بَعْدَهُ، لِأَنَّ الرَّهْنُ هُوَ الْحَبْسُ بِالْبَيْعِ.

قال [١٧٧] صاحب «الهداية» في تعليق أبي يوسف: (مَضْمُونٌ) [١٧٨]
 بِالْحَبْسِ بَعْدَ أَنْ لَمْ يَكُنْ، أَيْ: بَعْدَ أَنْ لَمْ يَكُنْ مَضْمُونًا فَكَانَ الرَّهْنُ، وَلَيْسَ الْبَيْعُ
كَذَلِكَ، لِأَنَّ الْبَيْعَ مَضْمُونٌ بِاشْتَرَى ابْتِدَاءً، لَا بِوَسْطَةِ الْحَبْسِ، فَلَمْ يَكُنْ كَهَلَاكِ
الْبَيْعِ، لِأَنَّ الْبَيْعَ يَنْقُضُ كَمَّةً، بِحِلَافِ مَا سَمِعْنَا فِيهِ

(١) قال في «التصحيح» ورجح ديبها في الهداية، برأيه المحمدي والشمي والموصفي ورجح
شريعته بطر الجائع الكبير [ص ٣٢١]، «محضر اختلاف العلماء» [٤، ٨٦]، «المرط»
[١٩، ٦١]، «الذبيح الصالح» [٥، ٤٢]، «ميسر الحفاظ» [٢، ٢٦١، ٢٦٢]، «التصحيح
المجيب» [ص ٢٧٤]، «البحر الرائق» [٧، ١٥٦]، «حاشية زبد عيون الأحرار» [٧، ٣١٩]

فلما: ينقسخ في حق المؤكل والموكل، كما إذا ردة لموكل بعين ورصي الوكيل به.

قال: وإذا وكله بشراء عشرة أرطال لحم بدرهم، فاشترى عشرين أرطال بدرهم من لحم يباع منه عشرة أرطال بدرهم، لزم الموكل منه عشرة أرطال بضع درهم عند أبي حنيفة.

باب البيع

فأجاب عنه صاحب «الهداية» وقال: (ينقسخ ما أنصأ بين المؤكل والوكيل، كما إذا ردة على الوكيل باعني، ورصي هو بذلك، فإنه يصير لموكل)، وهذه المسألة عن أبي يوسف؛ لأنه لا يفرق بين هلاك المبيع قبل القبض في يد البائع، وبين هلاكه في يد الوكيل بالشراء بعد خيبه عن المؤكل لاستيفاء الثمن.

ففي الأول ينقسخ البيع، وفي الثاني لا، وينقح البيع بين الوكيل والموكل بالرّد بعين لا بدل على انصائه إذا هلك في يد الوكيل، محرّخ الجواز عن موضع الشراء.

ثم تمرة لجلال تظهر فيما إذا كان الثمن خمسة عشر مثلاً، وقيمة المبيع عشرة، فعند أبي يوسف: يرجع الوكيل على الموكل بالعصل، وهو الخمسة، ويظهر فائدة ضمان العصب في عكس هذا، وهو أن تكون قيمة المبيع خمسة عشر، والثمن عشرة، يرجع الموكل على الوكيل بخمسة، فعند زفر يرجع الموكل على الوكيل بالخمسة، وعلى قول محمد لا يتفاوت أحد من أن يكون الثمن كبيراً أو قليلاً، لأنه لا يقطع بهلاك المبيع، [أو] لا يجب شيء أصلاً.

نونه (وإذا وكله بشراء عشرة أرطال لحم بدرهم، فاشترى عشرين أرطال بدرهم من لحم يباع منه عشرة أرطال بدرهم، لزم الموكل منه عشرة أرطال بضع درهم عند أبي حنيفة).

وقالوا يلزمه العشرون.

ودكر في بعض نسخ شيخ قور محمد مع قول أبي خبيبة ومحمد لم يذكر
الخلافا في الأصل. لأبي يوسف أنه أمره بصرف الدرهم في اللحم وظن أن
سعة عشرة أطلال، فإن اشترى بعشرين فقد زاده حيرا وصار كذا وكذا

عنه

وقالوا يلزمه العشرون. وهذا لفظ القُدوري في «مختصره»^(١).

قال صاحب «الهداية». (ودكر في بعض النسخ قول محمد مع قول أبي
خبيبة)، أي: ذكر في بعض نسخ «مختصر القُدوري»^(٢).

ثم قال صاحب «الهداية»: (ومحمد لم يذكر الخلاف في «الأصل») وهذا
لأن محمدا قال في «الأصل» في أحزاب الوكالة في الشراء: «وإذا وكَّنه أن يشتري
له عشرة أطلال لحم بدرهم؛ لزم الأمر بها عشرة بنصف درهم، وكان يلزمه عشرة
أطلال بنصف درهم»^(٣) إلى هنا لفظ «الأصل»، ولم يذكر الخلاف كما ترى.

وجه قول أبي يوسف، أن النبي ﷺ وكل عذرة لبارقي لبشرى له ضحية،

(١) قال في «التصحيح» وقد مشى على قول الإمام النسفي وأبيهما يطر «يدفع الصانع»
[٣٠٦]، «الأخضر» [١٦١٢]، «بني الحقائق» [٢٦٢٤]، «الحاية» [١٢٨]، «سورة»
«سيرة» [٣٨١]، «كلمة لبحر ترائي» [١٥٨٨]، «التصحيح» [ص ٢٧٥]، «رد المحتار»
[٥١٧، ٥]، «اللب» [١٤٩/٢]

(٢) ينظر: «مختصر القُدوري» (ص ١١٧).

(٣) لم يطر بهذا الخلاف في شيء من نسخ «مختصر القُدوري» التي بين أيدي، ولا وحده في
شرح حاشية إمامنا، وأبو نصر الأفعى، والكافوري، وبهاء الدين الأنحاصي، وكلها مخطوطة، ولا
في «الجوهرة البيرة شرح القُدوري» للحمادي [٣٠٨١]، ولا كتاب في شرح لكتاب «سيرة»
[٤٨٢]، ولا في «حلاصه» لأن شرح القُدوري لعدم يبين القُدوري [٥٠٠].

ثم رأيت أن يرحم الله هدي قد أشير إلى هذا الخلاف في «المجتبى شرح مختصر القُدوري»
[١٩٥] ب مخطوط مكتبة فيصل لله هدي - بركي (رقم الحفظ ٨٠٨).

(٤) سطر «الأصل» معروف بالمسودة [١/٢٩٣] طبعة ورادة الأوقات انقطعه.

قال: ولو وكنه شراء شيء بعينه، فليس له أن يشتريه لنفسه، لأنه يؤذي
إلى تغريب الأمر حيث اعتمد عليه ولأن بيعه عزل نفسه ولا يملكه على ما قيل

في غاية لسان

يشتري (٢) ١٩٥٠ بصدور غيره لنفسه.

ألا ترى أنه لو قال: اشتري نفسك عداً مدراهمي حاراً، وبجلاصاً، إذا اشتري
عشرين رطلاً من اللحم من ستم يباع عشرون رطلاً منه مدراً، حيث يلزم لجميع
عني للمأمور، وهو لو قيل لا لئدق، لأنه حالف، لأن لموكل أمره بشراء
لشخص، لا المهرول، وهد مهرول

وقال في «شرح لأقطع»: «إن أمره أن يشتري عداً بعينه، واشتري به عدي
يسوي كل واحد منهما مئة عن أبي حنيفة أنه لا يرم لأمر واحد منهما»،
ونقله عن «المصنف»

ودكر في «النتحة» وقد إذا أمره أن يشتري له ثوباً هروياً بعشرة، واشتري له
هروياً بعشرة، وكل واحد منهما يساوي عشرة، فإن أبو حنيفة لا يجوز البيع في
واحد منهما؛ لأن لا أدري أيهما أعطي بجسته من العشرة؛ لأن الحقيقة لا تعرف
إلا بالخبر والطن» ونقله عن «المصنف»^(١)

قوله: (ولو وكنه شراء شيء بعينه، فليس له أن يشتريه لنفسه)،
وهذا لفظ القنوري في «مختصره»^(٢)، وذلك لأنه يرم في العذر بالمسلم، وهو
حرام، ولأنه لو صح شراءه لنفسه، يلزم حراجه نفسه عن الوكالة بغير علم لموكل،
فلا يجوز ذلك؛ لأنه فتح عقد، فلا يصح من غير علم صاحبه كسائر العقود، فإد

(١) سطر الشرح مختصر بقنوري، لأقطع [ق ٣٦٦]

(٢) ينظر «نتحة الصاوي» لبرهان الدين الصاوي [١/١٤٩] مخطوط مكتبه ولي لدين أمدي مري
(رقم الحفظ: ١٤١٩)

(٣) ينظر «مختصر القنوري» [ص ١١٧].

لَا يَمْتَحِضِرُ مِنَ الْمُوَكَّلِ ، فَلَوْ كَانَ الشَّرْهُ مُسَمًّى ، فاشترى بخلاف جسده ، أو
لَمْ يَكُنْ مُسَمًّى

تتممة الفتاوى

لَمْ يَصَحَّ عَزْلُهُ بِنَفْسِهِ عَنِ الْوَكَالَةِ ، يَقَعُ شِرَاؤُهُ لِلْمُوَكَّلِ حَيْثُ لَمْ يَقَعْ لِنَفْسِهِ .

قَالَ فِي «تَمَمَةِ الْفَتَاوَى» : «الْوَكِيلُ بِشَرَاءِ شَيْءٍ بَعِيْهِ بِأَنْ اشْتَرَى لِنَفْسِهِ بِنَفْسِهِ ؛
لَا يَصَحُّ ، سِوَا مَا بَوَى عِنْدَ الْعَقْدِ الشَّرْهُ لِنَفْسِهِ ، أَوْ صَرَخَ بِأَنْ هَذَا ، اشْهَدُوا أَمِي قَبْدِ
اشْتَرَيْتُ لِنَفْسِي ؛ [لَا يَصَحُّ] ، إِلَّا إِذَا خَالَفَ فِي الشَّرْهِ لَإِلَى حَيْرٍ ، أَوْ إِلَى جَسَدٍ
غَيْرِ الَّذِي سَمَّاهُ الْمُوَكَّلُ ، وَإِذَا وَكَّلَ غَيْرَهُ بِاشْتَرَاءٍ ، فاشْتَرَى لَهُ ، يَصَحُّ»

وَقَالَ فِي «التَّمَمَةِ» : «هَذَا إِذَا كَانَ الْمُوَكَّلُ عَائِلًا ، فَإِنْ كَانَ حَاضِرًا وَصَرَخَ
بِالشَّرَاءِ بِنَفْسِهِ ، يَصِيرُ مُشْتَرِيًا لِنَفْسِهِ» (١)

وَأَمَّا فِي وَقْعِ اشْتِرَاءِ الْوَكِيلِ أَنَّهُ خَالَفَ أَمْرَ الْأَمْرِ ، فَقَدْ الشَّرَاءُ عَلَى
نَفْسِ الْوَكِيلِ ، وَإِذَا صَرَخَ بِالشَّرَاءِ لِنَفْسِهِ ، فَقَدْ عَزَلَ نَفْسَهُ ، وَلَكِنْ عَزْلُهُ بِنَفْسِهِ إِنَّمَا
يَصَحُّ إِذَا كَانَ يَعْلَمُ مِنَ الْمُوَكَّلِ ، فَأَمَّا فِي غَيْرِهِ فَلَا .

وهذا بخلاف الوكيل بكساح امرأة يبيعها إذا تزوجها لنفسه ببيع يَصَحُّ ،
والفرق بين الوكيل بكساح امرأة يبيعها وبين الوكيل بشراء شيء ببيعته ما قال محمّد
في أَرْلِ سَابِ الْوَكَالَةِ فِي الْكُسَاحِ : إِنَّ الْوَكِيلَ هُوَ الْمُشْتَرِي ، فَقَدْ يَكُونُ مُشْتَرِيًا لِنَفْسِهِ
وَمُشْتَرِيًا لغيره ، وَإِذَا زَوَّجَ الْوَكِيلُ امْرَأَةً ، لَمْ يَكُنِ الْوَكِيلُ هُوَ الْمُتَزَوِّجُ ، وَإِذَا تَزَوَّجَ
الْوَكِيلُ لِنَفْسِهِ ؛ لَمْ يَجُزْ أَنْ يَقُولَ : إِنَّهُ زَوَّجَ فَلَانًا ، وَأَمَّا تَزَوُّجُ هُوَ

قَوْلُهُ : (فَلَوْ كَانَ الشَّرْهُ مُسَمًّى ، فاشترى بخلاف جسده ، أو لَمْ يَكُنْ مُسَمًّى

(١) ما من المصنفين زيادة من (٤) و (٥) بعبارة في (تممة الفتاوى) لمرحوم الدين البحاري
[١٤٩٠] مخطوط مكتبة دبي الدين أسدي - ترك (رقم الحفظ ١٤٩٠)

(٢) ينظر: (تممة الفتاوى) لمرحوم الدين البحاري [١٤٩٠] مخطوط مكتبة دبي الدين أسدي - ترك
(رقم الحفظ ١٤٩٠)

قال عليه السلام: هَذِهِ الْمَشَانَةُ عَلَى وَجْهِهِ، إِنْ أَضَافَ، لَعَقْدَ إِلَى دَرَاهِمٍ لَا مِرْكَانَ

وَعَلَى سَبِيلِ

ثُمَّ نَقَدَ، مِنْ نَقْدٍ مِنْ دَرَاهِمٍ لِمُوكَلِّ بِمَعِ الشَّرَاءِ لِلْمُوكَلِّ، وَإِنْ نَقَدَ مِنْ دَرَاهِمٍ
الْمُوكَلِّ، يَقَعُ لَشُرَاءِ الْمُوكَلِّ

وهذا معنى قوله: (لَا فِيهِ تَفْصِيلًا)، أَي لَأَنَّهُ عَلَى نَقْدِ الدَّرَاهِمِ بَعْدَ الشَّرَاءِ
مُطْلَقٌ تَمَصُّلاً، وَهُوَ هَذَا الَّذِي ذَكَرْنَاهُ، وَهِيَ خِلَافُ آيَةٍ، لَأَنَّهُمَا إِذَا تَوَافَقَا عَلَى
أَنَّهُ لَمْ يَخْصُرْهُ الَّتِي، بِمَعِ الشَّرَاءِ لَمْ يَقَعِ النَقْدُ مِنْ دَرَاهِمِهِ، وَكَيْلًا كَانَ أَوْ مُوكَلًّا
عِنْدَ أَبِي يُونُسَ، وَعِنْدَ مُحَقِّقِي التَّوَكُّلِ، سَوَاءٌ كَانَ النَقْدُ مِنْ دَرَاهِمِهِ أَوْ لَا

وهذا الَّذِي ذَكَرَهُ لِقُدُورِي فِي «مَخْتَصَرِهِ» لَا تَدْقِ، وَلَفْظُهُ مُطْلَقٌ غَيْرُ مُقَيَّدٍ
عَنِ قَيْدِ الْإِصَافَةِ إِلَى دَرَاهِمِ الْأَمْرِ مِنْ وَقْتِ [١٤٩٠م] الشَّرَاءِ، وَغَيْرُ عَدَمِ الْإِصَافَةِ،
فَيُخْتَلُ الْمُطْلَقُ عَلَى هَذَا الْمُقَيَّدِ، وَهُوَ مَا إِذَا أَضَافَهُ وَقْتُ الشَّرَاءِ إِلَى دَرَاهِمِ الْأَمْرِ
بِدَلَالَةِ الْإِجْمَاعِ؛ لِأَنَّهُ لَا خِلَافَ فِي صَوْرَةِ الْإِصَافَةِ وَقْتُ الشَّرَاءِ إِلَى دَرَاهِمِ الْأَمْرِ؛
لَأَنَّهُ الشَّرَاءُ يَقَعُ لِمُوكَلِّ فِي صَوْرَةِ الْإِصَافَةِ إِلَى دَرَاهِمِهِ، حَتَّى لِحَالِ التَّوَكُّلِ عَلَى
مَا يَحِلُّ لَهُ شَرْعًا، لِأَنَّهُ نَوْقُ الشَّرَاءِ لِلْمُوكَلِّ مَعَ إِصَافَةِ الشَّرَاءِ إِلَى دَرَاهِمِ الْمُوكَلِّ،
يَلِزُّ أَنْ يَكُونَ التَّوَكُّلُ عَاصِبًا بِدَرَاهِمِ الْمُوكَلِّ، وَالْعَصْبُ حَرَامٌ لَا يَلِزُّ بِحَالِ
الْمُسْلِمِ، أَوْ حَتَّى لِحَالِ التَّوَكُّلِ عَلَى مَا جُزِيَ فِي عَادَاتِ الْمُسْلِمِينَ؛ لِأَنَّ الْعَادَةَ
أَنْ يَقَعَ الْعَقْدُ لِصَاحِبِ الدَّرَاهِمِ إِذَا أُصِيبَ الْعَقْدُ إِلَى دَرَاهِمِ مُعَيَّنَةٍ.

وَالْوَجْهُ الثَّانِي أَنْ يُصِيبَ التَّوَكُّلُ الْعَقْدَ إِلَى دَرَاهِمِ نَفْسِهِ، فَيَقَعَ الْعَقْدُ لَهُ؛ لِأَنَّهُ
يُسْتَكْرَرُ عَادَةً أَنْ يَقَعَ الشَّرَاءُ إِلَى الْمُوكَلِّ مَعَ إِصَافَةِ الشَّرَاءِ إِلَى دَرَاهِمِ [٢٩٦٠م] التَّوَكُّلِ
وَالْوَجْهُ الثَّلَاثُ: أَنْ يَشْتَرِيَ مُطْلَقًا مِنْ غَيْرِ إِصَافَةٍ إِلَى دَرَاهِمِ أَحَدٍ، فَيَنْظُرُ هَلْ
نَوَى وَقْتُ الشَّرَاءِ أَمْ لَا؟ فَإِنْ شَرَى بِشَيْءٍ الْمُوكَلِّ، فَالشَّرَاءُ لَهُ، وَإِنْ اشْتَرَى بِشَيْءٍ
نَفْسِهِ، فَالشَّرَاءُ لِلْمُوكَلِّ، لِأَنَّهُ لَهُ أَنْ يَفْعَلَ بِنَفْسِهِ أَصَالَةً، أَوْ لَعِيرَةً وَكَأَلَةً، لِأَنَّ الْمَأْمُورَ

بأنه وهو المراد عندي بقوله أو يشتريه بمال الموكّل ذوق الشك من ماله.

في باب التوبة بالسبع وشره

ع غير متعيّن، فكأنّ نيّته مفسّرة؛ لأنّ عليك تتعلّق إلى الموكّل من جهة لم كلّ،
مداً إذا لم يؤخذ التكاديب.

أما إذا وجد فقال الموكّل: «شتره لي»، وقال الوكيل: «شترته نفسي»، يحكم
العقد انعقاداً، حملاً بماله على ما يحلّ به شرعاً، أو بماله عادةً، وهذا هو المراد
بقوله: (على ما ذكرنا).

والوجه الآخر: إذا توافق على أنه لم يحضره العقد، ففي خلاف بين أبي
يوسف ومحمد، قال أبو يوسف: يحكم العقد، وقال محمد: هو للوكيل، لأن
الأصل في عمل كل حرّ أن يبيع به، لا إذا قام الدليل على خلافه، ولم يثبت لأنه
لم يثبت إلى دراهم الأمر، ولم يثبت ذلك. فوقع العقد للوكيل.

وجه قول أبي يوسف أن شراءه فسخ، يحتمل الأمرين جميعاً، وقوعه
للموكّل، أو للوكيل، فكان الأمر موقوفاً إلى أن يوجد العقد؛ لأنه يصلح ثبوتاً
كما في حاية التكاديب - على أن فيه حتم حال الوكيل على الصلاح؛ لأنه لا
يلزم أن يكون غاصباً دراهم الغير.

فإن قلت: كيف قُسم به أصاف العقد إلى دراهم الأمر يبيع الشراء به، وإن
أصافه الوكيل إلى دراهم نصيبه يبيع الشراء به، والله أعلم بالصواب ولا
تعيّن في العقود والسوحيّ عند، فكانت الإصافه وعدم الإصافه سواء.

قلت: لا نسلم أنها لا تعيّن مطلقاً، بل تتعلّق في الوكالات، وهو صريح
صاحب «الهداية» في أواخر هذا الفصل في تعليل قول أبي حنيفة، ومسجعيء سام
ليان قسمة إن شاء الله تعالى.

ولهذا إذا هلك في يد الوكيل: ينسب الوكالة، أو يقول: لا نريد سعيها

لأن فيه تفصيلاً وخلافاً، وهذا بالإجماع وهو مطلق وإن أضافه إلى ذرهم
نفسه كان بنفسه حملاً لخاله على ما يحل له شرعاً أو بفعله عادة بد الشراء
لنفسه بإضافة العقد إلى ذراهم غيره؛ فنسكتل شرعاً وعرفاً، وإن أضافه إلى
ذراهم مطلقاً، فإن نواها للأمر فهو للأمر، وإن نواها بنفسه فلنفسه؛ لأن له أن

عقده بغيره

يعلق الشراء بعينه على وجهي تكون مفسحة لا محالة، بل تريد تفيد الزكاة
بها، فإذا تفيدت الزكاة بها حتى إذا عذكت قبل لشراء بطلت الزكاة؛ صلحت
الإضافة إلى أحدهم فعينه لو وقع العقد منه

قوله: (لأن فيه تفصيلاً وخلافاً)، أي: في استبعاد عقد الشراء مطلقاً

أراد بالتفصيل صورة لتكادب والتوافق، ففي لتكادب تحكّم العقد اتفاقاً،
وفي التوافق على عدم التمسك تحكّم العقد عند أبي يوسف، وعند محمد؛ هو
لبيكيل، وقد مر بيانه أفاً.

قوله (وهذا بالإجماع)، أي: الذي ذكره لعددي، أر ديه: وقوع الشراء
لبيكيل بالاتفاق إذا اشترى مال المؤكل، وهذا مر بيانه

قوله: (وهو مطلق)، أي: الذي ذكره العددي مطلق لا تفصيل فيه.

قوله (حملاً لخاله على ما يحل له شرعاً)، دليل قوله (إن أضافه العقد
إلى ذراهم الأمر، كان للأمر)

قوله (أو بفعله عادة)، عطف على قوله: (يجل له شرعاً)، وهو دليل قوله
(وإن أضافه إلى ذراهم نفسه؛ كان بنفسه).

قوله: (بد الشراء بنفسه بإضافه لعقد إلى ذراهم غيره؛ فنسكتل شرعاً
وعرفاً)، هذا تعبد بقوله (على ما يحل له شرعاً)

قَالَ: وَمِنْ أَمْرِ رَجُلًا بِشُرَاءِ عَبْدٍ بِأَلْفٍ، فَقَالَ: قَدْ فَعَلْتُ وَمَاتَ عِنْدِي.
وَقَالَ لِأَمِيرٍ: اشْتَرَيْتَهُ بِنَفْسِكَ، فَالْقَوْلُ قَوْلُ الْأَمِيرِ، فَإِنْ كَانَ دَفَعَ إِلَيْهِ الْأَلْفَ

﴿وَقَالَ أَبُو يُونُسَ﴾

عَبْدٌ، صَامِعٌ لِمَنْ دَرَاهِمَ أَحَدٍ، فَإِنْ نَوَى لِنَفْسِهِ لِلْمُؤْكَلِ كَانَ لَهُ، وَإِنْ نَوَى لِنَفْسِهِ كَانَ
لِنَفْسِهِ، وَإِنْ نَكَاذَ يُخَكِّمُ الْقُدُّ، وَإِنْ تَوَافَقَ عَلَى أَنَّهُ لَمْ يَحْضُرْهُ اسْتَبَدَّ كَانَ اسْتَبَدَّ
لِلزَّكِيِّ عَبْدَ مُحَمَّدٍ.

وَقَالَ أَبُو يُونُسَ: يُخَكِّمُ اسْتَدُّ، مَعْنَى دَرَاهِمَ إِلَيْهَا مَعْدُ لَهُ.

لَمْ أَعْلَمْ: أَنَّ الْأَصْلَ أَنْ يَذْكُرَ مَسْأَلَةَ الزَّكِيِّ بِالسَّئِمِ أَوَّلًا ثُمَّ يَقُولُ: وَالزَّكِيُّ
بِالشُّرَاءِ عَنِ هَذِهِ لَوْجُوهُ، لِأَنَّ مُحَمَّدًا عليه السلام ذَكَرَ فِي «الْأَصْلِ» مَسْأَلَةَ الزَّكِيِّ بِالسَّئِمِ،
وَلَمْ يَذْكُرِ الْوَكِيلَ بِالشُّرَاءِ، بَلَّا أَنْ صَاحِبَ «الْهِدَايَةِ» لَمَّا كَانَ مُتَرَمِّمًا لِلْجَمْعِ بَيْنَ
مَسَائِلِ «الْجَامِعِ الصَّغِيرِ»، وَ«مَخْتَصَرِ الْقُدُورِيِّ»: شَرَعَ فِي بَيَانِ مَسْأَلَةِ الْقُدُورِيِّ،
فَلَمَّا فَرَعَ عَنْ ذَلِكَ؛ ذَكَرَ مَا ذَكَرَهُ مُحَمَّدٌ أَيْضًا بِسَبِيلِ الْإِخْتِصَارِ، حَيْثُ قَالَ: (عَنِ
هَذِهِ الْوُجُوهِ). فَلَمَّا لَمْ يَذْكُرْ مُحَمَّدٌ مَسْأَلَةَ الزَّكِيِّ بِالشُّرَاءِ فِي شَيْءٍ يَعْبُرُ عَنْهُ بِهَا
عَقْدٌ، وَنَمْ يَحْضُرُهُ بَيِّنَةٌ، اخْتَلَفَ الْحَشَابِيخُ فِيهِ.

قَالَ بَعْضُهُمْ: الْحِلَافُ فِيهِ كَالْحِلَافِ فِي الزَّكِيِّ بِالسَّئِمِ، وَإِنَّهُ دَهَبُ الْقُدُورِيِّ،
رَبْعُهُ صَاحِبُ «الْهِدَايَةِ».

وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ: الْحَوَابِثُ فِيهِ عِدْمُهُمَا: كَحَوَابِثِ مُحَمَّدٍ فِي السَّئِمِ، وَفَرَّقَ لَأَنَّهُ
يُؤَسِّفُ بَيْنَ السَّئِمِ وَالشُّرَاءِ فَقَالَ: لِيُعَدَّ فِي بَابِ السَّئِمِ تَأْثِيرٌ فِي تَصْيِيدِ الْعَقْدِ،
فَصَلَحَ مُعَيَّنًا كَالْإِصَافَةِ، بِحِلَافِ الشُّرَاءِ.

قَوْلُهُ: (قَالَ) وَمِنْ أَمْرِ رَجُلًا بِشُرَاءِ عَبْدٍ بِأَلْفٍ^(١)، فَقَالَ: قَدْ فَعَلْتُ وَمَاتَ
عِنْدِي. وَقَالَ لِأَمِيرٍ: اشْتَرَيْتَهُ بِنَفْسِكَ، فَالْقَوْلُ قَوْلُ الْأَمِيرِ، أَيْ: قَالَ مُحَمَّدٌ فِي

(١) فِي «م» أَلْفَةً فِي بَابِ السَّئِمِ حَتَّى إِذَا لَمْ يَتَّعِدْ رَأْسَ الْعَمَلِ فِي الْمَجْدِسِ؛ يُعْطَى السَّئِمُ، لِأَنَّهُ
رَأْسٌ فِي تَصْيِيدِ الْعَقْدِ.

(٢) وَقَعَ فِي «ع» زِيَادَةُ دَرَاهِمَ

بالبذل قلوب المأمورين) ، لأن في اتوخذ الأوب اختر عملاً لا يثبت استثنائه وهو
الرجوع بالثمن ٢١١ ، على الأمير وهو يتكرر والقول ليتكرر

وفي اتوخذ الثاني هو أمير يريد الخروج عن عهده لأمن فيقتل قوله

في غاية بيان

برج « الجامع الصغير » .

وصورتها فيه : « محمد عن يعقوب عن أبي حنيفة رضي الله عنه في لرحل يامر الرجل
أن يشتري له عبداً بالبر درهم ، فجاء المأمور فقال قد اشتريت لك عبداً بالبر
برهم ، وقبضه فعات ، وقال الأمير : اشتريت عبداً بالبر وقبضه ومات عبدك ، وإنما
اشترته لميت . قال . القول قول الأمير ^(١) . إلى لفظ محمد في « أصل الجامع
الصغير » ، وهي من لخواص

وهذه المسألة على أوجه : إما أن يكون الوكيل مأموراً بشراء عند بعثه ، أو
بغيره .

وكل وجه على وجهين : إما أن يكون الثمن مقدوفاً ، أو لم يكن ، وكل وجه
على وجهين : إما أن يكون العبد قائماً أو هالكا ، فإن كان العبد بغير عيه ، والثمن
غير منقود ^[٢١٦ م] ، وقال أبو كليل . اشتريت وقبضت وهلك ، ثم يقبل قوله ، وهي
سأله الكتاب ، لأن عرضه الرجوع بالثمن على الأمير ، وهو يتكرر ، فكان القول قوله
مع بيعه . وهذا لأن الوكيل لا يملك استئناف العقد ، لكون العبد خارجاً عن
المحلية ، لكونه ميتاً ، فكان عرضه الرجوع بالثمن ، وإن كان الثمن مقدوفاً قبل قول
الوكيل ، لأن الأمير يدعي الرجوع بالثمن على الوكيل ، وهو يريد الخروج عن عهده
الأمنية ، فكان القول قوله

وإن كان العبد حياً ^[٢١٧ م] ، والثمن منقود فاحتلف ، فقال المأمور : اشتريته

وَنُكَدَ الْعِنْدَ حَيٍّ جِسٍّ خُتْمًا، إِنْ كَانَ لَتَمْسُ مَسْقُودًا فَأَقُولُ نَلْمًا مُؤَيَّرًا،
لَأَنَّهُ أَمِينٌ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مَسْقُودًا فَكَذَبَكَ عِنْدَ أَبِي يُوسُفَ وَمُحَمَّدٍ؛ لَأَنَّهُ بِغَيْبِكَ
اِسْتِثْنَاءٌ شَرَاءَ وَلَا يُتْلَى فِي الْإِخْبَارِ عَنْهُ.

لَكَ، وَقَالَ الْأَمِيرُ اِسْتِثْنَاءً لِنَفْسِهِ، وَلَقَوْلُ الْمَأْمُورِ؛ لَأَنَّهُ أَحْبَبَ عَمَّا يَحْتَاجُ
إِنْشَاءً لِلْحَالِ

وَبِإِنْ لَمْ يَكُنْ اِسْمٌ مَسْقُودًا فَفِيهِ اِحْتِلَافٌ عَرَفَ فِي «الْمَحْتَفِ» . قَالَ أَبُو
حَبِيبَةَ، الْقَوْلُ لِلْأَمِيرِ

وَقَالَ أَبُو يُوسُفَ وَمُحَمَّدٌ: لَقَوْلُ الْمَأْمُورِ اِنْشَاءً؛ لَأَنَّهُ أَمِينٌ أَحَبَّ عَمَّا تَمَسُّكَ
إِنْشَاءً؛ لَأَنَّهُ بِغَيْبِكَ اِسْرَاءٌ لِلْحَالِ؛ وَلَقَوْلُ قَوْلِ الْأَمِينِ، فَصَرَ كَمَا إِذَا كَانَ اِسْمٌ
مَسْقُودًا^(١)

وَلَا بِي حَبِيبَةَ: أَنَّ الْوَكِيلَ لَا تَدُولُ مَرَصِعَ اِسْمِهِ، وَهَذَا مَوْصِعُ التَّهْمَةِ فَلَا
يُقْبَلُ قَوْلُ لَوْكِلِ

بَيَانُهُ أَنَّهُ رَسْمًا اِسْمُهُ تَقْسِيمُهُ وَقَدْ وَحَّدَ بِهِ عَمَّا أَوْ تَمَّ يُعْحَنُهُ، فَلَمَّا لَمْ يُوَافِقْهُ
أَرَادَ أَنْ يَبْرُئَهُ الْأَمْرَ، لِحُسَارِهِ اَلْصَّفَقَةَ، وَمِنْهُ مَتَعَارَفٌ بَيْنَ الْوُكَلَاءِ، فَلَا يُشْبِلُ قَوْلُهُ
لِيَهْدِي لَتَهْمِهِ، لَا تُسَلِّمُ أَنَّهُ تَمَلَّكَ اِسْتِثْنَاءً اِبْتِغَاءً مِنْ هَذِهِ التَّهْمَةِ، بِحِلَافٍ مَا يَدَّ كَر
اَلتَّمْسُ مَسْقُودًا، لَأَنَّهُ أَمِينٌ بِدَعْيِ الْحُرُوحِ عَنِ عَهْدَةِ الْأَمَانَةِ، فَيُصَدِّقُ قَوْلُهُ بِاعْتِصَامِ
اِسْمِهِ، فَهَبْتُ حُكْمَ النِّعِ [أَيْضًا] نَعَا لِدَلِكْ

وَبِإِنْ كَانَ اَلْعِنْدَ نَعْيُهُ قَبْلَ قَوْلِ لَوْكِلِ، سَوَاءٌ كَانَ لَتَمْسُ مَسْقُودًا، أَوْ عَنِ مَسْقُودٍ.

(١) بَطْنِيَّةُ اَلْمَحْتَفِ اَلرُّوِيَّةُ لِأَبِي اَلْبَيْتِ اَلْمَرْقَدِيِّ [١٧٣٧/٤ - ١٧٣٨]

(٢) يَنْظُرُ اَلْمَحْتَفِ اَلْحَدِيثُ [٢٢٥/٤] اَلْحَرْ اَلرُّوِيَّةُ [١٦١/٧] اَلْمَجْمَعُ اَلْأَنْبَرِيُّ [٢٣١/٢].

(٣) مَا بَيْنَ اَلْمَسْقُودِ اَلْمَعْنَى اَلرُّوِيَّةُ اَلْحَدِيثُ [٢٢٥/٤] اَلْمَجْمَعُ اَلْأَنْبَرِيُّ [٢٣١/٢].

وعن أبي حنيفة: القول بالأمر، لأنه موضع تهمة بأن اشتراه نفسه، وإذا
 في الصفقة حسيوة ألزمها الأمر، بخلاف ما إذا كان الثمن مقنوداً؛ لأنه أمين
 به يقتل قوله تبعاً لذلك ولا ثمن في يده هـ، وإن كان أمره بشراء عبده بعينه
 لم يحتلماً والتعبد حتى قال قول لعمامور سواء كان الثمن مقنوداً أو غير مقنود،
 وهذا بالإجماع، لأنه أخبر عما يملك استشفاه، ولا تهمة فيه، لأن التوكيل

شبهة البيان

به كان العبد قائماً؛ لأنه أخبر عما يملك إشفاؤه لخاص، فلا يصح تكديسه، ولا
 تهمة فيه أصلاً، لأن التوكيل لا يملك أن يشتريه بنفسه.

وإن كان العبد هالِكاً: فالقول قول لعمامور أيضاً، إذا كان الثمن مقنوداً، لأنه
 يدعي خروج عن عهدة الأمانة من الرخاء الذي أمر به، فكان القول قوله، وإن لم
 يكن ثمن مقنوداً، فالقول قول لأمر؛ لأنه أخبر عما لا يملك استشفاه، لأن العبد
 هالك، فكان غرضه الرجوع بالثمن على الموكِّل، فلا بُدَّ (١) من قامه للحجة.
 قوله: (لأنه أخبر عما يملك استشفاه، ولا تهمة فيه)، يعني فيما إذا كان
 العبد حياً، وهو مأمور بشرائه بعينه.

فإن قلت: الأصل في الدلائل الاطراد، وهذا لا يطرد على أصل أبي حنيفة
 رحمه الله، لأن الأت إذا أقر على الصغير أو الصغيرة بالكناح، لم يصح الإفراق إلا
 بيمين، وكذا وكيل الروح أو الروحانية، ومؤلف العبد إذا أقر بالكناح لا يصح إلا بيمين
 عند أبي حنيفة، بخلاف نص جنيته، مع أن المقيِّر بملك استشفاه العقد

قلت: لا نسلم أنه يملك استشفاه لعقد مطلق، بل يملكه مقيداً بحال حضرة
 الشهود، و[لولا] لم يكن شهود الكناح خصوصاً وقت الإفراق، فلم يملك الإفراق؛
 لأنه لم يملك الإشاء بلا شهود، وهذا هو الجواب الثاني.

(١) ما بين الموصفين. زيادة من (م)، (ع).

بشراء شيء بعينه لا يثبت شراءه بنفسه بمثل ذب الثمن في حال عبته على ما مر، بخلاف عبر المعين على ما ذكرنا لأبي حنيفة.

ومن قال لأخر يعني هذا لعبد لفلان، فاعه ثم أنكر أن يكون فلان أمراً^(١)، فإن فلاناً يأخذه، لأن قوله لسابق إقراراً منه بأنوكالة عنه فلا يتعنه إلا نكراً للأحق.

﴿عابه لبيان﴾

وقول بعض الشرحين إن قوله «يملك استشفه» وقع على نوبهم، وقوله «ولا تهمه فيه» وقع على قول أبي حنيفة، بعيد عن التحقيق، لأن المجمع دليل أبي حنيفة، لا قوله «ولا يهمه فيه» وحده^(٢).

قوله (بي حال عنه)، أي عتبه الموكل، قيد به، لأنه إذا كان حاصراً وصريحاً لو كسر بالشراء لم يعبه، يقع الشرء بلوكيل، وإن كان مأموراً بشيء بعينه، لأنه حالف، فانعزل بمحالته له حال حضرته.

قوله (على ما مر)، إشارة إلى ما ذكر قبل صححه بقوله: (ولو وكله بشراء شيء بعينه، فثبت له أن يشتريه لنفسه).

قوله: (على ما ذكرنا لأبي حنيفة)، إشارة إلى دليل أبي حنيفة قبل حطوط^(٣)، وهو قوله: (لأنه موضع تهمته).

قوله (ومن قال لأخر يعني هذا لعبد لفلان، فاعه ثم أنكر أن يكون فلان أمراً، فإن فلاناً يأخذه).

وصورة المسألة في «المجامع الصغير» «محمّد بن يعقوب، ٢٠٩٧» عن

(١) وأدبعه في (ط) «ثم جاء فلان وقال إن أمرته بذلك».

(٢) ذه لبعضي بقوله قلت لا بعد هذا لأن المسألة متعمدة مع خلاف صريح بغير استثناء.

الهداية [٢٥٧، ٩]

(٣) يعني: محط.

فَإِنْ قَالَ فَلَانٌ لَمْ أَمْرُهُ لَمْ يَكُنْ لَهُ ؛ لِأَنَّ الْإِقْرَارَ يَرْتَدُّ بِرَدِّهِ .

❦ نهاية سبيل ❦

أبي حنيفة رحمته الله . في زحلي قال لرحلي : يعني هذا العبد لفلان ، فاشتره له ، ثم أنكروا أن يكون فلان أمره بذلك ، ثم جاء فلان فقال : أبا أمرته . قال : يا حنيفة فلان . فإن قال فلان : لم أمره ، وقد كان اشتراه لفلان ، لم يكن لفلان إلا أن يسلمه له المشتري ، فإن سلمه وأحذه النبي اشتراه له ؛ كان تبعاً لنبي أحذه من المشتري ، وكانت الموهبة عليه . وهذا كله من الخواص .

فمعنى قوله (يعني هذا العبد لفلان) ، أي : لأخلي فلان ، يعني أن فلاناً لم يبي أن يشتري هذا العبد لأخيه ، فباعه صاحب العبد ، ثم أنكروا العتق أمر فلان بعد الشراء [٢٢٦/١] [وقال] (٢) : لم يكن فلان أمري ، بل شريته لنفسه ، يعقد البيع في الحال ؛ لأنه لا مزارعة في الحال .

فإذا جاء فلان بعد ذلك وقال : كنت أمرته بالشراء ؛ فله أن يأخذ العبد من المشتري ؛ لأن قول المشتري يعني لفلان ؛ فإقراره بالوكالة ، وفراؤه على نفسه صحيح ، فرجوعه بعد ذلك لا يصح ، ويصح الشراء للموكل .

وإن قال فلان : لم أمره بذلك ؛ لم يكن له على العبد سبيل ، وإن كان بعد ذلك أمرته ؛ لأن إقرار الموقر يرتد برّد الموقر له ، فإذا عاد إلى تصديقه بعد ذلك لم ينفعه ؛ لأنه عاد حين انتفى الإقرار ، فلم يصح تصديقه ، ولزم الشراء للمشتري إلا بدسّم للمشتري العبد إلى فلان بعد قوله « لم أمره » . فيكون ذلك بيعاً مبدأً بسبل التعاطي ، وصار كمن اشترى شيئاً لغيره بغير أمره ، لو لم يشتري ، فإن طلب المشتري له ، فسّمه المشتري إليه وأحذه ؛ كان ذلك بيعاً بالتعاطي .

قال محرر الإسلام وغيره في الشروح الجامع الصغير : « وتنت بهذا أن شع

قَالَ: إِلَّا أَنْ يُسَمَّ الْمُشْتَرِي لَهُ فَيَكُونُ بَيْعًا عَنْهُ وَعَلَيْهِ الْعَهْدَةُ، لِأَنَّهُ صَارَ مُشْتَرِيًا بِالتَّعَاطِي، كَمَنْ اشْتَرَى بَعِيرَهُ بِغَيْرِ أَمْرِهِ حَتَّى لَرَمَهُ ثُمَّ سَفَعَهُ الْمُشْتَرِي لَهُ، وَذَلِكَ الْمَسْأَلَةُ عَلَى أَنَّ التَّسْلِيمَ عَلَى وَجْهِ التَّبَيُّعِ يَكْمِلِي بِلْتَاظِي وَإِنْ لَمْ يُؤْخَذْ بَعْدَ التَّمَرُّقِ، وَهُوَ يَتَحَقَّقُ فِي التَّمَرُّقِ وَالتَّحْبِيسِ لَا سِتْقَامَ التَّرَاضِي وَهُوَ الْمُغْتَبَرُ فِي النَّابِ.

قَالَ: وَمَنْ أَمَرَ رَحُلًا أَنْ يَشْتَرِيَ لَهُ عِنْدُنْ بِأَعْيَانِهِمَا، وَلَمْ يُسَمَّ لَهُ ثَمًا،

﴿وَبِهِ بَيَانٌ﴾

التَّعَاطِي كَمَا يَكُونُ بِأَخَذِ وَإِعْطَاءِ، هَذَا يَتَعَقَّدُ بِالتَّسْلِيمِ عَلَى جِهَةِ التَّبَيُّعِ وَالتَّمْلِيكِ، وَإِنْ كَانَ أَخَذًا بِلَا إِعْطَاءٍ، لِعَادَةِ النَّاسِ، وَتَمَّتْ بِهِ أَنَّ الْعَيْسَ مِنْ الْأَمْوَالِ وَالْحَبِيسَ فِي بَيْعِ التَّعَاطِي سَوَاءً.

قَوْلُهُ: (وَكَيْفَ الْعَهْدَةُ عِيدٌ)، بِمَعْنَى: لَمَّا تَعَقَّدَ بَيْنَهُمَا بَيْعُ التَّعَاطِي، كَانِ الْعَهْدَةُ لِلْأَخْذِ عَلَى الْمُشْتَرِي كَذَلِكَ فَتَرَفَعُوا إِلَى الْإِسْلَامِ التَّرَدُّوِي، وَفَعَرُوا لَدُنْ قَاصِي حُدُودٍ، وَهُوَ مَقْهُومٌ مِنْ كَلَامِ مُحَمَّدٍ ﷺ

وَقَوْلُهُ: (إِلَّا أَنْ يُسَمَّ الْمُشْتَرِي لَهُ)، اسْتِنْدَ مِنْ قَوْلِهِ: (لَمْ يَكُنْ لَهُ).

وَالْمُشْتَرِي: بِكُثْرَةِ الرِّاءِ، وَهُوَ الظَّاهِرُ مِنْ كَلَامِ مُحَمَّدٍ، وَإِنْ كَانَ بِلَا وَجْهِ عَلَى مَعْنَى: إِلَّا أَنْ يُسَمَّ الْمُشْتَرِي الْعَبْدُ لِلِ الْمُشْتَرِي لَهُ.

قَوْلُهُ: (وَهُوَ الْمُغْتَرَبُ فِي بَابِ)، أَيُّ: التَّرَاضِي هُوَ الْمُغْتَرَبُ فِي بَابِ التَّبَيُّعِ فَلَمَّا وَجَدَ التَّرَاضِي: تَعَقَّدَ التَّبَيُّعُ بِالتَّعَاطِي فِي التَّمَرُّقِ وَالتَّحْبِيسِ، جَلَا قَالًا لَمَّا قَبْلَهُ الْكَوْجِي، إِنَّ بَيْعَ التَّعَاطِي لَا يَتَعَقَّدُ إِلَّا فِي الْأَشْيَاءِ الْحَبِيسَةِ، وَقَدْ مَرَّ دَيْتٌ فِي أَوَّلِ كِتَابِ لِيُوعِ

قَوْلُهُ: (قَالَ) وَمَنْ أَمَرَ رَحُلًا أَنْ يَشْتَرِيَ لَهُ عَيْنَيْنِ بِأَعْيَانِهِمَا، وَلَمْ يُسَمَّ لَهُ ثَمًا

فَانْتَرَى أَحَدَهُمَا ؛ حَارًا ، لِأَنَّ التَّوَكِيلَ مُطْلَقٌ ، وَقَدْ لَا يَتَّقَى الْجَمْعُ بَيْنَهُمَا فِي الْبَيْعِ

﴿ عَالِيَةِ السُّبُلِ ﴾

فَانْتَرَى أَحَدَهُمَا ؛ جَارًا ، أَيُ : قَالَ فِي «الْجَامِعِ الصَّغِيرِ» .

وَصُورَةُ الْمَسْأَلَةِ فِي «الْجَامِعِ الصَّغِيرِ» . «مُحَمَّدٌ عَنْ يَعْقُوبَ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي رَجُلٍ أَمَرَ زَجَلًا أَنْ يَشْتَرِيَ لَهُ عِدَّتَيْنِ بِأَعْيَانِهِمَا ، وَلَمْ يُسَمِّ تَمَاءً ، فاشْتَرَى لَهُ أَحَدَهُمَا قَالَ حَاضِرٌ ، وَإِنْ أَمَرَهُ أَنْ يَشْتَرِيَهُمَا بِأَلْفِ دِرْهَمٍ ، فاشْتَرَى أَحَدَهُمَا بِخَمْسِ مَنَةِ أَوْ أَقَلٍّ وَفِيهِمَا سَوَاءٌ ؛ فَهُوَ جَائِزٌ ، وَإِنْ اشْتَرَى بَأَكْثَرٍ ؛ لَمْ يَنْزِمِ الْأَمْرُ إِلَّا أَنْ تَشْتَرِيَ الْآخَرَ بِبَقِيَّةِ الْأَلْفِ قَبْلَ أَنْ يَخْتَصِمَا .

رَقَالَ أَبُو يُونُسَ وَمُحَمَّدٌ : إِذَا اشْتَرَى أَحَدَهُمَا بِأَكْثَرٍ مِنْ خَمْسِ مَنَةٍ يَتَعَابَرُ بِهِ النَّاسُ ، وَقَدْ بَقِيَ مَا يُشْتَرَى بِمِثْلِهِ الْعَدَّةُ لَتَأْتِي ؛ فَهُوَ جَائِزٌ » ، وَهَذِهِ مِنْ غَوَاصِّ «الْجَامِعِ الصَّغِيرِ»

اعْلَمْ : أَنَّ الْمَأْمُورَ بِشَرَاءِ عِدَّتَيْنِ بِأَعْيَانِهِمَا ، إِذَا لَمْ يَكُنِ الثَّمَنُ مُسَمًّى إِذَا اشْتَرَى [١٠٩٨/٢] أَحَدَهُمَا بِمِثْلِ قِيَمَتِهِ ، أَوْ بَأَلٍّ مِنْ قِيَمَتِهِ ، أَوْ بِأَكْثَرٍ مِنْ قِيَمَتِهِ يَتَعَابَرُ النَّاسُ فِيهِ ؛ حَارًّا عَلَى الْمُوَكَّلِ ؛ لِأَنَّهُ قَدْ تَقَيَّقَ الْجَمْعُ بَيْنَهُمَا ، وَقَدْ لَا يَتَّقَى ، فَجُعِلَ تَوْكِيلًا بِشَرٍّ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا .

لَمْ اشْتَرَأْ بِأَكْثَرٍ مِنْ قِيَمَتِهِ - بَعَا يَتَعَابَرُ النَّاسُ فِيهِ - حَاضِرٌ عَلَى الْمُوَكَّلِ ؛ لِأَنَّ لَاحْتِرَازَ عَمَّا يَتَعَابَرُ النَّاسُ فِيهِ مُتَعَدِّ ، فَكَانَ دَاحِلًا تَحْتَ الْوَكَالَةِ ، بِجِلَافٍ مَا لَا يَتَعَابَرُ أَسَاسُ فِيهِ ، فَإِنَّ الشَّرَاءَ بِهِ لَا يَتَّقَدُّ عَلَى الْمُوَكَّلِ ، وَهَذَا بِالْإِنْفَاقِ ، بِجِلَافٍ تَوْكِيلٍ بِالْبَيْعِ إِذْ بَاعَ بَعْدَ مَا حَضَرَ ؛ جَارَ عَدَدِ أَبِي حَنِيفَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، وَسَيَجِيءُ ذَلِكَ فِي مَعْلَمِ الثَّلَاثِ

وَإِنْ أَمَرَهُ أَنْ يَشْتَرِيَهُمَا بِأَلْفٍ وَفِيهِمَا سَوَاءٌ ، فاشْتَرَى أَحَدَهُمَا بِخَمْسِ مَنَةٍ ،

.....

مؤيد غاية سيرة

أو بأقل، حار على المؤكل بالإجماع، وإب اشتراؤه بأكثر من خمس مئة؛ ثم يلزم الأمر إلا أن يشتري لدفع بقية الألف قبل أن يختصم، فثبت الريادة على الخمس مئة، أو كثر.

وقال أبو يوسف ومحمد إذا شترى أحدهما بأكثر من نصف الألف، بما يتعاضد لئام فيه، وقد بقي من الألف ما يشتري بمثله الباقي؛ حار على المؤكل قال الفقيه أبو الثبث رحمته في الشرح الجامع الصغير «احتل أن المسألة لا خلاف فيها؛ لأن أبا حنيفة رحمته إنما قال، لم يخرج شراؤه على الأمر إذا زاد ردة لا يتعاضد لئام في مثلهما

وأبو يوسف ومحمد قال في الذي يتعاضد لئام في مئة مئة يدرم الأمر، فهذا حُملت على هذا الوجه؛ لا يكون في المسألة اختلاف

واحتل في المسألة اختلاف في قول أبي حنيفة رحمته، [١٠٢٣] د. زاد على خمس مئة قليلاً أو كثيراً، لا يجوز على الأمر، وفي قولهم يجوز إذا كانت الريادة قليلة، إلى هنا لفظ الفقيه أبي الثبث

وجه قولهما أن التوكيل حصل مطلقاً من غير تقييد بخمس مئة، واسمطلق يتصرف إلى المتعارف، وبالريادة على خمس مئة يعني يسير لا يخرج عن المتعارف، فلم تكن التوكيل محالاً، فجار شراؤه على المؤكل

الآ ترى أنه بقي من الألف ما يتمكن به شراء لئام الباقي، فدون يحصل به عرض الأمر، وهو تحصيل العتيد بالألف، فلا يكون محالاً، ولهد إذا اشترى العبد الباقي بمئة الألف قبل أن يرد الألف حار على الأمر بالاتفاق، فكما هذا، بخلاف العتيد لما حش؛ فإنه خارج عن المتعارف، فلم يدخل تحت التوكيل

لما لا يتعبد الناس فيه ، لأنه توكل بالشراء ، وهذا كله بالإجماع
ولو أمره بأن يشتريهما بالألف وقيمتها سواء ، عند أبي حنيفة إن اشترى
احدهما بخمسمائة أو أقل جاز ، وإن اشترى بأكثر لم يترزم الأمر ؛ لأنه قاتل
الألف بهما وقيمتها سواء فيقسم بينهما نصيب دلالة ، فكان أمرا بشراء كل
واحد منهما بخمسمائة ثم الشراء بها مؤففة وبأقل منها مخالفة إلى خير
وريادة إلى شر قلت الريادة أو كثرت فلا يحور .

إلا أن يشتري الباقي ببقية الألف قل أن يخلصنا استحضارا ، لأن شراء

﴿ عطف البيان ﴾

ووجه قول أبي حنيفة رحمته : أن مطلق مقابلة الألف بالعبدين حال استوائيهما
في الصفة دلالة انقسام الألف عليهما عن السواء ، فكان أمرا بشراء كل واحد
منهما بحمس مئة دلالة ، ولو صرح بشراء كل واحد منهما بحمس مئة ؛ لم يحور
شراء بالريادة ، قلت أو كثرت ، فكذا فيما نحن فيه ؛ لأن الدلت دلالة كالكسبت
صريحة

فعلى هذا القياس لا يجوز الشراء على الأمر إذا اشترى العبد الباقي ببقية
الألف ؛ لأنه مخالف ، إلا أن استحضارا وقد ينقد لكل على الأمر إذا اشترى العبد
لنفي ببقية الألف ؛ لأن الصريح أحق بالعمل من الدلالة ، وهذا لأن المؤكل صرح
أن عزمه حصول العبدين بالألف ، وانقسام الألف على العبدين ثبت دلالة ، فإذا
شترهما جميعا ، جاء أن الصريح ، فبطت الدلالة .

قوله : (إلا فيما لا يتعاضد الناس فيه) ، استثناء من قوله : (جاء) .

قوله : (لأنه توكل بالشراء) ، احتراز عن التوكيل بالبيع ، فون ذلك يجوز من
توكيل بغني وحش عند أبي حنيفة ، وسيجيء ذلك .

﴿ في قوله لا بد ﴾

وقال يعقوب ومحمد. ذلك جائز لأن الأمر في موجهين جميعاً إذا قبضه
المأمور^١ إلى هنا لفظ محتمل في أصل الجامع الصغير^٢

قالوا في «شرح الجامع الصغير» «وكذلك إذا قال. أنتم مالي عنك إلى
مالي في كل: صح بالإجماع، ولو قال. إلى من أنت، فعلى الاختلاف^٣
وقال في «المختلف» «وكذلك المصروف»^٤

فالحاصل: أنه إذا أمر عريضة أن يشتري له ما عيه شيء، فإن عيّن المبيع أو
النوع حاز، وإلا فلا، وقال أبو يوسف ومحمد: يجوز في لوجهين

بهما أن الدراهم والدينار لا تتعبدان في عقود المعاوضات وموضوعها عندئذ،
حالاتهما راشدة، وقد عرفت ذلك في «طريقة الخلاف»^٥ في كتاب المصروف،
كما لا تتعبدان إذا كانتا عيّن، لا تتعبدان إذا كانتا ذكراً، ولهذا إذا اشترى شيئاً بدينين له
على النسيئة، ثم تصدقنا على أن لا دين به، لا يتطلّب اشتراء، ورخت بشئ ذلك الدين،
فإذا تمّ بدينين درهمين لدينين، صار التقصد والإحلاق سواءً، فإذا أطلق الشراء بدراهم
لنسيئة، حاز على الموكّل، فكذلك إذا قيد بدراهم الدين، فصار كما إذا عيّن النسيئة أو
لبيع، ألا ترى أنه لو كان تصدّق مالي عيّن على المساكين، جاز

ولأبي حنيفة^٦ أن هذا تؤكّل باسطي، ولشوكيل باسط باطر، وهذا
أنه تؤكّل بتمليك الدين من غير من عيه الدين، وهو النسيئة، فلا يجوز؛ لأنه
بميت ما لا تقدر على تسديده، بخلاف التملك من عيه دين؛ لأنه في نفسه.

١ ينظر «الجامع الصغير» مع شرحه النافع الكبير [ص ١٠٤]

٢ ينظر «مختلف» رواه «لابي البث السمرقندي» [١٧٣٧]

٣ ينظر «طريقة الخلاف» لمصنف السمرقندي [ص ٣٥١-٣٥٧]

﴿مقالة البيان﴾

ولما قلنا إنه نوكيلٌ لجميع الدّين من عمر من عليه الدّين ، لأنّ الدّراهم
والدّيناريّ تعيّنا في الوكالة ، وبهذا قالوا في [٢١٩/١] «شروح الجامع الصغير»
إنّ الدّراهم إذا عُتِبَتْ في التّوكيل بالشّراء ، ثمّ هلكت عند التّوكيل ، بطلت الوكالة
ألا ترى أنّ السّاطعيّ نقل في «الأجاس»^(١) عن «الأصل»^(٢) : «لو كُيِّلَ بِالشّراءِ
إذا قبض الدّينار من التّوكيل ، وقد أمره أن يشتري بها طعاماً ، فاشترى بدسّر غيره ،
ثمّ نقد دسّر التّوكيل ، فالطعام بالتّوكيل ، وهو صامئٌ لدسّر التّوكيل»

ثمّ قال السّاطعيّ : «هذه المسألة تدلّ على أنّ الدّراهم والدّيناريّ تعيّنا في
التّوكيل ، وهذا بخلاف ما ردّ عن النّاتج أو عن المبيع ، حتى يغيّر النّاتج بتعيّنه .
حيث يصحّ التّوكيل ، لأنّ النّاتج بصيرته نكاحاً بالمعص ، لأنّ مغيّر النّاتج يكون
إذناً من التّوكيل بالمعص ، ثمّ يقع الشّراء بعده ، فلا يؤدّي إلى ملك الدّين من غير
من عليه الدّين ؛ لأنّ قنص النّاتج كقنص التّوكيل

وبخلاف الأمر بالتّصدق ، لأنّه إخراج المال إلى الله تعالى ، وهو معلوم ،
وليس كذلك . إذا لم يكن الباع مغيّراً ، لأنّ بابه شخصيّ فجهو لا تتحقّق بقنص
الدّين ، وإذا لم يصحّ التّوكيل يقع الشّراء بالتّوكيل ، فإذا هلك في يده هلك عنه ،
فإنّ دفعه إلى الأمير وقبضه الأمير فهو له ، لأنّه يقع ليّعه بهما ابتداءً بمسلي [٢١٩/٢]
التعاصي ، لأنّه دفعه على جهة اتّصافك ، ويبيّغ استعاضتي حثرت عندك فيما عوّ من
الأموال أو حسن .

ثمّ اعلم أنّ الدّراهم والدّيناريّ تتعّنان في الهبة ، والوصيّة ، والمصاربة ،
والشّركة قبل القنص والتّسليم ، نصّ عليه في «الزيادات» في باب من الوكالة

(١) بصر الأحاس المذهبي [٢١٩/٢]

(٢) بصر الأصل المعروف بالسّرخس [٢٨٩/١١] طبعه وزارة الأوقاف (مقدّمة) .

عنه المسألة

بأنه يكون على غير ما أقره.

فقلتم بذلك أن ما قلناه صاحب «الهدية» في الفصل الثاني من كتاب الشركة
نفيه: (بخلاف المضاربة ولو وكالة المرددة، لأنه لا ينعين لشئان فيهما بالتعيين،
زيما بتعيين بالنقص)، فيه نظر مريبانه في «كتاب الشركة»

أما في الوكالة فإن عقودها لا تعين كل التلخيص، وفي تعيينها بعد التلخيص
احلاف المشايخ، ذكره محرو الإسلام في «شرح الريادات»، وقد مر ذلك أيضاً

وقال الشيخ أبو المعين السبكي في «شرح الجامع الكبير» - في باب من
الأيام مما يوجب الرجل [على] نفسه - اختلف مشايخ في الدراهم والدينار
أنهما عند الإشارة إليهما، هل ينعين ١٠٠ أم لا؟

قال أبو طاهر الدتاس، إنهما لا ينعينان وحكاه عن القاضي أبي حازم، وهو
نور أكثر مشايخ بيع، وسه الشيخ أبو سهل الشرجي إلى عائلة المشايخ.

وقال الكرخي: إذا أشار إليها نعتت ولكن مع هذا للمشتري أن يسمعها ويدفع
عنده - لعدم التقاوت بينهما ومن غيرها - فشر الشيخ أبو المعين قول الكرخي
بأنهما تعينان في العقود جوازاً لا وجوباً.

وقال علاء الدين العالم في «طريقة الخلاف» أقال غمأوما الثلاثة: الدراهم
والدينار لا تعينان في عقود المعاوضات وموحي وإن عتت حتى لا يطالب
المشتري بأداء تلك الدراهم، وله أن يفسكها ويُسَمِّعَ غيرها، ولا يفتح البيع
بهلاكها قتل النص

وقال زفر والشافعي تعينان، حتى يحل على المشتري تسليمها عند،

وَبِشَيْءٍ لَّيْسَ بِمَكْرُوهٍ عَلَى مَا يَذْكُرُهُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ .

وَبِشَيْءٍ غَيْرِهِ لَيْسَ بِهِ

وَيَنْقُصُ لَيْسَ بِهَلَاكِهِ ، كَمَا فِي حَسَبِ لَفْظِهِ .

ثُمَّ قَالَ أَعَالِمُ فِيهَا «وَعَنْ أَصْحَابِ رَوَايَاتٍ فِي أَنَّ الدَّرَاهِمَ وَالْدِينَارَ هُنَّ تَعَيَّنَانِ فِي الْعُقُودِ لِقَابِلَيْهِ^١ وَلِمَحْذَرِ عَدَمِ التَّعَيُّنِ^(١) ، إِلَى هَذَا لَفْظُ الْعَدَمِ عَلَيْهِ السَّلَامُ

ثُمَّ أَعْلَمَ أَنَّ عَدَمَ تَعَيُّنِ الدَّرَاهِمِ وَالْدِينَارِ فِي حَقِّ الْإِسْتِخْفَاقِ لَا غَيْرَ ، وَفِيهِمَا تَعَيُّنَانِ حَسَبَ وَقْدَرٍ وَوَضْعٍ بِالْإِتِّفَاقِ ، وَبِهِ صَرَّحَ الْإِمَامُ الْعَتَّابِيُّ فِي «شَرْحِ الْجَامِعِ» .

وَاسْتَدَلَّ عَامَّةُ الْمَشَائِخِ بِمِثَالِ «الْجَامِعِ» ، وَهِيَ مَا إِذَا قَالَ بِنُ بَعْتُكَ عِنْدِي هَذَا بِهَذَا الْأَلْبِ وَهَذَا الْكُرُّ فَيُفْهِمُ صَدَقَةً ، بِبَاعِهِ بِهِمْ ، لِرَفْعِ التَّصَدُّقِ بِالْكَرُّ ، فَوَنَ الدَّرَاهِمَ ؛ لِأَنَّ لَيْسَ سَبَبُ لَيْسَ الْكُرُّ ؛ لِأَنَّهُ يَتَعَيَّنُ ، وَلَيْسَ سَبَبُ لَيْسَ هَذِهِ الْأَلْبِ ، لِأَنَّهُ لَا تَتَعَيَّنُ .

وَاسْتَدَلَّ الْكَرَّجِيُّ بِهَذِهِ الْمَسْأَلَةِ فَقَالَ : لَوْلَا أَنَّ الْعَقْدَ تَنَاقَلَ هُمَا ، لَمَّا وَجَبَ التَّصَدُّقُ بِالْكَرُّ ، إِلَّا أَنَّ التَّصَدُّقَ بِالْأَلْبِ لَمْ يَجِبْ ؛ لِأَنَّ حَالَةَ لِرُومِ التَّصَدُّقِ ، حَالَةُ وَجُوبِ الدَّرِّ ، وَهُوَ يُؤَخَّرُ حُكْمًا عَنِ التَّصَدُّقِ ، وَكَمَا فَرَعَ عَنِ التَّيْنِ صَرَّ الْكُرُّ مِلْكًا لَهُ ؛ لِإِعْدَامِ الْخِيَارِ لِمُتَمَكِّنِهِ ، فَصَادَفَهُ الدَّرُّ ، فَوَجِبَ التَّصَدُّقُ بِهِ .

فَأَمَّا الْأَلْبُ وَإِنْ كَانَ مَتَعِيًا ، وَلَكِنْ كَانَ لِمُشْتَرِي الْخِيَارِ بِنُ شَاءَ سَلَّمَ عَلَيْهَا ، وَإِنْ شَاءَ لَمْ يُسَلِّمْ ، فَكَانَ لَهُ عِنْدَ وَجُوبِ الدَّرِّ جَدْرٌ فِي حَقِّ الْأَلْبِ ، فَلَمْ يَرُبَّ عَنِ مِلْكِ الْمُشْتَرِي بِنُ تَسَاوُلِهِ الْعَقْدَ ، فَصَارَ الدَّرُّ وَقْتُ وَجُوبِهِ مَضَاقًا إِلَيْهِ ، وَلَا يَمْلِكُ فِيهِ دَرًّا ، فَلَمْ يَجِبْ لَتَّصَدُّقُ

قَوْلُهُ : (وَلَوْ عَنِ السَّائِعِ ؛ مَحْذَرُ عَمَى مَا يَذْكُرُ) ، إِشَارَةٌ إِلَى مَا ذَكَرَهُ بِقَوْلِهِ بَعْدَ عَشْرَةِ حُطْرَطٍ (بِخِلَافٍ مَا إِذَا غَيَّرَ الْبَائِعُ ؛ لِأَنَّهُ يَصِيرُ وَكَيْلًا عَنْهُ بِالْقَبْضِ) .

(وإن أقره أن يشتري بها عبداً يغير عليه فاشتراه فمات في يده قتل أن
قبضه الأمر مات من مال المشتري، وإن قبضه الأمر فهو له) وهذا عند أبي
خليفة وداود أبو يوسف ومحمد هو لازم للأمر إذا قبضه المأمور وعلى هذا
إذا أقره أن يسلم ما عليه أو يصرف ما عليه

لهم أن الدراهم والديناير لا يتعبدان في المدونات ديناً كانت أو عيناً،
ألا يرى أنه لو تباعاً عيناً بدين ثم تصادف أن لا دين لا يتصل العقد فصار
إطلاقاً وتنفيداً فيه سوء فتصح التوكيل ويلزم الأمر، لأن تد التوكيل كونه
ولأبي خليفة أنها تتعبد في الوكالات، ألا ترى أنه لو قيد الوكالة بالعين منها،
أو بالدين منها، ثم استهلك، أو أسقط الدين، بطلت الوكالة.

قوله في بيان

قوله [١٠٩٧/١]: (ألا ترى أنه لو قيد الوكالة بالعين منها، أو بالدين منها،
ثم استهلك، أو أسقط الدين، بطلت الوكالة).

قال بعض الشارحين إنما قيد بالاستهلاك دون الهلاك، لأن بطلان الوكالة
مخصوص بالاستهلاك دون الهلاك، وهذا الذي ذكره محالف لما ذكره
في «شرح الجامع الصغير» في هذا الموضع، حيث قالوا: لو هلك الدراهم
لمسئمة إلى الوكيل بدشراء بطلت الوكالة

فأقول، كأن المصنف قيد بالاستهلاك، حتى لا ينوهم فتوهم أن الوكالة لا
تصل إذا استهلك الوكيل الدراهم لمسئمة إليه؛ لأنه يضمم الدراهم، فيعمم مثبها
مقامها، فيصير كأن عينها بنية، هذا بالاستهلاك يصل الوكالة، كما في الهلاك،
تغيب ذلك لدراهم، كما في هلاك المبيع قبل التسليم^(١).

(١) أقوه بما في راجد في «شراج الأفكار» ص ١٤١ [٦١ ٨]، وشي في «حاشية عن سبيل

وَبَدَّ تَعَيَّتْ كَانَ هَذَا تَمْلِيكُ الدَّيْنِ مِنْ غَيْرِ مَنْ عَلَيْهِ الدَّيْنُ مِنْ دُونِ أَنْ يُرَكَّلَهُ بِمَنْصِبِهِ، وَدَلِيلُ لَا يَحْجُورُ، كَمَا إِذَا اشْتَرَى بَدَيْنَ لَهُ عَلَى عَمْرِ الْمُشْتَرِي أَنْ يَكُونَ أَمْرًا بِصَرْفٍ مَا لَا يَمْلِكُهُ إِلَّا بِاقتضَى قَبْلَهُ وَدَلِيلُ بَاطِلٌ كَمَا إِذَا قَالَ أَعْطِ مَالِي عَنْكَ مَنْ نَشِئْتُ، بِحِلَافٍ فَإِذَا عَنِ النَّاسِ، لِأَنَّهُ نَصْرٌ وَكَيْلًا عَنْهُ فِي نَقْصٍ ثُمَّ يَتَصَدَّقُ، وَبِحِلَافٍ فَإِذَا أَمَرَهُ بِالنَّصِيقِ؛ لِأَنَّهُ جَعَلَ الْمَالَ لِلَّهِ وَهُوَ مَعْلُومٌ. وَإِذَا لَمْ يَصِحَّ التَّوَكُّلُ فَقَدْ اشْتَرَى عَلَى لَمَّا تَوَرَّجَ فَبُهِتَ مِنْ مَالِهِ إِلَّا إِذَا قَضَى لَأَمْرٍ مِنْهُ لِإِتِّعَادِ لِنَيْجٍ نَعْدَةٍ

﴿فِي مَبْنَى نَيْجٍ﴾

قَوْلُهُ (وَدَلِيلُ لَا يَحْجُورُ، كَمَا إِذَا اشْتَرَى بَدَيْنَ لَهُ عَلَى غَيْرِ الْمُشْتَرِي)، أَيُّ تَمْلِيكُ الدَّيْنِ مِنْ غَيْرِ مَنْ عَلَيْهِ الدَّيْنُ لَا يَحْجُورُ، وَبِهَذَا لَمْ تَحْزَرْ تَوَكُّلُ الْمَدْيُونِ بَأَنْ يَشْتَرِيَ الْمَدْيُونُ بِمَا عَلَيْهِ عِنْدَ مَنْ آخَرُ، كَمَا إِذَا اشْتَرَى الْوَكِيلُ بَدَيْنَ عَلَى غَيْرِهِ، كَمَا إِذَا أَمَرَهُ رِيْدٌ مَثَلًا أَنْ يَشْتَرِيَ بَدَيْنَ لِرِيْدِهِ عَمْرُو شَيْئًا مِنْ آخَرٍ؛ لِأَنَّهُ تَمْلِيكُ الدَّيْنِ مِنْ غَيْرِ مَنْ عَلَيْهِ الدَّيْنُ، فَكَمَا هِيَ مَحْنُ فِيهِ، وَهُوَ مَا إِذَا أَمَرَ الْوَكِيلُ أَنْ يَشْتَرِيَ بَدَيْنَ عَلَى لَوَكِيلٍ عَمْدًا بِعَمْرٍ عَلَيْهِ

قَوْلُهُ (أَوْ يَكُونَ أَمْرًا بِصَرْفٍ مَا لَا يَمْلِكُهُ إِلَّا بِاقتضَى قَبْلَهُ)، أَيُّ قَتْلُ الْقَبْضِ، وَهَذَا عَطْفٌ عَلَى قَوْلِهِ (كَانَ هَذَا تَمْلِيكُ الدَّيْنِ مِنْ غَيْرِ مَنْ عَلَيْهِ الدَّيْنُ)، بِغَيْرِ لَمْ يَقْبِ الدَّرَاهِمُ وَالْأَنْبَارُ فِي الْوَكَايَاتِ؛ كَانَ تَوَكُّلُ الْمَدْيُونِ بَأَنْ يَسَاعَ مَا عَلَيْهِ تَمْلِيكُ الدَّيْنِ مِنْ غَيْرِ مَنْ عَلَيْهِ الدَّيْنُ، أَوْ كَانَ ذَلِكَ أَمْرًا مِنَ الْمُوَكَّلِ لَتَوَكُّلٍ، بَأَنْ يَدْفَعُ الْوَكِيلُ مَا لَا يَمْلِكُهُ الْمُوَكَّلُ بِمَا قَبْضٍ قَبْلَ الْقَبْضِ، وَدَلِيلُ بَاطِلٌ؛ لِأَنَّ الدَّيْنُ لَا يَمْلِكُهُ صَاحِبُ الدَّيْنِ قَتْلُ الْقَبْضِ؛ لِأَنَّهُ وَضَعُ ثَابِتٌ فِي جَمْعِ الْمَدْيُونِ.

وَإِذَا كَانَ لَا يَمْلِكُهُ قَبْلَ الْقَبْضِ، كَانَ أَمْرًا وَتَوَكُّلًا بِمَا لَا يَمْلِكُهُ، فَكَانَ بَاطِلًا، وَهَذَا لِأَنَّ السُّبُورَ تُقْضَى بِأَنْشَائِهَا، لَا بِأَعْيَانِهَا؛ لِأَنَّ عُيُنَهَا أَوْصَافٌ فِي لَدُنْهِ.

ومن دفع إلى آخر ألفاً، وأمره أن يشري بها جارية، فاشتراها، فقال
لأمر: اشتريتها بخمسة مئة وقال المأمور: اشتريتها بألف، فالتول قول المأمور
المأمور ومُراده إذا كانت تساوي ألفاً؛ لأنه أمين فيه وقد ادعى الخروج عن
عنده لأمانة والأمر ندعي عليه ضمان خمسمائة وهو يكر، فإن كانت تساوي
خمسمائة فالتقول قول الأمر؛ لأنه خالف حيث اشترى جارية تساوي خمسمائة
والأمر تسول ما تساوي ألفاً قبضت.

﴿عَلَى الْبَيْتِ﴾

لا يمكن تسليمها، والدرهم التي جعلت في قصص للديون شرعاً كانت منك
للديون، فملكها رث الدين بالقبض لا قتله، فقتل لقبض كان التوكيل بدفعه
باطلاً؛ لأن المؤكل لا يملكه، كما إذا قال أعط ما لي عليك من الدين من شئت،
أو ألبه في السخر؛ كان باطلاً.

بحلاف ما إذا قال: أعط ما لي عندك من الغنم ١٠٠٠ من شئت، أو ألبه
في السخر؛ كان التوكيل صحيحاً؛ لأن المؤكل يملكه، والمرد من صرف ما لا
يملكه؛ دفعه لا عقد الصرف.

قوله: (ومن دفع إلى آخر ألفاً، وأمره أن يشري بها جارية، واشتراها، فقال
لأمر: اشتريتها بخمسة مئة وقال المأمور: اشترتها بألف، فالتول قول المأمور)،
قال صاحب «الهداية» (ومُراده: إذا كانت تساوي ألفاً)، وهذه من خواص «الحامع
الصغير».

وصورتها به: «محمد بن يعقوب عن أبي حنيفة رضي الله عنه عن رجل دفع إلى
رجل ألف درهم، وأمره أن يشري له بها جارية، واشتراها، فقال الأمر: إنما
شترتها بخمسة مئة، وقال المأمور: اشترتها بألف درهم قال: القول قول
المأمور. وإن كان الأمر قال: اشتر لي جارية بألف درهم، ونم يدفع إليه شيئاً،

فأشربها، فقال الأمير إنما اشتريتها بحمض منة، وقد أنفقها بآلها
قال انقول قول الأمر، وتدرم لخارطة المشتري، ولا تدرم الأمير إلى هذا
محمد في أصل الجامع الصغير

اعلم: أنه إذا دفع الألف إلى رجل، وقال له: اشتر لي ^٢ برا به خريفة،
وشترى خريفة. فاحتلفا، فقال الأمير: اشتريتها بحمض منة وقال أنفقها
أشربها بآلها؛ فنظر، إن كانت الخريفة تساوي ألفا، فالقول قول السامور، كما
قال محمد في «الجامع الصغير»؛ لأنه وفق أمر الأمير، وهذا ادعى الأمير عليه ضمان
حمض منة، والسامور تكبر، فكان لقول قوله

فإن كانت تساوي حمض منة؛ فالقول للأمير، وتدرم لخارطة السامور؛ لأنه
خالف لأمر؛ لأن الأمر تناول جارية تُشترى بآلها، لا بحمض منة، سواء اشترى
بآلها، أو بحمض منة، مع أن في شرائها بآلها - إذا كانت قيمتهما حمض منة - عتاً
محتالاً، وأوجب بالشراء لا بملك ذلك، هذا إذا كان الثمن مفقوداً إلى الزكي

فإن لم يكره مفقوداً فاحتلفا؛ فالقول قول الأمير، وتدرم لخارطة السامور، سواء
كانت تساوي ألفاً، أو حمض منة ^(٢)، فإن كانت تساوي حمض منة، فأشراها
بآلها، ولأنه اشترها بعينها، وإيا اشترها بحمض منة، ولأنه خالف لأمر،
وإن كانت تساوي ألفاً؛ فالقول قول الأمير أيضاً

قالوا في «شرح الجامع الصغير»: يتخالف فيه ^(٣)، وتدرم الخارطة المشتري.

(١) ينظر «الجامع الصغير مع شرحه» الدفيع لكبير [ص ٤١٠]

(٢) ومع بالأصل: «بحمض منة» والمشتري من «ال» و«م» و«دفع» و«دفع» و«دفع»

(٣) حذف التصحيح، فقد صحح قاضي حال بعد أبي جعفر عدم التحالف، وصحح صاحب «الهداية»،
و«الكافي»، وأصحاب «موسم التحالف» ينظر «معاني شرح الهداية» ٨/ ٦٤، «لغة شرح

الهداية» [٢٥٩، ٩]، «البحر الرائق» [١٦٤/٢]

قال: ولو أمره أن يشتري به هذا العبد، ولم يُسم له ثَمًا، فاشتراه فقال
الأمير: اشتريته بحسن منه، وقال المأمور: بألف، وصدق البائع المأمور
فالتقول قول المأمور مع بيبه.

سورة عليه السلام

والموكِّل بقدره لأنَّه يَنْتَقِلُ إِلَى الْوَكِيلِ أَوَّلًا، ثُمَّ يَنْتَقِلُ [مِنْهُ] إِلَى الْوَكِيلِ
قوله (د) ولو أمره أن يشتري به هذا العبد، ولم يُسم له ثَمًا، فاشتراه
فقال الأمير: اشتريته بحسن منه، وقال المأمور: بألف، وصدق البائع المأمور،
فالتقول قول المأمور مع بيبه، وهذه من الحواصِر، يعني أن البائع - وهو مؤنث
العبد - صدَّق المأمور، وهو الوكيل، بأنَّه اشتراه بألف.

قال الفقيه أبو جعفر الهندي: هذه لمسألة فارقت المسألة لمتقدمة، حيث
أوجب التحلف ثَمًا، وأرغم الجارية المأمور، وههنا لم يوجب التحلف، وأرغم
الأمير؛ لأنَّ البائع ههنا حاصر، وقد صدَّق المأمور، [فكان ذلك بصورة إنشاء لشيء
بينهما، فكان القول هو المأمور]، فبصر الاختلاف.

قال الشيخ أبو منصور القاتري: يجب التحلف ههنا أيضًا، وحوادث
الكتاب يحتملها؛ لأنَّه ذكر نص الوكيل، وهو البائع من الموكِّل، ولا يمين عن
البائع؛ لأنَّه مُدَّعٍ (أ) في صورة التحلف (ب)، فلما ثبت يمين البائع ثبت نص
المُشْتَرِي، وهو الموكِّل بالطريق الأول؛ لأنَّه مُشْكِرٌ.

ففي المُشْكِرِ ائْتَمِنُ بِكُلِّ حَالٍ، [هذه] (١) (٢٦١٦ م) هو الصحيح، لأنَّ
تصديق البائع لمؤ لا مُعَرِّبَ، لأنَّه إنَّ كَانَ اسْتَوْفَى الثَّمَنَ كَانَ بِمَرَلَةِ الْأَجَى عَنِ
الْوَكِيلِ وَبِوَكْلٍ حَمَصًا؛ لأنَّه لَا تُعْمَلُ بِهِ مَعَهُمَا، وَإِنْ لَمْ يَسْتَوْفِ الثَّمَنَ فَهُوَ أَجَبِيٌّ

(١) ما بين المعقوفين زيادة من «و» و«م»، و«ن»، و«ل»، و«ح»، و«ص».

(٢) ما بين المعقوفين: في «م»: «وهذا».

بأن لا محالفة هناك لأنه أجمع الخلاف بمصدق السماع، إذ قد حسمت المسألة
بمسألة الأولى هو حاشيتي، فاعترض الاختلاف، وبما لا محالفة له، دد.

وقد ذكر معظم يمين المحالفة، وهو يمين السماع والسمع بعد استثناء
شخص أخير عنهما وقيل أنه أخير عن الثوكل إذ لم يجر بينهما عند فلا تصديق
عنه يثنى، الخلاف، وهذا قول الإمام أبي منصور، وقد أضفنا

عن الثوكل، لأنه لا شغل بينهما، لأنه لم يقع العقد بينهما، فلا تصديق على
الثوكل، فإذا لم يفتقر تصديق سماع، بقي الخلاف بين السماع - وهو له دليل -
وبين المثري - وهو الثوكل -، فوجب التحالف، ولم يذكر الإمام أحد الذين
يصدقون قول أبي منصور، وكأنه جعل قول أبي جعفر أصح

قوله (بأن لا محالفة) وهو قول أبي جعفر، وقد مر سانه

قوله (فاغتر الاختلاف)، أي: في المسألة الأولى.

قوله (وقيل بتحالفة) وهو قول الشيخ أبي منصور.

قوله (وقد ذكر معظم يمين التحالف، وهو يمين السماع)، أي: ذكر محمد
اليمين السماع - وهو اليوكل -، لأنه مانع تقديرًا من قوله، وإنما جمعه معظم
يمين التحالف؛ لأن يمين السماع محصورٌ بصورة التحالف، وبين المثري
كذلك؛ لأنه بحث عنه الميم بكل حال؛ لكونه متكررًا

قوله (ولا تصدق عليه) أي: لا تصدق السماع على الثوكل

والله أعلم.

[هذا آخر دفتر الحادي عشر من كتاب «غاية البيان شرح الهداية» من
محنة السواد التي وقع عليها حظ يدي. برغبت عنه. بعون الله تعالى - بعداد في

... ..

باب حاشية الحاشية

الحادي والعشرين من دي لحقة من سنة أربعين وسبع مئة، وشلوه في اثني عشر، فضل في استوكيل خيرة نفسي لعبدين شاء الله تعالى، حرره العبد الصغير الشارح أبو حنيفة أمير كاتب بن أمير عفو الغنبد المدعو بـ قوم التبراني الأتقاني، عفو لله به وبوالديه والله، بمشكور على إغصه بغمه، وحشنا لله ونعم الوكيل^(١).

١٥٠ ١٥١

(١) ما بين العفونتين زيادة من: ام، وانح، واصل.

فصل

في التوكيل بشراء نفس العبد

قَالَ: وَإِذَا قَالَ الْعَبْدُ لِرَجُلٍ اشْتَرِ لِي نَفْسِي مِنْ مَوْلَايَ بِأَلْفٍ، وَدَفَعَهَا إِلَيْهِ، فَإِنْ قَالَ الرَّجُلُ لِمَوْلَايَ اشْتَرِ بِنَفْسِهِ، فَمَاعَهُ عَلَى هَذَا، فَهُوَ حُرٌّ وَالْوَلَاءُ بِمَوْلَايَ؛ لِأَنَّ بَيْعَ نَفْسِ الْعَبْدِ مِنْهُ بِعَتَاقٍ وَشُرَاءِ الْعَبْدِ بِنَفْسِهِ قَوْلٌ الْإِعْاقِ بِتَدْيِ

[بَشْرَاءِ أَرْحَمَ أَرْحَمًا]

١٠٠

[رَبِّ أَعَزَّ عَزِيدًا]

فصل

في التوكيل بشراء نفس العبد

ذَكَرَ هَذَا الْعَصَمَ عَقَبَ فَضْلِ الشُّرَاءِ؛ لِأَنَّهَا تُبَيِّنُ صُورَةً مِنْ حَيْثُ الشُّرَاءُ، وَتُكْرِىءُ مَا كَانَ بَشْرَاءً لِعَبْدٍ بِنَفْسِهِ مِنْ مَوْلَاهُ بِعَتَاقٍ مُعْتَقٍ؛ ذَكَرَهُ فِي فَضْلِ عَلَى جَدَّةٍ

قَوْلُهُ (قَالَ): وَإِذَا قَالَ الْعَبْدُ لِرَجُلٍ اشْتَرِ لِي نَفْسِي مِنْ مَوْلَايَ بِأَلْفٍ، وَدَفَعَهَا إِلَيْهِ، فَإِنْ قَالَ الرَّجُلُ لِمَوْلَايَ اشْتَرِ بِنَفْسِهِ، فَمَاعَهُ عَلَى هَذَا، فَهُوَ حُرٌّ وَالْوَلَاءُ لِلْمَوْلَى)، أَيْ: قَالَ مُحَمَّدٌ فِي «الْجَامِعِ الصَّغِيرِ».

وَصُورَةُ الْمَسْأَلَةِ فِيهِ: «مُحَمَّدٌ عَنْ يَعْقُوبَ عَنْ أَبِي حَبِيبَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي الْعَبْدِ مَنْخُورٍ عَلَيْهِ بِأَمْرِ الرَّجُلِ أَنْ يَشْتَرِيَ نَفْسَهُ لَهُ مِنْ مَوْلَاهُ بِأَلْفٍ دِرْهَمٍ، فَيَدْفَعُهَا إِلَيْهِ، يَشْتَرِيهِ الرَّجُلُ قَالَ: إِنْ كَانَ لِرَجُلٍ قَالَ لِلْمَوْلَى: إِنِّي اشْتَرَيْتُ لِنَفْسِي، فَتَسَّرَ ذَلِكَ، فَمَاعَهُ مَوْلَاهُ عَلَى هَذَا فَالْعَبْدُ حُرٌّ وَوَلَاؤُهُ لِلْمَوْلَى، كَأَنَّهُ هُوَ اشْتَرَى نَفْسَهُ مِنَ الْمَوْلَى، وَإِنْ كَانَ تَمَّ يَسِينُ لِلْمَوْلَى أَنَّهُ يَشْتَرِيهِ لِنَفْسِهِ؛ فَهُوَ عِنْدَ الْمُشْتَرِي، وَيَكُونُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ».

(ما بين المعقوفين زيادة من نسخة لأم، وأم، وفتح، واصل)

٢ ما بين المعقوفين زيادة من أصل

وَأَنْتَ مُؤَرِّفٌ عَنْهُ بِذَلِكَ لَا تَرْجِعْ عَلَيْهِ الْحُقُوقَ فَصَدَرَ كَأَنَّهُ اشْتَرَى بِنَفْسِهِ، وَبِذَلِكَ كَانَ إِعْطَاءُ عَقَبِ الْوَلَاءِ.

﴿قوله عليه السلام﴾

الْأَلْفُ مِائَتَانِ وَعَلَى الْمُشْتَرِي أَلْفٌ دِرْهَمٍ مِنْهَا ^(١) إِلَى هَذَا لَفْظُ مُحَمَّدٍ فِي «أَصْلِ الْجَامِعِ الصَّغِيرِ»

وَقَالَ مُحَمَّدٌ فِي «الْأَصْلِ» «وَبِذَا وَكَّلَ لِعَبْدٍ رَجُلًا أَنْ يَشْتَرِيَ لَهُ نَفْسَهُ مِنْ مَوْلَاهُ، أَوْ يَسْأَلَهُ لَهُ الْعِتْقَ عَنِ مَالِهِ، فَعَلَّ ذَلِكَ الْوَكِيلُ لِمَوْلَى، وَبَعَثَ جَدًّا، وَالْمَالُ عَلَى الْعَبْدِ، وَلَا شَيْءَ مِنْهُ عَلَى الْوَكِيلِ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَضْمَنْهُ» ^(٢) إِلَى هَذَا لَفْظُ مُحَمَّدٍ فِي بَابِ وَكَالَةِ الْعِتَاقِ مِنْ «الْأَصْلِ»

وَرَأَيْتُ فِي بَعْضِ «شُرُوحِ لُكَاثِي» لِبَعْضِ مُشَافِحِنَا أَنَّهُ قَالَ «هَذَا خِلَافُ مَا ذَكَرَ فِي «الْجَامِعِ الْكَبِيرِ»، فَإِنَّهُ ذَكَرَ نَفَقَةً أَنَّهُ إِنْ اشْتَرَى نَفْسَهُ لَهُ مِنْ مَوْلَاهُ؛ يُطَابُ بِالنَّصْبِ الْوَكِيلُ، وَلَوْ سَأَلَهُ الْعِتْقَ مِنْ مَوْلَاهُ بِمَالِهِ، فَعَلَّ الْمَوْلَى؛ هَالِكًا يَكُونُ عَلَى الْعَبْدِ؛ لِأَنَّهُ إِذَا كَانَ بِسَقَطٍ لَشَرَاءٍ، أَمْكَنَ أَنْ يُحْعَلَ كَأَنَّهُ اشْتَرَى بِنَفْسِهِ فِي حَقِّ الْحُقُوقِ، فَصَارَ كَمَا بَوَّاهُ اشْتَرَى نَفْسَهُ لِعَبْدِهِ، حَتَّى لَوْ تَعَدَّرَ بَأَنَّهُ كَانَ الْعَبْدُ مُدْرِكًا؛ يَكُونُ لِنَفْسٍ عَلَى الْعَبْدِ».

ثُمَّ قَالَ «وَالصَّحِيحُ» مَا ذَكَرَهُ هَهُنَا ^(٣)؛ لِأَنَّ بَيْعَ الْعَبْدِ مِنْ نَفْسِ الْعَبْدِ إِعْتَقٌ، وَقَبُولُ ذَلِكَ قَبُولُ لإِعْتَقٍ، وَفِي الإِعْتَقِ وَقَبُولُهُ؛ الْوَكِيلُ مُقَرَّرٌ مُخَصَّرٌ إِلَى هَذَا لَفْظُهُ عَلَيْهِ ^(٤) ١٢٠ ١٣٠ وَكَأَنَّهُ جَعَلَ فِي الْمَسْأَلَةِ رَوَيْتَيْنِ

وَقَالَ الشَّيْخُ أَبُو الْمُعِينِ فِي «شَرْحِ الْجَامِعِ الْكَبِيرِ» لَمْ يَسَّ فِي الْمَسْأَلَةِ رَوَايَتَيْنِ، وَلَكِنْ مَا ذَكَرْنَا - يَعْنِي فِي «الْجَامِعِ» وَفِي بَابِ وَكَالَةِ الْعَبْدِ لِمَا دُوِّنَ مِنْ «الْأَصْلِ»

(١) سطر «الجامع الصغير مع شرحه النافع الكبير» [ص ٤٠٩]

(٢) سطر «الأصل / المسدود بالمبسوط» [١ / ٢٥٧ طبعة وزارة الأوقاف المصرية]

﴿تأنيده عليه﴾

جواب الاستحسان، وما ذكر في باب الوكالة بالعمى من «الأصل» جواب القياس، وكان عسى من أن يأخذ بالقياس، ويطعن على ما ذكر محمد في «الجامع».

وجه القياس - وهو وجه الضم - أن أحقق أن التوكيل من جانب المولى يقع من العبد من العبد، غير توكيلاً بالإعناق على مال، حتى جاز وأن كان إلى من موقوف، وكان يقتصر الأصل إلى المولى لا إلى الوكيل.

فكذا التوكيل بالشراء من جانب العبد يجب أن يقع توكيلاً بالإعناق، كما في ١٠٢٧، أيضاً، فصار كأن العبد وكل هذا الرجل أن يسأل المولى أن يفتقه عن اليد إلى العطاء، فاعتق، حار ١١، وكان على العبد أن لا يفتقه، وكان قصر الأصل إلى المولى، كما إذا كان مُدْتَرِئاً، وكما إذا اشترى العبد نفسه بنفسه.

وجه الاستحسان: وهو ما ذكر في «الجامع» أن التوكيل من جانب العبد يصير شترية لنفسه أولاً، ثم بائعاً من العبد نفس العبد في صفته، فطالت التوكيل لأجل هذا، بخلاف التوكيل من جانب المولى، لأنه وكيل ببيع العبد من نفسه، فلا يمكن أن يخل ببيع نفسه أولاً، بخلاف المُدْتَرِئ، لأنه لا يمكن أن يخل بشتريه لنفسه أولاً، ثم بائعاً من المُدْتَرِئ، لأن شترية المُدْتَرِئ لا يصح، فيكون توكيلاً بقوله الإعناق.

وبخلاف ما إذا اشترى العبد نفسه بنفسه، لأن ذلك قبول للإعناق محاراً، لأن العمل بحقيقة البيع مُتَعَدِّ، لأن البيع مع يمين العبد للمُشْتَرِي، والمُشْتَرِي - وهو العبد - لا يملك نفسه، لأنه مملوك لمولاه حالة البيع، ولشخص الوجد في حالة واحدة لا يصح أن يكون مالكا نفسه ومملوكاً لغيره، فصار بيع نفس العبد من العبد مجازاً عن الإعناق بطريق (١١، ١٢) الإشتراط، حتى لا يبرم لعاء كلام.

وإن لم يُعَيَّن للمواري فهو عند المشتري؛ لأنَّ اللَّفْظَ حَقِيقَةً لِلْمُعَاوَضَةِ

طاعة السَّامِعِ

العقد، وهذا لأنَّ سَبْعَ لَازِمَةٍ لِلشَّيْءِ، وفي الإِغْتِاقِ إِرَادَةٌ، فأريد الإِغْتِاقَ مجازاً،
ثُمَّ فِي مَسْأَلَةِ «الْجَامِعِ الصَّغِيرِ»^١ شَرْطُ بَيَانِ الْوَكِيلِ فَقَالَ: إِنَّ شَيْءَ أَنَّهُ يُشْرَى
لِنَفْسٍ لَعَبْدٍ، فَهُوَ حُرٌّ، وَالْوَلَاءُ لِلنَّوْصِيِّ، وَإِنْ لَمْ يُشَيَّرْ فَهُوَ عِنْدَ الْمُشْتَرِي، وَالْأَنْفُ
لِلْمَدْفُوعِ لِلْمَوْنِيِّ؛ لِأَنَّهُ كُنْتُ عِنْدَهُ، وَعَنِ الْمُشْتَرِي أَلْفٌ أَحْوُ تَنْشِئُ الْعَبْدَ، وَلَمْ
يُشَرِّطِ الْبَيَانَ فِيمَا إِذَا كَانَ الْمُوَكَّلُ بِشَرَاءِ الْعَبْدِ غَيْرِ الْعَبْدِ، فَهِيَ إِذَا شِئَ أَوْ لَمْ يُشَيَّرْ
يَقَعُ الشَّرَاءُ بِالْأَمْرِ فِي الْحَالِ.

وَفَرَّقَ مَا بَيْنَ الْعَانَتَيْنِ أَنَّ الْمُوَكَّلَ إِذَا كَانَ هُوَ الْعَبْدُ، فَتَرَ لَوَكَّلَ أَنَّهُ اشْتَرَى
لِعَبْدٍ، يَقَعُ الشَّيْءُ عَقْدًا مُعَبَّدًا بِوَلَاءٍ، وَإِذَا لَمْ يُشَيَّرْ وَقَعَ الشَّرَاءُ لِلْوَكِيلِ، عَمَلًا
بِحَقِيقَةِ نَفْذِ الشَّيْءِ، وَهِيَ الْمُعَاوَضَةُ، وَلَا يَنْشُئُ لِإِغْتِاقٍ، وَكَانَ بَيْنَ الشَّرَاءِ
تَعَدُّوَاتٍ، فَكَيْفَ يَكُنْ نَدْوً بَيْنَ بَيَانٍ؛ لِأَنَّهُ رِثْمًا يَرِثُ النَّاسُ بِأَحَدٍ الْآخَرِينَ دُونَ الْآخَرِ
بِحِلَافٍ مَا إِذَا كَانَ الْمُوَكَّلُ غَيْرَ الْعَبْدِ، حَيْثُ يَقَعُ الْعَقْدُ [١٠١]، إِذَا شَرَى عَلَى
كُلِّ حَالٍ، لَا إِغْتِاقًا، بَيْنَ الْوَكِيلِ أَوْ لَمْ يُشَيَّرْ، فَلَا تَعَاوُذَ إِذْ بَيْنَ الشَّرَاءِ، لِأَنَّهُ
يَكُونُ الْعَهْدُ بِبَيَانٍ عَلَى الْوَكِيلِ عَلَى كُلِّ حَالٍ، فَلَا حَاجَةَ إِلَى الْبَيَانِ، ثُمَّ إِذَا اشْتَرَى
الْوَكِيلُ الْعَبْدَ لِنَفْسِ الْعَبْدِ، هَلْ يَرِثُ الْعَبْدُ أَلْفَ آخَرٍ أَمْ لَا؟ نَحْنُ بِذِكْرِهِ مُحَقِّقُونَ
قَالُوا فِي «الشَّرُوحِ الْجَامِعِ الصَّغِيرِ»^٢ «رِثْمِي» [١٠٢]، أَنَّ يَلْزِمُهُ؛ لِأَنَّ الْأَنْفَ
الْمَدْفُوعَ كَانَ مِنَ النَّوْصِيِّ.

قَوْلُهُ (وَدَفْعُهَا إِلَيْهِ)، أَيُّ: دَفْعَ الْعَبْدِ الْأَلْفَ إِلَى الرَّجُلِ لَدِي وَكَلَّهِ

قَوْلُهُ (لَا أَنْفَ حَقِيقَةً لِلْمُعَاوَضَةِ)، لِأَنَّ النَّوْصِي قَالَ: يَغْتُ هَذَا الْعَبْدُ نَسَبَ

[١٠١]، وَفِي الْوَكِيلِ الشَّرِيْثُ

وَأَمَّا الْعَمَلُ بِهَا إِذَا لَمْ يَبَيَّنْ تَحَافُظُ عَلَيْهَا. بِحِلَافِ شِرَاءِ الْعَبْدِ نَفْسِهِ، لِأَنَّ
الْمَجْدَرِ فِيهِ مُعْتَبَرٌ، وَإِذَا كَانَ مُعَاوَضَةً يَبْتَئِثُ لِمَلِكٍ لَهُ وَالْأَلْفُ لِلْمَوْلَى، لِأَنَّهُ
كُتِبَ عَلَيْهِ.

وَعَنَى الْمُشْتَرِي أَلْفَ مِثْلِهِ نَفْسًا لِلْعَبْدِ فِيهِ فِي دَمَتِهِ حَيْثُ لَمْ يَصُحَّ الْأَدَاءُ،
بِحِلَافِ الْوَكِيلِ بِشِرَاءِ الْعَبْدِ مِنْ غَيْرِهِ حَيْثُ لَا يُشْتَرَطُ بَيَانُهُ، لِأَنَّ الْعَقْدَيْنِ هُنَاكَ

عَدْلًا بِلَا شَرْطٍ

قَوْلُهُ: (وَأَمَّا الْعَمَلُ بِهَا)، أَيُّ بِالْمُعَاوَضَةِ.

قَوْلُهُ: (فَتَحَافُظُ عَلَيْهَا)، أَيُّ [عَلَى] الْمُعَاوَضَةِ.

قَوْلُهُ: (بِحِلَافِ شِرَاءِ الْعَبْدِ نَفْسَهُ)، يَرْتَبِطُ بِقَوْلِهِ: (فَتَحَافُظُ عَلَيْهَا)، يَعْنِي، لَا
بِحَافِظٍ عَلَى الْمُعَاوَضَةِ يَمَّا إِذَا اشْتَرَى لِعَبْدٍ نَفْسَهُ بِنَفْسِهِ، وَإِنْ كَانَ اللَّفْظُ لِلْمُعَاوَضَةِ،
لِأَنَّ الْعَمَلَ بِحَقِيقَةِ الْمُعَاوَضَةِ مُتَعَدِّ لِمَا مَرَّ بِبَيَانِهِ أَلْفًا، فَتَعَيَّنَ الْمَجْدَرُ، وَهُوَ الْإِغْتَاقُ.
وَقَوْلُهُ: (نَفْسَهُ) بِاسْتِخْرَاءٍ، كَمَا السَّمْعُ عَلَى أَنَّهُ تَدَلُّ مِنَ الْعَبْدِ، وَيَحُورُ النُّصْبُ
عَلَى تَعَيُّنِهِ مَعْرُوفٌ بِهِ.

قَوْلُهُ: (لِأَنَّ الْمَجْدَرِ فِيهِ مُعْتَبَرٌ)، أَيُّ، فِي شِرَاءِ لِعَبْدٍ نَفْسَهُ، وَهُوَ كَوْنُ الشِّرَاءِ
مُسْتَعَدًّا لِلْإِغْتَاقِ.

قَوْلُهُ: (وَإِذَا كَانَ مُعَاوَضَةً)، يَتَّصِلُ بِقَوْلِهِ: (لِأَنَّ اللَّفْظَ حَقِيقَةً لِلْمُعَاوَضَةِ)

قَوْلُهُ: (يَبْتَئِثُ الْمَلِكُ لَهُ)، أَيُّ، لِمُشْتَرِيهِ.

قَوْلُهُ [١٢/١٧٧]: (فَأَنَّهُ فِي ذِمَّتِهِ)، نِيَّةٌ: فَإِنَّ لِنَفْسِ فِي ذِمَّةِ الْمُشْتَرِي

قَوْلُهُ: (حَيْثُ لَمْ يَصُحَّ الْأَدَاءُ)، لِأَنَّ الْوَكِيلَ أَذَى دَلَّتِ الْأَلْفُ إِلَى الْمَوْلَى مِنْ
كُتِبَ عَلَيْهِ، وَكَتَبَ مِنْكَ الْمَوْلَى، فَلَا يَنْفَعُ نَفْسًا.

على سبط واحد، وفي الخاتمة المنطوقة تنويعه نحو العاقدة، أما ههنا فاحدث
إغراقاً لمعنى بلولاء ولا مضافه على الوكيل والمولى عنه لا يرضاه ويترعب
في التعازية المخصصة فلا يذم من أبيان

ومن قال بعد اشتر لي نفسك من مولات فقال لمولاه. يعني نفسي
لثلاث بكدا، فعل: فهو للآمر؛ لأن العبد يضلح ويكيلاً عن غيره في شراء.

في غاية البيان

قوله: (على سبط واحد)، السبط: النوع كذا في «ديوان الأدب»^(١)

قوله (ومن قال لعبد اشتر لي نفسك من مولات فقال لمولاه يعني نفسي
لثلاث بكدا، فعل، فهو للآمر)، وهذه من مسانيد «الحامع الصغير»، ذكرها محمّد
في السبع

وصورتها فيه «محمّد عن يعقوب عن أبي خبيصة في الرّحل يقول بعد
الرّحل: اشتر لي نفسك من مولات فيقول نعم، فيأتي مولاه فيقول يعني نفسي
من ثلاث بكدا وكدا، فهو جائز، وهو للذي أمره، وإن قال يعني نفسي، ولم يقل
ثلاث، فهو حوّه^(٢) إلى ما لفظ محمّد في أصل الحامع الصغير».

وأصله أن العبد يضلح أن يكون وكيلاً عن غيره في شراء نفسه، لأن البيع
يردّ عليه باعتبار ماله، لا آدميه، وهو أحسب عن قابلية نفسه، فكان وكيله ووكيل
أجنبي آخر سواء^(٣)، ألا أن بين كون العبد وكيلاً وكون الأجنبي وكيلاً فرقاً
وهو أن الوكيل إذا كان أجنبيّاً لا يشترط إصافه العقد إلى الموكّل، لأنّه إن
طبق العقد يقع للموكّل بصفه، كما إذا أصافه إليه، وإذا كان الوكيل بشراً العبد
نفس العبد، يشترط إصافه العقد إلى الموكّل حتى [في ٢٨٨٦] يقع به، فإن لم يصفه

(١) سبط: أدب - الأدب الصغير [٢١٨]

(٢) يصر «الحامع الصغير» مع شرحه جامع الكبير [ص ٣٥٤ - ٣٥٥]

لأنه أخشى عن ماله، وأنشع يرد عليه من حيث إنه ماله . .

باب الوكالة بالبيع والشراء

إليه، بل أطلقه، يكون إعتاقاً.

والعرف: أن الوكيل مأثورٌ بِاشْتِراءٍ، ثم تصرف الأجنبي بالوكالة يقع شراءٌ عن كل حال، اشتراءٌ لنفسه أو لغيره، فتقدم بل الوكالة جعل ما يصنع لنفسه بمرئيه، فصارت الإصافة إلهه والاطلاق سواءً، فلم يكن محققاً للامر.

أما تصرف العبد وليس كذلك؛ لأنه إن أضاف العقد إلى نفسه، كان إعتاقاً، وذلك لا يصحح للإمتثال، وإن أضاف العقد إلى مؤكّبه كان بيعاً. وإن أطلق ختمٌ أن يكون إعتاقاً أو بيعاً، فلا يخصر الامتثال بالشك، فلا حزم اشترطت الإصافة إلى المؤكّل حتى يكون امتثالاً.

وإن بين العبد لمولاه أنه نشري نفسه لمؤكّبه؛ فالعبد للامر، واشترى في رقة العبد يزوجها على الأمير.

أما العبد [١٢٨٨] للأمير: فلأن الغرض رضى به إلى ملكه من غير ولاية يربط به به.

وأما الشخص في رقة العبد؛ فلاته هو العاقبة، وحقوق العقب ترجع إلى العاقبة

فإن قيل: العبد المنحجور إذا اشترى غيره لا يدرئه الحقوق

قلنا نعم إذا اشترى غيره إذب التولي، وهذا اشترى بإذنه، ويدرئه الحقوق

وأما رجوعه على الأمير: فلأن الوكيل بائعٌ، وإذا لم يرض الشخص؛ كان به أن يزوج

بدلت على الأمير، وإن وحد الأمير بالعبد عيباً قد عذم العبد به؛ لم يردّه؛ لأن العبد

كان وكيلًا بائعاً، والوكيل بالشراء متى [١٢٨٩] اشترى شيئاً به عيباً ومدّ عليه

به وقت الشراء، لا يكون له الرد؛ لأنه صدر راصياً بدليل

إلا أن ما به يبيده حتى لا تنبت التبع أحسن بعد البيع فإذا أصافه [١٢١، ١٢٢]

في غيرة أبيه

وإن كان في موضع لا يعلم به العبد، رده به ولدي يبي الخصومة في الرد هو العبد، لأنه لم يرخص به، فكان له الرد من غير استطلاع رأي الموكل، لأن المشتري - وهو العبد - في يد الوكيل، والوكيل يشتريه يرد بعيب ثم يرخص به من غير استطلاع رأي الموكل مادام المشتري في يده.

ثم لو أراد أن يتبع حسن العبد حتى يأخذ ثمنه، ليس له ذلك؛ لأنه باع شيئاً هو في يد [١٢١، ١٢٢] المشتري، والمشتري حصر في مجلس شراء، فلا يكون لبيع حق الحس؛ لأنه سمس التبع يصير مخياً بين البيع وبين المشتري، فيصير وبصاً، كالمودع إذا اشترى الوديعة، والوديعة حاضرة في مجلس البيع، فإذا صدحت الوديعة أن يخبها، لم يكن له ذلك.

فإن قيل: إن كان العبد في يده من حيث الحقيقة، فهو في يد المولى من حيث الحكم.

قيل له: نعم، لكن مراعاة يد العبد [١٢١، ١٢٢] أولى؛ لأن يده حقيقة، ويد التابع قبل البيع كان حكمية، فكان مراعاة اليد الحقيقية، وأنها أقرب إلى العبد أولن بالاعتبار، كما في الوديعة. كذا قال الشيخ الإمام أبو العباس السبيعي في «شرح الجامع الكبير» في باب الوكالة في السويع ما تضمن وما لا تضمن، وأبقي يضمن ثمة.

قوله: (إلا أن ما يبيته يبيده)، استثناء من قوله: (أحسب عن ماليته)، وكأنه قاله^٢ جواب لسؤال: بأن يقال: لما كان أحسباً عنها، كان للتابع حسن العبد لأجل الثمن، فقال: ليس له ذلك؛ لأن ما يبيته يبيده، وهو مشتري، وهذا من البيان.

(١) وقع بالأصل: «كتاب». واستثنى من [١٢١، ١٢٢]، «واع»، «واع»، «واع».

(٢) وقع بالأصل: «ما أورد». والمثبت من [١٢١، ١٢٢]، «واع»، «واع»، «واع».

(٣) وقع بالأصل: «قال». والمثبت من: [١٢١، ١٢٢]، «واع»، «واع»، «واع».

إلى الأمر صلح فعله امتثالاً فيقع العقد للأمر

وإن عقد بنفسه فهو حر، لأنه إغناق وقد رضى به المولى دون
المفاوضة، والعقد وإن كان وكيلاً بشيء معين، ولكنه أتى بحسن
صرف آخر، وفي مثله ينقذ على الوكيل.

وكذا لو كان يعي نفسه ولم يقل لفلان فهو حر، لأن المطلق تحتمل
الوخس فلا يقع امتثالاً بالشك فيبقى التصرف واقعاً لنفسه.

○ قوله ○

قوله: (وإن عقد لنفسه، فهو حر)، لأن بيع العبد من نفسه إغناق محرراً،
وقد رضى به المولى دون المفاوضة، فلا يقع العقد للأمر، لأنه لو وقع العقد له
بغير المولى مفروراً؛ لأن المولى لم يرض بأن يخرج ٢٠٠ د من ملكه بغير
نوب يولاء، فلا يجوز أن يروى منك بغير رضا؛ لأن الله تعالى أحار التجارة
بالترصي.

قوله: (وإذا كان وكيلاً بشيء معين، ولكنه أتى بحسن تصرف
آخر، وفي مثله ينقذ على الوكيل)، هذا جواب سؤال مقدم بأن يقال الوكيل شراء
شيء بعينه ليس له أن يشتريه غيره، بل يقع الشراء للأمر، وقد مر ذلك قبل هذا
المض

لكان ينبغي على هذا أن يقع الشراء للأمر؛ لأن الموكّل به معين، وهو نفس
العبد، فقال نعم كذلك، إلا أن الوكيل بالشراء إذا أتى بحسن تصرف آخر، نقذ
الشراء على الوكيل، وقد أتى بتصرف آخر غير الذي ساء الموكّل، لأن شراء
العبد من نفسه ليس له لإغناق، لا قبول البيع، وقد مر بيانه قبل هذه المسألة

منفعة، بخلاف العند؛ لأنه يتبع من نفسه، لأن ما في يد العند للمولى وكذا

في نسخة الباز

والصرف، والإحارة على هذا الخلاف»

قال محمد بن الحسن في «الأصل» في باب الوكالة بالبيع ١٠٩٦ هـ، ١٠٩٦ هـ، على
النسبة «وإذا بيع» ٢٠٠ هـ الوكيل من نفسه، أو من ابن له صغير من عبده؛ لم يخر،
وكذلك الإحارة، ولو بيع الوكيل شيئاً من ذلك من ابن له كبير، أو من امرأته، أو
ابنه، أو أمته، أو عنده، أو أمته، أو مكاتبه، فهو جائز، إلا من عبده، أو أمته، فإنه
لا يجوز؛ لأنه قال: ما باعه من شيء فهو جائز، ولو لم يقل ذلك لم يخر ذلك في
قياس قول أبي حنيفة رحمته الله، وكذلك الإحارة» (١) إلى هنا لفظ «الأصل»

وقال في «شرح الكافي» في هذا الباب «وإذا باعه الوكيل بالبيع ١٠٩٦ هـ، ١٠٩٦ هـ،
من نفسه، أو من ابن له صغير، لم يخر» (٢)، وكذلك الإحارة؛ لأن النفع منه يتبع
من نفسه، وأنه لا تمليك ذلك.

ولو باعه من ابن له كبير، أو من امرأته، أو من أخته، أو من مملوكه، أو
مكاتبه، وقد أحار له في الوكالة، باع به من شيء، فهو جائز، إلا من مملوكه إذا
لم يخر عبده دبر؛ لأنه تتبع من نفسه

ولما جاوز النفع من هؤلاء، لأنه فرض إليه ذلك، ولو لم يقل ذلك، لم يخر
لنفع في قياس قول أبي حنيفة، وكذلك الإحارة؛ لأنه يمكنه التهمة فيه، والوكالة
أمانة، فبحث تزييفها عن الجانية.

وقال الإمام الأسبجاني في «شرح الطحاوي» «لا يجوز شراء وكيل نفسه،

(١) ينظر «مجلد الروايات» لابي اسك السمرقندي [١٤٣٨-١٤٣٩]

(٢) ينظر «الأصل» معروف بالسود، [١٤٩١-١٤٩٢] طبعه وزارة الأوقاف المصرية

(٣) ينظر «السود» للسرعيني [١٤٩/١٥٠]

.....

فصل في بيان

خلاف ما إذا باع من عبده الذي لا ذين عليه، لأنه وما في يده من مولا، والتبع منه كالتبع من نفسه، ولو باع الوكيل من عبه لا يجوز، فكذلك إذا باع من عبه، وكذلك إذا باع من مكاتبه، لأن لرق ماني في المكاتب فصار كالعبد القس، وبخلاف ما إذا باع من ابنه لصغير، لأنه تبع من عبه، والوكيل لا يملك ذلك.

وروجه قول أبي حنيفة أن الوكالة أمانة، فيجب نزولها عن العبدية، وما حصله الإنسان بهؤلاء بمنزلة ما يحصله لغيره، ألا ترى أنه لا يحوز شهادة بعضهم بنفسه، فصار عقد الوكيل مع هؤلاء كالعقد مع نفسه، فلا يجوز.

نعم إن الأملak متباينة، ولكن مابغ الأملak متصلة، حيث يتبع بعضهم سالب (٢١٢) ردا بعض عادة، فإذا انعكس في لعقد تهمة الإيثار وسمع للوكيل، لم يصح حتى تزول التهمة بالزيادة على نفس المثل، كما وصي إذا باع من عبه

وعان (٣٠٢، ١٢) في لائحة لقوى: لا يبيع الوكيل من لا تثبت شهادته له بأحد من قسمته لا محوز عند أبي حنيفة، وبأكثر من قيمته محوز، ويمثل العينة - في رواية البيوع والوكالة - لا محوز، وفي رواية المضاربة محوز، إنما لخلاف في البيع بعين يسير ذكره في وكاله شمس الأئمة اسرخسي رحمه الله

وتبع المضارب وشراؤه من لا تثبت شهادته له بسبب لزمته، أو الزوجية على يسير لا يجوز عند أبي حنيفة رحمه الله، كما في الوكيل الخاص، ويغني عنه بأكثر من القيمة. وشراؤه من باقل، يجوز إجماعا، ويغني وشراؤه بمثل القيمة يحوز عندنا، وكذلك عند أبي حنيفة باتفاق الروايات.

ونو حنيفة فرق بين الوكيل الخاص، والمضارب على رواية الوكالة والبيوع،

وَيَنْقَلِبُ حَقِيقَةً بِالْعُخْرِ

وَلَهُ أَنْ مَوَاصِعَ التُّهْمَةِ مُسْتَشَاءٌ عَنِ الْوَكَالَاتِ ، وَهَذَا مَوَاصِعُ التُّهْمَةِ بِدَلِيلِ
عَدَمِ قَبُولِ الشَّهَادَةِ لِأَنَّ الْمَدْفِعَ بَيْنَهُمْ مُتَّصِفَةٌ قَصَارَ بَيْعًا مِنْ نَفْسِهِ مِنْ رَحِيهِ ،
وَالْإِجَارَةُ وَالصَّرْفُ عَلَى هَذَا الْخِلَافِ .

قَالَ ، وَالْوَكِيلُ بِالنَّبْعِ يَحُورُ بِنَعْيِهِ بِالْقَلِيلِ وَالكَثِيرِ وَالْعَرَضِ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ

﴿عَنْ عَائِشَةَ بِنْتِ أَبِي بَكْرٍ﴾

وَبَيْعُ الْمَعَاوِصِ مِمَّنْ لَا [١٢/٢١٢] تُقْبَلُ شَهَادَتُهُ بَأْتِي فِي شُرْكَهَ هَذَا «الْكِتَابُ» أَنَّهُ
يَنْقُطُ ، وَفِيهِ كَلَامٌ ، مِنْ أَصْحَابٍ مَنْ قَالَ : يَجِبُ أَنْ يَكُونَ الْجَوَابُ فِي الْوَكِيلِ
الْخَاصُّ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ مِثْلُ الْجَوَابِ فِي الْمُصَارِبِ ، وَمِنْهُمْ مَنْ فَرَّقَ بَيْنَ الْوَكِيلِ
وَالْمُصَارِبِ ، إِلَى هَذَا لَفْظُ «التَّعْمَةِ»

وَجَهْ الْعَرَقِ أَنَّ الْمُصَارِبَ كَالْمُصَرِّفِ لِنَفْسِهِ مِنْ رَحِيهِ ، وَلِهَذَا لَا يَجُوزُ نَهْيُهُ
بَعْدَ مَا صَارَ أَمَالُ عُرُوصًا ، وَأَنَّهُ شَرِيكُهُ فِي الرُّبْعِ ، فَلَا تُلْخِصُهُ التَّهْمَةُ فِي النَّبْعِ بِمِثْلِ
الْقِيَمَةِ مِنْ هُؤُلَاءِ ؛ لِأَنَّهُ إِشْرَافٌ فِي الْعِبَرِ دُونَ الْعَالِيَةِ ، وَفِي الْعِبَرِ هُوَ كَالْمُصَرِّفِ لِنَفْسِهِ ،
بِخِلَافِ النَّبْعِ بِالْعَبْرِ ، فَإِنَّهُ إِشْرَافٌ فِي شَيْءٍ مِنَ الْعَالِيَةِ ، وَهُوَ فِي ذَلِكَ نَائِبٌ مَخْصُصٌ

أَمَّا الْوَكِيلُ فَانْتِ فِي الْعِبَرِ وَالْمَالِيَةِ [١٢/٢١٣] جَمِيعًا ، فَبِهَذَا لَمْ يَجُزْ بَيْعُهُ
مِنْ هُؤُلَاءِ بِمِثْلِ الْقِيَمَةِ ، بَلَّا أَنْ يَكُونَ الْمُوَكَّلُ قَدْ أَحَارَ لَهُ فِي لَوْكَانَةٍ ، بِأَنْ قَالَ : بَيْعٌ
مِمَّنْ شَيْئٌ ، فَمَا بَاعَ بِهِ مِنْ شَيْءٍ ؛ يَحُورُ بِنَعْيِهِ مِنْ هُؤُلَاءِ حِينَئِذٍ

قَوْلُهُ (وَيَنْقَلِبُ حَقِيقَةً بِالْعُخْرِ) ، أَيَّ يَنْقَلِبُ حَقُّ الْمَوْلَى فِي كِتَابِ الْمُكَاتَبِ
إِلَى حَقِيقَةِ الْجَلْدِ بِعُخْرٍ [١٢/٢١٤] لِمُكَاتَبٍ عَنْ أَداءِ بَدَلِ الْكِتَابَةِ ؛ لِأَنَّ الْمَوْلَى
يَجْلَدُ حِينَئِذٍ حَمِيعٌ مَا فِي يَدِهِ .

قَوْلُهُ : (قَالَ ، وَالْوَكِيلُ بِالنَّبْعِ يَحُورُ بِنَعْيِهِ بِالْقَلِيلِ وَالكَثِيرِ وَالْعَرَضِ عِنْدَ أَبِي

وَقَالَ: لَا يَجُوزُ بَيْعُهُ بِقُضَائِهِ لَا يَتَعَانِ النَّاسُ فِيهِ، وَلَا يَجُوزُ إِلَّا بِالذَّاهِمِ
وَالدَّائِرِ، لِأَنَّهُ مُطْلَقُ الْأَمْرِ يَتَّقِيهِ بِالْمُتَعَارَفِ، لِأَنَّ التَّصَرُّفَاتِ لِدَفْعِ الْحَاجَاتِ

عَنْ عَمَلِهِ

وَقَالَ: لَا يَجُوزُ بَيْعُهُ بِقُضَائِهِ لَا يَتَعَانِ النَّاسُ فِيهِ، وَلَا يَجُوزُ إِلَّا بِالذَّاهِمِ
وَالدَّائِرِ^(١)، وَهِيَ مِنْ مَسَائِلِ الْقُدُورِيِّ^(٢)، لِأَنَّهُ لَمْ يَذْكُرْ فِي «مَخْتَصَرِهِ» قَوْلَهُ
(وَالْعَرَضِ) وَلَا قَوْلَهُ (وَلَا يَجُوزُ إِلَّا بِالذَّاهِمِ وَالذَّائِرِ).

قَالَ مُحَمَّدٌ فِي «الْأَصْلِ»: «فَإِنْ بَاعَهُ شَخْصٌ تَسِيرَ فَإِنْ أَبَا حَيْفَةَ رَضِيَ قَالَ، هُوَ
جَائِزٌ وَإِنْ بَاعَهُ بَدْرَهُمْ، وَقَالَ أَبُو يُونُسَ وَمُحَمَّدٌ رَضِيَ لَا يَجُوزُ الْبَيْعُ إِلَّا أَنْ يُحْطَ
بِشَيْءٍ مَا يَتَعَانِ النَّاسُ فِيهِ، فَإِنْ حُطَّ أَكْثَرُ مِنْ ذَلِكَ لَمْ يَجُزْ، وَإِنْ بَاعَهُ بِسَبِيئَةٍ
أَوْ بَقْدٍ، فَهُوَ جَائِزٌ، وَإِنْ بَاعَهُ بِدَّائِرٍ أَوْ بِدَّاهِمٍ، أَوْ بِعَرُوضٍ، أَوْ بِشَيْءٍ مِمَّا يُكْتَلُ،
أَوْ بِوَرْدٍ، فَهُوَ جَائِزٌ، وَقَالَ أَبُو يُونُسَ وَمُحَمَّدٌ لَا يَجُوزُ إِلَّا أَنْ يَبِيعَهُ بِدَّائِرٍ، أَوْ
بَدَّاهِمٍ، لِأَنَّهُمَا الْأَثْمَانُ الَّتِي تَقَعُ عَلَيْهَا بَيْعُ النَّاسِ^(٣)». إِنِّي هُنَا لَفْظُ مُحَمَّدٍ
بِ«الْأَصْلِ»، فِي أَوَّلِ بَابِ الْوَكَالَةِ ٢١١ هـ، فِي الْبَيْعِ

وَقَالَ فِي «الْأَسْرَارِ»: «رَوَى الْحَسَنُ عَنْ أَبِي حَيْفَةَ: أَنَّهُ لَا يَجُوزُ بَيْعُهُ إِلَّا
بِشَيْءٍ لِقِيَمَةٍ، وَبِقُضَائِهِ يَتَعَانِ فِيهِ، وَهُوَ قَوْلُهُمَا، وَقَوْلُ الشَّافِعِيِّ كَمَوْلَاهُمَا^(٤)»

(١) فِي «التَّصْحِيحِ» رَوَى قَوْلُ الْإِمَامِ، وَهُوَ الْمَعْنَى عَلَيْهِ عَدَّ اسْمِي، وَهُوَ أَصَحُّ الْأَقْوَامِ وَلَا حَتَّارَ عِنْدَ
الْمَجْمُوعِي. وَوَأَقْبَهُ لِمَوْصِلِي وَصَلَّى الشَّرِيعَةِ أَمْرٌ وَعَبَّ أَصْحَابُ الْمَنُونِ الْمَوْضُوعَةِ بِقَوْلِ الْمَذْهَبِ بِمَا
هُوَ ظَهَرُ الرُّوَايَةِ يَنْظُرُ «الْحَمَّاعُ الصَّغِيرُ» [ص ٤٠٩]، «الْمَسْرُودُ» [٣٦١/٩]، «بَدَائِعُ نَصَائِحِ»
[٢٧١/٦]، «تَمِيزُ الْحَنَاتِ» [٢٧/٢]، «الْجَوْهَرَةُ الْبَرَّةُ» [٣٠٦/١]، «الْبَابَةُ» [٢٦٨/٩]، «الْمَنَانُ
الْحِكَامُ» [٢٥٤/١] «مَجْمَعُ النُّصَائِبِ» [٢٤٩]، «التَّصْحِيحُ» [ص ٢٧٥]، «الْبَابُ» [١٤٧/٢]

(٢) يَنْظُرُ: «مَخْتَصَرُ الْقُدُورِيِّ» [ص ١١٧]

(٣) يَنْظُرُ «الْأَصْلُ الْمَعْرُوفُ بِالْمَسْرُودِ» [٢٧٢/١ - ٢٧٣]، عَلَيْهِ رَوَاهُ الْأَرْبَابُ لِقَضَائِهِ

(٤) يَنْظُرُ «بُيُوتُ الْمَذْهَبِ» عَرَبِي [٢٨٥/٣]، وَارُوضَةُ الطَّالِبِينَ «بُيُوتُ» [٣٠٥/٣٠٢]،

وَعَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ سَرِجٍ الْمَهَاجِ الشَّافِعِيِّ [٤٢٨ - ٤٣٠]

فَتَنَبَّأَ بِمَوَاقِعِهِ، وَالمُتَعَارِفُ الشَّيْءَ بِفَسْرِ المَثَلِ وَالمَثُودِ وَهَذَا يَتَنَبَّأُ لَتَوْكِيلُ

كَمَا فِي «المخلف» ، و«شرح الأقطع»^(١)

وَحَقُّ قَوْلِهِمَا: أَنَّ تَوْكِيلَ شَيْءٍ وَقَعَ مَطْلَقًا، وَلَمْ يُضَرْفْ بِصَرْفٍ لِيِ الْمَعَارِفِ،
وَالْمَعَارِفُ هُوَ الشَّيْءُ نَحْضَ امْتِنَانٍ وَالمَثُودِ، لَا يَلْعَنُ المَحْضُ وَلَا يَحْزُرُوصِ،
فَيَتَنَبَّأُ لَتَوْكِيلُ بِالمَعَارِفِ، هَذَا أَتَى بِعِبَرِكَ لَمْ يَحْزُرْ

وَأَمَّا قُلْنَا إِنَّ المَطْلَقَ يَصْرَفُ إِلَى امْتَعَارِفٍ بِدَلَالَةِ لَأَحْكَمِ

مِنْهَا، أَنَّهُ لَوْ أَمَرَ بِشَرَاءِ المَخْمِ فِي الشَّاءِ، أَوْ بِشَرِّ لَجَمْدٍ^(٢) فِي الضَّيْفِ،
يَقْتَضِي بِمَوَاقِعِ الشَّاءِ وَلَصَّيْفِ بِدَلَالَةِ العَرَفِ [٣٠٢/٢]، وَكَمَا لَوْ أَمَرَ بِشَرَاءِ
الأَصْحِيهِ، يَقْتَضِي بِأَيَّامِ الشَّحْرِ مِنْ تِلْكَ الشَّاءِ.

وَمِنْهَا: أَنَّهُ إِذَا اشْتَرَى بِدَوَاهِمٍ مُطْلَقَةٍ، يَصْرَفُ إِلَى لَقْدِ المَعْتَادِ فِي المَلْدِ،
لأنَّ المَعَارِفَ.

وَمِنْهَا: أَنَّهُ إِذَا وَكَّلَهُ^(٣) بِشَرَاءِ شَيْءٍ، لَمْ يَحْزُرْ لَهُ أَنْ يَشْرِيهِ بِأَكْثَرِ مِنْ قِيَمَتِهِ،
لأنَّ لَيْسَ بِمَعَارِفٍ

وَمِنْهَا: أَنَّهُ لَوْ حَفَفَ لَا يَشْرِي رَأْسًا، فَاشْرَى رَأْسَ عُصْفُورٍ [٣٠١/٢]، لَا
يَحْتَسِبُ، لأنَّ لَا يَتَذَكَّرُ إِلَيْهِ الرُّوحُ فِي العَرَفِ، وَيَصْرَفُ ذَلِكَ إِلَى رَأْسِ بَعِثٍ حَاصَّةٍ
عَدَّ أَيَّ حَيِّفَةٍ، وَلِي رَأْسَ البَقَرِ [١١/١٢]، أَيْضًا عِنْدَهُمَا، وَكُلُّ جَابٍ عَلَى عَرَفٍ
رَمِيهِ

(١) بغير المحلف لؤكاه لا يبي انبث المبرقندي [١٤٣٧/٣]

(٢) شعر المريح معده م عدي ي الموضع [٣٦٤]

(٣) الجملة يمكن ليم - ما حده من ليم - قد شق وبع قصصه بؤوب وهو مقدر شئ
به بعد اسم العرب لاس معده ١٢٩٣ مود حمد - المعجم الوسيط [١٣٣/١]

(٤) وفي الأصل الرذل والمثب من الرذل، المعجم الوسيط [١٣٣/١]

بِشْرَاءِ الْمَعْمُومِ وَالْجُمْدِ وَالْأَصْحَبَةِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وَأَمَّا قُلْنَا إِنَّ الْمَتَاعَ هُوَ الْبَيْعُ بِشَرِّ مِثْلٍ؛ لِأَنَّ لِمَا يَبْتَاعُ بِمِثْلٍ عِدَّةً أَنْ يَبْتَاعَ
بِأَقْرَبِ مِنَ الْقِيَمَةِ؛ لِأَنَّهُ يَنْصَرُّ بِهِ، كَمَا يَبْتَاعُ الْمُشْتَرِي مِنَ الشَّرَاءِ أَكْثَرَ مِنَ الْقِسْمَةِ،
مَكَانَ الْمَتَاعِ إِذْ هُوَ الْبَيْعُ بِمِثْلِ الْقِيَمَةِ، وَلِأَنَّ الْبَيْعَ بِشَرِّ مِثْلٍ فَاحِشٍ بَيْعٌ مِنْ وَجْهِ هُنَا
مِنْ وَجْهِ، فَلَمْ يَسَاوِهِ مُطْلَقُ التَّوَكُّلِ بِالْبَيْعِ.

بَيَانُهُ: أَنَّهُ إِذَا بَاعَ شَيْءٌ بِسَاوِي عَشْرَةِ حِمَصَةٍ؛ كَانَ بِقَدْرِ الْحِمَصَةِ تَمْلِكُ مَالٍ
مَالٍ، فَكَانَ بَيْعًا، وَجَمَاعًا فَوْقَ ذَلِكَ تَمْلِكُ مَالٍ بِعَرِّ عَرَضٍ، فَكَانَ هُنَا، وَلِهَذَا لَا
يَحْجُوزُ لِلْأَبِ وَالْوَصِيِّ بَيْعُ مَالِ الصَّبِيِّ بِشَرِّ مِثْلٍ فَاحِشٍ؛ لِرُقُوعِهِ تَبَرُّعًا.

وَنَوْكَانَ بَيْعًا مِنْ كُلِّ وَجْهِ لِحَدَرِ مَعْنَاهُ، لِأَنَّهُمَا يُمْكِنُ أَنْ يَبْتَاعَ مَالِ الصَّبِيِّ لَا الشَّرْعَ
بِهِ، وَلِهَذَا يُعْتَبَرُ بَيْعُ الْمَرْبُوعِ مَرَّةً مَرَّةً مِنَ التَّلَافِ إِذَا بَاعَهُ بِشَرِّ مِثْلٍ فَاحِشٍ.

وَأَمَّا قُلْنَا إِنَّ الْمَتَاعَ هُوَ الْبَيْعُ بِالسُّوْدِ؛ لِأَنَّ الْبَيْعَ بِالْعَرَضِ مُقَابِلَةٌ، وَهِيَ
بَيْعٌ مِنْ وَجْهِ، بِشَرِّ مِثْلٍ مِنْ وَجْهِ، فَلَا يَدْخُلُ تَحْتَ مُطْلَقِ التَّوَكُّلِ ١٢، ١٣، بِالْبَيْعِ

وَوَجْهُ قَوْلِ أَبِي حَنِيفَةَ ١٤: أَنَّ التَّوَكُّلَ بِالْبَيْعِ وَقَعَ مُطْلَقًا بِلَا قَيْدٍ بِشَرِّ مِثْلٍ
فَنَسِيَ، وَقَدْ أَتَى بِتَوَكُّلٍ بِمَا وَكَّلَ بِهِ، لِحَدَرِ

وَأَمَّا قُلْنَا إِنَّ التَّوَكُّلَ وَقَعَ مُطْلَقًا؛ لِأَنَّهُ قَدْ بَاعَ هَذَا الْعَبْدَ، وَالْمُطْلَقُ يُحْرَجُ
عَلَى إِطْلَاقِهِ إِلَّا إِذَا مَنَعَ مَنَعًا، كَأَمْرِ صَاحِبِ الشَّرِيعَةِ

وَأَمَّا قُلْنَا إِنَّ الْوَكِيلَ أَتَى بِمَا وَكَّلَ بِهِ؛ لِأَنَّهُ أَمَرَ بِمُطْلَقِ الْبَيْعِ، وَبِالْبَيْعِ مُطْلَقًا
هُوَ بَيْعٌ مِنْ كُلِّ وَجْهِ، وَبِالْبَيْعِ بِشَرِّ مِثْلٍ فَاحِشٍ بَيْعٌ مِنْ كُلِّ وَجْهِ، بِدَلَالَةِ الْحَقِيقَةِ وَالْعَدَفِ
وَبِحُكْمِهِ، فَيَكُونُ الْوَكِيلُ أَنْتَ أَمْرًا بِهِ، فَيَحْجُوزُ بَيْعُهُ

أَمَّا الْحَقِيقَةُ فَلِأَنَّ لِمَا تَمْلِكُ مَالٍ مَالًا، وَبِالْبَيْعِ بِشَرِّ مِثْلٍ فَاحِشٍ كَدَمَتْ

وَأَمَّا الْمَرْفُوعُ مِنَ النَّاسِ بِمَوْلُوبٍ هَذَا بَيْعٌ رَاسَخٌ، وَدَمَتْ بَيْعٌ حَاسِرٌ، وَدَمَتْ بَيْعٌ

عنه السيد

عَدْلٌ، فَنُؤَلَّا أَنَّ التَّبِيعَ بِعَيْنٍ فَاحْشٍ بِيَعًا، لَمْ يَصَحَّ إِطْلَاقُ لَتَبِيعَ عَلَيْهِ.

وَأَمَّا الْحُكْمُ، فَإِنَّ مِنْ حَلْفٍ لَا يَبِيعُ، وَبِيعَ بِعَيْنٍ فَاحْشٍ، حَيْثُ هِيَ يَمِينُهُ،
فَنُؤَلَّا أَنَّهُ يَبِيعُ مِنْ كَرٍّ وَخَيْرٍ لَمْ يَخُشَ

وَلَا تُسَلِّمُ أَنَّ التَّبِيعَ بِالْعَيْنِ [٥١٧ هـ] [١٠٣١ هـ] الْفَاحْشِ أَوْ بِالْعَرَضِ لَسَرٍ بِمُتَعَارَفٍ، بَلْ
ذَلِكَ مُتَعَارَفٌ عِنْدَ اشْتِدَادِ الْحَاجَةِ إِلَى تَحْصِيلِ الثَّمَنِ، وَعِنْدَ التَّجَرُّمِ مِنَ الْبَيْعِ،
وَإِطْلَاقُ لَفْظِ لِمُؤَكَّرٍ وَإِقْدَامُ التَّوَكُّلِ [١٠٣١ هـ] عَلَى ذَلِكَ مِنْ غَيْرِ بُهْمَةٍ دَلِيلٌ عَلَى وَفْوِ
الْحَاجَةِ.

عَلَى أَنَّ نَقُولَ: قَوْلُكُمْ: إِنَّ الْمَعَارَفَ هُوَ التَّبِيعُ بِعَيْنٍ لِمَثَلٍ، وَبِالْفَوْرِ أَشْأَ
تَعْنُونَ بِهِ؟ إِنْ قُلْتُمْ نَعِي لَعُرْفِ الْقَوْلِيِّ، وَهُوَ أَنَّ مُتَعَارَفَ النَّاسِ إِطْلَاقُ النُّقْطِ عَلَيْهِ
دُونَ غَيْرِهِ، فَلَا تُسَلِّمُ أَنَّهُ ثَبَتَ هُنَا، وَإِنْ قُلْتُمْ: نَعِي لَعُرْفِ الْعَمَلِيِّ، وَهُوَ أَنَّ يُطْلَقُوا
الْلُّفْظَ عَلَى هَذَا، وَعَلَى ذَلِكَ، وَلَكِنَّهُمْ يَفْعَلُوا هَذَا دُونَ غَيْرِهِ، فَلَا تُسَلِّمُ تَفْيِيدَ الْمُطْلَقِ
بِالْعُرْفِ الْعَمَلِيِّ بِدَلَالَةِ الْحُكْمِ.

بِأَنَّ مَنْ حَلَفَ لَا يَأْكُلُ لَحْمًا، فَأَكَلَ لَحْمَ آدَمِيٍّ، أَوْ لَحْمَ جَنْزِيرٍ، حَيْثُ، وَإِنْ
رُجِدَ الْعَادَةُ عَلَى لَامِبَاعٍ عَنِ أَكْلِهِ؛ لِأَنَّهُ نَحْمًا سُمِّيَ لَحْمًا فِي الْعُرْفِ الْقَوْلِيِّ؛ لَمْ
يَتَّفِقْ الْيَمِينُ بِالْعُرْفِ الْعَمَلِيِّ، وَنَهْ يَمْنَعُ الْحَيْثُ،

وَالْجَوَابُ عَمَّا مَعْلَقُوا مِنَ الْأَحْكَامِ قَوْلُ: يَقُولُ فِي «التَّحْقِيقِ» وَ«الْفَتْاوَى
الصَّغْرَى» عَنْ بَابِ التَّوَكُّلِ بِاسْتِسْلَامِ «أَنَّ تَفْيِيدَ التَّوَكُّلِ [١٠٣١ هـ] بِشَرْطِ الْأَصْحَةِ،
وَالْجَمْدِ، وَالْمَخْمِ مَرْذُوءٌ [١٠٣١ هـ] عَنْ أَبِي يُونُسَ، أَمَّا عِنْدَ أَبِي حَبِيبَةَ يُعْتَبَرُ
الْإِطْلَاقُ، يَعْنِي: لَا يَتَقَبَّدُ بِرَمَانٍ لِأَصْحَةِ وَالصَّيْفِ وَالنِّسَاءِ، وَهَذَا مَعْنَى قَوْلِهِ
فِي «الْمَتْنِ»: (وَالْمَسَائِلُ مَنْشُوعَةٌ عَلَى قَوْلِ أَبِي حَبِيبَةَ).

ولئن سلمنا أن التوكيل يقتضيه مقهور إنما يقتضيه دلالة العرض، لا بدلالة
المدد، لأن العرض من شراء المخم دفع صريح تزد، ودلت يحتضر بالمشاء،
والعرض من شراء الخميد دفع صريح المخم، ودلت يحتضر بالصب، حتى لو
عنفت هذه الدلالة، بأن وجد التوكيل متى يفتد ترخص المخم، كالحذادين
وعيرهم، أو ترخص الخميد، كالمقاعين^(١) وغيرهم، لا يفتد، كما قال الإمام علاء
بن أبي العلم في «طريقة الخلاف»^(٢)

وكذلك التوكيل بالأصحية تقتضيه أيام النحر بالعرض، لا بالعادة، لأن
عرض التوكيل خروج عن عهدة الوجوب الذي فتحه في أيام تلك السنة

وأما التوكيل بالشراء، إنما تم بخبر له الشراء على فاحش على إحدئ
روايتين عن أبي حنيفة للثمة، لأنه من الجائر أن^(٣) يشتريه لبعه، ثم نحا
أى به الحضران، الخفة بالأمير، حتى لو انفتت التهمة، بأن كان وكيلاً بشراء
نبي، بعينه، حار شراؤه على الأمير عند أبي حنيفة أيضاً، بعدم التهمة

وأما إذا حلف لا يشتري رأساً لا يقع على رأس مصصور، لأن لئس لا
تظنون اسم الرأس عليه على الإطلاق، بل يقوون رأس المصصور، فتفتدت
اليمين بالعزم القولي.

وأيضاً العرض من التمس، أو الحمل، وهذا^(٤) إنما يتحقق في

(١) الفدحي يئيه من دفع - كرماني - وهو شرايت لحد من شعير، وشي به بعد بيع في رأسه
ويغنيه من تزد ويبدو أن بيت اسمه كس رائحة قديمة، حيث يقوم بقصاعى بيع ذلك الخوم
في كروان بمارة، وكان يترخص الحمد موضعه في دفع، كي تزد ويحبو مدافه يطر الماح
العروس للزبدى [٣٤٩/١١ مادة: فتح].

(٢) يطر الطريقة خلاف، بدلاء لسرودى [ص ٣٥٢ - ٣٥٣]

برمان الحاحه، ولأن النع بعني فاحش يتبع من وجهه من وجهه، وكذا
المقابلة يتبع من وجهه من وجهه فلا يتساو له مطلق اسم النع

وله بالله أن التوكيل بالنع مطلق فاحش على إطلاقه في غير موضع
الثقة، والنع بعني أو بالعن متعارف عند شدة الحاجة إلى الثمن والشهر
من العن، والمساكن مضوعة على قول أبي حنيفة على ما هو المروي عنه وأنه

في غاية البيان

أمر معتاد، لا يغير معتاد، وشراء رأس العصفور غير معتاد، فلم يسأله أبين
وهذا هو لحوائج عن تعدد البعير برأس العن عند أبي حنيفة، ويرأس العن
أيضاً عندهما؛ لأن ما هو المعتاد أراد على خلاف لعدتهين بدلالة القرص.

وأما الأب والوصي، فإنما لم تملكك تتبع مال الصبي بعني فاحش، وإن كان
دفع بيعاً من كل وجه؛ لأنه يخرى عن دفع الصبي، وهما لا يملكك انصرف في
مال لصبي، إلا على الوجه الذي له فيه نظر

وأما المريض؛ فإنما اعتبر ببعنه بعني فاحش من الثلث؛ لأنه معرض لحق
في الورثة بالإنطاب، وهذا هو باع بعني يسير؛ يفتقر من الثلث أيضاً، أم
هيا فالأمر بحلوه.

قوله (برمان الحاحه)، أي من هذه السة

قوله. (وكذا المقابلة)، هي تتبع تعرض بالفرض، سمي بها؛ لأن كل واحد
من العرضين مثل للآخر، يقال: هما قنصان، أي مثلاً

قوله. (والمساكن مضوعة على قول أبي حنيفة)، أراد بها مسائل شرعية
العنم، والجمد، والأضحية، وقد مر اليد

بَيْعٌ مِنْ كُلِّ وَاحِدٍ، حَتَّى أَنْ مِنْ حَتْمٍ لَا يَبْعُ بَيْعُهُ، غَيْرَ أَنْ الْآبَ وَالْوَصِيَّ
يُسَمَّيْنِي مَعَ أَنَّهُ يَبْعُ؛ لِأَنَّ وَلَا يَتَّبِعُهُمَا نَفَرِيَّةً وَلَا يَصْرِي بِهِ، وَالْمُتَابِعَةُ شَرَاءٌ مِنْ
بَنِي وَاحِدٍ، وَيَبْعُ مِنْ كُلِّ وَاحِدٍ لَوْ حُودٍ حَدٌّ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا

نَوَلَهُ. (وَالْمُقَابَضَةُ شَرَاءٌ مِنْ كُلِّ وَاحِدٍ، وَسِعٌ مِنْ كُلِّ وَاحِدٍ)، حَوَّثَ عَنْ
بَوْلِهِمْ وَكَذَا الْمُقَابَضَةُ يَبْعُ مِنْ وَاحِدٍ، شَرَاءٌ مِنْ وَاحِدٍ. فَلَا يَتَّبِعُهُمَا مَطْلَقًا اسْمُ الْبَيْعِ
فَقَالَ لَا نَسَلُّمُ أَنَّهُ كَذِبٌ، بَلْ هِيَ شَرَاءٌ مِنْ كُلِّ وَاحِدٍ، يَبْعُ مِنْ كُلِّ وَاحِدٍ؛ إِذْ
كُلُّ وَاحِدٍ مِنَ الْمُؤَبَّرِ يَصْبِيحُ أَنْ يَكُونَ مُبْعًا وَثَمًا، وَيَفْرُقُ أَحَدُ الْأُمُورِ مِنَ الْآخَرِ
بُدْخُولِ حَرْبٍ أَوْ إِسْدِي يَضْحَكُ الْأَثْمَانُ ثَمًا هِيَ اتِّبَاعٌ، فَعَلَى أَنَّهُمَا دَخَلَ الدَّخْلُ
نَحْنُ دَلَّتْ ثَمًا، وَالْآخَرُ مُبْعًا

فَإِذَا كَانَ يَبْعُ الْمُقَابَضَةُ بَيْعًا مِنْ كُلِّ وَاحِدٍ، سَأَلَهُ مُطَّلِقُ التَّوَكُّلِ بِالْبَيْعِ، إِذْ
الْوَكْلُ بَاعٌ ٢٠١٧. الْفَرْصُ الَّذِي كَانَ وَكَيْلًا يَبِيعُهُ بِالْعَرْضِ الَّذِي فِي يَدِ الْعَاقِلِ
مَعَهُ، حَيْثُ قَالَ يَبْعُ هَذَا، وَلَمْ يَقُلْ؛ اشْتَرَيْتُ هَذَا بِهَذَا الَّذِي فِي يَدِي؛ لِأَنَّهُ
يَخْرِي عَنِ وَهَقِ أَمْرِ الْمُؤَكَّلِ، وَهَذَا أَمْرُهُ سَائِعٌ، لَا بِالْشَّرَاءِ، فَحَصَلَ الْبَيْعُ بِمَا
وُكِّلَ بِهِ مِنْ كُلِّ وَاحِدٍ، فَسَأَلَهُ التَّوَكُّلُ بِالْبَيْعِ مُطْلَقًا ٢٠١٨. ١٣٠

(٢٠١٨) وَقَالَ فِي «اتِّمَمَةِ الْفَتَاوَى» التَّوَكُّلُ بِالْبَيْعِ مُطْلَقٌ إِذَا سَاعَ شَعْرٌ
مُؤَجَّلٌ؛ قَبْلَ عَلَى قَوْلِ أَبِي حَبِيبَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، بِحُجُورٍ وَدُونَ طَابَتْ لَمُدَّةً. وَعَدَفُهَا، بِحُجُورٍ
بِأَحْلِ مُتَعَارَفٍ فِي تِلْكَ سُلْغَةٍ، وَبِإِثْرٍ بِدَوِّ عَيْنٍ ذَلِكَ فَلَا.

وَعَنْ أَبِي يُوْسُفَ: إِنْ وَكَّلَهُ بِالْبَيْعِ عَيْنٌ وَخَدَّ الشَّجَارَةِ، فَلَهُ أَنْ يَبِيعَهُ بِالشَّيْئَةِ
٢٠١٩. وَإِنْ وَكَّلَهُ بِالْبَيْعِ بِحَاجَةٍ إِلَى التَّقْفِ أَوْ قَضَاءِ لَدَيْنَ، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ،
فَلَيْسَ لَهُ أَنْ يَبِيعَهُ بِالشَّيْئَةِ، وَنَقَلَهُ عَنْ بَابِ «وَفَاةٍ» بِالسَّلَامِ بِالصَّدْرِ الشَّهِيدِ.

قال: ولو كُيِّل بالشراء يَحْجُورُ عَقْدُهُ بِمِثْلِ الْقِيَمَةِ، وَزِيَادَةِ يَنْعَاسُ النَّاسُ فِي مِثْلِهَا، وَلَا يَحْجُورُ بِمَا لَا يَنْعَاسُ النَّاسُ فِي مِثْلِهِ، لِأَنَّ التَّهْمَةَ فِيهِ [١٧٣] مُتَحَقِّقَةٌ

﴿كتاب البيوع﴾

ثُمَّ قَالَ فِي «التَّهْمَةِ» «وَرَدَّكَ فِي الدَّيْلِ الثَّانِي مِنْ شَرْحِ بَيْعٍ «الكَافِي»: أَنَّ الْوَكِيلَ مُضْطَرِّقُ الشَّيْءِ يَمْلِكُ لِنَعْيٍ بِالنَّسْبَةِ عِنْدَمَا خَلَقَ لِشَافِعِيٍّ، ثُمَّ قِيلَ يَحْجُورُ الشَّيْءُ بِالنَّسْبَةِ عَلَى قَوْلِ أَبِي حَنِيفَةَ رَحِمَهُ، طَلَبَ الْعِدَّةُ أَوْ قُصِّرَتْ، وَعِنْدَهُمَا لَا يَحْجُورُ، لِأَنَّ أَحَدَهُمَا مَعْدُومٌ فِي تِلْكَ السُّلْعَةِ، وَهُوَ الْمَاخُودُ».

[١٧٤] قَوْلُهُ: (قَالَ، وَالْوَكِيلُ بِالشَّرَاءِ يَحْجُورُ عَقْدُهُ بِمِثْلِ الْقِيَمَةِ، وَزِيَادَةِ يَنْعَاسُ النَّاسُ فِي مِثْلِهَا، وَلَا يَحْجُورُ بِمَا لَا يَنْعَاسُ النَّاسُ فِي مِثْلِهِ)، أَيُّ: قَالَ لِقُدُورِيِّ فِي «مَخْتَصَرِهِ».

وَقَالَ فِي «شَرْحِ الْأَقْطَعِ»^(١)، وَغَنَ أَبِي حَنِيفَةَ رُويَةً أُخْرَى أَنَّهُ يَحْجُورُ بِالْعَمَلِ وَالْكَثِيرِ؛ لِغَمُومِ الْأَمْرِ، وَإِنَّمَا جَرَّ عَقْدُ الْوَكِيلِ بِالشَّرَاءِ بِزِيَادَةِ يَنْعَاسُ النَّاسُ فِي مِثْلِهَا، لِأَنَّهَا زِيَادَةٌ غَيْرُ ظَاهِرَةٍ؛ لِدُخُولِهَا تَحْتَ تَقْوِيمِ الْمُتَقَوِّمِينَ، فَهَمْ يَتَحَقَّقُ الْعَيْنُ، فَكَانَتْ الزِّيَادَةُ كَالْعَدَمِ، فَحَارَ الشَّرَاءُ عَلَى الْأَمْرِ لِعَدَمِ التَّهْمَةِ

بِخِلَافِ الشَّرَاءِ بِزِيَادَةِ لَا يَنْعَاسُ النَّاسُ فِي مِثْلِهَا؛ لِأَنَّ زِيَادَةَ ظَاهِرَةً لِعَدَمِ دُخُولِهَا تَحْتَ تَقْوِيمِ الْمُتَقَوِّمِينَ، فَتَحَقَّقَ الْعَيْنُ، وَكَانَ الْوَكِيلُ مَسْهُمًا فِي الْحَقِّ الشَّرَاءِ بِالْأَمْرِ، فَلَمْ يَجْزُ عَنِ الْأَمْرِ؛ لِأَنَّ مِنَ الْحَاثِرِ أَنْ تَشْتَرِيَهُ بِنَفْسِهِ، ثُمَّ تَمَّ رَأْيُ الْحَرَامِ فِي الشَّرَاءِ لِحَقِّهِ بِالْمُؤَكَّلِ؛ لِأَنَّهُ يَحْجُورُ بِشَرْءِ ذَلِكَ لَشَيْءٍ بِنَفْسِهِ، حَتَّى إِذَا تَنَتَّ

(١) قَالَ فِي «الدَّخِيرَةِ»: وَتَكَلَّمُوا فِي مَعْدُومِ تَفَاصُلِ بَيْنِ الْعَيْنِ وَالْمَالِ وَالصَّحِيحِ مَا رَوَى عَنْ الْأَمْرِ مُحَمَّدٌ فِي «السَّرَادِ» أَنَّ كُلَّ عَيْنٍ يَدْخُلُ تَحْتَ تَقْوِيمِ الْمُتَقَوِّمِينَ فَهُوَ يَسِيرٌ وَلَا يَدْخُلُ تَحْتَ تَقْوِيمِ الْمُتَقَوِّمِينَ فَهُوَ لَا حَاشَ، ثُمَّ قَالَ رَدِّهِ أَشَارَ فِي «الْمَعَاجِمِ» أَهْمَكَ فِي «الْبَابِ» [١٨٢]،

(٢) يَشْفَرُ «مَخْتَصَرُ الْقُدُورِيِّ» [ص ١١٧]

(٣) يَشْفَرُ «شَرْحُ مَخْتَصَرِ الْقُدُورِيِّ» لِلْأَقْطَعِ [٢٦٤/٩]

بَعْلَهُ اشْتَرَاهُ لِنَفْسِهِ ، فَإِذَا لَمْ يُوَافِقْهُ أَلْحَقَهُ بِغَيْرِهِ عَلَى مَا مَرَّ ، حَتَّى يُوَكَّدَ وَكَيْلًا
بِشَيْءٍ بَعِيْهِ قَالُوا يَتَّقِدُ عَلَى الْأَمْرِ ، لِأَنَّهُ لَا تَمْلِكُ شُرَاءَهُ نَفْسَهُ ، وَكَذَا
الرَّكِيْلُ بِالسَّكَاحِ إِذَا زَوَّجَهُ مُرَاةً بِأَكْثَرِ مِنْ مَهْرٍ مِنْهَا ، حَارَ عِنْدَهُ ؛ لِأَنَّهُ لَا بُدَّ مِنَ

عَالِيَةِ الْبَيِّنَاتِ

تَهْمَةٍ بِأَنْ كَانَ وَكَيْلًا بِشُرَاءِ شَيْءٍ بَعِيْهِ ، يَفْعُ شُرَاؤُهُ عَلَى الْأَمْرِ ، لِأَنَّهُ لَا يَمْلِكُ
الرَّكِيْلُ أَنْ يَشْتَرِيَهُ لِنَفْسِهِ ، وَإِنْ مَرَى الشُّرَاءَ لِنَفْسِهِ ، أَوْ صَرَخَ [٢١٨٨] بِدَيْتِ بَأَنْ
قَالَ : شَهِدُوا أَنِّي قَدْ اشْتَرَيْتُهَا بِنَفْسِي ، لَا إِذَا حَانَتْ فِي الثَّمَنِ ، لَا أَيْ خَيْرٌ ، أَوْ
حَانَتْ إِلَى جَسَدٍ آخَرَ ، وَقَدْ مَرَّ ذَلِكَ مَرَّةً .

قَالَ الشَّيْخُ الْإِمَامُ خَوَاهِرُ زَادَهُ ، «جَوَارُ عَقِيْدِ الْوَكِيْلِ بِالشُّرَاءِ بِرِيَادَةِ يَتَغَابَنُ
النَّاسَ فِي مِنْهَا : فِيمَا لَيْسَ لَهُ قِيَمَةٌ مَعْلُومَةٌ عِنْدَ أَهْلِ بَلَدٍ ، فَأَمَّا مَا لَهُ قِيَمَةٌ مَعْلُومَةٌ
عِنْدَهُمْ ، كَالسَّخَمِ وَالْخُبْرِ إِذَا رَآهُ الْوَكِيْلُ بِالشُّرَاءِ عَلَى ذَلِكَ لَا يَرْمِي الْأَمْرَ ، قَسَبَ
رِيَادَةً أَوْ كَثَرَتْ » ، قَالَ لِي بَبُوعُ «التَّهْمَةُ» «وَبِهِ يُقْتَلُ» (١)

قَوْلُهُ : (عَلَى مَا مَرَّ) ، إِيْشَارَةٌ إِلَى مَا ذَكَرَ فِي «الْمَنْ» قَبْلَ وَرَقَيْنِ بِقَوْلِهِ ، (لِأَنَّهُ
مَوْضِعُ تَهْمَةٍ ، بِأَنْ اشْتَرَاهُ لِنَفْسِهِ ، فَإِذَا رَأَى الصَّعْقَةَ خَاسِرَةً أَلْرَمَتْهَا الْأَمْرَ) .

قَوْلُهُ : (وَكَمَا الْوَكِيْلُ بِالسَّكَاحِ إِذَا زَوَّجَهُ امْرَاةً بِأَكْثَرِ مِنْ مَهْرٍ مِنْهَا ؛ جَارَ
عِنْدَهُ) ، أَيْ : عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ [٢١٨٨] ، بِغَيْرِ تَعْدِيمِ التَّهْمَةِ .

قَالَ مُحَمَّدٌ فِي «الْأَصْلِ» فِي أَوَّلِ بَابِ الْوَكَالَةِ فِي السَّكَاحِ : (وَإِذَا رَكَسَ رَجُلٌ
رَجُلًا أَنْ يُزَوِّجَهُ امْرَاةً بَعِيْهِ ، فَرَوَّجَهَا إِثْمًا ، فَهُوَ جَانِزٌ ، مِنْ رَادَّهَا عَلَى مَهْرٍ
[٢١٨٨] مِنْهَا ؛ فَهُوَ جَانِزٌ فِي قَوْلِ أَبِي حَنِيفَةَ (٢) .

وَلِي قَوْلِ أَبِي يُوْسُفَ وَمُحَمَّدٍ ، إِذَا زَوَّجَهَا بِمَا يَتَغَابَنُ النَّاسُ فِي مِنْهَا فَهُوَ

(١) يَنْظُرُ «الْمَوْضِعُ» [٣٧١٩] ، «إِدْبَاعُ الصَّالِحِ» [٢٧٦] ، «الْأَسْلَحُ الْإِحْكَامُ» [٢٥٤] ، «حَاشِيَةُ

الْمُحَلِّي» [٢٧٠/٤]

الإضافة إلى التوكيل في العقد ولا تتعكف عليه لثمة، ولا كذلك التوكيل

في حيازة الميراث

جائز، وإذا رد أكثر من ذلك لم يزم لروح سحح، لا أن يرحصه

ورد وكذا رجل رخل أن يروح امرأة بعينه، فتزوجها التوكيل؛ فهو جائز،
وهي امرأته، ولا يثبت هذا الشراء لو أمره أن يشتري عبداً بعينه، فاشتره التوكيل
نفسه؛ كان العبد بلامره^(١) إلى ما لفظ الأصل.

قال في «شرح الكافي»^(٢) في هذا الباب «واضحه» ما ذكر في «كتاب
لسوع» أن الوكالة [١٧٠] في السطقة يرعى فيها الصيغة، ولا تنقيد بالعقد
المعروف عند أبي حنيفة، وعندهما تنقيد.

وسحح بأكثر من مهر البتل بما لا يتعاقب الناس فيه ليس بمعروف، وكان
يتنعي أن يكون أحوال على غوب الكل هكذا؛ لأن التوكيل من قبل الروح هي معنى
التوكيل بالشراء، والوكالة بالشراء من تنقيد بالعرف.

فنا تلى، ولكن الوكالة [١٧١/١٧٢] بالشراء إنما تنقيد بالعرف في موضع
الثمة، ولثمة لا تدخل في هذا الباب، لأنه لا يؤم أن يكون عاقداً نفسه،
بحلاف التوكيل بشراء شيء معين بعينه، حتى لو ارتفع هذا التوهم في شراء أيضاً،
بأن كان التوكيل في شراء شيء بعينه، يكون على هذا الحلاف أيضاً.

ونؤثرها لتوكيل كاتب امرأته، ولا يثبت هذا شراء، فإن التوكيل بالشراء
مواثي لشري لنفسه أو أطلق؛ بصير مشترياً لتوكله إذا كان التوكيل بشيء
بعينه، وفي التوكيل بالزواج إذا أصاف العقد إلى موكله ينفذ عليه، ورد أصافه إلى
نفسه بصير مخالفاً، وإنما كان كذلك؛ لأن في الشراء انعقد هو التوكيل، وبهذا

(١) ينظر الأصل المعروف بالمسود [١١٦ - ١١٩] طبعة وزارة الأوقاف القطرية

(٢) ينظر المسود والمرحوي [١١٧/١١٩ - ١١٩]

الشراء، لِأَنَّهُ يُطْلَقُ الْعَقْدُ

قَالَ: وَالَّذِي لَا يَتَعَاشُرُ فِيهِ النَّاسُ مَا لَا يَدْخُلُ تَحْتَ تَقْوِيمِ الْمُقَوِّمِينَ،
وَيُقَالُ فِي الثُّرُوصِ الْإِلَاحُ بِسَمِّهِ وَفِي الْخَيَاطَاتِ الْإِلَاحُ بِأَرْدِهِ وَفِي الْعُقَارَاتِ الْإِلَاحُ
بِأَرْدِهِ، لِأَنَّ التَّصَرُّفَ يَكْثُرُ وَخُودُهُ فِي الْأَوَّلِ وَيَقِلُّ فِي الْآخِرِ وَيَتَوَسَّطُ فِي
الْأَوْسَطِ وَكَثْرَةُ الْعَبْرِ لِقِلَّةِ التَّصَرُّفِ

قَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ

يُؤْخَذُ بِحَقْوِقِ الْعَقْدِ، إِلَّا أَنَّهُ لَتَرَمَّ أَنْ يَكُونَ حُكْمُ عَقْدِهِ وَاقِعًا لِعَبْرِهِ، فَيَقَعُ لِعَبْرِهِ
عَنِ وَجْهِ عَقْدِهِ

وَفِي السَّكَّاحِ: الْعَاقِدُ هُوَ الْمُوَكَّلُ، فَإِنَّمَا يَكُونُ عَاقِدًا لَهُ إِذَا أَصَابَ الْعَقْدَ
وَأَمَّا إِذَا لَمْ يَصِبْ، فَإِذَا أَصَابَ الْعَقْدَ إِلَى بَعْضِهِ، فَعَقْدٌ جَعَلَ نَفْسَهُ عَاقِدًا، فَصَارَ مُعَاقِدًا،
وَمِنْ ذَلِكَ لَا يَسْتَقِيمُ أَنْ يُجْعَلَ عَاقِدًا لِنَفْسِهِ فِيمَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْعَاقِدِ، ثُمَّ يَلَايِمُ فِيمَا
بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْآخِرِ فِي [١٦٣٣] السَّكَّاحِ، لِأَنَّ حُكْمَ السَّكَّاحِ يَدُورُ وَتَوَقُّعُهُ لِشَخْصٍ لَا يَقْبَلُ
النَّقْلَ إِلَى غَيْرِهِ، وَفِي الشُّرَاءِ يَسْتَقِيمُ أَنْ يُجْعَلَ عَاقِدًا لِنَفْسِهِ فِيمَا بَيْنَ الْمُتَعَاقِدَيْنِ،
ثُمَّ يَلَايِمُ فِيمَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْآخِرِ، فَجَعَلَهُ هَكَذَا كَمَا فِي «الشرح الكافي».

قَوْلُهُ: (لِأَنَّهُ يُطْلَقُ الْعَقْدُ)، أَيُّ يَسْتَعْنِي الْوَكِيلُ بِشُرَاءِ عَنْ إِصَابَةِ الْعَقْدِ إِلَى
الْمُوَكَّلِ

قَوْلُهُ (قَالَ): وَالَّذِي لَا يَتَعَاشُرُ فِيهِ النَّاسُ مَا لَا يَدْخُلُ تَحْتَ تَقْوِيمِ الْمُقَوِّمِينَ)،
أَيُّ قَالَ الشَّيْخُ الْقُدُّورِيُّ فِي «مختصره»^(١)

قَالَ الشَّيْخُ أَبُو جَعْفَرٍ الطَّحَاوِيُّ فِي «مختصره» «وَالْمُقَدَّرُ الَّذِي لَا يَتَعَاشُرُ
نَاسٌ فِيهِ بِضَفِّ الْعُسْرِ وَأَقْلَ مِنْهُ، وَهَذَا غَيْرُ مُتَوَصِّلٍ عَنْهُمْ، وَلَكِنْ مَدَاهِلُهُ تَدُلُّ

(١) يَطْرُقُ الْمُسْرُطُ بِسَرَحِي [١١٧-١١٩]

(٢) يَطْرُقُ الْمَحْمَدُ بِقُدْرِي [ص ١١٧]

في باب المطاوعة

عليه^(١) إلى هنا لفظ المطاوعة.

وقال الإمام الأسعجاني في شرح المطاوعة^(٢) [٢٠٠، ١٢] «وروي عن أبي
سب يحیی أنه قال: قدّر ما يتعلّق السّ فيه في لغزوصي «دذیم»^(٣)، وفي لحیوان،
«آة یزقة»^(٤)، وفي العفّرة: «آة ذوّارزة»^(٥)»

وقال الشيخ أبو المّعين النّسفي في «شرح الجامع الكبير» في الباب الثاني
من كتاب الركاة: «تقبل من أصحابه في باب الیاعات منخّ ب عدم، لتعبر
بضیانة عنه؛ لدحوب ذلك تحت تقویم المقومیس، والكثیر منها غیر مُلخّی بالعدم،
لدحوب الاتّباع عنه تحت الإمکان»

ثم قال: «احتفّ المشایخ في لحدّ لحدّ بین القلیل والكثیر:

منهم من قال: ما يتعلّق لاس في قلیل، وما لا يتعلّق لاس فهو کثیر

ومنهم من قال: ما يدخل تحت تقویم المقومیس؛ فهو قلیل، وما لا يدخل،
فهو کثیر، والمعنی في ذلك: هو إمکان السّحر، وعدم الإمکان.

(١) يظّر: «مختصر المطاوعة» [ص/١١١]

(٢) يظّر: «شرح مختصر المطاوعة» [ص/٢٦٠]

(٣) دذیم: فتح الدال المهملة وسكون الهاء، ثم عرء ياء من، دیم: كسر الهمزة وسكون الهمزة
أخر الحروف، وفي آخره ميم، وهو اسم الصف، والعرء هنا تصف عرءهم يظّر: «شرح
الهداية» للعيني [٢٧٢/٩]

(٤) ده ياء مدح، وسكون الهمزة، وهو اسم لعرء عارسة، ويأردد باب، آخر الحروف
سكون الهمزة، وهـ مثل لا، وهو اسم أحد عشر مدح به يظّر: «مختصر المطاوعة»

(٥) ذوّارزة: وهذا اسم لاسي عرء، وقدر رقة، يضم الدال المهملة، ويأردد وسكون الهمزة
الآلة، وسكون الهمزة وسكون الهمزة، وهو اسم لعرء عارسة، وهو اسم لعرء عارسة، وهو اسم لعرء عارسة

ماكنه - يظّر: «مختصر المطاوعة»

﴿عَنْ أَبِي بَكْرٍ﴾

وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ: ذَلِكَ مُقَوَّصٌ إِلَى رَأْيِ الْقَاضِي

وَمُحَمَّدٌ قَدَّرَ فِي هَذَا الْكِتَابِ «دَقِيمٌ»، بِغَيْرِ «الْحَامِيعِ الْكُفْرِ»^(١)،
وَبِشَيْخٍ^(٢) ٢٠ د يَنْحَقُّ قَصُورًا ذَلِكَ عَلَى مَا قَالَ الْقَاضِي أَبُو الْقَاسِمِ مِنْ شُعَيْبٍ بِنِ
إِبْرَاهِيمَ^(٣)، حَكَى عَنْهُمْ: أَنَّهُمْ قَدَّرُوا الْبَيْزَ فِي الْعَقْدِ بِ«دَقِيمٍ دَوَارَقَةٍ»، وَفِي الْحَيَوَانِ
بِ«دَقِيمٍ دَوْدَةٍ»، وَفِي الْعُرُوضِ بِ«دَقِيمٍ». «إِلَى هَذَا لَفْظُ الشَّيْخِ أَبِي الْقَاسِمِ^(٤) الْمَعْبُورِ^(٥)

ثُمَّ أَعْلَمَ: أَنَّ الْمُتَصَرِّفِينَ لِلْغَيْرِ مِنْهُمْ مَنْ يُقْفَى عَنْهُ بِغَيْرِ ابْتِزٍ فِي تَصَرُّفَاتِهِ،
بَعْدَ كَانَ أَوْ شِرَاءً، وَلَا يُتَخَصَّنُ مِنْهُ الْعَنْ^(٦) [الْمَحْشُورُ، وَدَيْكَ كَالْأَبِ فِي مَالِ
بَغِيرٍ، وَالْحَدُّ، وَتَوْصِيٍّ، وَمُؤْتَايَ يَوْفَقُ].

وَمِنْهُمْ مَنْ يُقْفَى فِي تَصَرُّفِهِ الْعَنْ الْبَيْزَ إِحْمَاعًا، وَفِي الْعَنْ الْمَحْشُورِ
خِلَافًا، وَذَلِكَ كَالْعَبْدِ لِمَا دُونَ، وَتُمْكِنُ. فَإِنَّ الْعَنْ الْبَيْزَ عَقُورًا^(٧) [٢٠٣١]
[عَنْهُمْ]^(٨) [إِحْمَاعًا، وَكَذَلِكَ الْعَنْ الْمَحْشُورَ عَدَّ أَبِي حَسَنَةَ^(٩)، خِلَافًا لِهَمَّا،
بِشَيْخٍ وَالشِّرَاءَ فِي ذَلِكَ عَلَى التَّوَادُّ.

وَمِنْهُمْ مَنْ لَا يُقْفَى عَنْهُ الْعَنْ الْمَحْشُورَ فِي شِرَائِهِ إِحْمَاعًا، وَيُقْفَى عَنْهُ الْعَنْ
الْمَحْشُورَ فِي بَيْعِهِ عَلَى الْخِلَافِ، وَذَلِكَ الْمُصَارِفُ، وَشَرِيكُ الْعَدْلِ، وَالْمُتَوَصِّلُ،
وَالْوَكِيلُ الْمُطْلَقُ لَتَبْعٍ، تَبِعُ هَذَا بِغَيْرِ مَحْشُورٍ حَائِزٍ عَدَّ أَبِي حَسَنَةَ خِلَافًا لِهَمَّا،

(١) يُظَاهَرُ بِهِ فِي مَعْنَاهُ مِنَ الْقَدْرِ الْمَصْبُوحِ مِنَ «الْحَامِيعِ الْكُفْرِ» وَالْمُطْلَقُ بِهِ مُفْطًى كَيْ يَشْمَلَ هَهُنَا
أَبْرَافَ مِثْلِهِ.

(٢) بِهَذَا فِي مَرْجَعِهِ عَدَّ مِمَّنْ لَتَبْعٍ هَهُنَا مَذْهُوبٌ عَنِ الْقَادِرِ الْقَاضِي، وَلَا يَحْتَاجُ إِلَى تَبْعٍ
تَصَوُّفًا، وَلَا عَنِ الْقَادِرِ التَّحْقِيقِيِّ، وَلَا الْكُفْرِ، وَلَا الْكُفْرِ، وَلَا حَمْدًا عَلَيْهِمْ مِمَّنْ لَتَبْعٍ فِي
حَقَائِقِ الْحَقِيقَةِ.

(٣) وَقَعَ بِالْأَصْلِ «أَبْرَافَ» وَالْمَعْنَى مِنْهُ: «أَبْرَافَ»، وَفِيهِ «وَقَعَ».

(٤) مَا فِيهِ الْمَقْصُودُ فِي «٢٠٣١» [إِحْمَاعًا]

قال وإذا وكله بيع عد، فباع بصفته، حار عند أبي حنيفة؛ لأن النمل
مطلق عن عد، لا يترى ولا خفاء، لا ترى أنه لو باع النمل بشيئ لخصف
بحور عنده وإذا باع النصف به أولى.

وشراء هؤلاء يعني فاحش لا ينفذ إجماعاً

ومهم من لا يغني عن المثل وروى في كتاب السير، كالمريض مريض
الموت عنه ذنب متعرق، لا يغني عنه سائر، وغني من وصيته بعد موته السير
بدايع تركه لعصاء ذبونه، وكذا المريض لو باع من مريض ورثته لا يغني عنه ذنب
المحابة عند من يحور بيع المريض من ورثته، وهو أبو يوسف ومحمد، ويحيز
المشتري منه بين أن يؤدي لثمن أبي تمام حنيفة، وبين أن يفسخ

وعلى قول أبي حنيفة لا يحور بيع المريض من ورثته وإن كان يكثر من
بيعته حتى يحيز سائر ورثته، وليس عنه ذنب، ولو باع المصاب من لا يحور
شهادته له؛ لا يغني عنه لمحابة السيرة. ولو باع الوصي منهم فكذلك. كما
في «تحة الفناوي».

قوله. (وإذا وكله ببيع عد، فباع بصفته، حار عند أبي حنيفة)، وهذه من
مسائل «الجامع الصغير»

وصورتها فيه «محمد بن يعقوب عن أبي حنيفة عليه السلام هي رجل أمر رجلاً
أن يبيع عنه هذا، فباعه بصفته، قال هو حار، وقال عليه السلام يعقوب ومحمد
لا يحور إلا أن يبيع النصف، لا حر.

وقال محمد بن يعقوب عن أبي حنيفة في رجل أمر رجلاً أن يشتري له
هذه الدار، فاشتري نصفها، قال لا يحور، وإن اشتراها بصف بصف، أو شقفاً

(وَقَالَ: لَا يَجُوزُ)؛ لِأَنَّهُ عَيْتْرٌ مُتَعَارِفٌ بِنَا فِيهِ مِنْ ضَرَرِ الشَّرِكَةِ (إِلَّا أَنْ يَبِيعَ النُّصْفَ الْآخَرَ قَبْلَ أَنْ يَخْتَصِمَا)؛ لِأَنَّ بَيْعَ النُّصْفِ قَدْ يَبْعُ وَبَيْعُهُ (لِي

عَلَيْهِ الْبَيَانُ)

يَنْفَعُ حَتَّى شَرَاهُ كُلَّهَا؛ حَرًّا (١) بِأَنَّهُ لَا يَنْفَعُ مَحْمَدٌ فِي «أَصْلِ الْجَمَاعِ الصَّغِيرِ»
وَقَدْ فِي «اشرح الطحاوي» (٢) «وَمَنْ وَكَّلَ بِبَيْعِ عِلْدٍ فَابْتِيعَ بَصْفَهُ، أَوْ مِمَّا سِوَاهُ
مِنْ أَجْرَانِهِ؛ لَا يِلْزَمُ الْآمِرُ، وَبِمَنْ الْوَكِيلُ، وَإِنْ ابْتِيعَ الْبَاقِي مِنْهُ قَبْلَ الْحُصُومَةِ، لَزِمَ
لِلْآمِرِ عَدَبٌ، وَعَدُّ زُفَرٍ. يِلْزَمُ الْوَكِيلُ دُونَ الْآمِرِ

وَبِوَحْتَصِمِ الْوَكِيلِ مَعَ الْمُوَكَّلِ لِيُتَقَضِيَ قَبْلَ أَنْ يَشْتَرِيَ الْوَكِيلُ الْبَاقِي،
وَالَّذِي انْقَضَى الْوَكِيلُ، ثُمَّ إِنَّ الْوَكِيلَ اشْتَرَى الْبَاقِي بَعْدَ ذَلِكَ، يِلْزَمُ الْوَكِيلُ
بِالْإِخْمَاعِ، وَكَذَلِكَ هَذَا الْحُكْمُ فِي خَمِيعِ الْأَشْيَاءِ الَّتِي فِي تَعْيِينِهَا مَضْرُوءَةٌ (٣) ١٠ ١١
وَيَكُونُ الشَّمِيعُ فِيهِ عَيْتْرٌ، كَعَصِيٍّ، وَالْأَمَةِ، وَبَدَائَةِ، وَلُثُوبٍ، وَمِمَّا أَشْبَهَ ذَلِكَ.

وَلَوْ وَكَّلَهُ بِشُرَاءٍ لَيْسَ فِي تَعْيِينِهَا مَضْرُوءَةٌ، وَلَا يَكُونُ الشَّمِيعُ فِيهِ عَيْتْرٌ،
فَاشْتَرَى بَصْفَهُ؛ لَزِمَ الْآمِرُ، نَحْوُ أَنْ يُؤَكِّدَهُ بِشُرَاءِ كُرٍّ مِنْ جَنْطَةٍ بِمِئَةِ دِرْهَمٍ، فَاشْتَرَى
بِضْفِ الْكُرِّ بِخَمْسِينَ دِرْهَمًا؛ لَزِمَ الْآمِرُ (٤) ١٢ ١٣، وَكَذَلِكَ لَوْ وَكَّلَهُ بِشُرَاءِ عَصِيٍّ،
فَاشْتَرَى لَهُ أَحَدَهُمَا؛ لَزِمَ الْآمِرُ بِالْإِخْمَاعِ، وَكَذَلِكَ لَوْ وَكَّلَهُ بِشُرَاءِ جَمَاعَةٍ مِنْ
الْعَدِيدِ، وَاشْتَرَى وَاحِدًا مِنْهَا؛ لَزِمَ الْآمِرُ.

وَلَوْ وَكَّلَهُ بِبَيْعِ عِلْدٍ، فَبَاعَ بَصْفَهُ، أَوْ جَرًّا مَعْلُومًا؛ جَرَّ يَبِيعُهُ عِنْدَ أَبِي خَبِيفَةَ
(٥) سِوَاهُ بَاغِ الْبَاقِي مِنْهُ أَوْ لَمْ يَبِيعْ، وَعَنْهُمَا لَا يَجُوزُ بَيْعُ بَصْفِهِ إِلَّا أَنْ يَبِيعَ
الْبَاقِي (٦) ١٤ ١٥، فَحَسْبُ يَجُوزُ بَيْعُهُ، فَهُمَا خَعْلَاهُ كَالشُّرَاءِ، وَهُوَ قَرَقٌ بَيْنَهُمَا (٧) ١٦.
بِأَنَّهُ لَا يَنْفَعُ «اشرح الطحاوي».

(١) بَطْنُ «الْجَمَاعِ الصَّغِيرِ» مَعَ شَرْحِهِ الْكَبِيرِ [ص ٣٥٢ - ٣٥٤].

(٢) بَطْنُ «اشرح مختصر الطحاوي» بِالْأَسْتَحْبَابِ أَق ٢٦٦.

الإفتقار بأن لا يَحِلَّ مَنْ يَشْتَرِيهِ حُمْلَةً فَتَحْتَاجُ إِلَى أَنْ يُعْرِقَ ، فَإِذَا بَاعَ الْبَاقِي قَبْلَ
نَقْضِ النَّعْجِ الْأَوَّلِ تَبَيَّنَ أَنَّهُ وَقَعَ وَبَيْعٌ وَسَبِيلَةٌ ، وَإِذَا لَمْ يَبْعَ ظَهَرَ أَنَّهُ لَمْ يَبْعَ وَبَيْعٌ وَسَبِيلَةٌ فَلَا
يَجُوزُ ، وَهَذَا اسْتِحْسَانٌ عِنْدَهُمَا .

وَقَدْ عُلِمَ سَبِيلُ

وَأَصْلُ ذَلِكَ ، أَنَّ أبا حَنِيمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَغْتَرُ بَعْمُومَ وَالْإِطْلَاقُ فِي التَّوَكُّلِ بِالْبَيْعِ ،
وَأَمَّا فِي التَّوَكُّلِ بِالشَّرَاءِ : فَتُغْفَرُ الْمُعَارَفُ الَّذِي لَا صَرَرَ بِهِ وَلَا تَهْمَةٌ ، وَعِنْدَهُمَا :
كِلَاهُمَا سَوَاءٌ ، فَكَمَا أَنَّهُ لَا يَفْلِكُ لَشَرَاءٍ يَغْنِي فَاحِشٍ ، لَأَنَّهُ صَرَّرَ ، لَا يَنْفِكُ النَّعْجِ
نَقْضٍ فَاحِشٍ أَيْضًا عِنْدَهُمَا ، لَأَنَّهُ صَرَّرَ ، وَهَذَا لِأَنَّهُ انْصَرَرَ بِسَبَبِ الْمَطْلُوبِ بِالْعَقْدِ ،
بِالسَّطُورِ هُوَ النَّعْجُ .

فَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ : لَا يَجُوزُ بِتَوَكُّلِ بَيْعِ الْعَبْدِ أَنْ يَبْعَ بَصْفَةً ؛ لَأَنَّهُ صَرَّرَ ؛ إِذْ
فِي اسْتَمْرِيقِ نَعْيِيٍّ ، لَأَنَّهُ لَا يُشْتَرَى مَتَرَفًا ، كَمَا يُشْتَرَى حُمْلَةً إِلَّا إِذَا بَاعَ الْبَاقِي قَبْلَ
نَقْضِ التَّوَكُّلِ النَّعْجِ ، فَحَبِطَ يَجُوزُ عِنْدَهُمَا أَيْضًا اسْتِحْسَانًا ؛ لَأَنَّهُ رُبَّمَا لَا يَتَبَيَّنُ لَهُ
بَيْعُ الْكُلِّ جَمْلَةً ، فَإِذَا بَاعَ الْبَاقِي ظَهَرَ أَنَّ بَيْعَ الْبَعْضِ وَسَبِيلَةٌ إِلَى تَحْصِيلِ
مَقْصُودِ الْآخِرِ ، فَحَارَ .

وَالْأَبِي حَنِيمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، أَنَّ التَّوَكُّلَ بِالسَّعْيِ وَقَعَ مُطْلَقًا عَنْ فَيْدِ الْجَمْعِ وَالْمُتَرَبُّعِ ؛
لِأَنَّ التَّوَكُّلَ لَمْ يَنْصَرْ عَلَى ذَلِكَ ، فَلِهَذَا حَوَّرَ أَبُو حَنِيمَةَ النَّعْجَ بِالسَّعْيِ فَاحِشٍ عَمَلًا
بِالْإِطْلَاقِ ؛ فَإِذَا جَارَ بَيْعُ الْكُلِّ بِهَذَا الْقَدْرِ مِنَ التَّمَنِ جَازَ بَيْعُ النَّصْفِ بِدَسْتِ التَّمَنِ
بِالنَّظَرِ الْأَوَّلِيِّ ؛ لِأَنَّ إِفْسَادَ الْبَعْضِ مَعَ بَيْعِ الْبَعْضِ بِهَذَا التَّمَنِ يُقَعِّدُ لَهُ مِنْ بَيْعِ الْكُلِّ
بِدَلِيلِ التَّمَنِ .

بِحِلَالِ الشَّرَاءِ ، حَيْثُ لَا يَجُوزُ شَرَاءُ النَّصْفِ لِلتَّهْمَةِ ؛ لَأَنَّهُ مُتَّهَمٌ ، لَأَنَّهُ
يُخَصَّمُ أَنَّهُ اشْتَرَاهُ لِنَفْسِهِ ؛ لَأَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ تَشْتَرِيَهُ لِنَفْسِهِ أَوْ لِأَمِيرِهِ ، وَلِهَذَا لَمْ يَحْزَرْ شَرَاؤُهُ
بِالسَّعْيِ فَاحِشٍ لِنَفْسِهِ ، لَأَنَّهُ يُحْتَمَلُ أَنَّهُ رَأَى فِيهِ الْعَيْنَ فَاحِقَةً بِمُؤَكِّدَةٍ

وإن وكتله يشراء عبداً، فاشترى بصفه؛ فالشراء موقوف، فإن اشترى ناقية
بم لمؤكل؛ لأن شراء البعض قد يقع وبسيلة إلى الإمثال بأن كان مؤروفاً بين
جماعة فيحتاج إلى شرائه شقفاً شقفاً، فإذا اشترى الباقي قبل رد الأمر البيع
حتى أنه وقع وبسيلة فيقتد على الأمر، وهذا بالاتفاق.

في غايه بيان

وفي شراء النصف ثمة؛ لأن الشركة [١٦ = ٢٣] هي الأغيا المعجمة عب،
وعب ضرر، فيحتمل أنه الحقه بمؤكليه اجناساً عن ضرر فيه، ويسر البيع
كذلك، لأنه لا يقع بلو كليل بل يقع للمؤكل، فلا يكون متهماً.

ولأن لعد أو الدار قد يكون ميراثاً لجماعة لا يثنى شراء ذلك حمله، فإذا
اشترى شقفاً شقفاً حتى اشترى الباقي، ظهر أن شراء البعض عند شراء الباقي
كان وسيلة إلى تحصيل مقصود الأمر، فجاء، فصار كانه اشترى حمله [١٦ = ٢٣]،
ورأى التهمة، فكان اشترى للأمر.

قال الفقيه أبو الليث في شرح الجامع الصغير: «وفي قول زفر يكون
شراء نصيب في الأحوال كلها؛ لأنه نكحاً اشترى النصف فهو شريك في الظاهر،
فصار شراء نصيبه، فلما اشترى النصف الآخر صار الشراء بصفه أصلاً، لأن
الشراء لا يتوقف، ولم يصر الأول له ظهر أن النصف الثاني له أيضاً.

لجواب أن يقال: إنما يصير الشراء لنصيبه للتهمة، فلما اشترى نصف الآخر
ارتفع التهمة، فصار بمنزلة الشراء جملة».

قوله (وإن وكتله يشراء عبداً، فاشترى بصفه؛ فالشراء موقوف). يعني:
بالإتفاق، وقد مر بيان المسألة.

قال القدوري في كتابه المشتمل على «التقريب»: «لا قال أبو يوسف: إذا وكل
رجلاً رجلاً أن يشتري به عبداً، فاشترى بصفه؛ جاز عتق الأمير فيه، ولم يحز عتق

وَأَمْرُ أَبِي حَبِيبَةَ عليه السلام أَنَّ فِي الشَّرَاءِ تَحَقُّقُ التَّهْمَةِ عَلَى مَا مَرَّ
وَأَخْرَأَنَّ الْأَمْرَ فِي لَيْسَ نَصَادِفَ مِلْكُهُ ، فَبَصَحَ ، فَبَغَضَ بِهِ إِطْلَاقَهُ ، وَالْأَمْرُ
بِالشَّرَاءِ ضَادَفَ مِلْكَ الْغَيْرِ ، فَلَمْ يَصَحَّ ، فَلَا يُغَسِّرُ بِهِ التَّقْسِدُ وَالْإِطْلَاقُ

﴿عَايَةُ الْبَيَانِ﴾

الْوَكِيلُ ، وَقَالَ مُحَمَّدٌ : يَحْزُزُ عَنْهُ الْوَكِيلُ فِيهِ دُونَ الْوَكِيلِ .
وَجْهٌ قَوْلِ أَبِي يُوسُفَ : أَنَّ الْوَكِيلَ بِشِرَاءِ شَيْءٍ بَعَثَهُ لَا تَقْبَلُ الشَّرَاءَ لِنَفْسِهِ ،
فَتَرْفَعُ عَلَى حُكْمِ مِلْكِ الْأَمِيرِ ، فَإِذَا أَعْتَقَهُ كَانَ إِحْرَارَهُ ، فَقَدْ عُنِيَ
وَجْهٌ قَوْلِ مُحَمَّدٍ : أَنَّ الْوَكِيلَ لَمَّا خَالَفَ مَا أَمَرَ بِهِ ؛ لِرَفْعِهِ ذَلِكَ ، وَتَبَيَّنَ
١٢١ ٢٢٣ دا العَرَبُ مِنْ حَقِّهِ الْحُكْمُ ، إِذَا مَلَكَ حَرًّا عِنْتَهُ .

قَوْلُهُ : (عَلَى مَا مَرَّ) بِإِشَارَةٍ إِلَى قَوْلِهِ قَدْ عَشْرِينَ خَطًا (لِأَنَّ التَّهْمَةَ فِيهِ مُتَحَقِّقَةٌ) .
قَوْلُهُ : (وَأَخْرَأَنَّ الْأَمْرَ فِي [٥٣٠/٦١] لَيْسَ يُضَادِفُ مِلْكُهُ ، فَبَصَحَ ، فَبَغَضَ بِهِ
إِطْلَاقَهُ ، وَالْأَمْرُ بِالشَّرَاءِ ضَادَفَ مِلْكَ الْغَيْرِ ، فَلَمْ يَصَحَّ ، فَلَا يُغَسِّرُ بِهِ التَّقْسِدُ
وَالْإِطْلَاقُ) ، أَي : دَلِيلُ احْرُ فِي لَمْرُقٍ بَيْنَ لَيْسَ وَ الشَّرَاءِ .

لِأَبِي حَبِيبَةَ عليه السلام أَنَّ الْأَمْرَ فِي صُورَةِ التَّوَكُّلِ بِالنَّيِّحِ ضَادَفَ مِلْكَ الْأَمِيرِ ، فَصَحَّ
أَمْرُهُ لَوْلَا يَنْتَهَى عَلَى مِلْكِهِ ، فَغَضِبَ بِطُلَاقِ الْأَمِيرِ ، فَجَارَ بَيْنَ لَصْفٍ ، لِأَنَّ الْأَمْرَ وَقَعَ
مُطْلَقًا عَنِ الْحَمْعِ وَالْفَرَقِ .

فَلَمَّا الْأَمْرُ فِي صُورَةِ التَّوَكُّلِ [٥٣٠/٦١] بِالشَّرَاءِ ضَادَفَ مِلْكَ الْغَيْرِ ، وَهُوَ مَا
الْبَيْعِ فَلَمْ يَصَحَّ لِأَمْرٍ مُنْصَوِّدٍ لِأَنَّهُ لَا يَمْلِكُ لِلْأَمْرِ فِي مَالِ الْغَيْرِ ، وَإِنَّمَا صَحَّ
صَرُورَةُ الْحَاجَةِ إِلَيْهِ ، وَلَا عُمُومٌ لِمَا نَبَتْ صَرُورَةُ ، فَلَمْ يُغَسِّرْ إِطْلَاقَهُ ، فَلَمْ يَحْرُ بِشِرَاءِ
النَّعْصِ ، لِأَنَّ النَّابِتَ بِالصَّرُورَةِ يَنْقَدِرُ بِقَدْرِ الصَّرُورَةِ ، وَدَلِيلُ تَأْدِي بِالْمُتَعَارَفِ ،
وَهُوَ بِشِرَاءِ الْكُلِّ لَا النَّعْصِ ؛ لِأَنَّ لِعَرَضِ الْمَطْغُوفِ مِنَ الْكُلِّ لَا يَخْصُلُ بِشِرَاءِ

﴿حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ﴾

وَأَصْلُ ذَلِكَ، أَنَّ الْوَكِيلَ بِالْبَيْعِ وَالشِّرَاءِ يَرْجِعُ إِلَيْهِ حُقُوقُ الْعَقْدِ، وَعَنِ حُكْمِ
الْحُقُوقِ الرَّدُّ بِالْعَيْبِ، يَرُدُّ عَلَيْهِ، وَيَكُنْ إِذَا رُدَّ عَلَيْهِ مِنْ يَكُونُ ذَلِكَ رَدًّا عَلَى
الْمُؤَكَّلِ أَمْ لَا؟^(١) وَهَذَا كَدَنُ الْعَيْبِ لَا يَخْدُثُ مِثْلُهُ، كَالِإِضْغَاعِ الرَّائِدِ، وَالشَّرِّ الشَّاعِبِ،
أَوْ لَا يَخْدُثُ مِثْلُهُ فِي مِثْلِ هَذِهِ الْمُدَّةِ؛ رَدَّهُ الْقَاضِي بِلَا بَيِّنَةٍ^(٢) وَلَا إِقْرَارٍ،
وَلَا يَمِيرُ؛ بَلْهُمُ الْقَاضِي يَقْبَلُ بِكُوبِهِ عَدَا الْبَائِعِ، فَيَكُونُ ذَلِكَ رَدًّا عَلَى الْمُؤَكَّلِ،
وَلَا يَحْتَاجُ الْوَكِيلُ فِي لَرَدِّ إِلَى حُضُومَةٍ

وَأَمَّا شَرْطُ مُحَمَّدٍ فِي «الْجَامِعِ الصَّغِيرِ» الْبَيِّنَةُ، أَوِ الْإِقْرَارُ،
لَا شَبَاهَ الْأَقْرَبِ إِلَى الْقَاضِي أَنَّ الْعَيْبَ قَدِيمٌ أَمْ لَا، أَوْ يَغْتَمُّ لِقَاضِي يَقْبَلُ أَنَّ مِثْلَ هَذَا
الْعَيْبِ لَا يَخْدُثُ فِي مَدَّةٍ شَهْرٍ مَثَلًا، وَلَكِنَّهُ لَا يَغْتَمُّ تَارِيخَ الْبَيْعِ^(٣) قَتْنِي كَانَ، فَيَحْتَاجُ
الْمُشْتَرِي إِلَى وَاحِدَةٍ مِنْ هَذِهِ لِحُجْجٍ عَلَى أَنَّ تَارِيخَ الْبَيْعِ مَدَّةً شَهْرٍ حَتَّى يَطْهَرَ عِنْدَ
لِقَاضِي أَنَّ هَذَا الْعَيْبَ كَانَ فِي يَدِ الْبَائِعِ، يَرُدُّ أَسْفِيحَ عَلَيْهِ.

وَبَعْضُ مُتَابِعِيهَا ذَكَرُوا^(٤) أَنَّ الْوَكِيلَ لَا يَكُونُ الْبَائِعُ^(٥) ١٠٢٠٧٢ هُوَ أَوْ
يَكُونُ عِبَاً فِي الْبَائِعِ، لَا يَخْدُثُ مِثْلُهُ، يَكُنْ إِنَّمَا يَطْهَرُ عَلَيْهِ انْسَاءً، كَالْقَرْنِ^(٦) فِي
الْعَرْجِ وَمَحْرِهِ، فَالْقَاضِي يُبْرِي السَّاءَ، هُوَ شَهِدُنْ بِدِيكَ، وَلَا يَنْتُثُ الرَّدُّ بِشَهَادَتِهِنَّ،
لَكِنْ يَنْتُثُ حَقُّ الْحُضُومَةِ لِمُشْتَرِي فِي تَوْحِيهِ لِيَمِيرَ عَلَى لَتَائِعِ، فَيُخْلِفُهُ الْقَاضِي،
وَيَرُدُّ عَلَيْهِ سَكْرَتَهُ، فَيَكُونُ ذَلِكَ رَدًّا عَلَى الْمُؤَكَّلِ أَيْضًا مِنْ غَيْرِ حُضُومَةٍ

هَاقًا إِذَا عَاتَيْنَ الْقَاضِي تَارِيخَ الْبَيْعِ وَالْعَيْبَ ظَاهِرًا لَا يَحْتَاجُ فِي الرَّدِّ إِلَى شَيْءٍ
مِنْ هَذِهِ الْحُجْجِ، فَيَكُونُ ذَلِكَ رَدًّا عَلَى الْمُؤَكَّلِ بِلَا حُضُومَةٍ، وَهَذَا كَانَ عَيْبًا يُخْتَصِلُ

(١) فِي ١٤٦ «تَارِيخِ الْعَيْبِ»

(٢) بَعْدَ - بَشَرًا لِقَاضِي، يَكُونُ بَعْدَ - هُوَ عَظِيمٌ أَوْ عَدَّةٌ مَدَّةً مِنْ وَتُوجِ لَدَيْهِ وَهَذَا نَعْدَمُ نَعْرِفُ

في باب الوكالة

الحديث في هذه المدة بعد البيع ؛ والقاضي لا يرثه لا بحجة ، إنما يبيته ، أو ينكول
النابع^(١) ، أو بإقراره بأن هذا العيب كان في يده قبل التسليم ، لن المشتري .

فيذا قضى القاضي بالرد على الوكيل بواحد من هذه الحجج ، هل يكون
رداً^(٢) على الموكل حتى لا يحتاج الوكيل إلى الحصة مع الموكل ، فإن رد
البيته ، فهو لازم للموكل ؛ لأن [٢٥١٢] البتة حجة في حق الناس كافة

وكذلك إذا رد عليه بالنكول ؛ لأن الوكيل مضطر في النكول ؛ لأنه لم يشر
إعلان معيد ، والموكل هو الذي أوقعه في هذه الورطة ، فكان الحلاص عليه ،
فكان لرد على الوكيل رداً على الموكل .

وإن رد بالإقرار ؛ لرم المأمور ، لكن له أن يخاصم الموكل ، قبله ببيته ، أو
نكول ؛ لأن الرد لما كان بالقضاء لم نحفل ابتداء عقيد لعقد الرضا ، بل جعل فسخاً ،
ولكنه بدل قاصر ، وهو ترار الوكيل بقيام عيب عند الموكل ، فمن حيث إنه
منع كان للوكيل حق الخصامة ، ومن حيث إنه [٣١٦] يثبت بدل قاصر ؛ لم
يثبت الرد على الموكل إلا بحجة .

فأم إذا كان الرد بمجرد إقرار الوكيل بلا قضاء ؛ لم يكن له أن يخاصم
الموكل ؛ لأنه منع بالتراضي ، فكان له حكم عقيد جديد في حق غيره ، فبطل
حق الخصامة ، هذا في عيب يحدث مثله

أم إذا كان عيباً لا يحدث مثله ، والرد بعير فقب وناض : قالوا في «شروح الجامع
الصغير» [٢٦١٢] فقد ذكر في عامة روايات «المسوط»^(٣) : أنه يرم الوكيل ،

(١) وقع بالأصل : «ينكول البيع» والمثبت من : «ن» و «م» ، وفتح ، و «ع» ، و «ص» .

(٢) وقع بالأصل : «ذلك رد» ، والمثبت من : «ن» ، و «م» ، وفتح ، و «ع» ، و «ص» .

(٣) ينظر : الأصل / المعروف بالمسوط [٢٨٥/١١] طبعة وزارة الأوقاف لقطرية .

لأن الناصي تيسر حدوثه مع ما لا يمنع فلم يكن قصده مستقداً إلى هذه
الصحاح

وبأول اشتراطها في «الكتاب» أن الناصي يعلم أنه لا يحدث مثله في

في هذه النسخة

ولا يحصن المؤكل، وذكر في كتاب البيوع من «الأصل»^١ أنه يدرم المؤكل من
غير ضرورة، لأن لحصن فعلاً غير ما يفعله الناصي؛ لأن الرد حق متعين في
هذا، فإذا تعس الحق، صار تسليم الحضم وسليم الناصي مؤثراً، كسليم الشفعة،
وقضاء الدين، والرجوع في دينه

وخة عامة الروايات، أن هذا رد ثبت بالناصي، فصار كسليم الحديد، فلم
يدرم المؤكل، ولا تسليم أهما فعلاً غير ما يفعله الناصي، لأن الرد ليس متعيناً،
لأن الحق في مقابلة تسليم، ثم في الرد عند المعسر عن ذلك ثم في الرجوع
بحصة العيب عند المعسر عن الرد، فلم يكن الرد متعيناً، وبعد ذكر من المسائل
الحق متعين لا يحتمل التحول إلى غيره، فقد انقضى، وعدم الحزم

قوله: (فرده العسري عليه يعنى لا يحدث مثله بقضاء الناصي مبقاً، أو
بإقراره، أو بإتاء يمي حياته بفرده على الأمر).

١٠٠٠. فإن قلت: إذا كان الزكيل مقرراً بالعيب يرد عنه فلا حاجة إلى
قضاء الناصي، فما فائدة ذكره؟

قلت: الكلام وقع في الرد على المؤكل، وإذا كان الرد على الزكيل بقرره
ولا قضاء لا يرد على المؤكل وإذا كان عيباً لا يحدث مثله في عهده، وبات
المسوط، فظهرت ضرورة رد، فافهم واعلمه

قوله (إلى هذه الصحاح)، إشارة إلى أسفه، وإقراره، وإن الناصي

قوله (وبدون اشتراطها) في «الكتاب» أي اشتراط الصحاح

ثاني شهر ١٢١٣ | لَكَيْتَ أَشْتَه عَيْنَهُ تَارِيحُ النِّعِجِ فَيُخْتِجُ إِلَى هَذِهِ الْمُخْتِجِ لِيُشْهِرَ
تَرِيحُ، أَوْ كَدَنَ غَيْبًا لَا يَغْرِفُهُ إِلَّا لِنِسَاءٍ أَوْ الْأَطْفَالِ، وَمَوْتُهُنَّ وَمَوْتُ الطَّبِيبِ
حُجَّةٌ فِي تَوْحِيدِ الْحُصُومَةِ لَا فِي الرَّدِّ فَيَنْتَقِرُ إِلَيْهَا لِلرَّدِّ، حَتَّى لَوْ كَدَنَ الْقَاصِي
عَنِ النِّعِجِ وَالْعَبْ طَاهِرٌ لَا يَخْتِجُ إِلَى شَيْءٍ مِنْهَا وَمُو رَدُّ عَنِ الْمُوَكَّلِ فَلَا
يَخْتِجُ مُوَكَّلٌ إِلَى رَدِّ وَحُصُومَةٍ

فَإِنْ (وَكَدَلَكَ إِنْ رَدَّهُ عَلَيْهِ بَعِيْبٌ يَخْتِجُ بِمِثْلِهِ بِنَيْتَةٍ أَوْ بِوَتَاءٍ يَجِي) ؛ لِأَنَّ
ثَلَاثَةَ حُجَّةٍ مُطْلَقَةً، وَالْمُوَكَّلُ مُضْطَرٌّ فِي التَّكْوِيلِ بِغَدِ الْعَبِ عَنْ عَيْنِهِ مَعْتَارِ
عَدَمِ مُمَارَسَتِهِ الْمَبِيعِ قَدَرِ الْأَمْرِ.

قَالَ (فَإِنْ كَانَ ذَلِكَ بِإِقْرَارِهِ لِرِمِّ الْمَأْمُورِ) ؛ لِأَنَّ الْإِقْرَارَ حُجَّةٌ قَاصِرَةٌ وَهُوَ
عَبْرٌ مُضْطَرٌّ إِلَيْهِ لِإِمْكَانِهِ الشُّكُوثِ وَالتَّكْوِيلِ، إِلَّا أَنَّ لَهُ أَنْ يُخَاصِمَ الْمُوَكَّلَ فَيُلْزِمُهُ
بِنَيْتَةٍ أَوْ بِتَّكْوِيلِهِ، بِحِلَافٍ مَا إِذَا كَانَ الرَّدُّ بِغَيْرِ قَضَاءٍ، وَالْعَبِيبُ يَخْتِجُ بِمِثْلِهِ،
حَيْثُ لَا يَكُونُ لَهُ أَنْ يُخَاصِمَ مَانِعَهُ، لِأَنَّهُ يَنْبَغُ حَدِيدٌ فِي حَقِّ ثَابِتٍ وَالْبَائِعُ

﴿وَأَيُّ حَاوِيَةِ الْعَبِيرِ﴾

الْمَذْكُورَةُ فِي «الْجَامِعِ الصَّغِيرِ»، وَقَدْ مَرَّ السَّالِفُ

قَوْلُهُ (فَيَنْتَقِرُ إِلَيْهَا لِلرَّدِّ)، أَيْ، يَنْتَقِرُ الْمُشْتَرِي إِلَى الْحُجَّةِ، وَهِيَ تَكْوِيلُ الْبَائِعِ
عَنِ الْعَبِيرِ مِثْلًا لِرَدِّ الْمَبِيعِ، وَقَدْ مَرَّ السَّالِفُ أَيْضًا

قَوْلُهُ (إِلَى شَيْءٍ مِنْهَا)، أَيْ، مِنْ الْمُخْتِجِ، وَهِيَ الْبَيْتَةُ، أَوْ الْإِقْرَارُ، أَوْ إِيَاءُ التَّعْيِينِ،
قَوْلُهُ (لِإِمْكَانِهِ الشُّكُوثِ وَالتَّكْوِيلِ)، يَرْفَعُ لِكُوثَ وَتَّكْوِيلَ، أَيْ، لِأَنَّهُ
يُمْكِنُهُ الْكُوثُ | ٢٧٧ | وَالتَّكْوِيلُ

قَوْلُهُ (بِحِلَافٍ مَا إِذَا كَانَ الرَّدُّ بِغَيْرِ قَضَاءٍ، وَالْعَبِيبُ يَخْتِجُ بِمِثْلِهِ، حَيْثُ لَا
يَكُونُ لَهُ أَنْ يُخَاصِمَ مَانِعَهُ).

ثانتهما، وأردت بالقصء قسح لعمم ولاية القاضي، غير أن الحجّة قصيرة وهي الإقرار، فمن حيث المنع كان له أن يخصمه، ومن حيث القصور لا يلزم المؤكّل إلا بحقيقة، ولو كان النعت لا يحدث مثله ولردّ يغير قضاء بقراره تلزم المؤكّل من غير حُصوم في رويته؛ لأنّ الردّ متعين وفي عامة الروايات ليس له أن يخصم لما ذكرنا والحق في وصف السلامة ثم يتقل إلى الردّ ثم إلى الرجوع بالقصص فلم يتغير الردّ، وقد بيّناه في الكفاية بأطول من هذا.

قال: ومن قال لأحر أمرتك ببيع غندي بنقدي، فبعته بسببه، وقال المأمور أمرتني ببعه، ولم تقل شيئاً، فالقول قول الأمر؛ لأنّ الأمر يستفاد

في غاية البيان

وكان ينبغي أن يقول أن يخصم مؤكّنه، أو يقول: أمره، وكان ينبغي أيضاً أن يقول: مكان قوله: (ولبايع ثابتهما) - والمؤكّل ثابتهما، والأمر ثابتهما؛ لأنّ الكلام في محصمة بوكيل مع لمؤكّل، وهو ليس ببيع.

قوله: (في رواية)، أراد بها رواية كذب ليوع من «الأصل»

قوله: (وفي عامة الروايات)، أي: من «المسوط»

قوله: (٢٧٧، ٢٧٨)؛ (لما ذكرنا) إشارة إلى قوله: (لأنه يبيع خديج في حقّ ثالث)

قوله: (والحق في وصف السلامة)... إلى آخره، جواب لقوله (لأنّ الردّ متعين)، وبأن ذلك قرّره أيضاً

قوله (قال ومن قال لأحر أمرتك ببيع غندي بنقدي، فبعته بسببه، وقال المأمور أمرتني ببعه، ولم تقل شيئاً، فالقول قول الأمر)، أي: قال في «الجامع الصغير»

وصورتها فيه: «محمد عن يعقوب عن أبي حنيفة رضى الله عنه في رجل قال لأحر.

من جهته

﴿عنه عليه السلام﴾

أمرتك أن تبيع عندي بالثقة، فبعته بالنسيئة، فكان المأمور: بل أمرتني أن يبيعه،
وتم ثقل شيئاً قال: القول قول المولى.

وقال أيضاً: «عن يعقوب عن أبي حنيفة عليه السلام في رجل دفع إلى رجل مالا
مضاربة، فاختلف، فقال رب المال: أمرتك أن تبيع بالثقة دون ما سواه، وقال
المضارب: أعطيتني المان مضاربة ولم ثقل شيئاً، قال: القول قول المضارب الذي
أخذ المان»^(١)، إلى هنا لفظ محمد في «أصل لجامع الصغير»

وقال في «الأصل»: «وإذا وكل الرجل رجلاً ببيع عنده، فقال الأمير: أمرتك
بائع، وقد باعه [١٠٧٧ هـ] الوكيل بحمسي متي، فإن البيع باطل لا يجوز، والقول
قول الأمير مع يمينه، وكذلك لو باعه بدسير، وقال الأمير: أمرتك بدراهم، أو
بحطية، أو شعير، فالقول في ذلك قول الأمير مع يمينه، ولا يجوز البيع، فإن باعه
سيسة ستة، فقال الأمير: أمرتك بالحل، فالقول قول الأمير، والبيع مردود، وكذلك
هذه المسألة في السكاج، والحلج، والمكائبة، والإخارفة، والبتي على مال»^(٢).
في هذا لفظ محمد في «الأصل».

وأما كان القول قول الموكل؛ لأن الإذن يستعاض من جهته، فكان القول قوله
[١٠٧٧ هـ] في كميته.

تحقيقه: أن الأمر قد يقع مطلقاً، وقد يقع مقيداً، ولم يوجد دليل على أحد
التوجهين، فكان القول قول الموكل؛ لأنه يدعي الخصوص، ولأصل في الوكالة
لخصوص، ولهذا لو قال: وكلتك في مال؛ يصير وكلاً في الحفظ؛ لأنه الأدنى،
وليس له أن يتصرف فيه.

(١) ينظر «الجامع الصغير مع شرحه» [ص ٤٠٩ - ٤١٠]

(٢) ينظر «الأمر» [ص ١٦ - ٢٤] طبعة وزارة الأوقاف بقطرية

وَلَا دَلَالَةٌ عَلَى الْإِطْلَاقِ

قال وإن اختلف في ذلك لمصاريب ورب المال فثبوت قول المصاريب؛ لأن الأصل في المضاربة العموم، ألا ترى أنه يملك التصرف بإجره سقط المضاربة فقامت دلالة الإحلاق، بخلاف ما إذا ادعى رب المال المضاربة في نوع والمصاريب في نوع آخر حيث يكون القول لرب المال؛ لأنه سقط الإطلاق بتصادفهما فنزل إلى الوكالة المختصة

«إشارة إلى المال»

وهذا بخلاف ما إذا اختلف رب المال مع المصاريب كان القول قول المصاريب، وفي قول زهر، القول قول رب المال، وهو القياس [٢٨١/٢٨١]؛ لأن الأمر مستفاد من جهة رب المال، فصار كما في الوكالة.

قال القتيبي أبو الليث في «الشرح الجامع الصغير» «والعلماء استخصوا في المضاربة؛ لأن المضاربة بماؤها على العموم، وقد تصادق على المضاربة، ثم رب المال ادعى زيادة شريح، والمصاريب منكر، والقول قول، وليس كالوكيل؛ لأن [٢٨١/٢٨١] الوكيل عقد خاص، والمضاربة تقضي للعموم، فرب المال إذا أمر بالمضاربة؛ فقد أقر أن المصاريب يملك عموم التصرف؛ لأن المصاريب له أن يوكّل، ويستأجر، ويصنع، وهذا أمر بامر عدم، ثم ادعى معنى الخصوص؛ لا يصدق على ذلك

ولو كان رب المال يدعي المضاربة في نوع مسمى، والمصاريب يدعيها في نوع آخر؛ كان القول قول رب المال، لأن للعموم والإحلاق سقط باتفاقهما في نوع، فصار نظير الوكالة»

قوله: (ولا دلالة على الإطلاق)، أي لا دلالة على إطلاق الأمر، لأن التوكيل قد يقع لمطلق عن قيد، سببه ونسبه، وقد يكون مقيداً [٢٨١/٢٨١] بأحدهما،

ثُمَّ مُطْلَقُ الْأَمْرِ بِالسَّيِّعِ يَنْتَظِمُهُ نَقْدًا أَوْ سِنَةً إِلَى أَيِّ أَحَدٍ كَانَ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ وَعِنْدَهُمَا: بِتَقْيِيدٍ بِأَجَلٍ مُتَعَارِفٍ وَالْوَجْهُ قَدْ تَقَدَّمَ.

قَالَ. وَمَنْ أَمَرَ رَجُلًا بِبَيْعِ عَبْدٍ، [٢١٦] قَبَاعَهُ وَاحِدًا بِالسَّيِّعِ رَهْنًا، فَصَاعَ فِي يَدِهِ، أَوْ أَحَدًا بِهِ كَثِيرًا، فَتَوَيَّ الْمَالُ عَلَيْهِ، فَلَا صَمَانَ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّ الْوَكِيلَ

عَنْ عَائِدَةِ سَمَاءَ

يَأْذُنُ الدَّلِيلَ عَلَى الْإِطْلَاقِ؛ كَانَ الْقَوْلُ قَوْلَ مَنْ يَدْعِي السَّيِّئَةَ. فَلَمَّا ثُمَّ يُؤْخَذُ الدَّلِيلُ؛ كَانَ الْقَوْلُ قَوْلَ الْمُوَكَّلِ؛ لِأَنَّ الْإِذْنَ يُستَاقَدُ مِنْ حَيْثُ.

قَوْلُهُ (ثُمَّ مُطْلَقُ الْأَمْرِ بِالسَّيِّعِ يَنْتَظِمُهُ نَقْدًا أَوْ سِنَةً إِلَى أَيِّ أَحَدٍ كَانَ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ).

وَعِنْدَهُمَا بِتَقْيِيدٍ بِأَجَلٍ مُتَعَارِفٍ^(١)، وَكَانَ الْأَسْبَحُ أَنْ يَذَكَرَ مِائَةَ السَّنَةِ فِي أَوَّلِ الْمَصْرِ عِنْدَ قَوْلِهِ: (وَالْوَكِيلُ بِالسَّيِّعِ يَجُوزُ بَيْعُهُ بِالْقَلِيلِ وَالْكَثِيرِ)، وَالْإِشَارَةُ الْمَوْضِعِ أَشَارَ بِقَوْلِهِ: (وَالْوَجْهُ قَدْ تَقَدَّمَ)، أَيِ: الرَّجُلُ مِنَ الْجَانِبِ قَدْ تَقَدَّمَ ثُمَّ؛ لِأَنَّ أَبَا حَنِيفَةَ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَمِلَ بِإِصْلَاحِ الْأَمْرِ، وَهُمَا بِالْمُتَعَارَفِ.

قَوْلُهُ (قَالَ وَمَنْ أَمَرَ رَجُلًا بِبَيْعِ عَبْدٍ، قَبَاعَهُ وَاحِدًا بِالسَّيِّعِ رَهْنًا، فَصَاعَ فِي يَدِهِ، أَوْ أَحَدًا بِهِ كَثِيرًا، فَتَوَيَّ الْمَالُ عَلَيْهِ، فَلَا صَمَانَ عَلَيْهِ)، أَيِ: قَالَ فِي «الْجَامِعِ الصَّغِيرِ». وَصُورَةُ الْمَسْأَلَةِ فِيهِ: «قَالَ يَحْيَى بْنُ أَبِي شَيْبَةَ [٢١٦] وَمُحَمَّدٌ: إِذَا أَمَرَ رَجُلٌ رَجُلًا أَنْ يَبِيعَ لَهُ عَبْدًا، فَصَاعَهُ، ثُمَّ أَحَدًا بِالسَّيِّعِ رَهْنًا، فَصَاعَ فِي يَدِهِ، وَاحِدًا بِهِ كَثِيرًا؛ فَهُوَ جَائِزٌ، وَلَا صَمَانَ عَلَيْهِ»^(٢) إِلَى هَذَا نَقَطُ مُحَمَّدٍ فِي «أَصْلِ الْجَامِعِ الصَّغِيرِ».

قَالَ [٢١٦] الْقِسَّةُ أَبُو اللَّيْثِ فِي «شرح الجامع الصغير»: «وَلَسَ فِي الْمَسْأَلَةِ خِلَافٌ إِلَّا أَنَّهُ رُوِيَ عَنْ أَبِي يُونُسَ وَمُحَمَّدٍ، وَلَمْ يُرْوَعْ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ وَدِدَتْ لِأَنَّ

(١) يَنْظُرُ «الْمَوْضِعَ» [٢١٦]، «السَّيِّعُ» شَرَحَ ابْنُ عَبْدِ بَرٍّ [٢٧٩]، «السَّيِّعُ» الْحَكَمَةُ [٢٥٤]

(٢) يَنْظُرُ «الْجَامِعِ الصَّغِيرِ» مَعَ شَرْحِهِ لِمَنْعِ الْكَلْبِ [٢١٦]

أَصِيلٌ فِي الْحَقُوقِ

﴿عَلِيَّةُ الْبَيِّنَاتِ﴾

اِسْتِثْنَاءُ الثَّمَنِ مِنْ حُقُوقِ الْعَقْدِ، وَهِيَ رَجْعَةٌ إِلَى الْوَكِيلِ، وَفِي الْكَفَالَةِ وَالرَّهْنِ
تَوَكُّلٌ «لَا اسْتِثْنَاءَ فَعَلَكُمَا»^(١) الْوَكِيلُ، فَصَارَ هَلَاكُ الرَّهْنِ فِي يَدِ الْوَكِيلِ كَهَلَاكِهِ
فِي يَدِ الْمُوَكَّلِ، فَهَمْ يَضْمَنُ، كَمَا إِذَا هَلَكَ الثَّمَنُ فِي يَدِ الْوَكِيلِ

بِحَلَالِهِ الْوَكِيلُ يَقْبِضُ الدَّيْنَ بِأَنَّهُ لَا يَمْلِكُ اخْتِادَ الْكَفِيلِ وَالرَّهْنِ، وَلَمْ يَزَلْ أَلِ
الْوَكِيلِ بِالتَّيَمُّنِ أَصِيلٌ فِي حَقِّ الْحَقُوقِ، وَلِهَذَا لَوْ حَجَرَهُ الْمُوَكَّلُ عَنْ قَبْضِ الثَّمَنِ لَمْ
يَجْزِ حَجْرُهُ، وَالْوَكِيلُ يَقْبِضُ الدَّيْنَ بِمَا يَمْلِكُهُ بَيِّنَةٌ لَا أَصَالَةَ، وَلِهَذَا إِذَا نَهَى
لِلْمُوَكَّلِ عَنْ قَبْضِهِ جَارَ، وَالْمُوَكَّلُ جَعَلَهُ دَنَا فِي قَبْضِ الدَّيْنِ لَا فِي اخْتِادِ الْكَفِيلِ
وَالرَّهْنِ، فَطَهَرَ الدَّيْنَ.

قَبْلُ الْمُرَادِ مِنَ الْكِفَالَةِ فِي قَوْلِهِ: (أُخَذَ بِهِ كِفَالًا) هُوَ الْحَوْلُ، لِأَنَّهُ لَمْ يَزَلْ لَا
يَتَحَقَّقُ فِي الْكِفَالَةِ، وَقِيلَ: بَلَى لِكِفَالَتِهِ عَلَى حَقِيقَتِهَا، بَدَأَ التَّوَكُّلُ يَتَحَقَّقُ فِيهَا؛ بَأَنَ
مَاتَ الْكَفِيلُ وَاصْكَفَى عَنْهُ مُنْصَرَفًا

وَقَدْ شَبَّحَ الْإِسْلَامُ عِلَاءَ الدَّيْنِ أَوْ لِحُسْنِ عِلْيِهِ سُبْحَانَ مُحَمَّدٍ لِأَسْبَاطِهِ
[١٧٩٠: ٢٠٠] هِيَ شَرْحُهُ لِمَا مَخْتَصَرُ الْكَافِي «لِحَاكِمِ الشَّهِيدِ» فِي تَوَاتُرِ بَابِ الْوَكَالَةِ فِي
الرَّهْنِ: «لَا إِذَا دَقَّ الرَّحْلُ إِلَى الرَّجُلِ مَتَاعًا فَقَالَ يَغْهَ وَارْتَهَنَ لِي بِهِ رَهْنًا، فَفَعَلَ
فَهُوَ حَانِئٌ؛ لِأَنَّهُ أَتَى بِمَا أَمَرَهُ بِهِ، وَلَوْ فَعَلَهُ بِنَفْسِهِ جَارَ، فَكَدَّ إِذَا فَعَلَهُ بَاتِيهًا، فَإِنْ كَانَ
الرَّاهِنُ»^(٢) أَقْبَلَ مِنَ الثَّمَنِ بِمَا لَا تَتَعَلَّقُ الشَّيْءُ بِهِ، فَهُوَ حَانِئٌ فِي قَوْلِ أَبِي حَنِيفَةَ
ؒ، وَلَمْ يَذْكُرْ قَوْلَهُمَا.

(١) أَشَارَ فِي حَشَاةِ «ص» إِلَى أَنَّهُ دَفَعَ فِي بَعْضِ شُرُوحِ «وَكِيلٍ» لَأَسْبَابِ «بَدَأَ»: «الْوَكِيلُ» «الْمُسْتَعِيدُ»

(٢) أَلِ فِي حَشَاةِ «ص» إِلَى أَنَّهُ دَفَعَ فِي بَعْضِ الشُّرُوحِ «مُسْكَنًا»، «بَدَأَ» «الْمُسْكَنُ» وَهُوَ الْمَوْقِعُ
لِدَفْعِ فِي «ص»

(٣) فِي «د»: «الرَّهْنِ»

وَيَمْلِكُ الثَّمَنُ مِنْهَا وَالْكَفَالَةُ تَوَثُّقٌ بِهِ، وَالْإِزْنَةُ رِثْقَةٌ لِجَانِبِ الْإِسْتِيفَاءِ يَمْلِكُهَا بِخِلَافِ الْوَكِيلِ يَقْتَضِي الدَّيْنَ؛ لِأَنَّهُ يَفْعَلُ بِنَتِهِ وَقَدْ أَبَاهُ فِي قَنْصِ الدَّيْنِ دُونَ الْكَفَالَةِ وَأَخَذِ الرَّهْنِ وَالْوَكِيلُ بِالْبَيْعِ يَقْبِضُ أَصَالَهُ وَلِهَذَا لَا يَمْلِكُ الْمُوَكَّلُ حَجَرَهُ عَنْهُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

غاية البيان

وَيَحْتَسُنُ إِلَّا يَجُوزُ عَلَى قَوْلِهِمَا؛ بَاءٌ عَلَى أَنَّ أَخَذَ الرَّهْنَ يُشْبِهُ الْبَيْعَ [٢٠٨ ط ٥]؛ لِأَنَّ قَبْضَ الرَّهْنِ قَبْضُ ضَمَائٍ، وَيَصِيرُ مُسْتَبَدلاً مُسْتَوْفِياً فِي الْعَاقِبَةِ، وَالْوَكِيلُ بِالْبَيْعِ عِنْدَهُمَا لَا يَمْلِكُ الْبَيْعَ بِالتَّعَسُّبِ الْفَاحِشِ، وَعِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ: يَمْلِكُ.

وَلَوْ بَاعَهُ وَلَمْ يَرْتَهِنْ لَمْ يَجُزْ [١٦٢ ط ١] الْبَيْعُ؛ لِأَنَّهُ أَمَرَهُ بِالْبَيْعِ بِشَمَنِ مُؤَكَّدٍ بِالرَّهْنِ، فَبِذَا بَاعَهُ بِشَمَنِ غَيْرِ مُؤَكَّدٍ يَصِيرُ مُحَالِفاً، وَلَوْ قَالَ: بَعُهُ بِرَهْنٍ ثَقِيٍّ، فَارْتَهَنَ رَهْماً أَقَلَّ مِنْهُ بِمَا يَتَعَسَّبُ النَّاسُ بِهِ؛ فَهُوَ جَائِزٌ؛ لِأَنَّهُ بِخُصِّ التَّوَثُّقِ بِهِ؛ لِأَنَّهُ مِمَّاثِلٌ لِلدَّيْنِ أَوْ مُقَارِبٌ لَهُ، فَصُلِحَ وَثِقَةً لَهُ؛ لِأَنَّ الْوَثِيقَةَ مَا يُقْبَضُ إِلَى الْحَقِيقَةِ.

وَإِنْ كَانَ أَقَلَّ مِنْهُ بِمَا لَا يَتَعَسَّبُ النَّاسُ [١٦٢ ط ٢] بِهِ لَمْ يَجُزْ؛ لِأَنَّ تَوَثُّقَ الْكَثِيرِ بِخَبَرِ الْقَلِيلِ مَثَلٌ لَا يُعْقَلُ؛ لِأَنَّهُ لَا يُقْبَضُ إِلَى اسْتِيفَائِهِ، وَإِنْ ارْتَهَنَ رَهْماً ثَقِيّاً، وَبَقِيَ، ثُمَّ رَدَّ عَنْهُ صَاحِبُهُ؛ فَهُوَ ضَامِرٌ؛ لِأَنَّهُ تَعَلَّقَ بِهِ حَقُّ الْآمِرِ؛ لِأَنَّ مَدَّةَ التَّوَثُّقِ مُرْجَعُهُ إِلَيْهِ، فَيَكُونُ الْوَكِيلُ بِالرَّدِّ مُطِيعاً لَهُ، فَيَضَرُّ. وَأَمَّا كِتَابُ هَذِهِ لِمَسَائِلَ تَكْثِيرًا لِلْعَوَائِدِ.

قَوْلُهُ: (فَوَيْيَ الْمَالِ عَلَيْهِ)، أَيُّ: عَلَى الْكَفِيلِ

قَوْلُهُ: (وَقَنْصُ الثَّمَنِ مِنْهَا)، أَيُّ: مِنَ الْحُقُوقِ.

قَوْلُهُ: (لَا يَمْلِكُ الْمُوَكَّلُ حَجَرَهُ^(١))، أَيُّ: حَجَرَ الْوَكِيلِ عَنْ قَنْصِ الثَّمَنِ

فصل

وإذا وكل وكيلين فليس لأحدهما أن يتصرف فيما وكلاه به دون الآخر
وهذا في تصرف يحتاج فيه إلى رأي كليهما والخلع وغير ذلك، لأن الموكَّل

عنه لسان

فصل



إنما فصل هذا فصل عمّ تقدم وإن كان الفصل العنقذم فصل لبيع أيضاً،
لأن هذا الفصل في وكالة الاثنين، ووكالة الواحد مقدم عليه لا محالة، ولكن مع
هذا لم يكن ليذكر الفصل كثيراً حاجة إلا أن يقال يُفهم من شيء آخر غير الوكالة
بالتبع، وهو الوكالة بالجمع، والطلاق، والتزويج، والكتابة، والإعتاق، والإجارة،
وهذا حسن.

قوله [١١٢/٥٣ د]: (وإذا وكل وكيلين فليس لأحدهما أن يتصرف فيما وكل
به دون الآخر)، هذا لفظ القُدوري في «مختصر»، وتماثله فيه «لأن أن يوكَّلهما
بالخصومة، أو بطلاق زوجته بغير عوص، أو بعشيرة عنده بغير عوص، أو مردود بغير
عصه، أو بمصاه دين عليه»^(١).

والأصل هنا ذكره الشيخ أبو المعير شهابي في «شرح الجامع الكبير»
في كتاب الطلاق «أن الوكيلين بالتصريف إذا ائتمرد أحدهما به يُنظر إن كان
تصرفه يُحاف به العين، ويحتاج فيه إلى التروي لينحصر الاحتراز عن العين؛ لا
يحوز تصرف المبرور به، لأن الموكَّل في مثل هذا التصرف لا يرضى إلا بمحمول
أبهما، فكان غير مقصود ذلك أي كل واحد منهما على الاستئذان

وإن كان لا يُحاف به العين. ينفذ تصرف كل واحد منهما بما لا

(١) ينظر: «مختصر القُدوري» [ص/١١٦]

بما يرى أحدهما ، والتدلل وإن كان مُعَدَّرًا وَلَكِنْ التَّقْدِيرُ لَا يَنْتَعِ
مُسْتَعْمَالُ الرَّأْيِ فِي الزِّيَادَةِ وَاخْتِيَارُ الْمُشْتَرِي .

﴿ عَنده سائر ﴾

حَاثَةٌ فِي تَحْصِيهِ إِلَى اجْتِمَاعِ الرَّأْيِ وَالتَّعَاوُنِ فِي النَّاقِلِ لِيُظْهَرَ مَا عَنِ أَنْ تَمَكَّنَ بِهِ
بَنُ بَعْرِ ، فَيَكُونُ [٣١ ١٧] لِمُؤَقَّلٍ رَاصِبًا يَتَصَرَّفُ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا عَلَى الْإِسْتِدَادِ .

وَقَالَ مُحَمَّدٌ فِي «الْجَامِعِ الصَّغِيرِ» : «عَنْ يَعْقُوبَ عَنْ أَبِي حَبِيقَةَ (ع) فِي
الرَّحْلِ بِأَمْرِ الرَّحْلِيِّ يَبِيعَانِ لَهُ هَذَا الْعَدَّ بِأَلْفِ دِرْهَمٍ ، فَيَبِيعُهُ أَحَدُهُمَا بِذَلِكَ . قَالَ
لَا يَجُوزُ ، وَكَذَلِكَ إِنْ أَمَرَ رَجُلَيْنِ بِخُلْعَانِ امْرَأَتِهِ مِثْلَ أَلْفِ دِرْهَمٍ ، فَخُلِعَ أَحَدُهُمَا ،
لَمْ يَجُزْ» (١) إِلَى هَذَا لَفْظُ مُحَمَّدٍ فِي «أَصْلِ الْجَامِعِ الصَّغِيرِ» .

وَقَالَ فِي «الْأَصْلِ» : «وَبَدَأَ وَكَلَّ الرَّجُلُ الرَّجُلَيْنِ بِبَيْعِ عَبْدٍ لَهُ ، أَوْ دَارٍ ، أَوْ
ذَاتِهِ ، أَوْ شَيْءٍ مِنَ الْأَشْيَاءِ ، فَبَاعَ أَحَدُهُمَا دُونَ صَاحِبِهِ ؛ وَإِنْ ذَلِكَ لَا يَجُوزُ فِي قَوْلِ
أَبِي حَبِيقَةَ وَأَبِي يُونُسَ وَمُحَمَّدٍ (ع) مِنْ قَبْلِ أَنَّهُ لَمْ يَرَّصْ بِرَأْيِ الْبَائِعِ مِنْهُمَا فِي
الْوَكَالَةِ وَخَذَهُ ، وَلَوْ كَانَ سَمَّى لَهُمَا ثَمَنًا ، فَبَاعَ أَحَدُهُمَا بِهِ ؛ لَمْ يَجُزْ ، وَإِنْ بَاعَا جَمِيعًا
بِذَلِكَ الثَّمَنِ فَهُوَ جَائِزٌ .

وَإِنْ لَمْ يُسَمَّ بِهَا ثَمَنًا ، فَبَاعَا جَمِيعًا بِثَمَنِ مَبْنِيٍّ فَإِنَّ أَبَا حَبِيقَةَ كَانَ يَقُولُ : هُوَ
جَائِزٌ وَإِنْ بَاعَا بِدِرْهَمٍ شَيْئًا يُسَوِّي الْقَا .

وَقَالَ [٣٠ ٩ ٦] أَبُو يُونُسَ [٣١ ١٢] وَمُحَمَّدٌ : إِذَا خَطَا مِنَ الثَّمَنِ مَا لَا يَتَعَايَنُ
النَّاسُ فِي مِثْلِهِ لَمْ يَجُزْ .

وَقَالَ أَبُو حَبِيقَةَ إِنْ وَكَّلْتُمَا أَنْ يَشْتَرِيَ لَهُ شَيْءٌ ، فَرَادَا عَلَى ثَمَنِهِ مَا لَا يَتَعَايَنُ
النَّاسُ فِي مِثْلِهِ ؛ فَإِنَّهُ لَا يَدْرِيهِ ، وَقَالَ الْبَيْعُ وَالشَّرَاءُ فِي ذَلِكَ مُحْتَلَفٌ فِي قَوْلِ أَبِي
حَبِيقَةَ .

(١) نَظَرَ الْجَامِعُ الصَّغِيرُ مَعَ مَرْجَحِهِ النَّاسِ بِكَيْهِ [ص ١١٦]

قَالَ (إِلَّا أَنْ تُرَكَّبَهُمَا بِالْحُضْرَةِ) لِأَنَّ الْإِخْتِمَاعَ فِيهَا مُعَذَّرٌ لِلْإِقْضَاءِ إِلَى

﴿مَعَاذِ اللَّهِ﴾

وَقَالَ أَبُو يُونُسَ وَمُحَمَّدٌ، هُمَا سَوَاءٌ لَا يَحُورُ عَلَى الْإِمْرِ إِلَّا مَا يَتَعَاثَرُ لِلنَّاسِ فِي مِثْلِهِ.

وَأَمَّا وَكَلَّ الرَّحْلُ رَجُلَيْنِ أَنْ يُرَوِّجَهُ مَرَأَةً بَغْنَمًا أَوْ يَمِيرَ عَلَيْهَا، وَرَوَّجَهُ أَحَدُهُمَا دُونَ صَاحِبِهِ، فَإِنَّ ذَلِكَ لَا يَحُورُ، فَإِنْ كَانَ صَاحِبُهُ حَاصِرًا وَأَحَدُ الرَّجُلَيْنِ فَهُوَ حَاضِرٌ.

وَلَوْ وَكَّلَهُمَا بِخَبْزِ مَرَأَةٍ، أَوْ مُكَاتَبَةِ عَدِيٍّ لَهُ، أَوْ بِعَثْقِ عَدِيٍّ لَهُ عَلَى مَالٍ، فَأَمَضَى أَحَدُهُمَا ذَلِكَ دُونَ الْآخَرِ، فَإِنَّ ذَلِكَ بَاطِلٌ لَا يَحُورُ وَلَا يَنْقُضُ، وَلَوْ كَانَ سَمَى لِهَما مَالًا فَأَمَضَى أَحَدُهُمَا ذَلِكَ الْمَالِ، لَمْ يَحُورْ، وَإِنْ أَقْصَبَتْهُ يَدُكَ الْعَدِيَّ حَاضِرًا، وَإِنْ لَمْ تُسَمِّ يَهُمَا مَالًا فَطَلَقَا خَمِيعًا عَلَى دَرَاهِمٍ، أَوْ كَاتَبَهُ عَلَى دَرَاهِمٍ، أَوْ اعْتَقَهُ عَلَى دَرَاهِمٍ، فَإِنَّهُ يَحُورُ فِي قَوْلِ أَبِي حَنِيفَةَ (١) بِمِثْلِ الْبَيْعِ، وَلَا [١٢٠٣٩٠] يَحُورُ فِي قَوْلِ أَبِي يُونُسَ وَمُحَمَّدٍ (٢) إِلَى مَا نَقَضَ مُحَمِّدٌ فِي «لِأَصْلِ»

وَقَالَ الشَّيْخُ أَبُو جَعْفَرٍ الطَّحَاوِيُّ فِي «مَخْتَصَرِهِ» (٣) وَكَلَّ الرَّحْلُ رَجُلَيْنِ يَبْتَاعُ عَدِيًّا، أَوْ بِاسِيَاعَهُ، أَوْ بِتَرْوِيجِ امْرَأَةٍ، أَوْ بِخَبْزِ امْرَأَةٍ مَعَهُ عَلَى مَالٍ، أَوْ بِعَثْقِ عَدِيٍّ عَلَى مَالٍ، أَوْ بِمُكَاتَبَةِ عَدِيٍّ، فَعَلَّ ذَلِكَ أَحَدُهُمَا دُونَ الْآخَرِ، لَمْ يَحُورْ إِلَّا أَنْ يُجِيرَهُ الْآخَرُ نَحْوَهُ، وَإِنْ وَكَّلَهُمَا بِعَثْقِ عَدِيٍّ بِعِيرٍ مَالٍ، وَبِطَلَاقِ امْرَأَةٍ بِعِيرٍ مَالٍ، فَعَلَّ ذَلِكَ أَحَدُهُمَا دُونَ الْآخَرِ، جَرَّ (٤) إِلَى مَا نَقَضَ الطَّحَاوِيُّ (٥)

قَالَ الْإِمَامُ الْأَشْجَعِيُّ فِي «شَرْحِ الطَّحَاوِيِّ» (٦) «لِأَصْلِ» فِي هَذَا، أَنَّ الْوَكِيلَيْنِ بِالْمُتَدَبِّعَةِ إِذَا فَعَلَ أَحَدُهُمَا الْمُتَدَبِّعَةَ دُونَ صَاحِبِهِ لَمْ يَحُورْ، وَلَا يُنْقَضُ حَتَّى يُجِيرَهُ الْوَكِيلُ الْآخَرُ أَوْ الْمُوَكَّلُ، وَلَا يَحُورُ فَعَلُ أَحَدِهِمَا، لِأَنَّ الْمُتَدَبِّعَةَ تَتَعَلَّقُ بِالرَّأْيِ وَلِغُسُورِهِ، وَقَدْ رَضِيَ بِرَأْيِهِمَا وَمَشُورَتِهِمَا، وَلَمْ يَرْضَ بِرَأْيِ أَحَدِهِمَا، سَوَاءٌ كَانَ

(١) بصر لأصله المعروف بالمسؤول (١١٠ ٢٦٦) طبعة دار الأوقاف المصرية [

(٢) بطل: «مختصر الطحاوي» [ص ١١٢]

مَنْعٌ فِي مَجْلِسِ الْقَضَاءِ وَالرَّأْيُ يَخْتَلِفُ إِيَّاهُ سَابِقًا بِتَقْوِيمِ الْحُصُونَةِ

﴿فِي مَجْلِسِ الْقَضَاءِ﴾

بُنِيَ (٤٣١، ١١) مُسَمًّى أَوْ لَمْ يَكُنْ مُسَمًّى، وَالْوَكِيلُ الْآخَرُ حَاصِرٌ أَوْ عَائِتٌ، إِلَّا
فِي الشَّرَاءِ يَنْقُذُ عَنْهُ وَلَا يَتَوَقَّفُ؛ لِأَنَّ الشَّرَاءَ إِذَا وَخَّذَ بِقَادًا عَلَى الْعَايِدِ فَإِنَّهُ يَنْقُذُ
وَلَا يَتَوَقَّفُ، بِحِلَافِ الْبَيْعِ، فَإِنَّهُ يَتَوَقَّفُ عَلَى إِجَارَةِ الْمُوَكَّلِ أَوْ الْوَكِيلِ، وَكَذَلِكَ
بِوَكِيلَانِ بِالتَّرْوِيعِ، وَالْحُلْعِ، وَالْكَتَبَةِ عَلَى مَالٍ إِذَا فَعَلَهُ أَحَدُهُمَا لَا يَحْزُرُ حَتَّى
يُجِزَهُ الْمُوَكَّلُ أَوْ لَوْكِيلُ الْآخَرِ

وَأَمَّا الْوَكِيلَانِ بِالْعَقْدِ عَلَى غَيْرِ مَالٍ، وَالْوَكِيلَانِ بِإِطْلَاقٍ عَلَى غَيْرِ مَالٍ:
لأَحَدِهِمَا أَنْ يُعْتَقَ، وَيُطْلَقَ، وَكَذَلِكَ الْوَكِيلَانِ بِالْحُصُونَةِ لِأَحَدِهِمَا أَنْ يُحَاصِمَ إِلَّا
أَنَّهُ إِذَا انْتَهَى إِلَى قَصْرِ الْمَالِ لَا يَحْزُرُ قَصْرُ أَحَدِهِمَا حَتَّى يَجْتَمِعَا؛ لِأَنَّ الْحُصُونَةَ
مَالًا لَا تَنَاقِي فِيهَا إِنْسَانًا بِالْاجْتِمَاعِ، وَالْقَبْضُ مِمَّا تَنَاقِي فِيهِ الْاجْتِمَاعُ.

وَكَذَلِكَ لَوْ وَكَّلَ اثْنَيْنِ بِتَسْلِيمِ مَا وَهَبَ إِلَى الْمُؤَهَّبِ لَهُ، فَسَلَّمَ أَحَدُهُمَا؛
صَحَّتْ لَهُبَتُهُ، وَكَذَلِكَ لَوْ وَكَّلَ اثْنَيْنِ بِعِصَاءِ الدَّيْنِ وَسَلَّمَهُمَا إِلَيْهِمَا، فَقَضَاهُ
أَحَدُهُمَا جَازَ.

وَأَمَّا الْوَصِيَّانِ فَلَيْسَ لِأَحَدِهِمَا التَّصَرُّفُ إِلَّا بِإِذْنِ صَاحِبِهِ (٤٣٢، ١٢) عِنْدَ أَبِي
حَبِيبَةَ وَمُحَمَّدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا كَالْوَكِيلَيْنِ بِالتَّبَعِ، إِلَّا فِي أَشْيَاءَ مَعْرُوفَةٍ تَذَكَّرُهَا فِي أَوْصِيَا
وَعِنْدَ أَبِي يُونُسَ نَكَلَ وَاحِدُهُمَا وَلَا يَتَصَرَّفُ عَلَى جَدَّةٍ، وَلَوْ دَفَعَ مَالَهُ
إِلَى اثْنَيْنِ مُصَارِفَةً فَلَيْسَ لِأَحَدِهِمَا التَّصَرُّفُ إِلَّا بِإِذْنِ صَاحِبِهِ بِالْإِتْمَاقِ (١). كَذَا
فِي «شرح الطحاوي».

(١) [٤٣٢] وَقَالَ فِي «شرح الأقطع» «وَأَمَّا التَّوَكُّلُ بِالْحُصُونَةِ: فَلأَحَدِهِمَا أَنْ

(وَلَوْ أَنَّ بَطْلَانِي رَوَّجْتَهُ بِغَيْرِ عَوَضٍ أَوْ بَعَثْتِي عَنْدهُ بِغَيْرِ عَوَضٍ

بغير دية بها وفاء رثو لا يجوز»^(١)

وجه قولهم [٤٧٠٩] أَنَّ الْحُصُونَةَ مِنْهُمَا لَا يُفَكِّرُ فِي حَالِهَا وَحَدِّهَا، أَلَا تَرَى
أَنَّ لِقَاصِيَّ لَا يَفْهَمُ عَنْهُمَا إِذَا تَكَلَّمَ مَعًا، وَدَا لَمْ يُفَكِّرْ عِلْمُ أَنَّ لِمُؤَكَّلٍ حَقٌّ ذَلِكَ
إِلَى كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا، فَيَجُورُ أَنْ يَنْفَرِدَ

وجه قول رُقَر أَنَّ الْحُصُونَةَ نَحْتَاخُ إِلَى لِرَأْيٍ، وَهُوَ سَمِ يَرْصَنَ بِرَأْيٍ أَحَدِهِمَا؛
لأنَّ رَأْيَ الْأَنْبِيَاءِ مُحَالِفٌ رَأْيِ لَوَاحِدٍ، فَلِهَذَا لَمْ يَجُزْ لِوَاحِدٍ مِنْهُمَا أَنْ يَنْفَرِدَ، كَمَا
فِي التَّوَكَّاتِ بِالشَّرَاءِ.

وقال فخر الدين قاضي خان في «شرح الجامع الصغير» «لا ينفرد أحد
الوكيلين إلا في أربعة.

[٤٧٣٣-١٢] إِذَا وَكَّاهُمَا بِالطَّلَاقِ.

والثاني: إِذَا وَكَّاهُمَا بِالْعَنَاقِ

والثالث: إِذَا وَكَّاهُمَا بِرَدِّ وَدِيعَةٍ، أَوْ عَدِيَّةٍ، أَوْ عَضْبٍ، أَوْ ذِيٍّ عَلَيْهِ لِرَجُلٍ.

والرابع: إِذَا وَكَّاهُمَا بِالْحُصُونَةِ؛ لِأَنَّ فِي الثَّلَاثَةِ لَا يَحْتَاجُ إِلَى الرَّأْيِ، وَأَمَّا
فِي لِحُصُونَةٍ فَقَدْ ذَكَرْنَا فِيهَا لِمَعْنَى.

ودكر في «الجامع»: «لَوْ قَالَ لِرَجُلَيْنِ: طَلِّقَا أَمْرَاتِي إِنْ شِئْتُمَا أَوْ أَرَدْتُمَا،
فَطَلَّقَهَا أَحَدُهُمَا، لَمْ يَفْعَلْ، لِأَنَّهُ عُلِّيَ الطَّلَاقُ بِمَشِيئَتَيْهِمَا، فَلَا يَزُلُّ عَنْهُ مَشِيئَةُ
أَحَدِهِمَا»^(٢).

وكذلك لو قال: أَمْرُهُمَا بِأَيْدِيكُمَا؛ لِأَنَّهُ جَعَلَ لِرَأْيِ إِسْمَاعِيلَ، وَكَذَلِكَ لَوْ قَالَ أَمْرُ

(١) ينظر: «شرح مختصر القدوري» للأمنع [٢٩٧/٢].

(٢) «مسائل الأصل» للثباني [٤١٨، ١٩].

قَالَ: فَإِنْ وَكَّلَ بِغَيْرِ إِذْنِ مُوَكَّلِهِ، فَقَدْ وَكَّلَهُ بِخَصْرَتِهِ جَارًا، لِأَنَّ الْمُقْصُودَ

عَنْهُ نِسَابُ

تَأْخِذُ الْأَوَّلِ، جَزَّ كَمَا فِي الْوَكَّالَةِ.

قَوْلُهُ (قَالَ) فَإِنْ وَكَّلَ بِغَيْرِ إِذْنِ مُوَكَّلِهِ، فَقَدْ وَكَّلَهُ بِخَصْرَتِهِ جَارًا، أَيُّ قَالَ
الْقُدْرِيُّ فِي «مَخْتَصَرِهِ»^(١)، بِمَعْنَى: عَقْدَ وَكَيْلِ الْوَكِيلِ بِخَصْرَةِ الْوَكِيلِ الْأَوَّلِ

قَالَ مُحَمَّدٌ فِي «الْجَامِعِ الصَّغِيرِ»: «عَنْ يَعْقُوبَ عَنْ أَبِي حَفْصَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ [١١٧/٣٠٣]
فِي رَجُلٍ وَكَّلَ رَجُلًا بِبَيْعِ عَبْدٍ، فَأَمَرَ الْوَكِيلُ رَجُلًا بِتَبِيعِهِ قَالَ: إِنْ بَاعَهُ وَالْوَكِيلُ الْأَوَّلُ
حَاصِرٌ جَارٌ ذَلِكَ، وَإِنْ بَاعَهُ وَهُوَ غَائِبٌ عَنْهُ لَمْ يَحْزَرْ»

وَقَالَ مُحَمَّدٌ: «عَنْ يَعْقُوبَ عَنْ أَبِي حَبِيبَةَ: فِي رَجُلٍ وَكَّلَ رَجُلًا بِبَيْعِ عَبْدٍ،
بَاعَهُ رَجُلٌ غَيْرُ الْوَكِيلِ [١١٧/٣٥٥]، فَبَاعَ الْوَكِيلُ، فَلَمْ يَبِيعْ، قَالَ: حَازِرٌ»^(٢) إِلَى
هَذَا لَفْظُ مُحَمَّدٍ فِي «أَصْلِ الْجَامِعِ الصَّغِيرِ»

وَقَالَ فِي «إِشْرَاحِ الطَّحَاوِيِّ»: «وَلَيْسَ لِلْوَكِيلِ أَنْ يُوَكَّلَ بِغَيْرِهِ بِمَا وَكَّلَ بِهِ»^(٣) إِلَّا
أَنْ يُطْلَقَ لَهُ الَّذِي وَكَّلَهُ، أَوْ يُجِيرَ أَمْرَهُ فِيمَا وَكَّلَ بِهِ، فَيَكُونُ لَهُ ذَلِكَ، لِأَنَّ بَاءَ الْوَكَّالَةِ
عَنِ الْحَصْرِ [١١٦/٤١٠]، فَهِيَ لَهُ أَنْ يُقَوِّصَ إِلَى غَيْرِهِ إِلَّا أَنْ يَأْذَنَ لَهُ الْمُوَكَّلُ
بِذَلِكَ، أَوْ يَقُولَ لَهُ وَقَدْ تَوَكَّلْتُ مَا صَعْتَ مِنْ شَيْءٍ فَهُوَ جَائِزٌ، فَحِينَئِذٍ يَحْزُرُ.

وَيُؤْكَلُ رَجُلًا بِبَيْعِ عَبْدٍ وَلَمْ يُجِزْ لَهُ مَا صَعَّ، وَلَا أَدْنَى مِنْ ذَلِكَ، فَوَكَّلَ
الْمُوكِّلُ غَيْرَهُ بِبَيْعِ ذَلِكَ، فَبَاعَهُ الْوَكِيلُ الثَّانِي، فَإِنَّهُ يُنْظَرُ: إِنْ بَاعَهُ بِخَصْرَةِ الْوَكِيلِ
الْأَوَّلِ جَارَ التَّبِيعِ، وَصَارَ كَأَنَّ الْوَكِيلَ الْأَوَّلَ هُوَ الَّذِي بَاعَهُ، وَلَوْ بَاعَهُ بِغَيْرِ خَصْرَةِ
الْوَكِيلِ الْأَوَّلِ لَمْ يَحْزَرْ بِبَيْعِهِ حَتَّى يُجِيرَهُ الْوَكِيلُ الْأَوَّلُ، أَوْ الْمُوَكَّلُ.

(١) ينظر «مختصر القُدْرِيِّ» [١١٦/ص].

(٢) ينظر «الجامع الصغير» مع شرحه النافع الكبير [٤١١/ص].

(٣) ومع الأصل «وكله» راجع من «ان»، «وام»، «وانح»، «واع»، «وامن».

حُصْرُ رَأْيِ الْأَوَّلِ وَقَدْ حَصَرَ .

عنه عليه السلام

وَقَالَ زُفَرٌ لَا يَحُورُ بَيْعُ الْوَكِيلِ لِثَانِي سِوَاهُ كَانَ بِحَضْرَةِ الْوَكِيلِ الْأَوَّلِ، أَوْ
بِعَبْرِ حَضْرَتِهِ

وَقَالَ ابْنُ أَبِي لَيْلَى، يَحُورُ بَيْعُ الْوَكِيلِ الثَّانِي بِحَضْرَةِ الْوَكِيلِ الْأَوَّلِ وَبِعَبْرِ
حَضْرَتِهِ، وَأَمَّا الْوَكِيلُ بِالشَّرَاءِ إِذْ وَكَّلَ غَيْرَهُ فاشترى الثاني؛ فهو على الخلاف^(١)،
لِي هَذَا لَفْظُ «شرح الطحاوي».

وَجْهٌ قَوْلِ ابْنِ أَبِي [١٢٠ ٣٢٥ هـ] لَبَّيْ أَنْ لَوْ كَيْلٌ قَائِمٌ مَعَهُ لَمْ يَكُنْ، وَانْمُوكِلْ
مُوَكَّلٌ غَيْرَهُ حَرْفٌ، فَكِدَا وَكَيْلُهُ؛ لِأَنَّهُ لَمَّا مَثَّلَ أَنْ يَبْشُرَ بِمِثْلِهِ مَلَكَ أَنْ يُوَكَّلَ غَيْرَهُ،
وَبِهَذَا كَانَ لِمُؤَدِّعٍ عِنْدَهُ أَنْ يُودِعَ غَيْرَهُ، فَصَارَ كَالْعَبْرِ الْمَأْدُوبِ وَالْمُضْطَرِّبِ، فَكَيْفَا
يُمْكِنُ أَنْ يُوَكَّلَ

وَلَا أَنَّ الْمُوَكَّلَ رَضِيَ بِرَأْيِ الْأَوَّلِ دُونَ الثَّانِي، فَلَا تُعَدُّ بَيْعُ الثَّانِي عَلَيْهِ،
بِحِلَالِ تَسْأَلَةِ الْإِذْنِ، لِأَنَّهُ مُشَاهِدٌ عَلَى الْعُمُومِ، بِحِلَالِ الْوَكَالَةِ

وَجْهٌ قَوْلِ زُفَرٍ أَنَّ الْمُوَكَّلَ رَضِيَ بِبَيْعِ الْأَوَّلِ وَلِزُومِ الْعَهْدَةِ عَلَى الْأَوَّلِ، وَلَمْ
يَرْضَ بِزُومِ الْعَهْدَةِ عَلَى غَيْرِهِ، مِنْ جِازِ بَيْعِ لَثَانِي كَسَبِ الْعَهْدَةِ عَلَيْهِ، وَالْمُوَكَّلُ مَا
رَضِيَ بِهِ

وَلَا أَنَّ الْمُقْصُودَ الْإِتِّفَاعُ بِرَأْيِ الْأَوَّلِ، إِذْ حَصَرَ حَصَلَ دَيْتٌ، فَجَارَ، وَإِلَّا
فَلَا، وَلِزُومِ الْعَهْدَةِ لَيْسَ بِأَمْرٍ مُقْصُودٍ؛ لِأَنَّهُ قَدْ يَظْهَرُ وَقَدْ لَا يَظْهَرُ، وَإِنَّمَا الْمُقْصُودُ
وَقُوعُ امْتِنَانِكُمْ وَحُصُونُ الشَّيْءِ، وَنُوبَاعُهُ الْوَكِيلُ الثَّانِي حَالِ عَيْفِهِ لِأَوَّلِ، فَتَبَعَهُ
فَاحْدَرًا، أَوْ بَاعَهُ أَجْنَبِيًّا مِثْلَهُ فَاجَارَ؛ حَرْفٌ؛ لِأَنَّهُ حَصَلَ رَأْيُهُ

وَقَالَ فَخْرُ الْإِسْلَامِ فِي «شرح الجامع الصغير» «وإذا في كتاب الوكالة: إذا

(١) ينظر «شرح مختصر لطحاوي» للأسيبغاوي [ق ٢٦٥]

من ثم يوكيل الثاني صحيح من حيث هو
قال في «التناوي الصغرى» (١) أحسن هذا من حيث هو
وهو (١٠٠) من حيث أحسنه فيه. لكن ذكره في (١٠٠) من حيث هو
في (١٠٠)

ونقل في «التناوي الصغرى» عن (١٠٠) من حيث هو (١٠٠) من حيث هو
وكيل ببيع أو الإحارة أو وكل غيره. مع (١٠٠) من حيث هو (١٠٠) من حيث هو
عنه. فأحرار التوكيل الأول ذلك؛ أحاراً فلهذا أحاراً من حيث هو (١٠٠) من حيث هو
محاراً. ونحوه في بيع أو الإحارة من حيث هو (١٠٠) من حيث هو (١٠٠) من حيث هو

وذكر منذ هذا أنه إذا بيع شيء محضراً لأول محاراً. وهو شرط في أحاراً.
وهو المذكور في «العامة الصغرى» ذكره في (١٠٠) من حيث هو (١٠٠) من حيث هو
على أنه من «المبسوط» لبيع لإسلام حوهر ردة

ثم قال شيخ الإسلام حوهر رادة «حكى عن الكرخي أنه كان يقول بس في
مسألة اختلاف التوابين، لكن ما ذكره قطف في بعض المواضع محمولاً (١٠٠) من حيث هو
على ما إذا أحار التوكيل الأول ذلك (١٠٠) من حيث هو (١٠٠) من حيث هو (١٠٠) من حيث هو

ووجه ذلك أن توكيل التوكيل من لم يصح التحق بعدم، فيكون الثاني
فصريحاً. وغفد غفولاً لا يتم بمجرد خضرة المجرى ما تم تجزؤ، ومنهم من جعل
في المسألة رواية في رواية بشرط الإحارة كما ذكرنا، وفي رواية يكتفي
حصول الأوب، كما ذكر في «العامة الصغرى»

(١) بظن «التناوي الصغرى» المصدر (١٠٠) من حيث هو (١٠٠) من حيث هو (١٠٠) من حيث هو

(١٠٠) التناوي الصغرى (١٠٠) من حيث هو (١٠٠) من حيث هو (١٠٠) من حيث هو (١٠٠) من حيث هو

(٢) بظن «التناوي الصغرى» المصدر (١٠٠) من حيث هو (١٠٠) من حيث هو (١٠٠) من حيث هو

وَتَكَلَّمُوا فِي حُفْوَتِهِ، (وإن عقد في حال عيبه لم يحرز) لَأَنَّهُ قَات رَأْيُهُ إِلَّا أَنْ تُلْغَاهُ فَأَحَارَهُ

وكذا لو باع غير الوكيل، فبلغه، فأحاراه؛ لَأَنَّهُ خَصَر رَأْيُهُ (ولو قدَّر الأول الثمن للثاني فعقد بغيره يحرز) لأنَّ الرأْي فيه يَحْتَاجُ إِلَيْهِ لِتَقْدِيرِ الثَّمَنِ طَهْرًا، وَقَدْ خَصَلَ، وَهَذَا بِحِلَافِ مَا أَجَابَ إِذَا وَكَلَ وَكَيْلَيْنِ وَقَدَّرَ الثَّمَنَ، لِأَنَّهُ سَأَلَ فَوَصَّ إِلَيْهِمَا مَعَ تَقْدِيرِ الثَّمَنِ ظَهَرَ أَنَّ غَرَضَهُ اخْتِمَاعَ رَأْيِهِمَا فِي لُزَامَةِ وَخِيَارِ الْمُتَسَرِّي عَلَى مَا بَيْنَا، أَمَّا إِذَا نُمِّ بِقَدَّرِ الثَّمَنَ وَقَوَّصَ إِلَى الْأَوَّلِ كَانَ غَرَضُهُ رَأْيُهُ

﴿ نهاية المسألة ﴾

قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ خَوَاصِرُ زَادَهُ: «وَعَلَى هَذَا أَحَدُ وَكَيْلَيْ لَيْبَعٍ أَوْ إِجَارَةٍ إِذَا أَمَرَ صَاحِبَهُ بِخَصْرَتِهِ أَوْ آخَرَ جَارٍ فِي رَوَابِئِهِ، وَلَا يَحْزُرُ فِي رَوَابِئِهِ مَا لَمْ يُجَرَّ لِأَمْرِ الثَّانِي أَوْ الْمَالِكِ» كَذَا فِي «التَّحْقِيقِ» وَ«الْفَتَاوَى الصَّغَرِيَّةِ»^(١)

قَوْلُهُ (وَتَكَلَّمُوا فِي حُفْوَتِهِ) بِغَيْرِهِ إِذَا عَقَدَ الْوَكِيلُ الثَّانِي بِخَصْرَةٍ لَوَكِيلِ الْأَوَّلِ حَازَ، نَكَبَ فِي حُقُوقِ الْعَقْدِ كَلَامًا

قَالَ بَعْضُهُمْ يَرْجِعُ إِلَى الْأَوَّلِ، لِأَنَّ الْمُتَوَكَّلَ رَضِيَ بِرُومِ الْعَهْدَةِ عَلَى الْأَوَّلِ دُونَ الثَّانِي^(٢). كَذَا يَقْرَأُ فِي «الْفَتَاوَى الصَّغَرِيَّةِ» عَنْ «فَتَاوَى الْقَالِي».

وَقَالَ بَعْضُهُمْ يَرْجِعُ إِلَى الثَّانِي، لِأَنَّ الْعَقْدَ - وَهُوَ السَّبَبُ - وَجَدَ مِنَ الثَّانِي، وَإِلَيْهِ دَعَا أَبُو اللَّيْثِ فِي جَبَلِ «الْعَبُونَ»^(٣).

[١١٧٧] قَوْلُهُ (وَكَذَا لَوْ بَاعَ غَيْرُ الْوَكِيلِ، فَلَمَّ، فَأَحَارَهُ)، يَعْنِي إِذَا بَاعَ لِأَجْبِيٍّ فَأَجَرَهُ لَوَكِيلٍ بَعْدَ بُنُوعِ الْخَبَرِ حَازَ

قَوْلُهُ: (عَلَى مَا تَنَاسَا)، إِشَارَةً إِلَى قَوْلِهِ فِي الْمَسْأَلَةِ الْمُتَقَدِّمَةِ: (وَالْبَدَلُ وَإِنْ كَانَ

(١) ينظر «الفتاوى الصغرى» للصدر الشهيد [ق/١٦٢]

(٢) ينظر «الفتاوى الصغرى» للصدر الشهيد [ق/١٦٢]

(٣) ينظر «عبود مسائل» لأبي الليث السمرقندي [س/١١٦]

قال: وإذا رُوح المَكائث أو الدُّمَيُّ أو العِدائَةُ وهي صغيرة خُرَّةٌ مُسلمةٌ .
 أو باع أو اشترى لها ، لم يخرُ مَعَهُ انْتِصَافٌ في مالها لأن الرِّقَّ وَالْكَفْرَ سَطَعَا
 وَلَا يَلَا ، أَلَا يَرَى أَنَّ الْمَرْقُوقَ لَا يَنْبَغُ إِكْحاحُ نَفْسِهِ بِمِلْكِ إِنْكَاحِ حُرٍّ .
 وكذا الْكَافِرُ لَا وَلَايَةَ لَهُ عَلَى الْمُسْلِمِ حَتَّى لَا تُثَلَّ شَهَادَتُهُ عَلَيْهِ ، وَلِأَنَّ هَذِهِ
 وَلَايَةُ نَظَرِيَّةٌ فَلَا بُدَّ مِنَ التَّخَرُّصِ إِلَى الْقَادِرِ الْمُشَقِّ لِحَقِّقِ مَعْنَى التَّطَرُّفِ ، وَلِوَقْفِ
 بَيْنِ الْقُدْرَةِ وَالْكَفْرِ بِقَطْعِ الشَّمْعَةِ عَلَى الْمُسْلِمِ فَلَا تَخَوُّصُ إِلَيْهِمَا

مُنْذَرًا ، وَلَكِنَّ التَّقْدِيرَ لَا يَنْتَفِعُ اسْتِعْمَالُ الرَّأْيِ [١٠٠، ١٠١] فِي الرِّبَاةِ وَاخْتِيَارِ
 الْمُشْتَرِي ، بِمَعْنَى: فِي اخْتِيَارِ الْمُشْتَرِي الَّذِي لَا يُعَاطَلُ فِي تَسْيِيمِ التَّمَنِّي
 قَوْلُهُ: (وإذا رُوح المَكائث أو الدُّمَيُّ أو العِدائَةُ وهي صغيرة خُرَّةٌ مُسلمةٌ .
 أو باع أو اشترى لها ، لم يخرُ) .

وصورة المسألة في «الجامع الصغير» [١٠٠، ١٠١] محمد بن يعقوب عن أبي حنيفة
 في الدُّمَيِّ أو المَكَائِثِ أو العِدِ يَرُوحُ وَاحِدٌ مِنْهُمَا ابْنُهُ وَهِيَ صَغِيرَةٌ خُرَّةٌ مُسلمةٌ
 قَالَ لَا يَحُوزُ ، وَكَذَلِكَ إِنْ بَاعَ لَهَا أَوْ اشْتَرَى لَهَا يَخْرُ [١٠١] إِلَى هَذَا لَفْظُ مُحَمَّدٍ
 فِي أَصْلِ الْجَامِعِ الصَّغِيرِ .

وذلك لقوله ﷺ «لَا يَكَاخُ إِلَّا يُولِي» [١] ، وَلَيْسَ الْكَافِرُ مِنْ أَهْلِ الْوَلَايَةِ عَلَى
 الْمُسْلِمِ قَالَ تَعَالَى «وَلَنْ يَجْعَلَ اللَّهُ لِلْكَافِرِينَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ سَبِيلًا» [٢] ، وَقَالَ تَعَالَى
 «وَالَّذِينَ آمَنُوا وَاتَّخِذُوا مِنْ بَيْنِهِمْ أُولِيَاءَ يَقِيضُوا» [٣] ، وَقَالَ تَعَالَى
 «وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ» [٤] ، وَلِهَذَا لَمْ يَكُنِ
 الْكَافِرُ مِنْ أَهْلِ الشَّهَادَةِ وَالْحُكْمِ عَلَيْهِ ، وَالْعِدُّ لَا وَلَايَةَ لَهُ عَلَى نَفْسِهِ . أَلَا تَرَى إِلَى

(١) بَطْنُ «الجامع الصغير» مع شرحه لفتح الكبر [ص ١١٢]

(٢) مَعْنَى الْحَرَجِ

قال أبو يوسف ومحمد والمُرْتَدُّ إذا قُتِلَ عَنِ رِذْوَةِ وَالْحَرْبِيِّ كَذَلِكِ،
لِأَنَّ الْحَرْبِيَّ أَبْعَدُ مِنَ الدِّمِيِّ قَدَوْنِي يَسُبُّ الْوِلَايَةَ، وَأَمَّا الْمُرْتَدُّ فَتَصَرُّفُهُ فِي مَا بِهِ

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ

قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿صَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا عَبْدًا مَمْلُوكًا لَا يَقْدِرُ عَلَى شَيْءٍ﴾ [الشعر ١٧٥]، فَإِنْ
لَمْ يَكُنْ لَهُ وِلَايَةٌ عَنِ نَعْبِهِ لَمْ يَكُنْ لَهُ وِلَايَةٌ عَلَى غَيْرِهِ بِالصَّرِيحِ الْأَوَّلِيِّ؛ لِأَنَّ الْوِلَايَةَ
الْمَتَعَدِّيَّةُ فَرَعُ الْوِلَايَةِ الْقَاصِرَةِ.

وَهَذَا لَمْ يَضَحِ الْعَدُوُّ أَنْ يَكُونَ فَاصِبًا، وَلَا شَطَطًا، وَلَا شَهَادًا، وَكَذَلِكَ
الْمُكَانَتُ عِنْدَ مَا بَقِيَ عَلَيْهِ دَرَاهِمٌ، وَلِأَنَّ الْوِلَايَةَ عَلَى الصَّغَارِ وَالصَّعَائِرِ تَثْبُتُ بِطَرَا
لِهِمْ لِقَحْرِهُمْ، وَاسْطَرُّ لَهَا بِتَحَقُّقِ مِنْ لِقَائِهِ الْمُشْفِقِ، وَلَا شَفَقَةً لِدَكَامٍ عَلَى
الْمُسْلِمِ، وَلَا قُدْرَةً لِلرَّيْفِيِّ، فَسَقَطَتِ الْوِلَايَةُ؛ بَعْدَ تَحَقُّقِ النَّصْرِ، وَكَذَلِكَ بُوِ اسْتِثْنَاءُ
وَاحِدٍ مِنْهُمْ بِهَا أَوْ بَاغٍ؛ لِسَمْعِنِ الَّذِي قُلْنَا

قَوْلُهُ: (قَالَ أَبُو يُوسُفَ وَمُحَمَّدٌ: وَالْمُرْتَدُّ إِذَا قُتِلَ عَلَى رِذْوَةِ وَالْحَرْبِيِّ
كَذَلِكَ)، وَهَذِهِ مِنْ مَسَائِلِ «الْجَامِعِ الصَّغِيرِ».

وَصَوَرُهَا فِيهِ: «وَعَالٌ يَعْصِي وَمُحَمَّدٌ. وَكَذَلِكَ عِنْدَنَا الْمُرْتَدُّ إِذَا مَاتَ عَنِ
رِذْوَةِ وَالْحَرْبِيِّ الْمُتَأَمِّنُ [٢٨/١٢] لَا يَحُوزُ شِرَاءً وَاحِدًا مِنْهُمْ، وَلَا يَتَّبِعُهُ، وَلَا
يُكَاحُّهُ عَلَى ابْنِهِ إِذَا كَانَتْ ابْنَتُهُ صَغِيرَةً مُسْلِمَةً، وَلَا تَزَوَّجُهَا وَلَا يَرْثُهَا»^(١). إِلَى هَذَا

(١) يَعْنِي جَمْعَ صَغِيرَةٍ وَهِيَ اشْهَرُ هَذِهِ الْجَمْعِ عَلَى أَلْسِنَةِ كَثِيرٍ مِنَ الْعُلَمَاءِ، وَهِيَ اعْرَضَ عَنْ وَاحِدٍ مِنْ
الْحَدِيثِ وَأَكْرَاهَهُ قَالَ فِي «الْمَصْبُوحِ» «الصَّغِيرَةُ صِفَةُ حَقِيقَةٍ صَغِيرَةٍ، وَلَا تُجْمَعُ عَلَى صَغِيرٍ قَالَ
ابْنُ بَرَكِيَّةٍ إِذَا كَانَتْ فَعِيْنُهُ سَمِيَّةً وَلَمْ تَكُنْ بِمَعْنَى مَعْمُولَةٍ؛ يَجْمَعُهَا ثَلَاثَةُ أَمْثَلَةٍ نَعْبٌ بِالْكَسْرِ،
وَعَدْلٌ، وَفَعْلَةٌ، فَالْأَوَّلُ مِثْلُ صَبِيحَةٍ وَصَبَاحٍ، وَالثَّانِي مِثْلُ حَبِيْبَةٍ وَحَبَابَةٍ، وَهَذَا يَسْتَعْمَلُونَ
بِجَعَالٍ عَنْ عَدْلٍ، قَالُوا صَبِيْهٌ وَصَبَانٌ، وَصَبِيْرَةٌ وَصَعَارٌ، وَكَبِيْرَةٌ وَكَبَارٌ، وَلَمْ يَقُولُوا سَعَانٌ وَلَا
صَعَانٌ، لَا كِبَارٌ فِي الشَّيْءِ، بِمَا حَادَّ ذَلِكَ فِي النُّحُوْبِ» وَقَالَ ابْنُ مَعْمُورٍ: «وَهِيَ صَغِيرَةٌ، وَهِيَ
صَغِيرَاتٌ، وَصَعَارٌ، وَلَا تَقُلْ صَعَانٌ، لَا فِي السُّبُوْبِ» بَطْنُ «الْمَصْبُوحِ» لِسِيرَةِ الْفَيْيُومِيِّ [٣١٠/١]
مَادَّةُ صَغَرٌ، وَالطَّرَازُ الْأَوَّلُ لِابْنِ مَعْمُورٍ [٢٤٨/٨]

(٢) بَطْنُ «الْجَامِعِ الصَّغِيرِ» مَعَ شَرْحِهِ السَّامِعِ الْكَبِيرِ [ص ٣٠٥]

وإن كان ماعداً عندهما لكثرة موقوف علي ولده ومال ولده بالإجماع لأنها لانه

— هـاية ليدان —

بخط محمد في «أصل الجامع الصغير».

قال الفقيه أبو الليث: «هذا في قولهم حنف، وإنما لم تكن للحزب ولاية لما تلوينا، ولأنه أتبع من الدمشقي لأن الدمشقي من أهل دارنا، وهذا من الحزب التي هي حنف الإسلام، والمتناهي ليس من أهل دارنا، ولم يوحده منه حنف الإسلام، فإذا لم يثبت الولاية للدمشقي على الصغيرة المسلمة، فإذن لا يثبت للحزبي، ولهذا لم يثبت في ١٢٦٠ م تحريم شهادة الحزبي على الدمشقي، وأما الشرع فإن ولاية موقوفة بالإجماع

أما أبو حنيفة مَرَّ على أبيه أن عقوده في مال نفسه موقوفة، وكذلك في مال

ولده.

وأما أبو يوسف ومحمد - وإن كانا يجريان عقوده في مال نفسه ويخجلانه بمسألة المسلم في البيع والشراء -: يخجلان عقوده في مال ولده موقوفة، فإن أسلم حر، وإلا فلا، لأن الولاية نظرية، وانعاق المدة داع إلى لغيره، وذلك مُرَدَّدٌ بين الوجود والعدم، لأنه معدوم في الحال، ولكنه يترجح وجوده؛ لأنه مخبوء عن عينه، فوجب لتوقف.

هذا قيل على رده استقرت جهة الاستطاع، فطلبت عقوده، لأنه لا ولاية للكافر على المسلم، وإن أسلم كآله كان على الإسلام فمعدت عقوده؛ لأن الارتداد كان عريصاً، فإذا ارتفع العارض زال حكمه، وعاد حكم الأصل على ما كان.

قال فخر الإسلام في «شرح الجامع الصغير»: «وهذه من مسائل الوكالة، وتوقف الولاية في كتاب المآذرن».

تَطَرُّبٌ وَذَلِكَ بِاتِّعَادِ الْمِلَّةِ وَهِيَ مُتَرَدِّدَةٌ، ثُمَّ تُسْتَهْرَجُ حَيْثُ الْإِنْقِطَاعِ إِذَا قُتِلَ عَلَى
الرَّدَّةِ فَيَنْطَلُ وَيُجْعَلُ كَأَنَّهُ لَمْ يَزَلْ مُسْلِمًا قَبِيحًا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

قَابِلَةُ الْبَيَانِ

قوله: (وَذَلِكَ)، إشارة إلى لولاية^(١) التطرُّبِ

قوله: (وَهِيَ)، أي: لَمِلَّة.

قوله: (فَيَنْطَلُ)، أي: تَصَرُّبُ الْمُتَرَدِّدِ.

وَاللَّهُ أَعْلَمُ [بِالصَّوَابِ]^(٢).



(١) وقع بالأصل: «إلى الوكالة»، والمثبت من: «ن»، «م»، «و»، «ج»، «ل»، «غ»، «ض».

(٢) ما بين المقولتين زيادة من: «ع».

بَابُ الْوَكَالَةِ بِالْخُصُومَةِ وَالْقَبْضِ

قال: الوكيل بالخصومة وكيل بالنقض، خلافاً لزمير فهو يقول رصي
خصومته والقبض غير الخصومة ولم يرص به.

❦ نهاية المسألة ❦

كِتَابُ الْوَكَالَةِ بِالْخُصُومَةِ وَالْقَبْضِ



لَمَّا كَانَتِ الْخُصُومَةُ مَهْجُورَةً شَرْعًا، يَقُولُهُ تَعَالَى ﴿وَلَا تَسْرِعُوا بِتَشْأَلُوا﴾^(١)
[أصل ٤٦] حَتَّى تُرْكَبَ حَقِيقَتُهَا إِلَى مُطْلَقِ الْجَوَابِ مُحَارَّةً، إِبْطَالًا لِاسْمِ الشَّكِّ
عَلَى الْمُتَكَبِّبِ؛ أَحَرَّ ذِكْرُ الْوَكَالَةِ بِالْخُصُومَةِ عَمَّا لَيْسَ بِمَهْجُورٍ، بَلْ هُوَ مُطْلَقٌ مُجَرَّدٌ
عَلَى حَقِيقَتِهِ.

[١٢، ٣٩، د.] قَوْلُهُ: (وَالْوَكِيلُ بِالْخُصُومَةِ وَكِيلٌ بِالْقَبْضِ)، هَذَا لَفْظُ الْقُدُورِيِّ
فِي «مَخْتَصَرِهِ»^(٢).

قَالَ قَاضِي خَانَ فِي «شَرْحِ الْحَامِعِ الصَّغِيرِ». «هَذَا طَاهِرُ الرِّوَايَةِ»
وَقَالَ فِي «إِشَارَاتِ الْأَشْرَارِ»: «الْوَكِيلُ بِالْخُصُومَةِ يَمْلِكُ قَبْضَ الدِّينِيِّ عِنْدَنَا
خِلَافًا لِرُفْرٍ».

وَقَالَ شَمْسُ الْأَنْعَمَةِ السَّيْهَقِيُّ فِي «كَمَابَتِهِ». «الْوَكِيلُ يَنْفَضِي الدِّينِي لَهُ الْقَبْضُ
اتِّمَامًا»^(٣).

وَجْهٌ قَوْلُ زُفَرٍ: أَنَّهُ رَصِيَ بِهَدَايَتِهِ فِي الْخُصُومَةِ لَا بِأَمَانَتِهِ فِي الْقَبْضِ؛ إِذْ يُؤْتَمَرُ
عَنِ الْخُصُومَةِ مَنْ لَا يُؤْتَمَرُ عَلَى الْقَبْضِ، فَلَا يَحِلُّ الْقَبْضُ

(١) ينظر «مختصر القدوري» [ص/١١٧].

(٢) ينظر «نسخة الفقهاء» [٢٢٩/٣]، «الفتح المصباح» [١٢٤٥/٣]، «مدارج المصالح» [٢٣/٥]، «نسخ

الحقائق» [٢٧٨/٤]، «الجوهرة النيرة» [٣٩٨/١]

بِمُقَاضِي عَلَى التَّوَضُّعِ وَالْفَتْوَى عَلَى الْأَيْمَانِ

فَإِنْ كَانَا وَكَيْلَيْنِ بِالْخُصُومَةِ لَا يَقْبِضَانِ إِلَّا مَعًا؛ لِأَنَّهُ رَضِيَ بِأَمَانَتِهِمَا لَا
بِأَمَانَةِ أَحَدِهِمَا، وَاجْتِمَاعُهُمَا مُمَكِّنٌ بِخِلَافِ الْخُصُومَةِ عَلَى مَا مَرَّ

﴿عَلَيْهِ بَيَانٌ﴾

يعني: لَا يُرَادُّ الْقَبْضُ مِنَ التَّقَاضِي فِي عُرْفِ النَّاسِ؛ لِأَنَّهُمْ لَا يَفْهَمُونَهُ مِنْهُ،
بَلْ يَفْهَمُونَ مِنَ التَّقَاضِي الْمَطَالَةَ، وَحَرُّ لَا يُكْنَى أَنَّ التَّوَضُّعَ عَلَى حِلَالِهِ عُرْفٌ،
بَلْ يُرَادُّ مِنْهُ فِي التَّوَضُّعِ مَا يُرَادُّ مِنْهُ فِي الْعُرْفِ

قَوْلُهُ: (وَالْفَتْوَى عَلَى الْأَيْمَانِ)، يعني أَنَّ التَّوَكِيلَ بِتَقَاضِي لَدُنَّيْهِ يَمْلِكُ
لِنَصِّ اتِّعَاقًا فِي حَوَاقِ كِتَابِ الْوَكَالَةِ، لَكُنْ شَرَى الْمَشَاحِيحِ عَلَى الْأَيْمَانِ لِعَادِ
الرُّهَانِ.

قَوْلُهُ: (فَإِنْ كَانَا وَكَيْلَيْنِ بِالْخُصُومَةِ لَا يَقْبِضَانِ إِلَّا مَعًا)، وَهَذِهِ مِنْ
مَسَائِلِ «الْجَامِعِ الصَّغِيرِ»^(١)

قَدْ بَيَّنَّا قَبْلَ هَذَا الْفَصْلِ: أَنَّ التَّوَكِيلَ بِالْخُصُومَةِ لِأَحَدِهِمَا أَنْ يُخَاصِمَ، لَا إِذَا
انْتَهَى [إِلَى] ^(٢) قَبْضِ الْمَاثِلِ لَا يَجُوزُ قَبْضُ أَحَدِهِمَا، وَدَبَّكَ لِأَنَّ شَرْطَ اجْتِمَاعِهِمَا
عَلَى خُصُومَةٍ يُنَبِّئُ الْأَمْرَ عَلَى الْحَاكِمِ بِالشَّعْبِ، فَلَمْ يَلِمْ اجْتِمَاعَهُمَا، ثُمَّ لَا
يَجُوزُ لِأَحَدِهِمَا أَنْ يَقْبِضَ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَتَمَّهِمَا، وَلَمْ يَأْتِ أَحَدُهُمَا.

قَوْلُهُ (بِخِلَافِ الْخُصُومَةِ عَلَى مَا مَرَّ)، يعني أَنَّ التَّوَكِيلَ بِالْخُصُومَةِ لَا
يُشْتَرَطُ اجْتِمَاعُهُمَا عَلَى الْخُصُومَةِ، بَلْ لَا يَجُوزُ لِأَحَدِهِمَا أَنْ يَمْرُدَ بِالْخُصُومَةِ كَمَا
مَرَّ فِي أَوَّلِ الْمَضِيِّ الْمَتَقَدِّمِ عِنْدَ قَوْلِهِ (وَرَدًا وَكُلَّ وَكَيْلَيْنِ فَلَيْسَ لِأَحَدِهِمَا أَنْ
يَتَصَرَّفَ فِيمَا رُكِّلَ بِهِ دُونَ الْآخَرِ، إِلَّا أَنْ يُوَكَّلَهُمَا بِالْخُصُومَةِ).

(١) ينظر «الجامع الصغير» مع شرحه جامع الكبير [ص ٤٠٧]

(٢) ما بين المعنيتين ريادة من «أنا»، و«أنا»، و«أنا»، و«أنا»

قال: والوكيل يقضي الدين كونه وكيلاً بالخصومة عند أبي حنيفة حتى لو أقسمت عليه البيعة على امتيناء المؤكل أو برأيه تقبل عنده، وقال: لا يكون

عند أبي حنيفة

وعند زفر: ليس للوكيل بالخصومة أن يقضي الدين

قال الفقيه أبو الليث في «شرح الجامع الصغير»: «ومشايح هذه البلدة كانوا يسمون بقول زفر، وبه يأخذون» يعني مشايح بلخ قال «وبه نأخذ»

قوله. (والوكيل يقضي الدين كونه وكيلاً بالخصومة [١١/١٥١] عند أبي حنيفة). وهذه من مسائل «محصر القُدوري»^(١).

قال القُدوري في كتابه المسمى «التقريب»: «قال أبو حنيفة: لو كُيِّلَ بَقَضِ الدَّيْنِ وَكَيْلٌ بِالْخُصُومَةِ، فَإِنْ أَقَامَ الْمُطْلُوبُ الْبَيْعَةَ أَنَّهُ قَضَى الْمُوَكَّلَ، قُبِلَتْ بَيْعَتُهُ عَلَيْهِ وَهَذَا لَا تُقْبَلُ بَيْعَتُهُ عَلَى الْقَضَاءِ إِلَّا أَنْ لَخُصُومَةً تُقْبَلُ»^(٢).

وروى الحسن عن أبي حنيفة مثله، إلى هذا لفظ كتاب «التقريب».

وقد [١٣٦/٢] في «إشارات الأسرار» «الوكيل يقضي الدين تُسَمَّعُ عَلَيْهِ الْبَيْعَةُ بِقَضِ الْمُوَكَّلِ، أَوْ بِرَأْيِهِ عَنِ الدَّيْنِ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ عليه السلام خِلَافَ بَعْضِهَا، ثُمَّ إِنَّمَا قَبِلَ بِالْوَكِيلِ بِقَضِ الدَّيْنِ؛ لِأَنَّ الْوَكِيلَ بِقَضِ الْعَيْنِ لَا يَكُونُ خَصْماً إجماعاً».

(١) مال الأنسجاني وعليه معنى اليوم نظراً «المبسوط» [١١/١٩]، «المحيط البرهاني» [٤٩١/٩]، «الاحتيار» [١٦٥/٢]، «زاد المعاد» [١٠٤/ب]، «البحر الرائق» ومعه نسخة الخائف [١٧٨/٧]، «الدر المختار» ومعه حاشية ابن عبيدين [٥٢٩/٥]، «الذيل» [١٥٠/٢].

(٢) ينظر «محصر القُدوري» [ص ١١٧].

(٣) قال في «التصحيح» وعني قول الإمام مشي المجوسي في أصح الأصول والاختيارات والسمي بالسومني وصدر الشريعة، ثم قال: «وميد يقضي الدين لأن الوكيل يقضي العين لا يكون وكيلاً بالخصومة فيها بالإجماع، قلنا في «الاحتيار» وغيره، اهـ ينظر «المبسوط» [١٧/١٩]، «محيط» [٢٢٩/٣]، «المحيط البرهاني» [١٥٧/٨]، «الاحتيار» [١٦١/٢]، «التميز المحقق» [٢٧٨/٤]، «التصحيح» [ص ٢٧٥]، «الجوهرة البهية» [٣٠٩/١]، «درر الحكام» [٢٩١/٢]

حُضماً وَهُوَ، رِوَايَةُ الْحَسَنِ عَنْ أَبِي حَنِيْفَةَ لِأَنَّ الْقَنْصَ عَيْزُ الْحُصُومَةِ، وَلَيْسَ

عَنْ أَبِي هَانٍ

وَنَقَلَ فِي «الفتاوى الصغرى» عَنْ «مفقود شيخ الإسلام حواهر رآه»: «أَنَّ التَّوَكِيلَ بِقَنْصِ الدَّيْنِ لَا يَمْلِكُ الْحُصُومَةُ إِجْمَاعًا إِنْ كَانَ التَّوَكِيلُ مِنَ الْقَاصِي، كَمَا تَوَكَّلَ وَكَيْلًا بِقَنْصِ دُيُونِ الْعَائِبِ» (١).

وَقَالَ مُحَمَّدٌ فِي «الجامع الصغير» «عَنْ يَحْيَى عَنْ أَبِي حَنِيْفَةَ: فِي رَجُلٍ لَهُ فِي يَدَيْهِ رَجُلٌ عَيْنٌ، فَوَكَّلَ رَجُلًا بِقَنْصِهِ مِنَ الدَّيْنِ الْعَبْدُ فِي يَدَيْهِ، ثُمَّ عَاتَى الْمُوَكَّلَ، فَأَمَّا الَّذِي فِي يَدَيْهِ الْعَبْدُ النَّبِيَّةُ أَنَّ الْعَائِبَ قَدْ بَاعَهُ إِيَّاهُ، قَالَ: أَقْبَهُ حَتَّى يَخْضَرَ الْعَائِبُ [١١١٢]، وَكَذَلِكَ الطَّلَاقُ وَالْعَتَاقُ وَكُلُّ شَيْءٍ إِلَّا الدَّيْنَ، فَإِنَّهُ إِذَا كَانَ لِرَجُلٍ عَلَى رَجُلٍ دَيْنٌ، فَوَكَّلَ رَجُلًا بِقَنْصِهِ، فَأَمَّا الَّذِي عَلَيْهِ الدَّيْنُ النَّبِيَّةُ أَنَّهُ قَدْ أَوْفَاهُ؛ قُبِلَتْ بَيْتُهُ. وَقَالَ أَبُو يُونُسَ وَمُحَمَّدٌ هَذَا وَالْأَوَّلُ سَوَاءٌ» (٢). إِلَى هُنَا لَفْظُ مُحَمَّدٍ فِي «أَصْلِ الْجَامِعِ الصَّغِيرِ».

وَجْهٌ قَوْلُهُمَا: أَنَّهُ مَأْمُورٌ بِالْقَنْصِ، وَالْقَنْصُ عَيْزُ الْحُصُومَةِ، فَلَا يَكُونُ التَّوَكِيلُ بِقَنْصِ الدَّيْنِ وَكَيْلًا بِالْحُصُومَةِ.

بَيَانُ الْمُغَايِرَةِ: أَنَّ الْقَنْصَ يَعْتَمِدُ عَلَى أَمَانَةِ الرَّجُلِ، وَالْحُصُومَةُ تَعْتَمِدُ عَلَى خَدْلِهِ، فَوَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ، لَمْ يَكُنْ يَمْلِكُ الْحُصُومَةُ كَالِتَّوَكِيلِ بِقَنْصِ الْعَيْنِ، وَكَأَنَّ لَوْ طَلَبَ الْأَمْرُ مِنْ ذَلِكَ بِصِيعَةِ الْأَمْرِ، لَا بِصِيعَةِ التَّوَكِيلِ، لَكِنْ يُوقَفُ الْأَمْرُ احْتِبَاطًا حَتَّى لَا يَكُونَ لَهُ وَلَا يَتَّوَكَّلُ إِلَى أَنْ يَخْضَرَ الْعَائِبُ.

وَجْهٌ قَوْلِ أَبِي حَنِيْفَةَ: أَنَّ التَّوَكِيلَ بِقَنْصِ الدَّيْنِ تَوَكِيلٌ بِالتَّحْمِيصِ وَالتَّحْمِيصِ؛ لِأَنَّهُ تَوَكِيلٌ بِتَحْمِيصِ الْمَقْصُودِ بِمُقَابَلَةِ مَا فِي الدَّيْنِ فَصَاحًا، لِأَنَّ الدُّيُونَ تُقْصَى بِأَمْثَالِهَا، لَا بِأَغْيَابِهَا؛ لِأَنَّ الدَّيْنَ لَا يُغَيَّرُ قَنْصُهُ؛ لِأَنَّهُ وَصْفٌ ثَابِتٌ فِي

(١) ينظر «الفتاوى الصغرى» بتصدر الشاهد [ق ١٧٠]

(٢) ينظر «الجامع الصغير» مع شرحه الدافع الكبير [ص ٤٠٥]

كُلُّ مَنْ تَوَسَّعَ .. ر. عَنِ سَعَالِ يَهُدِي فِي مَحْصُومَاتٍ هُمْ يَكُنُّ الرِّصَا بِالتَّهْنِ
رَضًا بِهَا

﴿ وَهَذَا الْمَثَلُ ﴾

لَدُمَّ، بَكْنِ لَنَا ٢٠ ١٠٠ د. أَحَدُ الْمَحْصُومِينَ كَانَ عَنِ الْقَائِمِ مَثَلٌ مَا عَنِ الْمَطْبُورِ
وَالْمَثَلُ الدُّنَا قَصَصًا، وَمَا كَانَ هَذَا يُوَكِّلُ بِالْعَدِّ؛ كَانَ حُضْمًا عَنِ الْعَدَبِ فِي
الْتِمِيزِ، فَتَقْصِي عَلَى الْعَدَبِ دُوَكِّلُ بِالشَّرَاءِ

وَالْوَكِيلُ بِأَخْذِ الدَّارِ بِالشَّفْعِ إِذَا وَفَّتْ عَنْهُ النَّفْسُ أَنْ الشَّرْكَ سَلَّمَ الشَّفْعَ،
صَحَّتْ وَقُصِي بِدَلَّةٍ، وَكَذَلِكَ الْوَكِيلُ بِالشَّرْحِ فِي الْبَيْتِ خُضْمٌ وَكَذَلِكَ الْوَكِيلُ
بِالنَّفْسِ وَالرَّدِّ بِالْعَدَبِ، وَكَذَلِكَ هَذَا

قَالُوا فِي الشَّرْحِ الْحَامِ الصَّغِيرِ، إِنَّ الْوَكِيلَ يَقْصِرُ الْبَيْتَ أَشْبَهُ بِالْوَكِيلِ
بِأَخْذِ الشَّفْعِ مِنَ الْوَكِيلِ بِالشَّرَاءِ؛ لِأَنَّهُ حُضْمٌ قُلَّ ١٠ ١٠٠ قَبْضٌ لَدَيْنِ، كَمَا أَنَّ
الْوَكِيلَ بِأَخْذِ الشَّفْعِ حُضْمٌ قُلَّ [أَخْذُ] الدَّارِ، بِخِلَافِ الْوَكِيلِ بِالشَّرَاءِ، فَإِنَّهُ لَا
يَصِيرُ حُضْمًا قُلَّ مُبَادِرَةً الشَّرَاءِ، وَهَذَا بِخِلَافِ الْوَكِيلِ يَقْصِرُ لَعِبٍ؛ فَإِنَّهُ لَسَ
بِخُضْمٍ؛ لِأَنَّهُ أَمِيرٌ مَخْضَرٌ، ثُمَّ يُوجَدُ فِيهِ مَعْنَى التَّشْيِيقِ وَالْمُكَادَلَةِ، هُمْ يَكْرُ
حُضْمًا، فَكَانَ كَالرَّسُولِ.

وَبِخِلَافِ الْوَكِيلِ بِثَقْلِ الْعَزَاءِ، وَالْعِيدِ، وَالْأَمَةِ، إِذَا قَامَتِ الْمَرَأَةُ لَيْتَهُ عَلَى
الطَّلَاقِ ثَلَاثًا، أَوْ أَقَامَ الْعِيدُ أَوْ الْأَمَةُ لَيْتَهُ عَلَى الْإِعْتِقَاقِ، حَيْثُ لَا يَكُونُ الْوَكِيلُ
حُضْمًا ١٠ ١٠٠ د. وَلَا تُسَمَّعُ لَيْتَهُ عَنِ الطَّلَاقِ وَالْعَتَاقِ، إِلَّا بِصَرِّ يَدٍ
اسْتِخْصَانًا، وَيُوقَفُ الْأَمْرُ إِلَى أَنْ يَخْضَرَ لِعَائِبٍ

وَالْقِيَاسُ، إِلَّا يُوقَفُ الْأَمْرُ، بَلْ كَانَ يَسْتَعْيِ أَنْ يُدْفَعَ إِلَى الْوَكِيلِ؛ لِأَنَّ الْبَيْتَ
بَطَلَتْ، لِقِيَامِهَا عَلَى غَيْرِ خُضْمٍ

وإلّا يَحِيفُهُ أَنَّهُ وَكَّلَهُ بِالتَّمْلِيقِ لِأَنَّهُ الدُّيُونُ تُفْصَلُ بِأَمْثَلِهَا ، إِذَا فُتِحَتْ
لَهُ نَفْسُهُ لَا يَتَصَوَّرُ إِلَّا أَنَّهُ حُجِلَ اسْتِجَاءً لِعَيْنِ حَقِّهِ مِنْ وَجْهِهِ ، فَأَمَّا الْوَكِيلُ
فَيَأْخُذُ لِنَفْسِهِ

وَخُذُ الْاسْتِجْائِ فِي قَبُولِ الْبَيْتِ فِي قَصْرِ الْبَيْتِ حَاصَّةً أَنَّ الْوَكِيلَ فِي نَفْسِ
نَفْسٍ قَائِمٍ مَقَامَ الْمُوَكَّلِ ، فَجَعَلَ حَصَمًا فِي إِصْلَاحِ حَقِّ الْمُنْصَرِّ احْتِطًا ، فَإِذَا حَصَرَ
الْعَائِلَ ، تُعَادُ عَلَيْهِ الْبَيْتُ

قَالَ فَحَرُّ الْإِسْلَامِ : «ذِكْرُ الْاسْتِجْائِ وَتَقْيِاسُ فِي كِتَابِ الْوَكَالَةِ»
وَأُورِدَ الْقُدُورِيُّ سَوْالًا وَجَوَابًا فِي كِتَابِ «التَّقَرُّبِ» فَقَالَ
«وَإِنْ قِيلَ : لَوْ كَانَ الْوَكِيلُ بِغَضٍ وَكَيْلًا بِأَمْلِيَّتِهِ ، ثُمَّ بَخَّرَ مُوَكَّلَهُ الْعِلْمَ
فِي قَبْلِ الْحَضَرِ ، كَمَا لَا يُؤَكَّدُ فِي مِلْكِهَا
فَالْجَوَابُ ، أَنَّ هَذَا مِلْكٌ مِنْ هَرَبِ الْحُكْمِ ، وَالْمَسْمُومُ بِصُحْبَةِ أَنْ يُحْمَلَ الْحَضَرُ
حُكْمًا وَإِنْ لَمْ يَخْرُ عَقْدُهُ عَلَيْهَا»

قَوْلُهُ (نَفْسُهُ) بِالْجَرِّ عَلَى تَهْدِئَةٍ مِنَ الْكَلْبِ
إِلَّا أَنَّهُ قَوْلُهُ ، (إِلَّا أَنَّهُ حُجِلَ اسْتِجَاءً لِعَيْنِ حَقِّهِ مِنْ وَجْهِهِ) ، اسْتِجَاءً مِنْ قَوْلِهِ
(لَأَنَّ الدُّيُونُ تُفْصَلُ بِأَمْثَلِهَا) ، بِمَعْنَى أَنَّ الدُّيُونُ وَإِنْ كَانَتْ تُفْصَلُ بِأَمْثَلِهَا ، لَا
يَأْتِيهَا ، لِمَا يَأْتِي نَعْدًا ، إِلَّا أَنَّ الْمَشْهُورَ حُجِلَ بِهِ حُكْمُ عَيْنِ الدُّيُونِ ، بِدَلِيلِ أَنَّ رِثَ
بَيْنَ بَخْرِ عَلَى الْقَبْضِ ، وَلَوْ كَانَ تَمْلِكًا مَخْصَصًا بِهِ مَعْنَى اسْتِجَاءٍ عَيْنِ الْحَقِّ ،
ثُمَّ يُخْرِجُ عَلَى نَفْسِهِ ، وَكَذَا إِذَا حَصَرَ بِحَسَبِ حَقِّهِ حَوْلَهُ لِمَسْأَلَةٍ

قَوْلُهُ (فَأَمَّا الْوَكِيلُ بِأَخْذِ الشُّعْطَةِ) ، إِنَّهُ يُوَكَّلُ بِمَعْنَى لَدُنْهِ مُوَكَّلٌ
بِأَخْذِ الشُّعْطَةِ بِمَعْنَى أَنَّهُ حَصَمٌ ، فَكَذَا هُوَ

وَالرَّخْوَعُ فِي الْهَبَةِ وَالزَّكِيلُ بِالشَّرَاءِ وَالشُّفْعَةُ وَالرَّدُّ بِالْعَيْبِ، وَغَيْرُهُ أَشْنُهُ بِأَحَدِ الشُّفْعَةِ حَتَّى يَكُونَ خَصْمًا قَتْلَ الْقَيْضِ كَمَا يَكُونُ خَصْمًا قَتْلَ الْأَحَدِ هَذَاكَ وَالزَّكِيلُ بِالشَّرَاءِ لَا يَكُونُ خَصْمًا قَبْلَ مُبَاشَرَةِ الشَّرَاءِ، وَهَذَا لِأَنَّ الْمُبَادَلَةَ تَفْتَضِي حَقُوقًا وَهُوَ أَصِيلٌ فِيهَا فَيَكُونُ خَصْمًا فِيهَا.

قَالَ (وَالزَّكِيلُ بِقَبْضِ الْعَيْنِ لَا يَكُونُ وَكِيلًا بِالْحُضُومَةِ) بِإِلْتِقَائِهِ لِأَنَّهُ أَمِيرٌ مَخْصُصٌ، وَالْقَنْصَرُ لَيْسَ بِمُبَادَلَةٍ فَأَشْنُهُ لِرَسُولٍ (حَتَّى أَنْ مَنْ وَكَّلَ زَكِيلًا يَقْتَضِي عِنْدَهُ مَا قَامَ الَّذِي هُوَ فِي يَدِهِ الْبَيْتَةُ أَنَّ الْمُوَكَّلَ بَاعَهُ إِيَّاهُ وَقَفَ لِأَمْرِهِ حَتَّى يَخْضُرَ الْعَايِبُ

عنه

قوله: (وَالرَّخْوَعُ فِي الْهَبَةِ)، بِالْحَرِّ عَطَفَ عَلَى قَوْلِهِ (بِأَحَدِ الشُّفْعَةِ)

يَعْنِي إِذَا وَكَّلَ وَكِيلًا بِالرَّخْوَعِ فِي الْهَبَةِ؛ كَانَ خَصْمًا حَتَّى إِذَا أَرَادَ الرَّخْوَعُ مَا قَامَ الْمَوْهُوْتُ بِهِ لَبَيْتُهُ أَنَّ الْوَاهِتَ ٣١١٠٢ أَخَذَ الْعَرْصَ؛ يَقْبَلُ بَيْتَهُ.

قَوْلُهُ. (وَالشُّفْعَةُ) بِالْحَرِّ أَيْضًا عَطَفًا عَلَى مَا قَدْ بَيَّنَّا، يَعْنِي. أَنَّ [٣١١٠٣] أَخَذَ الشَّرِيكَ إِذَا وَكَّلَ رَجُلًا بِأَنْ يَقَامَ شَرِيكَهُ، فَأَرَادَ الزَّكِيلُ الْمَقَامَةَ، مَا قَامَ الشَّرِيكُ الْآخَرُ الْبَيْتَةَ أَنَّ الْمُوَكَّلَ [٣١١٠٤] أَخَذَ نَصِيْبَهُ؛ يَقْبَلُ بَيْتَهُ؛ لِأَنَّ الزَّكِيلَ خَصْمٌ، لِأَنَّ فِي الْقِسْمِ مَعْنَى التَّمْيِيزِ.

قَوْلُهُ: (وَالرَّدُّ بِالْعَيْبِ)، سَجَرُ الْمَذَالِ عَطَفَ عَلَى مَا قَدْ بَيَّنَّا أَيْضًا، يَعْنِي. أَنَّ الْمُشْتَرِيَ إِذَا وَكَّلَ وَكِيلًا بِرَدِّ الْمُشْتَرَى سَبَبِ الْعَيْبِ، مَا قَامَ الْبَائِعُ لَبَيْتُهُ أَنَّ الْمُشْتَرِيَ رَضِيَ بِذَلِكَ؛ قَبِلَ بَيْتَهُ

قَوْلُهُ. (وَهَذَا لِأَنَّ الْمُبَادَلَةَ تَفْتَضِي حَقُوقًا)، إِشَارَةٌ إِلَى قَوْلِهِ (تَهُ وَكَلَهُ بِالتَّمْلُكِ، فَأَشْنُهُ الزَّكِيلَ بِأَحَدِ الشُّفْعَةِ)، يَعْنِي أَنَّهُ لَوْ وَكَّلَ لَوْ كَيْلَ بِالْقَبْضِ بِالتَّمْلُكِ، كَانَ فِيهِ

حتى يخضر لعائت استخساناً ذون العتق و لطلاق.

قال: وإذا أقر الوكيل بالخصومة على موكله عند التقاضي، حار إقراره عليه، وإن أقر في غير مجلس القضاء، لم يخضر عند أبي حنيفة ومحمداً استخساناً، إلا أنه يخرج من الوكالة وقال أبو يوسف يخور إقراره، وإن أقر في غير مجلس القضاء.

﴿ شفاء العتق ﴾

وليس هذا كالذم و بعد؛ لأن الذم شيء بعينه، والذم ليس بشيء فتم بعينه، وهو قول أبي حنيفة وقال أبو يوسف ومحمد ليس بخضم في شيء من ذلك، وأبى ذلك كنه، الذين وعبره سواء^(١) إلى هالف محمد في «الأصل» قوله، (ذون العتق والطلاق)، أي: تنسب نيئة البراءة والعتق والأمة في حق قصر يد الوكيل حصّة، لا في حق العتق والطلاق

قوله (وإذا أقر الوكيل بالخصومة على موكله عند التقاضي، حار إقراره عليه، وإن أقر في غير مجلس القضاء، لم يخضر عند أبي حنيفة ومحمداً استخساناً إلا أنه يخرج من الوكالة

وقال أبو يوسف يخور إقراره، وإن أقر في غير مجلس القضاء)^(٢) [٢٥١/١]، وهذه من مسائل القنوري^(٣).

ولفظ «الحامع الصغير» - «محمد عن نفوس عن أبي حنيفة عليه السلام» [١٠١/١]

(١) ينظر الأصل المدعاه بالمسموعة [٣٣٩/١١] طبعة وزارة الأوقاف لطريقه

(٢) قال الإسماعيلي والصحيح قولهم ينظر «الحامع الصغير» [ص ٤٠٦]، «سبيل الحائز»

[٢٧٩/١]، «إرادته» [١٠٥/١]، «المعبر» [٣٠٩/١]، «العبارة» [١٤٢/٨]، «المد»

«نظر» [١٨١/٦]، «سبيل» [٢٩١/٢]، «درر للحكام» [٢٩١/٢]، «الصحح»

[٢٩٦/١]، «سبيل» [١٥١/٢]

(٣) ينظر «محضر القنوري» [ص ١١٧]

وقال رُفْرُ وَالشَّافِعِيُّ^(١) لَا يَحْجُورُ فِي الْوُخْهِينِ وَهُوَ قَوْلُ أَبِي يُونُسَ -

«عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ»

بِإِخْلَائِهِ عَلَى رَحْلِ مَالٍ، فَوَكَّلَ رَحْلًا بِالْحُضُومَةِ فِيهِ، وَتَدْعَى عَلَيْهِ بِتَحْدِثِهِ،
بِأَنْ يُوَكِّلَ عِنْدَ الْقَاصِي أَنْ لَدَيْهِ وَكَتَبَهُ قَدْ اسْتَوْفَاهُ. فَإِنْ يُقْضَى عَلَى لَدَيْهِ الْمَالُ
بِإِقْرَارِ الْوَكِيلِ، وَإِنْ أَقَرَّ عِنْدَ غَيْرِ قَاصِي، فَشَهِدَ عَلَيْهِ بِذَلِكَ شَاهِدَانِ، ثُمَّ يُقْضَى عَلَى
لَدَيْهِ لَهُ الْمَالُ بِذَلِكَ، إِلَّا أَنَّ الْوَكِيلَ لَا يُقْضَى لَهُ بِدَفْعِ الْمَالِ إِذَا شَهِدَتْ الشُّهُودُ
بِقِرَارِهِ، وَهَذَا قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ وَمُحَمَّدٍ.

وقال أبو يوسف إقراره يلزم الموكل عند القاضي وعند غير قاضي، وهو
لأحمد^(٢) إلى هـ لفظ «أصل الجامع الصغير».

وقال في «الأصل»^(٣) «وإذا وكل الرَّحْلَ بِالْحُضُومَةِ فِي شَيْءٍ، فَهُوَ حَاتِرٌ، وَهُوَ
حُضْمٌ بِمِثْلِهِ لَدَيْهِ وَكَتَبَهُ، غَيْرَ أَنَّهُ لَا يَحْجُورُ بِإِقْرَارِ الْوَكِيلِ عَلَى لَدَيْهِ وَكَتَبَهُ إِلَّا عِنْدَ
القاضي، فَأَمَّا عِنْدَ غَيْرِ الْقَاصِي؟ فَلَا يَحْجُورُ، هَذَا فِي قَوْلِ أَبِي حَنِيفَةَ وَمُحَمَّدٍ، وَقَالَ
أبو يوسف يحجور إقراره عند القاضي وعند غيره. وَتُقْبَلُ الشَّيْءُ^(٤)، وَهَذَا
عِنْدَهُ بِذَلِكَ^(٥)». إلى هـ لفظ «الأصل».

وقال القُدُورِيُّ فِي كِتَابِ «التَّقْرِيبِ»^(٦) «فإن أبو حنيفة ومحمد يحجور إقرار
وكيل على موكله بخضرة الحاكيم، ولا يحجور بغير خضرنه».

وقال رُفْرُ: لَا يَحْجُورُ فِي الْحَالِثِ^(٧) إلى هـ لفظ «التقريب»

وقول أبي يوسف أولاً كقول رُفْرٍ كذا في «المختلف»^(٨)، وكذلك قول
الشَّافِعِيِّ مِثْلَ قَوْلِهِ أَيْضًا^(٩)،
.....

(١) بظر + جامع الصغير / مع شرحه الشافعي الكبير [ص ١٠٦]

(٢) بظر «أصل الممدوف بالمسوط» [١١ ٢٠٧ طبعه دار الأوقاف بطنجة]

(٣) بظر «مختلف الرواية» لأبي الليث السمرقندي [٣ ١٧٤٦]

(٤) بظن الشافعي هو عدم قبول إقرار الوكيل على الموكل بظر «الحادي الكبير» بضم هاء

أولاً، وهو نفاذ لآلة مأثور بالخصومة وهي تسرعة والإقرار بضادته لآلة

﴿في كتاب التوبة﴾

وقول مالك في «التصريح» كقوله أيضاً^(١).

وقال في كتاب الحابلة: «ولا يصح إقرار الوكيل على مؤكده، لا عند المحاكم ولا عند غيره، ولا ضحجه عنه، ولا لإمرء، (لا أن تصرخ بذكر ذلك في بوكيله)»^(٢).

ثم أعلم أن قول أبي حنيفة ومحمد إسحاق، وقول رفر قياس، كذا ذكره فخر الإسلام وغيره في «شرح الجامع الصغير».

وصورة المسألة: ما إذا كان وكيل المدعي، فأنه بطلان الحق، أو كان وكيل المدعى عليه، فأنه يلزم الحق عليه.

وخه قول رفر. أنه وكلة بالخصومة والمشاركة، والإقرار فسالمة ومساعدة، فكان بين الإقرار والخصومة تضاداً، فلا يدخل تحت ما يصاد، فلا يجوز إقرار الوكيل على مؤكده، كما لا يجوز ضحجه^(٣)، مع أن الصلح أقرب إلى الخصومة من الإقرار.

وكما لو وكلة بالخصومة واستثنى الإقرار بأن قال: وكنت بالخصومة بشرط

= [٥١٣] والوسط في المدعي بهراس ٣ ٢٩٧ | والسير شرح الوحيير في معنى [٢٤٣/٥]

(١) سطر «التصريح» في هذه الإمام مالك، لاسيما لجلاله [٣٧٢ ٢]

(٢) سائل في كتاب المسألة بولان قال ابن عبد البر: «حيث قول مالك في قول [مرور الوكيل بالخصومة عند القاضي على مؤكده، مرة أجاز، ومرة قال لا يلزم مؤكده ما أقر به عليه وحده يعمل عند أنه لا يحمل إليه الأمر، عليه دعه ما أقر به عند القاضي، وهذا في غير الخصومة»
يسطر «الكتاب» في هذه أهل المدينة: لاسيما عبد البر [٢ ٧٨٧]، والفتح والوكيل لمحمدر حسن، للمواق [١٧١/٧]، وفتح الجليل: لعيش [٣٦٠/٦]

(٣) لأحمد في هذه المسألة قولاً أيضاً بظر «المروغ» لاسيما صبح [١٩٧]، واكتشاف الفاعل للهوتي [٤٧٢/٣]

ساعة، والأمر بالشئ لا يتناول صفة

عامة ليس

«إذ» الأثير علي، فأقر الوكيل، لم يصح إقراره، لأن لفظ التوكيل بالخصومة
 لا يسأل لإقرار، فهو تناوئه بطل الاستثناء وصح الإقرار، لأن الخصومة شئ
 واحد، والاستثناء من شئ واحد لا يجوز، ولأن الداحل تحت الأمر جواب هو
 نافية، وهو الإنكار لا الإقرار، تمسك بحقيقة اللفظ، وعملاً بالعرف، لأن
 الحاجة إلى الاستنباط واحتياط الأهدى فالأهدى إنما يكون في المأكرة دون
 الإقرار، والعرف يصلح دليلاً متيناً، كما في التوكيل بشراء المخم وبيعته بنصف
 إلى وقت الحاجة بالعرف، فكذا هنا

ولما: أن حقيقة التوكيل بالخصومة منهجرة شرعاً لقوله تعالى: ﴿وَلَا
 تَتَرَعَّوْا﴾ [الأعداء: ٤٦]، فصار إلى المحار صوتاً لكلام العاقل عن الإلزام، ومطلق
 الجواب يصلح مجازاً، لأن الخصومة تنب بالحواب، وإطلاق السبب وإرادة
 السبب طريق من طرق المجاز.

ثم مطلق الجواب يتناول الإنكار والإقرار جميعاً، فكما أن إنكار الوكيل
 يصح من حيث إنه جواب، فكذا يصح إقراره من حيث إنه جواب، لأن الجواب
 نكرة يكون «لا»، «نعم»، ونكرة يكون «لا»، «نعم»، يصح إقرار الوكيل بكباره.
 ولا يقال: بأن إنكار الخصومة جواب مقيد، فينبغي ألا تملك مطلق
 الجواب، إذ المطلق فوق المقيد

لأننا نقول: المقيد يستعمل على الأصل والوضع، والمطلق يتعرص للأصل
 دون الوضع، فكان في المقيد ما في المطلق وريادة، فجار جعله مجازاً عنه، إلى
 هذا أشار شيخ الإسلام علاء الدين الأنسجاني في «شرح الكافي» للحاكم الشهيد
 والجواب هنا قال رقر: أن التوكيل أبداً إنما يكون بما يكون ممنوفاً بموكل،

في بيان

وأحد لحواشي من الإكراه والإقرار بين مملوك له قطعاً لأن حصته بد كان
محققاً سره الإقرار وإذا كان منكراً يدرمه للإكراه، فمن يتعين أحد لجوابين لدى
هو عبارة عن الخصومة، وهو الإكراه ٢٢٢، لا حمداً وتردد في كونه مراداً،
فخص كلامه - بعد ترك حقيقته - على ما يطق عليه اسم لجواب مطلقاً مجازاً

ثم الإقرار والإكراه يدرج تحت مطلق الجواب، فيصح إقرار التوكيل
كالإكراه، لا باعتبار أنه إقرار، ولا باعتبار أنه إكراه، بل باعتبار [١٠، ١١] أنه
جواب، ولا يدرم على هذا توكيل المولى للموكل في بيع الحضر [١١، ١٢] أو شرائها،
فإنه يحوز غنى مذهب أبي حنيفة، مع أن المضم لا يثبت ذلك بعينه

لأننا نقول: إن ذلك مملوك للمولى صفته وحكمه، لصرف التوكيل، وإن لم
يكن مملوكاً قصداً على وحيه لا يلحقه انكسار والإثم في ذلك

على أننا نقول: إن للمولى ولاية في جسي التصرف؛ لكونه حراً عاقلاً بالغاً
على وحيه يدرمه حكم التصرف فيما تصرف به لولاه، ولا يشترط أن يكون للموكل
ولاية في كل الأفراد، وقد مضى ما دلل ذلك في أوائل كتاب الوكالة عند قوله (ومن
شرط الوكالة أن يكون الموكل ممن يملك التصرف)، وتلزم الأحكام، ولا يدرم
على هذا إقرار الأب وأوصي على التيمم، فإنه لا يحوز، لأنه غير موكل بالجواب،
ولا مأثور به، إذ تصرفهما بالولاية على طريق التطير، ولا بطريقه، ولا يدرم إقرار
التوكيل بالنقص والخذ، حيث لا يحوز على الموكل، لشبهه عدم لأمر بذلك

والجواب عن القياس على [١١، ١٢] الصلح بقول إنما تم بصلح صلح
التوكيل، لأن الخصومة لسبب داخ إلى الصلح، بل هي تصدق ابداء بتعين

والجواب عما إذا استثنى حيث يصح ويتطل إقرار الوكيل بقول: لا نسلم
بصح الاستثناء، بل لا يصح الاستثناء عند أبي يوسف، كما ذكره حرر الإسلام
في «شرح الجامع الصغير».

وفي «أصول فقه» أيضًا في باب بيان التغير^(١)، فعنى هذا يصح إقراره
بطلان الاستثناء، وهذا لأن المؤكل وكله بما لا يملكه، وهو إنكار الحق.

ولئن سلمت أنه يصح الاستثناء على ما روي عن محمد بن قيس؛ إنما صح؛
لأن نصيبه على استثناء الإقرار دليل على بطل المؤكل استثناء الإقرار؛ لأن غرضه
إنكار الوكيل، وإذا كان غرضه الإنكار الذي هو أحد الجوابين عنه؛ لم يصح
إقراره؛ لأنه لا يمكن إرادته مجازاً عن الخصومة؛ للتردد في أحد الجوابين عنه

بخلاف ما إذا أطلق التوكيل بالخصومة ولم يستثن الإقرار؛ حيث يصح إقرار
الوكيل على المؤكل فضلاً لكلام على ما هو الأقوى، وهو مطلق الجواب.

وعن محمد بن أن مرق بين وكيل الطالب، ووكيل المطلوب، فقال «إن
كل مطلوب يستثنى الإقرار؛ لا يصح؛ لأن المطلوب يخبر على
الخصومة، ولا تمكنه التوكيل بما فيه ضرر الطالب، بخلاف الطالب؛ لأنه لا
يخبر».

قال (١٦٦٦م) في «نتمة الفناوي» «إذا وكل بالخصومة واستثنى الإقرار؛
صححت الوكالة ولا استثناء في ظاهر الرواية، وعن أبي يوسف أنه لا يصح، وعن
محمد بن يصح استثناء الإقرار من الطالب؛ لأنه مخير، ولا يصح من المطلوب؛
لأنه مجبور عليه».

ولهذا لا يَمْلِكُ الصُّلَحُ والإثراءَ ويَصُحُّ إِذَا اسْتَشَى الإِقْرَارَ،

$$-\frac{1}{2} = -\frac{1}{2} = -\frac{1}{2} = -\frac{1}{2}$$

قَدْ قُتَّ، التَّوَكُّلُ لِأَجْلِ حَاجَةِ الْمُتَوَكِّلِ، وَهَذَا لَا يَحْتَاجُ إِلَى التَّوَكُّلِ بِالْإِثْرِ
ظَاهِرًا، لِأَنَّهُ لَا يَفْعَلُ عَنِ الْإِقْرَارِ بِنَفْسِهِ، فَيَسْتَعِي الْأَصَحَّ بِإِقْرَارِ التَّوَكُّلِ عَلَيْهِ، لِأَنَّهُ
لَيْسَ بِمَعْمُورٍ بِالْإِقْرَارِ ظَاهِرًا.

قُلْتُ. لَا تُسَلِّمُ إِنَّهُ لَا يَحْتَاجُ إِلَى التَّوَكُّلِ بِالْإِفْرَاقِ، لِأَنَّهُ رَبُّمَا لَا يَغْرُبُ تَوَكُّلُ
الْحَقِّ إِلَيْهِ وَلَا يَهْدِي الدَّعْوَةَ، فَيُوكِّلُ مَنْ هُوَ أَعْلَمُ مِنْهُ، أَوْ رَبُّهُ يُوَكِّلُهُ لِيَقْرَبَهُ بِهَذَا الْقَدْرِ
عَنِ وَجْهِهِ لَا يَنْزِعُهُ شَيْءٌ آخَرُ ۖ ۱۳۸ ۖ وَيُدْفَعُ عَنْهُ حُصُونَةُ أُخْرَى

ثُمَّ بَقِيَ الْكَلَامُ مَعَ أَبِي يُوسُفَ وَخَهُ قَرِيبَهُ أَبُو أُورَيْلٍ قَسَمَ فِي ١٧ ط ١٥٠ مَقَامِ
الْمَوْكَلِّ، بِإِقْرَارِ الْمَوْكَلِّ بِحُورِهِ فِي مَحَلِّ الْعَصَاءِ وَعَيْرِهِ، وَكَذَا إِقْرَارُ وَكِيلِهِ؛ لِأَنَّهُ
بَانَتْ مُتَابَعُهُ.

وَوَجَّهَ قَوْلَهُمَا أَنْ يَأْتِيَ الزَّوْجِلَ إِنَّمَا يَصُحُّ بِاعْتِبَارِ أَنَّهُ حُرٌّ الْحُضُونَةُ
مَجْرَأً، وَالْحُضُونَةُ تَحْتَضُّ بِمَجْلِسِ الْقَضَاءِ، فَكَلَّا جَوْبُهَا.

أَلَا تَرَى أَنَّهُ لَا يَقَعُ سَمَاعُ بَيِّنَةٍ، وَلَا اسْتِحْلَافٌ، وَلَا إِغْدَاءٌ، وَلَا حِسٌّ، وَلَا عَدُّ الْقَاصِي، وَمَا يَكُونُ فِي عَيْرِ مَجْلِسِ الْقَاصِي يَكُونُ ضُلُوعًا، فَإِذَا كَانَ الْجَوَابُ الْمُعْتَبَرُ هُوَ الْجَوَابُ فِي مَجْلِسِ الْقَضَاءِ، لَمْ يُعْتَبَرْ إِفْرَارُ الرِّكَيلِ عَلَى مُوَكَّهِ فِي عَيْرِ مَجْلِسِ الْقَضَاءِ، فَإِذَا قَامَتِ الْبَيِّنَةُ عَلَى إِفْرَارِهِ ذَلِكَ، حَرَجَ مِنَ الْوَكَاةِ حَتَّى لَا يُدْفَعَ إِسْمَالُ بَيْتِهِ، لِأَنَّهُ مَعَ الْإِفْرَارِ لَا يَضْلُحُ لِلْحُضُومَةِ، لِأَنَّهُ مَتَافِصٌ فِي دَعْوَاهُ، لِأَنَّهُ كَذَبٌ نَصَّهُ بِالْقَوْلِ الْأَوَّلِ.

قوله: (ولهذا لا يملك الضلع والإبرء)، هذا استدلال من رُفْعٍ بالأحكام،

(١) الإعداد: مصدر أَعَدَّ يُعِدُّ، بِدَلَّتْ حُضُورَ الشَّيْءِ، وَأَعْدَى قَرْنَهُ، أَيُّهَا اسْتَعْظَرَهُ

وكذا لو وكله بالجواب مُطلقاً، يتقيد بحواب هو خصومة، ولهد بخار فيها
لأهذي فالأهذي

في هذه أي، ولا خيل أن الأمر بشيء لا يتناول صده، لا يثبت بوكيل
بالخصومة الصلح والإبراء، لأن الخصومة صُدِّحت

ومنها: أنه إذا وكله [١٠٨٨] بالخصومة، واستى الإقرار، صح الاستثناء
ونظر إقرار الوكيل، لأن الأمر بالشئ لا يتناول صده، وهذا لأنه مأثورٌ مُعارض،
لإقرار مُسألته، وبينهما تضاد، ولهذا إذا قر في غير محسب القاصي لا يصح
ومنها، إذا وكله بالإكثار، فأقر، لا يصح، لأن الإكثار مُعارض، والإقرار حدها
قوله [١٠٨٧] (وكذا لو وكله بالجواب مُطلقاً، يتقيد بحواب هو خصومة،
ولهذا بخار فيها الأهذي فالأهذي)، وكأن هذا سهو الفلم من صاحب «الهداية»،
وطي أنه أراد يديك: فكذلك فيما وكله بالخصومة يتقيد بحواب هو خصومة على
وجه التخييل.

بغني: لَمَّا كان الأمر بشيء لا يتناول صده حتى لا يثبت الوكيل لصلح،
وصح استثناء التوكيل الإقرار، أنتخ أن التوكيل بالخصومة يتقيد بحواب هو
خصومة، وهو الإنكار لا برحوب هو مُسألته وهو لإقرار ولا خيل أن التوكيل
بالخصومة يتقيد بحواب هو خصومة؛ يختار في التوكيل بالخصومة لأهذي هي
لخصومة [١٠٨٦] فالأهذي.

ولا يُمكن تصحيح كلام صاحب «الهداية» بإحريته عن ظهره؛ لأنه لو وكله
بالجواب مُطلقاً، لا يتقيد بحواب هو خصومة، وهو الإنكار؛ لأن لماثور به هو

(١) رد القاصي راجع بقوله: أورد فيه نظر ثم ساق ما يرد على كلام الأتقاني من صحيح وبراهين سفر
لتتبع الأفكار [١١٦/٨]، فيسب الحقائق وحاشه الشئ [٢٨٠، ٤]، ورد المحار [٥٣١، ٥]

وجه الاستحسان أن التوكيد صحيح قطعا وصحته يتناول ما يفيك قطعا
وذلك مطلق الجواب دون أحدهما عيا وصرين المحذور موجود على ما نبه

﴿ عليه السلام ﴾

مطلق الجواب، وهو يشمل الإنكار والإقرار جميعا، ولا مصادمة بين الجواب
وإقرار، بخلاف المناقور بالحضومة. فيجوز أن يكون رفر بين الحضومة والإقرار
مصادمة.

ولهذا صرح علاء الدين العامي في «طريقة الخلاف»: أنه لو وكنه بالجواب
المستق، فاقتر، يصح.

فعلم، أنه إذا وكنه بالجواب المطلق لا يتعد الجواب هو حضومة، وقد نحر
بعض الشارحين في هذا المقام فقال هذه مسألة فيبدأ لا لإستشهاد.

فأقول: لو قال صاحب «الهداية» في هذا المقام كما قبل أولا - في بيان قوب
رفر بقول: ولأن الدحل تحت الأمر جواب هو مارة، وهو الإنكار لا الإقرار،
تمسكا بحضمة السقط، وعملا بالغريب، لأن الحاجة إلى الاستسنة، واحتيال الأندى
فلاهدى بما تكون في المسألة دون الإقرار -؛ كان أولى وأقرب إلى التحقيق

قوله [١١٠١، ١١٠٢] (التوكيد صحيح قطعا)، أي لتوكيد بالحضومة صحيح
جساعا

قوله، (دون أحدهما عيا)، أي، دون أحد الجوانبي عيا، وقد بيناه قبل
هذا

قوله، (وطريق لمحار)، أي بين الحضومة ومطلق الجواب، وقد مر بيان
هذا

قوله [١١٠٦، ١١٠٧]: (على ما سب)، بشارة إلى ما ذكره عند قوله (هما يقولان)

إِشَاءَ اللَّهِ تَعَالَى فَيُضَرَفُ [٦٥ ط] إِلَيْهِ تَحَرُّيًا لِلصَّحَّةِ قَطْعًا.

وَلَوْ اسْتَشْنَى الْإِفْرَارَ ؛ فَعَنْ أَبِي يُوسُفَ أَنَّهُ لَا يَصِحُّ ؛ لِأَنَّهُ لَا يَمْلِكُهُ . وَعَنْ
مُحَمَّدٍ أَنَّهُ يَصِحُّ ؛ لِأَنَّ لِلتَّصْصِصِ زِيَادَةً دَلَالَةً عَلَى مَذْكَرِ إِثْبَاتِهِ ؛ وَعِنْدَ الْإِطْلَاقِ
يُحْمَلُ عَلَى الْأَوَّلَى .

وَعَنْهُ أَنَّهُ قَصَلَ بَيْنَ الطَّائِبِ وَالْمَطْلُوبِ وَلَمْ يُصَحِّحْهُ فِي الثَّانِي لَكُونه
مُخَوَّرًا عَلَيْهِ وَتَحْيِيرَ الطَّالِبِ فِيهِ ؛ فَبَعْدَ ذَلِكَ يَقُولُ أَبُو يُوسُفَ ؛ إِنَّ التَّوَكِيلَ قَائِمٌ

﴿ عَنْهُ بَيَانٌ ﴾

إِنَّ التَّوَكِيلَ تَدَاوَلَ جَوَابًا يُسَمَّى حُصُومَةً .

قَوْلُهُ : (فَيُضَرَفُ إِلَيْهِ) ، أَيُ : يُضَرَفُ التَّوَكِيلُ بِالْحُصُومَةِ إِلَى مُطْلَقِ ٦٤ ط ٤٧ م .
الْجَوَابِ

قَوْلُهُ : (وَلَوْ اسْتَشْنَى الْإِفْرَارَ ؛ فَعَنْ أَبِي يُوسُفَ أَنَّهُ لَا يَصِحُّ) ، جَوَابٌ عَنْ
قَوْلِهِ : (وَيَصِحُّ إِذَا اسْتَشْنَى الْإِفْرَارَ) .

قَوْلُهُ : (وَعِنْدَ الْإِطْلَاقِ يُحْمَلُ عَلَى الْأَوَّلَى) ، أَيُ عِنْدَ إِطْلَاقِ التَّوَكِيلِ
بِالْحُصُومَةِ مِنْ غَيْرِ اسْتِثْنَاءِ الْإِفْرَارِ يُحْمَلُ لِلتَّوَكِيلِ بِالْحُصُومَةِ عَلَى مَا هُوَ الْأَوَّلَى ،
وَهُوَ مُطْلَقُ الْجَوَابِ

قَوْلُهُ : (وَعَنْهُ) ، أَيُ . وَعَنْ مُحَمَّدٍ

قَوْلُهُ : (وَلَمْ يُصَحِّحْهُ فِي الثَّانِي) ، أَيُ لَمْ يُصَحِّحْ مُحَمَّدٌ اسْتِثْنَاءَ الْإِفْرَارِ مِنَ
الْمَطْلُوبِ .

قَوْلُهُ : (لَكُونه مُخَوَّرًا عَلَيْهِ) ، أَيُ عَلَى تَرْكِ الْإِنْكَارِ ، أَوْ يُقَالُ : لَكُونه
الْمَطْلُوبِ شَخْصًا يُخْتَرُ عَلَيْهِ فِي الْحُصُومَةِ

قَوْلُهُ ٦١ ط ٤٩ م : (فَبَعْدَ ذَلِكَ يَقُولُ أَبُو يُوسُفَ) ، هَذَا شُرُوعٌ فِي بَيَانِ الْمُحَاحَةِ

وهما بقولان: إن التوكيل تناول حوائج يسمى خصوصية حقيقة أو محاراة، والإقرار في مجلس القضاء خصوصية مجازاً، لما لأنه حرج في مقامه أو لأنه سبب له لأن لطاهر إثباته بالمستحق وهو الخواب في مجلس القضاء فيختص به، لكن إذا أقيمت اليقظة على إقراره في غير مجلس القضاء يخرج من الوكالة حتى لا يؤخر يدفع المال إليه لأنه صار موقوفاً وصار كالأب والوصي، إذا أقر في مجلس القضاء، لا يصح ولا يدفع المال بينهما

في مجلس القضاء

مع أبي يوسف بعد فراع بين السخاخية مع رفر

قوله: (وهما بقولان)، أي: أبو حنيفة ومحمد.

قوله: (إن التوكيل تناول حوائج يسمى خصوصية حقيقة أو محاراة)، يعني: أن التوكيل بالخصوصية يراد به محاراة.

ثم الجواب إن كان إنكاراً كما قل رفر، يكون ذلك حقيقة في الخصوصية؛ إذ لا فرق بين الإنكار والخصوصية، وإن كان إقراراً كما قلنا نحن جميعاً؛ كان تناول الخصوصية على الإقرار مجازاً، لأن الخصوصية سبب بجواب، وهو يشمل على الإقرار والإنكار جميعاً، ثم الخصوصية تختص بمجلس القضاء، فكذا جوابها.

قوله: (فيختص به)، أي: يختص حوائج الخصوصية بمجلس القضاء.

قوله: (وصار كالأب والوصي إذا أقر في مجلس القضاء)، لا يصح ولا يدفع المال بينهما)، يعني: أن الأب أو الوصي إذا أقر في مجلس القضاء، فأنكر المدعى عليه، صدقه لأب أو الوصي^(١)، ثم حجة يدعي ذلك المال؛ لا يدفع المال إليهما؛ لأنهما خرجا عن ولاية والوصاية في حق هذا المال بإقرارهما على الشيء، فكذلك هنا حرج الوكيل عن الوكالة^(٢)، رد بالإقرار في غير مجلس القضاء؛ لا

(١) مع الأصل «ووصي» والمسا من «أب»، «أم»، «فتح»، «فتح»، «واحد»

قَالَ وَمَنْ كَتَلَ مَالِي عَنْ رَحُلٍ، فَوَكَّلَهُ صَاحِبُ الْمَالِ بِقَنْصِهِ عَنِ الْعَرِيمِ، لَمْ يَكُنْ وَكِيلًا فِي ذَلِكَ أَدَاءً؛ لِأَنَّ الْوَكِيلَ مَنْ يَفْعَلُ لِعَیْرِهِ، وَلَوْ صَحَّحْنَاهَا صَارَ

عَنْهُ نِيَابَةٌ

يُزَعُّ الْمَالُ إِلَيْهِ.

وَمِثْلُ الْوَكِيلِ بِالْخُصُومَةِ مِنْ مَسَائِلِ «طَرِيقَةِ الْخِلَافِ»^(١)، فَدَبَّاهَا بِحَسَبِ
لَا حَاسًا، فَمَنْ طَلَبَ الْعَرِيمَ فَعِنْدَهُ بِكُتُبِ الْمُنْتَظِمِينَ^(٢)

قَوْلُهُ، (قَالَ) وَمَنْ كَتَلَ مَالِي عَنْ رَحُلٍ، فَوَكَّلَهُ صَاحِبُ الْمَالِ بِقَنْصِهِ عَنِ الْعَرِيمِ، لَمْ يَكُنْ وَكِيلًا فِي ذَلِكَ أَدَاءً، أَيُّ قَالَ فِي «الْجَامِعِ الصَّغِيرِ».

وَصَوَرُهَا فِيهِ، «مُحَمَّدٌ عَنْ يَفْقُوتَ عَنْ أَبِي حَبِيبَةَ: فِي رَحُلٍ عَلَيْهِ مَالٌ لِرَحُلٍ،
يَكْتَلُ بِهِ عَنْهُ إِيَّانًا، فَوَكَّلَ صَاحِبُ الْمَالِ الْكَفِيلَ بِقَنْصِهِ مِنَ الْعَرِيمِ، قَالَ لَا يَكُونُ
وَكِيلًا فِي ذَلِكَ أَدَاءً»^(٣) هَذَا لَفْظُ مُحَمَّدٍ [١٨٠/١] فِيهِ

وَأَمَّا لَمْ تَصْخُ الْوَكَالَةُ لَوْحَاهُ

أَحَدُهُمَا، أَنَّ الْوَكِيلَ هُوَ عَامِلٌ لِعَیْرِهِ بِسَبِيلِ الْبَيْتَةِ، وَهَذَا عَامِلٌ لِنَفْسِهِ؛ لِأَنَّهُ
بِفَضْلِ الدِّينِ عَنِ الْعَرِيمِ تَرَى دَمَةً نَفْسِهِ عَنِ الصَّمَامِ، وَبَيْنَ الْأَمْرَيْنِ تَصَادُّ، فَلَا
تَصْخُ الْوَكَالَةُ.

وَالثَّامِي: أَنَّ الْكَفِيلَ ضَمِيرٌ، وَالْوَكِيلُ أَمِيرٌ، فَلَا تَصْخُ الْوَكَالَةُ لَثَلَا يُلْزَمُ أَنْ
يَكُونَ الضَّمِيرُ أَمِينًا، وَهَذَا لِأَنَّهُ قَبُولُ قَوْلِ الْأَمِيرِ وَاجِبٌ، وَقَبُولُ قَوْلِ الضَّمِيرِ لَيْسَ
بِوَاجِبٍ؛ لِأَنَّهُ يَدْعِي بَرَاءَةً نَفْسِهِ، فَمَا انْتَهَى قَبُولُ قَوْلِ هَذَا الْوَكِيلِ لَكُوبِهِ كَفِيلًا،
انْتَهَتْ الْوَكَالَةُ أَيْضًا [١٨٠/١]، لِأَنَّ نِيَاءَ اللَّازِمِ يَسْتَلْزِمُ انْتِفاءَ الْمَلْزُومِ.

قَالُوا فِي «شُرُوحِ الْجَامِعِ الصَّغِيرِ» «يُطْبِقُ هَذَا مَا ذَكَرَ فِي الْمَأْدُودِ أَنَّ الْمُؤَلَّى

(١) يَطْرُقُ «طَرِيقَةُ الْخِلَافِ» لِمُعَلِّمِ السُّرْقَانْدِيِّ [ص ٤١٣ - ٤١٤]

(٢) يَطْرُقُ «الْجَامِعُ الصَّغِيرُ» مَعَ تَرْجُمِهِ لِمُعَلِّمِ الْكَبِيرِ [ص ٤٠٥].

فَانْعَدَمَ الرُّكْنُ، وَلَئِنْ قَبُولَ قَوْلِهِ مَلَا رِمَّ يَلْوِي كَالِهَ يَكُونُهُ أَمِيًّا، وَلَوْ صَحَّحَتْهَا لَا يُقْبَلُ تَكْوِينُهُ مُبَرَّرًا نَفْسُهُ فَيَنْعَدِمُ بَانْعِدَامِ لَارِمِهِ، وَهُوَ يَصِيرُ عَبْدٌ مَذْيُوبٌ أَعْتَقَهُ مُوَلَاهُ حَتَّى صَحِرَ قِيَمَتُهُ لِلْعُرْمَاءِ وَيُطْلَبُ الْعَدُّ بِخِيَارِ الدَّيْنِ، فَلَوْ وَكَّلَهُ لَطَلَبْتُ بِقُصْرِ الْمَالِ عَنِ التَّعْدِيدِ كَانَ بَاطِلًا لِمَا يَتَّبَعُهُ.

قَالَ وَمَنْ ادَّعَى أَنَّهُ وَكَيْلُ الْغَائِبِ فِي قَبْضِ ذِيهِ، فَصَدَّقَهُ الْغَرِيمُ، أَمَرَ بِتَسْلِيمِ الْمَالِ إِلَيْهِ لِأَنَّهُ إِفْرَزٌ عَلَى نَفْسِهِ لِأَنَّهُ مَا يَقْضِيهِ.

بَابُ تَحْلِيلِ الدَّيْنِ

قِيلَ لَهُ: إِنْ كَانَ عَامِلًا لِنَفْسِهِ مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ يُفَرِّعُ ذِمَّتَهُ مِنَ الدَّيْنِ؛ فَهُوَ عَامِلٌ لِرَبِّ الْمَالِ مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ يُسْقِطُ ذِمَّتَهُ عَنْ نَفْسِهِ، فَيُصْلِحُ وَكَيْلًا مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ يَعْمَلُ لِرَبِّ الْمَالِ، إِنْ كَانَ لَا تَضْلُعُ مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ يَعْمَلُ لِنَفْسِهِ، وَقَدْ وَرَدَ الْأَمْرُ ٢١ ٥٧ وَبِهِدْ، فَإِنَّ الشَّرْعَ وَرَدَ بِخِيَارِ الْمَرْأَةِ فِي بَابِ الطَّلَاقِ، وَلَمْ يَخَيَّرْهُمَا تَحْدِثُ نَفْسُهَا عَامَّةً لِنَفْسِهَا مِنْ وَجْهِ وَلِزَوْجِهَا مِنْ وَجْهِ «وَالدَّقِيقُ يُعْنَمُ فِي «الشَّرْحِ الْحَامِعِ الْكَبِيرِ».

قَوْلُهُ (لَمْ يَكُنْ وَكَيْلًا فِي ذَلِكَ أَبَدًا)، أَيُّ: قَبْلَ تَرَاءَةِ الْوَكَيْلِ وَبَعْدَهَا.

قَوْلُهُ (فَانْعَدَمَ الرُّكْنُ)، أَيُّ: رُكْنُ الْوَكَايَةِ، وَهُوَ الْعَمَلُ لِلغَيْرِ.

قَوْلُهُ (فَيَنْعَدِمُ بَانْعِدَامِ لَارِمَتِهِ)، أَيُّ: بَانْعِدَامِ التَّوَكُّلِ، بِمَعْنَى: لَا يَصْحُحُ بَانْعِدَامُ لَارِمَةِ التَّوَكُّلِ، وَهِيَ قَبُولُ (٥٧ هـ) قَوْلِ الْوَكَيْلِ، لِأَنَّ الْمَلُومَ بِتَقْيِي سَائِمَاءَ الْأَلَامِ قَوْلُهُ (صَحِرَ قِيَمَتُهُ لِلْعُرْمَاءِ)، أَيُّ: صَحِرَ امْقُولَى قَدَرُ قِيَمَةِ الْعَدِّ، سَوَاءً كَانَ مُوسِرًا أَوْ مُعْسِرًا.

قَوْلُهُ (فَلَوْ وَكَّلَهُ)، الصَّغِيرُ رَاجِعٌ إِلَى امْقُولَى.

قَوْلُهُ (بِمَا يَتَّبَعُهُ)، وَهُوَ أَنَّهُ يَصِيرُ عَامِلًا لِنَفْسِهِ، لِأَنَّهُ مُبَرَّرٌ بِفَعْلِهِ.

قَوْلُهُ (قَالَ وَمَنْ ادَّعَى أَنَّهُ وَكَيْلُ الْغَائِبِ فِي قَبْضِ ذِيهِ، فَصَدَّقَهُ الْغَرِيمُ، أَمَرَ بِتَسْلِيمِ الْمَالِ إِلَيْهِ)، أَيُّ: قَالَ الْمُذْوَبِيُّ فِي «مَخْتَصَرِهِ»، وَتَمَامُهُ

به اذن حضر العائث صدقه ، ولا دفع إليه المديون مدني ثاب ، ويرجع به على الوكيل ان كان باقيا في يده^(١) .

والأمر بتسليم الدين إلى الوكيل مدهنا ، وفي الشافعي لا يُخبر عن
 « ٥٥٠ » التسليم^(٢) ، كذا في الشرح الأقطع^(٣) .

وإذا ادعى أنه وصي الميت فالصحيح أنه لا يُخبر بالتسليم إليه ، وحكي
 لحذف صدقه ؛ لأنه يلزم إسقاط ولاية القاضي^(٤) التي تستبث الموت

وجه قولنا ، أن المدينون أمر للوكيل بحق ، وهو استيفاء النص ، وليس به
 إبطاء حق العائث ، بل [هو] ^(٥) إقرار على نفسه من حالص ماله ، فيصدق ويخبر
 عن التسليم إذا أتى ، كما لو أقر أنه يدني [ثم أتى أن يدفع]^(٦) ، وكما إذا صدقه
 في دعواه أنه وارث الميت لا وارث له غيره

فإن قلت يرد على هذا الوكيل بنقص الوديعة ، فإن المودع إذا صدقه ثم
 أتى أن يدفع إليه ، لا يُخبر عن التسليم إليه

قلت إنما لم يُخبر المودع عن التسليم لأنه أقر بثبوت الحق في النص في
 ملك الغير ، لأن الوديعة منك الغير ، فلا يصح إقراره في منتهى الغير ، فلاخل هذا
 لم يُخبره القاضي عن التسليم ، بخلاف الدين ، فإن إقراره بحق انقضاء وقع في

(١) بظر المحصر القُدوري ، ص ١١٦

(٢) بظر الشهاب في ص الإمام الشافعي ، لمعني ، ٢٣٠ | والشهاب في ص الإمام الشافعي ،
 للشيرازي [١٧٦/٢] .

(٣) بظر الشرح محصر القُدوري ، للأقطع [٣٦٨]

(٤) في ٥٥٠ ، و ٥٥١ ، و ٥٥٢ : ولاية الوصي .

(٥) ما بين السطورين زيادة من ١٥٠ ، و ١٥١ ، و ١٥٢ ، و ١٥٣ ، و ١٥٤ ، و ١٥٥ .

(٦) ما بين السطورين زيادة من ١٥٥ ، و ١٥٦ ، و ١٥٧ ، و ١٥٨ ، و ١٥٩ ، و ١٦٠ .

و. منه العائِبُ

بمثل مَعْدٍ لا في مَنَبِ العَيْرِ؛ لأنَّ الدَّيُونَ تَفْضَى بِأَمْثَلِهَا لَا بِأَغْيَرِهَا

وَكُنْ إِقْرَازُهُ صَحِيحًا، فَأَجْبِرْ عَلَى الدَّفْعِ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ إِذَا كَذَّبَهُ فِي الْوَكَالَةِ؛
فَبَنَى لَا يُجْزَى عَلَى التَّسْلِيمِ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَثْبُتِ الْوَكَالَةُ أَصْلًا، لَا فِي حَقِّ الْعَائِبِ، وَلَا
فِي حَقِّ الْمَذْيُونِ، وَفِي التَّصَدِيقِ ثَبَتَ الْوَكَالَةُ فِي حَقِّ الْمَذْيُونِ، وَإِنْ لَمْ تَثْبُتْ فِي
حَقِّ رَبِّ الْمَالِ ١٢ ٥٣ دأ، فَأَجْبِرْ عَلَى الدَّفْعِ، كَمَا إِذَا أَقْرَأَ أَنَّ صَاحِبَ الدَّيْنِ مَاتَ
وَهَذَا لَهُ، ثُمَّ يَثْبُتُ النَّسَبُ فِي حَقِّ صَاحِبِ الدَّيْنِ، وَمَعَ هَذَا يُؤْمَرُ بِالَدَّفْعِ إِلَيْهِ؛ لِأَنَّ
لِلنَّسَبِ ثَبَتٌ فِي حَقِّ الْمُقَرَّرِ.

قَالَ^(١) «بِإِنْ حَضَرَ الْعَائِبُ فَصَدَّقَهُ، وَإِلَّا دَفَعَ الْعَرِيمُ لِلَّذِينَ ثَانِيًا، وَدَلِيلٌ لِأَنَّ
لِلْعَائِبِ لَعْنًا لَمْ يُصَدَّقْ فِي دَعْوَى بَرَاءَةِ دَمِيهِ عَنِ الْحَقِّ، ثُمَّ يَصْغَحُ الْأَدَاءُ، فَأُمِرَ بِالَدَّفْعِ
ثَانِيًا إِلَى الْمُوَكَّلِ»^(٢).

قَالَ فِي «شَرْحِ أَدَبِ الْقَاضِي» - فِي بَابِ ١٠ ٥٤ دأ، ثَبَتَ الْوَكَالَةُ - إِنْ كَانَ
لِلْعَرِيمِ أَنْ يُخْلَقَ بِاللَّهِ مَا فَضَلَ فَلَانُ بْنُ فُلَانٍ الْعُلَاقِيُّ هَذَا أَمَالٌ بِأَمْرِكَ وَوَكِيلُكَ،
لِأَنَّ الْعَرِيمَ يَدَّعِي عَلَيْهِ مَا لَوْ أَقْرَبَهُ لَوَرَّثَهُ، فَإِذَا أُنْكَرَ يُسْتَحْلَفُ، فَإِنْ حَصَفَ كَانَ لَهُ أَنْ
يَرْجِعَ عَلَى الْعَرِيمِ، وَالْعَرِيمُ يَرْجِعُ عَلَى الْوَكِيلِ، مِمَّا أَحْدَثَ مَا دَفَعَ إِلَيْهِ إِنْ كَانَ قَائِمًا فِي
يَدِهِ؛ لِأَنَّ الْوَكِيلَ أَخَذَهُ لِلْعَيْرِ، وَدَلِيلُ الْغَيْرِ فَذَلِكَ أَحَدُ حَقِّهِ ثَانِيًا، فَوُجِهُتِ لِلْعَرِيمِ رَدُّ مَا
قَبِضَهُ؛ لِأَنَّ غَرَضَهُ - وَهُوَ بَرَاءَةُ دَمِيهِ - ثُمَّ يَخْصُلُ بِالَدَّفْعِ أَوَّلًا

وَإِنْ ضَاعَ لِمَالٍ فِي يَدِهِ لَيْسَ لِلْعَرِيمِ أَنْ يَرْجِعَ عَلَى الْوَكِيلِ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَصْدَقْ
فِي الْوَكَالَةِ اعْتَقَدَ ١٢ ٥٣ دأ أَنَّهُ أَمِينٌ فِي الْقَبْضِ، وَلَكِنَّ الْمُوَكَّلَ يُطْلِمُهُ فِيمَا يُطْلِمُهُ
ثَبَتَ، فَلَمَّا كَانَ أَمِينًا كَانَ مُحَقًّا فِي الْقَبْضِ، ثُمَّ لَمَّا أَحْدَثَ الْعَرِيمُ مِنَ الْوَكِيلِ كَانَ

(١) يعني: الخصاف.

(٢) سطر «أدب القاضى» مع شرح المصدر شهيداً للحساب [٤١٢ ٢ - ٤١٣]

عن عبد الله بن

بِكَ ظُلْمًا، فَلَا يَجُوزُ لِأَحَدٍ أَنْ يَطْلِمَ عَلَيْهِ وَإِنْ كَانَ هُوَ مَطْبُورًا، وَهَذَا مَعْنَى قَوْلِهِ (وَالْمَظْلُومُ لَا يَظْلِمُ)، وَإِنْ تَكَلَّلَ الطَّالِبُ عَنِ النَّيْبِ كَانَ ذَلِكَ بِمَرَلِهِ الْإِقْرَارُ، فَلَا يَكُونُ لَهُ سَعْدٌ ذَلِكَ سَبِيلٌ لَا عَيْنَ الْمَضُوبِ، وَلَا عَلَى أَحَدٍ عِوَاهُ.

ثُمَّ لَغَائِبُ إِذَا لَمْ يُصَدِّقْ لَوَكِيلٍ لَيْسَ لَهُ أَنْ يَطْلِبَ [٣١٢/١] يُوَكَّلُ، وَفَإِنْ مَضَى أَصْحَابُ الشَّافِعِيِّ: إِنْ شَاءَ صَوَّرَ الْوَكِيلَ.

قَالَ الشَّيْخُ أَبُو بَصْرٍ الْبَغْدَادِيُّ^(١) «وَهَذَا لَا يَصَحُّ؛ لِأَنَّهُ حَقٌّ فِي دَمَتِهِ لِعَرِيمٍ ثُمَّ يَتَغَيَّرُ بِالْدَّفْعِ، فَكَانَ لَهُ تَسَاخُ الدَّمَةِ، فَأَمَّا الْوَكِيلُ فَإِذَا تَبَيَّنَ مَالُ الدَّائِعِ، فَلَا سَبِيلَ بِصَاحِبِ الدَّيْنِ عَلَيْهِ.

فَإِنْ قِيلَ: إِنَّ الْوَكِيلَ قَدْ اعْتَرَفَ أَنَّهُ قَبَضَ مَالَ صَاحِبِ الْحَقِّ، وَأَنَّهُ اتَّخَذَهُ عَلَيْهِ، فَإِذَا سُمِّيَ يُقْبَلُ قَوْلُهُ فِي الْأَمَانَةِ؛ بَقِيَ قَبْضُهُ لِدَالِ عِيَرِهِ بِعِيَرِ أَمْرِهِ، فَتَضَمَّرَ. قِيلَ لَهُ: لَمَّا كَذَّبَهُ فِي هَذَا لِإِقْرَارِ سَقَطَ حُكْمُ الْإِقْرَارِ، وَصَارَ كَأَنَّهُ لَمْ يَكُنْ، فَلَا يَتَعَلَّقُ بِهِ حُكْمٌ».

وَقَالَ الْحَصَّافُ فِي «أَدَبِ الْقَاضِي»: «وَإِنْ أَقْرَأَ الْعَرِيمُ بِالدَّيْنِ وَحَدَّ لَوَكَاةً، وَطَلَبَ الْوَكِيلُ بِمِثْلِهِ عَلَى الْعَلَمِ؛ لَمْ يُحْتَفَ عَلَيْهِ عَنِ أَبِي حَبِيبَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَقَالَ [١٥٤/١] أَبُو يُونُسَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: تُحْتَفَ بِاللَّهِ مَا بَعْلَمَ أَنَّ لَطَالِبَ وَكَتَبَهُ بِقَبْضِ دَلِيلٍ مِنْهُ»^(٢) وَذَكَرَ فِي «اشرح أدب القاضي» قَوْلَ مُحَمَّدٍ مَعَ أَبِي يُونُسَ.

وَجَهْ قَوْلِهِمَا أَنَّ الْوَكِيلَ يَدْعِي عَلَيْهِ مَا لَوْ أَقْرَأَ بِهِ لَوَكَاةً، فَإِذَا جَحَدَ يُسْتَحْلَفُ؛

(١) بَطْنُ الْمَهْدَبِ فِي هَذِهِ لِامَامِ الشَّافِعِيِّ «بَلْعَوِي [٢٣٠/٤]»، وَ«لَمَهْدَبِ فِي هَذِهِ لِامَامِ الشَّافِعِيِّ» لِلشَّيرَازِيِّ [١٢٦/٢].

(٢) بَطْنُ «اشرح مختصر القدوري» بِالْاَنْطَلِغِ [٣٦٨/١].

(٣) بَطْنُ «أَدَبِ الْقَاضِي» مَعَ «اشرح المختصر» لِلْمَهْدَبِ «لِشَّافِعٍ» [٤١٤/٣].

بسم الله الرحمن الرحيم

ليقدم كونه مقام إقرار.

ووجه قول أبي حنيفة، أن لغيره أن يثبت على خصوصية متوجهة، والخصوصية لم تصح؛ لأنه لم يكن حصصاً إذا ثبت كونه (١٠٠) وكلاً، ولم يثبت، واليمين لا تثبت على الإنسان من غير حضم.

قال شمس الأنفة الشرخسي في «شرح أدب القاضي» «وهذه المسألة هي الحقيقة تسمى على أن الشكوك تدل أو إقراراً؟»

فعلهما، إقرار، فكل ما يعمل فيه الإقرار يعمل فيه الشكوك، ولو أقر المظبوط بأن هذا الرجل وكيل أطاب، وأنه يصح منه، ويخبر على الدفع، وكذلك يخلف ليكمل، فيخبر على الدفع إليه.

وعند أبي حنيفة، الشكوك تدل، وما لا يعمل فيه الإدل؛ لا يعمل فيه شكوك، ويدل المظبوط الوكالة بهذا المعنى لا يصح، وإذا لم يصح فيه البطل لا فائدة في الشكوك الذي هو يدل، فلا يخلف.

قال: (إلا أن يكون ضمنه عند الدفع)، هذا شيء من قوله: (فإن ٢) «...» كان صاع في يده لم يرحع عليه)، أي: إذا صاع المال في يد الوكيل لا يرحع المظبوط عليه إذا أحده أطاب منه ثانياً، إلا إذا جعل المظبوط لوكيل صاعاً عند الدفع إليه وقال: ضمني لي ما دفعته إليك، حتى إذا أحده مني لطاب ثانياً، جدد ما دفعته إليك منك، فحصد يرحع على الوكيل وإن كان صدقه على الوكالة. وذلك لأن المأخوذ ثاب مضمون على رب الدين في زعم المذنبين والوكيل؛ لأن آخر الدين يكون قصاء عن الأول، فكأن التصير كماله مضاهة إلى حال قبلي.

أي: عند المظبوط الوكالة من جهة الموكلي العائلي لا يصح. كذا جاء في حاشية النجاشي، ١٠١.

خالص ماله فإن حَضَرَ الْعَائِبُ قَصْدَهُ وَلَا دَفَعَ إِلَيْهِ الْعَرِيمُ ثَمَنًا لِأَنَّهُ لَمْ

يُغَايِرَ الْبَيْتَ

رَبُّ الدَّيْنِ ثَمَنًا، فَضَحَّتِ الْكُفَاةُ، كَمَا إِذَا كَسَّ مَدَدٌ عَلَى فَلَانٍ - أَيٍّ - مِمَّا
بُحْتُ عَلَيْهِ - فَرَنَهَا كَفَالَةً مَصَافَةً إِلَى رَحْوِيٍّ فِي الْمُسْتَقْبَلِ، فَكَدَّ هَذِهِ مَدَامَهُمْ

قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ علاءُ الدِّينِ الْأَنْبِجَابِيُّ فِي الشَّرْحِ الْكَافِي: «مُحَاكِمُ لِشَهِيدٍ
- فِي بَابِ الْوَكَاةِ فِي الدَّيْنِ - لَا يَنْضَاعُ الدَّالُّ بِإِيدِهِ رَجَعَ بِهِ عَلَيْهِ الْعَرِيمُ؛ لِأَنَّهُ
بُحْتُ بِغَيْرِ حَقٍّ، فَكَانَ مَضْمُونًا عَلَيْهِ إِنْ كَانَ كَدَّهُ، أَوْ لَمْ تُصَدِّقْهُ وَلَمْ يُكَدِّهِ، أَوْ صَدَّقَهُ
وَصَدَّقَهُ لِأَنَّهُ دَفَعَ إِلَيْهِ عَلَى ظَنٍّ أَنَّهُ وَكِيلٌ، فَإِذَا أَحْلَفَ ذَلِكَ الظَّنُّ؛ طَهَرَ أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ
رَاحِبًا بِقَضِيَّتِهِ، وَإِنْ صَدَّقَهُ وَلَمْ يُصَدِّقْهُ لَمْ يَزَجَعْ بِهِ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّهُ يَرْتَعِمُ أَنَّ
نَصَّهُ وَتَعَّ بِحَقٍّ، فَلَا يَسْتَحِقُّ الرُّجُوعَ عَلَيْهِ». إِلَى هَذَا لَفْظُ شَيْخِ الْإِسْلَامِ الْأَنْبِجَابِيِّ.
- هَذَا مَقُولُهُ. (قَصْدَةُ الْعَرِيمِ)، أَيِ الْمَذْنُوبِ.

قَوْلُهُ: (يَسْتَلِيمُ الْمَالُ) ^(١)، أَيِ الدَّيْنِ، وَفِي أَكْثَرِ [١٠١/٣] السَّيِّعِ قَالَ: «يَسْتَلِيمُ
الدَّيْنُ» ^(٢).

قَوْلُهُ (خَالِصُ مَالِهِ)، أَيِ: مَالِ الْمَذْنُوبِ

(١) هَذَا لَفْظُ الْمَطْرُوعِ مِنْ «الْهِدَايَةِ» لِمَعْرِضِي [١٥٠/٣]، وَكَدَامِي سَجَّةَ الْقَشَطْمُونِيِّ مِنْ «الْهِدَايَةِ»
[٢/ق. ٦٩/ب]، مَخْطُوطُ مَكْتَبَةِ وَلِيِّ لَدِينِ أَمْدِي - تَرْكَا -، وَفِي سَجَّةِ الْأَرَزْدَانِيِّ مِنْ «الْهِدَايَةِ»
[٢/ق. ٧٠/ب] مَخْطُوطُ مَكْتَبَةِ بَيْتِ اللَّهِ أَمْدِي - تَرْكَا -، فِي سَجَّةِ نَاشُومِيٍّ مِنْ «الْهِدَايَةِ»
[ق. ١٣٠] مَخْطُوطُ مَكْتَبَةِ بَيْتِ اللَّهِ أَمْدِي - تَرْكَا -، وَفِي سَجَّةِ شَهْرَكَندِيِّ (الْمَعْرُوءَةِ عَلَى
أَكْمَلِ أَدَبِ الدَّيْنِ) مِنْ «الْهِدَايَةِ» [ق. ١٩٨] مَخْطُوطُ مَكْتَبَةِ بَيْتِ اللَّهِ أَمْدِي - تَرْكَا - وَفِي
سَجَّةِ الْعَاسِمِيِّ مِنْ «الْهِدَايَةِ» أَيْ ١٩٧/ب] مَخْطُوطُ مَكْتَبَةِ كَوْبَرِيَّيْ نَاصِلِ أَحْمَدَ بَشَا - تَرْكَا -،
وَفِي سَجَّةِ بَصْرِ اللَّهِ الْحَمِيٍّ مِنْ «الْهِدَايَةِ» [٢/ق. ٦٦/أ] مَخْطُوطُ مَكْتَبَةِ جَامِعَةِ بَرْمُودِ - أَمْرِيكَ
(رَقْمُ الْحِطِّ: ٣٥٩٤)

(٢) وَهَذَا هُوَ الْمَشْكُوكُ فِي النُّسخَةِ الَّتِي يَحْتَضِرُ الْمَوْلَى مِنْ «الْهِدَايَةِ» [٢/ق. ٦٦/ب] مَخْطُوطُ مَكْتَبَةِ بَيْتِ
اللَّهِ أَمْدِي - تَرْكَا - وَأَشَارَ إِلَيْهِ الشَّهْرَكَندِيُّ فِي حَاشِيَةِ سَجَّةِ

يُثْبِتُ الْاِسْتِبْقَاءَ حَيْثُ اُنْكَرَ لوكالة، وَانْقُولُ فِي ذَلِكَ قَوْلُهُ مَعَ يَمِينِهِ فَيُقْسَدُ
الْاَدَاءُ وَيَرْجَعُ بِهِ عَلَى الْوَكِيلِ إِنْ كَانَ بَاقِيًا فِي يَدِهِ لِأَنَّ غَرَضَهُ مِنَ الدَّفْعِ بَرَاءَةً
ذِمَّتِهِ وَلَمْ يَخْصُصْ يَدَهُ أَنْ يَنْقُصَ قِصَصَهُ.

وَإِنْ كَانَ ضَاعَ فِي يَدِهِ ثُمَّ يَرْجِعُ عَلَيْهِ لِأَنَّهُ يَصْذِيقُهُ اعْتَرَفَ أَنَّهُ مُجِبٌ فِي
الْقَبْضِ وَهُوَ مَقْضُومٌ فِي هَذَا الْأَحَدِ، وَالْمَطْرُومُ لَا يَظْلِمُ غَيْرَهُ.

قَالَ (إِلَّا أَنْ تَكُونَ صَمِيمَةً عِنْدَ الدَّفْعِ) لِأَنَّ الْمَأْخُودَ ثَابِتًا مَقْضُومًا عَلَيْهِ فِي
رُغْمِهِمَا، وَهِيَ كَقَدْلَةٍ أُضِيفَتْ إِلَى حَالَةِ الْقَبْضِ فَتَصِحُّ بِمَنْزِلَةِ الْكَفَالَةِ بِهَا (١٦١) رَا
ذَابَ لَهُ عَلَى فُلَانٍ

وَلَوْ كَرَّ الْغَرِيمُ لَمْ يُصَدِّقْهُ عَلَى لوكالة وَدَفَعَهُ إِلَيْهِ . . .

﴿ حَالَةُ الْبَيَانِ ﴾

قَوْلُهُ (اُنْكَرَ لوكالة)، أَيُّ اُنْكَرَ لِمَوْكَلٍ
قَوْلُهُ (وَالْقَوْلُ فِي ذَلِكَ)، أَيُّ فِي بَيَانِ لوكالة.
قَوْلُهُ (مَعَ يَمِينِهِ)، أَيُّ قَوْلُ لَمَنْبٍ، وَهُوَ مُتَكِرُّ الرُّكْدَةِ.
قَوْلُهُ (وَيَرْجِعُ بِهِ عَلَى الْوَكِيلِ)، أَيُّ يَرْجِعُ الْمَذْنُونُ بِمَا أَذَى إِلَى الْوَكِيلِ
عَنِ الْوَكِيلِ

قَوْلُهُ (بَلَهُ أَنْ يَنْقُصَ قِصَصَهُ)، أَيُّ قَلَمَذِيونَ أَنْ يَنْقُصَ قِصَصَ الْوَكِيلِ

قَوْلُهُ (مَقْضُومٌ عَلَيْهِ)، أَيُّ عَنِ رَبِّ الدَّيْنِ.

قَوْلُهُ: (فِي رُغْمِهِمَا)، أَيُّ فِي رُغْمِ الْمَذْنُونِ وَالْوَكِيلِ

قَوْلُهُ: (إِلَى حَالِ الْمَقْضِ)، أَيُّ قَبْضِ رَبِّ الدَّيْنِ بِيَدِهِ.

قَوْلُهُ (وَبِوَكَالَةٍ لِعَرِيمٍ لَمْ يُصَدِّقْهُ عَلَى لوكالة)، هَذَا إِذَا لَمْ يُصَدِّقْهُ، وَبِهِ
يُكَذِّبُهُ يُصَبِّحُ، لِأَنَّ صُورَةَ الْكُذِبِ نَحْيٌ بَعْدَ هَذَا عِنْدَ قَوْلِهِ، (وَكَيْدًا إِذَا دَفَعَهُ إِلَيْهِ

على ادعائه ، فإن زجّع صاحب المال على العريم رجع العريم على الوكيل .
لأنه لم يصدّقه على الوكالة ، وإنما دفع إليه على رجاء الإحارة ، فإذا انقطع
رجاؤه رجع عليه ، وكذا إذا دفعه إليه على تكذيبه إياه في الوكالة وبعد طهر
لما ، وفي الوخوة كنها ليس له أن يسرد المدفوع حتى يحضر بمات

على تكذيبه إياه في الوكالة

قوله: (على ادعائه) ، أي على دعوى وكيل

قوله (١٢) (وهذا أظهر) ، أي رجوع العريم على وكيل في صورة الدفع
مع الكذب أظهر من رجوعه عليه في الصورة الأولى ، وهذا إذا دفعه مع تصديق
وتصميم ، وإذا دفعه من غير تصديق ولا تكذيب ، لأنه لما ثبت رجوعه فيهما مع
عدم التكذيب ، فمع شكيب أولى ، لأن الوكيل في حق المدينون كالعاصم

قوله: (لما قدنا) ، إشارة إلى قوله (دفع إليه على رجاء الإحارة) ، فإذا انقطع
رجاؤه رجع عليه

قوله (وفي الوخوة كنها ليس له أن يسرد المدفوع حتى يحضر بمات) ،
ذكر هذا تعريفاً على ماله بقدرتي ، وأراد بها الوخوة الأربعة المذكورة

وهي الدفوع مع التصديق بلا تصميم ، والدفع مع تصديق والتصميم ،
والدفع بلا تصديق ولا تكذب ، والدفع مع التكذب

قال الحاكم الشهيد في «مختصر الكافي» «أورد ادعى لرجل أن فلان دونه
بمصر فثبته على هذا ، فلم يقر العريم به ، ودفع المال إليه على الإنكار ، ثم أراد أن
يسرده منه ، فلم يكر له ذلك ، لأنه دفعه على وجه القصد»

قال شيخ الإسلام علاة الذب الأنبيحي في ١١٠٠٠ «أشرحه»

لأن المؤدى صار حقا للعائب، إما ظاهرا أو محتملا فصار كما إذا دفعه إلى
فصولي على رحاء الإجارة لم يمتك الاسترداد، لا احتمال الإجارة، ولأن من
باشر التصرف لعرض ليس به أن ينقصه ما لم يقع اليأس عن غرضه

غاية الباب

أشار إلى المعنى، وهو أن الدفع وقع على حتم أن يصير قضاء، فما لم يطل
هذا الاحتمال لا يطل.

ولهذا قضا: أنه لو دفع الدين الذي عليه يسي إسان على رحاء أن يحجز
المالك؛ لم يكن له أن يشتريه، لا أن يحجز المالك؛ لأن الدفع متى كان معرضا،
لا ينقص مع أحكام خصوص العرض.

قوله: (لأن المؤدى صار حقا للعائب، إما ظاهرا أو محتملا)

بيان كونه حقا للعائب ظاهرا فيما إذا كان الوكيل عدلا ظاهر الغدنة، ويكون
صادقا في قوله: إني وكيل فلا يكون ما أحده حقا للعائب بالنظر إلى الظاهر
وبيان كونه حقا للعائب محتملا فيما إذا كان الوكيل دسقا أو مستورا؛ لأن
قوله يحتمل الصدق.

أو نقول: كونه حقا للعائب ظاهرا فيما إذا وجد التصديق من رب المال بعد
الدفع إلى الوكيل، والتصديق هو الظاهر؛ لأن المني لا يكذب المني ظاهرا
وكونه حقا له محتملا فيما إذا وجد التكذب من رب المال؛ لأنه يحتمل
أن الوكيل صادق في قوله، وما أحده حق للعائب.

قوله: (ولأن من باشر التصرف لعرض ليس به أن ينقصه ما لم يقع اليأس عن غرضه)، وذلك لأنه لا يجوز أن يسعى الإنسان في مقص ما ثم من
جهته؛ لأنه عيب، وهو حرام، ولهذا لم تكن الشفعة لو قيل المشتري حتى لا يلزم

ومن قال إني وكلت بقصر الوديعة، فصدقة المودع، لم يؤمر بالسليم إليه، لأنه إقرار بيمال الغير، بخلاف الدين.

منه السيد

١٠٠٠ | نقص ما تم من جهته

قوله: (ومن قال إني وكلت بقصر الوديعة، فصدقة المودع، لم يؤمر بالسليم إليه)، هذا لفظ القُدوري في «مختصره»، وذلك لأن إقراره وقع في مال الغير، وهو لا يملك ذلك، بخلاف ما إذا صدق الوكيل بقصر الدين حيث يؤمر بالسليم، لأنه إقرار في حالص ماله، وقد مرّ لبيان.

قال القُدوري في كتاب «التفريب» «وروي الحسن عن أبي يوسف: أنه يُخبر على الدفع».

ثم إذا أحد الوكيل بوديعة، فجاء العائث بصدقة في الوكالة، برثا جميعاً، وإن أنكر الوكالة فقال: ما وكلتك، وحلف على ذلك، كان له أن يُصمّن المودع، وإذا صمّه، فإن كانت العين قائمة في يد الوكيل [١٠١٠٠]، رجع بها المودع على الوكيل، فإن كانت صاعث في يده، فهل للمودع أن يرجع عنه؟ وهو على وجوه: أحدها: أن يدفعها إليه المودع مع التصديق بلا تضمين، فلا رجوع فيه، لأن في رعيه أن الوكيل مجبور في الأخذ، ولكن الموكّل ظلم بالأخذ ثانياً بالتضمين، والمرء مؤاخذ برعيه.

والثاني أن يدفع بالتصديق [١٠١٠١]، بشرط ضمان احتياطاً من تكديب اعائث، فله الرجوع، لأن ذلك ضمان مُعلّق بشرط، وهو جائز عدلياً، فإذا صمّه العائث، رجع على الوكيل لأجل صمائه.

والثالث أن يدفع مع التكديب، فإذا صمّه العائث، كان له الرجوع على

ولو ادعى به مات أبوه وترك الوديعة ميراثاً له، ولا وراث له غيره.
وصدقة المودع، ميراث يدفع إليه، لأنه لا ينشأ ماله بعد موته، فقد اتفق على
أنه مال الوارث.

ولو ادعى أنه اشترى الوديعة من صاحبها، وصدقة المودع،

في هذه المسألة

الوكيل، لأن في رعيه أنه أحسنه بعير حتى

والرابع أن يدفع بلا تصديق ولا تكذيب، وقد صممه العائث كان له الرجوع
أيضاً، لأن المدفع كان على رجاء الإحارة من العائث، وقد انقطع الرجاء، رجع على
الوكيل.

قوله (ولو ادعى أنه مات أبوه وترك الوديعة ميراثاً له، ولا وراث له غيره،
وصدقة المودع، أمر بالمدفع إليه)، ذكره تفرعاً على مسألة القُدوري، وذلك لأن
تصديقه لم يقع في ملك الغير، لأن المودع لم يبق أهلاً للملك، لأن الموت يذهب
أهلية الميت، وقد اتفق على أن المال مال الوارث، فلا حرم يؤمّر المودع حراً
بسلام المال إلى الوارث.

وقوله (لا ينشأ ماله) بالنصب على أنه حال، كما في قوله، «كلّمته قد بقي
في»، أي مشتمهاً، بقي لا يبقى مال الوديعة مال أبيه بعد موت أبيه.
قوله (ولو ادعى أنه اشترى الوديعة من صاحبها، وصدقة المودع،

() يخرج أصحابون بعد ١٣٥٥ في المسألة بعدكم على أن أحد من التفرع، بها

أ - أنه حال، والصبر كمنه ما بهين ومن كمنه فبها رعد التفرع من سببه ولا كثير

ب - أنه معذور به لبعال المحذوف، والصبر حاشاً فله إلى في، وهو قوله الكوفي.

ج - أنه معذور على من حلف الحر، ولقد ير من فله إلى في بغير «الكتاب» سببه

[٣٩٦] ١ - كتاب في علل الباء والإعراب، بمكة ١ [٢٨٧] والدارس لحيوه

لشوقي هب [ص/١٠٤].

يؤمّر بالدفع إليه ؛ لأنه ما دام حياً كان إقراراً بمنك بغيره ، لأنه من أهله ولا
مصدقان في دعوى التبعية عليه

فإن وكل وكيلًا بقض مال ، فادعى المرم أن صاحب المال قد استوفاه ،
وبه يدفع المال ؛ لأن الوكالة قد شئت والاستدعاء لم يثبت بمحرّد دعواه فلا
يؤخر الحق .

في عابه سير

به يؤمّر بالدفع إليه) ، وذكر هذه المسألة أيضاً تعريفاً على مسألة القدوري ، ولهذا
ثم يذكرها في «البداية» ، وذلك لأن تصديق المودع المشتري في دعوى الشراء
إقراراً منه بانتقال الملك من العير إلى العير ، ولا يصح الإقرار بمنك العير ؛ لأن
صاحب المال ما دام حياً ، كان أهلاً للملك ، فلا يصدق المودع والمشتري في
دعوى التبعية على رب المال ، بخلاف المسألة الأولى ، فإنه لما صدّقه في دعوى
الإثبات ، لم يقع ١٠٠٠ إقراره في ذلك بغيره ، لأن سميت ليس بأهل للملك .

قوله : (فلا يصدقان) ، أي . مدعي شراء المودع المصدق (عليه) ، أي :
على المودع .

قوله : (فإن وكل وكيلًا بقض مال ، فادعى المرم أن صاحب المال قد
ستوفاه ، فإنه يدفع المال) ، وهذه من مسائل «الجامع الصغير» في البيوع

وصورتها فيه : «محمد بن يعقوب عن أبي حنيفة عليه السلام : في الرجل يكون له
عمر لرجل المال ، فوكل وكيلًا بذلك المال ، وأهم ٣١٧ الوكيل البيعة عليه ،
وقال الذي عنه لمال قد استوفاه صاحبه ١٠٠٠ د . فإنه يقال له . دفع المال ، من
الوكيل ، ثم أتبع زبده المال فاستخلفه » (إلى هنا لفظ محمد في أصل الجامع
الصغير) ، وذلك لأن الوكيل أثبت حق لنفسه ، والغريم بدعوى الإبقاء يريد إبطال

فإن وبتعرب المال فيستحقه رغبة لحامه ، ولا يستحق الوكيل ؛ لأنه ثابت

قال وإن وكنت عيب في جارية ، ودعى البائع رصا المشتري ؛ لم يرد عنه

باب الممانعة

حق الوكيل ، فلا يصدق على ذلك إلا بحجة ، ولم تؤخذ ، وقد أمكن الجمع بين
المشتري حق الوكيل ، وحق العريم ، يؤمر بالأداء بلا تأخير ، إلى تخليف رب
الدين ، لعيبه لحق في الحال ، ثم يتبع العريم رب الدين فيستحقه ، فإن حلف
مضى لأداء ، وإن مكل ، يتبع انقاصه ، فيسترد ما قبضه ، فإن طلب العريم يمين
الوكيل بأن المؤكل لم يستوف ، لا يستحق

قال القدوري في كتاب «التفريب» «لو قال زور أحلفه على عنقه ، وإن أرى
أن يخيف خراج من الوكالة» .

ولما أن الوكيل قام مقام المؤكل في الحصونة ، ومن دم مدم غيره لا
يُستخلف فيما يدعى قبله من الإشتياء كنوصية ، ولأن العريم يدعى [١٢١] ٥٥٨
الإبقاء على المؤكل ، واليمين عليه ، فلم تصح اليمين به .

وجه قول زور ، أن ليه لما حار أن تُسمع على الوكيل بما فيه من سقاط
حقه في الحصونة ؛ جاز أن يستخلف ليكمل ، فيثبت هذا معنى ، وكما لو زور
سقطت حصونته .

قوله (وبتبع رب المال) ، أي ، يتبع المدينون رب الدين

قوله (لحامه) ، أي ، لحام العريم ، وهو المدينون .

قوله (ولا يستحق الوكيل) ، لأنه ثابت ؛ لأن اليمين لا تخبر في الأيمان

قوله (وإن وكنت عيب في جارية) فادعى البائع رصا المشتري ؛ لم يرد عنه

حتى يخلف المشتري بحلاب مسألة الدين؛

حتى يخلف المشتري)، وهذه من مسائل السوع في «الجامع الصغير»

وصورتها فيه: «محمد عن يعقوب عن أبي حنيفة رضي الله عنه ١٠٥١٠ | ١٠٥١١ | وفي
المشتري حارية، قطع بعيب، فوكل وكيلًا فعاد، وقد باع، قد رخصي المشتري
قال: هذا لا أرده حتى يخضر المشتري فيخلف». ١٠٥١٢ | ١٠٥١٣ | وإن ما لفظ «أصل الجامع
الصغير»

والفرق بين هذه المسألة وبين المسألة الأولى - حيث يُدفع المال إلى الوكيل
بلا تأخير، إلى حضور رب الدين وخيفه ١٠٥١٤ | ١٠٥١٥ | وفي هذه المسألة لا يرّد المبيع
على الناع، بل يؤخر الأمر إلى أن يخضر المشتري، فيخلف أنه ما رخصي بالبيع -
أن التدارك في مسألة الدين ممكن إذا ظهر خطأ القاصي وصدق الغريم، بأن يتكفل
رب الدين عن التمسك باسترداد ما قص القاص منه

وفي مسألة الرد بالعيب إذا رُدّ بالعيب لا يمكن التدارك بعد ذلك إذا ظهر
خطأ القاصي وصدق الناع؛ لأن قضاء القاصي في الشوخر بالشهادة الباطلة ينقذ
ظاهرًا وباطنًا عند أبي حنيفة، فكان القضاء بالصح باطلاً لا رماً، فإذا سقط البيع
ظاهرًا وباطنًا لا يمكن إعادته بعد ذلك، فلا أخ هذا يؤخر الرد إلى أن يخضر
المشتري فيخلف.

حتى قالوا في «شروح الجامع الصغير»: «لما كان قضاء القاصي بالشهادة
الباطلة لا ينقذ عند محمد باطلاً، يرّد على الناع بالعيب بلا تأخير، كما في مسألة
الدين، فكانت المسألة سواء ١٠٥١٦ | ١٠٥١٧ |؛ لإمكان التدارك فيهما».

وأما عند أبي يوسف: لو كان المشتري حاصراً، فأراد أن يرّد بالعيب؛

لأن الدار كمنحرف فماتك باسمه داد، فبعضه انه من إذا مهر الحضانة مدحوله،
وفي الثانية عثر فمكوي لأن استصاء بالصبح ماص على الصخرة وإن كان احتلاً

﴿فائدة الباعث﴾

يشتغل المشتري بالله ما رضى بهذا بعث نظراً للبايع، مما انه ادعى للبايع رضى،
أو لم يدع^(١)

وإذا كان المشتري عائلاً اعجز النفع عن استحلافه؛ لا ترد حين يخضر
المشتري، ويخلف طرّاً للبايع أيضاً، وصيانة بمصدا عن التخلل إذا ظهر خطأ
انقاضي [٣٠٨، ٢] بكون المشتري عن الحلف، وهذا هو الأصح من قول أبي
يوسف.

وهو المراد من قول^(٢) صاحب الهداية: (وقبل الأصح جند أبي يوسف:
أن يؤخر في المضئير)، أي: في مسألة الدش، ومسألة اشتراء نظراً للغريم والبايع
وقبل بحتمل أن يرد المبيع بالعيب عند أبي يوسف بلا تأخير كما قال
محمد؛ لإمكان التدارك.

قوله: (تمكن فمالك)، أي: في مسألة الدش.

قوله: (عند نكوله)، أي: نكول رت الدش عن اسمين على أنه لم يستوف
[٥٣/٦] الدش.

قوله [١٠، ١٢] قوله: (وفي الثانية)، أي في المسألة الثانية، وهي مسألة الرد
بالعيب.

قوله: (لأن القضاء بالصبح ماص على الصخرة وإن ظهر الحضانة)؛ لأن قضاء
القاضي في العقود والصوح بالشهادة الباطنة ينفذ صاهراً وباطناً عند أبي حنيفة.

(١) يظهر الهدائع الصنائع [٢٦/٦]

(٢) وقع بالأصل المودة، ولعبت من مره [٢١] وفتح، وفتح [١٠] راض.

عند أبي خيفة كما هو مدعاه ، ولا يستخلف المشتري عنه بعد ذلك ، لأنه لا
يمد ، فاما بعدهم فقولوا بحث أن يتحد الحواث على هذا في الفضلين ولا
يؤخر ، لأن اشتراك ممكن عندهما لظلال الفاء . وميل الأصح عند أبي
يوسف رحمته أن يؤخر في الفضلين ، لأنه يفسر النظر حتى يحذف المشتري
توكن حاصراً من غير دعوى النافع فينتظر ينتظر

قال ومن دفع إلى رجل عشرة دراهم يشتها على أهله ، فأنفق
عليهم عشرة من عنده ، فبالعشرة بالعشرة ، لأن الوكيل بالإتفاق وكيل بالشراء

باب بولانه و محصومه والمعنى ٢٥

والمراد من نقاده طاهراً : أن يثبت فيما يسا .

ومن نقاده باطلاً أن يثبت فيما بينه وبين الله تعالى ، وقد مر بيان ذلك قبل
باب التحكيم من كتاب أدب القاضي .

قوله : (لأنه يفسر النظر حتى يستخلف المشتري) ، أي لأن أبا يوسف يفسر
النظر لئلا

يعني أنه يستخلف لمشتري نظراً للنافع ، ادعى النافع رصا المشتري أم لا ،
فإذا كان المشتري عات ، ينتظر هو إلى أن يختصر فيخلف للنظر للنافع أيضاً ، فعلى
هذا ينتظر عنه في الدفن أيضاً نظراً للمريم ، وهذا معنى قوله (فيستظر للنظر)
وقوله (حتى يستخلف) بارفع ، لأن «حتى» للحال

قوله : (قال ومن دفع إلى رجل عشرة دراهم يشتها على أهله . فأنفق عنهم
عشرة من عنده ، فبالعشرة بالعشرة) ١٠٠ ، ١٠١ ، أي قال في «الحامع الصغير»^(١) .
ومعنى قوله . (فالعشرة بالعشرة) ، أي تكون لعشرة لتي حنسها عنه له

(١) ينظر «الحامع الصغير» مع شرحه «الجامع الكبير» [ص ٤٠٧]

بُرِّجِعَ بِهِ عَلَى الْمُوَكَّلِ ، وَإِذَا طَفَّرَ بِحَسْرِ حَقِّهِ مِنْ مَالِ الْأَمْرِكَانِ لَهُ أَنْ يَأْخُذَ ، وَإِذَا كَانَ لِلْمُوَكَّلِ حَقُّ الرُّخُوعِ ، وَحَقُّ الْأَخْذِ إِذَا (١١٠١) طَفَّرَ بِحَسْرِ حَقِّهِ ، وَقَدْ طَفَّرَ بِدَيْتٍ ، كَانَتْ تِلْكَ الْعَشْرَةُ الْمَحْصُوفَةُ عِنْدَهُ لَهُ بِالْعَشْرَةِ الَّتِي أَبْطَقَهَا

وَلَأَنَّ الْمُوَكَّلَ فَضَى دَيْتًا كَانَ مُطَالًا بِهِ ، لِأَنَّهُ رُبَّمَا يُحْصِمُ فِي وَفْتٍ لَا تَكُونُ لِدْرَاهِمٍ بِخَصْرَتِهِ ، فَيَحْتَاجُ إِلَى أَنْ يَذْفَعَ مِنْ مَالِ بَيْتِهِ ، فَكَانَ مِنْ طَرِيقِ (١١٠٢) دَلَالَةٍ أَنَّ الْمُوَكَّلَ أَمَرَهُ بِأَنْ يُنْفِقَ مِنْ مَالِ بَيْتِهِ ، إِذَا كَانَ كَذَلِكَ كَانَ لَهُ حَقُّ الرُّخُوعِ عَلَى الْمُوَكَّلِ ، وَنَمَّ بِكُنْ مُتَطَوِّعًا فِيمَا فَعَلَ ، كَالْوَصِيِّ إِذَا فَضَى دَيْتَ الْمَيِّتِ مِنْ مَالِ بَيْتِهِ ، أَوْ الْوَارِثِ فَضَى دَيْتَ الْمَيِّتِ بِعَبْرِ إِدْبِ الْوَرِثَةِ مِنْ مَالِ بَيْتِهِ ، لَا يَكُونُ مُتَطَوِّعًا ، فَكَذَلِكَ هُنَا (١).

قَالُوا فِي «شُرُوحِ الْجَامِعِ الصَّغِيرِ» مِنَ الْمَشَائِخِ مَنْ قَالَ مَسْأَلَةَ كِتَابِ الْوَكَّالَةِ فِي قَضَاءِ الدَّيْنِ ، وَلَيْسَ فِي قَضَاءِ الدَّيْنِ مَعْنَى الشِّرَاءِ ، فَوُرِدَ فِي الْقِيَاسِ وَالِاسْتِحْسَانِ اللَّذَانِ ذَكَرَهُمَا مُحَمَّدٌ فِي «كِتَابِ الْوَكَّالَةِ».

أَمَّا الْإِنْفَاقُ شِرَاءً فَلَمْ يَخْتَلَفْ فِيهِ وَحْهَ (٢) الْقِيَاسِ وَالِاسْتِحْسَانِ ، بَلْ صَحَّ ذَلِكَ قِيَاسًا وَاسْتِحْسَانًا ، حَتَّى رَخَعَ الْمُوَكَّلُ عَلَى الْمُوَكَّلِ بِمَا أَتَقَى قِيَاسًا وَاسْتِحْسَانًا.

وَهَذَا مَعْنَى قَوْلِ صَاحِبِ «الْهِدَايَةِ» : (وَقِيلَ : الْقِيَاسُ وَالِاسْتِحْسَانُ فِي قَضَاءِ الدَّيْنِ ، لِأَنَّهُ لَيْسَ بِشِرَاءٍ ، فَأَمَّا الْإِنْفَاقُ بِتَقْصِيرِ الشِّرَاءِ فَلَا يَدْخُلُ فِيهِ) ، أَيْ لَا يَدْخُلُ الْقِيَاسُ وَالِاسْتِحْسَانُ فِي الشِّرَاءِ ، نَلْ يَكُونُ حُكْمُهُمَا وَاحِدًا ، وَلَا يَكُونُ الْمُوَكَّلُ مُتَبَرِّعًا فِي الْإِنْفَاقِ مِنْ مَالِ بَيْتِهِ.

(١) ذَكَرَ الْعَلَمَةُ أَبُو الْبَلْتِ فِي مَسْأَلَةِ الْوَصِيَّةِ وَالْوَارِثِ فِي «شُرُوحِ الْجَامِعِ الصَّغِيرِ» أَنَّ ذَلِكَ كَمَا هُوَ فِي حَاشِيَةِ ١٠٤

(٢) رَفَعَ بِالْأَمْرِ «وَحْهَ» وَالْمَثْبُوتُ مِنْ «وَأَمَّ» ، «وَأَمَّ» ، «وَأَمَّ» ، «وَأَمَّ» ، «وَأَمَّ»

والْحُكْمُ فِيهِ مَا ذَكَرْنَاهُ وَفَدَّ قَرِيبَاهُ فَهَذَا كَذِبٌ

وَقِيلَ: هَذَا اسْتِحْسَانٌ وَفِي الْقِيَاسِ لَيْسَ لَهُ ذَلِكَ، وَيَصِيرُ مُتَرَعًا وَقِيلَ
الْقِيَاسُ وَالِاسْتِحْسَانُ فِي قَضَاءِ لَيْثٍ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ بِشَرَاءٍ، فَتَأْتِي الْإِنْعَادُ يَنْقُضُ
لِشْرَاءَ بِلَا تَذْهِلَةٍ.

﴿عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَرْيَمَ﴾

قَوْلُهُ: (وَالْحُكْمُ فِيهِ مَا ذَكَرْنَاهُ) (١٢٠٧)، أَيُّ: الْحُكْمُ فِي لَوْكُلٍ بِالشَّرَاءِ
أَنْ يَرْجَعَ عَلَى الْمُوَكَّلِ مَا أَدَّى

قَوْلُهُ: (وَبَدَّ قَرِيبَهُ)، أَيُّ فِي بَابِ لَوْكَالِهِ بِالتَّبَعِ وَاشْتِرَاءِ عَمْدٍ قَوِيهِ (وَأِذَا
دَفَعَ الْوَكِيلُ بِالشَّرَاءِ مِنْ مَالِهِ، رَقَصَ الْمُبِيعُ، فَلَهُ أَنْ يَرْجَعَ بِهِ عَلَى الْمُوَكَّلِ؛ لِأَنَّهُ
اُعْتَدَتْ بَيْنَهُمَا مُبَادَلَةٌ حَكِيمَةٌ)

قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ علاءُ الدِّينِ الْأَنْبِجَانِيُّ رحمته الله فِي «شَرْحِ الْكَافِي» لِلْحَاكِمِ
الشَّهِيدِ: «وَإِذَا دَفَعَ الرَّجُلُ إِلَى الرَّجُلِ أَلْفَ دِرْهَمٍ، فَقَالَ: ادْفَعْهَا إِلَيَّ فَلَا بِنَقْضٍ
عَنِّي، فَدَفَعَ الْوَكِيلُ غَيْرَهَا (١٠٠٠ دِرْهَمًا)، وَاحْتَسَبَهَا عِنْدَهُ؛ كَانَ لِقِيَاسٍ أَنْ يَدْفَعَ الْأَلْفَ
الَّتِي احْتَسَبَ إِلَى الْمُوَكَّلِ، وَيَكُونُ مُتَطَوِّعًا فِيمَا دَفَعَ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَأْمُرْ بِالْدَفْعِ مِنْ مَالِ
نَفْسِهِ، فَيَكُونُ مُتَطَوِّعًا، وَقَدْ بَطُلَتْ جِهَةٌ قَضَاءِ الدَّيْنِ؛ فَيَرْجِعُ الرَّدُّ إِلَى الْمَالِكِ

وَلَكِنِّي اسْتَحْسِنُ أَنْ أُحِيرَهُ، لِأَنَّ الْعَامُوزَ بِقَضَاءِ الدَّيْنِ عَامُوزٌ بِشُرَاءِ مَا فِي دِفْعِهِ
الْأَمْرُ بِالدَّيْنِ وَلَوْ كُنْ بِالشَّرَاءِ إِذَا اشْتَرَى وَتَنَدَّ لَقَمَرٌ مِنْ عَمْدٍ نَفْسِهِ؛ سَلِمَ
اِمْتِنَانًا لَهُ»

وَاللَّهُ أَعْلَمُ [بِالصَّوَابِ] (١)

﴿عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَرْيَمَ﴾

(١) مَا فِي الْمَقْصُودِ مِنْ رِبَاذَاتِ: «وَأَمَّا»، «وَأَتَمَّ»، «وَأَعْلَمَ»، «وَأَعْلَمَ».

بَابُ عَزْلِ الْوَكِيلِ

قال وللموكل أن يعزل الوكيل عن الوكالة، لأن الوكالة حقه فيه أن

بَابُ عَزْلِ الْوَكِيلِ

آخر العزل عن الوكالة لما آتاه من نصي سنق ثوتها، فتأصت ذكره آتياً.
[١٦٠] قوله. (قال وللموكل أن يعزل الوكيل عن الوكالة)، أي قد
يتدور في «مختصر».

وذلك لأن الوكالة حق الموكل، وله أن يعزل حقه في شيء، إلا إذا كانت الوكالة
مطلب الحظ، فيحسب ليس له أن يعزله بلا رضاء الحظ، مثلاً يلزم بطلان حق الغير
قال شيخ الإسلام علي بن محمد علاء الدين الأنسجاني في «شرح الكافي»
لتحاكم الشاهد «وإذا وكله بالخطومة، وله أن يعزله متى شاء، لأن الوكيل
نسبة، فإذا عزله، فقد تبين أنه استعصى عنه، فذلك دلت على أنه حصل واحد،
وهو أن يكون الحظ قد أحله حتى جعل له وكيلاً في الخطومة، فلا يكون له أن
تخرجه منها إلا بمختصر من الحظ في قول أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد
وصورته أن يقول له يبي أضاف أن تعزل، موكل وكيلاً بن عنت أحسنه
فخصي بي عليه، فقد تعلق بها حق العتات [١٠١]، فلا تفكر إعتاد، لا يعلمه
إلى هذا لفظ شيخ الإسلام

وقال الإمام محمد بن أحمد الأنسجاني في «شرح لفظه» [١٠١]، وهو

يُغْلَبُ، إِلَّا دَا تَعْلَقُ بِهِ حَقُّ الْغَيْرِ بَأْنْ كَانَ وَكَيْلًا بِالْحُضُومَةِ مَطْلَبٌ مِنْ جِهَةِ
الْمَطْلَبِ لَيْدِيهِ مِنْ إِنْطَادِ حَقِّ الْغَيْرِ، وَصَارَ كَالْوَكَاةِ الَّتِي تَصْنَعُهَا عَقْدُ الرَّهْنِ
قَالَ فَإِنْ لَمْ يَنْتَعِ الْعَزْلُ، فَهُوَ عَلَى وَكَاةٍ وَتَنْصَرِفُهُ جَائِزٌ حَتَّى يَعْلَمَ؛ لِأَنَّ
فِي الْعَزْلِ إِضْرَارًا بِهِ مِنْ حَيْثُ يُنْقَضُ وَلَا يَنْتَعِ أَوْ مِنْ حَيْثُ رُجُوعُ الْمُحْتَرَقِ إِلَيْهِ

عَنْهُ لَمَّا كَانَ

أَنْ يَغْرُلَ وَكَيْلَهُ مَتَى شَاءَ، وَيَكُونُ بَعْدَ إِتَاءِ حَارِجًا عَنْ وَكَاةٍ، وَهَذَا إِذَا لَمْ يَنْتَعِ
بِوَكَاةٍ حَقِّ الْغَيْرِ ١٢١ ١٢٢ د، هَذَا إِذَا تَعْلَقَ بِوَكَاةٍ حَقِّ الْغَيْرِ؛ فَلَا يَحْدُثُ الْمُوَكَّلُ
غَزْلَهُ بِغَيْرِ رِصٍّ مَسْ لَهَ الْحَقِّ، كَمَا نَوْ رَهْنٌ مَالَهُ عِنْدَ رَجُلٍ يَدِينُ لَهُ عَلَيْهِ، أَوْ وَضَعَهُ
عِنْدَ رَجُلٍ عَذْبٍ، وَحَقَّلَ لِمُرْتَهَنٍ أَوْ الْعَدْلَ مُسْتَطًا عَلَى تَتِيْعِهِ عِنْدَ مَحَلِّ الْأَجَلِ، ثُمَّ
عَرَلَ أَرَاهِمَ الْمُسْلَطَ عَلَى الْبَيْعِ، فَإِنَّهُ لَا يَصْخُ عَزْلُ الْمُدَّعِي.

وَكَذَلِكَ نَوْ وَكَّلَ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ وَكَيْلًا بِالْحُضُومَةِ مَعَ الْمُدَّعِي بِالْمَطْلَبِ الْمُدَّعِي،
ثُمَّ عَرَلَ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ بِغَيْرِ حَضْرَةِ الْمُدَّعِي؛ فَلَا يَغْرُلُ؛ لِأَنَّهُ تَعْلَقَ بِهَذِهِ الْوَكَاةِ حُلُّ
الْغَيْرِ ١٢٣.

وَقَوْلُهُ: (بَطْنٌ مِنْ جِهَةِ الطَّالِبِ)، أَيُّ: بِالْمَطْلَبِ مِنْ جِهَةِ الْمُدَّعِي.

قَوْلُهُ: (قَالَ: فَإِنْ لَمْ يَنْتَعِ الْعَزْلُ، فَهُوَ عَلَى وَكَاةٍ وَتَنْصَرِفُهُ جَائِزٌ
حَتَّى يَعْلَمَ). أَيُّ: قَالَ الْقُدُّورِيُّ فِي «مَخْتَصَرِهِ» (١)

وَعِنْدَ الشَّامِيِّ يَنْتَعِلُ لَوَكِيلُ قَتْلِ بُلُوعِ الْحَمْرِ إِلَيْهِ فِي أَقْبَسِ الْقَوْلَيْنِ، كَمَا
يَغْرُلُ بِبَيْعِ الْمُوَكَّلِ وَغَنَابَةِ، وَيَنْتَعِلُ بِغَزْهِ نَفْسِهِ. كَذَا فِي «وَجْهِهِ» (٢)

(١) فِي «ع» وَغَزْلُ الْوَكِيلِ

(٢) بَطْنٌ أَوْ شَرْحُ مَخْتَصَرِ الطَّحَاوِيِّ لِلْأَنْبَخَارِيِّ [ص ٢٦١].

(٣) بَطْنٌ أَوْ مَخْتَصَرُ الْقُدُّورِيِّ [ص ١١٦]

(٤) بَطْنٌ «الْوَجْهِ» مَعَ تَعْرِيفِ شَرْحِ الْوَجْهِ لِلْعَرَلِيِّ [ص ٢٥٣]

يَتَقَدُّ مِنْ مَالِ الْمُؤَكَّلِ وَيُسَلِّمُ الصَّعْبُ بَضْعَةً يَتَصَرَّرُ بِهِ ، وَسَوَى الْوَكِيلِ بِاللِّكَاخِ
عِزَّةً لِمَوْخِهُ الْأَوَّلِ ، وَقَدْ ذَكَرْنَا اشْتِرَاطَ الْعِدَّةِ أَوْ الْعِدَّةَ فِي الشَّخْرِ فَلَا يُعِيدُهُ .

→ حماية البيئة ←

وَحَقُّ قَوْلِهِ أَنَّهُ بِنَصْرَتِهِ فِي حَالِصِ حَقِّهِ ، فَلَا يُغْتَرُّ عَنْهُمُ الْوَكِيلُ ، كَمَا فِي لَعْنَةِ
الْبُغْهَمِيِّ

ولما أنه نفى بعد الأمر، فبسط فيه العلم كنهى صاحب الشريعة، لئلا يلزم
التعريف.

والعقبة فيه: أنه يلزم الوكيل الضرر في عزله بلا علمه، لأنه ربما يتصرف بعد ذلك بيعاً وشراءً، فتصرف حقوق العقبة إليه (١، ٢، ٣، ٤) من نقد اشترى من مالي المؤجل إذا كان وكيلًا بشراء، ومن تسليم المبيع إذا كان وكيلًا بالبيع، ثم إذا نفذ أو سلم، يضمن ما تصرف؛ لأنه فعله بعد القزل، وهذا ضرر لا محالة.

فَقُلْنَا لَا يَصُحُّ الْقَوْلُ قُلْ بُلُوعَ الْحَرِّ دَفْعًا لِلصَّوْرِ ، بِجَلَابِ الْعَزْلِ الْحَكْمِيِّ ،
وَلَهُ كَمِمْ شَيْءٌ يَثْبُتُ صِفًا ، وَلَا يَثْبُتُ فَضْدًا ، كَتَغْيِيهِ أَحَدِ أَعْدَادِ الْكَفَّارَةِ ، فَإِنَّهُ
لَا يَتَغَيَّرُ فَضْدًا ، وَيَتَغَيَّرُ فِي هَيْئَتِهِ الْمِيَّاسَةِ .

قوله: (فبضمة)، أي يضمن الوكيل ما تقدم من الثمن، وما سلك من المبيع إذا صَحَّ عزله.

قوله (وبنوي الوكيل بالسكاج وغيره للوجه الأول)، يعني أن الغزل لا يصح قبل علم الوكيل أصلاً، والوكيل بالسكاج وغيره سواء؛ نظرًا إلى الوجه الأول، وهو الإصرار بأنوكيل من حيث إبطال ولاية الوكيل، وكذا غزل الوكيل بالطلاق لا يصح من غير علمه ذكره في باب المشيئة من طلاق. «مختصر الكافي»^(١).

قوله (وقد ذكرنا اشتراط العذة أو العذالة في المخير)، أشار به إلى ما ذكره

(١) ينظر: «الكافر» للحاكم الشهيد [٧٥/ق].

﴿ عِلَّةُ ٱلْعَدَلِ ﴾

فِي فَصْلِ الْقَضَاءِ بِالمَوَارِيثِ مِنْ كِتَابِ «أَدَبِ الْقَاضِي» يَقُولُهُ: (وَلَا يَكُونُ الشَّهِي عَنْ
الْوَكَّالَةِ حَتَّى يَشْهَدَ عِنْدَهُ شَاهِدَانِ، أَوْ رَجُلٌ عَدْلٌ، وَهَذَا عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ رَحِمَهُ ٱللَّهُ)^(١)

اعْلَمْ: أَنَّ الْوَكَّالَةَ تَكُونُ بِخَيْرِ الرَّاحِدِ، حُرًّا كَانَ أَوْ عَبْدًا، عَدْلًا كَانَ [١٢: ١٠٦]
أَوْ فَاسِقًا، رَجُلًا كَانَ أَوْ امْرَأَةً، صَبِيًّا كَانَ أَوْ بَالِغًا، وَكَذَلِكَ الْعَرُوفُ عِنْدَهُمْ.

وَعِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ لَا يَتَّبِعُ الْعَرُوفُ إِلَّا بِخَيْرِ الرَّاحِدِ الْعَدْلِ، أَوْ بِخَيْرِ ٱلْإِثْبَتِ إِذَا
لَمْ يَكُنَا عَدْلَيْنِ، وَعَنِ هَذِهِ ٱلْحَلَالَةِ: إِبْتِغَاءُ الْعَدْلِ الْحَاضِرِ بَعْدَ ٱلْإِحْزَارِ بِٱلْحَدِيثِ،
وَصَبْرُ رَأْيِهِ مُحْتَرَمًا لِلْقَضَاءِ، وَسُكُوتُ الشَّفِيعِ وَالْكُفْرِ، وَقَدْ رَوَّحَهَا الرَّبُّ، وَمَنْ سَلِمَ
فِي دَارِ ٱلْحَرْبِ فَأُخِيرَ بِالشَّرَائِعِ، وَخَيَّرَ الْعَدْلُ [١٠٥: ١] ٱلْمَأْدُوبَ، وَقَدْ نَرَى حَمِيصُ
ذَلِكَ فِي فَصْلِ لِقَضَاءِ بِالمَوَارِيثِ.

لَهُمَا: أَنَّهُ مِنْ بَابِ الْمُعَامَلَاتِ، فَيَسْتَوِي فِيهِ بِرَّ حَدِّ [٣١٩: ٢] عَدْلًا كَانَ أَوْ
فَاسِقًا، كَمَا فِي حَاشِي ٱلْإِذْنَ^(٢).

وَأَبَى حَنِيفَةَ رَحِمَهُ ٱللَّهُ أَنَّ ٱلْإِحْزَارَ بِالْعَرُوفِ وَٱلْحَجَرَ يُشْبِهُ ٱلْإِحْزَارَ بِالْوَكَّالَةِ مِنْ حَيْثُ
إِنَّهُ تَصَرَّفَ فِي بَلَدٍ نَفْسِهِ، وَلِهَذَا لَمْ يُشْطَرَطْ لِمَعْنَى ٱلشَّهَادَةِ وَمَحَلُّ ٱلْقَضَاءِ، وَبِهِ
مَعْنَى ٱلْإِثْرَامِ أَيْضًا، لِأَنَّهُ يُلْزَمُهُ ٱلْامْتِنَاعُ مِنَ ٱلتَّصَرُّفِ، شَاءَ أَوْ أَمْنَى، فَأَشْنَى ٱلشَّهَادَةِ،
فَبَوَّكَ فِيهِ مَعْنَى ٱلْإِثْرَامِ مِنْ كُلِّ وَجْهٍ، لِرُوعِي فِيهِ شَرَائِطُ ٱلشَّهَادَةِ جَمِيعًا، فَسَئِ
كَانَ فِيهِ مَعْنَى ٱلْإِثْرَامِ مِنْ وَجْهٍ دُونَ وَجْهِ، رُوعِي فِيهِ أَحَدُ شَطْرَيْ ٱلشَّهَادَةِ ٱلْعَدَاةُ أَوْ
ٱلْعَدَاةُ

(١) يَنْظُرُ ٱلْمُصَرِّفُ [١٣: ١٩]، ١. مَجْمَعُ الرِّهَانِيِّ [٣٥١: ٩]، ٢. ٱلْأَحْبَارُ [١٦٣: ٢] ١. ٱلْبَدَلُ
[٣٠٧: ٩]، ٢. ٱلْجَوْهَرَةُ ٱلْبَرَّةُ [٣٠٥: ١]

(٢) يَنْظُرُ ٱلْمُحَصِّرُ ٱلْمُطَهَّرِيُّ [ص ٩: ١]، ١. ٱلْمُسَوِّدُ [١٦: ١٩]، ٢. مَجْمَعُ ٱلْعُقَدِ [٢٣٠: ٣]
١. ٱلْمَدَانِعُ ٱلْمَصْنُوعَةُ [١٣: ٥]، ٢. ٱلْمَسِيرُ ٱلْحَمَائِيُّ [٢٨٧: ٤]، ٣. ٱلْمَقْدُورُ ٱلْمُسْتَدْرَكُ [٥٨٤: ٣]

وتتطلب الوكالة بموت الموكل. وخثوبه خثوباً مطلقاً، ولحقه بدار
الحزب مرتداً،

﴿عند الضرر﴾

و شوكيل ليس فيه إلزام من وخي، لأنه على حيرة إن شاء تصرف، وإن شاء
أبى، فلم يراع فيه شيء من شرائط الشهادة، وكذلك الرسول لم يشترط فيه شيء
من شرائط (١١٦/١٧) الشهادة، لأن الرسول قائم مقام المرسِل، فصار كذا المرسِل
شأنه بالقرن، فلم يغير صفة الرسول، وبقي السبب مَرَّ في فضل المصاهير
بالموايريش.

وأورد القُدوري في كتاب «التقريب» سؤالاً وحواراً فقال:

«لا يقال: فلم جاز قول حري أنيس غير عدلين؟»

قلنا: لأن عدد المخبرين له تأثير؛ بدلالة أن خبرهم قد يُفصي إلى العلم مع
عدم العدالة.

قوله: (وتتطلب الوكالة بموت الموكل، وخثوبه خثوباً مطلقاً، ولحقه بدار
الحزب مرتداً)، هذا لفظ القُدوري في «مختصره»^(١)، وذلك لأن كل تصرف
يسر له دوام يُحصل لدوايه حكم الابتداء، لأنه يسيل من الفسخ والقصر في كل
ساعة، فإذا امتنع عن الفسخ صدر كأنه إنشاء العقد، ثم لما كان لدوام حكم
الابتداء، وقيام الأمر شرط حالة الابتداء، فيكون شرطاً حالة النقاء أيضاً، وقد
بطل الأمر بعارض الموت، والخثوب المطلق، واللحاق بدار الحرب، فيتطلب
التوكيل، لأنه لا يكون بدوي الأمر.

قال في «التتمة» و«الفتاوى الصغرى»^(٢) «وهذا كله في موضع يُمْلِكُ
الموكل غيره، أما في موضع لا يُمْلِكُ غيره، كالقرن في باب الرهن، والأمر

(١) حقه «مختصر القُدوري» [ص ١١٦]

(٢) بطل «الفتاوى الصغرى» للمصدر الشهد [و ١٧٩]

في غاية البيان

١٢٠٠ باليد للمرأة؛ فإنه لا ينعزل الوكيل بموت الموكِّل وجُوبه، والوكيل بالخصومة بالتمسك الخصم بغير موت الموكِّل وجُوبه، ولو كس بالطلاق بغير بحرب الموكِّل مستحسناً، ولا يعزل فإت.

وقال شيخ الإسلام علاء الدين أبو الحسن علي بن محمد الأسدي في أوائل كتاب الوكالة من «شرح الكافي» «وإذا وُكِّل الرجل وكيلاً في خصوصية، أو بيع، أو شراء شيء؛ كان له أن يخرجَه من الوكالة؛ لأنَّ الوكيل صَحَّ بحقِّ الموكِّل، فكان له إبطاله، فوَدَّ لَمْ يُخْرِجْهُ حَتَّى دَهَبَ عَقْلُ الموكِّل دَماناً دائماً؛ فقد حَرَّجَ الوكيل من الوكالة، لأنَّ بقاءه الشَّيْءَ يَسْتَدْعِي بقاء أَهْلِيَّةِ الموكِّل عنه، فقد بَطَلَتْ وهذا في شيء يقتل الغزل، فأما في شيء لا يُفَكِّكُه عِزُّه؛ فلا يَبْطُل، ومثل الأمر باليد وما أشبهه، لأنَّ هذا تصرُّف لازم لا يحتجُّ إلى التجديد، فلا يُشترط بقاء الأهلِيَّة، بخلاف التصرف الجائر؛ لأنَّه تلاشى في كل ساعة، فعُتِبَ بقاءه أهلاً.

(١٢) ١٢٠١ ولو كان ذهب عقله ساعة، أو من ساعة، ثم أفاق فالوكيل على وكيالته؛ لأنَّ هذا المعارض لا دوام له، فأشبه الثوم والإعلاء.

ثم اختلفوا فقال أبو يوسف لا ينعزل الوكيل حتى يُجَنَّ أكثرَ لُتَّةٍ؛ لأنَّ التَّجَنُّ بالمسب في حقِّ أكثرِ أحكامِ الشَّرع، وقال محمد حتى يُجَنَّ شهراً؛ لأنَّه يَسْقُطُ عنه الصَّوم، وقال آخرون، حتى يُجَنَّ سنةً كاملةً، حتى يَسْقُطَ حِمْلُهُ لَشكاليب والوظائف، وكلُّ ذلك تلاخُطٌ فيه مَساعٍ إلى ما هُفُطَ شيخ الإسلام الأسدي رحمه الله.

وقال الناطقي في «الأجاس» «وقال ابن سَماعة في «نواذره»: قال محمد في قوله الأوَّل حتى يُجَنَّ يوماً وليلة» ١٢٠٢ ثم يخرج الوكيل من الوكالة.

لَمْ رَخَعَ وَقَالَ: حَتَّى بُعِثَ مُهْرًا، ثُمَّ رَخَعَ وَقَالَ حَتَّى يُحْرَ سَنَةً^{١١}.

وقال في «الفتاوى الصغرى» في كتاب النكاح: «وتفسير الجواب المطلق عند
أبي يوسف، أكثر النسوة، وهي رواية عنه أكثر من يوم وليلة، حكى هذه الرواية عن
أبي يوسف أبو بكر الزاري، وحمل الشهر قول أبي خيفة»^(١٠).

وقال في «الواقعات الحُسابية» - في باب البيوع [١١٠١، ١١٠٢] الحائِرة بعلامة
 «لواو» - «والمختار ما قاله أبو حنيفة أنه مُقدَّر بالشهر؛ لأن ما دون الشهر في
 حُكم العاجل، فكان قصيراً، والشهر فصاعداً في حُكم الآجل، فكان طويلاً» -

وقال القدوري في كتاب «التقريب»: «قال في الأصل» (١): «إذا ذهب عقل
الموكل زماناً، أخرج الوكيل من الوكالة فيما له إحراجه منه، ولو ذهب عقله ساعة؛
دلوكل على وكالته، وأجمل هذا كالسوم، ولا أقيسه بالأول، وهما في القياس

(١) بئر «الأحباس» للباطني [٢٦٣ - ٢٦٤]

(٢) وحده المطلق شهرٌ عند أبي يوسف اعتباراً بما يسهل به الصوم، قال في «الشربلية» معرباً إلى «المضمرات» وبه يفي ومثله في النهشتي والبالامي، وحده قاصيحيان في «تجمل ما بقصي به في المجتهدين» قول أبي حنيفة، وأن عليه القوي، فيحفظ، كذا في «الدور» وقال محمد حنون: لأنه سقط به جميع العادات، وقال في «التصحيح» [ص/٢٧١] قال في «الاحتيار» وهو الصحيح بظن «المسوط» [١٢/١٩]، «المجيد البرهاني» [٣٥١/٩]، «الاحتيار» [١٦٣/٢]، «السنن للحكام» [١/٢٥٤]، «بين المحتاجين» [٢٨٧/١]، «سبحة» [٣٠٧/٩]، «تكملة فتح القدير» [٨/١٤٠]، «درر الحكام» [٢٩٤/٢]، «الفر المحار مع حاشية ابن عابدين» [٥٣٨/٥]، «نظام» [١٤٧/٢].

(٣) يُمَيِّزُ - «علامه الواو» ما رُمِيَ به خُصَامُ القُبُرِ المعروف - الصدر الشهيد في كتابه «الواقعات»
الفتاوى الكبرى إلى كتاب «الواقعات» الماطني هكذا نُصَّ عليه الصدرُ الشهيد في دِيحَةِ كتابه
بحر: «فتاوى الكبرى» «الواقعات» للصدر الشهيد [ق ٣/ب] مخطوط مكة مريض الله أفدي -
مركب (رقم المخطوط ١٠٨٦)، و«كنز بطون» لمعجمي حليمة [١٢٢٨/٢]

(١) مطر (الأصل: المعروف باسم مطر) (١١/٢١٠) طبعة وزارة الأوقاف المطبوعة

بسم الله الرحمن الرحيم

سورة ، ولا يستحب في الحنوط ساعة ، ذكره ^(١) في باب وكأله المكاتب ، وفي
وكأله في الصلوة ذكر الاستحسان في المنطوق ، وليس [١/١٠٦] بصحيح

وعن أبي يوسف أنه لا يعمل حتى يجزئ أكثر الشئ ، وروى عن محمد ، يوم
وليلة ، ثم رجع فقال شهر ، ثم رجع فقال سنة .

وذكر أبو الحسن ^(٢) في خذ الحنوط لمطيق عند أبي يوسف شهرًا قال
قال ^(٣) وروى من سماعة عن محمد أنه كان يقول بهذا ، ثم رجع فقال لا يكون
مطيقًا إلا حنولًا كاملاً .

وجه القياس ، في الحنوط السير ^(٤) لأن التكيف ينقطع فيه لعدم
العقل ، فصار كالصغير ، وبين كذلك الإغماء ونوم ، لأن لعن لا يروى بهما ،
وأما يحدث أمر يمنع من الاستدراش .

وأما الاستحسان : فروى عن محمد ، يوم وليلة ، لأنه ينقطع الصلوة ، وما دون
لا يؤثر ، فصار كالنوم ، ثم رجع فذكره شهر ، لأنه ينقطع الصلوة ونوم ، فيصير
كالصغير ، ثم رجع فاعتز السنة ، لأنه ينقطع الصيام ، والصلوة ، والركعة ، والحنج .
فصار كالنوم والصغير ، فيؤلى عليه .

وأما أبو يوسف فاعتز أكثر الحنول ، لأنه يخكم به بجميع الحكم ، والأمر
كالتابع ، ألا ترى أنه من دام به حنول ، فإنه قد يفيق في ليلة ليوم ، ويومين ، ولا
يغتذ بذلك ، وقد قال محمد فيمن أوصى ثم جئ بطلت وصيته ، لأن الحنول يفيق

(١) يعني محمد بن الحسن

(٢) أي الكرجي ، كذا جاء في حاشية دج ٤٠٠ ، ٢٠١

(٣) أي قال القنوري ، قد أبو الحسن

(٤) ومع بالأصل : بها ، وانسبت من : ادا ، ودا ، راجع ، وراج ، وراج

لأن التوكيل نصرت غير لازم، فيكون لدوامه حكم ابتدائه فلا نُد من قيام الأمر وقد مطلق بهذه الموارد، وشروط أن يكون الخئون قطعاً، لأن دليله سرية الإغماء، وخذ المطلق شهر عند أبي يوسف؛ اغتراباً بما ينقضي به الصوم وعنه أكثر من يوم وليلة؛ لأنه تنقضي به الصلوات الخمس صار كالميت وقيل مضمداً: حوّل كميل؛ لأنه ينقضي به جميع العبادات، فقدر به احتياطاً

مجموع الهمم

الأمر كما يبطل لو كالة، ومن كدلت الموت؛ لأنه لا يبطل الأمر؛ إى هنا لفظ القنطوري في كتاب «التقريب».

ولم يذكر الساطعي، والقنطوري، وشيخ الإسلام علاء الدين قول أبي حنيفة في الخئون المطلق كما نرى، ولكن ذكر في «الواقعات» و«الفتاوى الصغرى» أنه شهر عنده

وجمور مطلق - ١١٧ - ١١٨ - ١١٩ - ١٢٠ - ١٢١ - ١٢٢ - ١٢٣ - ١٢٤ - ١٢٥ - ١٢٦ - ١٢٧ - ١٢٨ - ١٢٩ - ١٣٠ - ١٣١ - ١٣٢ - ١٣٣ - ١٣٤ - ١٣٥ - ١٣٦ - ١٣٧ - ١٣٨ - ١٣٩ - ١٤٠ - ١٤١ - ١٤٢ - ١٤٣ - ١٤٤ - ١٤٥ - ١٤٦ - ١٤٧ - ١٤٨ - ١٤٩ - ١٥٠ - ١٥١ - ١٥٢ - ١٥٣ - ١٥٤ - ١٥٥ - ١٥٦ - ١٥٧ - ١٥٨ - ١٥٩ - ١٦٠ - ١٦١ - ١٦٢ - ١٦٣ - ١٦٤ - ١٦٥ - ١٦٦ - ١٦٧ - ١٦٨ - ١٦٩ - ١٧٠ - ١٧١ - ١٧٢ - ١٧٣ - ١٧٤ - ١٧٥ - ١٧٦ - ١٧٧ - ١٧٨ - ١٧٩ - ١٨٠ - ١٨١ - ١٨٢ - ١٨٣ - ١٨٤ - ١٨٥ - ١٨٦ - ١٨٧ - ١٨٨ - ١٨٩ - ١٩٠ - ١٩١ - ١٩٢ - ١٩٣ - ١٩٤ - ١٩٥ - ١٩٦ - ١٩٧ - ١٩٨ - ١٩٩ - ٢٠٠ - ٢٠١ - ٢٠٢ - ٢٠٣ - ٢٠٤ - ٢٠٥ - ٢٠٦ - ٢٠٧ - ٢٠٨ - ٢٠٩ - ٢١٠ - ٢١١ - ٢١٢ - ٢١٣ - ٢١٤ - ٢١٥ - ٢١٦ - ٢١٧ - ٢١٨ - ٢١٩ - ٢٢٠ - ٢٢١ - ٢٢٢ - ٢٢٣ - ٢٢٤ - ٢٢٥ - ٢٢٦ - ٢٢٧ - ٢٢٨ - ٢٢٩ - ٢٣٠ - ٢٣١ - ٢٣٢ - ٢٣٣ - ٢٣٤ - ٢٣٥ - ٢٣٦ - ٢٣٧ - ٢٣٨ - ٢٣٩ - ٢٤٠ - ٢٤١ - ٢٤٢ - ٢٤٣ - ٢٤٤ - ٢٤٥ - ٢٤٦ - ٢٤٧ - ٢٤٨ - ٢٤٩ - ٢٥٠ - ٢٥١ - ٢٥٢ - ٢٥٣ - ٢٥٤ - ٢٥٥ - ٢٥٦ - ٢٥٧ - ٢٥٨ - ٢٥٩ - ٢٦٠ - ٢٦١ - ٢٦٢ - ٢٦٣ - ٢٦٤ - ٢٦٥ - ٢٦٦ - ٢٦٧ - ٢٦٨ - ٢٦٩ - ٢٧٠ - ٢٧١ - ٢٧٢ - ٢٧٣ - ٢٧٤ - ٢٧٥ - ٢٧٦ - ٢٧٧ - ٢٧٨ - ٢٧٩ - ٢٨٠ - ٢٨١ - ٢٨٢ - ٢٨٣ - ٢٨٤ - ٢٨٥ - ٢٨٦ - ٢٨٧ - ٢٨٨ - ٢٨٩ - ٢٩٠ - ٢٩١ - ٢٩٢ - ٢٩٣ - ٢٩٤ - ٢٩٥ - ٢٩٦ - ٢٩٧ - ٢٩٨ - ٢٩٩ - ٣٠٠ - ٣٠١ - ٣٠٢ - ٣٠٣ - ٣٠٤ - ٣٠٥ - ٣٠٦ - ٣٠٧ - ٣٠٨ - ٣٠٩ - ٣١٠ - ٣١١ - ٣١٢ - ٣١٣ - ٣١٤ - ٣١٥ - ٣١٦ - ٣١٧ - ٣١٨ - ٣١٩ - ٣٢٠ - ٣٢١ - ٣٢٢ - ٣٢٣ - ٣٢٤ - ٣٢٥ - ٣٢٦ - ٣٢٧ - ٣٢٨ - ٣٢٩ - ٣٣٠ - ٣٣١ - ٣٣٢ - ٣٣٣ - ٣٣٤ - ٣٣٥ - ٣٣٦ - ٣٣٧ - ٣٣٨ - ٣٣٩ - ٣٤٠ - ٣٤١ - ٣٤٢ - ٣٤٣ - ٣٤٤ - ٣٤٥ - ٣٤٦ - ٣٤٧ - ٣٤٨ - ٣٤٩ - ٣٥٠ - ٣٥١ - ٣٥٢ - ٣٥٣ - ٣٥٤ - ٣٥٥ - ٣٥٦ - ٣٥٧ - ٣٥٨ - ٣٥٩ - ٣٦٠ - ٣٦١ - ٣٦٢ - ٣٦٣ - ٣٦٤ - ٣٦٥ - ٣٦٦ - ٣٦٧ - ٣٦٨ - ٣٦٩ - ٣٧٠ - ٣٧١ - ٣٧٢ - ٣٧٣ - ٣٧٤ - ٣٧٥ - ٣٧٦ - ٣٧٧ - ٣٧٨ - ٣٧٩ - ٣٨٠ - ٣٨١ - ٣٨٢ - ٣٨٣ - ٣٨٤ - ٣٨٥ - ٣٨٦ - ٣٨٧ - ٣٨٨ - ٣٨٩ - ٣٩٠ - ٣٩١ - ٣٩٢ - ٣٩٣ - ٣٩٤ - ٣٩٥ - ٣٩٦ - ٣٩٧ - ٣٩٨ - ٣٩٩ - ٤٠٠ - ٤٠١ - ٤٠٢ - ٤٠٣ - ٤٠٤ - ٤٠٥ - ٤٠٦ - ٤٠٧ - ٤٠٨ - ٤٠٩ - ٤١٠ - ٤١١ - ٤١٢ - ٤١٣ - ٤١٤ - ٤١٥ - ٤١٦ - ٤١٧ - ٤١٨ - ٤١٩ - ٤٢٠ - ٤٢١ - ٤٢٢ - ٤٢٣ - ٤٢٤ - ٤٢٥ - ٤٢٦ - ٤٢٧ - ٤٢٨ - ٤٢٩ - ٤٣٠ - ٤٣١ - ٤٣٢ - ٤٣٣ - ٤٣٤ - ٤٣٥ - ٤٣٦ - ٤٣٧ - ٤٣٨ - ٤٣٩ - ٤٤٠ - ٤٤١ - ٤٤٢ - ٤٤٣ - ٤٤٤ - ٤٤٥ - ٤٤٦ - ٤٤٧ - ٤٤٨ - ٤٤٩ - ٤٥٠ - ٤٥١ - ٤٥٢ - ٤٥٣ - ٤٥٤ - ٤٥٥ - ٤٥٦ - ٤٥٧ - ٤٥٨ - ٤٥٩ - ٤٦٠ - ٤٦١ - ٤٦٢ - ٤٦٣ - ٤٦٤ - ٤٦٥ - ٤٦٦ - ٤٦٧ - ٤٦٨ - ٤٦٩ - ٤٧٠ - ٤٧١ - ٤٧٢ - ٤٧٣ - ٤٧٤ - ٤٧٥ - ٤٧٦ - ٤٧٧ - ٤٧٨ - ٤٧٩ - ٤٨٠ - ٤٨١ - ٤٨٢ - ٤٨٣ - ٤٨٤ - ٤٨٥ - ٤٨٦ - ٤٨٧ - ٤٨٨ - ٤٨٩ - ٤٩٠ - ٤٩١ - ٤٩٢ - ٤٩٣ - ٤٩٤ - ٤٩٥ - ٤٩٦ - ٤٩٧ - ٤٩٨ - ٤٩٩ - ٥٠٠ - ٥٠١ - ٥٠٢ - ٥٠٣ - ٥٠٤ - ٥٠٥ - ٥٠٦ - ٥٠٧ - ٥٠٨ - ٥٠٩ - ٥١٠ - ٥١١ - ٥١٢ - ٥١٣ - ٥١٤ - ٥١٥ - ٥١٦ - ٥١٧ - ٥١٨ - ٥١٩ - ٥٢٠ - ٥٢١ - ٥٢٢ - ٥٢٣ - ٥٢٤ - ٥٢٥ - ٥٢٦ - ٥٢٧ - ٥٢٨ - ٥٢٩ - ٥٣٠ - ٥٣١ - ٥٣٢ - ٥٣٣ - ٥٣٤ - ٥٣٥ - ٥٣٦ - ٥٣٧ - ٥٣٨ - ٥٣٩ - ٥٤٠ - ٥٤١ - ٥٤٢ - ٥٤٣ - ٥٤٤ - ٥٤٥ - ٥٤٦ - ٥٤٧ - ٥٤٨ - ٥٤٩ - ٥٥٠ - ٥٥١ - ٥٥٢ - ٥٥٣ - ٥٥٤ - ٥٥٥ - ٥٥٦ - ٥٥٧ - ٥٥٨ - ٥٥٩ - ٥٦٠ - ٥٦١ - ٥٦٢ - ٥٦٣ - ٥٦٤ - ٥٦٥ - ٥٦٦ - ٥٦٧ - ٥٦٨ - ٥٦٩ - ٥٧٠ - ٥٧١ - ٥٧٢ - ٥٧٣ - ٥٧٤ - ٥٧٥ - ٥٧٦ - ٥٧٧ - ٥٧٨ - ٥٧٩ - ٥٨٠ - ٥٨١ - ٥٨٢ - ٥٨٣ - ٥٨٤ - ٥٨٥ - ٥٨٦ - ٥٨٧ - ٥٨٨ - ٥٨٩ - ٥٩٠ - ٥٩١ - ٥٩٢ - ٥٩٣ - ٥٩٤ - ٥٩٥ - ٥٩٦ - ٥٩٧ - ٥٩٨ - ٥٩٩ - ٦٠٠ - ٦٠١ - ٦٠٢ - ٦٠٣ - ٦٠٤ - ٦٠٥ - ٦٠٦ - ٦٠٧ - ٦٠٨ - ٦٠٩ - ٦١٠ - ٦١١ - ٦١٢ - ٦١٣ - ٦١٤ - ٦١٥ - ٦١٦ - ٦١٧ - ٦١٨ - ٦١٩ - ٦٢٠ - ٦٢١ - ٦٢٢ - ٦٢٣ - ٦٢٤ - ٦٢٥ - ٦٢٦ - ٦٢٧ - ٦٢٨ - ٦٢٩ - ٦٣٠ - ٦٣١ - ٦٣٢ - ٦٣٣ - ٦٣٤ - ٦٣٥ - ٦٣٦ - ٦٣٧ - ٦٣٨ - ٦٣٩ - ٦٤٠ - ٦٤١ - ٦٤٢ - ٦٤٣ - ٦٤٤ - ٦٤٥ - ٦٤٦ - ٦٤٧ - ٦٤٨ - ٦٤٩ - ٦٥٠ - ٦٥١ - ٦٥٢ - ٦٥٣ - ٦٥٤ - ٦٥٥ - ٦٥٦ - ٦٥٧ - ٦٥٨ - ٦٥٩ - ٦٦٠ - ٦٦١ - ٦٦٢ - ٦٦٣ - ٦٦٤ - ٦٦٥ - ٦٦٦ - ٦٦٧ - ٦٦٨ - ٦٦٩ - ٦٧٠ - ٦٧١ - ٦٧٢ - ٦٧٣ - ٦٧٤ - ٦٧٥ - ٦٧٦ - ٦٧٧ - ٦٧٨ - ٦٧٩ - ٦٨٠ - ٦٨١ - ٦٨٢ - ٦٨٣ - ٦٨٤ - ٦٨٥ - ٦٨٦ - ٦٨٧ - ٦٨٨ - ٦٨٩ - ٦٩٠ - ٦٩١ - ٦٩٢ - ٦٩٣ - ٦٩٤ - ٦٩٥ - ٦٩٦ - ٦٩٧ - ٦٩٨ - ٦٩٩ - ٧٠٠ - ٧٠١ - ٧٠٢ - ٧٠٣ - ٧٠٤ - ٧٠٥ - ٧٠٦ - ٧٠٧ - ٧٠٨ - ٧٠٩ - ٧١٠ - ٧١١ - ٧١٢ - ٧١٣ - ٧١٤ - ٧١٥ - ٧١٦ - ٧١٧ - ٧١٨ - ٧١٩ - ٧٢٠ - ٧٢١ - ٧٢٢ - ٧٢٣ - ٧٢٤ - ٧٢٥ - ٧٢٦ - ٧٢٧ - ٧٢٨ - ٧٢٩ - ٧٣٠ - ٧٣١ - ٧٣٢ - ٧٣٣ - ٧٣٤ - ٧٣٥ - ٧٣٦ - ٧٣٧ - ٧٣٨ - ٧٣٩ - ٧٤٠ - ٧٤١ - ٧٤٢ - ٧٤٣ - ٧٤٤ - ٧٤٥ - ٧٤٦ - ٧٤٧ - ٧٤٨ - ٧٤٩ - ٧٥٠ - ٧٥١ - ٧٥٢ - ٧٥٣ - ٧٥٤ - ٧٥٥ - ٧٥٦ - ٧٥٧ - ٧٥٨ - ٧٥٩ - ٧٦٠ - ٧٦١ - ٧٦٢ - ٧٦٣ - ٧٦٤ - ٧٦٥ - ٧٦٦ - ٧٦٧ - ٧٦٨ - ٧٦٩ - ٧٧٠ - ٧٧١ - ٧٧٢ - ٧٧٣ - ٧٧٤ - ٧٧٥ - ٧٧٦ - ٧٧٧ - ٧٧٨ - ٧٧٩ - ٧٨٠ - ٧٨١ - ٧٨٢ - ٧٨٣ - ٧٨٤ - ٧٨٥ - ٧٨٦ - ٧٨٧ - ٧٨٨ - ٧٨٩ - ٧٩٠ - ٧٩١ - ٧٩٢ - ٧٩٣ - ٧٩٤ - ٧٩٥ - ٧٩٦ - ٧٩٧ - ٧٩٨ - ٧٩٩ - ٨٠٠ - ٨٠١ - ٨٠٢ - ٨٠٣ - ٨٠٤ - ٨٠٥ - ٨٠٦ - ٨٠٧ - ٨٠٨ - ٨٠٩ - ٨١٠ - ٨١١ - ٨١٢ - ٨١٣ - ٨١٤ - ٨١٥ - ٨١٦ - ٨١٧ - ٨١٨ - ٨١٩ - ٨٢٠ - ٨٢١ - ٨٢٢ - ٨٢٣ - ٨٢٤ - ٨٢٥ - ٨٢٦ - ٨٢٧ - ٨٢٨ - ٨٢٩ - ٨٣٠ - ٨٣١ - ٨٣٢ - ٨٣٣ - ٨٣٤ - ٨٣٥ - ٨٣٦ - ٨٣٧ - ٨٣٨ - ٨٣٩ - ٨٤٠ - ٨٤١ - ٨٤٢ - ٨٤٣ - ٨٤٤ - ٨٤٥ - ٨٤٦ - ٨٤٧ - ٨٤٨ - ٨٤٩ - ٨٥٠ - ٨٥١ - ٨٥٢ - ٨٥٣ - ٨٥٤ - ٨٥٥ - ٨٥٦ - ٨٥٧ - ٨٥٨ - ٨٥٩ - ٨٦٠ - ٨٦١ - ٨٦٢ - ٨٦٣ - ٨٦٤ - ٨٦٥ - ٨٦٦ - ٨٦٧ - ٨٦٨ - ٨٦٩ - ٨٧٠ - ٨٧١ - ٨٧٢ - ٨٧٣ - ٨٧٤ - ٨٧٥ - ٨٧٦ - ٨٧٧ - ٨٧٨ - ٨٧٩ - ٨٨٠ - ٨٨١ - ٨٨٢ - ٨٨٣ - ٨٨٤ - ٨٨٥ - ٨٨٦ - ٨٨٧ - ٨٨٨ - ٨٨٩ - ٨٩٠ - ٨٩١ - ٨٩٢ - ٨٩٣ - ٨٩٤ - ٨٩٥ - ٨٩٦ - ٨٩٧ - ٨٩٨ - ٨٩٩ - ٩٠٠ - ٩٠١ - ٩٠٢ - ٩٠٣ - ٩٠٤ - ٩٠٥ - ٩٠٦ - ٩٠٧ - ٩٠٨ - ٩٠٩ - ٩١٠ - ٩١١ - ٩١٢ - ٩١٣ - ٩١٤ - ٩١٥ - ٩١٦ - ٩١٧ - ٩١٨ - ٩١٩ - ٩٢٠ - ٩٢١ - ٩٢٢ - ٩٢٣ - ٩٢٤ - ٩٢٥ - ٩٢٦ - ٩٢٧ - ٩٢٨ - ٩٢٩ - ٩٣٠ - ٩٣١ - ٩٣٢ - ٩٣٣ - ٩٣٤ - ٩٣٥ - ٩٣٦ - ٩٣٧ - ٩٣٨ - ٩٣٩ - ٩٤٠ - ٩٤١ - ٩٤٢ - ٩٤٣ - ٩٤٤ - ٩٤٥ - ٩٤٦ - ٩٤٧ - ٩٤٨ - ٩٤٩ - ٩٥٠ - ٩٥١ - ٩٥٢ - ٩٥٣ - ٩٥٤ - ٩٥٥ - ٩٥٦ - ٩٥٧ - ٩٥٨ - ٩٥٩ - ٩٦٠ - ٩٦١ - ٩٦٢ - ٩٦٣ - ٩٦٤ - ٩٦٥ - ٩٦٦ - ٩٦٧ - ٩٦٨ - ٩٦٩ - ٩٧٠ - ٩٧١ - ٩٧٢ - ٩٧٣ - ٩٧٤ - ٩٧٥ - ٩٧٦ - ٩٧٧ - ٩٧٨ - ٩٧٩ - ٩٨٠ - ٩٨١ - ٩٨٢ - ٩٨٣ - ٩٨٤ - ٩٨٥ - ٩٨٦ - ٩٨٧ - ٩٨٨ - ٩٨٩ - ٩٩٠ - ٩٩١ - ٩٩٢ - ٩٩٣ - ٩٩٤ - ٩٩٥ - ٩٩٦ - ٩٩٧ - ٩٩٨ - ٩٩٩ - ١٠٠٠

قوله: (لأن التوكيل نصرت غير لازم، فيكون لدوامه حكم ابتدائه).

لا يقال: التبع بشرط المعار نصرت غير لازم أبداً، ومع هذا لا يبطل باعتباري الموت، بل يتقرر ويبطل الجبار

فعلم، أن كون النصرت غير لازم لا يستلزم أن يكون لدوامه حكم الابتدائه
لأننا نقول الأصل في التبع التروم وعدمه بمعارض الجبار، فإذا مدت تقرّر
الأصل ويبطل المعارض.

قوله: (وقد بطل بهذه الموارد)، أي: بطل أمر الموكلي بموته وحبويه
مطلقاً، ولما فيه بدار الحرب مُرتداً.

قَالُوا: الْحُكْمُ الْمَذْكُورُ فِي الْحَقِ قَوْلُ أَبِي حَبِيبَةَ، لِأَنَّ تَصَرُّقَاتِ الْمُزْتَدِّ مَوْقُوفَةٌ عِنْدَهُ فَكَذَلِكَ وَكَأَلَتْهُ، فَإِنْ أَسْتَمَ بَعْدَ، وَإِنْ قُتِلَ أَوْ لَحِقَ بِذَارِ الْخَرْبِ بَطَلَتْ الْوَكَاةُ، فَذَا عِنْدَهُمَا: تَصَرُّقَاتُهُ بَاطِلَةٌ فَلَا تَبْطُلُ وَكَأَلَتْهُ لِأَنَّ بَثْرَتَ، أَوْ يُقْتَلُ عَلَى رِدَّتِهِ أَوْ يُحْكَمُ بِبِخَاقِهِ وَقَدْ مَرَّ فِي السَّيْرِ.

كتاب الوكالة

قَوْلُهُ: (قَالُوا: الْحُكْمُ الْمَذْكُورُ فِي الْحَقِ قَوْلُ أَبِي حَبِيبَةَ) (١٦٦: ١٦٧ م)، أَبِي، قَالَ الْمَشَائِخُ: الْحُكْمُ الْمَذْكُورُ فِي الْحَقِ فِي «مَحْتَصِرِ الْقُدُورِيِّ»، قَوْلُ أَبِي حَبِيبَةَ، أَمَّا عِنْدَهُمَا، فَلَا بُدَّ مِنْ حُكْمٍ [١٦٧: ١٦٨] لِقَاضِي بِالْحَقِ، لِأَنَّ الْمُزْتَدَّ وَإِنْ كَانَ يَسْتَحِقُّ بِأَهْلِ الْحَرْبِ حَرْبَ عِلْمًا، وَهُمْ أَمُوتُ فِي حَقِّهَا، شَرْطُ الْحُكْمِ بِلَحَاقِهِ حَتَّى يَسْتَقَرَّ أَمْرٌ لِلْحَقِّ، لِأَنَّهُ لَيْسَ [١٦٧: ١٦٨] بِمُسْتَقَرٍّ^(١).

قَالَ الشَّيْخُ أَبُو بَصِيرٍ الْبَغْدَادِيُّ فِي «مَنْحِ الْقُدُورِيِّ»: وَهَذَا الَّذِي ذَكَرَهُ الْقُدُورِيُّ: قَوْلُ أَبِي حَبِيبَةَ، وَقَالَ أَبُو يُونُسَ وَمُحَمَّدٌ: هُوَ عَلَى وَكَأَلَيْهِ مَا لَمْ يَمُتْ، أَوْ يُقْتَلَ، أَوْ يُحْكَمَ بِسُوءِهِ، وَلِمَا نُهُ فَرَعَ عَنِ اخْتِلَافِهِمْ فِي جَوَازِ تَصَرُّفِ الْمُزْتَدِّ وَرَوَالِ مِنْكَ، فَعِنْدَ أَبِي حَبِيبَةَ: بِرَوْلِ مِلْكِهِ رَوَّ لَا مُرَاعَى، وَعِنْدَهُمَا لَا يَرَوْنَ مِنْكَ، وَهُوَ عِنْدَ أَبِي يُونُسَ: بِمَزَلِهِ مِنْ عَلَيْهِ الْقَوْدُ، وَعِنْدَ مُحَمَّدٍ: بِمُزَلِهِ الْقَرِيبِ، فَإِذَا حُكِمَ بِلَحَاقِهِ، زَالَ مِنْكَ وَصَارَ كَالْمَيِّتِ.

قَوْلُهُ: (وَقَدْ مَرَّ فِي السَّيْرِ)، أَيْ، مَرَّ كَوْنُ تَصَرُّفِ الْمُزْتَدِّ مَوْقُوفٌ أَوْ نَاقِصٌ فِي السَّيْرِ فِي بَابِ أَحْكَامِ الْمُزْتَدِّ عِنْدَ قَوْلِهِ (وَمَا بَاعَهُ، أَوْ اشْتَرَاهُ، أَوْ وَهَنَهُ، أَوْ

(١) وفيد بالحق لأنه قبله لا يصل بركيله اتفاقاً وفيما يتحقق بالحكم به لأنه لا ينسب لانه، كما في النقص وغيره، ثم هذا كنهه فيما إذا كانت الوكالة غير لازمة بحيث يملك غيره، بخلاف اللازمة فإنها لا تبطل بهذه الموارض كالوكالة ببيع الدار والأمر بالملك كما في «المسألة» [١٦٧: ١٦٨] وبسطر. «المبسوط» [١٦٧: ١٦٨]، «مصحف أبي رهاوي» [٣٥١: ٩]، «الآخيار» [١٦٣: ٢]، «الاحكام» [٢٥٤: ٢]، «البيان» [٢٨٧: ٤]، «المسألة» [٣٥٧: ٩]، «الكنه» فتح «الفتاوى» [١٤٠: ٨]، «رد المحتار» [٢٩٤: ٢]، «الدر المختار مع حاشيته من عابدين» [٥٢٨: ٥]

وإن كان الموكل امرأة فارتدت فالتوكل على وكالته حتى ثبوت أو تلحق
بغير الخبز لأن ردها لا يؤثر في غنودها على ما عرفت

قال وإذا وكل المكاتب ثم عحر، أو المأذون له ثم خحر عليه، أو
الشريك (١٧٧) فافترقا، فهذه الوخوة تنطلي الوكالة، علم الوكيل أو لم يعلم
لما ذكرنا أن نقاء الوكالة يعتمد قيام الأمر، وقد نطلي بالتحخير والتعخير
والإفتراق، ولا فرق بين العلم وعدمه؛ لأن هذا عزل حكيم؛ فلا يتوقف على
العلم كالتوكيل بالبيع إذا باعه الموكل.

في المحصر

نصرف فيه من أمواله في حال ردته؛ فهو مؤقوف

قوله: (لأن ردها لا يؤثر في غنودها على ما عرفت)؛ لأن المرتدة لا تقل
علما؛ لأن علة القتل الجراث، ولم يؤخذ؛ لأنه ليس لها يثة صالحة للحجاب.

قوله: (وإذا وكل المكاتب ثم عحر، أو المأذون له ثم خحر عليه، أو
الشريك فافترقا، فهذه الوخوة تنطلي الوكالة، علم الوكيل أو لم يعلم)، وهذا
لفظ القنوري في «محصر».

قال الشيخ أبو نصر النخعي في «شرح المحصر»: «ودلت لأن الوكيل
ينصرف من طريق (١٧٨) الأمر، وقد بطل أمر هؤلاء في المال، فطلت الوكالة،
غبن الوكيل أو لم يعلم؛ لأنه عزل من طريق الحكم، فلا يفتقر فيه العلم كالنكاح»

ثم قال الشيخ أبو نصر: «وهذا الذي ذكره القنوري جميعه خارج على الأصل
إلا في الشريكتين، وبما ذكره صاحب كتاب «نظر» إلى ما لفظه

يفي أحد شريكتي العبد أو المتفاحنة إذا وكل وكبلا، ثم افترقا، بطلت

(١) ينظر: «محصر القنوري» (ص/ ١٧٧).

(٢) ينظر: «شرح محصر القنوري» (ص/ ٣٨٦ و ١).

الوكالة على ما ذكره القُدوري، وبكى ديث حلال برؤية

ألا ترى إلى ما قال مُحَمَّدٌ في «الأصل»: «وإذا وَكَّلَ أَحَدُ المتعاضدين وَكِيلًا بشيءٍ مِمَّا ذَكَرْتُ لَكَ، وَهُوَ نَدِيٌّ وَلِيُّ دَلِكِ، نَمَّ فَتَرَقَا وَاقْتَسَمَا، وَأَشْهَدَا أَنَّهُ لَا شَرَكَةَ بَيْنَهُمَا، ثُمَّ نَ الْوَكِيلَ أَمَصَى الَّذِي كَانَ وَكَّلَ بِهِ، وَهُوَ يَغْنَمُ أَوْ لَا يَغْنَمُ، وَنَ يَحْجُورُ ذَلِكَ كُلُّهُ عَلَيْهِمَا جَمِيعًا، وَكَذَلِكَ نُو كَانِ وَكَلَاهُ جَمِيعًا، لِأَنَّ وَكَالَتهُ أَحَدُهُمَا جَائِزَةٌ عَلَى الْآخَرِ، وَلَيْسَ تَفَرُّقُهُمَا بِشَخْصٍ لِلْوَكَاةِ»^١ إِلَى هَا لَفْظُ (١٢١ ٦٨ هـ) مُحَمَّدٌ فِي وَكَاةِ أَحَدِ المتعاضدين

وَقَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ علاءُ الدِّينِ الأَسْبَغَانِيُّ فِي «شرح الكافي» لِلْحَاكِمِ اشْتِهَادٌ - فِي سَبَابِ الْوَكَاةِ مِنَ الْمُضَارِبِ وَالشَّرِيبِ -: «وَإِذَا وَكَّلَ أَحَدُ المتعاضدين وَكِيلًا فِي شَيْءٍ هُوَ وَلِيُّهُ، ثُمَّ تَمَرَّقَ وَاقْتَسَمَا، وَأَشْهَدَا أَنَّهُ لَا شَرَكَةَ بَيْنَهُمَا، ثُمَّ أَمَصَى الرِّكِيَّ مَا وَكَّلَ بِهِ وَهُوَ يَغْنَمُ أَوْ لَا يَغْنَمُ، جَرَى ذَلِكَ عَلَيْهِمَا جَمِيعًا، لِأَنَّ بَعْضَ الشَّرِيبِ يَمْدُ عَلَيْهِمَا فِي التَّصَرُّفِ فِي خُفُوقِ غَنْدٍ بَاشَرَهُ مِنَ الْقَصْرِ وَالتَّنْصِيلِ وَبَحْوِهِمَا فِي حَالَةِ الشَّرِكَةِ بَعْدَ الْفَسْحِ، لِمَا عُرِفَ أَنَّ خُفُوقَ الْعَقْدِ تَكُونُ رَجْعَةً إِلَى مَنْ وَلَّى الْعَقْدَ، كَأَنَّهُ هُوَ الْأَصْلُ فِي الْعَقْدِ فِي حَقِّ مَنْ نَعَقَدَهُ، فَمَتَى بَقِيَ وَلِيًّا بَعْدَ الْمَضَارِقَةِ، بَقِيَ وَكَلَهُ هَكَذَا.

وَكَذَلِكَ لَوْ كَانَا وَكَلَاهُ جَمِيعًا، لِأَنَّ وَكَالَتهُ أَحَدُهُمَا جَائِزَةٌ عَلَى الْآخَرِ، وَلَيْسَ تَفَرُّقُهُمَا بِشَخْصٍ لِلْوَكَاةِ، لِأَنَّ أَمْرَ الْقَصْرِ لَا يَطْهَرُ فِي تَوَاعِجِ غُفُودٍ بَاشَرَهَا أَحَدُهُمَا قَتْلَ ذَلِكَ». إِنْ هَا لَفْظُ شَيْخِ الْإِسْلَامِ الأَسْبَغَانِيُّ رَحِمَهُ

وَالْعَبْتُ مِنْ (١٢١ ٦٨ هـ) صَاحِبِ «الهِدَايَةِ» أَنَّهُ أَتَاهُمُ الْأَمْرُ، وَلَمْ يَتَعَرَّضْ لِكَلَامِ

(١) بَصْرَةُ الْأَصْلِ مَعْرُوفٌ بِسَبَبِ (١٠ ٣٧٠ هـ) طَبِيعِ وَرَدِهِ الْأَعْيَادِ يُعْبَرُ بِهِ

● عليه السلام ●

الثَّقُورِيُّ، والمَعَالِىُّ عَلَى طَبْعِي أَنَّ الثَّقُورِيَّ أَرَادَ بِذَلِكَ الْوَكِيلَ أَنشَأَهُ (١) فِي صِفَةِ الْعَقْدِ الشَّرِكَةِ، لَا الْوَكِيلَةَ الْإِسْتَدَانِيَّةَ لِعَقْدِهِ، لِأَنَّ الْمَصْصِيَّ - وَهُوَ عَقْدُ الشَّرِكَةِ - إِذَا بَطُلَ، بَطُلَ مَا فِي صِفَتِهِ لَا مُحَالَةً، وَإِلَّا لَمَرُمُ أَنْ يَكُونَ قَوْلُهُ مُحَالَةً بِرَوَايَةِ لَا مُحَالَةَ.

وَقَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ علاءُ الدِّينِ الْعَالِمُ الْأَنْصَارِيُّ (٢) فِي «شرح الكافي» - فِي مَابَ وَكَأَلَةِ الْعَبْدِ الْمَأْدُونِ وَالْمُكَاتَبِ - وَذَا حَرَّ الْمَوْزِيِّ عَلَى عُنْدِهِ، أَوْ حَرَّ الْمُكَاتَبِ عَنْ مُكَاتَبَتِهِ، انْقَطَعَتْ وَكَيْلُهُ إِلَّا فِي نَهْيٍ، وَالنَّهْيُ فِي كُلِّ شَيْءٍ رِيَّةُ الْعَبْدِ؛ لِأَنَّ الْوَكِيلَ يَنْصَرِفُ بِوَلَايَتِهِ، وَوَلَايَتُهُ قَدْ بَطُلَتْ بِالْحَرِّ وَالْعَمَلِ فِي النَّصَرَاتِ اخْتَمَعَ، إِلَّا فِي حُقُوقِ عَقْدٍ بَاشَرَهُ فِي حَالَةِ الْإِدْنِ، فَكَذَا وَلايَةُ وَكَلِهِ.

وَإِنْ بَاعَهُ بِإِذْنِ الثَّرَمَاءِ، أَوْ مَابَ، بَطُلَتْ وَلايَةُ وَكَيْلِهِ فِي جَمِيعِ ذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ إِنَّمَا يُتَّقَى وَلايَتُهُ فِي حُقُوقِ الْعَقْدِ أَنْ لَوْ أَفْكَى إِفْدَاءً (٣)، الْإِدْنُ تَقْدِيرًا، فَيُخَمَلُ لِحُخْرٍ كَلَّا خَيْرٍ فِيمَا يَتَعَلَّقُ حَقُّ الْغَيْرِ بِهِ، وَإِنَّمَا يَسْتَحْمُ هَكَذَا فِي مِثْلِ نَفْسِهِ، لَا فِي مِثْلِ غَيْرِهِ، أَوْ فِي حَالَةِ الْحَيَاةِ، لَا فِي حَالَةِ الْمَوْتِ.

(١) ١٠٥٧١. وَلَيْسَ لِمَوْلَاهُ إِذَا عَابَ الْعَبْدُ أَنْ يَفْضُلَ دِينَهُ، وَلَا يُؤْكَلُ بِذَلِكَ إِنْ كَانَ عَلَيْهِ دَيْنٌ أَوْ لَمْ يَكُنْ، لِأَنَّ حُقُوقَ الْعَقْدِ تَرْجِعُ إِلَى الْعَاقِلِ لَا إِلَى غَيْرِهِ، فَإِنْ أَفْضَلَ شَيْئًا مَعَ هَذَا أَوْ وَكَيْلَهُ (٤)، فَهُوَ حَائِزٌ إِنْ لَمْ يَكُنْ عَلَى الْعَبْدِ دَيْنٌ؛ لِأَنَّ الْعَبْدَ يَفْضُلُ لَهُ، فَإِذَا قُضِيَ نَفْسُهُ، فَقَدْ دَفَعَ الْوَاسِطَةَ فَصَحَّ، وَإِنْ كَانَ عَلَيْهِ دَيْنٌ لَمْ يَخْرُجْ، لِأَنَّ الْعَبْدَ لَا يَفْضُلُ لِمَوْلَاهُ، وَإِنَّمَا يَفْضُلُ لثَرَمَائِهِ، وَكَذَلِكَ لَوَدِيعَةُ، وَالْمُضَارَبَةُ، وَالْبَيْعَةُ وَمَا أَشَبَّهَا.

(١) وَرَدَ عَلَيْهِ الْأَكْمَلُ بِأَنَّ هَذَا عَلَى غَيْرِ صَحِّهِ يَحْصُرُ بِسَائِلِ الشَّرِكَةِ لَا غَيْرَ، عَلَى أَنَّهُ مُحَالٌ بِصَدْرِهِ.

الْكُتُبُ عَلَى «نَهْيِهِ تَرْجِعُ إِلَيْهِ» [١٧٩ ٦]، ١٠. سَائِلُهُ تَرْجِعُ إِلَيْهِ [٣٠٨ ٩]

(٢) أَيُّ وَكِيلِ الْمَوْلَى، كَمَا جَاءَ فِي حَاشِيَةِ «نَهْيِهِ»

قال، وإذا مات الوكيل، أو جُنَّ حُجُونًا مُطِيقًا، بطلت الوكالة؛ لِأَنَّهُ لَا تَصِحُّ أَمْرُهُ بَعْدَ جُنُونِهِ وَمَوْتِهِ.

وإنْ لَحِقَ بِذَارِ الْحَرْبِ مُرْتَدًّا، لَمْ يَجْزُ لَهُ لِنَصْرِفٍ حَتَّى يَعُودَ مُسْلِمًا

﴿عنه بسند صحيح﴾

قوله، (فإن، وإذا مات الوكيل، أو جُنَّ حُجُونًا مُطِيقًا، بطلت الوكالة)، أي، قال القُدُورِيُّ في «مختصره»^(١)، وذلك لِأَنَّ الْوَكِيلَ يَنْصَرِفُ بِأَمْرِ الْمَوْكَلِ عَنْهُ، وَأَمْرُهُ يَنْطَلِقُ بِمَوْتِهِ وَجُنُونِهِ، فَلَا يَصِحُّ نَصْرُفُهُ.

قوله (وإنْ لَحِقَ بِذَارِ الْحَرْبِ مُرْتَدًّا، لَمْ يَجْزُ لَهُ لِنَصْرِفٍ حَتَّى يَعُودَ مُسْلِمًا)، هَذَا لَفْظُ الْقُدُورِيِّ فِي «مختصره»^(٢).

علم، أَنَّ الْوَكِيلَ إِذَا عَادَ مُسْلِمًا تَعَوَّدَ الْوَكَالَةُ عِنْدَ مُحَمَّدٍ، وَعِنْدَ أَبِي يُونُسَ، لَا تَعُودُ الْوَكَالَةُ حَتَّى يُجَدِّدَهَا، كَمَا فِي الْمُوَكَّلِ إِذَا عَادَ مُسْلِمًا، حَيْثُ لَا تَعُودُ الْوَكَالَةُ بِالْإِتْمَانِ، وَهَذَا هُوَ الْمَشْهُورُ فِي عَوْدِ الْمُوَكَّلِ^(٣)، وَرُويَ عَنْ مُحَمَّدٍ فِي «السُّرِّ الْكَبِيرِ»^(٤)، أَنَّ الْوَكَالََةَ تَعُودُ^(٥).

وَجَنَّهُ بِلَاكِ الرَّوَاةِ، أَنَّ الْوَكَالََةَ بَطَلَتْ بِرَوَايَةِ بَنِي الْمُوَكَّلِ، إِذَا عَادَ مُسْلِمًا، عَادَ يَمْلِكُهُ الْأَوَّلُ، فَارْتَجَبَ أَنْ يَعُودَ بِحَقْقِهِ، كَمَا قَالُوا هِبَمَنْ وَكَّلَ رَجُلًا بِبَيْعِ عَبْدِهِ، ثُمَّ بَعَاهُ لِمُوَكَّلٍ؛ اسْعَرَلَ الْوَكِيلُ، فَإِنْ رُدَّ عَلَى الْمُوَكَّلِ بَعِيبٌ بِقَصْدٍ قَاصٍ، عَادَتْ الْوَكَالَةُ؛ لِأَنَّ الْمِلْكَ الْأَوَّلَ عَادَ بِحَقْقِهِ.

وَجَنَّهُ قَوْلَ أَبِي يُونُسَ إِذْ قُضِيَ بِلَحْقِهِ فَقَدْ قُضِيَ بِسُوْرِهِ، وَالْوَكَالَةُ لَا تَقْبَلُ بَعْدَ الْمَوْتِ، بَطَلَتْ، وَابْتِطَلُ لَا يَعُودُ، بِجَلَابِ أَمْلَاكِهِ، بِرَبِّهَا قَاسِمَةً بَعْدَ امْمُوتِ، فَجَارَ أَنْ تَعُودَ، وَلِأَنَّ الْمُلْحَقَ يَمْتَنِعُ ابْتِدَاءُ الْوَكَالَةِ، إِذَا هَرَأَ عَلَيْهَا أَبْطَلَهَا كَالْحُجُونِ

(١) ينظر: «مختصر القُدُورِيِّ» [ص/١١٦].

(٢) ينظر: المصدر السابق.

(٣) ينظر: «المبسوط» [١٥/١٩]، «الدائع، مصاليح» [٣٩/٦]، «نبيي للحقائق» [٢٨٨/٤].

(٤) وقع بالأصل «سُرِّ الكبير» ولعلَّت من «الأم»، «وام»، «وامح»، «وامغ»، «وامص».

(٥) ينظر: «سُرِّ الكبير» مع شرح لرحبي، لمحمد بن الحسن [١٦٠/٥، ١٦٠/١٦].

قَالَ رحمه الله: وهذا عند محمد رحمه الله ، فأما عند أبي يوسف رحمه الله : لا تعود الوكالة .

«فيه البيان»

ووجه قول محمد أن عدم بقاء تصرف الوكيل في دار الحزب لا يعتبر أنه
انعزل ، بل لا يعتبر أن الأمر لم يتناول تلك البقعة ، كمن قال لعيره : يغ ثوبي ببغداد ،
فأخرجته منها ، لم يخرج بيعة ، وإذا عاد جار بيعة ، فكذلك ههنا ، ولأن الوكيل ليس
بمستحق حقيقة ، إلا أنا الحقة بالأمرات لا يطع ولاية التصرف ، وهذا العذر
بقرص الروال ، وإذا رآل ظهر حكم الأصل ، فبأنه الحثوث ، وليس كذلك إذا نجح
الموكل بالدار ثم عاد مشمأ ، حيث ١٦٨٠ | لا تعود الوكالة على ما هو المشهور ؛
لأن ذلك يوجب ١٦٨١ | روال أملاكي ، والوكالة كانت متعقبة بعين المال ، فلم
يخرج بقاؤها مع رول العلي فيه ، والوكيل ليس وكالته بما يملك

فإن شيخ الإسلام علاء الدين الأشيبخاني في «شرح الكافي» - هي أول
الباب من كتاب «الوكالة» - : «ثم قدر مدة الدخايق بأقل من سنة ، قال : إن بقي أقل
من سنة ثم عاد ، تعود الوكالة ؛ لأنها فيها ١٦٨٢ | على احتمال أن يعود ، فأما
إذا بقي أكثر من سنة ثم عاد ، لا تعود الوكالة ؛ لأن احتمال العودة قد يطل بالخول
ظاهراً وغائباً ، فصار كالجنون إذا كان أقل من سنة ؛ لا تبطل الوكالة ، وإذا استوعب
السنة تبطل» إلى هنا لفظه رحمه الله في «شرح الكافي» .

قال القدوري في كتاب «التفريب» : قال محمد : ألا ترى أن الموكل لو كان
قال للوكيل وكلفتك يتبع هذا في دار الحرب ، «رئت ولحق» جاز بيعة ، فدل أن
المع من التصرف ليس هو لأهل العزل ، ولكن الأمر لم يتناول تلك البقعة .
ثم قال القدوري : «وهذه مسألة لا تعرفها من مذهب أبي يوسف ، فلا معنى
لإلزامه» .

قوله : (وهذا عند محمد) ، أي : حوار تصرف الوكيل إذا عاد مشمأ مذهب
محمد رحمه الله .

لِمُحَمَّدٍ أَنْ الْوَكَالَهَ إِطْلَاقٌ ، لِأَنَّهُ رَفَعَ الْمَاعِ ، أَمَّا الْوَكِيلُ يَتَصَرَّفُ بِمَعَانٍ قَائِمَةٍ بِهِ وَبِمَا عَجَزَ بِعَارِضِ الْحَقِّ لِتَأْثِيرِ الدَّارِئِ ، فَوَدَّ زَلَّ الْعَجْزُ وَالْإِطْلَاقُ بَاقٍ عَادَ وَكَيْلًا

وَلِأَبِي يُوسُفَ: أَنَّهُ إِنْ ثَبَاتَ وَلَايَةُ التَّفْيِيدِ ، لِأَنَّ وَلَايَةَ أَضْلٍ لَتَصَرَّفَ بِأَهْلِيَّتِهِ ، وَوَلَايَةُ التَّفْيِيدِ بِإِيجَابِكَ وَبِالْحَقِّ لِحَقِّ بِالْأَمْوَاتِ ، وَبَعَلَّتِ الْوَلَايَةُ وَلَا تَعُودُ كَيْفَ فِي أُمِّ الْوَلَدِ وَالْمُتَدَبِّرِ .

وَلَوْ عَادَ الْمُوَكَّلُ مُسْلِمًا وَقَدْ لَحِقَ بِذِي الْحَرْبِ مُرْتَدًّا لَا تَعُودُ لَوَكَّالَةٍ فِي لَظَاهِرٍ .

وَعَنْ مُحَمَّدٍ أَنَّهُ تَعُودُ كَمَا قَالَ فِي الْوَكِيلِ وَالْفَرْقُ لَهُ عَلَى الطَّاهِرِ أَنَّ مَتَى لَوَكَّالَةٍ فِي حَقِّ الْمُوَكَّلِ عَلَى إِمْنِكَ وَقَدْ رَأَى ، وَفِي حَقِّ الْوَكِيلِ عَلَى مَعْنَى قَدِيمٍ بِهِ ، وَلَمْ يَزَلْ بِالْحَقِّ .

وَقَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ

قَوْلُهُ (لِمُحَمَّدٍ أَنْ الْوَكَالَهَ إِطْلَاقٌ ، لِأَنَّهُ رَفَعَ الْمَاعِ ، أَمَّا الْوَكِيلُ يَتَصَرَّفُ بِمَعَانٍ قَائِمَةٍ بِهِ) . . إِلَى آخِرِهِ مَعْنَاهُ: مَا قَدْ رُكِّنُ الْإِسْلَامُ أَبُو الْمُضِلِّ الْكُرْمَانِيُّ فِي «إِشَارَاتِ الْأَسْرَارِ» بِقَوْلِهِ ، لِأَنَّ الْوَكَالَهَ إِطْلَاقٌ لَتَصَرَّفَ [١٧٦ ص ١٧٥] ، فَإِنَّهُ يَتَصَرَّفُ بِحُكْمِ أَهْلِيَّتِهِ ، بَكْتِهِ مُنْجٍ مِنَ التَّصَرُّفِ لِحَقِّ لَعِيرٍ ، فَرِدَا وَكُنْهُ فَقَدْ فَتَحَ عَلَيْهِ بَابَ التَّفْيِيدِ ، وَقَدْ عَجَزَ عَنِ التَّفْيِيدِ بِسَبَبِ الْحَقِّ بِدَارِ الْحَرْبِ ، هَذَا عَادَ مَسْمُومًا بِتَمْلِكِكَ ؛ لِأَنَّ الْبَابَ الَّذِي انْفَتَحَ عَلَيْهِ لَمْ يَنْسَدَ ، وَلَكِنَّهُ عَجَزَ ، وَقَدْ ارْتَفَعَ الْعَجْزُ ، وَهَذَا بِحِلَافِ الْمُوَكَّلِ ، لِأَنَّ الْأَهْلِيَّةَ قَدْ بَطَلَتْ ، فَتَبَطَّنَ الْوَكَّالَةُ كَمَا لَوْ حُرَّ .

قَوْلُهُ: (وَلِأَبِي يُوسُفَ: أَنَّهُ إِنْ ثَبَاتَ وَلَايَةُ التَّفْيِيدِ) .

قَالَ فِي «إِشَارَاتِ» : «أَبُو يُوسُفَ يَقُولُ بِأَنَّ التَّوَكَّلَ تَمْلِكُ ، وَهُوَ مِنْ قَتْلِ لَمْ يَمْلِكِ التَّفْيِيدَ ، وَإِنَّمَا مَلِكٌ بِأَوَكَّالِهِ ، وَدَلَالُهُ كَوْنُهُ تَمْلِكُ لَتَفْيِيدِ . أَنَّ هَذَا الْمَعْنَى يَعْتَمِدُ اسْتِكْ بِالْأَتْمَانِ ، وَلَا صَحْرٌ مِنْ غَيْرِ لِمَالِكٍ

قال ومن وكل آخر شيء، ثم تصرف بنفسه فيما وكل به، بطلت
لو كاته وهذا اللفظ ينظم وجوها، مثل أن يوكله بعقار أو بكتابه فأعقفه
أو كاته الموكل بنفسه، أو يوكله بتزويج امرأة، أو شراء شيء فعقفه بنفسه،

﴿هـ﴾ غاية سبل

فإذا ثبت أنه تمليك نقول: أملاكه كتسل بالحقاق، ولا تعود، لا فيما يحصل
بعود، وهو ما يثبت للورثة، وهذا لا يحصل العود، فقط، بخلاف الجيوب، فإنه
لا يبطل الأملاك، ولكنه يفجر عي التصرف إلى هذا لفظ «الإشارات»

قوله (١٧/١٧٢) قال ومن وكل آخر شيء، ثم تصرف بنفسه فيما وكل
به، بطلت الوكالة، أي، قال القذوري في «مختصره»^(١)

قال صاحب «الهداية» (وهذا اللفظ ينظم وجوها: مثل أن يوكل بإعطاء
عنده أو بكتابه، فأعقفه أو كاته الموكل بنفسه، أو يوكله بتزويج امرأة، أو شراء
شيء، فعقفه بنفسه، أو يوكله بطلاق، فطلقها الزوج ثلاثا أو واحدة، وانقضت
عدتها، أو بالخلع، فخلعها بنفسه، لأنه لما تصرف (١/٥٥٨) بنفسه، تغدّر على
الوكيل التصرف، فبطلت الوكالة

وأراد بقوله: (شراء شيء): شراء شيء بعينه، حيث تكون مباشرته بنفسه
عزلا للوكيل، وإنما قيد بقوله: (وانقضت عدتها)، لأنه إذا طلقها بنفسه واحدة؛
ولم تنقض عدتها، كان للوكيل أن يطلقها ما دام في العدة، بخلاف ما إذا طلقها
بنفسه ثلاثا، حيث لا يكون للوكيل أن يطلقها بعد ذلك، لا في العدة ولا بعدها

قال في «شرح الطحاوي»: «والعرل الحكمي لا يحتج إلى معرفة (١/٣٢٢)
الوكيل، ويغفل سواء (١٢/٥٧١) عليم الوكيل أو لم يعلم، نحو: أن يموت الموكل،
أو يوكل وكيلًا يبيع عنده، ثم إن الموكل أخرج العبد من ملكه قبل أن يبيع الوكيل،
أو دبره، أو كاته، أو رهنه لرحل، اعرل الوكيل، عليم الوكيل به أو لم يعلم.

(١) ينظر: مختصر القذوري (ص/١١٦).

أَوْ يُوكِّلُ بِطَلَاقِ امْرَأَتِهِ فَطَلَّقَهَا الرَّجُلُ ثَلَاثًا أَوْ وَاحِدَةً وَانْقَضَتْ عِدَّتُهَا أَوْ بِالْحُلْعِ
فَخَالَعَهَا بِنَفْسِهِ؛ لِأَنَّهُ نَحَا تَصَرُّفَ بِنَفْسِهِ تَعَدَّى عَلَى الْوَكِيلِ التَّصَرُّفَ فَصَلَّتْ

«وَالِدُهُ عَادَهُ سَلَامٌ»

وَكَذَلِكَ إِذَا وَكَّلَ رَجُلًا بِأَنْ يَخْلَعَ امْرَأَتَهُ، ثُمَّ طَلَّقَهَا الرَّجُلُ طَلَقًا بَشَاءً، أَعَزَلَ
الْوَكِيلُ، وَنَوَّأَنَّ الْعَبْدَ عَدَا إِلَى يَدَيْكَ لِمُوكِّلٍ، تُنْصَرُّ: إِنْ عَادَ إِلَى يَدَيْكَ فَتُسَخَّرُ، عَادَتْ
الْوَكَاةُ، وَإِنْ عَادَ بِحُكْمٍ بِلَيْتٍ جَدِيدٍ، سَمَّ تَعْدِي لَوَكَاةً^(١). إِلَى هَذَا لَفْظُ الْإِمَامِ
الْأَسْبَغَانِيِّ فِي «شرح الطحاوي».

وَقَالَ مُحَمَّدٌ فِي «الأصل»: «وَإِذَا وَكَّلَ الرَّجُلُ رَجُلًا بِشَيْءٍ عَدِي لَهُ، ثُمَّ رَدَّ الْوَكِيلُ
بِاعَ الْعَبْدَ، أَوْ دَبَّرَهُ، أَوْ كَاتَبَهُ، أَوْ وَهَبَهُ، أَوْ تَصَدَّقَ بِهِ، أَوْ رَهَنَهُ وَفَضَّ مِنْهُ، أَوْ آخَرَهُ،
أَوْ كَانَتْ أُمَّةً قَرِيبَةً، هُوَ يَدْرُسُ، أَوْ لَمْ يَدْرُسْ، فَإِنَّ ذَلِكَ كُلَّهُ يَقْصُرُ لِلْوَكَاةِ، مَا خِلَا الْوَطْءِ
بِذَا لَمْ يَلِدْ، وَمَا خِلَا الْإِبْرَارَةِ وَالزَّهْرَةِ، وَكَذَلِكَ لِلْخِدْمَةِ لَيْسَ بِتَقْضِي لِلْوَكَاةِ»^(٢).

قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ علاء الدِّينِ الْأَسْبَغَانِيُّ [٧٣١/١٩] فِي «شرح الكافي»
لِلْحَاكِمِ الشَّهِيدِ «وَلَوْ بَاعَهَا الْآمِرُ أَوْ الْوَكِيلُ، ثُمَّ رُدَّتْ بِعَيْنٍ بِقَضَاءٍ قَاضٍ، فَلِوَكِيلٍ
أَنْ يَبِيعَهَا؛ لِأَنَّهُ عَادَ قَدِيمَ الْجِلْدِ فِيهَا، فَعَادَتْ الْوَكَاةُ، وَإِنْ قَبِلَهَا لِمَوْلًى بِغَيْرِ قَضَاءٍ
فَاقْصِرْ بِعَيْنٍ، أَوْ بِغَيْرِ عَيْنٍ بَعْدَ الْقَبْضِ؛ لَمْ يَكُنْ لِلْوَكِيلِ أَنْ يَبِيعَهَا؛ لِأَنَّ الرَّدَّ هُوَ
فِي حُكْمِ عَقْدٍ جَدِيدٍ، فَكَانَ الْعَانِدُ إِسْرَافًا بِلَيْتٍ آخَرٍ، فَلَا تَعُودُ الْوَكَاةُ.

وَإِنْ كَانَ الرَّدُّ بِحِمَارٍ شَوْطٍ، كَانَ لِبَيْعِهِ، أَوْ لِمُشْتَرِيهِ، أَوْ بِفَسَادِ الْبَيْعِ، أَوْ
بِخِيَارِ رُؤْيَا، فَلِوَكِيلٍ عَلَى وَكَايَتِهِ؛ لِأَنَّ الرَّدَّ هُوَ نَسْخٌ لِلْعَقْدِ مِنَ الْأَصْلِ، وَإِنْ
رَجَعَتْ الْأُمَّةُ إِلَى الْآمِرِ بِمِيرَاثٍ، أَوْ غَيْرِهِ بِعَيْنٍ جَدِيدَةٍ، سَمَّ يَكُونُ لِلْوَكِيلِ أَنْ يَبِيعَهَا،
لِأَنَّ الْوَكَاةَ قَدْ انْتَهَتْ، حَيْثُ تَقَرَّرَ مُوَحَّدُ تَصَرُّفِهِ [١١٠/١٦]، فَلَا يَعُودُ وَكِيلًا إِلَّا
بِتَوَكُّلٍ جَدِيدٍ، وَلَوْ وَكَّلَهُ بِبَيْعِ عَيْنٍ، ثُمَّ أُرِيَتْ لَهُ هِيَ التَّجَارَةُ، أَوْ حُبِّي عَلَيْهِ جَدِيدٌ.

(١) سَمَّ «شرح مختصر الطحاوي» لِلْأَسْبَغَانِيِّ [٢٦٢/٩].

(٢) يَهْدِي الْأَصْلُ بِمَعْنَى مَعْرُوفٍ بِمَعْنَى [١١٠/٢٧٧] حَتَّى وَرَدَ الْأَوْقَافُ الْقَطْعَ.

الوكالة، حتى لو تزوجها بنفسه وأبانتها لم يكن للوكيل أن يزوجه منه؛ لأن الحاجة قد انقضت، بخلاف ما إذا تزوجه الوكيل وأبانتها؛ له أن يزوجه الموكَّل

عناية السبع

كان الوكيل على وكالته؛ لأن محل التصرف قائم.

ثم اعلم: أن الخلاف لم يُذكر في «الأصل» [٥٧٣/١٢]، ولا في «الكافي»، ولا في «شرح» فيما إذا ردَّ العبدُ بعينه بقضاء، حيث كان للوكيل أن يبيعه، ولكن ذكر القُدوري في «شرح» خلافاً بين أبي يوسف ومحمد فقال: «قال أبو يوسف: ليس للوكيل أن يبيعه، وقال محمد: له أن يبيعه».

وجه ما روي عن أبي يوسف: أن الموكَّل لما تصرف فيه بنفسه صار ذلك عزلاً للوكيل، فلا تعود الوكالة إلا بالوكالة مُستقبلة.

وجه قول محمد: أن الوكالة باقية؛ لأنها إطلاق، إلا أنه عجز عن التصرف بخروج العبد عن الملك، فإذا عاد على حكم الملك الأول زال العجز، فعادت الوكالة، وليس هذا كالتوكيل بالهبة إذا وهبه بنفسه، ثم رجع، حيث لا يكون للوكيل أن يهب؛ لأن رجوع الواهب باختياره دليل على عدم حاجته إلى هبة الوكيل، فكان ذلك عزلاً له دلالة.

وقال شيخ الإسلام الأنسجاني - في باب الوكالة في النكاح من «شرح الكافي» -: «ولو وكله أن يزوجه امرأة بعينها، فإذا لها زوج، فمات عنها، أو طلقها وانقضت العدة، ثم زوجه إياه الوكيل جاز؛ لأنه أمره بإنكاحها إياه، وهو متصور بواسطة [٥٧٤/١٢] الموت وانقضاء العدة، فانصرف التوكيل إليه، وصار كأنه نص على إضافة التوكيل إلى تلك الحالة.

والوكالات مما تقبل التعليق [٥٧٤/٢] والإضافة إلى زمان في المستقبل، ولو تزوجه الموكَّل ثم أبانتها، لم يكن للوكيل أن يزوجه إياه؛ لأنه حصل مقصوده بالتوكيل والأمر، فانتهى الأمر ضرورة؛ لأنه لما فعله بنفسه؛ فقد أعجزه عن

لِبَقَاءِ الْحَاجَةِ ، وَكَذَا لَوْ وَكَّلَهُ بِبَيْعِ عَبْدِهِ قَبَاعَهُ بِنَفْسِهِ ، فَلَوْ رُدَّ عَلَيْهِ بِعَبْدٍ بِقَضَاءِ قَاضٍ ؛ فَمَنْ أَبِي يُوسُفَ أَنَّهُ لَيْسَ لِلْوَكِيلِ أَنْ يَبِيعَهُ قَرَّةً أُخْرَى ؛ لِأَنَّ بَيْعَهُ بِنَفْسِهِ مَنَعٌ لَهُ مِنَ التَّصَرُّفِ فَصَارَ كَالْعَزْلِ .

غاية البيان

التَّحْصِيلُ ، فَصَارَ ذَلِكَ بِمَنْزِلَةِ الْعَزْلِ .

وَلَوْ تَزَوَّجَهَا الْوَكِيلُ وَدَخَلَ بِهَا ، ثُمَّ أَبَانَهَا وَانْقَضَتْ عِدَّتُهَا ، ثُمَّ زَوَّجَهَا إِيَّاهُ جَارًا ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَحْضُلْ مَقْصُودُ الْأَمْرِ بَعْدُ ، وَقَدْ بَقِيَ بَعْدَ هَذَا الْعَارِضِ مُتَصَوِّرُ الوجودِ ، فَبَقِيَ الْأَمْرُ .

وَلَوْ ارْتَدَّتْ فَلَحِقَتْ بِدَارِ الْحَرْبِ ، ثُمَّ سُبِّتَ وَأَسْلَمَتْ ، فَزَوَّجَهَا إِيَّاهُ الْوَكِيلُ ؛ جَارًا فِي قِيَاسِ قَوْلِ أَبِي حَنِيفَةَ ، وَلَمْ يَجُزْ فِي قَوْلِ أَبِي يُونُسَ وَمُحَمَّدٍ ؛ لِأَنَّهُمَا صَارَتْ أُمَةً ، وَتَنَكَحُ الْأُمَةُ لَيْسَ بِمَنْهُوْدٍ ، وَغَيْرُ الْمَنْهُوْدِ خَارِجٌ عَنْ مُرَادِ الْمُتَكَلِّمِ عَنْهُمَا ، وَلَوْ لَمْ يَكُنْ كَذَلِكَ ، وَلَكِنَّ الْمُوَكَّلَ تَزَوَّجَ [٥/٥٧٤/١٢] أُمًّا أَوْ ذَاتَ رَحِمٍ مَحْرَمٍ [٥/٥٩٩/٦] مِنْهَا ، أَوْ أَرْبَعًا سِوَاهَا ، فَقَدْ أَخْرَجَهُ عَنِ الْوَكَالَةِ ؛ لِأَنَّهُ فَعَلَ فَعْلًا يُعْجِزُ عَنْ تَحْصِيلِ مَا أَمَرَ بِهِ ، فَصَارَ عَزْلًا دَلَالَةً ، وَإِنْ لَمْ يَتَزَوَّجْ وَلَكِنَّهُ قَالَ : إِنْ تَزَوَّجَهَا فِيهِ طَالِقٌ ، فَلَيْسَ بِإِخْرَاجٍ لَهُ مِنَ الْوَكَالَةِ .

وَقَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ علاء الدِّينِ الأَنْسِي حَاشِي فِي «شرح الكافي» - فِي بَابِ تَوْكِيلِ الزَّوْجِ بِالطَّلَاقِ أَوْ الْخُلْعِ - : «وَلَوْ وَكَّلَهُ أَنْ يُطَلِّقَهَا ، ثُمَّ طَلَّقَهَا الزَّوْجُ ، فَإِنَّ طَلَاقَ الْوَكِيلِ يَقَعُ عَلَيْهَا مَا دَامَتْ فِي الْعِدَّةِ ؛ لِأَنَّ مُحَلِّيَةَ الطَّلَاقِ لَمْ تَنْعِدِمِ بِتَطْلِيْقِ الزَّوْجِ ، وَكَذَلِكَ لَوْ حَالَعَهَا الزَّوْجُ ، فَإِنْ لَمْ يُطَلِّقَهَا الْوَكِيلُ حَتَّى انْقَضَتِ الْعِدَّةُ فَتَزَوَّجَهَا ، فَطَلَّقَهَا الْوَكِيلُ ؛ لَمْ يَقَعْ ؛ لِأَنَّهُ وَكَّلَهُ فِي الْمِلْكِ الْأَوَّلِ ، وَهَذَا غَيْرُ الْمِلْكِ الْأَوَّلِ .

وَلَوْ ارْتَدَّتْ أَوْ ارْتَدَّ الزَّوْجُ ، فَإِنَّ طَلَاقَ الْوَكِيلِ يَقَعُ عَلَيْهَا فِي الْعِدَّةِ ؛ لِأَنَّ مُحَلِّيَةَ الطَّلَاقِ تَبْقَى مَا بَقِيََتِ الْعِدَّةُ .

وَقَالَ مُحَمَّدٌ عليه السلام: لَهُ أَنْ يَبِيعَهُ مَرَّةً أُخْرَى فَإِنَّ الْوَكَالَهَ [١٧/١٥١] بَاقِيَةٌ ؛ لِأَنَّهُ إِطْلَاقٌ ، وَالْعَجْزُ قَدْ زَالَ ، بِخِلَافِ مَا إِذَا وَكَّلَهُ بِالْهَيْبَةِ قَوْمًا بِنَفْسِهِ ثُمَّ رَجَعَ لَمْ يَكُنْ لِلْوَكِيلِ أَنْ يَهَبَ ؛ لِأَنَّهُ مُخْتَارٌ فِي الرُّجُوعِ نَكَانَ ذَلِكَ دَلِيلُ عَدَمِ الْحَاجَةِ .

أَمَّا الرَّدُّ بِقَضَاءٍ بغيرِ اخْتِيَارِهِ ، فَلَمْ يَكُنْ دَلِيلُ زَوَالِ الْحَاجَةِ ، فَإِذَا عَادَ إِلَيْهِ قَدِيمُ مَلِكُهُ كَانَ لَهُ أَنْ يَبِيعَهُ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

فيها البيان

وَقَدْ رَوَى عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ: أَنَّ الْمُرْتَدَّةَ إِنْ كَانَتْ مَعْتَدَةً ؛ لَا يَقَعُ طَلَاقُ الزَّوْجِ عَلَيْهَا ؛ لِأَنَّ النِّكَاحَ قَدْ ارْتَفَعَ فِيمَا بَيْنَهُمَا بِطَرِيقِ الْفَسْخِ ، فَصَارَ [١٧/١٥٢] كَارْتِفَاعِهِ بِسَائِرِ وجوهِ الْفَسْخِ ، فَعَلَى قِيَاسِ تِلْكَ الرُّوَايَةِ: يَتَّبَعِي أَنْ تَبْطُلَ الْوَكَالَهَ .

وَأِنْ لَحِقَ الزَّوْجُ بِدَارِ الْحَرْبِ مُرْتَدًّا ، ثُمَّ طَلَّقَ الْوَكِيلُ وَهِيَ فِي الْعِدَّةِ ؛ لَمْ يَقَعْ طَلَاقُهُ عَلَيْهَا ، وَكَذَلِكَ إِنْ عَادَ مُسْلِمًا فَرَوَّجَهَا ؛ لِأَنَّهُ صَارَ بِمَنْزِلَةِ الْمَبْتِ ، فَانْعَزَلَ وَكَيْلُهُ ضَرُورَةً ، وَلِأَنَّهُ يَنْقُطُ حُكْمُ الْعِدَّةِ الَّتِي وَجَبَتْ حَقًّا لِلْأَزْوَاجِ ؛ لِأَنَّ الطَّلَاقَ مُشْرُوعٌ لِرَفْعِ قَيْدِ ثَبَتِ حَقًّا لِلْأَزْوَاجِ ، وَقَدْ بَطُلَ ذَلِكَ .

وَكَذَلِكَ إِذَا ارْتَدَّتِ الْمَرْأَةُ ، لِأَنَّ عِدَّتَهَا سَقَطَتْ بِلَحَاقِهَا بِدَارِ الْحَرْبِ ، وَلَمْ يَتَّقِ مَحَلًّا لِلطَّلَاقِ ، وَكَذَلِكَ إِنْ عَادَ مُسْلِمًا أَوْ مُسْلِمَةً فَرَوَّجَهَا ؛ لِأَنَّ هَذَا يَمْلِكُ جَدِيدُ غَيْرِ الْمِلْكِ الْأَوَّلِ . إِلَى هُنَا لَفْظُ شَيْخِ الْإِسْلَامِ علاءِ الدِّينِ الْأَسْمِيعَانِيِّ .

قَوْلُهُ: (لِأَنَّهُ مُخْتَارٌ) ، أَيُّ: لِأَنَّ الْوَاحِدَ مُخْتَارٌ فِي الرُّجُوعِ بِالْهَيْبَةِ .

قَوْلُهُ: (فَكَانَ دَلِيلَ عَدَمِ الْحَاجَةِ) ، أَيُّ: كَانَ رَجُوعُ الْوَاحِدِ مُخْتَارًا دَلِيلًا عَلَى عَدَمِ حَاجَتِهِ إِلَى هَيْبَةِ وَكَيْلِهِ ، فَكَانَ عَزْلًا عَنِ الْوَكَالَهَ دَلَالَةً .

وَاللَّهُ عليه السلام أَعْلَمُ [بِالصُّوَابِ] ^(١) .

(١) مَا بَيْنَ الْمُحَقِّقَيْنِ: زِيَادَةُ مِنْ: «فَن» ، وَ«م» ، وَ«نَح» ، وَ«ع» ، وَ«غ» .

فهرس الموضوعات

٥	كتاب الحوالة
٣١	كتاب أدب القاضي
٧٩	فصل في الحبس
٩٨	باب كتاب القاضي إلى القاضي
١٢١	فصل آخر
١٥١	باب التحكيم
١٦٢	مسائل شتى من كتاب القضاء
١٨٢	فصل في القضاء في التوارث
٢٠٩	فصل آخر
٢١٧	كتاب الشهادات
٢١٧	كتاب الشهادات
٢٤٧	فصل
٢٧٢	باب من تقبل شهادة ومن لا تقبل
٣٢٨	باب الاختلاف في الشهادة
٣٥٩	فصل في الشهادة على الإزث
٣٦٧	باب الشهادة على الشهادة
٣٩١	فصل
٣٩٧	كتاب الرجوع عن الشهادة
٤٣٧	كتاب الوكالة
٤٧٨	باب الوكالة بالبيع والشراء
٤٧٨	فصل في الشراء
٥٣٥	فصل في التوكيل بشراء نفس العبد
٥٤٤	فصل في البيع
٥٧٨	فصل
٥٩٣	كتاب الوكالة بالخصومة والقبض
٦٣٥	باب عزل الوكيل